

تأليف
أحمد بن ناصر الطيّب



في استنباط الفوائد واللطائف
من صحيح البخاري

مكتبة دار الحديث
للتبليغ والتوعية



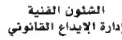
في استنباط الفوائد واللطائف
من صحيح البخاري

تأليف
أحمد بن ناصر الطيّب

مكتبة دار الحديث
للنشر والتوزيع



في استنباط الفوائد واللطائف
من صحيح البخاري



الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧-٨٠٤-٠٢٠-٣

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ

مَكْتَبَةُ كِتَابِ الْحَقِّ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

الدكتور: d.alhijaz@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير النبيين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد:

فلقد مَنّْ تعالى عليّ بأنْ أمضيت ما يزيد على السنة والنصف اعتكفتُ خلالها على قراءة صحيح البخاري، أتأمل فيه وفي أحاديثه وتبويباته، وأبحث عن كلّ فائدة ولطيفة تلوح لي فأدونها، فإذا تأملت في الحديث، وأشبعت النظر فيه، واستنبطت منه ما يجود به خاطر، نظرت فيما شرح الإمام الحافظ ابن حجر رحمته الله على البخاري، ودوّنت ما استنبطه من فوائد ولطائف، وربما تركت بعضها إذا كانت قليلة الأهمية حسب رأيي، أو مُكرّرة.

وأمعنت النظر في كلامه واستنباطاته، فانتقيت أهمها وأبرزها، ولخصت شرحه للأحاديث والآثار.

ولا شك أن الحافظ ابن حجر رحمته الله هو أفضل مَنْ شرح صحيح البخاري، ويكفي في ذلك عبارة العلامة المؤرخ ابن خلدون المشهورة في «مقدمته» (ص ٤٤٢): سمعت كثيراً من شيوخنا رحمهم الله يقولون شرح كتاب البخاري دين على الأمة يعنون أن أحداً من علماء

الأمة لم يوف ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار. ١. هـ.

قال في «كشف الظنون»: أقول: بشرحي المحققين (ابن حجر العسقلاني) و(العيني) بعد ذلك. ١. هـ.

وقال العلامة محمد رشيد رضا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَإِنَّ أَنْفَعَ مَا كُتِبَ بَعْدَهُمْ لِإِنِّصَارِ السُّنَّةِ - أي: بعد الإمام ابن حزم وشيخ الإسلام أحمد تقي الدين ابن تيمية وابن القيم - كِتَابُ «فَتْحِ الْبَارِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، لِقَامُوسِ السُّنَّةِ الْمُحِيطِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، شَيْخِ الْحِفَاطِ وَالْفُقَهَاءِ بِمَضَرٍ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ، فَإِنَّهُ هُوَ الْكِتَابُ الَّذِي لَا يَكَادُ يَسْتَعْنِي عَنْهُ أَحَدٌ يَخْدُمُ السُّنَّةَ فِي هَذَا الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ جَامِعٌ لِمُخْلِصَةِ كُتُبِ السُّنَّةِ، وَزُبْدَةُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي الْعَقَائِدِ وَالْفِقْهِ وَالْآدَابِ. ١. هـ.^(١)

ورجعت خلال قراءتي لشروحات أخرى، من أهمها: فتح الباري لابن رجب، وشرح النووي، وشرح ابن بطال، وشروحات ابن عثيمين رحمهم الله تعالى، فدوّنت شيئاً ممّا قالوا واستنبطوا.

وقد حرصتُ على أن أقف مع الأحاديث النبوية وأتأملها، وأعيش معها وأغوص في معانيها وأحكامها، فأستنبط دررها، وأستخرج كنوزها. وخلال قراءتي للأحاديث وشرحها: استوقفتني أحاديث عظيمة، وقصصٌ عجيبة، فيها من مكارم الأخلاق كالحلم والوفاء، والرحمة والبر والسخاء، ما جعلتني أعيد النظر في كثيرٍ من قناعاتي وأتراجع عن بعضها، لتكون على وفق ما قرأته وفهمته من سيرة المصطفى ﷺ وسيرة أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وإذا مررت بهذه المواقف النبوية البديعة، والقصص الرائعة الجميلة: أدونها في مجلدٍ خصصته لهذا الكتاب، ثم أكتب حينها - والمشاعر طريةً جيّاشةً نشيطة - ما يجود به خاطر، وما يفتح الله تبارك وتعالى عليّ.

وكم في أحاديث النبي ﷺ وسيرته وسيرة أصحابه من الآداب والفوائد الأخلاقية والسلوكية، وكم فيها من دروسٍ في التربية والتعامل، والكثير منا يمرُّ عليها دون تأملٍ أو إمعان.

ونحن إذا نظرنا في كتب الأحكام وجدناها مخدومةً جدًّا، واستُخرج منها الفوائد والأحكام بإسهاب، فأحببت من خلال هذا الكتاب الصحيح المُتفق على قبوله أن أستنبط حسب طاقتي من أحاديثه وآثاره: اللطائف والفوائد، وألخص جميع ما استنبطه الحافظ رحمه الله - إلا ما شاء الله - فخرجتُ بتوفيق الله بنتيجة مرضية إن شاء الله تعالى.

حيث جمعت كمًّا كبيرًا من الفوائد والدرر، والكنوز واللطائف من حياة وسيرة نبينا ﷺ في جميع شؤون، وأخلاقه وتعامله. وكذلك حياة وسيرة أصحابه رضي الله عنهم.

ولم أعتنِ بشرح الأحاديث، فقد أُشبعَت شرحًا وتوضيحًا، وإنما اعتنيت بتطبيقاتها في واقعنا وحياتنا، وأخذ الدروس والعبر منها، ومُقارنة حال وأخلاق نبينا محمد ﷺ وأصحابه بحالنا وأخلاقنا.

وحرصت أن لا تمرَّ عليّ فائدةٌ ولطيفةٌ يُمكن أن تُستفاد من الأحاديث والآثار إلا دَوَّنتها وذكرتها.

وكنت أُلقي هذه الفوائد على جماعة المسجد بعد العصر، فأذكر الحديث وما يُستفاد منه، فيفتح الله لي من الفوائد واللطائف الشيء

الكثير، فأذهب للبيت مباشرةً وأدونها وأكتب ما تُسعفني به الذاكرة. ومضيتُ على ذلك ما يُقارب من ثلاث سنواتٍ، أعدتُ النظر في بعض الاستنباطات، وزدتُ الكثير من الفوائد والفرائد. ومما يجدر التنبيه عليه أن هذا الكتاب ألفه الحافظ بعد عدة مؤلفاتٍ له، مما يعني أنه ألفه بعد طول خبرة، ونضوج عقلٍ، وكبر سنٍ. قال رحمته الله: وَقَدْ لَحَّضْتُ ذَلِكَ فِي تَرْجَمَةِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ كِتَابِ الْإِصَابَةِ ١٠١ هـ^(١).

والحافظ عليه رحمة الله: كان شاعرًا مُجيدًا للشعر، وأغلب نظمه إن لم يكن كله من الشعر البسيط.

فمن ذلك قوله فيمن يُشبه النبي ﷺ (٧/ ٩٧):

شَبَّهُ النَّبِيَّ لِبَجِّ سَائِبٍ وَأَبِي سُمْيَانَ وَالْحَسَنِينَ الْخَالَ أُمَّهُمَا
وَجَعْفَرَ وَلَدَاهُ وَابْنَ عَامِرِهِمْ وَمُسْلِمَ كَابِسٍ يَنْلُوهُ مَعَ قَثْمَا
ومن ذلك قوله (٨/ ٣١٩): وَتَتَّبَعَ الْقَاضِي تَاجَ الدِّينِ السُّبْكِيَّ مَا
وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ - أي: من وقُوعِ الْمُعَرَّبِ فِي الْقُرْآنِ - وَنَظَّمَهُ فِي
أَبْيَاتٍ. وَقَدْ تَتَبَّعْتُ بَعْدَهُ زِيَادَةً كَثِيرَةً عَلَى ذَلِكَ تَقَرُّبٌ مِنْ عِدَّةٍ مَا أُوْرِدَ،
وَنَظَّمْتُهَا أَيْضًا. وَقَدْ رَأَيْتُ إِيرَادَ الْجَمِيعِ لِلْفَائِدَةِ، فَأَوَّلُ بَيْتٍ مِنْهَا مِنْ
نَظْمِي وَالْخَمْسَةُ الَّتِي تَلِيهِ لَهُ وَبَاقِيهَا لِي أَيْضًا فَقُلْتُ:

مِنْ الْمُعَرَّبِ عُدَّ التَّاجُ (كز) وَقَدْ أَلْحَقْتُ (كد) وَضَمَّتْهَا الْأَسَاطِيرُ
السَّلْسِيلِ وَطَهُ كُورَتْ بَيْعَ رُومَ وَطُوبَى وَسَجَّيْلَ وَكَافُورَ
وَالزَّنَجَبِيلِ وَمَشْكَاةَ سُرَادِقٍ مَعَ إِسْتَبْرَقَ صَلَوَاتِ سُنْدُسَ طُورَ

وطريقتي في هذا الكتاب: أني أنتقي بعض أحاديث البخاري، التي تحتوي على اللطائف والأخلاق والسلوك، وربما أنتقي ما يحتوي على غيرها، ثم أذكر شرح الحافظ على غرائب الألفاظ وأضعها في الحاشية - غالبًا - وربما ذكرت بعض تعليقاته البديعة، ودرره الفريدة، وأضع في الحاشية ما يفتح الله لي من الاستنباطات والفوائد ونحوها.

وقد بوّبت للأحاديث حسب ما يُستنبط منها من فوائد ولطائف بأبواب، وجعلتها بين معقوفتين، وأما التي تخلو من الأقواس فمن تبويب البخاري:

ولقد راجع الكتاب الأخ الفاضل: طارق بن حمد الشمري أحد طلابي النجباء، وصحح ما وجده من أخطاء إملائية ونحوية، فجزاه الله خيرًا.

والله أسأل أن ينفع بهذا الجهد والعمل، وأن يُبارك فيما كتبت ودوّنت، ولخصت واستنبطت، وأن يجعلنا مُباركين أينما كنّا. والحمد لله ربّ العالمين.

أحمد بن ناصر الطيار

إمام وخطيب جامع

عبد الله بن نوفل بالزلفي

البريد الإلكتروني

ahmed0411@gmail.com

رقم الجوال: ٥٠٢٤٢٨٦٦



باب [الأعمال بالنيات]

* عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١)، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى^(٢)، فَمَنْ كَانَتْ

(١) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: كُلِّ عَمَلٍ بِنِيَّتِهِ، فَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ كُلَّ عَمَلٍ لَا بَدَ فِيهِ مِنْ نِيَّةٍ، وَلَا يُمْكِنُ لِأَيِّ عَاقِلٍ مَخْتَارٍ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا إِلَّا بِنِيَّةٍ. وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: (بِالنِّيَّاتِ) لِلْمُصَاحَبَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْسَّبَبِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا مُقَوِّمَةٌ لِلْعَمَلِ فَكَأَنَّهَا سَبَبٌ فِي إِيجَادِهِ. وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ هِيَ رُكْنٌ أَوْ شَرْطٌ؟ وَالْمُرْجَحُ أَنَّ إِيجَادَهَا ذِكْرًا فِي أَوَّلِ الْعَمَلِ رُكْنٌ، وَاسْتِصْحَابُهَا حُكْمًا بِمَعْنَى أَنْ لَا يَأْتِي بِمُتَنَافٍ شَرْعًا شَرْطٌ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفْيُ ذَاتِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ بغير نِيَّةٍ، بَلِ الْمُرَادُ نَفْيُ أَحْكَامِهَا كَالصَّحَةِ وَالْكَمَالِ، لَكِنَّ الْحَمْلَ عَلَى نَفْيِ الصَّحَةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِنَفْيِ الشَّيْءِ نَفْسَهُ.

وَلَفْظُ الْعَمَلِ يَتَنَاوَلُ فِعْلَ الْجَوَارِحِ حَتَّى اللِّسَانَ فَتَدْخُلُ الْأَقْوَالُ. (٢) قَالَ الْفَرُطِيُّ: فِيهِ تَحْقِيقٌ لِاسْتِرَاطِ النِّيَّةِ وَالْإِخْلَاصِ فِي الْأَعْمَالِ، فَجَنَحَ إِلَى أَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: بَلْ تُفِيدُ غَيْرَ مَا أَفَادَتْهُ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْأُولَى نَبَّهَتْ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ يَتَّبِعُ النِّيَّةَ وَيُصَاحِبُهَا، فَيَتَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَى ذَلِكَ، وَالثَّانِيَةُ أَفَادَتْ أَنَّ الْعَامِلَ لَا يَحْصُلُ لَهُ إِلَّا مَا نَوَاهُ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ تَقْتَضِي أَنْ مَنْ نَوَى شَيْئًا يَحْصُلُ لَهُ - يَعْنِي: إِذَا عَمِلَهُ بِشَرَائِطِهِ - أَوْ حَالِ دُونَ عَمَلِهِ لَهُ مَا يُعْذَرُ شَرْعًا بِعَدَمِ عَمَلِهِ وَكُلِّ مَا لَمْ يَنْوِهِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ.

قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ التَّرْكَ الْمَجْرَدَ لَا ثَوَابَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الثَّوَابُ بِالْكَفِّ الَّذِي هُوَ فِعْلُ النَّفْسِ، فَمَنْ لَمْ تَخْطُرِ الْمُعْصِيَةُ بِإِلَهِ أَضْلًا لَيْسَ =

هِجْرَتُهُ^(١) إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا^(٢)، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ^(٣) يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا

= كَمَنْ خَطَرَتْ فَكَفَّتْ نَفْسُهُ عَنْهَا خَوْفًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، فَرَجَعَ الْحَالُ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى النَّيَّةِ هُوَ الْعَمَلُ بِجَمِيعِ وُجُوهِه، لَا التَّرْكَ الْمَجْرَدَ. ١. هـ.

قلت: والقاعدة: أنه إذا دار الأمر بين كون الكلام تأسيسًا أو توكيدًا فإننا نجعله تأسيسًا، وأن نجعل الثاني غير الأول؛ لأنك لو جعلت الثاني هو الأول صار في ذلك تكرار يحتاج إلى أن نعرف السبب.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْهِجْرَةُ: التَّرْكَ، وَالْهِجْرَةُ إِلَى الشَّيْءِ: الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ عَنْ غَيْرِهِ. وَفِي الشَّرْعِ: تَرَكَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ وَقَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: الْإِنْتِقَالُ مِنْ دَارِ الْخَوْفِ إِلَى دَارِ الْأَمْنِ، كَمَا فِي هِجْرَتِي الْحَبْشَةَ، وَابْتِدَاءُ الْهِجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

الثَّانِي: الْهِجْرَةُ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِيمَانِ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ وَهَاجَرَ إِلَيْهِ مَنْ أَمَكْنَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَكَانَتْ الْهِجْرَةُ إِذْ ذَاكَ تَخْتَصُّ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَى الْمَدِينَةِ، إِلَى أَنْ فُتِحَتْ مَكَّةَ فَأَنْقَطَعَ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ، وَبَقِيَ عُمُومُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَاقِيًا.

فَإِنْ قِيلَ: الْأَصْلُ تَغَايُرُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ فَلَا يُقَالُ مَثَلًا: مَنْ أَطَاعَ أَطَاعَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ مَثَلًا: مَنْ أَطَاعَ نَجَا، وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُتَّحِدِينَ، فَالْجَوَابُ أَنَّ التَّغَايُرَ يَقَعُ تَارَةً بِاللَّفْظِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَتَارَةً بِالْمَعْنَى وَيُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ السِّيَاقِ، وَمَنْ أَمْثَلَتْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١] وَهُوَ مُؤَوَّلٌ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْهُودِ الْمُسْتَقَرِّ فِي النَّفْسِ، كَقَوْلِهِمْ: أَنْتَ أَنَا؛ أَيُّ الصَّدِيقِ الْخَالِصِ.

(٢) أَيُّ: يُحْصِلُهَا.

كَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْأُصُولِ الَّتِي اتَّصَلَتْ لَنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ بِحَذْفِ أَحَدِ وَجْهَيْ التَّفْسِيرِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: نُكِّنَةُ التَّنْصِيفِ عَلَيْهَا الزِّيَادَةُ فِي التَّحْذِيرِ؛ لِأَنَّ الْإِفْتِتَانَ بِهَا أَشَدَّ.

هَاجَرَ إِلَيْهِ» (١)(٢).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: تَوَاتَرَ النَّفْلُ عَنِ الْأَيْمَةِ فِي تَعْظِيمِ قَدْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَيْسَ فِي أَحْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ أَجْمَعَ وَأَغْنَى وَأَكْثَرَ فَايْدَةً مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَاتَّفَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارُقُطَنِيُّ وَحَمْرَةُ الْكِنَانِيُّ: عَلَى أَنَّهُ ثَلَاثُ الْإِسْلَامِ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّمَا أَبْرَزَ الضَّمِيرَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَهِيَ الْمَحْذُوفَةُ لِقَصْدِ الْإِلْتِذَاذِ بِذِكْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَعِظَمِ شَأْنِهِمَا، بِخِلَافِ الدُّنْيَا وَالْمَرْأَةِ فَإِنَّ السِّيَاقَ يُشْعِرُ بِالْحَثِّ عَلَى الْإِعْرَاضِ عَنْهُمَا.

وَاخْتَارَ الْعَزَالِيُّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالثَّوَابِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْقَصْدُ الدُّنْيَوِيُّ هُوَ الْأَغْلَبُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَجْرٌ، أَوْ الدُّنْيَوِيُّ أَجْرَ بَقْدَرِهِ، وَإِنْ تَسَاوَىا فَتَرَدَّدَ الْقَصْدُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فَلَا أَجْرَ.

وَأَمَّا إِذَا نَوَى الْعِبَادَةَ وَخَالَطَهَا شَيْءٌ مِمَّا يُغَايِرُ الْإِخْلَاصَ فَقَدْ نَقَلَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَإِنْ كَانَ إِبْتِدَاؤُهُ لِلَّهِ خَالِصًا لَمْ يَضُرَّهُ مَا عَرَضَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ إِعْجَابٍ أَوْ غَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ١. هـ.

قلت: في هذه الجملة من البلاغة: إخفاء نية من هاجر للدنيا، لقوله: فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُلْ: إِلَى دُنْيَا يَصِيبُهَا، وَالْفَائِدَةُ الْبَلَاغِيَّةُ فِي ذَلِكَ هِيَ: تَحْقِيرُ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ؛ أَي: لَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يُذْكَرَ، بَلْ يُكْتَمَى عَنْهُ بقوله: إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أُعْطِرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ فِي إِدْخَالِهِ حَدِيثِ الْأَعْمَالِ هَذَا فِي تَرْجَمَةِ بَدءِ الْوُحْيِ وَأَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ أَضْلًا. قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: لَمْ يَقْصِدِ الْبَخَارِيُّ بِإِبْرَادِهِ سِوَى بَيَانِ حُسْنِ نِيَّتِهِ فِيهِ فِي هَذَا التَّأْلِيفِ. ١. هـ.

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّتِهِ وَتَلَقُّيِهِ بِالْقَبُولِ، وَبِهِ صَدَّرَ الْبَخَارِيُّ كِتَابَهُ «الصَّحِيحَ»، وَأَقَامَهُ مَقَامَ الْخُطْبَةِ لَهُ، إِشَارَةً مِنْهُ إِلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَا يُرَادُّ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، لَا ثَمَرَةَ لَهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَيْضًا: يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ هَذَا الْحَدِيثُ رَأْسَ كُلِّ بَابٍ.

وَوَجَّهَ الْبَيْهَقِيُّ كَوْنَهُ ثُلُثَ الْعِلْمِ بِأَنَّ كَسْبَ الْعَبْدِ يَقَعُ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَجَوَارِحِهِ، فَالْنِّيةُ أَحَدُ أَقْسَامِهَا الثَّلَاثَةِ وَأَرْجَحُهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً وَغَيْرَهَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا، وَمِنْ ثَمَّ وَرَدَ: نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ، فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا كَانَتْ خَيْرَ الْأَمْرَيْنِ.

وَكَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِكَوْنِهِ ثُلُثَ الْعِلْمِ أَنَّهُ أَرَادَ أَحَدَ الْقَوَاعِدِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تُرَدُّ إِلَيْهَا جَمِيعُ الْأَحْكَامِ عِنْدَهُ، وَهِيَ هَذَا وَ«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، وَ«الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ» الْحَدِيثِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ أَخْرَجَهُ الْأَيْمَةُ الْمَشْهُورُونَ إِلَّا الْمُوطَّأَ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْعَمَلِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَنَّ الْعَمَلَ يَكُونُ مُنْتَفِيًا إِذَا خَلَا عَنِ النِّيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ نِيَّةُ فِعْلِ الشَّيْءِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ.

وَعَلَى أَنَّ مَنْ صَامَ تَطَوُّعًا بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ أَنْ لَا يُحْسَبَ لَهُ إِلَّا مِنْ وَقْتِ النِّيَّةِ وَهُوَ مُقْتَضَى الْحَدِيثِ.

وَعَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ الثَّقَةَ إِذَا كَانَ فِي مَجْلِسِ جَمَاعَةٍ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ شَيْئًا لَا يُمَكِّنُ غَفْلَتَهُمْ عَنْهُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي صِدْقِهِ؛ لِأَنَّ عُلُقَمَةَ ذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ خَطَبَ بِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ لَمْ يَصِحَّ مِنْ جِهَةٍ أَحَدٍ عَنْهُ غَيْرَ عُلُقَمَةَ.

وَسَيَأْتِي ذِكْرُ كَثِيرٍ مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ «الْإِيمَانِ» حَيْثُ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّرْجَمَةِ:

بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحَسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى.
فَدَخَلَ فِيهِ الْإِيمَانُ وَالْوُضُوءُ، وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ، وَالصَّوْمُ
وَالْأَحْكَامُ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْمُنِيرِ ضَابِطًا لِمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ النِّيَّةُ مِمَّا لَا يُشْتَرَطُ فَقَالَ:
كُلُّ عَمَلٍ لَا تَظْهَرُ لَهُ فَائِدَةٌ عَاجِلَةٌ بَلْ الْمَقْصُودُ بِهِ طَلَبُ الثَّوَابِ فَالْنِّيَّةُ
مُشْتَرَطَةٌ فِيهِ^(١)، وَكُلُّ عَمَلٍ ظَهَرَتْ فَائِدَتُهُ نَاجِزَةٌ، وَتَعَاظُمَتِ الطَّبِيعَةُ قَبْلَ
الشَّرِيعَةِ لِمَلَأَمَةٍ بَيْنَهُمَا فَلَا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ فِيهِ^(٢)، إِلَّا لِمَنْ قَصَدَ بِفِعْلِهِ مَعْنَى
آخِرَ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الثَّوَابُ.

قَالَ: وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْمَعَانِي الْمَحْضَةِ كَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ فَهَذَا لَا
يُقَالُ بِاشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ إِلَّا مَنْوِيًّا، وَمَتَى فُرِضَتِ النِّيَّةُ
مَقْشُودَةً فِيهِ اسْتَحَالَتْ حَقِيقَتُهُ، فَالْنِّيَّةُ فِيهِ شَرْطُ عَقْلِي^(٣). ١٧٩ - ٢٤ / ١٢ - ١٧٩

(١) كالعبادات والصدقة فليس في فعلها فائدة عاجلة ظاهرة، والذي يفعلها يرجو
نفعها مستقبلاً في الآخرة.

(٢) كالتداوي والإحسان إلى الأصدقاء والأقارب.

(٣) قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: قال بعض العلماء: لو كَلَفْنَا الله عملاً بلا نية لكان من
تكليف ما لا يُطاق. فلو قيل: صَلِّ ولكن لا تنوِ الصَّلَاةَ. تَوْضُأً ولكن لا تنوِ
الْوُضُوءَ؛ لم يستطع. ما من عمل إلا بنية. ولهذا قال شيخ الإسلام: «النية تتبع
العلم؛ فمن علم ما أراد فعله فقد نواه، إذ لا يمكن فعله بلا نية»، وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللهُ.
ويدلُّك لهذا قوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»؛ أي: لا عمل
إلا بنية. «الشرح الممتع» ٢٠ / ١.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الإنسان يؤجر أو يؤزر بحسب نيته، لقول
النبي ﷺ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

وفيه أيضاً: أن الأعمال بحسب ما تكون وسيلة له، فقد يكون الشيء المباح في
الأصل يكون طاعة إذا نوى به الإنسان خيراً.

ومن فوائد هذا الحديث: أنه ينبغي للمعلم أن يضرب الأمثال التي يتبين بها =

باب [كيف بُدئَ الوحي برسول الله ﷺ]

* عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها؛ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبَّ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»، قَالَ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾﴾ [الملق: ١ - ٣] فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رضي الله عنها، فَقَالَ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي» فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لِحَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي» فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلَ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلَ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِى الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ.

* قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنَ الْفَوَائِدِ: اسْتِحْبَابُ تَأْنِيسِ مَنْ نَزَلَ بِهِ أَمْرٌ بِذِكْرِ تَيْسِيرِهِ عَلَيْهِ وَتَهْوِينِهِ لَدَيْهِ.

وَأَنَّ مَنْ نَزَلَ بِهِ أَمْرٌ اسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ مَنْ يَثِقُ بِنَصِيحَتِهِ

= الحكم، وقد ضرب النبي ﷺ لهذا مثلاً بالهجرة، وهي الانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام وبين أن الهجرة وهي عمل واحد تكون لإنسان أجراً وتكون لإنسان جرماناً، فالمهاجر الذي يهاجر إلى الله ورسوله هذا يؤجر، ويصل إلى مراده.

وَصِحَّةَ رَأْيِهِ^(١) . ٣٤ / ١

باب [مُدَارِسَةُ جَبْرِيلَ الْقُرْآنَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ^(٢) .

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قِيلَ الْحِكْمَةُ فِيهِ: أَنَّ مُدَارِسَةَ الْقُرْآنِ تُجَدِّدُ لَهُ الْعَهْدَ بِمَزِيدٍ غَنِى النَّفْسِ، وَالْغِنَى سَبَبُ الْجُودِ، وَالْجُودُ فِي الشَّرْعِ إِعْطَاءُ مَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَنْبَغِي، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الصَّدَقَةِ. وَأَيْضًا فَرَمَضَانَ مَوْسِمَ الْخَيْرَاتِ؛ لِأَنَّ نِعَمَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِيهِ زَائِدَةٌ عَلَى غَيْرِهِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَثِّرُ مُتَابَعَةَ سُنَّةِ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ. فَبِمَجْمُوعِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْوَقْتِ وَالْمَنْزُولِ بِهِ وَالنَّازِلِ وَالْمَذَاكِرَةِ حَصَلَ الْمَزِيدُ فِي الْجُودِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ: مِنْهَا الْحَثُّ عَلَى الْجُودِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَمِنْهَا الزِّيَادَةُ فِي رَمَضَانَ وَعِنْدَ الْاجْتِمَاعِ بِأَهْلِ الصَّلَاحِ^(٣) .

(١) وفيه: أَنَّ مَنْ كَانَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ مَا عِنْدَ اللَّهِ: أَنَّهُ لَا يُخْزَى أَبَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

وفيه أيضًا: وَقُوفُ الْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا عِنْدَ الْمَلَمَاتِ وَالْأَزْمَاتِ، وَأَلَّا تَزِيدَهُ عِنْدَ حُلُولِهَا غَمًّا وَقَلَقًا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُرْسَلَةُ؛ أَيُّ: الْمُطْلَقَةُ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ فِي الْإِسْرَاعِ بِالْجُودِ أَسْرَعَ مِنَ الرِّيحِ، وَعَبَّرَ بِالْمُرْسَلَةِ إِشَارَةً إِلَى دَوَامِ هُبُوبِهَا بِالرَّحْمَةِ، وَإِلَى عُمُومِ النِّعَمِ بِجُودِهِ كَمَا تَعَمُّ الرِّيحُ الْمُرْسَلَةُ جَمِيعَ مَا تَهَبُّ عَلَيْهِ.

(٣) فالنشاط في العبادة، والزيادة من العمل حال اجتماع الإنسان مع غيره من أهل الخير والصلاح أمرٌ طبيعي، لا يدل على نفاقٍ أو رياءٍ، بل هو من طبيعة =

وَفِيهِ: زِيَارَةُ الصُّلَحَاءِ وَأَهْلِ الْخَيْرِ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَزُورُ لَا يَكْرَهُهُ، وَاسْتِحْبَابُ الْإِكْتَارِ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي رَمَضَانَ وَكَوْنُهَا أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْأَذْكَارِ، إِذْ لَوْ كَانَ الذِّكْرُ أَفْضَلَ أَوْ مُسَاوِيًا لَفَعَلَاهُ.

* **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ابْتِدَاءَ نُزُولِ الْقُرْآنِ كَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ نُزُولَهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا جُمْلَةً وَاحِدَةً كَانَ فِي رَمَضَانَ كَمَا ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَكَانَ جِبْرِيلُ يَتَعَاهَدُهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَيُعَارِضُهُ بِمَا نَزَلَ عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامَ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ عَارِضُهُ بِهِ مَرَّتَيْنِ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ٤٣/١

باب [الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ]

* **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:** «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ».

* **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَيَاءُ فِي اللُّغَةِ تَغَيُّرٌ وَانْكِسَارٌ يَغْتَرِي الْإِنْسَانُ مِنْ خَوْفِ مَا يُعَابُ بِهِ.

وَفِي الشَّرْعِ: خُلُقٌ يَبْعَثُ عَلَى اجْتِنَابِ الْقَبِيحِ، وَيَمْنَعُ مِنَ التَّفْصِيرِ فِي حَقِّ ذِي الْحَقِّ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «الْحَيَاءُ خَيْرُ كُلِّهِ».

فَإِنْ قِيلَ: الْحَيَاءُ مِنَ الْغَرَائِزِ فَكَيْفَ جُعِلَ شُعْبَةً مِنَ الْإِيمَانِ؟ أُجِيبَ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَرِيزَةً وَقَدْ يَكُونُ تَحَلُّقًا، وَلَكِنَّ اسْتِعْمَالَهُ عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ يَحْتَاجُ إِلَى إِحْسَابٍ وَعِلْمٍ وَبَيَّةٍ، فَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ لِهَذَا، وَلِكَوْنِهِ بَاعِثًا عَلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ وَحَاجِزًا عَنْ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ.

وَلَا يُقَالُ: رَبَّ حَيَاءٍ عَنْ قَوْلِ الْحَقِّ أَوْ فِعْلِ الْحَيْرِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ شَرْعِيًّا.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ هُنَا؟ أَجِيبَ بِأَنَّهُ كَالِدَّاعِي إِلَى بَاقِي الشَّعْبِ، إِذِ الْحَيَّ يَخَافُ فَضِيحَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَيَأْتِمِرُ وَيَتَزَجَّرُ^(١). ٧٣/١

باب [الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: ذَكَرَ الْمُسْلِمِينَ هُنَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ مُحَافَظَةَ الْمُسْلِمِ عَلَى كَفِّ الْأَذَى عَنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ أَشَدُّ تَأْكِيدًا. وَخَصَّ اللِّسَانَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ الْمُعْبَّرُ عَمَّا فِي النَّفْسِ، وَهَكَذَا الْيَدُ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَفْعَالِ بِهَا.

وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ شَرْعًا تَعَاطِي الضَّرْبِ بِالْيَدِ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالتَّعَازِيرِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْمُسْتَحَقِّ لِذَلِكَ.

وَفِي التَّعْيِيرِ بِاللِّسَانِ دُونَ الْقَوْلِ نُكْتَةً، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِهْزَاءِ.

وَفِي ذِكْرِ الْيَدِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْجَوَارِحِ نُكْتَةً، فَيَدْخُلُ فِيهَا الْيَدُ الْمَعْنَوِيَّةُ كَالِاسْتِيلَاءِ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ^(٢). ٧٥/١

(١) فِيهِ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَاعْتِقَادٌ وَعَمَلٌ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بَضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةٌ، فَأَفْضَلُهَا قَوْلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ».

وَفِيهِ: فَضِيلَةُ الْحَيَاءِ، وَأَنَّهُ خُلِقَ شَرِيفٌ لَا يَتَّصِفُ بِهِ إِلَّا الْعُقَلَاءُ وَالصَّفُوفَةُ مِنَ النَّاسِ. (٢) فِيهِ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ أَوْ يَدِهِ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ إِسْلَامًا كَامِلًا، بَلْ =

وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْإِسْلَامِ ^(١) أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

باب [أسباب حصول خلاوة الإيمان]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ خَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ».

قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ، أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ. وَمَعْنَى خَلَاوَةِ الْإِيمَانِ اسْتِلْذَاذُ الطَّاعَاتِ، وَتَحَمُّلُ الْمَشَاقِّ فِي الدِّينِ، وَإِثَارَ ذَلِكَ عَلَى أَعْرَاضِ الدُّنْيَا ^(٢). ٨٥/١

= عنده نقص بقدر إيذائه للناس.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ قِيلَ: الْإِسْلَامُ مُفْرَدٌ، وَشَرَطُ «أَيِّ» أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ؟ أَجِيبَ بِأَنْ فِيهِ حَدَقًا تَقْدِيرُهُ: أَيُّ ذَوِي الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ. ٧٧/١

(٢) قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ، أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ. وَمَعْنَى خَلَاوَةِ الْإِيمَانِ اسْتِلْذَاذُ الطَّاعَاتِ، وَتَحَمُّلُ الْمَشَاقِّ فِي الدِّينِ، وَإِثَارَ ذَلِكَ عَلَى أَعْرَاضِ الدُّنْيَا.

وَإِنَّمَا قَالَ: «مِمَّا سِوَاهُمَا» وَلَمْ يَقُلْ: «مِمَّنْ» لِيَعْمَ مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ. قَالَ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَذِهِ الشَّيْئَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ لِلَّذِي خَطَبَ فَقَالَ: وَمَنْ يَعْصِيهِمَا «بُئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ» فَلَيْسَ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِي الْخُطْبِ الْإِبْصَاحَ، وَأَمَّا هُنَا فَالْمُرَادُ الْإِيجَازُ فِي اللَّفْظِ لِيُحْفَظَ، وَيَدُلَّ عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيْثُ قَالَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ: «وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَلَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ».

وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا وَرَدَ أَيْضًا فِي حَدِيثِ خُطْبَةِ النَّكَاحِ، وَأَجِيبَ بِأَنَّ =

باب [الحدود كفارة للعصاة]

* عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: - وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ -: «تَعَالَوْا بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ».

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: عُمُومُ هَذَا الْحَدِيثِ مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] فَالْمُرْتَدُّ إِذَا قُتِلَ عَلَى إِرْتِدَادِهِ لَا يَكُونُ الْقَتْلُ لَهُ كَفَّارَةً.

= الْمَقْصُودُ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ أَيْضًا الْإِيجَازُ فَلَا تَقْضِ ١٠ هـ. قلت: في الحديث: أن للإيمان طعمًا وحلاوة، يُحَسِّسُهَا بِقَلْبِهِ، وَيَشْعُرُ وَتِلْذُذُ بِهَا.

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: هذه الثلاث خصال من أعلى خصال الإيمان، فمن كملها فقد وجد حلاوة الإيمان وطعم طعمه، فالإيمان له حلاوة وطعم يذاق بالقلوب كما يذاق حلاوة الطعام والشراب بالفم، فإن الإيمان هو غذاء القلوب وقوتها كما أن الطعام والشراب غذاء الأبدان وقوتها، وكما أن الجسد لا يجد حلاوة الطعام والشراب إلا عند صحته فإذا سقم لم يجد حلاوة ما ينفعه من ذلك، بل قد يستحلي ما يضره وما ليس فيه حلاوة لغلبة السقم عليه، فكذلك القلب إنما يجد حلاوة الإيمان من أسقامه وآفاته، فإذا سلم من مرض الأهواء المضلة والشهوات المحرمة وجد حلاوة الإيمان حينئذ، ومتى مرض وسقم لم يجد حلاوة الإيمان، بل يستحلي ما فيه هلاكه من الأهواء والمعاصي.

ومن هنا قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»؛ لأنه لو كمل إيمانه لوجد حلاوة الإيمان فاستغنى بها عن استحلاء المعاصي.

فمن جمع هذه الخصال الثلاثة المذكورة في هذا الحديث فقد وجد حلاوة الإيمان وطعم طعمه ١٠ هـ. «فتح الباري» ٤٥/١ - ٥٢.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: وَالصَّوَابُ مَا قَالَ النَّوَوِيُّ^(١). ٩٠/١

باب [النَّبِيُّ ﷺ أَتَقَى وَأَعْلَمُ النَّاسَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكَانَ يَقْتَصِدُ فِي الْعِبَادَةِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ أَمْرَهُمْ مِنْ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ، فَقَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَتَقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا».

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: فِيهِ جَوَازُ تَحَدُّثِ الْمَرْءِ بِمَا فِيهِ مِنْ فَضْلٍ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ الْمُبَاهَاةِ وَالتَّعَاطُفِ^(٢). ٩٨/١

(١) فيه: أن من اقترف معصية ثم عوقب عليه بأن أقيم عليه الحد أو القصاص فإنه كفارة له عما جنى.

(٢) قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِمَا يُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَكَانُوا لَشِدَّةِ حِرْصِهِمْ عَلَى الطَّاعَاتِ يَرِيدُونَ الْجَهْدَ فِي الْعَمَلِ، فَرُبَّمَا اعْتَذَرُوا عَنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالرَّفْقِ وَاسْتَعْمَالِهِ لَهُ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى الْعَمَلِ بِضِمَانِ الْمَغْفِرَةِ لَهُ وَهُمْ غَيْرُ مُضْمُونٍ لَهُمْ الْمَغْفِرَةِ، فَهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْجَهْدِ مَا لَا يَحْتَاجُ هُوَ إِلَى ذَلِكَ، فَكَانَ ﷺ يَغْضَبُ مِنْ ذَلِكَ وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّهُ أَتَقَاهُمْ وَأَعْلَمُهُمْ بِهِ. فَكَوْنُهُ أَتَقَاهُمْ اللَّهُ يَتَضَمَّنُ شِدَّةَ اجْتِهَادِهِ فِي خِصَالِ التَّقْوَى وَهُوَ الْعَمَلُ، وَكَوْنُهُ أَعْلَمُهُمْ بِهِ يَتَضَمَّنُ أَنَّ عِلْمَهُ بِاللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ عِلْمِهِمُ بِاللَّهِ وَإِنَّمَا زَادَ عِلْمَهُ بِاللَّهِ لِمَعْنِيَيْنِ:

أحدهما: زيادة معرفته بتفاصيل أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه وعظمته وكبريائه وما يستحقه من الجلال والإكرام والإعظام.

والثاني: أن علمه بالله مستند إلى عين اليقين، ولهذا سأل إبراهيم عليه السلام ربه أن يرقبه من مرتبة علم اليقين إلى مرتبة عين اليقين بالنسبة إلى رؤية إحياء الموتى، فلما زادت معرفة الرسول بربه زادت خشيته له وتقواه، فإن العلم التام يستلزم الخشية كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. =

[باب] ما الذي يعصم دماء الناس

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا^(١) أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ^(٢)، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ

= فمن كان بالله وبأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه أعلم كان له أخشى وأتقى، إنما تنقص الخشية والتقوى بحسب نقص المعرفة بالله. ١. هـ. «فتح الباري» ١/ ٤٤.

وقوله: «إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا»؛ أي: فأنا أولى منكم بزيادة العمل لذلك.

قال المهلب: وفيه من الفقه: أن الرجل الصالح يلزمه من التقوى والخشية ما يلزم المذنب التائب، لا يؤمن الصالح صلاحه، ولا يؤنس المذنب ذنبه ويقطعه، بل الكل خائف راج. ١. هـ. «شرح ابن بطال» ١/ ٧٣.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: جُعِلَتْ غَايَةُ الْمُقَاتَلَةِ وَجُودَ مَا ذُكِرَ، فَمُقْتَضَاهُ أَنَّ مَنْ شَهِدَ وَأَقَامَ وَآتَى عَصِمَ دَمَهُ وَلَوْ جَحَدَ بَاقِيَ الْأَحْكَامِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالرَّسَالَةِ تَتَضَمَّنُ التَّضَدُّيقَ بِمَا جَاءَ بِهِ، مَعَ أَنَّ نَصَّ الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ) يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ وَنَصَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ لِعَظَمَتِهِمَا وَالْاهْتِمَامَ بِأَمْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا أَمَّا الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ وَالْمَالِيَّةُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: يُدَاوِمُوا عَلَى الْإِثْبَانِ بِهَا بِشُرُوطِهَا. قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا يُقْتَلُ، ثُمَّ ذَكَرَ اخْتِلَافَ الْمَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ.

وَسُئِلَ الْكُرْمَانِيُّ هُنَا عَنْ حُكْمِ تَارِكِ الزَّكَاةِ، وَأَجَابَ بِأَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْغَايَةِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ فِي الْمُقَاتَلَةِ، أَمَّا فِي الْقَتْلِ فَلَا. وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمُتَنَتِعَ مِنْ إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ يُمَكِّنُ أَنْ تُؤْخَذَ مِنْهُ قَهْرًا، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ انْتَهَى إِلَى نَضْبِ الْقِتَالِ لِيَمْنَعَ الزَّكَاةَ قُوْتِلَ، وَبِهَذِهِ الصُّورَةُ قَاتَلَ الصَّدِيقُ مَا يَبْعِي الزَّكَاةَ، وَلَمْ يُقْتَلْ أَنَّهُ قَتَلَ أَحَدًا مِنْهُمْ صَبْرًا.

إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(١).

* قال الحافظ رحمه الله: لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ أَنْ يَكُونَ اسْتَحْضَرَهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ - أي: في محاوراة عمر لأبي بكر في قتال مانعي الزكاة -، وَلَوْ كَانَ مُسْتَحْضَرًا لَهُ فَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ حَضَرَ الْمُنَاطَرَةَ الْمَذْكُورَةَ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ لَهُمَا بَعْدَ. وَفِي الْقِصَّةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ قَدْ تَخَفَى عَلَى بَعْضِ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ وَيُطَّلِعُ عَلَيْهَا أَحَادُهُمْ، وَلِهَذَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْآرَاءِ وَلَوْ قَوِيَتْ مَعَ وُجُودِ سُنَّةٍ تُخَالِفُهَا، وَلَا يُقَالُ كَيْفَ خَفِيَ ذَا عَلَى فُلَانٍ؟ وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ. وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْحُكْمِ بِمَا يَفْتَضِيهِ الظَّاهِرُ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَرْكُ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُقِرِّينَ بِالتَّوْحِيدِ الْمُلتَزِمِينَ لِلشَّرَائِعِ.

فَإِنْ قِيلَ: مُقْتَضَى الْحَدِيثِ قِتَالُ كُلِّ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَكَيْفَ تَرْكُ قِتَالِ مُؤَدِّي الْجِزْيَةِ وَالْمُعَاهِدِ؟ فَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهٍ - ذكر منها -: أَنْ يُقَالَ الْعَرَضُ مِنْ ضَرْبِ الْجِزْيَةِ اضْطِرَّارُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَسَبَبُ السَّبَبِ

= وَعَلَى هَذَا فَفِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى قِتَالِ تَارِكِ الصَّلَاةِ نَظَرٌ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ صِغَةِ أَقَاتِلْ وَأَقْتُلْ.

وَقَدْ أَطْنَبَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ: لَا يَلْزَمُ مِنْ إِبَاحَةِ الْمُقَاتَلَةِ إِبَاحَةُ الْقَتْلِ؛ لِأَنَّ الْمُقَاتَلَةَ مُقَاعَلَةٌ تَسْتَلْزِمُ وَفُوعَ الْقِتَالِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَلَا كَذَلِكَ الْقَتْلُ. وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ الْقِتَالُ مِنَ الْقَتْلِ بِسَبِيلٍ، فَذَ يَحِلُّ قِتَالُ الرَّجُلِ وَلَا يَحِلُّ قَتْلُهُ.

(١) قال الحافظ رحمه الله: أي: في أمر سرائرهم.

سَبَبٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: حَتَّى يُسَلِّمُوا أَوْ يَلْتَزِمُوا مَا يُؤَدِّيهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَهَذَا أَحْسَنُ. ١٠٤/١ - ١٠٥

باب [التحقيق في أفضلية الأعمال]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ».

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْجِهَادَ بَعْدَ الْإِيمَانِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ لَمْ يَذْكُرِ الْحَجَّ وَذَكَرَ الْعِتْقَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بَدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ الْبِرِّ ثُمَّ الْجِهَادَ، وَفِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَ السَّلَامَةَ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: اخْتِلَافُ الْأَجْوِبَةِ فِي ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، وَاحْتِيَاجِ الْمُخَاطَبِينَ، وَذَكَرَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ السَّائِلُ وَالسَّامِعُونَ وَتَرَكَ مَا عَلِمُوهُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَفْظَةَ «مِنْ» مُرَادَةٌ كَمَا يُقَالُ فُلَانٌ أَغْقَلَ النَّاسَ وَالْمُرَادُ مِنْ أَغْقَلَهُمْ، وَمِنْهُ حَدِيثُ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ» وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ بِذَلِكَ خَيْرَ النَّاسِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قَدَّمَ الْجِهَادَ وَلَيْسَ بِرُكْنٍ عَلَى الْحَجِّ وَهُوَ رُكْنٌ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ نَفْعَ الْحَجِّ قَاصِرٌ غَالِبًا، وَنَفْعُ الْجِهَادِ مُتَعَدٍّ غَالِبًا، أَوْ كَانَ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْجِهَادُ فَرَضٌ عَيْنٌ - وَوُقُوعُهُ فَرَضٌ عَيْنٌ إِذْ ذَاكَ مُتَكَرِّرٌ - فَكَانَ أَهَمَّ مِنْهُ فَقَدَّمَ ^(١). ١٠٨/١

(١) وفي الحديث: أن الإيمان من الأعمال، ولذلك بَوَّبَ البخاري على هذا الحديث: باب: من قال: إنَّ الإيمان هو العمل.

باب [قصة الرجل الذي تركه النبي ﷺ ولم يُعْطِهِ شَيْئًا]

* عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَعْنَى: أَنَّ إِطْلَاقَ الْمُسْلِمِ عَلَى مَنْ لَمْ يُخْتَبَرْ حَالَهُ الْخَبْرَةَ الْبَاطِنَةَ أَوَّلَى مِنْ إِطْلَاقِ الْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ مَعْلُومٌ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ، قَالَهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ مُلَخَّصًا.

وَمُحَصَّلُ الْقِصَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوسِعُ الْعَطَاءَ لِمَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ تَأَلُّفًا، فَلَمَّا أَعْطَى الرَّهْطَ وَهُمْ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ وَتَرَكَ جُعِيلًا وَهُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مَعَ أَنَّ الْجَمِيعَ سَأَلُوهُ، خَاطَبَهُ سَعْدٌ فِي أَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ جُعِيلًا أَحَقَّ مِنْهُمْ لِمَا اخْتَبَرَهُ مِنْهُ دُونَهُمْ، وَلِهَذَا رَاجَعَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، فَأَرْشَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِعْلَامُهُ بِالْحِكْمَةِ فِي إِعْطَاءِ أَوْلَيْكَ وَجِزْمَانِ جُعِيلٍ مَعَ كَوْنِهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّنْ أَعْطَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ إِعْطَاءَ الْمُؤَلَّفِ لَمْ يُؤْمِنْ إِرْتِدَادُهُ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ.

ثَانِيهِمَا: إِرْشَادُهُ إِلَى التَّوَقُّفِ عَنِ الثَّنَاءِ بِالْأَمْرِ الْبَاطِنِ دُونَ الثَّنَاءِ بِالْأَمْرِ الظَّاهِرِ، فَوَضَّحَ بِهَذَا فَائِدَةَ رَدِّ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى سَعْدٍ، وَأَنَّهُ لَا

يَسْتَلْزِمُ مَحْضَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ، بَلْ كَانَ أَحَدَ الْجَوَابَيْنِ عَلَى طَرِيقِ الْمَشُورَةِ بِالْأُولَى، وَالْآخَرُ عَلَى طَرِيقِ الْإِعْتِذَارِ.

وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ الْفَوَائِدِ: التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ حَقِيقَتَي الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَتَرَكَ الْقَطْعَ بِالْإِيمَانِ الْكَامِلِ لِمَنْ لَمْ يَنْصُرْ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَصَرُّفِ الْإِمَامِ فِي مَالِ الْمَصَالِحِ وَتَقْدِيمِ الْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ وَإِنْ خَفِيَ وَجْهَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ الرَّعِيَّةِ.

وَأَنَّ الْإِسْرَارَ بِالنَّصِيحَةِ أَوْلَى مِنَ الْإِعْلَانِ^(١)، وَقَدْ يَتَعَيَّنُ إِذَا جَرَّ الْإِعْلَانُ إِلَى مَفْسَدَةٍ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ أَشِيرَ عَلَيْهِ بِمَا يَعْتَقِدُهُ الْمُسِيرَ مَصْلَحَةً لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، بَلْ يُبَيِّنُ لَهُ وَجْهَ الصَّوَابِ^(٢). ١١٠ - ١٠٩/١.

باب [الحذر من تعيير وعيب الناس]

* قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ أَمْرُو فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: خَصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَيُظْهَرُ لِي

(١) لقول سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَسَارَرْتُهُ، فَمَنْ رَأَى مِنْ أَحَدٍ أَمْرًا يَرَاهُ خَطَأً، فَلْيَتَحَيَّنْ خُلُوتَهُ وَأَنْفِرَادَهُ، وَلْيُسَدِّ إِلَيْهِ النَّصِيحَةَ، فَهَذَا هُوَ النَّاصِحُ الْمَخْلَصُ الصَّادِقُ، أَمَا الْمَتَكَبِّرُ الْمَعَانِدُ، وَالْمُتَشَفِّي الْحَاسِدُ، فَهُوَ الَّذِي يُجَاهِرُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيُنْكَرُ بِالْعَلَانِيَةِ، فَهَذَا لِلرِّيَاءِ أَقْرَبُ مِنَ الْإِخْلَاصِ، وَلِلنَّفْضِيَّةِ أَقْرَبُ مِنَ النَّصِيحَةِ.

(٢) وفيه: اسْتِحْبَابُ الشَّفَاعَةِ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءُ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ، فَسَعَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا مَصْلَحَةٌ لَهُ فِي شَفَاعَتِهِ، إِلَّا حُبُّهُ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ.

وفيه: مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، مِنَ النَّصْحِ وَالشَّفَقَةِ بِالنَّاسِ، وَأَنَّهُ يَبْذُلُ لَهُمْ وَيُعْطِيهِمْ، وَيَحْلُمُ عَلَيْهِمْ وَيَصْفَحُ عَنْهُمْ، لَا لِأَجَلِهِ، بَلْ لِأَجْلِهِمْ هُمْ، خَوْفًا عَلَيْهِمْ مِنَ النَّارِ، وَشَفَقَةً عَلَيْهِمْ مِنْ غَضَبِ الْجَبَّارِ.

أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ تَحْرِيمَهُ، فَكَانَتْ تِلْكَ الْخَصْلَةُ مِنْ خِصَالِ الْجَاهِلِيَّةِ بَاقِيَةً عِنْدَهُ، فَلِهَذَا قَالَ كَمَا عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي الْأَدَبِ: «قُلْتُ: عَلَى سَاعَتِي هَذِهِ مِنْ كِبَرِ السِّنِّ؟ قَالَ: نَعَمْ» كَأَنَّهُ تَعَجَّبَ مِنْ خَفَاءِ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَعَ كِبَرِ سِنِّهِ، فَبَيَّنَ لَهُ كَوْنَ هَذِهِ الْخَصْلَةِ مَذْمُومَةً شَرْعًا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يُسَاوِي غَلَامَهُ فِي الْمَلْبُوسِ وَغَيْرِهِ أَخْذًا بِالْأَحْوَطِ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي إِشْتِرَاطَ الْمُوَاسَاةِ لَا الْمُسَاوَاةِ^(١). ١١٨/١

باب [معنى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَا لَمْ يَظْلِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُمْ حَمَلُوا الظُّلْمَ عَلَى عُمُومِهِ الشِّرْكَ فَمَا دُونَهُ.

وَفِي الْمَثْنِ مِنَ الْفَوَائِدِ: الْحَمْلُ عَلَى الْعُمُومِ حَتَّى يَرِدَ دَلِيلُ الْخُصُوصِ، وَأَنَّ النَّكِرَةَ فِي سِيَاقِ التَّنْفِي تَعْمٌ، وَأَنَّ الْخَاصَّ يَقْضِي عَلَى الْعَامِّ وَالْمُبَيِّنَ عَنِ الْمُجْمَلِ، وَأَنَّ اللَّفْظَ يُحْمَلُ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ لِمَصْلَحَةِ

(١) فِيهِ: أَنَّ كُلَّ مَنْ سَبَّ أَوْ عَيَّرَ أَحَدًا بِشَيْءٍ لَيْسَ مِنْ كِسْبِهِ وَلَا مِنْ اخْتِيَارِهِ فَفِيهِ جَاهِلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ تَنْقِصٌ فِي الْحَقِيقَةِ خَلَقَ اللَّهُ وَصْنَهُ، فَمَنْ عَيَّرَ أَوْ سَبَّ أَحَدًا فِي نَسَبِهِ أَوْ خِلْقَتِهِ فَهَذَا جَهْلٌ فِي هَذَا السَّابِّ وَالْمَعْيُورِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - هُوَ الَّذِي اخْتَارَ لَهُ ذَلِكَ، فَهُوَ عَابِ صُنْعٍ وَتَقْدِيرِ اللَّهِ فِي الْحَقِيقَةِ.

وَفِيهِ: اسْتِعْمَالُ الشَّدَّةِ فِي الْإِنْكَارِ أحيانًا، فَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُعَامِلُ النَّاسَ وَالْمُخْطِئِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ بِالرَّفْقِ وَاللِّينِ، وَلَكِنْ قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي بَعْضِ الْمَوَاقِفِ الْحَزْمَ كَمَا فَعَلَ مَعَ أَبِي ذَرٍّ، وَكَمَا فَعَلَ مَعَ مَعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دَفَعَ التَّعَارُضَ، وَأَنَّ الْمَعَاصِيَ لَا تُسَمَّى شِرْكًَا، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا فَلَهُ الْأَمْنُ وَهُوَ مُهْتَدٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَالْعَاصِي قَدْ يُعَذَّبُ فَمَا هُوَ الْأَمْنُ وَالْإِهْتِدَاءُ الَّذِي حَصَلَ لَهُ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ آمِنٌ مِنَ التَّخْلِيدِ فِي النَّارِ، مُهْتَدٍ إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ١٢٠/١

باب [الدِّينُ يُسْرُ]

* قَالَ الْبُخَارِيُّ: بَابُ الدِّينِ يُسْرُ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَبُّ الدِّينِ»^(١) إِلَى اللَّهِ الْخَفِيفَةُ السَّمْحَةُ.

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرُ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ»^(٢)، فَسَدِّدُوا^(٣) وَقَارِبُوا^(٤) وَأَبْشِرُوا^(٥)، وَاسْتَعِينُوا

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: خِصَالِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ خِصَالَ الدِّينِ كُلَّهَا مَحْبُوبَةٌ، لَكِنْ مَا كَانَ مِنْهَا سَهْلًا - أَيُّ: سَهْلًا - فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ أَغْرَابِيِّ لَمْ يُسَمِّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خَيْرٌ دِينُكُمْ أَيْسَرُهُ».

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُسَادَّةُ الْمُغَالَبَةُ، وَالْمَعْنَى: لَا يَتَعَمَّقُ أَحَدٌ فِي الْأَعْمَالِ الدِّينِيَّةِ وَيَتْرُكِ الرِّفْقَ إِلَّا عَجَزَ وَانْقَطَعَ فَيُغْلَبُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الزُّمُوا السَّدَادَ وَهُوَ الصَّوَابُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ وَلَا تَفَرِّيطٍ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: السَّدَادُ التَّوَسُّطُ فِي الْعَمَلِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: إِنْ لَمْ تَسْتَطِيعُوا الْأَخْذَ بِالْأَكْمَلِ فَاغْمَلُوا بِمَا يُقَرِّبُ مِنْهُ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: بِالثَّوَابِ عَلَى الْعَمَلِ الدَّائِمِ وَإِنْ قَلَّ، وَالْمُرَادُ تَبَشِيرُ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْعَمَلِ بِالْأَكْمَلِ بِأَنَّ الْعَجْزَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ صَنِيعِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَقْصَ أَجْرِهِ، وَأَبْهَمَ الْمُبَشِّرَ بِهِ تَعْظِيمًا لَهُ وَتَفْخِيمًا.

بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ»^(١).

* قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: مُنَاسَبَةٌ إِرَادَ الْمُصَنِّفِ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَقِبَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي قَبْلَهُ ظَاهِرَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَضَمَّنَتْ التَّرْغِيبَ فِي الْقِيَامِ وَالصِّيَامِ وَالْجِهَادِ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْأَوَّلَى لِلْعَامِلِ بِذَلِكَ أَنْ لَا يُجْهِدَ نَفْسَهُ بِحَيْثُ يَعْجَزُ وَيَنْقَطِعُ، بَلْ يَعْمَلْ بِتَلَطُّفٍ وَتَدْرِيجٍ لِيُدْوَمَ عَمَلُهُ وَلَا يَنْقَطِعَ^(٢).

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، فَقَدْ رَأَيْنَا وَرَأَى النَّاسُ قَبْلَنَا أَنَّ كُلَّ مُتَنَطِّعٍ فِي الدِّينِ يَنْقَطِعُ. ١٢٧/١ - ١٢٨

وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلَانَةٌ، تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ»^(٣)، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا»^(٤) وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَامَ

(١) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: اسْتَعِينُوا عَلَى مُدَاوَمَةِ الْعِبَادَةِ بِإِقَاعِهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْمُنَشَّطَةِ.

(٢) فِيهِ: أَنَّ الدِّينَ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّيْنِ وَالْيُسْرِ وَالرَّحْمَةِ، لَا تَشَدُّدٌ وَلَا تَنْطِعَ فِيهِ، فَمَنْ شَدَّدَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ فَقَدْ ضَادَّ وَحَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: اسْتَغْلُوا مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا تَسْتَطِيعُونَ الْمُدَاوَمَةَ عَلَيْهِ، فَمَنْطُوقُهُ يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِالْإِفْتِسَارِ عَلَى مَا يُطَاقُ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَمَفْهُومُهُ يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ تَكْلُفٍ مَا لَا يُطَاقُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: الْمَلَالُ اسْتِثْقَالُ الشَّيْءِ وَنُفُورُ النَّفْسِ عَنْهُ بَعْدَ مَحَبَّتِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاتِّفَاقٍ.

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: إِنَّمَا أُطْلِقَ هَذَا عَلَى جِهَةِ الْمُقَابَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ مَجَازًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَزَّوْا سِنِينَ سَنَيْنًا مِثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وَأَنْظَارُهُ، قَالَ الْفَرُّطِيُّ: وَجْهٌ مَجَازُهُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ يَقْطَعُ ثَوَابَهُ عَمَّنْ يَقْطَعُ الْعَمَلَ مَلَا لَا عَبْرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْمَلَالِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ. - ثم ذكر تأويلاتٍ أخرى =

عَلَيْهِ صَاحِبُهُ^(١) . ١٣٧/١

باب [فضل النفقة لوجه الله]

* عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِيٍّ أَمْرًا تَكُ».

* قال الحافظ رحمته الله: اسْتَنْبَطَ مِنْهُ النَّوَوِيُّ أَنَّ الْحِظَّ إِذَا وَافَقَ الْحَقَّ لَا يَفْدَحُ فِي ثَوَابِهِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ اللَّقْمَةِ فِي فِي الزَّوْجَةِ يَقَعُ غَالِبًا فِي حَالَةِ الْمُدَاعَبَةِ، وَلِشَهْوَةِ النَّفْسِ فِي ذَلِكَ مَدْخَلٌ ظَاهِرٌ، وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا وَجَّهَ الْقَصْدُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ إِلَى إِبْتِغَاءِ الثَّوَابِ حَصَلَ لَهُ بِفَضْلِ اللَّهِ.

* قال الحافظ رحمته الله: وَجَاءَ مَا هُوَ أَصْرَحُ فِي هَذَا الْمُرَادِ مِنْ وَضْعِ اللَّقْمَةِ، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي ذَرٍّ فَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ: «وَفِي بُضْعٍ أَحَدَكُمْ صَدَقَةٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَأْتِي أَحَدَنَا شَهْوَتُهُ وَيُؤْجِرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ؟» الْحَدِيثُ.

قَالَ - أَي: النَّوَوِيُّ -: وَإِذَا كَانَ هَذَا بِهَذَا الْمَحَلِّ - مَعَ مَا فِيهِ مِنْ حِظِّ النَّفْسِ - فَمَا الظَّنُّ بِغَيْرِهِ مِمَّا لَا حِظَّ لِلنَّفْسِ فِيهِ؟ قَالَ: وَتَمَثِّلُهُ بِاللَّقْمَةِ مُبَالِغَةً فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْأَجْرُ فِي لُقْمَةٍ وَاحِدَةٍ لِرِزْوَجَةٍ غَيْرِ مُضْطَرَّةٍ فَمَا الظَّنُّ بِمَنْ أَطْعَمَ لُقْمًا لِمُحْتَاجٍ، أَوْ عَمِلَ مِنَ الطَّاعَاتِ مَا

= وقال -: وَالْأَوَّلُ أَلْيَقُ وَأَجْرَى عَلَى الْقَوَاعِدِ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُقَابَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ.

(١) فيه: النهي عن ما يشق على الإنسان ويؤدي به إلى الملل.

وفيه: إنكار المنكر دون تأخيرٍ أو مُجَامَلَةٍ.

وفيه: أن النية الحسنة لا تكفي في قبول الأعمال وصحتها، بل لا بدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى وَفْقِ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ.

مَشَقَّتُهُ فَوْقَ مَشَقَّةِ ثَمَنِ اللَّفْظَةِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْحَقَارَةِ بِالْمَحَلِّ الْأَذْنَى ١. هـ.
وَتَمَامُ هَذَا أَنْ يُقَالَ: وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ مَعَ مُشَارَكَةِ
الزَّوْجِ لَهَا فِي النَّفْعِ بِمَا يُطْعِمُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَثِّرُ فِي حُسْنِ بَدَنِهَا وَهُوَ يَنْتَفِعُ
مِنْهَا بِذَلِكَ، وَأَيْضًا فَلِأَعْلَبِ أَنَّ الْإِنْفَاقَ عَلَى الزَّوْجَةِ يَقَعُ بِدَاعِيَةِ النَّفْسِ،
بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مُجَاهَدَتِهَا. ١٨١/١

باب [لطيفة في فضل العلم الشرعي]

* قال الحافظ رحمته الله: قَوْلُهُ رحمته الله: «رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا» [طه: ١١٤]
وَاضِحُ الدَّلَالَةِ فِي فَضْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ نَبِيَّهَ عليه السلام بِطَلَبِ
الْإِزْدِيَادِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مِنَ الْعِلْمِ، وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يُفِيدُ
مَعْرِفَةَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مِنْ أَمْرِ عِبَادَاتِهِ وَمُعَامَلَاتِهِ، وَالْعِلْمُ بِاللَّهِ
وَصِفَاتِهِ، وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْقِيَامِ بِأَمْرِهِ، وَتَنْزِيهِهِ عَنِ النَّقَائِضِ، وَمَدَارُ
ذَلِكَ عَلَى التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ. ١٨٧/١

باب [استحباب تأنيس القادم والمسلم]

* عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم
قَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: رَبِيعَةٌ. قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا
نَدَامَى».

* قال الحافظ رحمته الله: مَرْحَبًا مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ؛ أَيُّ: صَادَقْتُ
رُحْبًا بِضَمِّ الرَّاءِ؛ أَيُّ: سَعَةٍ، وَالرَّحْبُ بِالْفَتْحِ: الشَّيْءُ الْوَاسِعُ، وَقَدْ
يَزِيدُونَ مَعَهَا أَهْلًا؛ أَيُّ: وَجَدْتُ أَهْلًا فَاسْتَأْنَسَ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَأْنِيْسِ الْقَادِمِ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْ
النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فِي حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍّ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِيٍّ»، وَفِي قِصَّةِ عِكْرِمَةَ بْنِ

أَبِي جَهْلٍ: «مَرْحَبًا بِالرَّاكِبِ الْمُهَاجِرِ»، وَفِي قِصَّةِ فَاطِمَةَ: «مَرْحَبًا بِابْنَتِي» وَكُلَّهَا صَحِيحَةٌ^(١).

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ بَشِيرٍ الْحَارِثِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ لَمَّا دَخَلَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ: «مَرْحَبًا وَعَلَيْكَ السَّلَام».

باب [قِصَّةُ النُّفَرِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ حَضَرُوا مَجْلِسَ النَّبِيِّ ﷺ]

* عَنْ أَبِي وَقِيدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا: فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَادْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَأَحْوَالِهِمْ لِلزَّجْرِ عَنْهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْعِيَةِ^(٢). ٢٠٨/١

(١) وهي تدلُّ على أن النبي ﷺ كان يُؤانس من قدم أو سلم عليه، ويُرحب به، ويشُّ بوجهه، ويسأل عن حاله، بل إنه لا يكاد يرى إلا مُتَبَسِّمًا، بخلاف الكثير من الناس، ممَّن لا تظهر عليهم سيما الفرح والسُرور والترحيب بالقادم والمُسلِّم، وهذا من علامة سوء الخلق والعياذ بالله.

(٢) وفيه: فضيلةُ الجلوس للذكر والعلم، حيث سَمَّى من قصدها وأوى إليها بأنه أوى إلى الله تعالى، ويكفي هذا دليلًا على شرفها ومكانتها عند الله تعالى.

وينبغي أن يستشعر هذا المعنى كلُّ من جلس أو استمع للذكر.

وفيه أيضًا: أنَّ مَنْ قصد العلم ومجالسه، ثم أعرض عنها، فإن الله يعرض عنه، ومن أعرض الله عنه فقد تعرض لسخطه.

باب [الاقتصاد في الموعظة]

* عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ كَرَاهَةً السَّامَةِ عَلَيْنَا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ تَرْكِ الْمُدَاوِمَةِ فِي الْجِدِّ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ خَشْيَةُ الْمَلَالِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُوَظَّابَةُ مَطْلُوبَةً لَكِنَّهَا عَلَى قِسْمَيْنِ: إِمَّا كُلَّ يَوْمٍ مَعَ عَدَمِ التَّكْلُفِ، وَإِمَّا يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ فَيَكُونُ يَوْمُ التَّرْكِ لِأَجْلِ الرَّاحَةِ لِيُقْبَلَ عَلَى الثَّانِي بِنَشَاطٍ، وَإِمَّا يَوْمًا فِي الْجُمُعَةِ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ، وَالضَّابِطُ الْحَاجَةُ مَعَ مِرَاعَاةِ وُجُودِ النَّشَاطِ.

وَاحْتِمِلَ عَمَلُ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ اسْتِدْلَالِهِ أَنْ يَكُونَ اقْتَدَى بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى فِي الْيَوْمِ الَّذِي عَيَّنَهُ، وَاحْتِمِلَ أَنْ يَكُونَ اقْتَدَى بِمُجَرِّدِ التَّخَلُّلِ بَيْنَ الْعَمَلِ وَالتَّرْكِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِالتَّخَوُّلِ، وَالثَّانِي أَظْهَرَ.

وَأَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ كَرَاهِيَةَ تَشْبِيهِ غَيْرِ الرِّوَاتِبِ بِالرِّوَاتِبِ بِالْمُوَظَّابَةِ عَلَيْهَا فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ دَائِمًا، وَجَاءَ عَنْ مَالِكٍ مَا يُشْبِهُ ذَلِكَ^(١). ٢١٤/١

= فلا بدّ من الحذر من الإعراض عن مجالس الذكر، وعدم القيام عنها دون حاجة أو ضرورة.

(١) سيأتي قول الحافظ: فِيهِ رَفَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ وَحُسْنُ التَّوَصُّلِ إِلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَفْهِيمِهِمْ لِيَأْخُذُوا عَنْهُ بِنَشَاطٍ لَا عَنْ ضَجَرٍ وَلَا مَلَلٍ، وَيُقْتَدَى بِهِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ التَّعْلِيمَ بِالتَّذْرِيجِ أَخَفُّ مُؤَنَةً وَأَدْعَى إِلَى الثَّبَاتِ مِنْ أَخْذِهِ بِالْكَدِّ وَالْمُعَالَبَةِ. ١. هـ.

وهكذا ينبغي للدعاة والوعاظ أَنْ يَفْعَلُوا، وَكَذَلِكَ إِمَامُ الْمَسْجِدِ أَيْضًا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَعظُ وَالتَّذْكِيرُ كُلَّ يَوْمٍ، بَلْ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَكْثَرُ إِنْ رَأَى أَنَّهُ أَبْعَدُ لِلْسَّامَةِ وَالْمَلَلِ.

باب [مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ]

* عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهْ فِي الدِّينِ أَيُّ: يَتَعَلَّمَ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْفُرُوعِ: فَقَدْ حُرِمَ الْخَيْرُ. ٢١٧/١

باب [لَا يُقْبَضُ الْعِلْمُ انْتِزَاعًا]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا - أَيُّ: لَمْ يُبْقِ اللَّهُ عَالِمًا - اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى حِفْظِ الْعِلْمِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْ تَرْئِيسِ الْجَهْلَةِ، وَفِيهِ أَنَّ الْفَتْوَى هِيَ الرِّيَاسَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَدَمَّ مَنْ يُقَدِّمُ عَلَيْهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ ^(١).

= فليس هناك أفضل ولا أحسن مُتَكَلِّمٍ ومُحَدِّثٍ من رسول ﷺ، ولا أعظم بلاغةً وبياناً منه، وليس هناك أناسٌ أعظم شوقاً، وأحسن استماعاً للذكر والموعظة من أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومع ذلك كان ﷺ لا يُكْثِرُ عَلَيْهِمُ الْوَعظَ والتذكير والنصح، فغيره من باب أولى.

ومن مفسدات كثرة الواعظ أيضاً: سريان الملل والسآمة للواعظ نفسه، فربَّما انقطع وترك ذلك، وهذا مُشَاهِدٌ والله المستعان.

(١) وفيه: فضيلة ومكانة العلماء، حيث إنه بذهابهم يذهب ويُقبض العلم، فالواجب اغتنام العلماء وأخذ العلم عنهم.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْجُمْهُورُ عَلَى الْقَوْلِ بِخُلُوعِ الزَّمَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ، وَلِلَّهِ
الْأَمْرُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ. ٢٥٨/١

باب [قصة هم النبي ﷺ على كتابة كتاب قبيل موته]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا حَضَرَ النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ: وَفِي الْبَيْتِ
رَجُلٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - قَالَ: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا
بَعْدَهُ» قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجَعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ فَحَسْبُنَا
كِتَابُ اللَّهِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: قَوْلُهُ: (غَلَبَهُ الْوَجَعُ)؛ أَيُّ: فَيَسُقُ عَلَيْهِ إِمْلَاءُ
الْكِتَابِ أَوْ مُبَاشَرَةَ الْكِتَابَةِ، وَكَأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه فَهِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَفْتَضِي
التَّطْوِيلَ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ: «إِثْنُونِي»: أَمْرٌ، وَكَانَ حَقَّ الْمَأْمُورِ أَنْ
يُبَادِرَ لِلإِمْتِنَالِ، لَكِنْ ظَهَرَ لِعُمَرَ رضي الله عنه مَعَ طَائِفَةٍ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْوُجُوبِ،
وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الإِرْشَادِ إِلَى الْأَصْلَحِ فَكَرِهُوا أَنْ يُكَلِّفُوهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَسُقُ
عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مَعَ اسْتِحْضَارِهِمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ
شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَتَيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وَلِهَذَا
قَالَ عُمَرُ: حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ. وَظَهَرَ لَطَائِفُهُ أُخْرَى أَنَّ الْأُولَى أَنْ يُكْتَبَ لِمَا
فِيهِ مِنْ إِمْتِنَالِ أَمْرِهِ وَمَا يَتَّصِفُ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ الْإِبْصَاحِ، وَدَلَّ أَمْرُهُ لُهُمَا بِالْقِيَامِ
عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ الْأَوَّلَ كَانَ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَلِهَذَا عَاشَ رضي الله عنه بَعْدَ ذَلِكَ أَيَّامًا
وَلَمْ يَعَاوِدْ أَمْرُهُمْ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَتْرُكْهُ لِإِخْتِلَافِهِمْ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ
التَّبْلِيغَ لِمُخَالَفَةِ مَنْ خَالَفَ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يُرَاجِعُونَهُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ
مَا لَمْ يَجْزِمِ بِالْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمَ إِمْتَنَلُوا.

قال ابن الجوزي: وَإِنَّمَا خَافَ عُمَرُ أَنْ يَكُونَ مَا يَكْتُبُهُ فِي حَالَةِ غَلَبَةِ
الْمَرَضِ فَيَجِدَ بِذَلِكَ الْمُنَافِقُونَ سَبِيلًا إِلَى الطَّعْنِ فِي ذَلِكَ الْمَكْتُوبِ. ٢٧٦/١

باب [متى يجوز كتمان العلم]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ ^(١)، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَيْتُهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَيْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَمَلَ الْعُلَمَاءُ الْوِعَاءَ الَّذِي لَمْ يَبَيْتْهُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا تَبَيَّنَ أَسَامِي أَمْرَاءِ السُّوءِ وَأَحْوَالِهِمْ وَزَمَنُهُمْ، وَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَكْنِي عَنْ بَعْضِهِ وَلَا يُصَرِّحُ بِهِ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُمْ، كَقَوْلِهِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السَّيِّئِ وَإِمَارَةِ الصَّيِّانِ يُشِيرُ إِلَى خِلَافَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَنَةَ سِتِّينَ مِنَ الْهَجْرَةِ ^(٢). ٢٨٦/١

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: طَرَفَيْنِ، أَطْلَقَ الْمَحَلَّ وَأَرَادَ بِهِ الْحَالَ، أَيُّ: نَوْعَيْنِ مِنَ الْعِلْمِ، وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ يَنْدَفِعُ إِيرَادُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا يُعَارِضُ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي: «كُنْتُ لَا أَكْتُبُ» وَإِنَّمَا مُرَادُهُ أَنَّ مَحْفُوظَهُ مِنَ الْحَدِيثِ لَوْ كُتِبَ لَمَلَأَ وَعَاءَيْنِ.

(٢) فِكَلَامُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرِيحٌ بِأَنَّ الصَّدْعَ بِالْحَقِّ لَا يَعْنِي التَّصْرِيحَ دَائِمًا، بَلْ إِنَّ الْحَكِيمَ الْعَاقِلَ: هُوَ الَّذِي يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ بِلَا تَبَعَاتٍ سَيِّئَةٍ لَهَا، وَالْمَتَهَوِّرَ الْمُنْدَفِعَ: هُوَ الَّذِي يُطْلِقُ التَّصْرِيحَ فِي أَمْرٍ يُغْنِي عَنْهُ التَّلْمِيحُ، وَخَاصَّةً إِذَا تَرْتَبَ عَلَى تَصْرِيحِهِ مَا يُسَبِّبُ فَرْقَةً، وَيُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى أَسْوَأِ مُحْمَلٍ. قَالَ الْجَرَجَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَجْمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّ الْكِنَايَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْإِفْصَاحِ، وَالتَّعْرِيفُ أَوْقَعُ مِنَ التَّصْرِيحِ. ١. هـ. «دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ» ص ١١٣. وَإِنَّ لَنَا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسُوءَ حَسَنَةً، فَقَدْ كَانَ كَثِيرًا مَا يُلْمَحُّ وَلَا يُصْرَحُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُؤَلَّفَ بَيْنَ الْقُلُوبِ، لَا أَنْ يَفْضَحَ وَيَتَشَفَّى بِذِكْرِ الْعُيُوبِ. تَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا بَلَغَهُ عَنِ الرَّجُلِ شَيْئًا لَمْ يَقُلْ: مَا بَالُ فَلَانٍ يَقُولُ كَذَا؟ وَلَكِنْ يَقُولُ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا؟ هَكَذَا كَانَ ﷺ يَقُولُ، عِنْدَمَا يَرَى خَطَأً صَرِيحًا.

فَمِنَ الْخَطَأِ أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ الشَّجَاعَةَ الْمَحْمُودَةَ: هِيَ فِي التَّصْرِيحِ دَائِمًا، وَالْكَلَامِ عَنِ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَوْ تَرْتَبَ عَلَى ذَلِكَ مُضَرَّةٌ لِلْقَائِلِ أَوْ لغيره.

باب [قُلُوبُ الْعُلَمَاءِ تَنْفِرُ إِذَا سَمِعَتْ غَيْرَ الْحَقِّ]

* قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيِّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ! فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يُرِدْ ابْنُ عَبَّاسٍ إِخْرَاجَ نَوْفٍ عَنْ وَلَايَةِ اللَّهِ، وَلَكِنَّ قُلُوبَ الْعُلَمَاءِ تَنْفِرُ إِذَا سَمِعَتْ غَيْرَ الْحَقِّ، فَيُطْلَقُونَ أَمْثَالَ هَذَا الْكَلَامِ لِقَصْدِ الزَّجْرِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ وَحَقِيقَتِهِ غَيْرُ مُرَادَةٍ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِتْهَمَ نَوْفًا فِي صِحَّةِ إِسْلَامِهِ، فَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ فِي حَقِّ الْحُرِّ بْنِ قَيْسٍ هَذِهِ الْمَقَالَةُ مَعَ تَوَارُدِهَا عَلَيْهِمَا.

وَأَمَّا تَكْذِيبُهُ فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ لِلْعَالِمِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِشَيْءٍ فَسَمِعَ غَيْرَهُ يَذْكُرُ فِيهِ شَيْئًا بَغَيْرِ عِلْمٍ أَنْ يُكْذِّبُهُ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ»؛ أَيُّ: أَخْبَرَ بِمَا هُوَ بَاطِلٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. ٢٨٩/١

باب [بَابُ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا]

* عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتَحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

= فليس من الحكمة ولا من الشجاعة في شيء: أن نصرح بأسماء الأمراء والرؤساء، إذا ترتب عليه فتنة وبلاء.

وخاصة في منابرنا ومجالسنا، التي ينبغي أن نطرح فيها ما يجمع القلوب، ويوحد الصف.

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُتَشَابِهَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَرَ عِنْدَ الْعَامَّةِ.

وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «مَا أَنْتَ مُحَدِّثًا قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِيَعْضِبَهُمْ فِتْنَةً» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَمِمَّنْ كَرِهَ التَّحْدِيثَ بِبَعْضِ دُونِ بَعْضٍ: أَحْمَدُ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الْخُرُوجُ عَلَى السُّلْطَانِ، وَمَالِكٌ فِي أَحَادِيثِ الصُّفَاتِ.

وَعَنْ الْحَسَنِ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ أَنْكَرَ تَحْدِيثَ أَنَسٍ لِلْحَجَّاجِ بِقِصَّةِ الْعُرَيْنِيِّ لِأَنَّهُ اتَّخَذَهَا وَسِيلَةً إِلَى مَا كَانَ يَعْتَمِدُهُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي سَفْكِ الدِّمَاءِ بِتَأْوِيلِهِ الْوَاهِي.

وَصَابِطُ ذَلِكَ: أَنَّ يَكُونَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يُقَوِّي الْبِدْعَةَ وَظَاهِرُهُ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُرَادٍ، فَالْإِمْسَاكُ عَنْهُ عِنْدَ مَنْ يُخْشَى عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِظَاهِرِهِ مَطْلُوبٌ^(١). ٢٩٧/١

باب [وَجوبُ تَرْكِ الْمَصْلَحَةِ لِأَمَنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَفْسَدَةِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدُهُمْ بِكُفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ

(١) فِيهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلخَطِيبِ وَالْوَاعِظِ أَنْ يُحَدِّثَ كُلَّ أَحَدٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَطْرَحَ مَوْضِعًا أَوْ كَلَامًا يُسَبِّبُ فِرْقَةً أَوْ سُوءَ فَهْمٍ أَوْ حَيْرَةً وَتَشْكِكًا. فَلَا يَنْبَغِي تَحْدِيثُ النَّاسِ بِدَقَائِقِ مَسَائِلِ الْقَدَرِ؛ لِأَنَّ عَقُولَهُمْ لَا تَحْتَمِلُهَا. وَلَا يَنْبَغِي تَحْدِيثُ قَوْمٍ مُقَرَّصِينَ وَمُفْرَطِينَ بِأَحَادِيثِ الرِّجَاءِ وَسَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ لَثَلَا يَعْتَرُوا وَيَتِمَادُوا فِي غِييِهِمْ. وَلَا يَنْبَغِي تَحْدِيثُ قَوْمٍ غَلَبَ عَلَيْهِمْ جَانِبُ الْخَوْفِ وَالْخَشْيَةِ بِأَحَادِيثِ الْعَذَابِ وَالنَّارِ وَسُوءِ الْخَاتِمَةِ.

وَبَابٌ يَخْرُجُونَ^(١).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُسْتَفَادُ مِنْهُ تَرْكُ الْمَصْلَحَةِ لِأَمْنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَفْسَدَةِ، وَمِنْهُ تَرْكُ إِنكَارِ الْمُنْكَرِ خَشْيَةَ الْوُقُوعِ فِي أَنْكَرِ مِنْهُ. وَأَنَّ الْإِمَامَ يَسُوسُ رَعِيَّتَهُ بِمَا فِيهِ إِصْلَاحُهُمْ وَلَوْ كَانَ مَفْضُولًا مَا لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا^(٢). ٢٩٧/١.

(١) النَّبِيُّ ﷺ تَرَكَ هَدْمَ الْكَعْبَةِ، وَبَنَاهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذِهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ عَظِيمَةٌ، وَيُسْتَفِيدُ مِنْهَا النَّاسُ مِنْ وَقْتِهِ إِلَى وَقْتِنَا وَبَعْدَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْمَصْلَحَةَ الْعَامَّةَ، لِأَجْلِ الْخَوْفِ مِنْ مَفْسَدَةٍ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَهِيَ تَشْكِيكُ بَعْضِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا حَدِيثًا، وَاضْطِرَابُ إِيْمَانِهِمْ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَنْ يُؤْثِرَ عَلَى الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْكَبِيرَةِ، وَلَكِنْ الْقَائِدُ الْأَعْظَمُ كَانَ يَخَافُ وَيُشْفِقُ عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الدَّوْلَةِ، وَيُقَدِّمُ مَصْلَحَةَ صَفَاءِ عَقِيدَتِهِمْ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، وَلَكِنْهَا دُونَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ؛ فَإِذَا كَانَ هَدْمُ الْكَعْبَةِ أَهْوَنَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ إِرَاقَةِ دَمِ مُسْلِمٍ، فَتَرَكَ تَرْمِيمَهَا أَهْوَنَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ دُخُولِ الشَّكِّ فِي قُلُوبِ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ أَسْلَمُوا حَدِيثًا. وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَكْفُفُ عَنِ قَتْلِ الْمُنَافِقِينَ مَعَ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً عَظِيمَةً؛ لِئَلَّا يُؤْدِيَ ذَلِكَ إِلَى مَفْسَدَةٍ أَكْبَرَ، وَهِيَ قَوْلُ النَّاسِ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوجِبُ الثُّفُورَ عَنِ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ دَخَلَ فِيهِ وَمِمَّنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ وَهَذَا الثُّفُورُ حَرَامٌ. ١. هـ. يُنْظَرُ: «إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْطَالِ التَّحْلِيلِ»، لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ٤٧١/٣.

فَأَيْنَ مَنْ يَسْفِكُ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ الْمُنَافِقِينَ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ خَالَفُوهُمْ فِي تَوَجُّهَاتِهِمْ وَأَرَائِهِمْ، لَا يُرَاعُونَ الْمَفَاسِدَ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى أَفْعَالِهِمْ، فَشَوْهَا بِجُرْمِهِمْ دِينَ الْإِسْلَامِ، وَأَدَّتْ أَفْعَالُهُمُ الثُّفُورَ عَنِ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ دَخَلَ فِيهِ وَمِمَّنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ، وَهَذَا الثُّفُورُ حَرَامٌ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَأَيْنَ مَنْ يَتَهَجَّمُ عَلَى الدَّعَاةِ وَالْمُصْلِحِينَ، وَيُطْلِقُ السَّبَّ وَالطَّعْنَ عَلَيْهِمْ لَكُونِهِمْ اخْتَلَفُوا مَعَهُ فِي آرَاءِ وَأَوْهَا، وَأَقْوَالِ اجْتَهَدُوا فِيهَا، أَيْنَ هُمْ مِنْ مَرَاعَاةِ مَصْلَحَةِ الْجَمَاعَةِ وَالِاتِّحَادِ، وَالَّتِي قَدَّمَهَا نَبِينَا وَإِمَامُنَا وَقَدَوْتُنَا عَلَى أُمُورٍ شَرْعِيَّةٍ وَدِينِيَّةٍ عَظِيمَةٍ؟

(٢) وفيه: أَنْ قَوْلَ الْحَقِّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِلَّا إِذَا تَرَجَّحَتِ الْمَصْلَحَةُ بِقَوْلِهِ. =

باب [وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ]

* قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ - قَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ ذِكْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِكُنْيَتِهِ وَهُوَ حَسَنٌ، وَذِكْرُهُ بِوَصْفِ الرِّسَالَةِ أَحْسَنَ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْعَالِمَ يَسْتَدِلُّ عَلَى مَا يُفْتِي بِهِ لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي نَفْسِ سَامِعِهِ.

وَإِنَّمَا خُصَّتِ الْأَعْقَابُ بِالذِّكْرِ لِصُورَةِ السَّبَبِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَيَلْتَحِقُ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ الَّتِي قَدْ يَحْصُلُ التَّسَاهُلُ فِي إِسْبَاغِهَا^(١). ٣٥٠/١

باب [اسْتِحْبَابُ التَّيْمُنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ^(٢) فِي تَنْعَلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهْرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ.

= قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مُسْتَلْزِمًا مِنَ الْفُسَادِ أَكْثَرَ مِمَّا فِيهِ مِنَ الصَّلَاحِ لَمْ يَكُنْ مُشْرُوعًا. وَقَالَ أَيْضًا: وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ فِتْنَةٌ وَفِرْقَةٌ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ - سِوَاكَ كَانَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا - . ١٠١ هـ.

فَقَوْلُ الْبَعْضِ: إِنِّي صَرِيحٌ وَلَا أَجَامِلُ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْخَطَأَ فَلَنْ أَسْكُتَ عَنْهُ، فَهَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ يُشْتَرَطُ أَلَّا يَتَرْتَبَ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ أَكْبَرُ مِنْ إِنْكَارِهِ وَكَلَامِهِ.

(١) فَالْوَاجِبُ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ، وَخَاصَّةً فِي الْعَقَبِ وَالْمَرْفِقِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْقَالَ الْحَسَنَ إِذَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ أَهْلُ الْجَنَّةِ.

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ الْبُدَاءَةِ بِشِقِّ الرَّأْسِ الْأَيْمَنِ فِي التَّرْجُلِ وَالْعُسْلِ وَالْحَلْقِ، وَلَا يُقَالُ: هُوَ مِنْ بَابِ الْإِزَالَةِ فَيُبْدَأُ فِيهِ بِالْأَيْسَرِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْعِبَادَةِ وَالتَّزْيِينِ، وَقَدْ ثَبَتَ الْإِبْتِدَاءُ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ فِي الْحَلْقِ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَفِي مَيْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَفِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بِالْيَمِينِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَاعِدَةُ الشَّرْعِ الْمُسْتَمِرَّةُ اسْتِحْبَابُ الْبُدَاءَةِ بِالْيَمِينِ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ وَالتَّزْيِينِ، وَمَا كَانَ بِضِدِّهِمَا اسْتَحْبَابٌ فِيهِ التِّيَاسُّرُ. ٣٥٤/١

باب [الْمُمَازَلَةُ فِي الْقِصَاصِ، وَالتَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ]

* عَنْ أَبِي قِلَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ «فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، بِلِقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِيهَا» فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْفَقُوا النَّعَمَ، فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، «فَأَمَرَ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسَمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ». قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: «فَهُؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: مَشْرُوعِيَّةُ الطَّبِّ وَالتَّدَاوِي بِالْبَّانِ الْإِبِلِ وَأَبْوَالِهَا.

وَفِيهِ: قَتْلُ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ سَوَاءَ قَتَلُوهُ غِيلَةً أَوْ حِرَابَةً، إِنْ قُلْنَا إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ قِصَاصًا.

وَفِيهِ: الْمُمَاثَلَةُ فِي الْقِصَاصِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْمُثْلَةِ الْمَنْهِي عَنْهَا^(١). ٤٤٤/١

باب [ما يُستفاد من قصة وضع سَلَى الْجَزُورِ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ ﷺ]

* عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ، إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيُّكُمْ يَجِيءُ بِسَلَى جَزُورِ بَنِي فُلَانٍ، فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَأُنْبِئْتُ أَشَقَى الْقَوْمِ فَجَاءَ بِهِ، فَنَظَرَ حَتَّى سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ لَا أَغْنِي شَيْئًا، لَوْ كَانَ لِي مَنَعَةٌ، قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ، فَطَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيكَ بِقَرِيشٍ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ، قَالَ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ، ثُمَّ سَمَى: «اللَّهُمَّ عَلَيكَ بِأَبِي جَهْلٍ، وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ» - وَعَدَّ السَّابِعَ فَلَمْ يَحْفَظْ -، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرَغَى، فِي الْقَلْبِ قَلْبٍ بَدْرٍ.

(١) إلا إذا كان حراماً لحق الله تعالى، فلا يجوز أن يُمكن من ذلك. قال شيخ الإسلام: ليس للإنسان أن يكذب على من يكذب عليه، ولا يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله، بل ولو استكرهه رجل على اللواط لم يكن له أن يستكرهه على ذلك، ولو قتله بتجريح خمر أو تلوط به لم يجز قتله بمثل ذلك؛ لأن هذا حرام لحق الله تعالى، ولو سب النصراني نبيّاً لم يكن لنا أن نسب المسيح. «منهاج السنة» ٢٤٤/٥.

* قال الحافظ رحمه الله: فيه تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار وما إزدادت عند المسلمين إلا تعظيماً.

وفيه: معرفة الكفار بصدقهم ﷺ؛ لخوفهم من دعائه، ولكن حملهم الحسد على ترك الانقياد له.

وفيه: حلمه ﷺ عمن آذاه، ففي رواية الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث، أن ابن مسعود قال: لم أره دعا عليهم إلا يومئذ، وإنما استحقوا الدعاء حينئذ؛ لما أقدموا عليه من الاستخفاف به ﷺ حال عبادة ربه^(١).

(١) فهذا الحديث ظاهر في أنه عليه الصلاة والسلام لم تكن عادته وهديه الدعاء على عموم الكفار، إنما كان يدعو على من بغى وتجبّر وأذى، كما فعل مع الكفار الذين وضعوا سلكي الجزور عليه، وكما دعا على رعل وذكوان وعُصيّة، حيث غدروا بسبعين من أصحابه.

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في شرح كتاب التوحيد عند باب قوله تعالى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]: أما الدعاء بالهلاك لعموم الكفار، فإنه محل نظر، ولهذا لم يدع النبي ﷺ على قريش بالهلاك، بل قال: «اللَّهُمَّ! عليك بهم، اللَّهُمَّ! اجعلها عليهم سنين كسني يوسف»، وهذا دعاء عليهم بالتضييق، والتضييق قد يكون من مصلحة الظالم بحيث يرجع إلى الله عن ظلمه. فالمهم أن الدعاء بالهلاك لجميع الكفار عندي تردد فيه.

وقال الشيخ صالح الفوزان: المشروع في القنوت وغيره الدعاء على المعتدين من الكفار على المسلمين؛ لأن النبي ﷺ لما قنّت يدعو على الكفار خصّ المعتدين منهم، ولم يدع على جميعهم فقال: اللَّهُمَّ العن فلاناً وفلاناً والقبيلة الفلانية، ولم يعمم الكفار. مجلة «الدعوة»، العدد ١٨٦٩، ١٦ رمضان. وهنا أنه إلى خطأ يقع فيه كثير من الأئمة وغيرهم، وهو قول بعضهم: «اللَّهُمَّ عليك باليهود ومن هاودهم».

قال الفيروز آبادي في «القاموس المحيط»: المهاددة: المصادرة والمصالحة والممايلة، والهواة: اللين وما يرجى به الصلاح والرخصة. ا.هـ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَى الظَّالِمِ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: مَحَلُّهُ مَا إِذَا كَانَ كَافِرًا، فَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَيُسْتَحَبُّ الْإِسْتِغْفَارُ لَهُ وَالدُّعَاءُ بِالتَّوْبَةِ، وَلَوْ قِيلَ: لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الدُّعَاءِ عَلَى الْكَافِرِ لَمَا كَانَ بَعِيدًا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ إِطْلَعَ ﷺ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورِينَ لَا يُؤْمِنُونَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُدْعَى لِكُلِّ حَيٍّ بِالْهِدَايَةِ^(١). ٤٥٨/١

باب [كَيْفَ كَانَ يَسْتَاكُ النَّبِيُّ ﷺ]

* عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنُّ بِسَوَاكِ بِيَدِهِ يَقُولُ: «أُعْ أَعْ»، وَالسَّوَاكُ فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التَّهَوُّعُ التَّقْيُّؤُ؛ أَيُّ: لَهُ صَوْتُ كَصَوْتِ الْمُتَقَيُّئِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ. وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ مَشْرُوعِيَّةُ السَّوَاكِ عَلَى اللِّسَانِ طَوْلًا أَمَّا الْأَسْنَانُ فَلَا حَبَّ فِيهَا أَنْ تَكُونَ عَرْضًا.

وَفِيهِ: تَأْكِيدُ السَّوَاكِ وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْنَانِ وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنْظِيفِ وَالتَّطْيِيبِ لَا مِنْ بَابِ إِزَالَةِ الْقَاذُورَاتِ؛ لِكَوْنِهِ ﷺ لَمْ يَخْتَفِ بِهِ. ٤٦٣/١

= وقد سئل العلامة الفوزان: ما حكم قول بعض خطباء المساجد في نهاية الخطبة: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ يَا يَهُودَ وَمَنْ هَاوَدَهُمْ». ألا يدخل في ذلك النبي ﷺ؟ لأنه قد هَاوَدَ الْيَهُودَ وَوَادَعَهُمْ، فهل هذا اعتداء في الدعاء؟ فأجاب بقوله: نعم، (هاودهم)، هذه الكلمة معناها المصالحة، هَاوَدَ: معناه المصالحة، واليهود يجوز الصلح معهم، إذا كان فيه مصلحة للمسلمين، أما كلمة (هاودهم) معناه أَنَّ الرَسُولَ يَدْخُلُ فِي هَذَا. شَرِيط (٤) وَجْه (ب) مِنْ «شرح الحموية» ١٤٢٤/١١/٤هـ.

(١) فَالْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرَى أَنَّهُ يَنْبَغِي الدُّعَاءُ لِجَمِيعِ النَّاسِ بِالْهِدَايَةِ وَالصَّلَاحِ، مُسْلِمِهِمْ وَكَافِرِهِمْ؛ لِأَنَّ هِدَايَتَهُمْ أَوْلَى وَأَفْضَلُ مِنْ مَوْتِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ.

باب [هل يُبدأ بالأكبر أم بالأيمن في الطَّعام وَالشَّرَاب]

[والسلام؟]

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي ^(١) أَتَسَوَّكَ بِسَوَاكِ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَنَاولْتُ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي ^(٢): كَبِّرْ ^(٣)، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا».

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ تَقْدِيمُ ذِي السِّنِّ فِي السَّوَاكِ وَيَلْتَحِقُ بِهِ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَالْمَشْيُ وَالْكَلَامُ.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: هَذَا مَا لَمْ يَتَرْتَّبِ الْقَوْمُ فِي الْجُلُوسِ، فَإِذَا تَرْتَّبُوا فَالْسُّنَّةُ حِينَئِذٍ تَقْدُمُ الْأَيْمَنُ وَهُوَ صَحِيحٌ ^(٤). ٦٤/١.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَفْتَحُ الِهْمَزَةُ مِنَ الرُّوْيَةِ وَوَهْمَ مَنْ ضَمَّهَا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَائِلٌ ذَلِكَ لَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: قَدَّمَ الْأَكْبَرُ فِي السِّنِّ.

(٤) قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَثِيمِينَ: إِذَا كَانَ الَّذِي يَصُبُّ الْقَهْوَةَ أَوْ الشَّايَ قَدْ دَخَلَ الْمَجْلِسَ فَلْيَبْدَأْ بِالْأَكْبَرِ، لَا بِالَّذِي عَلَى يَمِينِهِ، فَإِذَا أُعْطِيَ الْأَكْبَرُ أُعْطِيَ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ؛ أَيُّ: يَمِينُ الصَّابِ وَهُوَ عَنْ يَسَارِ الَّذِي أُعْطِيَ أَوَّلًا، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ عَلَى الْيَمِينِ، أَمَا إِذَا كَانَ يَصُبُّ الْقَهْوَةَ أَوْ الشَّايَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَهَنَّا يُعْطَى الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ مَشَى عَلَى الْيَمِينِ.

وَسُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ فِي مَصَافِحَةِ الدَّخْلِ عَلَى الْجَالِسِينَ دَلِيلٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: لَا أَعْلَمُ فِيهَا شَيْئًا مِنَ السُّنَّةِ، وَلِهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَفْعَلَ، بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ إِذَا دَخَلَ الْمَجْلِسَ بَدَأَ الْمَصَافِحَةَ مِنْ أَوَّلٍ وَاحِدٍ إِلَى آخَرٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ فِيمَا أَعْلَمُ، وَإِنَّمَا الْمَصَافِحَةُ عِنْدَ التَّلَاقِي، أَمَا الدَّخُولُ إِلَى الْمَجَالِسِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَدْيِ الرَّسُولِ ﷺ وَلَا أَصْحَابِهِ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَإِنَّمَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَأْتِي وَيَجْلِسُ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ وَلَمْ نَسْمَعْ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا جَلَسَ حَيْثُ انْتَهَى بِهِ الْمَجْلِسُ أَنَّهُمْ يَقُومُونَ وَيَصَافِحُونَهُ.

باب [كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ]

* قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَأَبُوهُ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَخَيْرٌ مِنْكَ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ الْإِحْتِجَاجِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْإِنْقِيَادِ إِلَى ذَلِكَ ^(١).
وَفِيهِ: جَوَازُ الرَّدِّ بَعْنَفٍ عَلَى مَنْ يُمَارِي بِغَيْرِ عِلْمٍ، إِذَا قَصَدَ الرَّادُّ إِضْاحَ الْحَقِّ، وَتَحْذِيرَ السَّامِعِينَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ ^(٢). ٤٧٥/١

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ سُؤَالِ عَلِيٍّ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْمَذِي]

* عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَسْأَلَ

= فالمصافحة على هذا الوجه ليست بمشروعة، وقد سألت عنها من نعتمد منهم من مشايخنا فقالوا: لا نعلم لها أصلاً في السُّنَّةِ ١. هـ.

(١) ولا يسألون: هل هو على الوجوب أو على الاستحباب، إنما ينقادون ويمثلون مباشرة.

(٢) هذه ثلاثة قُبُودٍ لِمَنْ يَسْتَعْمِلُ الْعِفَّةَ وَالشَّدَّةَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالَفِ:

١ - إِذَا كَانَ الْمُخَالَفُ يَقْصِدُ الْمُمَارَاةَ وَالْمَجَادَلَةَ دُونَ التَّوَصُّلِ لِلْحَقِّ.

٢ - إِذَا كَانَ قَصْدُ الرَّادِّ إِضْاحَ وَتَبْيِينَ الْحَقِّ، وَلَيْسَ الْإِنْتِصَارُ لِنَفْسِهِ، وَمَا أَقْلٌّ مِنْ يَتَمَحَضُّ قَصْدُهُ لَذَلِكَ.

٣ - إِذَا كَانَ قَصْدُهُ تَحْذِيرَ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِيُشْعِرَهُمْ بِفِدَاخَةِ هَذَا الْقَوْلِ وَخَطْئِهِ.

وقد قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَى خَطَأٍ وَقَعَ فِيهِ بَعْضُ الشَّرَاحِ: وَلَا يَنْبَغِي التَّشْدِيدُ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، بَلْ يُكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَى الرَّدِّ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِهِ؛ لِأَنَّ يَقَعَ الْمُتَكَبِّرُ فِي نَحْوِ مِمَّا أَنْكَرَهُ. ٦٤٣/١١

وفي الحديث أيضًا: الاقتصاد بالماء وعدم الإسراف فيه.

النَّبِيِّ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «تَوَضَّأَ وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الظَّاهِرُ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ حَاضِرَ السُّؤَالِ.

فِيهِ: اسْتِعْمَالُ الْأَدَبِ فِي تَرْكِ الْمُوَاجَهَةِ بِمَا يُسْتَحَى مِنْهُ عُرْفًا. وَحُسْنُ الْمَعَاشَرَةِ مَعَ الْأَصْهَارِ.

وَتَرَكَ ذِكْرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِجَمَاعِ الْمَرْأَةِ وَنَحْوِهِ بِحَضْرَةِ أَقَارِبِهَا^(١). ٤٩٤/١

باب [تَجَمُّلُ وَتَطْيِيبُ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ]

* قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ أَنَّ السُّنَّةَ اتَّخَذَ الطَّيِّبُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عِنْدَ الْجَمَاعِ^(٢). ٤٩٥/١

[قِصَّةُ الْمَرْأَةِ الْمَشْرُكَةِ]

حِينَ أَخَذَتْ وَمَا مَعَهَا مِنَ الْمَاءِ لِلنَّبِيِّ ﷺ

* عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّا أَسْرَيْنَا^(٣) حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَقَعْنَا وَقْعَةً، وَلَا وَقْعَةَ أَحَلَى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا، فَمَا أَيْقَظُنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقِظْ

(١) وفيه: أن المذي نجاسته مخففة، يكفي رش الموضع الذي أصابه، وغسل الذكر.

(٢) وقد روى الطبري عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْكَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلْجَالِ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ١. هـ قال: إني أحب أن أتزين لزوجتي كما أحب أن تزين لي.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: تَقُولُ سَرَيْتُ وَأَسْرَيْتُ بِمَعْنَى إِذَا سِرْتُ لَيْلًا.

حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ^(١)، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا^(٢)، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ بِصَوْتِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكُوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ^(٣)، قَالَ: «لَا ضَيْرَ^(٤) ارْتَحِلُوا»^(٥)، فَارْتَحَلَ، فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِالْوُضُوءِ، فَتَوَضَّأَ،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مِنَ الْوَحْيِ، كَانُوا يَخَافُونَ مِنْ إِيقَاضِهِ قَطَعَ الْوَحْيُ فَلَا يُوقِظُونَهُ لِاحْتِمَالِ ذَلِكَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ مِنَ الْجَلَادَةِ بِمَعْنَى الصَّلَابَةِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ هُنَا: «أَجْوَفَ»؛ أَيُّ: رَفِيعَ الصَّوْتِ، يَخْرُجُ صَوْتُهُ مِنْ جَوْفِهِ بِقُوَّةٍ.

وَفِي اسْتِعْمَالِهِ التَّكْبِيرِ سُلُوكَ طَرِيقِ الْأَدَبِ وَالْجَمْعَ بَيْنَ الْمُضْلِحَتَيْنِ، وَخَصَّ التَّكْبِيرَ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الدَّعَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مِنْ نَوْمِهِمْ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: لَا ضَرَرَ، وَفِيهِ تَأْنِيسٌ لِقُلُوبِ الصَّحَابَةِ لِمَا عَرَضَ لَهُمْ مِنَ الْأَسَفِ عَلَى قَوَاتِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا بِأَنَّهُمْ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ إِذْ لَمْ يَتَعَمَّدُوا ذَلِكَ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أُسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْفَائِتَةِ عَنْ وَقْتِ ذِكْرِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ تَغَافُلٍ أَوْ اسْتِهَانَةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّبَبَ فِي الْأَمْرِ بِالْإِرْتِحَالِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي نَامُوا فِيهِ وَلَفْظُهُ: «فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ».

وَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ النَّوْمِ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي». قَالَ النَّوَوِيُّ: لَهُ جَوَابَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَلْبَ إِنَّمَا يُدْرِكُ الْجَسِيَّاتِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِهِ كَالْحَدِيثِ وَالْأَلَمِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا يُدْرِكُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ؛ لِأَنَّهَا نَائِمَةٌ وَالْقَلْبُ يَقْظَانُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ لَهُ حَالَانِ: حَالٌ كَانَ قَلْبُهُ فِيهِ لَا يَنَامُ وَهُوَ الْأَعْلَبُ، وَحَالٌ يَنَامُ فِيهِ قَلْبُهُ وَهُوَ نَادِرٌ، فَصَادَفَ هَذَا؛ أَيُّ: قِصَّةَ النَّوْمِ عَنْ الصَّلَاةِ. قَالَ: وَالصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ هُوَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي ضَعِيفٌ. وَهُوَ كَمَا قَالَ =

وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ^(١)، فَصَلَّى بِالنَّاسِ^(٢)، فَلَمَّا انْقَضَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، قَالَ: «مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟» قَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ^(٣)، قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»^(٤)، ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ، فَنَزَلَ فَدَعَا فُلَانًا^(٥) وَدَعَا عَلِيًّا فَقَالَ: «أَذْهَبَا، فَابْتَغِيَا الْمَاءَ»^(٦) فَانْطَلَقَا، فَتَلَقَّيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَرَادَتَيْنِ - أَوْ سَطِيحَتَيْنِ - مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا^(٧)، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسَ هَذِهِ السَّاعَةَ وَنَفَرْنَا خُلُوفَ^(٨)، قَالَا لَهَا: انْطَلِقِي، إِذَا قَالَتْ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَا: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الصَّابِيُّ، قَالَا: هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ^(٩)، فَانْطَلِقِي، فَجَاءَا بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،

= قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: أَخَذَ بِهَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَقَالَ: مَنْ انْتَبَهَ مِنْ نَوْمٍ عَنْ صَلَاةٍ فَاتَتْهُ فِي سَفَرٍ فَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَإِنْ كَانَ وَادِيًا فَيُخْرِجْ عَنْهُ.

- (١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أُسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى الْأَذَانِ لِلْفَوَائِتِ.
- (٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْفَوَائِتِ.
- (٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مَعِيَ أَوْ مَوْجُودٍ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي إِقَامَةِ عُذْرِهِ.
- (٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: دَلَّ قَوْلُهُ: يَكْفِيكَ عَلَى أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يُلْزِمُهُ الْقَضَاءُ ١. هـ.

قلت: وفي هذا دليل أيضًا على أنَّ العاجز عن الغسل، إما لفقده أو لمرضه وعنده ماءً يكفي للوضوء أن لا يلزمه أن يتوضأ؛ لأن التيمم يقوم مقام الغسل.

- (٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ.
- (٦) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ الْجَرْيُ عَلَى الْعَادَةِ فِي طَلَبِ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ دُونَ الْوُقُوفِ عِنْدَ حَرْفِهَا، وَأَنَّ التَّسَبُّبَ فِي ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوَكُّلِ.
- (٧) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَرَادَةُ قُرْبَةٌ كَبِيرَةٌ يُزَادُ فِيهَا جِلْدٌ مِنْ غَيْرِهَا.
- (٨) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَرَادَتْ أَنَّ رِجَالَهَا تَخَلَّفُوا لِطَلَبِ الْمَاءِ.
- و«خُلُوف»: أَيُّ: أَنَّ رِجَالَهَا غَابُوا عَنِ الْحَيِّ.
- (٩) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ أَدَبٌ حَسَنٌ، وَلَوْ قَالَا لَهَا: «لَا» لَفَاتَ الْمَقْصُودُ، أَوْ =

وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَاسْتَنْزَلُوهَا عَنْ بَعِيرِهَا^(١)، وَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ بِإِنَاءٍ، فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ - أَوْ سَطِيحَتَيْنِ -^(٢) وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا^(٣) وَأَطْلَقَ الْعَزَالِيَّ^(٤)، وَنُودِيَ فِي النَّاسِ اسْقُوا وَاسْتَقُوا^(٥)، فَسَقَى مَنْ شَاءَ وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ، وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ أُعْطِيَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ»، وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يَفْعَلُ بِمَائِهَا، وَابْنُ اللَّهِ لَقَدْ أَقْلَعَ عَنْهَا، وَإِنَّهُ لَيُحْيِلُ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلَآةً مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا^(٦)، فَقَالَ

= «نَعَمْ» لَمْ يَحْسُنْ بِهِمَا إِذْ فِيهِ تَفْرِيرٌ ذَلِكَ، فَتَخَلَّصَا أَحْسَنَ تَخَلُّصٍ. وَفِيهِ: جَوَازُ الْحُلُوءِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ بَعْضُ الشُّرَاحِ الْمُتَقَدِّمِينَ: إِنَّمَا أَخَذُوهَا وَاسْتَجَارُوا أَخَذَ مَائِهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ كَافِرَةً حَرْبِيَّةً، وَعَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ يَكُونَ لَهَا عَهْدٌ فَضْرُورَةُ الْعَطَشِ تُبَيِّحُ لِلْمُسْلِمِ الْمَاءَ الْمَمْلُوكَ لِغَيْرِهِ عَلَى عَوْضٍ، وَإِلَّا فَتَنْفُسُ الشَّارِعَ تُفْدَى بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «فَأَفْرَغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ» زَادَ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: «فَتَمَضَّمَضَ فِي الْمَاءِ وَأَعَادَهُ فِي أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ» وَبِهَذِهِ الرِّيَازَةِ تَتَضَيَّحُ الْحِكْمَةُ فِي رِبْطِ الْأَفْوَاهِ بَعْدَ فَتْحِهَا، وَإِطْلَاقِ الْأَفْوَاهِ هُنَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٤] إِذْ لَيْسَ لِكُلِّ مَزَادَةٍ سِوَى فَمٍ وَاحِدٍ، وَغُرِفَ مِنْهَا أَنَّ الْبَرَكَةَ إِنَّمَا حَصَلَتْ بِمُشَارَكَةِ رِيْقِهِ الظَّاهِرِ الْمُبَارَكِ لِلْمَاءِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: رَبَطَ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: فَتَحَ، «وَالْعَزَالِيُّ» جَمْعُ عَزْلَاءٍ بِإِسْكَانِ الرَّايِ.

قَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ مَصْبُ الْمَاءِ مِنَ الرَّايَةِ، وَلِكُلِّ مَزَادَةٍ عِزَالَانٍ مِنْ أَسْفَلِهَا.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ أَنَّهُمْ سَقَوْا غَيْرَهُمْ كَالدَّوَابِّ وَنَحْوَهَا وَاسْتَقَوْا هُمْ. وَاسْتُدِلَّ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى تَفْدِيمِ مَضْلَحَةِ شُرْبِ الْأَدَمِيِّ وَالْحَيَوَانَ عَلَى غَيْرِهِ كَمَضْلَحَةِ الظَّهَارَةِ بِالْمَاءِ لِتَأْخِيرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا عَنْ سَقَى وَاسْتَقَى.

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ أَنَّهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ مَا بَقِيَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ أَوَّلًا.

النَّبِيُّ ﷺ: «اجْمَعُوا لَهَا» فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ^(١) وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ^(٢) حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا، فَجَعَلُوهَا فِي ثَوْبٍ وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا، قَالَ لَهَا: «تَعْلَمِينَ»^(٣)، مَا رَزَيْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا^(٤)، وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا، فَأَتَتْ أَهْلَهَا وَقَدِ احْتَبَسَتْ عَنْهُمْ، قَالُوا: مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ، قَالَتْ: الْعَجَبُ، لَقِينِي رَجُلَانِ، فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ فَقَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَوَاللهُ إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ، وَقَالَتْ: بِإِصْبَعَيْهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ^(٥)، فَرَفَعَتْهُمَا إِلَى السَّمَاءِ - تَعْنِي: السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ - أَوْ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ

(١) هو تمرٌّ من أجود التمر بالمدينة.

(٢) هو من أجود الطعام وأطيبه، حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا كَثِيرًا، فَجَعَلُوهُ فِي ثَوْبٍ، وَحَمَلُوهُ عَلَى بَعِيرِهَا، وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا، فلم تكد تُصَدِّقُ مَا تَرَى، خرجت تبحث عن لُقْمَةٍ تسدُّ بها جوعها، وجوعُ أبنائها الأيتام، فبأخذها رجالٌ غرباء، إلى مَنْ تراه عدوًّا لها ولقومها، فإذا بها ترى الكرم والعدل والإحسان، فترجع إلى أيتامها وقومها، بأحسن الطعام والشراب.

(٣) قال الحافظ رحمه الله: أَي: اِغْلَمِي، وَقَدْ اِشْتَمَلَ ذَلِكَ عَلَى عِلْمٍ عَظِيمٍ مِنْ أَعْلَامِ النَّبَوَّةِ.

(٤) قال الحافظ رحمه الله: يَفْتَحُ الرِّاءَ وَكَسَرَ الرَّاي - وَيَجُوزُ فَتْحُهَا - أَي: نَقَضْنَا، وَظَاهِرُهُ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَخَذُوهُ مِنَ الْمَاءِ مِمَّا زَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَوْجَدَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَائِهَا فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ مُخْتَلِطًا، وَهَذَا أَبَدُغٌ وَأَعْرَبُ فِي الْمُعْجَزَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا) وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ مَا نَقَضْنَا مِنْ مِقْدَارِ مَائِكَ شَيْئًا. وَاسْتَدِلَّ بِهِذَا عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الْمُشْرِكِينَ مَا لَمْ يَتَقَنَّ فِيهَا النَّجَاسَةَ.

وَفِيهِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الَّذِي أَعْطَاهَا لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْعِوَضِ عَنْ مَائِهَا بَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّكْرَمِ وَالتَّفَضُّلِ.

(٥) قال الحافظ رحمه الله: أَي: أَشَارَتْ، وَهُوَ مِنْ إِظْلَاقِ الْقَوْلِ عَلَى الْفِعْلِ.

ذَلِكَ يُغَيِّرُونَ^(١) عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُصِيبُونَ الصِّرْمَ^(٢) الَّذِي هِيَ مِنْهُ، فَقَالَتْ: يَوْمًا لِقَوْمِهَا مَا أَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا^(٣)، فَهَلْ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ؟ فَطَاعُوهَا، فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مَشْرُوعِيَّةٌ تَيَّمُ الْجُنُبَ.

وَفِيهَا: جَوَازُ الْاجْتِهَادِ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ^(٤)؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْقِصَّةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّيَّمَّ كَانَ مَعْلُومًا عَنْهُمْ، لَكِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْآيَةِ عَنْ الْحَدَّثِ الْأَضْعَفِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَلَامَسَةِ مَا دُونَ الْجَمَاعِ، وَأَمَّا الْحَدَّثُ الْأَكْبَرُ فَلَيْسَتْ صَرِيحَةً فِيهِ، فَكَأَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْجُنُبَ لَا يَتَيَّمُ، فَعَمِلَ بِذَلِكَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْلَمُ مَشْرُوعِيَّةَ التَّيَّمِ أَصْلًا فَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ فَاقِدِ الظُّهُورَيْنِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ لِلْعَالِمِ إِذَا رَأَى فِعْلًا مُحْتَمَلًا أَنْ يَسْأَلَ فَاعِلَهُ عَنِ الْحَالِ فِيهِ لِيُوضَّحَ لَهُ وَجْهُ الصَّوَابِ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ أَغَارٍ أَيْ: دَفَعَ الْخَيْلَ فِي الْحَرْبِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيْ: أَبْيَاتًا مُجْتَمِعَةً مِنَ النَّاسِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَعْنَى: الَّذِي أَعْتَقِدُهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَتْرَكُونَكُمْ عَمْدًا لَا عَفْلَةً وَلَا نِسْيَانًا بَلْ مُرَاعَاةً لِمَا سَبَقَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، وَهَذِهِ الْعَايَةُ فِي مُرَاعَاةِ الصُّحْبَةِ الْيَسِيرَةِ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ سَبَبًا لِرَغْبَتِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ.

وَمُحْصَلُ الْقِصَّةِ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ صَارُوا يُرَاعُونَ قَوْمَهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِثْلَافِ لَهُمْ حَتَّى كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِإِسْلَامِهِمْ.

(٤) وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قِصَّةِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ حِينَ أَجْنَبَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَيَّمَّ وَتَلَا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعَفِّهِ، قَالَ: فِيهِ جَوَازُ الْاجْتِهَادِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِيهِ: التَّحْرِيزُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَأَنْ تَرَكَ الشَّخْصُ الصَّلَاةَ بِحَضْرَةِ الْمُصَلِّينَ مَعِيبٌ عَلَى فَاعِلِهِ بِغَيْرِ عُذْرٍ.
وَفِيهِ: حُسْنُ الْمَلَاطَفَةِ، وَالرَّفْقُ فِي الْإِنْكَارِ^(١). ٥٨٠/١ - ٥٨٨

باب [قصة فقد عائشة لعقدها في السفر]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ^(٢) انْقَطَعَ عَقْدٌ

(١) ومن فوائد هذه القصة: أهمية الأخلاق في نشر الإسلام، فهذه المرأة وقيلتها، لم يدخلوا في الإسلام من باب الدعوة، بل من باب الأخلاق الحسنة، فما أجمل أن ندعو الكفار، من الخدم والعاملين وغيرهم، بأخلاقنا وقيمنا قبل أقوالنا.

ومن ذلك أيضًا: أن الوفاء وردّ الجميل، من أخلاق المسلمين الصادقين. وتأملوا: كيف كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُغَيِّرُونَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، عدا أهل المرأة وقيلتها، وفاء لها وردًا لجميلها، مع أنها لم تفعل ذلك طوعًا بل كرها، وَهَذِهِ الْعَايَةُ فِي مُرَاعَاةِ الصُّحْبَةِ الْيُسِيرَةِ.

فلنأخذ من هذا درسًا في ردّ الجميل، وعدم نسيان من أَحْسَنَ إلينا ولو كان سيرًا، فالزوجان والأصدقاء، والأقارب والجيران وغيرهم، قد أسدى بعضهم لبعض معروفًا وخيرًا، فلا ينكر أحدهم جميل الآخر، ولو حصل خلافٌ وسوءٌ تفاهم، ولو بدر من أحدهم أخطاءٌ وسيئاتٌ، تطفى وتربوا على ذلك المعروف، فالكريم والعاقل: من لا ينسى معروفًا أسدى إليه، واللئيم والأحمق من ينساه ويجهده.

(٢) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الْبَيْدَاءُ هِيَ ذُو الْحُلَيْفَةِ بِالْقُرْبِ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ، وَذَاتِ الْجَيْشِ وَرَاءَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

قال الحافظ رحمه الله: وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عُرْوَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ فِيهِ: «إِنَّ الْفِلَادَةَ سَقَطَتْ لَيْلَةَ الْأَبْوَاءِ». ١.٠ هـ. وَالْأَبْوَاءُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

لي^(١)، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التِّمَاسِهِ^(٢)، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعْتَ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعُ رَأْسِهِ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْتَنِعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، «فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ^(٣) فَتَيَمَّمُوا»، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِرِ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ^(٤)، قَالَتْ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَأَصَبْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ.

* قال الحافظ رحمه الله: قوله: (وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ) فِيهِ إِعْتِنَاءُ الْإِمَامِ بِحِفْظِ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ قُلْتُ، فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ ثَمَنَ الْعِقْدِ الْمَذْكُورِ كَانَ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَيَلْتَحِقُ بِتَحْصِيلِ الضَّائِعِ الْإِقَامَةُ لِلْحُقُوقِ الْمُنْقَطِعِ وَدَفْنُ الْمَيِّتِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِ الرَّعِيَّةِ^(٥).

= وَعُرِفَ مِنْ تَصَافُرِ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ تَضْوِيبُ مَا قَالَهُ ابْنُ التَّيْنِ.

(١) قال الحافظ رحمه الله: كُلُّ مَا يُعْقَدُ وَيُعَلَّقُ فِي الْعُنُقِ، وَيُسَمَّى قِلَادَةً.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: لِأَجْلِ طَلَبِهِ.

(٣) قال الحافظ رحمه الله: الْمُرَادُ بِهَا آيَةُ الْمَائِدَةِ لِرَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ إِذْ صَرَّحَ فِيهَا بِقَوْلِهِ: «فَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦]».

(٤) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: بَلْ هِيَ مَسْبُوقَةٌ بِغَيْرِهَا مِنَ الْبَرَكَاتِ، وَالْمُرَادُ بِآلِ أَبِي بَكْرٍ نَفْسُهُ وَأَهْلُهُ وَأَتْبَاعُهُ.

(٥) وفيه: دليلٌ على أنه لا يجب حمل الماء للوضوء في السفر، فإذا حضرت =

وَفِيهِ: إِشَارَةٌ إِلَى تَرْكِ إِصَاعَةِ الْمَالِ.

قَوْلُهُ: (فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ) فِيهِ شَكْوَى الْمَرْأَةِ إِلَى أَبِيهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ.

وَفِيهِ: جَوَازُ دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى ابْنَتِهِ وَإِنْ كَانَ زَوْجَهَا عِنْدَهَا إِذَا عَلِمَ رِضَاهُ بِذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ حَالَةً مُبَاشَرَةً.

قَوْلُهُ: (يَطْعُنِي) فِيهِ تَأْدِيبُ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ وَلَوْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً كَبِيرَةً خَارِجَةً عَنْ بَيْتِهِ، وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ تَأْدِيبُ مَنْ لَهُ تَأْدِيبُهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ الصَّبْرِ لِمَنْ نَالَهُ مَا يُوجِبُ الْحَرَكَةَ أَوْ يَحْضُلُ بِهِ تَشْوِيشٌ لِنَائِمٍ، وَكَذَا لِمُصَلٍّ أَوْ قَارِئٍ أَوْ مُشْتَغِلٍ بِعِلْمٍ أَوْ ذِكْرٍ.

قَوْلُهُ: (مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ عَائِشَةَ وَأَبِيهَا وَتَكَرُّارِ الْبَرَكَةِ مِنْهُمَا.

وَفِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ: «فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ مِنْ أَمْرٍ تَكْرَهِيهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا» وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْ بَعْدَ قِصَّةِ الْإِفْكِ، فَيَقْوَى قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَعَدُّدِ ضِيَاعِ الْعَقْدِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ: جَوَازُ السَّفَرِ بِالْعَارِيَةِ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى رِضَا صَاحِبِهَا^(١). ٥٥٩/١ - ٥٦٥

= الصلاة وعُدِمَ الماء: تيمُّنوا ولا حرج في ذلك.

(١) وفيه أيضًا: أنَّ من أضرَّع أو أفسد شيئًا بلا قصدٍ منه: فلا ينبغي أن يُلام على ذلك، بل ينبغي الاشتغال بالبحث عما فقد، وإصلاح ما أفسد.

وفي إقامَةِ النَّبِيِّ ﷺ، للبحث عن العقد وإرجاعه لصاحبه، وتعطيل الجيش =

باب [أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلَهُ]

* عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيَتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»^(١).

* قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: (وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا)؛ أَيِ:

= بأكمله لأجل فردٍ من أفراد الرعيّة: دليلٌ على وجوب الاعتناء بحفظ حقوق المسلمين، وأموالهم وممتلكاتهم وإن قلت، وأنه لا يجوز للحكّام والمسؤولين: أن يستهينوا بحقوق المواطنين وأموالهم.

(١) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخَمْسِ الْمَذْكُورَاتِ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَا يُعْتَرَضُ بِأَنَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بَعْدَ الطُّوفَانِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا مَعَهُ وَقَدْ كَانَ مُرْسَلًا إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعُمُومَ لَمْ يَكُنْ فِي أَصْلِ بَعْثِهِ وَإِنَّمَا اتَّفَقَ بِالْحَادِثِ الَّذِي وَقَعَ وَهُوَ انْحِصَارُ الْخَلْقِ فِي الْمَوْجُودِينَ بَعْدَ هَلَاكِ سَائِرِ النَّاسِ، وَأَمَّا نَبِينَا ﷺ فَعُمُومَ رِسَالَتِهِ مِنْ أَصْلِ الْبُعْثَةِ فَتَبَيَّنَ إختصاصه بذلك، وَأَمَّا قَوْلُ أَهْلِ الْمَوْقِفِ لِنُوحٍ كَمَا صَحَّ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «أَنْتَ أَوَّلُ رَسُولٍ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ» فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ عُمُومَ بَعْثِهِ بَلْ إِبْتَاتُ أَوَّلِيَّةِ إِرْسَالِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِتَنْصِيصِهِ ﷺ فِي عِدَّةِ آيَاتٍ عَلَى أَنَّ إِرْسَالَ نُوحٍ كَانَ إِلَى قَوْمِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَى غَيْرِهِمْ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ إِرْسَالِ نُوحٍ إِلَّا قَوْمُ نُوحٍ فَبَعْثُهُ خَاصَّةً لِكُونِهَا إِلَى قَوْمِهِ فَقَطْ وَهِيَ عَامَّةٌ فِي الصُّورَةِ لِعَدَمِ وُجُودِ غَيْرِهِمْ، لَكِنْ لَوْ اتَّفَقَ وَجُودُ غَيْرِهِمْ لَمْ يَكُنْ مَبْعُوثًا إِلَيْهِمْ. ١. هـ.

قال في الحاشية: هذا الاحتمال الأخير أظهر مما قبله.

مَوْضِع سُجُود، لَا يَخْتَصُّ السُّجُود مِنْهَا بِمَوْضِع دُون غَيْرِهِ. وَالْأَظْهَرُ مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ وَهُوَ أَنَّ مَنْ قَبْلَهُ إِنَّمَا أُبِيحَتْ لَهُمُ الصَّلَوَاتُ فِي أَمَاكِنَ مَخْصُوصَةٍ كَالْبَيْعِ وَالصَّوَامِعِ.

قَوْلُهُ: (وَطُهُورًا) اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّيْمُمْ يَرْفَعُ الْحَدَثَ كَالْمَاءِ لَا اشْتِرَاكَهُمَا فِي هَذَا الْوَصْفِ^(١).

وَعَلَى أَنَّ التَّيْمُمْ جَائِزٌ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ.

قَوْلُهُ: (وَأُعْطِيَتِ الشَّفَاعَةُ) قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الْأَقْرَبُ أَنَّ اللَّامَ فِيهَا لِلْعَهْدِ، وَالْمُرَادُ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى فِي إِرَاحَةِ النَّاسِ مِنْ هَوْلِ الْمَوْقِفِ، وَلَا خِلَافَ فِي وُقُوعِهَا. وَكَذَا جَزَمَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ الْفَوَائِدِ: مَشْرُوعِيَّةُ تَعْدِيدِ نَعَمِ اللَّهِ.

وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَرْضِ الطَّهَارَةُ^(٢).

وَأَنَّ صِحَّةَ الصَّلَاةِ لَا تَخْتَصُّ بِالْمَسْجِدِ الْمُبْنِيِّ لِذَلِكَ. ٥٦٦/١ - ٥٦٩

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِيهِ نَظَرُ ١.١ هـ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ لِلنَّظَرِ الْمَذْكُورِ وَجْهٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ التَّيْمُمْ لِلْحَدَثِ كَالْمَاءِ.

(٢) وَهَذَا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَى مَا دَرَجَ عَلَيْهِ النِّسَاءُ مِنْ تَقْصُيدِ الصَّلَاةِ عَلَى السَّجْدَةِ، وَمُبَالَغَتِهَا فِي تَحْرِيفِهَا، وَهَذَا خَطَأٌ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى السَّجْدَةِ بِحَيْثُ يَتَحَرَّى الْمُصَلِّي ذَلِكَ، فَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ سُنَّةَ السَّلَفِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ كَانُوا يَصْلُونَ فِي مَسْجِدِهِ عَلَى الْأَرْضِ، لَا يَتَّخِذُ أَحَدُهُمْ سَجْدَةً يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا ١.١ هـ. «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» ٢٢/١٦٣.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَذَلِكَ تَرَى أَحَدَهُمْ لَا يَصَلِّي إِلَّا عَلَى سَجْدَةٍ، وَلَمْ يَصِلْ ﷺ عَلَى سَجْدَةٍ قَطْ، وَلَا كَانَتْ السَّجْدَةُ تَفْرَشُ بَيْنَ يَدَيْهِ، بَلْ كَانَ يَصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ، وَرَبَّمَا سَجَدَ فِي الطِّينِ، وَكَانَ يَصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ فَيَصَلِّي عَلَى مَا اتَّفَقَ بِسَطِّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةُ شَيْءٍ صَلَّى عَلَى الْأَرْضِ ١.١ هـ. «إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ»، ص ١٢٦.

باب [ما يُستفاد من قصة عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مع عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ حول التيمم]

* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إِنِّي أَجَنَّبْتُ فَلَمْ أَصِبِ الْمَاءَ، فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَّا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَكْتُ فَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا» فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيَهُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ عَمَّارًا اسْتَعْمَلَ الْقِيَاسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ التَّيْمُمَ إِذَا وَقَعَ بَدَلَ الْوُضُوءِ وَقَعَ عَلَى هَيْئَةِ الْوُضُوءِ رَأَى أَنَّ التَّيْمُمَ عَنِ الْغُسْلِ يَقَعُ عَلَى هَيْئَةِ الْغُسْلِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَفُوعُ اجْتِهَادِ الصَّحَابَةِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا لَوْمَ عَلَيْهِ إِذَا بَدَلَ وَسَعَهُ وَإِنْ لَمْ يُصِبِ الْحَقَّ.
وَأَنَّهُ إِذَا عَمِلَ بِالِاجْتِهَادِ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ^(١). ٥٧٥/١

باب [ما يُستفاد من قصة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ حول التيمم من الجنابة]

* عَنْ شَقِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي

(١) وفيه: أن العالم والفاضل قد يخفى عليه شيء من أمور الدين، ولو بلغ من العلم ما بلغ، فالواجب أن لا يغتر أحدٌ بعلمه، ولا يتعالى بما أُعطي من قدراتٍ في الحفظ والذكاء والتوسع في القراءة والإطلاع.

مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا أَمَا كَانَ يَتَيَّمُّ وَيُصَلِّي؟^(١) فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهِذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ، قُلْتُ^(٢): وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا»، فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟!

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِنَّمَا لَمْ يَقْنَعْ عُمَرُ بِقَوْلِ عَمَّارٍ لِكَوْنِهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَحَضَرَ مَعَهُ تِلْكَ الْقِصَّةَ وَلَمْ يَتَذَكَّرْ ذَلِكَ عُمَرُ أَضَلًّا، وَلِهَذَا قَالَ لِعَمَّارٍ فِيمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ: اِتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ، قَالَ: إِنْ شِئْتُ لَمْ أَحْدِثْ بِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: نُؤْلِيكَ مَا تَوَلَّيْتُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ: «اِتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ»؛ أَيُّ: فِيمَا تَرَوِيهِ وَتَثَبَّتَ فِيهِ، فَلَعَلَّكَ نَسِيتَ أَوْ اِسْتَبَهَ عَلَيْكَ، فَإِنِّي كُنْتُ مَعَكَ وَلَا أَتَذَكَّرُ شَيْئًا مِنْ هَذَا، وَمَعْنَى قَوْلِ عَمَّارٍ: إِنْ رَأَيْتَ الْمَصْلَحَةَ فِي الْإِمْسَاكِ عَنْ التَّحْدِيثِ بِهِ رَاحِحَةً عَلَى التَّحْدِيثِ بِهِ وَافْقُتَكَ وَأَمْسَكْتَ، فَإِنِّي قَدْ بَلَّغْتَهُ فَلَمْ يَبْقَ عَلَيَّ فِيهِ حَرَجٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: نُؤْلِيكَ مَا تَوَلَّيْتُ؛ أَيُّ: لَا يَلْزَمُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلِمُسْلِمٍ كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «لَا، يَتَيَّمُّ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا».

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَائِلُ ذَلِكَ هُوَ الْأَعْمَشُ وَالْمَقُولُ لَهُ شَقِيقٌ.

مِنْ كَوْنِي لَا أَتَذَكَّرُهُ أَنْ لَا يَكُونَ حَقًّا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَيْسَ لِي مَنَعُكَ مِنَ التَّحْدِيثِ بِهِ.

وَبِهِ يَتَّضِحُ عُذْرُ عُمَرَ، وَأَمَّا ابْنُ مَسْعُودٍ فَلَا عُذْرَ لَهُ فِي التَّوَقُّفِ عَنْ قَبُولِ حَدِيثِ عَمَّارٍ^(١). ٥٩٣/١

(١) فيه: ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من الحوار والنقاش المبني على الدليل والاستنباط، من غير أن يكون فيه جدالاً طويلاً، ولا كلاماً بذياً، ولا سعيً حثيثاً للإلزام والإقناع بالرأي، بل كان أحدهم يعرض رأيه ودليله دون أن يُطالب الآخر بقبول رأيه، أو يتهمه بأنه يميل مع هواه، كما هو حال الكثير في نقاشهم وجدالهم.

والحق في هذا الحوار مع أبي موسى رضي الله عنه، حيث ذكر له دليلين صحيحين صريحين، من القرآن والسنة.

ومع ذلك لم يُعنفه أو يتهمه، واقتصر على هذين الدليلين فقط، دون أن يسرد له الحجج الأخرى، ودون أن يلزمه برأيه.

وهذا ما درج عليه التابعون ومن بعدهم من العلماء والصالحين، فلم يُصنفوا كتباً في الرد على من خالفهم في فروع المسائل، إنما يردون على القول دون التعرض لصاحبه، ولذا ذم العلماء ما فعله ابن حزم وابن العربي في شدتهما على من خالفهما من العلماء، وممن ذم ذلك: الذهبي والقرطبي وابن تيمية وغيرهم.

والعجيب في هذا الحوار الهادئ أنه حوارٌ في مسألة عظيمة من مسائل الدين، وهي إثبات مشروعية التيمم من عدمه، ولو حدث مثل هذا بيننا فما عسانا سنفعل مع من يُخالفنا! سنقول له: أنت تُنكر كلام الله! أو نقول له: أنت تُكابر وتُعاند، فأنت لم ترض بالآية الصريحة، ولا بالحديث الصحيح! اتق الله، ودع الهوى! إلى غير ذلك من العبارات التي اعتدنا سماعها وربما نطقها.

فمنهج الصحابة والسلف الصالح: عرض الرأي والحجة مختصرةً، دون إلزام الطرف الآخر بالإدعان والقبول، وأسلوب في غاية الأدب في عرض الرأي، والاستماع للطرف الآخر.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وَقَدْ كَانَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، =

باب [ما يُستفاد من قصة عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ وصلاة النبي ﷺ

في بيته]

* عن عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا

إِذَا تَنَازَعُوا فِي الْأَمْرِ اتَّبِعُوا أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُودُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وَكَانُوا يَتَنَازَرُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ مُنَازَرَةً مُشَاوِرَةً وَمُنَاصَحَةً، وَرَبَّمَا اخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، مَعَ بَقَاءِ الْأُلْفَةِ وَالْعِصْمَةِ وَأُخُوَّةِ الدِّينِ ١٠١ هـ. «الفتاوى» ١٧٢/٢٤.

وفيه: أن الصحابة - مع علو قدرهم ومثانة علمهم - قد يخفى عليهم شيء من أمور الدين المعلومة والظاهرة، فغيرهم من باب أولى، فلذا لا يجوز لأحد أن يحتج بأقوال العلماء، بل يحتج بالقرآن والسنة وبما أجمعت عليه الأمة. وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إِنْ حَدِيثُكُمْ شَرُّ الْحَدِيثِ، إِنْ كَلَامُكُمْ شَرُّ الْكَلَامِ، فَإِنَّكُمْ قَدْ حَدَّثْتُمُ النَّاسَ حَتَّى قِيلَ: قَالَ فُلَانٌ وَقَالَ فُلَانٌ، وَبِتَرْكِ كِتَابِ اللَّهِ، مِنْ كَانَ مِنْكُمْ قَائِمًا فَلْيَقُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ». أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» ١/٥٤٣، ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام» ٦/٩٧ - ٩٨ بسند صحيح.

قال ابن القيم رحمته الله معلقاً: فهذا قول عمر رضي الله عنه لأفضل قرنٍ على وجه الأرض، فكيف لو أدرك ما أصبحنا فيه من ترك كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة لقول فلان وفلان، فالله المستعان! ١٠١ هـ. «أعلام الموقعين» ٢/٥٢٤.

وفي «صحيح البخاري» أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه نَشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السَّقَطِ؟ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ «قَضَى فِيهِ بَغْرَةً، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ».

فعمر رضي الله عنه على جلاله قدره، وغزارة علمه قد خفي عليه حكم هذه المسألة. قال الحافظ رحمته الله: فِيهِ أَنَّ الْوَقَائِعَ الْخَاصَّةَ قَدْ تَخَفَى عَلَى الْأَكَابِرِ وَيَعْلَمُهَا مَنْ دُونَهُمْ، وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى الْمُقَلِّدِ إِذَا اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِخَبَرٍ يُخَالِفُهُ فَيُجِيبُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَعَلِمَهُ فُلَانٌ مَثَلًا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا جَارَ خَفَاؤُهُ عَنْ مِثْلِ عُمَرَ فَخَفَاؤُهُ عَمَّنْ بَعْدَهُ أَجْوَزُ. ١٠١ هـ. «الفتح» ١٢/٣١٣.

رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَتَكَرْتُ بِصَرِي^(١)، وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي^(٢) فَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي^(٣) الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ بِهِمْ، وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي، فَاتَّخَذَهُ مُصَلِّيً، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَافِعِلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قَالَ عِثْبَانُ: فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ» قَالَ: فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا فَصَفَّنَا فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ: وَحَبَسْنَاهُ^(٤) عَلَى خَزِيرَةٍ^(٥) صَنَعْنَاهَا لَهُ، قَالَ: فَثَابَ^(٦) فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ^(٧) ذُوو عَدَدٍ، فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلِمُسْلِمٍ: «أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ» وَكُلَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَلَغَ الْعَمَى إِذْ ذَاكَ، لَكِنْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ مِنْ طَرِيقِ مَا لَكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فَقَالَ فِيهِ: «إِنَّ عِثْبَانَ كَانَ يُؤْمُ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ» الْحَدِيثُ.

وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: أَظَلَّقَ عَلَيْهِ عَمَى لِقُرْبِهِ مِنْهُ وَمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي فَوَاتِ بَعْضِ مَا كَانَ يَعْهَدُهُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ، وَبِهَذَا تَأْتِلُ الرُّوَايَاتُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: لِأَجْلِهِمْ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ يُؤْمُهُمْ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: سَالَ الْمَاءُ فِي الْوَادِي، فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مَنَعْنَاهُ مِنَ الرُّجُوعِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: نَوْعٌ مِنَ الْأَطْعِمَةِ.

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: اجْتَمَعُوا بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقُوا.

(٧) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْمَحَلَّةِ، كَقَوْلِهِ: «خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ دَارُ بَنِي النَّجَّارِ»؛ أَيُّ: مَحَلَّتِهِمْ، وَالْمُرَادُ أَهْلُهَا.

قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ^(١) وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: إِمَامَةُ الْأَعْمَى.

وَإِحْبَارُ الْمَرْءِ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا فِيهِ مِنْ عَاهَةٍ وَلَا يَكُونُ مِنَ الشُّكُوى.

وَاتِّخَاذُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ لِلصَّلَاةِ.

وَاسْتِصْحَابُ الزَّائِرِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُسْتَدْعِيَ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ.

وَالِاسْتِثْنَاءُ عَلَى الدَّاعِي فِي بَيْتِهِ وَإِنْ تَقَدَّمَ مِنْهُ طَلَبُ الْحُضُورِ.

وَأَنَّ اتِّخَاذَ مَكَانٍ فِي الْبَيْتِ لِلصَّلَاةِ لَا يَسْتَلْزِمُ وَقْفِيَّتَهُ وَلَوْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْجِدِ.

وَفِيهِ: إِفْتِقَادُ مَنْ غَابَ عَنِ الْجَمَاعَةِ بِلَا عُذْرٍ.

وَصَلَاةُ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً.

وَأَنَّ مَنْ نَسَبَ مَنْ يُظْهَرُ الْإِسْلَامُ إِلَى النِّفَاقِ وَنَحْوِهِ بِقَرِينَةٍ تَقُومُ عِنْدَهُ لَا يَكْفُرُ بِذَلِكَ وَلَا يَفْسُقُ بَلْ يُعْذَرُ بِالتَّأْوِيلِ^(٢). ٦٧٧/١.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: تَوَجُّهُهُ.

(٢) وَفِيهِ: الْأَخْذُ بِظَوَاهِرِ النَّاسِ، وَعَدَمُ الدَّخُولِ فِي نِيَّاتِهِمْ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ وَالَى طَائِفَةً مِنَ الْكُفَّارِ وَدَاهَنَهُمْ لِأَجْلِ قَرَابَةٍ أَوْ حَاجَةٍ فَلَا يَكْفُرُ، بَلْ هُوَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ.

فَالصَّحَابِيُّ قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ؛ أَيُّ: أَنَّهُ كَانَ مَعَهُمْ =

باب [ما يُستفاد من جعل النَّبِيِّ ﷺ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ مَسْجِدًا]

* في حديث قدوم النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وقوله لِبَنِي النَّجَّارِ: «ثَامُنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا...» قَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، وَفِيهِ خِرْبٌ وَفِيهِ نَخْلٌ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُشِثَتْ، ثُمَّ بِالْخِرْبِ فَسُوِّتْ، وَبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: فِي الْحَدِيثِ جَوَازُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَقْبَرَةِ الْمَمْلُوكَةِ بِالْهَيْبَةِ وَالْبَيْعِ.

= وَيُدَاهِنُهُمْ وَيُؤَالِيهِمْ، بَلْ وَيَنْصَحُ لَهُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ ﷺ تَكْفِيرَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَأَعْطَاهُمْ قَاعِدَةً وَاضِحَةً، وَهِيَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَدْ تَحَصَّلَ لِلرَّجُلِ مُوَادَّتُهُمْ لِرَحِمٍ أَوْ حَاجَةٍ فَتَكُونُ دُنْيَا يَنْقُصُ بِهِ إِيْمَانُهُ وَلَا يَكُونُ بِهِ كَافِرًا كَمَا حَصَلَ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ لَمَّا كَاتَبَ الْمُشْرِكِينَ بِبَعْضِ أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوُا إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]، وَكَمَا حَصَلَ لِسَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ لَمَّا انْتَصَرَ لِابْنِ أَبِي فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ، فَقَالَ: لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ: كَذَبْتَ وَاللَّهِ؛ لَا تَقْتُلْهُ وَلَا تَقْدِرْ عَلَى قَتْلِهِ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا وَلَكِنْ اخْتَمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ». ١. هـ. «الإيمان الأوسط»، ص ٧٠.

وهذا ما عليه أكثر أهل العلم، كالشافعي «الأم» ٢٤٩/٤، وابن العربي «أحكام القرآن» ٣/١٧٨٣، وقال: مَنْ كَثُرَ تَطَلُّعُهُ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَنْبَهُ عَلَيْهِمْ، وَعُرِفَ عَدُوَّهُمْ بِأَخْبَارِهِمْ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ كَافِرًا إِذَا كَانَ فِعْلُهُ لِعَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ، وَاعْتِقَادُهُ عَلَى ذَلِكَ سَلِيمٌ، كَمَا فَعَلَ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ حِينَ قَصَدَ بِذَلِكَ اتِّخَاذَ الْيَدِ وَلَمْ يَنْوِ الرَّدَّةَ عَنِ الدِّينِ. ١. هـ، والشيخ صالح الفوزان «شرح نواقض الإسلام»، ص ١٥٧، وغيرهم.

وَجَوَّازُ نَبَشِ الْقُبُورِ الدَّارِسَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُحْتَرَمَةً .
وَجَوَّازُ الصَّلَاةِ فِي مَقَابِرِ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ نَبَشِهَا وَإِخْرَاجِ مَا فِيهَا .
وَجَوَّازُ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي أَمَاكِنِهَا - أَي : أَمَاكِنِ الْقُبُورِ . - ٦٨١/١

باب [هل يجوز رفع الصوت في المسجد؟]

* عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا، فَنَادَى: «يَا كَعْبُ» قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا» وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ: أَي : الشَّطْرَ، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُمْ فَاقْضِهِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِيهِ جَوَّازُ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ كَذَلِكَ مَا لَمْ يَتَفَاحَشْ ^(١). ٧١٤/١

باب [لا يَمُرُّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي]

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيُدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ» ^(٢)

(١) وفيه: استحباب الشفاعة والإصلاح بين المتنازعين.

وفيه: سرعته استجابة الصحابة للنبي ﷺ، وعدم توانيهم وتأخرهم.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَي : يَزِيدُ فِي دَفْعِهِ الثَّانِي أَشَدَّ مِنَ الْأَوَّلِ. وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْمَشْيُ مِنْ مَكَانِهِ لِيُدْفَعَهُ، وَلَا الْعَمَلُ الْكَثِيرُ فِي مُدَافَعَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَشَدُّ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الْمُرُورِ.

وَدَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا مَرَّ وَلَمْ يَدْفَعْهُ فَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَادَةً لِلْمُرُورِ. ١. هـ.

فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»^(١).

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّيْطَانِ عَلَى مَنْ يَفْتِنُ فِي الدِّينِ^(٢). ٧٥٥/١

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ عَزْمِ النَّبِيِّ ﷺ إِحْرَاقَ بُيُوتِ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ، فَيُحْطَبَ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ، فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ، فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ الرُّخْصَةُ لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ لِأَجْلِ إِخْرَاجِ مَنْ يَسْتَخْفِي فِي بَيْتِهِ وَيَتْرُكُهَا، وَلَا بُعْدَ فِي أَنْ تَلْحَقَ بِذَلِكَ

= قلت: قال ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وقوله: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ» دَلِيلٌ مِنْ قِبَلِ مَفْهُومِ الشَّرْطِ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ سِتْرَةٍ فَلَا يَرُدُّ مِنْ مَرِّ بَيْنِ يَدَيْهِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: فَعَلُهُ فَعَلَ الشَّيْطَانُ؛ لِأَنَّهُ أَبَى إِلَّا التَّشْوِيشَ عَلَى الْمُصَلِّي، وَإِطْلَاقُ الشَّيْطَانِ عَلَى الْمَارِدِ مِنَ الْإِنْسِ سَائِعٍ شَائِعٍ وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾.

(٢) قَالَ سَيِّبِيهِ: الْعَرَبُ تَقُولُ: تَشِيطُنْ فَلَانِ إِذَا فَعَلَ فَعَلَ الشَّيْطَانُ، وَالشَّيْطَانُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْبَعْدِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ وَلِهَذَا يَسْمُونَ كُلَّ مَا تَمَرَّدَ مِنْ جَنِي وَإِنْسِي وَحَيَوَانِ شَيْطَانًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ؟ فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ».

فَالشَّيْطَانُ صِفَةٌ لِكُلِّ مَنْ فَعَلَ فَعَلَ الشَّيَاطِينِ سِوَاءِ كَانُ جَنِيًّا أَوْ إِنْسِيًّا أَوْ حَيَوَانًا.

الْجُمُعَةُ، فَقَدْ ذَكَرُوا مِنَ الْأَعْذَارِ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهَا خَوْفَ فَوَاتِ الْغَرِيمِ وَأَصْحَابِ الْجَرَائِمِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ كَالْغُرَمَاءِ^(١). ١٧٠/٢

باب [ما يُستفاد من قصة الإمام الذي يقرأ سورة الإخلاص في كل ركعة]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمِنُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ، وَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يَقْرَأُ بِهِ افْتَتَحَ: بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا، ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا، وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَفْتَتِحُ بِهَذِهِ السُّورَةِ، ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجْزِئُكَ حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى، فِيمَا تَقْرَأُ بِهَا وَإِمَّا أَنْ تَدْعَهَا، وَتَقْرَأَ بِأُخْرَى فَقَالَ: مَا أَنَا بِتَارِكِهَا، إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أُؤَمِّكُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرَكْتُكُمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ، وَكَرِهُوا أَنْ يُؤْمَهُمْ غَيْرُهُ، فَلَمَّا أَنَا هُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرُوهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ، وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا، فَقَالَ: «حُبُّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ».

قَالَ نَاصِرُ الدِّينِ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَقَاصِدَ تُغَيَّرُ أَحْكَامَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَوْ قَالَ: إِنَّ الْحَامِلَ لَهُ عَلَى إِعَادَتِهَا أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ غَيْرَهَا لَأَمَكَّنَ أَنْ يَأْمُرَهُ بِحِفْظِ غَيْرِهَا، لَكِنَّهُ اعْتَلَّ بِحُبِّهَا فَظَهَرَتْ صِحَّةُ قَصْدِهِ فَصَوَّبَهُ.

قَالَ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَخْصِيصِ بَعْضِ الْقُرْآنِ بِمِثْلِ النَّفْسِ إِلَيْهِ

(١) وفيه: وجوب صلاة الجماعة في المسجد عند عدم وجود المانع.

وَالِاسْتِكْثَارِ مِنْهُ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ هُجْرَانًا لِعَيْرِهِ^(١). ٣٣٥/٢

باب [الصحابه رضي الله عنهم قد يخفى عليهم شيء من أمور الدين]

* عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ: «ذَكَّرْنَا هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: قَوْلُهُ: (ذَكَّرْنَا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ الَّذِي ذَكَرَهُ كَانَ قَدْ تَرَكَ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَالطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: ذَكَّرْنَا عَلِيٍّ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِمَّا نَسِينَاهَا وَإِمَّا تَرَكْنَاهَا عَمْدًا، وَلِأَحْمَدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قُلْنَا - يَعْنِي - لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ يَا أَبَا نُجَيْدٍ: مَنْ أَوَّلُ مَنْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ؟ قَالَ: عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حِينَ كَبَّرَ وَضَعَفَ صَوْتُهُ، وَهَذَا يُحْتَمَلُ إِرَادَةُ تَرْكِ الْجَهْرِ.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ مُعَاوِيَةُ، وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَرَكَ زِيَادًا، وَهَذَا لَا يُنَافِي الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ زِيَادًا تَرَكَهُ بِتَرْكِ مُعَاوِيَةَ، وَكَأَنَّ مُعَاوِيَةَ تَرَكَهُ بِتَرْكِ عُثْمَانَ، وَقَدْ حَمَلَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْإِحْقَاءِ.

* وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أَصَلِّيَ بِكُمْ، كَمَا

(١) وفيه: فضلُ سورة الإخلاص، حتى أدخلت من أحبها وأكثر من تلاوتها الجنة. وفيه: أنه ينبغي لجماعة المسجد إذا رأوا من إمامهم أمرًا غير معهود أن يسألوه عن مُستنده فيه، فإن جاء بدليل صحيح صريح على ذلك قبلوه، وإلا نصحوه وطلبوا منه عدم فعله، فإن قبل فيها ونعمت، وإلا رفعوا أمره لولي الأمر، وهذا من النصح الواجب على كل مسلم.

رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا - قَالَ ثَابِتٌ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَصْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمُ تَصْنَعُونَهُ - «كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يُخْلَوْنَ بِتَطْوِيلِ الْإِعْتِدَالِ^(١). ٣٤٨ / ٢ - ٣٤٩ ، ٣٧٣ / ٢

باب [هل يجوز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره؟]

* قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ وَصْفِ الرَّجُلِ نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا أَمِنَ الْإِعْجَابَ، وَأَرَادَ تَأْكِيدَ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ

(١) فيه: دليل على أن الكبار من الصحابة والتابعين والعلماء قد يخفى عليهم أمر من أمور الدين، والذي ثبت الدليل بوجوبه وفرضيته. وقد نص على ذلك الحافظ في عدة مواضع.

وقد ثبت في «صحيح البخاري» عن الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنِ الرَّجْمِ فَقَالَ: «رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ» فَقُلْتُ: أَقْبَلَ الثُّورَ أَمْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: «لَا أَدْرِي».

قَالَ الْحَافِظُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: فِيهِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ الْجَلِيلَ قَدْ تَخَفَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْأُمُورِ الْوَاضِحَةِ، وَأَنَّ الْجَوَابَ مِنَ الْفَاضِلِ بِلَا أَدْرِي لَا عَيْبَ عَلَيْهِ فِيهِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى تَحَرُّيهِ وَتَبَتُّهِ فَيَمْدَحُ بِهِ. ٢٠٦ / ١٢

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ: فَلَا يَحِقُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتِجَ بِقَوْلِ عَالِمٍ إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ يُخَالِفُهُ، وَيَحْتِجُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ مُطَّلِعٌ، فنقول: لَا يَعْنِي كَوْنُهُ عَالِمًا أَنْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَقَدْ خَفِيَ ذَلِكَ الصَّحَابَةَ فَكَيْفَ بغيرهم.

وفيه: أن إطالة الركن الذي بعد الرُّكُوعِ، والجلوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مِنَ السُّنَّةِ الَّتِي أُخِلَّ بِهَا الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ.

سَمِعَهُ؛ لِمَا فِي التَّعْلِيمِ وَالْأَخْذِ عَنِ الْأَعْلَمِ مِنَ الْفَضْلِ^(١). ٣٩٩/٢

باب [اجْتِنَابَ مَوَاضِعِ التُّهْمِ، وَكَرَاهَةَ مُخَالَطَةِ الرِّجَالِ لِلنِّسَاءِ]

* عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ، فَيَدْخُلْنَ بُيُوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ اجْتِنَابُ مَوَاضِعِ التُّهْمِ، وَكَرَاهَةُ مُخَالَطَةِ الرِّجَالِ لِلنِّسَاءِ فِي الطَّرِيقَاتِ فَضْلًا عَنِ الْبُيُوتِ^(٢).

وَمُقْتَضَى التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمَأْمُومِينَ إِذَا كَانُوا رِجَالًا فَقَطَّ أَنْ لَا يُسْتَحَبَّ هَذَا الْمُكْتَبُ، وَعَلَيْهِ حَمَلَ ابْنُ قِدَامَةَ حَدِيثَ عَائِشَةَ: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَفِيهِ: أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَحْضُرْنَ الْجَمَاعَةَ فِي الْمَسْجِدِ. ٤٣٤/٢

(١) فشرط مدح الرجل نفسه:

١ - أن يأمن من العجب والغرور.

٢ - أن يقصد بذلك تأكيد ما يريد قوله للسامع، ووثوقه به.

فإن انتفى أحد هذين الشرطين: انتفى الجواز.

(٢) هذا والنبي ﷺ في بيت الله تعالى، وهو معصوم من الفتنة المضلة في النساء، وإرادة السوء بهن، وهو أعف وأطهر الناس، ومع ذلك يأخذ على نفسه الحيلة من النظر للنساء، ولو كنَّ في صلاة وفي المسجد، وهنَّ محتجبات، حتى إنه النبي ﷺ لم يلتفت ويخفض رأسه، بل أخذ بأقصى درجات الاحتياط والنزاهة والعفة، فأين دُعاة التبرج والاختلاط من هذا! أين من يُفتي الشباب بجواز الاختلاط؟

باب [ما يُستفاد من سماع النَّبِيِّ ﷺ لغناء الجاريتين في

العيد]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا يَوْمَ فِطْرٍ، أَوْ أَضْحَى وَعِنْدَهَا قِيتَانِ تَغْنِيَانِ^(١) بِمَا تَقَادَذَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ^(٢)، قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُغْنِيَتَيْنِ^(٣)، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ؟^(٤) مَرَّتَيْنِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ»^(٥)، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَإِنَّ عِيدَنَا هَذَا الْيَوْمَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَغْنِيَانِ بِدُفٍّ» وَالْدُفُّ هُوَ الَّذِي لَا جَلَالَ فِيهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِنْ فَخْرٍ أَوْ هِجَاءٍ، وَلِلْمُصَنَّفِ فِي الْهِجْرَةِ: «بِمَا تَعَارَفَتْ» مِنَ الْعَرْفِ وَهُوَ الصَّوْتُ الَّذِي لَهُ دَوَى. وَفَعَةُ بُعَاثٍ كَانَتْ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لِأَنَّ الْغِنَاءَ يُطْلَقُ عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ. وَلَا يُسَمَّى فَاعِلُهُ مُغْنِيًا وَإِنَّمَا يُسَمَّى بِذَلِكَ مَنْ يَنْشُدُ بِتَمْطِيطٍ وَتَكْسِيرٍ وَتَهْيِيجٍ وَتَشْوِيقٍ بِمَا فِيهِ تَغْرِيزٌ بِالْفَوَاحِشِ أَوْ تَصْرِيحٍ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: قَوْلُهَا: «لَيْسَتَا بِمُغْنِيَتَيْنِ»؛ أَيُّ: لَيْسَتَا مِمَّنْ يَعْرِفُ الْغِنَاءَ كَمَا يَعْرِفُهُ الْمَغْنِيَاتُ الْمَعْرُوفَاتُ بِذَلِكَ، وَهَذَا مِنْهَا تَحَرُّزٌ عَنِ الْغِنَاءِ الْمَعْتَادِ عِنْدَ الْمُشْتَهَرِينَ بِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُحْرِّكُ السَّائِكِينَ وَيَبْعَثُ الْكَامِنِينَ.

وَأَمَّا التِّفَافُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِثَوْبِهِ فَفِيهِ إِعْرَاضٌ عَنْ ذَلِكَ لِكَوْنِ مَقَامِهِ يَقْتَضِي أَنْ يَرْتَفَعَ عَنْ الْأَضْعَاءِ إِلَى ذَلِكَ، لَكِنَّ عَدَمَ انْكَارِهِ دَالٌّ عَلَى تَسْوِيعٍ مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَقَرَّهُ إِذْ لَا يَقْرُءُ عَلَى بَاطِلٍ، وَالْأَصْلُ التَّنْزُّهُ عَنِ اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ فَيُقْتَصَرُ عَلَى مَا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ وَقَتًا وَكَيْفِيَّةً تَقْلِيلًا لِمُخَالَفَةِ الْأَصْلِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَعْنِي: الْغِنَاءُ أَوْ الدُّفُّ؛ لِأَنَّ الْمِزْمَارَةَ أَوْ الْمِزْمَارَ مُشْتَقٌّ مِنَ الزَّمِيرِ وَهُوَ الصَّوْتُ الَّذِي لَهُ الصَّفِيرُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الصَّوْتِ الْحَسَنِ وَعَلَى الْغِنَاءِ، وَسُمِّيَتْ بِهِ أَلَاةُ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي يُزَمَّرُ بِهَا، وَإِضَافَتَهَا إِلَى الشَّيْطَانِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تُلْهِي، فَقَدْ تَشْغُلُ الْقَلْبَ عَنِ الذِّكْرِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زَادَ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ: «يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا =

* قال الحافظ رحمته الله: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: مَشْرُوعِيَّةُ التَّوَسُّعَةِ عَلَى الْعِيَالِ فِي أَيَّامِ الْأَعْيَادِ بِأَنْوَاعٍ مَا يَحْصُلُ لَهُمْ بَسْطُ النَّفْسِ وَتَرْوِيحُ الْبَدَنِ مِنْ كَلْفِ الْعِبَادَةِ، وَأَنَّ الْإِعْرَاضَ عَنْ ذَلِكَ أَوْلَى. وَفِيهِ: أَنَّ إِظْهَارَ السُّرُورِ فِي الْأَعْيَادِ مِنْ شِعَارِ الدِّينِ.

وَفِيهِ: الرِّفْقُ بِالْمَرْأَةِ وَاسْتِجْلَابُ مَوَدَّتِهَا، وَأَنَّ مَوَاضِعَ أَهْلِ الْخَيْرِ تَنْزَهُ عَنِ اللَّهْوِ وَاللَّغْوِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِثْمٌ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ. وَفِيهِ أَنَّ التَّلْمِيذَ إِذَا رَأَى عِنْدَ شَيْخِهِ مَا يُسْتَكْرَهُ مِثْلَهُ بَادَرَ إِلَى إِنْكَارِهِ، وَلَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ إِفْتِتَاتٌ عَلَى شَيْخِهِ، بَلْ هُوَ أَدَبٌ مِنْهُ وَرِعَايَةٌ لِحُرْمَتِهِ وَإِجْلَالٌ لِمَنْصِبِهِ، وَفِيهِ فَتَوَى التَّلْمِيذَ بِحَضْرَةِ شَيْخِهِ بِمَا يَعْرِفُ مِنْ طَرِيقَتِهِ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ سَمَاعِ صَوْتِ الْجَارِيَةِ بِالْغِنَاءِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً؛ لِأَنَّهُ عليه السلام لَمْ يُنْكَرْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ سَمَاعُهُ بَلْ أُنْكِرَ إِنْكَارُهُ، وَاسْتَمَرَّتَا إِلَى أَنْ أَشَارَتْ إِلَيْهِمَا عَائِشَةُ بِالْخُرُوجِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ الْجَوَازِ مَا إِذَا أُمِنَتْ الْفِتْنَةُ بِذَلِكَ.

قَالَ عِيَاضٌ: وَفِيهِ جَوَازُ نَظَرِ النِّسَاءِ إِلَى فِعْلِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُكْرَهُ لَهُنَّ النَّظَرُ إِلَى الْمَحَاسِنِ وَالِاسْتِلْذَازِ بِذَلِكَ، وَمِنْ تَرَاجُمِ

= عِيدَنَا» فِيهِ تَعْلِيلُ الْأَمْرِ بِتَرْكِهِمَا، وَإِبْضَاحُ خِلَافِ مَا ظَنَّهُ الصَّدِيقُ مِنْ أَنَّهُمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ بِغَيْرِ عَلَيْهِ عليه السلام لِكُونِهِ دَخَلَ فَوَجَدَهُ مُعْطَى بِتَوْبِهِ فَظَنَّهُ نَائِمًا فَتَوَجَّهَ لَهُ الْإِنْكَارُ عَلَى إِبْنَتِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ مُسْتَضْجِبًا لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ مَنَعِ الْغِنَاءِ وَاللَّهْوِ، فَبَادَرَ إِلَى إِنْكَارِ ذَلِكَ قِيَامًا عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام بِذَلِكَ مُسْتَنِدًا إِلَى مَا ظَهَرَ لَهُ، فَأَوْضَحَ لَهُ النَّبِيُّ عليه السلام الْحَالَ، وَعَرَفَهُ الْحُكْمَ مَقْرُونًا بِبَيَانِ الْحِكْمَةِ بِأَنَّهُ يَوْمَ عِيدٍ؛ أَيُّ: يَوْمِ سُرُورٍ شَرْعِيٍّ، فَلَا يُنْكَرْ فِيهِ مِثْلُ هَذَا كَمَا لَا يُنْكَرْ فِي الْأَعْرَاسِ، وَبِهَذَا يَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ عَمَّنْ قَالَ: كَيْفَ سَاعَ لِلصَّدِيقِ إِنْكَارُ شَيْءٍ أَقَرَّهُ النَّبِيُّ عليه السلام؟

* قال الحافظ رحمه الله: فيه من الفوائد: المُلَاطَفَةُ بِالصَّغِيرِ وَالْقَرِيبِ وَالضَّيْفِ.

وَحُسْنُ الْمَعَاشِرَةِ لِلْأَهْلِ.

وَالرَّدَّ عَلَى مَنْ يُؤْثِرُ دَوَامَ الْإِنْقِبَاضِ.

وَفِيهِ: مَبِيتُ الصَّغِيرِ عِنْدَ مَحْرَمِهِ وَإِنْ كَانَ زَوْجَهَا عِنْدَهَا، وَتَرَكَ الْإِحْتِشَامَ فِي ذَلِكَ بِحَضْرَةِ الصَّغِيرِ وَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا بَلْ مُرَاهِقًا^(١). ٦٢٥/٢

باب [ما يُستفاد من رؤيا ابن عمر رضي الله عنهما حين أمر به إلى النار]

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَأَنَّ بِيَدِي قِطْعَةً إِسْتَبْرَقٍ، فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ، وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أَتَيَانِي أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَتَلَقَاهُمَا مَلَكٌ، فَقَالَ: لَمْ تُرْعَ خَلِّيَا عَنْهُ، فَقَصَصْتُ حَفْصَةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى رُؤْيَايَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ» فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ.

* قال الحافظ رحمه الله: قَوْلُهُ: (نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ) فَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ مَنْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ يُوصَفُ بِكَوْنِهِ نِعَمَ الرَّجُلِ، وَفِي رِوَايَةٍ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي التَّعْبِيرِ: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ» وَهُوَ أَبَيَّنُ فِي الْمَقْصُودِ^(٢). ١٠/٣

(١) وفيه: استحباب قراءة العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران عند القيام للتهجد.

(٢) فيه: فضيلة قيام الليل، حيث جعل النبي ﷺ قيام الليل السبب في كون ابن عمر نعم الرجل.

وفيه: أنه لا بأس لمن رأى رؤيا أن يحرص على تعبيرها عند من يثق بعلمه =

باب [أَرْجَى عَمَلٍ عَمِلَهُ بِلَالٌ فِي الْإِسْلَامِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: «يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ» قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي: أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا، فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كُتِبَ لِي ^(١) أَنْ أَصَلِّيَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «دَفَّ نَعْلَيْكَ - يَعْنِي - تَحْرِيكَ».

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: إِنَّمَا اعْتَقَدَ بِلَالُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، وَأَنَّ عَمَلَ السِّرِّ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ الْجَهْرِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْمَالِ الَّتِي سَأَلَهُ عَنْ أَرْجَاهَا الْأَعْمَالُ الْمُتَطَوِّعُ بِهَا، وَإِلَّا فَالْمَفْرُوضَةُ أَفْضَلُ قَطْعًا.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الصَّلَاةِ عَقِبَ الْوُضُوءِ لِنَلَا يَبْقَى الْوُضُوءُ خَالِيًا عَنْ مَقْصُودِهِ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: وَفِيهِ أَنَّ اللَّهَ يُعَظِّمُ الْمُجَازَاةَ عَلَى مَا يُسِرُّهُ الْعَبْدُ مِنْ عَمَلِهِ. وَفِيهِ: سُؤَالُ الصَّالِحِينَ عَمَّا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ لَهُ مِنْ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِيَقْتَدِيَ بِهَا غَيْرُهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَفِيهِ: أَيْضًا سُؤَالُ الشَّيْخِ عَنْ عَمَلٍ تَلْمِيْذُهُ لِيَحْضُهُ عَلَيْهِ وَيُرْغَبُ فِيهِ إِنْ كَانَ حَسَنًا، وَإِلَّا فَيَنْهَاهُ.

= ودينه، وأن كثيرًا من الصحابة كان هذا دأبهم.

وفيه: مشروعية الثناء والمدح لمن يستحق ذلك، أو ليستثير همته، وهذا ما حصل لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فكان بعد هذا الثناء الجميل يُصلي من الليل.

قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ النَّيَابَةِ فِي قَصِّ الرُّوْيَا. ٥٢٣/١٢

(١) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: قُدِّرَ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ هَذِهِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ لِعُمُومِ
قَوْلِهِ: «فِي كُلِّ سَاعَةٍ»^(١). ٤٥/٣

باب [تَحْذِيرُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو تَرْكَ قِيَامِ اللَّيْلِ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِي
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ، فَتَرَكَ قِيَامَ
اللَّيْلِ».

قَالَ ابْنُ حَبَانَ: فِيهِ جَوَازُ ذِكْرِ الشَّخْصِ بِمَا فِيهِ مِنْ عَيْبٍ إِذَا قَصِدَ
بِذَلِكَ التَّحْذِيرُ مِنْ صَنِيعِهِ^(٢). ٤٩/٣

باب [لَا يَنْبَغِي التَّقَدُّمُ لِإِمَامَةِ النَّاسِ إِلَّا بِرِضَا مِنْهُمْ]

* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي
عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بْنِ الْحَارِثِ»، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
فَقَالَ: حُبِسَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَوُأَمُ النَّاسُ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتُمْ، فَأَقَامَ بِلَالٌ
الصَّلَاةَ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ أَوَّلِ
الْوَقْتِ، وَأَنَّ الْمُبَادَرَةَ إِلَيْهَا أَوْلَى مِنْ انْتِظَارِ الْإِمَامِ الرَّائِبِ.

(١) وفيه: أن ذكر العمل الصالح وإظهاره لا يُعَدُّ من الرياء إذا كان لقصدٍ صحيح.
(٢) وفيه: أن ترك العمل الصالح بعد دوام فعله مما يُعَابِ فيه الشخص، ويستحق
أن يُحْذَرَ من صنيعه.

فمن كان يُعْفِي لحيته ثم أخذ منها، ومن كان له يُحَافِظُ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
وحفظه ثم تكاسل عنه، فإنه ممَّا يُعَابِ عَلَيْهِ.
وفيه: النصيحة وتحذير المسلم مما يضره في دينه ودنياه.

وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّقَدُّمُ عَلَى الْجَمَاعَةِ إِلَّا بِرِضَا مِنْهُمْ، يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ «إِنْ شِئْتُمْ» مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ^(١). ٧٦/٣

باب [قصةُ أبي بَرَزَةَ الأسَلَمِيِّ حِينَ انْطَلَقَ فَرَسُهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ]

* عن الأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عَلَى شَاطِئِ نَهْرٍ بِالْأَهْوَازِ، فَجَاءَ أَبُو بَرَزَةَ الأسَلَمِيُّ عَلَى فَرَسٍ، فَصَلَّى وَخَلَّى فَرَسَهُ، فَانْطَلَقَتِ الْفَرَسُ، فَتَرَكَ صَلَاتَهُ وَتَبِعَهَا حَتَّى أَدْرَكَهَا، فَأَخَذَهَا ثُمَّ جَاءَ فَقَضَى صَلَاتَهُ، وَفِينَا رَجُلٌ لَهُ رَأْيٌ، فَأَقْبَلَ يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الشَّيْخِ، تَرَكَ صَلَاتَهُ مِنْ أَجْلِ فَرَسٍ، فَأَقْبَلَ فَقَالَ: إِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ، أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَثَمَانِيًا وَشَهِدْتُ تَيْسِيرَهُ، إِنَّ مَنَزِلِي مُتْرَاحٌ، فَلَوْ صَلَّيْتُ وَتَرَكَتُهُ، لَمْ آتِ أَهْلِي إِلَى اللَّيْلِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ جَوَازُ حِكَايَةِ الرَّجُلِ مَنَاقِبِهِ إِذَا إِحْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ فِي سِيَاقِ الْقُحْرِ.

(١) وهذا من أدبه وتواضعه، وأدب المرء عنوان سعادته وفلاحه، وقلة أدبه عنوان شقاوته وبواره، كما قال ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونقل عن ابن المبارك قوله: نحن إلى قليل من الأدب أحوج منا إلى كثير من العلم.

ولسان حال مَنْ يتقدم دون أخذ الإذن منهم: أنا إمامكم شئتم أم أبيتم! ففيه نوع استعلاءٍ وترفعٍ عليهم، وأنه أفضل منهم.

وفيه: انتظارُ جماعة المسجد للإمام عند تأخره، وعدم الاستعجال في الصلاة قبل التحقق من عدم مجيئه، فبلالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يطلب من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُصَلِّيَ إلا بعد انتظاره طويلاً، فعلم أنه حُبِسَ عن المجيء.

وفيه: فضيلة الصلح بين المتخاصمين، ولو تطلب صلُّه أن يؤخر صلاته عن أول وقتها.

فالنَّبِيُّ ﷺ خَرَجَ للإصلاح حين سمع بالخصومة مُباشرةً، وبادر بذلك قبل أداء الصلاة.

وَفِيهِ: حُجَّةٌ لِلْفُقَهَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُخْشَى إِتْلَافَهُ مِنْ مَتَاعٍ وَغَيْرِهِ يَجُوزُ قَطْعُ الصَّلَاةِ لِأَجْلِهِ^(١). ١٠٨/٣

باب [ما يُستفاد من قصة الرجل الذي وقصته راحلته]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَوَقَصَتْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ: إِنَّمَا لَمْ يَزِدْهُ ثَوْبًا ثَالِثًا تَكْرِيمًا لَهُ كَمَا فِي الشَّهِيدِ حَيْثُ قَالَ: «زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ». وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَنْقَطِعُ بِالْمَوْتِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِيهِ أَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي عَمَلٍ طَاعَةً ثُمَّ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِتْمَامِهِ الْمَوْتُ رُجِيَ لَهُ أَنَّ اللَّهَ يَكْتُبُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ. ١٧٤/٣

(١) وفيه: التيسير وسماحة الدين، وأن النبي ﷺ كان مُيسِّرًا على أصحابه، ولم يلمسوا من العنت والمشقة أبدًا، فأبو برزة فعل ما فعل ليقينه أن النبي ﷺ لو كان بينهم ما أنكر عليه، ولجعل فعله سائغًا لما يترتب على تركه من العنت والمشقة التي ما بُعث هو إلا لإزالتها ورفعها.

وفيه: جُرْأُ هذا الرَّجُلِ عَلَى الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَلَّةُ أَدَبِهِ مَعَهُ؛ وَهَذَا الصَّنْفُ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، فَيَنْبَغِي عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُوْطِنُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ.

وفيه: أن من رأى من عالم ما يُنكره فلا يحكم عليه حتى يستفهمه ويستفسر منه؛ لأنه قد يكون على صواب فيما فعله، وعنده من الأدلة ما جعلته يُقدم على ما فعل، وهذا هو الأغلب الأعمُّ في أهل العلم، ولا يجوز أن يُظَنَّ بهم غير ذلك.

باب [ما يُستفاد من قصة الغلام اليهودي]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرَضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلَمَ»، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ: أَطْعَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ جَوَازُ اسْتِخْدَامِ الْمُشْرِكِ.

وعيادته إذا مرض^(١).

وفيه حسن العهد.

واستخدام الصغير.

وعرض الإسلام على الصبي، ولولا صحته منه ما عرضه عليه.

وعلى أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب^(٢).

(١) وإذا كان النبي ﷺ عاد طفلاً يهودياً، فكيف من كان مُسْلِماً حنيفاً، فحَقُّه أعظم، وعيادته أكد.

(٢) في هذه الفائدة نظر؛ لأنه ليس في الحديث المذكور دلالة صريحة على أن الغلام المذكور لم يبلغ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ» وذكر منهم «الصغير حتى يبلغ». (حاشية).

وفيه: أنه لا بأس أن يستخدم المسلم الكافر مع وجود الخادم المسلم.

وفيه: أنه يُستحب عيادة الكافر الذي لم يُعهد منه أذىً للمسلمين، وخاصةً إذا كان يُرجى إسلامه.

وفيه: كمال أخلاق النبي ﷺ حيث كان يعود صبيّاً كافراً، ويدخل بيته، ويرضى بخدمته.

وفي فرح النبي بإنقاذ الصبي من النار ردُّ على الغلاة من الخوارج ونحوهم الذين يقتلون الناس ويقولون: الحمد لله الذي أذهبهم إلى النار! شَتَانُ بَيْنِ الْقَلْبِ الرَّحِيمِ، وَالنَّبِيِّ الْكَرِيمِ، وَبَيْنَ الرَّاعِمِينَ اتِّبَاعِهِ، الْمُدْعِينَ الذَّبَّ عَنْ دِينِهِ.

باب [كَيْفَ يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟]

* قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُنْزَلَ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ بِأَنْ يُقَالَ مَثَلًا: مَنْ كَانَتْ طَرِيقَتُهُ النَّوْحَ فَمَشَى أَهْلُهُ عَلَى طَرِيقَتِهِ أَوْ بَالَعَ بِذَلِكَ عُذْبَ بَصْنَعِهِ، وَمَنْ كَانَ ظَالِمًا فَنُدِبَ بِأَفْعَالِهِ الْجَائِرَةِ عُذْبَ بِمَا نُدِبَ بِهِ، وَمَنْ كَانَ يَعْرِفُ مِنْ أَهْلِهِ النَّيَاحَةَ فَأَهْمَلَ نَهْيَهُمْ عَنْهَا فَإِنْ كَانَ رَاضِيًا بِذَلِكَ اِلْتَحَقَ بِالْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ رَاضٍ عُذْبَ بِالتَّوْبِيخِ كَيْفَ أَهْمَلَ النَّهْيَ، وَمَنْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَاحْتَاطَ فَنَهَى أَهْلَهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ ثُمَّ خَالَفُوهُ وَفَعَلُوا ذَلِكَ كَانَ تَعْذِيبُهُ تَأْلَمُهُ بِمَا يَرَاهُ مِنْهُمْ مِنْ مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ وَإِقْدَامِهِمْ عَلَى مَعْصِيَةِ رَبِّهِمْ^(١). ١٩٩/٣

(١) وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح هذا الحديث: هُوَ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَاقَبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، بَلْ قَالَ: «يُعَذَّبُ» وَالْعَذَابُ أَعَمُّ مِنَ الْعِقَابِ، فَإِنَّ الْعَذَابَ هُوَ الْأَلَمُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ تَأَلَّمَ بِسَبَبٍ كَانَ ذَلِكَ عِقَابًا لَهُ عَلَى ذَلِكَ السَّبَبِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» فَسَمَى السَّفَرَ عَذَابًا وَلَيْسَ هُوَ عِقَابًا عَلَى ذَنْبٍ. وَالْإِنْسَانُ يُعَذَّبُ بِالْأُمُورِ الْمَكْرُوهَةِ الَّتِي يَشْعُرُ بِهَا، مِثْلَ الْأَصْوَاتِ الْهَائِلَةِ، وَالْأَرْوَاحِ الْخَبِيثَةِ، وَالصُّوَرِ الْقَبِيحَةِ، فَهُوَ يَتَعَذَّبُ بِسَمَاعِ هَذَا، وَشَمِّ هَذَا، وَرُؤْيَا هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَمَلًا لَهُ عَوِيبَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يُنْكَرُ أَنْ يُعَذَّبَ الْمَيِّتُ بِالنِّيَاحَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النِّيَاحَةُ عَمَلًا لَهُ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ؟

ثُمَّ النِّيَاحَةُ سَبَبُ الْعَذَابِ، وَقَدْ يَنْدَفِعُ حُكْمُ السَّبَبِ بِمَا يُعَارِضُهُ، فَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَيِّتِ مِنْ قُوَّةِ الْكِرَامَةِ مَا يَنْدَفِعُ عَنْهُ مِنَ الْعَذَابِ، كَمَا يَكُونُ فِي بَعْضِ النَّاسِ مِنَ الْقُوَّةِ مَا يَنْدَفِعُ صَرَرَ الْأَصْوَاتِ الْهَائِلَةِ، وَالْأَرْوَاحِ وَالصُّوَرِ الْقَبِيحَةِ، وَأَحَادِيثِ الْوَعِيدِ يُذَكِّرُ فِيهَا السَّبَبُ، وَقَدْ يَتَخَلَّفُ مُوجِبُهُ لِمَوَانِعَ تَدْفَعُ ذَلِكَ: إِمَّا بِتَوْبَةٍ =

بَابُ مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَزْرٍ

* عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ ^(١) فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مَنْزِلَكَ هَذَا؟ قَالَ: «كُنْتُ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي: ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُنَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]». قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلْتُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ: «نَزَلْتُ فِيْنَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَاكَ، وَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْكُونِي، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ: أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ فَقَدِمْتُهَا، فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانَتْهُمْ لَمْ يَرُونِي قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَاكَ لِعُثْمَانَ»، فَقَالَ لِي: «إِنْ شِئْتَ تَنْحَيْتَ، فَكُنْتُ قَرِيبًا، فَذَاكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزِلَ، وَلَوْ أَمَرُوا عَلَيَّ حَبَشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ لِاتِّفَاقِ أَبِي ذَرٍّ وَمُعَاوِيَةَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ.

وَفِيهِ: مُلَاطَفَةُ الْأَئِمَّةِ لِلْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَجْسُرْ عَلَى الْإِنْكَارِ

= مَقْبُولَةٌ، وَإِمَّا بِحَسَنَاتٍ مَاجِيَةٍ، وَإِمَّا بِمَصَائِبٍ مُكْفَرَةٍ، وَإِمَّا بِشَفَاعَةِ شَفِيعٍ مُطَاعٍ، وَإِمَّا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ، وَمَا يَحْصُلُ لِلْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا وَالْبَرَزَخِ وَالْقِيَامَةِ مِنْ الْأَلَمِ الَّتِي هِيَ عَذَابٌ فَإِنَّ ذَلِكَ يُكْفِّرُ اللَّهُ بِهِ خَطَايَاهُ ١.٠ هـ. «مجموع الفتاوى» ٣٧٦/٢٤

(١) مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، نَزَلَ بِهِ أَبُو ذَرٍّ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ وَمَاتَ بِهِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ سَبَبُ نُزُولِهِ، وَإِنَّمَا سَأَلَهُ زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُنْغِضِي عُثْمَانَ كَانُوا يُشْنَعُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَفَى أَبَا ذَرٍّ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو ذَرٍّ أَنَّ نُزُولَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ كَانَ بِاخْتِيَارِهِ.

عَلَيْهِ حَتَّى كَاتَبَ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ فِي أَمْرِهِ، وَعُثْمَانُ لَمْ يَحْتَقِ عَلَى أَبِي ذَرٍّ مَعَ كَوْنِهِ كَانَ مُخَالَفًا لَهُ فِي تَأْوِيلِهِ.

وَفِيهِ: التَّحْذِيرُ مِنَ الشَّقَاقِ وَالْخُرُوجِ عَلَى الْأُيُمَّةِ.

وَالْتَرغِيبُ فِي الطَّاعَةِ لِأُولِي الْأَمْرِ.

وَأَمْرُ الْأَفْضَلِ بِطَاعَةِ الْمَفْضُولِ خَشْيَةَ الْمَفْسَدَةِ.

وَجَوَازُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْاجْتِهَادِ.

وَالْأَخْذُ بِالشَّدَةِ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى فِرَاقِ

الْوَطَنِ.

وَتَقْدِيمُ دَفْعِ الْمَفْسَدَةِ عَلَى جَلْبِ الْمَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّ فِي بَقَاءِ أَبِي ذَرٍّ بِالْمَدِينَةِ مَصْلَحَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ بَثِّ عِلْمِهِ فِي طَالِبِ الْعِلْمِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَرَجَحَ عِنْدَ عُثْمَانَ دَفْعَ مَا يُتَوَقَّعُ مِنَ الْمَفْسَدَةِ مِنَ الْأَخْذِ بِمَذْهَبِهِ الشَّدِيدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بَعْدَ ذَلِكَ بِالرُّجُوعِ عَنْهُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَانَ مُجْتَهِدًا^(١). ٣٤٦/٣ - ٣٤٨

باب [قِصَّةُ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمُخَاصَمَةُ أَبِيهِ لَهُ]

* عَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي، وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ».

(١) وَفِيهِ: حُجَّةٌ عَلَى أَنَّ حُرِّيَّةَ الْعِلْمِ وَالرَّأْيِ وَاحْتِرَامَ الْعُلَمَاءِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ

الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْكَمَالِ. ١. هـ. «تفسير المنار» ١٠/٣٦٥.

* قال الحافظ رحمه الله: لَوْ وَرَدَ أَنَّهَا وَلَدَتْ مِنْهُ لَصَاهَى بَيْتُ الصَّدِيقِ فِي الصُّحْبَةِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِمْ أَرْبَعَةً فِي نَسَقٍ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ لِأَسَامَةِ بْنِ زَيْدٍ بَنِ حَارِثَةَ فَرَوَى الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» أَنَّ حَارِثَةَ قَدِمَ فَأَسْلَمَ، وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ فِي الْمَعَارِزِ أَنَّ أَسَامَةَ وُلِدَ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ تَبَعَتْ نَظَائِرُ لِدَلِكْ أَكْثَرُهَا فِيهِ مَقَالٌ.

فيه: جَوَازُ الْإِفْتِخَارِ بِالْمَوَاهِبِ الرَّبَّانِيَّةِ وَالتَّحَدُّثِ بِنِعَمِ اللَّهِ.

وفيه: جَوَازُ التَّحَاكُمِ بَيْنَ الْأَبِ وَالْإِبْنِ، وَأَنَّ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَكُونُ عُقُوقًا. ٣/٣٦٨

باب [قصة الأعرابي الذي سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة]

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ^(١) فَقَالَ: «وَيْحَكَ إِنَّ شَأْنَ الْهَجْرَةِ لَشَدِيدٌ فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَهَلْ تُؤْتِي صَدَقَتَهَا؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ^(٢) فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ - أَي: يَنْقُصَكَ - مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا». متفق عليه.

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ فَضْلُ أَدَاءِ زَكَاةِ الْإِبِلِ، وَمُعَادَلَةُ إِخْرَاجِ حَقِّ اللَّهِ مِنْهَا لِفَضْلِ الْهَجْرَةِ، فَإِنَّ فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ اسْتِثْرَارَهُ بِوَطْنِهِ إِذَا أَدَّى زَكَاةَ إِبِلِهِ يَقُومُ لَهُ مَقَامُ ثَوَابِ هِجْرَتِهِ وَإِقَامَتِهِ بِالْمَدِينَةِ. ٣/٣٩٨

(١) أي: عن وجوب ترك الوطن، وهل يترك أهله وإبله ويهاجر إلى المدينة، تأييدًا وتقويةً للنبي ﷺ والمسلمين، وإعانةً لهم على قتال الكفرة.

(٢) أي: فأنت على خير، وإن كنت من وراء البحار، ولا يضررك بعدك عن المسلمين.

باب [ما يُستفاد من دعاء النبي ﷺ للمُحَلِّقِينَ بِالرَّحْمَةِ ثَلَاثًا]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : «اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : «وَالْمُقَصِّرِينَ» .

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ : فِيهِ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْعِبَادَةِ وَأَبِينُ لِلْخُضُوعِ وَالذَّلَّةِ وَأَدَلُّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ ، وَالَّذِي يُقَصِّرُ يُبْقِي عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا يَتَزَيَّنُ بِهِ ، بِخِلَافِ الْحَالِقِ فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى .

وَفِيهِ : إِشَارَةٌ إِلَى التَّجَرُّدِ ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَحَبَّ الصُّلَحَاءُ إِلقَاءَ الشُّعُورِ عِنْدَ التَّوْبَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) . ٧١٢/٣

باب [قصة اصطياد أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لحمار الوحش]

* عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا ، فَخَرَجُوا مَعَهُ ، فَأَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ ، فَبَيْنَمَا هُمْ بِسَبْرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمُرَ وَحْشٍ ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمُرِ فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا ، فَنَزَلُوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا ، وَقَالُوا : أَنَاكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمٍ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ تَبَعًا لِغَيْرِهِ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ : بِأَنَّ الْمُقَصِّرَ يُبْقِي عَلَى نَفْسِهِ الشَّعْرَ الَّذِي هُوَ زِينَةٌ ، وَالْحَاجُّ مَأْمُورٌ بِتَرْكِ الزَّيْنَةِ بَلْ هُوَ أَشْعَثُ أَغْبَرُ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ إِنَّمَا يَقَعُ بَعْدَ انْقِضَاءِ زَمَنِ الْأَمْرِ بِالتَّقْصِيفِ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ عَقِبَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ فِي الْحَجِّ خَاصَّةً

الْأَتَانِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا، وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمَ، فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ فَحَمَلْنَا عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلْنَا، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: أْنَاكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، قَالَ: «أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا». قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي رَوَايَةٍ عِنْدَ أَحْمَدَ: فَقَالَ: «كُلُوا وَأَطِيعُونِي».

فِيهِ: أَنَّ الْحَلَالَ إِذَا صَادَ لِنَفْسِهِ جَازَ لِلْمُحْرِمِ الْأَكْلُ مِنْ صَيْدِهِ، وَهَذَا يُقَوِّي مِنْ حَمْلِ الصَّيْدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ﴾ [المائدة: ٩٦] عَلَى الْإِضْطِْيَادِ.

وَفِيهِ: الْإِسْتِيهَابُ مِنَ الْأَصْدِقَاءِ وَقَبُولُ الْهَدِيَّةِ مِنَ الصَّدِيقِ.

وَفِيهِ: الْعَمَلُ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ وَلَوْ تَصَادَّ الْمُجْتَهِدَانِ، وَلَا يُعَابُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «فَلَمْ يَعْزُ ذَلِكَ عَلَيْنَا». ٤١/٤

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ نَصِيحَةِ أَبِي شَرِيحٍ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ]

* عَنْ أَبِي شَرِيحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ^(١): - وَهُوَ يَبْعَثُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: ابْنُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ الْمَعْرُوفِ بِالْأَشَدِّقِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ الْقِصَّةَ عَنْ مَشَايِخِهِ فَقَالُوا: كَانَ قُدُومَ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَالْيَا عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ قَبْلِ يَزِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سِتِّينَ، فَاْمْتَنَعَ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ بَيْعَتِهِ وَأَقَامَ بِمَكَّةَ، فَجَهَّزَ إِلَيْهِ عَمْرِو بْنُ سَعِيدٍ جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَمْرِو بْنُ الزُّبَيْرِ، وَكَانَ مُعَادِيًا لِأَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ عَمْرِو بْنُ سَعِيدٍ قَدْ وَلَّاهُ شُرْطَتَهُ ثُمَّ أَرْسَلَهُ إِلَى قِتَالِ أَخِيهِ، فَلَمَّا نَزَلَ الْجَيْشُ ذَا طَوًى خَرَجَ إِلَيْهِمْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَهَزَمُوهُمْ =

الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ - ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ^(١)، أَحَدْتُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ
الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ. إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ
لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً.
فَقَالَ لَهُ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، إِنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، وَلَا
فَارًّا بِدَمٍ، وَلَا فَارًّا بِخُرْبَةٍ^(٢).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ إِخْبَارِ الْمَرْءِ عَنْ نَفْسِهِ
بِمَا يَفْتَضِي ثِقَتَهُ وَضَبْطَهُ لِمَا سَمِعَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ.
وَأَنَّكَارَ الْعَالِمِ عَلَى الْحَاكِمِ مَا يُغَيِّرُهُ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْمَوْعِظَةِ بِلُطْفٍ
وَتَدْرِيجٍ.

= وَأَسْرَ عَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ فَسَجَنَهُ أَخُوهُ بِسَجْنِ عَارِمٍ، وَكَانَ عَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ قَدْ ضَرَبَ
جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِمَّنْ أَتَاهُمْ بِالْمِيلِ إِلَى أَخِيهِ فَأَقَادَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ مِنْهُ حَتَّى
مَاتَ عَمْرُو مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُسْتَفَادُ مِنْهُ حُسْنُ التَّلَطُّفِ فِي مُحَاطَبَةِ السُّلْطَانِ لِيَكُونَ أَدْعَى
لِقَبُولِهِمُ النَّصِيحَةَ، وَأَنَّ السُّلْطَانَ لَا يُحَاطَبُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ
فِي أَمْرٍ يُعْتَرِضُ بِهِ عَلَيْهِ، فَتَرَكُ ذَلِكَ وَالْغِلْظَةُ لَهُ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِإِثَارَةِ نَفْسِهِ
وَمُعَانَدَةِ مَنْ يُحَاطَبُهُ.

(٢) قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا كَرَامَةَ لِلطَّيْمِ الشَّيْطَانِ يَكُونُ أَعْلَمُ مِنْ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لِكَيْتَهَا دَعَا مِنْ عَمْرُو بِغَيْرِ دَلِيلٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ لَمْ يَجِبْ
عَلَيْهِ حَدٌّ فَعَادَ بِالْحَرَمِ فِرَارًا مِنْهُ حَتَّى يَصِحَّ جَوَابُ عَمْرُو، نَعَمْ كَانَ عَمْرُو يَرَى
وُجُوبَ طَاعَةِ يَزِيدَ الَّذِي اسْتَنَابَهُ، وَكَانَ يَزِيدُ أَمْرَ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنْ يُبَايِعَ لَهُ بِالْخِلَافَةِ
وَيَحْضُرَ إِلَيْهِ فِي جَامِعَةٍ؛ يَعْنِي: مَغْلُولًا فَاْمْتَنَعَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَعَادَ بِالْحَرَمِ فَكَانَ يُقَالُ
لَهُ بِذَلِكَ عَائِذُ اللَّهِ، وَكَانَ عَمْرُو يَعْتَقِدُ أَنَّهُ عَاصٍ بِامْتِنَاعِهِ مِنْ إِمْتِنَالِ أَمْرٍ يَزِيدُ
وَلِهَذَا صَدَّرَ كَلَامَهُ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا) ثُمَّ ذَكَرَ بَقِيَّةَ مَا ذَكَرَ
اسْتِظْرَادًا، فَهَذِهِ شُبْهَةُ عَمْرُو وَهِيَ وَاهِيَةٌ.

وَالْإِقْتِصَارُ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى اللِّسَانِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ بِالْيَدِ.
وَجَوَازُ الْمُجَادَلَةِ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ.
وَأَنَّ مَسَائِلَ الْاجْتِهَادِ لَا يَكُونُ فِيهَا مُجْتَهِدٌ حُجَّةً عَلَى مُجْتَهِدٍ.
وَفِيهِ: الْخُرُوجُ عَنْ عَهْدَةِ التَّبْلِيغِ وَالصَّبْرُ عَلَى الْمَكَارِهِ لِمَنْ لَا
يَسْتَطِيعُ بَدْءًا مِنْ ذَلِكَ. ٦٠/٤

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِذْخَارِ]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ: «لَا
هَجْرَةَ»^(١)، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ^(٢)، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا، فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ اللَّهُ
يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ^(٣) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ،
وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ
حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُفَرُّ صَيْدُهُ، وَلَا
يَلْتَقِطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا»^(٤)، قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: بَعْدَ الْفَتْحِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمَعْنَى أَنَّ وُجُوبَ الْهَجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ انْقَطَعَ بِفَتْحِهَا إِذْ صَارَتْ
دَارَ إِسْلَامٍ، وَلَكِنْ بَقِيَ وَجُوبُ الْجِهَادِ عَلَى حَالِهِ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، وَفَسَّرَهُ
بِقَوْلِهِ: (فَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا)؛ أَيُّ: إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى الْغَزْوِ فَأَجِيبُوا.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: بِتَحْرِيمِهِ.

(٤) هُوَ الرُّطْبُ مِنَ النَّبَاتِ، وَاجْتِلَاؤُهُ قَطْعُهُ وَاجْتِشَاشُهُ.
قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ بِالرَّعْيِ لِمَصْلَحَةِ الْبَهَائِمِ وَهُوَ عَمَلُ النَّاسِ، بِخِلَافِ
الْإِحْتِشَاشِ فَإِنَّهُ الْمَنْهِي عَنْهُ فَلَا يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ.

وَفِي تَخْصِيسِ التَّحْرِيمِ بِالرُّطْبِ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ رَعْيِ الْبَاسِ وَاجْتِلَاؤِهِ.

قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ: وَأَجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَةِ اخْتِذِ مَا اسْتَنْبَتَهُ النَّاسُ فِي الْحَرَمِ مِنْ بَقْلِ =

رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لَقَيْنَهُمْ وَلَبَّيْتَهُمْ، قَالَ: قَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»^(١).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ بِالْحَرَمِ، فَأَمَّا الْقَتْلُ فَنَقَلَ بَعْضُهُمُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ حَدِّ الْقَتْلِ فِيهَا عَلَى مَنْ أَوْفَعَهُ فِيهَا.

وَأَمَّا الْقِتَالُ فَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ: مِنْ خَصَائِصِ مَكَّةَ أَنْ لَا يُحَارَبَ أَهْلُهَا، فَلَوْ بَغَوْا عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ فَإِنْ أُمِّكَنْ رَدُّهُمْ بِغَيْرِ قِتَالٍ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِالْقِتَالِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ يُقَاتِلُونَ؛ لِأَنَّ قِتَالَ الْبُغَاةِ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَجُوزُ إِضَاعَتُهَا.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: مَنْ أَتَى حَدًّا فِي الْحِلِّ وَاسْتَجَارَ بِالْحَرَمِ فَلِلْإِمَامِ الْجَاوِزُ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْصِبَ عَلَيْهِ الْحَرْبَ بَلْ يُحَاصِرُهُ وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِ حَتَّى يُذْعِنَ لِلطَّاعَةِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ» فَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ بِالْمَعْنَى الَّذِي حَلَّتْ لَهُ بِهِ وَهُوَ مُحَارَبَةُ أَهْلِهَا وَالْقَتْلُ فِيهَا. وَمَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ إِلَى هَذَا.

وفي الحديث: جَوَازُ مُرَاجَعَةِ الْعَالَمِ فِي الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمُبَادَرَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي الْمَجَامِعِ وَالْمَشَاهِدِ^(٢). ٦٥/٤

= وَرَزَعٌ وَمَشْمُومٌ فَلَا بَأْسَ بِرَعِيهِ وَاخْتِلَافِهِ.

(١) الْإِذْخِرُ: نَبَتْ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ طَيِّبُ الرِّيحِ.

قَالَ ابْنُ الْبَيْطَارِ: وَأَهْلُ مَكَّةَ يَسْقُفُونَ بِهِ الْبُيُوتَ بَيْنَ الْخَشَبِ، وَيَسْدُونَ بِهِ الْحُلُلَ بَيْنَ اللَّبَنَاتِ فِي الْقُبُورِ، وَيَسْتَعْمِلُونَهُ بَدَلًا مِنَ الْحُلَفَاءِ فِي الْوُقُودِ، وَلِهَذَا قَالَ الْعَبَّاسُ: «فَإِنَّهُ لَقَيْنَهُمْ»؛ أَيُّ: الْحَدَّادِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: وَالْحَقُّ أَنَّ سُؤَالَ الْعَبَّاسِ كَانَ عَلَى مَعْنَى الصَّرَاعَةِ، وَتَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ تَبْلِيغًا عَنْ اللَّهِ إِمَّا بِطَرِيقِ الْإِلَهَامِ أَوْ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ.

(٢) وفيه: أَنْ مِنْ حَلْفٍ عَلَى يَمِينٍ وَاسْتَشْنَى فِي مَجْلِسِهِ أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ يَنْفَعُهُ.

باب [قصة الفضل بن عباس مع المرأة الخثعمية]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اتَّفَقَ مَنْ أَجَارَ النِّيَابَةَ فِي الْحَجِّ عَلَى أَنَّهَا لَا تُجْزَى فِي الْفَرْضِ إِلَّا عَنْ مَوْتٍ أَوْ عَضْبٍ، فَلَا يَدْخُلُ الْمَرِيضُ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَى بُرْؤُهُ، وَلَا الْمَجْنُونُ؛ لِأَنَّهُ تُرْجَى إِفَاقَتُهُ، وَلَا الْمَحْبُوسُ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَى خَلَاصُهُ، وَلَا الْفَقِيرُ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ اسْتِعْنَاؤُهُ.

وفي الحديث: بَيَانُ مَا رُكِبَ فِي الْأَدَمِيِّ مِنَ الشَّهْوَةِ وَجِبِلَتْ طِبَاعُهُ عَلَيْهِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الصُّورِ الْحَسَنَةِ.

وَفِيهِ: مَنَعُ النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنِيَّاتِ وَعَضُّ الْبَصْرِ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ.

وَفِيهِ: بَرُّ الْوَالِدَيْنِ وَالْإِعْتِنَاءُ بِأَمْرِهِمَا وَالْقِيَامُ بِمَصَالِحِهِمَا مِنْ قَضَاءِ دَيْنٍ وَخِدْمَةِ وَنَفَقَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا. ٩١/٤

باب [جواز الجزم بما يغلب على الظن]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حُرِّمَ مَا بَيْنَ لَا بَتِّي الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي»، قَالَ: وَآتَى النَّبِيُّ ﷺ بَنِي حَارِثَةَ فَقَالَ: «أَرَأَيْكُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ»، ثُمَّ التَفَتَ، فَقَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الْجَزْمِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى

الظَّنَّ، وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَقِينَ عَلَى خِلَافِهِ رُجِعَ عَنْهُ. ١١٠/٤

باب صُنْعِ الطَّعَامِ وَالتَّكْلِيفِ لِلضَّيْفِ (١)

* عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَرَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ؟ قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِأَكِلٍ حَتَّى تَأْكُلَ، قَالَ: فَأَكَلْ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، فَنَامَ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ فَقَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ: سَلْمَانُ قُمْ الْآنَ، فَصَلِّ يَا فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَآتَى النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْمُوَاخَاةِ فِي اللَّهِ (٢).

وَزِيَارَةُ الْإِخْوَانِ، وَالْمَيْتُ عِنْدَهُمْ (٣).

(١) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التَّكْلِفُ لِلضَّيْفِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ سَنَنِ الْمُرْسَلِينَ، وَأَدَابِ النَّبِيِّينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ ذَبَحَ لَضَيْفِهِ عَجَلًا سَمِينًا؟ وَقَوْلَ نَبِيِّنَا ﷺ: «جَائِزَتُهُ يَوْمَ وَلِيلَةٍ» يَقْتَضِي مَعْنَى التَّكْلِفِ لَهُ يَوْمًا وَلِيلَةً لِمَنْ وَجَدَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْوُجُودِ وَالْيَسَارِ فَلْيَقْدَمْ لَضَيْفِهِ مَا تَيْسَّرَ عِنْدَهُ، وَلَا يَتَكَلَّفْ لَهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ. ١. هـ. «شرح البخاري» ٣١١/٩.

(٢) وَهُوَ مِنْ أَوَائِلِ مَا عَمِلَهُ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ؛ لِأَنَّ الْمُوَاخَاةَ تَزِيدُ تَرَابُطَ الْمَجْتَمَعِ، وَتَقْوِيهِ وَتَنْمِيَهُ، وَتُزِيلُ مَا كَانَ مِنْ شَحْنَاءٍ وَبَغْضَاءٍ.

(٣) وَهَذَا مِنْ أُنْدَرِ مَا يَكُونُ، فَالْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ إِذَا سَافَرَ إِلَى بَلَدٍ اسْتَأْجَرَ فَنْدَقًا أَوْ سَكْنًا، وَلَمْ يُعْرِجْ عَلَى صَدِيقِهِ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ، فَضْلًا عَنْ مَبِيتِهِ عِنْدَهُ. وَزِيَارَةُ الْأَخِ فِي اللَّهِ مِنْ أَعْظَمِ الْأَعْمَالِ، وَأَفْضَلِ الطَّاعَاتِ.

وَجَوَّازُ مُحَاطَبَةِ الْأَجَنِبِيَّةِ وَالسُّؤَالِ عَمَّا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْمَصْلَحَةُ، وَإِنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ لَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّائِلِ^(١).

وَفِيهِ: النَّصْحُ لِلْمُسْلِمِ وَتَنْبِيهُ مَنْ أَغْفَلَ.

وَفِيهِ: جَوَّازُ النَّهْيِ عَنِ الْمُسْتَحَبَّاتِ إِذَا خُشِيَ أَنْ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى السَّامَةِ وَالْمَلَلِ، وَتَفْوِيتِ الْحُقُوقِ الْمَطْلُوبَةِ الْوَاجِبَةِ أَوْ الْمَنْدُوبَةِ الرَّاجِحِ فَعَلَهَا عَلَى فِعْلِ الْمُسْتَحَبِّ الْمَذْكُورِ^(٢). ٢٦٩/٤

(١) فِكْلَامُ سَلْمَانَ لَأَمِّ الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ، وَلَا مَصْلَحَةُ لِسَلْمَانَ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ السَّعْيِ فِي الْخَيْرِ وَإِصْلَاحِ حَالِ أُمِّ الدَّرْدَاءِ.

(٢) وَفِيهِ: أَهْمِيَّةُ الْفُطْنَةِ وَالتَّنَبُّهِ، حَيْثُ فُطِنَ سَلْمَانٌ لِحَالِ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، وَعَلِمَ مِنْ ظَاهِرِ لِبَاسِهَا عَلَى بَاطِنِ حَالِهَا.

وَفِيهِ: التَّلْمِيحُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُغْنِي عَنِ التَّصْرِيحِ، لِقَوْلِ أُمِّ الدَّرْدَاءِ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا، فَلَمْ تَقُلْ: إِنَّهُ لَا يَهْتَمُّ بِنَا، وَلَا يُعْطِينَا حَقَّنَا، فَهَذَا مِنْ أَدْبِهَا وَبِلَاغَتِهَا.

وَقَدْ قَالَ الْجَرَجَانِيُّ فِي «دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ»، ص ٨٥: أَجْمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّ الْكِنَايَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْإِفْصَاحِ، وَالتَّعْرِيزُ أَوْقَعُ مِنَ التَّصْرِيحِ.

وَفِيهِ: التَّوَسُّطُ وَالْإِعْتِدَالُ، فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا، وَالنَّهْيُ عَنِ التَّكْلُفِ فِي الْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ، وَهُوَ أَشَدُّ التَّكْلُفِ وَأَبْشَعُهُ، وَهُوَ الَّذِي تَسَبَّبَ فِي ضَلَالِ الْخَوَارِجِ، وَتَسَبَّبَ فِي جَعْلِ الدِّينِ غُلًّا وَحَرْجًا لَكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَالدِّينُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ.

وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلَانَةٌ، تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَكْرَمَنَا بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ، وَالْمِلَّةِ الرَّحْبَةِ، الَّتِي مَا شَرَعَهَا اللَّهُ إِلَّا لِمَصْلَحَتِنَا، وَلَا فَرَضَهَا إِلَّا رَحْمَةً بِنَا.

وَمِنْ أَعْظَمِ مَا اتَّصَفَتْ بِهِ شَرِيعَتُنَا، أَنَّهَا جَاءَتْ بِالتَّيْسِيرِ عَلَى الْعِبَادِ، لَا تَعْنَتْ وَلَا مَشَقَّةَ فِيهَا.

وَهَذَا الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ بِنَا، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

باب [قصة عبد الله بن عمرو رضي الله عنه في حرصه على الإكثار من الصوم]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : «صُمْ يَوْمًا - يَعْنِي : مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ - ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ : إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : «صُمْ يَوْمَيْنِ ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ : إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ : إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : «صُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» . رواه مسلم

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله : يَحْتَمِلُ إِجْرَاءُ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَالسَّبَبُ فِيهِ أَنَّهُ كَلَّمَازْدَادَ مِنَ الصَّوْمِازْدَادَ مِنَ الْمَشَقَّةِ الْحَاصِلَةِ بِسَبَبِهِ الْمُقْتَضِيَةِ لِتَقْوِيَتِ بَعْضِ الْأَجْرِ الْحَاصِلِ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي قَدْ يُفَوِّتُهَا مَشَقَّةُ الصَّوْمِ ، فَيَنْقُصُ الْأَجْرُ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ .

وفي لفظ للبخاري : «فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَفُمْ وَنَمْ ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ» . قَالَ الْمَجِيزُونَ لَصِيَامِ الدَّهْرِ : فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ صَوْمَ الدَّهْرِ أَفْضَلُ مِمَّا شُبِّهَ بِهِ ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ فِي الْأَمْرِ الْمُقَدَّرِ لَا يَقْتَضِي جَوَازَهُ فَضْلًا عَنْ اسْتِحْبَابِهِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ حُصُولُ الثَّوَابِ عَلَى تَقْدِيرِ مَشْرُوعِيَّةِ صِيَامِ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ يَوْمًا ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُكْلَفَ لَا يَجُوزُ لَهُ صِيَامُ جَمِيعِ السَّنَةِ ، فَلَا يَدُلُّ التَّشْبِيهُ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

= وهو يريد أن يُخَفَّفَ عَنَا جَلَّ وَعَلَا : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء : ٢٨] .
ورُبَّمَا أَدَّى التَّكْلَفُ فِي الْعِبَادَةِ إِلَى حَالَةِ الْوَسْوسَةِ ، وَهَذِهِ آفَةٌ خَطِيرَةٌ ، وَعَاهَةٌ مُهْلِكَةٌ ، تُؤَدِّي بِصَاحِبِهَا إِلَى الْمَرَضِ وَالْكَآبَةِ ، بَلْ وَأَوْصَلَتْ بَعْضُهُمْ إِلَى الْكُفْرِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ .

وفي رواية في «الصحيحين»: أنه قال: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَيْفٌ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ، وَصَارَتِ الْوَسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ.

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ بَيَانٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّوَاضُّعِ وَتَرَكَ الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى جَلِيسِهِ^(١).

وفي رواية في البخاري: أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ: وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ، وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ.

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَالْأُورَادِ وَمَحَاسِنِ الْأَعْمَالِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ أَمْنِ الرِّيَاءِ، وَفِيهِ جَوَازُ الْقَسَمِ عَلَى التِّزَامِ الْعِبَادَةِ، وَفَائِدَتُهُ الْإِسْتِعَانَةُ بِالْيَمِينِ عَلَى النَّشَاطِ لَهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخْلُ بِصِحَّةِ النِّيَّةِ وَالْإِخْلَاصِ فِيهَا، وَأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى ذَلِكَ لَا يُلْحَقُهَا بِالنَّذْرِ الَّذِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ.

وَفِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو هَذِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ: الْإِشَارَةُ إِلَى الْإِفْتِدَاءِ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ.

وَفِيهِ: أَنَّ طَاعَةَ الْوَالِدِ لَا تَجِبُ فِي تَرْكِ الْعِبَادَةِ، وَلِهَذَا احْتَاجَ عَمْرُو إِلَى شُكْوَى وَلَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ تَرْكَ طَاعَتِهِ لِأَبِيهِ.

(١) وفيه: دليلٌ على استحباب مجيء العالم والداعية بنفسه للنصح والتوجيه، وأنه لا ينتظر مجيء الْمُخْطِئِينَ، بل يُبَادِرُ إِلَيْهِمْ، ويوضح خطأهم، ولا يكتفي بإنكار المنكر والخطأ علانية، بل يتصل على من فعل ذلك، أو يذهب إليه ويُناقشه. فما إنْ ذُكِرَ لَهُ ﷺ خطأ عبد الله حتَّى بادر إليه، وتكلَّفَ المجيء بنفسه الشريفة إلى بيته، ولم ينتظر حتَّى يُصلي معه في إحدى الصلوات المفروضة، بل لم يطلب من أبيه أَنْ يُحضر ولده، مع أَنَّ الْحَاجَةَ لَهُ وَلَوْلَدِهِ، فقد ورد أنه هو الذي شكَا ولده بسبب تقصيره في حقِّ امرأته لشغله بالعبادة.

وَفِيهِ: زِيَارَةُ الْفَاضِلِ لِلْمَفْضُولِ فِي بَيْتِهِ.
وِإِكْرَامُ الضَّيْفِ بِالْقَاءِ الْفُرْشِ وَنَحْوَهَا تَحْتَهُ.
وَتَوَاضُعُ الزَّائِرِ بِجُلُوسِهِ دُونَ مَا يُفْرَشُ لَهُ، وَأَنْ لَا حَرَاجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاضُعِ وَالْإِكْرَامِ لِلْمَزُورِ. ٢٧٩/٤ - ٢٨٧
* وقال الحافظ في موضعٍ آخر: قَالَ الْمُهَلَّبُ: فِيهِ إِكْرَامُ الْكَبِيرِ، وَجَوَازُ زِيَارَةِ الْكَبِيرِ تَلْمِيْذُهُ وَتَعْلِيْمُهُ فِي مَنْزِلِهِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي دِينِهِ، وَإِثَارُ التَّوَاضُعِ وَحَمْلُ النَّفْسِ عَلَيْهِ، وَجَوَازُ رَدِّ الْكِرَامَةِ حَيْثُ لَا يَتَأَذَى بِذَلِكَ مَنْ تُرَدُّ عَلَيْهِ. ٨٢/١١

باب [فضيلة العمل والكسب]

* عَنْ الْمِقْدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ ﷺ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ».

* قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالْحِكْمَةُ فِي تَخْصِيصِ دَاوُدَ بِالذِّكْرِ أَنَّ اقْتِصَارَهُ فِي أَكْلِهِ عَلَى مَا يَعْمَلُهُ بِيَدِهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا ابْتَغَى الْأَكْلَ مِنْ طَرِيقِ الْأَفْضَلِ، وَلِهَذَا أَوْرَدَ النَّبِيُّ ﷺ قِصَّتَهُ فِي مَقَامِ الْإِحْتِجَاجِ بِهَا عَلَى مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ خَيْرَ الْكَسْبِ عَمَلُ الْيَدِ، وَهَذَا بَعْدَ تَقْرِيرِ أَنَّ شَرَعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرَعَ لَنَا، وَلَا سِيَّمَا إِذَا وَرَدَ فِي شَرْعِنَا مَذْحُهُ وَتَحْسِينُهُ، مَعَ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيْهِدْهُمْ أَقْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] ^(١). ٣٨٧/٤

(١) فيه: فضيلة العمل والكسب، وأنه دأب الأنبياء والصالحين.
وأنبياء الله ﷺ مع عَظَمَتِهِمْ وشرف رسالتهم، كانوا يُمارسون شَتَّى الحِرَفِ =

باب [الْبَحْثُ وَالْاجْتِهَادُ فِي حَيَاتِهِ ﷺ]

* عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ الْبَحْثُ وَالْاجْتِهَادُ فِي حَيَاتِهِ ﷺ وَالْمُنَاطَرَةُ فِي الْعِلْمِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^(١). ٣٠٣/٤

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ الْإِعْتِكَافِ حِينَ رَأَى أُخْبِيَةَ زَوْجَاتِهِ فِي الْمَسْجِدِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ إِذَا أُخْبِيَةَ خِبَاءَ عَائِشَةَ، وَخِبَاءَ حَفْصَةَ، وَخِبَاءَ

= والأعمال، فنوح ﷺ مارس مهنة صناعة السفن: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلَ﴾ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا [هود: ٣٧]. ١. هـ.

وداود ﷺ الذي كان خليفة في الأرض، ومع ذلك كان لا يأكل إلا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، فأصبح حدادًا يصنع الدروع، قال الله تعالى عنه: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠]؛ يعني: صناعة الدروع. ونبئ الله زكريا ﷺ كَانَ نَجَّارًا، كما في «صحيح مسلم»، فكان يصنع ويُصْلِحُ الأخشاب.

ونبي الله موسى ﷺ: أَجْرَ نَفْسِهِ رَاعِيًا لِلْغَنَمِ عَشْرَ سَنِينَ. بل وجميعُ الأنبياء ﷺ، وفي مُقَدِّمَتِهِمْ مُحَمَّدٌ خَيْرُ الْأَنَامِ: كَانُوا رُعَاةً لِلْغَنَمِ. قَالَ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ». رواه البخاري.

فهل يعي شبابنا أَنَّ مهنة العمل والبيع شريفة؟

(١) بالشروط المعتمدة، من انتفاء الخلوة الريبة.

زَيْنَبَ، فَقَالَ: «أَلْبَرُّ تَرُونَ بِهِنَّ» ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَالٍ.

* **قال الحافظ** رحمته الله: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَعْتَكِفُ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ زَوْجَهَا، وَأَنَّهَا إِذَا اعْتَكَفَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا، وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيَمْنَعَهَا.

وَفِيهِ: جَوَازُ ضَرْبِ الْأَخِيَّةِ فِي الْمَسْجِدِ.
وَأَنَّ الْأَفْضَلَ لِلنِّسَاءِ أَنْ لَا يَعْتَكِفْنَ فِي الْمَسْجِدِ.
وَفِيهِ: جَوَازُ الْخُرُوجِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ بِالنِّيَّةِ وَلَا بِالشُّرُوعِ فِيهِ، وَيُسْتَنْبِطُ مِنْهُ سَائِرُ التَّطَوُّعَاتِ.
وَفِيهِ: شُومُ الْغَيْرَةِ؛ لِأَنَّهَا نَاشِئَةٌ عَنِ الْحَسَدِ الْمُفْضِي إِلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ لِأَجْلِهِ.

وَفِيهِ: تَرْكُ الْأَفْضَلِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَضْلَحَةٌ، وَأَنَّ مَنْ خَشِيَ عَلَى عَمَلِهِ الرِّيَاءَ جَازَ لَهُ تَرْكُهُ وَقَطْعُهُ. ٣٥١/٤

باب [التَّحَرُّزُ مِنَ التَّعَرُّضِ لِسُوءِ الظَّنِّ]

* **عن صَفِيَّةَ بِنْتِ حُبَيْبٍ** رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَكِفًا، فَأَتَيْتُهُ أَزْوَرُهُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ، ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ، فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي، فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ أَسْرَعَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُبَيْبٍ»، فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا».

* **قال الحافظ** رحمته الله: فِيهِ التَّحَرُّزُ مِنَ التَّعَرُّضِ لِسُوءِ الظَّنِّ،

وَالِاخْتِفَاطُ مِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَهَذَا مُتَأَكِّدٌ فِي حَقِّ الْعُلَمَاءِ وَمَنْ يُقْتَدَى بِهِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا فِعْلاً يُوجِبُ سُوءَ الظَّنِّ بِهِمْ وَإِنْ كَانَ لَهُمْ فِيهِ مَخْلَصٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ إِلَى إِبْطَالِ الْإِنْتِفَاعِ بِعِلْمِهِمْ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يُبَيِّنَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَجْهَ الْحُكْمِ إِذَا كَانَ خَافِيًا نَفْيًا لِلتُّهْمَةِ^(١). ٣٥٥/٤

باب [مُبَاشَرَةُ الْكَبِيرِ وَالشَّرِيفِ شِرَاءَ الْحَوَائِجِ]

* قال البخاري: بَابُ شِرَاءِ الْإِمَامِ الْحَوَائِجِ بِنَفْسِهِ. - ثم ساق الأحاديث في شرائه من الناس. -

(١) وفيه أيضًا: مشروعية الاعتكاف، لاسيما في العشر الأواخر من رمضان. وفيه: أن المحادثة اليسيرة لا تنافي الاعتكاف، خصوصًا لمصلحة، كمؤانسة الأهل مثلاً.

وفيه: حسن خلقه ولطفه ﷺ، إذ آنسها، ثم قام ليشيعها إلى بيتها. فكذا ينبغي أن يتحلَّى المسلمون بمثل هذه الأخلاق النبوية الكريمة. وفيه: أنه ينبغي أن يُزِيلَ الإنسان ما يلحقه من تهمة، لئلا يظن به شيء هو بريء منه؛ أي: ينبغي التحرز مما يسبب التهمة. وفيه: أن الشيطان له قدرة وتمكن قَوِيٌّ من إغواء بني آدم، فهو يجري منهم مجرى الدم.

وفيه: شفقة النبي ﷺ على أمته:

فإنه يعلم من ظاهر الحال أن الرجلين لم يظنا شيئًا، وإنما علم كيد الشيطان الشديد، فخاف عليهما أن يوسوس لهما بشيء يكون سبب هلاكهما. وفيه: جواز خلوة المعتكف بزوجه ومحادثتها، إذا لم يُثِرْ ذلك شهوته المنافية للاعتكاف. ١. هـ. يُنظر: «تيسير العلام شرح عمدة الأحكام» ٣٢١/١.

وفيه: أنه خرج ﷺ من المسجد معها ليلبغها منزلها، وفي هذا حجة لمن رأى أن الاعتكاف لا يفسد إذا خرج في واجب، وأنه لا يُمنَعُ المعتكف من إتيان معروف. ١. هـ. «معالم السنن» ١٤٠/٢.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مُبَاشَرَةُ الْكَبِيرِ وَالشَّرِيفِ شِرَاءَ الْحَوَائِجِ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْ يَكْفِيهِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاضُّعِ، وَالْإِفْتِدَاءِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَا يَشْكُ أَحَدٌ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَنْ يَكْفِيهِ مَا يُرِيدُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ تَعْلِيمًا وَتَشْرِيعًا. ٤٠٤/٤

باب [قصة القوم الذين امتنعوا من ضيافة الصحابة حتى لدغ سيدهم]

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوها، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لَدَغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قُطْعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَاْنْطَلَقَ يَتَفَلُّ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَاْنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ، قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ»، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا» فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: فِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الرُّقِيَّةِ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَيَلْتَحِقُ

بِهِ مَا كَانَ بِالذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ الْمَأْثُورِ، وَكَذَا غَيْرَ الْمَأْثُورِ مِمَّا لَا يُخَالِفُ مَا فِي الْمَأْثُورِ، وَأَمَّا الرُّقَى بِمَا سِوَى ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُشِثُهُ وَلَا مَا يَنْفِيهِ. وَفِيهِ: مَشْرُوعِيَّةُ الضِّيَافَةِ عَلَى أَهْلِ الْبَوَادِي، وَالنُّزُولُ عَلَى مِيَاهِ الْعَرَبِ وَطَلَبُ مَا عِنْدَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْقَرَى أَوْ الشَّرَاءِ.

وَفِيهِ: مُقَابَلَةٌ مِنْ إِمْتِنَاعِ مِنَ الْمَكْرُمَةِ بِنَظِيرِ صَنِيعِهِ؛ لِمَا صَنَعَهُ الصَّحَابِيُّ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الرُّقِيَّةِ فِي مُقَابَلَةِ إِمْتِنَاعِ أَوْلَيْكَ مِنْ ضِيَافَتِهِمْ، وَهَذِهِ طَرِيقُ مُوسَى عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وَفِيهِ: جَوَازُ طَلَبِ الْهَدِيَّةِ مِمَّنْ يُعْلَمُ رَغْبَتُهُ فِي ذَلِكَ وَإِجَابَتُهُ إِلَيْهِ. وَفِيهِ: جَوَازُ قَبْضِ الشَّيْءِ الَّذِي ظَاهِرُهُ الْحِلُّ، وَتَرْكُ التَّصَرُّفِ فِيهِ إِذَا عَرَضَتْ فِيهِ شُبْهَةٌ.

وَفِيهِ: الْإِجْتِهَادُ عِنْدَ فَقْدِ النَّصِّ.

وَعَظْمَةُ الْقُرْآنِ فِي صُدُورِ الصَّحَابَةِ خُصُوصًا الْفَاتِحَةِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الرِّزْقَ الْمَقْسُومَ لَا يَسْتَطِيعُ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ مَنَعُهُ مِمَّنْ قُسِمَ لَهُ؛ لِأَنَّ أَوْلَيْكَ مَنَعُوا الضِّيَافَةَ، وَكَانَ اللَّهُ قَسَمَ لِلصَّحَابَةِ فِي مَا لَهُمْ نَصِيبًا فَمَنَعُوهُمْ، فَسَبَبَ لَهُمْ لَذْغُ الْعَقْرِبِ حَتَّى سَبَقَ لَهُمْ مَا قُسِمَ لَهُمْ ^(١). ٥٧٨/٤ - ٥٧٩

(١) قال المهلب: وفي حديث أبي سعيد من الفقه: وجوب التضييف على العادة المعروفة بين الناس في القرى.

وقوله: (قد استضفناكم فلم تضيفونا) دليل أنهم فاوضوهم في منع معروفهم بأن منعهم هؤلاء أيضاً معروفهم في الرقية إلا بعوض، فهذا يدل على أن ترك الضيافة وأخذ الأجرة على الرقية ليس من مكارم الأخلاق.

وقوله عليه السلام: (وما يدريك أنها رقية) يدل أن في القرآن ما يخص الرقى وأن فيه ما لا يخصها، وإن كان القرآن كله مرجو البركة من أجل أنه كلام الله، لكن إذا =

باب [قصة توكيل النبي ﷺ لأبي هريرة ؓ حفظ مال الزكاة]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ، وَسَيَعُودُ»، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ سَيَعُودُ، فَرَصَدْتُهُ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ، لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ»، فَرَصَدْتُهُ الثَّالِثَةَ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، أَنْتَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ، ثُمَّ تَعُودُ قَالَ: دَعْنِي أَعْلَمَكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا، قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا

= كان في الآية تعود بالله أو دعاء كان أخص بالرقية ما ليس فيه ذلك. «شرح ابن

بطال» ٤٠٧/٦

وفيه: جواز أخذ الأجرة على الرقية، لكنه لا ينبغي إلا عند الحاجة كما في هذا الحديث.

يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «مَا هِيَ»، قُلْتُ: قَالَ لِي: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقَالَ لِي: لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ - وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يُعَلِّمُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُؤْمِنُ.

وَأَنَّ الْحِكْمَةَ قَدْ يَتَلَقَّاهَا الْفَاجِرُ فَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا، وَتُؤْخَذُ عَنْهُ فَيَنْتَفِعُ بِهَا.
وَبِأَنَّ الْكَذَّابَ قَدْ يَصْدُقُ.
وَبِأَنَّ الشَّيْطَانَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكْذِبَ.
وَأَنَّهُ قَدْ يَتَصَوَّرُ بَعْضُ الصُّوَرِ فَيُتَمَكِّنُ رُؤْيَاهُ، وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ يَرْنِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]: مَحْصُوصٌ بِمَا إِذَا كَانَ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا.

وَأَنَّ مَنْ أَقِيمَ فِي حِفْظِ شَيْءٍ سُمِّيَ وَكِيلًا.
وَأَنَّ الْجِنَّ يَأْكُلُونَ مِنْ طَعَامِ الْإِنْسِ، وَأَنَّهُمْ يَطْهَرُونَ لِلْإِنْسِ لَكِنْ بِالْشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، وَأَنَّهُمْ يَسْرِقُونَ وَيَخْدَعُونَ.
وَفِيهِ: قَبُولُ الْعُذْرِ^(١).

(١) حيث قبل أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من السارق عذره حين أبداه له، ولم يأخذه بجرمه =

وَفِيهِ: السَّرُّ عَلَى مَنْ يُظَنُّ بِهِ الصَّدَقُ^(١). ٦١٦/٤.

باب [فَضْلُ الْغَرَسِ وَالزَّرْعِ، وَالْحَصُّ عَلَى عِمَارَةِ الْأَرْضِ]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَرَزُّهُ - أَي: يَنْقُصُهُ - أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ». رواه مسلم^(٢).

وفي رواية له: «فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

= الشنيع، حيث كان يسرق من مال الزكاة، بل وكرّر ذلك أكثر من مرّة، فهذا هو شأن الكرماء والعقلاء، أن يقبلوا عذر من اعتذر، ولا يُدققون ويتحرّون مصداقيّتها وحقيقتها.

(١) وفيه: أن الحق يُقبل من أيّ أحدٍ لكونه موافقاً للدليل، فلا أثر للمتكلم به في قبوله أو رفضه، ولهذا كان أهل السنّة يقبلون ما عند جميع الطوائف من الحق، ويردون ما عندها من الباطل، بغض النظر عن الموالي منها أو المعادي. قال ابن القيم رحمته الله: «فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحق حيث كان، ومع من كان، ولو كان مع من يُبغضه ويعاديه، وردّ الباطل مع من كان، ولو كان مع من يحبه ويواليه، فهو ممن هدى الله لما اختلف فيه من الحق». ا.هـ. «الصواعق المرسلة» ٥١٦/٢.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]. ومن العدل فيهم: قبول الحق من أيّ أحد، سواء من أفراد أو جماعات.

ولما دلّ الشيطان أبا هريرة رضي الله عنه، إلى آية الكرسي، لتكون له حرزاً من الشيطان، وذلك مقابل فكّه من الأسر، قال له النبي ﷺ: «صدقك وهو كذوب» كما تقدم. فليس هناك أكذب من الشيطان، ومع ذلك، قبل منه النبي ﷺ كلامه هذا، وأخبر أنه صادق فيه.

(٢) وأصله في الصحيحين.

ورواه جميعاً من رواية أنس رضي الله عنه.

* قال الحافظ رحمته الله: وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الْغَرْسِ وَالزَّرْعِ، وَالْحَضُّ عَلَى عِمَارَةِ الْأَرْضِ، وَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ اتِّخَاذُ الصَّيْعَةِ وَالْقِيَامُ عَلَيْهَا، وَفِيهِ فُسَادُ قَوْلٍ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَزَهِّدَةِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ أَجْرَ ذَلِكَ يَسْتَمِرُّ مَا دَامَ الْغَرْسُ أَوْ الزَّرْعُ مَأْكُولًا مِنْهُ وَلَوْ مَاتَ زَارِعُهُ أَوْ غَارِسُهُ، وَلَوْ انْتَقَلَ مِلْكُهُ إِلَى غَيْرِهِ. ٦/٥

باب [قصة مُخَاصَمَةِ الزُّبَيْرِ مَعَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ»، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: «أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ، فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَحْبَسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ»، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

* قال الحافظ رحمته الله: فِيهِ تَوْبِيخٌ مَنْ جَفَى عَلَى الْحَاكِمِ وَمُعَاقِبَتُهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَغْفُوَ عَنِ التَّعْزِيرِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ، لَكِنْ مَحَلٌّ ذَلِكَ مَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى هَتِكِ حُرْمَةِ الشَّرْعِ.

وَأِنَّمَا لَمْ يُعَاقِبِ النَّبِيُّ ﷺ صَاحِبَ الْقِصَّةِ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَأْلِيفِ النَّاسِ، كَمَا قَالَ فِي حَقِّ كَثِيرٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: فَلَوْ صَدَرَ مِثْلُ هَذَا مِنْ أَحَدٍ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ فِي حَقِّ شَرِيعَتِهِ لَقُتِلَ قِتْلَةً زَنَدِيقٍ.

وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ نَحْوَهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ^(١) . ٥١/٥

باب [قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً فَاصْبِرُوا]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ لِيُقْطَعَ لَهُمْ بِالْبَحْرَيْنِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ فَاتُتَبَ إِخْوَانُنَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ^(٢)، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً»^(٣)، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْأَنْصَارِ لَتَوْفُقِهِمْ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا دُونَ الْمَهَاجِرِينَ، وَقَدْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُمْ كَانُوا: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] فَحَصَلُوا فِي الْفَضْلِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ: إِثَارَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَمَوَاسَاتِهِمْ لغيرهم، وَالْإِسْتِثْنَاءُ عَلَيْهِمْ^(٤) . ٦١/٥

(١) وَلَعَلَّ مَاخُذَ مَنْ لَا يَقْبَلُ تَوْبَةَ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ: أَنَا لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ سَيُسَامَحُ عَنْ حَقِّهِ وَيَتَنَازَلُ عَنْهُ، فَيُقَالُ: هَذِهِ الْقِصَّةُ فِيهَا أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى تَنَازُلِهِ وَمُسَامَحَتِهِ لِمَنْ تَنَقَّضَ وَاتَّهَمَهُ فِي عَدَالَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: حِلْمُ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَفْوُهُ عَمَّنْ أَسَاءَ إِلَيْهِ، وَاتِّهَمَهُ بِالْمُحَابَاةِ. وَفِيهِ: أَنَّ كُلَّ مَنْ تَوَلَّى مَنْصِبًا فَسُوفَ يُلَاقِي مِنَ النَّاسِ الْأَذَى وَالِاتِّهَامَاتِ، فَلْيُوطِنْ نَفْسَهُ عَلَى الْحِلْمِ وَالصَّبْرِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: يَعْْنِي: بِسَبَبِ قِلَّةِ الْمُتَوَحِّينَ يَوْمَئِذٍ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَشَارَ ﷺ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَقَعَ مِنْ إِسْتِثْنَاءِ الْمُلُوكِ مِنْ قُرَيْشٍ عَنِ الْأَنْصَارِ بِالْأَمْوَالِ وَالتَّفْضِيلِ فِي الْعَطَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّتِهِ ﷺ.

(٤) فَلَا أَنْصَارَ ﷺ يُؤْثِرُونَ غَيْرَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، لِكَرَمِهِمْ وَتَوَاضُعِهِمْ، بَلْ وَصَبَرُوا =

باب [قصة الرجل الذي أتى النبي ﷺ يَتَقَاضَاهُ فَأَغْلَظَ عليه]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ فَأَغْلَظَ^(١)، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ^(٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»^(٣)، ثُمَّ قَالَ: «أَعْطُوهُ سِنًا مِثْلَ سِنِّهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً».

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ حَسَنُ خَلْقِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَظَمَ حِلْمَهُ وَتَوَاضَعَهُ وَإِنْصَافَهُ^(٤).

= عَلَى اسْتِثْنَاءِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ، مَعَ شَرَفِهِمْ وَمَكَانَتِهِمْ، فَلَمْ يَخْرُجُوا عَلَى الْحَاكِمِ الَّذِي فَعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ، بَلْ صَبَرُوا وَتَحَمَّلُوا مَرَارَةَ ذَلِكَ رَجَاءَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، وَدِرْءًا لِلْفِتْنَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى الْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ وَلَوْ ظَلَمَ وَاسْتَأْثَرَ بِالْأَمْوَالِ عَنْ رِعْيَتِهِ، بَلْ يُنَاصِحُ وَيُوعِظُ، وَتُبْدَلُ السُّبُلُ فِي رَدِّهِ إِلَى الْحَقِّ وَالْعَدْلِ. (١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِغْلَاطُ بِالتَّشْدِيدِ فِي الْمُطَابَقَةِ مِنْ غَيْرِ قَدْرِ زَائِدٍ، قَالَ: وَهُوَ أَظْهَرُ. ١. هـ.

قُلْتُ: فَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْتَقْرِضُ كَمَا يَسْتَقْرِضُ النَّاسُ، وَهُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ، وَهُوَ الَّذِي لَوْ شَاءَ لَأَجْرَى اللَّهُ لَهُ الْأَنْهَارَ ذَهَبًا وَفِضَّةً، لَكِنَّهُ أَحَبُّ أَنْ يَعِيشَ كَمَا يَعِيشُ النَّاسُ، يَجُوعُ يَوْمًا وَيَشْبَعُ يَوْمًا، بَلْ إِنَّهُ ﷺ تُؤَفِّي وَدَرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ اقْتَرَضَهَا مِنْهُ. فِقِيمَةُ الْإِنْسَانِ لَيْسَتْ بِمَنْصِبِهِ وَمَالِهِ، وَلَكِنْ بِدِينِهِ وَأَخْلَاقِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أَرَادَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُؤْذُوهُ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ لَكِنْ لَمْ يَقْعُلُوا أَدَبًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: صَوْلَةُ الطَّلَبِ وَقُوَّةُ الْحُجَّةِ، لَكِنْ مَعَ مُرَاعَاةِ الْأَدَبِ الْمَشْرُوعِ.

(٤) وَأَيُّ حِلْمٍ أَعْظَمَ مِنْ رَجُلٍ عَظِيمِ الشَّانِ، وَرَفِيعِ الْقَدْرِ وَالْمَنْزِلَةِ، بَيْنَ أَصْحَابِهِ =

وأن من عليه دين لا ينبغي له مجافاة صاحب الحق .
وأن من أساء الأدب على الإمام كان عليه التعزير بما يقتضيه الحال
إلا أن يعفو صاحب الحق .
وفيه : أن الاقتراض في البر والطاعة وكذا الأمور المباحة لا
يعاب .
وأن للإمام أن يقترض على بيت المال لحاجة بعض المحتاجين
ليوفي ذلك من مال الصدقات . ٧٣/٥

باب [مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ]

* عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْمُسْلِمُ أَخُو
الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ ^(١) ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي
حَاجَتِهِ ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً ، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتِ يَوْمِ
الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .
* قال الحافظ رحمته الله : أَيُّ : رَأَاهُ عَلَى قَبِيحٍ فَلَمْ يُظْهِرْهُ ؛ أَيُّ : لِلنَّاسِ ،

= وأحبابه ، يُجْلُونَهُ وَيَحْتَرِمُونَهُ ، ثُمَّ يَأْتِي رَجُلٌ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ أَمَامَ الْجَمِيعِ ، وَيُغْلِظُ
عَلَيْهِ الْقَوْلَ ، وَمَعَ ذَلِكَ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَحْسَنَ وَأَفْضَلَ مِمَّا اقْتَرَضَهُ ، بَلْ وَيُبَرِّرُ لَهُ فَعْلَهُ
وقوله الشديد ، فصلوات الله وسلامه عليه .

(١) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله : أَيُّ : لَا يَتْرُكُهُ مَعَ مَنْ يُؤْذِيهِ وَلَا فِيمَا يُؤْذِيهِ ، بَلْ يَنْصُرُهُ وَيُدْفَعُ
عَنْهُ ، وَهَذَا أَخْصَرُ مِنْ تَرْكِ الظُّلْمِ ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ وَاجِبًا وَقَدْ يَكُونُ مَنْدُوبًا
بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ .
وَلِمُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « وَلَا يَحْقِرُهُ » ، وَفِيهِ : « بِحَسَبِ أَمْرِي مِنَ الشَّرِّ أَنْ
يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ » . ١ . هـ .

قلت : فهذه أخلاق الإسلام التي ربَّانا عليها تجاه إخواننا المسلمين ، فلا
نظلمهم ولا نخذلهم ولا نحقرهم ، ونسعى في حاجاتهم ونُفَرِّجُ كُرْبَاتِهِمْ .

وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَفْتَضِي تَرْكَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ السِّرَّ مَحَلَّهُ فِي مَعْصِيَةٍ قَدْ انْقَضَتْ، وَالْإِنْكَارَ فِي مَعْصِيَةٍ قَدْ حَصَلَ التَّلَبُّسُ بِهَا فَيَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ وَإِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْحَاكِمِ، وَلَيْسَ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ بَلْ مِنَ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ.

وَفِيهِ: إِشَارَةٌ إِلَى تَرْكِ الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَظْهَرَ مَسَاوِيءَ أَخِيهِ لَمْ يَسْتُرْهُ. وَفِي الْحَدِيثِ حِصٌّ عَلَى التَّعَاوُنِ، وَحُسْنِ التَّعَاشُرِ وَالْأُلْفَةِ. وَفِيهِ: أَنَّ الْمُجَازَاةَ تَقَعُ مِنْ جِنْسِ الطَّاعَاتِ^(١). ١٢١/٥

باب [مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ]

* عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ امْرَأَةً خَاصَمَتْهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِيَّاهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوْقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، اللَّهُمَّ، إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا، قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْجُدْرَ تَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ

(١) أي: أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، قَالَ ابْنُ الْقِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلِلَّذِي كَانَ الْجَزَاءُ مُمَازِلًا لِلْعَمَلِ مِنْ جِنْسِهِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسَرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ تَتَبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ تَتَبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ خَذَلَ مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ يُحِبُّ نُصْرَتَهُ فِيهِ خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ يُحِبُّ نُصْرَتَهُ فِيهِ، وَالرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ، وَمَنْ أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَفَا عَنْ حَقِّهِ عَفَا اللَّهُ لَهُ عَنْ حَقِّهِ، وَمَنْ تَجَاوَزَ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ اسْتَقْصَى اسْتَقْصَى اللَّهُ عَلَيْهِ؛ فَهَذَا شَرْعُ اللَّهِ وَقَدَرُهُ وَوَحْيُهُ وَنَوَائِبُهُ وَعِقَابُهُ كُلُّهُ قَائِمٌ بِهِذَا الْأَصْلِ. ١. هـ. «أعلام الموقعين» ١/ ١٥٠.

مَرَّتْ عَلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا^(١).

* **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ عَصْبَ الْأَرْضِ مِنَ الْكِبَائِرِ قَالَهُ الْقُرْطُبِيُّ، وَأَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْضًا مَلَكَ أَسْفَلَهَا إِلَى مُنْتَهَى الْأَرْضِ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ مَنْ حَفَرَ تَحْتَهَا سَرَبًا أَوْ بَيْتًا بِغَيْرِ رِضَاهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ مَلَكَ ظَاهِرَ الْأَرْضِ مَلَكَ بَاطِنَهَا بِمَا فِيهِ مِنْ حِجَارَةٍ ثَابِتَةٍ وَأَنْبِيَةٍ وَمَعَادِنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَّ لَهُ أَنْ يَنْزِلَ بِالْحَفْرِ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَضُرَّ بِمَنْ يُجَاوِرُهُ^(٢). ١٣٠/٥

باب [أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخَصِمُ]

* **عَنْ عَائِشَةَ** رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، **عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخَصِمُ».

* **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: الْأَلَدُّ الشَّدِيدُ اللَّدَدِ؛ أَيُّ: الْجِدَالِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ أَخَذَ مِنَ الْخُصُومَةِ قَوِي^(٣).

(١) متفق عليه واللفظ لمسلم.

(٢) وفيه: بشاعة الظلم وأخذ المال بغير حق، حيث رُتِّبَ عَلَى مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شَبِيرٍ فَقَطْ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ الشَّدِيدَةُ، فَكَيْفَ بِمَنْ سَرَقَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، كَيْفَ بِمَنْ انْتَهَكَ الْأَعْرَاضَ، وَسَلَبَ النَّاسَ حَقُوقَهُمْ، كَيْفَ بِالْمَسْئُولِ الَّذِي تَأْتِيهِ الْأَمْوَالُ لَكِي يَصْرِفُهَا لِلْمَوَاطِنِ فَيَأْكُلُهَا وَيُضَاعِفُهَا، وَيَحْرِمُهَا الْمَحْتَاجِينَ؟

وفيه: جواز الدعاء عَلَى الظَّالِمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَمَنِ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ [الشورى: ٤١] أَيُّ: انْتَصَرَ مِمَّنْ ظَلَمَهُ بَعْدَ وَقُوعِ الظُّلْمِ عَلَيْهِ ﴿فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١]؛ أَيُّ: لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ.

وفيه: خَطَرُ الظُّلْمِ، وَأَنَّ دَعَاءَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ، فَلْيَحْذَرِ الْمُسْلِمُ مَنْ ظَلَمَ مَنْ لَا يَجِدُ لَهُ نَاصِرًا إِلَّا اللَّهَ.

(٣) فالألد: هو الذي كُلَّمَا فُتِحَ بَابٌ لِلْجِدَالِ كَانَ أَسْرَعَهم إِلَيْهِ، وَأَقْوَاهُمْ مُجَادَلَةً فِيهِ، بَلَا بَحْثٍ وَعِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ.

وَالْحَصْمُ: أَيُّ: الشَّدِيدُ الْخُصُومَةِ. ١٣٢/٥

باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِطْنَابِ فِي الْمَدْحِ، وَلَيْقُلْ مَا يَعْلَمُ

* عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ
وَيُطْرِيه فِي مَدْحِهِ، فَقَالَ: «أَهْلَكْتُمْ - أَوْ قَطَعْتُمْ - ظَهَرَ الرَّجُلِ» ^(١). ٣٤٠/٥

باب [الصَّبْرُ عَلَى جَوْرِ السُّلْطَانِ وَتَرْكُ الْقِيَامِ عَلَيْهِ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ
قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

= وهذا هو حال أكثر الناس في مناقشاتهم وجدالهم، تأتي قضية من القضايا،
فيحتد النقاش والجدال، ولم يكلف أحدهم نفسه أن يبحث ويتأكد فيما قاله.
والمراء والجدال المذموم هو ما يكون فيه أحد أمور ثلاثة:

- إما أن يكون معه حدة و غضب وقسوة.

- وإما أن يكون بلا تثبت ومعرفة.

- وإما أن يكون عديم الفائدة.

(١) فالبخاري يرى أنه لا يستدل بهذا الحديث إلا في حق من يُبالغ في المدح، أو
يمدح أحدًا في شيء لا يعلمه منه.

ومن فعل ذلك فقد أثم، وأضر بالممدوح.

وقد عبّر عن هذا الضرر على الممدوح بقوله ﷺ: «قَطَعْتُمْ ظَهَرَ الرَّجُلِ»، حيث
إنَّ الْمُبَالِغَةَ فِي مَدْحِ الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ يَجْعَلُهُ يَغْتَرُ بِنَفْسِهِ، وَيَعْتَقِدُ صَوَابَ أَفْعَالِهِ،
وَرُبَّمَا احْتَقَرُ غَيْرَهُ، وَهَذَا هَلَاكٌ لَهُ.

قال المهلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وإنما قال هذا - قَطَعْتُمْ ظَهَرَ الرَّجُلِ -، والله أعلم، لثلاث يغتر
الرجل بكثرة المدح، ويرى أنه عند الناس بتلك المنزلة، فيترك الازدياد من
الخير ويجد الشيطان إليه سبيلاً، ويوهمه في نفسه حتى يضع التواضع لله، وكان
السلف يقولون إذا أثني على أحدهم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا لَا يَعْلَمُونَ، واجعلنا
خيرًا مما يظنون، وقال يحيى بن معاذ: العاقل لا يدعه ما ستر الله عليه من
عيوبه بأن يفرح بما أظهره من محاسنه. ١. هـ. «شرح ابن بطال» ٤٨/٨.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْفَعَ عَمَّا ذُكِرَ إِذَا أُريدَ ظُلْمًا بِغَيْرِ تَفْصِيلٍ، إِلَّا أَنْ كُلَّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ كَالْمُجْمَعِينَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ السُّلْطَانِ لِلْأَثَارِ الْوَارِدَةِ بِالْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِ وَتَرْكِ الْقِيَامِ عَلَيْهِ^(١). ١٥٣/٥

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ رَهْنِ النَّبِيِّ ﷺ دِرْعَهُ عِنْدَ يَهُودِيٍّ]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنَخَةٍ^(٢)، وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعُ بُرٍّ، وَلَا صَاعُ حَبٍّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَتَسَعُ نِسْوَةٌ»^(٣).

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ جَوَازُ مُعَامَلَةِ الْكُفَّارِ فِيمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ تَحْرِيمُ عَيْنِ الْمُتَعَامَلِ فِيهِ، وَعَدَمُ الْإِعْتِبَارِ بِفَسَادِ مُعْتَقَدِهِمْ وَمُعَامَلَاتِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَاسْتِنْبَاطُ مِنْهُ جَوَازِ مُعَامَلَةِ مَنْ أَكْثَرَ مَالَهُ حَرَامًا.

(١) وهذا في المال والدم، وأما العرض فليزمه الدفع؛ لأنه يتعدى الضرر على غيره ممن تلزمه حمايته وصونه.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْإِهَالَةُ مَا أُذِيبَ مِنَ الشَّحْمِ وَالْإِلْيَةِ. وَقَوْلُهُ: (سِنَخَةٌ)؛ أَيُ: الْمُتَعَبَّرَةُ الرِّيحِ.

وَوَقَعَ لِأَحْمَدَ عَنْ أَنَسٍ: «لَقَدْ دُعِيَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى خُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنَخَةٍ» فَكَأَنَّ الْيَهُودِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى لِسَانِ أَنَسٍ فَلِهَذَا قَالَ: «مَشَيْتُ إِلَيْهِ» بِخِلَافِ مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ حَضَرَ ذَلِكَ إِلَيْهِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مُنَاسَبَةُ ذِكْرِ أَنَسٍ لِهَذَا الْقَدْرِ مَعَ مَا قَبْلَهُ: الْإِشَارَةُ إِلَى سَبَبِ قَوْلِهِ ﷺ هَذَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ مُتَصَجِّرًا وَلَا شَاكِيًا - مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ -، وَإِنَّمَا قَالَهُ مُعْتَذِرًا عَنْ إِجَابَتِهِ دَعْوَةَ الْيَهُودِيِّ، وَلِرَهْنِهِ عِنْدَهُ دِرْعَهُ.

وَفِيهِ: جَوَازُ بَيْعِ السِّلَاحِ وَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْكَافِرِ مَا لَمْ يَكُنْ حَرَبِيًّا.

وَفِيهِ: مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّوَاضُّعِ وَالزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَالتَّقَلُّلِ مِنْهَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا، وَالْكَرَمِ الَّذِي أَفْضَى بِهِ إِلَى عَدَمِ الْإِدْخَارِ حَتَّى إِحْتَاجَ إِلَى رَهْنٍ دِرْعِهِ، وَالصَّبْرِ عَلَى ضَيْقِ الْعَيْشِ وَالْقَنَاعَةِ بِالْيَسِيرِ، وَفَضِيلَةَ لِأَزْوَاجِهِ لِصَبْرِهِنَّ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي عُذُولِهِ ﷺ عَنْ مُعَامَلَةِ مَيَاسِيرِ الصَّحَابَةِ إِلَى مُعَامَلَةِ الْيَهُودِ إِمَّا لِبَيَانِ الْجَوَازِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ إِذْ ذَاكَ طَعَامُ فَاضِلٍ عَنْ حَاجَةِ غَيْرِهِمْ، أَوْ خَشِيَ أَنَّهُمْ لَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ ثَمَنًا، أَوْ عَوَضًا فَلَمْ يُرِدِ التَّضْيِيقَ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ إِذْ ذَاكَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ وَأَكْثَرُ مِنْهُ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يُطْلِعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا بِهِ مِمَّنْ نَقَلَ ذَلِكَ^(١). ١٧٥/٥

باب [من أعان على شيء يكون له نفس أجر من باشر]

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: جَاءَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ: «أَنَّ فَكَّ الرَّقَبَةِ مُحْتَضَرٌ بِمَنْ أَعَانَ فِي عِتْقِهَا حَتَّى تُعْتَقَ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ جِبَانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتَقَ النَّسَمَةَ وَفَكَ الرَّقَبَةَ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَتْ وَاحِدَةً؟ قَالَ: «لَا، إِنَّ عِتْقَ النَّسَمَةِ أَنْ تَفْرَدَ بِعِتْقِهَا، وَفَكَ الرَّقَبَةَ أَنْ تُعِينَ فِي عِتْقِهَا»، وَإِذَا ثَبَتَ الْفَضْلُ فِي الْإِعَانَةِ عَلَى الْعِتْقِ ثَبَتَ الْفَضْلُ فِي التَّفْرُدِ بِالْعِتْقِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى^(٢). ١٨٢/٥

(١) وفيه: أنه ﷺ كان يقبل الهدية ولو كانت يسيرة أو رديئة.

(٢) ولعل من أعان على شيء يكون له نفس أجر من باشر، فمثلاً: من كفل يتيماً بماله، وأجرى له مُرتباً شهرياً، وهياً له من يقوم برعايته: فله نفس أجر من =

باب [ما يُستفاد من إعتاق عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَبْرِيرَةَ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةً، فَأَعِينَنِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً وَأُعْتِقَكَ، فَعَلْتُ، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي، فَذَهَبْتُ إِلَى أَهْلِهَا فَأَبَوْا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «خُذِيهَا فَأُعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمَدَ اللَّهُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَأَيُّمَا شَرَطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرَطٍ، فَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ هَذَا مِنَ الْقَوَائِدِ: جَوَازُ رَفْعِ الصَّوْتِ عِنْدَ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ مُنَاجَاةِ الْمَرْأَةِ دُونَ زَوْجِهَا سِرًّا إِذَا كَانَ الْمُنَاجِي مِمَّنْ يُؤْمَنُ، وَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا رَأَى شَاهِدَ الْحَالِ يَقْتَضِي السُّؤَالَ عَنْ ذَلِكَ سَأَلَ وَأَعَانَ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ لِرِزْوَجَتِهِ وَيُشْهَدَ.

وَفِيهِ: أَنَّ لَا كَرَاهَةَ فِي السَّجْعِ فِي الْكَلَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ قَصْدٍ وَلَا مُتَكَلِّفًا.

وَفِيهِ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُظْهِرُ الْأُمُورَ الْمُهَمَّةَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَيُعْلِنُهَا وَيَخْطُبُ بِهَا عَلَى الْمِنْبَرِ لِإِسَاعَتِهَا، وَيُرَاعِي مَعَ ذَلِكَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُ

= باشر رعايته، قياسًا على مَنْ أَعَانَ فِي عِتْقِ الرِّقْبَةِ حَتَّى تُعْتَقَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ.

لَمْ يُعَيِّنْ أَصْحَابُ بَرِيرَةَ بَلْ قَالَ: (مَا بَالُ رِجَالٍ) وَلَآئِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ تَقْرِيرَ شَرْعٍ عَامٍّ لِلْمَذْكُورِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا. وَهَذَا بِخِلَافِ قِصَّةِ عَلِيٍّ فِي خِطْبَتِهِ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ فَإِنَّهَا كَانَتْ خَاصَّةً بِفَاطِمَةَ فَلِذَلِكَ عَيَّنَهَا.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَصَرُّفِ الْمَرْأَةِ الرَّشِيدَةِ فِي مَالِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا، وَمُرَاسَلَتِهَا الْأَجَانِبَ فِي أَمْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ كَذَلِكَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ اسْتِدَانَةِ مَنْ لَا مَالَ لَهُ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ.

وَقَدْ بَلَغَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْفَوَائِدَ مِنْ حَدِيثِ بَرِيرَةَ إِلَى أَرْبَعِمِائَةٍ أَكْثَرَهَا مُسْتَبْعَدٌ مُتَكَلِّفٌ، كَمَا وَقَعَ نَظِيرُ ذَلِكَ الَّذِي صَنَّفَ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الْمُجَامِعِ فِي رَمَضَانَ فَبَلَغَ بِهِ أَلْفَ فَائِدَةٍ. ٢٣٧/٥ - ٢٣٩

باب [الصدقة ولو باليسير]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَسِينَ شَاةٍ». متفق عليه.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: (فَرَسِينَ) هُوَ عَظْمٌ قَلِيلُ اللَّحْمِ، وَهُوَ لِلْبَعِيرِ مَوْضِعُ الْحَافِرِ لِلْفَرَسِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الشَّاةِ مَجَازًا، وَأَشِيرَ بِذَلِكَ إِلَى الْمُبَالَغَةِ فِي إِهْدَاءِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ وَقَبُولِهِ لَا إِلَى حَقِيقَةِ الْفَرَسِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِإِهْدَائِهِ.

أَيُّ: لَا تَمْنَعُ جَارَةً مِنَ الْهَدِيَّةِ لِحَارَتِهَا الْمَوْجُودِ عِنْدَهَا لِاسْتِقْلَالِهِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تَجُودَ لَهَا بِمَا تَيْسَّرُ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا فَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الْعَدَمِ، وَذَكَرَ الْفَرَسِينَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الْحَضُّ عَلَى التَّهَادِي وَلَوْ بِالْيَسِيرِ؛ لِأَنَّ الْكَثِيرَ قَدْ لَا

يَتَسَّرَ كُلُّ وَقْتٍ، وَإِذَا تَوَاصَلَ الْيَسِيرَ صَارَ كَثِيرًا^(١).

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ الْمَوَدَّةِ^(٢).

وَإِسْقَاطُ التَّكْلُفِ^(٣). ٢٤٥/٥.

باب مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا

* قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا».

وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِنِي».

(١) قَالَ أَبُو عَمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحُضُّ عَلَى الصَّدَقَةِ بِكُلِّ مَا أَمْكَنَ، مِنْ قَلِيلِ الْأَشْيَاءِ وَكَثِيرِهَا، وَفِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ» [الزلزلة: ٧] أَوْضَحُ الدَّلَائِلِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَتَصَدَّقَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِحَبَّتَيْنِ مِنْ عِنَبٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ بَيْتِهَا فَقَالَتْ: لَا تَعْجَبَنَّ، فَكَمْ فِيهَا مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» «وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ»، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ يُرَبِّي الصَّدَقَاتِ، وَيَأْخُذُ الصَّدَقَةَ بِيَمِينِهِ فِيرَبِّهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُنَا فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ، فَمَا بَالُ مَنْ عَرَفَ هَذَا يَعْمَلُ عَنْهُ؟! ١.١. هـ. «التمهيد» ٣٠٢/٤.

(٢) أي: كل ما يجلب المودة والمحبة بين الناس.

(٣) أي: ينبغي ترك التكلف بين الناس، فلا نتكلف في إكرام الأضياف، ولا عند إهداء الهدية.

فَالْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ يَتَكَلَّفُ وَيَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ إِكْرَامِ ضَيْفِهِ، وَرَبَّمَا اسْتَدَانَ لِكَيْ يَشْتَرِيَ طَعَامًا يُقَدِّمُهُ لَهُ، وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَبَدًا، فَإِنَّهُ سَيُحْرَجُ نَفْسَهُ وَضَيْفَهُ أَيْضًا. قَالَ شَقِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَخَلْتُ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي عَلَى سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَرَّبَ إِلَيْنَا خُبْرًا وَمِلْحًا فَقَالَ: لَوْ لَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا عَنِ التَّكْلُفِ، لَتَكَلَّفْتُ لَكُمْ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

قَالَ الْفَضِيلُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّمَا تَقَاطِعُ النَّاسَ بِالتَّكْلُفِ، يَزُورُ أَحَدُهُمْ أَخَاهُ فَيَتَكَلَّفُ لَهُ، فَيَقْطَعُهُ ذَلِكَ عَنْهُ.

* **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: فِيهِ جَوَازُ طَلَبِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَدْنَى مَا يُرِيدُهُ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ، إِذَا كَانَتْ نَفْسُ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ طَيِّبَةً بِهِ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مِنَ السُّؤَالِ الْمَذْمُومِ^(١). ٢٤٩/٥

باب [جَوَازُ تَصَرُّفِ الْفَقِيرِ مَا يُعْطَى بِالْبَيْعِ وَالْهَدِيَّةِ]

* **عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ** رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَاةٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَبَعَثْتُ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا بِشْيَاءٍ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى عَائِشَةَ قَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنَّ نُسَيْبَةَ، بَعَثَتْ إِلَيْنَا مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتُمْ بِهَا إِلَيْهَا قَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا». متفق عليه.

* **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: قَوْلُهُ: (بَلَغَتْ مَحَلَّهَا)؛ أَيُّ: أَنَّهَا لَمَّا تَصَرَّفَتْ فِيهَا بِالْهَدِيَّةِ لِصِحَّةِ مِلْكِهَا لَهَا انْتَقَلَتْ مِنْ حُكْمِ الصَّدَقَةِ، فَحَلَّتْ مَحَلَّ الْهَدِيَّةِ وَكَانَتْ تَحِلُّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ.

فِيهِ: أَنَّ الصَّدَقَةَ يَجُوزُ فِيهَا تَصَرُّفُ الْفَقِيرِ الَّذِي أُعْطِيَهَا بِالْبَيْعِ وَالْهَدِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيُسْتَنْبَطُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ جَوَازُ اسْتِرْجَاعِ صَاحِبِ الدَّيْنِ مِنَ الْفَقِيرِ مَا أَعْطَاهُ لَهُ مِنَ الرِّكَاءَةِ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُعْطِيَ زَكَاتَهَا لِزَوْجِهَا وَلَوْ كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْهَا، وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَا لَا شَرْطَ فِيهِ. ٢٥٢/٥

(١) فطلب الأعلى من الأدنى لا بأس به ولا يكره عند الحاجة، كالمعلم والشيخ يطلب شيئاً من تلميذه، أو الرئيس يطلب من أحد موظفيه شيئاً، ولكن بشرط أن يكون المطلوب منه راجعاً وطيباً به نفسه، ولكن لا ينبغي الإكثار منه.

باب [مُنَاشِدَةُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَدْلَ فِي عَائِشَةَ ﷺ]

* عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ حِزْبَيْنِ، فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسَوْدَةُ، وَالْحِزْبُ الْآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١).

وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةً يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخَرَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، بَعَثَ صَاحِبُ الْهَدِيَّةِ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَكَلَّمَ حِزْبٌ أُمُّ سَلَمَةَ فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُكَلِّمُ النَّاسَ فَيَقُولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً، فَلْيُهْدِهِ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ بُيُوتِ نِسَائِهِ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا، فَسَأَلْنَهَا، فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا، فَقُلْنَ لَهَا، فَكَلَّمِيهِ قَالَتْ: فَكَلَّمْتُهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا، فَسَأَلْنَهَا، فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا، فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِيهِ حَتَّى يُكَلِّمَكَ، فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمْتُهُ، فَقَالَ لَهَا: «لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ»، قَالَتْ: فَقَالَتْ: أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقُولُ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللَّهَ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ^(٢).

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: بَقِيَّتُهُنَّ، وَهِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ وَأُمُّ حَبِيبَةَ وَجُورِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ وَمَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ دُونَ زَيْنَبُ بِنْتُ حُزَيْمَةَ أُمُّ الْمَسَاكِينِ، مَا تَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أُمُّ سَلَمَةَ، وَأَسْكَنَ أُمُّ سَلَمَةَ بَيْتَهَا لَمَّا دَخَلَ بِهَا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: يَطْلُبُنَّ مِنْكَ الْعَدْلَ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَغَيْرِهَا. ١. هـ.

قَالَتْ: فَكَلَّمْتُهُ فَقَالَ: «يَا بِنْتُ أَلَا تُحِبِّينَ مَا أَحَبُّ؟»، قَالَتْ: بَلَى، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِنَّ، فَأَخْبَرْتُهُنَّ، فَقُلْنَ: ارْجِعِي إِلَيْهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ، فَأَرْسَلَنَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَأَتَتْهُ، فَأَعْلَظَتْ، وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللَّهَ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ، فَرَفَعْتُ صَوْتَهَا حَتَّى تَنَاولَتْ عَائِشَةَ وَهِيَ قَاعِدَةٌ فَسَبَّتْهَا، حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ، هَلْ تَكَلَّمُ، قَالَ: فَتَكَلَّمْتُ عَائِشَةَ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسْكَنْتَهَا، قَالَتْ: فَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَائِشَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ»^(١).

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْقَبَةٌ ظَاهِرَةٌ لِعَائِشَةَ.

وَفِيهِ: تَنَافُسُ الضَّرَائِرِ وَتَغَايُرُهُنَّ عَلَى الرَّجُلِ.

وَأَنَّ الرَّجُلَ يَسْعُهُ السُّكُوتُ إِذَا تَقَاوَلْنَ، وَلَا يَمِيلُ مَعَ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ.

= قال العيني مُسْتَدْرَكًا كَلَامَ الْحَافِظِ: هَكَذَا قَالَه بَعْضُهُمْ - يَقْصِدُ الْحَافِظُ! -، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُنَّ فِي الْمَحَبَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُسَوِّي بَيْنَهُنَّ فِي الْأَفْعَالِ الْمَقْدُورَةِ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مُحَبَّتَهُنَّ لَا تَكْلِفُ فِيهَا وَلَا يُلْزِمُهُ فِيهَا لِأَنَّهَا لَا قُدْرَةَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْعَدْلِ فِي الْأَفْعَالِ ١.٠ هـ. «عمدة القاري» ١٣/١٣٧.

قلت: ولم يغضب ﷺ من مُنَاشِدَةِ نِسَائِهِ لَهُ بِالْعَدْلِ، وَلَكِنَّهُ غَضِبَ مِنْ قَوْلِ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ: اْعْدِلْ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَوْقِفَيْنِ أَمْرَانِ:

١ - أَنَّ ذِي الْخُوَيْصِرَةَ تَكَلَّمَ بِدَافِعِ التَّنَطُّعِ وَالْغُلُوفِ، وَاحْتِقَارِ وَازْدِرَاءِ النَّبِيِّ، بِخِلَافِ زَوْجَاتِهِ، فَكَلَامُهُنَّ إِنَّمَا دَافَعَهُ الْغِيْرَةُ الْفَطْرِيَّةُ فِي النِّسَاءِ.

٢ - أَنَّ سَكُوتَ الرَّجُلِ عِنْدَ سَمَاعِهِ مَا يُرْضِيهِ مِنَ الْمَرْأَةِ هُوَ الْحَلُّ الْأَمْثَلُ، وَيُؤَثِّرُ عَلَيْهَا مَا يُؤَثِّرُ عَلَى الرَّجُلِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قُوِّلَ بِالسُّكُوتِ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ احْتِقَارٌ وَازْدِرَاءٌ فِي الْغَالِبِ.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: إِنَّهَا شَرِيفَةٌ عَاقِلَةٌ عَارِفَةٌ كَأَبِيهَا، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ الْمَذْكُورَةِ: «فَرَأَيْتُ وَجْهَهُ يَتَهَلَّلُ».

وَفِيهِ: مَا كَانَ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَهَابَتِهِ وَالْحَيَاءِ مِنْهُ حَتَّى رَاسَلَنَّهُ بِأَعَزِّ النَّاسِ عِنْدَهُ فَاطِمَةَ.

وَفِيهِ: سُرْعَةُ فَهْمِهِمْ وَرُجُوعُهُمْ إِلَى الْحَقِّ وَالْوُقُوفُ عِنْدَهُ^(١). ٢٥٦/٥ - ٢٥٥/٥.

باب [هبة ذي الرحم هل هي أفضل من العتق؟]

* عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً لَهَا، فَقَالَ لَهَا ﷺ: «وَلَوْ وَصَلْتَ بَعْضَ أَخْوَالِكَ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ».

قَالَ إِبْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ أَنَّ هِبَةَ ذِي الرَّحِمِ أَفْضَلُ مِنَ الْعِتْقِ ١. هـ.

وَالْحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ^(٢). ٢٦٩/٥.

(١) وفيه: حنان ورأفة الابن بأولاده، فالنبيُّ خاطب ابنته برفق فقال: «يَا بُنَيَّةُ».

وفيه: أَنَّ الْحَبَّ وَالْمِيلَ الْقَلْبِي لَا يُلَامُ فِيهِ الزَّوْجُ، لقولها في الحديث: «وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ».

وفيه: أَنَّ مَنْ طَلَبَ مِنْهُ أَمْرٌ فَسَكَتَ فَلَا يَنْبَغِي الْإِلْحَاحُ عَلَيْهِ، فسكوته؛ يعني: أنه لم يُوافق على الطلب.

وفيه: أَنَّ أَفْضَلَ حَلَّ وَعِلَاجَ لِأَخْطَاءِ النَّاسِ وَخَاصَّةَ الزَّوْجَاتِ: السَّكُوتُ، فيستفيد من سكوته فائدتين:

١ - أنه يسلم من زلات اللسان.

٢ - أنه أنكى وأشدَّ وقعًا وتأثيرًا على الآخر.

وفيه: أَنَّ بَعْضَ زَوَاجَاتِ الرَّسُولِ اللَّهِ كُنَّ يَرْفَعْنَ أَصْوَاتَهُنَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَعْدَلُ وَأَكْرَمُ وَأَعْظَمُ الْخَلْقِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَبَرَ وَحَلُمَ، بَلْ وَلَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ الْغِيْظُ وَالْحَقُّ، فَيَنْبَغِي لِلْأَزْوَاجِ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ فِي ذَلِكَ.

(٢) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَقَارِبِ: أَفْضَلُ مِنَ عِتْقِ

الرَّقَابِ. وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ ١. هـ كَلَامُهُ. «الْمَفْهَمُ» ٦٨/٤.

فَالصَّدَقَةُ عَلَى الْأَقَارِبِ إِذَا كَانُوا مُحْتَاجِينَ، وَصَلَّتْهُمْ بِالْهَدِيَةِ وَغَيْرِهَا: أَفْضَلُ وَأَعْظَمُ مِنْ عِتْقِ الرَّقَبَةِ، مَعَ مَا جَاءَ فِي عِتْقِ الرَّقَبَةِ مِنَ الْأَجْرِ الْعَظِيمِ، وَيَكْفِي فِي =

باب [اسْتِثْلَافُ أَهْلِ اللَّسَنِ وَكِبَارِ السَّنِ بِالْعَطِيَّةِ وَالْكَلامِ الطَّيِّبِ]

* عَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بَنِيَّ، انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، قَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ» قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: رَضِيَ مَخْرَمَةُ^(١).
متفق عليه.

قال ابن بطال رحمته الله: يُسْتَفَادُ مِنْهُ اسْتِثْلَافُ أَهْلِ اللَّسَنِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ بِالْعَطِيَّةِ وَالْكَلامِ الطَّيِّبِ^(٢).

= فضلها قوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرْجِهِ». متفق عليه.

فمن كانت عنده رقبة مسلمة، وأحب أن ينال هذا الأجر العظيم، وهذا الجزاء الفضيل، وهو عتقه من نار الجحيم، فهناك أجرٌ أفضل وأعظم من ذلك: وهو أن يتصدق بها على رحمه، مع أنه حرم العبد حريته، لكنه وصل رحمه، وأرضى أقاربه.

(١) في حديث رقم (٦١٣٢): قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ فِي خُلُقِهِ شَيْءٌ.

(٢) يَخْرُجُ إِلَيْهِ ﷺ بِنَفْسِهِ وَيُدَارِيهِ، وَيُعْطِيهِ وَيُسَلِّيه، كُلُّ هَذَا لِأَجْلِ شَيْئِهِ وَسَنِّهِ.

ففي هذا الحديث أن كبار السن لهم من الحقوق ما ليس لغيرهم.

وكبير السن الذي شاب شعره، ومضى دهره وعمره، تشتد رغبته وحاجته، إلى مَنْ يُشْعِرُهُ بِالْمَحَبَةِ وَالاحْتِرَامِ، وَمَنْ يُجِلُّهُ وَيَحْفَظُ شَيْئَهُ بِالْبِرِّ وَالْإِكْرَامِ. فقد عاش جُلَّ حَيَاتِهِ فِي الْعَمَلِ وَكَسْبِ الْعَيْشِ، وَقَضَاءِ الْحَوَائِجِ، وَالْكَدِّ عَلَى الْأَهْلِ وَالْأَوْلَادِ، فَلَمَّا كَبُرَ سِنُّهُ، وَخَانَتْهُ أَرْكَانُهُ: جَلَسَ وَحِيدًا فَرِيدًا بَيْنَ الْجَدْرَانِ.

والمرأة العجوز كذلك، قضت حياتها في خدمة زوجها، وتربية أولادها، ومتابعة شؤون بيتها، ثم بعد هذه الحياة الزاخرة، تعيش أسيرة المنزل والبيت، =

باب [ما يُستفاد من إرسال عُمَرُ رضي الله عنه بِحُلَّةٍ إِلَى أَخٍ لَهُ مُشْرِكٌ]

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَرْسَلَ عُمَرُ بِحُلَّةٍ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: الْبِرُّ وَالصَّلَاةُ وَالْإِحْسَانُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّحَابُّ وَالتَّوَادُّدَ الْمُنْهِيَّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الآيَةُ [المجادلة: ٢٢]، فَإِنَّهَا عَامَّةٌ فِي حَقِّ مَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ أَنَّ الرَّحِمَ الْكَافِرَةَ تُوصَلُ مِنَ الْمَالِ وَنَحْوِهِ كَمَا تُوصَلُ الْمُسْلِمَةُ وَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ وَجُوبُ نَفَقَةِ الْأَبِ الْكَافِرِ وَالْأُمِّ الْكَافِرَةِ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُسْلِمًا. ٢٨٨/٥

باب [ما يُستفاد من زيارة النبي ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَمَا لَاقَاهُ مِنْهُ]

* عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي^(١)، «فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكِبَ حِمَارًا، فَانْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ يَمْشُونَ مَعَهُ وَهِيَ أَرْضٌ سَبِيحَةٌ»^(٢)، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي، وَاللَّهِ

= إن أحسن إليها أحدٌ زارها زيارةً خاطفةً، وجلسةً عابرةً.

فما أشدَّ ما يُعانيه كثيرٌ منهم من الملل، والكآبة والفراغ.

ولأجل هذا حثَّ الإسلامُ على إكرامهم والعناية بهم.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: ابْنِ سُلُولِ الْخَزْرَجِيِّ الْمَشْهُورِ بِالنِّفَاقِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي لَا تُنْبِتُ.

لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْهُمْ: وَاللَّهِ لَحِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ، فَعَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَشَتَمَهُ، فَعَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَالْأَيْدِي وَالنَّعَالِ^(١).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ بَيَانٌ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ مِنَ الصَّفْحِ وَالْحِلْمِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى فِي اللَّهِ^(٢)، وَالِدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ وَتَأْلِيفِ الْقُلُوبِ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ^(٣)؛ لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ أَطْلَقَ أَنَّ رِيحَ الْحِمَارِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَأَقْرَهُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ^(٤). ٣٦٨/٥.

باب [متى يجوز الكذب؟]

* عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ: «فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَخْفِضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا».

(٢) مَعَ مَا تَفَوَّهَ بِهِ هَذَا الْمَنَافِقُ مِنَ الْكَلَامِ الْفَاحِشِ، وَالْأَسْلُوبِ الدُّنْيِيِّ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُعَنِّفْهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، بَلْ أَثَّرَ أَنْ يَتَأَلَّفَ قَلْبُهُ.

(٣) بِشَرَطِ أَنْ لَا يَشْتَمِلِ الْمَدْحُ عَلَى كَذِبٍ فِي ذَاتِهِ، كَأَنْ يَمْدَحَ الظَّالِمَ بِالْعَدْلِ، وَالْجَبَانَ بِالشَّجَاعَةِ.

(٤) وَفِيهِ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْتِي أَهْلَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ فِي مَكَانِهِمْ، وَيَغْشَاهُمْ فِي مَجَالِسِهِمْ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ ﷺ فِي كُلِّ أَرْمَةٍ يَمُرُّ بِهَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْقُلُوبِ الْمُتَنَافِرَةِ، فَيَعْفُو عَنْ هَذَا؛ لِئَلَّا يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنَّهُ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، وَيُسَامِحُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ لَهُ عَذْرًا يَدْرَأُ بِهِ عَنْ عَرْضِهِ وَدَمِهِ.

وَيَتْرَكُ قَتْلَ بَعْضِ رُؤُوسِ الْمَنَافِقِينَ لِئَلَّا يَسْتَشِيرَ حِمِيَّةَ قَوْمِهِ وَمُحِبِّيهِ.

يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي^(١) خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا».

* قال الحافظ رحمته الله: قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ هُنَا أَنَّهُ يُخْبِرُ بِمَا عَلِمَهُ مِنَ الْخَيْرِ وَيَسْكُتُ عَمَّا عَلِمَهُ مِنَ الشَّرِّ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ كَذِبًا لِأَنَّ الْكَذِبَ الْإِخْبَارُ بِالشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَهَذَا سَاكِتٌ، وَلَا يُنْسَبُ لِسَاكِتٍ قَوْل^(٢). ٣٦٨/٥ - ٣٦٩

باب [ما يُسْتَفَادُ مِنْ شَرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه جملة]

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا،

(١) قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: يُبْلَغُ، تَقُولُ نَمَيْتُ الْحَدِيثَ أَنْمِيهِ إِذَا بَلَغْتَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ وَطَلَبَ الْخَيْرِ، فَإِذَا بَلَغْتَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ وَالنَّمِيمَةِ قُلْتَ نَمَيْتَهُ بِالتَّشْدِيدِ كَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: وَمَا زَادَهُ مُسْلِمٌ: «وَلَمْ أَسْمَعْهُ يُرَخِّصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِنَّهُ كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ» فَذَكَرَهَا، وَهِيَ الْحَرْبُ وَحَدِيثُ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَأَوْرَدَ النَّسَائِيُّ أَيْضًا هَذِهِ الزِّيَادَةَ مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مُدْرَجَةٌ، بَيْنَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ: وَقَالَ الزُّهْرِيُّ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى جَوَازِ الْكَذِبِ لِقَصْدِ الْإِصْلَاحِ وَقَالُوا: إِنَّ الثَّلَاثَ الْمَذْكُورَةَ كَالْمِثَالِ، وَقَالُوا: الْكَذِبُ الْمَذْمُومُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ، أَوْ مَا لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ الْكَذِبُ فِي شَيْءٍ مُطْلَقًا وَحَمَلُوا الْكَذِبَ الْمُرَادَ هُنَا عَلَى التَّوْرَةِ وَالتَّعْرِضِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَذِبِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَا يُسْقِطُ حَقًّا عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا أَوْ أَخَذَ مَا لَيْسَ لَهُ أَوْ لَهَا، وَكَذَا فِي الْحَرْبِ فِي غَيْرِ التَّائِمِينَ، وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْكَذِبِ عِنْدَ الْإِضْطِرَارِ، كَمَا لَوْ قَصَدَ ظَالِمٌ قَتْلَ رَجُلٍ وَهُوَ مُحْتَفٍ عِنْدَهُ فَلَهُ أَنْ يَنْفِي كَوْنَهُ عِنْدَهُ وَيَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَأْتِمُ.

فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سِيرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوُقْيَةٍ»، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ»، فَبِعْتُهُ بِوُقْيَةٍ^(١)، وَاسْتَنْتَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي^(٢)، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَفَقَدَنِي ثَمَنُهُ^(٣)، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي، فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كَسْتُكَ»^(٤) لَأَخْذَ جَمَلِكَ، خُذْ جَمَلَكَ، وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ». متفق عليه.

* قال الحافظ رحمه الله: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ إِجَابَةَ الْكَبِيرِ بِقَوْلِ: (لَا) جَائِزٌ فِي الْأَمْرِ الْجَائِزِ، وَالتَّحَدُّثُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ لِلْإِثْيَانِ بِالْقِصَّةِ عَلَى وَجْهِهَا لَا عَلَى وَجْهِ تَزْكِيَةِ النَّفْسِ وَإِرَادَةِ الْفَخْرِ^(٥).

- (١) قال الحافظ رحمه الله: الْوُقْيَةُ مِنَ الْفِضَّةِ كَانَتْ فِي عُرْفِ ذَلِكَ الزَّمَانِ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا.
- (٢) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: اسْتَنْتَيْتُ حَمْلَهُ إِثْيَانًا.
- (٣) وفي رواية للبخاري: «فَدَخَلْتُ - يَعْنِي: الْمَسْجِدَ - إِلَيْهِ وَعَقَلْتُ الْجَمَلَ فَقُلْتُ: هَذَا جَمَلُكَ، فَخَرَجَ فَجَعَلَ يُطِيفُ بِالْجَمَلِ وَيَقُولُ: جَمَلُنَا، فَبَعَثَ إِلَيَّ أَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ ثُمَّ قَالَ: اسْتَوْفَيْتَ الثَّمَنَ؟ قُلْتُ نَعَمْ».
- (٤) قال الحافظ رحمه الله: هُوَ مِنَ الْمُتَمَاسَكَةِ: أَيُّ: الْمُتَمَاسَكَةِ فِي الثَّمَنِ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُسَاوَمَةِ عِنْدَ الْبَيْعِ كَمَا تَقَدَّمَ.

- (٥) ومن كرمه وطيب أخلاقه ﷺ أنه عرف حاجته وفاقته بفطنته وشدة انتباهه، فأحب أن يعطيه مالا بالطف طريقه وأرقى أسلوب، حتى لا يقع في الإحراج بين الناس، وحتى لا يشعر بأن الناس قد لاحظوا عليه الحاجة أو الفقر، فلذا اشترى منه جملة، ثم بعد أن استقرت الأمور، وتفرق الناس ووصل المدينة، وجاء إليه وحده أرجع له الجمل والدراهم! فهل هناك أخلاق وقيم على مر التاريخ أعظم من هذه القيم والأخلاق النبيلة؟ فصلوات الله وسلامه عليه.

وَفِيهِ: تَفَقُّدُ الْإِمَامِ وَالْكَبِيرِ لِأَصْحَابِهِ وَسُؤَالُهُ عَمَّا يَنْزِلُ بِهِمْ،
وِإِعَانَتَهُمْ بِمَا تيسَّرَ مِنْ حَالٍ أَوْ مَالٍ أَوْ دُعَاءٍ، وَتَوَاضُّعُهُ ﷺ.
وَفِيهِ: جَوَازُ إِدْخَالِ الدَّوَابِّ وَالْأَمْتَعَةِ إِلَى رِحَابِ الْمَسْجِدِ وَحَوَالِيهِ.
وَفِيهِ: جَوَازُ الزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ عِنْدَ الْأَدَاءِ.
وَفِيهِ: فَضِيلَةُ لَجَابِرٍ حَيْثُ تَرَكَ حَظَّ نَفْسِهِ وَامْتَثَلَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ
بِبَيْعِ جَمَلِهِ مَعَ إِحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ.
وَفِيهِ: مُعْجَزَةُ ظَاهِرَةِ النَّبِيِّ ﷺ. ٣٩٤/٥

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ عِيَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

* عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي
عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ
وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتُنِي إِلَّا ابْنَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا» فَقُلْتُ:
بِالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: «لَا» ثُمَّ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ - أَوْ كَثِيرٌ - إِنَّكَ أَنْ
تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ
نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ»
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ
عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَرْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرَفْعَةً، ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ
بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ
عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ» يَرْثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ
بِمَكَّةَ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجْهٌ تَعَلَّقَ قَوْلُهُ: (وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً...)
إِلْخَ، بِقِصَّةِ الْوَصِيَّةِ أَنَّ سُؤَالَ سَعْدٍ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ رَغِبَ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْرِ، فَلَمَّا

مَنْعُهُ الشَّارِعَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الثُّلُثِ قَالَ لَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّسْلِيَةِ: إِنَّ جَمِيعَ مَا تَفْعَلُهُ فِي مَالِكَ مِنْ صَدَقَةٍ نَاجِزَةٍ وَمِنْ نَفَقَةٍ وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً تُؤْجَرُ بِهَا، إِذَا ابْتَغَيْتَ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَعَلَّهُ خَصَّ الْمَرْأَةَ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا مُسْتَمَرَّةٌ بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: زِيَارَةُ الْمَرِيضِ لِلْإِمَامِ فَمَنْ دُونَهُ، وَتَتَأَكَّدُ بِاشْتِدَادِ الْمَرَضِ.

وَفِيهِ: وَضْعُ الْيَدِ عَلَى جَبْهَةِ الْمَرِيضِ، وَمَسْحُ وَجْهِهِ، وَمَسْحُ الْعَضْوِ الَّذِي يُؤْلِمُهُ، وَالْفَسْحُ لَهُ فِي طُولِ الْعُمُرِ.

وَجَوَازُ إِخْبَارِ الْمَرِيضِ بِشِدَّةِ مَرَضِهِ وَقُوَّةِ أَلَمِهِ إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِذَلِكَ شَيْءٌ مِمَّا يُمْنَعُ أَوْ يُكْرَهُ مِنَ التَّبَرُّمِ وَعَدَمِ الرِّضَا، بَلْ حَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ لَطَلَبِ دُعَاءٍ أَوْ دَوَاءٍ، وَرَبَّمَا أُسْتُحِبَّ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي الْإِتِّصَافَ بِالصَّبْرِ الْمَحْمُودِ، وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الْمَرَضِ كَانَ الْإِخْبَارُ بِهِ بَعْدَ الْبُرْءِ أَجُوزَ.

وَالْحَثُّ عَلَى صِلَةِ الرَّحِمِ وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْأَقَارِبِ، وَأَنَّ صِلَةَ الْأَقْرَبِ أَفْضَلُ مِنْ صِلَةِ الْأَبْعَدِ، وَالْإِنْفَاقُ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ لِأَنَّ الْمُبَاحَ إِذَا قُصِدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ صَارَ طَاعَةً؛ وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِأَقْلٍ الْحُطُوظُ الدُّنْيَوِيَّةَ الْعَادِيَّةَ، وَهُوَ وَضْعُ اللُّقْمَةِ فِي فَمِ الزَّوْجَةِ، إِذْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ غَالِيًا إِلَّا عِنْدَ الْمُلَاعَبَةِ وَالْمُمَازَحَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَيُؤْجَرُ فَاعِلُهُ إِذَا قَصَدَ بِهِ قَصْدًا صَحِيحًا، فَكَيْفَ بِمَا هُوَ فَوْقَ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: مَنْعُ نَقْلِ الْمَيِّتِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَشْرُوعًا لَأَمَرَ بِنَقْلِ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ. قَالَهُ الْحَطَّابِيُّ.

وَفِيهِ: سَدَّ الذَّرِيعَةَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ»؛ لِئَلَّا يَتَذَرَعَ بِالْمَرَضِ أَحَدٌ لِأَجْلِ حُبِّ الْوَطَنِ. قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَأَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا لِلَّهِ لَا يَنْبَغِي لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ مُخْتَارًا.

وَفِيهِ: التَّائُسُفُ عَلَى قَوْتِ مَا يَحْصُلُ الثَّوَابُ، وَأَنَّ مَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ بَادَرَ إِلَى جَبْرِهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: تَسْلِيَةٌ مَنْ فَاتَهُ أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ بِتَحْصِيلِ مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، لِمَا أَشَارَ ﷺ لِسَعْدٍ مِنْ عَمَلِهِ الصَّالِحِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ التَّصَدُّقِ بِجَمِيعِ الْمَالِ لِمَنْ عُرِفَ بِالصَّبْرِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ مَالًا قَلِيلًا فَلَا اخْتِيَارَ لَهُ تَرَكَ الْوَصِيَّةَ وَإِنْقَاءَ الْمَالِ لِلْوَرَثَةِ.

وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ الْقَلِيلِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ^(١). ٤٥١/٥

(١) وفيه: تواضع النبي ﷺ، وذلك بتسمية أتباعه أصحابًا، وإنما سَمِيَ أَتْبَاعُهُ فِي عَهْدِهِ أَصْحَابًا تَوَاضَعًا مِنْهُ، وَتَرْبِيَّةً لَهُمْ عَلَى اخْتِرَامِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ وَمُعَامَلَتِهِمْ بِالْعَدْلِ وَالْمُسَاوَاةِ، وَإِزَالَةِ لِمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ اخْتِقَارِ بَعْضِ الْقَبَائِلِ لِبَعْضِ، وَاخْتِقَارِ الْأَغْنِيَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ لِمَنْ دُونَهُمْ، وَإِبْطَالًا لِمَا كَانَ فِي شُعُوبٍ أُخْرَى كَالْهُنُودِ مِنْ جَعْلِ النَّاسِ طَبَقَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ بِالتَّحَكُّمِ وَالتَّوَارِثِ وَهُوَ ﷺ مَبْعُوثٌ إِلَى الْجَمِيعِ وَلِإِصْلَاحِ الْجَمِيعِ^(١). ١٠. هـ. «تفسير المنار» ٤٠١/١٠.

باب [ما يُستفاد من تبرع أبي طلحة رضي الله عنه ببستانه ببيْرَحَاء]

* عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، أَحَبَّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءٌ، مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلْتُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءٌ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ، وَفِي بَنِي عَمِّهِ.

* قال الحافظ رحمته الله: فِيهِ جَوَازُ التَّصَدُّقِ مِنَ الْحَيِّ فِي غَيْرِ مَرَضٍ الْمَوْتُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ أَبَا طَلْحَةَ عَنْ قَدْرِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ وَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: «الثُّلُثُ كَثِيرٌ». وَفِيهِ: تَقْدِيمُ الْأَقْرَبِ مِنَ الْأَقَارِبِ عَلَى غَيْرِهِمْ.

وَفِيهِ: جَوَازُ إِضَافَةِ حُبِّ الْمَالِ إِلَى الرَّجُلِ الْفَاضِلِ الْعَالِمِ، وَلَا نَقْصَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنِ الْإِنْسَانِ: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] وَالْخَيْرُ هُنَا الْمَالُ إِتْفَاقًا.

وَفِيهِ: إِتِّحَادُ الْحَوَائِطِ وَالْبَسَاتِينِ، وَدُخُولُ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ فِيهَا، وَالْإِسْطِطْلَالُ بِظِلِّهَا، وَالْأَكْلُ مِنْ ثَمَرِهَا، وَالرَّاحَةُ وَالتَّنَزُّهُ فِيهَا، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَحَبًّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ، إِذَا قَصَدَ بِهِ إِجْمَامُ النَّفْسِ مِنْ تَعَبِ الْعِبَادَةِ، وَتَشْشِيطِهَا لِلطَّاعَةِ.

وَفِيهِ: إِيَّاحَةُ الشُّرْبِ مِنْ دَارِ الصَّدِيقِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا إِذَا عَلِمَ طِيبَ نَفْسِهِ.

وَفِيهِ: التَّمَسُّكُ بِالْعُمُومِ؛ لِأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] تَنَاوُلَ ذَلِكَ بِجَمِيعِ أَقْرَاهُ، فَلَمْ يَقِفْ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ عَنْ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ بَلْ بَدَرَ إِلَى إِنْفَاقِ مَا يُحِبُّهُ، وَأَقْرَهُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ^(١). ٤٨٦/٥ - ٤٨٧

(١) وفيه: مُسَارَعَةُ الصَّحَابَةِ ﷺ لَامْتِثَالِ الْأَوَامِرِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، وَالْعَمَلُ بِهَا دُونَ تَأْخِيرٍ أَوْ تَأْوِيلٍ.

وفيه: أَنَّ الْبِرَّ - وَهُوَ جَمَاعُ الْخَيْرِ - لَا يَنَالُهُ أَحَدٌ مَهْمَا بَلَغَ فَضْلُهُ وَدِينُهُ إِلَّا بِإِثَارِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ عَلَى مَا تُحِبُّهُ وَتَهْوَاهُ نَفْسُهُ، وَإِنْفَاقِ وَبَذْلِ مَالِهِ أَوْ مَتَاعِهِ الَّذِي يُحِبُّهُ وَيَرْغِبُ بِهِ، لَا أَنْ يُنْفِقَ مَا رَغِبَ عَنْهُ، وَالشَّيْءُ الزَّهِيدُ الْحَقِيرُ.

قَالَ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ الْآيَةِ: هَذَا حَثٌّ مِنَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي طَرُقِ الْخَيْرَاتِ، فَقَالَ: ﴿لَنْ نَنَالُوا﴾؛ أَي: تَدْرِكُوا وَتَبْلُغُوا الْبِرَّ الَّذِي هُوَ كُلُّ خَيْرٍ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ وَأَنْوَاعِ الْمَثُوبَاتِ الْمَوْصِلِ لِصَاحِبِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾؛ أَي: مِنْ أَمْوَالِكُمُ النَّفِيسَةِ الَّتِي تُحِبُّهَا نَفُوسُكُمْ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قَدِمْتُمْ مَحَبَّةَ اللَّهِ عَلَى مَحَبَّةِ الْأَمْوَالِ فَبَذَلْتُمُوهَا فِي مَرْضَاتِهِ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِيْمَانِكُمْ الصَّادِقِ وَبِرِّ قُلُوبِكُمْ وَيَقِينِ تَقْوَاكُمْ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ إِنْفَاقُ نَفَائِسِ الْأَمْوَالِ، وَالْإِنْفَاقُ فِي حَالِ حَاجَةِ الْمُنْفِقِ إِلَى مَا أَنْفَقَهُ، وَالْإِنْفَاقُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ، وَدَلَّتِ الْآيَةُ أَنَّ الْعَبْدَ بِحَسَبِ إِنْفَاقِهِ لِلْمَحْبُوبَاتِ يَكُونُ بِهِ، وَأَنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ بَرِّهِ بِحَسَبِ مَا نَقُصَ مِنْ ذَلِكَ. ١. هـ. كَلَامُهُ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: ٨] أَي: وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ فِي حَالِ مَحَبَّتِهِمْ وَشَهْوَتِهِمْ لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَاقَى أَلْمَالِ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ١. هـ.

وَفِي «الصَّحِيحِ»: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ، شَحِيحٌ، تَأْمَلُ الْغَنَى، وَتَخْشَى الْفَقْرَ»؛ أَي: فِي حَالِ مَحَبَّتِكَ لِلْمَالِ وَحِرْصِكَ عَلَيْهِ وَحَاجَتِكَ إِلَيْهِ.

باب [جَوَازُ تَحَدُّثِ الرَّجُلِ بِمَنَاقِبِهِ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى ذَلِكَ]

* عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: أَنْشِدُكُمْ اللَّهَ، وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ رُومَةً فَلَهُ الْجَنَّةُ؟ فَحَفَرْتُهَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ؟ فَجَهَّزْتُهُمْ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ جَوَازُ تَحَدُّثِ الرَّجُلِ بِمَنَاقِبِهِ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى ذَلِكَ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ أَوْ تَحْصِيلِ مَنَفْعَةٍ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَفَاخِرَةِ وَالْمُكَاتَّرَةِ وَالْعُجْبِ. ٤٩٩/٥

باب [مَنْ اسْتَعَانَ بِالضُّعْفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الْحَرْبِ]

* عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَى سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضُعَفَائِكُمْ».

قال ابن بطال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ: أَنَّ الضُّعْفَاءَ أَشَدُّ إِخْلَاصًا فِي الدُّعَاءِ، وَأَكْثَرُ خُشُوعًا فِي الْعِبَادَةِ؛ لِخَلَاءِ قُلُوبِهِمْ عَنِ التَّعَلُّقِ بِزُخْرَفِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: أَرَادَ ﷺ بِذَلِكَ حَضَّ سَعْدٍ عَلَى التَّوَاضُّعِ وَنَفْيِ الزَّهْوِ عَلَى غَيْرِهِ، وَتَرْكِ إِحْتِقَارِ الْمُسْلِمِ فِي كُلِّ حَالَةٍ^(١). ١٠٩/٦

(١) في الحديث: فضلُ ومكانةُ ضعفاء المسلمين، وأنهم سببٌ لإدراك الله تعالى الرزق، والنصر على الأعداء، ببركة دعائهم، وصدق إيمانهم.

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ دَعَائِهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلِّزْلَهُمْ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى عِظَمِ هَذِهِ النِّعَمِ الثَّلَاثِ، فَإِنَّ بِإِنْزَالِ الْكِتَابِ حَصَلَتِ النِّعْمَةُ الْأُخْرَوِيَّةُ وَهِيَ الْإِسْلَامُ، وَبِإِجْرَاءِ السَّحَابِ حَصَلَتِ النِّعْمَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ وَهِيَ الرِّزْقُ، وَبِهَزِيمَةِ الْأَحْزَابِ حَصَلَ حِفْظُ النِّعْمَتَيْنِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ كَمَا أَنْعَمْتَ بِعَظِيمِ النِّعْمَتَيْنِ الْأُخْرَوِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ وَحَفِظْتَهُمَا فَأَبْقِيَهُمَا. ١٨٩/٦

= فِلِضْعَاءِ الْمُسْلِمِينَ كَالْخِدْمِ وَعَمَالِ النِّظَافَةِ وَنَحْوِهِمْ فَضْلٌ عَلَى الْمَجْتَمَعِ كُلِّهِ، وَلَهُمْ مَكَانَةٌ عَظِيمَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَجِبُ مَرَاعَاتُهَا وَالْقِيَامُ بِحَقِّهَا، وَيَحْرَمُ إِهَانَتُهُمْ وَاحْتِقَارُهُمْ، بَلْ يَجِبُ إِكْرَامُهُمْ وَعَدَمُ الْإِسْتِهَانَةِ بِهِمْ.

وفيه: صِرَاحَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَعَدَمُ مُحَابَاتِهِ، فَحِينَمَا شَعَرَ أَنَّ سَعْدًا رَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّ لَهُ فَضْلًا وَمَكَانَةً عَلَى مَنْ دُونَهُ بِسَبَبِ أَنَّهُ خَالَ النَّبِيَّ وَلَقَدِمَ إِسْلَامَهُ وَشَجَاعَتِهِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْعَظِيمَةِ فِيهِ ﷺ، أَخْبَرَهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْصُرُهُمْ وَيَرْزُقُهُمْ بِفَضْلِ هَؤُلَاءِ الضَّعِيفَاءِ الَّذِينَ رَأَيْتَ نَفْسَكَ أَفْضَلَ مِنْهُمْ.

وفيه: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَلَّا يَرَى لَهُ عَلَى أَحَدٍ فَضْلًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ أَرْفَعَ وَلَا أَعْلَى مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

قال شيخ الإسلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْعَارِفُ لَا يَرَى لَهُ عَلَى أَحَدٍ حَقًّا، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ فَضْلًا، وَلِذَلِكَ لَا يِعَاتِبُ وَلَا يَطَالِبُ وَلَا يَضَارِبُ.

وكان كثيرًا يقول: مالي شيء، ولا مني شيء، ولا في شيء. هـ. «مدارج السالكين» ١/٥٢٠.

باب [ما يُستفاد من أخذ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للرأية يوم مُؤْتَة]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يوم مؤتة - فَقَالَ: «أَخَذَ الرَّأْيَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ عَلَيْهِ»، قَالَ: وَإِنَّ عَيْنِي لَتَذُرْفَانِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: يُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ مَنْ تَعَيَّنَ لِرَأْيَةٍ وَتَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَةُ الْإِمَامِ أَنَّ الرِّأْيَةَ تَثْبُتُ لِذَلِكَ الْمُعَيَّنِ شَرْعًا وَتَجِبُ طَاعَتُهُ حُكْمًا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَذَا قَالَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا اتَّفَقَ الْحَاضِرُونَ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ صِحَّةُ مَذْهَبِ مَالِكٍ فِي أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ إِلَّا السُّلْطَانُ فَتَعَذَّرَ إِذْنُ السُّلْطَانِ أَنْ يُزَوِّجَهَا الْآحَادَ، وَكَذَا إِذَا غَابَ إِمَامُ الْجُمُعَةِ قَدِمَ النَّاسُ لِأَنْفُسِهِمْ^(١). ٢١٧/٦

(١) وفيه: أَنَّ الصحابة قد انتصروا في معركة مؤتة، خلافاً للمشور أنهم انهزموا وأنسحبوا؛ لقوله: (ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ عَلَيْهِ). قال ابن كثير في «البداية والنهاية» ٢٨٣/٤: وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَالْوَاقِدِيُّ مُصَرِّحَانِ بِأَنَّهُمْ هَرَمُوا جُمُوعَ الرُّومِ وَالْعَرَبِ الَّذِينَ مَعَهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «ثُمَّ أَخَذَ الرَّأْيَةَ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ فَفُتِحَ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَهَذَا هُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ وَمَالَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ.

قال: وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَبَيْنَ قَوْلِ الْبَاقِينَ، وَهُوَ أَنَّ خَالِدًا لَمَّا =

باب [النَّاسُ يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَبَائِهِمْ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جُمِعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ، فَقِيلَ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ».

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: عَلَامَةُ غَدْرَتِهِ؛ وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ شُهْرَتُهُ وَأَنْ يَفْتَضِحَ بِذَلِكَ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ^(١).

وَفِيهِ: تَعْظِيمُ الْغَدْرِ سَوَاءً كَانَ مِنْ قَبْلِ الْأَمْرِ أَوْ الْمَأْمُورِ.

وَفِيهِ: أَنَّ النَّاسَ يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَبَائِهِمْ لِقَوْلِهِ فِيهِ هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ. ٣٤١/٦

باب [مَا هُوَ أَشَدُّ يَوْمٍ أَتَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؟]

* عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أُحُدٍ؟^(٢)، قَالَ: «لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ مَا لَقِيتُ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا

= أَخَذَ الرَّايَةَ حَاشَى بِالْقَوْمِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى خَلَصَهُمْ مِنْ أَيْدِي الْكَافِرِينَ مِنَ الرُّومِ وَالْمُسْتَعْرَبَةِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَحَوْلَ الْجَيْشِ مَيْمَنَةٌ وَمَيْسَرَةٌ، وَمُقَدَّمَةٌ وَسَاقَةٌ، كَمَا ذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ، تَوَهَّمَ الرُّومُ أَنَّ ذَلِكَ عَنْ مَدَدٍ جَاءَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، فَلَمَّا حَمَلَ عَلَيْهِمْ خَالِدٌ، هَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالْحِكْمَةُ فِي هَذَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْغَدْرُ خَفِيًّا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَصِيرُ عَلَمًا مَنْشُورًا عَلَى صَاحِبِهِ بِمَا فَعَلَ.

(٢) ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَمُثِلَتْ بِجِثَّتِهِمْ، وَبُقِرَتْ بَطُونُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ.

ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي شُجَّ فِيهِ وَجْهَهُ، وَكُسِرَتْ فِيهِ بَعْضُ أَسْنَانِهِ، وَدَخَلَتْ الْحَدِيدَةُ الْوَاقِيَةَ فِي رَأْسِهِ.

لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعُقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ^(١)، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَاَنْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِ^(٢)، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا وَأَنَا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ^(٣) فَرَفَعْتُ رَأْسِي^(٤)، فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظْلَنْتَنِي، فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جَبْرِيلُ، فَنَادَانِي فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ^(٥) لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، فَنَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ فَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ، ذَلِكَ فِيمَا شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ أَطْبِقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ؟^(٦) فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَضْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا.

* قال الحافظ رحمه الله: ذَكَرَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ فِي الْمَعَارِزِ عَنْ ابْنِ

(١) قال الحافظ رحمه الله: وَالَّذِي فِي الْمَعَارِزِ أَنَّ الَّذِي كَلَّمَهُ هُوَ عَبْدُ يَالِيلَ نَفْسِهِ، وَعِنْدَ أَهْلِ النَّسَبِ أَنَّ عَبْدَ كَلَالٍ أَخُوهُ لَا أَبُوهُ وَأَنَّهُ عَبْدُ يَالِيلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُمَيْرِ بْنِ عَوْفٍ، وَكَانَ ابْنُ عَبْدِ يَالِيلَ مِنْ أَكَابِرِ أَهْلِ الطَّائِفِ مِنْ ثَقِيفٍ.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: عَلَى الْجِهَةِ الْمُوَاجِهَةِ لِي.

(٣) قال الحافظ رحمه الله: هُوَ مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ وَيُقَالُ لَهُ قَرْنُ الْمَنَازِلِ أَيْضًا، وَهُوَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِنْ مَكَّةَ، وَأَفَادَ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ مُدَّةَ إِقَامَتِهِ ﷺ بِالطَّائِفِ كَانَتْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ.

(٤) يَا لَهُ مِنْ هَمٍّ شَدِيدٍ، جَعَلَهُ يَمْشِي هَذِهِ الْمَسَافَةَ الطَّوِيلَةَ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِسِيرِهِ، وَهِيَ مَسَافَةٌ مَعَ طُولِهَا، إِلَّا أَنَّهَا وَعْرَةٌ وَصَعْبَةٌ، كُلُّهَا جِبَالٌ شَاهِقَةٌ، وَأَوْدِيَةٌ سَحِيقَةٌ، فَأَيُّ أَذَى لِحَقِّهِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَشْرُكِينَ الْكَافِرَةِ؟

(٥) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: الْمُؤَكَّلُ بِهَا.

(٦) قال الحافظ رحمه الله: هُمَا جَبَلَا مَكَّةَ أَبُو قُبَيْسٍ وَالَّذِي يُقَابِلُهُ وَكَأَنَّهُ قُعَيْقَعَانُ. وَالْمُرَادُ بِإِطْبَاقِهِمَا أَنْ يَلْتَقِيَا عَلَى مَنْ بِمَكَّةَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُمَا يَصِيرَانِ طَبَقًا وَاحِدًا.

شَهَابٌ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا مَاتَ أَبُو طَالِبٍ تَوَجَّهَ إِلَى الطَّائِفِ رَجَاءً أَنْ يُؤْوَاهُ،
فَعَمَدَ إِلَى ثَلَاثَةِ نَفَرٍ مِنْ ثَقِيفٍ وَهُمْ سَادَتُهُمْ وَهُمْ إِخْوَةُ عَبْدِ يَالِيلَ وَحَبِيبٍ
وَمَسْعُودِ بَنُو عَمْرٍو فَعَرَضَ عَلَيْهِمْ نَفْسَهُ وَشَكَا إِلَيْهِمْ مَا انْتَهَكَ مِنْهُ قَوْمُهُ
فَرَدُّوا عَلَيْهِ أَقْبَحَ رَدٍّ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ مُطَوَّلًا، وَذَكَرَ ابْنُ
سَعْدٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ عَشْرِ مِنَ الْمَبْعَثِ وَأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ مَوْتِ
أَبِي طَالِبٍ وَخَدِيجَةَ^(١).

(١) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ ﷺ فِي الْهَدْيِ: لَمَّا نُقِضَتِ الصَّحِيفَةُ وَافَقَ مَوْتَ أَبِي طَالِبٍ
وَمَوْتَ خَدِيجَةَ، وَبَيْنَهُمَا يَسِيرٌ، فَاشْتَدَّ الْبَلَاءُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَهَاءِ
قَوْمِهِ، وَتَجَرَّعُوا عَلَيْهِ فَكَاشَفُوهُ بِالْأَذَى، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الطَّائِفِ
رَجَاءً أَنْ يُؤْوَاهُ وَيَنْصُرُوهُ عَلَى قَوْمِهِ وَيَمْنَعُوهُ مِنْهُمْ، وَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ ﷻ فَلَمْ
يَرِ مِنْ يُؤْوِي، وَلَمْ يَرِ نَاصِرًا، وَأَذَوْهُ مَعَ ذَلِكَ أَشَدَّ الْأَذَى، وَنَالُوا مِنْهُ مَا لَمْ
يَنَلْهُ قَوْمُهُ، وَكَانَ مَعَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مَوْلَاهُ، فَأَقَامَ بَيْنَهُمْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ لَا يَدْعُ
أَحَدًا مِنْ أَشْرَافِهِمْ إِلَّا جَاءَهُ وَكَلَّمَهُ، فَقَالُوا: اخْرُجْ مِنْ بَلَدِنَا، وَأَغْرُوا بِهِ
سَفَهَاءَهُمْ، فَوَقَفُوا لَهُ سِمَاطِينَ، وَجَعَلُوا يَرْمُونَهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى دَمِيتَ قَدَمَاهُ
وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَقِيهِ بِنَفْسِهِ حَتَّى أَصَابَهُ شِجَاجٌ فِي رَأْسِهِ، فَأَنْصَرَفَ رَاجِعًا مِنَ
الطَّائِفِ إِلَى مَكَّةَ مَحْزُونًا، وَفِي مَرْجِعِهِ ذَلِكَ دَعَا بِالْدُّعَاءِ الْمَشْهُورِ دُعَاءِ
الطَّائِفِ:

«اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي، وَقِلَّةَ حِيلَتِي، وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ، يَا أَرْحَمَ
الرَّاحِمِينَ، أَنْتَ رَبُّ الْمُسْتَضْعِفِينَ وَأَنْتَ رَبِّي، إِلَى مَنْ تَكَلِّمُنِي؟ إِلَى بَعِيدٍ
يَتَجَهَّمُنِي، أَوْ إِلَى عَدُوٍّ مَلَكَتْهُ أُمْرِي، إِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ غَضَبٌ عَلَيَّ فَلَا أُبَالِي، غَيْرَ
أَنَّ عَافِيَتَكَ هِيَ أَوْسَعُ لِي، أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ
عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَنْ يَجِلَّ عَلَيَّ غَضَبُكَ أَوْ أَنْ يَنْزِلَ بِي سَخَطُكَ، لَكَ
الْعُتْبَى حَتَّى تَرْضَى، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ.

فَأَرْسَلَ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَيْهِ مَلَكَ الْجِبَالِ يَسْتَأْذِنُهُ أَنْ يُطَبِّقَ الْأَخْشَبِينَ عَلَى أَهْلِ =

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ شَفَقَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَوْمِهِ، وَمَزِيدُ صَبْرِهِ وَحَلَمِهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (١) [الأنبياء: ١٠٧]. ٣٨٠ - ٣٧٩/٦.

باب [النهى عن سب الديك، والحكمة من ذلك]

* أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «لَا تَسُبُّوا الدِّيكَ فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الصَّلَاةِ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. قَالَ الْحَلِيمِيُّ: يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ اسْتَفِيدَ مِنْهُ الْخَيْرُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَبَّ وَلَا أَنْ يُسْتَهَانَ بِهِ، بَلْ يُكْرَمُ وَيُحَسَّنُ إِلَيْهِ (٢).

= مَكَّةَ، وَهُمَا جَبَلَاهَا اللَّذَانِ هِيَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: لَا، بَلْ أَسْتَأْنِي بِهِمْ لَعَلَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنْ أَضْلَالِهِمْ مَنْ يَعْبُدُهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا. فَلَمَّا نَزَلَ بِنَخْلَةٍ مَرَجَعَهُ، قَامَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَصُرِفَ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْجِنَّ فَاسْتَمَعُوا قِرَاءَتَهُ، وَلَمْ يَشْعُرْ بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنَّ يَاسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

(١) وَفِي جَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ مَا لَقِيَهِ مِنَ الْأَذَى النَّفْسِيِّ مِنَ الْكُفَّارِ أَشَدَّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَذَى الْجِسْمَانِيِّ فِي مَعْرَكَةِ أَحَدٍ وَالتِّي قُتِلَ فِيهَا الْعَشْرَاتُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَشُجَّ وَجْهَهُ، وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَذَى النَّفْسِيَّ قَدْ يَكُونُ أَشَدَّ مِنَ الْأَذَى فِي الْبَدَنِ. وَفِيهِ: أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَعْظَمِ الْأَعْمَالِ، وَأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ أَشَدَّ وَأَشَقَّ مِنَ الْجِهَادِ وَقِتَالِ الْأَعْدَاءِ.

وفيه: أَنَّ أَعْظَمَ شَيْءٍ عَلَى الْإِنْسَانِ وَأَشَدَّهُ عَلَيْهِ: أَنْ يُؤْذَى أَذًى شَدِيدًا، وَيُسْتَخَفَّ بِهِ، ثُمَّ يَتَهَيَّأَ لَهُ وَيُمْكِنُ مِنَ الْإِنْتِقَامِ وَأَخْذِ حَقِّهِ، فَيَجِدُ صَعُوبَةً بِالْغَةِ فِي كِبَحِ جَمَاحِ نَفْسِهِ، وَكَفْهًا عَنِ الْإِنْتِقَامِ، وَلِذَلِكَ كَانَ هَذَا الْمَوْقِفُ مِنْ أَشَدِّ الْمَوَاقِفِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) وَمِنْ بَابِ أُولَى: مَنْ يَبْذُلُ الْخَيْرَ وَالْبِرَّ وَالْعِلْمَ مِنَ الْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ، أَنْ لَا =

قَالَ: وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الصَّلَاةِ أَنْ يَقُولَ بِصَوْتِهِ حَقِيقَةً صَلُّوا أَوْ حَانَتْ الصَّلَاةُ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّهُ يَصْرُخُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَعِنْدَ الزَّوَالِ فِطْرَةً فَطَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا. ٤٢٥/٦

باب [لطيفة في قوله ﷺ: لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَقَعَ مِنْ حَوَاءَ فِي تَزْوِينِهَا لِآدَمَ الْأَكْلَ مِنَ الشَّجَرَةِ حَتَّى وَقَعَ فِي ذَلِكَ، فَمَعْنَى خِيَانَتِهَا أَنَّهَا قَبِلَتْ مَا زَيَّنَ لَهَا إِبْلِيسُ حَتَّى زَيَّنَتْهُ لِآدَمَ، وَلَمَّا كَانَتْ هِيَ أُمَّ بَنَاتِ آدَمَ أَشَبَّهَهَا بِالْوِلَادَةِ وَنَزَعَ الْعِرْقُ، فَلَا تَكَادُ امْرَأَةٌ تَسْلَمُ مِنْ خِيَانَةِ زَوْجِهَا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقَوْلِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْخِيَانَةِ هُنَا إِرْتِكَابُ الْفَوَاحِشِ حَاشَا وَكَأَلَا، وَلَكِنْ لَمَّا مَالَتْ إِلَى شَهْوَةِ النَّفْسِ مِنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ وَحَسَنْتْ ذَلِكَ لِآدَمَ عُدَّ ذَلِكَ خِيَانَةً لَهُ، وَأَمَّا مَنْ جَاءَ بَعْدَهَا مِنَ النِّسَاءِ فَخِيَانَةُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِحَسَبِهَا، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا حَدِيثٌ: «جَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ».

وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى تَسْلِيَةِ الرِّجَالِ فِيمَا يَقَعُ لَهُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ بِمَا وَقَعَ مِنْ أُمَمِهِنَّ الْكُبْرَى، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ طَبْعِهِنَّ، فَلَا يُفْرَطُ فِي لَوْمٍ مَنْ وَقَعَ مِنْهَا شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ النُّدُورِ، وَيَنْبَغِي لَهُنَّ أَنْ لَا يَتِمَكَّنَ بِهِذَا فِي الْإِسْتِرْسَالِ فِي هَذَا التَّنَوُّعِ، بَلْ يَضْبِطْنَ أَنْفُسَهُنَّ وَيُجَاهِدْنَ هَوَاهُنَّ^(١). ٤٤٤/٦

= يُسْتَهَانَ بِهِ، بَلْ يُكْرَمُ وَيُحْسَنُ إِلَيْهِ، وَلَوْ حَصَلَ مِنْهُ نَوْعٌ قَصُورٍ وَخَطَأٍ.

(١) وفيه أيضًا: جواز قول: لولا فلان لم يحصل كذا أو نحوه، إذا كان السبب ظاهرًا، وأن لا يتناسى المنعم الحقيقي بذلك، وأن لا يعتقد أن السبب مؤثرٌ =

باب [قصة إبراهيم عليه السلام وزوجه سارة مع الملك الظالم]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثُنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ ﷻ ^(١)، قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصفافات: ٨٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣].

= بنفسه، ولا يخلو من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون سببا خفيا لا تأثير له إطلاقا، كأن يقول: لولا الولي الفلاني ما حصل كذا وكذا، فهذا شرك أكبر؛ لأنه يعتقد بهذا القول أن لهذا الولي تصرفا في الكون مع أنه ميت، فهو تصرف سري خفي.

الثانية: أن يضيفه إلى سبب صحيح ثابت شرعا أو حسا؛ فهذا جائز بشرط أن لا يعتقد أن السبب مؤثر بنفسه، وأن لا يتناسى المنعم بذلك.

الثالثة: أن يضيفه إلى سبب ظاهر، لكن لم يثبت كونه سببا لا شرعا ولا حسا؛ فهذا نوع من الشرك الأصغر، وذلك مثل: التولة، والقلائد التي يقال: إنها تمنع العين، وما أشبه ذلك؛ لأنه أثبت سببا لم يجعله الله سببا، فكان مشاركا لله في إثبات الأسباب.

ويدل لهذا التفصيل أنه ثبت إضافة (لولا) إلى السبب وحده بقول النبي ﷺ في عمه أبي طالب: «لولا أنا؛ لكان في الدرك الأسفل من النار»، ولا شك أن النبي ﷺ أبعد الناس عن الشرك، وأخلص الناس توحيدا لله تعالى، فأضاف النبي ﷺ الشيء إلى سببه، لكنه شرعي حقيقي. وابن القيم رحمته الله قال في القصيدة الميمية يمدح الصحابة:

أولئك أتباع النبي وحزبه	ولولا هم ما كان في الأرض مسلم
ولولا هم كادت تميد بأهلها	ولكن رواسيها وأوتادها هم
ولولا هم كانت ظلاما بأهلها	ولكن هم فيها بدور وأنجم

فأضاف (لولا) إلى سبب صحيح. ١. هـ. «القول المفيد» ٢/ ٢٠٥.

(١) أي: في الدفاع عن وجود الله تعالى، وبيان حُجَّته على أن المستحق للإلهية، هو الله تعالى لا غيره. وهي قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾.

وذلك أن إبراهيم عليه السلام، اعتذر عندما طلب الكفار أن يخرج معهم، وأخبرهم =

وَقَالَ: بَيْنَا هُوَ ذَاتَ يَوْمٍ وَسَارَةٌ^(١)، إِذْ أَتَى عَلَى جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَابِرَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَا هُنَا رَجُلًا مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، فَأَرْسَلْ إِلَيْهِ فَسَأَلْهُ عَنْهَا، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَ: أُخْتِي، فَأَتَى سَارَةَ قَالَ: يَا سَارَةُ: لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ، وَإِنَّ هَذَا سَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّكَ أُخْتِي، فَلَا تُكَذِّبْنِي^(٢)، فَأَرْسَلْ إِلَيْهَا^(٣)، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ذَهَبَ يَتَنَاوَلُهَا بِيَدِهِ فَأَخَذَ،

= بأنه سقيم؛ أي: مريض لا يقوى على الذهاب، لكي يخلو بالأصنام فيكسرهما، ففعل ذلك وكسرها، وترك كبير الأصنام، فلما رجعوا من عيدهم، وجدوا الأصنام مكسرة: ﴿قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِإِلَهِنَا إِنَّهُمْ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٩]، فقال بعضهم: ﴿سَمِعْنَا فَقَدْ يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، فلما أحضروه سأله وقالوا: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلَهِنَا يَبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢]، فأجابهم بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُمْ كَيْدُهُمْ هَذَا فَتَلَّوْهُمُ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]. فهاتان الكذبتان: كانتا في ذات الله.

وأما الكذبة الثالثة: فكانت في شأن زوجه سارَةَ، والدِّفاع عن عرضها وشرفها. وقوله: (ثُنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ ﷻ): قال الحافظ رحمه الله: خَصَّهْمَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ قِصَّةَ سَارَةَ وَإِنْ كَانَتْ أَيْضًا فِي ذَاتِ اللَّهِ لَكِنْ تَضَمَّنَتْ حَظًّا لِنَفْسِهِ وَنَفْعًا لَهُ، بِخِلَافِ الثُّنْتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَإِنَّهُمَا فِي ذَاتِ اللَّهِ مُحْضَا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمه الله: فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «وَوَاحِدَةٌ فِي شَأْنِ سَارَةَ»، فَإِنَّهُ قَدِيمٌ أَرْضِ جَبَّارٍ وَمَعَهُ سَارَةُ، وَكَانَتْ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَاسْمُ الْجَبَّارِ الْمَذْكُورِ عَمْرُو بْنُ إِمْرِي الْقَيْسِ بْنِ سَبَأٍ، وَإِنَّهُ كَانَ عَلَى مِصْرَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمه الله: اخْتَلَفَ فِي السَّبَبِ الَّذِي حَمَلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى هَذِهِ الْوَصِيَّةِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ الظَّالِمَ يُرِيدُ اغْتِصَابَهَا عَلَى نَفْسِهَا أُخْتًا كَانَتْ أَوْ زَوْجَةً. ذَكَرَ الْمُنْذِرِيُّ فِي «حَاشِيَةِ الشُّنَنِ» عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ رَأْيِ الْجَبَّارِ الْمَذْكُورِ أَنَّ مَنْ كَانَتْ مَتَزَوِّجَةً لَا يَقْرُبُهَا حَتَّى يَقْتُلَ زَوْجَهَا فَلِذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ هِيَ أُخْتِي؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَادِلًا خَطَبَهَا مِنْهُ ثُمَّ يَرْجُو مُدَافَعَتَهُ عَنْهَا، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا خَلَصَ مِنَ الْقَتْلِ، وَلَيْسَ هَذَا بِبَعِيدٍ مِمَّا قَرَّرْتَهُ أَوَّلًا، وَهَذَا أَخَذَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي «مُشْكِلِ الصَّحِيحَيْنِ» فَإِنَّهُ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِهِ.

(٣) فَأَخَذَتْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَأَوَّكَلَ حَفْظَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَامَ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، =

فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي وَلَا أَضْرُكَ، فَدَعَتِ اللَّهَ فَأُطْلِقَ، ثُمَّ تَنَاوَلَهَا الثَّانِيَةَ فَأَخَذَ مِثْلَهَا أَوْ أَشَدَّ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي وَلَا أَضْرُكَ، فَدَعَتِ فَأُطْلِقَ، فَدَعَا بَعْضَ حَبَّتَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَمْ تَأْتُونِي بِإِنْسَانٍ، إِنَّمَا أَتَيْتُمُونِي بِشَيْطَانٍ^(١)، فَأَخَذَهَا هَاجِرًا، فَأَتَتْهُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: مَهْيَا، قَالَتْ: رَدَّ اللَّهُ كَيْدَ الْكَافِرِ، أَوْ الْفَاجِرِ، فِي نَحْرِهِ، وَأَخَذَهَا هَاجِرًا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةُ إِبَاحَةِ الْمَعَارِضِ^(٢).

وَالرُّخْصَةُ فِي الْإِنْقِيَادِ لِلظَّالِمِ وَالْغَاصِبِ، وَقَبُولُ صَلَةِ الْمَلِكِ الظَّالِمِ، وَقَبُولُ هَدِيَّةِ الْمُشْرِكِ، وَإِجَابَةُ الدُّعَاءِ بِإِخْلَاصِ النِّيَّةِ، وَكِفَايَةُ الرَّبِّ لِمَنْ أَخْلَصَ فِي الدُّعَاءِ بِعَمَلِهِ الصَّالِحِ.

= يُتَاجَى مَلِكُ الْمُلُوكِ، أَنْ يَحْفَظَهَا مِنْ هَذَا الظَّالِمِ الْآثِمِ.

فسارث معهم بجسدها، وسارث مع الله بقلبها وروحها، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، ووقفت بين يديه، مُحَاطٌ بِالْخِدمِ وَالْحِشْمِ، يَا لَهَا مِنْ لِحَظَاتٍ عَصِيبَةٍ شَدِيدَةٍ، يَوْمَ أَنْ تَقَفَ امْرَأَةٌ عَفِيفَةٌ طَاهِرَةٌ، بَيْنَ يَدَيِ جَبَّارِ ظَالِمٍ، يَرِيدُ انْتِهَآكَ عَرَضِهَا، وَتَدْنِيسَ شَرَفِهَا، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ وَحِيدَةٌ أَمَامَ هَؤُلَاءِ الطُّغَاةِ.

فَفَزَعَتْ إِلَى رَبِّهَا وَخَالَقِهَا، وَطَلَبَتْ مِنْهُمْ أَنْ يُمَكِّنُوهَا مِنَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ، فَتَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ، وَأَلَحَّتْ عَلَى اللَّهِ بِالدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ، وَأَخَصَّنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى رَوْحِي: فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ.

(١) فخرجت من عنده مُعَزَّزَةً مُكْرَمَةً، مُصَانَةً مَحْفُوظَةً، فَأَقْبَلَتْ تَمْشِي، فَلَمَّا رَأَتْهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ فِي شَوْقٍ وَوَلِهٍ لِمَعْرِفَةِ مَا حَلَّ بِهَا، وَمِنْذُ فَارَقَهَا، وَهُوَ يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَحْفَظَهَا.

(٢) وَهِيَ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ تَقْصِدُ بِهِ مَعْنَى فِي الْبَاطِنِ، وَيَفْهَمُ السَّامِعُ مَعْنَى آخَرَ فِي الظَّاهِرِ. كَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هِيَ أُخْتِي، وَقَصْدُهُ أُخْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا الْمَلِكُ الظَّالِمِ، فَفَهِمُ أَنَّهَا أُخْتُهُ فِي النَّسَبِ.

وهي جائزة عند الحاجة، وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ عَادَةً لِلْإِنْسَانِ فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: إِبْتِلَاءُ الصَّالِحِينَ لِرَفْعِ دَرَجَاتِهِمْ.
وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ نَابَهُ أَمْرٌ مِنْهُمْ مِنَ الْكَرْبِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْزَعَ إِلَى الصَّلَاةِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْوُضُوءَ كَانَ مَشْرُوعًا لِلْأَمَمِ قَبْلَنَا وَلَيْسَ مُحْتَصًا بِهَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا بِالْأَنْبِيَاءِ، لِبُتُورِ ذَلِكَ عَنْ سَارَةٍ. ٤٧٧ - ٤٧٢/٦

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ ^(١) بِمِائَةِ امْرَأَةٍ، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(٢)، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ ^(٣) وَنَسِيَ، فَأَطَافَ بِهِنَّ، وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ أَرْجَى لِحَاجَتِهِ».

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ، وَاللَّامُ جَوَابُ الْقَسَمِ وَهُوَ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: وَاللَّهِ لَا طُوفَنَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: (لَمْ يَحْنَثْ)؛ لِأَنَّ الْحَنْثَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ قَسَمٍ، وَالْقَسَمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُقَسَمٍ بِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّمْنِي لِلْخَيْرِ، وَإِنَّمَا جَزَمَ بِهِ لِأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّجَاءُ، لِكُونِهِ قَصْدٌ بِهِ الْخَيْرُ وَأَمْرُ الْآخِرَةِ لَا لِعَرَضِ الدُّنْيَا. قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: نَبَّهَ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى آفَةِ التَّمْنِي وَالْإِعْرَاضِ عَنِ التَّفْوِيزِ، قَالَ: وَلِلذَلِكَ نَسِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ لِيَمْضِيَ فِيهِ الْقَدَرُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيْ: بِلِسَانِهِ لَا أَنَّهُ أَبَى أَنْ يُفَوِّضَ إِلَى اللَّهِ بَلْ كَانَ ذَلِكَ ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ، لِكُنْهَ إِكْتَفَى بِذَلِكَ أَوَّلًا وَنَسِيَ أَنْ يُجْرِيهِ عَلَى لِسَانِهِ لَمَّا قِيلَ لَهُ لِشَيْءٍ عَرَضَ لَهُ.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ فِعْلِ الْخَيْرِ وَتَعَاطِي أَسْبَابِهِ، وَأَنْ كَثِيرًا مِنَ الْمُبَاحِ وَالْمَلَاذِّ يَصِيرُ مُسْتَحَبًّا بِالنِّيَّةِ وَالْقَصْدِ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ لِمَنْ قَالَ سَأَفْعُلُ كَذَا، وَأَنْ إِتْبَاعَ الْمَشِيئَةِ الْيَمِينِ يَرْفَعُ حُكْمَهَا، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِشَرْطِ الْإِتِّصَالِ.

وَفِيهِ: مَا خُصَّ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ مِنَ الْقُوَّةِ عَلَى الْجَمَاعِ الدَّالِّ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ الْبِنْيَةِ، وَقُوَّةِ الْفُحُولِيَّةِ، وَكَمَالِ الرُّجُولِيَّةِ، مَعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ الْإِسْتِغَالِ بِالْعِبَادَةِ وَالْعُلُومِ، وَقَدْ وَقَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذَلِكَ أَبْلَغُ الْمُعْجَزَةِ لِأَنَّهُ مَعَ إِسْتِغَالِهِ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ وَعُلُومِهِ وَمُعَالَجَةِ الْخَلْقِ كَانَ مُتَقَلِّلًا مِنَ الْمَاكِلِ وَالْمَشَارِبِ الْمُفْتَضِيَةِ لِضَعْفِ الْبَدَنِ عَلَى كَثْرَةِ الْجَمَاعِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَيُقَالُ إِنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ أَتَقَى لِلَّهِ فَشَهْوَتُهُ أَشَدَّ لِأَنَّ الَّذِي لَا يَتَّقِي يَتَفَرَّجُ بِالنَّظَرِ وَنَحْوِهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنِ الشَّيْءِ وَوُقُوعِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِنَاءً عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، فَإِنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَزَمَ بِمَا قَالَ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَنْ وَحْيٍ وَإِلَّا لَوَقَعَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنِ الشَّيْءِ أَنَّهُ سَيَقَعُ، وَمُسْتَنَدُ الْمُخْبِرِ الظَّنُّ مَعَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ الْقَوِيَّةِ لِذَلِكَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ إِضْمَارِ الْمُقْسَمِ بِهِ فِي الْيَمِينِ، لِقَوْلِهِ: (لَأَطُوفَنَّ) مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: (لَمْ يَحْنُثْ) فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اسْمَ اللَّهِ فِيهِ مُقَدَّرٌ، فَإِنْ قَالَ أَحَدٌ بِجَوَازِ ذَلِكَ فَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ لَهُ.

وَفِيهِ: حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ لَا يُشْتَرَطُ التَّصْرِيحُ بِمُقْسَمِ بِهِ مُعَيَّنٍ، فَمَنْ قَالَ: أَحْلَفُ أَوْ أَشْهَدُ وَنَحْوَ ذَلِكَ فَهُوَ يَمِينٌ وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ.

وَفِيهِ: اسْتِعْمَالُ الْكِنَايَةِ فِي اللَّفْظِ الَّذِي يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ لِقَوْلِهِ:
(لَا تُطَوِّنَنَّ) بَدَلَ قَوْلِهِ: (لَا جَامِعَنَّ)^(١). ٥٦٣/٦ - ٥٦٤

باب [قصة عيسى عليه السلام عندما رأى رجلاً يسرق]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَى عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَجُلًا يَسْرِقُ، فَقَالَ لَهُ: أَسْرَقْتَ؟ قَالَ: كَلَّا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَقَالَ عِيسَى: آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَكَذَّبْتَ عَيْنِي».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى دَرِّهِ الْحَدِّ بِالشُّبْهَةِ.
وَعَلَى مَنَعِ الْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ مَنَعُهُ مُطْلَقًا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ جَوَازُهُ إِلَّا فِي الْحُدُودِ^(٢). ٥٩٨/٦

(١) وفيه: أن من استثنى في يمينه فلا كفارة عليه، ولو كان الاستثناء بعد انقطاع كلامه.

وفيه: أن ترك الاستثناء بالمشيئة سبب في محق البركة، وفوات الحاجة والنفع.
(٢) وفيه: تعظيم عيسى عليه السلام لمن حلف بالله، حيث جعل الحالف به مُقَدِّمًا عَلَى مَا تَرَاهُ عَيْنُهُ.

قال ابن القيم رحمته الله: إنما كان الله ﷻ في قلب المسيح ﷺ، أَجَلٌّ وَأَعْظَمٌ مِنْ أَنْ يَحْلِفَ بِهِ أَحَدٌ كَاذِبًا، فَلَمَّا حَلَفَ لَهُ السَّارِقُ دَارَ الْأَمْرِ بَيْنَ تَهْمَتِهِ، وَتَهْمَةِ بَصَرِهِ، فَرَدَ التَّهْمَةَ إِلَى بَصَرِهِ لَمَّا اجْتَهَدَ لَهُ فِي الْيَمِينِ، كَمَا ظَنَّ آدَمَ ﷺ صَدَقَ إِبْلِيسُ لَمَّا حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ ﷻ وَقَالَ: مَا ظَنَنْتُ أَحَدًا يَحْلِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى كَاذِبًا. ١. هـ.
كلامه. «إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ» ١١٥/١.

فينبغي لمن حلف له بالله أن يرضى، وَيَكِلَ سِرِّيَّتَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.
وفيه: إِحْسَانُ الظَّنِّ بِالنَّاسِ، فَعِيسَى ﷺ أَحْسَنَ الظَّنِّ بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي رَأَاهُ يَسْرِقُ، وَلَمْ يَتَّهَمْهُ مُبَاشَرَةً حَتَّى سَمِعَ مِنْهُ وَسْأَلَهُ، فَلَمَّا نَفَى السَّارِقُ ذَلِكَ، وَحَلَفَ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ: صَدَّقَهُ وَأَخَذَ بِقَوْلِهِ، وَتَرَكَ ظَاهِرَ فِعْلِهِ.
فكيف بمن يتهم أناسًا أبرياء بشيء لم يره ولم يسمعه منهم، إنما بنى على ظنونٍ كاذبة، وأقاويل مُلَفَّقة.

باب [كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَارُ أَيْسَرَ الْأُمُورِ، وَلَا يَنْتَقِمُ لِنَفْسِهِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا خَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ ^(١) إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا ^(٢) مَا لَمْ يَأْتُمْ ^(٣)، فَإِذَا كَانَ الْإِثْمُ كَانَ أَبْعَدَهُمَا مِنْهُ، وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ قَطُّ ^(٤)، حَتَّى تُنْتَهَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمُ لِلَّهِ ^(٥)».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي الْحَدِيثِ: الْحَثُّ عَلَى تَرْكِ الْأَخْذِ بِالشَّيْءِ الْعَسِيرِ وَالْإِقْتِنَاعِ بِالْيُسْرِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ النَّدْبُ إِلَى الْأَخْذِ بِالرُّخْصِ مَا لَمْ يَظْهَرِ الْخَطَأُ.

وَالْحَثُّ عَلَى الْعَفْوِ إِلَّا فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَكُنْ إِنْمَا»؛ لِأَنَّ أُمُورَ الدِّينِ لَا إِثْمَ فِيهَا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَسْهَلُهُمَا.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مَا لَمْ يَكُنْ الْأَسْهَلَ مُقْتَضِيًا لِلْإِثْمِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَخْتَارُ الْأَشَدَّ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: خَاصَّةً، فَلَا يَرِدُ أَمْرُهُ بِقَتْلِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ حَظَلٍ وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ كَانَ يُؤْذِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ ذَلِكَ يَنْتَهِكُونَ حُرْمَاتِ اللَّهِ.

(٥) تَذَكَّرَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَرْضَاهَا، بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَلَّى بِخَلْقَيْنِ عَظِيمَيْنِ: الْأَخْذَ بِالْيُسْرِ وَالْأَسْهَلِ فِي حَيَاتِهِ وَشُؤُونِهِ، وَعَدَمُ انْتِقَامِهِ لِنَفْسِهِ، وَلَمْ تَذَكَّرْ إِلَّا هَذَيْنِ الْخَلْقَيْنِ الْكَرِيمَيْنِ - مَعَ كَثْرَةِ مَا يَتَحَلَّى بِهِ مِنَ الْأَخْلَاقِ وَالْفَضَائِلِ الْعَظِيمَةِ -: لِأَنَّهَا عَاشَتْ وَلَا مَسَتْ أَثَرِ هَذَيْنِ الْخَلْقَيْنِ فِي حَيَاتِهَا مَعَهُ، فَكَانَ يَأْخُذُ بِالْيُسْرِ فِي حُلِهِ وَتَرْحَالِهِ، وَفِي تَعَامُلِهِ وَفِي بَيْتِهِ وَفِي شُؤُونِهِ، وَكَذَلِكَ رَأَتْ بِأَمِّ عَيْنِهَا عَدَمَ انْتِقَامِهِ لِنَفْسِهِ، فَكَمَ مِنْ مَرَّةٍ تَجْتَرَى عَلَيْهِ، وَتُخْطِئُ فِي حَقِّهِ - لَصْغَرِ سَنَاهَا - فَكَانَ يُسَامِحُ وَيَعْفُو وَلَا يَنْتَقِمُ لِنَفْسِهِ أَبَدًا.

فَمَنْ تَحَلَّى بِهِذَيْنِ الْخَلْقَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ فَقَدْ فَازَ بِأَسْبَابِ السَّعَادَةِ وَالرَّاحَةِ وَالْهَنَاءِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ.

وَالنَّدْبُ إِلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يُفْضَ إِلَى مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ.

وَفِيهِ: تَرَكُ الْحُكْمَ لِلنَّفْسِ وَإِنْ كَانَ الْحَاكِمُ مُتَمَكِّنًا مِنْ ذَلِكَ بِحَيْثُ يُؤْمَنُ مِنْهُ الْحَيْفُ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَكِنْ لِحَسْمِ الْمَادَّةِ. ٧٠٤/٦

باب [قصة خصام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما]

* عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرْفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ» ^(١) فَسَلَّمَ وَقَالَ: إِنِّي كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَيْءٌ ^(٢)، فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ ^(٣) ثُمَّ نَدِمْتُ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ^(٤) فَأَبَى عَلَيَّ، فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ، فَقَالَ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ثَلَاثًا» ^(٥)، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ ^(٦)، فَأَتَى مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ، فَسَأَلَ: أَتَمَّ أَبُو بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: لَا، فَأَتَى إِلَى

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيْ: خَاصَمَ، وَالْمَعْنَى: دَخَلَ فِي عُمَرَةَ الْخُصُومَةِ، وَالْعَامِرُ الَّذِي يَرْمِي بِنَفْسِهِ فِي الْأَمْرِ الْعَظِيمِ كَالْحَرْبِ وَغَيْرِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي فِي التَّفْسِيرِ: «مُحَاوَرَةٌ»: أَيْ: مُرَاجَعَةٌ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِي التَّفْسِيرِ: «فَأَغْضَبَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ فَأَنْصَرَفَ عَنْهُ مُغْضَبًا فَاتَّبَعَهُ أَبُو بَكْرٍ».

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي فِي التَّفْسِيرِ: «أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِي فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى أَغْلَقَ بَابَهُ فِي وَجْهِهِ».

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيْ: أَعَادَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(٦) نَعَمْ! مَا كَانَ مِنْ عُمَرَ الْفَارُوقِ إِلَّا أَنْ نَدِمَ عَلَى فَعْلِهِ، وَأَحْسَسَ بِحَرْقَةِ تَجَاهِ تَصْرُفِهِ.

فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَيْنَ مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَى صَدِيقِهِ أَوْ أَخِيهِ بِكَلَامٍ سَيِّئٍ، أَيْنَ مَنْ يُغْضِبُ صَاحِبَهُ وَيُكَدِّرُ خَاطِرَهُ، ثُمَّ يَمْضِي عَلَى وَجْهِهِ كَأَنْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ، لَا يَسْأَلُهُ مَغْفِرَةً وَعَفْوًا، أَوْ يَسْتَسْمِحُهُ وَيُطِيبُ خَاطِرَهُ.

النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ، فَجَعَلَ وَجْهَهُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَمَعَّرُ^(١)، حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ، فَجَنَّا عَلَى رُكْبَتَيْهِ^(٢)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ^(٣)، مَرَّتَيْنِ^(٤)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ صَدَقَ، وَوَأَسَانِي^(٥) بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا^(٦) لِي صَاحِبِي» مَرَّتَيْنِ، فَمَا أُودِي بَعْدَهَا^{(٧)(٨)}.

= فهذا هو الكبرُ بعينه، يعتقد أنه إذا اعتذر أو طلبَ المُسامحة سيقبلُ قدره، وتسقطُ هيبتُه، وهو لا يعلم أنه بعدم اعتذاره سيقبلُ قدره عند الله تعالى، وسيمقته الناس جميعًا.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: تَذَهَبَ نَصَارَتُهُ مِنَ الْغَضَبِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: بَرَكَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ الَّذِي بَدَأَ

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: قَالَ ذَلِكَ الْقَوْلَ مَرَّتَيْنِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ يَجْعَلُ يَدَهُ وَيَدَ صَاحِبِهِ فِي مَالِهِ سَوَاءً.

(٦) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي التَّفْسِيرِ: «تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي» وَهِيَ الْمَوْجَهَةُ حَتَّى قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: إِنَّ حَذْفَ النُّونِ مِنْ خَطَأِ الرَّوَاةِ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ لَيْسَتْ مُضَافَةً وَلَا فِيهَا أَلِفٌ وَلَا م، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ.

(٧) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: لَمَّا أَظْهَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ مِنْ تَعْظِيمِهِ.

(٨) رَضِيَ اللَّهُ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَجَمَعْنَا بِهِمْ فِي جَنَاتِ النِّعَمِ.

هَذَانِ الصَّاحِبَايَانِ الْجَلِيلَانِ، اللَّذَانِ هُمَا أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، يَحْدُثُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْخِلَافِ وَسُوءِ التَّفَاهُْمِ، بَلْ وَالْغَضَبِ وَإِعْلَاقِ الْبَابِ فِي وَجْهِ صَاحِبِهِ، كَمَا يَحْدُثُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ، وَالَّذِي يُمَيِّزُهُمْ عَنْ جَمِيعِ النَّاسِ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ الشَّدِيدَ لَا يَدُومُ طَوِيلًا، وَلَا يُحْدِثُ فُرْقَةً وَعِدَاوَةً، بَلْ لَا يَزِيدُهُمَا ذَلِكَ إِلَّا مَحَبَّةً وَأُلْفَةً وَصَلَةً.

فَمَا أَعْظَمَ قُلُوبَ الصَّحَابَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَسُرْعَةَ عَفْوِهِمْ وَمُسَامَحَتِهِمْ لِلْمَخْطِئِ، مَهْمَا بَلَغَ وَعَظُمَ الْخَطَأُ، فَالْصَّدِيقُ قَبْلَ اعْتِدَارِ الْفَارُوقِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، بَلْ وَجَعَلَ يُدَافِعُ وَيُنَافِحُ عَنْهُ.

فَمَا أَجْمَلَ أَنْ نَعْفُوَ عَنِ الْآخَرِينَ، وَأَنْ نَقْبَلَ عَذْرَ مَنْ اعْتَذَرَ إِلَيْنَا، وَأَنْ نُسَامِحَ =

* قال الحافظ رحمه الله: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: فَضْلُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ.

وَأَنَّ الْفَاضِلَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعَاضِبَ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ.
وَفِيهِ: جَوَازُ مَدْحِ الْمَرْءِ فِي وَجْهِهِ، وَمَحَلُّهُ إِذَا أُمِنَ عَلَيْهِ الْإِفْتِتَانُ وَالْإِعْتِرَارُ^(١).

وَفِيهِ: مَا طُبِعَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْبَشَرِيَّةِ حَتَّى يَحْمِلَهُ الْغَضَبُ عَلَى ارْتِكَابِ خِلَافِ الْأَوَّلَى، لَكِنْ الْفَاضِلُ فِي الدِّينِ يُسْرِعُ الرُّجُوعَ إِلَى الْأَوَّلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَافٍ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾^(٢) [الأعراف: ٢٠١].

= من طلب المسامحة منا، وكلَّمَا عفا العبدُ رفع الله قدره، وضاعف أجره، قَالَ ﷺ: «وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، لَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِذَا عَفَا وَتَسَامَحَ، إِلَّا عِزًّا وَرَفْعَةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَصَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^(٣) وَمَا يُقْلَلُهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُقْلَلُهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ^(٤) [فصلت: ٣٤].

إِنَّ هَذَا الْحِظَّ الْعَظِيمَ، لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا مَنْ عِلْمَ اللَّهِ صَدَقَهُ، وَإِثَارَ مَرْضَاةِ اللَّهِ عَلَى مَرْضَاةِ نَفْسِهِ.

(١) حَيْثُ أَثْنَى ﷺ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَجْهِهِ.

وَالثَّنَاءُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ مِنْ عِلَامَاتِ الصَّدَقِ وَصَفَاءِ الْقَلْبِ، وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ مِنْ عِلَامَاتِ مَرَضِ الْقَلْبِ، وَالْكِبَرِ وَالْحَسَدِ.

(٢) وَصَدَقَ ﷺ، فَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ طُبِعَ فِيْنَا الْغَضَبُ، وَلَكِنَّ الْفَاضِلَ وَالْمُؤْمِنَ وَالتَّقِيَّ مِنْ يُبَادِرُ إِلَى الْإِصْلَاحِ وَالْعَفْوِ، وَطَلِبِ الْاسْتِغْفَارِ وَالْمَسَامَحَةِ.

وَاجْعَلْ هَذِهِ الْآيَةَ الْعَظِيمَةَ بَيْنَ عَيْنَيْكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَافٍ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾^(٥).

فَبَادِرْ - يَا مَنْ هَجَرْتَ صَدِيقَكَ أَوْ قَرِيبَكَ بِسَبَبِ خِلَافٍ أَوْ سَوْءِ تَفَاهُمٍ - بِأَدْرِ إِلَى =

وَفِيهِ: أَنَّ غَيْرَ النَّبِيِّ وَلَوْ بَلَغَ مِنَ الْفَضْلِ الْغَايَةَ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ سُؤَالِ الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّحَلُّلِ مِنَ الْمُظْلُومِ^(١).

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ غَضِبَ عَلَى صَاحِبِهِ نَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ وَلَمْ يُسَمِّهِ بِاسْمِهِ وَذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ لَمَّا جَاءَ وَهُوَ غَضَبَانِ مِنْ عُمَرَ: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ» فَلَمْ يَذْكُرْهُ بِاسْمِهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِلَّا إِنْ كَانَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ يُرِيدُ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ».

وَفِيهِ: أَنَّ الرُّكْبَةَ لَيْسَتْ عَوْرَةً. ٣٤ - ٣٢/٧

باب [قصة استئذان عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ يُكَلِّمُنَهُ وَيَرْفَعْنَ أَصْوَاتَهُنَّ]

* عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ^(٢) يُكَلِّمُنَهُ وَيَسْتَكْثِرُنَهُ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُنَّ عَلَى صَوْتِهِ^(٣)، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قُمْنَ فَبَادَرْنَ

= طلب المُسَاحَة مَمَّنْ أَغْضَبْتَهُ، بَادِرٌ إِلَى الصَّلَاحِ مَمَّنْ هَجَرْتَهُ، أَرْفَعُ سَمَاعَةَ الْهَاتِفِ وَسَلَّمٌ عَلَيْهِ، وَسَتْرِي بَرْدُ الْإِيمَانِ يَحُلُّ عَلَى قَلْبِكَ، وَالتَّوْفِيقُ يُحَالِفُ حَظَّكَ، وَالْأَعْمَالُ تُرْفَعُ إِلَى رَبِّكَ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ حَبِيسَةً بِسَبَبِ هَجْرِكَ.

(١) أَي: أَنَّ السُّنَّةَ: أَنْ تَحُلَّلَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ تَكَلَّمْتَ عَلَيْهِ، أَوْ صَدَرَ مِنْكَ تَجَاهَهُ مَا يَكْرَهُ، أَوْ مَا يُكْذِرُ خَاطِرَهُ، فَتَحُلَّلْ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنَّمَا هِيَ حَسَنَاتُكُ أَيُّهَا الْمَسْكِينُ، الَّتِي أَفْنَيْتَ عُمُرَكَ فِي تَجْمِيعِهَا مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَصَدَقَةٍ، فَتَذْهَبُ لِصَاحِبِكَ الَّذِي خَاصَمْتَهُ وَأَحْزَنْتَهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُنَّ مِنْ أَزْوَاجِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ، لَكِنْ قَرِيبُهُ قَوْلُهُ: يَسْتَكْثِرُنَهُ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُنَّ يَطْلُبْنَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِمَّا يُعْطِيهِنَّ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُحْتَمَلُ فِي الْخُلُوةِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي غَيْرِهَا.

قلت: أَي: أَنْ رَفَعَ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا عَلَى زَوْجِهَا يُحْتَمَلُ مِنْهَا وَيُتَقَبَّلُ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ =

الْحِجَابَ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عُمَرُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ^(١)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ اللَّاتِي كُنَّ عِنْدِي، فَلَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ ابْتَدَرْنَ الْحِجَابَ» فَقَالَ عُمَرُ: فَأَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَهْبَنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: يَا عَدَوَاتِ أَنْفُسِهِنَّ أَنْهَبْنِي^(٢) وَلَا تَهْبَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقُلْنَ: نَعَمْ، أَنْتَ أَفْظُ وَأَغْلَظُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجًّا قَطُّ^(٤)، إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ».

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ فَضِيلَةٌ عَظِيمَةٌ لِعُمَرَ تَقْتَضِي أَنَّ الشَّيْطَانَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ، لَا أَنَّ ذَلِكَ يَفْتَضِي وَجُودَ الْعِصْمَةِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا فِرَارُ الشَّيْطَانِ مِنْهُ أَنْ يُشَارِكُهُ فِي طَرِيقِ يَسْلُكَهَا، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ وَسْوَستِهِ لَهُ بِحَسَبِ مَا تَصِلُ إِلَيْهِ قُدْرَتُهُ.

= وحدهم وبينهم، ولكن أن يكون أمام أحدٍ من الناس فلا يحتمل الرجال ذلك أبداً.
(١) قال الحافظ رحمه الله: لَمْ يَرُدْ بِهِ الدُّعَاءُ بِكَثْرَةِ الضَّحِكِ، بَلْ لَازِمُهُ وَهُوَ السَّرُورُ، أَوْ نَفْيٌ ضِدَّ لَازِمِهِ وَهُوَ الْحُزْنُ.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: مِنَ الْهَيْبَةِ: أَيُّ: تُوقِّرُنِي.

(٣) قال الحافظ رحمه الله: بِصِغَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، مِنَ الْفَطَاظَةِ وَالْغِلْظَةِ، وَهُوَ يَفْتَضِي الشَّرِكَةَ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ، وَيَعَارِضُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]: فَإِنَّهُ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَظًّا وَلَا غَلِيظًا، وَالْجَوَابُ أَنَّ الَّذِي فِي الْآيَةِ يَفْتَضِي نَفْيَ وَجُودِ ذَلِكَ لَهُ صِفَةً لَازِمَةً، فَلَا يَسْتَلْزِمُ مَا فِي الْحَدِيثِ ذَلِكَ، بَلْ مُجَرَّدُ وَجُودِ الصِّفَةِ لَهُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَهُوَ عِنْدَ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ مَثَلًا. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُوَاجِهُ أَحَدًا بِمَا يَكْرَهُ إِلَّا فِي حَقِّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، وَكَانَ عُمَرُ رضي الله عنه يُبَالِغُ فِي الزَّجْرِ عَنِ الْمَكْرُوهَاتِ مُطْلَقًا، وَطَلَبِ الْمُنْدُوبَاتِ، فَلِهَذَا قَالَ النَّسُوءُ لَهُ ذَلِكَ.

(٤) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: طَرِيقًا وَاسِعًا.

وَهَذَا دَالٌّ عَلَى صَلَابَتِهِ فِي الدِّينِ، وَاسْتِمْرَارِ حَالِهِ عَلَى الْجِدِّ الصَّرْفِ وَالْحَقِّ الْمَحْضِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يَهْرُبُ إِذَا رَأَهُ^(١). ٦٠/٧

(١) في حديث وكلام عمر مع أزواج النبي ﷺ من غير ضرورة ولا حاجة: دليلٌ على جواز الحديث مع المرأة عند انتفاء الريبة والفتنة. قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَضْلٌ لَيْنِ الْجَانِبِ وَالْجِلْمِ وَالرَّفْقِ مَا لَمْ يُفَوِّتْ مَقْصُودًا شَرْعِيًّا. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]. ١.١.هـ.

وفيه أيضًا: أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخَافُ مِنْ ابْنِ آدَمَ حَسَبَ إِيْمَانِهِ وَتَوَكُّلِهِ عَلَى اللهِ تَعَالَى، كُلَّمَا قَلَّ إِيْمَانُ الْعَبْدِ وَقَلَّ يَقِينُهُ وَخَوْفُهُ مِنَ اللهِ كُلَّمَا تَسَلَّطَتْ عَلَيْهِ الشَّيَاطِينُ فِي الْوَسْوَسةِ وَالتَّشْيِيكِ.

وقد قال تعالى على لسان الجنِّ: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَّا لِنَلَا أَن نَّضَلَّهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]. قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ أَي: كُنَّا نَرَى أَنَّ لَنَا فَضْلًا عَلَى الْإِنْسِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعُوذُونَ بِنَا، أَي: إِذَا نَزَلُوا وَادِيًا أَوْ مَكَانًا مَوْحِشًا مِنَ الْبَرَارِيِّ وَغَيْرِهَا كَمَا كَانَ عَادَةُ الْعَرَبِ فِي جَاهِلِيَّتِهَا يَعُوذُونَ بِعَظِيمِ ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنَ الْجَانِّ، أَن يَصِيبَهُمْ بَشْيءٌ يَسُوؤُهُمْ كَمَا كَانَ أَحَدُهُمْ يَدْخُلُ بِلَادَ أَعْدَائِهِ فِي جَوَارِ رِجَالٍ كَبِيرٍ وَذِمَامِهِ وَخَفَارَتِهِ، فَلَمَّا رَأَتْ الْجَنُّ أَنَّ الْإِنْسَ يَعُوذُونَ بِهِمْ مِنْ خَوْفِهِمْ مِنْهُمْ زَادُوهُمْ رَهَقًا أَي: خَوْفًا وَإِرْهَابًا وَذَعْرًا، حَتَّى تَبْقُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ مَخَافَةً وَأَكْثَرَ تَعَوُّدًا بِهِمْ. ١.١.هـ.

وفي مُطَابَلةِ زَوَاجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ أَكْثَرُ مِمَّا يُعْطِيهِنَّ، وَرَفَعَ أَصْوَاتَهُنَّ عَلَيْهِ: مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحِلْمِ وَالرَّفْقِ رَحِمَهُ اللهُ.

وفيه أيضًا: مُوَاسَاةٌ لِلْأَزْوَاجِ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِذَا كَانَتْ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، وَهُنَّ أُمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ أَطْهَرَ نِسَاءَ الْعَالَمِينَ، يَفْعَلْنَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَجْتَرِئْنَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ بغيره، فَهَذِهِ طَبِيعَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي جُبِلَتْ عَلَيْهِ، فَيَنْبَغِي عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَتَأَسَّى بِنَبِيهِ وَقُدُوتِهِ، وَأَنْ لَا يُعْنِفَ الزَّوْجَةَ إِذَا بَدَرَ مِنْهَا مِثْلَ ذَلِكَ.

باب [إنكار ابنِ عُمَرَ رضي الله عنه على أهل العراق حين سألوه عَنْ دَمِ الْبَعُوضِ]

* عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ شَاهِدًا لِابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ دَمِ الْبَعُوضِ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا، يَسْأَلُنِي عَنْ دَمِ الْبَعُوضِ، وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «هُمَا - أَيُّ: الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنَ - رِيحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا»^(١).

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: شَبَّهَهُمَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يُشَمُّ وَيُقْبَلُ^(٢)، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَيَشُمُّهُمَا وَيَضُمُّهُمَا إِلَيْهِ. ١١٠/٧

باب [غَيْرَةُ عَائِشَةَ عَلَى خَدِيجَةَ رضي الله عنها]

* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ. * قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِيهِ ثُبُوتُ الْغَيْرَةِ وَأَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَنَكِرٍ وَقُوعِهَا مِنْ فَاضِلَاتِ النِّسَاءِ فَضْلًا عَمَّنْ دُونَهُنَّ. وَأَصْلُ غَيْرَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ تَخِيلِ مَحَبَّةٍ غَيْرَهَا أَكْثَرَ مِنْهَا، وَكَثْرَةُ الذِّكْرِ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْمَحَبَّةِ. ١٧٠/٧

(١) فيه: إنكار العالم وعدم مُحَابَاتِهِ لِأَحَدٍ.

وفي إنكار ابن عمر لأهل العراق، مع أنهم لم يُبَاشِرُوا قَتْلَ الْحُسَيْنِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّكَتَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْمُتَخَاذِلَ شَرِيكَ لِلْمُجْرِمِ وَالْقَاتِلِ.

(٢) وَالرَّيْحَانَةُ: كُلُّ نَبْتَةٍ طَيِّبَةِ الرَّائِحَةِ.

فَكَأَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الرِّيَاحِينَ، لِمَا يَجِدُهُ مِنَ الرَّاحَةِ النَّفْسِيَّةِ فِي تَقْبِيلِهِمْ وَضَمِّهِمْ إِلَى صَدْرِهِ، وَشَمِّهِمْ كَمَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ رَاحَتَهُ عِنْدَ شَمِّ الزُّهُورِ وَالرِّيَاحِينَ.

باب [قصة أبي بكر رضي الله عنه مع المرأة التي حجت مضممة]

* عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَحْمَسَ يُقَالُ لَهَا زَيْنَبُ فَرَأَاهَا لَا تَكَلِّمُ فَقَالَ: مَا لَهَا لَا تَكَلِّمُ؟ قَالُوا: حَجَّتْ مُضْمِتَةً، قَالَ لَهَا: تَكَلِّمِي؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَحِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَكَلَّمْتُ فَقَالَتْ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: امْرُؤٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، قَالَتْ: أَيُّ الْمُهَاجِرِينَ؟ قَالَ: مِنْ قُرَيْشٍ، قَالَتْ: مِنْ أَيِّ قُرَيْشٍ أَنْتَ؟ قَالَ: إِنَّكَ لَسَوْوَلٌ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ.

* قَالَ الْحَافِظُ رضي الله عنه: وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ هَذَا مَنْ قَالَ بِأَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ أُسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَأْمُرْهَا بِالْكَفَّارَةِ، وَقِيَاسُهُ أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ لَمْ يَنْعَقِدْ نَذْرُهُ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَطْلَقَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ وَأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَنَّ الْإِسْلَامَ هَدَمَ ذَلِكَ وَلَا يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ مِثْلَ هَذَا إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ فَيَكُونُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ أَبِي إِسْرَائِيلَ الَّذِي نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ وَلَا يَرْكَبَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْكَبَ وَيَسْتَظِلَّ وَيَتَكَلَّمَ.

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمُعْنَى»: لَيْسَ مِنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ الصَّمْتُ عَنْ الْكَلَامِ، وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ تَحْرِيمُهُ، وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَبِحَدِيثِ عَلِيِّ الْمَذْكُورِ قَالَ: فَإِنْ نَذَرَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا. اهـ. فَالصَّمْتُ الْمُرْعَبُ فِيهِ تَرْكُ الْكَلَامِ الْبَاطِلِ، وَكَذَا الْمُبَاحُ إِنْ جَرَّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالصَّمْتُ الْمَنْهِي عَنْهُ تَرْكُ الْكَلَامِ فِي الْحَقِّ لِمَنْ يَسْتَطِيعُهُ، وَكَذَا الْمُبَاحُ الْمُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١). ١٩٠/٧

(١) فيه: جواز كلام المرأة مع الرجل بحاجة أو بدون حاجة، بشرط أمن الفتنة، =

باب [جواز التحدث عن أمور الجاهلية وقصصها، والقصص الوعظية]

* قَالَ عِيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيُحَدِّثُنَا عَنِ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ يَقُولُ لِي: فَعَلَ قَوْمُكَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَفَعَلَ قَوْمُكَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا^(١).

= وانتفاء الريبة، وعدم الخلوة، ولو كانت الحاجة شرطًا لأنكر الصديق عليها كلامها له من غير حاجة، ولأخبرها بأن كلامها معه دون حاجة أمرٌ محرم، وإنما أنكر عليها كثرة أسئلتها لا مجرد كلامها من غير حاجة. وفيه: إنكار المنكر، ولو كان المنكر رجلاً، والمُنْكَرُ عليه امرأة، ولو تطلب الإنكار إقناعها وحوارها فلا بأس، إذا انتفت الريبة والفتنة.

وفيه: أن لا ينبغي السؤال في ما لا يعني، فإن سأل فلا يُكْثَر، فهذا ليس من المروءة. (١) فيه: جواز التحدث عن أمور الجاهلية وأيامها وقصصها، ومن باب أولى: جواز القصص الوعظية، والحكايات الهادفة، التي لا محذور فيها، خلافاً لبعض المتشددین الذين يُنْكَرُونَ على بعض الدعاة سردهم للقصص الوعظية، والتشجيع عليهم، بحجة أن في قصص القرآن والسُّنة غنية عنها!

ومما يدل على جواز سرد الحكايات الوعظية أو الهادفة، ما رواه البخاري في «صحيحه» (٣٨٤٥): عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ قَسَامَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَفِينَا بَنِي هَاشِمٍ كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ فَخِذٍ أُخْرَى فَأَنْطَلَقَ مَعَهُ فِي إِبِلِهِ. ثم سرد القصة وهي طويلة تزيد على صفحة كاملة، ولم تكن القصة وعظية، وليس فيها فائدة تعود على السامع بالنفع في دينه ودنياه، وإنما هي سرد خبرٍ وحكايةٍ كانت في الجاهلية.

قال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»، ص ١٥٠: عن تلبيس الشيطان على بعض من يزهّدون في الحضور عند القصاص والمذكرين: «ومن تلبسه عليهم أن يحسن لهم ازدياء الوعظ، ويمنعهم من الحضور عندهم، فيقولون: من هؤلاء؟! قصاص؟! ومراد الشيطان أن لا يحضروا في موضع يلين فيه القلب، ويخشع.

والقصاص لا يذمون من حيث هذا الاسم؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿لَنَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ =

**باب [حرص النبي ﷺ على تبليغ الدعوة والدين للقبائل
وأفراد الناس في أماكنهم وبُيوتهم]**

* عِنْدَ أَحْمَدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ يَتَّبِعُ النَّاسَ فِي مَنَازِلِهِمْ فِي الْمَوَاسِمِ بِمَنْىً وَغَيْرَهَا يَقُولُ: مَنْ يُؤْوِينِي، مَنْ يَنْصُرُنِي حَتَّى أُبَلِّغَ رِسَالَةَ رَبِّي وَلَهُ الْجَنَّةُ؟ حَتَّى بَعَثَنَا اللَّهُ لَهُ مِنْ يَثْرِبَ فَصَدَّقْنَاهُ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ حَتَّى قَالَ: «فَرَحَلَ إِلَيْهِ مِنَّا سَبْعُونَ رَجُلًا، فَوَعَدْنَاهُ بَيْعَةَ الْعَقَبَةِ، فَقُلْنَا: عَلَامَ نُبَايِعُكَ؟ فَقَالَ: عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ، وَعَلَى النِّفْقَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْأَيْسَرِ، وَعَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَلَى أَنْ تَنْصُرُونِي إِذَا قَدِمْتُ عَلَيْكُمْ يَثْرِبَ، فَتَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ أَنْفُسُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَأَبْنَاءُكُمْ، وَلَكُمْ الْجَنَّةُ» الْحَدِيثُ (١). ٢٧٨/٧

باب [ما يُستفاد من قصة مقتل عاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ وَخُبَيْبٍ وَأَصْحَابِهِمْ]

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ مَقْتَلِ عَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ وَخُبَيْبٍ

= أَحْسَنَ الْفَصَصِ [يوسف: ٣] وقال: «فاقصص القصص». وإنما دُمَّ الْقُصَاصُ لأنَّ الغالب منهم الاتساع بذكر القصص، دون ذكر العلم المفيد، ثم غالبهم يخلط فيما يورده، وربما اعتمد على ما أكثره محال، فأما إذا كان القصص صِدْقًا وَيُوجِبُ وَعَظًا فهو ممدوحٌ.

وقد كان أحمد بن حنبل يقول: ما أحوج الناس إلى قاص صدوق...».

(١) فيه: ما كان عليه الصلاة والسلام من الحرص على تبليغ الدعوة والدين للقبائل وأفراد الناس في أماكنهم وبُيوتهم، وهكذا ينبغي لورثته من العلماء والدعاة أن يفعلوا، فمتى سنحت لهم الفرصة في أيِّ مكانٍ وفي أيِّ مُناسبةٍ أو قناةٍ: استغلوها بالدعوة وتبليغ الرسالة بحكمةٍ ورويةٍ.

وَأَصْحَابِهِمْ ﷺ: - أَنَّ لِلْأَسِيرِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ الْأَمَانِ وَلَا يُمَكِّنَ مِنْ نَفْسِهِ وَلَوْ قُتِلَ، أَنْفَقَ مِنْ أَنَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ كَافِرٍ، وَهَذَا إِذَا أَرَادَ الْأَخْذَ بِالشَّدَّةِ، فَإِنْ أَرَادَ الْأَخْذَ بِالرُّخْصَةِ لَهُ أَنْ يَسْتَأْمِنَ.

وَفِيهِ: الْوَفَاءُ لِلْمُشْرِكِينَ بِالْعَهْدِ.

وَالْتَوَرُّعُ عَنْ قَتْلِ أَوْلَادِهِمْ.

وِاثْبَاتُ كَرَامَةِ الْأَوْلِيَاءِ.

وَالدُّعَاءُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِالتَّعْمِيمِ.

وَالصَّلَاةُ عِنْدَ الْقَتْلِ.

وَأِنَّمَا اسْتَجَابَ اللَّهُ لِعَاصِمٍ فِي حِمَايَةِ لَحْمِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ مِنْ قَتْلِهِ لِمَا أَرَادَ مِنْ إِكْرَامِهِ بِالشَّهَادَةِ، وَمِنْ كَرَامَتِهِ حِمَايَتُهُ مِنْ هُنَا حُرْمَتِهِ بِقَطْعِ لَحْمِهِ. ٤٨١/٧

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ جَهْرِ أَبِي ذَرٍّ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ حِينَئِذَا أَسْلَمَ]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعَثَ النَّبِيِّ ﷺ - دَخَلَ مَكَّةَ فَسَمِعَ مِنْ قَوْلِهِ وَأَسْلَمَ مَكَانَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعْ إِلَى قَوْمِكَ فَأَخْبِرْهُمْ حَتَّى يَأْتِيَكَ أَمْرِي» قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَصْرُخَنَّ بِهَا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ^(١)، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ الْقَوْمُ فَضَرَبُوهُ حَتَّى أَضْجَعُوهُ،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ جَهَارًا بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكَأَنَّهُ فَهُمَ أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ بِالْكِتْمَانِ لَيْسَ عَلَى الْإِجَابِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ الشَّفَقَةِ عَلَيْهِ، فَأَعْلَمَهُ أَنَّ بِهِ قُوَّةَ عَلَى ذَلِكَ، وَلِهَذَا أَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَتَى الْعَبَّاسُ فَأَكَبَّ عَلَيْهِ، قَالَ: وَيْلَكُمْ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ مِنْ غِفَارٍ، وَأَنَّ طَرِيقَ تَجَارِكُمْ إِلَى الشَّامِ، فَأَنْقَذَهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ عَادَ مِنَ الْغَدِ لِمِثْلِهَا، فَضَرَبُوهُ وَثَارُوا إِلَيْهِ، فَأَكَبَّ الْعَبَّاسُ عَلَيْهِ.

* قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ قَوْلِ الْحَقِّ عِنْدَ مَنْ يُخْشَى مِنْهُ الْأَذِيَّةَ لِمَنْ قَالَهُ وَإِنْ كَانَ السُّكُوتُ جَائِزًا، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْمَقَاصِدِ، وَبِحَسَبِ ذَلِكَ مُتَرَتَّبٌ وَجُودُ الْأَجْرِ وَعَدَمُهُ^(١). ٢٢١/٧

(١) قَالَ ابْنُ رَجَب رحمته الله: إِنْ خَشِيَ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى الْإِنْكَارِ عَلَى الْمُلُوكِ أَنْ يُؤْذِيَ أَهْلَهُ أَوْ جِيرَانَهُ، لَمْ يَنْبَغْ لَهُ التَّعَرُّضُ لَهُمْ حِينَئِذٍ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْدِي الْأَذَى إِلَى غَيْرِهِ، كَذَلِكَ قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ وَغَيْرُهُ. وَمَعَ هَذَا، فَمَتَى خَافَ مِنْهُمْ عَلَى نَفْسِهِ السَّيْفَ، أَوْ السُّوْطَ، أَوْ الْحَبْسَ، أَوْ الْقَيْدَ، أَوْ النَّفْيَ، أَوْ اخْتِذَ الْمَالَ، أَوْ نَحَوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَذَى، سَقَطَ أَمْرُهُمْ وَنَهْيُهُمْ، وَقَدْ نَصَّ الْأَيْمَةُ عَلَى ذَلِكَ، مِنْهُمْ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمْ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَتَعَرَّضُ لِلسُّلْطَانِ، فَإِنَّ سَيْفَهُ مَسْلُورٌ. وَقَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ كَالْجِهَادِ، يَجِبُ عَلَى الْوَاحِدِ أَنْ يُصَابِرَ فِيهِ الْإِثْنَيْنِ، وَيَحْرَمَ عَلَيْهِ الْفِرَارُ مِنْهُمَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ مُصَابَرَةُ أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ خَافَ السَّبَّ، أَوْ سَمَاعَ الْكَلَامِ السَّيِّئِ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْإِنْكَارُ بِذَلِكَ نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَإِنْ احْتَمَلَ الْأَذَى وَقَوِيَ عَلَيْهِ، فَهُوَ أَفْضَلُ نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ أَيْضًا، وَقِيلَ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ» أَنْ يُعَرِّضَهَا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ، قَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ.

وَيَذِلُّ عَلَى مَا قَالَهُ مَا خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ». ١.١. هـ. «جامع العلوم والحكم»، ص ٢٥٠.

باب [متى تجب الهجرة؟]

* عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: زُرْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَعَ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، فَسَأَلَهَا عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَتْ: لَا هَجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُ يَفِرُّ أَحَدُهُمْ بِدِينِهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ مَخَافَةَ أَنْ يُفْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، فَالْمُؤْمِنُ يَعْبُدُ رَبَّهُ حَيْثُ شَاءَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَشَارَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى بَيَانِ مَشْرُوعِيَّةِ الْهَجْرَةِ وَأَنَّ سَبَبَهَا خَوْفُ الْفِتْنَةِ، وَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ، فَمُقْتَضَاهُ أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ اتَّفَقَ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْهَجْرَةُ مِنْهُ وَإِلَّا وَجَبَتْ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: إِذَا قَدَرَ عَلَى إِظْهَارِ الدِّينِ ^(١) فِي بَلَدٍ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ فَقَدْ صَارَتْ الْبَلَدُ بِهِ دَارَ إِسْلَامٍ، فَلَا قَامَةَ فِيهَا أَفْضَلَ مِنَ الرِّحْلَةِ مِنْهَا لِمَا يُتَرَجَّى مِنْ دُخُولِ غَيْرِهِ فِي الْإِسْلَامِ. ٢٨٥/٧

باب [حوارُ أبي موسى الأشعري مع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]

حول الخوف والرجاء

* قَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هَلْ تَدْرِي مَا قَالَ أَبِي لِأَبِيكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنَّ أَبِي قَالَ لِأَبِيكَ: «يَا أَبَا مُوسَى، هَلْ يَسُرُّكَ إِسْلَامُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَجْرَتُنَا مَعَهُ، وَجِهَادُنَا مَعَهُ، وَعَمَلُنَا كُلَّهُ مَعَهُ، بَرَدَ لَنَا ^(٢)، وَأَنَّ كُلَّ عَمَلٍ عَمِلْنَاهُ بَعْدَهُ

(١) أي: إظهار شعائر الدين من صلاة وأذانٍ ولزوم الحجاب للمرأة وغير ذلك.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: ثَبَّتَ لَنَا وَدَامَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «خَلَصَ» بَدَلُ بَرَدَ.

نَجُونَا مِنْهُ، كَفَافًا^(١) رَأْسًا بِرَأْسٍ؟ فَقَالَ أَبُوكَ^(٢): لَا وَاللَّهِ، قَدْ جَاهَدْنَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصَلَيْنَا، وَصُمْنَا، وَعَمَلْنَا خَيْرًا كَثِيرًا، وَأَسْلَمَ عَلَى أَيْدِينَا بَشَرٌ كَثِيرٌ، وَإِنَّا لَنَرْجُو ذَلِكَ، فَقَالَ أَبِي: لَكِنِّي أَنَا، وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ، لَوَدِدْتُ أَنَّ ذَلِكَ بَرَدَ لَنَا، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَمَلْنَاهُ بَعْدُ نَجُونَا مِنْهُ كَفَافًا رَأْسًا بِرَأْسٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَاكَ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَبِي.

* قال الحافظ رحمه الله: أَرَادَ أَبُو بُرْدَةَ أَنَّ عُمَرَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي مُوسَى، وَأَرَادَ مِنَ الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَإِلَّا فَمِنْ الْمُقَرَّرِ أَنَّ عُمَرَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي مُوسَى عِنْدَ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، لَكِنْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَفُوقَ بَعْضُ الْمَفْضُولِينَ بِخَصْلَةٍ لَا تَسْتَلْزِمُ الْأَفْضَلِيَّةَ الْمُطْلَقَةَ، وَمَعَ هَذَا فَعُمَرُ فِي هَذِهِ الْخَصْلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا أَفْضَلُ مِنْ أَبِي مُوسَى؛ لِأَنَّ مَقَامَ الْخَوْفِ أَفْضَلُ مِنْ مَقَامِ الرَّجَاءِ، فَالْعِلْمُ مُحِيطٌ بِأَنَّ الْأَدْمِيَّ لَا يَخْلُو عَنْ تَقْصِيرٍ مَا فِي كُلِّ مَا يُرِيدُ مِنَ الْخَيْرِ، وَإِنَّمَا قَالَ عُمَرُ ذَلِكَ هَضْمًا لِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَمَقَامُهُ فِي الْفَضَائِلِ وَالْكَمَالَاتِ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ^(٣). ٣١٨/٧

(١) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: سَوَاءٍ بِسَوَاءٍ، وَالْمُرَادُ: لَا مُوجِبًا ثَوَابًا وَلَا عِقَابًا، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: قَالَ أَبِي: «لَا وَاللَّهِ»، قَالَ الْحَافِظُ: كَذَا وَقَعَ فِيهِ، وَالصَّوَابُ: قَالَ أَبُوكَ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ هُوَ الَّذِي يَحْكِي لِأَبِي بُرْدَةَ مَا دَارَ بَيْنَ عُمَرَ وَأَبِي مُوسَى، وَهَذَا الْكَلَامُ الْأَخِيرُ كَلَامُ أَبِي مُوسَى.

(٣) وَإِذَا كَانَ هَذَا حَالُ الْفَارُوقِ الْمُلهِمِ الْمُحَدَّثِ ﷺ وَأَرْضَاهُ، صَاحِبِ الْأَعْمَالِ الْعَظِيمَةِ، وَالْفَتْوحَاتِ الْكَبِيرَةِ، فَكَيْفَ بِحَالِنَا وَنَحْنُ لَمْ نَعْمَلْ عَشْرَ مَعْشَارِ مَا عَمِلَهُ، مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِنَا وَتَقْصِيرِنَا؟ وَفِي هَذَا الْأَثَرِ مِنَ الْفَوَائِدِ:

١ - مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ ﷺ مِنَ الْجُلُوسِ مَعَ بَعْضِهِمْ لِلْمَوْعِظَةِ وَالذِّكْرِ، وَإِصْلَاحِ بَوَاطِنِهِمْ، وَتَذْكِيرِ بَعْضِهِمْ.

باب [ما يُستفاد من تقبيل أبي بكرٍ لعائشة وهي مريضة
ورحمته لها]

* قَالَ الْبَرَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ عَلَى أَهْلِهِ، فَإِذَا عَائِشَةُ ابْنَتُهُ مُضْطَجِعَةٌ قَدْ أَصَابَتْهَا حُمَّى، فَرَأَيْتُ أَبَاهَا فَقَبَّلَ خَدَهَا وَقَالَ: «كَيْفَ أَنْتِ يَا بِنْتِي».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَانَ دُخُولُ الْبَرَاءِ عَلَى أَهْلِ أَبِي بَكْرٍ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ الْحِجَابُ قَطْعًا، وَأَيْضًا فَكَانَ حِينَئِذٍ دُونَ الْبُلُوغِ وَكَذَلِكَ عَائِشَةُ ^(١). ٣٢١/٧

باب [فتوى البراء بن عازبٍ لمن باع فضةً مؤجلًا]

* عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَاعَ شَرِيكٌ لِي وَرَقًا بِنَسِيئَةٍ إِلَى الْمَوْسِمِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ، قَالَ: قَدْ بَعْتُهُ فِي السُّوقِ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا الْبَيْعِ، فَقَالَ:

٢ - وفيه ما كان عليه بعض الصحابة من تغليب الرجاء وحسن الظن، وتغليب بعضهم جانب الخوف والخشية، ولم يعب بعضهم بعضًا.

٣ - وفيه أن السلامة لا يعدلها شيء، فمن ابتلي بالإمارة والرئاسة مع حرصه وورعه: فلا بد أن تلحقه تبعات وأمانات يصعب عليه القيام بها.

(١) فيه: الرحمة والشفقة بالولد وخاصة المريض منهم.

وفيه: جواز تقبيل الأب خد ابنته ولو كانت كبيرة. قال ابن باز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا بأس أن يقبل الرجل محرمه، عمته، خالته، أمه، جدته، أخته، لا بأس أن يقبلها، لكن الأفضل يكون مع الرأس ولا سيما الكبيرة أو على الأنف أو على الخد، هذا هو الأفضل، وكره جمع من أهل العلم تقبيل الفم إلا للزوج.

«مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ رَبًّا»، وَاتَتْ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَإِنَّهُ أَعْظَمَ تِجَارَةً مِنِّي، فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: مِثْلُ ذَلِكَ ^(١). متفق عليه.

باب [ما يُستفاد من عيادة ابنِ عُمَرَ لسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه في يَوْمِ جُمُعَةٍ]

* عَنْ نَافِعٍ رضي الله عنه، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه ذَكَرَ لَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بْنَ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ - وَكَانَ بَدْرِيًّا - مَرَضَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، فَكَرَبَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ

(١) فيه: أن الصحابة كان بعضهم يُحيل على بعض في الفتوى إذا كان أكثر علمًا، أو لكونه مُتخصِّصًا بعلم أو فنٍّ تميز به عن غيره.

وفيه: أن الأمر المُتعارَف بين الناس ليس حجة، فقد احتج شريك أبي المنهال بأنه باع الفضة بِمثلها مُؤَجَّلةً إِلَى الْمَوْسِمِ فِي السُّوقِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ، وَكَانَ هَذَا فِي الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فُتِبَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ.

وهذا إمامُ دار الهجرة الإمامُ مالِكٌ رضي الله عنه، كان يحتج في كثيرٍ من آرائه واجتهاداته الفقهية بأنَّ عمل أهل المدينة كان عليه.

ومن المعلوم أَنَّهُ رضي الله عنه وُلِدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ، وَقَدْ أَدْرَكَ كِبَارَ التَّابِعِينَ، فَهُوَ قَرِيبُ عَهْدٍ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتِ الْمَدِينَةُ حَاضِنَةَ الْعِلْمِ، فَهِيَ مَوْطِنُ النَّبِيِّ ﷺ وَالكَثِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَكَانَ يَرَى أَنَّ مَا يَعْمَلُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلُوهُ مِنْ أَهْوَائِهِمْ، بَلْ تَلَقَّوْهُ وَتَوَارَثُوهُ عَنْ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ، الَّذِينَ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا صَحَابَةً أَوْ تَابِعِينَ.

ومَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرَأَوْا أَنَّ مَا عَلَيْهِ بَعْضُ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُخَالَفٌ لِلأَدْلَةِ الصَّحِيحَةِ، فَأَخَذُوا بِالْإِدْلَالِ، وَتَرَكُوا مَا كَانَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ.

فكَيْفَ بِمَنْ يَحْتَجُ بِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ زَمَانِهِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ زَمَنِ النَّبِوَةِ مَا يَزِيدُ عَلَى أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةِ سَنَةٍ!!

وفيه أيضًا: الرجوع إلى أهل العلم في كل مسألة مُشْكَلَةٍ، وَلَوْ دَرَجَ النَّاسُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا.

تَعَالَى النَّهَارُ، وَاقْتَرَبَتِ الْجُمُعَةُ، وَتَرَكَ الْجُمُعَةَ^(١).

باب [عَدَمُ مُحَابَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَقْرِبَائِهِ]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ^(٢) اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: ائْذَنْ لَنَا فَلَنْتُرِكَ لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ^(٣) فِدَاءَهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا تَذَرُونَّ مِنْهُ دِرْهَمًا».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مُحَابَاةَ لَهُ، لِكَوْنِهِ عَمَّهُ، لَا لِكَوْنِهِ قَرِيبَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَقَطْ. وَفِيهِ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْقَرِيبَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَّظَاهَرَ بِمَا يُؤْذِي قَرِيبَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْبَاطِنِ يَكْرَهُ مَا يُؤْذِيهِ، فَفِي تَرْكِ قَبُولِ مَا يَتَّبَرَّعُ لَهُ الْأَنْصَارُ بِهِ مِنَ الْفِدَاءِ تَأْدِيبٌ لِمَنْ يَقَعُ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ^(٤). ٤٠١/٧ - ٤٠٢

(١) فيه: الاعتناء بالصالحين، وزيارتهم وتفقدهم.

وفيه: ترك الجمعة لعذر، قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «كشف المشكل من أحاديث الصحيحين» ٥٨٥/٢: وَمَنْ الْأَعْذَارُ الَّتِي يَجُوزُ لَهَا تَرْكُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ قَرَابَةٌ يَخَافُ مَوْتَهُ وَيُرِيدُ أَنْ يَحْضُرَهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا؛ لِأَنَّ الْعَبَّاسَ كَانَ أُسْرَ بَدْرٍ كَمَا سَيَأْتِي، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ أَخْرَجُوهُ مَعَهُمْ إِلَى بَدْرٍ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأُمُّ الْعَبَّاسِ لَيْسَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ بَلْ جَدَّتْهُ أُمُّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ هِيَ الْأَنْصَارِيَّةُ، فَأُطْلِقُوا عَلَى جَدَّةِ الْعَبَّاسِ أُخْتًا لِكَوْنِهَا مِنْهُمْ، وَعَلَى الْعَبَّاسِ ابْنُهَا لِكَوْنِهَا جَدَّتْهُ.

(٤) فهذا الحديث من الأدلة على عدم مُحَابَاةِ أَحَدٍ لِقَرَابَةٍ أَوْ صَدَاقَةٍ أَوْ غَيْرِهَا.

قال العلامة محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِنَّمَا وَصَفُوهُ بِكَوْنِهِ ابْنَ أُخْتِهِمْ، وَلَمْ يَصِفُوهُ بِكَوْنِهِ عَمَّهُ ﷺ لِئَلَّا يَكُونَ فِي هَذَا الْوَصْفِ، رَائِحَةٌ مِنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

باب [ما يُستفاد من قتل الصحابة كَعَبِ بْنِ الْأَشْرَفِ]

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ » ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ : اتَّحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، قَالَ : فَأَذَنْ لِي فَأَقُولَ ، قَالَ : « قَدْ فَعَلْتُ » فَأَتَاهُ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا - يَعْنِي : النَّبِيَّ ﷺ - قَدْ عَنَانَا وَسَأَلَنَا الصَّدَقَةَ ، قَالَ : وَأَيْضًا ، وَاللَّهِ لَتَمْلُكُنَّهُ ، قَالَ : فَإِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ فَنَكْرَهُ أَنْ نَدَعُهُ ، حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ ، قَالَ : فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُهُ حَتَّى اسْتَمَكَنَ مِنْهُ فَقَتَلَهُ .

قَالَ السُّهَيْلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فِيهِ قَتْلُ الْمَعَاهدِ إِذَا سَبَّ الشَّارِعَ ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ^(١) .

= وَلَمْ يَأْذَنْ ﷺ لَهُمْ فِي مُحَابَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَمَهُ بَلْ سَاوَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ الْأَسْرَى ، بَلْ وَرَدَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ . ١٠ / ٩١ . « تفسير المنار » .

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَصَنِيعَ الْمُصَنِّفِ فِي الْجِهَادِ يُعْطِي أَنْ كَعْبًا كَانَ مُحَارِبًا حَيْثُ تَرَجَّمَ لِهَذَا الْحَدِيثِ : « الْفَتْكَ بِأَهْلِ الْحَرْبِ » وَتَرَجَّمَ لَهُ أَيْضًا : « الْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ » . ١٠١ هـ .

قلت : ولعل الصواب ما ذهب إليه السهيلي ، وأنه ليس مُحَارِبًا ، بل مُعَاهِدًا مُسْتَأْمِنًا ، ولكن قتله لأجل سبِّه ، وهو ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال : السَّابُّ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ وَيُقْتَلُ بِغَيْرِ خِلَافٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا فَإِنَّهُ يُقْتَلُ أَيْضًا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَفُقَهَاءِ الْحَدِيثِ .

ثم قال : والدلائل على انتقاض عهد الذمي بسبب الله أو كتابه أو دينه أو رسوله ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أتى ذلك : الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين والاعتبار .

وذكر من الأدلة : قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ [الأحزاب : ٥٧] قال : وهذه الآية توجب قتل من آذى الله ورسوله ، والعهد لا يعصم من ذلك لأننا لم نعهدهم على أن يؤذوا الله ورسوله . =

وَفِيهِ: جَوَازُ قَتْلِ الْمُشْرِكِ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَةُ الْعَامَّةُ قَدْ بَلَغَتْهُ.
وَفِيهِ: جَوَازُ الْكَلَامِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَرْبِ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ قَائِلُهُ
إِلَى حَقِيقَتِهِ. ٤٢٥/٧

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَتْلِ الصَّحَابَةِ أَبَا رَافِعٍ الْيَهُودِيِّ]

* عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي رَافِعٍ الْيَهُودِيِّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتِيكٍ، وَكَانَ أَبُو رَافِعٍ يُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَيُعِينُ عَلَيْهِ، وَكَانَ فِي حِصْنٍ لَهُ بِأَرْضِ الْحِجَازِ.
- وَذَكَرَ قِصَّةَ مَقْتَلِهِ -.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِيهِ جَوَازُ إِغْتِيَالِ الْمُشْرِكِ الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ
وَأَصَرَ.

وَقُتِلَ مَنْ أَعَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ لِسَانِهِ ^(١).

= ويوضح ذلك قول النبي ﷺ: «من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله»
فندب المسلمين إلى يهودي كان معاهدًا لأجل أنه آذى الله ورسوله.
وقال: والاستدلال بقتل كعب بن الأشرف من وجهين:
أحدهما: أنه كان معاهدًا مهادئًا وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالمغازي
والسير، وهو عندهم من العلم العام الذي يستغنى فيه عن نقل الخاصة.
ثم إن النبي ﷺ جعله ناقضًا للعهد بهجائه وأذاه بلسانه خاصة، والدليل على أنه
إنما نقض العهد بذلك أن النبي ﷺ قال: «من لكعب بن الأشرف فإنه قد
آذى الله ورسوله؟» فعَلَّ نَدَبَ النَّاسِ لَهُ بِأَذَاهُ، وَالْأَذَى الْمُطْلَقُ هُوَ بِاللِّسَانِ، كَمَا
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا
أَذَى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذَى﴾
[آل عمران: ١١١]. ١. هـ. «الصارم المسلول» ٤/١، ٧٣، ٧٤.

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله: وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ قُتِلَ لِأَجْلِ أَذَى النَّبِيِّ ﷺ: أَبُو رَافِعٍ بْنُ
أَبِي الْحَقِيقِ الْيَهُودِيِّ.

وَجَوَّازُ التَّجْسِيسِ عَلَى أَهْلِ الْحَرْبِ وَتَطَلُّبُ غِرَّتِهِمْ .
وَالْأَخْذُ بِالشَّدَةِ فِي مُحَارَبَةِ الْمُشْرِكِينَ .

وَتَعَرُّضُ الْقَلِيلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِلْكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . ٤٣١ / ٧

باب [قصة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عندما أتى بطعام وكان صائماً]

* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه ؛ أَنَّهُ أَتَى بِطَعَامٍ وَكَانَ صَائِمًا ،
فَقَالَ : « قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي ، كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ ، إِنْ غُطِّيَ
رَأْسُهُ ، بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ - وَأَرَاهُ قَالَ : وَقُتِلَ حَمْرَةُ
وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي - ثُمَّ بُسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بُسِطَ - أَوْ قَالَ : أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا
مَا أُعْطِينَا - وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عُجِّلَتْ لَنَا ، ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى
تَرَكَ الطَّعَامَ » .

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله : فِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الزُّهْدِ ، وَأَنَّ الْفَاضِلَ فِي
الدِّينِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ التَّوَسُّعِ فِي الدُّنْيَا لِيَلَّا تَنْقُصَ حَسَنَاتُهُ ، وَإِلَى
ذَلِكَ أَشَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِقَوْلِهِ : (خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا قَدْ عُجِّلَتْ) .

= قال : فقد تبين في حديث البراء وابن كعب إنما تسرى المسلمين بقتله بإذن
النبي ﷺ لأذاه للنبي ومعاداته له وأنه كان نظير ابن الأشرف ، لكن ابن الأشرف
كان معاهداً فأذى الله ورسوله فندب المسلمين إلى قتله وهذا لم يكن معاهداً .
فهذه الأحاديث كلها تدل على أن من كان يسب النبي ﷺ ويؤذيه من الكفار فإنه
كان يقصد قتله ويحضر عليه لأجل ذلك ، وكذلك أصحابه بأمره يفعلون ذلك ،
مع كفه عن غيره ممن هو على مثل حاله في أنه كافر غير معاهد ، بل مع أمانه
لأولئك أو إحسانه إليهم من غير عهدٍ بينه وبينهم . ١٥٠ - ١٥٣ .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَفِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي ذِكْرُ سِيرِ الصَّالِحِينَ وَتَقْلِيلُهُمْ فِي الدُّنْيَا لِتَقِلَّ رَعْبَتُهُ فِيهَا.

قَالَ: وَكَانَ بُكَاءُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَفَقًا أَنْ لَا يَلْحَقَ بِمَنْ تَقَدَّمَهُ. ٤٤٢/٧

باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (١٢٨)

[آل عمران: ١٢٨]

* عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَشَجَّ فِي رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يَسْلُتُ الدَّمَ عَنْهُ، وَيَقُولُ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ، وَكَسَرُوا رِبَاعِيَّتَهُ، وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ؟»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾^(١).

* وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْفَجْرِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ الْعَنُ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا» بَعْدَمَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾^(٢).

(١) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

(٢) قال العلامة السعدي: لما جرى يوم «أحد» ما جرى، وجرى على النبي ﷺ مصائب، رفع الله بها درجته، فشج رأسه وكسرت رباعيته، قال: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم» وجعل يدعو على رؤساء من المشركين مثل أبي سفيان بن حرب، وصفوان بن أمية وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، أنزل الله تعالى على رسوله نهياً له عن الدعاء عليهم باللعنة والطرده عن رحمة الله ﷻ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إنما عليك البلاغ وإرشاد الخلق والحرص على مصالحهم، وإنما الأمر لله تعالى هو الذي يدبر الأمور، ويهدي من يشاء ويضل من يشاء، فلا تدع عليهم بل أمرهم راجع إلى ربهم، إن اقتضت حكمته ورحمته أن يتوب عليهم ويمن عليهم بالإسلام فعل، وإن اقتضت حكمته إبقاءهم على كفرهم =

= وعدم هدايتهم، فإنهم هم الذين ظلموا أنفسهم وضروها وتسببوا بذلك الفعل، وقد تاب الله على هؤلاء المعينين وغيرهم، فهداهم للإسلام ﷺ، وفي هذه الآية مما يدل على أن اختيار الله غالب على اختيار العباد، وأن العبد وإن ارتفعت درجته وعلا قدره قد يختار شيئاً وتكون الخيرة والمصلحة في غيره، وأن الرسول ﷺ ليس له من الأمر شيء فغيره من باب أولى، ففيها أعظم رد على من تعلق بالأنبياء أو غيرهم من الصالحين وغيرهم، وأن هذا شرك في العبادة، نقص في العقل، يتركون من الأمر كله له ويدعون من لا يملك من الأمر مثقال ذرة، إن هذا لهو الضلال البعيد. ١. هـ.

وقد ورد أن الآية نزلت في لعن لِحْيَانَ وَرِعْلٍ وَذُكْوَانَ وَعُصْبَةَ، قال الحافظ: وَالصَّوَابُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ الَّذِينَ دَعَا عَلَيْهِمْ بِسَبَبِ قِصَّةِ أُحُدٍ. ١. هـ.

وهو ما رجحه ابن عطية وابن عاشور ومحمد رشيد رضا رحمهم الله تعالى.

وهذه الآية من أَقْوَى دَعَائِمِ التَّوْحِيدِ فِي الْقُرْآنِ، وَدَلَائِلِ نُبُوَّةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ لَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُؤَسَّسَ مُلْكٍ، وَزَعِيمَ سِيَاسَةٍ يُدِيرُهَا بِالرَّأْيِ لَمَا قَالَ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ، فَأَيُّ نَصِيبٍ مِنْ هَذَا الدِّينِ لِلَّذِينَ يَجْعَلُونَ أَمْرَ الْعِبَادِ وَتَدْبِيرَ شُؤْنِ الْكَوْنِ لَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ أَوْ الْأَحْيَاءِ الَّذِينَ يُلَقَّبُونَ بِالْمَسَائِخِ وَالْأَوْلِيَاءِ فَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَنْصُرُونَ وَيَخْذُلُونَ، وَيُسْعِدُونَ وَيُسْقُونَ، وَيُفْقِرُونَ، وَيُمْرِضُونَ وَيَشْفُونَ، وَيَفْعَلُونَ كُلَّ مَا يَشَاءُونَ؟ هَلْ يَعُدُّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَأَتْبَاعِ الْقُرْآنِ الَّذِي يُخَاطَبُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ - حِينَ لَعَنَ رُؤَسَاءَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ حَارَبُوهُ حَتَّى خَضَبُوا بِالدِّمِّ مَحْيَاهُ وَكَسَرُوا إِحْدَى ثَنَائِيَاهُ - يَقُولُهُ: لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ وَقَوْلُهُ: قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ؟ هَذَا تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ وَهَذَا هَدْيُهُ الْقَوِيمُ. ١. هـ. «تفسير المنار» ٩٧/٤.

فالآية والحديث تُشيران إلى أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَغْرِقَ وَيَنْشَغَلَ فِي سَبِّ وَلَعْنِ الْكُفَّارِ وَالْمَجْرِمِينَ وَالْفَاسِدِينَ، بَلْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَهْتَمَّ بِالْأَفْعَالِ بَدَلًا مِنَ الْأَقْوَالِ، وَأَنْ يَسْتَغْرِقَ وَيَنْشَغَلَ فِي الْعَمَلِ عَلَى تَلَاوُفِ أَخْطَائِهِ، وَالسَّعْيِ فِي الْبِنَاءِ وَالْجَدِّ.

وفيه أيضًا: أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ بِالطَّعَانِ وَلَا بِاللَّعَانِ، حَتَّى وَإِنْ لَحِقَهُ الْأَذَى =

باب [ما يُستفاد من أمر النبي ﷺ وَحْشِيًّا أَنْ يَبْتَعدَ عَنْ نَظَرِهِ]

* عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ سَأَلَ وَحْشِيًّا عَنْ قَتْلِ حَمْزَةَ فَقَالَ: إِنَّ حَمْزَةَ قَتَلَ طُعَيْمَةَ بِنَ عَدِيِّ بْنِ الْخِبَارِ بِدَرْ، فَقَالَ لِي مَوْلَايَ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ: إِنَّ قَتَلْتَ حَمْزَةَ بِعَمِّي فَأَنْتَ حُرٌّ، قَالَ: فَلَمَّا أَنْ خَرَجَ النَّاسُ عَامَ عَيْنَيْنٍ، وَعَيْنَيْنِ جَبَلٍ بِحِيَالِ أُحُدٍ، بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَادٍ، خَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ إِلَى الْقِتَالِ، وَكَمَنْتُ لِحَمْزَةَ تَحْتَ صَخْرَةٍ، فَلَمَّا دَنَا مِنِّي رَمَيْتُهُ بِحَرْبَتِي، فَأَضَعُهَا فِي ثُنْتِهِ حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِ وَرِكَيهِ، قَالَ: فَكَانَ ذَاكَ الْعَهْدَ بِهِ، فَلَمَّا رَجَعَ النَّاسُ رَجَعْتُ مَعَهُمْ، فَأَقَمْتُ بِمَكَّةَ حَتَّى فَشَا فِيهَا الْإِسْلَامُ، ثُمَّ خَرَجْتُ إِلَى الطَّائِفِ، فَأَرْسَلُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا، فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ لَا يَهِيْجُ الرُّسُلَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ مَعَهُمْ حَتَّى قَدِمْتُ عَلَى

= والضرر من أعدائه، ولكن هناك وسائل أخرى أحسن وأجدي من اللعن والسب.

بل إنَّ اللعن والسب لا ينبغي للمؤمن أن يوجهه لأعدى الأعداء وهو الشيطان، فقد روى الإمام أحمد وأبي داود عن أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجَمِيِّ، عَمَّنْ كَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَهُ عَلَى حِمَارٍ، فَعَثَرَ الْحِمَارُ، فَقُلْتُ: تَعَسَ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُلْ: تَعَسَ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: تَعَسَ الشَّيْطَانُ، تَعَاظَمَ الشَّيْطَانُ فِي نَفْسِهِ، وَقَالَ: صَرَعْتُهُ بِقُوَّتِي، فَإِذَا قُلْتَ: بِسْمِ اللَّهِ، تَصَاغَرَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُ حَتَّى يَكُونَ أَصْغَرَ مِنْ ذُبَابٍ». وقد صححه الألباني، وقال ابن كثير: إسناده جيد قوي.

فينبغي للدعاة والعلماء ألا يُقابِلُوا من تكلم عليهم أو آذاهم بالسب والقدح في أشخاصهم، بل يردون الشُّبه والأخطاء، دون التعرض للأشخاص، إلا في أضيق الحالات، كأن يكون القادح والسابُّ من أهل الأهواء والضلال، فيُبينُ العالم ضلاله وفساد منهجه حتى لا يغتر به الجهال من عامة الناس.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى قَالَ: «أَنْتَ وَحِشِي» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَنْتَ قَتَلْتَ حَمْزَةً» قُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنَ الْأَمْرِ مَا بَلَغَكَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعَيِّبَ وَجْهَكَ عَنِّي» قَالَ: فَخَرَجْتُ.

* قال الحافظ رحمه الله: فيه أن المرء يكره أن يرى من أوصل إلى قريبه أو صديقه أذى، ولا يلزم من ذلك وقوع الهجرة المنهية بينهما^(١). ٤٦٤/٧

باب [ما يستفاد من قول النبي ﷺ: لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ]

* عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يَرُدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعَنْفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ.

* قال الحافظ رحمه الله: وحاصل ما وقع في القصة أن بعض الصحابة حملوا النهي على حقيقته، ولم يبالوا بخروج الوقت ترجيحاً للنهي الثاني على النهي الأول، وهو ترك تأخير الصلاة عن وقتها، واستدلوا بجواز التأخير لمن اشتغل بأمر الحرب بنظير ما وقع في تلك الأيام بالخندق فقد تقدم حديث جابر المصريح بأنهم صلوا العصر بعدما غربت الشمس وذلك لشغلهم بأمر الحرب، فجاوزوا أن يكون ذلك عاماً في كل شغل يتعلّق بأمر الحرب ولا سيما والزمان زمان التشريع، والبعض الآخر حملوا

(١) وفيه: ما كان عليه النبي ﷺ من عدم الانتقام لنفسه، حيث لم يأمر بمُعاقبته أو سبه، وهذه غاية الحلم والعفو، ومن أوضح الأدلة على رسالته، حيث إن الملوك لا تفعل ذلك، بل يُبادر بالقتل والانتقام ممن فعل مثل ذلك.

النَّهْيَ عَلَى غَيْرِ الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ الْحَثِّ وَالِاسْتِعْجَالِ وَالِإِسْرَاعِ إِلَى بَنِي قَرِيظَةَ.

قَالَ السُّهَيْلِيُّ وَغَيْرُهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّهُ لَا يُعَابَ عَلَى مَنْ أَخَذَ بِظَاهِرِ حَدِيثٍ أَوْ آيَةٍ، وَلَا عَلَى مَنْ اسْتَنْبَطَ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى يُخَصِّصُهُ.

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْجُمْهُورَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ فِي الْقَطْعِيَّاتِ وَاحِدٌ. وَأَمَّا مَا لَا قَطْعَ فِيهِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ أَيْضًا: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ^(١).

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ الْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ تَأْيِيمٍ مِنْ اجْتِهَادٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُعْنَفَ أَحَدًا مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ، فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ إِثْمٌ لَعَنَفَ مِنْ أَثِمٍ^(٢). ٥١١/٧

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ثُمَّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَيْسَ بِوَاضِحٍ، وَإِنَّمَا فِيهِ تَرْكٌ تَعْنِيفٌ مِنْ بَذَلٍ وَسَعَةٍ وَاجْتِهَادٍ، فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ عَدَمُ تَأْيِيمِهِ.

(٢) وَفِيهِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ وَلَمْ يَعِْبْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بَلْ لَمْ يَعِْبْ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، وَقَدْ اجْتَهِدَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ فِي وَقْتِهِ وَفِي حَضْرَتِهِ، وَكَانَ يَكْتَفِي بِرَدِّ الْقَوْلِ إِذَا كَانَ خَطَأً، دُونَ التَّعَرُّضِ لِلْقَائِلِ إِذَا كَانَ مُجْتَهِدًا لَا هَازِلًا.

وَالْعَجِيبُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُبَيِّنْ مَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الرَّأْيَيْنِ؛ وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ لَا يَحْجَرُ عَلَى الْفَهْمِ وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنَ النُّصُوصِ، وَأَنَّ الْخِلَافَ سَائِعٌ وَمَشْرُوعٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ اسْتِفْرَاجِ الْوَسْعِ.

فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَوْمْ وَتَأْنِيبُ الْعَالَمِ وَطَالِبِ الْعِلْمِ فِي اجْتِهَادِهِ وَلَوْ أَخْطَأَ.

وَإِنَّ الْمَلَا حِظَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ أَدْنَى أَرْزَمَةٍ تَمَرُّ بِنَا أَوْ بِالْمُسْلِمِينَ: مِنْ شَأْنِهَا أَنَّهُ تَفَرَّقْنَا لَا أَنْ تَجْمَعُنَا، وَالْعَقْلُ وَالِدِينُ يَقْتَضِيَانِ: أَنَّ تَكُونَ الْأَزْمَاتُ عَوَامِلَ جَمْعٍ لَا تَفَرُّقَةٍ، وَمُحَاوَرَةٍ لَا مُنَاحِرَةٍ.

وَلِمَاذَا لَا نَفْعُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَاتِ الشَّدِيدَةِ، وَعِنْدَ اخْتِلَافِ وَجْهَاتِ النَّظَرِ الْكَثِيرَةِ =

باب [ما يُستفاد من امتناع أم أيمن من إرجاع النخلات إلى أنس بن مالك]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النَّخْلَاتِ مِنْ أَرْضِهِ حَتَّى فُتِحَتْ عَلَيْهِ قُرَيْظَةُ وَالنَّضِيرُ، فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَعْطَاهُ، قَالَ أَنَسٌ: وَإِنَّ أَهْلِي أَمَرُونِي أَنْ آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَسْأَلَهُ مَا كَانَ

= - ولو كانت خاطئة - كما كان يفعل قِدُونَا وإِمَامُنَا ﷺ عندما يرى خطأ اجتهد أصحابه؟

ولنأخذ مثلاً لذلك: حينما فعل حاطب فعلته التي هي في ظاهرها خيانة، لا يختلف اثنان بخطئه واستحقاقه للتعزير والتأنيب، فهل أصدر ﷺ أوامره بقتله، أو على الأقل بسببه وشتمه؟ مع أنه تحقق من قبج صنيعه بالوحي من السماء؟ لا، بل استدعاه وحاوره وناقشه، والتمس له عُذراً.

وحينما مرّت أزمة خطيرة جداً، وهي حادثة الإفك، وما حصل من كلام المنافق عبد الله بن أبي، وما تلاه من تصريح بعض الصحابة الكرام، حتى وقف ﷺ على المنبر ويقول: «مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي»، فدبّ الخلاف بينهم، واختلفت وُجُهَاتُ نظرهم، حتى وصل الأمر إلى السباب والانتهاكات، فما كان منه إلا أَنْ نَزَلَ فَخَفَّضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا.

أزمات مرّت به وبأصحابه، وأحداث شديدة تعرّضوا لها، فكان لا يدع فرصة للخلاف أَنْ يحلّ، ولا لرأس الفتنة أَنْ يُطلّ.

ولو كانت هذه وأمثالها في وقتنا، ماذا كانت ستحدث من التفرقة والتناحر؟ ليس بين عوام الناس، بل بين بعض العلماء وطلاب العلم، كم ستختلف وجهات النظر في تفاصيلها، التي من شأنها أَنْ تُحدث شرخاً كبيراً فينا، لا أَنْ تبني صرخاً يجمعنا.

فيا ليت أهل العقل والحكمة والعلم، يتواصلون فيما بينهم عند تباين الآراء، واختلاف وُجُهَاتِ النظر، لا أَنْ يُجرح بعضهم بعضاً، فإنّ التجريح والسب سهل لا يكلف شيئاً، ولكنّ الشأن كلّ الشأن: فيمن يلتمس الأعذار لهم، ويتصلّ بهم، أو يذهب بنفسه إليهم - إن استطاع -.

أَهْلُهُ أَعْطَوْهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ أَمْ أَيْمَنَ، فَأَنْبِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِيهِنَّ، فَجَاءَتْ أَمْ أَيْمَنَ فَجَعَلَتِ الثَّوبَ فِي عُنُقِي، وَقَالَتْ: وَاللَّهِ، لَا نُعْطِيكَاهُنَّ وَقَدْ أَعْطَانِيهِنَّ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَمْ أَيْمَنَ، اتْرُكِيهِ وَلَكَ كَذَا وَكَذَا»، وَتَقُولُ: كَلَّا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: كَذَا حَتَّى أَعْطَاهَا عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرَةِ أَمْثَالِهِ. متفق عليه.

قَالَ النَّوَوِيُّ: ظَنَنْتُ أَمْ أَيْمَنَ أَنَّ تِلْكَ الْمِنْحَةَ مُؤَبَّدَةٌ فَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهَا هَذَا الظَّنَّ تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا لِكُونِهَا حَاضِنَتَهُ، وَزَادَهَا مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى طَابَ قَلْبُهَا ١. هـ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي الْحَدِيثِ فَرُطُ جُودِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَثْرَةُ حِلْمِهِ وَبِرِّهِ، وَمَنْزِلُهُ أَمْ أَيْمَنَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ وَالِدَةُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَابْنُهَا أَيْمَنُ أَيْضًا لَهُ صُحْبَةٌ وَاسْتُشْهِدَ بِحُنَيْنٍ، وَهُوَ أَسَنُ مِنْ أَسَامَةَ^(١). ٥١٣/٧

(١) وفيه: ملاطفة النبي ﷺ ومُداراة له للكبير، ومن أسدى له معروفًا.

وفيه: أنَّ الامتناع والردَّ قد لا يكون عن هوى وتقصُّدٍ للمخالفة، بل يكون عن احترام وتقدير كما في قصة امتناع عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْكِتَابَةِ يَوْمَ حُنَيْنٍ، لَمَّا صَالَحَ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكُتِبَ عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بَيْنَهُمْ كِتَابًا: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَا تَكُتُبُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، لَوْ كُنْتَ رَسُولًا لَمْ نُقَاتِلْكَ، فَقَالَ لِعَلِيِّ: «أَمَحُّهُ»، فَقَالَ عَلِيُّ: مَا أَنَا بِالَّذِي أَمَحَاهُ، فَمَحَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ.

وكما في امتناع أبي بكرٍ من الصلاة برسول الله ﷺ متقدمًا عليه، وذلك حينما أَقَامَ بِلَالُ الصَّلَاةَ لَمَّا تَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْفُقُهَا شَقًّا، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَأَخَذَ =

باب [ما يُستفاد من حكم سعد بن عبادَة على بني قريظة يوم الخندق]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَنْدَقِ وَضَعَ السَّلَاحَ وَاعْتَسَلَ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْعُبَارِ، فَقَالَ: «قَدْ وَضَعْتَ السَّلَاحَ، وَاللَّهِ مَا وَضَعْتُهُ، اخْرُجْ إِلَيْهِمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَأَيْنَ؟ فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ» فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ، فَرَدَّ الْحُكْمَ إِلَى سَعْدٍ، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ: أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسَبَى النِّسَاءُ وَالذَّرِيَّةُ، وَأَنْ تُقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ.

قَالَ سَعْدٌ - بعد ذلك -: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أُجَاهِدَهُمْ فِيكَ، مِنْ قَوْمٍ كَذَبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبِ قُرَيْشٍ شَيْءٌ فَأَبْقِنِي لَهُ، حَتَّى أُجَاهِدَهُمْ فِيكَ، وَإِنْ كُنْتُ وَضَعْتَ الْحَرْبَ فَأَفْجُرْهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا، فَاَنْفَجَرْتُ مِنْ لَبْتِهِ فَلَمْ يَرُعْهُمْ، وَفِي الْمَسْجِدِ خَيْمَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ، إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ، مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا

= النَّاسُ بِالتَّصْفِيقِ، فَالْتَفَتَ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّفِّ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ مَكَانَكَ، فَرَجَعَ الْفَهْقَرَى وَرَاءَهُ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْتَهَى قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَسْرْتُ إِلَيْكَ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يُنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ يَكُونُ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْإِدْلَالِ كَمَا فِي قِصَّةِ أُمِ أَيْمَنَ.

مِنْ قَبْلِكُمْ؟ فَإِذَا سَعَدُ يَغْذُو جُرْحُهُ دَمًا، فَمَاتَ مِنْهَا ﷺ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ جَوَازُ تَمَنِّي الشَّهَادَةِ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ عَنْ تَمَنِّي الْمَوْتِ.

وَفِيهَا تَحْكِيمُ الْأَفْضَلِ مَنْ هُوَ مَفْضُولٌ^(١). ٥١٩/٧

باب [اسْتِحْبَابُ الثَّنَاءِ عَلَى مَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ]

* رَوَى الْحَاكِمُ فِي «الْإِكْلِيلِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبُو قَتَادَةَ سَيِّدُ الْفُرْسَانِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ الثَّنَاءِ عَلَى الشُّجَاعِ وَمَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ الصَّنْعِ الْجَمِيلِ لِيَسْتَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ يُؤْمَنُ. ٥٧٨/٧

باب [أَهْلُ يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ؟]

* عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لِأَعْرِفُ أَصَوَاتَ رُفْقَةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِالْقُرْآنِ حِينَ يَدْخُلُونَ بِاللَّيْلِ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصَوَاتِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ مُسْتَحْسَنٌ، لَكِنْ مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يُؤْذَ أَحَدًا وَأَمِنَ مِنَ الرِّيَاءِ^(٢). ٦٠٩/٧

(١) وفيه: جواز التداوي في المسجد.

وفيه: اهتمام الراعي والمسؤول بكبار القوم، وأخذ رأيهم، ومشاورتهم.

(٢) وفيه: الثناء على أهل الخير والفضل، من أفراد وجماعات وقبائل.

باب [قصة الرجل الذي أخذ شيئاً من المغانم قبل قسمتها]

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: افْتَحْنَا خَيْبَرَ، وَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِنَّمَا عَنِمْنَا الْبَقَرِ وَالْإِبِلَ وَالْمَتَاعَ وَالْحَوَائِطَ، ثُمَّ انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى، وَمَعَهُ عَبْدٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الضَّبَابِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَحُطُّ رَحَلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ^(١)، حَتَّى أَصَابَ ذَلِكَ الْعَبْدَ، فَقَالَ النَّاسُ: هِنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُصَبِّهَا الْمَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلَ عَلَيْهِ نَارًا»^(٢) فَجَاءَ رَجُلٌ حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِشِرَاكِ أَوْ بِشِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: هَذَا شَيْءٌ كُنْتُ أَصَبْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شِرَاكِ»^(٣) - أَوْ شِرَاكَيْنِ - مِنْ نَارٍ.

* قال الحافظ رحمته الله: وَفِي الْحَدِيثِ تَعْظِيمُ أَمْرِ الْغُلُولِ^(٤).

وفيه: قَبُولُ الْإِمَامِ الْهَدِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ لِأَمْرٍ يَخْتَصُّ بِهِ فِي نَفْسِهِ أَنْ لَوْ كَانَ غَيْرَ وَالٍ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِمَا أَرَادَ، وَإِلَّا فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا إِلَّا لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ حَدِيثُ: «هَذَا الْأَمْرَاءُ غُلُولٌ» فَيُخَصَّ بِمَنْ أَخَذَهَا فَاسْتَبَدَّ بِهَا. ٦١٢/٧

(١) قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: لَا يُدْرَى مَنْ رَمَى بِهِ.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَقِيقَةً بِأَنْ تَصِيرَ الشَّمْلَةُ نَفْسَهَا نَارًا فَيُعَذَّبُ بِهَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهَا سَبَبٌ لِعَذَابِ النَّارِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الشَّرَاكِ.

(٣) قال الحافظ رحمته الله: الشَّرَاكِ: سَيْرُ النَّعْلِ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ.

(٤) وإذا كانت شملة واحدة أخذها دون حق، تشتعل على صاحبها نارا في قبره، ولم يُنْجِهْ صُحْبَتُهُ وَقِتَالُهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ بِمَنْ أَخَذَ الْأَلْفَ وَالْمِائِلِينَ مِنْ أَمْوَالِ الدَّوْلَةِ، الَّذِي هُوَ مِلْكٌ لَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ بِمَنْ سَرَقَ وَنَهَبَ مَا لَا يُحْصَى؟

باب [حُزْنُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ بُلِغَهُ مَقْتَلُ جَعْفَرٍ يَوْمَ مَوْتِهِ، وَمَاذَا حَصَلَ مِنْ أَهْلِهِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ، وَجَعْفَرٍ، وَابْنِ رَوَاحَةَ جَلَسَ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ؛ تَعْنِي: شَقَّ الْبَابِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ^(١) وَذَكَرَ بُكَاءُهُنَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ^(٢)، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، وَذَكَرَ أَنَّهُنَّ لَمْ يَطْعَنَهُ^(٣)، فَقَالَ: «أَنْهَهُنَّ» فَأَتَاهُ الثَّالِثَةَ، قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ عَلَبْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ^(٤)، فَرَعَمْتُ أَنَّهُ قَالَ: «فَاحْثُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ» فَقُلْتُ: أَرَعَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ، لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَتْرُكْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ^(٥).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: (يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ)؛ أَيُّ: لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ ظُهُورَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ زَوْجَاتِهِ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنَ النِّسَاءِ فِي الْجُمْلَةِ، وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ لِجَعْفَرٍ زَوْجَةً غَيْرَ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَهُنَّ». قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَذَا رَأَيْتُ فِي أَصْلِ أَبِي ذَرٍّ، فَإِنْ كَانَ مَضْبُوطًا فَفِيهِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ فَنَهَايَهُنَّ، وَأَطْنَتْهُ مُحَرَّفًا فَإِنَّ الَّذِي فِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ: «فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ» وَهُوَ الْوَجْهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَطْعَنَهُ» قَالَ الْحَافِظُ: فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَيْنِ: «وَذَكَرَ أَنَّهُنَّ» وَهُوَ أَوْجَهُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: فِي عَدَمِ الْإِمْتِنَالِ لِقَوْلِهِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَقَعَ عَنْ قَدَرٍ زَائِدٍ عَلَى مَحْضِ الْبُكَاءِ كَالنَّوْحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَلِذَلِكَ أَمَرَ الرَّجُلَ بِتَكَرُّارِ النَّهْيِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: التَّعَبُ.

الْحُزْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ صَابِرًا رَاضِيًا إِذَا كَانَ قَلْبُهُ مُظْمِنًا، بَلْ قَدْ يُقَالُ: إِنْ مَنْ كَانَ يَنْزَعُجُ بِالْمُصِيبَةِ وَيُعَالِجُ نَفْسَهُ عَلَى الرِّضَا وَالصَّبْرِ أَرْفَعَ رُتَبَةً مِمَّنْ لَا يُبَالِي بِوُقُوعِ الْمُصِيبَةِ أَضَلًّا، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الطَّبْرِيُّ وَأَطَالَ فِي تَقْرِيرِهِ ^(١).

وَمُرَادُ عَائِشَةَ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ فَقَدْ أَتَعَبَ نَفْسَهُ وَمَنْ يُخَاطِبُهُ فِي شَيْءٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهِ، وَلَعَلَّ الرَّجُلَ لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الْأَمْرِ الْمُحْتَمِّ.

وَقَالَ التَّوَوِيُّ: مَعْنَى كَلَامِ عَائِشَةَ إِنَّكَ قَاصِرٌ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا أَمَرَتْ بِهِ مِنَ الْإِنْكَارِ فَيَنْبَغِي أَنْ تُخْبِرَ النَّبِيَّ ﷺ بِقُصُورِكَ عَنْ ذَلِكَ لِیُرْسِلَ غَيْرَكَ وَتُسْتَرِیحَ أَنْتَ مِنَ الْعَنَاءِ. وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ صَحِيحٌ عَنْ عَائِشَةَ فِي آخِرِهِ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَحْثِيَ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ، قَالَتْ: وَرُبَّمَا ضَرَّ التَّكَلُّفُ أَهْلَهُ. وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ مُعَاقَبَةِ مَنْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ فَتَمَادَى عَلَيْهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ.

وفيه: بَيَانُ مَا هُوَ الْأَوَّلَى بِالْمُصَابِ مِنَ الْهَيْئَاتِ.

وَمَشْرُوعِيَّةُ الْإِنْتِصَابِ لِلْعَزَاءِ عَلَى هَيْئَتِهِ.

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ: لَكِنَّ الْبُكَاءَ عَلَى الْمَيِّتِ عَلَى وَجْهِ الرَّحْمَةِ حَسَنٌ مُسْتَحَبٌّ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الرِّضَا. فَإِنَّ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ لَمَّا مَاتَ ابْنُهُ عَلَيْهِ فَضَحَكَ وَقَالَ: رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَضَى فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَرْضَى بِمَا قَضَى اللَّهُ بِهِ: حَالُهُ حَالٌ حَسَنٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَهْلِ الْجَزَعِ، وَأَمَّا رَحْمَةُ الْمَيِّتِ مَعَ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ وَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى كَحَالِ النَّبِيِّ ﷺ فَهَذَا أَكْمَلُ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَةِ ۖ﴾ [البلد: ١٧] فَذَكَرَ سُبْحَانَهُ التَّوَاصِي بِالصَّبْرِ وَالْمَرْحَةِ ١. هـ. «مجموع الفتاوى» ٤٧/١٠.

وَمُلَازِمَةُ الْوَقَارِ وَالشَّبْتِ ^(١) . ٦٤٤ / ٧

باب [مقتل أبي عامر رضي الله عنه ودُعاء النبي ﷺ له]

* عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا فَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ بَعَثَنِي مَعَ أَبِي عَامِرٍ، فَرُمِيَ أَبُو عَامِرٍ فِي رُكْبَتِهِ، رَمَاهُ جُشَمِي ^(٢) بِسَهْمٍ فَأَثْبَتَهُ فِي رُكْبَتِهِ، فَأَنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: انْزِعْ هَذَا السَّهْمَ، فَنَزَعْتُهُ فَنَزَا مِنْهُ الْمَاءُ ^(٣)، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي أَقْرَيْ النَّبِيَّ ﷺ السَّلَامَ وَقُلْ لَهُ: اسْتَغْفِرْ لِي. فَمَكُثَ يَسِيرًا ثُمَّ مَاتَ، فَرَجَعْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ عَلَى سَرِيرٍ مُزْمَلٍ ^(٤) وَعَلَيْهِ فِرَاشٌ، قَدْ أَثَّرَ رِمَالُ السَّرِيرِ بِظَهْرِهِ وَجَنْبَيْهِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِنَا وَخَبَرِ أَبِي عَامِرٍ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبِيدِ أَبِي عَامِرٍ». وَرَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِئِهِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: يُسْتَفَادُ مِنْهُ اسْتِحْبَابُ التَّطْهِيرِ لِإِرَادَةِ الدُّعَاءِ ^(٥).

(١) وفيه: أنه لا ينبغي لمن رأى مهمومًا ومكروبًا أن يزيد من همه بإدخال ما يُكدر خاطره.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي جُشَمٍ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: انْصَبَّ مِنْ مَوْضِعِ السَّهْمِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: مَعْمُولٌ بِالرِّمَالِ، وَهِيَ جِبَالُ الْحُضُرِ الَّتِي تُضَفَّرُ بِهَا الْأَسِرَّةُ.

(٥) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: فِيهِ اسْتِعْمَالُ الْوُضُوءِ عِنْدَ الدُّعَاءِ، وَعِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ، وَذَلِكَ مِنْ كَمَالِ أَحْوَالِ الدَّاعِي وَالذَّاكِرِ، وَمِمَّا يُرْجَى لَهُ بِهِ الْإِجَابَةُ لِنِعْظِيمِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَزْيِيهِهِ لَهُ حِينَ لَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى تَيَمُّمُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْجِدَارِ عِنْدَ بَثْرِ جَمَلٍ حِينَ سَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ، وَكَذَلِكَ رَدُّ السَّلَامِ ﷺ عَلَى حَالِ تَيَمُّمٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ، وَعَلَى هَذَا مَضَى ﷺ وَمَضَى سَلَفُ =

وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ، خِلَافًا لِمَنْ خَصَّ ذَلِكَ بِالِاسْتِسْقَاءِ^(١). ٥٤/٨

باب [من هدي النبي ﷺ أنه إذا نهى عن شيء ليس بإثم أو أمر به، وطلب منه أن يتركهم يفعلون ما يرونه أنه يسمح لهم بذلك]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: حَاصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ فَلَمْ يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا فَقَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ أَصْحَابُهُ: نَرْجِعُ وَلَمْ نَفْتَحْهُ؟ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ». فَعَدُّوا عَلَيْهِ فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا». قَالَ: فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. متفق عليه^(٢).

= الأمة، كانوا لا يفارقون حال الطهارة ما قدروا لكثرة ذكرهم لله تعالى وكثرة تنفليهم، وقد روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يبول ويتيمم، فأقول: «إن الماء قريب، فيقول: لعلي لا أبلغه». «شرح البخاري»، لابن بطال ١٢٤/١٠. (١) وفيه: جواز طلب الدعاء من أهل العلم والصلاح.

وفيه: زهد النبي ﷺ، حيث كان ينام على الحصير اليابس، حتى أثر على جلده.

(٢) فيه: أنه ﷺ كان إذا نهى عن شيء وطلب منه أن يتركهم يفعلون ما يرونه ويهوونه - ما لم يكن إثمًا -: يُرخي لهم الزمام، ويفتح لهم المجال، مع اعتقاده بصوابه وخطئهم، فالتربية النبوية قائمة على الإقناع والحوار وإتاحة الفرصة للتجربة، وهذا كثير في سنته وهديه.

فها هو ﷺ حينما نهاهم عن الوصال فأبوا أن ينتهوا واصل بهم يومًا، ثم يومًا، ثم رأوا الهلال، فقال: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرِذْتُكُمْ» كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا. متفق عليه.

وها هو ﷺ، يُشير على أصحابه يوم أحد بأن يمشوا في المدينة، وإذا جاء الكفار قاتلوهم وهم داخل المدينة، بل أمرهم بكل وضوح فقال: «امْكُثُوا، فَإِنْ =

باب [ما يُستفاد من عدم إعطاء النبي ﷺ الأنصار شيئاً من غنائم حنين]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ ^(١)، قَسَمَ فِي النَّاسِ فِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ^(٢)، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئاً ^(٣)، فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا إِذْ لَمْ يُصِبْهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ،

= دَخَلَ الْقَوْمُ الْأَزَقَّةَ قَاتِلَانَهُمْ وَرُمُوا مِنْ فَوْقِ الْبُيُوتِ، وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ السَّيِّدُ، وَالْقَوْلُ الرَّشِيدُ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الشَّبَابِ وَالرِّجَالِ الْمُتَحَمِّسِينَ لِلْقِتَالِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ كُنَّا نَتَمَنَّى هَذَا الْيَوْمَ، وَأَبَى كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا الْخُرُوجَ، فَلَمَّا صَلَّى الْجُمُعَةَ وَانْصَرَفَ دَعَا بِاللَّامَةِ فَلَبِسَهَا، ثُمَّ أَدْنَى فِي النَّاسِ بِالْخُرُوجِ. وافقهم وانقاد لرغبتهم، مع علمه الأكيد، وبقينه الشديد بسداد رأيه، وخطأ رأيهم.

ففي هذه الآثار النبوية الصحيحة: أعظم درس للقادة والمربين والآباء: أنهم إذا أمروا بأمر فيه مصلحة لمن تحتهم ثم طلبوا أن يعملوا بخلافه لرغبة في نفوسهم وأصروا على ذلك: أن يدعوهم وما أرادوا - ما لم يكن إثمًا -، ليفسحوا المجال لهم بتجربة يعرفون في نهايتها خطأ ما فعلوه، فيرسخ في أذهانهم حرص الأب والمربي عليهم، وأنه لا يأمرهم أو ينهاهم إلا بما فيه مصلحة راجحة لهم.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أَعْطَاهُ غَنَائِمَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَأَصْلُ الْفِعْلِ الرَّدُّ وَالرُّجُوعُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الظِّلُّ بَعْدَ الزَّوَالِ فَيْئًا؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ، فَكَأَنَّ أَمْوَالَ الْكُفَّارِ سُمِّيَتْ فَيْئًا لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ لِلْمُؤْمِنِينَ، إِذْ الْإِيمَانُ هُوَ الْأَصْلُ وَالْكُفْرُ طَارِئٌ عَلَيْهِ، فَإِذَا غَلَبَ الْكُفْرُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَالِ فَهُوَ بِطَرِيقِ التَّعَدِّي، فَإِذَا غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ فَكَأَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِمْ مَا كَانَ لَهُمْ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالْمُرَادُ بِالْمُؤَلَّفَةِ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ أَسْلَمُوا يَوْمَ الْفَتْحِ إِسْلَامًا ضَعِيفًا، وَقِيلَ: كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يُسْلِمَ بَعْدُ كَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْعَطِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ كَانَتْ مِنْ جَمِيعِ الْغَنِيمَةِ. وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

فَخَطَبَهُمْ^(١) فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَدَاكُمُ اللَّهُ بِِي، وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمُ اللَّهُ بِِي، وَعَالَةً فَأَعَانَاكُمُ اللَّهُ بِِي»^(٢) كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ، قَالَ: «مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تُجِيبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ». قَالَ: كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ، قَالَ: «لَوْ شِئْتُمْ قُلْتُمْ: جِئْنَا كَذًا وَكَذَا»^(٣)، أَتَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ، وَتَذْهَبُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى رِحَالِكُمْ، لَوْ لَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَشِعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ^(٤) وَشِعْبَهَا^(٥)، الْأَنْصَارُ شِعَارُ وَالنَّاسُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي رِوَايَةٍ: (فِي الصَّحِيحِينَ): فَجَمَعَهُمْ فَقَالَ: «مَا الَّذِي بَلَّغَنِي عَنْكُمْ؟ قَالُوا: هُوَ الَّذِي بَلَّغَكَ، وَكَانُوا لَا يَكْذِبُونَ».

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: رَتَّبَ ﷺ مَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَلَى يَدِهِ مِنَ النِّعَمِ تَرْتِيبًا بِالْعَا، فَبَدَأَ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ الَّتِي لَا يُؤَاوِيهَا شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، وَتَنَى بِنِعْمَةِ الْأَلْفَةِ وَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ نِعْمَةِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الْأَمْوَالَ تُبْذَلُ فِي تَحْصِيلِهَا وَقَدْ لَا تَحْصُلُ، وَقَدْ كَانَتْ الْأَنْصَارُ قَبْلَ الْهَجْرَةِ فِي غَايَةِ التَّنَافُرِ وَالتَّقَاطُعِ لِمَا وَقَعَ بَيْنَهُمْ مِنْ حَرْبٍ بُعِثَتْ وَغَيْرَهَا، فَزَالَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِالْإِسْلَامِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ وَلَعِكَنَّ اللَّهُ أَفْلَ يَبْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَسَّرَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَلَفْظُهُ: «فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَوْ شِئْتُمْ قُلْتُمْ فَصَدَقْتُمْ وَصَدَقْتُمْ: أَتَيْنَا مُكَذِّبًا فَصَدَقْنَاكَ، وَمَخْذُولًا فَصَصَرْنَاكَ، وَطَرِيدًا فَأَوَيْنَاكَ، وَعَائِلًا فَأَوَّسَيْنَاكَ».

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ هُنَا بَلَدَهُمْ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ اسْمٌ لِمَا انْفَرَجَ بَيْنَ جَبَلَيْنِ.

وَأَرَادَ ﷺ بِهَذَا وَبِمَا بَعْدَهُ التَّنْبِيهَ عَلَى جَزِيلِ مَا حَصَلَ لَهُمْ مِنْ ثَوَابِ النُّصْرَةِ، وَالْقَنَاعَةِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ عَنِ الدُّنْيَا، وَمِنْ هَذَا وَصَفَهُ فَحَقَّهُ أَنْ يُسَلَكَ طَرِيقَهُ وَيَتَّبِعَ حَالَهُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَمَّا كَانَتْ الْعَادَةُ أَنَّ الْمَرْءَ يَكُونُ فِي نُزُولِهِ وَارْتِحَالِهِ مَعَ قَوْمِهِ، وَأَرْضُ الْحِجَازِ كَثِيرَةُ الْأَوْدِيَةِ وَالشُّعَابِ، فَإِذَا تَفَرَّقَتْ فِي السَّفَرِ الطُّرُقُ سَلَكَ كُلٌّ =

دِثَارٌ^(١)، إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أُثْرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ». قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَأَمَّا قِصَّةُ الْأَنْصَارِ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ فَقَدْ إِعْتَذَرَ رُؤُسَاؤُهُمْ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ بَعْضِ أَتْبَاعِهِمْ، وَلَمَّا شَرَحَ لَهُمْ ﷺ مَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْحِكْمَةِ فِيمَا صَنَعَ رَجَعُوا مُذْعِنِينَ وَرَأَوْا أَنَّ الْغَنِيمَةَ الْعُظْمَى مَا حَصَلَ لَهُمْ مِنْ عَوْدِ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى بِلَادِهِمْ، فَسَلُّوا عَنْ الشَّاةِ وَالْبَعِيرِ، وَالسَّبَايَا مِنَ الْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ، بِمَا حَازُوهُ مِنَ الْفُوزِ الْعَظِيمِ، وَمُجَاوَرَةِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ لَهُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَهَذَا دَأْبُ الْحَكِيمِ يُعْطِي كُلَّ أَحَدٍ مَا يُنَاسِبُهُ. انْتَهَى.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ: إِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى الْخَضَمِ، وَإِفْحَامُهُ بِالْحَقِّ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَحُسْنُ أَدَبِ الْأَنْصَارِ فِي تَرْكِهِمُ الْمُمَارَاةَ، وَالْمُبَالَغَةَ فِي الْحَيَاءِ. وَفِيهِ: أَنَّ الْكَبِيرَ يُنَبِّهُ الصَّغِيرَ عَلَى مَا يَعْمَلُ عَنْهُ، وَيُوضِّحُ لَهُ وَجْهَ الشُّبْهَةِ لِيَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ. وَفِيهِ: الْمُعَاتَبَةُ وَاسْتِعْطَافُ الْمُعَاتِبِ، وَإِعْتَابُهُ عَنْ عَثْبِهِ بِإِقَامَةِ حُجَّةٍ مِنْ عَثَبٍ عَلَيْهِ، وَالِاعْتِذَارُ وَالِاعْتِرَافُ. وَفِيهِ: عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ التَّيَبُّوتِ لِقَوْلِهِ: (سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أُثْرَةً) فَكَانَ كَمَا قَالَ.

= قَوْمٌ مِنْهُمْ وَادِيًا وَشُعْبًا، فَأَرَادَ أَنَّهُ مَعَ الْأَنْصَارِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الشَّعَارُ: الثُّوبُ الَّذِي يَلْبَسُ الْجِلْدُ مِنَ الْجَسَدِ، وَالِدِثَارُ: الَّذِي فَوْقَهُ.

وَهِيَ اسْتِعَارَةٌ لَطِيفَةٌ لِمَرُوطِ قُرْبِهِمْ مِنْهُ، وَأَرَادَ أَيْضًا أَنَّهُمْ بِطَانَتِهِ وَخَاصَّتِهِ وَأَنَّهُمْ أَلْصَقَ بِهِ وَأَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَفِيهِ: أَنَّ لِلْإِمَامِ تَفْضِيلَ بَعْضِ النَّاسِ عَلَى بَعْضٍ فِي مَصَارِفِ الْفَيْءِ، وَأَنَّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْغَنِيِّ مِنْهُ لِلْمَصْلَحَةِ.

وَأَنَّ مَنْ طَلَبَ حَقَّهِ مِنَ الدُّنْيَا لَا عَتَبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ. وَمَشْرُوعِيَّةُ الْخُطْبَةِ عِنْدَ الْأَمْرِ الَّذِي يَحْدُثُ سَوَاءَ كَانَ خَاصًّا أَمْ عَامًّا.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَخْصِصِ بَعْضِ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْخُطْبَةِ^(١). ٦٦ - ٦٠ / ٨.

باب [لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق]

* عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً فَاسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ فَغَضِبَ، فَقَالَ: أَلَيْسَ أَمْرُكُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ

(١) وفيه: أھمیة الحوار والنقاش، وأنه السبیل الأفضل، والعلاج الأمثل، لإصلاح البیوت والمجتمع، فما وقع الطلاق، ولا انحرف الأبناء، ولا حصل التقاطع والتدابیر، ولا وُجد التنافر بین الراعی ورعیته، والرئیس مع مؤظفیه، إلا بسبب انعدام الحوار فی أغلب الأحيان، وتمسك كل أحد برأیه، واعتقاده أنه علی حق دون غیره، فهذا هو خراب البیوت والدول والمجتمعات.

وفیه: أن الإنسان إذا رأى من أحد ما یكرهه وینقمه، ألا یكتم ذلك ویخفيه، فیجد ألمًا وحرَجًا فی قلبه، وسوء ظنٍّ بصاحبه، بل علیه مصارحته بلطف وأدب، ویبین له ما یجده فی خاطره، وعلى الآخر ألا یغضبه ذلك أبدًا، بل یشكره علی إهدائه عیبًا كان خافیًا علیه، والمؤمن مرآة أخیه المؤمن.

وفیه: أنه لا ینبغي للرئیس والمسؤول أن یجابه من ینتقده بالعنف والشدة، بل یحاوړه ویناقشه، طلبًا للحق، لا للإفحام والرد.

وكذلك ینبغي أن یكون الوالد مع ولده، والمعلم مع تلمیذه، والإمام مع جماعته.

وفیه: أنه ینبغي الثناء علی الناس ومدحهم بما یستحقونه، وأنه لیس مذمومًا إذا كان الثناء صدقًا لا تملقًا، فما أبغض من لا یثنی علی الآخرين علی أفعالهم الحمیده، وجهودهم النافعة، فتجده حجرًا قاسیًا، لا یعرف شكرًا ولا حمدًا.

تُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا، فَقَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقِدُوهَا، فَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَهَمُّوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يُمْسِكُ بَعْضًا، وَيَقُولُونَ: فَرَرْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ النَّارِ، فَمَا زَالُوا حَتَّى خَمَدَتِ النَّارُ، فَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١)، الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ.

* قال الحافظ رحمه الله: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَنَّ الْحُكْمَ فِي حَالِ الْغَضَبِ يَنْفُذُ مِنْهُ مَا لَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وَأَنَّ الْغَضَبَ يُغْطِي عَلَى دَوِي الْعُقُولِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ لَا يَعُمُّ الْأَحْوَالَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوا الْأَمِيرَ، فَحَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى عُمُومِ الْأَحْوَالَ حَتَّى فِي حَالِ الْغَضَبِ وَفِي حَالِ الْأَمْرِ بِالْمَعْصِيَةِ، فَيَبَيَّنَ لَهُمْ ﷺ أَنَّ الْأَمْرَ بِطَاعَتِهِ مَقْصُورٌ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ^(٢). ٧٥/٨

(١) قال الحافظ رحمه الله: يَعْنِي: أَنَّ الدُّخُولَ فِيهَا مَعْصِيَةٌ، وَالْعَاصِي يَسْتَحِقُّ النَّارَ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَوْ دَخَلُوهَا مُسْتَجِلِينَ لَمَّا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا. وَعَلَى هَذَا فَفِي الْعِبَارَةِ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ وَهُوَ الْإِسْتِخْدَامُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: (لَوْ دَخَلُوهَا) لِلنَّارِ الَّتِي أَوْقَدُوهَا، وَالضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: (مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا) لِلنَّارِ الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ ارْتَكَبُوا مَا نُهِوا عَنْهُ مِنْ قَتْلِ أَنْفُسِهِمْ. وَيُحْتَمَلُ - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَنَّ الضَّمِيرَ لِلنَّارِ الَّتِي أَوْقَدَتْ لَهُمْ: أَيُّ: ظَنُّوا أَنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا بِسَبَبِ طَاعَةِ أَمِيرِهِمْ لَا تَضُرُّهُمْ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُمْ لَوْ دَخَلُوا فِيهَا لَاحْتَرَقُوا فَمَاتُوا، فَلَمْ يَخْرُجُوا. ١. هـ.

قلت: أي: لم يخرجوا منها أحياء، ولا يكون الكلام له كبير فائدة؛ لأنه من المعلوم أن من دخل نارًا كبيرة موقدة فإنه لن يخرج منها حيًا سالمًا. والذي يظهر رجحانه القول الأول.

(٢) فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، والأصل أنه لا يجوز امتثال أوامر =

باب [الصحابه رضي الله عنهم] كانوا يتفاوتون في عباداتهم وكثرتها وتنوعها]

* عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: وَبَعَثَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مِخْلَافٍ ^(١)، قَالَ: وَالْيَمَنُ مِخْلَافَانِ، ثُمَّ قَالَ: «يَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشْرًا وَلَا تُتَفَرَّا، وَتَطَاوَعًا وَلَا

= السلطان والحاكم إذا كان فيها معصية صريحة لله، إلا إن خشي من عدم الامتثال فتنة أو عقوبة شديدة فيكون في حكم المكره.

وفيه: أنه ينبغي أن تستعمل الحكمة والرفق واللين في حال غضب الرئيس أو الأمير، ولو كان مخطئاً، لا أن يواجه بالنقد الحاد، والمواجهة والعناد، فيترتب على ذلك نفرة وفرقة ومفسدة كبيرة، بل ينبغي أن يفعل معه كما فعل هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم، حيث استعملوا الرفق واللين حتى سكن غضب الأمير.

وفيه: مشروعية تأمير الأمير في السفر، وقد قال ﷺ: «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ». رواه أبو داود (٢٦٠٨)، وحسنه الألباني.

بل ذهب شيخ الإسلام إلى وجوب ذلك لظاهر الحديث، قال ﷺ: فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع. ١. هـ. «السياسة الشرعية»، ص ٢٢٧.

فينبغي لكل مجموعة أن يؤمروا أميراً بينهم، وخاصة إذا كانوا في سفر، ولا بدّ لهم أن يسمعوا له ويطيعوا في غير معصية، قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: وظاهر الحديث أن هذا الأمير إذا رضوه وجبت طاعته فيما يتعلق بمصالح السفر؛ لأنه أمير، أمّا ما لا يتعلق بأمور السفر فلا تجب طاعته كالمسائل الخاصة بالإنسان، إلا أنه لا يعني ذلك أن هذا الأمير يستبدّ، بل يكون كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فعليه أن يشاورهم في الأمور التي يخفى فيها جانب المصلحة، ولا يستبد برأيه، أما الأمور الواضحة فلا حاجة للمشورة فيها. ١. هـ. «شرح رياض الصالحين» (١٠٩٨).

(١) قال الحافظ رحمته الله: الْمِخْلَافُ هُوَ بَلْعَةٌ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَهُوَ الْإِفْلِيمُ وَالنَّاحِيَةُ.

تَخْتَلِفًا»^(١)، فَانْطَلَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَمَلِهِ، فَسَارَ مُعَاذٌ فِي أَرْضِهِ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَبِي مُوسَى، فَجَاءَ يَسِيرُ عَلَى بَغْلَتِهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ، وَإِذَا هُوَ جَالِسٌ، وَقَدْ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ قَدْ جُمِعَتْ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ أَيْمَ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قَالَ: لَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَالَ: إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِدَلِّكَ فَاَنْزِلْ، قَالَ: مَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَأَمَرَ بِهِ فُقْتُلَ، ثُمَّ نَزَلَ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟^(٢) قَالَ: أَتَقَوُّهُ تَقَوُّقًا^(٣)، قَالَ: فَكَيْفَ تَقْرَأُ أَنْتَ يَا مُعَاذٌ؟ قَالَ: أَنَا أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَأَقُومُ وَقَدْ قَضَيْتُ جُزْئِي مِنَ النَّوْمِ^(٤)، فَأَقْرَأُ مَا كَتَبَ اللَّهُ لِي، فَأَحْتَسِبُ نَوْمِي كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمِي^{(٥)(٦)}.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: تَوَافَقًا فِي الْحُكْمِ وَلَا تَخْتَلِفًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَافِ أَتْبَاعِكُمَا، فَيُفْضِي إِلَى الْعَدَاوَةِ ثُمَّ الْمُحَارَبَةِ، وَالْمَرْجِعُ فِي الْإِخْتِلَافِ إِلَى مَا جَاءَ فِي «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ» كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَنُزَعِمَنَّ فِي شَيْءٍ فُرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ٢٤٤/١٢: «أَيُّ: فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ».

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْأَزِمَ قِرَاءَتَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَحِينَ بَعْدَ حِينَ، مَا أَخُودُ مِنْ فَوَاقِ النَّاقَةِ، وَهُوَ أَنْ تُحَلَبَ ثُمَّ تُتْرَكَ سَاعَةً حَتَّى تَدِرَّ، ثُمَّ تُحَلَبَ هَكَذَا دَائِمًا.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ جَرَأَ اللَّيْلَ أَجْزَاءً: جُزْءًا لِلنَّوْمِ، وَجُزْءًا لِلْقِرَاءَةِ وَالْقِيَامِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَطْلُبُ الثَّوَابَ فِي الرَّاحَةِ كَمَا يَطْلُبُهُ فِي التَّعَبِ؛ لِأَنَّ الرَّاحَةَ إِذَا قُصِدَ بِهَا الْإِعَانَةُ عَلَى الْعِبَادَةِ حَصَلَتْ الثَّوَابُ.

(٦) قُلْتُ: الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ: (٣٠٣٨)، (٤٣٤١)، (٤٣٤٤). وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَوَاضِعِ، وَقَدْ جُمِعَتِ الْفَوَائِدُ الَّتِي اسْتَنْبَطَهَا الْحَافِظُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ لَتَمَّ الْفَائِدَةُ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ وَغَيْرُهُ: فِي الْحَدِيثِ الْحَضُّ عَلَى الْإِتِّفَاقِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ثَبَاتِ الْمَحَبَّةِ وَالْأُلْفَةِ وَالتَّعَاوُنِ عَلَى الْحَقِّ. ١. هـ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي الْحَدِيثِ الْأَمْرُ بِالتَّيْسِيرِ فِي الْأُمُورِ، وَالرَّفْقُ بِالرَّعِيَّةِ، وَتَحْيِيْبُ الْإِيْمَانِ إِلَيْهِمْ، وَتَرْكُ الشَّدَّةِ لِيَلَّا تَنْفِرَ قُلُوبُهُمْ، وَلَا سِيْمَا فِيمَنْ كَانَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ أَوْ قَارَبَ حَدَّ التَّكْلِيفِ مِنَ الْأَطْفَالِ لِيَتِمَّ كُنَّ الْإِيْمَانِ مِنْ قَلْبِهِ وَيَتِمَّرَنَّ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ فِي تَدْرِيبِ نَفْسِهِ عَلَى الْعَمَلِ إِذَا صَدَقَتْ إِرَادَتُهُ لَا يُشَدَّدُ عَلَيْهَا، بَلْ يَأْخُذُهَا بِالتَّدْرِيجِ وَالتَّيْسِيرِ حَتَّى إِذَا أُنِسَتْ بِحَالَةٍ دَاوَمَتْ عَلَيْهَا نَقْلَهَا لِحَالٍ آخَرَ وَزَادَ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنَ الْأَوَّلَى، حَتَّى يَصِلَ إِلَى قَدْرٍ إِحْتِمَالِهَا وَلَا يُكَلِّفَهَا بِمَا لَعَلَّهَا تَعْجِزُ عَنْهُ.

وَفِيهِ: تَوَلِيَّةُ أَمِيرَيْنِ عَلَى الْبَلَدِ الْوَاحِدِ، وَقِسْمَةُ الْبَلَدِ بَيْنَ أَمِيرَيْنِ.

وَفِيهِ: كَرَاهَةُ سُؤَالِ الْإِمَارَةِ وَالْحِرْصِ عَلَيْهَا وَمَنْعُ الْحَرِيصِ مِنْهَا.

وَفِيهِ: تَزَاوُرُ الْإِخْوَانِ وَالْأَمْرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ.

وَالْمُبَادَرَةُ إِلَى إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ.

وإِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ.

وَأَنَّ الْمُبَاهَاتِ يُؤْجَرُ عَلَيْهَا بِالنِّيَّةِ إِذَا صَارَتْ وَسَائِلَ لِلْمَقَاصِدِ الْوَاجِبَةِ

أَوْ الْمُنْدُوبَةِ أَوْ تَكْمِيلًا لَشَيْءٍ مِنْهُمَا ^(١). ٧٧/٨، ٣٤٤/١٢، ٢٠١/١٣ - ٢٠٣

(١) وفيه: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانَ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَنْ عِبَادَاتِهِمْ وَطَاعَاتِهِمْ

لِيَسْتَفِيدُوا مِنْ بَعْضِهِمْ، وَتَزْدَادَ هِمْمُهُمْ.

وفيه: أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَتَكَلَّفُونَ إِخْفَاءَ أَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ، وَطَاعَاتِهِمُ الْخَفِيَّةِ، وَلَا

يَتَحَرَّجُونَ مِنْ ذِكْرِهَا لِلنَّاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَالْأَصْلُ إِخْفَاءُ الْعَمَلِ

الصَّالِحِ، وَلَكِنْ إِظْهَارُهُ قَدْ يَتَرَجَّعُ لِلْمَصْلَحَةِ.

وفيه: الْحَذَرُ مِنَ الْخِلَافَاتِ بَيْنَ الْحُكَّامِ وَالْمَسْئُولِينَ، وَأَنَّ تَطَاوُعَهُمْ وَاتِّفَاقَهُمْ =

= سببٌ كبيرٌ لصلاح العباد والبلاد.

وفيه: وجوب التيسير على الناس والحذر من التعسير والتشديد عليه، وخاصة للمسؤولين والحكام، وأنه من أوجب واجباتهم، وأكد مهماتهم. وإنَّمَا أَقْتَصَرَ على هذه الوصايا الثلاثة فقط - والعلم عند الله - لأنَّ أمور الرعية لا تصلح إلا إذا ساد روح الوفاق بين الحاكم والمسؤولين، وعاملوا شعبهم بالرفق والتيسير عليهم، وعدم تنفيرهم، فلو أغدق الحاكم والرئيس عليهم من المال والمتاع الشيء الكثير، دون أن يأخذ بهذه الوصية لا ينتظم له الأمر.

ومن التعسير على الرعية:

١ - عدم قبول كلمة الحق منهم، وعدم السماح للناصحين أن يقولوا ما يرونه حقًا.

٢ - فرض الضرائب والمكوس.

٣ - فرض الأوامر عليهم دون أخذ الرأي منهم، وعدم مشاورتهم. وكل ما يشق على الناس ولا ينفعهم فهو من التعسير عليه، وأما ما ينفعهم في دينهم أو دنياهم ولو شقَّ عليهم فهو من التيسير عليهم، كإقامة الحدود من قتل القاتل، ورجم الزاني المحصن، وقطع يد السارق من حرز ونحوه. وذلك كالطبيب يُداوي المريض بما يؤلمه وربما قطع يده للإبقاء على نفسه.

وفيه: أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتفاوتون في عباداتهم - كثرة وقلة -، فمنهم من يُكثر منها ويُطيل قيام الليل كابن مسعود، ومنهم من يُكثر الصيام كعبد الله بن عمرو، ومنهم المقل، كأبي هريرة ومعاذ رضي الله عنهم أجمعين، ولم يعب بعضهم على بعض، بل إنهم جميعًا في عبادة وطاعة في جميع أوقاتهم كما أشار إليه معاذ بقوله: فَأَحْتَسَبْتُ نَوْمِي كَمَا أَحْتَسَبْتُ قَوْمِي، فهو وغيره من الصحابة والصالحين يَطْلُبُونَ الثَّوَابَ فِي رَاحَتِهِمْ كَمَا يَطْلُبُونَهُ فِي تَعَبِهِمْ؛ لِأَنَّ الرَّاحَةَ إِذَا قُصِدَ بِهَا الْعَوْنُ عَلَى الْعِبَادَةِ أَصْبَحَتْ طَاعَةً وعبادة.

وفيه: أهمية النية الصادقة، فمن نوى الخير فإنه يُؤجرُ عليه ولو لم يعمله، ومن نوى بنومه القيام مُبكرًا لقيام الليل أو لصلاة الفجر كُتِبَ له أجرٌ على نومه، كما يُؤجر على قيامه، وفضل الله واسع. وفيه: قتل المرتد عن دين الإسلام.

باب [صراحة الصحابة وعدم مجاملتهم ومداهنتهم]

* عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ لِيَقْبِضَ الْخُمْسَ، وَكُنْتُ أَبْغِضُ عَلِيًّا وَقَدْ اغْتَسَلَ، فَقُلْتُ لِيَخَالِدٍ: أَلَا تَرَى إِلَى هَذَا^(١)، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَا تُبْغِضْهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمْسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ»^(٢). ٨٤/٨

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَكَذَا وَقَعَ عِنْدَهُ مُخْتَصَرًا، وَقَدْ أَوْرَدَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طُرُقٍ إِلَى رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ فَقَالَ فِي سِيَاقِهِ: «بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْسِمَ الْخُمْسَ، فَاصْطَفَى عَلِيٌّ مِنْهُ لِنَفْسِهِ سَبِيئَةً» - أَي: جَارِيَةً مِنَ السَّيِّئَةِ -، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «فَأَخَذَ مِنْهُ جَارِيَةً ثُمَّ أَصْبَحَ يَقْطُرُ رَأْسَهُ، فَقَالَ خَالِدٌ لِبُرَيْدَةَ: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَ هَذَا؟ قَالَ بُرَيْدَةُ: وَكُنْتُ أَبْغِضُ عَلِيًّا».

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ: إِنَّمَا أَبْغَضَ الصَّحَابِيُّ عَلِيًّا لِأَنَّهُ رَأَاهُ أَخَذَ مِنَ الْمَعْنَمِ، فَظَنَّ أَنَّهُ عُلٌّ، فَلَمَّا أَعْلَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ أَقْلَ مِنْ حَقِّهِ أَحَبَّهُ ١.٨ هـ. وَهُوَ تَأْوِيلٌ حَسَنٌ، لَكِنْ يُبْعِدُهُ صَدْرُ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ - أَبْغَضْتُ عَلِيًّا بُغْضًا لَمْ أَبْغِضْهُ أَحَدًا، وَأَحْبَبْتُ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ أُحِبَّهُ إِلَّا عَلَى بُغْضِهِ عَلِيًّا، قَالَ: فَأَصْبَحْنَا سَبِيًّا -.

قَالَ: فَلَعَلَّ سَبَبَ الْبُغْضِ كَانَ لِمَعْنَى آخَرٍ وَزَالَ بِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ عَنْ بُغْضِهِ. وَقَدْ اسْتَشْكَلَ وَفُوعٌ عَلِيًّا عَلَى الْجَارِيَةِ بِغَيْرِ اسْتِئْزَارٍ، وَكَذَلِكَ قَسَمَتْهُ لِنَفْسِهِ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ بِكَرَاهٍ غَيْرِ بَالِغٍ وَرَأَى أَنَّ مِثْلَهَا لَا يُسْتَبْرَأُ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَاضَتْ عَقِبَ صَيْرُورَتِهَا لَهُ ثُمَّ طَهَّرَتْ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ مَا يَدْفَعُهُ، وَأَمَّا الْقِسْمَةُ فَجَائِزَةٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِمَّنْ هُوَ شَرِيكٌ فِي مَا يَقْسِمُهُ كَالْإِمَامِ إِذَا قَسَمَ بَيْنَ الرَّعِيَّةِ وَهُوَ مِنْهُمْ، فَكَذَلِكَ مَنْ نَصَبَهُ الْإِمَامُ قَامَ مَقَامَهُ ١.٨ هـ.

قلت: في الحديث: صراحة الصحابة وعدم مجاملتهم في أمرٍ يعتقدون صوابه، ومن المعلوم أن عليًا ابنَ عم الرسول ﷺ، وزوج ابنته، ومع ذلك لم يُجامل =

باب [هدمُ جريرٍ رضي الله عنه للصنم الذي يُدعى ذو الخلصة]

* قَالَ جَرِيرٌ رضي الله عنه: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ» وَهُوَ نُصْبٌ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ، يُسَمَّى الْكَعْبَةَ الْيَمَانِيَّةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ لَا أَتُبُّ عَلَى الْخَيْلِ، فَصَكَ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا» قَالَ: فَخَرَجْتُ فِي خَمْسِينَ فَارِسًا مِنْ أَحْمَسَ مِنْ قَوْمِي، فَأَتَيْتُهَا فَأَحْرَقْتُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا مِثْلَ الْجَمَلِ الْأَجْرَبِ، فَدَعَا لِأَحْمَسَ وَخَيْلِهَا.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: خَصَّ جَرِيرًا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي بِلَادِ قَوْمِهِ وَكَانَ هُوَ مِنْ أَشْرَافِهِمْ، وَالْمُرَادُ بِالرَّاحَةِ رَاحَةُ الْقَلْبِ، وَمَا كَانَ شَيْءٌ أَتَعَبَ لِقَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَقَاءِ مَا يُشْرِكُ بِهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى. وَفِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةُ إِزَالَةِ مَا يُفْتَتَنُ بِهِ النَّاسُ مِنْ بِنَاءٍ وَغَيْرِهِ سَوَاءً كَانَ إِنْسَانًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ جَمَادًا.

= بريدة رسول الله في ابن عمه وزوج ابنته؛ لأن هذا ما يدين الله به. وفيه: شدة انتباه وملاحظة النبي ﷺ، حيث عرف من خلال تصرفات بريدة أنه يعتب على علي رضي الله عنه، وهكذا ينبغي للمربي والمسؤول أن يكون شديد الانتباه والملاحظة، ويبادر بالسؤال عمَّن يجد باله مُتَعَكِّرًا، وتصرفه مُتَغَيِّرًا. وفيه: أنه قد يجد الصالح في نفسه نفرة أو بُغْضًا على أحد ولو كان من يُبْغِضُهُ صالحًا تقيًا، وهو أمرٌ قد يجده في نفسه بسبب موقف أو تعامل أو سلوك يكرهه، لكن لا ينبغي أن يتمادي في ذلك، بل ينبغي أن يعل الأسباب التي تُزيل كراهته وبُغْضه، ولا يجوز أن يغتابه أو يقلل من شأنه عند الآخرين. وفي صراحة بريدة رضي الله عنه دليلٌ على أن النبي ﷺ كان غايةً في حسن الخلق ورحابة الصدر، حيث لم يجد حرجًا أن يُصارحه بكرهه لقريبه، وزوج ابنته.

وَفِيهِ: اسْتِمَالَةٌ نَفُوسِ الْقَوْمِ بِتَأْمِيرٍ مَنْ هُوَ مِنْهُمْ، وَالِاسْتِمَالَةُ بِالِدُّعَاءِ
وَالشَّاءِ وَالْبَشَارَةِ فِي الْفَتْوحِ. ٩٠ / ٨ - ٩٢

باب [قَدُومُ مُسَيِّلِمَةَ الْكَذَّابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا حَصَلَ مِنْهُ]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ مُسَيِّلِمَةُ الْكَذَّابُ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١)، فَجَعَلَ يَقُولُ: إِنَّ جَعَلَ لِي مُحَمَّدٌ الْأَمْرَ ^(٢) مِنْ بَعْدِهِ
تَبِعْتُهُ، وَقَدِمَهَا فِي بَشَرٍ كَثِيرٍ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَقْبَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ
ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شَمَّاسٍ، وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِطْعَةٌ جَرِيدٍ، حَتَّى وَقَفَ
عَلَى مُسَيِّلِمَةَ فِي أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا،
وَلَنْ تَعْدُو أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ، وَلَئِنْ أَذْبَرْتَ لَيَعْقِرَنَّكَ اللَّهُ، وَإِنِّي لَأَرَاكَ الَّذِي
أُرَيْتُ فِيهِ مَا رَأَيْتُ، وَهَذَا ثَابِتٌ يُحِبُّكَ عَنِّي» ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ، قَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ: فَسَأَلْتُ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ أَرَى الَّذِي أُرَيْتُ فِيهِ مَا
أُرَيْتُ»، فَأَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ
فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا، فَأَوْحَى إِلَيَّ فِي الْمَنَامِ: أَنْ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: الْمَدِينَةِ، وَسِيَاقُ هَذِهِ الْقِصَّةِ يُخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ
أَنَّهُ قَدِمَ مَعَ وَفَدٍ قَوْمِهِ، وَأَنَّهُمْ تَرَكَوْهُ فِي رَحَالِهِمْ يَحْفَظُهَا لَهُمْ، وَذَكَرُوهُ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخَذُوا مِنْهُ جَائِزَتَهُ، وَأَنَّهُ قَالَ لَهُمْ إِنَّهُ لَيْسَ بِشَرِّكُمْ، وَأَنَّ
مُسَيِّلِمَةَ لَمَّا ادَّعَى أَنَّهُ أَشْرَكَ فِي النُّبُوَّةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اِحْتَجَّ بِهِذِهِ الْمَقَالَةِ،
وَهَذَا مَعَ شُدُودِهِ ضَعِيفُ السَّنَدِ لَانْقِطَاعِهِ، وَأَمْرُ مُسَيِّلِمَةَ كَانَ عِنْدَ قَوْمِهِ أَكْثَرَ مِنْ
ذَلِكَ، فَقَدْ كَانَ يُقَالُ لَهُ رَحْمَانُ الْيَمَامَةِ لِعَظَمِ قَدْرِهِ فِيهِمْ، وَكَيْفَ يَلْتَمِسُ هَذَا الْخَبَرَ
الضَّعِيفَ مَعَ قَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اجْتَمَعَ بِهِ وَخَاطَبَهُ
وَصَرَخَ لَهُ بِحَضْرَةِ قَوْمِهِ أَنْ لَوْ سَأَلَهُ الْقِطْعَةُ الْجَرِيدَةَ مَا أَعْطَاهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: الْخِلَافَةِ.

انْفُخْهُمَا، فَانْفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ بَعْدِي» أَحَدُهُمَا الْعَنَسِيُّ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ. متفق عليه.

* قال الحافظ رحمته الله: يُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ الْإِمَامَ يَأْتِي بِنَفْسِهِ إِلَى مَنْ قَدِمَ يُرِيدُ لِقَاءَهُ مِنَ الْكُفَّارِ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقًا لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ.

قوله: (وَهَذَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ يُحِبُّكَ عَنِّي)؛ أَي: لِأَنَّهُ كَانَ خَطِيبَ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، فَاسْتَفَى بِمَا قَالَهُ لِمُسَيْلِمَةَ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْإِسْهَابَ فِي الْخِطَابِ فَهَذَا الْخَطِيبُ يَقُومُ عَنِّي فِي ذَلِكَ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِعَانَةُ الْإِمَامِ بِأَهْلِ الْبَلَاغَةِ فِي جَوَابِ أَهْلِ الْعِنَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قوله: (رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سَوَارِينَ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا): يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ السَّوَارَ وَسَائِرَ آلَاتِ أَنْوَاعِ الْحُلِيِّ اللَّائِقَةِ بِالنِّسَاءِ تَعْبِيرٌ لِلرِّجَالِ بِمَا يَسُوءُهُمْ وَلَا يَسْرُهُمْ^(١). ١١٢/٨ - ١١٣

باب [قصة النضر الثلاثة الذين جاؤوا يسألون عن عبادة

النبي ﷺ]

* عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا^(٢)، فَقَالُوا:

(١) وفيه: اسْتِعْمَالُ الْغُلْظَةِ وَالشَّدَةِ أحياناً عند الحاجة، وذلك إذا كان الكلام مُوجَّهًا لشخص عنيدٍ مُتَكَبِّرٍ، وقد قال موسى عليه السلام لفرعون: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفِرْعَوْنُ مُتَبَوِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٢].

(٢) قال الحافظ رحمته الله: أَي: رَأَى كُلُّ مِنْهُمْ أَنَّهَا قَلِيلَةٌ.

وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ^(١)، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَصْلِي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا^(٢)، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتَقَاكُمْ لَهُ^(٣)،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَعْنَى: أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحُصُولِ ذَلِكَ لَهُ يُحْتَاجُ إِلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْعِبَادَةِ عَسَى أَنْ يَحْصُلَ، بِخِلَافِ مَنْ حَصَلَ لَهُ، لَكِنْ قَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، فَأَشَارَ إِلَى هَذَا بِأَنَّهُ أَشَدَّهُمْ خَشْيَةً، وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِمَقَامِ الْعُبُودِيَّةِ فِي جَانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ.

(٢) فِيهِ: مَجِيءُ الْعَالَمِ وَالِدَاعِيَةِ بِنَفْسِهِ لِلنَّصِيحِ وَالتَّوْجِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَظِرُ مَجِيءَ الْمُخْطِئِينَ، بَلْ يُبَادِرُ إِلَيْهِمْ، وَيُوضِحُ خَطَأَهُمْ، وَلَا يَكْتَفِي بِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ وَالْخَطَأِ عِلَانِيَةً، بَلْ يَتَّصِلُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَا فَعَلَهُ ﷺ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فِيهِ «الصَّحِيحِينَ» عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ، فَأُلْفَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمَ حَشَوْهَا لَيْفٌ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ، وَصَارَتِ الْوِسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ.

فَهَذَا قِمَّةُ النَّصِيحِ وَالْأَمَانَةِ، أَمَا أَنْ يُطْلَقَ الْعَالَمُ أَوِ الدَّاعِيَةُ أَوِ الْمَصْلُوحُ التَّصْرِیحاتِ وَالْمُلَاحَظَاتِ عَلَى الْمُخْطِئِينَ - وَقَدْ يَكُونُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ -، دُونَ أَنْ يُكَلِّفَ نَفْسَهُ الْحَدِيثَ مَعَهُمْ، وَهُوَ فِي هَذَا الزَّمَانِ مِنْ أَيْسَرِ الْأُمُورِ وَذَلِكَ بِالاتِّصَالِ بِالْهَاتِفِ عَلَيْهِمْ، فَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي تَجَنُّبَهُ قَدْرَ الْإِمْكَانِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا؟ وَيَجْمَعُ بِأَنَّهُ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ عُمُومًا جَهْرًا مَعَ عَدَمِ تَعْيِينِهِمْ، وَخُصُوصًا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ رِفْقًا بِهِمْ وَسِتْرًا لَهُمْ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا بَنَوْا عَلَيْهِ أَمْرَهُمْ مِنْ أَنَّ الْمَغْفُورَ لَهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ فِي الْعِبَادَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ يُبَالِغُ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ أَخْشَى لِلَّهِ وَأَتَقَى مِنَ الَّذِينَ يُشَدِّدُونَ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُشَدَّدَ لَا يَأْمَنُ مِنَ الْمَلَلِ بِخِلَافِ الْمُفْتَصِدِ، فَإِنَّهُ أَمَكُنْ لِاسْتِمْرَارِهِ، وَخَيْرَ الْعَمَلِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَقَدْ أُرْشِدَ إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «الْمُنْتَبِ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى».

لَكِنِّي ^(١) أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ^(٢).

* قال الحافظ رحمته الله: وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى فَضْلِ النِّكَاحِ وَالتَّرْغِيبِ فِيهِ.

وَفِيهِ: تَتَّبِعُ أَحْوَالَ الْأَكَابِرِ لِلتَّأْسِي بِأَفْعَالِهِمْ وَأَنَّهُ إِذَا تَعَذَّرَتْ مَعْرِفَتُهُ مِنَ الرِّجَالِ جَازَ اسْتِكْشَافُهُ مِنَ النِّسَاءِ.

وَأَنَّ مَنْ عَزَمَ عَلَى عَمَلٍ بَرٍّ وَاحْتِاجَ إِلَى إِظْهَارِهِ حَيْثُ يَأْمَنُ الرِّيَاءَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَمْنُوعًا.

وَفِيهِ: تَقْدِيمُ الْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ عِنْدَ إِلْقَاءِ مَسَائِلِ الْعِلْمِ، وَبَيَانِ الْأَحْكَامِ لِلْمُكَلَّفِينَ، وَإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ.

وَأَنَّ الْمُبَاحَاتِ قَدْ تَقَلَّبَ بِالْقَصْدِ إِلَى الْكَرَاهَةِ وَالِاسْتِحْبَابِ.

(١) قال الحافظ رحمته الله: اسْتِذْرَاكَ مِنْ شَيْءٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ؛ أَيُّ: أَنَا وَأَنْتُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعُبُودِيَّةِ سَوَاءً، لَكِنْ أَنَا أَعْمَلُ كَذَا.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: الْمُرَادُ بِالسُّنَّةِ الطَّرِيقَةُ لَا الَّتِي تُقَابِلُ الْفَرَضَ، وَالرَّغْبَةَ عَنِ الشَّيْءِ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالْمُرَادُ: مَنْ تَرَكَ طَرِيقَتِي وَأَخَذَ بِطَرِيقَةِ غَيْرِي فَلَيْسَ مِنِّي، وَلَمْحَ بِذَلِكَ إِلَى طَرِيقِ الرَّهْبَانِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا التَّشْدِيدَ كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَطَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ، فَيُفْطِرُ لِيَتَقَوَّى عَلَى الصَّوْمِ، وَيَنَامُ لِيَتَقَوَّى عَلَى الْقِيَامِ، وَيَتَزَوَّجُ لِكُسْرِ الشَّهْوَةِ وَإِعْفَافِ النَّفْسِ وَتَكْثِيرِ النَّسْلِ.

وَقَوْلُهُ: (فَلَيْسَ مِنِّي): إِنْ كَانَتْ الرَّغْبَةُ بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ يُعَذِّرُ صَاحِبَهُ فِيهِ، فَمَعْنَى «فَلَيْسَ مِنِّي»: أَيُّ: عَلَى طَرِيقَتِي، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُخْرَجَ عَنِ الْإِمْلَةِ.

وَإِنْ كَانَ إِعْرَاضًا وَتَنْطَعًا يُفْضِي إِلَى إِعْتِقَادِ أَرْجَحِيَّةِ عَمَلِهِ، فَمَعْنَى «فَلَيْسَ مِنِّي»: لَيْسَ عَلَى مِلَّتِي؛ لِأَنَّ إِعْتِقَادَ ذَلِكَ نَوْعٌ مِنَ الْكُفْرِ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: فِيهِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ اسْتِعْمَالَ الْحَلَالِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالْمَلَابِسِ وَآثَرِ غَلِيظِ الثِّيَابِ وَخَشَنِ الْمَأْكَلِ ١. هـ.

وَالْحَقُّ أَنَّ مُلَازِمَةَ اسْتِعْمَالَ الطَّيِّبَاتِ تُفْضِي إِلَى التَّرَفِّهِ وَالْبَطَرِ وَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّ مَنْ إِعْتَادَ ذَلِكَ قَدْ لَا يَجِدُهُ أَحْيَانًا، فَلَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْتِقَالَ عَنْهُ فَيَقَعُ فِي الْمَحْظُورِ، كَمَا أَنَّ مَنْعَ تَنَاوُلِ ذَلِكَ أَحْيَانًا يُفْضِي إِلَى التَّنَطُّعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ صَرِيحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] كَمَا أَنَّ الْأَخْذَ بِالتَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ يُفْضِي إِلَى الْمَلَلِ الْقَاطِعِ لِأَصْلِهَا، وَمُلَازِمَةَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْفَرَائِضِ مَثَلًا.

وَتَرَكُ التَّنَفُّلِ يُفْضِي إِلَى إِثَارِ الْبَطَالَةِ، وَعَدَمِ النَّشَاطِ إِلَى الْعِبَادَةِ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ الْوَسْطُ.

وَفِيهِ: أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِاللَّهِ وَمَعْرِفَةَ مَا يَجِبُ مِنْ حَقِّهِ أَعْظَمُ قَدْرًا مِنْ مُجَرَّدِ الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ^(١). ١٣٤ / ٨ - ١٣٤

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ وَفْدِ أَهْلِ نَجْرَانَ]

* عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ صَاحِبَا نَجْرَانَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُرِيدَانِ أَنْ يُلَاعِنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّكَ لَنْ تَكُونَ نَبِيًّا فَلَا عَنَا لَا نُفْلِحُ نَحْنُ وَلَا عَقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا، قَالَا: إِنَّا

(١) وهذه فائدة نفيسة، فالعلم بالله وشرعه أفضل من التفرغ للعبادة والطاعة البدنية، وذلك لأنَّ العبادة لا تستقيم بدون العلم والمعرفة، بل إنَّ كثيرًا من العباد ابتدعوا وأحدثوا في الدين ما ليس منه، وذلك لنقص علمهم ومعرفتهم بالشرع. وفي الحديث: ذمُّ التشدد والتنطع، وأنه ليس من الدين في شيء.

نُعْطِيكَ مَا سَأَلْتَنَا، وَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا أَمِينًا، وَلَا تَبْعَثْ مَعَنَا إِلَّا أَمِينًا. فَقَالَ: «لَأَبْعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ»، فَاسْتَشْرَفَ لَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ» فَلَمَّا قَامَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَمِينٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي قِصَّةِ أَهْلِ نَجْرَانَ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ إِقْرَارَ الْكَافِرِ بِالنَّبُوءَةِ لَا يُدْخِلُهُ فِي الْإِسْلَامِ حَتَّى يَلْتَزِمَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ.

وَفِيهَا جَوَازُ مُجَادَلَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَدْ تَجِبَ إِذَا تَعَيَّنَتْ مَصْلَحَتُهُ. وَفِيهَا مَشْرُوعِيَّةُ مُبَاهَلَةِ الْمُخَالِفِ إِذَا أَصَرَ بَعْدَ ظُهُورِ الْحُجَّةِ، وَقَدْ دَعَا ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى ذَلِكَ ثُمَّ الْأَوْزَاعِيُّ، وَوَقَعَ ذَلِكَ لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(١).

وَمِمَّا عُرِفَ بِالتَّجَرِبَةِ أَنَّ مَنْ بَاهَلَ وَكَانَ مُبْطِلًا لَا تَمْضِي عَلَيْهِ سَنَةٌ مِنْ يَوْمِ الْمُبَاهَلَةِ، وَوَقَعَ لِي ذَلِكَ مَعَ شَخْصٍ كَانَ يَتَعَصَّبُ لِبَعْضِ الْمَلَاحِدَةِ، فَلَمْ يَقُمْ بَعْدَهَا غَيْرَ شَهْرَيْنِ.

وَفِيهَا مُصَالَحَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ، وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى ضَرْبِ الْجِزْيَةِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَالٌ يُؤْخَذُ مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى وَجْهِ الصَّغَارِ فِي كُلِّ عَامٍ.

وَفِيهَا بَعَثَ الْإِمَامُ الرَّجُلَ الْعَالِمَ الْأَمِينُ إِلَى أَهْلِ الْهُدْنَةِ فِي مَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ^(٢). ١١٩/٨

(١) ظاهر كلام الحافظ أن المباهلة تجوز مع كل مخالف، وهو ما كان يراه الأوزاعي وغيره، ولكن المتأمل في سيرة النبي وأصحابه وأكثر التابعين أنهم لم يُباهلوا إلا المخالف في العقائد، لا الفروع التي يسوغ فيه الاجتهاد.

(٢) وفيها الثناء والمدح في الوجه بشرط أن يكون حقًا، وأن يأمن على الممدوح من الفتنة والاعتزاز.

باب [إِنْكَارِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى خَبَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لُبْسِ الْخَاتَمِ مِنْ ذَهَبٍ]

* عَنْ عَلْقَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا جُلُوسًا مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَجَاءَ خَبَّابٌ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: أَلَمْ يَأْنِ لِهَذَا الْخَاتَمِ أَنْ يُلْقَى، قَالَ: أَمَّا إِنَّكَ لَنْ تَرَاهُ عَلَيَّ بَعْدَ الْيَوْمِ، فَأَلْقَاهُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ مَنْقَبَةٌ لِابْنِ مَسْعُودٍ وَحُسْنُ تَأْنِيهِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ، وَأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانَ يَخْفَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَحْكَامِ فَإِذَا نُبِّهَ عَلَيْهَا رَجَعَ، وَلَعَلَّ خَبَّابًا كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ لُبْسِ الرِّجَالِ خَاتَمَ الذَّهَبِ لِلتَّنْزِيهِ، فَنَبَّهَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ مُسْرِعًا^(١). ١٢٧/٨

باب [الثناء في الوجه لمن هو أهله، ونسبة المعروف لصاحبه]

* عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْنَا عُمَرَ فِي وَفْدٍ^(٢)، فَجَعَلَ يَدْعُو رَجُلًا رَجُلًا وَيُسَمِّيهِمْ^(٣)، فَقُلْتُ: أَمَا تَعْرِفُنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: «بَلَى، أَسَلَّمْتَ إِذْ كَفَرُوا، وَأَقْبَلْتَ إِذْ أَذْبَرُوا، وَوَفَيْتَ إِذْ عَدَرُوا، وَعَرَفْتَ إِذْ أَنْكَرُوا»^(٤). فَقَالَ

(١) وفيه: إنكار المنكر برفق علانية، إذا كان المنكر بادياً لا مُسْتَتِراً، وفيه قبول الحق دون تردد، ولو أُلْقِيَ عليه أمام الآخرين، فإنَّ من ردَّ الحق بسبب جفاء المنكر والناسح يُخشى عليه أن يدخل في هذا الوعيد الشديد ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعُزْرَةُ﴾ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ إِلَهَآ إِلَّا اللَّهُ ﴿البقرة: ٢٠٦﴾.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: فِي خِلَافَتِهِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: قَبْلَ أَنْ يَدْعُوهُمْ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى وَفَاءِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ بِالْإِسْلَامِ وَالصَّدَقَةِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ مَنَعَ مَنْ أَطَاعَهُ مِنَ الرَّدَّةِ، وَذَلِكَ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْفُتُوحِ.

عَدِيٍّ: فَلَا أُبَالِي إِذَا^(١).

باب [لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ]

* عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ^(٢) فَأَقَاتِلَ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ، قَدْ مَلَكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتُ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»^(٣).

قَالَ الْحَطَّابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَلِي الْإِمَارَةَ وَلَا

الْقَضَاء. ١٦١/٨

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: إِذَا كُنْتُ تَعْرِفُ قَدْرِي فَلَا أُبَالِي إِذَا قَدَّمْتَ عَلَيَّ غَيْرِي. ١. هـ. ١٢٨/٨

قلت: فيه الثناء في الوجه لمن هو أهله، وأن الصحابة الكرام كانوا ينسبون المعروف لأهله. وفيه: أَنَّ النفس مجبولة على حب الثناء، وأنها تستأنس بمن عرف قدرها ومكانتها.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: نَفَعَنِي اللَّهُ أَيَّامَ الْجَمَلِ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَيُّ: قَبْلَ ذَلِكَ، فَأَيَّامٌ يَتَعَلَّقُ بِ«نَفَعَنِي» لَا بِ«سَمِعْتُهَا» فَإِنَّهُ سَمِعَهَا قَبْلَ ذَلِكَ قَطْعًا، وَالْمُرَادُ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ الْعُسْكَرُ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَائِشَةَ.

(٣) هذا مع فضل عائشة ورجاحة عقلها، وسلامة فطرتها، ومع ذلك أخذ الصحابي الجليل أبو بكره بظاهر النص أنه لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ، حيث تولت على رجالٍ - وهي لم تتقلد الإمارة، بل ترأست وفدًا لعقد الصلح وطلب خير وحق -.

فمن باب أولى منعها من التولي على الرجال في تدبير أمورهم وتسيير أعمالهم.

باب [وصايا النبي ﷺ قبل موته، وما هم به من كتابة كتاب]

* قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ؟ اسْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعَهُ، فَقَالَ: «اَتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا»، فَتَنَازَعُوا وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ، فَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ، أَهَجَرَ^(١)

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: بِهَمْزَةٍ لَجَمِيعِ رَوَاةِ الْبُخَارِيِّ، وَفِي الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي الْجِهَادِ يَلْفُظُ: «فَقَالُوا: هَجَرَ» بِغَيْرِ هَمْزَةٍ.

قَالَ الْفَرُطِيُّ: الرَّاجِحُ فِيهِ إِثْبَاتُ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ وَبِفَتْحَاتٍ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ. وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَا يَقَعُ مِنْ كَلَامِ الْمَرِيضِ الَّذِي لَا يَنْتَظِمُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ.

وَوُقُوعُ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ فِي صِحَّتِهِ وَمَرَضِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣] وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَقُولُ فِي الْعَصَبِ وَالرَّضَا إِلَّا حَقًّا» وَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا قَالَهُ مَنْ قَالَهُ مُنْكَرًا عَلَى مَنْ تَوَقَّفَ فِي إِمْتِنَالِ أَمْرِهِ بِإِحْضَارِ الْكَتِفِ وَالِدَوَاةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: كَيْفَ تَتَوَقَّفُ أَتُظَنُّ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ يَقُولُ الْهَذْيَانِ فِي مَرَضِهِ؟ إِمْتِنَالُ أَمْرِهِ وَأَحْضِرُهُ مَا طَلَبَ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ. قَالَ: هَذَا أَحْسَنُ الْأَجَوِبَةِ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ ذَلِكَ عَنْ شَكِّ عَرَضَ لَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ صَدَرَ عَنْ دَهْشٍ وَحَيْرَةٍ، كَمَا أَصَابَ كَثِيرًا مِنْهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: وَيُظْهَرُ لِي تَرْجِيحُ ثَالِثِ الْإِحْتِمَالَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْفَرُطِيُّ، وَيَكُونُ قَائِلُ ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ قُرِبَ دُخُولُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَكَانَ يَعْهَدُ أَنْ مَنْ اسْتَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ قَدْ يَشْتَغِلُ بِهِ عَنْ تَحْرِيرِ مَا يُرِيدُ أَنْ يَقُولَهُ لِجَوَازِ وَقُوعِ ذَلِكَ، وَلِهَذَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: «فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ قَدْ غَلَبَهُ الْوَجَعُ».

قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ عُمَرَ: «حَسْبَنَا كِتَابُ اللَّهِ» مِنْ قُوَّةِ فِقْهِهِ وَدَقِيقِ نَظَرِهِ؛ لِأَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكْتُبَ أُمُورًا رُبَّمَا عَجَزُوا عَنْهَا فَاسْتَحَقُّوا الْعُقُوبَةَ لِكُونِهَا مَنُصُوصَةً، وَأَرَادَ أَنْ لَا يَنْسَدَ بَابُ الْاجْتِهَادِ عَلَى الْعُلَمَاءِ.

اسْتَفْهَمُوهُ؟ فَذَهَبُوا يَرُدُّونَ عَلَيْهِ^(١)، فَقَالَ: «دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ»^(٢) وَأَوْصَاهُمْ بِثَلَاثٍ^(٣)، قَالَ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ» وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَ: فَنَسِيَتْهَا»^(٤).

= وَفِي تَرْكِهِ ﷺ الْإِنْكَارَ عَلَى عُمَرُ إِشَارَةً إِلَى تَصْوِيهِ رَأْيِهِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (حَسْبَنَا كِتَابُ اللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَصْدُ التَّخْفِيفِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَأَى مَا هُوَ فِيهِ مِنْ شِدَّةِ الْكُرْبِ، وَقَامَتْ عِنْدَهُ قَرِينَةٌ بِأَنَّ الَّذِي أَرَادَ كِتَابَتَهُ لَيْسَ مِمَّا لَا يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ، إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ لَمْ يَتْرُكْهُ ﷺ لِأَجْلِ اخْتِلَافِهِمْ، وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ الرِّزْيَةَ إِلْحٌ؛ لِأَنَّ عُمَرَ كَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ قَطْعًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ يَرُدُّونَ عَلَيْهِ أَيُّ: يُعِيدُوا عَلَيْهِ مَقَالَتَهُ وَيَسْتَشْبِثُونَهُ فِيهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ يَرُدُّونَ عَنْهُ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ عَلَى مَنْ قَالَهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الَّذِي أَشْرَتْ عَلَيْكُمْ بِهِ مِنْ الْكِتَابَةِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِهَا، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَهُ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا مُتَحَتِّمًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَمْرًا بِتَبْلِيغِهِ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكْهُ لَوْ قُوعِ اخْتِلَافِهِمْ، وَلِعَاقِبِ اللَّهِ مَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَبْلِيغِهِ، وَلَبَلَّغَهُ لَهُمْ لَفْظًا كَمَا أَوْصَاهُمْ بِإِخْرَاجِ الْمُشْرِكِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ عَاشَ بَعْدَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَيَّامًا وَحَفِظُوا عَنْهُ أَشْيَاءَ لَفْظًا، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعَهَا مَا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) قَالَ الدَّأُودِيُّ: الثَّالِثَةُ الْوَصِيَّةُ بِالْقُرْآنِ. وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: بَلْ هُوَ تَجْهِيزُ جَيْشِ أُسَامَةَ، وَقَوَّاهُ ابْنُ بَطَّالٍ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا اخْتَلَفُوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي تَنْفِيزِ جَيْشِ أُسَامَةَ قَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَهْدَ بِذَلِكَ عِنْدَ مَوْتِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهَا قَوْلُهُ: «الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». ١٦٦/٨ - ١٦٩

باب [لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ».

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: إِذَا كَانَ مَا يُخْبِرُونَكُمْ بِهِ مُحْتَمَلًا؛ لِئَلَّا يَكُونَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِدْقًا فَتُكَذَّبُوهُ، أَوْ كَذِبًا فَتُصَدِّقُوهُ فَتَقَعُوا فِي الْحَرَجِ، وَلَمْ يُرِدِ التَّهْيِ عَنْ تَكْذِيبِهِمْ فِيمَا وَرَدَ بِخِلَافِهِ، وَلَا عَنْ تَصْديقِهِمْ فِيمَا وَرَدَ شَرْعًا بِوَفَائِهِ.

نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ التَّوَقُّفُ عَنِ الْخَوْضِ فِي الْمُسْكِلاتِ وَالْجَزْمِ فِيهَا بِمَا يَقَعُ فِي الظَّنِّ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ مِنْ ذَلِكَ^(١). ٢١٤/٨

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَقَدْ أُنْزِلَ النِّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ خَيْرٍ مِنْكُمْ]

* عَنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا فِي حَلَقَةٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَجَاءَ حَدِيثُهُ حَتَّى قَامَ عَلَيْنَا فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَ النِّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ خَيْرٍ مِنْكُمْ»^(٢)، قَالَ الْأَسْوَدُ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ

(١) وكذلك ما يرد من الأخبار اليومية، والوقائع الغريبة، والأحداث الجارية، فإنه لا ينبغي تصديقها ولا تكذيبها، بل يُنتظر حتى تتبين، ولا ينبغي إشاعتها ولا الجزم بها.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أُبْتُلُوا بِهِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ طَبَقَةِ الصَّحَابَةِ فَهُمْ خَيْرٌ مِنْ طَبَقَةِ التَّابِعِينَ، لَكِنَّ اللَّهَ ابْتَلَاهُمْ فَأَرْتَدُّوا وَنَافَقُوا فَذَهَبَتِ الْخَيْرِيَّةُ مِنْهُمْ، وَمِنْهُمْ =

الْأَسْفَلَ مِنَ النَّارِ ﴿ [النساء: ١٤٥]، فَتَبَسَّمَ عَبْدُ اللَّهِ^(١)، وَجَلَسَ حُذَيْفَةُ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ فَتَفَرَّقَ أَصْحَابُهُ، فَرَمَانِي حُذَيْفَةُ بِالْحَصَا، فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَحِكِهِ^(٢)، وَقَدْ عَرَفَ مَا قُلْتُ، لَقَدْ أُنْزِلَ النَّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ كَانُوا خَيْرًا مِنْكُمْ ثُمَّ تَابُوا، فَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ»^(٣).

* قال الحافظ رحمه الله: قَالَ الْعُلَمَاءُ: عَذَابُ الْمُنَافِقِ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ الْكَافِرِ لِاسْتِهْزَائِهِ بِالْدِّينِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ أَنَّ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ، وَالْإِخْلَاصَ وَالنِّفَاقَ كُلُّ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَقْدِيرِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَيُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦] صِحَّةُ تَوْبَةِ الزُّنْدِيقِ وَقَبُولُهَا عَلَى مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، فَإِنَّهَا مُسْتَثْنَاةٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ٣٣٦/٨ - ٣٣٧

= مَنْ تَابَ فَعَادَتْ لَهُ الْخَيْرِيَّةُ، فَكَأَنَّ حُذَيْفَةَ حَذَّرَ الَّذِينَ خَاطَبَهُمْ وَأَشَارَ لَهُمْ أَنْ لَا يَغْتَرُوا فَإِنَّ الْقُلُوبَ تَتَقَلَّبُ، فَحَذَّرَهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْإِيمَانِ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْخَاتِمَةِ، وَبَيَّنَ لَهُمْ أَنََّّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِي غَايَةِ الْوُثُوقِ بِإِيمَانِهِمْ فَلَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَأْمَنُوا مَكْرَ اللَّهِ، فَإِنَّ الطَّبَقَةَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَهُمْ الصَّحَابَةُ كَانُوا خَيْرًا مِنْهُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ وَجِدَ بَيْنَهُمْ مَنْ ارْتَدَّ وَنَافَقَ، فَالطَّبَقَةُ الَّتِي هِيَ مِنْ بَعْدِهِمْ أَمَكْنَ مِنَ الْوُثُوقِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ.

(١) قال الحافظ رحمه الله: كَأَنَّهُ تَبَسَّمَ تَعَجُّبًا مِنْ صِدْقِ مَقَالَتِهِ.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: مِنْ إِفْتِصَارِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ عَرَفَ مَا قُلْتُ؛ أَيُّ: فَهَمَّ مُرَادِي وَعَرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ.

(٣) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: رَجَعُوا عَنِ النَّفَاقِ. ١. هـ.

قلت: المقصود بهم جماعة نافقوا ثم صلحوا واستقاموا.

باب [متى وَأَيْنَ أَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾]

* عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتِ الْيَهُودُ لِعُمَرَ: إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ آيَةً لَوْ نَزَلَتْ فِيْنَا لَا تَخَذُنَاهَا عِيدًا ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فَقَالَ عُمَرُ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ حَيْثُ أُنْزِلَتْ، وَأَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَأَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَتْ: أُنْزِلَتْ^(١) يَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِنَّا وَاللَّهِ بِعَرَفَةَ^(٢)، يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(٣).

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْتُدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَزِيَّةِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا يَخْتَارُ لِرَسُولِهِ الْأَفْضَلَ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ تَشْرَفُ بِشَرَفِ الْأَزْمِنَةِ كَالْأَمْكِنَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «خَيْرَ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» الْحَدِيثُ، وَلِأَنَّ فِي يَوْمٍ

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَوْمَ عَرَفَةَ» دُونَ قَوْلِهِ: «أُنْزِلَتْ» قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ: «وَأَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَتْ، أُنْزِلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ» بِتَكَرُّارِ «أُنْزِلَتْ» وَهِيَ أَوْضَحُ، وَكَذَا لِمُسْلِمٍ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عِنْدَ أَحْمَدَ «وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ بِعَرَفَةَ» وَكَذَا لِمُسْلِمٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مُطَابَقَةِ جَوَابِ عُمَرَ لِلِسُّؤَالِ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ اتِّخَاذِهِ عِيدًا فَأَجَابَ بِنُزُولِهَا بِعَرَفَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمُحَصِّلُهُ أَنَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «وَكِلَاهُمَا بِحَمْدِ اللَّهِ لَنَا عِيدٌ».

وَالْعِيدُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُودِ، وَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعُودُ فِي كُلِّ عَامٍ. وَقَدْ نَقَلَ الْكُرْمَانِيُّ عَنْ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّ الْعِيدَ هُوَ الشَّرُّورُ الْعَائِدُ وَأَقَرَّ ذَلِكَ، فَالْمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ يَوْمٍ شَرَعَ تَعْظِيمُهُ يُسَمَّى عِيدًا. اِنْتَهَى.

(٣) فِي الْأَصْلِ: قَالَ سُفْيَانٌ: وَأَشْكُ - كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا. لَكِنِ الْبُخَارِيُّ رَوَاهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِالْجَزْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِيَوْمِ عَرَفَةَ، حَيْثُ أَكْمَلَ اللَّهُ بِهِ الدِّينَ، وَأَتَمَّ بِهِ النِّعْمَةَ.

الْجُمُعَةُ السَّاعَةُ الْمُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ وَلَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّهَا
بَعْدَ الْعَصْرِ . ٣٤٢ / ٨ - ٣٤٣

باب [هَمَّةُ السَّلَفِ الصَّالِحِ عَلَيْهِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَسَفَرُهُمْ لَطَلَبُ الْعِلْمِ]

* قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : آيَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْكُوفَةِ ، فَرَحَلْتُ فِيهَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا ، فَقَالَ : « نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء : ٩٣] هِيَ آخِرُ مَا نَزَلَ ، وَمَا نَسَخَهَا شَيْءٌ » (١) .

باب [كِرَاهَةُ النَّبِيِّ ﷺ كَثْرَةُ الْأَسْئَلَةِ]

* عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا ، فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ غَضِبَ ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ : « سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ » ، قَالَ رَجُلٌ : مَنْ أَبِي ؟ قَالَ : « أَبُوكَ حُذَافَةُ » ، فَقَامَ آخِرُ فَقَالَ : مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : « أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ » ، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ .

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فِي الْحَدِيثِ : إِثَارُ السِّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَكَرَاهَةُ التَّشْدِيدِ عَلَيْهِمْ ، وَكَرَاهَةُ التَّنْقِيبِ عَمَّا لَمْ يَقَعْ ، وَتَكْلُفُ الْأَجْوِبَةِ لِمَنْ يَقْصِدُ بِذَلِكَ التَّمَرُّنَ عَلَى التَّفَقُّهِ . ٣٥٧ / ٨

(١) فيه : هَمَّةُ السَّلَفِ الصَّالِحِ عَلَيْهِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى تَعَلُّمِ دِينِهِمْ وَلَوْ أَذَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى السَّفَرِ الطَّوِيلِ الشَّاقِّ ، فَهَذَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُسَافِرُ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ لِأَجْلِ مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ !

باب [ماذا قال رسول الله ﷺ لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ ٩]

* عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، قَالَ: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْسُكُمُ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَهْوَنُ - أَوْ هَذَا أَيْسَرُ -».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخُسْفَ وَالرَّجْمَ لَا يَقَعَانِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَعِنْدَ أَحْمَدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ حَدِيثُ صُحَّارِ الْعَبْدِيِّ رَفَعَهُ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُخْسَفَ بِقَبَائِلَ» الْحَدِيثُ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «يَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ خُسْفٌ وَمَسْخٌ وَقَذْفٌ».

وَيَحْتَمِلُ فِي طَرِيقِ الْجَمْعِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ لِجَمِيعِهِمْ وَإِنْ وَقَعَ لِأَفْرَادٍ مِنْهُمْ غَيْرَ مُقَيَّدَ بَرَمَانٍ، كَمَا فِي خُصْلَةِ الْعَدُوِّ الْكَافِرِ وَالسَّنَةِ الْعَامَّةِ فَإِنَّهُ ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَفَعَهُ: «وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يَهْلِكَ أُمَّتِي بِسَنَةِ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِ أَنْفُسِهِمْ وَأَنْ لَا يَلْسَهُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضُهُمْ بَأْسَ بَعْضٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتَ قَضَاءَ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكُهُمْ بِسَنَةِ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ يَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا».

فَلَمَّا كَانَ تَسْلِيطُ الْعَدُوِّ الْكَافِرِ قَدْ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ، لَكِنَّهُ لَا يَقَعُ عُمُومًا فَكَذَلِكَ الْخُسْفُ وَالْقَذْفُ. ٣٧٠/٨ - ٣٧١

باب [ماذا فعل النبي ﷺ بعبد الله بن أبي حنيفة مات؟]

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا تُوِّفِيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُنَيْفٍ^(١)، جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢)، فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يُكْفِّنُ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُصَلِّيُ عَلَيْهِ، وَقَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟^(٣) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا خَيْرَنِي اللَّهُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ ثُمَّ الْحَاكِمُ فِي «الإِكْلِيلِ» أَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ مُنْصَرَفِهِمْ مِنْ تَبُوكَ، وَذَلِكَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ تِسْعٍ، وَكَانَتْ مُدَّةُ مَرَضِهِ عِشْرِينَ يَوْمًا، ابْتِدَآؤُهَا مِنْ لَيَالٍ بَقِيَتْ مِنْ شَوَّالٍ، قَالُوا: وَكَانَ قَدْ تَخَلَّفَ هُوَ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧].

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَذَا مِنْ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ وَشَهِدَ بَدْرًا وَمَا بَعْدَهَا، وَاسْتُشْهِدَ يَوْمَ الْيَمَّامَةِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَمِنْ مَنَاقِبِهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ بَعْضُ مَقَالَاتِ أَبِيهِ فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِهِ، قَالَ: بَلْ أَحْسَنَ صُحْبَتَهُ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ. وَكَأَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ أَمْرَ أَبِيهِ عَلَى ظَاهِرِ الْإِسْلَامِ فَلِذَلِكَ اِلْتَمَسَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَحْضُرَ عِنْدَهُ وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَلَا سِيَّمًا وَقَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِعَهْدِ مَنْ أَبِيهِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا مَرَضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُنَيْفٍ جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَكَلَّمَهُ فَقَالَ: قَدْ فَهِمْتُ مَا تَقُولُ، فَأَمْنُنْ عَلَيَّ فَكَفَّنِي فِي قَمِيصِكَ وَصَلَّ عَلَيَّ فَفَعَلَ».

وَكَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حُنَيْفٍ أَرَادَ بِذَلِكَ دَفْعَ الْعَارِ عَنْ وَلَدِهِ وَعَشِيرَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَأَظْهَرَ الرَّغْبَةَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَقَعَتْ إِجَابَتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ إِلَى أَنْ كَشَفَ اللَّهُ الْعِظَاءَ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْأَجْوِبَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْقِصَّةُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَذَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِطْلَاقُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ أُسْتُشْكِلَ جِدًّا.

فَقَالَ: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]،
وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ^(١) قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢)،

= وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ تَجَوُّزًا بَيِّنَتُهُ الرِّوَايَةُ الَّتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ مِنْ وَجْهِ
آخَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ: «فَقَالَ: تُصَلِّي عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ
لَهُمْ».

فَكَأَنَّ عُمَرَ قَدْ فَهِمَ مِنَ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ مَا هُوَ الْأَكْثَرُ الْأَغْلَبُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مِنْ
أَنَّ «أَوْ» لَيْسَتْ لِلتَّخْيِيرِ، بَلْ لِلتَّسْوِيَةِ فِي عَدَمِ الْوُضُفِ الْمَذْكُورِ؛ أَيْ: أَنَّ الْإِسْتِغْفَارَ
لَهُمْ وَعَدَمَ الْإِسْتِغْفَارِ سَوَاءٌ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ
لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] لَكِنَّ الثَّانِيَةَ أَصْرَحَ، وَلِهَذَا وَرَدَ أَنَّهَا نَزَلَتْ بَعْدَ
هَذِهِ الْوَصَّةِ كَمَا سَأَذْكُرُهُ، وَفَهُمَ عُمَرَ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ أَنَّهَا لِلْمُبَالَغَةِ،
وَأَنَّ الْعَدَدَ الْمُعَيَّنَ لَا مَفْهُومَ لَهُ، بَلْ الْمُرَادُ نَفْيُ الْمَغْفِرَةِ لَهُمْ وَلَوْ كَثُرَ الْإِسْتِغْفَارُ،
فَيَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِغْفَارِ فَأُطْلِقَهُ، وَفَهُمَ أَيْضًا أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَعْظَمَ
مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ لِلْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ فَلِذَلِكَ اسْتَلْزَمَ عِنْدَهُ
النَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِغْفَارِ تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَلِذَلِكَ جَاءَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِطْلَاقُ النَّهْيِ
عَنِ الصَّلَاةِ، وَلِهَذَا الْأُمُورُ اسْتَنْكَرَ إِزَادَةَ الصَّلَاةِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي.

هَذَا تَقْرِيرٌ مَا صَدَرَ عَنْ عُمَرَ مَعَ مَا عُرِفَ مِنْ شِدَّةِ صَلَابَتِهِ فِي الدِّينِ وَكَثْرَةِ بُغْضِهِ
لِلْكَفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ، وَهُوَ الْقَائِلُ فِي حَقِّ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ مَعَ مَا كَانَ لَهُ مِنْ
الْفَضْلِ كَشُھُودِهِ بَدْرًا وَغَيْرَ ذَلِكَ لِكُونِهِ كَاتِبَ قُرَيْشًا قَبْلَ الْفَتْحِ: «دَعْنِي يَا
رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عَنْقَهُ فَقَدْ نَافَقَ»، فَلِذَلِكَ أَقْدَمَ عَلَى كَلَامِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِمَا قَالَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ مِنَ الزِّيَادَةِ: «فَتَبَسَّمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَخْرَجْنِي يَا عُمَرَ»، فَلَمَّا أَكْثَرَتْ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنِّي خَيْرْتُ
فَاخْتَرْتُ»: أَيْ: خَيْرْتُ بَيْنَ الْإِسْتِغْفَارِ وَعَدَمِهِ.

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ: «لَوْ أَعْلَمَ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ
لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا». دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ ﷺ أَطَالَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مِنْ
الْإِسْتِغْفَارِ لَهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا جَزْمُ عُمَرَ بِأَنَّهُ مُنَافِقٌ فَجَرَى عَلَى مَا كَانَ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مِنْ =

فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَأْتِيكَ بِهِ سُلُوكُهُمْ وَلَا تُقُمْ عَلَى قَبْرٍ﴾ [التوبة: ٨٤].

* قال الحافظ رحمه الله: وَقَدْ وَقَفْتُ لِأَبِي نُعَيْمٍ الْحَافِظِ صَاحِبِ «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» عَلَى جُزْءٍ جَمَعَ فِيهِ طُرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ وَتَكَلَّمَ عَلَى مَعَانِيهِ فَلَخَّصْتُهُ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ وَغَيْرِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ فِي قَوْلِ عُمَرَ: «أَتُصَلِّي عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ» وَلَمْ يُبَيِّنْ مَحَلَّ النَّهْيِ، فَوَقَعَ بَيَانُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي ضَمْرَةَ عَنْ

= أَحْوَالِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ وَصَلَّى عَلَيْهِ إِجْرَاءَ لَهُ عَلَى ظَاهِرِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَاسْتِصْحَابًا لِظَاهِرِ الْحُكْمِ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ إِكْرَامٍ وَلَدَهُ الَّذِي تَحَقَّقَتْ صَلَاحِيَّتُهُ، وَمَصْلَحَةِ الْإِسْتِثْلَافِ لِقَوْمِهِ وَدَفْعِ الْمَفْسَدَةِ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَضْرِبُ عَلَى أَدَى الْمُشْرِكِينَ وَيَعْفُو وَيَصْفَحُ، ثُمَّ أَمَرَ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ فَاسْتَمَرَّ صَفْحُهُ وَعَفْوُهُ عَمَّنْ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ، وَلَوْ كَانَ بَاطِنُهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، لِمَصْلَحَةِ الْإِسْتِثْلَافِ وَعَدَمِ التَّنْفِيرِ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» فَلَمَّا حَصَلَ الْفَتْحُ وَدَخَلَ الْمُشْرِكُونَ فِي الْإِسْلَامِ وَقَلَ أَهْلُ الْكُفْرِ وَذَلُّوا: أَمَرَ بِمُجَاهَرَةِ الْمُنَافِقِينَ، وَحَمَلَهُمْ عَلَى حُكْمِ مَرِّ الْحَقِّ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ النَّهْيِ الصَّرِيحِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَمَرَ فِيهِ بِمُجَاهَرَتِهِمْ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ عَمَّا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى ١. هـ.

قلت: أشار الحافظ رحمه الله إلى أن النبي ﷺ تعامل مع المنافقين حسب المصلحة، فكان يُعاملهم حال ضعف الأمة، وعدم تمكنه التمكن التام: بالعفو والصفح، والصبر على أذاهم، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَكَّةَ، وَقَوِيَ شَوْكُهُ، وَدَخَلَ الْمُشْرِكُونَ فِي الْإِسْلَامِ وَقَلَ أَهْلُ الْكُفْرِ وَذَلُّوا: بَدَأَ بِمُجَاهَرَةِ الْمُنَافِقِينَ، وَحَمَلَهُمْ عَلَى حُكْمِ مَرِّ الْحَقِّ.

وهكذا ينبغي على المسلمين فعله مع المنافقين الذين يُظهرون الإسلام في هذا العصر، فإذا كانوا في حال الضعف، وعدم تمكن المسلمين: فَيُعَامِلُوهُمْ بِالْحِلْمِ وَالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ، وَإِذَا كَانُوا أَقْوِيَاءَ، وَلَهُمُ الْغَلْبَةُ وَالشُّوْكَةُ: جَاهَرُوا بِعَدَائِهِمْ، وَأَلْزَمُوهُمْ تَعَالِيمَ الْإِسْلَامِ، وَأَوْقَفُوهُمْ عِنْدَ حَدِّهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْعُمَرِيُّ، وَهُوَ أَنَّ مُرَادَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمُ الْإِسْتِغْفَارَ لَهُمْ، وَلَفْظُهُ: «وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ».

قَالَ: وَفِي قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ» أَنَّ عُمَرَ تَرَكَ رَأْيَ نَفْسِهِ وَتَابَعَ النَّبِيَّ ﷺ.

قَالَ: وَفِيهِ جَوَازُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَرْءِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ حَيًّا وَمَيِّتًا، لِقَوْلِ عُمَرَ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مُنَافِقٌ»، وَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ قَوْلَهُ، وَيُؤْخَذُ أَنَّ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ مِنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ مَا قُصِدَ بِهِ الشَّتْمُ لَا التَّعْرِيفُ.

وَأَنَّ الْمُنَافِقَ تُجْرَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ.
وَأَنَّ الْإِعْلَامَ بِوَفَاةِ الْمَيِّتِ مُجَرَّدًا لَا يَدْخُلُ فِي النَّعْيِ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ.
وَفِيهِ: رِعَايَةُ الْحَيِّ الْمُطِيعِ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْمَيِّتِ الْعَاصِي.
وَفِيهِ: التَّكْفِينُ بِالْمَخِيطِ.

وَجَوَازُ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ التُّزُولِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ.
وَالْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ إِذَا كَانَ النَّصُّ مُحْتَمَلًا.

وَفِيهِ: جَوَازُ التَّبَسُّمِ فِي حُضُورِ الْجِنَازَةِ عِنْدَ وُجُودِ مَا يَقْتَضِيهِ، وَقَدْ اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَدَمَ التَّبَسُّمِ مِنْ أَجْلِ تَمَامِ الْخُشُوعِ، فَيُسْتَثْنَى مِنْهُ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ^(١). ٤٢٣/٨ - ٤٣١

(١) وفيه: غاية ما عليه النبي ﷺ من الرحمة والعفو والإحسان، فهذا المنافق مع ما بدر منه من اتهامٍ لعرضه، وقوله عنه: بأنه الأذل: إلا أنه عفا عنه ولم ينتصر لنفسه.

وفيه: ردّ الجميل والمعروف، وعدم نسيانه ولو كان يسيرًا.
فهذا المنافق الذي أساء إليه ﷺ أعظم الإساءة: عندما مات أَلْبَسَهُ وَكَفَّنَهُ قَمِيصَهُ، لماذا؟ لأن العباس رضي الله عنه أُسِرَ في غزوة بدر فلم يجد ثوبًا فكساه ابن أبي ثوبه.

باب [ما يُستفاد من قصة الرجل الذي أصاب من امرأة قُبْلَةً]

* عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ^(١)، فَأَنْزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤] قَالَ الرَّجُلُ: أَلَيْ هَذِهِ؟ قَالَ: «لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً فِي بُسْتَانٍ فَفَعَلْتُ بِهَا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرَ أَنِّي لَمْ أَجَامِعْهَا، قَبْلَتَهَا وَلَزِمْتُهَا، فافْعَلْ بِي مَا شِئْتَ» الْحَدِيثُ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَهُ عَلَيَّ فَسَكَتَ عَنْهُ ثَلَاثًا فَأَقِيمْتُ الصَّلَاةَ فَدَعَا الرَّجُلُ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ حِينَ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ أَلَسْتُ قَدْ

= قَالَ سُفْيَانُ - أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ -: فَيُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ قَمِيصَهُ، مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وفيه: أنه يُحتمل للصديق والناصح والمحب أكثر من غيره، فالنبي ﷺ كان يُحتمل لعمر ما يصدر منه، وفي بعضها جفاءً كما في هذه القصة حيث أخذ بثوبه، ومع ذلك كان يُحتمل كل ذلك منه، ويحاط به، ويرفق به، كل هذا مراعاةً لحق صحبته، وصحة إيمانه.

وفيه أيضًا: أنه ينبغي للأتباع والعوام وطلاب العلم إذا رأوا من الشيخ والعالم ما يستنكروه: أن يترثوا، ولا يستعجلوا بالإنكار قبل التحقق، وسؤاله عن وجه ما فعل أو قال.

(١) عند مسلم (٢٧٦٣): أَصَابَ رَجُلٌ مِنْ امْرَأَةٍ شَيْئًا دُونَ الْفَاحِشَةِ، فَأَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَعَظَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى أَبَا بَكْرٍ فَعَظَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ.

تَوَضَّأتُ فَأَحْسَنْتُ الْوُضُوءَ؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «ثُمَّ شَهِدْتُ الصَّلَاةَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ». وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ^(١): فَهِيَ قِصَّةُ أُخْرَى ظَاهِرٌ سِيَاقُهَا أَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ عَنْ نُزُولِ الْآيَةِ، وَلَعَلَّ الرَّجُلَ ظَنَّ أَنَّ كُلَّ خَطِيئَةٍ فِيهَا حَدٌّ، فَأُطْلِقَ عَلَى مَا فَعَلَ حَدًّا.

وَاسْتُدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الْحَدِّ فِي الْقُبْلَةِ وَاللَّمَسِ وَنَحْوِهِمَا.

وَعَلَى سُقُوطِ التَّعْزِيزِ عَمَّنْ أَتَى شَيْئًا مِنْهَا وَجَاءَ تَائِبًا نَادِمًا.
وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَى مَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةً فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ^(٢). ٤٥١/٨ - ٤٥٣

باب [دخول ابن عباسٍ على عائشة ؓ قبل موتها وهي على فراش الموت]

* قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْتَأْذَنَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى عَائِشَةَ قَبْلَ مَوْتِهَا وَهِيَ مَغْلُوبَةٌ^(٣)، قَالَتْ: أَخْشَى أَنْ يُثْنِيَ عَلَيَّ، فَقِيلَ: ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ وَجْهِهِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَتْ: ائْذَنُوا لَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ

(١) رواه مسلم (٢٧٦٥)، ولكن دون ذكر الآية.

(٢) وفيه: أنه من أذن وأصاب معصيةً وجاء تائبًا: فإنه لا ينبغي تأنيبه وتوبيخه؛ لأنه ما جاء إلا بعد توبته وندمه، ولكن يُرشد إلى الصدق في التوبة، وإحسان الظن بالله.

وفيه: أن من أصاب حدًّا أو معصيةً ولو كانت كبيرةً فالأولى أن يستر على نفسه، ولا يذكرها لأحدٍ، ولا يطلب إقامة الحد عليها، فالنبي ﷺ أعرض عنه أكثر من مرةٍ ليستر على نفسه.

(٣) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: مِنْ شِدَّةِ كَرْبِ الْمَوْتِ.

تَجْدِيكَ؟ قَالَتْ: بِخَيْرٍ إِنْ اتَّقَيْتُ^(١)، قَالَ: «فَأَنْتِ بِخَيْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْكِحْ بِكَرًّا غَيْرِكَ، وَنَزَلَ عُذْرُكَ مِنَ السَّمَاءِ»^(٢) وَدَخَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ خِلَافَهُ^(٣)، فَقَالَتْ: دَخَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَأَنْنَى عَلَيَّ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نِسَاءً مَنَسِيًّا^(٤).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ دَلَالَةٌ عَلَى سِعَةِ عِلْمِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَظِيمِ مَنْزِلَتِهِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.
وَتَوَاضَعُ عَائِشَةُ وَفَضَّلَهَا وَتَشَدِيدَهَا فِي أَمْرِ دِينِهَا.
وَأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا لَا يَدْخُلُونَ عَلَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا بِإِذْنٍ.
وَمَشُورَةُ الصَّغِيرِ عَلَى الْكَبِيرِ إِذَا رَأَهُ عَدَلَ إِلَى مَا الْأَوَّلَى خِلَافَهُ^(٥).
وَالْتَنَبِيهِ عَلَى رِعَايَةِ جَانِبِ الْأَكْبَارِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ، وَأَنَّ لَا يَتْرَكَ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنْ ذَلِكَ لِمُعَارِضٍ دُونَ ذَلِكَ فِي الْمَصْلَحَةِ^(٦). ٦١٣/٨ - ٦١٥

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: إِنْ كُنْتُ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُشِيرُ إِلَى قِصَّةِ الْإِفْكِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: عَلَى عَائِشَةَ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَخَالَفَا فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ ذَهَابًا وَإِيَابًا، وَافَقَ رُجُوعَ ابْنِ عَبَّاسٍ مَجِيءَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ الْوَرَعِ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

(٥) أَيُّ: إِذَا الصَّغِيرُ فِي الْعِلْمِ أَوْ السِّنِّ رَأَى الْكَبِيرَ عِلْمًا أَوْ سِنًّا فَعَلَ خِلَافَ الْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يُشِيرَ عَلَيْهِ بِمَا يَرَاهُ صَوَابًا، وَيَنْصَحُهُ.

(٦) وَفِي قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَخْشَى أَنْ يُثْنِيَ عَلَيَّ: بَيَانُ حَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَيْثُ كَانُوا يَنْفَرُونَ مِنَ الْمَدْحِ، وَلَا يَحْفَلُونَ بِالْمَادِحِ وَلَوْ كَانَ صَالِحًا عَالِمًا، بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ، حَيْثُ يَفْرَحُونَ بِمَنْ يَمْدَحُونَهُمْ، وَيَنْفَرُونَ مِمَّنْ يَنْصَحُهُمْ أَوْ يُخْبِرُهُمْ بِعُيُوبِهِمْ.

وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ نَفَرَةً مِنَ الْمَدْحِ وَالتَّزْكِيَةِ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهَا قَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: «ادْفِنِّي مَعَ صَوَاحِبِي، وَلَا تَدْفِنْنِي مَعَ =

باب [مبادرة الصحابات لتغطية وجوههن عند نزول آية الحجاب]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ ^(١) الْأُولَى، لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ خُفْرَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] شَقَّقْنَ مِرْوَطَهُنَّ ^(٢) فَأَخْتَمَرْنَ بِهَا ^(٣)» ^(٤).

باب [ما يُستفاد من شَهَادَةِ خُرَيْمَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَشْهَدَهُ]

* عَنْ عُمَارَةَ بِنِ خُرَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ عَمَّهُ، حَدَّثَهُ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ابْتَنَعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيٍّ، فَاسْتَبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ

= النَّبِيُّ ﷺ فِي الْبَيْتِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُزَكَّى.

قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أَنْ يُثْنِيَ عَلَيَّ أَحَدٌ بِمَا لَيْسَ فِيَّ، بَلْ بِمُجَرَّدِ كَوْنِي مَدْفُونَةً عَنْهُ دُونَ سَائِرِ نِسَائِهِ فَيُظَنُّ أَنِّي خُصِصْتُ بِذَلِكَ مِنْ دُونَهُنَّ، لِمَعْنَى فِيَّ لَيْسَ فِيهِنَّ، وَهَذَا مِنْهَا فِي غَايَةِ التَّوَضُّعِ ١. هـ. ٣٧٦/١٣.

وَفِي قَوْلِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نِسَاءً مَنْسِيًّا: مَعَ مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّدَةِ فِي الدِّينِ، وَالْوَرَعِ وَالزَّهْدِ، وَالْمَنْزِلَةِ الْعُلْيَا، وَالْحِظْوَةِ عِنْدَ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا أَشَدَّ النَّاسِ خَوْفًا وَخَشْيَةً لِلَّهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَيَغْتَرُوا بِفَضَائِلِهِمْ، بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ، حَيْثُ غَلَبُوا جَانِبَ الرَّجَاءِ عَلَى الْخَوْفِ، وَقَلَّ الْخَوْفُ وَالْخَشْيَةُ مِنْ قُلُوبِهِمْ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: النِّسَاءُ الْمُهَاجِرَاتِ فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ شَجَرَ الْأَرَاكِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَمْعُ مِرْطٍ وَهُوَ الْإِزَارُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: عَطَيْنَ وَجُوهَهُنَّ. ٦٢١/٨.

(٤) فِيهِ: سُرْعَةُ اسْتِجَابَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِأَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَفِيهِ: وَجُوبُ سِتْرِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا عَنِ الْأَجَانِبِ.

لِيَقْضِيَهُ ثَمَنَ فَرَسِهِ، فَأَسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَشْيَ، وَأَبْطَأَ الْأَعْرَابِيُّ، فَطَفِقَ رِجَالُ
يَعْتَرِضُونَ الْأَعْرَابِيَّ فَيَسْأَلُونَهُ بِالْفَرَسِ، لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ابْتِاعَهُ،
حَتَّى زَادَ بَعْضُهُمُ الْأَعْرَابِيَّ فِي السَّوْمِ عَلَى ثَمَنِ الْفَرَسِ الَّذِي ابْتِاعَهُ بِهِ
النَّبِيُّ ﷺ، فَنَادَى الْأَعْرَابِيُّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ مُبْتَاعًا هَذَا الْفَرَسَ
فَابْتِعْهُ، وَإِلَّا بِعْتَهُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ سَمِعَ نِدَاءَ الْأَعْرَابِيَّ، فَقَالَ: «أَوَلَيْسَ
قَدْ ابْتِيعْتَهُ مِنْكَ؟» قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَا وَاللَّهِ مَا بَيْعْتُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلَى
قَدْ ابْتِيعْتَهُ مِنْكَ»، فَطَفِقَ النَّاسُ يُلُودُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَالْأَعْرَابِيُّ وَهُمَا يَتَرَاكِعَانِ،
فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ: هَلَمْ شَهِدَا يَشْهَدُ أَنِّي بَايَعْتُكَ، فَمَنْ جَاءَ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: وَيْلَكَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَيَقُولَ إِلَّا حَقًّا، حَتَّى
جَاءَ خُزَيْمَةُ لِمُرَاجَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُرَاجَعَةِ الْأَعْرَابِيِّ، فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ:
هَلَمْ شَهِدَا، يَشْهَدُ أَنِّي بَايَعْتُكَ، قَالَ خُزَيْمَةُ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَايَعْتَهُ، فَأَقْبَلَ
النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خُزَيْمَةَ فَقَالَ: «بِمَ تَشْهَدُ؟» فَقَالَ: بِتَصْدِيقِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،
فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ. رواه أبو داود والنسائي^(١).

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ فَضِيلَةُ الْفِطْنَةِ فِي الْأُمُورِ وَأَنَّهَا تَرْفَعُ مَنْزِلَةَ
صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ الَّذِي أَبْدَاهُ خُزَيْمَةُ حَاصِلٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يَعْرِفُهُ
غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَمَّا اخْتَصَّ بِتَفْطِنِهِ لِمَا غَفَلَ عَنْهُ غَيْرُهُ مَعَ
وُضُوْحِهِ جُوزِيٍّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ خُصَّ بِفَضِيلَةٍ مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ أَوْ عَلَيْهِ
فَحَسْبُهُ^(٢). ٦٥٩/٨.

(١) والإمام أحمد (٢١٨٨٣)، وصححه ابن الملقن في البدر المنير: ٤٦٢/٧،
والألباني في «الإرواء» (١٢٨٦)، وابن عبد الهادي في «تحقيق أحاديث التعليق»
٥٤٥/٣، وقال: هو حديثٌ ثابتٌ صحيحٌ.

(٢) وفيه: أَنَّ الشَّاهِدَ الْوَاحِدَ الْعَدْلَ يَكْفِي، وَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: بَابُ إِذَا =

= عِلْمَ الْحَاكِمِ صِدْقَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ.
 قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عِدَّةُ فَوَائِدَ:

مِنْهَا: جَوَازُ الشَّرَاءِ مِمَّنْ يَجْهَلُ، وَلَا يَسْأَلُ مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟

وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِشْهَادَ عَلَى الْبَيْعِ لَيْسَ بِإِلَازِمٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَيَقَّنَ مِنْ غَرِيمِهِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةَ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَغْرِيرُهُ، إِذْ هُوَ غَرِيمُهُ.

وَمِنْهَا: الْإِكْتِفَاءُ بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ إِذَا عِلِمَ صِدْقُهُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا قَالَ لِخُرَيْمَةَ: أَحْتَاجُ مَعَكَ إِلَى شَاهِدٍ آخَرَ، وَجَعَلَ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ شَهَادَتَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدْقِ الْعَامِّ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ اللَّهِ، وَالْمُؤْمِنُونَ مِثْلُهُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ.

وَأَنْفَرَدَ خُرَيْمَةُ بِشَهَادَتِهِ لَهُ بِعَقْدِ التَّبَايُعِ مَعَ الْأَعْرَابِيِّ، دُونَ الْحَاضِرِينَ، لِذُخُولِ هَذَا الْخَبَرِ فِي جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ تَصَدِيقُهُ فِيهَا، وَتَصَدِيقُهُ فِيهَا مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ، وَهِيَ الشَّهَادَةُ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَذِهِ الدَّعْوَى، وَقَدْ قِيلَ لَهَا مِنْهُ وَحْدَهُ.

وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِيمَا تَرَجَّمَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ مَخْصُوصًا بِخُرَيْمَةَ، دُونَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَلَوْ شَهِدَ أَبُو بَكْرٍ وَحْدَهُ، أَوْ عُمَرُ أَوْ عُثْمَانُ أَوْ عَلِيٌّ أَوْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ لَكَانَ أَوْلَى بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ وَحْدَهُ.

وَالْأَمْرُ الَّذِي لِأَجْلِهِ جَعَلَ شَهَادَتَهُ بِشَاهِدَيْنِ مَوْجُودٌ فِي غَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ أَقَامَ الشَّهَادَةَ وَأَمْسَكَ عَنْهَا غَيْرُهُ، وَبَادَرَ هُوَ إِلَى وَجُوبِ الْأَدَاءِ، إِذْ ذَلِكَ مِنْ مُوجِبَاتِ تَصَدِيقِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَدْ قِيلَ النَّبِيُّ ﷺ شَهَادَةُ الْأَعْرَابِيِّ وَحْدَهُ عَلَى رُؤْيَةِ هَلَالِ رَمَضَانَ.

وَتَسْمِيَةُ بَعْضِ الْمُفْقَهَاءِ ذَلِكَ إِخْبَارًا، لَا شَهَادَةً: أَمْرٌ لَفْظِي لَا يَفْدَحُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ.

وَلَفْظُ الْحَدِيثِ يَرُدُّ قَوْلَهُ.

وَأَجَارَ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ فِي قَضِيَّةِ السَّلْبِ، وَلَمْ يُطَالَبِ الْقَائِلُ بِشَاهِدٍ آخَرَ، =

باب [ما يُستفاد من تَخْيِيرِ النَّبِيِّ ﷺ أَزْوَاجَهُ]

* عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لِكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي» ^(١) حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ» ^(٢) قَالَتْ: وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨، ٢٩]» قَالَتْ: فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا قَالَتْ: «بَلْ أَخْتَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ» قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلْنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتَهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُتَعَتًّا وَإِنَّمَا بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبَسِّرًا» ^(٣).

وَفِي الْحَدِيثِ: مُلَاطَفَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ وَحِلْمُهُ عَنْهُنَّ وَصَبْرُهُ عَلَى

= وَلَا اسْتَحْلَفَهُ، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ. ١. هـ. «الطرق الحكمية» ١/ ١٩٧ - ١٩٩.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: فَلَا بَأْسَ عَلَيْكَ فِي التَّائِي وَعَدَمِ الْعَجَلَةِ حَتَّى تُشَاوِرِي أَبَوَيْكَ.

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: تَطْلُبِي مِنْهُمَا أَنْ يُبَيِّنَا لَكَ رَأْيَهُمَا فِي ذَلِكَ.

(٣) رواه مسلم، ففيه أنه ﷺ بُعِثَ لِرَفْعِ الْحَرَجِ وَالْعَنْتِ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَمُبَسِّرًا وَرَحْمَةً لَهُمْ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ، فَيَشْدُدَ عَلَى النَّاسِ، أَوْ عَلَى أَهْلِهِ، وَأَوْلَادِهِ بِدَعْوَى الْإِحْتِيَاظِ وَالْغَيْرَةِ وَسَدِّ الذَّرَائِعِ، إِلَّا فِي حَالَاتٍ يَسِيرَةِ أَخَذِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَحْوَاطِ وَسَدِّ الذَّرِيعَةِ، حَيْثُ إِنْ عَدِمَ الْأَخْذُ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى الْفِتْنَةِ وَالشَّرِّ.

مَا كَانَ يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنْ إِذْلَالٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَبْعَثُهُ عَلَيْهِنَ الْغَيْرَةُ.

وَفِيهِ: فَضْلُ عَائِشَةَ لِبَدَائِهِ بِهَا.

وَفِيهِ: أَنَّ صِغَرَ السِّنِّ مَظْنَّةٌ لِنَقْصِ الرَّأْيِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ أَنْ تَسْتَأْمِرَ أَبَوَيْهَا خَشْيَةً أَنْ يَحْمِلَهَا صِغَرُ السِّنِّ عَلَى اخْتِيَارِ الشُّقِّ الْآخَرِ، لِاخْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهَا مِنَ الْمَلَكََةِ مَا يَدْفَعُ ذَلِكَ الْعَارِضَ، فَإِذَا اسْتَشَارَتْ أَبَوَيْهَا أَوْضَحَا لَهَا مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَفْسَدَةِ وَمَا فِي مُقَابِلِهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَلِهَذَا لَمَّا فَطِنَتْ عَائِشَةُ لِذَلِكَ قَالَتْ: «قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا بِأُمْرَانِي بِفِرَاقِهِ».

وَفِيهِ: مَنْقَبَةُ عَظِيمَةِ لِعَائِشَةَ، وَبَيَانُ كَمَالِ عَقْلِهَا وَصِحَّةِ رَأْيِهَا مَعَ صِغَرِ سِنِّهَا.

وَفِيهِ: أَنَّ الْغَيْرَةَ تَحْمِلُ الْمَرْأَةَ الْكَامِلَةَ الرَّأْيِ وَالْعَقْلَ عَلَى إِرْتِكَابِ مَا لَا يَلِيقُ بِحَالِهَا، لِسُؤَالِهَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ لَا يُخْبِرَ أَحَدًا مِنْ أَزْوَاجِهِ بِفِعْلِهَا، وَلِكِنَّهُ ﷺ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْحَامِلَ لَهَا عَلَى ذَلِكَ مَا طُبِعَ عَلَيْهِ النِّسَاءُ مِنَ الْغَيْرَةِ وَمَحَبَّةِ الْإِسْتِئْذَانِ دُونَ ضَرَائِرِهَا لَمْ يُسْعِفْهَا بِمَا طَلَبَتْ مِنْ ذَلِكَ. ٦٦٣ - ٦٦١ / ٨

باب [قصة أُوَيْسِ بْنِ عَامِرٍ]

* عَنْ أُسَيْرِ بْنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذَا أَتَى عَلَيْهِ أَمْدَادُ أَهْلِ الْيَمَنِ - وَهُمْ الْجَمَاعَةُ الْغُرَاةُ، الَّذِينَ يَمْدُونَ جُيُوشَ الْإِسْلَامِ فِي الْغَزْوِ وَالْجِهَادِ - فَكَانَ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْمُجَاهِدُونَ سَأَلَهُمْ: أَفِيكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ؟ حَتَّى أَتَى عَلَى أُوَيْسٍ فَقَالَ: أَنْتَ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مِنْ مُرَادٍ ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَانَ بِكَ بَرَصٌ فَبَرَأْتَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لَكَ وَالِدَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ الْيَمَنِ، مِنْ مُرَادٍ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فافْعَلْ» فَاسْتَغْفِرُ لِي، فَاسْتَغْفَرَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: الْكُوفَةُ، قَالَ: أَلَا أَكْتُبُ لَكَ إِلَى عَامِلِهَا؟ قَالَ: أَكُونُ فِي غَبَاءِ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ^(١).

قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، حَجَّ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِهِمْ، فَوَافَقَ عُمَرَ، فَسَأَلَهُ عَنْ أُوَيْسٍ فَقَالَ: تَرَكْتُهُ رَثَّ الْبَيْتِ، قَلِيلَ الْمَتَاعِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ مُرَادٍ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فافْعَلْ»، فَأَتَى أُوَيْسًا^(٢) فَقَالَ: اسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: أَنْتَ أَحَدْتُ عَهْدًا بِسَفَرٍ صَالِحٍ، فَاسْتَغْفِرْ لِي أَنْتَ، قَالَ الرَّجُلُ: بَلِ اسْتَغْفِرْ لِي أَنْتَ، فَاسْتَغْفَرَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ أُوَيْسٌ حِينَهَا: هَلْ لَقِيتَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَفَطِنَ لَهُ النَّاسُ لِأُوَيْسٍ^(٣)، فَانْطَلَقَ عَلَى وَجْهِهِ^(٤).

قَالَ أُسَيْرٌ: وَكَسَوْتُهُ بُرْدَةً، فَكَانَ كُلَّمَا رَأَاهُ إِنْسَانٌ قَالَ: مِنْ أَيْنَ لِأُوَيْسٍ هَذِهِ الْبُرْدَةُ. رواه مسلم (٢٥٤٢)^(٥).

(١) أي: ضِعَافُهُمْ وَعَوَائِثُهُمْ، الَّذِينَ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ، وَهَذَا مِنْ كِرَاهَتِهِ لِلشَّهْرَةِ، وَحَبِّهِ لِكُلِّمَانِ حَالِهِ.

(٢) بعدما رجع من سفره.

(٣) أي: علموا بحاله وخبره، واشتهر أمره.

(٤) أي: أخفى أمر نفسه وابتعد عن مخالطة الناس؛ لئلا يشتهر مخافة الفتنة.

(٥) هذا الحديث ليس في البخاري، ولكنني أضفته لما فيه من العبر والفوائد الجمة.

والذي جعل أويساً بهذه المنزلة الرفيعة، والمكانة العظيمة، التي جعلت النبي ﷺ =

= يُوصِي عمر الفاروق، الذي لا تُحصى فضائله، ولا تُعدّ مناقبه، ويكفيه شرف الصحبة، وأنه زوجه ابنته، وقتاله وجهاده معه، وأن القرآن أيده في عدّة مواضع، إلى غير ذلك من مناقبه، ومع ذلك أوصاه النبي ﷺ أن يطلب من تابعي لم ينل واحدة من هذا المناقب أن يستغفر له! والذي يظهر من سياق القصة، أن السبب الذي تميّز به أويس عن غيره بخصالٍ عظيمة:

الأولى: برّه بوالدته، حتى جعلت النبي ﷺ يذكرها له.

الثانية: بُعده عن الشهرة والبروز، ورغبته أن يكون مع ضعفاء الناس وأوساطهم.

ففي «صحيح مسلم» أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَقَدُوا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِمْ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ يَسْخَرُ بِأُوَيْسٍ.

قال النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَي: يَحْتَقِرُهُ وَيَسْتَهْزِئُ بِهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُخْفِي حَالَهُ، وَيَكْتُمُ السِّرَّ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ شَيْءٌ يَدُلُّ لِدَلِّكَ، وَهَذِهِ طَرِيقُ الْعَارِفِينَ، وَخَوَاصِّ الْأَوْلِيَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١٠١. هـ كلامه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فمن أراد علوّ الآخرة: فليترك التعالي على الخلق، ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٨٢] [القصص: ٨٣].

قال العلماء: العلوّ في الأرض: طلبُ الرفعة والتعظيم والشهرة، والفساد: هو العمل بالمعاصي والآثام.

يقول عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن الرجل ليعجبه من شراك نعله، أن يكون أجود من شراك صاحبه، فيدخل في قوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٨٢].

وقصده بذلك إذا أراد الفخر والتطاؤل على غيره؛ فإن ذلك مذموم، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «وإِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَقْفَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْنِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ».

وما أكثر ما يكون هذا عند النساء، تشتري أمتعةً وألبسةً قيّمةً وثمانية، لتتفاخر بها عند قريباتها، وتتباهى بها بن زميلاتها، فهنّ بذلك ممّن أردن العلو في الأرض، والفخر والخيلاء، حمانا الله من ذلك.

الثالثة: زهده في الدنيا، وعدم مُبالاته بزخرفها، فكان لا يأبه بجمال بيته، =

= وتحسين أثاره؛ لأنَّ هَمَّهُ إصلاح السريرة والدين، لا إصلاح الحجارة والطين.
الرابعة: احتقاره لنفسه، وأنها لا تساوي عنده شيئاً، بل إنَّه من شدة تواضعه
وعدم اعتداده بنفسه: تجرأ عليه بعض الناس والسفهاء بالسُّخرية، باحتقاره
لنفسه، وشدة تواضعه وهضمه لنفسه: أصبح العظماء يذكرونه ويثنون عليه، بل
ويتواصون فيما بينهم أن يستغفر لهم.

ما أعظم هذا الخلق وأنفعه، يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُخْفِيَ
أَحْوَالَهُ عَنِ الْخَلْقِ جُهْدَهُ، كَخُشُوعِهِ وَذُلِّهِ وَانْكِسَارِهِ، لِئَلَّا يَرَاهَا النَّاسُ فَيُعْجِبُهُ
اطِّلَاعُهُمْ عَلَيْهَا، وَرُؤْيَاهُمْ لَهَا، فَيُفْسِدُ عَلَيْهِ وَقْتَهُ وَقَلْبَهُ وَحَالَهُ مَعَ اللهِ، وَكَمْ قَدْ
اقتطع في هذه المفازة من سالك؟ وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ.

فَلَا شَيْءَ أَنْفَعَ لِلصَّادِقِ مِنَ التَّحَقُّقِ بِالْمُسْكِنَةِ، وَالْفَاقَةِ وَالذُّلِّ، وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ،
وَأَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يَصِحَّ لَهُ بَعْدُ الْإِسْلَامُ، حَتَّى يَدَّعِيَ الشَّرَفَ فِيهِ.

وَلَقَدْ شَاهَدْتُ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرًا لَمْ
أُشَاهِدْهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَانَ يَقُولُ كَثِيرًا: مَا لِي شَيْءٌ، وَلَا مِنِّي شَيْءٌ، وَلَا فِيَّ
شَيْءٌ، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَتَمَثَّلُ بِهَذَا الْبَيْتِ:

أَنَا الْمُكْدِّي وَابْنُ الْمُكْدِي وَهَكَذَا كَانَ أَبِي وَجَدِّي
وَكَانَ إِذَا أَثْنَى عَلَيْهِ فِي وَجْهِهِ يَقُولُ: وَاللهِ إِنِّي الْآنَ أَجِدُّ إِسْلَامِي كُلَّ وَقْتٍ،
وَمَا أَسْلَمْتُ بَعْدُ إِسْلَامًا جَيِّدًا.

وَبَعَثَ إِلَيَّ فِي آخِرِ عُمُرِهِ قَاعِدَةً فِي التَّفْسِيرِ بِحَظِّهِ، وَعَلَى ظَهْرِهَا أَبْيَاتٌ بِحَظِّهِ مِنْ
نُظْمِهِ:

أَنَا الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّ الْبَرِيَّاتِ	أَنَا الْمُسِيكِينُ فِي مَجْمُوعِ حَالَاتِي
أَنَا الظَّلُومُ لِنَفْسِي وَهِيَ ظَالِمَتِي	وَالْخَيْرُ إِنْ يَأْتِنَا مِنْ عِنْدِهِ يَأْتِي
لَا أَسْتَطِيعُ لِنَفْسِي جَلَبَ مَنْفَعَةٍ	وَلَا عَنِ النَّفْسِ لِي دَفْعُ الْمَضَرَّاتِ

١. هـ. كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

فَأَيْنَ مَنْ يَغْضَبُ وَيَحْنَقُ إِذَا لَمْ يَرِ تَقْدِيرًا مِنْ فُلَانٍ، أَوْ تَأْخُذَهُ الْأَنْفَةُ إِذَا تُكَلِّمَ
عَلَيْهِ وَلَوْ بِحَقٍّ، أَوْ نُصَحَ أَوْ عُوتَبَ.
ما أبعد من هذه أخلاقه عن الله تعالى.

باب [قَوْلُ الْمُنَافِقِ ابْنِ أَبِي: لَا تُنْفِضُوا عَلَيَّ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا]

* عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ فِي غَزَاةٍ ^(١) فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَقُولُ: لَا تُنْفِضُوا عَلَيَّ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِهِ، وَلَيْتَنِي رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِهِ لِيُخْرِجَنَّا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمِّي أَوْ لِعَمَرٍ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَدَعَانِي فَحَدَّثْتُهُ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي وَأَصْحَابِهِ، فَحَلَفُوا مَا قَالُوا، فَكَذَّبَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَدَّقَهُ، فَأَصَابَنِي هَمٌّ لَمْ يُصِبنِي مِثْلُهُ قَطُّ، فَجَلَسْتُ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ لِي عَمِّي: مَا أَرَدْتَ إِلَيَّ أَنْ كَذَّبَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَقَّتَكَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ [المنافقون: ١] فَبَعَثَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ يَا زَيْدٌ».

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: تَرَكَ مُوَاخَذَةَ كِبَرَاءِ الْقَوْمِ بِالْهَفَوَاتِ لئَلَّا يَنْفِرَ أَتْبَاعُهُمْ، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى مُعَاتِبَاتِهِمْ، وَقَبُولُ أَعْذَارِهِمْ، وَتَصَدِيقُ أَيْمَانِهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ الْقَرَائِنُ تُرْشِدُ إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّائِيْسِ وَالتَّالِيفِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَبْلِيغِ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَقُولِ فِيهِ، وَلَا يُعَدُّ نَمِيمَةً مَذْمُومَةً إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الْإِفْسَادَ الْمُطْلَقَ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ تُرْجَحُ عَلَى الْمَفْسَدَةِ فَلَا ^(٢). ٨٢١/٨ - ٨٢٣

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَعَارِي أَنَّهَُا غَزْوَةُ بَنِي الْمُضْطَلِقِ.

(٢) وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ قَدْ يُشَارِكُونَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الظَّاهِرِ فِي صَلَاتِهِمْ وَجِهَادِهِمْ، حَالُ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنْهُمْ لَا يَأْلُونَ جَهْدًا فِي التَّحْرِيطِ عَلَيْهِمْ سِرًّا، وَإِرَادَةِ ضَعْفِهِمْ وَهَزِيمَتِهِمْ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ مَنْ أَقَامَ دَعْوَى عَلَى أَحَدٍ فَلَا بَدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ، حَتَّى لَوْ أَقَامَهَا عَلَى =

باب [مِنْ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: لَا أَعْلَمُ]

* قال ابن مسعود رضي الله عنه: إِنَّ مِنْ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: لَا أَعْلَمُ.

* قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: أَنْ تَمَيِّزَ الْمَعْلُومَ مِنَ الْمَجْهُولِ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ، وَهَذَا مُنَاسِبٌ لِمَا أُشْتُهِرَ مِنْ أَنَّ لَا أَذْرِي نِصْفَ الْعِلْمِ، وَلِأَنَّ الْقَوْلَ فِيمَا لَا يَعْلَمُ قِسْمٌ مِنَ التَّكْلُفِ ^(١). ٦٥٠/٨

باب [ذُمُّ السَّمَنِ إِذَا كَانَ عَنْ شَرِّهِ وَجَشَع]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ فُرْشِيَانِ وَتَقَفَيَّ، كَثِيرَةٌ شَحْمٌ بَطُونُهُمْ، قَلِيلَةٌ فَقَهُ قُلُوبُهُمْ.

* قال الحافظ رحمته الله: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْفِطْنَةَ قَلَمًا تَكُونُ مَعَ

= من عُرف عنه الشر والنفاق، فمن رأى أو سمع من أحد من المنافقين أو أهل الفساد كلامًا في الكفر أو الطعن في الدين أو أهل العلم، فإن أخبر به وأذاعه دون بينة أو شاهد: فقد يُتهم بالكذب ورمي الآخرين، فيتقوى المنافق ويُصاب هو بالضعف والأذى.

(١) وقول لا أعلم، أفضل من قول: الله أعلم، فقد ثبت في «صحيح البخاري» أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ يَوْمًا لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صلوات الله عليهم: فِيمَ تَرَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ: ﴿أَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؟ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَعَضِبَ عُمَرُ وَقَالَ: «قُولُوا نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ».

وذلك لأنَّ الْمَسْئُولَ عِنْدَمَا يُجِيبُ بِنَعْلَمِ أَوْ لَا نَعْلَمِ، يُجِيبُ بِجَوَابٍ وَاضِحٍ قَاطِعٍ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِهِ وَتَوَاضُعِهِ، وَأَمَّا الْإِجَابَةُ بِاللَّهِ أَعْلَمُ فَلَيْسَتْ إِجَابَةً قَاطِعَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ، وَمَنْ يُجِيبُ بِذَلِكَ قَدْ يَكُونُ لَشُعُورِهِ بِالْحَرَجِ إِنْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ، وَقَدْ تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي سُئِلَ عَنْهَا بَسِيرَةً سَهْلَةً، فَمِنْ التَّوَاضُعِ وَهَضْمِ النَّفْسِ وَالتَّجَرُّدِ أَنْ تُجِيبَ بِلَا أَعْلَمُ حِينَ لَا تَعْلَمُ.

الْبُطْنَةُ^(١)، قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا رَأَيْتُ سَمِينًا عَاقِلًا إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ. ٧١٥/٨

باب [ما يُستفاد من دخول ابنِ عباسٍ على عُمرٍ في مجالسه العامة، وما قيل في ذلك]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْبَاحٍ بَدْرٍ فَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ^(٢)، فَقَالَ: لِمَ تُدْخِلُ هَذَا مَعَنَا وَلَنَا أَبْنَاءُ مِثْلُهُ^(٣)، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ مَنْ قَدْ عَلِمْتُمْ، فَدَعَاهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَدْخَلَهُ مَعَهُمْ، فَمَا رُئِيتُ أَنَّهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِيُرِيَهُمْ، قَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أُمِرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرَهُ إِذَا نُصِرْنَا، وَنُفِخَ عَلَيْنَا، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، فَقَالَ لِي: أَكْذَاكَ تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: «هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَهُ لَهُ»، قَالَ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [١] ﴿٤﴾ «وَذَلِكَ عَلَامَةٌ أَجْلِكَ»، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، فَقَالَ عُمَرُ: «مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ».

(١) هذا إذا كانت السُّمْنَةُ عن شره وكثرة أكل، أما إن كانت وراثيةً أو عن مرضٍ فلا يُلام عليها، وقد يكون من هذه حاله عاقلًا فطناً.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: غَضِبَ.

وَهَذَا الْقَائِلُ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ هُنَا بِقَوْلِهِ: (بَعْضُهُمْ) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

(٣) قال الحافظ رحمته الله: أَرَادَ بِقَوْلِهِ مِثْلُهُ: أَيُّ: فِي مِثْلِ سِنِّهِ، لَا فِي مِثْلِ فَضْلِهِ وَقَرَابَتِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

(٤) قال الحافظ رحمته الله: سُئِلْتُ عَنْ قَوْلِ الْكَشَّافِ: أَنَّ سُورَةَ النَّصْرِ نَزَلَتْ فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَكَيْفَ صُدِّرَتْ بِإِذَا الدَّالَّةِ عَلَى الْإِسْتِيقْبَالِ؟ فَأَجَبْتُ بِضَعْفِ مَا نَقَلَهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ فَالشَّرْطُ لَمْ يَتَكَمَّلْ بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ النَّاسِ أَفْوَاجًا لَمْ يَكُنْ كَمُلٌ، فَبَقِيَ الشَّرْطُ مُسْتَقْبَلًا.

* قال الحافظ رحمته الله: في الحديث: فَضِيلَةُ ظَاهِرَةِ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَتَأْثِيرُ لِجَابَةِ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ التَّأْوِيلَ وَيُقَفِّهُهُ فِي الدِّينِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَحْدِيثِ الْمَرْءِ عَنْ نَفْسِهِ بِمِثْلِ هَذَا لِإِظْهَارِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِعْلَامِ مَنْ لَا يَعْرِفُ قَدْرَهُ لِيُنْزِلَهُ مَنْزِلَتَهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الصَّالِحَةِ، لَا لِلْمُفَاخَرَةِ وَالْمُبَاهَاةِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ بِمَا يُفْهَمُ مِنَ الْإِشَارَاتِ، وَإِنَّمَا يَتِمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ رَسَخَتْ قَدَمُهُ فِي الْعِلْمِ، وَلِهَذَا قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَوْ فَهْمًا يُؤْتِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ^(١). ٩٣٩/٨ - ٩٤١

باب [وجوب التثبت من الأخبار ونقلها، وسؤال السامع عن

المصدر]

* عَنْ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ رحمته الله عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: أَنْبِئْتُ أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ: «مَنْ هَذَا؟» أَوْ كَمَا قَالَ^(٢)، قَالَتْ: هَذَا دِحْيَةُ، فَلَمَّا قَامَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا

(١) وفيه أيضًا: أهمية العناية بصغار السن، الذين ظهرت منهم بوادر النبوغ والعقل والفتنة.

وفيه: أنه لا بأس بأن يتكلم صغير السن في مجالس الكبار، إذا طُلب منه، وأمن عليه من الغرور والكبر.

وفيه: أنه ينبغي للأمير والحاكم أن يُدْني إليه أهل الرأي والعقل والدين، ويبعد عنه أهل الدنيا وأهل الأهواء.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: يُرِيدُ أَنَّ الرَّاويَ شَكَّ فِي اللَّفْظِ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى فِي ذَهْنِهِ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الْمُحَدِّثِينَ لَهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ.

وَلَمْ أَرْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَسَانِيدِ إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ فَهُوَ مِنْ غَرَائِبِ الصَّحِيحِ، وَلَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ عَلَى بَيَانِ هَذَا الْخَبَرِ فِي أَيِّ قِصَّةٍ.

حَسْبُهُ إِلَّا إِيَّاهُ، حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ يُخْبِرُ خَبَرَ جِبْرِيلَ، أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَ سُلَيْمَانُ: قُلْتُ لِأَبِي عُثْمَانَ: مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ الْإِسْتِفْسَارُ عَنْ إِسْمٍ مِنْ أَهْلِهِمْ مِنَ الرُّوَاةِ وَلَوْ كَانَ الَّذِي أَهْلُهُمْ ثِقَةً مُعْتَمَدًا، وَفَائِدَتُهُ إِحْتِمَالُ أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَ السَّامِعِ كَذَلِكَ، فَفِي بَيَانِهِ رَفْعٌ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ^(١).

قَالَ عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ لِلْمَلَكِ أَنْ يَتَصَوَّرَ عَلَى صُورَةِ الْآدَمِيِّ، وَأَنَّ لَهُ هُوَ فِي ذَاتِهِ صُورَةً لَا يَسْتَطِيعُ الْآدَمِيُّ أَنْ يَرَاهُ فِيهَا لِضَعْفِ الْقُوَى الْبَشَرِيَّةِ إِلَّا مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ أَنْ يُقَوِّيه عَلَى ذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانَ غَالِبَ مَا يَأْتِي جِبْرِيلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ «وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا» وَلَمْ يَرَ جِبْرِيلَ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا إِلَّا مَرَّتَيْنِ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ. ٩ - ٨/٩

باب [مُعْجَزَةُ كُلِّ نَبِيٍّ تَقَعُ مُنَاسِبَةً لِحَالِ قَوْمِهِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ^(٢) مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ^(٣)، وَإِنَّمَا كَانَ

(١) وَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنَّهُ يَجِبُ التَّثَبُّتُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَنَقْلُهَا، وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ لِمَنْ سَمِعَ خَبْرًا أَنْ يَسْتَفْسِرَ وَيَتَثَبَّتَ مِنْ نَاقِلِهِ وَرَاوِيهِ عَنْ مَصْدَرِهِ وَسَنَدِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلنَّاقِلِ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ ذَلِكَ أَنْ يَغْضَبَ مِنْ ذَلِكَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْمُعْجَزَاتِ الْخَوَارِقِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا مَوْصُولَةٌ وَقَعَتْ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِأَعْطَى، وَمِثْلُهُ مُبْتَدَأٌ، وَآمَنَ خَبَرَهُ، وَالْمِثْلُ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ عَيْنُ الشَّيْءِ وَمَا يُسَاوِيهِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ أُعْطِيَ آيَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ شَأْنٍ مَنْ يُشَاهِدُهَا مِنَ الْبَشَرِ أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ لِأَجْلِهَا، وَعَلَيْهِ =

الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْ^(١)، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٢).

* قال الحافظ رحمته الله: وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُهُمْ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: حُسْنُ تَأْلِيفِهِ وَالتَّيَّامُ مَعَ الْإِيجَازِ وَالبَّلَاجَةِ.

ثَانِيهَا: صُورَةُ سِيَاقِهِ وَأُسْلُوبُهُ الْمُخَالَفَ لِأَسَالِيبِ كَلَامِ أَهْلِ الْبَلَاغَةِ مِنْ الْعَرَبِ نَظْمًا وَنَثْرًا حَتَّى حَارَتْ فِيهِ عُقُولُهُمْ وَلَمْ يَهْتَدُوا إِلَى الْإِثْنَانِ بِشَيْءٍ مِثْلَهُ مَعَ تَوْفُرِ دَوَاعِيهِمْ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ وَتَقْرِيعِهِ لَهُمْ عَلَى الْعَجْزِ عَنْهُ.

= بِمَعْنَى اللَّامِ أَوْ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَالتُّكْتَةُ فِي التَّعْبِيرِ بِهَا تَضُمُّنُهَا مَعْنَى الْعَلَبَةِ؛ أَيُّ: يُؤْمِنُ بِذَلِكَ مَعْلُوبًا عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، لَكِنْ قَدْ يَجْحَدُ فَيَعَانِدُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا﴾ [النمل: ١٤].

(١) رجح الحافظ رحمته الله أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مُعْجِزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ انْفَرَضَتْ بِانْفِرَاضِ أَغْصَارِهِمْ، فَلَمْ يُشَاهِدْهَا إِلَّا مَنْ حَضَرَهَا، وَمُعْجِزَةُ الْقُرْآنِ مُسْتَمِرَّةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَخَرْقُهُ لِلْعَادَةِ فِي أُسْلُوبِهِ وَبَلَاغَتِهِ وَإِخْبَارِهِ بِالْمَغِيبَاتِ، فَلَا يَمُرُّ عَصْرٌ مِنَ الْأَغْصَارِ إِلَّا وَيُظْهِرُ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ أَنَّهُ سَيَكُونُ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ.

وَأَنَّ الْمُعْجِزَاتِ الْمَاضِيَةَ كَانَتْ حِسِّيَّةً تُشَاهَدُ بِالْأَبْصَارِ كَنَاقَةِ صَالِحٍ وَعَصَا مُوسَى، وَمُعْجِزَةُ الْقُرْآنِ تُشَاهَدُ بِالْبَصِيرَةِ فَيَكُونُ مَنْ يَتَّبِعُهُ لِأَجْلِهَا أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُشَاهَدُ بِعَيْنِ الرَّأْسِ يَنْقَرِضُ بِانْقِرَاضِ مُشَاهِدِهِ، وَالَّذِي يُشَاهَدُ بِعَيْنِ الْعَقْلِ بَاقٍ يُشَاهِدُهُ كُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَ الْأَوَّلِ مُسْتَمِرًّا.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: رَتَّبَ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مُعْجِزَةِ الْقُرْآنِ الْمُسْتَمِرَّةِ لِكَثْرَةِ فَائِدَتِهِ وَعُمُومِ نَفْعِهِ، لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الدَّعْوَةِ وَالْحُجَّةِ وَالْإِخْبَارِ بِمَا سَيَكُونُ، فَعَمَّ نَفْعُهُ مَنْ حَضَرَ وَمَنْ غَابَ وَمَنْ وَجَدَ وَمَنْ سَيُوجَدُ، فَحَسَنَ تَرْتِيبُ الرَّجْوَى الْمَذْكُورَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذِهِ الرَّجْوَى قَدْ تَحَقَّقَتْ، فَإِنَّهُ أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا.

ثَالِثَهَا: مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِخْبَارِ عَمَّا مَضَى مِنْ أَحْوَالِ الْأُمَمِ
السَّالِفَةِ وَالشَّرَائِعِ الدَّائِرَةِ مِمَّا كَانَ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ بَعْضُهُ إِلَّا النَّادِرُ مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ.

رَابِعَهَا: الْإِخْبَارُ بِمَا سَيَأْتِي مِنَ الْكَوَائِنِ الَّتِي وَقَعَ بَعْضُهَا فِي الْعَصْرِ
النَّبَوِيِّ وَبَعْضُهَا بَعْدَهُ.

وَمِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ آيَاتٍ وَرَدَتْ بِتَعْجِيزِ قَوْمٍ فِي قَضَايَا أَنْهُمْ لَا
يَفْعَلُونَهَا فَعَجَزُوا عَنْهَا مَعَ تَوَفُّرِ دَوَائِعِهِمْ عَلَى تَكْذِيبِهِ، كَتَمَنِّي الْيَهُودُ
الْمَوْتَ.

وَمِنْهَا: الرُّوْعَةُ الَّتِي تَحْصُلُ لِسَامِعِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ قَارِئَهُ لَا يَمَلُّ مِنْ تَرْدَادِهِ وَسَامِعِهِ لَا يَمُجُّهُ وَلَا يَزْدَادُ بِكَثْرَةِ
التَّكْرَارِ إِلَّا طَرَاوَةً وَلَذَاذَةً.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ آيَةٌ بَاقِيَةٌ لَا تُعَدُّ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا.

وَمِنْهَا: جَمْعُهُ لِعُلُومٍ وَمَعَارِفٍ لَا تَنْقُضِي عَجَائِبَهَا وَلَا تَنْتَهِي
فَوَائِدَهَا. ١. هـ مُلَخَّصًا مِنْ كَلَامِ عِيَّاضٍ وَغَيْرِهِ. ٩/٩ - ١١

باب [الْحِكْمَةُ الْإِلَهِيَّةُ فِي التَّدْرِجِ فِي التَّشْرِيعِ]

* عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ
- أَي: الْقُرْآنُ - سُورَةُ مِنَ الْمُفْصَلِ، فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ
النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرَبُوا
الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ
الزَّنا أَبَدًا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَشَارَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى الْحِكْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ فِي

تَرْتِيبِ التَّنْزِيلِ، وَأَنَّ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ الدُّعَاءُ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّبَشِيرِ
لِلْمُؤْمِنِ وَالْمُطِيعِ بِالْجَنَّةِ وَلِلْكَافِرِ وَالْعَاصِيِ بِالنَّارِ، فَلَمَّا إِظْمَأَنْتِ النَّفُوسُ
عَلَى ذَلِكَ أُنْزِلَتْ الْأَحْكَامُ، وَلِهَذَا قَالَتْ: «وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ لَا تَشْرَبُوا
الْخَمْرَ لَقَالُوا لَا نَدْعَاهَا» وَذَلِكَ لِمَا طُبِعَتْ عَلَيْهِ النَّفُوسُ مِنَ النَّفَرَةِ عَنْ تَرْكِ
الْمَأْلُوفِ^(١). ٥١/٩

(١) فهذا الحديث من أكبر الأدلة على التدرج في تطبيق الشريعة حسب الأزمنة
والأمكنة والأحوال. والتدرج لغة: أخذ الأمر شيئاً فشيئاً لا دفعة واحدة.

ومن أشهر الأمثلة في ذلك: ما وقع من الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز؛
فَإِنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحُكْمِ بَعْدَ مَظَالِمٍ اقْتَرَفَهَا بَعْضُ الَّذِينَ سَبَقُوهُ، فَتَدَرَّجَ فِي الْإِصْلَاحِ
وَلَمْ يَتَعْجَلْ فِي التَّغْيِيرِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَلَدُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَتُ: مَا
مَنْعَكَ أَنْ تَمْضِيَ لِمَا تُرِيدُهُ مِنَ الْعَدْلِ؟ فَوَاللَّهِ! مَا كُنْتُ أَبَالِي لَوْ عَلَتْ بِي وَبِكَ
الْقُدُورُ فِي ذَلِكَ».

قَالَ: «يَا بُنَيَّ! إِنَّمَا أُرْوِّضُ النَّاسَ رِيَاضَةَ الصَّعْبِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُحْيِيَ
الْأَمْرَ مِنَ الْعَدْلِ، فَأَوْخَرُ ذَلِكَ حَتَّى أُخْرِجَ مَعَهُ طَمَعًا مِنْ طَمَعِ الدُّنْيَا، فَيَنْفِرُوا مِنْ
هَذِهِ وَيَسْكُنُوا لِهَذِهِ». أثر صحيح: أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر»، ص ٣٧.

قال شيخ الإسلام - مقررًا جواز التدرج -: «فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ وَالْمَنْهِيُّ لَا
يَتَقَيَّدُ بِالْمُمْكِنِ: إِمَّا لِجَهْلِهِ، وَإِمَّا لِظُلْمِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِزَالَةَ جَهْلِهِ وَظُلْمِهِ، فَرُبَّمَا
كَانَ الْأَصْلَحُ الْكَفَّ وَالْإِمْسَاكُ عَنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ. فَالْعَالِمُ فِي الْبَيَانِ وَالْبَلَاغِ
كَذَلِكَ؛ قَدْ يُؤَخَّرُ الْبَيَانُ وَالْبَلَاغُ لِأَشْيَاءَ إِلَى وَقْتِ التَّمَكُّنِ، فَإِذَا حَصَلَ مَنْ يَقُومُ
بِالدِّينِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَوْ الْأُمَرَاءِ أَوْ مَجْمُوعِهِمَا؛ كَانَ بَيَانُهُ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ
شَيْئًا فَشَيْئًا بِمَنْزِلَةِ بَيَانِ الرَّسُولِ لِمَا يُعْثَ بِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ لَا
يُبْلَغُ إِلَّا مَا أَمَكَّنَ عِلْمُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ وَلَمْ تَأْتِ الشَّرِيعَةُ جُمْلَةً. فَكَذَلِكَ الْمُجَدِّدُ
لِدِينِهِ، وَالْمُحْيِي لِسُنَّتِهِ لَا يُبْلَغُ إِلَّا مَا أَمَكَّنَ عِلْمُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ. وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ
مِنْ بَابِ إِقْرَارِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَرْكِ الْأَمْرِ بِالْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ وَالتَّحْرِيمَ =

باب [كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ^(١)، وَأَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، حَتَّى يَنْسَلِخَ^(٢) يَغْرِضُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ كَانَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ».

* **قال الحافظ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْرِضُ عَلَى جِبْرِيلَ، وَتَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ بِلَفْظٍ: «وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ

= مَشْرُوطٌ بِإِمْكَانِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَقَدْ فَرَضْنَا انْتِفَاءَ هَذَا الشَّرْطِ، فَتَدَبَّرْ هَذَا الْأَصْلَ فَإِنَّهُ نَافِعٌ». ١. هـ. «مجموع الفتاوى»، ص ٥٩.

والتدرج لا يُبنى إلا على قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد، وعلى الأصل المقرر أن «الشريعة جميعها مبنية على أن المفسدة المُقتضية لِلتَّحْرِيمِ إِذَا عَارَضَتْهَا حَاجَةٌ رَاجِحَةٌ أُبِيحَ الْمُحَرَّمُ» كما قال شيخ الإسلام.

والتدرج في البلاغ أو التنفيذ أمرٌ سائغٌ، قررتها الشريعة العظيمة، إلا أنهما من باب العفو والسكوت، لا من باب التحليل والتشريع، ولذلك يقول شيخ الإسلام في حد هذا التدرج: «الْعَفْوُ عِنْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ؛ لَا التَّحْلِيلَ وَالْإِسْقَاطَ».

وأما ضابطُ المفسدة الراجحة التي وجودها يُبيح ترك الإلزام بالشريعة، هو أن يؤدي الإلزام لنفرة شعبية تُفسد أمور البلاد وتعمم فتنها.

(١) **قال الحافظ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ إِحْتِرَاسٌ بَلِيغٌ لِكَلَّا يُتَحَوَّلَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَأَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ) أَنَّ الْأَجْوَدِيَّةَ خَاصَّةٌ مِنْهُ بِرَمَضَانَ فِيهِ فَأُثْبِتَ لَهُ الْأَجْوَدِيَّةَ الْمُطْلَقَةَ أَوَّلًا ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهَا زِيَادَةَ ذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

(٢) **قال الحافظ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: رَمَضَانَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ يَلْقَاهُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ رَمَضَانَ مُنْذُ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِرَمَضَانَاتِ الْهَجْرَةِ، وَإِنْ كَانَ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ إِنَّمَا فُرِضَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ لِأَنَّهُ كَانَ يُسَمَّى رَمَضَانَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ صِيَامُهُ.

الْقُرْآنَ» فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَانَ يُعْرَضُ عَلَى الْآخَرِ .
وَفِي الْحَدِيثِ إِطْلَاقُ الْقُرْآنِ عَلَى بَعْضِهِ وَعَلَى مُعْظَمِهِ^(١) ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ
رَمَضَانَ مِنْ بَعْدِ الْبُعْثَةِ لَمْ يَكُنْ نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا بَعْضُهُ .
فَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ يُطْلَقُ عَلَى الْبَعْضِ مَجَازًا ، وَمِنْ ثَمَّ لَا
يَحْتَجُّ مَنْ حَلَفَ لِقُرْآنِ الْقُرْآنِ فَقَرَأَ بَعْضَهُ ، إِلَّا إِنْ قَصَدَ الْجَمِيعَ .
وَفِيهِ : جَوَازُ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ^(٢) .

وَجَوَازُ تَشْبِيهِ الْمَعْنَوِيِّ بِالْمَحْسُوسِ لِيَقْرَبَ لِفَهْمِ سَامِعِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ
أَثْبَتَ لَهُ أَوَّلًا وَصْفَ الْأَجُودِيَّةِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَصِفَهُ بِأَزِيدٍ مِنْ ذَلِكَ فَشَبَّهَ
جُودَهُ بِالرَّيْحِ الْمُرْسَلَةِ ، بَلْ جَعَلَهُ أَبْلَغَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ قَدْ
تَسْكُنُ .

فَالرَّيْحُ الْمُرْسَلَةُ تَسْتَمِرُّ مُدَّةَ إِرْسَالِهَا ، وَكَذَا كَانَ عَمَلُهُ ﷺ فِي
رَمَضَانَ دِيمَةً لَا يَنْقُطِعُ ، وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِي الْإِسْنَادِ الْحَقِيقِيِّ
وَالْمَجَازِيِّ ؛ لِأَنَّ الْجُودَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حَقِيقَةٌ وَمِنْ الرِّيحِ مَجَازٌ فَكَأَنَّهُ
اسْتَعَارَ لِلرَّيْحِ جُودًا بِاعْتِبَارِ مَجِيئِهَا بِالْخَيْرِ فَأَنْزَلَهَا مَنْزِلَةً مَنْ جَادَ .

وَفِيهِ : تَعْظِيمُ شَهْرِ رَمَضَانَ لِاخْتِصَاصِهِ بِابْتِدَاءِ نُزُولِ الْقُرْآنِ فِيهِ ، ثُمَّ
مُعَارَضَتُهُ مَا نَزَلَ مِنْهُ فِيهِ ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ كَثْرَةُ ، نُزُولِ جِبْرِيلَ فِيهِ . وَفِي
كَثْرَةِ نُزُولِهِ مِنْ تَوَارُدِ الْخَيْرَاتِ وَالْبَرَكَاتِ مَا لَا يُحْصَى ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ
فَضْلَ الزَّمَانِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِزِيَادَةِ الْعِبَادَةِ .

(١) لقوله في الحديث : (يُعْرَضُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ) .

(٢) لقوله : (أَجُودُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ) .

والمبالغة في المدح كثير في كلام العرب شعراً ونثراً ، كقولهم : أشجع من
الأسد ، وأكرم من البحر ، ومثل هذا لا يُعَابَ على قائله .

وَفِيهِ: أَنَّ مُدَاوِمَةَ التَّلَاوَةِ تُوجِبُ زِيَادَةَ الْخَيْرِ.
وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ تَكْثِيرِ الْعِبَادَةِ فِي آخِرِ الْعُمْرِ.
وَمُذَاكِرَةُ الْفَاضِلِ بِالْخَيْرِ وَالْعِلْمِ وَإِنْ كَانَ هُوَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ
لِزِيَادَةِ التَّذَكُّرَةِ وَالِاتِّعَاضِ.

وَفِيهِ: أَنَّ لَيْلَ رَمَضَانَ أَفْضَلُ مِنْ نَهَارِهِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّلَاوَةِ
الْحُضُورُ وَالْفَهْمُ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَظْنَّةٌ ذَلِكَ لِمَا فِي النَّهَارِ مِنَ الشَّوَاعِلِ
وَالْعَوَارِضِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْدِّينِيَّةِ^(١)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُقَسِّمُ مَا نَزَلَ مِنْ
الْقُرْآنِ فِي كُلِّ سَنَةٍ عَلَى لَيَالِي رَمَضَانَ أَجْزَاءً فَيَقْرَأُ كُلَّ لَيْلَةٍ جُزْءًا فِي جُزْءٍ
مِنَ اللَّيْلَةِ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ مَا كَانَ يَشْتَغِلُ بِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ سِوَى ذَلِكَ
مِنْ تَهَجُّدٍ بِالصَّلَاةِ وَمِنْ رَاحَةٍ بَدَنٍ وَمِنْ تَعَاهُدِ أَهْلِ^(٢). ٥٧ - ٥٥ / ٩

باب [مَحَبَّةُ مَنْ يَكُونُ مَاهِرًا فِي الْقُرْآنِ]

* ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: لَا أَرَأَى

(١) وحال الكثير من الناس في رمضان أنهم يُكثِّرون من قراءة القرآن في النهار، وخاصةً بعد الصلوات، فإذا حلَّ الليل قلَّ من يرجع إلى قراءته، بل يشتغلون بالأكل والسَّمر ونحو ذلك.

(٢) وفيه: استحباب مدارس القرآن والعلم الشرعي مع أهل العلم الصلاح والخير، فالنبي محمد ﷺ أكمل البشر وأعلمهم وأفضلهم، وجبريل أفضل الملائكة وأكملهم، ومع ذلك لم يكتف أحدهما بما لديه، بل تدارسا جميعاً كتاب الله بينهما، فدل ذلك على أهمية مدارس العالم وطالب العلم فيما بينهم مدارس تعلم لا مُدرسة تعليم، وما ضلَّ من ضلَّ من العلماء وطلاب العلم إلا بسبب هجرهم لمجالس المدارس والعلم، وإذا كان الله تعالى يأمر نبيه وصفوته من خلقه بأن يصبر نفسه مع أهل الخير والصلاح - مع العلم أن ما جاءهم هذا العلم والصلاح إلا من قبله - فقال تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَمَىٰ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]. فغيرهم من باب أولى.

أَحِبُّهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَالِمٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ».

* قال الحافظ رحمه الله: يُسْتَفَادُ مِنْهُ مَحَبَّةٌ مَنْ يَكُونُ مَاهِرًا فِي الْقُرْآنِ^(١).

وَأَنَّ الْبُدَاءَةَ بِالرَّجُلِ فِي الذِّكْرِ عَلَى غَيْرِهِ فِي أَمْرِ إِشْتَرَكٍ فِيهِ مَعَ غَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِيهِ^(٢). ٦٠/٩

باب [مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ]

* عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ».

* قال الحافظ رحمه الله: كَانَهُمَا اخْتَصَصَا بِذَلِكَ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الشَّأْنِ عَلَى الصَّحَابَةِ بِجَمِيلِ انْقِيَادِهِمْ إِلَى اللَّهِ وَابْتِهَالِهِمْ وَرُجُوعِهِمْ إِلَيْهِ وَمَا حَصَلَ لَهُمْ مِنَ الْإِجَابَةِ إِلَى مَطْلُوبِهِمْ.

قال التَّوَوِّي مَا نَصُّهُ: قِيلَ: مَعْنَاهُ كَفَتَاهُ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَقِيلَ: مِنْ الشَّيْطَانِ، وَقِيلَ: مِنَ الْآفَاتِ، وَيُحْتَمَلُ مِنَ الْجَمِيعِ. هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ.

وَعَلَى هَذَا فَأَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ^(٣). ٧١/٩

(١) ومحبته عبادة تُقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ مَا أَحَبَّهُ لِحِمَالِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ مَنْصِبِهِ، إِنَّمَا أَحَبَّهُ لِقِيَامِهِ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ. وَالْمَرْءُ يُحْشَرُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ.

(٢) وفيه: أَنَّ الصَّحَابَةَ لَيْسُوا سِوَاءَ فِي ضَبْطِ الْقُرْآنِ وَتَجْوِيدِهِ، وَلِذَا خَصَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعْضَ الصَّحَابَةِ دُونَ بَعْضٍ فِي الْأَخْذِ عَنْهُمْ.

(٣) وهو الراجح، فينبغي قراءة الآيتين قبل النوم، لينال هذا الفضل العظيم.

باب [ما يُستفاد من نزول الملائكة لصوت أسيد بن حضير]

* عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ، إِذْ جَالَتِ الْفَرَسُ فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، فَقَرَأَ فَجَالَتِ الْفَرَسُ، فَسَكَتَتْ وَسَكَتَتِ الْفَرَسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتِ الْفَرَسُ فَانْصَرَفَ، وَكَانَ ابْنُهُ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا، فَأَشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ فَلَمَّا اجْتَرَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، حَتَّى مَا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ»، قَالَ: فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَطَأَ يَحْيَى، وَكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَانْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَخَرَجْتُ حَتَّى لَا أَرَاهَا، قَالَ: «وَتَذَرِي مَا ذَاكَ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ دَنَتْ لِمَصَوْتِكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحْتَ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ».

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ رُؤْيَا آحَادِ الْأُمَّةِ لِلْمَلَائِكَةِ، كَذَا أَطْلَقَ، وَهُوَ صَحِيحٌ لَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ التَّقْيِيدُ بِالصَّالِحِ مَثَلًا وَالْحَسَنِ الصَّوْتِ.

قَالَ: وَفِيهِ فَضِيلَةُ الْقِرَاءَةِ وَأَنَّهَا سَبَبُ نَزُولِ الرَّحْمَةِ وَحُضُورِ الْمَلَائِكَةِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ أَعَمُّ مِنَ الدَّلِيلِ، فَالَّذِي فِي الرَّوَايَةِ إِنَّمَا نَشَأَ عَنْ قِرَاءَةِ خَاصَّةٍ مِنْ سُورَةِ خَاصَّةٍ بِصِفَةٍ خَاصَّةٍ، وَيَحْتَمِلُ مِنَ الْخُصُوصِيَّةِ مَا لَمْ يَذْكُرْ، وَإِلَّا لَوْ كَانَ الْإِطْلَاقُ لَحَصَلَ ذَلِكَ لِكُلِّ قَارِئٍ.

وَفِيهِ: فَضْلُ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَفَضْلُ الْخُشُوعِ فِي

الصَّلَاةَ، وَأَنَّ التَّشَاغُلَ بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمُبَاحِ قَدْ يُفَوِّتُ الْخَيْرَ الْكَثِيرَ فَكَيْفَ لَوْ كَانَ بِغَيْرِ الْأَمْرِ الْمُبَاحِ. ٨١/٩

باب [النَّهْيُ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا، بَلْ يَقُولُ: نُسِّي]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بَلْ نُسِّي وَاسْتَذَكِرُوا الْقُرْآنَ»^(١)، فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا^{(٢)(٣)} مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: وَاطْبُؤُوا عَلَى تِلَاوَتِهِ وَاطْلُبُوا مِنْ أَنْفُسِكُمْ الْمَذَاكِرَةَ بِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: تَفَلَّتْنَا وَتَخَلَّصْنَا. وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِلَفْظٍ: «تَفَلَّتْنَا» وَكَذَا وَقَعَتْ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

وَفِي هَذَا أَنَّ هَذَا أُبْلَغَ فِي الثُّمُورِ مِنَ الْإِبِلِ، وَلِذَا أَفْصَحَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ الثَّالِثِ حَيْثُ قَالَ: «لَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا»؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْإِبِلِ تَطْلُبُ التَّفَلُّتَ مَا أَمَكْنَهَا فَمَتَى لَمْ يَتَعَاهَدَهَا بِرِبَاطِهَا تَفَلَّتَتْ، فَكَذَلِكَ حَافِظُ الْقُرْآنِ إِنْ لَمْ يَتَعَاهَدْهُ تَفَلَّتَ بَلْ هُوَ أَشَدُّ فِي ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا الْحَدِيثُ يُوَافِقُ الْآيَتَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝﴾ [المزمل: ٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧]، فَمَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِالمُحَافَظَةِ وَالتَّعَاهُدِ يَسَّرَ لَهُ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ تَفَلَّتَ مِنْهُ.

التَّحْرِيرُ أَنَّ التَّشْبِيهَ وَقَعَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ بِثَلَاثَةٍ: فَحَامِلُ الْقُرْآنِ شُبَّهَ بِصَاحِبِ النَّاقَةِ، وَالْقُرْآنُ بِالنَّاقَةِ، وَالْحِفْظُ بِالرِّبْطِ.

وَاخْتُلِفَ فِي مُتَعَلِّقِ الدِّمِّ مِنْ قَوْلِهِ: (بِئْسَ) عَلَى أَوْجِهٍ: أَرْجَحُهَا: أَنَّ سَبَبَ الدِّمِّ مَا فِيهِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِعَدَمِ الْإِعْتِنَاءِ بِالْقُرْآنِ إِذْ لَا يَقَعُ السَّيَّانُ إِلَّا بِتَرْكِ التَّعَاهُدِ وَكَثْرَةِ الْعَفْلَةِ، فَلَوْ تَعَاهَدَهُ بِتِلَاوَتِهِ وَالْقِيَامِ بِهِ فِي الصَّلَاةِ لَدَامَ حِفْظُهُ وَتَذَكَّرَهُ، فَإِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ نَسِيتُ الْآيَةَ الْفُلَانِيَّةَ فَكَأَنَّهُ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالتَّفْرِيطِ فَيَكُونُ مُتَعَلِّقُ الدِّمِّ تَرْكُ الْإِسْتِذْكَارِ وَالتَّعَاهُدِ لِأَنَّهُ الَّذِي يُورِثُ السَّيَّانَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: وَاطْبُؤُوا عَلَى تِلَاوَتِهِ وَاطْلُبُوا مِنْ أَنْفُسِكُمْ الْمَذَاكِرَةَ بِهِ.

* قال الحافظ رحمته الله: فِيهِ الْحِضُّ عَلَى مُحَافَظَةِ الْقُرْآنِ بِدَوَامِ دِرَاسَتِهِ وَتَكَرُّارِ تِلَاوَتِهِ، وَضَرْبِ الْأَمْثَالِ لِإِيضَاحِ الْمَقَاصِدِ^(١). ١٠١/٩ - ١٠٤

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ سُورَةُ الْفَتْحِ]

* قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعْقِلٍ رحمته الله: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ أَوْ جَمَلِهِ، وَهِيَ تَسِيرُ بِهِ، وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ قِرَاءَةً لَيِّنَةً يَقْرَأُ وَهُوَ يُرْجِعُ».

* قال الحافظ رحمته الله: التَّرْجِيعُ: هُوَ تَقَارُبُ ضُرُوبِ الْحَرَكَاتِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَأَصْلُهُ التَّرْدِيدُ، وَتَرْجِيعُ الصَّوْتِ تَرْدِيدُهُ فِي الْحَلْقِ، وَقَدْ فَسَّرَهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ: «أَأْ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَهَا أَلِفٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ أُخْرَى» ثُمَّ قَالُوا: يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ حَدَثَ مِنْ هَزِّ النَّاقَةِ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ أَشْبَعَ الْمَدَّ فِي مَوْضِعِهِ فَحَدَّثَ ذَلِكَ، وَهَذَا الثَّانِي أَشْبَهَ بِالسِّيَاقِ فَإِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ «لَوْلَا أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ لَقَرَأْتَ لَكُمْ بِذَلِكَ اللَّحْنِ»؛ أَيُّ: النَّعْمِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ: وَفِي الْحَدِيثِ مُلَازِمَتُهُ ﷺ لِلْعِبَادَةِ لِأَنَّهُ حَالَةٌ رُكُوبِهِ النَّاقَةَ وَهُوَ يَسِيرُ لَمْ يَتْرُكِ الْعِبَادَةَ بِالتَّلَاوَةِ، وَفِي جَهْرِهِ بِذَلِكَ إِرْشَادٌ إِلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالْعِبَادَةِ قَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَفْضَلَ مِنَ الْإِسْرَارِ، وَهُوَ عِنْدَ التَّعْلِيمِ وَإِقَاطِ الْغَافِلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. ١١٥/٩

(١) وفيه: البعد عن الألفاظ والعبارات التي تُوحى بالكسل والعجز، والإحباط واليأس.

باب [ما يُستفاد من قراءة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقَرَأْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ» فَالْتَفَتُ إِلَيْهِ، فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرِفَانِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ بَكَى رَحْمَةً لِأُمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ بِعَمَلِهِمْ، وَعَمَلُهُمْ قَدْ لَا يَكُونُ مُسْتَقِيمًا، فَقَدْ يُفْضِي إِلَى تَعْذِيبِهِمْ^(١). ١٢٤/٩

باب [الْحَضُّ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَالْأَلْفَةِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ]

* عَنْ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ^(٢)، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ^(٣) فَقُومُوا عَنْهُ^(٤)».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ الْحَضُّ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَالْأَلْفَةِ وَالتَّحْذِيرُ

(١) فيه كمال رحمته وشفقته ﷺ بأُمَّته، في حياتهم وبعد مماتهم.

وفيه: استحباب سماع القرآن ولو كان المُستمع حافظًا له.

وفيه: أنه لا ينبغي التكلف بكتمان البكاء عند حلول أسبابه، وتهيج النفس له.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَي: اجْتَمَعَتْ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَي: فِي فَهْمٍ مَعَانِيهِ

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَي: تَفَرَّقُوا لِكُلِّ يَتِمَادَى بِكُمْ الْإِخْتِلَافُ إِلَى الشَّرِّ.

مِنْ الْفُرْقَةِ وَالِاخْتِلَافِ^(١).

وَالنَّهْيُ عَنِ الْمِرَاءِ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَمِنْ شَرِّ ذَلِكَ أَنْ تَظْهَرَ دَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى شَيْءٍ يُخَالِفُ الرَّأْيَ فَيَتَوَسَّلَ بِالنَّظَرِ وَتَدْقِيقِهِ إِلَى تَأْوِيلِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى ذَلِكَ الرَّأْيِ وَيَقَعَ اللَّجَاجُ فِي ذَلِكَ وَالْمُنَاضَلَةُ عَلَيْهِ. ١٢٩/٩

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ عَرْضِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الزَّوْاجُ]

* عَنْ عَلْقَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ بِمَنًى، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً فَخَلَوَا، فَقَالَ عُثْمَانُ: هَلْ لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْ نَزُوجَكَ بِكَرًّا، تُذَكِّرُكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ؟^(٢) فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا أَشَارَ إِلَيَّ، فَاَنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: أَمَا لَيْنُ قُلْتَ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ^(٣) مَنْ

(١) فهذا الحديث من أوضح الأدلة والبراهين: في النهي عما يُنفَرُ ويحدث الخلاف بين المسلمين، فإذا كان قراءة القرآن والجلوس لسماعه ومعرفة تفسيره ومعناه - وهذا من أعظم العبادات - ينتج عنه اختلاف فإننا نقوم عن هذه العبادة، ولا نستمر في هذه الجلسة التي فيها القراءة والعلم، فكيف بمجالس عامة لا يوجد فيها ذكر ولا قراءة قرآن، ويُطرح فيها ما يُسبب الخلاف والتفرقة من التعرُّض للجماعات أو الأشخاص أو الحكومات، فهذه المجالس أولى أن يُقام عنها، وتترك وتهجر.

(٢) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَعَلَّ عُثْمَانَ رَأَى بِهِ قَشْفًا وَرَثَاةً هَيْئَةً فَحَمَلَ ذَلِكَ عَلَى فَقْدِهِ الزَّوْجَةِ الَّتِي تُرْفَهُ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مُعَاشِرَةَ الزَّوْجَةِ الشَّابَّةَ تَزِيدُ فِي الْقُوَّةِ وَالنَّشَاطِ، بِخِلَافِ عَكْسِهَا فَبِالْعَكْسِ.

(٣) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي رِوَايَةِ زَيْدٍ: «لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَبَابًا فَقَالَ لَنَا، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ: «دَخَلْتُ مَعَ عَلْقَمَةَ وَالْأَسُودَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ لَنَا: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ»، وَفِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي هَذِهِ =

اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ^(١) فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ^(٢) فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ^(٣).

= الطَّرِيقُ: «قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ شَابٌ، فَحَدَّثَ بِحَدِيثٍ رَأَيْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي»، وَفِي رِوَايَةٍ وَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ: «وَأَنَا أَحَدُ الْقَوْمِ». وَالْمَعَشَرُ جَمَاعَةٌ يَشْمَلُهُمْ وَصْفٌ مَا، وَالشَّبَابُ جَمْعُ شَابٍ وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى شَبَبَةٍ وَشَبَّانٍ، وَأَصْلُهُ الْحَرَكَةُ وَالنَّشَاطُ، وَهُوَ إِسْمٌ لِمَنْ بَلَغَ إِلَى أَنْ يُكْمَلَ ثَلَاثِينَ، هَكَذَا أَطْلَقَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ»: يُقَالُ لَهُ حَدَّثَ إِلَى سِتَّةِ عَشَرَ سَنَةً، ثُمَّ شَابَ إِلَى اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ ثُمَّ كَهْلٌ، وَكَذَا ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الشَّبَابِ أَنَّهُ مِنْ لَدُنْ الْبُلُوغِ إِلَى اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَصَحُّ الْمُخْتَارُ أَنَّ الشَّبَابَ مَنْ بَلَغَ وَلَمْ يُجَاوِزِ الثَّلَاثِينَ، ثُمَّ هُوَ كَهْلٌ إِلَى أَنْ يُجَاوِزَ الْأَرْبَعِينَ، ثُمَّ هُوَ شَيْخٌ. وَخَصَّ الشَّبَابَ بِالْخُطَابِ لِأَنَّ الْعَالِبَ وَجُودَ قُوَّةِ الدَّاعِي فِيهِمْ إِلَى النِّكَاحِ بِخِلَافِ الشُّيُوخِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى مُعْتَبَرًا إِذَا وَجَدَ السَّبَبَ فِي الْكُھُولِ وَالشُّيُوخِ أَيْضًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُرَادُ بِالْبَاءَةِ النِّكَاحُ، وَأَصْلُهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَتَبَوَّأُهُ وَيَأْوِي إِلَيْهِ، وَقَالَ الْمَازِرِيُّ: أَشْتَقُّ الْعَقْدَ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ أَصْلِ الْبَاءَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَنْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ أَنْ يُبَوِّئَهَا مَنْزِلًا.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْبَاءَةِ هُنَا عَلَى قَوْلَيْنِ يَرِجِعَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ: أَصَحُّهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ مَعْنَاهَا اللَّعْوِيَّ وَهُوَ الْجِمَاعُ، فَتَقْدِيرُهُ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْجِمَاعَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى مُؤْنِهِ - وَهِيَ مُؤْنُ النِّكَاحِ - فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْجِمَاعَ لِعُجْزِهِ عَنْ مُؤْنِهِ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ لِيُدْفَعَ شَهْوَتُهُ وَيَقْطَعَ شَرُّ مَنِيهِ كَمَا يَقْطَعُهُ الْوِجَاءُ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَقَعَ الْخُطَابُ مَعَ الشَّبَابِ الَّذِينَ هُمْ مِطْنَةُ شَهْوَةِ النِّسَاءِ وَلَا يَنْفَكُونَ عَنْهَا عَالِيًا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الصَّوْمِ فِي الْأَصْلِ كَسْرُ الشَّهْوَةِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَصْلُهُ الْعَمَرُ، وَمِنْهُ وَجَاهٌ فِي عُنُقِهِ إِذَا عَمَرَهُ دَافِعًا لَهُ، وَوَجَاهٌ بِالسَّيْفِ إِذَا طَعَنَهُ بِهِ، وَوَجَاهٌ أَنْثِيَّهِ عَمَرَهُمَا حَتَّى رَضَهُمَا، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ =

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا إِرْشَادُ الْعَاجِزِ عَنْ مُؤْنِ النِّكَاحِ إِلَى الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ شَهْوَةَ النِّكَاحِ تَابِعَةٌ لِشَهْوَةِ الْأَكْلِ تَقْوَى بِقُوَّتِهِ وَتَضَعُفُ بِضَعْفِهِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْخَطَّابِيُّ عَلَى جَوَازِ الْمُعَالَجَةِ لِقَطْعِ شَهْوَةِ النِّكَاحِ بِالْأَدْوِيَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى دَوَاءٍ يُسْكِنُ الشَّهْوَةَ دُونَ مَا يَقْطَعُهَا أَصَالَةً لِأَنَّهُ قَدْ يَقْدِرُ بَعْدَ فَيَنْدَمَ لِقَوَاتِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النِّكَاحِ الْوَطْءُ^(١) وَلِهَذَا شَرَعَ الْخِيَارُ فِي الْعِنَّةِ.

وَفِيهِ: الْحَثُّ عَلَى غَضِّ الْبَصَرِ وَتَحْصِينِ الْفَرْجِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ وَعَدَمِ التَّكْلِيفِ بِغَيْرِ الْمُسْتَطَاعِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ حُظُوظَ النُّفُوسِ وَالشَّهَوَاتِ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى أَحْكَامِ الشَّرْعِ بَلْ هِيَ دَائِرَةٌ مَعَهَا.

وَاسْتَنْبَطَ الْقَرَأَفِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» أَنَّ التَّشْرِيكَ فِي الْعِبَادَةِ لَا يَفْدَحُ فِيهَا بِخِلَافِ الرِّيَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالصَّوْمِ الَّذِي هُوَ قُرْبَةٌ وَهُوَ بِهَذَا

= ابْنُ حَبَّانَ الْمَذْكُورَةُ: «فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ وَهُوَ الْإِخْصَاءُ» وَهِيَ زِيَادَةُ مُدْرَجَةٍ فِي الْخَبَرِ، وَتَفْسِيرُ الْوَجَاءِ بِالْإِخْصَاءِ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْوَجَاءَ رَضُ الْأُنْثِيِّينَ وَالْإِخْصَاءَ سَلَمَهُمَا، وَإِطْلَاقُ الْوَجَاءِ عَلَى الصِّيَامِ مِنْ مَجَازِ الْمُشَابَهَةِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْمُسْتَطِيعُ الَّذِي يَخَافُ الضَّرَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ مِنَ الْعُزُوبَةِ بِحَيْثُ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّزْوِيجِ لَا يَخْتَلِفُ فِي وَجُوبِ التَّزْوِيجِ عَلَيْهِ.

(١) لقوله: وأحصن للفرج، فذكر سبب حثه على الزواج لهذه العلة.

وفي هذا ردُّ على بعض من يُثْرِبُ عَلَى مَنْ يُعَدُّ بِأَنَّهُ هَمَّةُ إِشْبَاعِ رَغْبَتِهِ، وَقَضَاءُ وَطْرِهِ! وَهَذَا لَيْسَ بِعَيْبٍ، بَلْ هُوَ مِنْ مَقَاصِدِ النِّكَاحِ، وَيُؤْجِرُ عَلَى ذَلِكَ، إِذَا كَانَ يُرِيدُ إِعَافَ فَرْجِهِ، وَقَضَاءَ وَطْرِهِ فِي الْحَلَالِ دُونَ الْحَرَامِ.

الْقَصْدُ صَحِيحٌ مُثَابٌ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَأَرَشَدَ إِلَيْهِ لِتَحْصِيلِ غَضِّ الْبَصَرِ وَكَفَتْ الْفَرْجَ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْرَمِ ١٠ هـ.

فَإِنْ أَرَادَ تَشْرِيكَ عِبَادَةِ بَعَادَةِ أُخْرَى فَهُوَ كَذَلِكَ وَلَيْسَ مَحَلُّ النَّزَاعِ، وَإِنْ أَرَادَ تَشْرِيكَ الْعِبَادَةِ بِأَمْرٍ مُبَاحٍ فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُسَاعِدُهُ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِسْتِمْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَرَشَدَ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ التَّزْوِيجِ إِلَى الصَّوْمِ الَّذِي يَقْطَعُ الشَّهْوَةَ، فَلَوْ كَانَ الْإِسْتِمْنَاءُ مُبَاحًا لَكَانَ الْإِرْشَادُ إِلَيْهِ أَسْهَلَ.

وَتُعْتَبَرُ دَعْوَى كَوْنِهِ أَسْهَلَ لِأَنَّ التَّرْكَ أَسْهَلَ مِنَ الْفِعْلِ.

وَقَدْ أَبَاحَ الْإِسْتِمْنَاءَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ وَبَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ لِأَجْلِ تَسْكِينِ الشَّهْوَةِ.

وَفِي قَوْلِ عُثْمَانَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: «أَلَا نَزَوِّجُكَ شَابَةً» اسْتِحْبَابُ نِكَاحِ الشَّابَّةِ وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَتْ بِكَرًّا^(١). ١٣٤/٩ - ١٤١

باب [ما يُستفاد من قول ابن عباسٍ لسعيد بن جبيرة: تزوج فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء]

* عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَتَزَوَّجْ فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَيَّدَ بِهِذِهِ الْأُمَّةَ لِيُخْرَجَ مِثْلُ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ نِسَاءً، وَكَذَلِكَ أَبُوهُ دَاوُدَ.

(١) وفيه: الاهتمام بالصديق والسؤال عن حاله، والحرص على تلبية حاجته، وإعفاف فرجه، ولو كان متزوجاً؛ لأن الظاهر أن ابن مسعود كانت زوجته عنده، وهذا كما عرض عمر ابنته حفصة على أبي بكر وعثمان وكانا متزوجين.

قِيلَ الْمَعْنَى: خَيْرُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ مَنْ كَانَ أَكْثَرُ نِسَاءٍ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَتَسَاوَى مَعَهُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْفَضَائِلِ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْخَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِالْأُمَّةِ أَخِصَّاءَ أَصْحَابِهِ.

وَالَّذِي تَحَصَّلَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحِكْمَةِ فِي اسْتِكْثَارِهِ مِنَ النِّسَاءِ عَشْرَةَ أَوْجُهُ:

أَحَدُهَا: أَنَّ يُكْثِرَ مَنْ يُشَاهِدُ أَحْوَالَهُ الْبَاطِنَةَ فَيَنْتَفِي عَنْهُ مَا يَظُنُّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ مِنْ أَنَّهُ سَاحِرٌ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

ثَانِيهَا: لِيَتَشَرَّفَ بِهِ قَبَائِلُ الْعَرَبِ بِمُصَافَرَتِهِ فِيهِمْ.

ثَالِثُهَا: لِلزِّيَادَةِ فِي تَأْلُفِهِمْ لِذَلِكَ.

رَابِعُهَا: لِلزِّيَادَةِ فِي التَّكْلِيفِ، حَيْثُ كُلِّفَ أَنْ لَا يَشْعُلَهُ مَا حُبَّبَ إِلَيْهِ مِنْهُنَّ عَنِ الْمُبَالِغَةِ فِي التَّبْلِغِ.

خَامِسُهَا: لِيَكْثُرَ عَشِيرَتُهُ مِنْ جِهَةِ نِسَائِهِ فَتُزَادَ أَعْوَانُهُ عَلَى مَنْ يُحَارِبُهُ.

سَادِسُهَا: نَقْلُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهَا الرِّجَالُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَقَعُ مَعَ الزَّوْجَةِ مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يَخْتَفِيَ مِثْلُهُ.

سَابِعُهَا: الْإِطْلَاعُ عَلَى مَحَاسِنِ أَخْلَاقِهِ الْبَاطِنَةِ، فَقَدْ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأَبُوهَا إِذْ ذَاكَ يُعَادِيهِ، وَصَفِيَّةَ بَعْدَ قَتْلِ أَبِيهَا وَعَمَّتِهَا وَزَوْجَهَا، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَكْمَلَ الْخَلْقِ فِي خُلُقِهِ: لَتَفَرَّنَ مِنْهُ، بَلِ الَّذِي وَقَعَ أَنَّهُ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِنَّ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِهِنَّ.

ثَامِنُهَا: لِإِظْهَارِ الْمُعْجَزَةِ الْبَالِغَةِ فِي خَرْقِ الْعَادَةِ لِكُونِهِ كَانَ لَا يَجِدُ مَا يَشْبَعُ بِهِ مِنَ الْقُوتِ غَالِبًا، وَإِنْ وَجَدَ كَانَ يُؤْثِرُ بِأَكْثَرِهِ، وَيَصُومُ كَثِيرًا

وَيُؤَاصِلُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَا يُطَاقُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ قُوَّةِ الْبَدَنِ، وَقُوَّةِ الْبَدَنِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ تَابِعَةً لِمَا يَقُومُ بِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمُقَوِّياتِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ، وَهِيَ عِنْدَهُ نَادِرَةٌ أَوْ مَعْدُومَةٌ.

تَاسِعَهَا وَعَاشِرَهَا: لِتَحْصِينِهنَّ وَقِيَامِهِ بِحُقُوقِهِنَّ وَانْكِسَابِهِ لَهُنَّ وَهَدَايَتِهِ إِيَّاهُنَّ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِالتَّحْصِينِ قَصْرَ طَرْفِهِنَّ عَلَيْهِ فَلَا يَتَطَلَّعْنَ إِلَى غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْعُرْبَةِ فَإِنَّ الْعَفِيفَةَ تَتَطَلَّعُ بِالطَّبْعِ الْبَشَرِيِّ إِلَى التَّزْوِيجِ، وَذَلِكَ هُوَ الْوَصْفُ اللَّائِقُ بِهِنَّ.

وَفِي الْحَدِيثِ الْحَضِّ عَلَى التَّزْوِجِ وَتَرْكِ الرَّهْبَانِيَّةِ^(١). ١٤٤/٩ - ١٤٥

باب [قصة زواج جابر بن عبد الله ﷺ بالمرأة الثيب]

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هَلَكَ أَبِي وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ أَوْ تِسْعَ بَنَاتٍ، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجْتَ يَا جَابِرُ» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «بِكُرًّا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ، وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ» قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ، وَتَرَكَ بَنَاتٍ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَجِئَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُصْلِحُهُنَّ، فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ سُؤَالُ الْإِمَامِ أَصْحَابِهِ^(٢) عَنْ أُمُورِهِمْ،

(١) وفيه: حرص الشيخ والمُعلم على طلابه، والسؤال عنهم، وسدُّ حاجتهم، أمّا أن تكون العلاقة بين الشيخ والطالب في الدرس فقط فليس هذا من دأب الصحابة والتابعين وتابعيهم.

(٢) والشيخ والمعلم تلاميذه، وهذا من أهمِّ حقوق الطالب عليه، وهو أحوج ما يكون إلى عناية الشيخ أو المعلم به.

وَتَفَقُّدُهُ أَحْوَالَهُمْ، وَإِرْشَادُهُ إِلَى مَصَالِحِهِمْ وَتَنْبِيهِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ وَلَوْ كَانَ فِي بَابِ النِّكَاحِ وَفِيمَا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ.

وَفِيهِ: مَشْرُوعِيَّةُ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا وَمَنْ كَانَ مِنْهُ بِسَبِيلٍ مِنْ وَلَدٍ وَأَخٍ وَعَائِلَةٍ، وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الرَّجُلِ فِي قَصْدِهِ ذَلِكَ مِنْ إِمْرَأَتِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا، لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِذَلِكَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ^(١). ١٥٤/٩

(١) وفيه: أن من مقاصد النكاح المتعة، «فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ، وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ»؛ أي: هلا اخترت الشابة البكر لأجل أن تستمتع باللعب والضحك معها.

وهذا يرُدُّ على من يُشنع على المعددين بأنهم يقصدون إشباع رغباتهم وغرائزهم ونحو هذا الكلام، فتمنع الرجل وإحصان فرجه حقُّ له.

قال الإمام ابن العربي: «ما أحسن الهدى الشرعي، وأقبح النسك الأعجمي، هذا رسول الله ﷺ يحض على اللعب مع الأبيكار، ويقول: أين أنت من العذاري ولعابها، فأراد الجاهلون نسك عيسى». ١. هـ. «اتحاف القاري» ٥٣/٨.

وقال ابن القيم رحمه الله: «وَأَمَّا الْجِمَاعُ وَالْبَاهُ، فَكَانَ هَدْيُهُ فِيهِ أَكْمَلَ هَدْيٍ، يَحْفَظُ بِهِ الصِّحَّةَ، وَتَتِمُّ بِهِ اللَّذَّةُ وَسُرُورُ النَّفْسِ، وَيَحْصُلُ بِهِ مَقَاصِدُهُ الَّتِي وُضِعَ لِأَجْلِهَا، فَإِنَّ الْجِمَاعَ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ هِيَ مَقَاصِدُهُ الْأَصْلِيَّةُ:

أَحَدُهَا: حِفْظُ النَّسْلِ، وَدَوَامُ النَّوْعِ إِلَى أَنْ تَتَكَامَلَ الْعُدَّةُ الَّتِي قَدَّرَ اللَّهُ بُرُوزَهَا إِلَى هَذَا الْعَالَمِ.

الثَّانِي: إِخْرَاجُ الْمَاءِ الَّذِي يَضُرُّ اخْتِبَاسُهُ وَاحْتِقَانُهُ بِجُمْلَةِ الْبَدَنِ.

الثَّالِثُ: قَضَاءُ الْوَطَرِ، وَنَيْلُ اللَّذَّةِ، وَالتَّمَتُّعُ بِالنَّعْمَةِ، وَهَذِهِ وَحْدَهَا هِيَ الْفَائِدَةُ الَّتِي فِي الْجَنَّةِ، إِذْ لَا تَنَاسُلَ هُنَاكَ، وَلَا اخْتِقَانٌ يَسْتَفْرِغُهُ الْإِنْرَالُ.

وَفَضْلَاءُ الْأَطْبَاءِ يَرُونَ أَنَّ الْجِمَاعَ مِنْ أَحَدِ أَسْبَابِ حِفْظِ الصِّحَّةِ. قَالَ جَالِينُوسُ:

الْعَالِبُ عَلَى جَوْهَرِ الْمَنِيِّ النَّارُ وَالْهَوَاءُ، وَمِرَاجُهُ حَارٌّ رَطْبٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مِنَ الدَّمِ الصَّافِي الَّذِي تَغْذِي بِهِ الْأَعْضَاءُ الْأَصْلِيَّةَ، وَإِذَا تَبَّتْ فَضْلُ الْمَنِيِّ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا

يَنْبَغِي إِخْرَاجُهُ إِلَّا فِي طَلَبِ النَّسْلِ، أَوْ إِخْرَاجِ الْمُحْتَقِنِ مِنْهُ، فَإِنَّهُ إِذَا دَامَ اخْتِقَانُهُ =

باب [فَضْلُ الْحُنُوِّ وَالشَّفَقَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَحِفْظُ مَالِ الزَّوْجِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبَنَ الْإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءٍ قُرَيْشٍ أَحْنَاهُ^(١) عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى

= أَحَدَتْ أَمْرًا رَدِيئَةً، مِنْهَا: الْوَسْوَاسُ، وَالْجُنُونُ، وَالصَّرْعُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَقَدْ يُبْرَأُ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَمْرَارِ كَثِيرًا، فَإِنَّهُ إِذَا طَالَ اخْتِبَاسُهُ فَسَدَ وَاسْتَحَالَ إِلَى كَيْفِيَّةٍ سُمِّيَتْ تُوجِبُ أَمْرًا رَدِيئَةً كَمَا ذَكَرْنَا، وَلِذَلِكَ تَدْفَعُهُ الطَّبِيعَةُ بِالِاخْتِلَامِ إِذَا كَثُرَ عِنْدَهَا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ.

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَعَاهَدَ مِنْ نَفْسِهِ ثَلَاثًا: أَنْ لَا يَدَعَ الْمَشْيَ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ يَوْمًا قَدَرَ عَلَيْهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَدَعَ الْأَكْلَ، فَإِنَّ أَمْعَاءَهُ تَضِيقُ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَدَعَ الْجَمَاعَ، فَإِنَّ الْبُرَّ إِذَا لَمْ تُتْرَحْ ذَهَبَ مَاؤُهَا.

وَمِنْ مَنَافِعِهِ: غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ النَّفْسِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْعِفَّةِ عَنِ الْحَرَامِ، وَتَحْصِيلُ ذَلِكَ لِلْمَرْأَةِ، فَهُوَ يَنْفَعُ نَفْسَهُ فِي دُنْيَاهُ وَأُخْرَاهُ، وَيَنْفَعُ الْمَرْأَةَ، وَلِذَلِكَ كَانَ ﷺ يَتَعَاهَدُهُ وَيُحِبُّهُ، وَيَقُولُ: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ: النِّسَاءُ وَالطِّيبُ».

وَفِي كِتَابِ «الرُّهْدِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ زِيَادَةٌ لَطِيفَةٌ، وَهِيَ: «أَصْبِرُ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَلَا أَصْبِرُ عَنْهُمْ».

وَمِمَّا يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجَمَاعِ مَلَاعِبَةُ الْمَرْأَةِ، وَتَقْيِيلُهَا، وَمَصُّ لِسَانِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلَاعِبُ أَهْلَهُ وَيُقَبِّلُهَا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» أَنَّهُ ﷺ «كَانَ يُقَبِّلُ عَائِشَةَ، وَيَمُصُّ لِسَانَهَا». ١. هـ. «زاد المعاد» ٢٢٨/٤ - ٢٣٢.

وفيه: أن العاقل يؤثر المصلحة على الشهوة والمتعة، فجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أثر مصلحة أخواته على لذته وهواه، وهذا من كمال عقله.

(١) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكْثَرُهُ شَفَقَةٌ، وَالْحَايَةُ عَلَى وَلَدِهَا هِيَ الَّتِي تَقُومُ عَلَيْهِمْ فِي حَالِ يُتَمِّمُ فَلَا تَتَزَوَّجُ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَلَيْسَتْ بِحَايَةٍ قَالَهُ الْهَرَوِيُّ.

وَجَاءَ الضَّمِيرُ مُذَكَّرًا وَكَانَ الْقِيَاسُ أَحْنَاهُنَّ، وَكَأَنَّهُ ذَكَرَ بِإِعْيَارِ اللَّفْظِ وَالْجِنْسِ أَوِ الشَّخْصِ أَوِ الْإِنْسَانِ.

زَوْجٍ^(١) فِي ذَاتِ يَدِهِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى نِكَاحِ الْأَشْرَافِ خُصُوصًا الْقُرَشِيَّاتِ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ كُلَّمَا كَانَ نَسَبُهَا أَعْلَى تَأَكَّدَ الْاسْتِحْبَابُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إِعْتِبَارُ الْكِفَاءَةِ فِي النَّسَبِ، وَأَنَّ غَيْرَ الْقُرَشِيَّاتِ لَيْسَ كُنْهًا لَهُنَّ^(٢).

وَفَضْلُ الْحُنُوِّ وَالشَّفَقَةِ وَحُسْنُ التَّرْبِيَةِ وَالْقِيَامُ عَلَى الْأَوْلَادِ وَحِفْظُ مَالِ الزَّوْجِ وَحُسْنُ التَّدْبِيرِ فِيهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَشْرُوعِيَّةُ إِنْفَاقِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ. ١٥٨ - ١٥٧/٩

باب [الْفِتْنَةُ بِالنِّسَاءِ أَشَدُّ مِنَ الْفِتْنَةِ بِغَيْرِهِنَّ]

* عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْفِتْنَةَ بِالنِّسَاءِ أَشَدُّ مِنَ الْفِتْنَةِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَحْفَظُ وَأَصُونُ لِمَالِهِ بِالْأَمَانَةِ فِيهِ وَالصِّيَانَةُ لَهُ وَتَرْكُ التَّبَذِيرِ فِي الْإِنْفَاقِ.

(٢) فِيهِ: نَظَرٌ، وَالْمُرْجَحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَتَلْمِيزُهُ عَدَمَ إِعْتِبَارِ الْكِفَاءَةِ فِي النَّسَبِ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَلَامِ الْحَافِظِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَثِيرٌ مِنْهَا - أَيُّ: شُرُوطُ النِّكَاحِ - لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَاشْتِرَاطِ بَعْضِهِمْ لِفُطَيْنٍ مُعَيَّنِينَ، وَهُوَ الْإِنْكَاحُ وَالتَّزْوِيجُ؛ وَاشْتِرَاطُ بَعْضِهِمْ أَنْ يَكُونَ وَلِي الْمَرْأَةِ عَدْلًا؛ وَاشْتِرَاطُ بَعْضِهِمْ حُضُورَ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ مُبْرَزَيْنِ؛ وَاشْتِرَاطُ بَعْضِهِمْ فِي صِحَّتِهِ الْكِفَاءَةِ فِي النَّسَبِ وَالْدِينِ وَالْيَسَارِ وَالصَّنَاعَةِ وَالْحَرِيَّةِ؛ وَاشْتِرَاطُ بَعْضِهِمْ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ عَقِبَ التَّلَفُظِ بِالْإِجَابِ.

وَهَذِهِ الشُّرُوطُ وَنَحْوُهَا لَا أَصْلَ لَهَا، بَلِ الْأَصُولُ وَالنُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ اشْتِرَاطِهَا. ١. هـ. «جَامِعُ الْمَسَائِلِ» ٣٤٨/١.

بِغَيْرِهِنَّ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [آل عمران: ١٤] فَجَعَلَهُنَّ مِنْ حُبِّ الشَّهَوَاتِ، وَبَدَأَ بِهِنَّ قَبْلَ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُنَّ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ^(١).

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: النَّسَاءُ شَرُّ كُلِّهِنَّ^(٢)، وَأَشَرَّ مَا فِيهِنَّ عَدَمُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُنَّ.

وَمَعَ أَنَّهَا نَاقِصَةُ الْعَقْلِ وَالْدِّينِ، تَحْمِلُ الرَّجُلَ عَلَى تَعَاطِي مَا فِيهِ نَقْصُ الْعَقْلِ وَالْدِّينِ، كَشَغْلِهِ عَنْ طَلَبِ أُمُورِ الدِّينِ، وَحَمْلِهِ عَلَى التَّهْلُكِ عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا، وَذَلِكَ أَشَدُّ الْفُسَادِ. ١٧٣/٩

باب [ما يُستفاد من استئذان عائشة ؓ لعمها من الرضاع]

* عن عائشة ؓ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ بَعْدَمَا أَنْزَلَ الْحِجَابُ، فَقُلْتُ: لَا أَدْنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ فَأَبَيْتُ أَنْ أَدْنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْذَنِي عَمَّكَ؟»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةٌ

(١) وهذا ما نشاهده في العصر الحديث، حيث إن أكثر الفساد في الأخلاق والبدن والدين بسبب فتنة النساء، وقد كتبتُ خبيرةً في شؤون الأسرة الأمريكية مقالاً قالت فيه: «إن فكرة المساواة بين الرجل والمرأة غير منطقيّة، وإنها ألحقت أضراراً جسيمةً بالمرأة والأسرة والمجتمع».

ويقول أحد كبار الكتاب الأمريكيين، وهو بروفيسور مشهور عندهم: تحرير المرأة خدعةٌ من خُدَعِ النظام العالمي الجديد، خُدعةٌ قاسية، أغوت النساء الأمريكيات، وضربت الحضارة الغربية، لقد دمرت الملايين.

نعم؛ دمرت الملايين، بل آلاف الملايين في العالم.

(٢) هذا ليس على إطلاقه، بل فيهن الخيرات الصالحات العاقلات.

أَبِي الْقُعَيْسِ، فَقَالَ: «اِئْذَنِي لَهُ فَإِنَّهُ عَمَّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي حُكْمٍ يَتَوَقَّفُ عَنِ الْعَمَلِ حَتَّى يَسْأَلَ الْعُلَمَاءَ عَنْهُ.

وَفِيهِ: وَجُوبُ احْتِجَابِ الْمَرْأَةِ مِنَ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ.

وَأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَأْذَنُ فِي بَيْتِ الرَّجُلِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ التَّسْمِيَةِ بِأَفْلَحَ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُسْتَفْتِيَّ إِذَا بَادَرَ بِالتَّعْلِيلِ قَبْلَ سَمَاعِ الْفَتْوَى أَنْكَرَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ لَهَا: (تَرَبَّتْ يَمِينُكَ) فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَسْأَلَ عَنِ الْحُكْمِ فَقَطْ وَلَا تُعْلَلْ. ١٩٠/٩

باب [معنى قول عائشة: مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقُولُ: وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿تَرْجَى مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ وَتَوَيَّ إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ وَمِنْ أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ﴾ [الأحزاب: ٥١] قُلْتُ: «وَاللَّهِ، مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ». متفق عليه.

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: فِي رِضَاكَ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هَذَا قَوْلٌ أَبْرَزَهُ الدَّلَالُ وَالْغَيْرَةُ، وَهُوَ مِنْ نَوْعِ قَوْلِهَا: مَا أَحْمَدُكُمْ وَلَا أَحْمَدُ إِلَّا اللَّهُ، وَإِلَّا فَإِضَافَةُ الْهَوَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَا تُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى وَلَا يَفْعَلُ بِالْهَوَى، وَلَوْ قَالَتْ: إِلَى مَرْضَاتِكَ لَكَانَ أَلْيَقَ، وَلَكِنَّ الْغَيْرَةَ يُعْتَفَرُ لِأَجْلِهَا إِطْلَاقُ مِثْلِ ذَلِكَ. ١. هـ^(١). ٢٠٦/٩

(١) قَالَ ابْنُ رَجَب رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ»: وَالْمَعْرُوفُ فِي اسْتِعْمَالِ الْهَوَى عِنْدَ =

باب عَرَضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ، فَقَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي، فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ لَقِينِي، فَقَالَ: قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا، قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ زَوَّجْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، فَصَمَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، وَكُنْتُ أَوْجَدَ عَلَيْهِ مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ^(١)، فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ «خَطَبَهَا

= الإِطْلَاقِ: أَنَّهُ الْمَيْلُ إِلَى خِلَافِ الْحَقِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَنْتَجِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

وَقَدْ يُطْلَقُ الْهَوَى بِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ وَالْمَيْلِ مُطْلَقًا، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَيْلُ إِلَى الْحَقِّ وَغَيْرِهِ، وَرَبَّمَا اسْتَعْمِلَ بِمَعْنَى مَحَبَّةِ الْحَقِّ خَاصَّةً وَالْإِنْفِيَادِ إِلَيْهِ، «وَسُئِلَ صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ الْهَوَى فَقَالَ: سَأَلَهُ أَعْرَابِيٌّ عَنِ الرَّجُلِ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، قَالَ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ». وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿تَرْجَى مَنْ نَشَأَ مِنْهُمْ وَتَوَيَّ إِلَيْكَ مَنْ نَشَأَ﴾ [الأحزاب: ٥١]، قَالَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ. «وَقَالَ عُمَرُ فِي قِصَّةِ الْمُشَاوَرَةِ فِي أُسَارَى بَدْرٍ: فَهَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهَوَ مَا قُلْتُ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا جَاءَ فِي اسْتِعْمَالِ الْهَوَى بِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ الْمَحْمُودَةِ. ١. هـ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: أَشَدَّ مَوْجِدَةً: أَيُّ: غَضَبًا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مِنْ غَضَبِي عَلَى عُثْمَانَ، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنْ أَكِيدِ الْمَوَدَّةِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ آخَى بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا عُثْمَانُ فَلَعَلَّهُ كَانَ تَقَدَّمَ مِنْ عُمَرَ رَدَّهُ فَلَمْ يَعْبِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يُجِبْهُ لِمَا سَبَقَ مِنْهُ فِي حَقِّهِ، وَالثَّانِي: لِكُؤْنِ عُثْمَانَ أَجَابَهُ أَوَّلًا ثُمَّ اعْتَذَرَ لَهُ ثَانِيًا، وَلِكُؤْنِ أَبِي بَكْرٍ لَمْ يُعِذْ عَلَيْهِ جَوَابًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ كِثْمَانِ أَبِي بَكْرٍ ذَلِكَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَبْدُو لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ =

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ»، فَلَقِينِي أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلِيَّ حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ عَلَيَّ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأَنْفُسِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكْتُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلُهَا.

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ عِتَابُ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ، وَعَتَبُهُ عَلَيْهِ، وَاعْتَذَرَهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ جُبِلَتْ الطَّبَاعُ الْبَشَرِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ^(١).

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الصَّغِيرَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْطُبَ امْرَأَةً أَرَادَ الْكَبِيرُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَلَوْ لَمْ تَقَعِ الْخِطْبَةُ فَضْلًا عَنِ الرُّكُونِ.

وَفِيهِ: عَرَضَ الْإِنْسَانُ بِنْتَهُ وَغَيْرَهَا مِنْ مَوْلِيَّاتِهِ عَلَى مَنْ يُعْتَقَدُ خَيْرُهُ وَصَلَاحُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ النَّفْعِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَعْرُوضَةِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا إِسْتِحْيَاءَ فِي ذَلِكَ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِعَرَضِهَا عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ مُتَزَوِّجًا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ حِينَئِذٍ مُتَزَوِّجًا. وَفِيهِ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يُفْشِي سِرَّ فُلَانٍ فَأَفْشَى فُلَانٌ سِرَّ نَفْسِهِ ثُمَّ تَحَدَّثَ بِهِ الْحَالِفُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ السِّرِّ هُوَ الَّذِي أَفْشَاهُ فَلَمْ يَكُنْ الْإِفْشَاءُ مِنْ قِبَلِ الْحَالِفِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ حَدَّثَ وَاحِدٌ آخَرَ بِشَيْءٍ وَاسْتَحْلَفَهُ لِيَكْتُمَهُ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ صَاحِبَ الْحَدِيثِ حَدَّثَهُ بِمِثْلِ مَا حَدَّثَهُ بِهِ فَأَظْهَرَ التَّعَجُّبَ وَقَالَ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِذَلِكَ غَيْرِي فَإِنَّ هَذَا

= أَنَّ لَا يَتَزَوَّجَهَا فَيَقَعَ فِي قَلْبِ عُمَرَ انْكِسَارٌ.

(١) فينبغي لمن رأى أن أخاه وجد عليه في نفسه أن يُطِيب قلبه، ويُصارحه ويشرح له سبب فعله.

وفيه: ما كان عليه الصحابة من الصراحة وعدم المجاملة التي لا تُجدي.

يَحْنَثُ؛ لِأَنَّ تَحْلِيْفَهُ وَقَعَ عَلَى أَنَّهُ يَكْتُمُ أَنَّهُ حَدَّثَهُ وَقَدْ أَفْشَاهُ. ٢٢٠/٩ - ٢٢٣

باب [توجيه قول الربيع بنت معوذ: جلس النبي ﷺ على فراشي كمجلسك مني]

* عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ بُنَيَّ عَلَيَّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي^(١)،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: مَكَانِكَ، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ، أَوْ جَارَ النَّظَرِ لِلْحَاجَةِ أَوْ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ الْفِتْنَةِ. ١٠١ هـ.

قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالْأَخِيرُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَالَّذِي وَضَحَ لَنَا بِالْأَدِلَّةِ الْقَوِيَّةِ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ جَوَازَ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا، وَهُوَ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنْ قِصَّةِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فِي دُخُولِهِ عَلَيْهَا وَتَوَمُّعِهِ عِنْدَهَا وَتَقْلِيْبَتِهَا رَأْسَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُحَرِّمَةٌ وَلَا زَوْجِيَّةٌ.

قلت: وبهذا تنحل الإشكالات التي ترد على مثل ما حصل للربيع بنت معوذ، وأم حرام بنت ملحان، وغيرهما، وقد قيل بمحرمة أم ملحان، وقد حكى الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الإجماع على ذلك فقال: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مُحَرَّمًا لَهُ ﷺ، وَاحْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ: كَانَتْ إِحْدَى خَالَاتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ كَانَتْ خَالَةً لِأَبِيهِ أَوْ لِجَدِّهِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ. «شرح صحيح مسلم» ٦/٣٩٣.

وإن كانت حكايته للاتفاق فيها نظر.

وقد اعترض العلامة القاري في المرقاة على كلام الحافظ هذا فقال: «هذا غريب، فإنَّ الْحَدِيثَ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى كَشْفِ وَجْهِهَا، وَلَا عَلَى الْخُلُوةِ بِهَا، بَلْ يَنَافِيهَا مَقَامُ الزَّفَافِ، وَكَذَا قَوْلُهَا: فَجَعَلْتُ جُورِيَّاتٍ لَنَا يَضْرِبْنَ بِالْذُّفِّ».

قلت: وَمَا قَالَهُ الْقَارِي بَيِّنٌ وَاضِحٌ، فَأَيْنَ التَّنْصِيصُ عَلَى الْخُلُوةِ؟ وَكَذَلِكَ أَيْنَ كَشْفُ الْوَجْهِ؟

وقولها: (فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي) لَا يَلِزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى فِرَاشِهَا =

وَجُورِيَّاتٍ يَضْرِبْنَ بِالْذُّفِّ، يَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ يَوْمَ بَدْرٍ، حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولِي هَكَذَا»^(١)، وَقُولِي مَا كُنْتَ تَقُولِينَ».

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ سَمَاعِ الْمَدْحِ وَالْمَرْثِيَةِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مُبَالَغَةٌ تُفْضِي إِلَى الْغُلُوِّ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِنِسَاءٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي عُرْسٍ لَهُنَّ وَهُنَّ يُعْنِينَ:

وَأَهْدَى لَهَا كَبْشًا تَنْحَنَحُ فِي الْمَرْبَدِ وَزَوْجَكَ فِي الْبَادِي وَتَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ فَقَالَ: لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِعْلَانُ النِّكَاحِ بِالْذُّفِّ وَبِالْغِنَاءِ الْمُبَاحِ.

وَفِيهِ: إِقْبَالُ الْإِمَامِ إِلَى الْعُرْسِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ لَهُوَ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْمُبَاحِ^(٢).

وَفِيهِ: جَوَازُ مَدْحِ الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ مَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ. ٢٥٥ / ٩ - ٢٥٥

= معها، وليس فيه بيان لمجلستها من حيث القرب والبعد، بل قولها لخالد: (كَمَجْلِسِكَ مِنِّي) يُشْعِرُ بِالْبَعْدِ؛ لِأَنَّ خَالِدَ بْنَ دُكْوَانَ لَيْسَ مُحَرَّمًا لَهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَجْلِسُهُ مِنْهَا بَعِيدًا. يُنْظَرُ: «إِشْكَالُ وَجَوَابِهِ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ»، ص ٤٦.

(١) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: أَتْرَكِي مَا يَتَعَلَّقُ بِمَدْحِي الَّذِي فِيهِ الْإِطْرَاءُ الْمُنْهَي عَنْهُ.
(٢) وأين هذا من فعل بعضهم حينما جاء إلى عرسٍ وسمع ضرب الدف فخرج أمام الجميع كالمنكر على ذلك، وكأنما فعلوا جريمة! وما علم - مع وافر علمه وفضله - أن هذا هو السُّنَّةُ.

باب [إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا، ولماذا أدخل البخاري هذا الحديث في باب الْخُطْبَةِ؟] ^(١)

* قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ فِي ثَنَايَا كِتَابِ النِّكَاحِ: (بَابُ الْخُطْبَةِ). ثُمَّ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَطَبَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا».

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ رَحِمَهُ اللهُ: الْبَيَانُ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: مَا يُبَيِّنُ بِهِ الْمُرَادَ، وَالثَّانِي: تَحْسِينُ اللَّفْظِ حَتَّى يَسْتَمِيلَ قُلُوبَ السَّامِعِينَ.

وَالثَّانِي: هُوَ الَّذِي يُشَبَّهُ بِالسَّحْرِ، وَالْمَذْمُومُ مِنْهُ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْبَاطِلُ، وَشَبَّهَهُ بِالسَّحْرِ؛ لِأَنَّ السَّحْرَ صَرَفَ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ: فَمِنْ هُنَا تُؤْخَذُ الْمُنَاسَبَةُ وَيُعْرَفُ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْخُطْبَةَ وَإِنْ كَانَتْ مَشْرُوعَةً فِي النِّكَاحِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مُقْتَصِدَةً، وَلَا يَكُونُ فِيهَا مَا يَقْتَضِي صَرَفَ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ بِتَحْسِينِ الْكَلَامِ.

وَالْعَرَبُ تُطْلِقُ لَفْظَ السَّحْرِ عَلَى الصَّرْفِ تَقُولُ: مَا سَحَرَكَ عَنْ كَذَا؟

أَيُّ: مَا صَرَفَكَ عَنْهُ ^(٢). ٢٥٣/٩.

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ]

* قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: بَابُ التَّزْوِيجِ عَلَى الْقُرْآنِ وَبِغَيْرِ صَدَاقٍ.

(١) بِضَمِّ أَوَّلِهِ: أَيُّ: عِنْدَ الْعَقْدِ.

(٢) فِيهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلخُطْبَاءِ وَالوُعَاظِ أَنْ يَهْتَمُّوا بِكَلَامِهِمْ وَأَسْلُوبِهِمْ، لِكَيْ يُؤْثَرُوا عَلَى النَّاسِ وَيَنْفَعُوهُمْ.

ثم روى عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قال: إِنِّي لَفِي الْقَوْمِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ قَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ ^(١): يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِئَهَا رَأْيِكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِئَهَا رَأْيِكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتِ الثَّالِثَةُ فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِئَهَا رَأْيِكَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكِحْنِيهَا، قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «اذهَبْ فَاطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فَذَهَبَ فَطَلَبَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا، قَالَ: «اذهَبْ فَقَدْ أَنْكِحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

* قال الحافظ رحمته الله: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَنْ لَا حَدَّ لِأَقْلٍ الْمَهْرِ.

نَعَمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَدَاقَ الْحُرَّةِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ إِسْمُ مَالٍ لَهُ قَدْرٌ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَهْرِ الْأَمَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى إِشْتِرَاطِ مَا يُسَمَّى مَالًا فِي الْجُمْلَةِ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ وَقَدْ حَدَّهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بِمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى نِصَابِ السَّرِقَةِ، وَأَقْوَى مِنْ ذَلِكَ رَدُّهُ إِلَى الْمُتَعَارَفِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْهَبَةَ فِي النِّكَاحِ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ الرَّجُلِ: «زَوَّجْنِيهَا» وَلَمْ يَقُلْ هَبَهَا لِي.

(١) قال الحافظ رحمته الله: فِي مُعْظَمِ الرِّوَايَاتِ: «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ». وَالْمُرَادُ أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى أَنْ وَقَفَتْ عِنْدَهُمْ، لَا أَنَّهَا كَانَتْ جَالِسَةً فِي الْمَجْلِسِ فَقَامَتْ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَأْمُلِ مَحَاسِنِ الْمَرْأَةِ لِإِرَادَةِ تَزْوِيجِهَا وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمِ الرَّغْبَةُ فِي تَزْوِيجِهَا وَلَا وَقَعَتْ خِطْبَتُهَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَعَّدَ فِيهَا النَّظَرَ وَصَوَّبَهُ، وَفِي الصَّيْغَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَتَقَدَّمِ مِنْهُ رَغْبَةٌ فِيهَا وَلَا خِطْبَةٌ، ثُمَّ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي فِي النِّسَاءِ» وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ أَنَّهُ إِذَا رَأَى مِنْهَا مَا يُعْجِبُهُ أَنَّهُ يَقْبَلُهَا مَا كَانَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي تَأْمُلِهَا فَائِدَةٌ.

وَالَّذِي تَحَرَّرَ عِنْدَنَا أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرَ إِلَى الْمُؤْمِنَاتِ الْأَجْنَبِيَّاتِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ النِّكَاحَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الصَّدَاقِ لِقَوْلِهِ: (هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تَصُدِّقُهَا؟) وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَطَأَ فَرْجًا وَهُبَّ لَهُ دُونَ الرِّقَبَةِ بِغَيْرِ صَدَاقٍ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَذْكُرَ الصَّدَاقَ فِي الْعَقْدِ لِأَنَّهُ أَقْطَعَ لِلنِّزَاعِ وَأَنْفَعَ لِلْمَرْأَةِ، فَلَوْ عَقَدَ بِغَيْرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ صَحَّ وَوَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالدُّخُولِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ تَسْلِيمِ الْمَهْرِ.

وَفِي قَوْلِهِ: (أَعْنَدَكَ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: لَا) دَلِيلٌ عَلَى تَخْصِيصِ الْعُمُومِ بِالْقَرِينَةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ يَشْمَلُ الْخَطِيرَ وَالتَّافَةَ، وَهُوَ كَانَ لَا يَعْدَمُ شَيْئًا تَافِهُا كَالنَّوَاةِ وَنَحْوِهَا، لَكِنَّهُ فَهِمَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا لَهُ قِيَمَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، فَلِذَلِكَ نَفَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ.

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي أَقَلِّ الصَّدَاقِ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ لِلْجُمْهُورِ لِحَوَازِ النِّكَاحِ بِالْخَاتَمِ الْحَدِيدِ وَمَا هُوَ نَظِيرُ

قِيَمَتِهِ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ إِتِّخَاذِ الْخَاتَمِ مِنَ الْحَدِيدِ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْمَنْفَعَةِ صَدَاقًا وَلَوْ كَانَ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ.

وَقَدْ نَقَلَ عِيَاضُ جَوَازِ الْإِسْتِجَارِ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ عَنِ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا الْحَنَفِيَّةَ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ زَوَّجَهُ عَلَى أَنْ يُعَلِّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ فَكَانَهَا كَانَتْ إِجَارَةً، وَهَذَا كَرِهَهُ مَالِكٌ وَمَنَعَهُ أَبُو حَنِيفَةَ.

قَالَ: وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ بِالتَّعْلِيمِ، وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ مُضَرٍّ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ ذَلِكَ أُجْرَةٌ عَلَى تَعْلِيمِهَا وَبِذَلِكَ جَازَ أَخْذَ الْأُجْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: قَوْلُهُ: (عَلِّمَهَا) نَصٌّ فِي الْأَمْرِ بِالتَّعْلِيمِ، وَالسِّيَاقُ يَشْهَدُ بِأَنَّ ذَلِكَ لِأَجْلِ النِّكَاحِ فَلَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ إِكْرَامًا لِلرَّجُلِ فَإِنَّ الْحَدِيثَ يُصَرِّحُ بِخِلَافِهِ، وَقَوْلُهُمْ أَنَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى اللَّامِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لُغَةً وَلَا مَسَاقًا. ٢٥٦/٩ - ٢٧٠

باب [لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَسْأَلَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ^(١) لِمَرْأَةٍ تَسْأَلَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ يَجُوزُ ذَلِكَ كَرِيبَةٍ فِي الْمَرْأَةِ لَا يَنْبَغِي مَعَهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ فِي عِصْمَةِ الزَّوْجِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ النَّصِيحَةِ الْمَحْضَةِ أَوْ لِضَرَرٍ يَحْصُلُ لَهَا مِنَ الزَّوْجِ أَوْ لِلزَّوْجِ مِنْهَا أَوْ يَكُونُ سُؤَالُهَا ذَلِكَ بِعَوَضٍ وَلِلزَّوْجِ رَغْبَةٌ فِي ذَلِكَ فَيَكُونُ كَالْخُلْعِ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْمُخْتَلِفَةِ.

طَلَّاقَ أُخْتِهَا^(١) لَتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا^(٢) وَلَتُنْكِحَ^(٣)، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا^(٤).

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ نَهَى الْمَرْأَةَ الْأَجْنَبِيَّةَ أَنْ تَسْأَلَ رَجُلًا طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ وَأَنْ يَتَزَوَّجَهَا هِيَ فَيَصِيرَ لَهَا مِنْ نَفَقَتِهِ وَمَعْرُوفِهِ وَمُعَاشَرَتِهِ مَا كَانَ لِلْمُطَلَّقَةِ، فَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (تُكْفَى مَا فِي صَحْفَتِهَا)، قَالَ: وَالْمُرَادُ بِأُخْتِهَا غَيْرَهَا سِوَاهَا كَانَتْ أُخْتَهَا مِنَ النَّسَبِ أَوْ الرِّضَاعِ أَوْ الدِّينِ، وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ الْكَافِرَةُ فِي الْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُخْتًا فِي الدِّينِ إِنَّمَا لِأَنَّ الْمُرَادَ الْعَالِبَ أَوْ أَنَّهَا أُخْتَهَا فِي الْجِنْسِ الْأَدَمِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَحَمَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْأُخْتَ هُنَا عَلَى الضَّرَةِ فَقَالَ: فِيهِ مِنْ الْفِقْهِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَنْ يُطْلَقَ ضَرَّتَهَا لِتَتَفَرَّدَ بِهِ، وَهَذَا يُمَكِّنُ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بِلَفْظٍ: «لَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَّاقَ أُخْتِهَا»، وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا لَفْظُ الشَّرْطِ فَظَاهِرُهَا أَنَّهَا فِي الْأَجْنَبِيَّةِ. وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ هُنَا بِالأُخْتِ الْأُخْتُ فِي الدِّينِ، وَيَجِيءُ عَلَى رَأْيِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنْ يُسْتَنَى مَا إِذَا كَانَ الْمَسْئُولُ طَلَّاقًا فَاسِقًا، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا فَرْقَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُفَسِّرُ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: (تَكْتَفِي) وَهُوَ بِالْهَمْزِ افْتِعَالٌ مِنْ كَفَاتِ الْإِنَاءِ إِذَا قَلَبْتَهُ وَأَفْرَعْتَ مَا فِيهِ. وَالْمُرَادُ بِالصَّحْفَةِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الزَّوْجِ. وَقَالَ صَاحِبُ النَّهَايَةِ: الصَّحْفَةُ إِنَاءٌ كَالْقَضْعَةِ الْمُبْسُوطَةِ، قَالَ: وَهَذَا مَثَلٌ، يُرِيدُ الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَيْهَا بِحَظِّهَا فَيَكُونُ كَمَنْ قَلَبَ إِنَاءً غَيْرَهُ فِي إِنَائِهِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَكْسِرُ اللَّامَ وَيَبْسِكُنِهَا وَيُسْكُونُ الْحَاءَ عَلَى الْأَمْرِ. يَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ وَلَتُنْكِحَ ذَلِكَ الرَّجُلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِإِخْرَاجِ الضَّرَةِ مِنْ عِصْمَتِهِ بَلْ تَكِلَ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا يُقَدِّرُهُ اللَّهُ، وَلِهَذَا خَتَمَ بِقَوْلِهِ: (فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا) إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا وَإِنْ سَأَلَتْ ذَلِكَ وَأَلَحَّتْ فِيهِ وَاشْتَرَطَتْهُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَتَعَرَّضَ هِيَ لِهَذَا الْمَحْذُورِ الَّذِي لَا يَقَعُ مِنْهُ شَيْءٌ بِمَجَرَّدِ إِرَادَتِهَا، وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّ الْأُخْتَ مِنَ النَّسَبِ أَوْ الرِّضَاعِ لَا تَدْخُلُ فِي هَذَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَلَتُنْكِحَ غَيْرَهُ وَتُعْرِضَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، أَوْ الْمُرَادُ مَا يَشْمَلُ الْأُمْرَيْنِ، وَالْمَعْنَى وَلَتُنْكِحَ مَنْ تَيَسَّرَ لَهَا فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي قَبْلَهَا أَجْنَبِيَّةً فَلَتُنْكِحَ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ وَإِنْ كَانَتْ أُخْتَهَا فَلَتُنْكِحَ غَيْرَهُ. ٢٧٥ - ٢٧٣/٩

(٤) وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُطْلَقَ نِسَاءَهُ كِي يَتَزَوَّجَ =

باب [إيثار الصحابة عليهم السلام]، وما كان من زواج عبد الرحمن بن عوف]

* عن أنس رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، نَزَلَ الْمُهَاجِرُونَ عَلَى الْأَنْصَارِ، فَنَزَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَلَى سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَقَالَ: أَقَاسِمُكَ مَالِي، وَأَنْزِلُ لَكَ عَنْ إِحْدَى امْرَأَتَيَّ، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، فَخَرَجَ إِلَى السُّوقِ فَبَاعَ وَاشْتَرَى، فَأَصَابَ شَيْئًا مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنٍ، فَتَزَوَّجَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُولَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(١).

* قال الحافظ رحمته الله: اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى تَوْكِيدِ أَمْرِ الْوَلِيمَةِ.

وَعَلَى أَنَّ الشَّاةَ أَقَلُّ مَا تُجْزَى عَنْ الْمُوسِرِ، وَلَوْلَا ثُبُوتُ أَنَّهُ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِأَقَلِّ مِنَ الشَّاةِ لَكَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ أَقَلُّ مَا تُجْزَى فِي الْوَلِيمَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْقَادِرِ عَلَيْهَا.

= حرام؛ لأنه عدوان على الغير فيكون باطلا ولا يجب الوفاء به.

أما لو اشترطت ألا يتزوج عليها وقيل الرجل فهو شرط صحيح؛ لأنه ليس فيه عدوان على أحد، بل فيه منع الزوج من أمر يجوز له باختياره وهذا لا بأس به، والزواج هو الذي أسقط حقه، فإذا اشترطت ألا يتزوج عليها فتزوج فلها أن تفسخ النكاح، رضي أم أبي؛ لأنه خالف الشرط.

وفيه: إثبات القدر، وأن كل ما يحدث هو بقدر الله، لقوله ﷺ: «فَإِنَّمَا لَهَا مَا قَدَّرَ لَهَا» ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا﴾ [التوبة: ٥١].

(١) قال الحافظ رحمته الله: زَادَ فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ وَحَمِيدٍ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي وَلَوْ رَفَعْتَ حَجْرًا لَرَجَوْتُ أَنْ أُصِيبَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً. وَفِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ: «قَالَ أَنَسُ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ قُسِمَ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مِائَةُ أَلْفٍ».

قال: مَاتَ عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فَيَكُونُ جَمِيعُ تَرَكَّتِهِ ثَلَاثَةَ آلَافِ أَلْفٍ وَمِائَتِي أَلْفٍ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ السِّيَاقِ طَلَبُ تَكْثِيرِ الْوَلِيمَةِ لِمَنْ يَقْدِرُ^(١).

قَالَ عِيَّاضُ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِهَا، وَأَمَّا أَقَلُّهَا فَكَذَلِكَ، وَمَهُمَا تَيَسَّرَ أَجْزَأُ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنَّهَا عَلَى قَدْرِ حَالِ الزَّوْجِ، وَقَدْ تَيَسَّرَ عَلَى الْمُوَسِّرِ الشَّاةُ فَمَا فَوْقَهَا.

وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ الْمُوَاخَاةِ وَحُسْنِ الْإِيثَارِ مِنَ الْغِنَى لِلْفَقِيرِ حَتَّى بِإِخْدَى زَوْجَتَيْهِ.

وَاسْتِحْبَابُ رَدِّ مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَثَّرَ بِهِ لِمَا يَغْلِبُ فِي الْعَادَةِ مِنْ تَكْلَفٍ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَوْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّفْ جَازَ^(٢).

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ ذَلِكَ بِقَصْدٍ صَحِيحٍ عَوَّضَهُ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ التَّكْسُبِ، وَأَنَّ لَا نَقْصَ عَلَى مَنْ يَتَعَاطَى مِنْ ذَلِكَ مَا يَلِيقُ بِمُرُوءَةٍ مِثْلِهِ.

وَكِرَاهَةُ قَبُولِ مَا يَتَوَقَّعُ مِنْهُ الذُّلُّ مِنْ هَبَةٍ وَغَيْرِهَا.

وَأَنَّ الْعَيْشَ مِنْ عَمَلِ الْمَرْءِ بِتِجَارَةٍ أَوْ حِرْفَةٍ أَوْلَى لِنِزَاهَةِ الْأَخْلَاقِ مِنَ الْعَيْشِ بِالْهَبَةِ وَنَحْوِهَا.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ الدُّعَاءِ لِلْمُتَزَوِّجِ.

وَسُؤَالُ الْإِمَامِ وَالْكَبِيرِ أَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ عَنْ أَحْوَالِهِمْ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا رَأَى مِنْهُمْ مَا لَمْ يَعْهَدَ.

وَاسْتِدْلَالُهُ بِهِ عَلَى جَوَازِ التَّزَعُّفِ لِلْعُرُوسِ، وَخَصَّ بِهِ عُمُومَ النَّهْيِ عَنِ التَّزَعُّفِ لِلرِّجَالِ، وَتُعَقَّبُ بِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الصُّفْرَةُ كَانَتْ فِي ثِيَابِهِ

(١) لكن دون إسرافٍ وتبذير.

(٢) أي: رَدِّ مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَثَّرَ بِهِ.

دُونَ جَسَدِهِ، وَهَذَا الْجَوَابُ لِلْمَالِكِيَّةِ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِي جَوَازِهِ فِي الثَّوْبِ
دُونَ الْبَدَنِ، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ مَالِكٌ عَنْ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ أَبُو
حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا فِي الثَّوْبِ أَيْضًا، وَتَمَسَّكُوا بِالْأَحَادِيثِ فِي
ذَلِكَ وَهِيَ صَحِيحَةٌ.

وَفِيهِ: جَوَازُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا. ٢٨٨/٩ - ٢٩٥

باب مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ (١)

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ أَوْلَمَ عَلَيْهَا بِشَاءٍ
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمَ لِمَا يَفْتَضِيهِ سِيَاقُهُ، وَأَشَارَ ابْنُ بَطَّالٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ
قَضْدًا لِتَفْضِيلِ بَعْضِ النِّسَاءِ عَلَى بَعْضِ بَلٍ بِاعْتِبَارِ مَا اتَّفَقَ، وَأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ الشَّاةُ
فِي كُلِّ مِنْهُنَّ لَأَوْلَمَ بِهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَجُودَ النَّاسِ، وَلَكِنْ كَانَ لَا يُبَالِغُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ
بِأُمُورِ الدُّنْيَا فِي الثَّانِي. ١. هـ كلامه.

وَنَفَى أَنَسٌ أَنَّ يَكُونَ لَمْ يُولَمَ عَلَى غَيْرِ زَيْنَبَ بِأَكْثَرٍ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَيْهَا مَحْمُولٌ عَلَى
مَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ، أَوْ لِمَا وَقَعَ مِنَ الْبَرَكَةِ فِي وَلِيمَتِهَا حَيْثُ أَشْبَعَ الْمُسْلِمِينَ
خُبْرًا وَلَحْمًا مِنَ الشَّاةِ الْوَاحِدَةِ.

وَالْأَوَّلُ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَمَّا أَوْلَمَ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ - لَمَّا تَزَوَّجَهَا فِي عُمْرَةِ
الْقَضِيَّةِ بِمَكَّةَ وَطَلَبَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَحْضُرُوا وَلِيَمَّتْهَا فَاْمْتَنَعُوا - أَنَّ يَكُونَ مَا
أَوْلَمَ بِهِ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ شاةٍ لَوْجُودِ التَّوَسُّعَةِ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ
بَعْدَ فَتْحِ خَيْبَرَ، وَقَدْ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مُنْذُ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: يُؤْخَذُ مِنْ تَفْضِيلِ بَعْضِ النِّسَاءِ عَلَى بَعْضٍ فِي الْوَلِيمَةِ جَوَازُ
تَخْصِصِ بَعْضِهِنَّ دُونَ بَعْضٍ بِالْإِنْحَافِ وَالْإِلْطَافِ وَالْهَدَايَا. ١. هـ. ٢٩٦/٩

قلت: كلام ابن المنير فيه نظر والعلم عند الله، فتخصيص بعضهن دون بعض
بالإلطاف والبشاشة: لا بأس به، حيث إنه مما يُتسامح به، ويشق على الزوج
التحكُّم به، وهذا جلِّي من فعل النبي ﷺ مع عائشة، حيث علم وشعر أزواجه =

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، أَوْلَمَ بِشَاةٍ»^(١).

باب [لَوْ دُعِيَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى كُرَاعٍ لِأَجَابَ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيْهِ ذِرَاعٌ لَقَبِلَ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ»^(٢) لَأَجَبْتُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى حُسْنِ خُلُقِهِ ﷺ وَتَوَاضَعِهِ وَجَبْرِهِ لِقُلُوبِ النَّاسِ. وَعَلَى قَبُولِ الْهَدِيَّةِ.

وَإِجَابَةُ مَنْ يَدْعُو الرَّجُلَ إِلَى مَنْزِلِهِ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي يَدْعُوهُ إِلَيْهِ شَيْءٌ قَلِيلٌ، قَالَ الْمُهَلَّبُ: لَا يَبْعَثُ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى الطَّعَامِ إِلَّا صِدْقُ الْمَحَبَّةِ، وَسُرُورُ الدَّاعِي بِأَكْلِ الْمَدْعُوِّ مِنْ طَعَامِهِ وَالتَّحَبُّبُ إِلَيْهِ بِالْمُؤَاكَلَةِ

= وَأَصْحَابُهُ بِذَلِكَ، فَقَدْ كَانُوا لَا يَهْدُون لَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي بَيْتِهَا، وَأَمَّا الْهَدَايَا: فَهِيَ مِمَّا يَمْلِكُهَا وَيَسْتَطِيعُهُ الزَّوْجُ، فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ أَحَدَ زَوْجَاتِهِ دُونَ الْأُخْرَى، وَالْأَصْلُ وَجُوبُ الْعَدْلِ كَمَا فِي الْأَدْلَةِ الظَّاهِرَةِ الصَّرِيحَةِ، وَكَلَامُ ابْنِ بَطَالٍ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ أَوْجَهُ وَأَصَحُّ.

(١) فِيهِ: اسْتِحْبَابُ الْوَلِيمَةِ فِي الْعَرَسِ، وَأَنَّهَا سَنَّةٌ.

وفيه: اسْتِحْبَابُ دَعَاءِ النَّاسِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ مِنْ صِنْعِ الْوَلِيمَةِ لَا بَدَّ أَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهَا، وَبَعْضُ النَّاسِ يَجْعَلُ الْعَرَسَ أَشْبَهَ بِالسَّرِّ، وَلَا يَضَعُ إِعْلَانًا - وَلَوْ لِأَقَارِبِهِ - وَهَذَا خِلَافُ السَّنَةِ.

وفيه: عَدَمُ الْإِسْرَافِ فِي وَلِيمَةِ الْعَرَسِ، وَقَدْ رُوي عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَهً أَيْسَرُهُنَّ مُؤْنَةً».

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ مُسْتَدَقُّ السَّاقِ مِنَ الرَّجُلِ وَمِنْ حَدِّ الرُّسْعِ مِنَ الْيَدِ.

وَتَوْكِيدِ الذَّمَامِ مَعَهُ بِهَا، فَلِذَلِكَ حَضَّ ﷺ عَلَى الْإِجَابَةِ وَلَوْ كَانَ الْمَدْعُو إِلَيْهِ نَزْرًا^(١).

وَفِيهِ: الْحَضُّ عَلَى الْمَوَاصِلَةِ وَالتَّحَابِّ وَالتَّأَلُّفِ.

وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ لِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ، وَقَبُولُ الْهَدِيَّةِ كَذَلِكَ^(٢). ٣٠٦/٩.

باب [اِسْتِحْبَابُ إِخْبَارِ مَنْ تُحِبُّ بِأَنْكَ تَحِبُّهُ، وَإِظْهَارِ الْفَرْحِ

وَالسُّرُورِ عِنْدَ لِقَاءِ النَّاسِ]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَبْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءً وَصَبِيَانًا مُقْبِلِينَ مِنْ عُرْسٍ، فَقَامَ مُمْتَنًّا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ»^(٣).

(١) في الأصل وجميع النسخ التي بين يدي: «وَلَوْ نَزَرَ الْمَدْعُو إِلَيْهِ»، والمثبت من «عمدة القاري».

(٢) فهذا الحديث من أعظم ما يبين أخلاق وتواضع النَّبِيِّ ﷺ، حيث يُجيب دعوة أي أحد، ولو كان فقيرًا أو مسكينًا، ولو دعاه إلى طعام لا يُدعى في الغالب إلى مثله، كالكرام والذراع. ويُستفاد من هذا ترك الكلفة، وخير الأمور أوسطها وأبعدُها عن التكلف والتصنع.

والتوسط في كل شيء: منهج شرعي رباني، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالكثير من الناس، يتكلف ويشقُّ على نفسه عند إكرام ضيفه، وربما استدان لكي يشتري طعامًا يُقدِّمه له، وهذا لا ينبغي أبدًا، فإنه سيُخرج نفسه وضيفه أيضًا. ولا يعني هذا ألا تُكرم الضيف إكرامًا يليق به، فمن حلَّ عنده أضيافٌ غرباء أو فضلاء، فلم يُقدِّم لهم طعامًا من أجود وأحسن الأطعمة، وهو قادرٌ على ذلك بلا استئذانية ولا تكلفة، فهو نوعٌ من البخل وقلة المروءة، وإن احتجَّ بأنه لا يُحب الإسراف، فالله تعالى ذكر إكرام إبراهيم عليه السلام لأضيافه، في معرض الثناء والمدح، وقد قدَّم لهم أحسن وأجود الطعام في زمانه.

(٣) فيه: أنه ﷺ كان يُخبر الصبيان وغيرهم ويُصرِّح لهم بأنه يُحبهم، بل ويُباليغ في =

* قال الحافظ رحمته الله: قَوْلُهُ: (فَقَامَ مُمْتَنًّا)؛ أَي: قَامَ إِلَيْهِمْ مُسْرِعًا مُسْتَدًّا فِي ذَلِكَ فَرِحًا بِهِمْ. ٣٠٨/٩

باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس

* عَنْ سَهْلٍ رحمته الله قَالَ: لَمَّا عَرَسَ أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ فَمَا صَنَعَ لَهُمْ طَعَامًا، وَلَا قَرَبَهُ إِلَيْهِمْ إِلَّا امْرَأَتُهُ أُمُّ أُسَيْدٍ - وَفِي رَوَايَةٍ: فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَهِيَ الْعَرُوسُ - بَلَّتْ تَمَرَاتٍ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ مِنَ اللَّيْلِ فَلَمَّا فَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ أَمَاتَتْهُ لَهُ ^(١) فَسَقَتْهُ تَتَحِفُهُ بِذَلِكَ.

* قال الحافظ رحمته الله: فِي الْحَدِيثِ جَوَازُ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا وَمَنْ يَدْعُوهُ، وَلَا يَحْفَى أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ، وَمُرَاعَاةِ مَا يَجِبُ عَلَيْهَا مِنَ السُّتْرِ ^(٢).

وَجَوَازُ اسْتِخْدَامِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ. ٣١٢/٩

= إظهار ذلك، ويُظهر لهم الفرح والسرور عند رؤيتهم، ويقوم إليهم أحيانًا إذا رآهم.

فينبغي اتباع سيرته في ذلك، وإخبار الناس بمحبتك لهم، فهذا مما يُدخل السرور عليهم.

(١) قال الحافظ رحمته الله: أَي: مَرَسَتْهُ بِيَدِهَا.

(٢) وفي هذا ردٌّ على غلوِّ بعض الناس وتنظُّعهم في عدم الخروج مع زوجته وأهله لشراء حاجياتهم من السوق، أو الخروج بهم للنزهة وغير ذلك إلا في أمكنة بعيدة موحشة، بدعوى حجبها من أعين الناس - مع لبسها الحجاب الشرعي الكامل -، وبعضهم لم ير أحدًا عباءتها، حيث يُدخل السيارة داخل البيت فيركب أهلها، وبعضهم يمنع أهلها من حضور المناسبات المهمة لها. ولو تأملوا هذا الحديث وغيره لعلموا أنَّ التكلف في ذلك ليس من الدين في شيء.

باب [اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ^(١)، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ^(٢)، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ^(٣)، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ^(٤)، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»^(٥).

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَفِي الْحَدِيثِ النَّذْبُ إِلَى الْمُدَارَاةِ لِاسْتِمَالَةِ النُّفُوسِ وَتَأْلُفِ الْقُلُوبِ.

وَفِيهِ: سِيَاسَةُ النِّسَاءِ بِأَخْذِ الْعَفْوِ مِنْهُنَّ وَالصَّبْرَ عَلَى عَوْجِهِنَّ، وَأَنْ مَنْ رَامَ تَقْوِيمَهُنَّ فَاتَهُ الْإِنْفِاعُ بِهِنَّ، مَعَ أَنَّهُ لَا غِنَى لِلْإِنْسَانِ عَنْ امْرَأَةٍ يَسْكُنُ إِلَيْهَا وَيَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى مَعَاشِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالصَّبْرِ عَلَيْهَا. ٣١٥ - ٣١٤/٩

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بِكَسْرِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَقَدْ تُسَكَّنُ.
(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَكَرَ ذَلِكَ تَأْكِيدًا لِمَعْنَى الْكُسْرِ، أَوْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ أَعْوَجَ أَجْزَاءِ الضِّلَعِ مُبَالَغَةً فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَةِ لَهُنَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَرْبَ ذَلِكَ مَثَلًا لِأَعْلَى الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ أَعْلَاهَا رَأْسُهَا، وَفِيهِ لِسَانُهَا وَهُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْهُ الْأَذَى.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الضَّمِيرُ لِلضِّلَعِ لَا لِأَعْلَى الضِّلَعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَرْأَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: «وَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا» وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِكَسْرِهِ الطَّلَاقَ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ صَرِيحًا عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرَهَا طَلَقَهَا».

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: وَإِنْ لَمْ تَقِمَّ.
(٥) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ فِيهِ رَمْزًا إِلَى التَّقْوِيمِ بِرَفْقٍ بِحَيْثُ لَا يُبَالِغُ فِيهِ فَيَكْسِرُ، وَلَا يَتْرُكُهُ فَيَسْتَمِرَّ عَلَى عَوْجِهِ.

فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ لَا يَتْرُكَهَا عَلَى الْإِعْوِجَاجِ إِذَا تَعَدَّتْ مَا طُبِعَتْ عَلَيْهِ مِنَ النِّقْصِ إِلَى تَعَاطِي الْمَعْصِيَةِ بِمُبَاشَرَتِهَا أَوْ تَرْكِ الْوَاجِبِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنْ يَتْرُكَهَا عَلَى إِعْوِجَاجِهَا فِي الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ.

باب [ما يُستفاد من حكاية النساء اللاتي تعاهدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقدنَ أَنْ لَا يَكْتُمَنَّ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا قَالَتِ الْأُولَى ... إِلَى أَنْ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ».

* قال الحافظ رحمته الله: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: حُسْنُ عِشْرَةِ الْمَرْءِ أَهْلَهُ بِالتَّائِسِ وَالْمُحَادَثَةِ بِالْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ مَا لَمْ يُفْضِ ذَلِكَ إِلَى مَا يَمْنَعُ.

وفيه: الْمَرْحُ أَحْيَانًا وَبَسْطُ النَّفْسِ بِهِ وَمُدَاعَبَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ وَإِعْلَامُهُ بِمَحَبَّتِهِ لَهَا مَا لَمْ يُؤَدِّ ذَلِكَ إِلَى مَفْسَدَةٍ تَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ تَجَنُّبِهَا عَلَيْهِ وَإِعْرَاضِهَا عَنْهُ.

وفيه: ذِكْرُ الْمَرْأَةِ إِحْسَانَ زَوْجِهَا.

وفيه: جَوَازُ تَحَدُّثِ الرَّجُلِ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي غَيْرِ نَوْبَتِهَا.

وفيه: الْحَدِيثُ عَنِ الْأُمِّ الْخَالِيَةِ وَضَرْبُ الْأَمْثَالِ بِهِمْ اِعْتِبَارًا، وَجَوَازُ الْإِنْسِاطِ بِذِكْرِ طَرَفِ الْأَخْبَارِ وَمُسْتَطَابَاتِ النَّوَادِرِ تَنْشِيطًا لِلنُّفُوسِ. وَفِيهِ حَضُّ النِّسَاءِ عَلَى الْوَفَاءِ لِبُعُولَتِهِنَّ وَقَصْرُ الطَّرْفِ عَلَيْهِنَّ وَالشُّكْرُ لِحَبِيلِهِنَّ وَوَصْفُ الْمَرْأَةِ زَوْجِهَا بِمَا تَعْرِفُهُ مِنْ حُسْنٍ وَسُوءٍ.

وَجَوَازُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْأَوْصَافِ وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَصِرْ ذَلِكَ دَيْدَنًا؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى حَرَمِ الْمَرْوَةِ.

قَالَ الْمَازِرِيُّ: قَالَ بَعْضُهُمْ: ذَكَرَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ النِّسْوَةِ أَزْوَاجَهُنَّ بِمَا يَكْرَهُونَ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ غِيَةً لِكُونِهِمْ لَا يُعْرِفُونَ بِأَعْيَانِهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ، قَالَ الْمَازِرِيُّ وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْإِعْتِذَارِ لَوْ كَانَ مَنْ تُحَدَّثُ عَنْهُ بِهَذَا

الْحَدِيثِ سَمِعَ كَلَامَهُنَّ فِي اغْتِيَابِ أَزْوَاجِهِنَّ فَأَقْرَهُنَّ عَلَى ذَلِكَ، فَأَمَّا
وَالْوَاقِعُ خِلَافُ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ عَائِشَةَ حَكَّتْ قِصَّةً عَنْ نِسَاءٍ مَجْهُولَاتٍ
غَائِبَاتٍ فَلَا، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً وَصَفَتْ زَوْجَهَا بِمَا يَكْرَهُهُ لَكَانَ غَيْبَةً مُحَرَّمَةً
عَلَى مَنْ يَقُولُهُ وَيَسْمَعُهُ، إِلَّا إِنْ كَانَتْ فِي مَقَامِ الشُّكْوَى مِنْهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ،
وَهَذَا فِي حَقِّ الْمُعَيَّنِ، فَأَمَّا الْمَجْهُولُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ فَلَا حَرَجَ فِي سَمَاعِ
الْكَلَامِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَذَى إِلَّا إِذَا عَرَفَ أَنَّ مَنْ ذَكَرَ عَنْهُ يَعْرِفُهُ، ثُمَّ إِنَّ
هَؤُلَاءِ الرِّجَالَ مَجْهُولُونَ لَا تُعْرَفُ أَسْمَاؤُهُمْ وَلَا أَعْيَانُهُمْ فَضَلًّا عَنْ
أَسْمَائِهِمْ، وَلَمْ يَثْبِتِ النِّسْوَةُ إِسْلَامَ حَتَّى يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْغَيْبَةِ، فَبَطَلَ
الِاسْتِدْلَالُ بِهِ لِمَا ذُكِرَ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْحُبَّ يَسْتُرُ الْإِسَاءَةَ؛ لِأَنَّ أَبَا زَرْعٍ مَعَ إِسَاءَتِهِ لَهَا بَطْلَاقُهَا
لَمْ يَمْنَعْهَا ذَلِكَ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي وَصْفِهِ إِلَى أَنْ بَلَغَتْ حَدَّ الْإِفْرَاطِ وَالْعُلُوِّ.

وَفِيهِ: جَوَازُ وَصْفِ النِّسَاءِ وَمَحَاسِنِهِنَّ لِلرَّجُلِ لَكِنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كُنَّ
مَجْهُولَاتٍ، وَالَّذِي يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَصْفُ الْمَرْأَةِ الْمُعَيَّنَةِ بِحَضْرَةِ الرَّجُلِ،
أَوْ أَنْ يُذْكَرَ مِنْ وَصْفِهَا مَا لَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ تَعَمُّدُ النَّظَرِ إِلَيْهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ التَّشْبِيهَ لَا يَسْتَلْزِمُ مُسَاوَاةَ الْمُشَبَّهِ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ
لِقَوْلِهِ ﷺ كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ.

وَفِيهِ: مَدْحُ الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُفْسِدُهُ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْقَوْلِ لِلْمُتَزَوِّجِ بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ إِنْ ثَبَتَ اللَّفْظَةُ الرَّائِدَةُ
أَخِيرًا.

وَفِيهِ: أَنَّ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ إِذَا تَحَدَّثْنَ أَنْ لَا يَكُونَ حَدِيثُهُنَّ غَالِبًا إِلَّا
فِي الرِّجَالِ وَهَذَا بِخِلَافِ الرِّجَالِ فَإِنَّ غَالِبَ حَدِيثِهِمْ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ
بِأُمُورِ الْمَعَاشِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْكَلَامِ بِالْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ وَاسْتِعْمَالِ السَّجْعِ فِي الْكَلَامِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا^(١). ٣٤٤ - ٣٤٢/٩.

باب [حَقُّ الزَّوْجِ أَكْدَ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنَ التَّطَوُّعِ بِالْخَيْرِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ^(٢) إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٣)، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٤)، وَمَا

(١) وفيه: حسن أخلاق النبي ﷺ حيث جلس يستمع بإنصاتٍ إلى هذه القصة الطويلة، وهي من قصص الجاهلية، ومع ذلك لم يُقاطع، ولم يتعذر عن مواصلة الاستماع ليتفرغ لعمال الأمة.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: حَاضِرٍ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَعْنِي: فِي غَيْرِ صِيَامِ أَيَّامِ رَمَضَانَ، وَكَذَا فِي غَيْرِ رَمَضَانَ مِنَ الْوَاجِبِ إِذَا تَصَبَّقَ الْوَقْتُ.

وَدَلَّتْ رِوَايَةُ الْبَابِ عَلَى تَحْرِيمِ الصَّوْمِ الْمَذْكُورِ عَلَيْهَا وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يُكْرَهُ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، قَالَ: فَلَوْ صَامَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ وَأَيَّمَتْ لِاخْتِلَافِ الْجَهَةِ وَأَمْرُ قَبُولِهِ إِلَى اللَّهِ.

قَالَ: وَسَبَبُ هَذَا التَّحْرِيمِ أَنَّ لِلزَّوْجِ حَقَّ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَحَقُّهُ وَاجِبٌ عَلَى الْفُورِ فَلَا يَقُوتُهُ بِالتَّطَوُّعِ وَلَا بِوَاجِبٍ عَلَى التَّرَاخِي، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ لَهَا الصَّوْمُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَإِذَا أَرَادَ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا جَازَ وَيُقْسَدُ صَوْمُهَا؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْمُسْلِمَ يَهَابُ إِنْتِهَاكَ الصَّوْمِ بِالْإِفْسَادِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَوَّلَى لَهُ خِلَافٌ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ دَلِيلُ كَرَاهَتِهِ.

نَعَمْ؛ لَوْ كَانَ مُسَافِرًا فَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ فِي تَقْيِيدِهِ بِالشَّاهِدِ يَقْتَضِي جَوَازَ التَّطَوُّعِ لَهَا إِذَا كَانَ زَوْجُهَا مُسَافِرًا، فَلَوْ صَامَتْ وَقَدِمَ فِي أَثْنَاءِ الصِّيَامِ فَلَهُ إِفْسَادُ صَوْمِهَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، وَفِي مَعْنَى الْعَيْبَةِ أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ الْجَمَاعَ ١. هـ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الصَّرِيحِ، وَهَلْ يَقُومُ مَا يَقْتَرِنُ بِهِ عَلَامَةُ رِضَاهُ مَقَامَ التَّصْرِيحِ بِالرِّضَا؟ فِيهِ نَظَرٌ.

أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدَّى إِلَيْهِ شَطْرُهُ»^(١).

* قال الحافظ رحمته الله: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ أَكَّدَ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنَ التَّطَوُّعِ بِالْخَيْرِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ وَاجِبٌ، وَالْقِيَامُ بِالْوَجِبِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَامِ بِالتَّطَوُّعِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُفْتَاتُ عَلَى الزَّوْجِ بِالْإِذْنِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى مَا لَا تَعْلَمُ رِضَا الزَّوْجِ بِهِ، أَمَّا لَوْ عَلِمَتْ رِضَا الزَّوْجِ بِذَلِكَ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهَا، كَمَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ

(١) قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: يَنْصِفُهُ، وَالْمُرَادُ يَنْصِفُ الْأَجْرَ كَمَا جَاءَ وَاضِحًا فِي أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ».

وَأَمَّا تَفْسِيدهُ بِقَوْلِهِ: (عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ) فَقَالَ النَّوَوِيُّ: عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ الصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ الْمُعَيَّنِ، وَلَا يَنْفِي ذَلِكَ وُجُودُ إِذْنٍ سَابِقٍ عَامٍ يَتَنَاوَلُ هَذَا الْقَدْرَ وَغَيْرَهُ إِمَّا بِالصَّرِيحِ وَإِمَّا بِالْعُرْفِ.

قَالَ: وَيَتَعَيَّنُ هَذَا التَّأْوِيلُ لِجَعْلِ الْأَجْرِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَا الصَّرِيحِ وَلَا الْمَأْخُوذِ مِنَ الْعُرْفِ لَا يَكُونُ لَهَا أَجْرٌ بَلْ عَلَيْهَا وَزْرٌ، فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُهُ.

قَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ مَفْرُوضٌ فِي قَدْرِ يَسِيرٍ يَعْلَمُ رِضَا الْمَالِكِ بِهِ عُرْفًا، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: (إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ قَدْرٌ يُعْلَمُ رِضَا الزَّوْجِ بِهِ فِي الْعَادَةِ، قَالَ: وَنَبَّهَ بِالطَّعَامِ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِمَّا يُسَمَحُ بِهِ عَادَةً، بِخِلَافِ التَّقْدِيرِ فِي حَقِّ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

قال الحافظ رحمته الله: وَبِحْتِمَلٍ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالتَّنْصِيفِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ الْحَمْلَ عَلَى الْمَالِ الَّذِي يُعْطِيهِ الرَّجُلُ فِي نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ، فَإِذَا أَنْفَقَتْ مِنْهُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ كَانَ الْأَجْرُ بَيْنَهُمَا: لِلرَّجُلِ لِكَوْنِهِ الْأَصْلُ فِي اِكْتِسَابِهِ وَلِكَوْنِهِ يُؤَجَّرُ عَلَى مَا يُنْفِقُهُ عَلَى أَهْلِهِ كَمَا ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَغَيْرِهِ، وَلِلْمَرْأَةِ لِكَوْنِهِ مِنَ النَّفَقَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا.

بِإِذْخَالِ الضَّيْفَانِ مَوْضِعًا مُعَدًّا لَهُمْ سَوَاءَ كَانَ حَاضِرًا أَمْ غَائِبًا فَلَا يَفْتَقِرُ
إِذْخَالُهُمْ إِلَى إِذْنٍ خَاصٍّ لِذَلِكَ . ٣٦٦/٩ - ٣٦٩

باب [الغيرة في النساء فطرة فطرن عليها]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ أَقْرَعَ بَيْنَ
نِسَائِهِ فَطَارَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ ^(١)، فَخَرَجَتَا مَعَهُ جَمِيعًا، وَكَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ سَارَ مَعَ عَائِشَةَ يَتَحَدَّثُ مَعَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ
لِعَائِشَةَ: أَلَا تَرَكَبِينَ اللَّيْلَةَ بَعِيرِي وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ، فَتَنْظُرِينَ وَأَنْظُرِي؟ ^(٢)
قَالَتْ: بَلَى، فَرَكِبْتُ عَائِشَةَ عَلَى بَعِيرٍ حَفْصَةَ، وَرَكِبْتُ حَفْصَةَ عَلَى بَعِيرٍ
عَائِشَةَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جَمَلٍ عَائِشَةَ وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ، فَسَلَّمَ ثُمَّ صَارَ
مَعَهَا حَتَّى نَزَلُوا، فَانْتَقَدَتْهُ عَائِشَةُ ^(٣) فَغَارَتْ، فَلَمَّا نَزَلُوا جَعَلَتْ تَجْعَلُ رِجْلَهَا
بَيْنَ الْإِذْخِيرِ ^(٤) وَتَقُولُ: يَا رَبِّ سَلِّطْ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً تَلْدُعُنِي، رَسُولُكَ
وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَيْئًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: فِي سَفَرَةٍ مِنَ السَّفَرَاتِ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهَا: طَارَتْ؛ أَيُّ: حَصَلَتْ، وَطِيرَ كُلُّ إِنْسَانٍ نَصِيْبِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَأَنَّ عَائِشَةَ أَجَابَتْ إِلَى ذَلِكَ لِمَا شَوَّقَتْهَا إِلَيْهِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى مَا لَمْ تَكُنْ هِيَ تَنْظُرُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: حَالَةَ الْمُسَايَرَةِ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْمُلُوفِ صَعْبٌ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَأَنَّهَا لَمَّا عَرَفَتْ أَنَّهَا الْجَانِيَّةُ فِيمَا أَجَابَتْ إِلَيْهِ حَفْصَةَ عَابَتْ نَفْسَهَا عَلَى تِلْكَ الْجِنَايَةِ.

وَأِنَّمَا لَمْ تَتَعَرَّضْ لِحَفْصَةَ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي أَجَابَتْهَا طَائِعَةً فَعَادَتْ عَلَى نَفْسِهَا بِاللُّومِ . ٣٨٥/٩ - ٣٨٧

قلت: فيه غيرة عائشة الشديدة، وأن الغيرة فطرة في جميع النساء، بل وبلغت الغيرة في عائشة أن تمت الموت وعملت على جلبه بسببها.

باب الْمُتَشَبَّعِ بِمَا لَمْ يَنْدَلْ، وَمَا يُنْهَى مِنْ إِفْتِحَارِ الضَّرَةِ^(١)

* عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي ضَرَّةً فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ - وفي روايةٍ لمسلم: أَقُولُ إِنَّ زَوْجِي أَعْطَانِي مَا لَمْ يُعْطِنِي - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَشَبَّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسٍ ثَوْبِي زُورٍ».

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْفَائِقِ»: الْمُتَشَبَّعُ؛ أَيُّ: الْمُتَشَبَّهِ بِالشَّبَعَانِ وَلَيْسَ بِهِ، وَاسْتُعِيرَ لِلتَّحْلِي بِفَضِيلَةٍ لَمْ يُرْزَقْهَا، وَشَبَّهَ بِلَابِسٍ ثَوْبِي زُورٍ؛ أَيُّ: ذِي زُورٍ، وَهُوَ الَّذِي يَتَزَيَّأُ بِزَيِّ أَهْلِ الصَّلَاحِ رِيَاءً، وَأَضَافَ الثَّوْبَيْنِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُمَا كَالْمَلْبُوسَيْنِ، وَأَرَادَ بِالتَّشْبِيهِ أَنَّ الْمُتَحْلِيَّ بِمَا لَيْسَ فِيهِ كَمَنْ لَيْسَ ثَوْبِي الزُّورِ ارْتَدَّى بِأَحَدِهِمَا وَاتَّزَرَ بِالْآخَرِ، فَالْإِشَارَةُ بِالْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ إِلَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِالزُّورِ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ^(٢). ٣٩٤/٩ - ٣٩٥

= فالواجب على الزوج أن يُراعي غيرتها، ويلتمس الأعذار لبعض تصرفاتها التي لا تروق له، وخاصةً إذا كان مُعَدِّدًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَشَارَ بِهَذَا إِلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي تَفْسِيرِ الْخَبَرِ قَالَ: قَوْلُهُ: (الْمُتَشَبَّعُ)؛ أَيُّ: الْمُتَزَيِّنُ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُ، يَتَكَثَّرُ بِذَلِكَ وَيَتَزَيَّنُ بِالْبَاطِلِ، كَالْمَرْأَةِ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ وَلَهَا ضَرَّةٌ فَتَدَّعِي مِنَ الْحِطْوَةِ عِنْدَ زَوْجِهَا أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَهُ تُرِيدُ بِذَلِكَ غَيْظَ ضَرَّتِهَا، وَكَذَلِكَ هَذَا فِي الرِّجَالِ، قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: (كَلابِسٍ ثَوْبِي زُورٍ) فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُشَبَّهَةَ لِثِيَابِ الزُّهَادِ يُوهِمُ أَنَّهُ مِنْهُمْ، وَيُظْهَرُ مِنَ التَّخَشُّعِ وَالتَّقَشُّفِ أَكْثَرَ مِمَّا فِي قَلْبِهِ مِنْهُ.

(٢) فِيهِ: التَّحْذِيرُ مِنْ إِظْهَارِ الْغِنَى وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، حَيْثُ تَشَبَّعَ بِمَا لَمْ يُعْطَ، وَهَذَا يَكْثُرُ فِي مَجْتَمَعَاتِ النِّسَاءِ، حَيْثُ تُظْهَرُ بَعْضُهُنَّ أَنَّهُنَّ مُقْتَدِرَاتٌ وَغَنِيَّاتٌ، وَتَتَكَلَّفُ فِي شِرَاءِ الْأَشْيَاءِ الْغَالِيَةِ لِتُظْهَرَ أَمَامَ الْجَمِيعِ بِأَنَّهَا غَنِيَّةٌ، - مَعَ حَاجَتِهَا وَحَاجَةَ زَوْجِهَا - وَرَبَّمَا تَبَجَّحَتْ بِأَنَّهَا ذَهَبَتْ لِلسُّوقِ الْفُلَانِي، وَالْمُنْتَزِعَةُ الْفُلَانِي، = والدولة الفلانية.

باب [قصة أسماء بنت أبي بكرٍ ونقلها النوى من أرض الزبير]

* عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا شَيْءٍ، غَيْرَ فَرَسِهِ ^(١)، قَالَتْ: فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ، وَأَكْفِيهِ مَوْنَتَهُ وَأُسُوسَهُ وَأَذُقُ النَّوَى لِنَاضِحِهِ، وَأَعْلِفُهُ، وَأَسْتَقِي الْمَاءَ وَأَخْرُزُ غَرْبَهُ وَأَعِجُنُ، وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنُ أَخْبِرُ، وَكَانَ يَخْبِرُ لِي جَارَاتُ مِنَ الْأَنْصَارِ وَكُنْ نِسْوَةَ صَدِيقٍ ^(٢)، قَالَتْ: وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ عَلَى ثُلْثِي فَرَسَخٍ قَالَتْ: فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي، فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: «إِخْ» ^(٣) لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ ^(٤)، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرَّجَالِ ^(٥)، وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ وَكَانَ أَغْيَرَ

= وربما فعل ذلك بعض المتعالمين، حيث يتظاهر بأنه طالب علم، وأنه درس عند الشيخ الفلاني، وأنه كثير القراءة، وهو ليس كذلك، فتجراً على العلم والإفتاء، والقدح على الدعاة والعلماء، والله المستعان.

(١) قال الحافظ رحمته الله: الظاهر أنها لم تُردِّ إدخال ما لا بُدَّ له منه من مسكن وملبس ومطعم ورأس مال تجارة، ودلَّ سياقها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت إقطاعاً، فهو يملك منفعتها لا رقبته.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: أضافتهنَّ إلى الصَّدقِ مبالغة في تلبسهنَّ به في حُسْنِ العِشرة والوفاء بالعهد.

(٣) قال الحافظ رحمته الله: كلمة تُقال للبعير لمن أراد أن يُنيخه.

(٤) قال الحافظ رحمته الله: كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال، وإلا فيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُرْكِبَهَا وَمَا مَعَهَا وَيَرْكَبُ هُوَ شَيْئاً آخَرَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(٥) قال الحافظ رحمته الله: هذا بنته على ما فهمته من الإزداف، وإلا فعلى الإحتمال الآخر ما تتعين المرافقة.

النَّاسِ^(١)، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى، فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ: لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَأَنَاحَ لِارْكَبَ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَحَمْلُكَ النَّوَى عَلَى رَأْسِكَ أَشَدُّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ^(٢)، قَالَتْ: حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ، بِخَادِمٍ، فَكَفَفْتَنِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ فَكَأَنَّمَا أَعْتَقْتَنِي.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اسْتَدِلَّ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى أَنَّ عَلَى الْمَرْأَةِ الْقِيَامَ بِجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ زَوْجُهَا مِنَ الْخِدْمَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو ثَوْرٍ، وَحَمَلَهُ الْبَاقُونَ عَلَى أَنَّهَا تَطَوَّعَتْ بِذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ لَازِمًا.

وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ حَمْلُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ عَلَى عَوَائِدِ الْبِلَادِ فَإِنَّهَا مُتَخِلِّفَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ عَلِمْتَهُ؛ أَيْ: أَرَادَتْ تَفْضِيلَهُ عَلَى أَبْنَاءِ جِنْسِهِ فِي ذَلِكَ، أَوْ «مِنْ» مُرَادَةً، ثُمَّ رَأَيْتُهَا ثَابِتَةً فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَلَفْظُهُ: «وَكَانَ مِنْ أَغْيَرِ النَّاسِ».

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَجْهُ الْمُقَاضَلَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الزُّبَيْرُ: أَنَّ رُكُوبَهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَنْشَأُ مِنْهُ كَبِيرٌ أَمْرٍ مِنَ الْغَيْرَةِ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُ امْرَأَتِهِ، فَهِيَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَا يَحِلُّ لَهُ تَزْوِيجُهَا أَنْ لَوْ كَانَتْ حَلِيلَةً مِنَ الزَّوْجِ، فَمَا بَقِيَ إِلَّا إِحْتِمَالُ أَنْ يَقَعَ لَهَا مِنْ بَعْضِ الرِّجَالِ مُزَاحِمَةٌ بِغَيْرِ قُصْدٍ، وَأَنْ يَنْكَشِفَ مِنْهَا حَالَةُ السَّيْرِ مَا لَا تُرِيدُ انْكِشَافَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ أَحْفَتٌ مِمَّا تَحَقَّقَ مِنْ تَبَدُّلِهَا بِحَمْلِ النَّوَى عَلَى رَأْسِهَا مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ لِأَنَّهُ قَدْ يُتَوَهَّمُ خِسَّةُ النَّفْسِ وَدَنَاءَةُ الْهَمَّةِ وَقِلَّةُ الْغَيْرَةِ وَلَكِنْ كَانَ السَّبَبُ الْحَامِلُ عَلَى الصَّبْرِ عَلَى ذَلِكَ شُغْلُ زَوْجِهَا وَأَيُّهَا بِالْجِهَادِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْمُرُهُم بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَيُقِيمُهُمْ فِيهِ، وَكَانُوا لَا يَتَفَرَّغُونَ لِلْقِيَامِ بِأُمُورِ الْبَيْتِ بِأَنْ يَتَعَاطَوْا ذَلِكَ بِأَنْفُسِهِمْ، وَلِضَيْقِ مَا بِأَيْدِيهِمْ عَلَى اسْتِخْدَامِ مَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ عَنْهُمْ، فَانْحَصَرَ الْأَمْرُ فِي نِسَائِهِمْ فَكُنَّ يَكْفِينُهُمْ مُؤْنَةُ الْمَنْزِلِ وَمَنْ فِيهِ، لِيَتَوَقَّروا هُمْ عَلَى مَا هُمْ فِيهِ مِنْ نَصْرِ الْإِسْلَامِ مَعَ مَا يَنْصُمُ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْعَادَةِ الْمَانِعَةِ مِنْ تَسْمِيَةِ ذَلِكَ عَارًا مَحْضًا.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: وَفِيهِ جَوَازُ إِرْتِدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ فِي مَوْكِبِ الرِّجَالِ، قَالَ: وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا اسْتَتَرَتْ وَلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِذَلِكَ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْحِجَابَ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً ١. هـ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ قَبْلَ نُزُولِ الْحِجَابِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ. وَلَمْ تَزَلْ عَادَةُ النِّسَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَسْتُرْنَ وَجُوهَهُنَّ عَنِ الْأَجَانِبِ، وَالَّذِي ذَكَرَ عِيَاضُ أَنَّ الَّذِي أُخْتُصَّ بِهِ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ سِتْرَ شُخُوصَهُنَّ زِيَادَةً عَلَى سِتْرِ أَجْسَامَهُنَّ^(١). ٤٠٠/٩ - ٤٠٣

باب غَيْرَةِ النِّسَاءِ وَوَجْدِهِنَّ

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ غَضَبِي قُلْتُ: لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ»، قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ.

* وَعَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ لِكَثْرَةِ ذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا وَثَنَائِهِ عَلَيْهَا، وَقَدْ أُوجِيَ إِلَى

(١) وفي الحديث فضيلة الحياء، وأنه لا لوم على مَنْ يغار على نسائه وأهله ما لم يخرج بذلك إلى حد التنطع والوسوسة.

وفيه: مُرَاعَاةُ الْمُشَاعِرِ، وَعَدَمُ إِلْزَامِ النَّاسِ بِمَا يَرَاهُ وَيَهْوَاهُ.

وفيه: حِرْصُ الْأَبِّ عَلَى أَبْنَائِهِ، وَمُسَاعَدَتُهُمْ، وَمُبَادَرَتُهُمْ بِمَا يَحْتَاجُونَهُ قَبْلَ أَنْ يَطْلُبُوا مِنْهُ.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ لَهَا فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ.

* قال الحافظ رحمه الله: الوجد: الغضب، ولم يبت المصنف حكم الترجمة؛ لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص.

وأصل العيرة غير مكتسب للنساء، لكن إذا أفرطت في ذلك بقدر زائد عليه تلام.

وَصَابِطُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ الْأَنْصَارِيِّ رَفَعَهُ: «أَنَّ مِنَ الْعِيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللَّهُ: فَأَمَّا الْعِيْرَةُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ فَالْعِيْرَةُ فِي الرِّبَةِ، وَأَمَّا الْعِيْرَةُ الَّتِي يُبْغِضُ فَالْعِيْرَةُ فِي غَيْرِ رِبَةٍ»، وَهَذَا التَّفْصِيلُ يَتِمَحُّضُ فِي حَقِّ الرِّجَالِ لِضُرُورَةِ إِمْتِنَاعِ زَوْجَيْنِ لِلْمَرْأَةِ بِطَرِيقِ الْحِلِّ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَحَيْثُ غَارَتْ مِنْ زَوْجِهَا فِي ارْتِكَابِ مُحَرَّمٍ إِمَّا بِالزَّانَا مَثَلًا وَإِمَّا بِنَقْصِ حَقِّهَا وَجَوْرِهِ عَلَيْهَا لِضُرَرَتِهَا وَإِيْثَارِهَا عَلَيْهَا، فَإِذَا تَحَقَّقَتْ ذَلِكَ أَوْ ظَهَرَتْ الْقَرَائِنُ فِيهِ فَهِيَ عِيْرَةٌ مَشْرُوعَةٌ، فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ بِمَجَرَّدِ التَّوَهُّمِ عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ فَهِيَ الْعِيْرَةُ فِي غَيْرِ رِبَةٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُفْسِطًا عَادِلًا وَأَدَّى لِكُلِّ مِنَ الضَّرَرَتَيْنِ حَقَّهَا فَالْعِيْرَةُ مِنْهُمَا إِنْ كَانَتْ لِمَا فِي الطَّبَاعِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْلَمْ مِنْهَا أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ فَتَعَذَّرَ فِيهَا مَا لَمْ تَتَجَاوَزْ إِلَى مَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ.

قوله: (إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً...) إلخ، يُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِقْرَاءُ الرَّجُلِ حَالِ الْمَرْأَةِ مِنْ فِعْلِهَا وَقَوْلِهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمِيلِ إِلَيْهِ وَعَدَمُهُ^(١). ٤٠٤/٩ - ٤٠٥

(١) وفي الحديث: فطنة النبي ﷺ وذكره، حيث كان يعلم متى ترضى زوجته ومتى تغضب، وإن كان في الظاهر لا يتبين منها شيء، وهكذا ينبغي للأزواج =

باب [قصة إحدى أمهات المؤمنين حين أرسلت صحيفة فيها طعام إلى النبي ﷺ فكسرتها إحدى زوجاته]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ أَلْتِي النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهَا يَدَ الْخَادِمِ، فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ فَأَنْفَلَقَتْ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقَ الصَّحْفَةَ، ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ، وَيَقُولُ: «غَارَتْ أُمُكُمْ» ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَيْتُ بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ أَلْتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى أَلْتِي كُسِرَتْ صَحْفَتُهَا، وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ أَلْتِي كُسِرَتْ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ جَمِيعٌ مَنْ شَرَحَ هَذَا الْحَدِيثَ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ مُوَآخَذَةِ الْغِيَرَاءِ بِمَا يَصْدُرُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ يَكُونُ عَقْلُهَا مَحْجُوبًا بِشِدَّةِ الْغَضَبِ الَّذِي أَثَارَتْهُ الْغِيَرَةُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «أَنَّ الْغِيَرَاءَ لَا تُبْصِرُ أَسْفَلَ الْوَادِي مِنْ أَعْلَاهُ».

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْغِيَرَةَ عَلَى النِّسَاءِ، فَمَنْ صَبَرَ مِنْهُنَّ كَانَ لَهَا أَجْرٌ شَهِيدٌ» أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ وَأَشَارَ إِلَى صِحَّتِهِ وَرِجَالِهِ

= والزوجات معرفته والتنبه له، حيث يُراعي كل واحدٍ منهم الآخر في حال غضبه وتعكر مزاجه، فلا يتكلم بما يزيد الغضب.

وفيه: حلم النبي ﷺ ورفقه، حيث كان يتقبل من أزواجه ما يصدر منهن من غضب وشدة غيرة وغير ذلك.

وفيه: وفاء النبي ﷺ لزوجته خديجة في حياتها وبعد مماتها، حيث كان يُكثر مدحها وذكر محاسنها، بل ويصل أقاربها وصديقاتها.

ثَقَاتٌ^(١) . ٤٠٣/٩

باب [قصة رؤيا النبي ﷺ لزوجة عمر في الجنة تتوضأ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا لِعُمَرَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا»، فَبَكَى عُمَرُ وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ قَالَ: أَوْ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ؟

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اسْتَدَلَّ الدَّأُوْدِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْحُورَ فِي الْجَنَّةِ يَتَوَضَّأْنَ وَيُصَلِّينَ^(٢).

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ عَلِمَ مِنْ صَاحِبِهِ خُلُقًا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَرَّضَ لِمَا يُنَافِرُهُ^(٣) . ١. هـ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْجَنَّةَ مَوْجُودَةٌ وَكَذَلِكَ الْحُورُ^(٤) . ٤٠٤/٩

(١) فِيهِ: حِلْمُ النَّبِيِّ ﷺ وَرَفَقَهُ، وَعَدَمُ مُؤَاخَذَتِهِ لِمَا يَصْدُرُ مِنْ نِسَائِهِ حَالِ غَيْرَتِهِمْ .
وَفِيهِ: التَّمَسُّسُ الْأَعْدَارَ، حَيْثُ قَالَ ﷺ: عِنْدَمَا كَسَرَتْ الْإِنَاءَ: غَارَتْ أُمُّكُمْ، فَاعْتَذَرَ عَنْ فَعْلِهَا بِأَنَّهَا بَاعَتْهُ الْغِيْرَةَ، الَّتِي يَنْشَأُ عَنْهَا مِثْلُ ذَلِكَ وَأَشَدُّ .
وَفِيهِ: عَدَمُ اللَّوْمِ وَالتَّأْنِيبِ، وَإِصْلَاحُ الْخَطَأِ مُبَاشَرَةً دُونَ الْإِنْشِغَالِ بِالتَّأْنِيبِ وَالْعِتَابِ .

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ - مُؤَيَّدًا كَلَامَهُ -: وَلَا يَلَزَمُ مِنْ كَوْنِ الْجَنَّةِ لَا تَكْلِيفٍ فِيهَا بِالْعِبَادَةِ أَنْ لَا يَصْدُرُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعِبَادِ بِاخْتِيَارِهِ مَا شَاءَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ .

(٣) وَهَذِهِ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ تَحْفَظُ الْوُدَّ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، وَتُدِيمُ الصَّدَاقَةَ وَالْمُؤَاخَاةَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ عَرَفَ مِنْ صَاحِبِهِ أَوْ أَخِيهِ أَوْ زَوْجِهِ أَمْرًا لَا يَحِبُّهُ، أَوْ لَا يَحِبُّ ذِكْرَهُ: فَلَا يُثِيرُهُ عِنْدَهُ، فَبَعْضُ النَّاسِ يَكْرَهُ الْمَزَاحَ أَمَامَ الْآخَرِينَ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَحِبُّ الْحَدِيثَ فِي أُمُورِ السِّيَاسَةِ أَوْ الرِّيَاضَةِ، فَمِرَاعَاةُ حَالِ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْمِّ الْأُمُورِ .

(٤) وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ عُرِفَ عَنْهُ خُلُقٌ كَالْغِيْرَةِ وَالْحِيَاءِ الشَّدِيدِ وَاللِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَا =

باب [مَنْعُ النَّبِيِّ ﷺ عَلِيًّا أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَى فَاطِمَةَ ابْنَةِ أَبِي جَهْلٍ]

* عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: «إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يُنْكَحُوا ابْنَتَهُمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَلَا آذَنْ، ثُمَّ لَا آذَنْ، ثُمَّ لَا آذَنْ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيُنْكَحَ ابْنَتَهُمْ، فَإِنَّمَا هِيَ بَضْعَةٌ^(١) مِنِّي، يُرِيدُنِي مَا أَرَاهَا، وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا».

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَصَحَّ مَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقِصَّةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ عَلَى عَلِيٍّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ابْنَتِهِ وَبَيْنَ ابْنَةِ أَبِي جَهْلٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ بِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْذِيهِ وَأَذِيَّتُهُ حَرَامٌ بِالْإِتِّفَاقِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُعَدَّ فِي خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا يُتَزَوَّجَ عَلَى بَنَاتِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَاصًّا بِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ.

يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ فَاطِمَةَ لَوْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ لَمْ يُمْنَعِ عَلِيٌّ مِنَ التَّزْوِيجِ بِهَا أَوْ بَعِيرِهَا.

وَفِي الْحَدِيثِ تَحْرِيمُ أَدَى مَنْ يَتَأَذَى النَّبِيَّ ﷺ بِتَأْذِيهِ؛ لِأَنَّ أَدَى النَّبِيِّ ﷺ حَرَامٌ إِتِّفَاقًا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَقَدْ جَزَمَ بِأَنَّهُ يُؤْذِي مَا يُؤْذِي فَاطِمَةَ فَكُلُّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ فِي حَقِّ فَاطِمَةَ شَيْءٌ فَتَأَذَّتْ بِهِ فَهُوَ يُؤْذِي النَّبِيَّ ﷺ بِشَهَادَةِ هَذَا الْخَبَرِ الصَّحِيحِ، وَلَا شَيْءٌ أَعْظَمَ فِي إِدْخَالِ الْأَدَى عَلَيْهَا مِنْ

= ينبغي أن يُلام على ذلك، وإنما تُراعى مشاعره، فبعض الناس يقيس أخلاق وطباع الناس بأخلاقه وطباعه.

(١) أَيِ قِطْعَةٍ.

قَتْلَ وَلَدَهَا، وَلِهَذَا عُرِفَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مُعَاجَلَةَ مَنْ تَعَاطَى ذَلِكَ بِالْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا وَلَعَذَابِ الْآخِرَةِ أَشَدَّ.

وَفِيهِ: حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ بِسَدِّ الذَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ تَزْوِيجَ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ حَلَالٌ لِلرَّجَالِ مَا لَمْ يُجَاوِزِ الْأَرْبَعَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَالِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ فِي الْمَالِ.

وَفِيهِ: بَقَاءُ عَارِ الْأَبَاءِ فِي أَعْقَابِهِمْ لِقَوْلِهِ: (بِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ) فَإِنَّ فِيهِ إِشْعَارًا بِأَنَّ لِلْوَصْفِ تَأْثِيرًا فِي الْمَنَعِ، مَعَ أَنَّهَا هِيَ كَانَتْ مُسْلِمَةً حَسَنَةً الْإِسْلَامِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْغَيْرَاءَ إِذَا خُشِيَ عَلَيْهَا أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا كَانَ لِوَلِيِّهَا أَنْ يَسْعَى فِي إِزَالَةِ ذَلِكَ كَمَا فِي حُكْمِ النَّاشِزِ، كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُزَادَ فِيهِ شَرْطٌ: أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهَا مَنْ تَتَسَلَّى بِهِ وَيُخَفِّفُ عَنْهَا الْحَمْلَةَ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَفَاطِمَةُ كَانَتْ إِذْ ذَاكَ كَمَا تَقَدَّمَ فَاقْدَةَ مَنْ تَرَكْنَ إِلَيْهِ، مَنْ يُؤْنِسُهَا وَيُزِيلُ وَخَشَتَهَا مِنْ أُمٍّ أَوْ أُخْتٍ، بِخِلَافِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ كَانَتْ تَرْجِعُ إِلَى مَنْ يَحْصُلُ لَهَا مَعَهُ ذَلِكَ وَزِيَادَةُ عَلَيْهِ وَهُوَ زَوْجُهُنَّ ﷺ لِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَلَاظَفَةِ وَتَطْيِيبِ الْقُلُوبِ وَجَبْرِ الْخَوَاطِرِ بِحَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ تَرْضَى مِنْهُ لِحُسْنِ خُلُقِهِ وَجَمِيلِ خَلْقِهِ بِجَمِيعِ مَا يَصْدُرُ مِنْهُ بِحَيْثُ لَوْ وَجَدَ مَا يُخْشَى وَجُودَهُ مِنَ الْغَيْرَةِ لَزَالَ عَنْ قُرْبٍ.

وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ إِكْرَامِ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْخَيْرِ أَوْ الشَّرَفِ أَوْ الدِّيَانَةِ^(١). ٤٠٦/٩ - ٤٠٩

(١) من المعلوم أن الرسول ﷺ لا يذكر شيئاً على المنبر ويجهر به أمام الناس إلا لأمرٍ عظيم، فلذا جهر بقصة علي عليه السلام أمام الناس، ليعلم الناس بمكانة فاطمة، وشرفها ومنزلتها.

باب مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ^(١)

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَخَلَا بِهَا، فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِيهِ سَعَةٌ حِلْمُهُ وَتَوَاضُعُهُ ﷺ وَصَبْرُهُ عَلَى قَضَاءِ حَوَائِجِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ.

وَفِيهِ: أَنَّ مُفَاوِضَةَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ سِرًّا لَا يَقْدَحُ فِي الدِّينِ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ: «وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ»^(٢). ٤١٣/٩ - ٤١٤

باب [مَا جَاءَ فِي الْمُخَنَّتِ]

* عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ مُخَنَّتٌ، فَقَالَ الْمُخَنَّتُ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: إِنَّ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ الطَّائِفَ عَدًّا، أَذْلَكَ عَلَى

= فَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْجَهْرُ بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَسْمَاءِ عِنْدَ تَحْقِيقِ الْمَصْلُحَةِ مِنْ ذَلِكَ، وَانْتِفَاءُ الْمَفْسَدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْجَهْرِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: لَا يَخْلُو بِهَا بِحَيْثُ تَحْتَاجُ أَشْخَاصَهُمَا عَنْهُمْ بَلْ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمَا إِذَا كَانَ بِمَا يُخَافَتُ بِهِ كَالشَّيْءِ الَّذِي تَسْتَحْيِي الْمَرْأَةُ مِنْ ذِكْرِهِ بَيْنَ النَّاسِ.

وَأَخَذَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ فِي التَّرْجَمَةِ: «عِنْدَ النَّاسِ» مِنْ قَوْلِهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ: «فَخَلَا بِهَا فِي بَعْضِ الطُّرُقِ أَوْ فِي بَعْضِ السُّكَّ» وَهِيَ الطُّرُقُ الْمَسْلُوكَةُ الَّتِي لَا تَنَفَّكَ عَنْ مُرُورِ النَّاسِ غَالِبًا.

(٢) وَفِيهِ: أَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِمَجْمُوعَةٍ مِنَ النِّسَاءِ: أَحْبَبُنِي فِي اللَّهِ، أَوْ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَلَكِنْ لَا يَقُولُ ذَلِكَ لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ؛ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ أَوِ الرِّبَا.

بِنْتِ غَيْلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيْكُنَّ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مُحَنَّتٌ وَكَانُوا يَعُدُّونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ؛ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ وَهُوَ يَنْعَتُ امْرَأَةً».

وَالْمُحَنَّتُ بِكَسْرِ التَّوْنِ وَبِفَتْحِهَا: مَنْ يُشَبِّهَ خَلْقَهُ النِّسَاءَ فِي حَرَكَاتِهِ وَكَلَامِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْخِلْقَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَوْمٌ وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَكَلَّفَ إِزَالََةَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَقْضِدُ مِنْهُ وَتَكَلَّفَ لَهُ فَهُوَ الْمَذْمُومُ وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ إِسْمُ مُحَنَّتٍ سَوَاءَ فَعَلَ الْفَاحِشَةَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: الْمُحَنَّتُ هُوَ الْمُؤَنَّثُ مِنَ الرِّجَالِ وَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ مِنْهُ الْفَاحِشَةَ، مَاخُذٌ مِنَ التَّكْسُرِ فِي الْمَشْيِ وَغَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ) وَصَفَهَا بِأَنَّهَا مَمْلُوءَةٌ الْبَدَنُ بِحَيْثُ يَكُونُ لِبَطْنِهَا عُكَنٌ^(١)، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْسَّمِينَةِ مِنَ النِّسَاءِ، وَجَرَتْ عَادَةُ الرِّجَالِ غَالِبًا فِي الرَّغْبَةِ فَيَمَنْ تَكُونُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ حَجْبُ النِّسَاءِ عَمَّنْ يَفْطِنُ لِمَحَاسِنِهِنَّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَضَلُّ فِي إِبْعَادِ مَنْ يُسْتَرَابُ بِهِ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا تَعْزِيرُ مَنْ يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْبُيُوتِ وَالتَّنْفِي إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقًا لِرُدِّعِهِ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ وَجُوبُ ذَلِكَ، وَتَشَبُّهُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَالرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ مِنْ قَاصِدِ مُخْتَارِ حَرَامِ اتِّفَاقًا. ٤١٤/٩ - ٤١٧

(١) الْعُكْنَةُ: الطَّيُّ فِي الْبَطْنِ مِنَ السَّمَنِ، وَالْجَمْعُ عُكَنٌ مِثْلُ عُرْفَةٍ وَعُغْرِفٍ.

باب لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ، مَخَافَةَ أَنْ يُخَوَّنَهُمْ
أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يَأْتِيَ
الرَّجُلُ أَهْلَهُ طُرُوقًا.

* وَعنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا
يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا».

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الطُّرُوقُ: الْمَجِيءُ بِاللَّيْلِ مِنْ
سَفَرٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى عَفْلَةٍ، وَيُقَالُ لِكُلِّ آتٍ بِاللَّيْلِ طَارِقٌ وَلَا يُقَالُ بِالنَّهَارِ
إِلَّا مَجَازًا.

وَقَوْلُهُ: (إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا) التَّقْيِيدُ فِيهِ
بَطُولِ الْغَيْبَةِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ إِنَّمَا تَوْجَدُ حِينَئِذٍ، فَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ
عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا، فَلَمَّا كَانَ الَّذِي يَخْرُجُ لِحَاجَتِهِ مَثَلًا نَهَارًا وَيَرْجِعُ لَيْلًا
لَا يَتَأَتَّى لَهُ مَا يَحْذَرُ مِنَ الَّذِي يُطِيلُ الْغَيْبَةَ كَانَ طُولُ الْغَيْبَةِ مِطْئَةً الْأَمْنِ مِنْ
الْهُجُومِ، فَيَقَعُ الَّذِي يَهْجُمُ بَعْدَ طُولِ الْغَيْبَةِ غَالِبًا مَا يُكْرَهُ، إِمَّا أَنْ يَجِدَ
أَهْلَهُ عَلَى غَيْرِ أَهْبَةٍ مِنَ التَّنَظُّفِ وَالتَّرْتُّبِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْمَرْأَةِ فَيَكُونُ ذَلِكَ
سَبَبَ التَّفَرَّةِ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ
بِقَوْلِهِ: (كَيْ تَسْتَحِدَّ الْمُغَيَّبَةُ، وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كَرَاهَةُ مُبَاشَرَةِ
الْمَرْأَةِ فِي الْحَالَةِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا غَيْرُ مُتَنَظِّفَةٍ لَيْلًا يَطْلُعُ مِنْهَا عَلَى مَا يَكُونُ
سَبَبًا لِنَفَرَتِهِ مِنْهَا، وَإِمَّا أَنْ يَجِدَهَا عَلَى حَالَةٍ غَيْرِ مُرْضِيَةٍ وَالشَّرْعُ مُحَرِّضٌ
عَلَى السَّرِّ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ وَيَتَطَلَّبَ عَثَرَاتِهِمْ)
فَعَلَى هَذَا مَنْ أَعْلَمَ أَهْلَهُ بِوُضُوعِهِ وَأَنَّهُ يَقْدُمُ فِي وَقْتٍ كَذَا مَثَلًا لَا يَتَنَاوَلُهُ

هَذَا النَّهْيُ ^(١).

وَفِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى التَّوَادِّ وَالتَّحَابِّ خُصُوصًا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ رَاعَى ذَلِكَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مَعَ إِطْلَاعِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِسِرِّهِ حَتَّى إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَخْفَى عَنْهُ مِنْ عُيُوبِ الْآخَرِ شَيْءٌ فِي الْعَالِبِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَنَهَى عَنِ الطَّرُوقِ لِئَلَّا يَطْلُعَ عَلَى مَا تَنْفِرُ نَفْسُهُ عَنْهُ فَيَكُونَ مُرَاعَاةَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ بِطَرِيقِ الْأُولَى.

وَفِيهِ: التَّحْرِيزُ عَلَى تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَا يُوجِبُ سُوءَ الظَّنِّ بِالْمُسْلِمِ. ٤٢٢/٩ - ٤٢٣

باب طَلَبِ الْوَلَدِ

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا ^(٢) فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمَغِيبَةَ وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَعَلَيْكَ بِالْكَيْسِ الْكَيْسِ».

قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْكَيْسُ الْعَقْلُ، كَأَنَّهُ جَعَلَ طَلَبَ الْوَلَدِ عَقْلًا. وَقَالَ غَيْرُهُ: أَرَادَ الْحَذَرَ مِنَ الْعَجْزِ عَنِ الْجَمَاعِ فَكَأَنَّهُ حَثَّ عَلَى الْجَمَاعِ.

(١) كما هو الحال اليوم مع وجود الهواتف والجوالات، فالرجل المسافر غالبًا يتصل بأهله ويخبرهم بمجيئه.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الْأَمْرِ بِالدُّخُولِ لَيْلًا وَالنَّهْيِ عَنِ الطَّرُوقِ لَيْلًا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ الدُّخُولُ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَبِالنَّهْيِ الدُّخُولُ فِي آخِرِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ أَبْوَابِ الْعُمْرَةِ فِي طَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالدُّخُولِ لَيْلًا لِمَنْ أَعْلَمَ أَهْلَهُ بِقُدُومِهِ فَاسْتَعَدُّوا لَهُ، وَالنَّهْيُ عَمَّنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ.

* قال الحافظ رحمه الله: جَزَمَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» بَعْدَ تَخْرِيجِ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّ الْكَيْسَ الْجِمَاعَ وَتَوَجَّيْهِهِ عَلَى مَا ذُكِرَ.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ: «إِذَا قَدِمْتَ فَأَعْمَلْ عَمَلًا كَيْسًا» وَفِيهِ «قَالَ جَابِرٌ: فَدَخَلْنَا حِينَ أُمْسَيْنَا، فَقُلْتُ لِلْمَرْأَةِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَعْمَلَ عَمَلًا كَيْسًا، قَالَتْ: سَمْعًا وَطَاعَةً، فَذُونِكَ. قَالَ: فَبِتْ مَعَهَا حَتَّى أَصْبَحْتُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ.

قَالَ عِيَّاضٌ: فَسَّرَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ الْكَيْسَ بِطَلَبِ الْوَلَدِ وَالنَّسْلِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

* قال الحافظ رحمه الله: وَأَصْلُ الْكَيْسِ الْعَقْلُ، لَكِنَّهُ بِمُجَرَّدِهِ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا^(١). ٤٢٣/٩ - ٤٢٤

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ تَحْرِيمِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْعَسَلِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْعَسَلَ وَالْحُلُوءَ، وَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَذْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْتَبِسُ،

(١) فالمراد هنا في سياق الحديث: الجماع لطلب الولد، ويدل عليه قوله ﷺ لجابر حينما قدم من سفر: «إِذَا قَدِمْتَ - أَيِ: الْمَدِينَةِ - فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ». متفق عليه. وانتصابه على الإغراء، أي: فَالْزَمَ الْكَيْسَ.

فهذا يدل على أَنَّ الجماع بهذه النية من كمال عقل الإنسان؛ لأنه امتثل أمر الشارع بتكثير النسل، ولما في الولد من منافع الدنيا والآخرة، ولما في الجماع من المنافع العظيمة، من حفظ فرج الزوجين، وحفظ المودة والحب، وغير ذلك.

فَعِرْتُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهَدْتُ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَنَحْتَالَنَّ لَهُ، فَقُلْتُ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: إِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ، فَإِذَا دَنَا مِنْكَ فَقُولِي: أَكَلْتُ مَغَافِيرَ^(١)، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ، وَقُولِي أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ ذَلِكَ، قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَامَ عَلَى الْبَابِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَبَادِيَهُ بِمَا أَمَرْتَنِي بِهِ فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا قَالَتْ لَهُ سَوْدَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: «لَا» قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ؟ قَالَ: «سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، وَلَكِنْ أَعُودَ لَهُ، وَقَدْ حَلَفْتُ، فَلَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا»^(٢) فَقَالَتْ: جَرَسَتْ^(٣) نَحْلُهُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُغْفُورُ صَمْعٌ حُلُوٌّ لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ.

وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ الْمُغْفُورَ شَيْءٌ بِالصَّمْعِ يَكُونُ فِي الرَّمْثِ، وَهُوَ مِنَ الشَّجَرِ الَّتِي تَرَعَاهَا الْإِبِلُ، وَهُوَ مِنَ الْحَمَضِ، وَفِي الصَّمْعِ الْمَذْكُورِ حَلَاوَةٌ.

(٢) هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى فِي «الصَّحِيحِينَ».

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ أَعُودَ لَهُ) زَادَ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ: «وَقَدْ حَلَفْتُ لَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا» وَيَهْدِيهِ الزِّيَادَةُ تَظْهَرُ مُنَاسَبَةً قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَتَرَكْتُ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكَ﴾ [التَّحْرِيمُ: ١].

وَاسْتَدَلَّ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ بِقَوْلِهِ: (حَلَفْتُ) عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ الَّتِي أُشِيرَ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ قَضَى اللَّهُ لَكَ لَعْلَةً أَمْسِكْ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٢] هِيَ عَنِ الْيَمِينِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (حَلَفْتُ) فَتَكُونُ الْكُفَّارَةُ لِأَجْلِ الْيَمِينِ لَا لِجُرْدِ التَّحْرِيمِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ قَوِيٌّ لِمَنْ يَقُولُ إِنَّ التَّحْرِيمَ لَعُوَ لَا كُفَّارَةَ فِيهِ بِمُجَرَّدِهِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: رَعَتْ نَحْلُ هَذَا الْعَسَلِ الَّذِي شَرِبْتَهُ الشَّجَرُ الْمَعْرُوفُ بِالْعُرْفُطِ، وَأَصْلُ الْجَرَسِ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ، وَمِنْهُ فِي حَدِيثِ صِفَةِ الْجَنَّةِ: «يَسْمَعُ جَرَسَ الطَّيْرِ» وَلَا يُقَالُ جَرَسَ بِمَعْنَى رَعَى إِلَّا لِلنَّحْلِ.

الْعُرْفُطُ^(١)، فَلَمَّا دَارَ إِلَيَّ قُلْتُ لَهُ نَحْوَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَارَ إِلَيَّ صَفِيَّةٌ قَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَارَ إِلَيَّ حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ» قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَرَمَنَاهُ، قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي^(٢).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ: مَا جُبِلَ عَلَيْهِ النِّسَاءُ مِنَ الْغَيْبَةِ، وَأَنَّ الْعِزَّاءَ تُعْذَرُ فِيمَا يَقَعُ مِنْهَا مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِيمَا يَدْفَعُ عَنْهَا تَرْفَعُ ضَرَرَتُهَا عَلَيْهَا بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ^(٣).

وَفِيهِ: الْأَخْذُ بِالْحَزْمِ فِي الْأُمُورِ وَتَرْكُ مَا يَشْتَبُهَ الْأَمْرُ فِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ خَشْيَةً مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْذُورِ.

وَفِيهِ: مَا يَشْهَدُ بِعُلُوِّ مَرْتَبَةِ عَائِشَةَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى كَانَتْ ضَرَرَتُهَا تَهَابَهَا وَتُطِيعُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ تَأْمُرُهَا بِهِ حَتَّى فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ مَعَ الزَّوْجِ الَّذِي هُوَ أَرْفَعُ النَّاسِ قَدْرًا.

وَأَمَّا كَانَتْ سَوْدَةُ تَهَابَهَا لِمَا تَعْلَمُ مِنْ مَزِيدِ حُبِّ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا أَكْثَرَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ الشَّجَرُ الَّذِي صَمْنُهُ الْمَعَافِيرُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَتْهَا خَشْيَتُ أَنْ يَفْشُو ذَلِكَ فَيُظْهَرُ مَا دَبَّرْتُهُ مِنْ كَيْدِهَا لِحَفْصَةَ.

قَالَ: أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ يَطْوُهَا، فَلَمْ تَزَلْ بِهِ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ حَتَّى حَرَمَهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التَّحْرِيم: ١] وَهَذَا أَصَحُّ طُرُقِ هَذَا السَّبَبِ.

(٣) وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُعَاتِبْنِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مَعَ مَا تَرْتَبُ عَلَى فَعْلِهِنَّ مِنْ عِتَابِ اللَّهِ لَهُ، وَمَعَ مَا ارْتَكَبْنَهُ مِنْ كَذِبٍ وَتَدْلِيسٍ، فَفِيهِ عَدَمُ مُوَازَعَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرَتِهَا، إِلَّا بِحُدُودِ الْوَعْظِ وَالنَّصِيحِ، وَإِنْ لَزِمَ مِنَ الْعِقَابِ فَبِالْهَجْرِ كَمَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

مِنْهُمْ، فَخَشِيتُ إِذَا خَالَفْتُهَا أَنْ تُغْضِبَهَا، وَإِذَا أَغْضَبْتُهَا لَا تَأْمَنُ أَنْ تُغَيِّرَ عَلَيْهَا خَاطِرَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا تَحْتَمِلَ ذَلِكَ، فَهَذَا مَعْنَى خَوْفِهَا مِنْهَا.

وَفِيهِ: أَنَّ عِمَادَ الْقَسَمِ اللَّيْلِ، وَأَنَّ النَّهَارَ يَجُوزُ الْاجْتِمَاعُ فِيهِ بِالْجَمِيعِ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا تَقَعَ الْمُجَامَعَةُ إِلَّا مَعَ النَّبِيِّ هُوَ فِي نَوْبَتِهَا.

وَفِيهِ: اسْتِعْمَالُ الْكِنَايَاتِ فِيمَا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «فَيَدْنُو مِنْهُمْ»، وَالْمُرَادُ فَيُقْبَلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَيُحَقِّقُ ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ لِسُودَةَ: «إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ، فَقُولِي لَهُ إِنِّي أَجِدُ كَذَا»، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِقُرْبِ الْفَمِ مِنَ الْأَنْفِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الرَّائِحَةُ طَافِحَةً، بَلْ الْمَقَامُ يَفْتَضِي أَنَّ الرَّائِحَةَ لَمْ تَكُنْ طَافِحَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ طَافِحَةً لَكَانَتْ بِحَيْثُ يُدْرِكُهَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَا نَكَرَ عَلَيْهَا عَدَمَ وَجُودِهَا مِنْهُ، فَلَمَّا أَقَرَّ عَلَى ذَلِكَ دَلَّ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ أَنَّهَا لَوْ قُدِّرَ وَجُودُهَا لَكَانَتْ خَفِيَّةً وَإِذَا كَانَتْ خَفِيَّةً لَمْ تُدْرِكْ بِمَجَرَّدِ الْمُجَالَسَةِ وَالْمُحَادَثَةِ مِنْ غَيْرِ قُرْبِ الْفَمِ مِنَ الْأَنْفِ^(١). ٤٦٤/٩ - ٤٧٢

(١) وفيه: أنه عليه الصلاة والسلام كان من عادته إذا جلس مع نسائه أن يقبلهن ويلاطفهن، وهكذا ينبغي للأزواج أن يفعلوا ذلك مع أزواجهن - قدر الإمكان -، وأن يحرصوا على مُلاطفتهن وتقبيلهن، مما له الأثر الكبير في دوام الألفة والمودة.

وفي الحديث أيضاً: أَنَّ إعطاء النفس ما تحبها وتهواها - من غير محذور - جائز ولا بأس به، وأنه لا يخالف الزهد والورع، فقد كان عليه الصلاة والسلام يُحِبُّ الْعَسَلَ وَالْحُلُوءَ كما تقدم، وكان يحب ويكثر من اللبن والطيب، وَحُبُّ إِيَّاهِ النِّسَاءِ، وَهَنْ أَجَلِّ مَتَعِ الدُّنْيَا.

وفيه: حلمه ﷺ، وعدم تضخيم الأمور، ومُعَالَجَتِهَا بِرَفَقٍ وَلِينٍ.

وفيه: حرص النبي ﷺ على رائحته، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ تُشَمَّ مِنْهُ رَائِحَةُ كَرِيهَةٍ، وَلِذَا شَقَّ عَلَيْهِ حِينَما أَخْبَرَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ أَنَّ رَائِحَةَ فَمِهِ كَرِيهَةٌ.

باب [ما يُستفاد من قصة إعتاقِ بَرِيرَةَ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ: عَتَقْتُ فَخَيْرْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزٌ وَأُدْمٌ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ»، فَقِيلَ: لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، قَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

* وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ، كَانَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبَّاسٍ: «يَا عَبَّاسُ، أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثِ بَرِيرَةَ، وَمِنْ بَغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَاجَعْتِهِ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ» قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ.

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ سُؤَالِ مَا لَا يُضْطَرُّ السَّائِلُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ.
وَجَوَازُ الاسْتِعَانَةِ بِالْمَرْأَةِ الْمَرْوُجَةِ، وَجَوَازُ تَصَرُّفِهَا فِي مَالِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا.

وَجَوَازُ السُّؤَالِ فِي الْجُمْلَةِ لِمَنْ يَتَوَقَّعُ الْإِحْتِيَاجَ إِلَيْهِ، فَتُحْمَلُ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي الزَّجْرِ عَنِ السُّؤَالِ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ.
وَأَنَّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ مَا يُنْكَرُ أُسْحِبَ عَدَمَ تَعْيِينِهِ.
وَأَنَّ اسْتِعْمَالَ السَّجْعِ فِي الْكَلَامِ لَا يُكْرَهُ إِلَّا إِذَا قَصَدَ إِلَيْهِ وَوَقَعَ مُتَكَلِّفًا.

= فَيَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَأَسَّى بِنَبِيِّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَأَنْ تَكُونَ رَائِحَةُ جِسْمِهِ وَفَمِهِ طَيِّبَةً.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْيَمِينِ فِيمَا لَا تَجِبُ فِيهِ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ.

وَفِيهِ: مُنَاجَاةُ الْإِثْنَيْنِ بِحَضْرَةِ الثَّالِثِ فِي الْأَمْرِ يَسْتَحِي مِنْهُ الْمُنَاجِي، وَيَعْلَمُ أَنَّ مَنْ نَاجَاهُ يُعْلِمُ الثَّالِثَ بِهِ، وَيُسْتَشْنَى ذَلِكَ مِنَ النَّهْيِ الْوَارِدِ فِيهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ سُؤَالِ الثَّالِثِ عَنِ الْمُنَاجَاةِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا ظَنَّ أَنَّ لَهُ تَعَلُّقًا بِهِ.

وَجَوَازُ إِظْهَارِ السَّرِّ فِي ذَلِكَ وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُنَاجِي.

وَفِيهِ: جَوَازُ دُخُولِ النِّسَاءِ الْأَجَانِبِ بَيْتَ الرَّجُلِ، سَوَاءً كَانَ فِيهِ أَمٌ لَا.

وَجَوَازُ أَكْلِ الْإِنْسَانِ مِنْ طَعَامٍ مَنْ يُسْرِ بِأَكْلِهِ مِنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ بِخُصُوصِهِ.

وَأَنَّ مَنْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ جَازَ لَهُ أَكْلُ عَيْنِهَا إِذَا تَغَيَّرَ حُكْمُهَا. وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُدْخَلَ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا مَا لَا يَمْلِكُهُ بَغَيْرِ عِلْمِهِ، وَأَنْ تَتَصَرَّفَ فِي بَيْتِهِ بِالطَّبْخِ وَغَيْرِهِ بِأَلَاتِهِ وَوُقُودِهِ.

وَجَوَازُ أَكْلِ الْمَرْءِ مَا يَجِدُهُ فِي بَيْتِهِ إِذَا غَلَبَ الْحِلُّ فِي الْعَادَةِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي تَعْرِيفُهُ بِمَا يَخْشَى تَوَقُّفَهُ عَنْهُ، وَسُؤَالُ الرَّجُلِ عَمَّا لَمْ يَعْهَدْهُ فِي بَيْتِهِ.

وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ السُّؤَالُ عَنْ أَصْلِ الْمَالِ الْوَاصِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شُبْهَةٌ وَلَا عَنِ الذَّبِيحَةِ إِذَا ذُبِحَتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَنَّ مَنْ تُصَدَّقَ عَلَيْهِ قَلِيلٌ لَا يَتَسَخَّطُهُ.

وَفِيهِ: مُشَاوَرَةُ الْمَرْأَةِ زَوْجِهَا فِي التَّصَرُّفَاتِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ مُخَالَفَةِ الْمَشِيرِ فِيمَا يُشِيرُ بِهِ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ.

وَاسْتَحْبَابُ شَفَاعَةِ الْحَاكِمِ فِي الرَّفْقِ بِالْخَصْمِ حَيْثُ لَا ضَرَرَ وَلَا
إِلْزَامَ، وَلَا لَوْمَ عَلَى مَنْ خَالَفَ وَلَا غَضَبَ، وَلَوْ عَظُمَ قَدْرُ الشَّافِعِ،
وَتَرَجَّمَ لَهُ النَّسَائِيُّ: شَفَاعَةُ الْحَاكِمِ فِي الْخُصُومِ قَبْلَ فَضْلِ الْحُكْمِ، وَلَا
يَجِبُ عَلَى الْمَشْفُوعِ عِنْدَهُ الْقَبُولُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ: فِيهِ أَنَّ الشَّافِعَ
يُؤْجَرُ وَلَوْ لَمْ تَحْصُلْ إِجَابَتُهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ فَرْطَ الْحُبِّ يُذْهِبُ الْحَيَاءَ؛ لِمَا ذَكَرَ مِنْ حَالِ مُغِيثٍ وَغَلْبَةِ
الْوَجْدِ عَلَيْهِ حَتَّى لَمْ يَسْتَطِعْ كِتْمَانَ حُبِّهَا، وَفِي تَرْكِ النَّكِيرِ عَلَيْهِ بَيَانُ جَوَازِ
قَبُولِ عُذْرِ مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِهِ مِمَّنْ يَقَعُ مِنْهُ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ إِذَا وَقَعَ
بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ نِسْبَةِ الْوَلَدِ إِلَى أُمِّهِ.

وَفِيهِ: حُسْنُ الْأَدَبِ فِي الْمُخَاطَبَةِ حَتَّى مِنَ الْأَعْلَى مَعَ الْأَدْنَى،
وَحُسْنُ التَّلَطُّفِ فِي الشَّفَاعَةِ.

وَأَنَّ الْحُبَّ وَالْبُغْضَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لَا لَوْمَ فِيهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ
بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ.

وَجَوَازُ بُكَاءِ الْمُحِبِّ عَلَى فِرَاقِ حَبِيبِهِ وَعَلَى مَا يَفُوتُهُ مِنَ الْأُمُورِ
الدُّنْيَوِيَّةِ، وَمِنَ الدِّينِيَّةِ بِطَرِيقِ الْأُولَى.

وَأَنَّهُ لَا عَارَ عَلَى الرَّجُلِ فِي إِظْهَارِ حُبِّهِ لَزَوْجَتِهِ.

وَأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَبْغَضَتِ الزَّوْجَ لَمْ يَكُنْ لَوَلِيَّهَا إِكْرَاهُهَا عَلَى عِشْرَتِهِ،
وَإِذَا أَحَبَّتْهُ لَمْ يَكُنْ لَوَلِيَّهَا التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا.

وَجَوَازُ مِيلِ الرَّجُلِ إِلَى امْرَأَةٍ يَظْمَعُ فِي تَزْوِيجِهَا أَوْ رَجْعَتِهَا.

وَجَوَازُ كَلَامِ الرَّجُلِ لِمُطَلَّقَتِهِ فِي الطَّرْقِ وَاسْتِعْظَافِهِ لَهَا وَاتِّبَاعِهَا أَيْنَ

سَلَكْتُ كَذَلِكَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ الْجَوَازِ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ.
وَإِفْتَاءُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ فِيمَا لَهَا فِيهِ حَظٌّ وَغَرَضٌ إِذَا كَانَ حَقًّا.
وَفِيهِ: أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يُغَيِّرُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ، فَلَا يُحِلُّ حَرَامًا
وَلَا عَكْسَهُ.

وَجَوَازُ الْهَدْيَةِ لِأَهْلِ الرَّجُلِ بِغَيْرِ اسْتِئْذَانِهِ، وَقَبُولُ الْمَرْأَةِ ذَلِكَ حَيْثُ
لَا رَيْبَ^(١). ٥٠٩/٩ - ٥١٥

**باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ تَوْجِيهِ النَّبِيِّ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ
عِنْدَ أَكْلِهِ]**

* عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا^(٢) فِي حَجَرٍ

(١) وفيه: أنه ينبغي على الإنسان السعي في الجمع بين المحبين، والشفاعة للمحبوب
أن يتزوج المحب ولو كان يُبغضه، قال ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فهذه شفاعَةٌ مِنْ سَيِّدِ
الشفعاء لمحَبٍّ إلى محبوبه، وهي مِنْ أَفْضَلِ الشَّفَاعَاتِ وَأَعْظَمَهَا أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ،
فإنها تتضمن اجتماع محبوبَيْنِ على ما يحبه الله ورسوله، ولهذا كان أَحَبَّ مَا
لِلنَّبِيِّ وَجُنُودُهُ التَّفَرُّقُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَحْبُوبَيْنِ ١٠١ هـ. «روضة المحبين»، ص ٣٧٨.
وقال ابن بطال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وفيه من الفقه: أنه لا حرج على مسلم في هوى امرأةٍ
مسلمةٍ وَحَبَّهُ لَهَا، ظَهَرَ ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ خَفِيَ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَإِنْ أَفْرَطَ فِيهِ،
مَا لَمْ يَأْتِ مُحَرَّمًا، وَذَلِكَ أَنْ مَغِيثًا كَانَ يَتَّبِعُ بَرِيرَةً بَعْدَمَا بَانَتْ مِنْهُ فِي سَكِّ
الْمَدِينَةِ مَبْدِيًّا لَهَا مَا يَجِدُهُ مِنْ نَفْسِهِ مِنْ فَرْطِ الْهَوَى وَشِدَّةِ الْحُبِّ، وَلَوْ كَانَ هَذَا
قَبْلَ اخْتِيَارِهَا نَفْسَهَا لَمْ يَكُنْ يُقَالُ لَهَا: «لَوْ رَاجَعْتِي»؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ لَامْرَأَةٍ
فِي حِبَالِ رَجُلٍ وَمَلَكَهُ بَعْصَمَةُ النِّكَاحِ: لَوْ رَاجَعْتِي، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ الْمَرَاغَةُ
الْمُفَارِقُ لَزَوْجَتِهِ، وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فَغَيْرُ مَلُومٍ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ فَرْطُ هَوَى امْرَأَةٍ يُحِلُّ لَهُ
نِكَاحُهَا، نَكَحْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا، مَا لَمْ يَأْتِ مُحَرَّمًا وَلَمْ يَغْشَ مَأْثَمًا ١٠١ هـ.
«شرح صحيح البخاري» ٤٣٣/٧.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: دُونَ الْبُلُوغِ، يُقَالُ لِلصَّبِيِّ مِنْ حِينَ يُوَلَدُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ
الْحُلُمَ غُلَامًا.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١)، وَكَانَتْ يَدَيَّ تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ^(٢)، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ، سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» فَمَا زَالَتْ تِلْكَ طِعْمَتِي بَعْدُ^(٣).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ بِالتَّسْمِيَةِ عَلَى الطَّعَامِ قَوْلُ: بِسْمِ اللَّهِ فِي ابْتِدَاءِ الْأَكْلِ، وَأَصْرَحَ مَا وَرَدَ فِي صِفَةِ التَّسْمِيَةِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ»^(٤).

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي اجْتِنَابُ الْأَعْمَالِ الَّتِي تُشَبِّهُ أَعْمَالَ الشَّيَاطِينِ وَالْكَفَّارِ.

وَأَنَّ لِلشَّيْطَانِ يَدَيْنِ، وَأَنَّهُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَأْخُذُ وَيُعْطِي.

= وَقَدْ صَحَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ أَنَا وَعُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ مَعَ النَّسْوَةِ يَوْمَ الْحَنْدَقِ، وَكَانَ أَكْبَرُ مِنِّي بِسْتَيْنِ». وَمَوْلِدُ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي السَّنَةِ الْأُولَى عَلَى الصَّحِيحِ فَيَكُونُ مَوْلِدُ عُمَرَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِسْتَيْنِ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: فِي تَرْبِيَّتِهِ وَتَحْتَ نَظَرِهِ وَأَنَّهُ يُرَبِّيهِ فِي حِضْنِهِ تَرْبِيَةَ الْوَلَدِ.
(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: عِنْدَ الْأَكْلِ، وَمَعْنَى تَطِيشٍ: تَتَحَرَّكُ فَتَمِيلُ إِلَى نَوَاحِي الْقِصْعَةِ وَلَا تَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، قَالَهُ الطَّبِيُّ.
وَسَيَّأَتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ بِلَفْظٍ: «أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فَجَعَلْتُ أَكُلُ مِنْ نَوَاحِي الصَّحْفَةِ» وَهُوَ يُفَسِّرُ الْمُرَادَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: صِفَةُ أَكْلِي، أَيُّ: لَزِمْتُ ذَلِكَ وَصَارَ عَادَةً لِي.
(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ فِي آدَبِ الْأَكْلِ مِنْ «الْأَذْكَارِ»: الْأَفْضَلُ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: فَلَمْ أَرْ لِمَا إِدْعَاهُ مِنَ الْأَفْضَلِيَّةِ دَلِيلًا خَاصًّا، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْعَزَالِيُّ فِي آدَابِ الْأَكْلِ مِنَ «الْإِحْيَاءِ» أَنَّهُ لَوْ قَالَ فِي كُلِّ لُقْمَةٍ بِسْمِ اللَّهِ كَانَ حَسَنًا: فَلَمْ أَرْ لاسْتِحْبَابِ ذَلِكَ دَلِيلًا.

وَفِيهِ: جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَى مَنْ خَالَفَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ.
وَفِيهِ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ حَتَّى فِي حَالِ الْأَكْلِ.
وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ تَعْلِيمِ أَدَبِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ^(١).

باب مَنْ تَتَبَعَ حَوَالِيَ الْقَصْعَةِ مَعَ صَاحِبِهِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً

* عَنْ أَنَسَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ خَيَّاطًا^(٢) دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسٌ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ عَلَى عَمَلِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَتَتَبَعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِيَ الْقَصْعَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ

(١) وفيه: استحباب الأكل باليمين، وقد قال كثير من العلماء بالوجوب وهو الصواب، وَيَذَلُّ عَلَى وُجُوبِ الْأَكْلِ بِالْيَمِينِ وَرُودُ الْوَعِيدِ فِي الْأَكْلِ بِالشِّمَالِ فِيهِ «صَحِيحٌ مُسْلِمٌ» مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ فَقَالَ: «كُلْ بِيَمِينِكَ»، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتُ». فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ بَعْدَ.

وَبَتَّ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ بِالشِّمَالِ وَأَنَّهُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

وفيه: حسن تربية النَّبِيِّ ﷺ، حيث كانت توجيهاته مُختصرةً وقليلة، وبرقي ولين، ويبدوها بمناداة الشخص بأحسن أسمائه، وأفضل ألقابه.

وفيه: أَنَّهُ يَنْبَغِي مُشَارَكَةُ الْأَبْنَاءِ آبَاءَهُمْ فِي طَعَامِهِمْ، وَلَوْ كَانُوا صَغَارًا، وَاضْطَحَابَهُمْ مَعَهُمْ فِي ذَهَابِهِمْ وَإِيَابِهِمْ، وَفِي صَلَاتِهِمْ وَزِيَارَتِهِمْ، لَكِي يَتَعَلَّمُوا مِنْ آبَائِهِمُ الْآدَابَ الْحَسَنَةَ، وَالْأَخْلَاقَ الْفَاضِلَةَ، وَلَكِي تَقْوَى عِلَاقَتَهُمْ بِآبَائِهِمْ، وَتَزُولَ الْوَحْشَةُ مِنْ قُلُوبِهِمْ.

فَقَدْ كَانَ ﷺ كَثِيرًا مَا يَأْخُذُ الصَّغَارَ مَعَهُ، فَقَدْ أَخَذَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ مَعَهُ حِينَمَا دَعَاهُ جَارُهُ لَطْعَامِهِ، وَاضْطَحَبَ أَمَامَهُ إِلَى صَلَاتِهِ.

(٢) وفي رواية للبخاري (٥٤٣٣) كان «مولى له»: أي: كان مملوكًا له ثم أعتقه!

الدُّبَاءُ^(١) مِنْ يَوْمِئِذٍ^(٢).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ جَوَازُ أَكْلِ الشَّرِيفِ طَعَامٍ مَنْ دُونَهُ مِنْ مُحْتَرَفٍ وَغَيْرِهِ وَإِجَابَةُ دَعْوَتِهِ، وَمُؤَاكَلَةُ الْخَادِمِ.

وَبَيَانُ مَا كَانَ فِي النَّبِيِّ ﷺ مِنَ التَّوَاضُعِ وَاللُّطْفِ بِأَصْحَابِهِ وَتَعَاهُدِهِمْ بِالْمَجِيءِ إِلَى مَنَازِلِهِمْ.

وَفِيهِ: الْإِجَابَةُ إِلَى الطَّعَامِ وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا.

وَمُنَاوَلَةُ الضَّيْفَانِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِمَّا وُضِعَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مَنْ يَأْخُذُ مِنْ قُدَّامِ الْآخِرِ شَيْئًا لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَرْكِ الْمُضَيِّفِ الْأَكْلَ مَعَ الضَّيْفِ؛ لِأَنَّ فِي رِوَايَةِ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي حَدِيثِ الْبَابِ^(٣): «أَنَّ الْحَيَّاطَ قَدَّمَ لَهُمُ الطَّعَامَ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عَمَلِهِ»، فَيُؤْخَذُ جَوَازُ ذَلِكَ مِنْ تَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ كَانَ قَلِيلًا فَاتَّرَهُمْ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَانَ مُكْتَفِيًا مِنَ الطَّعَامِ أَوْ كَانَ صَائِمًا أَوْ كَانَ شُغْلُهُ قَدْ تَحْتَمَّ عَلَيْهِ تَكْمِيلُهُ^(٤).

(١) أَي: الْفَرْعُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا ظَاهِرُهُ يُعَارِضُ الَّذِي قَبْلَهُ فِي الْأَمْرِ بِالْأَكْلِ مِمَّا يَلِيهِ، فَجَمَعَ الْبُخَارِيُّ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْجَوَازِ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ رِضًا مَنْ يَأْكُلُ مَعَهُ. وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ مَالِكٍ جَوَابًا يَجْمَعُ الْجَوَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ الْمُؤَاكِلَ لِأَهْلِهِ وَخَدَمِهِ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَتَّبَعَ شَهْوَتَهُ حَيْثُ رَأَاهَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُكْرَهُ مِنْهُ، فَإِذَا عَلِمَ كَرَاهَتَهُمْ لِذَلِكَ لَمْ يَأْكُلْ إِلَّا مِمَّا يَلِيهِ.

(٣) (٥٤٢٠).

(٤) فِيهِ: مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّوَاضُعِ وَالسَّمَاحَةِ، حَيْثُ لَمْ يَغْضَبْ مِنْ عَدَمِ أَكْلِ الْمُضَيِّفِ مَعَهُ، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ سَبَبِ انْصِرَافِهِ عَنْهُ، وَلَمْ يَقُلْ: كَيْفَ يَدْعُونَا وَيَتْرَكُنَا؟ وَلَوْ فَعَلَ أَحَدٌ بِنَا مِثْلَ هَذَا فَمَا مَوْقِفُهُ؟

قَدْ يَقُولُ: كَيْفَ يُضَيِّفُنِي وَيَتْرَكُنِي، فَأَنَا لَمْ أَحْضَرْ لِأَكْلِ، فَالْبَيْتُ مَلْبِيءٌ بِالطَّعَامِ! =

وَفِيهِ: الْحِرْصُ عَلَى التَّشَبُّهِ بِأَهْلِ الْخَيْرِ وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ فِي الْمَطَاعِمِ وَغَيْرِهَا.

وَفِيهِ: فَضِيلَةُ ظَاهِرَةِ الْإِنْسِ لِإِقْتِفَائِهِ أَثَرِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى فِي الْأَشْيَاءِ الْجِيلِيَّةِ، وَكَانَ يَأْخُذُ نَفْسَهُ بِاتِّبَاعِهِ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١). ٦٤٥/٩ - ٦٥٢

باب [طَعَامُ الْإِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْإِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْحَضُّ عَلَى الْمَكَارِمِ وَالتَّقَنُّعُ بِالْكَفَايَةِ؛ يَعْنِي: وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْحَضُّ فِي مِقْدَارِ الْكَفَايَةِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ الْمُوَاسَاةُ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِثْنَيْنِ إِدْخَالَ ثَالِثٍ لِطَعَامِهِمَا، وَإِدْخَالَ رَابِعٍ أَيْضًا بِحَسَبِ مَنْ يَحْضُرُ.

= وربما ترك الطعام وخرج، بل ربما هجره وذكره بالسوء، ونحو ذلك. ولكن إمام المسلمين، وقدوة المؤمنين، لا يلتفت إلى هذه التأويلات، بل يلتمس الأعذار للناس، ويأخذ الأمور ببسرٍ وأريحية، وبهذا جمع الله القلوب عليه، وقاد الأمة، وسار بها نحو القمة.

من يتصور أنّ رجلاً مولى وصاحب مهنة زديئة عند الناس، يحلّ أكرم الخلق وأشرفهم ضيفاً عليه، ثم يقوم يتركه في بيته ويذهب إلى عمله! إنَّ المنطق سيقول: كيف يُؤثر عمله وشغله على الجلوس مع ضيفه؟ ومنه هو، إنه النبي الكريم ﷺ.

إن رسولنا وأصحابه كانوا في تعاملهم وحياتهم في غاية اليسر وعدم التكلف، والتماس الأعذار، وعدم الظنون الكاذبة، والتأويلات البعيدة، فلذلك عاشوا حياة صافية سعيدة.

(١) وفيه: أنه ينبغي اصطحاب الأبناء والصغار، لكي يكتسبوا العلم والأخلاق الحميدة.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: يُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ اسْتِحْبَابُ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ، وَأَنْ لَا يَأْكُلَ الْمَرْءُ وَحْدَهُ. ١. هـ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمُوَاسَاةَ إِذَا حَصَلَتْ حَصَلَتْ مَعَهَا الْبَرَكَةُ فَتَعْمُ الْحَاضِرِينَ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يَسْتَحْقِرَ مَا عِنْدَهُ فَيَمْتَنِعَ مِنْ تَقْدِيمِهِ، فَإِنَّ الْقَلِيلَ قَدْ يَحْصُلُ بِهِ الْإِكْتِفَاءُ، بِمَعْنَى حُصُولِ سَدِّ الرَّمَقِ وَقِيَامِ الْبُنْيَةِ، لَا حَقِيقَةَ الشَّبَعِ. ٦٦٣/٩.

باب [ما جاء في الجود والكرم، وعدم الشُّبَعِ]

* عَنْ نَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْتَى بِمُسْكِينٍ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَأَدْخَلْتُ رَجُلًا يَأْكُلُ مَعَهُ فَأَكَلَ كَثِيرًا، فَقَالَ: يَا نَافِعُ، لَا تُدْخِلْ هَذَا عَلَيَّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

* وَعَنْ عَمْرِو قَالَ: كَانَ أَبُو نَهْيِكٍ رَجُلًا أَكُولًا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»^(١).

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ فَقِيلَ: لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرُهُ وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ ضَرْبٍ لِلْمُؤْمِنِ وَزُهْدِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْكَافِرِ وَجُرْصِهِ عَلَيْهَا، فَكَانَ الْمُؤْمِنُ لِتَقَلُّهِ مِنَ الدُّنْيَا يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ لِسُدَّةِ رَغْبَتِهِ فِيهَا وَاسْتِكْثَارِهِ مِنْهَا يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْأَمْعَاءِ وَلَا خُصُوصُ الْأَكْلِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ التَّقَلُّلُ مِنَ الدُّنْيَا وَالْإِسْتِكْثَارُ مِنْهَا، فَكَأَنَّهُ عَبَّرَ عَنْ تَنَاوُلِ الدُّنْيَا بِالْأَكْلِ وَعَنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ بِالْأَمْعَاءِ.

وقيل: الْمُرَادُ حَضُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى قِلَّةِ الْأَكْلِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ صِفَةُ الْكَافِرِ، فَإِنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ تَنْفِرُ مِنَ الْإِثْصَافِ بِصِفَةِ الْكَافِرِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ مِنْ =

= صِفَةُ الْكُفَّارِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَنَعَوْنَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾ [محمد: ١٢].

وَقِيلَ: بَلْ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ:
أَحَدُهَا: أَنَّ الْحَدِيثَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْعَالِبِ، وَلَيْسَتْ حَقِيقَةُ الْعَدَدِ مُرَادَةً، قَالُوا:
تَخْصِصُ السَّبْعَةِ لِلْمُبَالِغَةِ فِي التَّكْثِيرِ كَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ
أَمْجَاحٍ﴾ [لقمان: ٢٧] وَالْمَعْنَى: أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُؤْمِنِ التَّقَلُّلُ مِنَ الْأَكْلِ لِاسْتِغَالِهِ
بِأَسْبَابِ الْعِبَادَةِ وَلِعَلِّهِ بِأَنَّ مَقْصُودَ الشَّرْعِ مِنَ الْأَكْلِ مَا يَسُدُّ الْجُوعَ وَيُمْسِكُ الرَّمَقَ
وَيُعِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ، وَلِحَشِيَّتِهِ أَيْضًا مِنْ حِسَابِ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، وَالْكَافِرُ بِخِلَافِ
ذَلِكَ كُلُّهُ فَإِنَّهُ لَا يَقِفُ مَعَ مَقْصُودِ الشَّرْعِ، بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِشَهْوَةِ نَفْسِهِ مُسْتَرْسِلٌ فِيهَا غَيْرُ
خَائِفٍ مِنْ تَبَعَاتِ الْحَرَامِ، فَصَارَ أَكْلُ الْمُؤْمِنِ - لَمَّا ذَكَرْتَهُ - إِذَا نُسِبَ إِلَى أَكْلِ الْكَافِرِ
كَأَنَّهُ يَقْدِرُ السَّبْعَ مِنْهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا إِطْرَادُهُ فِي حَقِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ، فَقَدْ يَكُونُ
فِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يَأْكُلُ كَثِيرًا إِمَّا بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَإِمَّا لِعَارِضٍ يَعْزِضُ لَهُ مِنْ مَرَضٍ بَاطِنٍ
أَوْ لِعَبَرٍ ذَلِكَ، وَيَكُونُ فِي الْكُفَّارِ مَنْ يَأْكُلُ قَلِيلًا إِمَّا لِمُرَاعَاةِ الصُّحَّةِ عَلَى رَأْيِ
الْأَطْبَاءِ، وَإِمَّا لِلرِّيَاضَةِ عَلَى رَأْيِ الرُّهْبَانِ، وَإِمَّا لِعَارِضٍ كَضَعْفِ الْمَعِدَةِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُؤْمِنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّامُ الْإِيمَانُ؛ لِأَنَّ مَنْ حَسَنَ
إِسْلَامُهُ وَكَمَلَ إِيْمَانُهُ اسْتَعْلَلَ فِكْرَهُ فِيمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ وَمَا بَعْدَهُ فَيَمْنَعُهُ شِدَّةُ
الْخَوْفِ وَكَثْرَةُ الْفِكْرِ وَالْإِشْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ اسْتِيفَاءِ شَهْوَتِهِ. وَأَمَّا الْكَافِرُ فَمِنْ
شَأْنِهِ الشَّرُّ فَيَأْكُلُ بِلَهْمٍ كَمَا تَأْكُلُ الْبَهِيمَةُ وَلَا يَأْكُلُ بِالْمُضْلَحَةِ لِقِيَامِ الْبِنْيَةِ.

وَالْمُؤْمِنُ يَقِلُّ حِرْصُهُ عَلَى الطَّعَامِ فَيُبَارِكُ لَهُ فِيهِ وَفِي مَأْكَلِهِ فَيُسَبِّحُ مِنَ الْقَلِيلِ،
وَالْكَافِرُ طَامِحُ الْبَصَرِ إِلَى الْمَأْكَلِ كَالْأَنْعَامِ فَلَا يُسَبِّحُهُ الْقَلِيلُ.

وَقَدْ رَدَّ هَذَا الْحُطَّابِيُّ وَقَالَ: قَدْ ذَكَرَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَفَاضِلِ السَّلَفِ الْأَكْلَ
الْكَثِيرَ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَقْصًا فِي إِيْمَانِهِمْ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يُسَمِّيَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ فَلَا يُشْرِكُهُ
الشَّيْطَانُ فَيَكْفِيهِ الْقَلِيلُ، وَالْكَافِرُ لَا يُسَمِّيَ فَيُشْرِكُهُ الشَّيْطَانُ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ قَبْلُ،
وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي حَدِيثِ مَرْفُوعٍ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ إِنْ لَمْ يُذَكَّرْ

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: كَانَ الْعُقَلَاءُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ يَتَمَدَّحُونَ بِقِلَّةِ الْأَكْلِ وَيَذْمُونَ كَثْرَةَ الْأَكْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ أَنَّهَا قَالَتْ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ لِابْنِ أَبِي زَرْعٍ: «وَيُسَبِّعُهُ ذِرَاعَ الْجَفْرَةِ». وَقَالَ حَاتِمُ الطَّائِي:

فَإِنَّكَ إِنِ اعْطَيْتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعًا^(١)

٦٦٤ / ٩ - ٦٦٩

باب [النهى عن الأكل مُتَكَيِّئًا]

* عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ: «لَا أَكُلْ وَأَنَا مُتَكَيِّئٌ».

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: جَزَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْإِتِّكَاءِ بِأَنَّهُ بِالْمِيلِ عَلَى أَحَدِ الشَّقَّيْنِ.

وَحَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النَّهَائَةِ» أَنَّ مَنْ فَسَّرَ الْإِتِّكَاءَ بِالْمِيلِ عَلَى أَحَدِ الشَّقَّيْنِ تَأَوَّلَهُ عَلَى مَذْهَبِ الطَّبِّ بِأَنَّهُ لَا يَنْحَدِرُ فِي مَجَارِي الطَّعَامِ سَهْلًا وَلَا يُسَبِّعُهُ هَنِئًا وَرَبَّمَا تَأْدَى بِهِ.

(١) فِي الْحَدِيثَيْنِ: حَرَصَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عَلَى إِشْرَاكِ غَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مَعَهُمْ، وَهَذَا مَتْنُهُ الْكَرَمُ وَالْجُودُ وَالْإِحْسَانُ. وَفِيهِ: ذَمُّ الْإِكْثَارِ مِنَ الْأَكْلِ، وَأَنَّهُ مُضَرٌّ بِالصَّحَّةِ وَالْبَدَنِ، وَمُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. وَفِيهِ: تَأْلِيفُ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَإِدْخَالُ السُّرُورِ عَلَيْهِمْ، وَتَعْلِيمُهُمْ وَتَوْجِيهِهِمْ.

وَفِيهِ: جَوَازُ وَصْفِ الْإِنْسَانِ بِصِفَةِ رَدِيئَةٍ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ. وَفِيهِ: جَرَأَةُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَمْ يَكُنْ يُدَاهِنُونَ وَيُجَامِلُونَ عَلَى حَسَابِ الدِّينِ.

وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي حُكْمِ الْأَكْلِ . وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ وَمُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ وَعَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ وَالزُّهْرِيَّ جَوَازَ ذَلِكَ مُطْلَقًا ، وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ مَكْرُوهًا أَوْ خِلَافَ الْأَوَّلَى فَالْمُسْتَحَبُّ فِي صِفَةِ الْجُلُوسِ لِلْأَكْلِ أَنْ يَكُونَ جَائِئًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَظُهُورَ قَدَمَيْهِ ، أَوْ يَنْصِبَ الرَّجُلُ الْيُمْنَى وَيَجْلِسَ عَلَى الْيُسْرَى ^(١) .

وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ الْكَرَاهَةِ ، وَأَقْوَى مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ : « كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَأْكُلُوا إِتِّكَاءَ مَخَافَةَ أَنْ تَعْظُمَ بُطُونُهُمْ » ، وَإِلَى ذَلِكَ بَقِيَّةُ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ، وَوَجْهُ الْكَرَاهَةِ فِيهِ ظَاهِرٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْأَثِيرِ مِنْ جِهَةِ الطَّبِّ ^(٢) . ٦٦٩/٩ - ٦٧١

باب [مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ ، إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ .

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله : ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْعَيْبَ إِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ الْخِلْقَةِ كُرِهًا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ الصَّنْعَةِ لَمْ يُكْرَهْ ، قَالَ : لِأَنَّ صَنْعَةَ اللَّهِ لَا تُعَابُ وَصَنْعَةُ الْآدَمِيِّينَ تُعَابُ .

قال : وَالَّذِي يَظْهَرُ التَّعْمِيمُ ، فَإِنَّ فِيهِ كَسْرَ قَلْبِ الصَّانِعِ .

(١) ولعل الراجح جواز الجلوس للأكل بأي صفة كانت، كجلسة التربع، ما لم يتكئ على أحد شقيه .

(٢) وقد تكون العلة أن الانكاء هي من عادة أهل الكبر والبطر، فنهينا عن التشبه بهم .

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ آدَابِ الطَّعَامِ الْمُتَأَكَّدَةُ أَنْ لَا يُعَابَ، كَقَوْلِهِ مَالِحٌ حَامِضٌ قَلِيلُ الْمِلْحِ غَلِيظٌ رَقِيقٌ غَيْرُ نَاضِجٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ^(١).

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ؛ لِأَنَّ الْمَرْءَ قَدْ لَا يَشْتَهِي الشَّيْءَ وَيَشْتَهِيهِ غَيْرُهُ، وَكُلٌّ مَادُونٌ فِي أَكْلِهِ مِنْ قَبْلِ الشَّرْعِ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ. ٦٧٨/٩

باب [اسْتِئْذَانُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُضَيِّفِ فِي رَجُلٍ تَبِعَهُ وَلَمْ يُدْعَ]

* عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ^(٢)، فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا، أَدْعُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ دَعَوْتَنَا خَامِسَ خَمْسَةٍ، وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ تَبِعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَذْنَتْ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ» قَالَ: بَلْ أَذْنَتْ لَهُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ الْإِكْتِسَابِ بِصَنْعَةِ الْجَزَارَةِ.

وَفِيهِ: مَشْرُوعِيَّةُ الضِّيَافَةِ، وَتَأَكُّدُ اسْتِحْبَابِهَا لِمَنْ عَلَبَتْ حَاجَتُهُ لِذَلِكَ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ صَنَعَ طَعَامًا لِغَيْرِهِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُرْسِلَهُ إِلَيْهِ أَوْ

(١) وَأَمَّا إِذَا أَخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا يَشْتَهِي هَذَا الطَّعَامَ، أَوْ أَنَّ نَفْسَهُ تَعَافَى؛ لِعَدَمِ اعْتِيَادِهِ عَلَيْهِ، أَوْ لِكَثْرَةِ الزَّيْتِ الْمَوْجُودِ فِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ، وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ الضَّبَّ قُدِّمَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهُ وَقَالَ: «لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ».

فَعَيْبُ الطَّعَامِ مَكْرُوهٌ، وَعَيْبُ النَّفْسِ فِي كِرَاهَتِهَا لِنَوْعِ مِنَ الطَّعَامِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْقِصِ لِلطَّعَامِ، وَلَا يُؤْذِي صَانِعَهُ.

(٢) هُوَ الَّذِي يَبِيعُ اللَّحْمَ، أَوْ يُحْسِنُ طَبْخَهُ.

يَدْعُوهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَأَنَّ مَنْ دَعَا أَحَدًا أُسْتُحِبَّ أَنْ يَدْعُو مَعَهُ مَنْ يَرَى مِنْ أَخِصَّائِهِ وَأَهْلِ مُجَالَسَتِهِ.

وَفِيهِ: إِجَابَةُ الْإِمَامِ وَالشَّرِيفِ وَالْكَبِيرِ دَعْوَةَ مَنْ دُونَهُمْ وَأَكْلَهُمْ طَعَامَ ذِي الْحِرْفَةِ غَيْرِ الرَّفِيعَةِ كَالْجَزَارِ، وَأَنَّ تَعَاطِي مِثْلَ تِلْكَ الْحِرْفَةِ لَا يَضَعُ قَدْرَ مَنْ يَتَوَقَّى فِيهَا مَا يَكْرَهُ، وَلَا تَسْقُطُ بِمُجَرَّدِ تَعَاطِيهَا شَهَادَتُهُ.

وَأَنَّ مَنْ صَنَعَ طَعَامًا لِجَمَاعَةٍ فَلْيَكُنْ عَلَى قَدْرِهِمْ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَكْثَرِ، وَلَا يَنْقُصَ مِنْ قَدْرِهِمْ مُسْتَنِدًا إِلَى أَنَّ طَعَامَ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْإِثْنَيْنِ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ دَعَا قَوْمًا مُتَّصِفِينَ بِصِفَةٍ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ الدَّعْوَةِ.

وَأَنَّ مَنْ تَطَفَّلَ فِي الدَّعْوَةِ كَانَ لِصَاحِبِ الدَّعْوَةِ الْإِخْتِيَارُ فِي جَرْمَانِهِ، فَإِنْ دَخَلَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ إِخْرَاجُهُ.

وَأَنَّ مَنْ قَصَدَ التَّطْفِيلَ لَمْ يُنْمَعْ إِبْتِدَاءً؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ تَبَعَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّهُ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَطِيبَ نَفْسُ صَاحِبِ الدَّعْوَةِ بِالْإِذْنِ لَهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ أَضَلًّا فِي جَوَازِ التَّطْفِيلِ لَكِنْ يُقَيَّدُ بِمَنْ إِحْتَاجَ إِلَيْهِ.

وَقَدْ جَمَعَ الْخَطِيبُ فِي أَخْبَارِ الطُّفَيْلِيِّينَ جُزْءًا فِيهِ عِدَّةُ فَوَائِدَ: مِنْهَا أَنَّ الطُّفَيْلِيَّ مَنْسُوبَ إِلَى رَجُلٍ كَانَ يُقَالُ لَهُ طُفَيْلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ، كَثُرَ مِنْهُ الْإِثْنَانِ إِلَى الْوَلَائِمِ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ فَسُمِّيَ «طُفَيْلُ الْعَرَائِسِ» فَسُمِّيَ مَنْ اتَّصَفَ بَعْدَ بِصِفَتِهِ طُفَيْلِيًّا.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى مَنْعِ اسْتِتْبَاعِ الْمَدْعُو غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ مِنَ الدَّاعِي الرِّضَا بِذَلِكَ.

وَأَنَّ الطُّفَيْلِيَّ يَأْكُلُ حَرَامًا. وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: لَا يَجُوزُ التَّطْفِيلُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِ الدَّارِ انْسِاطٌ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمَدْعُو لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِجَابَةِ إِذَا امْتَنَعَ الدَّاعِي مِنَ الْإِذْنِ لِبَعْضِ مَنْ صَحَبَهُ.

وَأَمَّا قِصَّةُ أَبِي طَلْحَةَ حَيْثُ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ إِلَى الْعَصِيدَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي عِلَامَاتِ الثُّبُوتِ فَقَالَ لِمَنْ مَعَهُ: قُومُوا، فَأَجَابَ عَنْهُ الْمَازِرِيُّ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلِمَ رِضَا أَبِي طَلْحَةَ فَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ رِضَا أَبِي شُعَيْبٍ فَاسْتَأْذَنَهُ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أُسْتُؤِذِنَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنْ يَأْذَنَ لِلطَّارِئِ كَمَا فَعَلَ أَبُو شُعَيْبٍ، وَذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ. وَإِنَّمَا اسْتَأْذَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ تَطْيِيبًا لِنَفْسِهِ، وَلَعَلَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الطَّارِئُ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّهُ اتَّبَعَنَا رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا حِينَ دَعَوْتَنَا» إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُمْ حَالَةَ الدَّعْوَةِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْاسْتِئْذَانِ عَلَيْهِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الدَّاعِي لَوْ قَالَ لِرَسُولِهِ: أَدْعُ فَلَانًا وَجُلَسَاءَهُ جَازَ لِكُلِّ مَنْ كَانَ جَلِيسًا لَهُ أَنْ يَحْضُرَ مَعَهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يُسْتَحَبُّ أَوْ لَا يَجِبُ حَيْثُ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ إِلَّا بِالتَّعْيِينِ. ٦٩١/٩ - ٦٩٥

باب [امتناع النبي ﷺ من قبول الضيافة حتى يأذن له أن يصطحب معه زوجته]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ جَارًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَارِسِيًّا كَانَ طَيِّبَ الْمَرْقِ، فَصَنَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَهَذِهِ؟» لِعَائِشَةَ^(١)، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا»، فَعَادَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَذِهِ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا»، ثُمَّ عَادَ

(١) أي: يشير إلى عائشة فيقول: وهذه معي؟

يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَذِهِ؟»، قَالَ: نَعَمْ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَامَا يَتَدَافَعَانِ حَتَّى آتَيَا مَنْزِلَهُ^(١).

(١) هذا الحديث رواه مسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٣٧)، وأشار إليه الحافظ .
ما أحسن وألطف عشرة النبي ﷺ لأزواجه! فيها هو يَمْتَنِعُ من ضيافة جاره دون زوجته، حيث لم تطب نفسه أن يشبع ويأكل أحسن الأكل دونها!
ولم يقل لعائشة رضي الله عنها: إذا أكلت من الطعام سأحضر لكي جزءاً منه، لا، بل لم تقر نفسه حتى يصطحبها معه، لتأكل وتشبع! فأَيُّ رقيٍّ وصل إليه نبينا ﷺ؟ وأين نحن من هذا الخلق الرفيع في تعاملنا مع زوجاتنا وأبنائنا؟
وصدق رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي». قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
إنه يُصَدِّقُ أقواله بالأفعال، فيقوم على أزواجه بالرحمة والصبر والإكرام دون ملال.

فهذا النموذج الرفيع في التعامل مع الزوجات، ومُراعاة المشاعر، ليس له مثيلٌ في الواقع لا من الدُول المتحضرة - كما يقولون -، ولا من غيرها، فكيف تغيب هذه الصور المشرقة في التعامل عن بعض الناس، ويستشهد بالنماذج الأوربية والغربية؟

والعجيبُ أنه ﷺ لم يجد حرجاً ولا غصاضةً من الذهاب والمجيء مع زوجته، ومرافقتها لها، بل والإلحاح على أن لا يُستضاف إلا وهي معه! وهذا بخلاف ما عليه بعض الناس الذين يجدون الحرج الشديد من ذلك.

ثم تأمل قوله: (فَقَامَا يَتَدَافَعَانِ). قال النووي رحمه الله: «مَعْنَاهُ يَمْشِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي أَثَرِ صَاحِبِهِ»؛ أي: أنه لم يمش مع الرجل، بل مشى مع زوجته، يُرافقها ويؤانسها! فأين هذا مع حال كثير من الناس، الذين يمشون أمام زوجاتهم - حرجاً أن يراهم الناس يمشون مع زوجاتهم -، بل بعضهم يبتعد عنها مسافةً بعيدة، وبعضهم لا يُرافقها في السوق لأمرٍ ضروريٍّ لهما أو لأبنائهما، وربما تركها وحدها!

ونلاحظ أيضاً أنه ﷺ مشى معها أمام الناس، ولم يجد الحرج في خروجها للحاجة ولو رأى الناس شخصها - ما دامت بحجابها الكامل -، والبعض من الناس يُبالغ في ستر شخص المرأة المحجبة، وكأنَّ ظاهر عبايتها أصبحَتْ عورةً! =

* **قال الحافظ** رحمته الله - بعد أن ذكر فائدةً من الحديث السابقة: أَنَّ الْمَدْعُو لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِجَابَةِ إِذَا اِمْتَنَعَ الدَّاعِي مِنَ الْإِذْنِ لِبَعْضِ مَنْ صَحِبَهُ -: وَأَمَّا (هذا الحديث) فَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الدَّعْوَةَ لَمْ تَكُنْ لَوَلِيمَةٍ وَإِنَّمَا صَنَعَ الْفَارِسِيُّ طَعَامًا بِقَدْرِ مَا يَكْفِي الْوَاحِدَ فَخَشِيَ إِنْ أَذِنَ لِعَائِشَةَ أَنْ لَا يَكْفِيَ النَّبِيَّ ﷺ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ حَاضِرَةً عِنْدَ الدَّعْوَةِ بِخِلَافِ الرَّجُلِ، وَأَيْضًا فَالْمُسْتَحَبُّ لِلدَّاعِي أَنْ يَدْعُو خَوَاصَّ الْمَدْعُو مَعَهُ كَمَا فَعَلَ اللَّحَامُ بِخِلَافِ الْفَارِسِيِّ فَلِذَلِكَ اِمْتَنَعَ مِنَ الْإِجَابَةِ إِلَّا أَنْ يَدْعُوَهَا، أَوْ عَلِمَ حَاجَةَ عَائِشَةَ لِذَلِكَ الطَّعَامِ بِعَيْنِهِ، أَوْ أَحَبَّ أَنْ تَأْكُلَ مَعَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَوْصُوفًا بِالْجُودَةِ وَلَمْ يُعْلَمْ مِثْلُهُ فِي قِصَّةِ اللَّحَامِ.

باب [النَّهْيُ عَنِ الْقِرَانِ^(١) فِي الطَّعَامِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ]

* **قَالَ جَبَلَةُ بْنُ سَحِيمٍ** رحمته الله: أَصَابَنَا عَامُ سَنَةٍ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَرَزَقْنَا تَمْرًا^(٢)، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا وَنَحْنُ نَأْكُلُ وَيَقُولُ: لَا تُقَارِنُوا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقِرَانِ^(٣)، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ

= **تنبيه:** الذي يظهر أنه عندما دخلا البيت، جلس الرسول ﷺ مع الرجل، وعائشة مع زوجته أو أهله إِنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ امْرَأَةً، أَوْ أَكَلْتُ وَحْدَهَا.

(١) **قال الحافظ** رحمته الله: الْقِرَانُ: أَيُّ: صَمَّ تَمْرَةً إِلَى تَمْرَةٍ لِمَنْ أَكَلَ مَعَ جَمَاعَةٍ.

(٢) **قال الحافظ** رحمته الله: أَيُّ: أَعْطَانَا فِي أَرْزَاقِنَا تَمْرًا، وَهُوَ الْقَدْرُ الَّذِي يُصْرَفُ لَهُمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِنْ مَالِ الْحَرَجِ وَغَيْرِهِ بَدَلَ النَّقْدِ تَمْرًا لِقِلَّةِ النَّقْدِ إِذْ ذَاكَ بِسَبَبِ الْمَجَاعَةِ الَّتِي حَصَلَتْ.

(٣) **قَالَ النَّوَوِيُّ:** اخْتَلَفُوا فِي هَذَا النَّهْيِ هَلْ هُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ أَوْ الْكِرَاهَةِ؟ وَالصَّوَابُ التَّفْصِيلُ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ فَالْقِرَانُ حَرَامٌ إِلَّا بِرِضَاهُمْ، وَيَحْصُلُ بِتَضَرُّعِهِمْ أَوْ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ قَرِينَةٍ حَالٍ بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ ذَلِكَ.

باب الطَّاعِمِ الشَّاكِرِ مِثْلَ الصَّائِمِ الصَّابِرِ

* فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُعَلَّقَةِ الَّتِي لَمْ تَقَعْ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَوْضُوعًا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «التَّارِيخِ» عَنْ أَبِي

= فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ لغيرِهِمْ حَرَمًا.

وَأِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ وَأَذِنَ لَهُمْ فِي الْأَكْلِ اشْتَرَطَ رِضَاهُ، وَيَحْرُمُ لغيرِهِ. وَيَجُوزُ لَهُ هُوَ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْأَكِلِينَ مَعَهُ، وَحَسَنٌ لِلْمُضِيفِ أَنْ لَا يَقْرُنَ لِيَسَاوِي ضَيْفَهُ، إِلَّا إِنْ كَانَ الشَّيْءُ كَثِيرًا يُفْضَلُ عَنْهُمْ، مَعَ أَنَّ الْأَدَبَ فِي الْأَكْلِ مُطْلَقًا تَرَكَ مَا يَقْتَضِي الشَّرَّهَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْجَلًا يُرِيدُ الْإِسْرَاعَ لِشُغْلٍ آخَرَ.

وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ شَرْطَ هَذَا الْإِسْتِئْذَانِ إِنَّمَا كَانَ فِي زَمَنِهِمْ حَيْثُ كَانُوا فِي قَلَّةٍ مِنَ الشَّيْءِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ مَعَ اتِّسَاعِ الْحَالِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِئْذَانٍ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ: إِنَّمَا وَقَعَ النَّهْيُ عَنِ الْقِرَانِ لِأَنَّ فِيهِ شَرَّهَا وَذَلِكَ يُزِرُّ بِصَاحِبِهِ، أَوْ لِأَنَّ فِيهِ غَبْنًا بَرَفِيقِهِ.

وَلَمْ يُجِزْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ أَحَدٌ بِمَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، حَتَّى لَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي وَضَعَ الطَّعَامَ بَيْنَ الضُّيْفَانِ لَا يُرْضِيهِ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ حَرَمَ الْإِسْتِثْنَاءَ جَزْمًا، وَإِنَّمَا تَقَعُ الْمُكَارَمَةُ فِي ذَلِكَ إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ الرُّضَا. ٧٠٨ - ٧٠٥/٩

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: فَإِذَا أَدِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ جَارًا، وَالْمُرَادُ بِالْأَخِ رَفِيقُهُ الَّذِي اشْتَرَكَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ التَّمَرِ.

(٢) فِي الْحَدِيثِ أَدَبٌ مِنْ آدَابِ الْأَكْلِ، وَهُوَ عَدَمُ الشَّرِّهَ، وَعَدَمُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالطَّعَامِ دُونَ غَيْرِهِ.

وفيه: النَّهْيُ عَنْ مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ، وَمَنْ بَابُ أَوَّلَى مِنْ فِعْلٍ مُحْذُورًا وَأَمْرًا مُحَرَّمًا فَتَنْهِيهِ أَكَّدَ، وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى إِنْكَارِهِ ضَرَرٌ وَمُفْسَدَةٌ.

هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ: «إِنَّ لِلطَّاعِمِ الشَّاكِرِ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا لِلصَّائِمِ الصَّابِرِ»^(١).
 قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا مِنْ تَفْضُلِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ جَعَلَ لِلطَّاعِمِ إِذَا
 شَكَرَ رَبَّهُ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ ثَوَابَ الصَّائِمِ الصَّابِرِ.
 وَفِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى شُكْرِ اللَّهِ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ إِذْ لَا يَخْتَصُّ
 ذَلِكَ بِالْأَكْلِ.

وَفِيهِ: رَفْعُ الْإِخْتِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي الْغَنِيِّ الشَّاكِرِ وَالْفَقِيرِ الصَّابِرِ
 وَأَنْهُمَا سَوَاءٌ، كَذَا قِيلَ، وَمَسَاقِ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي تَفْضِيلَ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ؛
 لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْمُسْتَبَهَّ بِهِ أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنَ الْمُسْتَبَهِّ، وَالتَّحْقِيقُ عِنْدَ أَهْلِ
 الْحِذْقِ أَنْ لَا يُجَابُ فِي ذَلِكَ بِجَوَابٍ كُلِّيٍّ، بَلْ يَخْتَلِفُ الْحَالُ بِإِخْتِلَافِ
 الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ، نَعَمْ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَفَرَضَ رَفْعُ
 الْعَوَارِضِ بِأَسْرِهَا، فَالْفَقِيرُ أَسْلَمَ عَاقِبَةً فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ
 يُعْدَلَ بِالسَّلَامَةِ شَيْءٌ. ٧٢١/٩ - ٧٢٢

باب [فَضِيلَةُ مَنْ أُصِيبَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ^(٢)
 يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمُهُ يَدْمَى^(٣)، اللَّوْنُ لَوْنٌ دَمٍ
 وَالرَّيْحُ رِيحٌ مِسْكٍ».

قَالَ النَّوَوِيُّ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) اخْتِصَاصُهُ بِمَنْ وَقَعَ لَهُ

(١) ورواه الإمام أحمد (٧٨٨٩)، وحسن إسناده محققوه، وصححه الألباني في صحيح وضعيف «الجامع الصغير» (٣٩٤٢).

(٢) أي: يجرح، من الكَلَمِ بِالْفَتْحِ وَهُوَ الْجُرْحُ.

(٣) أي: يسيل منه الدَّمُ.

ذَلِكَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ، لَكِنْ يَلْتَحِقُ بِهِ مَنْ قُتِلَ فِي حَرْبِ الْبُعَاةِ وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ وَإِقَامَةِ الْمَعْرُوفِ لِاشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي كَوْنِهِمْ شُهَدَاءَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَصْلُ الْحَدِيثِ فِي الْكُفَّارِ وَيَلْتَحِقُ هَؤُلَاءِ بِهِمْ بِالْمَعْنَى ^(١). ٨١٧/٩

باب [ما جاء في الصيد]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْبَبًا ^(٢) وَنَحْنُ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِبُوا، فَأَخَذْتُهَا فِحْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا، فَبَعَثَ بِوَرَكَيْهَا أَوْ قَالَ بِفَخِذَيْهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهَا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ: جَوَازُ اسْتِثَارَةِ الصَّيْدِ وَالْغُدُوِّ فِي طَلَبِهِ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: «مَنْ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفْلًا» فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ وَاظَبَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَشْغَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

وَفِيهِ: أَنْ آخَذَ الصَّيْدَ يَمْلِكُهُ بِأَخْذِهِ وَلَا يُشَارِكُهُ مِنْ اسْتِثَارَةِ مَعَهُ.

وَفِيهِ: هَدِيَّةُ الصَّيْدِ وَقَبُولُهَا مِنَ الصَّائِدِ، وَإِهْدَاءُ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ الْكَبِيرِ الْقَدْرَ إِذَا عُلِمَ مِنْ حَالِهِ الرِّضَا بِذَلِكَ.

وَفِيهِ: أَنَّ وَلِيَّ الصَّبِيِّ يَتَصَرَّفُ فِيمَا يَمْلِكُهُ الصَّبِيُّ بِالْمُضْلَحَةِ. ٨١٧/٩-٨١٩

(١) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) إِشَارَةٌ إِلَى الْإِخْلَاصِ وَصِحَّةِ الْقَصْدِ، وَإِنَّمَا تَأْتِي الْجَرَاحَاتُ عَلَى حَالِهَا لِيَبَيَّنَ بِهَا فَضْلُ الشَّهِيدِ وَفَخْرُهُ. ١. هـ. «شرح المشكل» ٤/٤٧٤.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أُرْنَاهَا فَنَفَجْتُ؛ أَيُّ: وَثَبْتُ.

باب [امتناع النبي ﷺ من أكل الضب]

* عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ فَأَتَى بِضَبٍّ مَحْنُودٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَقَالُوا: هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي^(١) فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ، قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ جَوَازُ أَكْلِ الضَّبِّ.

وَفِيهِ: الْإِعْلَامُ بِمَا شَكَّ فِيهِ لِإِيضَاحِ حُكْمِهِ.
وَأَنَّ مُطْلَقَ الثُّفْرَةِ وَعَدَمَ الْإِسْطِطَابَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّحْرِيمَ.
وَأَنَّ الْمَنْقُولَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعِيبُ الطَّعَامَ إِنَّمَا هُوَ فِيَمَا صَنَعَهُ الْآدَمِيُّ لِئَلَّا يَنْكَسِرَ خَاطِرُهُ وَيُنْسَبَ إِلَى التَّفْصِيرِ فِيهِ؛ وَأَمَّا الَّذِي خُلِقَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ نُفُورُ الطَّلَبِ مِنْهُ مُمْتَنِعًا.
وَفِيهِ: أَنَّ وَقُوعَ مِثْلِ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَعِيبٍ مِمَّنْ يَقَعُ مِنْهُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَنَطِّعَةِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الطَّبَاعَ تَخْتَلِفُ فِي الثُّفُورِ عَنْ بَعْضِ الْمَأْكُولَاتِ.
وَفِيهِ: وَفُورُ عَقْلِ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَظِيمُ نَصِيحَتِهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهَا فَهِمَتْ مَظْنَةَ نُفُورِهِ عَنْ أَكْلِهِ بِمَا اسْتَقَرَّتْ مِنْهُ، فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُرَادُ قُرَيْشٌ فَقَطْ، فَيَحْتَصُّ النَّفْيُ بِمَكَّةَ وَمَا حَوْلَهَا، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً بِسَائِرِ بِلَادِ الْحِجَازِ.

ذَلِكَ كَذَلِكَ فَيَتَأَدَّى بِأَكْلِهِ لِاسْتِقْدَارِهِ لَهُ فَصَدَقَتْ فَرَأْسُهَا .
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ خَشِيَ أَنْ يَتَقَدَّرَ شَيْئًا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْلَسَ لَهُ لِئَلَّا
يَتَضَرَّرَ بِهِ ، وَقَدْ شُوهِدَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ . ٨١٩/٩ - ٨٢٥

باب [سَيَكُونُ أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الزَّنا وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِفَ]

* عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي
أَقْوَامٌ ، يَسْتَحِلُّونَ ^(١) الْحِرَّ ^(٢) وَالْحَرِيرَ ، وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِفَ ^(٣) ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ
إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ ^(٤) ، يَرُوحُ عَلَيْهِمْ ^(٥) بِسَارِحَةٍ لَهُمْ ^(٦) ، يَأْتِيهِمْ - يَعْنِي : الْفَقِيرُ -
لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ : ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا ، فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ ^(٧) ، وَيَضَعُ الْعِلْمَ ^(٨) ، وَيَمْسُخُ

(١) قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ حَلَالًا ، وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَجَازًا عَلَى الْإِسْتِرْسَالِ : أَيُّ : يَسْتَرْسِلُونَ فِي شُرْبِهَا كَالِإِسْتِرْسَالِ
فِي الْحَلَالِ ، وَقَدْ سَمِعْنَا وَرَأَيْنَا مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هُوَ الْفَرْجُ .
وَحَكَى عِيَاضٌ فِيهِ تَشْدِيدَ الرَّاءِ ، وَالتَّخْفِيفُ هُوَ الصَّوَابُ .

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هِيَ آلَاتُ الْمَلَاهِي .
وَقِيلَ : أَصْوَاتُ الْمَلَاهِي ، وَفِي حَوَاشِي الدُّمِيَّاطِيِّ : الْمَعَارِفُ الدُّفُوفُ وَغَيْرُهَا
مِمَّا يُضْرَبُ بِهِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْغِنَاءِ عَزْفٌ ، وَعَلَى كُلِّ لَعِبٍ عَزْفٌ .

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : جَمْعُ أَغْلَامٍ وَهُوَ الْجَبَلُ الْعَالِي وَقِيلَ : رَأْسُ الْجَبَلِ .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هُوَ الرَّاعِي بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ ، إِذِ السَّارِحَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ حَافِظٍ .

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْمَاشِيَةُ الَّتِي تَسْرَحُ بِالْعِدَاةِ إِلَى رَعِيهَا وَتَرُوحُ : أَيُّ : تَرْجِعُ
بِالْعَشِيِّ إِلَى مَأْلَفِهَا .

(٧) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَيُّ : يُهْلِكُهُمْ لَيْلًا ، وَاللَّبَيَّاتُ هُجُومُ الْعُدُوِّ لَيْلًا .

(٨) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَيُّ : يُوقِعُهُ عَلَيْهِمْ ، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : إِنْ كَانَ الْعِلْمُ جَبَلًا
فَيَذْكُرْكَ وَإِنْ كَانَ بِنَاءً فَيَهْدِمُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

آخِرِينَ قَرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَعِيدٌ شَدِيدٌ عَلَى مَنْ يَتَحَيَّلُ فِي تَحْلِيلِ مَا يَحْرُمُ بِتَغْيِيرِ اسْمِهِ، وَأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ الْعِلَّةِ. وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ، فَمَهُمَا وَجِدَ الْإِسْكَارُ وَجِدَ التَّحْرِيمَ وَلَوْ لَمْ يَسْتَمِرَّ الْإِسْمُ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هُوَ أَصْلٌ فِي أَنَّ الْأَحْكَامَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَعَانِي الْأَسْمَاءِ لَا بِأَلْقَابِهَا، رَدًّا عَلَى مَنْ حَمَلَهُ عَلَى اللَّفْظِ^(٢). ٧١ - ٦٥ / ١٠.

باب [استحباب تغطية الآنية]

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّعِيقِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمْرَتُهُ؟ وَلَوْ أَنَّ تَعْرَضَ^(٣) عَلَيْهِ عُودًا».

= وَأُغْرِبَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَسَرَحَهُ عَلَى أَنَّهُ يَكْسِرُ الْعَيْنَ وَسُكُونُ اللَّامِ فَقَالَ: وَضَعَ الْعِلْمَ إِمَّا بِذَهَابِ أَهْلِهِ، وَإِمَّا بِإِهَانَةِ أَهْلِهِ بِتَسْلِيطِ الْفَجْرَةِ عَلَيْهِمْ. (١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُرِيدُ مِمَّنْ لَمْ يُهْلِكْ فِي النَّبَاتِ الْمَذْكُورِ، أَوْ مِنْ قَوْمٍ آخَرِينَ غَيْرَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُبْتَوَى، وَيُؤَيَّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «وَيَمَسُخُ مِنْهُمْ آخِرِينَ».

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةُ كَمَا وَقَعَ لِلْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ تَبَدُّلِ أَخْلَاقِهِمْ.

قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْأَوَّلُ أَلْتَقَى بِالسِّيَاقِ.

(٢) هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَصْرَحِ الْأَدْلَةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَعَازِفِ وَالْأَغَانِي، حَيْثُ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ يَسْتَحْلُونَهَا؛ يَعْنِي: أَنَّهَا حَرَامٌ لَكِنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ عَلَيْهَا اسْتِحْلَالًا لَهَا. وَفِيهِ: أَنَّهُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمَسُخَ اللَّهُ تَعَالَى أَقْوَامًا قَرَدَةً وَخَنَازِيرَ؛ نَكَايَةً بِهِمْ، وَعِقَابًا لِجُرْمِهِمْ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ الرَّاءِ قَالَهُ الْأَضْمَعِيُّ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْجُمْهُورِ، وَأَجَازَ أَبُو عُبَيْدٍ كَسْرَ الرَّاءِ، وَهُوَ مَا أَخُودُ مِنَ الْعَرَضِ أَيُّ: تَجْعَلُ الْعُودَ عَلَيْهِ =

* قال الحافظ رحمه الله: أَظُنُّ السَّرَّ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِعَرَضِ الْعُودِ أَنَّ تَعَاطِي التَّغْطِيَةِ أَوْ الْعَرَضِ يَقْتَرِنُ بِالتَّسْمِيَةِ فَيَكُونُ الْعَرَضُ عَلَامَةً عَلَى التَّسْمِيَةِ فَتَمْتَنِعُ الشَّيَاطِينُ مِنَ الدُّنُوِّ مِنْهُ^(١). ٩١/١٠

باب [ما جاء في أكل لذيذ الأَطْعِمَةِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ».

قَالَ النَّوَوِيُّ: الْمُرَادُ بِالْحُلُوءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّ شَيْءٍ حُلُوٍّ، وَذَكَرَ الْعَسَلَ بَعْدَهَا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى شَرَفِهِ وَمَزِيَّتِهِ، وَهُوَ مِنَ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ. وَفِيهِ: جَوَازُ أَكْلِ لَذِيذِ الْأَطْعِمَةِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي الزُّهْدَ وَالْمُرَاقَبَةَ، لَا سِيَّمَا إِنْ حَصَلَ اتِّفَاقًا.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى اتِّخَاذِ الْحَلَاوَاتِ وَالْأَطْعِمَةِ مِنْ أَخْلَاطِ شَيْءٍ^(٢). ١٠١/١٠

= بِالْعَرَضِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْطَ فَلَا أَقَلَّ مِنْ أَنْ يَعْزُضَ عَلَيْهِ شَيْئًا. (١) وَمِنْ الْجَحْمِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ -: أَنَّهُ مِنْ بَابِ فَعْلٍ الْأَسْبَابُ، فَالْأَصْلُ تَغْطِيَةُ الْإِنَاءِ؛ لِثَلَا تَدْخُلُهُ الْهُوَامُ وَالِدَوَابُّ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ ذَلِكَ لِعَدَمِ تَوَقُّرِ مَا يُغْطِيهِ بِهِ: فَلْيُضَعْ عَلَيْهِ مَا يَجِدُ وَلَوْ عَوْدًا، لِيَفْعَلَ السَّبَبُ فِي مَنَعِهَا، كَمَا أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ مُوسَى ﷺ بِضَرْبِ الْبَحْرِ بَعْضًا، وَأَمَرَ مَرْيَمَ ﷺ بِهَزِّ النَّخْلَةِ حَالِ ضَعْفِهَا وَمَخَاضِهَا، فَفَعَلُ الْأَسْبَابِ - وَلَوْ كَانَتْ سِيرَةً أَوْ حَقِيرَةً - هِيَ مِمَّا أَمَرْنَا بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فَنَبِيُّنَا ﷺ كَانَ يَسْتَمْتِعُ بِالطَّيِّبَاتِ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ كَالْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ وَبَارِدِ اللَّبَنِ. وَالْمَرَائِبُ كَأَجَاوِدِ الْإِبِلِ وَالْبِغَالِ.

وَالْمَلَابِسُ، كَحُلْلِ الْيَمَنِ وَثِيَابِ الشَّامِ وَنَحْوِهَا. لَكِنْ بَغَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَكَلُّفٍ، وَكَانَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمه الله: لَا يَتَكَلَّفُ مَفْقُودًا، =

باب [هل يُبدأ بالأيمن أم بالأكبر في السلام وتقديم الشرب والطعام؟]

* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالَ الْغُلَامُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّهٗ ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ.

* وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، فَشَرِبَ مِنْهُ حَتَّى إِذَا نَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ فِيهِ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ عُمَرُ - وَخَافَ أَنْ يُعْطِيَهُ الْأَعْرَابِيُّ -: أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَكَ، فَأَعْطَاهُ الْأَعْرَابِيُّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: اسْتَنْبَطَ بَعْضُهُمْ مِنْ تَكَرُّارِ الْإِيْمَنِ أَنَّ السُّنَّةَ إِعْطَاءُ مَنْ عَلَى الْيَمِينِ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ سُنَّةَ الشُّرْبِ الْعَامَّةُ تَقْدِيمُ الْإِيْمَنِ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ، وَأَنَّ تَقْدِيمَ الَّذِي عَلَى الْيَمِينِ لَيْسَ لِمَعْنَى فِيهِ، بَلْ لِمَعْنَى فِي جِهَةِ الْيَمِينِ، وَهُوَ فَضْلُهَا عَلَى جِهَةِ الْيَسَارِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ تَرْجِيحًا لِمَنْ هُوَ عَلَى الْيَمِينِ، بَلْ هُوَ تَرْجِيحٌ لِجِهَتِهِ ^(٢).

= ولا يردّ موجودًا.

وقال ابن رجب رحمته الله: وأما النبي ﷺ فكان يلبس ما وجد، فتارة يلبس لباس الأغنياء، وتارة يلبس لباس المساكين. ١٠ هـ. «الجامع المنتخب»، ص ٩٥.

(١) أي: وضعه.

(٢) فالسُّنَّةُ إذا كان الناسُ جالسين عن اليمين وعن الشمال، وأردت أن تُناولهم =

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ مَنْ سَبَقَ إِلَى مَجْلِسٍ عِلْمٍ أَوْ مَجْلِسِ رَأْسٍ لَا يَنْحَى مِنْهُ لِمَجِيءٍ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْجُلُوسِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ، بَلْ يَجْلِسُ الْآتِي حَيْثُ انْتَهَى بِهِ الْمَجْلِسُ، لَكِنْ إِنْ أَثَرَهُ السَّابِقُ جَازَ.

وَأَنَّ مَنْ اسْتَحَقَّ شَيْئًا لَمْ يُدْفَعْ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ كَبِيرًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَجُوزُ إِذْنُهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْجُلَسَاءَ شُرَكَاءَ فِيمَا يَقْرُبُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْفَضْلِ لَا اللَّزُومِ^(١). ١٠ / ٩٤ - ٩٦، ١٠٨ - ١١٠

= طعامًا أو شرابًا أو غير ذلك فابدأ باليمين.

أما إذا كان الناس أمامك، فأردت السلام عليهم، أو إعطاءهم طعامًا أو شرابًا أو غير ذلك، فالسُّنَّةُ أَنْ تَبْدَأَ بِالْكَبِيرِ سَنًا أَوْ عِلْمًا أَوْ قَدْرًا، وَلَا تَبْدَأَ بِالْيَمِينِ، ودليل ذلك حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَيْثَمَةَ حِينَ قَالَ لِلصَّغِيرِ وَقَدْ أَرَادَ الْحَدِيثَ: «كَبَّرْ كَبَّرَ»، يريد ليتكلم الأكبر، وحديثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يَتَسَوَّكُ بِسَوَاكٍ، فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَأَعْطَى السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ، فَقِيلَ لَهُ: كَبَّرَ، فَدَفَعَهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا. رواه مسلم مسندًا، والبخاري تعليقًا.

وَيُقَدَّمُ كَذَلِكَ الْأَكْبَرُ عِنْدَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ، وَهَذَا رَأَى الشَّيْخَيْنِ ابْنَ بَازٍ وَابْنَ عَثِيمِينَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، لَا أَنَّ يُقَدَّمَ الْأَيْمَنُ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ عَامَّةِ النَّاسِ.

لطيفة: روى الإمام أحمد بسند صحيح كما في «العلل ومعرفة الرجال»، رقم (٣٦٤١): عَنْ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى قَالَ: أَخَذْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ فِي طَرِيقٍ، فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى مَوْضِعٍ يَنْبَغِي لِأَحَدِنَا أَنْ يَتَقَدَّمَ، فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ: مَكَانَكَ حَتَّى نَحْسِبَ أَيُّنَا أَكْبَرُ فَيَتَقَدَّمُ، قَالَ: فَكُنْتُ أَنَا أَكْبَرُ مِنْهُ بِشَيْءٍ فَتَقَدَّمْتُ.

(١) وفيه: استحبابُ التَّيَامُنِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَأَنَّهُ مِنَ السُّنَنِ، وَأَصْلُ هَذِهِ السُّنَّةِ مَا أَثْنَى اللَّهُ بِهِ عَلَى أَصْحَابِ الْيَمِينِ فِي الْآخِرَةِ - ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧]، فكان رسول الله يحب التيامن لأمر: =

= منها: استشعارًا منه لما شَرَّفَ الله به أهل اليمين.

ومنها: لكي تكون أفعاله كلها مرادًا بها ما عند الله.

وفيه: الرفق بالصغار، واستئذانهم وتشجيعهم، فتأمل كيف يستأذن رسول الله ﷺ هذا الطفل الصغير بكل أدب ولطف «أَتَأْذُنُ لِي»! وأي أثر ستركه هذه الكلمة الجميلة على هذا الطفل الصغير؟ وأحدنا ربما لم ينطق بهذه الكلمة، ولم تمر على لسانه إلا إذا خاطب أصحاب الشخصيات الكبيرة المرموقة! وأما أبناؤه وأحبابه فلا يفكر أن يقولها، ولا يستسيغ نطقها، والله المستعان.

وفيه: الانصاف وإعطاء الحقوق لأصحابها دون مُحاباة، فالنبي ﷺ أعطى هذا الأعرابي وبدأ به، وترك أحب الناس إليه من الرجال، مع طلب عمر له بأن يعطيه أولاً، وما ذاك إلا ليرسخ في قلوب أمته إعطاء الحقوق لأصحابها، وأنه لا مجال للشفاعات والواسطات والمعارف في ذلك، وأن النظام سارٍ على كل أحد مهما علا شأنه، وعظمت مكانته.

وفيه: أن النبي لا يُعامل الناس مُعاملةً واحدة، بل يختلف حسب الذي أمامه، مكانةً وقربًا، وعلمًا وسنًا.

فلم يُعْتَفَ الذي بال في المسجد، والذي تكلم في الصلاة؛ لأنهما كانا يجهلان الحكم، ولكنه عتف معاذًا حينما أطال القراءة في الصلاة، وعتف أبا ذرٍّ حين عيّر بلالًا بأَمِّه، وعتف ودعا على الذي أفتى بغير علم وقال: «قتلوه قتلهم الله»؛ لأن خطأهم تعدى ضرره على الناس، ولأنهم اجتهدوا خطأ، وكان بإمكانهم معرفة الصواب لِعِلْمِهِمْ وشدة صلّتهم بالرسول.

وهكذا اختلف تعامل الرسول مع ابن عباس وهذا الأعرابي، فلم يستأذن الأعرابي الذي عن يمينه، واستأذن ابن عباس، وذلك لأن ابن عباس - وهو غلامٌ صغيرٌ - كان ابن عمّه، فكان له عليه إذلال، فاستأذنه أن يعطي الأشياخ الذين كانوا على يساره، استعطافًا لهم، وقد روي أن من بينهم خالد بن الوليد، وكان خالد مع رياسته في الجاهلية وشرفه في قومه قد تأخر إسلامه فلذلك استأذنه، بخلاف أبي بكر فإن رُسُوحَ قدمه في الإسلام وسبقه يقتضي طمأنينته بجميع ما يقع من النبي ﷺ ولا يتأثر لشيءٍ من ذلك، ولهذا لم يستأذن الأعرابي له، ولعلّه خشي من استئذانه أن يتوهم إرادة صُرفه إلى بقية الحاضرين =

باب [التَّبَسُّطُ مَعَ الصَّاحِبِ وَدُعَاؤُهُ بِكُنْيَتِهِ، وَاسْتِيهَابُهُ مَا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ]

* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ثُمَّ قَالَ: «اسْقِنَا يَا سَهْلُ»، فَخَرَجْتُ لَهُمْ بِهَذَا الْقَدَحِ فَأَسْقَيْتُهُمْ فِيهِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ التَّبَسُّطُ عَلَى الصَّاحِبِ وَاسْتِدْعَاءُ مَا عِنْدَهُ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ، وَتَعْظِيمُهُ بِدُعَائِهِ بِكُنْيَتِهِ، وَاسْتِيهَابُ الصَّدِيقِ مَا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ هَيْبَتُهُ. ١٢٤/١٠

باب [مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ أَدَى وَنَحْوِهِ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يُصِيبُ^(١) الْمُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ^(٢) وَلَا وَصَبٍ^(٣)، وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ^(٤) وَلَا أَدَى^(٥) وَلَا

= بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ دُونَهُ، فَرُبَّمَا سَبَقَ إِلَى قَلْبِهِ مِنْ أَجْلِ قُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ شَيْءٌ فَجَرَى ﷺ عَلَى عَادَتِهِ فِي تَأْلِيلِ مَنْ هَذَا سَبِيلُهُ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ أَنَّهُ كَانَ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ وَلِهَذَا جَلَسَ عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقْرَأَهُ عَلَى ذَلِكَ. هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِ الْحَافِظِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) قَالَ الرَّائِغُ: أَصَابَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فُسَبِّحْهُنَّ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ﴾ [التوبة: ٥٠].

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْمُصِيبَةُ فِي اللَّغَةِ مَا يَنْزِلُ بِالْإِنْسَانِ مُطْلَقًا، وَفِي الْعُرْفِ مَا نَزَلَ بِهِ مِنْ مَكْرُوهٍ خَاصَّةٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ التَّعَبُ وَزَنُهُ وَمَعْنَاهُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: مَرَضٍ وَزَنُهُ وَمَعْنَاهُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُمَا مِنْ أَمْرَاضِ الْبَاطِنِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ أَعَمُّ مِمَّا تَقَدَّمَ.

غَمٍّ^(١)، حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ^(٢).

باب أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ^(٣)، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا؟ قَالَ:

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ أَيْضًا مِنْ أَمْرَاضِ الْبَاطِنِ وَهُوَ مَا يُضَيِّقُ عَلَى الْقَلْبِ. وَقِيلَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ الْهَمُّ وَالْغَمُّ وَالْحُزْنُ أَنَّ الْهَمَّ يَنْشَأُ عَنِ الْفِكْرِ فِيمَا يُتَوَقَّعُ حُصُولُهُ مِمَّا يُتَأَذَّى بِهِ، وَالْغَمُّ كَرُبَ يَحْدُثُ لِلْقَلْبِ بِسَبَبِ مَا حَصَلَ، وَالْحُزْنُ يَحْدُثُ لِفَقْدِ مَا يُشَقُّ عَلَى الْمَرْءِ فَقْدُهُ.

(٢) فِيهِ: أَنَّ مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ مَصَائِبَ فِي بَدَنِهِ أَوْ قَلْبِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِكَرَمِهِ وَجُودِهِ يُكَفِّرُ بِهَا عَنْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَسِبْ ذَلِكَ، بِشَرِّطِ الْأَيْسَاطِ وَيَجْزَعُ. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ ذُنُوبٌ تُكَفِّرُ أَعْطَاهُ اللَّهُ حَسَنَاتٍ، لَمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمًا (٢٥٧٢) عَنْ عَائِشَةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ شَوْكَةٍ فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، أَوْ حَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً».

وهذا ليس شَكًّا مِنَ الرَّأْيِ، بَلْ هُوَ لِلتَّنَوُّعِ كَمَا اخْتَارَهُ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ: وَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ خَطَايَا، أَوْ حَطَّ عَنْهُ خَطَايَا إِنْ كَانَ لَهُ خَطَايَا ١٠ هـ.

بَلْ ذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا زِيَادَةٌ عَلَى تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الدَّرَجَاتِ، وَتَزِيدُ الْحَسَنَاتِ، قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ١٠ هـ. «شرح النووي» ١٦/١٢٨.

وَالصَّبْرُ هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ الْجَزَعِ وَالتَّسَخُّطِ، وَحَبْسُ اللِّسَانِ عَنِ الشُّكْوَى. وَإِذَا لَمْ يَصْبِرِ الْمُسْلِمُ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ، وَجَزَعَ وَتَسَخَّطَ وَفَعَلَ مَا يُذَمُّ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ لَمْ يَكْتَبْ لَهُ الْأَجْرُ الْمَوْعُودُ بِهِ أَوْ التَّكْفِيرُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ.

وفيه: رَحْمَةُ اللَّهِ بِعِبَادِهِ، حَيْثُ رَتَّبَ أَجُورًا كَثِيرَةً عَلَى مَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ وَالْأَلَمِ، وَإِنْ كَانُوا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْوَعَكُ: الْحُمَّى.

«أَجَلٌ، إِنِّي أَوْعَدُ كَمَا يُوعَدُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ» قُلْتُ: ذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟
قَالَ: «أَجَلٌ، ذَلِكَ كَذَلِكَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى، شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا
كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحْطُ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَثَبْتُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمَرَضَ إِذَا اشْتَدَّ ضَاعَفَ
الْأَجْرَ، ثُمَّ زَادَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْمُضَاعَفَةَ تَنْتَهِي إِلَى أَنْ تُحْطَ السَّيِّئَاتُ
كُلُّهَا.

وَالسَّرُّ فِيهِ: أَنَّ الْبَلَاءَ فِي مُقَابَلَةِ النِّعْمَةِ، فَمَنْ كَانَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ
أَكْثَرَ كَانَ بَلَاؤُهُ أَشَدَّ، وَمِنْ ثَمَّ ضَوْعَفَ حَدُّ الْحَرِّ عَلَى الْعَبْدِ، وَقِيلَ
لِأَمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَعَّفْ لَهَا الْعَذَابُ
ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠].

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَوِيَ يَحْمِلُ مَا
حَمَلَ، وَالضَّعِيفُ يُرْفَقُ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ كُلَّمَا قَوِيَتْ الْمَعْرِفَةُ بِالْمُبْتَلَى هَانَ عَلَيْهِ
الْبَلَاءُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى أَجْرِ الْبَلَاءِ فَيَهُونُ عَلَيْهِ الْبَلَاءُ، وَأَعْلَى مِنْ
ذَلِكَ دَرَجَةٌ مَنْ يَرَى أَنَّ هَذَا تَصَرُّفُ الْمَالِكِ فِي مِلْكِهِ فَيُسَلِّمُ وَلَا يَعْتَرِضُ،
وَأَرْفَعَ مِنْهُ مَنْ شَغَلَتْهُ الْمَحَبَّةُ عَنْ طَلَبِ رَفْعِ الْبَلَاءِ، وَأَنْهَى الْمَرَاتِبَ مَنْ
يَتَلَذَّذُ بِهِ لِأَنَّهُ عَنْ اخْتِيَارِهِ نَشَأَ. ١٣٨/١٠ - ١٣٩

باب عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرِّجَالِ (١)

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: بَابُ عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرِّجَالِ: أَيُّ: وَلَوْ كَانُوا أَجَانِبَ
بِالشَّرْطِ الْمُعْتَبَرِ. - قلت: وهي أَمْنُ الْفِتْنَةِ، وَعَدَمُ الْخُلُوةِ -.

قال: وَقَدْ أُعْطِرَ عَلَيْهِ - أي: عَلَى الْبَخَارِيِّ فِي اسْتِدْلَالِهِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَكَانَ =

وَعَادَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ، رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ مِنَ الْأَنْصَارِ.
* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ،
وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، قُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ
تَجِدُكَ؟ وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟^(١).

باب [قصة المرأة السوداء التي كانت تُصرع]

* قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أُرِيكَ
امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ، أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ

= ذلك أول قدومهم المدينة - بَأَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ الْحِجَابِ قَطْعًا، وَأُجِيبَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا
يُضَرُّهُ فِيمَا تَرَجَّمَ لَهُ مِنْ عِيَادَةِ الْمَرْأَةِ الرَّجُلَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِشَرْطِ التَّسْتُرِ، وَالَّذِي يَجْمَعُ
بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ مَا قَبْلَ الْحِجَابِ وَمَا بَعْدَهُ: الْأَمْنُ مِنَ الْفِتْنَةِ ١. هـ. ١٤٥/١٠ - ١٤٦
يعني: أَنَّ أَمْنَ الْفِتْنَةِ شَرْطٌ وَاجِبٌ قَبْلَ نَزُولِ الْحِجَابِ وَبَعْدَهُ، وَإِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَ
مَا قَبْلَ نَزُولِ الْحِجَابِ وَمَا بَعْدَهُ: سِتْرُ الْوَجْهِ فَقَطْ.

(١) فيه: جواز عيادة المرأة الرجل الأجنبي عنها بشرط أمن الفتنة، وعدم الخلوة،
وكذلك العكس، ولا يُعَدُّ هَذَا مِنَ الدَّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ فِي
الصَّحِيحَيْنِ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الدَّخُولِ عَلَى وَجْهِ الْخُلُوةِ، كَمَا حَمَلَهُ شَرَاخُ
الْحَدِيثِ.

ويدلّ على ذلك: استمرار عمل المسلمين قديمًا وحديثًا على التسامح في ذلك -
بالشرطين السابقين -، فهذا العلامةُ ابنُ عثيمين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يطلب من تلميذه الشيخ
الدكتور عبد الله الطيار أَنْ يذهب به إِلَى أُمِّهِ الْعَجُوزِ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَيْهَا بِغَرَفَتِهَا
وَسَلَّمَ عَلَيْهَا قَرِيبًا مِنْهَا.

وهكذا كان الناس إلى هذا الزمان، يُسَلِّمونَ عَلَى زَوَاجَاتِ أَعْمَامِهِمْ وَأَخْوَالِهِمْ
الْكَبِيرَاتِ، وَيَدْخُلُونَ عَلَيْهِنَّ لِلسَّلَامِ عَلَيْهِنَّ، وَيَدْخُلْنَ هُنَّ كَذَلِكَ لِلسَّلَامِ عَلَيْهِمْ،
مَعَ التَّزَامِهِنَّ بِالْحِجَابِ، وَغَدَمِ الْخُلُوةِ.

وفيه: أَنَّ صَوْتَ الْمَرْأَةِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ؛ لِأَنَّ مِنْ لَازِمِ زِيَارَةِ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ أَنْ يَدُورَ
بَيْنَهُمَا سَلَامٌ وَسَوْأَلٌ عَنِ الْحَالِ.

فَقَالَتْ: إِنِّي أَصْرَعُ، وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللَّهَ لِي، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ» فَقَالَتْ: أَصْبِرُ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللَّهَ لِي أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ، فَدَعَا لَهَا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ فَضْلٌ مَنْ يُصْرَعُ.

وَأَنَّ الصَّبْرَ عَلَى بَلَايَا الدُّنْيَا يُورِثُ الْجَنَّةَ^(١).

وَأَنَّ الْأَخْذَ بِالشَّدَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَخْذِ بِالرُّخْصَةِ لِمَنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الطَّاقَةَ وَلَمْ يَضْعُفْ عَنِ الْتِزَامِ الشَّدَّةِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَرْكِ التَّدَاوِي.

وَفِيهِ: أَنَّ عِلَاجَ الْأَمْرَاضِ كُلِّهَا بِالِدُّعَاءِ وَالِالْتِّجَاءِ إِلَى اللَّهِ أَنْجَعُ وَأَنْفَعُ مِنَ الْعِلَاجِ بِالْعَقَاقِيرِ، وَأَنَّ تَأْثِيرَ ذَلِكَ وَانْفِعَالِ الْبَدَنِ عَنْهُ أَعْظَمُ مِنْ تَأْثِيرِ الْأَدْوِيَةِ الْبَدَنِيَّةِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يَنْجَعُ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مِنْ جِهَةِ الْعَلِيلِ وَهُوَ صِدْقُ الْقَصْدِ، وَالْآخَرُ: مِنْ جِهَةِ الْمُدَاوِي وَهُوَ قُوَّةُ تَوَجُّهِهِ وَقُوَّةُ قَلْبِهِ بِالتَّقْوَى وَالتَّوَكُّلِ^(٢). ١٤٣/١٠

(١) وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أَشَارَ عَلَيْهَا بِالصَّبْرِ عَلَى بُلُوَاهَا، وَهُوَ أَرْحَمُ النَّاسِ بِأُمْتِهِ، وَهُوَ الرُّؤُوفُ الرَّحِيمُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَشَارَ عَلَيْهَا أَنْ تَحْتَمِلَ الْبَلَاءَ، وَتَصْبِرَ وَتَحْتَسِبَ الْأَجْرَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، مَعَ أَنَّ الْعِلَاجَ سَهْلٌ وَبَيِّدُهُ، وَلَكِنْ لَعَلَّمَهُ بِأَجْرِ الصَّابِرِ عَلَى الْمَرَضِ وَالْبَلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَصَحَهَا بِالصَّبْرِ لِتَحْصُلِ ذَلِكَ الْأَجْرِ الْعَظِيمِ.

فَيَنْبَغِي أَنْ لِكُلِّ مُبْتَلَى وَمَرِيضٍ أَنْ يَسْتَشْعِرَ عَظَمَ الْأَجْرِ الَّذِي يَأْتِيهِ جَرَاءَ صَبْرِهِ وَاحْتِسَابِهِ، وَيَكْفِيهِ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ، فِي جَسَدِهِ وَأَهْلِهِ وَمَالِهِ، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ ﷻ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ» ١٠١. هـ.

صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ»، ص ٤٩٤.

(٢) وَفِيهِ: أَنَّ وَصْفَ الْإِنْسَانِ بِمَا فِيهِ لَيْسَ مِنَ الْغَيْبَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ التَّنْقِصِ وَالْعَيْبِ، وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ التَّعْرِيفِ، كَمَا يُقَالُ: الْأَعْمَشُ، وَالْأَعْرَجُ.

باب مَا رُخِّصَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقُولَ إِنِّي وَجِعَ أَوْ وَارَأَسَاهُ أَوْ اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ

* عن عائشة رضي الله عنها؛ أنها قالت: «وَأَرَأَسَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ فَاسْتَغْفِرَ لَكَ وَأَدْعُو لَكَ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «وَأُثْكِلِيَاهُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَا ظُنُّكَ تُحِبُّ مَوْتِي، وَلَوْ كَانَ ذَاكَ، لَظَلَلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مُعَرَّسًا بَعْضُ أَزْوَاجِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ أَنَا وَارَأَسَاهُ».

* قال الحافظ رحمته الله: قوله: (ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ) ذَاكَ بِكَسْرِ الْكَافِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا يَسْتَلْزِمُ الْمَرَضُ مِنَ الْمَوْتِ؛ أَيُّ: لَوْ مِتُّ وَأَنَا حَيٌّ، وَيُرْشِدُ إِلَيْهِ جَوَابُ عَائِشَةَ، وَقَدْ وَقَعَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ وَلَفْظُهُ^(١): «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَجَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ جَنَازَةٍ بِالْبَقِيعِ، وَأَنَا أَجِدُ صُدَاعًا فِي رَأْسِي، وَأَنَا أَقُولُ: وَارَأَسَاهُ قَالَ: «بَلْ أَنَا وَارَأَسَاهُ» ثُمَّ قَالَ: «مَا ضَرَّكَ لَوْ مِتُّ قَبْلِي، فَعَسَلْتُكَ وَكَفَّنْتُكَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكَ، وَدَفَنْتُكَ؟» قُلْتُ: لَكَأَنِّي بِكَ وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ، رَجَعْتَ إِلَى بَيْتِي فَأَعْرَسْتَ فِيهِ بَعْضَ نِسَائِكَ، قَالَتْ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ بَدَأَ فِي وَجَعِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ».

وَفِي الْحَدِيثِ: مَا طُبِعَتْ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْغَيْرَةِ.

وَفِيهِ: مُدَاعَبَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ وَالْإِفْضَاءُ إِلَيْهِمْ بِمَا يَسْتُرُهُ عَنْ غَيْرِهِمْ.

وَفِيهِ: أَنَّ ذِكْرَ الْوَجَعِ لَيْسَ بِشَكَايَةٍ، فَكَمْ مِنْ سَاكِتٍ وَهُوَ سَاخِطٌ، وَكَمْ مِنْ شَاكٍ وَهُوَ رَاضٍ، فَالْمَعْوَلُ فِي ذَلِكَ عَلَى عَمَلِ الْقَلْبِ لَا عَلَى

(١) نقلت الحديث بتمامه من مسند الإمام أحمد، وحسن الحديث محققو المسند.

نُطْقُ اللِّسَانِ^(١). ١٥٦ - ١٥٢/١٠

باب [النهي عن تمني الموت، وما هو الدعاء المَشروع في ذلك؟]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضَرٍّ أَصَابَهُ»^(٢)، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَأَعْلًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْنِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي^(٣)، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ^(٤) الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي.

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ تَمْنِي الْمَوْتَ

(١) وفيه: غاية اللطف ومكارم الأخلاق، حيث يُداعب زوجته وهو في مرض موته ووجع رأسه، بل وهو راجع من جنازة - كما في رواية الإمام أحمد -، فإذا كان يُعاملها وهو في هذه الحالة التي لا تنشط النفس لمثل ذلك، فكيف به في حال صحته وعافيته؟

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَمَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ عَلَى الضَّرِّ الدُّنْيَوِيِّ، فَإِنْ وَجَدَ الْأُخْرَوِيَّ بِأَنْ خَشِيَ فِتْنَةً فِي دِينِهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّهْيِ. وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: فَفِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ كَبِّرْ ثَنِّي، وَصَغِّفْ قُوَّتِي، وَانْتَشِرْ رَعِيَّتِي، فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضِيعٍ وَلَا مُفْرَطٍ».

وَأَصْرَحَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ مُعَاذِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي الْقَوْلِ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ وَفِيهِ: «وَإِذَا أَرَدْتَ بِقَوْمٍ فِتْنَةً فَتَوَفَّنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ».

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مِنَ الْمَوْتِ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الطَّاعَةُ غَالِبَةً عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالْأَرْمَنَةُ خَالِيَةً عَنِ الْفِتْنَةِ وَالْمِحْنَةِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَبَّرَ فِي الْحَيَاةِ بِقَوْلِهِ: (مَا كَانَتْ) لِأَنَّهَا حَاصِلَةٌ، فَحَسَنَ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّبِغَةِ الْمُفْتَضِيَةِ لِلتَّصَافِ بِالْحَيَاةِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْوَفَاةُ لَمْ تَقَعْ بَعْدُ حَسَنَ أَنْ يَأْتِيَ بِصِبْغَةِ الشَّرْطِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ مَا إِذَا كَانَ الضَّرُّ دِينِيًّا أَوْ دُنْيَوِيًّا.

مُقَيَّدَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ؛ لِأَنَّ فِي التَّمْنِي الْمُطْلَقِ نَوْعَ
إِعْتِرَاضٍ وَمُرَاعَمَةٍ لِلْقَدْرِ الْمَحْتُمِ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا نَوْعُ
تَفْوِيضٍ وَتَسْلِيمٍ لِلْقَضَاءِ. ١٥٨/١٠ - ١٥٩

باب [كتمان العلم إذا كان نشره فيه مفسدة]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ آوِنَا
وَأَطْعِمْنَا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَالُوا: إِنَّ الْمَدِينَةَ وَخِمَةٌ، فَأَنْزَلَهُمُ الْحَرَّةَ فِي ذَوْدِ
لَهُ، فَقَالَ: «اشْرَبُوا أَلْبَانَهَا» فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأْفُوا
ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَرَأَيْتُ
الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ، قَالَ سَلَامٌ: فَبَلَّغَنِي أَنَّ
الْحَجَّاجَ قَالَ لِأَنَسٍ: حَدِّثْنِي بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ عَاقَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَدَّثَهُ بِهَذَا فَبَلَغَ
الْحَسَنَ، فَقَالَ: «وَدِدْتُ أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ بِهَذَا».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَاقَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ ثَابِتٍ:
«حَدَّثَنِي أَنَسٌ قَالَ: مَا نَدِمْتُ عَلَى شَيْءٍ مَا نَدِمْتُ عَلَى حَدِيثٍ حَدَّثْتُ بِهِ
الْحَجَّاجَ» فَذَكَرَهُ، وَإِنَّمَا نَدِمَ أَنَسٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَجَّاجَ كَانَ مُسْرِفًا فِي
الْعُقُوبَةِ، وَكَانَ يَتَعَلَّقُ بِأَدْنَى شُبْهَةٍ^(١). ١٧٦/١٠

(١) فيه: أنه لا ينبغي إظهار العلم عند كلِّ أحد، ونشره دون معرفة حاجة السامع،
ومدى انتفاعه به، وهل يُمكن أن يُوظفه لأهوائه وشهواته؟ ولذا فلا ينبغي
التوسُّع في الحديث عن رحمة الله وسعة فضله أمام مجموعة من العصاة
والمُتَهَاوِنِينَ، ولا ينبغي التوسُّع في الحديث عن النار وما أعدَّه الله لأهلها عند
قوم يغلب عليهم الخوف والخشية. فالداعية والعالم الحكيم: هو الذي يُحدث
كلَّ أحدٍ بما يُناسبه ويُصلحه.

وفي الحديث أن الرفق والرحمة لا يعني ترك الحزم عند الحاجة إليه، وإقامة
الحد على الجاني والمجرم، وأن الشدة في محلها لا تُنافي الرفق واللين.

باب [الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ]

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأُطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ» ^(١) قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ، يَقُولُ: «اَكْشِفْ عَنَّا

= وفيه: أَنَّ مِنْ مِثْلٍ مِثْلَ بِهِ إِلَّا فِي حَالَاتٍ سِيرَةٍ.

وَالْحَجَّاجُ ظَالِمٌ يَأْخُذُ مِنَ الْأَدْلَةِ مَا تَوَافَقَ هَوَاهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي قِصَّةِ الْعُرَيْيَيْنِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ التَّضْرِيحُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنَّهُمْ ارْتَدُّوا، وَكَانَ ذَلِكَ أَيْضًا قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْحُدُودُ، وَقَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَغَازِي، وَقَدْ حَضَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْأَمْرُ بِالتَّعْذِيبِ بِالنَّارِ ثُمَّ حَضَرَ نَسْخُهُ وَالتَّهْيِ عَنْ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ كَمَا مَرَّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، وَكَانَ إِسْلَامُ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَأَخِّرًا عَنْ قِصَّةِ الْعُرَيْيَيْنِ. قَالَه الْحَافِظُ.

(١) فائده: قَالَ الْخَطَّابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: غَلِطَ بَعْضُ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ فَاَنْعَمَسَ فِي الْمَاءِ لَمَّا أَصَابَتْهُ الْحُمَّى فَاحْتَقَنْتِ الْحَرَارَةُ فِي بَاطِنِ بَدَنِهِ فَأَصَابَتْهُ عِلَّةٌ صَعْبَةٌ كَادَتْ تُهْلِكُهُ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْ عِلَّتِهِ قَالَ قَوْلًا سَيِّئًا لَا يَحْسُنُ ذِكْرُهُ، وَإِنَّمَا أَوْقَعَهُ فِي ذَلِكَ جَهْلُهُ بِمَعْنَى الْحَدِيثِ، وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا الْإِشْكَالَ صَدَرَ عَنْ صَدْرٍ مُرْتَابٍ فِي صَدَقِ الْخَبَرِ، فَيُقَالُ لَهُ أَوَّلًا: مِنْ أَيْنَ حَمَلْتَ الْأَمْرَ عَلَى الْإِغْتِسَالِ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بَيَانُ الْكَيْفِيَّةِ فَضْلًا عَنْ إِخْتِصَاصِهَا بِالْعُسْلِ، وَإِنَّمَا فِي الْحَدِيثِ الْإِزْشَادُ إِلَى تَبْرِيدِ الْحُمَّى بِالْمَاءِ فَإِنْ أَظْهَرَ الْوُجُودَ أَوْ اقْتَضَتْ صِنَاعَةُ الطَّبِّ أَنَّ انْغِمَاسَ كُلِّ مَحْمُومٍ فِي الْمَاءِ أَوْ صَبَّهُ عَلَيْهِ إِيَّاهُ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ يَضُرُّهُ فَلَيْسَ هُوَ الْمُرَادُ، وَإِنَّمَا قَصَدَ ﷺ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ يَنْفَعُ، فَلْيُبْحَثْ عَنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ لِيَحْصُلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَهُوَ كَمَا وَقَعَ فِي أَمْرِهِ الْعَائِنِ بِالْإِغْتِسَالِ وَأُطْلِقَ، وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الْحَدِيثِ الْآخِرِ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مُطْلَقُ الْإِغْتِسَالِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْإِغْتِسَالُ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَأَوَّلَى مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَيْفِيَّةُ تَبْرِيدِ الْحُمَّى مَا صَنَعَتْهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ الصَّدِّيقِ، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَرُشُّ عَلَى بَدَنِ الْمَحْمُومِ شَيْئًا مِنَ الْمَاءِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَتُوبِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ النَّشْرَةِ الْمَأْدُونِ فِيهَا، وَالصَّحَابِيُّ وَلَا سِيَّمَا مِثْلُ أَسْمَاءَ الَّتِي هِيَ مِمَّنْ كَانَ يَلَازِمُ بَيْتَ النَّبِيِّ ﷺ أَعْلَمَ بِالْمُرَادِ مِنْ غَيْرِهَا.

الرَّجَزُ (١).

* **قال الحافظ** رحمته الله: كَانَ ابْنُ عُمَرَ فَهَمَ مِنْ كَوْنِ أَصْلِ الْحُمَى مِنْ جَهَنَّمَ أَنَّ مَنْ أَصَابَتْهُ عَذَابُ بِهَا، وَهَذَا التَّعْذِيبُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَحَلِّهِ: فَيَكُونُ لِلْمُؤْمِنِ تَكْفِيرًا لِدُنُوبِهِ وَزِيَادَةً فِي أَجُورِهِ، وَلِلْكَافِرِ عُقُوبَةً وَانْتِقَامًا. وَإِنَّمَا طَلَبَ ابْنُ عُمَرَ كَشْفَهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الثَّوَابِ لِمَشْرُوعِيَّةِ طَلَبِ الْعَافِيَةِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، إِذْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَكْفُرَ سَيِّئَاتِ عَبْدِهِ وَيُعْظِمَ ثَوَابَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُصِيبَهُ شَيْءٌ يَشُقُّ عَلَيْهِ. ٢١٥/١٠ - ٢١٩

باب [موقف الصحابة رضي الله عنهم من الوباء الذي اجتاحت بلاد الشام]

* **عن عبد الله بن عباس** رضي الله عنه: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ (٢)، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعَ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ (٣)، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ

(١) أَيُّ: الْعَذَابُ.

(٢) **قال الحافظ** رحمته الله: ذَكَرَ سَيْفُ بْنُ عُمَرَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةِ ثَمَانِي

عَشْرَةٍ.

وَهَذَا الطَّاعُونَ الَّذِي وَقَعَ بِالشَّامِ حِينَئِذٍ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى طَاعُونَ عَمَوَاسٍ بِفَتْحِ الْمُهِمْلَةِ وَالْمِيمِ وَحُكِّيَ تَسْكِينُهَا وَآخِرُهُ مُهِمْلَةٌ، قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ عَمَّ وَوَأَسَى.

(٣) **قال الحافظ** رحمته الله: هُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ وَشُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ قَسَمَ الْبِلَادَ بَيْنَهُمْ وَجَعَلَ أَمْرَ الْقِتَالِ إِلَى خَالِدٍ، ثُمَّ رَدَّهُ عُمَرُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَسَمَ الشَّامَ أَجْنَادًا: الْأُرْدُنَّ جُنْدٌ، وَحِمَصُ جُنْدٌ، وَدِمَشْقُ جُنْدٌ، وَفَلَسْطِينَ جُنْدٌ، وَقَنْسَرِينَ جُنْدٌ، وَجَعَلَ عَلَى كُلِّ جُنْدٍ أَمِيرًا.

الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ^(١) وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ^(٢)، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَتَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ^(٣): أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟^(٤) فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟^(٥) نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ^(٦)، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الصَّحَابَةِ، أَطْلَقَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ تَعْظِيمًا لَهُمْ: أَيُّ: لَيْسَ النَّاسُ إِلَّا هُمْ، وَلِهَذَا عَظَّفَهُمْ عَلَى الصَّحَابَةِ عَظْفَ تَفْسِيرٍ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَى الْمَدِينَةِ عَامَ الْفَتْحِ. وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنْ لِمَنْ هَاجَرَ فَضْلًا فِي الْجُمْلَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَهَاجِرْ وَإِنْ كَانَتْ الْهَجْرَةُ الْفَاضِلَةَ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْفَتْحِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ مَكَّةَ بَعْدَ الْفَتْحِ صَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ، فَالَّذِي يَهَاجِرُ مِنْهَا لِلْمَدِينَةِ إِنَّمَا يَهَاجِرُ لَطَلَبِ الْعِلْمِ أَوْ الْجِهَادِ لَا لِلْفِرَارِ بِدِينِهِ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْفَتْحِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهُوَ إِذْ ذَاكَ أَمِيرُ الشَّامِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَتَرْجِعُ فِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: لِعَاقِبَتِهِ. أَوْ هِيَ لِلتَّمَنِّي فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، وَالْمَعْنَى: أَنْ غَيْرَكَ وَمَنْ لَا فَهَمَ لَهُ إِذَا قَالَ ذَلِكَ يُعْذَرُ، وَقَدْ بَيَّنَّ سَبَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَكَانَ عُمَرُ يَكْرَهُ خِلَافَهُ؛ أَيُّ: مُخَالَفَتِهِ.

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ أَنَّ هُجُومَ الْمَرْءِ عَلَى مَا يُهْلِكُهُ مِنْهُي عَنْهُ. وَلَوْ فَعَلَ لَكَانَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ، وَتَجَنَّبَهُ مَا يُؤْذِيهِ مَشْرُوعٌ وَقَدْ يُقَدَّرُ اللَّهُ وَقُوعُهُ فِيمَا فَرَّ مِنْهُ فَلَوْ =

هَبَطْتُ وَادِيًا لَهُ عُذُوتَانِ^(١)، إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنَّ رَعِيَتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعِيَتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - وَكَانَ مُتَعَبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ - فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ^(٢).

= فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَهُ لَكَانَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ، فَهُمَا مَقَامَانِ: مَقَامُ التَّوَكُّلِ، وَمَقَامُ التَّمَسُّكِ بِالْأَسْبَابِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: بِضَمِّ الْعَيْنِ وَبِكَسْرِهَا أَيْضًا: تَنْبِيْةٌ عُذُوَّةٌ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ مِنَ الْوَادِي، وَهُوَ شَاطِئُهُ.

(٢) قَالَ عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَضْلُ الطَّاعُونَ الْقُرُوحُ الْخَارِجَةُ فِي الْجَسَدِ، وَالْوَبَاءُ عُمُومُ الْأَمْرَاضِ، فَسُمِّيَتْ طَاعُونًا لِشَبَهِهَا بِهَا فِي الْهَلَاكِ، وَإِلَّا فَكُلُّ طَاعُونٍ وَبَاءٌ وَلَيْسَ كُلُّ وَبَاءٍ طَاعُونًا.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ وَرَمَ يَنْشَأُ عَنْ هَيْجَانِ الدَّمِّ أَوْ إِنْصِبَابِ الدَّمِّ إِلَى غُضُو فَيْفُسِهِ، وَأَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْعَامَّةِ النَّاشِئَةِ عَنْ فُسَادِ الْهَوَاءِ يُسَمَّى طَاعُونًا بِطَرِيقِ الْمَجَازِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عُمُومِ الْمَرَضِ بِهِ أَوْ كَثَرَةِ الْمَوْتِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الطَّاعُونَ يُغَايِرُ الْوَبَاءَ مَا سَيَأْتِي فِي رَابِعِ أَحَادِيثِ الْبَابِ: «أَنَّ الطَّاعُونَ لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ» وَقَدْ سَبَقَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبًا أَرْضُ اللَّهِ - وَفِيهِ قَوْلُ بِلَالٍ - أَخْرَجُونَا إِلَى أَرْضِ الْوَبَاءِ». فَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَبَاءَ كَانَ مُوجُودًا بِالْمَدِينَةِ، وَقَدْ صَرَّحَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الطَّاعُونَ لَا يَدْخُلُهَا فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَبَاءَ غَيْرُ الطَّاعُونَ، وَأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ عَلَى كُلِّ وَبَاءٍ طَاعُونًا فَبَطَرِيقِ الْمَجَازِ.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّ الطَّاعُونَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ طَعْنِ الْجِنَّ وَقُوعِهِ غَالِيًا فِي أَعْدَلِ الْفُصُولِ وَفِي أَصَحِّ الْبِلَادِ هَوَاءً وَأَطْيَبِهَا مَاءً. فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ طَعْنِ الْجِنَّ كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ: مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي مُوسَى رَفَعَهُ: «فَنَاءَ أُمَّتِي بِالطُّغْنِ =

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ رُجُوعِ مَنْ أَرَادَ دُخُولَ بَلَدَةٍ فَعَلِمَ أَنَّ بِهَا الطَّاعُونَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الطَّيْرَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ مَنَعِ الْإِلْقَاءِ إِلَى التَّهْلُكَةِ.

وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّنْزِيهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ لِمَنْ قَوِيَ تَوَكُّلُهُ وَصَحَّ يَقِينُهُ، وَتَمَسَّكُوا بِمَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ نَدِمَ عَلَى رُجُوعِهِ مِنْ سَرِغَ كَمَا أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «جِئْتُ عُمَرَ حِينَ قَدِمَ فَوَجَدْتُهُ قَائِلًا فِي خَبَائِثِهِ، فَانْتَضَرْتُهُ فِي ظِلِّ الْخَبَاءِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ حِينَ تَضَوَّرَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي رُجُوعِي مِنْ سَرِغَ».

وَيَحْتَمِلُ - وَهُوَ أَقْوَى - أَنْ يَكُونَ سَبَبَ نَدَمِهِ أَنَّهُ خَرَجَ لِأَمْرِ مُهِمٍّ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى قُرْبِ الْبَلَدِ الْمَقْصُودِ رَجَعَ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُقِيمَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْبَلَدِ الْمَقْصُودِ إِلَى أَنْ يَرْتَفِعَ الطَّاعُونَ فَيَدْخُلَ إِلَيْهَا وَيَقْضِيَ حَاجَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الطَّاعُونَ ارْتَفَعَتْ عَنْهَا عَنْ قُرْبٍ، فَلَعَلَّهُ كَانَ بَلَغَهُ ذَلِكَ فَتَدِمَ عَلَى رُجُوعِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، لَا عَلَى مُطْلَقِ رُجُوعِهِ، فَرَأَى أَنَّهُ لَوْ اِنْتَضَرَ لَكَانَ أَوْلَى لِمَا فِي رُجُوعِهِ عَلَى الْعَسْكَرِ الَّذِي كَانَ صُحْبَتِهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ، وَالْخَبَرِ لَمْ يَرِدْ بِالْأَمْرِ بِالرُّجُوعِ وَإِنَّمَا وَرَدَ بِالنَّهْيِ عَنْ الْقُدُومِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: مَنَعَ مَنْ وَقَعَ الطَّاعُونَ بِبَلَدٍ هُوَ فِيهَا مِنْ

= وَالطَّاعُونَ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الطَّعْنُ قَدْ عَرَفْنَاهُ، فَمَا الطَّاعُونَ؟ قَالَ: «وَحَزْ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجِنِّ، وَفِي كُلِّ شَهَادَةٍ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ عُمَرَ أَرَادَ بِالرُّجُوعِ تَرْكَ الْإِلْقَاءِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، فَهُوَ كَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ إِلَى دَارٍ فَرَأَى بِهَا مَثَلًا حَرِيْقًا تَعَذَّرَ طِفْؤُهُ فَعَدَلَ عَنْ دُخُولِهَا لِئَلَّا يُصِيبَهُ، فَعَدَلَ عُمَرَ لِذَلِكَ، فَلَمَّا بَلَغَهُ الْخَبَرُ جَاءَ مُوَافِقًا لِرَأْيِهِ فَأَعْجَبَهُ، فَلَأَجَلَ ذَلِكَ قَالَ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا رَجَعَ لِأَجْلِ الْحَدِيثِ، لَا لِمَا اقْتَضَاهُ نَظَرُهُ فَقَطْ.

الْخُرُوجِ مِنْهَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: النَّهْيُ فِيهِ لِلتَّنْزِيهِ فَيُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ، وَخَالَفَهُمْ جَمَاعَةٌ فَقَالُوا: يَحْرُمُ الْخُرُوجُ مِنْهَا لِظَاهِرِ النَّهْيِ الثَّابِتِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَاضِيَةِ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الصُّورَ ثَلَاثَ:

- مَنْ خَرَجَ لِقَصْدِ الْفِرَارِ مَحْضًا فَهَذَا يَتَنَوَّلُهُ النَّهْيُ لَا مَحَالَةَ.
- وَمَنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ مُتَمَحِّضَةً لَا لِقَصْدِ الْفِرَارِ أَضْلًا، وَيُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِيمَنْ نَهَى لِلرَّحِيلِ مِنْ بَلَدٍ كَانَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ إِقَامَتُهُ مَثَلًا وَلَمْ يَكُنِ الطَّاعُونَ وَقَعَ فَاتَّفَقَ وَقُوعُهُ فِي أَثْنَاءِ تَجْهِيزِهِ فَهَذَا لَمْ يَقْصِدِ الْفِرَارَ أَضْلًا فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ.

- وَالثَّلَاثُ: مَنْ عَرَضَتْ لَهُ حَاجَةٌ فَأَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَيْهَا وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَصَدَ الرَّاحَةَ مِنَ الْإِقَامَةِ بِالْبَلَدِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الطَّاعُونَ فَهَذَا مَحَلُّ النَّزَاعِ، وَمِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ الصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ الَّتِي وَقَعَ بِهَا وَخِمَةٌ وَالْأَرْضُ الَّتِي يُرِيدُ التَّوَجُّهَ إِلَيْهَا صَحِيحَةٌ فَيَتَوَجَّهَ بِهَذَا الْقَصْدِ، فَهَذَا جَاءَ النَّقْلُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ مُخْتَلَفًا.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْخُرُوجِ حِكْمًا:

مِنْهَا: أَنَّ الطَّاعُونَ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ عَامًّا فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ، فَإِذَا وَقَعَ فَالظَّاهِرُ مُدَاخَلَةٌ سَبَبُهُ لِمَنْ بِهَا فَلَا يُفِيدُهُ الْفِرَارُ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ إِذَا تَعَيَّنَتْ - حَتَّى لَا يَقَعَ الْإِنْفِكَافُ عَنْهَا - كَانَ الْفِرَارُ عَبَثًا فَلَا يَلِيْقُ بِالْعَاقِلِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ النَّاسَ لَوْ تَوَارَدُوا عَلَى الْخُرُوجِ لَصَارَ مَنْ عَجَزَ عَنْهُ - بِالْمَرَضِ الْمَذْكُورِ أَوْ بغيرِهِ - ضَائِعَ الْمَصْلَحَةِ لِفَقْدِهِ مَنْ يَتَعَهَّدُهُ حَيًّا وَمَيِّتًا.

وَأَيْضًا: فَلَوْ شَرَعَ الْخُرُوجَ فَخَرَجَ الْأَقْوِيَاءُ لَكَانَ فِي ذَلِكَ كَسْرُ قُلُوبِ

الضُّعْفَاءُ، وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ حِكْمَةَ الْوَعِيدِ فِي الْفِرَارِ مِنَ الرَّخْفِ لِمَا فِيهِ مِنْ كَسْرِ قَلْبٍ مَنْ لَمْ يَفِرَّ وَإِدْخَالَ الرُّعْبِ عَلَيْهِ بِخِذْلَانِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْخَارِجَ يَقُولُ لَوْ أَقَمْتُ لَا صِبْتُ، وَالْمُقِيمُ يَقُولُ لَوْ خَرَجْتُ لَسَلِمْتُ، فَيَقَعُ فِي اللَّوِّ الْمَنْهِي عَنْهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدِي فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ تَعْرِيزَ النَّفْسِ لِلْبَلَاءِ، وَلَعَلَّهَا لَا تَصْبِرُ عَلَيْهِ، وَرُبَّمَا كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الدَّعْوَى لِمَقَامِ الصَّبْرِ أَوْ التَّوَكُّلِ فَمُنِعَ ذَلِكَ حَذَرًا مِنْ إغْتِرَارِ النَّفْسِ وَدَعْوَاهَا مَا لَا تَثْبُتُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِخْتِبَارِ، وَأَمَّا الْفِرَارُ فَقَدْ يَكُونُ دَاخِلًا فِي التَّوَكُّلِ فِي الْأَسْبَابِ بِصُورَةٍ مَنْ يُحَاوِلُ النِّجَاةَ بِمَا قَدَرَ عَلَيْهِ، فَأَمَرْنَا الشَّارِعَ بِتَرْكِ التَّكْلُفِ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا» فَأَمَرَ بِتَرْكِ التَّمَنِّيِّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْبَلَاءِ، وَخَوْفِ إغْتِرَارِ النَّفْسِ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ غَدْرُهَا عِنْدَ الْوُقُوعِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ بِالصَّبْرِ عِنْدَ الْوُقُوعِ تَسْلِيمًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى^(١).

(١) ويُضاف إلى ذلك: ما يُعْبَرُ عنه بالحجر الصحي، وهو من أهم الوسائل للحدِّ من انتشار الأمراض الوبائية في العصر الحاضر، وبموجبه يمنع أي شخص من دخول المناطق التي انتشر فيها نوع من الوباء، والاختلاط بأهلها، وكذلك يمنع أهل تلك المناطق من الخروج منها، سواء أكان الشخص مصابًا بهذا الوباء أم لا.

والإعجاز النبوي يتجلى في هذا الحديث في منع الشخص المقيم في أرض الوباء أن يخرج منها حتى وإن كان غير مصاب، فإن منع الناس من الدخول إلى أرض الوباء قد يكون أمرًا واضحًا ومفهومًا، ولكن منع من كان في البلدة المصابة بالوباء من الخروج منها، حتى وإن كان صحيحًا معافى: أمر غير واضح العلة، بل إن المنطق والعقل يفرض على الشخص السليم الذي يعيش =

وَفِي قِصَّةِ عُمَرَ مِنَ الْفَوَائِدِ: مَشْرُوعِيَّةُ الْمُنَاطَرَةِ.

وَالِاسْتِشَارَةُ فِي النَّوَازِلِ، وَفِي الْأَحْكَامِ.

وَأَنَّ الْإِخْتِلَافَ لَا يُوجِبُ حُكْمًا، وَأَنَّ الْإِتِّفَاقَ هُوَ الَّذِي يُوجِبُهُ.

وَأَنَّ الْعَالَمَ قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ مَا لَا يَكُونُ عِنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ.

وَفِيهِ: وَجُوبُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنْ أَقْوَى الْأَدِلَّةِ عَلَى

ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَقَبِلُوهُ مِنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلَمْ يَطْلُبُوا مَعَهُ مُقَوِّيًا.

وَفِيهِ: التَّرْجِيحُ بِالْأَكْثَرِ عَدَدًا وَالْأَكْثَرُ تَجَرِبَةً لِرُجُوعِ عُمَرَ لِقَوْلِ

مَشِيخَةِ قُرَيْشٍ مَعَ مَا انْضَمَّ إِلَيْهِمْ مِمَّنْ وَافَقَ رَأْيَهُمْ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ

وَالْأَنْصَارِ، فَإِنَّ مَجْمُوعَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ مَنْ خَالَفَهُ مِنْ كُلِّ مِنَ

الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَوَارَنَ مَا عِنْدَ الَّذِينَ خَالَفُوا ذَلِكَ مِنْ مَزِيدٍ فِي

= فِي بِلْدَةِ الْوَبَاءِ، أَنْ يَفِرَ مِنْهَا إِلَى بِلْدَةٍ أُخْرَى سَلِيمَةٍ، حَتَّى لَا يَصَابَ بِالْعَدْوَى،
لَكِنْ أَثْبَتَ الطَّبَّ الْحَدِيثَ - كَمَا يَقُولُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ عَلَى الْبَارِ - أَنَّ الشَّخْصَ
السَّلِيمَ فِي مَنَاطِقِ الْوَبَاءِ قَدْ يَكُونُ حَامِلًا لِلْمَيْكْرُوبِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَوْبَةِ تَصِيبُ
الْعَدِيدَ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ لَيْسَ كُلُّ مَنْ دَخَلَ جِسْمَهُ الْمَيْكْرُوبُ يَصْبِحُ مَرِيضًا،
فَكَمِ مِنْ شَخْصٍ يَحْمِلُ جَرَاثِيمَ الْمَرَضِ دُونَ أَنْ يَبْدُو عَلَيْهِ أَثَرٌ مِنْ آثَارِهِ، فَالْحُمَى
الشُّوْكِيَّةُ، وَحُمَى التِّيفُودِ، وَالسَّلُّ، بَلْ وَحَتَّى الْكُولِيرَا وَالطَّاعُونُ قَدْ تَصِيبُ
أَشْخَاصًا عَدِيدِينَ دُونَ أَنْ يَبْدُو عَلَى أَيِّ مِنْهُمْ عَلَامَاتُ الْمَرَضِ، بَلْ وَيَبْدُو
الشَّخْصُ وَافِرَ الصَّحَّةِ سَلِيمَ الْجِسْمِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ يَنْقُلُ الْمَرَضَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ
الْأَصْحَاءِ.

وَهُنَاكَ أَيْضًا فِتْرَةُ الْحَضَانَةِ، وَهِيَ الْفِتْرَةُ الزَّمْنِيَّةُ الَّتِي تَسْبِقُ ظُهُورَ الْأَعْرَاضِ مِنْذُ
دُخُولِ الْمَيْكْرُوبِ وَتَكَاثُرِهِ حَتَّى يَبْلُغَ أَشَدَّهُ، وَفِي هَذِهِ الْفِتْرَةِ لَا يَبْدُو عَلَى
الشَّخْصِ أَنَّهُ يَعْانِي مِنْ أَيِّ مَرَضٍ، وَلَكِنْ بَعْدَ فِتْرَةٍ مِنَ الزَّمَنِ قَدْ تَطَوَّلَ وَقَدْ تَقَصَّرَ
- عَلَى حَسَبِ نَوْعِ الْمَرَضِ وَالْمَيْكْرُوبِ الَّذِي يَحْمِلُهُ - تَظْهَرُ عَلَيْهِ أَعْرَاضُ الْمَرَضِ
الْكَامِنَةِ فِي جِسْمِهِ.

الْعِلْمَ وَالِدِينَ مَا عِنْدَ الْمَشِيخَةِ مِنَ السِّنِّ وَالتَّجَارِبِ، فَلَمَّا تَعَادَلُوا مِنْ هَذِهِ الْحَيَثُوتِ رُجِّحَ بِالْكَثَرَةِ وَوَافَقَ اجْتِهَادُهُ النَّصَّ، فَلِذَلِكَ حَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى تَوْفِيقِهِ لِذَلِكَ.

وَفِيهِ: تَفَقُّدُ الْإِمَامِ أَحْوَالَ رَعِيَّتِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ ظُلْمِ الْمَظْلُومِ وَكَشْفِ كُرْبَةِ الْمَكْرُوبِ وَرَدُّعِ أَهْلِ الْفُسَادِ وَإِظْهَارِ الشَّرَائِعِ وَالشَّعَائِرِ وَتَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ^(١). ٢٢٠/١٠ - ٢٣٤

باب [الْعَيْنُ حَقٌّ^(٢)، وَكَيْفِيَّةُ غَسْلِ الْعَائِنِ إِذَا أَصَابَ أَحَدًا]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، وَلَوْ

(١) وفيه: استشارة الأمير والرئيس لرعيته، وعدم الاستغناء برأيه وخبرته عن رأيهم وخبرتهم. وينبغي أن يستشير أهل الخبرة والعلم، ولا يستثني أحدًا منهم.

وفيه: أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يعترضون على أمير المؤمنين ويُحاورونه، ولم يكن يُؤنبهم على ذلك، بل جعل من حق الرعية إبداء وجهة نظرهم، وعدم إجبارهم دائمًا بكل قراراته وآرائه.

فما دام أن المعارض لم يُؤلَّب الرعية عليه، ولم يخرج عليه بالسيف، ولم يخرج عن الشرع والدين: فله فسحة في اعتراضه.

وفيه: أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يختلفون فيما بينهم، لكن لا يؤدي اختلافهم إلى فرقة وخصومة.

وفيه: أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانت تتفاوت أفهامهم في معاني الأحاديث وتوجيهها، ولم يُثَرَّب بعضهم على بعض.

وفيه: الاستدلال بالأدلة العقلية والمنطقية.

(٢) قَالَ الْمَازِرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخَذَ الْجُمْهُورُ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَأَنْكَرَهُ طَوَائِفُ الْمُبْتَدِعَةِ لِعَيْرِ مَعْنَى؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَيْسَ مُحَالًا فِي نَفْسِهِ وَلَا يُؤْدِي إِلَى قَلْبِ حَقِيقَةٍ وَلَا إِفْسَادٍ دَلِيلٍ، فَهُوَ مِنْ مُتَجَاوِزَاتِ الْعُقُولِ، فَإِذَا أَخْبَرَ الشَّرْعُ بِوُقُوعِهِ لَمْ يَكُنْ لِإِنْكَارِهِ مَعْنَى، وَهَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ إِنْكَارِهِمْ هَذَا وَإِنْكَارِهِمْ مَا يُخْبِرُ بِهِ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ؟

كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ الْقَدَرِ، لَسَبَقَتْهُ الْعَيْنُ»^(١).

* **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: الْحَدِيثُ جَرَى مَجْرَى الْمُبَالَغَةِ فِي اثْبَاتِ الْعَيْنِ لَا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَرُدَّ الْقَدَرُ شَيْءٌ إِذْ الْقَدَرُ عِبَارَةٌ عَنْ سَابِقِ عِلْمِ اللَّهِ، وَهُوَ لَا رَادَّ لِأَمْرِهِ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْقُرْطُبِيُّ.

وَحَاصِلُهُ: لَوْ فُرِضَ أَنَّ شَيْئًا لَهُ قُوَّةٌ بِحَيْثُ يَسْبِقُ الْقَدَرُ لَكَانَ الْعَيْنُ، لَكِنَّهَا لَا تَسْبِقُ، فَكَيْفَ غَيْرَهَا؟

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ أَمْرُ الْعَايِنِ بِالْإِغْتِسَالِ عِنْدَ طَلَبِ الْمَعِينِ مِنْهُ ذَلِكَ فَفِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِغْتِسَالَ لِذَلِكَ كَانَ مَعْلُومًا بَيْنَهُمْ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَمْتَنِعُوا مِنْهُ إِذَا أُريدَ مِنْهُمْ، وَأَذْنَى مَا فِي ذَلِكَ رَفْعُ الْوَهْمِ الْحَاصِلِ فِي ذَلِكَ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبِ.

وَلَمْ يُبَيِّنْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ صِفَةَ الْإِغْتِسَالِ، وَقَدْ وَقَعَتْ فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ وَسَارُوا مَعَهُ نَحْوَ مَاءٍ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِشُعْبِ الْخَزَارِ مِنَ الْجُحْفَةِ إِغْتَسَلَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ - وَكَانَ أَبْيَضَ حَسَنَ الْجِسْمِ وَالْجِلْدِ - فَنَظَرَ إِلَيْهِ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ مُحَبَّاءَ، فَلَبِطَ - أَيِ: صُرِعَ وَزْنَا وَمَعْنَى - سَهْلٌ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلْ تَتَّهَمُونَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالُوا: عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ، فَدَعَا عَامِرًا فَتَغَيَّطَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ؟ هَلَّا إِذَا رَأَيْتَ مَا يُعْجِبُكَ بَرَكْتَ»، ثُمَّ قَالَ: «إِغْتَسِلْ لَهُ»، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ يَصَّبُ ذَلِكَ الْمَاءَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِهِ عَلَى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ ثُمَّ يُكْفَأُ الْقَدَحُ؛ فَفَعَلَ بِهِ ذَلِكَ، فَراحَ سَهْلٌ مَعَ النَّاسِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

(١) الحديث متفق عليه بلفظ: «العين حق» عن ابن عباس وأبي هريرة، والزيادة عند مسلم من حديث ابن عباس.

قَالَ الْمَازِرِيُّ: الْمُرَادُ بِدَاخِلَةِ الْإِزَارِ الظَّرْفُ الْمُتَدَلِّي الَّذِي يَلِي حَقْوَهُ الْأَيْمَنَ. وَزَادَ عِيَاضٌ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَلِي جَسَدَهُ مِنَ الْإِزَارِ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا مَنْ أَنْكَرَهَا وَلَا مَنْ سَخَّرَ مِنْهَا وَلَا مَنْ شَكَّ فِيهَا أَوْ فَعَلَهَا مُجَرَّبًا غَيْرَ مُعْتَقِدٍ، وَإِذَا كَانَ فِي الطَّبِيعَةِ خَوَاصٌّ لَا يَعْرِفُ الْأَطْبَاءُ عِلْلَهَا بَلْ هِيَ عَنْدهُمْ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ وَإِنَّمَا تُفْعَلُ بِالْخَاصِّيَّةِ فَمَا الَّذِي تُنْكَرُ جَهْلَتُهُمْ مِنَ الْخَوَاصِّ الشَّرْعِيَّةِ؟ هَذَا مَعَ أَنَّ فِي الْمُعَالَجَةِ بِالْإِغْتِسَالِ مُنَاسَبَةٌ لَا تَأْبَاهَا الْعُقُولُ الصَّحِيحَةُ، فَهَذَا تَرَيَاقُ سُمِّ الْحَيَّةِ يُؤْخَذُ مِنْ لَحْمِهَا، وَهَذَا عِلَاجُ النَّفْسِ الْعُضْبِيَّةِ تُوَضَعُ الْيَدُ عَلَى بَدَنِ الْعُضْبَانِ فَيَسْكُنُ، فَكَانَ أَثَرُ تِلْكَ الْعَيْنِ كَشُعْلَةٍ نَارٍ وَقَعَتْ عَلَى جَسَدٍ، فَفِي الْإِغْتِسَالِ إِطْفَاءُ لِتِلْكَ الشُّعْلَةِ. ١. هـ.

وَهَذَا الْغُسْلُ يَنْفَعُ بَعْدَ اسْتِحْكَامِ النَّظَرَةِ، فَأَمَّا عِنْدَ الْإِصَابَةِ وَقَبْلَ الْإِسْتِحْكَامِ فَقَدْ أَرَشَدَ الشَّارِعُ إِلَى مَا يَدْفَعُهُ بِقَوْلِهِ فِي قِصَّةِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ الْمَذْكُورَةِ كَمَا مَضَى: «أَلَا بَرَكْتُ عَلَيْهِ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهَ: «فَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ». وَأَخْرَجَ الْبَزَّارُ وَابْنُ السُّنِّيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «مَنْ رَأَى شَيْئًا فَأَعْجَبَهُ فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَمْ يَضُرَّهُ».

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَيْضًا أَنَّ الْعَائِنَ إِذَا عُرِفَ يُقْضَى عَلَيْهِ بِالْإِغْتِسَالِ، وَأَنَّ الْإِغْتِسَالَ مِنَ النَّشْرَةِ النَّافِعَةَ.

وَأَنَّ الْعَيْنَ تَكُونُ مَعَ الْإِعْجَابِ وَلَوْ بِغَيْرِ حَسَدٍ، وَلَوْ مِنَ الرَّجُلِ الْمُحِبِّ، وَمِنْ الرَّجُلِ الصَّالِحِ.

وَأَنَّ الَّذِي يُعْجِبُهُ الشَّيْءُ يَنْبَغِي أَنْ يُبَادِرَ إِلَى الدُّعَاءِ لِلَّذِي يُعْجِبُهُ بِالْبَرَكَةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ رُقِيَّةً مِنْهُ.

وَأَنَّ الْإِصَابَةَ بِالْعَيْنِ قَدْ تَقْتُلُ^(١). ٢٥٠/١٠ - ٢٥٣

باب [لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ»^(٢) قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْفَأَلُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ».

(١) فائدة: قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ أُخْتُفَ فِي جَرَيَانِ الْقِصَاصِ بِذَلِكَ فَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَوْ أَتَلَفَ الْعَائِنُ شَيْئًا ضَمِنَهُ، وَلَوْ قَتَلَ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ إِذَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ بِحَيْثُ يَصِيرُ عَادَةً، وَهُوَ فِي ذَلِكَ كَالسَّاحِرِ عِنْدَ مَنْ لَا يَقْتُلُهُ كُفْرًا، انْتَهَى. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الرَّوْضَةِ»: وَلَا دِيَّةَ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى مُنْصَبِطِ عَامٍ دُونَ مَا يَخْتَصُّ بِبَعْضِ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مِمَّا لَا انْضِبَاطَ لَهُ، كَيْفَ وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُ فِعْلٌ أَضَلًّا، وَإِنَّمَا غَايَتُهُ حَسَدٌ وَتَمَنُّ لِرِوَالٍ نِعْمَةً ١.١ هـ. قَالَ: وَلَا يُعَكَّرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الْحُكْمُ بِقَتْلِ السَّاحِرِ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِيهِ عُسْرٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ مَنَعُ الْعَائِنِ إِذَا عُرِفَ بِذَلِكَ مِنْ مَدَاخِلَةِ النَّاسِ وَأَنْ يُلْزَمَ بَيْتُهُ، فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا رَزَقَهُ مَا يَقُومُ بِهِ، فَإِنْ ضَرَرَهُ أَشَدَّ مِنْ ضَرَرِ الْمَجْدُومِ الَّذِي أَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْعِهِ مِنْ مُخَالَطَةِ النَّاسِ كَمَا تَقَدَّمَ وَاضِحًا فِي بَابِهِ، وَأَشَدَّ مِنْ ضَرَرِ الثُّومِ الَّذِي مَنَعَ الشَّارِعَ آكِلَهُ مِنْ حُضُورِ الْجَمَاعَةِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا الْقَوْلُ صَحِيحٌ مُتَعَيَّنٌ لَا يُعْرِفُ عَنْ غَيْرِهِ تَصْرِيحٌ بِخِلَافِهِ. (٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، وَأَصْدَقُ الطَّيْرِ الْفَأَلُ». فَبَيَّنَ هَذَا التَّصْرِيحَ أَنَّ الْفَأَلَ مِنْ جُمْلَةِ الطَّيْرِ لِكَثْرَةِ مُسْتَنَى. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ فِي ذَلِكَ - أَي: فِي قَوْلِهِ: وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ - إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَالْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الطَّيْرِ وَالْفَأَلِ تَأْثِيرَ كُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا هُوَ فِيهِ، وَالْفَأَلُ فِي ذَلِكَ أْبْلَغُ ١.١ هـ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَعَلَ اللَّهُ فِي فِطْرِ النَّاسِ مَحَبَّةَ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ وَالْأُنْسَ بِهَا كَمَا جَعَلَ فِيهِمُ الْإِرْتِيَاخَ بِالْمَنْظَرِ الْأَنِيقِ وَالْمَاءِ الصَّافِي، وَإِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَشْرِبُهُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ يُعْجِبُهُ أَنْ يَسْمَعَ: يَا نَجِيعَ يَا رَاشِدَ». وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ بُرَيْدَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ مِنْ شَيْءٍ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ عَامِلًا يَسْأَلُ عَنْ إِسْمِهِ، فَإِذَا أَعْجَبَهُ فَرِحَ بِهِ، وَإِنْ كَرِهَ إِسْمَهُ رُئِيَ كَرَاهَتُهُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ»^(١).

وَقَالَ الطَّبِيبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَعْنَى التَّرْخُصِ فِي الْفَالِ وَالْمَنْعِ مِنَ الطَّيْرَةِ هُوَ أَنَّ الشَّخْصَ لَوْ رَأَى شَيْئًا فَظَنَّهُ حَسَنًا مُحَرِّضًا عَلَى طَلَبِ حَاجَتِهِ فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ، وَإِنْ رَأَاهُ بِضِدِّ ذَلِكَ فَلَا يَقْبَلُهُ بَلْ يَمْضِي لِسَبِيلِهِ، فَلَوْ قَبِلَ وَانْتَهَى عَنِ الْمَضِيِّ

= قَالَ ابْنُ الْقِيمِ: فَأَبْطَلَ الطَّيْرَةَ وَأَخْبَرَ أَنَّ الْفَالَ مِنْهَا، وَلَكِنَّهُ خَيْرُهَا، فَفَصَلَ بَيْنَ الْفَالِ وَالطَّيْرَةِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِمْتِيَازِ وَالتَّضَادِّ، وَنَفَعَ أَحَدَهُمَا وَمَضَرَّ الْآخَرَ، وَنَظِيرُ هَذَا مَنْعُهُ مِنَ الرِّقَاءِ بِالشَّرْكِ، وَإِذْنُهُ فِي الرِّقَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ شَرَكًا؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُنْفَعَةِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْمُفْسَدَةِ. ١. هـ. «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» ٣/ ٣٠٨.

(١) قَالَ ابْنُ الْقِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَعْلَمُ أَنَّ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَمُسَمِّيَاتِهَا ارْتِبَاطًا قَدَرَهُ الْعَزِيزُ الْقَادِرُ، وَأَلْهَمَهُ نَفُوسَ الْعِبَادِ، وَجَعَلَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، بِحَيْثُ لَا تَنْصَرِفُ عَنْهُ، وَلَيْسَ هَذَا الْإِرْتِبَاطُ هُوَ ارْتِبَاطُ الْعِلَّةِ بِمَعْلُولِهَا. بَلْ ارْتِبَاطُ تَنَاسُبٍ وَتَشَاكُلٍ اقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ الْحَكِيمِ، فَقُلَّ أَنْ تَرَى اسْمًا قَبِيحًا إِلَّا وَبَيْنَ مُسَمَّاهُ وَبَيْنَهُ رَابِطٌ مِنَ الْقُبْحِ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ الْإِسْمَ الثَّقِيلَ الَّذِي تَنْفَرُ عَنْهُ الْأَسْمَاعُ، وَتَنْبُو عَنْهُ الطَّبَاعُ، فَإِنَّكَ تَجِدُ مُسَمَّاهُ يُقَارِبُ أَوْ يُلِمُّ أَنْ يُطَابِقَ، وَلِهَذَا مِنَ الْمَشْهُورِ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ أَنَّ الْأَلْقَابَ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، فَلَا تَكَادُ تَجِدُ الْإِسْمَ الشَّنِيعَ الْقَبِيحَ إِلَّا عَلَى مُسَمَّى يُنَاسِبُهُ، وَفِي ذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ:

وَقُلْ إِنْ أَبْصَرْتَ عَيْنَاكَ ذَا لِقَبٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَّرْتَ فِي لِقَبِهِ
١. هـ. «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» ٣/ ٣٥٠.

فَهُوَ الطَّيْرَةُ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِأَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الشُّؤْمِ ^(١). ٢٦٤/١٠ - ٢٦٥

باب **قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:** ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا بُغِيَكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [يونس: ٢٣] ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠] وَتَرْكِ إِثَارَةِ الشَّرِّ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ ^(٢)

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيٍّ مِنْ يَهُودِ بَنِي

(١) لكن لو كان له طرقتان، وأحدهما يُسَمَّى باسم قبيح بخلاف الآخر، فتركه وسلك الآخر فليس هذا من الطيرة، بل هو من أفعال الحسن.

والقاعدة في التفريق بين الطيرة المنهي عنها والفأل المأمور به: أن الطيرة تمنع وتصد الإنسان بسبب شؤمه من شيء، فأما إذا لم يمتنع، ولكن كره الاسم لبشاعته؛ فهو من أفعال المأذون به.

(٢) قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَتَرْجَمَةِ الْبَابِ مَعَ الْحَدِيثِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا نَهَى عَنِ الْبَغْيِ، وَأَعْلَمَ أَنَّ ضَرَرَ الْبَغْيِ إِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْبَاغِي، وَضَمِنَ النَّصْرَ لِمَنْ بُغِيَ عَلَيْهِ، كَانَ حَقٌّ مِّنْ بُغْيٍ عَلَيْهِ أَنْ يَشْكُرَ اللَّهَ عَلَى إِحْسَانِهِ إِلَيْهِ، بِأَنْ يَعْفُو عَمَّنْ بُغِيَ عَلَيْهِ، وَقَدْ امْتَثَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُعَاقِبِ الَّذِي كَادَهُ بِالسَّحْرِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ. ١. هـ.

قلت: فهذا درسٌ لنا أن نعفو عمن أساء إلينا من المسلمين، ولا ننتصر لأنفسنا، وأن نتحمل ما نراه من جفاءٍ أو خطأ، مع نصيحتنا لهم بلطفٍ ولين.

وإذا كان النبي عفا عن يهوديٍّ سحره، أفلا نعفو نحن عن مسلم - وخاصةً القريب أو الصديق -، وهو قطعاً لم يرتكب عُشْرَ ما ارتكبه هذا اليهودي؟

ومن الحكم في تركه قتلَ لبيد بن الأعصم: كي لا يُثِيرَ بِسَبَبِ قَتْلِهِ فِتْنَةً، أَوْ لِئَلَّا يُنْفَرِ النَّاسُ عَنِ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مِنْ جِنْسٍ مَا رَاعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَنْعِ قَتْلِ الْمُنَافِقِينَ حَيْثُ قَالَ: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ». قاله القرطبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ: لَيْدٌ بِنُ الْأَعَصِمِ^(١): قَالَتْ حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ، وَمَا يَفْعَلُهُ^(٢)، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَشَعَرْتَ^(٣) أَنْ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟^(٤) جَاءَنِي رَجُلَانِ^(٥) فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ^(٦): مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟^(٧) قَالَ:

(١) وَالْمُدَّةُ الَّتِي مَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا فِي السَّحْرِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، كَمَا رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ وَجَدْنَاهُ مَوْضُوعًا بِإِسْنَادٍ الصَّحِيحِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.
(٢) قَالَ عِيَّاضُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ السَّحْرَ إِنَّمَا تَسْلُطُ عَلَى جَسَدِهِ وَظَوَاهِرِ جَوَارِحِهِ لَا عَلَى تَمْيِيزِهِ وَمُعْتَقَدِهِ.

فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِلْمُبْتَدِعَةِ الْمُنْكَرِينَ هَذَا الْحَدِيثَ، الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ يَحْطُ مَنْصِبَ النَّبُوَّةِ وَيُشَكِّكُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يُبْلَغُهُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى عِصْمَتِهِ فِي التَّبْلِغِ.
وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ أُمُورِ الدُّنْيَا الَّتِي لَمْ يُبْعَثْ لِأَجْلِهَا وَلَا كَانَتْ الرِّسَالَةَ مِنْ أَجْلِهَا فَهُوَ فِي ذَلِكَ عُرْضَةٌ لِمَا يَعْتَرِضُ الْبَشَرَ كَالْأَمْرَاضِ، فَعَبْرٌ بَعِيدٌ أَنْ يُخِيلَ إِلَيْهِ فِي أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ مَعَ عِصْمَتِهِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي أُمُورِ الدِّينِ. قَالَهُ الْمَازَرِيُّ مُلَخَّصًا.

(٣) أَيُّ: عَلِمْتُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أَجَابَنِي فِيمَا دَعَوْتَهُ، فَأُطْلِقَ عَلَى الدَّعَاءِ اسْتِفْتَاءً لِأَنَّ الدَّاعِيَ طَالِبٌ وَالْمُجِيبُ مُفْتٍ، أَوْ الْمَعْنَى أَجَابَنِي بِمَا سَأَلْتَهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ دُعَاءَهُ كَانَ أَنْ يُبْلَغُهُ اللَّهُ عَلَى حَقِيقَةِ مَا هُوَ فِيهِ لِمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمْرِ.

(٥) هُمَا مَلَكَانِ، قِيلَ: جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ.

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَلَّ مَجْمُوعُ الطَّرُقِ عَلَى أَنَّ الْمَسْئُولَ هُوَ جِبْرِيلُ وَالسَّائِلُ مِيكَائِيلُ.

(٧) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: «مَا تَرَى» وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي الْمَنَامِ، إِذْ لَوْ جَاءَ إِلَيْهِ فِي الْيَقَظَةِ لَخَاطَبَهُ وَسَأَلَاهُ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَانَ بِصِفَةِ النَّائِمِ وَهُوَ يَقْظَانِ، فَتَخَاطَبَا وَهُوَ يَسْمَعُ.

مَطْبُوبٌ^(١)، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَيْدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟
 قَالَ: فِي مُشِطٍ^(٢) وَمُشَاطَةٍ^(٣)، قَالَ: وَجُفَّ طُلْعَةٌ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟
 قَالَ: فِي بِئْرِ ذِي أَرْوَانَ^(٤)، قَالَتْ: فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْاسٍ مِنْ
 أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ وَاللَّهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَاءِ»^(٥)، وَلَكَأَنَّ
 نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ^(٦)، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَحْرَقْتُهُ؟ قَالَ:
 «لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَافَانِي اللَّهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ^(٧) شَرًّا، فَأَمَرْتُ بِهَا
 فَدُفِنَتْ»^(٨). ٢٨٤/١٠.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مَسْحُورٌ، يُقَالُ: كُنُوا عَنِ السَّحْرِ بِالطَّبِّ تَفَاوُلًا كَمَا
 قَالُوا لِلدِّيْعِ سُلَيْمٍ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ الْآلَةُ الْمَعْرُوفَةُ الَّتِي يُسْرَحُ بِهَا شَعْرُ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ.

(٣) هُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّعْرِ إِذَا مُشِطَ، قَالَ الْحَافِظُ: هَذَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ
 اللَّغَةِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَنَّ لَوْنَ مَاءِ الْبِئْرِ لَوْنُ الْمَاءِ الَّذِي يُنْفَعُ فِيهِ الْحِنَاءُ.

(٥) قَالَ الْقُرَاءُ وَغَيْرُهُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ شَبَهُ طُلْعِهَا فِي قُبْحِهِ بِرُءُوسِ الشَّيَاطِينِ: لِأَنَّهَا
 مَوْصُوفَةٌ بِالْقُبْحِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي اللِّسَانِ أَنَّ مَنْ قَالَ: فَلَانِ شَيْطَانٌ أَرَادَ أَنَّهُ خَبِثَ
 أَوْ قَبِيحٌ.

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ بِالنَّاسِ التَّعْمِيمُ فِي الْمَوْجُودِينَ.

(٧) وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ شَرْعِيَّةٌ عَظِيمَةٌ، يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَحْضَرَهَا مَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ
 الْمُنْكَرِ، وَالِدَاعِيَةُ وَغَيْرُهَا.

وفيه: أَنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ تُؤْذِي النَّبِيَّ ﷺ، وَصَوْنَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الشَّيَاطِينِ لَا يَمْنَعُ
 إِرَادَتَهُمْ كَيْدَهُ، فَقَدْ مَضَى فِي الصَّحِيحِ أَنَّ شَيْطَانًا أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ
 فَأَمَكَّنَهُ اللَّهُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ السَّحَرُ مَا نَالَهُ مِنْ ضَرَرِهِ مَا يُدْخِلُ نَقْصًا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ
 بِالتَّبْلِيغِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسِ مَا كَانَ يَنَالُهُ مِنْ ضَرَرِ سَائِرِ الْأَمْرَاضِ مِنْ ضَعْفٍ عَنِ
 الْكَلَامِ، أَوْ عَجْزٍ عَنِ بَعْضِ الْفِعْلِ، أَوْ حُدُوثِ تَحْيِيلٍ لَا يَسْتَمِرُّ، بَلْ يَزُولُ
 وَيُبْطِلُ اللَّهُ كَيْدَ الشَّيَاطِينِ. قَالَهُ الْمُهَلَّبُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

باب [لا عدوى ولا هامة، واستخدام الأدلة العقلية في المجادلة]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا صَفَرٌ، وَلَا هَامَةٌ»، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظَّبَاءُ فَيَخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُجْرِبُهَا؟^(١)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَفِي جَوَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ جَوَازُ مُشَافَهَةِ مَنْ وَقَعَتْ لَهُ شُبْهَةٌ فِي إِعْتِقَادِهِ بِذِكْرِ الْبُرْهَانِ الْعَقْلِيِّ إِذَا كَانَ السَّائِلُ أَهْلًا

= وفيه: أَنَّ أعظم سبب في الشفاء من السحر والعين وغيرها من الأمراض: الدعاء، وقد أَلَحَّ النَّبِيُّ ﷺ بالدعاء حتى استُجِيبَ له، فلا ينبغي أَنْ يغفل عن هذا من ابتلي بمثل ذلك.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ اسْتِحْبَابُ الدَّعَاءِ عِنْدَ حُصُولِ الْأُمُورِ الْمَكْرُوهَاتِ وَتَكَرُّرِهِ الْإِلْتِجَاءُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي دَفْعِ ذَلِكَ.

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَلَكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مَسْلَكِي التَّفْوِيزِ وَتَعَاطِي الْأَسْبَابِ، فَفِي أَوَّلِ الْأَمْرِ قَوْضٌ وَسَلَمٌ لِأَمْرِ رَبِّهِ فَاحْتَسَبَ الْأَجْرَ فِي صَبْرِهِ عَلَى بَلَائِهِ، ثُمَّ لَمَّا تَمَادَى ذَلِكَ وَخَشِيَ مِنْ تَمَادِيهِ أَنْ يُضْعِفَهُ عَنْ فَنُونِ عِبَادَتِهِ جَنَحَ إِلَى التَّدَاوِي ثُمَّ إِلَى الدَّعَاءِ، وَكُلٌّ مِنَ الْمَقَامَيْنِ غَايَةٌ فِي الْكَمَالِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ بِنَاءٌ عَلَى مَا كَانُوا يُعْتَقِدُونَ مِنَ الْعَدْوَى؛ أَيُّ: يَكُونُ سَبَبًا لَوْفُوعِ الْجَرَبِ بِهَا، وَهَذَا مِنْ أَوْهَامِ الْجُهَالِ، كَانُوا يُعْتَقِدُونَ أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا دَخَلَ فِي الْأَصْحَاءِ أَمْرَضَهُمْ فَتَفَى الشَّارِعَ ذَلِكَ وَأَبْطَلَهُ، فَلَمَّا أَوْرَدَ الْأَعْرَابِيُّ الشُّبْهَةَ رَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟» وَهُوَ جَوَابٌ فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ وَالرَّشَاقَةِ، وَحَاصِلُهُ: مِنْ أَيْنَ الْجَرَبُ لِلَّذِي أَعْدَى بِزَعْمِهِمْ؟ فَإِنْ أُجِيبَ مِنْ بَعِيرٍ آخَرَ لَزِمَ التَّسْلُسُ أَوْ سَبَبٌ آخَرَ فَلْيُفْصَحْ بِهِ، فَإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّ الَّذِي فَعَلَهُ فِي الْأَوَّلِ هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ فِي الثَّانِي ثَبَتَ الْمُدَّعَى.

لِفَهْمِهِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ قَاصِرًا فَيُخَاطَبُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ عَقْلُهُ مِنْ
الْإِقْتِنَاعِيَّاتِ^(١). ٢٩٧/١٠ - ٢٩٩

باب [التحذير من الكبر]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ
يَمْشِي فِي حُلَّةٍ، تُعْجِبُهُ نَفْسُهُ، مُرَجَّلٌ جُمَّتَهُ^(٢)، إِذْ خَسَفَ اللَّهُ بِهِ، فَهُوَ
يَتَجَلْبَلُ^(٣) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مُقْتَضَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَأْكُلُ
جَسَدَ هَذَا الرَّجُلِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُلْغَزَ بِهِ فَيُقَالَ: كَافِرٌ لَا يَبْلَى جَسَدُهُ بَعْدَ
الْمَوْتِ^(٤). ٣٢٢/١٠

(١) فهذا الحديث نفى أن تكون الأمراض ونحوها تُمرض بذاتها، وهذا لا
يعني أنها تكون سبباً في المرض، وإذا تقرر ذلك، سهل الجمع بين هذا
الحديث وبين الحديث الآخر الذي في البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى
مُصِحٍّ».

وكذلك أمره بالفرار من المجذوم، ونهيه عن الدخول إلى موضع الطاعون، فإنه
من باب اجتناب الأسباب التي خلقها الله تعالى، وجعلها أسباباً للهلاك أو
الأذى.

والعبد مأمور باتقاء أسباب البلاء إذا كان في عافية منها.

(٢) أي: مُسَرَّحٌ شعر رأسه.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التَّجَلْبُلُ التَّحَرُّكُ، قَالَ ابْنُ قَارِسٍ: التَّجَلْبُلُ أَنْ يَسُوخَ فِي
الْأَرْضِ مَعَ اضْطِرَابٍ شَدِيدٍ، وَيَنْدَفِعَ مِنْ شِقِّ إِلَى شِقِّ، فَالْمَعْنَى: يَتَجَلْبَلُ فِي
الْأَرْضِ: أَيُّ: يَنْزِلُ فِيهَا مُضْطَرِبًا مُتَدَاْفِعًا.

(٤) فيه: بشاعة الكبر وقبحه وخطره، وإنما قصَّ النبي ﷺ قصة هذا الرجل ليعتبر
الناس من ذلك، ويحذروا من الكبر أشد الحذر.

باب [إِخْرَاجُ مَنْ يَحْصُلُ بِهِ التَّأْذِي لِلنَّاسِ عَنْ مَكَانِهِ إِلَى أَنْ يَتُوبَ]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ مَشْرُوعِيَّةٌ إِخْرَاجُ كُلِّ مَنْ يَحْصُلُ بِهِ التَّأْذِي لِلنَّاسِ عَنْ مَكَانِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ يَتُوبَ ^(١). ٤١١/١٠

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ نَقَاشِ أُمِّ يَعْقُوبَ لَابِنِ مَسْعُودٍ فِي نَسَبَتِهِ لَعْنِ الْوَاشِمَاتِ وَالنَّامِصَاتِ لِلْقُرْآنِ وَلَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ ^(٢) وَالْمُوتَشِمَاتِ ^(٣)، وَالْمُتَمَصَّاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ ^(٤) الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ ^(٥)

(١) وفيه: تحريم تشبه النساء بالرجال، وتشبه الرجال بالنساء، وأن من فعل ذلك فهو مُسْتَحَقٌّ للعنة والعقوبة.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: جَمْعُ وَاشِمَةٍ وَهِيَ الَّتِي تَشِمُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: جَمْعُ مُسْتَوْشِمَةٍ وَهِيَ الَّتِي تَطْلُبُ الْوَشْمَ.

قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْوَشْمُ أَنْ يَغْرِزَ فِي الْعُضْوِ إِبْرَةً أَوْ نَحْوَهَا حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ثُمَّ يُحْسَى بِنُورَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَيُخَضَّرَ.

وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ نَقْشًا، وَقَدْ يُجْعَلُ دَوَائِرُ، وَتَعَاطِيهِ حَرَامٌ بِدَلَالَةِ اللَّعْنِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ، وَبَصِيرِ الْمَوْضِعِ الْمَوْشُومِ نَجَسًا لِأَنَّ الدَّمَ انْحَبَسَ فِيهِ فَتَجِبَ إِزَالَتُهُ إِنْ أُمَكِّنَتْ وَلَوْ بِالْجَرْحِ إِلَّا إِنْ خَافَ مِنْهُ تَلَفًا أَوْ شَيْئًا أَوْ فَوَاتَ مَنَفْعَةُ عَضْوِ فَيُجُوزُ إِبْقَاؤُهُ، وَتَكْفِي التَّوْبَةُ فِي سُقُوطِ الْإِثْمِ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمَذْمُومَةَ مَنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْحُسْنِ فَلَوْ احْتَأَجَّتْ إِلَى ذَلِكَ لِمُدَاوَاةٍ مِثْلًا جَارَ.

(٥) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: هِيَ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لِمَنْ يَصْنَعُ الْوَشْمَ وَالنَّمِصَ وَالْفُلْجَ وَكَذَا الْوَضْلَ.

فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَّغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ، فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، قَالَ: لَيْتَنِي كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتَ: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي إِطْلَاقِ ابْنِ مَسْعُودٍ نِسْبَةَ لَعْنٍ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَفَهُمْ أُمُّ يَعْقُوبَ مِنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْقُرْآنَ وَتَقْرِيرَهُ لَهَا عَلَى هَذَا الْفَهْمِ، وَمُعَارَضَتِهَا لَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَجَوَابُهُ بِمَا أَجَابَ: دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ نِسْبَةِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِسْتِنْبَاطُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ نِسْبَةً قَوْلِيَّةً، فَكَمَا جَازَ نِسْبَةُ لَعْنِ الْوَاشِمَةِ إِلَى كَوْنِهِ فِي الْقُرْآنِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ مَعَ ثُبُوتِ لَعْنِهِ ﷺ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، يَجُوزُ نِسْبَةُ مَنْ فَعَلَ أَمْرًا يَنْدَرِجُ فِي عُمُومِ خَبَرِ نَبِيِّيٍّ مَا يَدُلُّ عَلَى مَنْعِهِ إِلَى الْقُرْآنِ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ مَثَلًا: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ فِي الْقُرْآنِ، وَيَسْتَنْدُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ^(١). ٤٥٦/١٠ - ٤٥٨

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: اسْتَشْكَلْتُ أُمَّ يَعْقُوبَ اللَّعْنِ، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ مُجَرَّدِ النَّهْيِ لَعْنُ مَنْ لَمْ يَمْتَثِلْ، لَكِنْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْآيَةِ وَجُوبُ امْتِثَالِ قَوْلِ الرَّسُولِ، وَقَدْ نَهَى عَنْ هَذَا الْفِعْلِ، فَمَنْ فَعَلَهُ فَهُوَ ظَالِمٌ، وَفِي الْقُرْآنِ لَعْنُ الظَّالِمِينَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ مَسْعُودٍ سَمِعَ اللَّعْنَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَمَا فِي بَعْضِ طُرُقِهِ ١. هـ. ٨٠٣/٨

وفي الحديث تحريم هذه الأشياء التي ذكرها النبي ﷺ.

وفيه: جوازُ مُحَاوَرَةٍ وَمُنَاقَشَةِ الْمَرْأَةِ لِلرَّجَالِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَاتِّفَاعِ الرِّبَا.

وفيه: أنه لا بأس من طلب الدليل من العالم، وأنه لا ينبغي لمن سُئِلَ عن الدليل أن يغضب.

باب لَا يُجَاهِدُ إِلَّا بِإِذْنِ الْآبَوَيْنِ

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكَ أَبَوَانِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

* قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: إِنْ كَانَ لَكَ أَبَوَانِ فَأَبْلُغْ جَهْدَكَ فِي بَرِّهِمَا وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَقُومُ لَكَ مَقَامَ قِتَالِ الْعَدُوِّ. ٤٩٥/١٠

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ التَّعْيِيرِ عَنِ الشَّيْءِ بِضِدِّهِ إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ صِغَةَ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ فَجَاهِدْ: ظَاهِرُهَا إِيْصَالُ الضَّرَرِ الَّذِي كَانَ يَحْصُلُ لِغَيْرِهِمَا لَهُمَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَادًا قَطْعًا، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ إِيْصَالُ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ مِنْ كُلْفَةِ الْجِهَادِ، وَهُوَ تَعَبُ الْبَدَنِ وَالْمَالِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُتْعَبُ النَّفْسَ يُسَمَّى جِهَادًا.

وَفِيهِ: أَنَّ بَرَّ الْوَالِدِ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ، وَأَنَّ الْمُسْتَشَارَ يُشِيرُ بِالنَّصِيحَةِ الْمَحْضَةِ.

قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: يَحْرُمُ الْجِهَادُ إِذَا مَنَعَ الْآبَوَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَا مُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ بَرَّهُمَا فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ وَالْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةِ فَإِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ فَلَا إِذْنَ^(١).

(١) ١٧٠/٦ وفي الحديث: أن حق الوالدين أعظم من حق الجهاد، وأنه لا يجوز لأحد جهاد الطلب إلا بإذن الوالدين، وأما جهاد الدفع حين يُداهم العدو البلد: فلا يلزم إذنهما.

وفيه: أن الجهاد ليس مُقتصرًا على قتال الأعداء، بل بر الوالدين والقيام بحقوقهما من الجهاد.

**باب [ما يُستفاد من إقامة مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وأصحابه
عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ]**

* عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَحِيمًا رَقِيقًا، فَظَنَّ أَنَّا قَدْ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، فَسَأَلَنَا عَنْ مَنْ تَرَكْنَا مِنْ أَهْلِنَا، فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ، وَمُرُوهُمْ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لِيُؤْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ»^(١).

**باب [من عمل عملاً يُؤديه إلى محرم وإن لم يقصده فهو
كمن قصده وتعمده في الإثم]**

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَلْعَنُ

(١) فيه: كمال أخلاق النبي ﷺ، تأملوا عبارة الراوي: رَقِيقًا رَحِيمًا، ولو استخدم بعضنا هذه العبارة أو اتصف بها لانتابنا شعورٌ بأنه يفتقد إلى الحزم والشخصية القوية، وكأن الرقة واللين والعطف تُضاد الحزم والشخصية القوية والتربية الجادة! وفي الحديث: فطنة النبي ﷺ، ومُراعاه لمشاعر وخواطر الناس.

وفيه: اعتناؤه واهتمامه ﷺ بالشباب، واستقبالهم وضيافتهم، وتعليمهم وتربيتهم، وحثهم على تعليم الناس ودعوتهم.

والشباب هم عماد الأمم، والنبي ﷺ كان أكثر من يحفّ به هم الشباب، فاهتمامًا بالشباب؛ يعني: اهتمامًا بنهضتنا وقوتنا وعزّتنا.

وفيه: تبليغ الدين ولو على أيدي شبابٍ لم تطل مدة تعلّمهم وطلبهم له، فالنبي ﷺ أمر هؤلاء الشباب بالدعوة ونشر العلم، مع أنهم لم يطلبوا العلم إلا مدة عشرين يومًا فقط!

فلا ينبغي التشديد في هذا الأمر، وأن يُنهي الناس عن الدعوة ونشر العلم بقدر ما عندهم من العلم، بشرط ألا يُقتوا ولا يقولوا بغير علم.

الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ».

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١): هذا الحديث أصل في قطع الذرائع، وأن من آل فعله إلى محرم وإن لم يقصده فهو كمن قصده وتعمده في الإثم، ألا ترى أنه ﷺ نهى أن يلعن الرجل والديه؟ فكان ظاهر هذا أن يتولى الابن لعنهما بنفسه، فلما أخبر النبي ﷺ أنه إذا سب أبا الرجل وسب الرجل أباه وأمه: كان كمن تولى ذلك بنفسه، وكان ما آل إليه فعل ابنه كلعنه في المعنى؛ لأنه كان سببه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] وهذه من إحدى آيات قطع الذرائع في كتاب الله - تعالى. والثانية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، والثالثة: ﴿وَلَا يَضْرِبَنَّ بِالْأَرْجُلِ مَنْ يَعْلَمُ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]. ٤٩٦/١٠.

باب [النهي عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال]

* عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتٍ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ».

قَالَ الطَّبِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ حُسْنِ الْخُلُقِ، وَهُوَ تَتَبُّعُ جَمِيعِ الْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ وَالْخِلَالِ الْجَمِيلَةِ^(٢). ٤٩٧/١٠ - ٥٠٢.

(١) في شرحه لـ «صحيح البخاري» ١٩٣/٩، وقد نقلت نصّه كاملاً.

(٢) وفيه: النهي عن مَنع إعطاء الحقوق لأصحابها، وطلب ما لا حق له فيه.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَاتٍ: فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الْإِيْتَاءِ.

وَالْحَاصِلُ مِنَ النَّهْيِ: مَنعُ مَا أَمَرَ بِإِعْطَائِهِ وَطَلَبُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ أَخْذَهُ. ١. هـ.

وفيه: النهي عن عُقُوقِ الْأُمّهَاتِ، قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْعُقُوقُ: مُسْتَقٌّ مِنَ الْعُقُ =

= وَهُوَ الْقَطْعُ، وَالْمُرَادُ بِهِ صُدُورُ مَا يَتَأَدَّى بِهِ الْوَالِدُ مِنْ وَلَدِهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ إِلَّا فِي شِرْكٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ مَا لَمْ يَتَعَنَّتِ الْوَالِدُ. ١. هـ.

وإنما خصَّ الأمهات؛ لأنَّ حقَّهنَّ أعظم من الأب، ولأنَّ أكثرَ حالاتِ العقوق تكون من الأبناء للأمهات دون الآباء.

وفيه: التحذير من القيل والقال، ويشمل هذا النهي ثلاثة أمور: أحدها: كثرة الكلام؛ لأنَّه يُؤدِّي إِلَى الْخَطَا والزَّلَل، وَكَرَّرَهُ لِلْمُبَالَغَةِ فِي النَّهْي عَنْهُ.

ثانيها: حكاية أقاويل النَّاسِ وَالْبَحْثُ عَنْهَا لِيُخْبِرَ عَنْهَا، فَيَقُول: قَالَ فُلَانٌ كَذَا وَقِيلَ كَذَا، دون تثبُّتٍ وَتَحَقُّقٍ، أَوْ يحكي كلامهم بلا فائدة من ذلك، وإنما للتحريض أو إيغال صدور الناس عليهم.

ويؤيِّدُ ذَلِكَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

ثالثها: أَنَّ يَنْقُلَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ، وَلَكِنْ يُقْلَدُ مَنْ سَمِعَهُ وَلَا يَحْتَاطُ لَهُ.

وفيه: النهي عن كثرة سؤال الناس، ويشمل ذلك أمورًا منها:

١ - سُؤَالُ الْمَالِ دون ضرورة.

قال الحافظ رحمته الله: ثَبَّتَ دَمَ السُّؤَالِ لِلْمَالِ، وَمَدَحُ مَنْ لَا يُلْحِفُ فِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَلُونَكَ النَّاسَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ السُّؤَالِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

قَالَ: وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي سُؤَالِ الْقَادِرِ عَلَى الْكُسْبِ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَصَحُّهُمَا التَّحْرِيمُ؛ لِظَاهِرِ الْأَحَادِيثِ. ١. هـ.

قال الحافظ رحمته الله: وَجَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا سَأَلَ لِنَفْسِهِ، وَأَمَّا إِذَا سَأَلَ لِغَيْرِهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

٢ - السُّؤَالُ عَنِ الْمُشْكِلَاتِ وَالْمُعْضَلَاتِ فِي الدِّينِ.

قال الحافظ رحمته الله: ثَبَّتَ النَّهْيُ عَنِ الْأَغْلُوطَاتِ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ. وَثَبَّتَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ كَرَاهَةَ تَكْلُفِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهَا =

= عَادَةً أَوْ يَنْدُرُ جِدًّا، وَإِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَطُّعِ وَالْقَوْلِ بِالظَّنِّ، إِذْ لَا يَخْلُو صَاحِبُهُ مِنَ الْخَطَأِ.

٣ - كَثْرَةُ السُّؤَالِ عَنْ أَخْبَارِ النَّاسِ وَأَحْدَاثِ الزَّمَانِ.

٤ - كَثْرَةُ سُؤَالِ إِنْسَانٍ بَعِيْنِهِ عَنْ تَفَاصِيلِ حَالِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ الْمَسْئُولُ غَالِبًا. وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وفيه: النهي عن إضاعة المَالِ، وهو «مَا أُنفِقَ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ الْمَأْدُونِ فِيهِ شَرْعًا، سِوَاءَ كَانَتْ دِينِيَّةً أَوْ دُنْيَوِيَّةً، فَمَنْعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْمَالَ قِيَامًا لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ، وَفِي تَبْذِيرِهَا تَقْوِيَتِ تِلْكَ الْمَصَالِحِ، إِمَّا فِي حَقِّ مُضَيِّعِهَا وَإِمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ، وَيُسْتَنْبَى مِنْ ذَلِكَ كَثْرَةُ إِنْفَاقِهِ فِي وُجُوهِ الْبِرِّ لِتَحْصِيلِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ، مَا لَمْ يُقَوِّتْ حَقًّا أُخْرَوِيًّا أَهَمَّ مِنْهُ». قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْحَاصِلُ فِي كَثْرَةِ الْإِنْفَاقِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُه:

الْأَوَّلُ: إِنْفَاقُهُ فِي الْوُجُوهِ الْمَذْمُومَةِ شَرْعًا فَلَا شَكَّ فِي مَنْعِهِ.

وَالثَّانِي: إِنْفَاقُهُ فِي الْوُجُوهِ الْمَحْمُودَةِ شَرْعًا فَلَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ مَطْلُوبًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ.

وَالثَّالِثُ: إِنْفَاقُهُ فِي الْمُبَاحَاتِ بِالْأَصَالَةِ كَمَلَادِ النَّفْسِ، فَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ يَلِيْقُ بِحَالِ الْمُتَنَفِّقِ وَيَقْدِرُ مَالَهُ، فَهَذَا لَيْسَ بِإِسْرَافٍ.

- وَالثَّانِي: مَا لَا يَلِيْقُ بِهِ عُرْفًا، وَهُوَ يَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: مَا يَكُونُ لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ إِمَّا نَاجِزَةً أَوْ مُتَوَقَّعَةً، فَهَذَا لَيْسَ بِإِسْرَافٍ.

* وَالثَّانِي: مَا لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ أَنَّهُ لَيْسَ مَذْمُومًا لِذَاتِهِ؛ لَكِنَّهُ يُفْضِي غَالِبًا إِلَى إِزْتِكَابِ الْمَحْذُورِ كَسُّوَالِ النَّاسِ، وَمَا أَدَّى إِلَى الْمَحْذُورِ فَهُوَ مَحْذُورٌ.

وفيه: التفريق بين التحريم والكراهة، فالمُحَرَّمُ مَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ فَاعِلُهُ بِخِلَافِ الْمَكْرُوهِ.

باب [أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ وَمَعْنَاهَا^(١)، ومنها قول الزور]

* عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُتَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ»^(٢) قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ»^(٣) فَمَا زَالَ يَقُولُهَا، حَتَّى قُلْتُ: لَا

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي «الْقَوَاعِدِ»: لَمْ أَقِفْ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ضَابِطٍ لِلْكِبِيرَةِ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، وَالْأَوَّلَى ضَبْطُهَا بِمَا يُشْعِرُ بِتَهَاوُنِ مُرْتَكِبِهَا بِدِينِهِ إِشْعَارًا دُونَ الْكِبَائِرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا.

قال الحافظ رحمته الله: وَهُوَ ضَابِطٌ جَيِّدٌ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهَمِ»: الرَّاجِحُ أَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ نُصَّ عَلَى كِبَرِهِ أَوْ عَظَمِهِ أَوْ تُوعِدَ عَلَيْهِ بِالْعِقَابِ أَوْ عُلِقَ عَلَيْهِ حَدٌّ أَوْ شُدِّدَ النِّكَيرُ عَلَيْهِ فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَكَلَامُ ابْنِ الصَّلَاحِ يُوَفِّقُ مَا نُقِلَ أَوَّلًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَادَ إِيْجَابَ الْحَدِّ، وَعَلَى هَذَا يَكْثُرُ عَدَدُ الْكِبَائِرِ.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْحَضَرِ بَلْ «مِنْ» فِيهِ مُقَدَّرَةٌ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي أَشْيَاءٍ أُخِرَ أَنَّهَا مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ.

(٣) قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِهْتِمَامُهُ ﷺ بِشَهَادَةِ الزُّورِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ وَفُوقًا عَلَى النَّاسِ، وَالتَّهَافُوتُ بِهَا أَكْثَرُ، وَمَفْسَدَتُهَا أَيْسَرُ وَفُوقًا؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ يَنْبُو عَنْهُ الْمُسْلِمُ، وَالْعُقُوقُ يَنْبُو عَنْهُ الطَّبْعُ، وَأَمَّا قَوْلُ الزُّورِ فَإِنَّ الْحَوَامِلَ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ فَحَسَنَ الْإِهْتِمَامِ بِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِعَظَمَتِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ مَعَهَا.

قَالَ: وَأَمَّا عَظْفُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْقَوْلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِلشَّهَادَةِ لِأَنَّا لَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الْكِذْبَةُ الْوَاحِدَةُ مُطْلَقًا كَبِيرَةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قال الحافظ رحمته الله: وَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخُ، وَيُؤَيِّدُهُ وَقُوعُ الشَّكِّ فِي ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الَّذِي بَعْدَهُ - قَالَ شُعْبَةُ: وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّورِ» -، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ شَيْءً وَاحِدًا.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: شَهَادَةُ الزُّورِ هِيَ الشَّهَادَةُ بِالْكَذِبِ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْبَاطِلِ مِنْ =

يَسْكُتُ^(١).

باب [صلة الرحم سبب في بسط الرزق وطول العمر]

* عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ^(٢)،

= إِنْ لَافَ نَفْسٍ أَوْ أَخَذَ مَالٍ أَوْ تَحْلِيلَ حَرَامٍ أَوْ تَحْرِيمَ حَلَالٍ، فَلَا شَيْءَ مِنَ الْكِبَائِرِ أَعْظَمَ ضَرَرًا مِنْهَا وَلَا أَكْثَرَ فَسَادًا بَعْدَ الشُّرْكِ بِاللَّهِ ١. ١. هـ.

وَصَابِطُ الرُّورِ: وَصَفَ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْقَوْلِ فَيَشْمَلُ الْكُذِبَ وَالْبَاطِلَ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الشَّهَادَةِ فَيُخْتَصَّ بِهَا، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَمِنْهُ: «لَا يَسْ ثَوْبِي زُور» وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ الشَّعْرِ الْمَوْصُولِ زُورًا، وَتَقَدَّمَ بَيَانُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢] وَأَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِي آيَةِ الْبَاطِلِ وَالْمُرَادُ لَا يَحْضُرُونَهُ. ٥٠٤ / ١٠ - ٥٠٧

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ بَشْرِ بْنِ الْمَفْضَلِ: «فَقَالَ أَلَا وَقَوْلُ الرُّورِ، فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ»؛ أَيُّ: تَمَنِّيْنَاهُ يَسْكُتُ إِشْفَاقًا عَلَيْهِ لِمَا رَأَوْا مِنْ انْتِرَاجِهِ فِي ذَلِكَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: فِي أَجَلِهِ، وَسُمِّيَ الْأَجَلَ أَثَرًا لِأَنَّهُ يَتَّبَعُ الْعُمُرَ، قَالَ زُهَيْرٌ:

وَالْمَرْءَ مَا عَاشَ مَمْدُودَ لَهُ أَمَلٌ لَا يَنْقُضِي الْعُمُرَ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَثَرُ
وَأَصْلُهُ مِنْ أَثَرٍ مَشْيِهِ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّ مَنْ مَاتَ لَا يَبْقَى لَهُ حَرَكَةٌ فَلَا يَبْقَى لِقَدَمِهِ فِي الْأَرْضِ أَثَرٌ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يُعَارِضُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ كِنَايَةٌ عَنِ الْبَرَكَةِ فِي الْعُمُرِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ تَكُونُ سَبَبًا لِلتَّوْفِيقِ لِلطَّاعَةِ وَالصَّيَانَةِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ فَيَبْقَى بَعْدَهُ الذِّكْرُ الْجَمِيلُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا يَخْصُلُ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ الْعِلْمُ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ، وَالصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ عَلَيْهِ، وَالْخَلْفُ الصَّالِحُ.

فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»^(١).

باب [صلة الرحم حق حتى للكافر]

* عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ جَهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: «إِنَّ آلَ أَبِي فُلَانٍ لَيَسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أَبْلَاهَا بِلَاهَا»؛ يَعْنِي: أَصْلُهَا بِصِلَتِهَا^(٢).

* قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: وَقَعَ فِي «شَرْحِ الْمَشْكَاةِ»: الْمَعْنَى: أَنِّي لَا أُوَالِي أَحَدًا بِالْقَرَابَةِ، وَإِنَّمَا أَحَبَّ اللَّهُ تَعَالَى لِمَا لَهُ مِنَ الْحَقِّ الْوَاجِبِ عَلَى

= ثَانِيهِمَا: أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِلْمِ الْمَلِكِ الْمُوَكَّلِ بِالْعُمُرِ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ الَّذِي ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ فَبِالنِّسْبَةِ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، كَأَن يُقَالَ لِلْمَلِكِ مَثَلًا: إِنَّ عُمُرَ فُلَانٍ مِائَةٌ مَثَلًا إِنْ وَصَلَ رَحِمَهُ، وَسِتُونَ إِنْ قَطَعَهَا. وَقَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَصِلُ أَوْ يَقْطَعُ، فَالَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ، وَالَّذِي فِي عِلْمِ الْمَلِكِ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمُحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ (٣٩)﴾ [الرعد: ٣٩] فَالْمَحْوُ وَالْإِثْبَاتُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي عِلْمِ الْمَلِكِ، وَمَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ هُوَ الَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا مَحْوَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ، وَيُقَالُ لَهُ الْقَضَاءُ الْمُبْرَمُ، وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ الْقَضَاءُ الْمُعْلَقُ. وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَلْيَقُ بِلَفْظِ حَدِيثِ الْبَابِ، فَإِنَّ الْأَثَرُ مَا يَنْبَغُ الشَّيْءُ، فَإِذَا أُخِرَ حَسَنٌ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الذِّكْرِ الْحَسَنِ بَعْدَ فَقْدِ الْمَذْكُورِ. ٥١٠/١٠ - ٥١١

- (١) فِيهِ: فَضِيلَةُ صِلَةِ الرَّحِمِ، وَأَنَّهَا سَبَبٌ لِنَيْلِ الْبِرَّةِ، وَطُولِ الْعُمُرِ.
(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ: ضَبَطْنَا قَوْلَهُ: (بِبِلَالِهَا) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِكَسْرِهَا وَهُمَا وَجْهَانِ مُشْهُرَانِ.

قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: بِالْكَسْرِ أَوْجَهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبِلَالِ جَمْعُ بَلَلٍ مِثْلُ جَمَلٍ وَجَمَالٍ. وَالْبِلَالُ بِمَعْنَى الْبَلَلِ وَهُوَ النَّدَاوَةُ، وَأُطْلِقَ ذَلِكَ عَلَى الصَّلَةِ كَمَا أُطْلِقَ الْيُسُّ عَلَى الْقَطِيعَةِ؛ لِأَنَّ النَّدَاوَةَ مِنْ شَأْنِهَا تَجْمِيعُ مَا يَحْصُلُ فِيهَا وَتَأْلِيفُهَا، بِخِلَافِ الْيُسِّ فَمِنْ شَأْنِهِ التَّفْرِيقُ. ١٠ هـ.

الْعِبَادَ، وَأَحَبَّ صَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ لِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأُوَالِي مَنْ أُوَالِي بِالْإِيمَانِ وَالصَّلَاحِ سَوَاءَ كَانَ مِنْ ذَوِي رَحِمٍ أَوْ لَا، وَلَكِنْ أَرَعَى لِذَوِي الرَّحِمِ حَقَّهُمْ لِصِلَةِ الرَّحِمِ. إِنَّتَهَى.
وَهُوَ كَلَامٌ مُنْقَحٌ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: بَلَلْتُ الرَّحِمَ؛ أَيُّ: نَدَيْتَهَا بِالصَّلَةِ، وَقَدْ أَطْلَقُوا عَلَى الْإِعْطَاءِ النَّدَى، وَقَالُوا فِي الْبَخِيلِ: مَا تَنْدَى كَفُّهُ بِخَيْرٍ^(١). ٥١٦/١٠ - ٥١٩

باب [ما يُستفاد من سؤال المرأة التي معها بنتان عائشة رضي الله عنها]

* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَتْ امْرَأَةً مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَقَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ

(١) فيه: أن الولاء والمحبة لا تكن إلا للمؤمنين دون الكافرين.
وفيه: أن صلة الرحم تكون لكلٍّ أحدٍ ولو كان كافراً، ومن باب أولى: إذا كان عاصياً أو بينه وبين قريبه عداوةً دينوية، فلا يجوز تهاجرهما وتقاطعهما، وقد تَوَعَّدَ اللَّهُ تَعَالَى قَاطِعَ الرَّحِمِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ﴿٢٢﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ ﴿٢٣﴾ [محمد: ٢٢ - ٢٣].

قال ابن كثير رحمته الله: وَهَذَا نَهْيٌ عَنِ الْإِفْسَادِ فِي الْأَرْضِ عُمُومًا، وَعَنْ قَطْعِ الْأَرْحَامِ خُصُوصًا، بَلْ قَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِصْلَاحِ فِي الْأَرْضِ وَصِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَهُوَ الْإِحْسَانُ إِلَى الْأَقَارِبِ فِي الْمَقَالِ وَالْأَفْعَالِ وَبَذْلِ الْأَمْوَالِ. اهـ كلامه.
وقال رحمته الله: «لا يدخل الجنة قاطع رحم».

ويا سبحان الله!! على ماذا هجر أحدهم أخاه؟ ممن رضع هو وإياه من ثدي واحد! هجره لأجل دنيا فانية حقيرة، أو زلة لسان لا يُعصم منها أحد!
وفيه: التَّبرُّؤُ من المخالفين وموالاته الصالحين، والإعلان بذلك ما لم يَخَفْ تَرْتُّبَ فِتْنَةٍ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَعْلَنَ رحمته الله وَأَظْهَرَ وَأَشَاعَ تَبَرُّؤَهُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ.

مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ، فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ»^(١).

باب [ما يُستفاد من حملِ النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَةَ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِ
في الصلاة]

* قال أَبُو فَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عَاتِقِهِ، فَصَلَّى إِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا رَفَعَ رَفَعَهَا.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ شَفَقَتِهِ ﷺ وَرَحْمَتِهِ لِأَمَامَةَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَكَعَ أَوْ سَجَدَ يَخْشَى عَلَيْهَا أَنْ تَسْقُطَ فَيَضَعَهَا بِالْأَرْضِ وَكَأَنَّهَا كَانَتْ لَتَعْلُقَهَا بِهِ لَا تَصِيرُ فِي الْأَرْضِ فَتَجْزَعُ مِنْ مُفَارَقَتِهِ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يَحْمِلَهَا إِذَا قَامَ. وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ عِظَمَ قَدْرِ رَحْمَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ تَعَارَضَ حِينَئِذٍ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْخُشُوعِ وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى مُرَاعَاةِ خَاطِرِ الْوَلَدِ

(١) في الحديثِ رحمةُ الأمِّ بأبنائها، وإيثارها لهم على نفسها.

وفيه: فضيلة البنات، وبيان الأجر العظيم المترتب على تربيتهن وتأديبهن.

وفيه: أنَّ هذا الثواب العظيم لا يحصل إلا بالإحسان إليهن، والإحسان ليس بإطعامهن فحسب، بل بتعليمهن وتهذيب أخلاقهن، وتربيتهن على الدين والعفة والفضيلة، ومن اقتصر على الطعام والشراب والكساء، وأهمل الجانب الديني والأخلاقي، فقد غشهن وأساء إليهن.

فالإحسان لا يَقْتَصِرُ عَلَى قَدْرِ الْوَاجِبِ، بل هو أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَيْهِ، كما اختاره الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال: «وَشَرَطَ الْإِحْسَانَ أَنْ يُوَافِقَ الشَّرْعَ لَا مَا خَالَفَهُ».

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الثَّوَابَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يَحْصُلُ لِفَاعِلِهِ إِذَا اسْتَمَرَّ إِلَى أَنْ يَحْصُلَ اسْتِعْنَاؤُهُنَّ عَنْهُ بِزَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِ حَالِهِ. ١. هـ.

٥٢٦/١٠

وفيه: ما كان عليه النبي ﷺ وأزواجه من الزهد وقلة ذات اليد، حيث لم يوجد في بيت عائشة - التي هي زوجة أعظم وأكرم الأنبياء - ولا ثمرة واحدة.

فَقَدَّمَ الثَّانِي (١). ٥٢٧/١٠

(١) قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ - تعليقاً على الحديث -: كُلُّ هَذَا رَحْمَةٌ بِهَا وَعُطْفًا، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَقُولَ لِعَائِشَةَ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ نِسَائِهِ: خُذِي الْبِنْتَ، لَكُنْهَا رَحْمَةً، رُبَّمَا إِنَّهَا تَعْلَقُتْ بِجَدِّهَا رَحِمَهُ اللهُ فَأَرَادَ أَنْ يُطِيبَ نَفْسَهَا. ١. هـ. «شرح رياض الصالحين» ٤/٤٥٧.

فقد كان رسول الله ﷺ يداعب الأطفال، ويُعاملهم بالحبِّ والرحمة والشفقة. بل إنه ﷺ رُبَّمَا انْشَغَلَ بِالْأَطْفَالِ وَأَنَسَهُمْ، وَقَضَى حَاجَتَهُمْ، وَأَشْبَعَ عَاطِفَتَهُمْ، وَهُوَ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّهِ فِي الصَّلَاةِ، الَّتِي هِيَ قُرَّةُ عَيْنِهِ وَرَاحَتُهُ وَلَذَّتُهُ، أَوْ فِي الْخُطْبَةِ الَّتِي يُبْلَغُ بِهَا شَرَعُ اللَّهِ تَعَالَى.

خَرَجَ ﷺ مَرَّةً إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ وَهُوَ حَامِلٌ الْحَسَنَ - أَوْ الْحُسَيْنَ - فَتَقَدَّمَ إِلَى الصَّلَاةِ فَوَضَعَهُ بِجَانِبِهِ، ثُمَّ كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ فَصَلَّى، فَلَمَّا سَجَدَ أَطَالَ السُّجُودَ، فَلَمَّا انْتَهَتْ الصَّلَاةُ قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ سَجَدْتَ سَجْدَةً قَدْ أَطْلَيْتَهَا، فَظَنْنَا أَنَّكَ قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ، أَوْ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْكَ، قَالَ: «فَكُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، وَلَكِنَّ ابْنِي ارْتَحَلَنِي، فَكَرِهْتُ أَنْ أُعَجِّلَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ».

أي: حتى يشبع من اللعب في ظهري، وينزل منه باختياره ورغبته!! وكان يخطب الناس يوماً على المنبر، فأقبل الحسن والحسين وعليهما ثوبان جديدان يعثران بهما، فنزل النبي ﷺ وحملهما بين يديه وقال: صدق الله: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]، نظرت إلى هذين الصبيين يعثران فلم أصبر.

يعني: فما طابت نفسه حتى نزل وحملهما، وهو واقفٌ أمامَ الجموع الغفيرة من الناس، وفي عبادةٍ وطاعةٍ، لكن الرحمة التي في قلبه تجاه الأطفال لم تُمهله حتى ينتهي من خطبته فيضمُّهما ويُقبِّلهما.

وفي الحديث من الفوائد: أن الحركة في الصلاة لحاجة لا يُبطلها، بشرط ألا تكون كثيرة متوالية.

وفيه: أنه ينبغي الرفق بالأطفال وعدم إبعادهم عن المجالس بل وكذلك المساجد إلا إن حصل منهم أذى للمصلين.

والعجيب أنه ﷺ قصد إحضار أمانة، حيث خرج من البيت حاملاً إياها، فيكون قد أحسن بها وبأمها؛ لأنها قد تكون مريضة أو مُشغلة.

باب [جلوس أسامة بن زيد والحسن رضي الله عنهما على فخذ النبي ﷺ]

* عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُنِي فَيُقْعِدُنِي عَلَى فَخْذِهِ، وَيُقْعِدُ الْحَسَنَ عَلَى فَخْذِهِ الْأُخْرَى، ثُمَّ يَضُمُّهُمَا، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْهُمَا فَإِنِّي أَرْحُمُهُمَا».

* قال الحافظ رحمه الله: أَكْثَرُ مَا قِيلَ فِي عُمَرِ الْحَسَنِ عِنْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ثَمَانِ سِنِينَ، وَأَمَّا أُسَامَةُ فَكَانَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا، وَقَدْ أَمَرَهُ عَلَى الْجَيْشِ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ كَعُمَرَ، وَصَرَّحَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ ابْنًا عَشْرِينَ سَنَةً. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُسَامَةُ مُرَاهِقٌ وَالْحَسَنُ ابْنُ سَنَتَيْنِ مَثَلًا وَيَكُونُ إِقْعَادُهُ أُسَامَةَ فِي حَجَرِهِ لِسَبَبِ إِفْتَضَى ذَلِكَ كَمَرَضٍ مَثَلًا أَصَابَ أُسَامَةَ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَحَبَّتِهِ فِيهِ وَمَعَزَّتِهِ عِنْدَهُ يُمَرِّضُهُ بِنَفْسِهِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَقْعَدُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، وَجَاءَ الْحَسَنُ ابْنُ ابْنَتِهِ فَأَقْعَدَهُ عَلَى الْفَخْذِ الْأُخْرَى وَقَالَ مُعْتَذِرًا عَنْ ذَلِكَ: «إِنِّي أُحِبُّهُمَا»^(١). ٥٣٤/١٠

باب [منزلة كافل اليتيم]

* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا»، وَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى.

(١) هكذا كان ﷺ يُشِيعُ الْأَطْفَالَ وَالْمُرَاهِقِينَ بِحَنَانِهِ وَضَمُّهُ لَهُمْ، وَإِخْبَارُهُمْ بِحُبِّهِ لَهُمْ، فَنَشَأَ جِيلٌ سَوِيٌّ أَخَذَ حَقَّهُ مِنَ الْعُطْفِ وَالْحُبِّ وَالرَّحْمَةِ وَالْعَاطِفَةِ، مَعَ مَا أَخَذَهُ أَيْضًا مِنَ الدِّينِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْإِيمَانِ، فَفَتَحَ اللَّهُ بِهِمُ الْقُلُوبَ وَالْدِّيَارَ، وَنَشَرَ اللَّهُ بِهِمُ الدِّينَ وَالْأَمْنَ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: حَقٌّ عَلَى مَنْ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ لِيَكُونَ رَفِيقَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَنَّةِ، وَلَا مَنَزَلَةَ فِي الْآخِرَةِ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. ٥٣٦/١٠

باب [فضيلة من غرس غرسًا وأكل منه]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا، فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ».

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: يَدْخُلُ الْغَارِسُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: إِنْسَانٌ؛ فَإِنَّ فَضْلَ اللَّهِ وَاسِعٌ.

وَفِيهِ: أَنَّ تَعَاطِي الْأَسْبَابِ الَّتِي اقْتَضَتْهَا الْحِكْمَةُ الرَّبَّانِيَّةُ مِنْ عِمَارَةِ هَذِهِ الدَّارِ لَا يُنَافِي الْعِبَادَةَ، وَلَا طَرِيقَ الزُّهْدِ، وَلَا التَّوَكُّلِ^(١). ٥٤١/١٠

باب [الوصاة بالجار]

* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورِّثُهُ»^(٢).

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: يَأْمُرُ عَنِ اللَّهِ بِتَوْرِيثِ الْجَارِ مِنْ جَارِهِ.

وَأَسْمُ الْجَارِ يَشْمَلُ الْمُسْلِمَ وَالْكَافِرَ، وَالْعَابِدَ وَالْفَاسِقَ، وَالصَّدِيقَ وَالْعَدُوَّ، وَالْغَرِيبَ وَالْبَلَدِيَّ، وَالنَّافِعَ وَالضَّارَّ، وَالْقَرِيبَ وَالْأَجْنَبِيَّ،

(١) وفيه: أنه لا ينبغي لمن عنده بستان أن يمنع منه من يحتاج إليه، وخاصة الأطفال والعمال، فمنع المحتاج سببٌ لمحوق البركة والرزق، مع خسارته للأجر العظيم، والثواب الجزيل.

(٢) رَجَّحَ الْحَافِظُ رحمته الله أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا التَّوْرِيثِ أَنْ يَجْعَلَ الْجَارُ لَجَارِهِ مُشَارَكَةً مَالِهِ بِفَرَضِ سَهْمٍ يُعْطَاهُ مَعَ الْأَقَارِبِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ بِلَفْظٍ: «حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَجْعَلُ لَهُ مِيرَاثًا».

وَالْأَقْرَبَ دَارًا وَالْأَبْعَدَ، وَلَهُ مَرَاتِبٌ بَعْضُهَا أَعْلَى مِنْ بَعْضٍ، فَأَعْلَاهَا مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الصِّفَاتُ الْأَوَّلُ كُلُّهَا - وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْجَارُ مُسْلِمًا عَابِدًا، صَدِيقًا غَرِيبًا، نَافِعًا قَرِيبًا، قَرِيبَ الدَّارِ -، ثُمَّ أَكْثَرُهَا، وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى الْوَاحِدِ، وَعَكْسُهُ مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الصِّفَاتُ الْآخَرَى كَذَلِكَ، فَيُعْطَى كُلُّ حَقِّهِ بِحَسَبِ حَالِهِ، وَقَدْ تَتَعَارَضُ صِفَتَانِ فَأَكْثَرُ فَيَرْجِعُ أَوْ يَسَاوِي، وَقَدْ حَمَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَحَدٌ مِنْ رَوَى الْحَدِيثَ عَلَى الْعُمُومِ، فَأَمَرَ لَمَّا ذُبِحَتْ لَهُ شَاةٌ أَنْ يُهْدَى مِنْهَا لِجَارِهِ الْيَهُودِيِّ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

وَقَدْ وَرَدَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرْتُهُ فِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَفَعَهُ: «الْجِيرَانُ ثَلَاثَةٌ: جَارٌ لَهُ حَقٌّ وَهُوَ الْمُشْرِكُ لَهُ حَقُّ الْجَوَارِ، وَجَارٌ لَهُ حَقَّانِ وَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ حَقُّ الْجَوَارِ وَحَقُّ الْإِسْلَامِ، وَجَارٌ لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقٍ مُسْلِمٌ لَهُ رَحِمٌ لَهُ حَقُّ الْجَوَارِ وَالْإِسْلَامِ وَالرَّحِمِ».

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ: حِفْظُ الْجَارِ مِنْ كَمَالِ الْإِيمَانِ، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُحَافِظُونَ عَلَيْهِ، وَيَحْصُلُ امْتِثَالُ الْوَصِيَّةِ بِهِ بِإِيصَالِ ضُرُوبِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ كَالْهَدِيَّةِ، وَالسَّلَامِ، وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ عِنْدَ لِقَائِهِ، وَتَقْقُدِ حَالِهِ، وَمُعَاوَنَتِهِ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَكَفَّ أَسْبَابَ الْأَذَى عَنْهُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ حِسِّيَّةً كَانَتْ أَوْ مَعْنَوِيَّةً.

وَقَدْ نَفَى ﷺ الْإِيمَانَ عَمَّنْ لَمْ يَأْمَنْ جَارُهُ بِوَائِقِهِ، وَهِيَ مُبَالِغَةُ تَنْبِيءٍ عَنْ تَعْظِيمِ حَقِّ الْجَارِ، وَأَنْ إِضْرَارَهُ مِنَ الْكَبَائِرِ.

قَالَ: وَيَتَرَقَّى الْحَالُ فِي ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَارِ الصَّالِحِ وَغَيْرِ الصَّالِحِ. وَالَّذِي يَشْمَلُ الْجَمِيعَ إِرَادَةُ الْخَيْرِ لَهُ، وَمَوْعِظَتُهُ بِالْحُسْنَى، وَالِدُّعَاءُ

لَهُ بِالْهَدَايَةِ، وَتَرَكَ الْإِضْرَارَ لَهُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْإِضْرَارُ لَهُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ.

وَالَّذِي يَخْصُ الصَّالِحَ هُوَ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ، وَغَيْرُ الصَّالِحِ كَفُّهُ عَنِ الَّذِي يَزَكِّيهِ بِالْحُسْنَى عَلَى حَسَبِ مَرَاتِبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَعْظُ الْكَافِرَ بِعَرَضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، وَيُبَيِّنُ مَحَاسِنَهُ، وَالتَّرْغِيبَ فِيهِ بِرَفْقٍ، وَيَعْظُ الْفَاسِقَ بِمَا يُنَاسِبُهُ بِالرَّفْقِ أَيْضًا، وَيَسْتُرُ عَلَيْهِ زَلَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَيَنْهَاهُ بِرَفْقٍ، فَإِنْ أَفَادَ فِيهِ وَإِلَّا فَيَهْجُرُهُ قَاصِدًا تَأْدِيبَهُ عَلَى ذَلِكَ، مَعَ إِعْلَامِهِ بِالسَّبَبِ لِيَكْفَ.

قَالَ: وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الظَّنَّ إِذَا كَانَ فِي طَرِيقِ الْخَيْرِ جَازٍ وَلَوْ لَمْ يَقَعِ الْمُظَنُّونَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي طَرِيقِ الشَّرِّ. وَفِيهِ: جَوَازُ الظَّمْعِ فِي الْفَضْلِ إِذَا تَوَالَتِ النِّعَمُ.

وَفِيهِ: جَوَازُ التَّحَدُّثِ بِمَا يَقَعُ فِي النَّفْسِ مِنْ أُمُورِ الْخَيْرِ. انْتَهَى مُلَخَّصًا^(١). ٥٤٢/١٠ - ٥٤٤

* وعن عمرو بن الشريد قال: جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي، فانطلقت معه إلى سعد، فقال أبو رافع - مولى رسول الله ﷺ - للمسور بن مخرمة: ألا تأمر هذا^(٢) أن يشتري مني بيتي الذي في داري؟ فقال سعد: لا أزيده على أربع مائة، إما مقطعة وإما منجمة^(٣)، قال أبو

(١) فهذا الحديث من أصرح الأدلة على عظم حق الجار، والتحذير من أذيته أو التفریط في حقوقه، حيث إن جبريل ﷺ أكثر من الوصاية بالجار، فإذا نزل بالوحي من الله أكد عليه حق الجار، فاعتقد النبي ﷺ أنه سيأمر عن الله بتوريث الجار من جاره، فإذا مات الجار ورث من ماله كإبنته وبقية الورثة.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: يعني: سعد بن أبي وقاص، والمراد يسأله أو يشير عليه.

(٣) قال الحافظ رحمه الله: شك من الراوي، والمراد أنها منجمة على نقدات مفرقة =

رَافِعُ: أَعْطَيْتُ خَمْسَ مِائَةٍ نَقْدًا فَمَنْعْتُهُ، وَلَوْ لَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»^(١) مَا بَعْتُكَهُ أَوْ قَالَ: مَا أَعْطَيْتُكَهُ^(٢).

باب [عِظْمُ حَقِّ الْجَارِ، وَحَقُّ الْمَلَكَينِ الْكَاتِبَيْنِ]

* عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَاقِهِ».

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: إِذَا أُكِّدَ حَقُّ الْجَارِ مَعَ الْحَائِلِ بَيْنَ الشَّخْصِ وَبَيْنَهُ وَأُمِرَ بِحِفْظِهِ وَإِبْصَالِ الْخَيْرِ إِلَيْهِ وَكَفِّ أَسْبَابِ الضَّرَرِ عَنْهُ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُرَاعِيَ حَقَّ الْحَافِظِينَ الَّذِينَ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا جِدَارٌ وَلَا حَائِلٌ فَلَا يُؤْذِيهِمَا بِإِيْقَاعِ الْمُخَالَفَاتِ فِي مُرُورِ السَّاعَاتِ، فَقَدْ جَاءَ أَنَّهُمَا يُسَرَّانِ بِوُقُوعِ الْحَسَنَاتِ وَيَحْزَنَانِ بِوُقُوعِ السَّيِّئَاتِ، فَيَنْبَغِي مُرَاعَاةَ جَانِبَيْهِمَا وَحِفْظَ خَوَاطِرِهِمَا بِالتَّكْثِيرِ مِنْ عَمَلِ الطَّاعَاتِ، وَالْمُوَاطَّاةِ عَلَى اجْتِنَابِ الْمَعْصِيَةِ فَهُمَا أَوْلَى بِرِعَايَةِ الْحَقِّ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْجِيرَانِ^(٣). ٥٤٦/١٠

= وَالنَّجْمُ الْوَقْتُ الْمُعْتَمَدُ.

(١) الصَّقْبُ: هُوَ الْقُرْبُ وَالْمَلَاصِقَةُ؛ أَيُّ أَحَقُّ بِبِرِّهِ وَمَعُونَتِهِ وَعَدَمِ إِسَاءَتِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الشَّفْعَةُ.

(٢) هَذَا يَدُلُّ عَلَى اهْتِمَامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْجَارِ، فَأَبُو رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَما عَلِمَ أَنَّ الْجَارَ أَحَقُّ بِالْمَبِيعِ مِنْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ مُرَاعَاةً لِحَقِّهِ وَجَوَارِهِ، رَأَى أَنَّ مِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَحَقُّ أَنْ يُرْفَقَ بِهِ فِي الثَّمَنِ، فَقَدَّمَ الْجَارَ فِي الْعَقْدِ بِالثَّمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَيْهِ عَلَى مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْهُ بِقَدْرِ رُبْعِهِ مُرَاعَاةً لِحَقِّ الْجَارِ الَّذِي أَمَرَ الشَّارِعُ بِمُرَاعَاتِهِ.

(٣) فِي الْحَدِيثِ: مَكَانَةُ الْجَارِ، وَخَطَرُ مِنْ ضَايِقِهِ وَأَذَاهُ دُونَ وَجْهِ حَقِّ.

باب [ما جاء في المداراة والمجاملة]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ: «بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ» فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهْدْتَنِي فَحَاشَا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ جَوَازُ غِيَةِ الْمُعْلَنِ بِالْفُسْقِ أَوْ الْفُحْشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْجَوْرِ فِي الْحُكْمِ وَالِدُّعَاءِ إِلَى الْبِدْعَةِ مَعَ جَوَازِ مُدَارَاتِهِمْ اتِّقَاءَ شَرِّهِمْ مَا لَمْ يُؤَدِّ ذَلِكَ إِلَى الْمُدَاهَنَةِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ قَالَ تَبَعًا لِعِيَاضٍ: وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَارَاةِ وَالْمُدَاهَنَةِ: أَنَّ الْمُدَارَاةَ بَذْلُ الدُّنْيَا لِصَلَاحِ الدُّنْيَا أَوْ الدِّينِ أَوْ هُمَا مَعًا، وَهِيَ مُبَاحَةٌ، وَرُبَّمَا اسْتُحِبَّتْ، وَالْمُدَاهَنَةُ تَرْكُ الدِّينِ لِصَلَاحِ الدُّنْيَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا بَذَلَ لَهُ مِنْ دُنْيَاهُ حُسْنَ عِشْرَتِهِ وَالرَّفْقَ فِي مُكَالَمَتِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَمْدَحْهُ بِقَوْلٍ فَلَمْ يُنَاقِضْ قَوْلَهُ فِيهِ فِعْلُهُ، فَإِنَّ قَوْلَهُ فِيهِ قَوْلٌ حَقٌّ، وَفِعْلُهُ مَعَهُ حُسْنُ عِشْرَةٍ، فَيُزُولُ مَعَ هَذَا التَّقْرِيرِ الْإِشْكَالُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلُ فِي الْمُدَارَاةِ.

وَفِي جَوَازِ غِيَةِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْفُسْقِ وَنَحْوِهِمْ.

«وَحَاصِلُ (مَا قَالَه) ابْنُ بَطَّالٍ: أَنَّهُ حَيْثُ دَمَهُ كَانَ لِقَصْدِ التَّعْرِيفِ بِحَالِهِ، وَحَيْثُ تَلَقَّاهُ بِالْبَشْرِ كَانَ لِتَأْلِيفِهِ أَوْ لِاتِّقَاءِ شَرِّهِ، فَمَا قَصَدَ بِالْحَالَتَيْنِ إِلَّا نَفْعَ الْمُسْلِمِينَ».

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَمْ يَصِفْهُ فِي حَالِ لِقَائِهِ بِأَنَّهُ فَاضِلٌ وَلَا
صَالِحٌ^(١). ٥٥٨/١٠ - ٥٥٩، ٢١/١٣

(١) فالنبي ﷺ أخبر عائشة رضي الله عنها بأن هذا الرجل سيء، حتى لا يغترَّ به أحد، فلما دخل على النبي ﷺ لم يُظهر له ما في قلبه، ولم يبد له التذمر العبوس، بل تبسم وهشَّ وبش في وجهه، فما أجمل أن يستحضر هذا الحديث من يستدل على فعله بمقولة خاطئة: ما في قلبي يكون على لساني، أنا لا أجامل أحداً، أو يقول: المجاملة والمدارة من قبيل النفاق والخوف والجبن، ونحو هذا الكلام المجانب للصواب.

فلقاء رسول الله ﷺ لهذا الرجل المعروف بالبذاء: من قبيل المدارة؛ لأنه لم يزد على أن لاقاه بوجه طلق، ورفَّق به في الخطاب.

وقد سبق إلى ذهن عائشة رضي الله عنها، أن الذي بلغ أن يقال فيه: بنس أخو العشيرة، وبنس ابن العشيرة: لا يستحق هذا اللقاء، ويجب أن يكون نصيبه قسوة الخطاب، وعُبُوسَ الجبن.

ولكنَّ نَظَرَ رسول الله ﷺ أبعدُ مدًى، وأناته أطول أمداً؛ فهو يريد تعليم الناس كيف يملكون ما في أنفسهم؛ فلا يَظْهَرُ إلا في مكان أو زمان يليق إظهاره فيه.

ومن هنا يتضح الموقف الشرعي من المجاملة، وهي السعي في إرضاء الناس، وعدمُ تكديرِ خواطرهم، وهي لا تُمدح ولا تُذم بإطلاق، خلافاً لما يظنه الكثير من الناس، حيث يمتدحون الرجل بأنه لا يُجامل. والناسُ ينقسمون في استعمال المجاملة إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: يستعملها لأشترضاء الآخرين، وتقوية المحبة والألفة، دون تنازل عن شيء من الدين، أو إقرار الآخرين على مُنكرٍ أو خطأ فاحش، فهي مُستحبة ومطلوبة، وهي المُعَبَّرُ عنها بالمدارة.

القسم الثاني: يستعملها لأشترضاء الآخرين، وتقوية المحبة والألفة، مع تنازل عن شيء من الدين، أو إقرار الآخرين على مُنكرٍ أو خطأ فاحش، فهي مذمومة ومُحرمة، وهي المُعَبَّرُ عنها بالمداينة.

حيث يحتجون بمُداينتهم وتركِ إنكار المنكرات، وتصحيح وتقويم الأخطاء والزَّلَّات بأنهم يُريدون كسب وُدِّ الآخرين، وعدمَ تضيق صدورهم.

وهذا فهمٌ خاطئٌ فاسد، فإنكار المنكر، وتصحيح وتقويم الخطأ والزَّلَل لا يعني =

باب [ما جاء في ترك اللوم والعتاب وكثرة النقد]

* قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ، فَمَا قَالَ لِي: أَفْ، وَلَا: لِمَ صَنَعْتَ؟ وَلَا: أَلَا صَنَعْتَ؟^(١).

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا تَرْكُ الْعِتَابِ عَلَى مَا فَاتَ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مَنُذُوحَةً عَنْهُ بِاسْتِثْنَائِ الْآمْرِ بِهِ إِذَا اخْتِيجَ إِلَيْهِ، وَفَائِدَةٌ تَنْزِيهِ اللِّسَانِ عَنِ الزَّجْرِ وَالذَّمِّ: اسْتِثْلَافٌ^(٢) خَاطِرِ الْخَادِمِ بِتَرْكِ مُعَاتَبَتِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي الْأُمُورِ

= أن يكون ذلك بعنفٍ وشدة، بل يكون بالطف عبارةً وألين وأحسن طريقة. أما تركُ الناسِ وأخطاءهم واعوجاجهم دون نُصحهم وتبيين أخطائهم وعيوبهم فهو غشٌّ لهم، وسبٌّ في استمرارهم على ما هم عليه من عُيُوبٍ وأخطاء، وسبٌّ في تسلُّطِ الْمُسَوِّلِينَ والرُّؤَسَاءِ، حيثُ لا يجدون من ينصَحهم ويُخبرهم بأخطائهم، ويُوقِفُ الْمُتَسَلِّطِينَ عند حدِّهم، دون عُنْفٍ وفرقة، بل بنصيحةٍ حسنة.

القسم الثالث: يُلَغِيهَا وَلَا يَسْتَعْمَلُهَا أَبَدًا، بل يتعامل بالصرَاحَةِ ويجعلُها طريقًا للصدع وقول الحق، دون مُراعاةٍ للتدرُّج في النصيحة، أو كانت سببًا للقطيعة والفرقة، فهي سوءُ خُلُقٍ من صاحبها، وقد اتفق العلماء على أنَّ درءَ المفساد مُقَدِّمٌ على جلبِ المصالح، وصاحبُ هذا المسلك يتذرع بأنه لا يُجَامَلُ وأنه يصدع بالحق لِيُغْطِيَ بذلك على ما هو واقعٌ فيه من قلة الصبر، وتهوُّرٍ وعجلة، وفِرْطٍ غضبٍ وحماسة.

ويكفي في الرد على مَنْ سَلَكَ هذا المسلك الرديء قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وكذلك النبي ﷺ امتنع عن بناء الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام، مع ما فيه من المصلحة، لكونه يخشى من مفسدةٍ إن فعل ذلك، وهي أن أهل مكة حديثو عهدٍ بالإسلام، فخشى أن يستريبوا أو تأخذهم الحمية.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَفْتَحُ الْهَمَزَةُ وَالتَّشْدِيدُ بِمَعْنَى هَلَا.

(٢) فِي جَمِيعِ نَسَخِ «فَتْحِ الْبَارِي»، وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِ الْقِسْطَلَانِيِّ: وَاسْتِثْلَافٌ =

الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِحَظِّ الْإِنْسَانِ، وَأَمَّا الْأُمُورُ اللَّازِمَةُ شَرْعًا فَلَا يُتَسَامَحُ فِيهَا لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ^(١). ٥٦٦/١٠

باب [الحذر من إطلاق الفسق أو الكفر أو النفاق على أحدٍ دون بيّنة]

* عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ، وَلَا يَرْمِيهِ بِالْكُفْرِ إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ»^(٢).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ قَالَ لِآخَرٍ أَنْتَ فَاسِقٌ أَوْ قَالَ لَهُ أَنْتَ كَافِرٌ، فَإِنْ كَانَ لَيْسَ كَمَا قَالَ: كَانَ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَمَا قَالَ: لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِكَوْنِهِ صَدَقَ فِيمَا قَالَ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَا يَصِيرُ بِذَلِكَ فَاسِقًا وَلَا كَافِرًا أَنْ لَا يَكُونَ آثِمًا فِي صُورَةِ قَوْلِهِ لَهُ: أَنْتَ فَاسِقٌ.

= بالعطف، ولعل الصواب حذفها.

(١) وفي الحديث ترك اللوم والعتاب وكثرة النقد، فهذا أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَدَمَ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ فما سبه أبدًا، حتى ولا قال: أف، ولم يَلْمُهُ على أيِّ عمل عمله، ولم ينتقده على بعض تصرفاته، مع أنه لا يخلو من نقصٍ وخلل، وذلك لصغر سنه، وقلة خبرته، أما نحن فالواحد منا يتأفف ويسب ويلوم وينتقد في اليوم الواحد: عشر مرات إن لم يزد على ذلك!! ولا ينبغي أَنْ نَنقِدَ أَحَدًا على أيِّ فعل أو قول، إلا إذا خالف صريح الكتاب والسُّنَّةَ، أو خالف إجماع العلماء وجمهورهم، أو خالف عرفًا أو خلقًا اتفق العقلاء عليه.

أما ما عدا ذلك، فلا ينبغي أَنْ نُحَاكِمَ النَّاسَ على حسب أذواقنا وعاداتنا، فالأذواق والعادات مُخْتَلِفَةٌ ومُتَعَدِّدَةٌ.

(٢) فيه: وجوب الحذر من إطلاق الفسق أو الكفر أو النفاق على أحدٍ دون بيّنة.

بَلْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ تَفْصِيلٌ: إِنْ قَصَدَ نُصْحَهُ أَوْ نُصَحَ غَيْرُهُ بَيَّانَ حَالِهِ جَازَ، وَإِنْ قَصَدَ تَغْيِيرَهُ وَشُهْرَتَهُ بِذَلِكَ وَمَحْضَ أَذَاهُ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالسُّتْرِ عَلَيْهِ وَتَعْلِيمِهِ وَعِظْتِهِ بِالْحُسْنَى، فَمَهْمَا أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ بِالرَّفْقِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ بِالْعُنْفِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِإِغْرَائِهِ وَإِضْرَارِهِ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ كَمَا فِي طَبْعِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الْأَنْفَةِ، وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْأَمْرُ دُونَ الْمَأْمُورِ فِي الْمَنْزِلَةِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: أُخْتُفَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الرُّجُوعِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَقُولَ لَهُ إِنْ كَانَ كَافِرًا كُفْرًا شَرْعِيًّا فَقَدْ صَدَقَ الْقَائِلُ وَذَهَبَ بِهَا الْمَقُولُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجَعَتْ لِلْقَائِلِ مَعْرَةُ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَإِثْمُهُ^(١). ٥٧٢/١٠ - ٥٧٣

باب [مَنْ شَرَّ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذُو الْوَجْهَيْنِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَجِدُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الْوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَوْلَاءَ بِوَجْهِهِ وَهَوْلَاءَ بِوَجْهِهِ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنَّمَا كَانَ ذُو الْوَجْهَيْنِ شَرَّ النَّاسِ لِأَنَّ حَالَهُ حَالُ الْمُنَافِقِ، إِذْ هُوَ مُتَمَلِّقٌ بِالْبَاطِلِ وَبِالْكَذِبِ، مُدْخِلٌ لِلْفَسَادِ بَيْنَ النَّاسِ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ الَّذِي يَأْتِي كُلَّ طَائِفَةٍ بِمَا يُرْضِيهَا، فَيُظْهِرُ لَهَا أَنَّهُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَذَا إِفْتَصَرَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فِي رَجَعِ، وَهُوَ مِنْ أَعْدَلَ الْأَجْوِبَةِ، وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا لَعَنَ شَيْئًا صَعِدَتْ اللَّعْنَةُ إِلَى السَّمَاءِ، فَتُغْلَقُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ دُونَهَا، ثُمَّ تَهْبِطُ إِلَى الْأَرْضِ فَتَأْخُذُ يَمَنَةً وَيَسْرَةً، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَسَاعًا رَجَعَتْ إِلَى الَّذِي لَعَنَ، فَإِنْ كَانَ أَهْلًا وَإِلَّا رَجَعَتْ إِلَى قَائِلِهَا» وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

مِنْهَا وَمُخَالَفَ لِضِدِّهَا، وَصَنِيعُهُ نِفَاقٌ وَمَحْضُ كَذِبٍ وَخِدَاعٌ، وَتَحِيلٌ عَلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى أَسْرَارِ الطَّائِفَتَيْنِ، وَهِيَ مُدَاهَنَةٌ مُحَرَّمَةٌ.

قَالَ: فَأَمَّا مَنْ يَقْصِدُ بِذَلِكَ الْإِصْلَاحَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ فَهُوَ مَحْمُودٌ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْمَذْمُومَ مَنْ يُزَيِّنُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ عَمَلَهَا وَيُقَبِّحُهُ عِنْدَ الْأُخْرَى، وَيَذِمُّ كُلَّ طَائِفَةٍ عِنْدَ الْأُخْرَى، وَالْمَحْمُودُ أَنْ يَأْتِيَ لِكُلِّ طَائِفَةٍ بِكَلَامٍ فِيهِ صَلَاحٌ الْأُخْرَى، وَيَعْتَذِرُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَنِ الْأُخْرَى، وَيَنْقُلُ إِلَيْهِ مَا أَمَكَّنَهُ مِنَ الْجَمِيلِ وَيَسْتُرُ الْقَبِيحَ ^(١). ٥٨٣/١٠

باب [النهى عن الظن والحسد والتجسس والتدابير]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» ^(٢)، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا ^(٣)، وَلَا

(١) فِي الْحَدِيثِ: التَّنْفِيرُ مِنْ ذِي الْوَجْهَيْنِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَبْغَضِ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِمَا يُسَبِّبُهُ مِنَ الْفِتَنِ، وَلِمَا هُوَ فِيهِ مِنَ النِّفَاقِ وَالرِّبَاءِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ اسْتَشْكَلَ تَسْمِيَةَ الظَّنِّ حَدِيثًا، وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ مُطَابَقَةِ الْوَاقِعِ سَوَاءً كَانَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا ١٠٨ هـ.

قُلْتُ: أَوْ حَدِيثِ نَفْسٍ، فَالظَّنُّ أَكْذَبُ مِنْ حَدِيثِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَى الظَّنِّ مِنَ الْأَضْرَارِ وَالْمَفَاسِدِ أَكْثَرَ مِنْ كَذِبِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، فَهُوَ أَسَاسُ الْفِتَنِ وَالْخِلَافَاتِ، وَهُوَ الْبَاعْثُ عَلَى الْقَتْلِ وَالتَّقَاطُعِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ الْحَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ لَا تَبَحْثُوا عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ وَلَا تَتَّبِعُوهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يُوسُفَ: ٨٧] وَأَضْلَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي بِالْمُهْمَلَةِ مِنَ الْحَاسَةِ إِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، وَبِالْجِيمِ مِنَ الْجَسِّ بِمَعْنَى اخْتِبَارِ الشَّيْءِ بِالْيَدِ وَهِيَ إِحْدَى الْحَوَاسِّ، فَتَكُونُ الَّتِي بِالْحَاءِ أَعَمَّ.

وَيُسْتَشَى مِنَ النَّهْيِ عَنِ التَّجَسُّسِ مَا لَوْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا إِلَى إِنْقَادِ نَفْسٍ مِنَ الْهَلَاكِ مَثَلًا =

تَحَاسَدُوا^(١)، وَلَا تَذَابَرُوا^(٢)، وَلَا تَبَاغَضُوا^(٣)، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا^(٤).

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْمُرَادُ بِالظَّنِّ هُنَا التُّهْمَةُ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا كَمَنْ يَتَّهِمُ رَجُلًا بِالْفَاحِشَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ مَا يَفْتَضِيهَا، وَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (وَلَا تَجَسَّسُوا) وَذَلِكَ أَنَّ الشَّخْصَ يَقَعُ لَهُ خَاطِرُ التُّهْمَةِ فَيُرِيدُ أَنْ يَتَحَقَّقَ فَيَتَجَسَّسَ وَيَبْحَثَ وَيَسْتَمِعَ، فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يُوَافِقُ

= كَانَ يُخْبِرُ ثِقَةً بِأَنْ فَلَانًا خَلَا بِشَخْصٍ لِيَقْتُلَهُ ظُلْمًا، أَوْ بِأَمْرًا لِيَزْنِيَ بِهَا، فَيُشْرَعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ التَّجَسُّسِ وَالْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ حَدْرًا مِنْ قَوَاتِ اسْتِدْرَاكِهِ، نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ عَنْ «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ» لِلْمَاوَرَدِيِّ وَاسْتَجَادَهُ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَسَدُ تَمَنَّى الشَّخْصِ زَوَالَ النِّعْمَةِ عَنْ مُسْتَحَقِّ لَهَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَسْعَى فِي ذَلِكَ أَوْ لَا، فَإِنْ سَعَى كَانَ بَاغِيًا، وَإِنْ لَمْ يَسْعَ فِي ذَلِكَ وَلَا أَظْهَرَهُ وَلَا تَسَبَّبَ فِي تَأْكِيدِ أَسْبَابِ الْكَرَاهَةِ الَّتِي نُهِيَ الْمُسْلِمُ عَنْهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ نَظَرًا: فَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَجْزُ بَحِثٌ لَوْ تَمَكَّنَ لَفَعَلَ فَهَذَا مَا زُورَ، وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ التَّفَوُّى فَقَدْ يُعَذَّرُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَ الْخَوَاطِرِ النَّفْسَانِيَّةِ فَيَكْفِيهِ فِي مُجَاهَدَتِهَا أَنْ لَا يَعْمَلَ بِهَا وَلَا يَعْزِمَ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا.

(٢) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا تَتَهَاجَرُوا فَيَهْجُرَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، مَا أَخُوذُ مِنْ تَوَلِيَةِ الرَّجُلِ الْآخَرَ دُبْرَهُ إِذَا أَعْرَضَ عَنْهُ حِينَ يَرَاهُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: لَا تَتَعَاطَوْا أَسْبَابَ الْبُغْضِ؛ لِأَنَّ الْبُغْضَ لَا يُكْتَسَبُ ابْتِدَاءً.

وَالْمَذْمُومُ مِنْهُ مَا كَانَ فِي غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ فِيهِ وَيُثَابُ فَاعِلُهُ لِتَعْظِيمِ حَقِّ اللَّهِ وَلَوْ كَانَ أَوْ أَحَدَهُمَا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ السَّلَامَةِ، كَمَنْ يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ إِلَى إِعْتِقَادِ يُتَافَى الْآخَرَ فَيُعْضُهُ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ مَعْدُورٌ عِنْدَ اللَّهِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: بِلَفْظِ الْمُنَادَى الْمُضَافِ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تُشَبِّهُ التَّغْلِيلَ لِمَا تَقَدَّمَ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَرَكَتُمْ هَذِهِ الْمَنْهِيَّاتِ كُنْتُمْ إِخْوَانًا وَمَفْهُومُهُ إِذَا لَمْ تَتْرُكُوها تَصِيرُوا أَعْدَاءَ، وَمَعْنَى كُونُوا إِخْوَانًا اِكْتَسَبُوا مَا تَصِيرُونَ بِهِ إِخْوَانًا مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُقْتَضِيَةِ لِذَلِكَ إِثْبَاتًا وَنَقْيًا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢] فَدَلَّ سِيَاقُ الْآيَةِ عَلَى الْأَمْرِ بِبَصَوْنِ عِرْضِ الْمُسْلِمِ غَايَةَ الصِّيَانَةِ لِتَقْدُمِ النَّهْيِ عَنِ الْخَوْضِ فِيهِ بِالظَّنِّ، فَإِنْ قَالَ الظَّانُّ: أَبَحْتُ لِاتَّحَقَّقَ، قِيلَ لَهُ: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، فَإِنْ قَالَ: تَحَقَّقْتُ مِنْ غَيْرِ تَجَسُّسٍ، قِيلَ لَهُ: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: تَضَمَّنَ الْحَدِيثُ تَحْرِيمَ بَعْضِ الْمُسْلِمِ وَالْإِعْرَاضَ عَنْهُ وَقَطِيعَتَهُ بَعْدَ صُحْبَتِهِ بِغَيْرِ ذَنْبٍ شَرْعِيٍّ، وَالْحَسَدَ لَهُ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُعَامِلَهُ مُعَامَلَةَ الْأَخِ النَّسِيبِ، وَأَنْ لَا يُنْقَبَ عَنْ مَعَايِهِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ، وَقَدْ يَشْتَرِكُ الْمَيِّتُ مَعَ الْحَيِّ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ^(١). ٥٩١/١٠ - ٥٩٣

باب [تواضع النبي ﷺ وسماحة أخلاقه]

* قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: إِنْ كَانَتْ الْأَمَةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ

(١) قَالَ عِيَّاضٌ رحمته الله: اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ قَوْمٌ عَلَى مَنَعِ الْعَمَلِ فِي الْأَحْكَامِ بِالْإِجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ، وَحَمَلَهُ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى ظَنٍّ مُّجَرَّدٍ عَنِ الدَّلِيلِ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى أَصْلٍ وَلَا تَحْقِيقٍ نَظَرٍ.

قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: وَأَمَّا وَصْفُ الظَّنِّ بِكَوْنِهِ أَكْثَدُ الْحَدِيثِ، مَعَ أَنَّ تَعَمُّدَ الْكَذِبِ الَّذِي لَا يَسْتَدِلُّ إِلَى ظَنٍّ أَصْلًا أَشَدُّ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ إِلَى الظَّنِّ، فَلِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الظَّنَّ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ هُوَ الَّذِي لَا يَسْتَدِلُّ إِلَى شَيْءٍ يَجُوزُ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فَيُعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَيُجْعَلَ أَصْلًا وَيُجْزَمَ بِهِ، فَيَكُونُ الْجَازِمَ بِهِ كَازِبًا؛ وَإِنَّمَا صَارَ أَشَدَّ مِنَ الْكَاذِبِ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ فِي أَصْلِهِ مُسْتَفْبَحٌ مُسْتَعْنَى عَنْ ذَمِّهِ، بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّ صَاحِبَهُ بِرُغْمِهِ مُسْتَدِلُّ إِلَى شَيْءٍ قَوْصِفَ بِكَوْنِهِ أَشَدَّ الْكَذِبِ مُبَالِغَةً فِي ذَمِّهِ وَالتَّنْفِيرِ مِنْهُ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْإِغْتِرَارَ بِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْكَذِبِ الْمَحْضِ لِخَفَائِهِ غَالِيًا وَوُضُوحِ الْكَذِبِ الْمَحْضِ.

الْمَدِينَةَ لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَنْطَلِقُ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَقْصُودُ مِنَ الْأَخْذِ بِالْيَدِ لَازِمُهُ وَهُوَ الرِّفْقُ وَالْإِنْقِيَادُ.

وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّوَاضُّعِ:

- لِذِكْرِهِ الْمَرْأَةَ دُونَ الرَّجُلِ.

- وَالْأَمَةَ دُونَ الْحُرَّةِ.

- وَحَيْثُ عَمَّمَ بِلَفْظِ الْإِمَاءِ أَيَّ أَمَةٍ كَانَتْ.

- وَبِقَوْلِهِ: (حَيْثُ شَاءَتْ)؛ أَيُّ: مِنَ الْأَمَكَةِ.

- وَالتَّغْيِيرُ بِالْأَخْذِ بِالْيَدِ إِشَارَةٌ إِلَى غَايَةِ التَّصَرُّفِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ حَاجَتُهَا

خَارِجَ الْمَدِينَةِ، وَالتَّمَسَّتْ مِنْهُ مُسَاعَدَتَهَا فِي تِلْكَ الْحَاجَةِ عَلَى ذَلِكَ.

وَهَذَا دَالٌّ عَلَى مَزِيدِ تَوَاضُّعِهِ وَبَرَائَتِهِ مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ

الْكِبَرِ ﷺ (١). ٦٠٢/١٠

(١) مع ما كان عليه من الأعمال العظيمة، والأشغال الكثيرة، من جهادٍ وتعليم وإعالةٍ لزوجاته، مع ذلك لم يمنعه ذلك أن يقضي حاجة هذه الأمة التي لا يُؤْبَهُ بمثلها غالبًا.

فينبغي لأتباعه أن يسيروا على مُنْهَاجِهِ، وأن تقتدوا بتواضعه.

والتواضع حقًا لا تصنعًا، هو:

- شعورك الداخلي بأنك لست أرفع ولا أعلا من أيِّ مسلم.

- وأن تتعامل بسليقتك وعفويتك مع الجميع، دون تكلف أو تمييز بين كبير وصغير، وشریف ووضيع.

- وأن ترى للآخرين عليك حقوقًا أكثر من حقوقك عليهم - إن كان لك عليهم شيءٌ -، فترى أن سلامهم عليك، وابتسامتهم وثناءهم ونقدهم منَّةٌ لهم عليك.

فالتواضع لا يُكْثِرُ العتاب واللوم على من قصر في حقِّه، أو انقطع عن الاتصال به.

باب [توجيه قطيعة عائشة لابن الزبير رضي الله عنه]

* عن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه - وَهُوَ ابْنُ أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا - أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ فِي بَيْعٍ أَوْ عَطَاءٍ أَعْطَتْهُ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ لَتَنْتَهِيَنَّ عَائِشَةُ أَوْ لَأَحْجُرَنَّ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَهْوَى قَالَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَتْ: هُوَ لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ، أَنْ لَا أَكَلِّمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَبَدًا.

* قال الحافظ رحمته الله: اسْتَشْكَلَ عَلَى هَذَا مَا صَدَرَ مِنْ عَائِشَةَ فِي حَقِّ ابْنِ الزُّبَيْرِ. وَالصَّوَابُ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ ابْنَ الزُّبَيْرِ ارْتَكَبَ بِمَا قَالَ أَمْرًا عَظِيمًا وَهُوَ قَوْلُهُ: لَأَحْجُرَنَّ عَلَيْهَا، فَإِنَّ فِيهِ تَنْقِصًا لِقَدْرِهَا، وَنِسْبَةً لَهَا إِلَى ارْتِكَابِ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ التَّبْذِيرِ الْمَوْجِبِ لِمَنْعِهَا مِنَ التَّصَرُّفِ فِيمَا رَزَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى، مَعَ مَا انْصَافَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَخَالَتْ أُخْتَ أُمِّهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ عِنْدَهَا فِي مَنْزِلَتِهِ، فَكَانَتْهَا رَأَتْ أَنَّ فِي ذَلِكَ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ نَوْعَ عُقُوقٍ، وَالشَّخْصَ يَسْتَعْظِمُ مِمَّنْ يُلَوِّذُ بِهِ مَا لَا يَسْتَعْظِمُهُ مِنَ الْغَرِيبِ، فَرَأَتْ أَنَّ مُجَازَاتِهِ عَلَى ذَلِكَ بِتَرْكِ مُكَالَمَتِهِ، كَمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ عُقُوبَةً لَهُمْ لِتَخْلُفِهِمْ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ بِغَيْرِ عُدَرٍ، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ كَلَامِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا مِنَ الْمُنَافِقِينَ مُوَاخَذَةً لِلثَّلَاثَةِ لِعَظِيمِ مَنْزِلَتِهِمْ وَازْدِرَاءِ بِالْمُنَافِقِينَ لِحَقَارَتِهِمْ، فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا صَدَرَ مِنْ عَائِشَةَ ^(١). ٦١٠/١٠

= أمّا الابتسامة والتنزل مع صغار السن والضعفاء ونحوهم، فهو تواضع ولا شك، ولكنه جزء يسر منه، ويعتريه التصنع والرياء.

(١) أي: أن من اقتصر مع أحد أقاربه على السلام دون غيره: فهو داخل في الهجر؛ لأنه ليس من عادة الأقارب ذلك.

وفي الحديث: أن الصالحين من الصحابة وتابعيهم قد يحصل بينهم من الخلافات وسوء التفاهم، ولكن سرعان ما يثوبون إلى الحق والصلح.

باب [ما يُستفاد من قصة الرجل الذي قال في قِسْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ: وَاللَّهِ إِنَّهَا لِقِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ]

* قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قِسْمَةً كَبَعْضِ مَا كَانَ يَفْسِمُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ إِنَّهَا لِقِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ، قُلْتُ: أَمَّا أَنَا لَأَقُولَنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ فَسَارَرْتُهُ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ وَغَضِبَ، حَتَّى وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَخْبَرْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أُوذِيَ مُوسَى بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ فَصَبَرَ».

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الصَّبْرُ عَلَى الْأَذَى جِهَادُ النَّفْسِ، وَقَدْ جَبَلَ اللَّهُ الْأَنْفُسَ عَلَى التَّأَلُّمِ بِمَا يُفْعَلُ بِهَا وَيُقَالُ فِيهَا؛ وَلِهَذَا شَقَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَسَبَتُهُمْ لَهُ إِلَى الْجَوْرِ فِي الْقِسْمَةِ، لَكِنَّهُ حَلَمَ عَنِ الْقَائِلِ فَصَبَرَ لِمَا عَلِمَ مِنْ جَزِيلِ ثَوَابِ الصَّابِرِينَ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْجُرُهُ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَالصَّابِرُ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْمُتَنَفِّقِ؛ لِأَنَّ حَسَنَتَهُ مُضَاعَفَةٌ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ، وَالْحَسَنَةُ فِي الْأَصْلِ بَعْشَرٌ أَمْثَالُهَا إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَزِيدَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «الصَّبْرُ نِصْفُ الْإِيمَانِ».

= فائدة: ذَكَرَ الْحَطَّابِيُّ أَنَّ هَجَرَ الْوَالِدِ وَلَدَهُ وَالزَّوْجَ زَوْجَتَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ لَا يَتَصَيَّقُ بِالثَّلَاثِ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ ﷺ هَجَرَ نِسَاءَهُ شَهْرًا، وَكَذَلِكَ مَا صَدَرَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ فِي اسْتِجَارَتِهِمْ تَرْكُ مُكَالَمَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مَعَ عِلْمِهِمْ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُهَاجَرَةِ.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ هُنَا مَقَامَيْنِ أَعْلَى وَأَدْنَى، فَلِأَعْلَى اجْتِنَابُ الْأِعْرَاضِ جُمْلَةً فَيَبْذُلُ السَّلَامَ وَالْكَلامَ وَالْمُؤَادَّةَ بِكُلِّ طَرِيقٍ، وَالْأَدْنَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى السَّلَامِ دُونَ غَيْرِهِ، وَالْوَعِيدُ الشَّدِيدُ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ يَتْرُكُ الْمَقَامَ الْأَدْنَى، وَأَمَّا الْأَعْلَى فَمَنْ تَرَكَهُ مِنَ الْأَجَانِبِ فَلَا يُلْحَقُهُ اللَّوْمُ، بِخِلَافِ الْأَقَارِبِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى حَدِيثٌ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَفَعَهُ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ».

فِي الْحَدِيثِ: جَوَازُ إِخْبَارِ الْإِمَامِ وَأَهْلِ الْفَضْلِ بِمَا يُقَالُ فِيهِمْ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِهِمْ لِيُحَذِّرُوا الْقَائِلَ.

وَفِيهِ: بَيَانُ مَا يُبَاحُ مِنَ الْغَيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ؛ لِأَنَّ صُورَتَهُمَا مَوْجُودَةٌ فِي صَنِيعِ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا وَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّ قَصْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ نَصْحَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِعْلَامَهُ بِمَنْ يَطْعَنُ فِيهِ مِمَّنْ يُظْهَرُ الْإِسْلَامُ وَيُبْطِنُ النِّفَاقُ لِيَحَذَرَ مِنْهُ، وَهَذَا جَائِزٌ كَمَا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ عَلَى الْكُفَّارِ لِيُؤْمَنَ مِنْ كَيْدِهِمْ، وَقَدْ ارْتَكَبَ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ بِمَا قَالَ إِثْمًا عَظِيمًا فَلَمْ يَكُنْ لَهُ حُرْمَةٌ.

وَفِيهِ: أَنَّ أَهْلَ الْفَضْلِ قَدْ يُغْضِبُهُمْ مَا يُقَالُ فِيهِمْ مِمَّا لَيْسَ فِيهِمْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَيَتَلَقَّوْنَ ذَلِكَ بِالصَّبْرِ وَالْحِلْمِ كَمَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِقْتِدَاءً بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (قَدْ أُوذِيَ مُوسَى) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَاذَوْا مُوسَى﴾ [الأحزاب: ٦٩]. ٦٢٨/١٠ - ٦٢٩

﴿ بَابُ ﴾ الْإِنْسِاطِ إِلَى النَّاسِ، وَالِدُّعَابَةِ مَعَ الْأَهْلِ

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «خَالِطِ النَّاسَ وَدِينَكَ لَا تَكَلِّمَهُ».

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُخَالِطَنَا، حَتَّى يَقُولَ لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النَّغِيرُ».

* وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ لِي صَوَاحِبٌ يَلْعَبْنَ مَعِي، «فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ يَتَقَمَّعَنَّ مِنْهُ، فَيُسْرِبُهُنَّ إِلَيَّ فَيَلْعَبَنَّ مَعِي».

* قال الحافظ رحمته الله: المزاح المنهي عنه ما فيه إفراط أو مداومة عليه؛ لما فيه من الشغل عن ذكر الله، والتفكير في مهمات الدين، ويؤول كثيراً إلى قسوة القلب، والإيذاء والحقد، وسقوط المهابة والوقار، والذي يسلم من ذلك هو المباح، فإن صادف مصلحة مثل تطيب نفس المخاطب وموانسته فهو مستحب، قال الغزالي: من الغلط أن يتخذ المزاح حرفة^(١). ٦٤٦/١٠ - ٦٤٧

(١) من أعظم ما أوقع الفقرة بين الأقارب والأصدقاء، وشتت شمل المتحابين والأخلاء، وجلب الحزن والوحشة في القلوب، وأوقع في الآثام والذنوب: المزاح، فما أجمل أن نلتزم بأدابه، ونأخذ بضوابطه.

والمراد بالمزاح: الملاطفة والمؤانسة، وتطيب الخواطر، وإدخال السرور. ولا شك أن التبسط مطلوب ليترد عن النفس السامة والملل، ويريح الجسم من التعب والكلل، وتطيب المجالس بالمزاح الخفيف فيه خير كثير، ولكن بضوابط منها:

أولاً: ألا يكون فيه شيء من الاستهزاء بالدين، فإن ذلك من نواقض الإسلام.

ثانياً: ألا يكون المزاح إلا صدقاً وحقاً.

ثالثاً: أن لا يكون في استهزاء وغمز ولمز.

رابعاً: أن لا يكون المزاح كثيراً.

خامساً: اختيار الأوقات المناسبة للمزاح، كأن يكون في رحلة برية، أو عند ملاقة صديق.

سادساً: ألا يكون فيه فحش وبذاءة، فبعض النكت عبارة عن قلة حياء، وقلة أدب وبذاءة.

باب [معنى قول النبي ﷺ: الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ]

* عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتُهُ» قِيلَ: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ». متفق عليه.

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بَلْفُظٌ: «الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ».

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (وَجَائِزَتُهُ) بَيَانًا لِحَالَةِ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّ الْمُسَافِرَ تَارَةً يُقِيمُ عِنْدَ مَنْ يَنْزِلُ عَلَيْهِ فَهَذَا لَا يُزَادُ عَلَى الثَّلَاثِ بِتَفَاصِيلِهَا، وَتَارَةً لَا يُقِيمُ فَهَذَا يُعْطَى مَا يَجُوزُ بِهِ قَدْرُ كِفَايَتِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلَعَلَّ هَذَا أَغْدَلُ الْأَوْجُهَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَاسْتُدِلَّ بِجَعْلِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ صَدَقَةً عَلَى أَنَّ الَّذِي قَبْلَهَا وَاجِبٌ، وَالْمُرَادُ بِالْجَائِزَةِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُعْطِيهِ مَا يُغْنِيهِ عَنْ غَيْرِهِ.

وَهُوَ صَحِيحٌ فِي الْمُرَادِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَأَمَّا تَسْمِيَةُ الْعَطِيَّةِ لِلشَّاعِرِ وَنَحْوِهِ جَائِزَةً فَلَيْسَ بِحَادِثٍ؛ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَجِيزُوا الْوَفْدَ». ٦٥٥/١٠

باب [ما يُسْتَفَادُ مِنْ حُدَاةٍ أَنْجَشَتْ فِي السَّفَرِ وَسَمَاعِ النِّسَاءِ لَهُ]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَكَانَ

(١) وهو كذلك، وبهذا التفسير البديع من الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يزول إشكال كبير يُثيره كثير من العلماء، وكثير منها ليس واضحًا مُقْنَعًا.

مَعَهُ غُلَامٌ لَهُ أَسْوَدُ يُقَالُ لَهُ أَنْجَشَةُ يَحْدُو، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ رُؤَيْدَكَ»^(١) بِالْقَوَارِيرِ.

قِيلَ: كَانَ أَنْجَشَةُ حَسَنَ الصَّوْتِ بِالْحَدَاءِ فَكَّرَهُ أَنْ تَسْمَعَ النِّسَاءُ الْحَدَاءَ، فَإِنَّ حُسْنَ الصَّوْتِ يُحَرِّكُ مِنَ النَّفُوسِ، فَشَبَّهَ ضَعْفَ عَزَائِمِهِنَّ وَسُرْعَةَ تَأْثِيرِ الصَّوْتِ فِيهِنَّ بِالْقَوَارِيرِ فِي سُرْعَةِ الْكُسْرِ إِلَيْهَا^(٢). ٦٧٠ - ٦٦٨ / ١٠.

باب [جَوَازُ سَبِّ الْمُشْرِكِ إِذَا سَبَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ حَسَّانُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: «كَيْفَ بِنَسْبِي؟» فَقَالَ حَسَّانُ: لِأَسْلَنَّاكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ الرَّاعِبُ: رُؤَيْدًا مِنْ أُرُودٍ يُرُودُ، كَأَمْهَلٍ يُمْهَلُ، وَزَنَهُ وَمَعْنَاهُ، وَهُوَ مِنَ الرُّودِ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ، وَهُوَ التَّرْدُّدُ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ بِرَفْقٍ، رَادٌّ وَارْتَادَ، وَالرَّائِدُ طَالِبُ الْكَلَاءِ.

(٢) فَالنَّبِيُّ ﷺ خَافَ عَلَيْهِنَ الْفِتْنَةَ مِنْ سَمَاعِ النَّشِيدِ الْخَالِي مِنَ الْعَزْفِ وَالْمَوْسِيقَى. فَالنِّسَاءُ قَدْ يَفْتَنَنَّ بِسَمَاعِ الْأَصْوَاتِ الْحَسَنَةِ، وَالْأَنَاشِيدِ الْمُؤَثِّرَةِ، فَكَيْفَ بِالْأَلَاتِ الْمَوْسِيقِيَّةِ، وَالْأَغَانِي الْمُهَيِّجَةِ؟

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْفَاضِلِ وَالْعَالِمِ أَنْ يَسْمَعَ لِلْكَلامِ الْمَبَاحِ، وَالْأَشْعَارِ وَالْحَدَاءِ، وَمِنْهُ الْأَنَاشِيدُ، وَخَاصَّةً فِي السَّفَرِ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ الضَّجَرُ وَالتَّعَبُ، فَلَا سَمَاعَ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ يُخَفِّفُ بَعْضًا مِنَ الْعَنَاءِ.

وَفِيهِ: الْمَزَاحُ وَاسْتِعْمَالُ الْأَلْفَافِ وَالْعِبَارَاتِ اللَّطِيفَةِ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَاوِي الْحَدِيثِ كَمَا فِي الْبَخَارِيِّ: فَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ لَوْ تَكَلَّمَ بَعْضُكُمْ لَعَبَثُمُوهَا عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: سَوَقَكَ بِالْقَوَارِيرِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُرَادُ مَنْ كَانَ يَنْتَظِعُ فِي الْعِبَارَةِ وَيَتَجَنَّبُ الْأَلْفَافَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْهَزْلِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ جَوَازُ سَبِّ الْمُشْرِكِ جَوَابًا عَنْ سَبِّهِ
لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ مُطْلَقَ النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الْمُشْرِكِينَ لِئَلَّا يَسُبُّوا
الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْبِدَاءَةِ بِهِ، لَا عَلَى مَنْ أَجَابَ مُتَّصِرًا. ٦٧١/١٠

باب مَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْعَالِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الشَّعْرُ حَتَّى
يَصُدَّهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَمْتَلِي جَوْفَ أَحَدِكُمْ
قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِي شَعْرًا».

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَجْهٌ عِنْدِي أَنْ يَمْتَلِي قَلْبَهُ مِنَ الشَّعْرِ حَتَّى يَغْلِبَ
عَلَيْهِ فَيَشْغَلُهُ عَنِ الْقُرْآنِ وَعَنْ ذِكْرِ اللَّهِ فَيَكُونَ الْعَالِبُ عَلَيْهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ
الْقُرْآنُ وَالْعِلْمُ الْعَالِيَيْنِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ جَوْفُهُ مُمْتَلئًا مِنَ الشَّعْرِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْحَقُّ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ بِامْتِلَاءِ الْجَوْفِ بِالشَّعْرِ
الْمَذْمُومِ حَتَّى يَشْغَلُهُ عَمَّا عَدَاهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ: الْإِمْتِلَاءُ مِنَ
السَّجْعِ مَثَلًا، وَمِنْ كُلِّ عِلْمٍ مَذْمُومٍ كَالسُّحْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي
تُقَسِّي الْقَلْبَ وَتَشْغَلُهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتُحْدِثُ الشُّكُوكَ فِي الْإِعْتِقَادِ
وَتُقْضِي بِهِ إِلَى التَّبَاغُضِ وَالتَّنَافُسِ. ٦٧٢/١٠ - ٦٧٥

باب مَا يُدْعَى النَّاسُ بِآبَائِهِمْ

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغَادِرُ^(١) يُرْفَعُ لَهُ لَوَاءٌ^(٢)
يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ: هَذِهِ عَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ».

(١) الغادر: هو الذي يواعد على أمر ولا يفي به.

(٢) أي: راية.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَدٌّ لِقَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ لَا يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا بِأُمَّهَاتِهِمْ سِتْرًا عَلَى آبَائِهِمْ^(١).

قَالَ: وَالِدُعَاءِ بِالْآبَاءِ أَشَدَّ فِي التَّعْرِيفِ وَأَبْلَغُ فِي التَّمْيِيزِ.

وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الْحُكْمِ بِظَوَاهِرِ الْأُمُورِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا يَفْتَضِي حَمْلَ الْآبَاءِ عَلَى مَنْ كَانَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، لَا عَلَى مَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: وَالْعُدْرُ عَلَى عُمُومِهِ فِي الْجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ.

وَفِيهِ: أَنَّ لِصَاحِبِ كُلِّ ذَنْبٍ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي يُرِيدُ اللَّهُ إِظْهَارَهَا عَلَامَةً يُعْرِفُ بِهَا صَاحِبَهَا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُ الْمَجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٤١] قَالَ: وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ لِكُلِّ عُدْرَةٍ لِيَوَاءٍ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ لِلشَّخْصِ الْوَاحِدِ عُدَّةٌ أَلْوِيَّةٌ بَعْدَ عُدْرَاتِهِ.

قَالَ: وَالْحِكْمَةُ فِي نَضْبِ اللُّوَاءِ أَنَّ الْعُقُوبَةَ تَقَعُ غَالِبًا بِضِدِّ الذَّنْبِ، فَلَمَّا كَانَ الْعُدْرُ مِنَ الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ نَاسَبَ أَنْ تَكُونَ عُقُوبَتُهُ بِالشُّهُرَةِ، وَنَضْبُ اللُّوَاءِ أَشْهَرُ الْأَشْيَاءِ عِنْدَ الْعَرَبِ^(٢). ٦٩٠/١٠ - ٦٩١

باب [إِسْتِحْبَابِ مُجَانِبَةِ الْأَلْفَافِ وَالْأَسْمَاءِ الْقَبِيحَةِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: خَبِثَتْ نَفْسِي وَلَكِنْ لِيَقُلْ: لَقِسْتُ نَفْسِي».

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا.

(٢) فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَعْظَمُ مَوْعِظَةٍ لِمَنْ يَغْدُرُ وَيَخُونُ، حَيْثُ تُنْصَبُ رَايَةٌ وَاضِحَةٌ يُقَالُ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ كُلُّ الْخَلَائِقِ: هَذِهِ عُدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ!

يَقُولُ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: عَلَامَةٌ عُدْرَتِهِ؛ وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ شُهْرَتُهُ وَأَنْ يَفْتَضِحَ بِذَلِكَ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ. هـ.

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ لِلنَّدْبِ، وَالْأَمْرُ بِقَوْلِهِ: (لَقَسْتُ) لِلنَّدْبِ أَيْضًا، فَإِنْ عَبَّرَ بِمَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ كَفَى، وَلَكِنْ تَرَكَ الْأَوَّلَى.

قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ مُجَانَبَةِ الْأَلْفَافِ الْقَبِيحَةِ وَالْأَسْمَاءِ، وَالْعُدُولُ إِلَى مَا لَا قُبْحَ فِيهِ، وَالْخُبْتُ وَاللَّقْسُ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ يَتَأَدَّى بِكُلِّ مِنْهُمَا لَكِنْ لَفْظُ الْخُبْتُ قَبِيحٌ وَيَجْمَعُ أُمُورًا زَائِدَةً عَلَى الْمُرَادِ، بِخِلَافِ اللَّقْسِ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِامْتِلَاءِ الْمَعْدَةِ.

قَالَ: وَفِيهِ أَنَّ الْمَرْءَ يَطْلُبُ الْخَيْرَ حَتَّى بِالْفَالِ الْحَسَنِ، وَيُضِيفُ الْخَيْرَ إِلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِنِسْبَةٍ مَا، وَيَدْفَعُ الشَّرَّ عَنْ نَفْسِهِ مَهْمَا أَمَكْنَ، وَيَقْطَعُ الْوَصْلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ الشَّرِّ حَتَّى فِي الْأَلْفَافِ الْمُشْتَرَكَةِ.

قَالَ: وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا أَنَّ الضَّعِيفَ إِذَا سُئِلَ عَنْ حَالِهِ لَا يَقُولُ: لَسْتُ بِطَيِّبٍ بَلْ يَقُولُ ضَعِيفٌ، وَلَا يُخْرِجُ نَفْسَهُ مِنَ الطَّيِّبِينَ فَيُلْحِقَهَا بِالْحَشِيشِينَ. ٦٩٢/١٠

باب [ما يُستفاد من مُمازحة النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي عُمَيْرٍ، وَزِيَارَتِهِ

لَهُ وَلَأَهْلَهُ]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا^(١)، وَكَانَ لِي أَحْ يُقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ - قَالَ: أَحْسِبُهُ - كَانَ فَطِيمًا، وَكَانَ إِذَا جَاءَ^(٢)

(١) قَدَّمَ هَذِهِ الْمَقْدَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَوَطُّةً وَتَمْهِيدًا لِمَا يُرِيدُ مِنْ قِصَّةِ هَذَا الصَّبِيِّ، حَيْثُ تَجَلَّتْ فِيهَا أَخْلَاقُهُ الْعَظِيمَةُ، وَلَطَافَتُهُ الْفَرِيدَةُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنْ كَانَ لِي خَالِطُنَا وَيَدْخُلُ عَلَيْنَا»، كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، يُخَالِطُ أَصْحَابَهُ وَيُصَاحِبُهُمْ كَثِيرًا، لَمْ يَكُنْ مُنْعَزَلًا مُنْطَوِيًا عَنْهُمْ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَوَرَّثَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَنْ يُخَالِطُوا النَّاسَ وَيُوجِّهُوهُمْ، عَبْرَ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْمُخْتَلِفَةِ وَغَيْرِهَا.

(٢) فِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ إِذَا جَاءَ لِأُمِّ سُلَيْمٍ يُمَازِحُهُ وَيُضَاحِكُهُ وَيَقُولُ: مَا أَعْظَمَ أَخْلَاقَ وَتَوَاضَعَ نَبِينَا ﷺ، يُمَازِحُ وَيُضَاحِكُ هَذَا الطِّفْلَ الصَّغِيرَ، بَلْ =

قَالَ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّعَيْرُ» نُغَرَّ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ^(١)، فَرُبَّمَا حَضَرَ الصَّلَاةَ وَهُوَ فِي بَيْتِنَا، فَيَأْمُرُ بِالْبَسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ فَيُكْسَسُ وَيُنْضَحُ، ثُمَّ يَقُومُ وَنَقُومُ خَلْفَهُ فَيُصَلِّي بِنَا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِدَّةُ فَوَائِدَ جَمَعَهَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي أَحْمَدَ الطَّبْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْقَاصِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ صَاحِبِ التَّصَانِيفِ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ. ثُمَّ سَاقَهَا مَبْسُوطَةً، فَلَخَّصْتُهَا مُسْتَوْفِيًا مَقَاصِدَهُ، ثُمَّ أَتْبَعْتُهُ بِمَا تَيَسَّرَ مِنَ الرِّوَايَةِ عَلَيْهِ فَقَالَ:

فِيهِ: اسْتِحْبَابُ التَّائِي فِي الْمَشْيِ.

= وَيُنَادِيهِ بِاللُّطْفِ نَدَاءً: يَا أَبَا عُمَيْرٍ، أَحَدُنَا لَا يُنَادِي ابْنَهُ بِهَذَا النَّدَاءِ؟ فَكَيْفَ سَيُنَادِي أَبْنَاءَ الْآخَرِينَ.

ثُمَّ لِنَتَأَمَّلْ كَيْفَ تَفْقَدُ هَذَا الطَّيْرُ، وَكَيْفَ سَأَلَ عَنْ أَدَقِّ التَّفَاصِيلِ، وَهِيَ فِي نَظَرِ الْكَثِيرِ يُعْتَبَرُ تَافَهًُا، فَهَذَا مِنْ اهْتِمَامِهِ وَشَعُورِهِ بِالْآخَرِينَ.

كَمْ قَابَلْنَا نَحْنُ مِنْ أَنَاسٍ فَلَمْ نَسْأَلْهُمْ عَنْ هُمُومِهِمْ وَحَيَاتِهِمْ، فَشَتَانُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُرَبِّي الْعَظِيمِ ﷺ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْمِرَاحِ بِضَوَابِطِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُخَالَفُ الْمُرُوءَةَ. وَأُمُّ سُلَيْمٍ هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ، وَكَانَتْ تَحْتَ مَالِكِ بْنِ النُّضَرِ، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَاسْتَجَابَتْ وَفُودٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَسْلَمَتْ مَعَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَعَرَضَتْ الْإِسْلَامَ عَلَى زَوْجِهَا، فَغَضِبَ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَقْبَلْ هَدْيَ اللَّهِ، وَلَمْ يُطِيقِ الْمَكَّةَ فِي الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتِ دَارَ إِسْلَامٍ، فَخَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَهَلَكَ هُنَاكَ.

فَكَانَ ﷺ يَزُورُهَا فِي بَيْتِهَا، يُؤَانِسُهَا وَأَبْنَاءَهَا الْأَيَامَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهُوَ طَيْرٌ صَغِيرٌ وَاحِدٌ نُغْرَةٌ وَجَمْعُهُ نُغْرَانٌ.

وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنَّهُ الصَّعُو بِوَزْنِ الْعَفْوِ.

قَالَ عِيَّاصُ: الرَّاجِحُ أَنَّ النُّعَيْرَ طَائِرٌ أَحْمَرُ الْمُنْقَارِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ صَاحِبُ «الْعَيْنِ وَالْمُحْكَمِ»: الصَّعُو صَغِيرُ الْمُنْقَارِ أَحْمَرُ الرَّأْسِ.

وَزِيَارَةِ الْإِخْوَانِ.

وَجَوَازُ زِيَارَةِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ الْأُجْنَبِيَّةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ شَابَّةً وَأُمِنَتْ الْفِتْنَةَ^(١).
وَتَخْصِيصُ الْإِمَامِ بَعْضَ الرَّعِيَّةِ بِالزِّيَارَةِ، وَمُخَالَطَةُ بَعْضِ الرَّعِيَّةِ دُونَ
بَعْضٍ.

وَأَنَّ كَثْرَةَ الزِّيَارَةِ لَا تُنْقِصُ الْمَوَدَّةَ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الزَّائِرِ فِي بَيْتِ الْمَزُورِ.

وَجَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ، وَتَرْكُ التَّقَرُّزِ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ فِي الْبَيْتِ
صَغِيرًا وَصَلَّى مَعَ ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ وَجَلَسَ فِيهِ^(٢).
وَفِيهِ: أَنَّ الْأَشْيَاءَ عَلَى يَقِينِ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ نَضْحَهُمُ الْبَسَاطِ إِنَّمَا كَانَ
لِلتَّنْظِيفِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْإِخْتِيَارَ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَقُومَ عَلَى أَرْوَاحِ الْأَحْوَالِ وَأُمْكِنَهَا،
خِلَافًا لِمَنْ اسْتَحَبَّ مِنَ الْمُشَدِّدِينَ فِي الْعِبَادَةِ أَنْ يَقُومَ عَلَى أَجْهَدِهَا.
وَفِيهِ: جَوَازُ حَمْلِ الْعَالِمِ عِلْمَهُ إِلَى مَنْ يَسْتَفِيدُهُ مِنْهُ.
وَفِيهِ: جَوَازُ الْمُمَارَاةِ وَتَكَرُّرِ الْمَرْحِ وَأَنَّهَا إِبَاحَةٌ سُنَّةٌ لَا رُخْصَةٌ^(٣).

(١) وَيُزَادُ شَرْطُ ثَالِثٌ: عَدَمُ الْخُلُوةِ.

(٢) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله: وَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَصِيرٍ، وَلَمْ يَفْرَشْ لَهُ فَوْقَهُ
سَجَادَةً وَلَا مَنْدِيلًا، وَكَانَ يَسْجُدُ عَلَى التَّرَابِ تَارَةً، وَعَلَى الْحَصِيِّ تَارَةً، وَفِي
الطِّينِ تَارَةً، حَتَّى يُرَى أَثَرُهُ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ، فَأَيْنَ هَذَا الْهَدْيِ، مِنْ فَعْلٍ مِنْ لَا
يَصْلِي إِلَّا عَلَى سَجَادَةٍ تَفْرَشُ فَوْقَ الْبَسَاطِ. ١. هـ. كَلَامُهُ.

فَهَذَا تَنْبِيهٌُ لِبَعْضِ النِّسَاءِ، اللَّاتِي لَا يَقْبَلْنَ الصَّلَاةَ إِلَّا بِالسَّجَادِ، فَهَذَا حَرَصٌ فِي
غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

(٣) أَي: أَنَّ الْمُرَاحَ سُنَّةٌ، يَنْبَغِي لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ، وَلَيْسَ هُوَ رُخْصَةٌ فِي بَعْضِ
الْحَالَاتِ فَقَطْ.

وَأَنَّ مُمَازَحَةَ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يُمَيِّزْ جَائِزَةً.

وَفِيهِ: تَرَكَ التَّكْبُرَ وَالتَّرَفَّعَ.

وَالْفَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْكَبِيرِ فِي الطَّرِيقِ فَيَتَوَافَرُ أَوْ فِي الْبَيْتِ فَيَمَزَحُ،
وَأَنَّ الَّذِي وَرَدَ فِي صِفَةِ الْمُنَافِقِ أَنَّ سِرَّهُ يُخَالِفُ عَلَانِيَتَهُ لَيْسَ عَلَى
عُمُومِهِ. وَفِيهِ التَّلَطُّفُ بِالصَّدِيقِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، وَالسُّؤَالُ عَنْ حَالِهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَكْنِيَةِ مَنْ لَمْ يُولَدْ لَهُ.

وَجَوَازُ لَعِبِ الصَّغِيرِ بِالطَّيْرِ، وَجَوَازُ تَرَكَ الْأَبَوَيْنِ وَلَدَهُمَا الصَّغِيرِ
يَلْعَبُ بِمَا أُبِيحَ اللَّعِبِ بِهِ، وَجَوَازُ إِنْفَاقِ الْمَالِ فِيَمَا يَتَلَهَّى بِهِ الصَّغِيرُ مِنَ
الْمُبَاحَاتِ، وَجَوَازُ إِمْسَاكِ الطَّيْرِ فِي الْقَفْصِ وَنَحْوِهِ، وَقَصُّ جَنَاحِ الطَّيْرِ إِذَا
لَا يَخْلُو حَالُ طَيْرٍ أَبِي عُمَيْرٍ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأَيُّهُمَا كَانَ الْوَاقِعُ الْتَحَقَ بِهِ
الْآخَرُ فِي الْحُكْمِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ إِدْخَالِ الصَّيْدِ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ وَإِمْسَاكِهِ بَعْدَ
إِدْخَالِهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَصْغِيرِ الْإِسْمِ وَلَوْ كَانَ لِحَيَوَانٍ.

وَجَوَازُ مُوَاجَهَةِ الصَّغِيرِ بِالْخِطَابِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: الْحَكِيمُ لَا
يُوَاجِهَ بِالْخِطَابِ إِلَّا مَنْ يَعْقِلُ وَيَفْهَمُ.

وَفِيهِ: مُعَاشَرَةُ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ.

وَفِيهِ: مَشْرُوعِيَّةُ الْقِيلُولَةِ.

وَجَوَازُ قِيلُولَةِ الْحَاكِمِ فِي بَيْتِ بَعْضِ رَعِيَّتِهِ وَلَوْ كَانَتْ امْرَأَةً.

وَجَوَازُ دُخُولِ الرَّجُلِ بَيْتَ الْمَرْأَةِ وَزَوْجَهَا غَائِبٌ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَحْرَمًا
إِذَا انْتَفَتِ الْفِتْنَةُ.

وَفِيهِ: إِكْرَامُ الزَّائِرِ وَأَنَّ التَّنْعَمَ الْخَفِيفَ لَا يُنَافِي السُّتَّةَ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْكَبِيرَ إِذَا زَارَ قَوْمًا وَاسَى بَيْنَهُمْ، فَإِنَّهُ صَافَحَ أَنْسَاءَ، وَمَازَحَ أَبَا عُمَيْرٍ، وَنَامَ عَلَى فِرَاشٍ أُمِّ سُلَيْمٍ، وَصَلَّى بِهِمْ فِي بَيْتِهِمْ حَتَّى نَالُوا كُلُّهُمْ مِنْ بَرَكَتِهِ. إِنَّتَهَى.

وَذَكَرَ ابْنُ بَطَّالٍ مِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا اسْتِحْبَابَ النَّصْحِ فِيمَا لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهَارَتَهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْلَامِ لَا يُقْصَدُ مَعَانِيهَا، وَأَنَّ إِطْلَاقَهَا عَلَى الْمُسَمَّى لَا يَسْتَلْزِمُ الْكَذِبَ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَمْ يَكُنْ أَبَا وَقَدْ دُعِيَ أَبَا عُمَيْرٍ^(١).

وَفِيهِ: جَوَازُ السَّجْعِ فِي الْكَلَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّفًا، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ النَّبِيِّ كَمَا امْتَنَعَ مِنْهُ إِنْشَاءُ الشُّعْرِ.

وَفِيهِ: إِتْحَافُ الزَّائِرِ بِصَنِيعٍ مَا يَعْرِفُ أَنَّهُ يُعْجِبُهُ مِنْ مَأْكُولٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَفِيهِ: مَسْحُ رَأْسِ الصَّغِيرِ لِلْمَلَأَظَفَةِ.

وَفِيهِ: دُعَاءُ الشَّخْصِ بِتَصْغِيرِ اسْمِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِيذَاءِ.

وَفِيهِ: إِكْرَامُ أَقَارِبِ الْخَادِمِ وَإِظْهَارُ الْمَحَبَّةِ لَهُمْ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ مِنْ صَنِيعِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أُمِّ سُلَيْمٍ وَذَوِيهَا كَانَ غَالِبًا بِوَاسِطَةِ خِدْمَةِ أَنْسَ لَهُ. ٧١٨ - ٧١٣/١٠

(١) ومثل هذا قولك للصبي: أنت رجلٌ مؤدب، وهو في الواقع ليس برجل؛ لأن الرجل هو البالغ، فمثل هذا لا ينبغي التشدد فيه.

ومثل التسمية بصالح، وخالد، وحكيم، وإيمان، ونحوها من الأسماء، لا يُقْصَدُ معناها حتى يُتَشَدَّدَ فِي التَّسْمِيَةِ.

باب [ما يُستفاد من مُخاصمة عليٍّ فاطمةَ عليهما السلام وخروجه من بيته]

* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: غَاضَبَ عَلِيٌّ رضي الله عنه يَوْمًا فَاطِمَةَ فَخَرَجَ، فَاضْطَجَعَ إِلَى الْجِدَارِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم وَامْتَلَأَ ظَهْرُهُ تُرَابًا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بِمَسْحِ التُّرَابِ عَنْ ظَهْرِهِ وَيَقُولُ: «اجْلِسْ يَا أَبَا تُرَابٍ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ جَوَازُ تَكْنِيَةِ الشَّخْصِ بِأَكْثَرِ مِنْ كُنْيَةٍ، وَالتَّلْقِيبُ بِلَفْظِ الْكُنْيَةِ وَبِمَا يَشْتَقُّ مِنْ حَالِ الشَّخْصِ. وَأَنَّ اللَّقَبَ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْكَبِيرِ فِي حَقِّ الصَّغِيرِ تَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُهُ لَفْظَ مَدْحٍ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَفِيهِ أَنَّ أَهْلَ الْفَضْلِ قَدْ يَقَعُ بَيْنَ الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ مَا طُبِعَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ مِنَ الْغَضَبِ، وَقَدْ يَدْعُوهُ ذَلِكَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهِ وَلَا يُعَابَ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ: كَرَمَ خُلُقِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ عَلِيٍّ لِيَتَرَضَّاهُ، وَمَسَحَ التُّرَابَ عَنْ ظَهْرِهِ لِيُبْسِطَهُ، وَدَاعَبَهُ بِالْكُنْيَةِ الْمَذْكُورَةِ الْمَأْخُودَةِ مِنْ حَالَتِهِ، وَلَمْ يُعَاتِبْهُ عَلَى مُغَاضَبَتِهِ لِابْنَتِهِ مَعَ رَفِيعِ مَنْزِلَتِهَا عِنْدَهُ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِحْبَابُ الرَّفْقِ بِالْأَصْهَارِ وَتَرْكُ مُعَاتِبَتِهِمْ إِنْقَاءً لِمَوَدَّتِهِمْ؛ لِأَنَّ الْعِتَابَ إِنَّمَا يُخْشَى مِمَّنْ يُخْشَى مِنْهُ الْحَقْدُ لَا مِمَّنْ هُوَ مُنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ^(١). ٧٢٠/١٠

(١) وفي الحديث: أن الأولى عند حدوث الخلاف بين الزوجين، أن يخرج الزوج من البيت ريثما تهدأ النفوس، ويخفت الغضب؛ لأن علياً رضي الله عنه خرج من البيت «خشية أن يندو منه في حالة الغضب ما لا يليق بجَنَابِ فاطمةَ عليها السلام، فَحَسَمَ مَادَّةَ الْكَلَامِ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ تَسْكُنَ فُورَةَ الْغَضَبِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا». ذكره الحافظ احتمالاً. =

باب [ما جاء في العطاس وتشميت العطاس]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُم».

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عَظِيمِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَاطِسِ؛ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِمَّا رَتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ.

وَفِيهِ: إِشَارَةٌ إِلَى عَظِيمِ فَضْلِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ، فَإِنَّهُ أَذْهَبَ عَنْهُ الضَّرَرَ بِنِعْمَةِ الْعَطَاسِ ثُمَّ شَرَعَ لَهُ الْحَمْدُ الَّذِي يُثَابَ عَلَيْهِ، ثُمَّ الدُّعَاءُ بِالْخَيْرِ بَعْدَ الدُّعَاءِ بِالْخَيْرِ، وَشَرَعَ هَذِهِ النِّعَمَ الْمُتَوَالِيَاتِ فِي زَمَنِ يَسِيرِ فَضْلًا مِنْهُ وَإِحْسَانًا، وَفِي هَذَا لِمَنْ رَأَاهُ بِقَلْبٍ لَهُ بَصِيرَةٌ: زِيَادَةُ قُوَّةٍ فِي إِيمَانِهِ حَتَّى يَحْصُلَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَحْصُلُ بِعِبَادَةِ أَيَّامٍ عَدِيدَةٍ، وَيُدَاخِلُهُ مِنْ حُبِّ اللَّهِ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي بَالِهِ، وَمِنْ حُبِّ الرَّسُولِ الَّذِي جَاءَتْ مَعْرِفَةُ هَذَا الْخَيْرِ عَلَى يَدِهِ وَالْعِلْمُ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ سُنَّتُهُ مَا لَا يُقَدَّرُ قَدْرُهُ.

قَالَ: وَفِي زِيَادَةِ ذَرَّةٍ مِنْ هَذَا مَا يَفُوقُ الْكَثِيرَ مِمَّا عَدَاهُ مِنَ الْأَعْمَالِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ كَثِيرًا^(١). ٧٤٤/١٠ - ٧٤٦

= وفيه: تواضع النبي ﷺ، حيث جعل يمسح التراب بنفسه الشريفة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(١) لطيفة عجيبة منه ﷺ، وما أجمل أن نستحضر ذلك عند العطاس وعند التشميت.

ومن الحكم في وجوب الدعاء للعاطس ودعائه هو لمن دعا له: تقوية أواصر المحبة بين المسلمين، وتألفهم وتعاضدهم.
فالإسلام يتشوف إلى كل ما فيه جمع القلوب، وسلامة الصدور، وإزالة ما فيها من غلٍّ أو حسدٍ، وينتهز كلَّ الفرص لذلك.

* وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ، فَحَقُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يُسَمِّتَهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيُرَدِّهِ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِذَا قَالَ: هَا، ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ».

* قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَنَاءَبَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَجَلَانَ (عن البخاري): «فَإِذَا قَالَ آه^(١) ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ». وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ (عند مسلم): «فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ»، وَفِي لَفْظٍ (لمسلم): «إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَكْظُمْ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ»، هَكَذَا قَيَّدَهُ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يَنْبَغِي كَظْمُ التَّثَاؤُبِ فِي كُلِّ حَالَةٍ، وَإِنَّمَا خَصَّ

= فَائِدَةٌ فقهية: قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: اسْتَدِلَّ بِأَمْرِ الْعَاطِسِ بِحَمْدِ اللَّهِ أَنَّهُ يُشْرَعُ حَتَّى لِلْمُصَلِّي، وَبِذَلِكَ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْأَئِمَّةِ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «يَقُولُ يَرْحَمُنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عُمرَ نَحْوَهُ، وَأَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ إِذَا سَمِعْتَ يَقُولُ: «عَافَانَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنَ النَّارِ، يَرْحَمُكَ اللَّهُ»، وَفِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ «كَانَ إِذَا عَطَسَ فَقِيلَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، قَالَ: يَرْحَمُنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ وَيَغْفِرَ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ».

قُلْتُ: فِي هَذِهِ الْأَثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أَنَّهُمْ لَا يَرُونَ بَأْسًا فِي الزِّيَادَةِ عَلَى التَّسْمِيتِ، خِلَافًا لِمَنْ شَدَّدَ فِي ذَلِكَ.

وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ قَوْلَهُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ السُّنَّةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالْمُحَاطَبَةِ ١. هـ.

قُلْتُ: أَيُّ: بِقَوْلٍ: يَرْحَمُكَ، لَا يَرْحِمُهُ.

(١) يَعْنِي: عِنْدَمَا يَبْدَأُ بِالتَّثَاؤُبِ، وَيَأْخُذُ الْهَوَاءَ بِفَمِهِ فَإِنَّهُ يَصْدُرُ مِنْهُ هَذَا الصَّوْتُ.

الصَّلَاةَ لِأَنَّهَا أُولَى الْأَحْوَالِ بِدَفْعِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ إِعْتِدَالِ الْهَيْئَةِ وَاعْوِجَاجِ الْخِلْقَةِ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ» فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الدُّخُولُ حَقِيقَةً، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ لَكِنَّهُ لَا يَتِمَّكَّنُ مِنْهُ مَا دَامَ ذَاكِرًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْمُتَثَائِبُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ غَيْرُ ذَاكِرٍ، فَيَتِمَّكَّنُ الشَّيْطَانُ مِنَ الدُّخُولِ فِيهِ حَقِيقَةً.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَطْلَقَ الدُّخُولَ وَأَرَادَ التَّمَكُّنَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ مُتِمَّكِّنًا مِنْهُ.

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْقَمِّ فَيَتَنَاوَلُ مَا إِذَا انْفَتَحَ بِالتَّثَاوُبِ فَيُعْطَى بِالْكَفِّ وَنَحْوِهِ، وَمَا إِذَا كَانَ مُنْطَبِقًا حِفْظًا لَهُ عَنِ الْإِنْفِتَاحِ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَفِي مَعْنَى وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْقَمِّ وَضْعُ الثَّوْبِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يُحْصَلُ ذَلِكَ الْمَقْصُودُ، وَإِنَّمَا تَتَعَيَّنُ الْيَدُ إِذَا لَمْ يَرْتَدِّ التَّثَاوُبُ بِدُونِهَا، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الْأَمْرِ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَغَيْرِهِ، بَلْ يَتَأَكَّدُ فِي حَالِ الصَّلَاةِ.

وَمِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ الْمُتَثَائِبُ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُمَسِكَ عَنِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ لئَلَّا يَتَغَيَّرَ نَظْمُ قِرَاءَتِهِ.

وَمِنْ الْخَصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبُخَارِيُّ فِي

(١) ولما في ذلك من إيداء المصلين بسماع صوت المتثائب المزعج، فالناس خلف إمامهم، يُسمعهم كلام الله تعالى بخشوع وخضوع، فيعكر هذا الجوَّ الإيمانيَّ صوتُ هذا المتثائب، وهذا يدلُّ على غفلته وعدم استحضاره لعظمة مَنْ يقف بين يديه، ويدلُّ على كسله وخموله وعدم كمال خشوعه في صلاته، ويدلُّ أيضًا على قلة مبالاته بالآخرين وبمشاعرهم.

فكلُّ هذا وغيره يدلُّ على تأكيد كظم التثاؤب في الصلاة.

«التَّارِيخُ» مِنْ مُرْسَلِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: «مَا تَثَاءَبَ النَّبِيُّ ﷺ قَطُّ». وَأَخْرَجَ الْخَطَّابِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَسْلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ: «مَا تَثَاءَبَ نَبِيٌّ قَطُّ» وَمَسْلَمَةُ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّحَابَةِ وَهُوَ صَدُوقٌ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا ثَبَتَ أَنَّ التَّائِبَ مِنَ الشَّيْطَانِ. ٧٥٠ - ٧٤٩/١٠

باب [ما جاء في السلام وردّه]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَيْكَ، النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعَ مَا يُحْيُونَكَ، فَإِنَّهَا تَحْيِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ^(١)»، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَرَادَوْهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّلَامِ سُنَّةٌ.

قَوْلُهُ: (فَرَادَوْهُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الزِّيَادَةِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ بِالِاتِّفَاقِ لِوُقُوعِ التَّحِيَّةِ فِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ أَلْهَمَهُ ذَلِكَ.

وَلَوْ حَذَفَ اللَّامُ فَقَالَ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» أَجْزَأُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿...وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣] لَكِنْ بِاللَّامِ أَوْلَى لِأَنَّهَا لِلتَّخْفِيمِ وَالتَّكْثِيرِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْأَذْكَارِ»: إِذَا قَالَ الْمُبْتَدِئُ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ لَا يَكُونُ سَلَامًا وَلَا يَسْتَحِقُّ جَوَابًا، لِأَنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةَ لَا تَصْلُحُ لِلْإِبْتِدَاءِ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى، فَلَوْ قَالَهُ بغيرِ وَאו فَهُوَ سَلَامٌ، قَطَعَ بِذَلِكَ الْوَاحِدِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦] فَلَوْ زَادَ الْمُبْتَدِئُ: «وَرَحْمَةُ اللَّهِ»
أُسْتُحِبَّ أَنْ يَزَادَ: «وَبَرَكَاتِهِ»^(١).

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الرَّدَّ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ.

وَقَالَ الْحَلِيمِيُّ: إِنَّمَا كَانَ الرَّدُّ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ السَّلَامَ مَعْنَاهُ الْأَمَانُ،
فَإِذَا ابْتَدَأَ بِهِ الْمُسْلِمُ أَخَاهُ فَلَمْ يُجِبْهُ فَإِنَّهُ يُتَوَهَّمُ مِنْهُ الشَّرُّ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ
ذَلِكَ التَّوَهُّمِ عَنْهُ. انْتَهَى كَلَامُهُ. ١٠ - ٥/١١.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَوْ زَادَ: «وَبَرَكَاتِهِ» فَهَلْ تُشْرَعُ الزِّيَادَةُ فِي الرَّدِّ؟ وَكَذَا لَوْ زَادَ
الْمُبْتَدِئُ عَلَى «وَبَرَكَاتِهِ» هَلْ يُشْرَعُ لَهُ ذَلِكَ؟ أَخْرَجَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ قَالَ: «انْتَهَى السَّلَامُ إِلَى الْبَرَكَةِ».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ
وَبَرَكَاتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ إِلَى وَبَرَكَاتِهِ» انْتَهَى إِلَى «وَبَرَكَاتِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: «قَالَ عُمَرُ: انْتَهَى السَّلَامُ إِلَى وَبَرَكَاتِهِ» وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ.
وَجَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْجَوَازِ، فَأَخْرَجَ مَالِكٌ أَيْضًا فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْهُ أَنَّهُ زَادَ فِي
الْجَوَابِ: «وَالْعَادِيَّاتِ وَالرَّائِحَاتِ».

وَنَقَلَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ ابْنِ رُشْدٍ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَحْيُوا
بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦] الْجَوَازِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْبَرَكَةِ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا الْمُبْتَدِئُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ:
«جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَرَدَّ عَلَيْهِ وَقَالَ: «عَشْرٌ». ثُمَّ

جَاءَ آخَرُ، فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ وَقَالَ: «عِشْرُونَ». ثُمَّ جَاءَ
آخَرُ فَرَدَّ وَبَرَكَاتِهِ، فَرَدَّ وَقَالَ: «ثَلَاثُونَ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ السُّنِّيِّ فِي كِتَابِهِ بِسَنَدٍ وَاهٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يَمُرُّ
فَيَقُولُ السَّلَامَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَيَقُولُ لَهُ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ
وَمَغْفِرَتِهِ وَرِضْوَانِهِ».

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الضَّعِيفَةُ إِذَا انْضَمَّتْ قَوِيٌّ مَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الزِّيَادَةِ
عَلَى وَبَرَكَاتِهِ.

* وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تَطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف) تُسَلِّمُ عَلَى مَنْ لَقَيْتَهُ وَلَا تَخْصُ ذَلِكَ بِمَنْ تَعْرِفُ، وَفِي ذَلِكَ إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ وَاسْتِعْمَالُ التَّوَاضُّعِ وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ الَّذِي هُوَ شِعَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: وَفِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِحْتَمَلَ أَنْ يَظْهَرَ أَنَّهُ مِنْ مَعَارِفِهِ، فَقَدْ يُوقَعُ فِي الْإِسْتِيْحَاشِ مِنْهُ. قَالَ: وَهَذَا الْعُمُومُ مَخْصُوصٌ بِالْمُسْلِمِ، فَلَا يَبْتَدِئُ السَّلَامَ عَلَى كَافِرٍ^(١). ٢٧/١١

باب [قِصَّةُ اسْتِئْذَانِ أَبِي مُوسَى عَلَى عُمَرَ فَلَمْ يُأْذِنْ لَهُ، وَمَا حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ]

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ رحمته الله: وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جُمْلٌ مِنَ الْعِلْمِ: فَفِيهَا الْحَثُّ عَلَى إِطْعَامِ الطَّعَامِ وَالْجُودِ، وَالْإِعْتِنَاءِ بِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْكَفِّ عَمَّا يُؤْذِيهِمْ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ، وَالْإِمْسَاكَ عَنْ إِحْقَارِهِمْ. وَفِيهَا الْحَثُّ عَلَى تَأْلُفِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ، وَاسْتِحْلَابِ مَا يُحْصَلُ ذَلِكَ.

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْأُلْفَةُ إِحْدَى فَرَائِضِ الدِّينِ، وَأَرْكَانِ الشَّرِيعَةِ، وَنِظَامِ شَمْلِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ: وَفِيهِ بِذَلِكَ السَّلَامُ مَنْ عَرَفْتَ وَلَمْ تَعْرِفْ، وَإِخْلَاصُ الْعَمَلِ فِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا مُصَانَعَةَ وَلَا مَلَقًا.

وَفِيهِ: مَعَ ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ خُلُقِ التَّوَاضُّعِ، وَإِفْشَاءُ شِعَارِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ» فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتَقِيمَنَّ عَلَيْهِ بَيْتِي، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟^(١)

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَقَالَ عُمَرُ إِنَّ وَجَدَ بَيْتَهُ تَجِدُوهُ عِنْدَ الْمُنْبَرِ عَشِيَّةً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَيْتَهُ فَلَنْ تَجِدُوهُ، فَلَمَّا أُنْ جَاءَ بِالْعَشِيِّ وَجَدَهُ قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا تَقُولُ، أَقَدْ وَجَدْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ أَبِي بَنِ كَعْبٍ، قَالَ: عَدَلٌ، قَالَ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ مَا يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، فَلَا تَكُنْ عَذَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَنَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَثَبَّتَ»، هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَطَلَحَ بَنِ يَحْيَى فِيهِ ضَعْفٌ، وَرِوَايَةُ الْأَكْثَرِ أَوْلَى أَنْ تَكُونَ مَحْفُوظَةً، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ أَبِي بَنِ كَعْبٍ جَاءَ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ أَبُو سَعِيدٍ.

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ إِنْكَارَ عُمَرَ عَلَى أَبِي مُوسَى حَدِيثَهُ الْمَذْكُورَ مَعَ كَوْنِهِ وَقَعَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ فِي هَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي الْمَشْرُبَةِ، فَإِنَّ فِيهِ أَنَّ عُمَرَ اسْتَأْذَنَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فَلَمَّا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ رَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْإِذْنُ وَذَلِكَ بَيْنَ فِي سِيَاقِ الْبُخَارِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالصُّورَةُ الَّتِي وَقَعَتْ لِعُمَرَ لَيْسَتْ مُطَابِقَةً لِمَا رَوَاهُ أَبُو مُوسَى، بَلْ اسْتَأْذَنَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَرَجَعَ فَلَمَّا رَجَعَ فِي الثَّلَاثَةِ اسْتَدْعَى فَأُذِنَ لَهُ. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فَيُؤْخَذُ مِنْهُ التَّثَبُّتُ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ لِمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنَ السَّهْوِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قَبِلَ عُمَرُ خَبَرَ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ بِمُفْرَدِهِ فِي تَوْرِيثِ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا وَأَخَذَ الْحِزْبِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ كَانَ يَسْتَشَبُّ إِذَا وَقَعَ لَهُ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ. ١. هـ.

قلت: وفي قول أبيي لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ رَحِمَهُمَا: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، فَلَا تَكُنْ عَذَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقَبَّلْ هَذَا الْكَلَامَ الْجَافِي فِي حَقِّهِ فَوَائِدُ:

منها: تواضع الفاروق رَحِمَهُهُ، وَقَبُولُهُ لِلْحَقِّ وَلَوْ جَاءَ بِأَسْلُوبٍ غَلِيظٍ، وَأَحْدُنَا لَوْ نُودِيَ بِاسْمِهِ الْمَجْرَدِ، نَاهِيكَ عَنْ مُنَادَاتِهِ: يَا بَنِ فُلَانٍ! لِأَقَامَ الدُّنْيَا وَأَقْعَدَهَا، =

فَقَالَ أَبِي بَنْ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.

وفي رواية^(١): «فَقَالَ عُمَرُ: خَفِيَ عَلَيَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ».

* قال الحافظ رحمه الله: وفي الحديث: أَنَّ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ إِذَا سَمِعَ الْإِسْتِئْذَانَ أَنْ لَا يَأْذَنَ سِوَاءَ سَلَمَ مَرَّةً أَمْ مَرَّتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا إِذَا كَانَ فِي شُغْلٍ لَهُ دِينِي أَوْ دُنْيَوِي يَتَعَذَّرُ بِتَرْكِ الْإِذْنِ مَعَهُ لِلْمُسْتَأْذِنِ.

وفيه: أَنَّ الْعَالِمَ الْمُتَبَحَّرَ قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَعْلَمُهُ مَنْ هُوَ دُونَهُ وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي وَصْفِهِ بِالْعِلْمِ وَالتَّبَحُّرِ فِيهِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ عَلَى عُمَرُ فَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ هُوَ دُونَهُ^(٢). ٣٨ - ٣٥/١١.

= ولا نشغل بلومه على أسلوبه عن الحق الذي جاء به.

ومنها: إنكار الرعية على الحاكم، وأنه لا يُعَدُّ ذلك خروجاً عليه، ولا استخفافاً في حقه، ولا استهانة بمنصبه.

(١) للبخاري (٧٣٥٣).

(٢) وفيه: حرص الفاروق على التثبت من نقل الأخبار والكلام، وخاصة ما يُنسب إلى النبي ﷺ، وأنه ينبغي التأكد والتثبت من صحة الأحاديث قبل نقلها أو الاستدلال بها.

وفيه: أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا تَجَارًا فِي الْأَسْوَاقِ، وَمُنْشَغِلِينَ بِالْبَيْعِ وَالزَّرَاعَةِ وَجَلِبِ الْأَرْزَاقِ، كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: يَقُولُونَ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ: كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ: كَانَ يَشْغَلُهُمْ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ.

قال ابن بطال رحمه الله: في هذا الحديث: عمل الصحابة في الحرث والزرع بأيديهم، وخدمة ذلك بأنفسهم، وَأَنَّ الْاِمْتِهَانَ فِي طَلَبِ الْمَعَاشِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ: مِنْ فِعْلِ الصَّالِحِينَ، وَأَنَّهُ لَا عَارَ فِيهِ وَلَا نَقِصَةً عَلَى أَهْلِ الْفَضْلِ. ١٠. هـ كلامه. «شرح ابن بطال» ٤٩٠/٦.

باب [مَشْرُوعِيَّةُ إِرْسَالِ السَّلَامِ، وَتَبْلِيغُ الرِّسُولِ لَهُ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنَّ جِبْرِيلَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ» قَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ إِرْسَالِ السَّلَامِ، وَيَجِبُ عَلَى الرِّسُولِ تَبْلِيغُهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الرِّسُولَ إِنْ اِلْتَزَمَهُ أَشْبَهَ الْأَمَانَةَ، وَإِلَّا فَوَدِيعَةً، وَالْوَدَائِعُ إِذَا لَمْ تُقْبَلْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَفِيهِ إِذَا أَتَاهُ شَخْصٌ بِسَلَامٍ مِنْ شَخْصٍ أَوْ فِي وَرَقَةٍ وَجَبَ الرَّدُّ عَلَى الْفَوْرِ^(١).

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرُدَّ عَلَى الْمُبَلِّغِ كَمَا أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ أَنَّهُ بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ سَلَامَ أَبِيهِ، فَقَالَ لَهُ: «وَعَلَيْكَ وَعَلَى أَبِيكَ السَّلَامُ». ٤٧/١١.

= وفيه: سرعة قبول الفاروق للحق، والرجوع إليه، وعدم الحرج من ذلك، وهكذا كان السلف الصالح رحمهم الله.

وفيه: تواضع الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهضمه لنفسه، حيث قال: أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ!! وهذا من كمال تواضعه، وإلا فهو الذي يكون مع رسول الله ﷺ في كثير من أحواله، وقد شهد بذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك فقال: كُنْتُ أَكْثَرُ أَسْمَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ». متفق عليه.

وهو الذي كان مشغولاً بالفتوحات والجهاد حتى وفاته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه، وأحدنا لو طلبت منه خدمة أو مساعدة أو ضيافة لاعتذر بأنه مشغول!

(١) كما لو أرسل رسالة في الجوال مثلاً، وابتدأها بالسلام، فيجب على المرسل إليه أن يرده السلام كتابة حسب تقرير النووي رَحِمَهُ اللَّهُ.

باب [اِسْتِعْمَالُ الرِّفْقِ وَالْكَلَامِ اللَّيِّنِ حَتَّى مَعَ الْكُفَّارِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّأَمُ عَلَيْكَ، فَفَهِمْتُهَا فَقُلْتُ: عَلَيْكُمُ السَّأَمُ وَاللَّعْنَةُ ^(١)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ انْخِدَاعِ الْكَبِيرِ لِلْمَكَايِدِ، وَمُعَارَضَتِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ إِذَا رُجِيَ رُجُوعُهُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي تَقْيِيدِهِ بِذَلِكَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ حِينَئِذٍ كَانُوا أَهْلَ عَهْدٍ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِمَصْلَحَةِ التَّأْلِفِ ^(٢). ٥٣ - ٥٢/١١

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَائِشَةُ فَهَمَّتْ كَلَامَهُمْ بِفِطْنَتِهَا فَأَنْكَرَتْ عَلَيْهِمْ وَظَنَّتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ظَنَّ أَنَّهُمْ تَلَفُظُوا بِلَفْظِ السَّلَامِ فَبَالَعَتْ فِي الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَقَ لَهَا سَمَاعُ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. وَإِنَّمَا أَظْلَقْتُ عَلَيْهِمُ اللَّعْنَةَ إِمَّا لِأَنَّهَا كَانَتْ تَرَى جَوَازَ لَعْنِ الْكَافِرِ الْمُعَيَّنِ بِإِغْتِبَارِ الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ لَا سِيَّمَا إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي التَّأْدِيبَ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا تَقَدَّمَ لَهَا عِلْمٌ بِأَنَّ الْمَذْكُورِينَ يَمُوتُونَ عَلَى الْكُفْرِ فَأَظْلَقْتُ اللَّعْنَ وَلَمْ تَقْيِدْهُ بِالْمَوْتِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ لَا يَتَعَوَّدَ لِسَانُهَا بِالْفُحْشِ، أَوْ أَنْكَرَ عَلَيْهَا الْإِفْرَاطَ فِي السَّبِّ.

(٢) وفيه: اِسْتِعْمَالُ الرِّفْقِ وَالْكَلَامِ اللَّيِّنِ حَتَّى مَعَ الْكُفَّارِ، فَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا قَالَتْ لَهُمْ إِلَّا مَا يَسْتَحِقُّونَهُ، فَهَمَّ بِدَوِّهِمَا بِالسَّبِّ وَالشَّتْمِ، حَيْثُ قَالُوا: السَّأَمُ عَلَيْكُمْ؛ أَيِ: الْمَوْتِ، فَدَرَّتْ بِالْمَثَلِ وَزَادَتْ: وَاللَّعْنَةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ لَعَنَهُمْ فِي كِتَابِهِ، فَلَمَّا ذَا أَنْكَرَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي رَدِّهَا؟ لئَلَّا يَتَعَوَّدَ لِسَانُهَا بِالْكَلَامِ الْفَاحِشِ، وَالْقِسْوَةِ فِي الرَّدِّ، وَإِنْ كَانُوا يَسْتَحِقُّونَ ذَلِكَ.

هَكَذَا عَلَّمَنَا وَأَدَّبَنَا الْإِسْلَامُ، أَنْ نَسْتَعْمَلَ الْكَلَامَ الْهَيِّنَ اللَّيِّنَ، الَّذِي لَا يُكْدِرُ =

باب [كيف نردُّ على الكفار إذا سلّموا؟]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمُ الْيَهُودُ، فَإِنَّمَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْ: وَعَلَيْكَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ: «عَلَيْكُمُ السَّلَامُ» كَمَا يُرَدُّ عَلَى الْمُسْلِمِ ^(١).

وَالرَّاجِحُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَلَكِنَّهُ مُخْتَصَّ بِأَهْلِ الْكِتَابِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ أَنَسٍ: «أُمِرْنَا أَنْ لَا نَزِيدَ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى: وَعَلَيْكُمُ» ^(٢).

= خاطراً، ولا يسبب حقداً ولا غلا.

وفيه: فضيلة التغافل، والإعراض عن الجاهلين، ففي ذلك السلامة من الشر والتناحر والتنافر، وصدق القائل:

لَيْسَ الْعَبِيُّ بِسَيِّدٍ فِي قَوْمِهِ لَكِنَّ سَيِّدَ قَوْمِهِ الْمُتَغَابِي
فحينما تسمع من أحدٍ كلمة نابية، أو عبارة قاسية، فأشعره بأنك لم تنتبه لها.

(١) وهذا رأي العلامة ابن القيم حيث قال: «وَاحْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الرَّدِّ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَالْجُمْهُورُ عَلَى وَجُوبِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ ١. هـ كلامه. «زاد المعاد» ٢/ ٣٨٨.

وقال في موضع آخر: لو تحقق السامع أن الذمي قال له: سلامٌ عليكم، فالذي تقتضيه الأدلة الشرعية، وقواعد الشريعة أن يقال له: وعليك السلام، فإن هذا من باب العدل، والله يأمر بالعدل والإحسان، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِنَحِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ [النساء: ٨٦].

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ: الصَّوَابُ أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ وَإِثْبَاتَهَا ثَابِتَانِ جَائِزَانِ وَإِثْبَاتُهَا أَجْوَدُ وَلَا مَفْسَدَةٌ فِيهِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ، وَفِي مَعْنَاهَا وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: عَلَيْكُمُ الْمَوْتُ فَقَالَ: وَعَلَيْكُمُ أَيُّضًا: أَيُّ: نَحْنُ وَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ كُلُّنَا نَمُوتُ.

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا الرَّدَّ خَاصٌّ بِالْكَفَّارِ، فَلَا يُجْزَى فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُسْلِمِ. لَكِنْ لَمَّا اشْتَهَرَتْ هَذِهِ الصَّيْغَةُ لِلرَّدِّ عَلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِ يَنْبَغِي تَرْكُ جَوَابِ الْمُسْلِمِ بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُجْزِئَةً فِي أَصْلِ الرَّدِّ. ٥٦ - ٥٥/١١

باب مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابٍ مَنْ يُحَدِّرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَسْتَبِينَ أَمْرَهُ (١)

* عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَأَبَا مَرْثَدَةَ الْغَنَوِيِّ، وَكُلُّنَا فَارِسٌ، فَقَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاحٍ»، فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ، مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: فَأَدْرَكْنَاهَا تَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْنَا: أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ، فَأَنْخَنَّا بِهَا، فَأَبْتَغَيْنَا فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا، قَالَ صَاحِبَايَ: مَا نَرَى كِتَابًا، قَالَ: قُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي يُخْلَفُ بِهِ، لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَأَجْرَدَنَّكَ.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ هُنَاكَ سَرُّ الْمَذْنِبِ.
وَكَشَفَ الْمَرْأَةُ الْعَاصِيَةَ، وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّظَرُ فِي كِتَابِ أَحَدٍ

= وَالثَّانِي: أَنَّ الْوَأْدَ لِلِاسْتِثْنَاءِ لَا لِلْعُظْفِ وَالتَّشْرِيكِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَعَلَيْكُمْ مَا تَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الدَّمِّ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَأَوَّلَى الْأَجْوِبَةِ أَنَّا نَجَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا يُجَابُونَ عَلَيْنَا.
(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَثَرَ الْوَارِدَ فِي النَّهْيِ عَنِ النَّظَرِ فِي كِتَابِ الْغَيْرِ يُخَصُّ مِنْهُ مَا يَتَعَيَّنُ طَرِيقًا إِلَى دَفْعِ مَفْسَدَةٍ هِيَ أَكْثَرُ مِنْ مَفْسَدَةِ النَّظَرِ، وَالْأَثَرُ الْمَذْكُورُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ: «مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابِ أَخِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَكَأَنَّمَا يَنْظُرُ فِي النَّارِ» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ. ١. هـ.

إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّهَمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُتَّهَمًا فَلَا حُرْمَةَ لَهُ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ لِلضَّرُورَةِ الَّتِي لَا يَجِدُ بُدًّا مِنْ النَّظَرِ إِلَيْهَا. ٥٧ - ٥٦/١١

بَابُ الْأَخْذِ بِالْيَدَيْنِ

وَصَافِحَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ابْنَ الْمُبَارَكِ بِيَدَيْهِ.

* عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَكَفَّنِي بَيْنَ كَفْيَيْهِ - التَّشْهَدَ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ^(١).

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْأَخْذُ بِالْيَدِ هُوَ مُبَالَغَةٌ فِي الْمُصَافَحَةِ ^(٢)، وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَقْبِيلِ الْيَدِ فَأَنْكَرَهُ مَالِكٌ وَأَنْكَرَ مَا رُويَ فِيهِ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: تَقْبِيلُ يَدِ الرَّجُلِ لِزُهْدِهِ وَصَلَاحِهِ أَوْ عِلْمِهِ أَوْ شَرَفِهِ أَوْ صَيَانَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ لَا يُكْرَهُ بَلْ يُسْتَحَبُّ، فَإِنْ كَانَ

(١) فِيهِ: مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ، وَاللِّينِ وَالتَّبَسُّطِ، وَالْحِفَاوَةِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي الْمُصَافَحَةِ، وَهَذَا دَأْبُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٢٤٨٥): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَافَحَ الرَّجُلَ لَمْ يَنْزِعْ يَدَهُ مِنْ يَدِهِ حَتَّى يَكُونَ هُوَ الَّذِي يَنْزِعُهَا. وَقَدْ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ: إِلَى أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ تَكُونَ الْمُصَافَحَةُ بِكِلْتَا الْيَدَيْنِ، وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَدُومَ مِلَازِمَةُ الْكَفَيْنِ فِيهَا قَدْرَ مَا يَفْرَغُ مِنَ الْكَلَامِ وَالسَّلَامِ وَالسُّؤَالِ عَنِ الْغُرُضِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ بَطَالٍ فِي شَرْحِهِ بِدُونِ: فِي، وَلَعَلَّ الْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ بِإِضَافَتِهَا.

لِغْنَاهُ أَوْ شَوْكَتِهِ أَوْ جَاهِهِ عِنْدَ أَهْلِ الدُّنْيَا فَمَكْرُوهُ شَدِيدُ الْكَرَاهَةِ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْمُتَوَلَّى: لَا يَجُوزُ. ٦٨/١١

باب [قصة جلوس بعض الصحابة يتحدّثون في بيت

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حين تزوّج زينب بنت جحش]

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «لَمَّا تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ دَعَا النَّاسَ، طَعِمُوا ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ» قَالَ: «فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُومُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مَعَهُ مِنَ النَّاسِ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَاَنْطَلَقُوا» قَالَ: «فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ اَنْطَلَقُوا، فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ فَأَرَخَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ» وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣].

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: فِيهِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَ غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَأَنَّ الْمَأْذُونَ لَهُ لَا يُطِيلُ الْجُلُوسَ بَعْدَ تَمَامِ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ لِئَلَّا يُؤْذِيَ أَصْحَابَ الْمَنْزِلِ وَيَمْنَعَهُمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي حَوَائِجِهِمْ. وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ حَتَّى تَضَرَّرَ بِهِ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَنَّ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ أَنْ يُظْهِرَ التَّنَاقُلَ بِهِ، وَأَنْ يَقُومَ بِغَيْرِ إِذْنٍ حَتَّى يَتَفَقَّنَ لَهُ. وَأَنَّ صَاحِبَ الْمَنْزِلِ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَأْذُونَ لَهُ فِي الدُّخُولِ أَنْ يُقِيمَ إِلَّا بِإِذْنٍ جَدِيدٍ^(١). ٧٨/١١

(١) وفيه: أنه ينبغي للعالم والداعية أن يفتح المجال للناس في الحديث والأخذ =

[باب] قِصَّةُ أُمِّ حَرَامٍ وَمَبِيتُ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَهَا

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَهَبَ إِلَى قُبَاءٍ، يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ^(١) فَيُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بَنِي الصَّامِتِ^(٢)، فَدَخَلَ يَوْمًا فَأَطْعَمَتْهُ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً^(٣) فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ نَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ^(٤)، مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ»، قُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي

= الرد فيما بينهم في المناسبات والتجمعات، وألا يشتغل بوعظهم أو نصحتهم، إلا عند الحاجة لذلك، كأن يرى منكراً من المنكرات مثلاً.

وفيه: ما كان عليه النبي ﷺ من الحياء العظيم، الذي جعله يتخرج من التصريح لهم برغبته في ذهابهم، مع أنه لو صرح لهم بذلك فلن يجدوا في أنفسهم شيئاً، ومع ذلك جاملهم وصبر عليهم.

(١) قال الحافظ رحمه الله: هِيَ خَالَةُ أَنَسٍ وَكَانَ يُقَالُ لَهَا الرُّمَيْصَاءُ، وَلِأُمِّ سُلَيْمٍ الْغُمَيْصَاءُ.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: هَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّهَا كَانَتْ حَبِيتَ زَوْجِ عِبَادَةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ هُنَا: (وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةٍ) الْإِخْبَارَ عَمَّا آلَ إِلَيْهِ الْحَالُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ تَبَعًا لِعِيَاضٍ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمَكَانِ الَّذِي نَزَلَتْ بِهِ أُمُّ حَرَامٍ مَعَ عِبَادَةٍ فِي الْعَرْوِ وَلَفْظُهُ مِنْ طَرِيقِ عُمَيْرِ بْنِ الْأَسْوَدِ: «أَنَّهُ أَتَى عِبَادَةَ بَنِي الصَّامِتِ وَهُوَ نَازِلٌ بِسَاحِلِ حِمَصٍ وَمَعَهُ أُمُّ حَرَامٍ، قَالَ عُمَيْرٌ: فَحَدَّثَنَا أُمُّ حَرَامٍ فَذَكَرَ الْمَنَامَ».

(٣) قال الحافظ رحمه الله: وَلِْمُسْلِمٍ: «أُرِيتُ قَوْمًا مِنْ أُمَّتِي» وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ ضَحْكَهُ كَانَ إِعْجَابًا بِهِمْ وَفَرَحًا لِمَا رَأَى لَهُمْ مِنَ الْمُنَزَلَةِ الرَّفِيعَةِ.

(٤) قال الحافظ رحمه الله: الرَّاجِحُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا ظَهْرَهُ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ يَرْكَبُونَ السُّفُنَ الَّتِي تَجْرِي عَلَى ظَهْرِهِ.

عَرَضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ، مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ^(١)، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ»^(٢)، فَزَكَبَتِ الْبَحْرَ زَمَانَ مُعَاوِيَةَ^(٣)، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ.

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ تَمَنِّي الشَّهَادَةِ.

وَأَنَّ مَنْ يَمُوتُ غَازِيًا يَلْحَقَ بِمَنْ يُقْتَلُ فِي الْغَزْوِ، كَذَا قَالَ ابْنُ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَرَادَ وَاللَّهُ أَعْلَمَ أَنَّهُ رَأَى الْغَزَاةَ فِي الْبَحْرِ مِنْ أُمَّتِهِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ فِي الْجَنَّةِ، وَرُؤْيَاهُ وَحْيٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صِفَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ: ﴿عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] وَقَالَ: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِفُونَ﴾ [يس: ٥٦] وَالْأَرَائِكُ السُّرُرُ فِي الْحِجَالِ. وَقَالَ عِيَّاضٌ: هَذَا مُحْتَمَلٌ، وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْ خَالِهِمْ فِي الْغَزْوِ مِنْ سَعَةِ أَحْوَالِهِمْ وَقَوَامِ أَمْرِهِمْ وَكَثْرَةِ عَدَدِهِمْ وَجَوْدَةِ عَدَدِهِمْ فَكَأَنَّهُمْ الْمُلُوكُ عَلَى الْأَسِيرَةِ.

قُلْتُ: وَفِي هَذَا الْإِحْتِمَالِ بَعْدُ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ لَكِنَّ الْإِثْنَانِ بِالتَّمَثِيلِ فِي مُعْظَمِ طَرَفِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَأَى مَا يَثُورُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمْ لَا أَنَّهُمْ نَالُوا ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، أَوْ مَوْقِعِ التَّشْبِيهِ أَنَّهُمْ فِيمَا هُمْ مِنَ النَّعِيمِ الَّذِي أُثْبِتُوا بِهِ عَلَى جِهَادِهِمْ مِثْلَ مُلُوكِ الدُّنْيَا عَلَى أَسْرَتِهِمْ، وَالتَّشْبِيهِ بِالْمَحْسُوسَاتِ أَبْلَغُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ لَكِنَّ مُعْظَمَ الْأُولَى مِنَ الصَّحَابَةِ وَالثَّانِيَةِ بِالْعَكْسِ.

قَالَ عِيَّاضٌ وَالْقُرْطُبِيُّ: فِي السِّيَاقِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رُؤْيَاهُ الثَّانِيَةِ غَيْرُ رُؤْيَاهُ الْأُولَى، وَأَنَّ فِي كُلِّ نَوْمَةٍ عَرَضَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْغَزَاةِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ كَانَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرَ الشَّامِ، وَظَاهِرُ سِيَاقِ الْخَبَرِ يُوْهِمُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي خِلَافَتِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

عَبْدُ الْبَرِّ وَهُوَ ظَاهِرُ الْقِصَّةِ، لَكِنْ لَا يُلْزَمُ مِنَ الْإِسْتِوَاءِ فِي أَصْلِ الْفَضْلِ
الْإِسْتِوَاءِ فِي الدَّرَجَاتِ.

وَفِيهِ: مَشْرُوعِيَّةُ الْقَائِلَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ.
وَمَشْرُوعِيَّةُ الْجِهَادِ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ لِتَضَمُّنِهِ الشَّاءَ عَلَى مَنْ غَزَا مَدِينَةَ
قَيْصَرَ، وَكَانَ أَمِيرَ تِلْكَ الْغَزْوَةِ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَيَزِيدُ يَزِيدُ^(١)، وَثُبُوتُ
فَضْلِ الْغَازِي إِذَا صَلَحَتْ نِيَّتُهُ.

وَفِيهِ: ضُرُوبٌ مِنْ أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا سَيَقَعُ فَوْقَ كَمَا قَالَ، وَذَلِكَ
مَعْدُودٌ مِنْ عَلَامَاتِ نُبُوَّتِهِ: مِنْهَا إِعْلَامُهُ بِبَقَاءِ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ وَأَنَّ فِيهِمْ أَصْحَابَ
قُوَّةٍ وَشَوْكَةٍ وَنِكَايَةٍ فِي الْعَدُوِّ، وَأَنَّهُمْ يَتَمَكَّنُونَ مِنَ الْبِلَادِ حَتَّى يَغْزُوا
الْبَحْرَ، وَأَنَّ أُمَّ حَرَامٍ تَعِيشُ إِلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَأَنَّهَا تَكُونُ مَعَ مَنْ يَغْزُو
الْبَحْرَ، وَأَنَّهَا لَا تُدْرِكُ زَمَانَ الْغَزْوَةِ الثَّانِيَةِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ قَائِلَةِ الضَّيْفِ فِي غَيْرِ بَيْتِهِ بِشَرْطِهِ كَالِإِذْنِ وَأَمْنِ الْفِتْنَةِ.
وَجَوَازُ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ لِلضَّيْفِ بِإِطْعَامِهِ وَالتَّمْهِيدِ لَهُ وَنَحْوِ
ذَلِكَ، وَإِبَاحَةُ مَا قَدَّمَتْهُ الْمَرْأَةُ لِلضَّيْفِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ أَنَّ
الَّذِي فِي بَيْتِ الْمَرْأَةِ هُوَ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ، كَذَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ.

وَفِيهِ: خِدْمَةُ الْمَرْأَةِ الضَّيْفِ بِتَقْلِيَةِ رَأْسِهِ^(٢). ٩٤ - ٨٥ / ١١

(١) هذه الصيغة من الحافظ تُلَمَّحُ إِلَى الْقَدَحِ فِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ يَزِيدًا اقْتَرَفَ مَا
يُوجِبُ الْقَدَحَ، كَمَا حَقَّقَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي الْعَوَاصِمِ مِنْ
الْقَوَاصِمِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) فَائِدَةٌ: قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا عَلَى جَمَاعَةٍ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَظُنُّ
أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ أَرْضَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ أُخْتَهَا أُمَّ سُلَيْمٍ فَصَارَتْ كُلُّ مِنْهُمَا أُمَّهُ أَوْ
خَالَتَهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَلِذَلِكَ كَانَ يَنَامُ عِنْدَهَا وَتَنَالُ مِنْهُ مَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَنَالَهُ
مِنْ مَحَارِمِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: سَمِعْتُ بَعْضَ الْحَقَّاطِ يَقُولُ: كَانَتْ أُمَّ سُلَيْمٍ =

باب [من السنة إطفاء المصابيح بالليل وغلّق الأبواب، وربط الأسقية، وتغطية الطعام]

* عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ بِاللَّيْلِ إِذَا رَقَدْتُمْ، وَغَلِّقُوا الْأَبْوَابَ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ - أَيُّ: أَرْبَطُوهَا وَشَدُّوهَا -، وَخَمِّرُوا الطَّعَامَ - أَيُّ: غَطُّوه -».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ: «وَحَمَّرَ إِنَاءَكَ وَلَوْ بَعُودٍ تَعْرُضُهُ عَلَيْهِ»، وَزَادَ فِي كُلِّ مِنَ الْأَوَامِرِ الْمَذْكُورَةِ: «وَاذْكُرْ إِسْمَ اللَّهِ تَعَالَى».

وَقَدْ حَمَلَهُ ابْنُ بَطَّالٍ عَلَى عُمُومِهِ وَأَشَارَ إِلَى اسْتِشْكَالِهِ فَقَالَ: أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ الشَّيْطَانَ لَمْ يُعْطَ قُوَّةٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ أُعْطِيَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ وَهُوَ وَلُوجُهُ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ الْآدَمِيُّ أَنْ يَلْجَ فِيهَا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالزِّيَادَةُ الَّتِي أَشْرَتْ إِلَيْهَا قَبْلَ تَرْفَعِ الْإِشْكَالِ، وَهُوَ أَنَّ ذِكْرَ إِسْمِ اللَّهِ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فِعْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ إِسْمَ اللَّهِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ رَفَعَهُ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ

= أُنْخَتَ أَمَنَةٌ بِنْتُ وَهْبٍ أُمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ.

وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ مَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ: بَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَعْصُومًا يَمْلِكُ أَرَبُهُ عَنْ زَوْجَتِهِ فَكَيْفَ عَنْ غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ الْمُنَرَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ الْمُبْرَأُ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ قَبِيحٍ وَقَوْلٍ رَفِثٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَحْسَنُ الْأَجْوِبَةِ دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ وَلَا يَرُدُّهَا كَوْنُهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ وَاضِحٌ.

طَعَامَهُ قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَيِّتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذَرَكُكُمْ». ١٠٥/١١

باب [إحسان الظن بأهل العلم وَمَنْ عُرِفَ عَنْهُ الصَّلاحُ،
وَحَمِلَ مَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ عَلَى أَحْسَنِ مَحْمَلٍ]

* عَنْ سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَاللَّهِ مَا وَضَعْتُ لِبَنَةٍ عَلَى لِبْنَةٍ، وَلَا عَرَسْتُ نَخْلَةً مُنْذُ فُيَضَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: سُفْيَانُ: فَذَكَرْتُهِ لِبَعْضِ أَهْلِهِ، قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ بَنَى بَيْتًا، قَالَ سُفْيَانُ: قُلْتُ: فَلَعَلَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَبْنِي.

قال ابن بطال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُؤْخَذُ مِنْ جَوَابِ سُفْيَانَ أَنَّ الْعَالِمَ إِذَا جَاءَ عَنْهُ قَوْلَانِ مُخْتَلِفَانِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِسَامِعِهِمَا أَنْ يَتَأَوَّلَهُمَا عَلَى وَجْهِ يَنْفِي عَنْهُمَا التَّنَاقُضَ تَنْزِيهًا لَهُ عَنِ الْكُذْبِ. انْتَهَى.

وَلَعَلَّ سُفْيَانَ فَهَمَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ ابْنِ عُمَرَ الْإِنْكَارَ عَلَى مَا رَوَاهُ لَهُ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فَبَادَرَ سُفْيَانُ إِلَى الْإِنْتِصَارِ لِشَيْخِهِ وَلِنَفْسِهِ وَسَلَكَ الْأَدَبَ مَعَ الَّذِي خَاطَبَهُ بِالْجَمْعِ الَّذِي ذَكَرَهُ^(١). ١١٢/١١

باب [إِدْخَارُ النَّبِيِّ ﷺ دَعْوَتَهُ الْمُسْتَجَابَةَ شَفَاعَةً لِأُمَّتِهِ فِي
الْآخِرَةِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ

(١) فيؤخذ منه إحسان الظن بأهل العلم وَمَنْ عُرِفَ بِالصَّلاحِ، وَحَمِلَ مَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ عَلَى أَحْسَنِ مَحْمَلٍ.

وهذا بخلاف حال كثيرٍ من الناس مِمَّنْ يَحْمِلُ مَا يَسْمَعُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْخَيْرِ عَلَى أَسْوَأِ الْمَحَامِلِ، بَلْ رُبَّمَا شَكَّ فِي نِيَّتِهِمْ، وَبَادَرَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ دُونَ تَثَبُّتٍ وَتَحَرٍُّ.

مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا، وَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ فَضْلِ نَبِيِّنَا ﷺ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ حَيْثُ أَثَرُ أُمَّتِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ بِدَعْوَتِهِ الْمُجَابَةِ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا أَيْضًا دُعَاءً عَلَيْهِمْ بِالْهَلَاكِ كَمَا وَقَعَ لِعَبِيرِهِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَذَا مِنْ حُسْنِ تَصَرُّفِهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الدَّعْوَةَ فِيمَا يَنْبَغِي، وَمِنْ كَثْرَةِ كَرَمِهِ لِأَنَّهُ أَثَرُ أُمَّتِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَمِنْ صِحَّةِ نَظَرِهِ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا لِلْمُذْنِبِينَ مِنْ أُمَّتِهِ لِكُونِهِمْ أَحْوَجَ إِلَيْهَا مِنَ الطَّائِعِينَ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ كَمَالُ شَفَقَتِهِ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِهِمْ وَاعْتِنَاؤُهُ بِالنَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِمْ، فَجَعَلَ دَعْوَتَهُ فِي أَهَمِّ أَوْقَاتِ حَاجَتِهِمْ^(١). ١١٦/١١ - ١١٧

باب [شرح لدعاء سَيِّدِ الْإِسْتِغْفَارِ، وبيان فضله]

* عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ»^(٢) أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ^(٣)

(١) فائدة: قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِسْتَشْكِلَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ بِمَا وَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الدَّعَوَاتِ الْمُجَابَةِ وَلَا سِيَّمَا نَبِيِّنَا ﷺ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً مُسْتَجَابَةً فَقَطْ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِجَابَةِ فِي الدَّعْوَةِ الْمَذْكُورَةِ الْقُطْعَ بِهَا، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ دَعَوَاتِهِمْ فَهُوَ عَلَى رَجَاءِ الْإِجَابَةِ.

وَقِيلَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ)؛ أَيُّ: أَفْضَلُ دَعَوَاتِهِ، وَلَهُمْ دَعَوَاتٌ أُخْرَى، وَقِيلَ: لِكُلِّ مِنْهُمْ دَعْوَةٌ عَامَّةٌ مُسْتَجَابَةٌ فِي أُمَّتِهِ إِمَّا بِإِهْلَاكِهِمْ وَإِمَّا بِنَجَاتِهِمْ، وَأَمَّا الدَّعَوَاتُ الْخَاصَّةُ فَمِنْهَا مَا يُسْتَجَابُ وَمِنْهَا مَا لَا يُسْتَجَابُ.

(٢) قَالَ الطَّبِيبِيُّ: لَمَّا كَانَ هَذَا الدُّعَاءُ جَامِعًا لِمَعَانِي التَّوْبَةِ كُلِّهَا أُسْتُعِيرَ لَهُ اسْمُ السَّيِّدِ.

(٣) قَالَ الْحَطَّابِيُّ: يُرِيدُ أَنَا عَلَى مَا عَهِدْتُكَ عَلَيْهِ وَوَعَدْتُكَ مِنَ الْإِيمَانِ بِكَ =

وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ^(١)،
وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ.

قَالَ: «وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ،
فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا^(٢)، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ
يُصْبِحَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: جَمَعَ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ بَدِيعِ الْمَعَانِي
وَحُسْنِ الْأَلْفَافِ مَا يَحِقُّ لَهُ أَنَّهُ يُسَمَّى سَيِّدَ الْإِسْتِغْفَارِ، فَفِيهِ الْإِقْرَارُ لِلَّهِ
وَحُدِّهِ بِالْإِلَهِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ، وَالْإِعْتِرَافُ بِأَنَّهُ الْخَالِقُ، وَالْإِقْرَارُ بِالْعَهْدِ الَّذِي
أَخَذَهُ عَلَيْهِ، وَالرَّجَاءُ بِمَا وَعَدَهُ بِهِ، وَالْإِسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ مَا جَنَى الْعَبْدُ عَلَى
نَفْسِهِ، وَإِضَافَةُ النِّعَمَاءِ إِلَى مُوجِدِهَا، وَإِضَافَةُ الذَّنْبِ إِلَى نَفْسِهِ، وَرَغْبَتُهُ فِي
الْمَغْفِرَةِ، وَاعْتِرَافُهُ بِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا هُوَ.

مِنْ شُرُوطِ الْإِسْتِغْفَارِ صِحَّةُ النِّيَّةِ، وَالتَّوَجُّهُ وَالْأَدَبُ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا
حَصَلَ الشُّرُوطُ، وَاسْتَغْفَرَ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ الْوَارِدِ، وَاسْتَغْفَرَ آخَرَ بِهَذَا
الْلَفْظِ الْوَارِدِ، لَكِنْ أَخْلَى بِالشُّرُوطِ، هَلْ يَسْتَوِيَانِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يَكُونُ سَيِّدَ

= وَإِخْلَاصِ الطَّاعَةِ لَكَ مَا اسْتَطَعْتُ مِنْ ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَا مُقِيمٌ عَلَى مَا
عَهِدْتُ إِلَيْكَ مِنْ أَمْرِكَ وَمُتَمَسِّكٌ بِهِ وَمُتَّجِزٌ وَعَدِكَ فِي الْمَثُوبَةِ وَالْأَجْرِ.
وَاشْتِرَاطِ الْإِسْتِطَاعَةِ فِي ذَلِكَ مَعْنَاهُ الْإِعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ وَالْقُصُورِ عَنْ كُنْهِ الْوَاجِبِ
مِنْ حَقِّهِ تَعَالَى.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْنَاهُ أَعْتَرِفَ، وَأَصْلُهُ الْبَوَاءُ وَمَعْنَاهُ اللَّزُومُ، وَمِنْهُ بَوَاءُ اللَّهِ
مَنْزِلًا إِذَا أَسْكَنَهُ فَكَأَنَّهُ أَلْزَمَهُ بِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ مُصَدِّقًا بِثَوَابِهَا.

الِاسْتِغْفَارَ إِذَا جَمَعَ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ^(١). ١١٩/١١ - ١٢١

باب [شرحٌ للدعاء الذي عند النوم، وبيانُ فضله]

* عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ^(٢)، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ^(٣)، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ^(٤)، وَالْجَأْتُ

(١) وفي الحديث: كرم الله تعالى وسعة فضله، حيث جعل ثواب من قال هذا الدعاء السهل اليسير الجنة، فهل يليق بمؤمن أن يُفِرط فيه؟ وفيه: أن دخول الجنة مشروط لمن دعا بهذا الدعاء بيقين واستحضار قلب، لا أن يقوله على سبيل العادة، فينبغي استحضار القلب في التفكير بمعاني هذا الدعاء أثناء ذكره.

فائدة: قال الحافظ رحمته الله: يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: (فَاعْفِرْ لِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) أَنَّ مَنْ اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ غُفِرَ لَهُ، وَقَدْ وَقَعَ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ الْإِفْكَ الطَّوِيلِ وَفِيهِ: «الْعَبْدُ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ وَتَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ» ١.٠ هـ.

قلت: فيه نظر، فالحديث فيه الاعتراف مع الدعاء بالمغفرة، فالاعتراف وحده دون الدعاء الصادق، ووالعزيمة الصادقة على التوبة: لا يقوى على مغفرة الذنب إلا أن يشاء الله.

وأما ما جاء في حَدِيثِ الْإِفْكَ فهو صريحٌ بالاعتراف لكنه مقرونٌ بالتوبة.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَضْطَجِعَ.

(٣) قال الحافظ رحمته الله: فِي رِوَايَةِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ «عند البخاري (٦٣١٣)»: «أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ» فَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِالنَّفْسِ هُنَا الذَّاتُ وَبِالْوَجْهِ الْقَصْدُ.

قَوْلُهُ: (أَسْلَمْتُ)؛ أَيُّ: اسْتَسْلَمْتُ وَانْقَدْتُ، وَالْمَعْنَى جَعَلْتُ نَفْسِي مُتَقَادَةً لَكَ تَابِعَةً لِحُكْمِكَ إِذْ لَا قُدْرَةَ لِي عَلَى تَدْبِيرِهَا وَلَا عَلَى جَلْبِ مَا يَنْفَعُهَا إِلَيْهَا وَلَا دَفْعِ مَا يَضُرُّهَا عَنْهَا.

(٤) قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: تَوَكَّلْتُ عَلَيْكَ فِي أَمْرِي كُلِّهِ.

ظَهَرِي إِلَيْكَ^(١)، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ^(٢)، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ،
اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ^(٣)، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتُّ مِنْ
لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ^(٤)، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ. قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ:
وَرَسُولِكَ، قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»^(٥).

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: اعْتَمَدْتُ فِي أُمُورِي عَلَيْكَ لِتُعِينَنِي عَلَى مَا يَنْفَعُنِي؛ لِأَنَّ
مَنْ اسْتَنَدَ إِلَى شَيْءٍ تَقَوَّى بِهِ وَاسْتَعَانَ بِهِ، وَخَصَّهُ بِالظَّهْرِ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ أَنَّ
الْإِنْسَانَ يَعْتَمِدُ بِظَهْرِهِ إِلَى مَا يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: رَغْبَةً فِي رَفْدِكَ وَثَوَابِكَ، «وَرَهْبَةً»: أَيُّ: خَوْفًا مِنْ
عَذَابِكَ وَمِنْ عِقَابِكَ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَسْقَطَ «مِنْ» مَعَ ذِكْرِ الرَّهْبَةِ وَأَعْمَلَ «إِلَى» مَعَ ذِكْرِ الرَّغْبَةِ وَهُوَ
عَلَى طَرِيقِ الْإِكْتِفَاءِ. وَكَذَا قَالَ الطَّبِيبِيُّ، وَمَثَلُ بِقَوْلِهِ: (مُتَقَلِّدًا سَيِّئًا وَرُمَحًا).

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْقُرْآنَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ إِسْمَ الْجِنْسِ
فَيَشْمَلُ كُلَّ كِتَابٍ أَنْزَلَ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْآتِيَةِ فِي التَّوْحِيدِ:
«مِنْ لَيْلَتِكَ».

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَجَمَاعَةٌ: الْمُرَادُ بِالْفِطْرَةِ هُنَا دِينُ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْحَدِيثِ
الْآخَرِ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وَوَقَعَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ فِي التَّوْحِيدِ عَنْ الْبَرَاءِ: «وَأِنْ أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ خَيْرًا»؛
أَيُّ: صَلَاحًا فِي الْمَالِ وَزِيَادَةً فِي الْأَعْمَالِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى مَنْعِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ
الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى أَنْ يَتَّفِقَ اللَّفْظَانِ فِي الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ النَّبِيَّ
وَالرَّسُولَ مُتَعَايِرَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَلَا يَتِمُّ الْإِحْتِجَاجُ بِذَلِكَ.

وَأَوَّلَى مَا قِيلَ فِي الْحِكْمَةِ فِي رَدِّهِ ﷺ عَلَى مَنْ قَالَ الرَّسُولُ بَدَلَ النَّبِيِّ: أَنَّ
الْأَلْفَظَ الْأَذْكَارَ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَلَهَا خَصَائِصُ وَأَسْرَارٌ لَا يَدْخُلُهَا الْقِيَاسُ، فَتَجِبُ
الْمُحَافَظَةُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي وَرَدَتْ بِهِ.

* قال الحافظ رحمته الله: قوله: (فَتَوَضَّأَ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ) الْأَمْرُ فِيهِ لِلنَّدْبِ، وَلَهُ فَوَائِدُ: مِنْهَا أَنْ يَبِيتَ عَلَى طَهَارَةٍ لئَلَّا يَبْعَثَهُ الْمَوْتُ فَيَكُونَ عَلَى هَيْئَةٍ كَامِلَةٍ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ النَّدْبُ إِلَى الْإِسْتِعْدَادِ لِلْمَوْتِ بِطَهَارَةِ الْقَلْبِ لِأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ طَهَارَةِ الْبَدَنِ. وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمُحَدِّثِ وَلَا سِيَّمَا الْجُنُبِ وَهُوَ أَنْشَطُ لِلْعَوْدِ، وَقَدْ يَكُونُ مُنَشِّطًا لِلْغُسْلِ فَيَبِيتَ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَصْدَقَ لِرُؤْيَاةٍ وَأَبْعَدَ مِنْ تَلَعُّبِ الشَّيْطَانِ بِهِ.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: فِي نَظْمِ هَذَا الذِّكْرِ عَجَائِبُ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْمُتَّقِنُ مِنْ أَهْلِ الْبَيَانِ، فَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَسَلَّمْتُ نَفْسِي) إِلَى أَنَّ جَوَارِحَهُ مُنْقَادَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَبِقَوْلِهِ: (وَجَّهْتُ وَجْهِي) إِلَى أَنَّ ذَاتَهُ مُخْلِصَةٌ لَهُ بِرِيئَةٍ مِنَ النِّفَاقِ، وَبِقَوْلِهِ: (فَوَضْتُ أَمْرِي) إِلَى أَنَّ أُمُورَهُ الْخَارِجَةَ وَالِدَاخِلَةَ مُفَوَّضَةٌ إِلَيْهِ لَا مُدَبِّرَ لَهَا غَيْرَهُ، وَبِقَوْلِهِ: (أَلْجَأْتُ ظَهْرِي) إِلَى أَنَّهُ بَعْدَ التَّفْوِيزِ يَلْتَجِئُ إِلَيْهِ مِمَّا يَضُرُّهُ وَيُؤْذِيهِ مِنَ الْأَسْبَابِ كُلِّهَا. قَالَ: وَقَوْلُهُ رَغْبَةً وَرَهْبَةً مَنْصُوبَانِ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ؛ أَيُّ: فَوَضْتُ أُمُورِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَهْبَةً. ١٣٦ - ١٣٢/١١

باب [شكوى فاطمة عليها السلام مَا تَلَقَّى فِي يَدِهَا مِنَ الرَّحَى]

* عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام؛ أَنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام، شَكَتْ مَا تَلَقَّى فِي يَدِهَا مِنَ الرَّحَى، فَأَتَتْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَسْأَلُهُ خَادِمًا فَلَمْ تَجِدْهُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَ: فَجَاءَنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبْتُ أَقُومُ، فَقَالَ: «مَكَانِكَ» فَجَلَسَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، فَقَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَادِمٍ؟ إِذَا أُوْتِمَتْ إِلَى فِرَاشِكُمَا، أَوْ

أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا، فَكَبَّرَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَسَبَّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَهَذَا خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي رِوَايَةِ السَّائِبِ: قَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ سَنَوْتُ حَتَّى اشْتَكَيْتُ صَدْرِي، وَقَالَتْ فَاطِمَةُ: قَدْ طَحَنْتُ حَتَّى مَجَلَّتْ يَدَايَ، وَقَدْ جَاءَكَ اللَّهُ بِسَبِي وَسَعَةٍ فَأَخْدَمْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكُمَا وَأَدْعُ أَهْلَ الصُّفَّةِ تَطْوَى بُطُونُهُمْ، لَا أَجِدُ مَا أَنْفِقُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنِّي أَبِيعُهُمْ وَأَنْفِقُ عَلَيْهِمْ أَثْمَانَهُمْ» فَرَجَعَا، فَأَتَاهُمَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ دَخَلَا فِي قُطَيْفَتِهِمَا، إِذَا غَطَّتْ رُءُوسَهُمَا تَكَشَّفَتْ أَقْدَامُهُمَا، وَإِذَا غَطَّتْ أَقْدَامُهُمَا تَكَشَّفَتْ رُءُوسُهُمَا، فَتَارَا، فَقَالَ: «مَكَانَكُمَا» ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمَا بِخَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَانِي؟» قَالَا: بَلَى. فَقَالَ: «كَلِمَاتٌ عَلَّمْنِيهِنَّ جِبْرِيلُ»، فَقَالَ: «تُسَبِّحَانِ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَتَحْمَدَانِ عَشْرًا، وَتُكَبِّرَانِ عَشْرًا، وَإِذَا أَوَيْتُمَا إِلَى فِرَاشِكُمَا فَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ»^(١).

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ: «تُسَبِّحَانِ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا وَتَحْمَدَانِ عَشْرًا وَتُكَبِّرَانِ عَشْرًا»: ثَابِتَةٌ فِي رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عِنْدَ أَصْحَابِ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ (بَلْفُظْ): «خَصْلَتَانِ لَا يُحَافِظُ عَلَيْهِمَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، هُمَا يَسِيرُ وَمَنْ يَعْمَلُ بِهِمَا قَلِيلٌ، يُسَبِّحُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَيَحْمَدُ عَشْرًا، وَيُكَبِّرُ عَشْرًا، فَذَلِكَ خَمْسُونَ وَمِائَةٌ بِاللِّسَانِ، وَالْأَلْفُ وَخَمْسُمِائَةٍ فِي الْمِيزَانِ، وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ، وَيَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَذَلِكَ مِائَةٌ بِاللِّسَانِ وَالْأَلْفُ فِي الْمِيزَانِ».

(١) رواه الإمام أحمد (٨٣٨)، وحسن إسناده محققو المسند.

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ^(١).

فِيهِ: مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ شَطَفِ الْعَيْشِ وَقِلَّةِ الشَّيْءِ وَشِدَّةِ الْحَالِ، وَأَنَّ اللَّهَ حَمَاهُمْ الدُّنْيَا مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ صِيَانَةً لَهُمْ مِنْ تَبِعَاتِهَا، وَتِلْكَ سُنَّةُ أَكْثَرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: فِيهِ حَمْلُ الْإِنْسَانِ أَهْلَهُ عَلَى مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ مِنْ إِثَارِ الْآخِرَةِ عَلَى الدُّنْيَا إِذَا كَانَتْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِيهِ: بَيَانُ إِظْهَارِ غَايَةِ التَّعَطُّفِ وَالشَّفَقَةِ عَلَى الْبَنَاتِ وَالصُّهَرِ وَنَهَايَةِ الْإِتِّحَادِ بِرَفْعِ الْحُشْمَةِ وَالْحِجَابِ حَيْثُ لَمْ يُزْعِجْهُمَا عَنْ مَكَانِهِمَا فَتَرَكَهُمَا عَلَى حَالَةٍ اضْطِجَاعِهِمَا، وَبَالَغَ حَتَّى أَدْخَلَ رِجْلَهُ بَيْنَهُمَا وَمَكَثَ بَيْنَهُمَا حَتَّى عَلَّمَهُمَا مَا هُوَ الْأُولَى بِحَالِهِمَا مِنَ الذَّكْرِ عَوَضًا عَمَّا طَلَبَاهُ مِنَ الْخَادِمِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ تَلْقَى الْمُخَاطَبُ بِغَيْرِ مَا يَطْلُبُ إِيْذَانًا بِأَنَّ الْأَهَمَّ مِنَ الْمَطْلُوبِ هُوَ التَّزَوُّدُ لِلْمَعَادِ وَالصَّبْرُ عَلَى مَشَاقِّ الدُّنْيَا وَالتَّجَافِي عَنْ دَارِ الْغُرُورِ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ وَاظَبَ عَلَى هَذَا الذَّكْرِ عِنْدَ النَّوْمِ لَمْ يُصِبْهُ إِعْيَاءٌ؛ لِأَنَّ فَاطِمَةَ شَكَّتِ التَّعَبَ مِنَ الْعَمَلِ فَأَحَالَهَا ﷺ عَلَى ذَلِكَ^(٢). ١٥٠ - ١٤٣/١١.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْحَدِيثُ فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ، وَمَنْ لَمْ يَذْكُرْهُمَا مِنَ الرُّوَاةِ اخْتَصَرَ الْحَدِيثَ، وَرَوَايَةُ السَّائِبِ إِنَّمَا هِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ فِيهِ عَنْ عَلِيٍّ لَمْ يَرِدْ الرُّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ عَنْ قِصَّةِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَذَا أَفَادَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَنْعَيْنُ رَفْعَ التَّعَبِ بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ وَاظَبَ عَلَيْهِ لَا يَتَضَرَّرُ بِكَثْرَةِ الْعَمَلِ وَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ وَلَوْ حَصَلَ لَهُ التَّعَبُ. ١. هـ.

قلت: قوله: (كَذَا أَفَادَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ) شيخ الإسلام لم يجزم بذلك، بل قال رَحِمَهُ اللَّهُ: =

باب [النهي عن قطع حديث الناس، وعن السَّجْع، وعن الإكثار من الوعد]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «حَدَّثَ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ أَبَيْتَ فَمَرَّتَيْنِ، فَإِنْ أَكْثَرْتَ ثَلَاثَ مَرَارٍ، وَلَا تُمَلِّ النَّاسَ هَذَا الْقُرْآنَ^(١)، وَلَا أَلْفِينَكَ^(٢) تَأْتِي الْقَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ، فَتَقْصُ عَلَيْهِمْ، فَتَقْطَعُ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ فْتَمِلُهُمْ^(٣)، وَلَكِنْ أَنْصِتْ، فَإِذَا أَمْرُوكَ فَحَدِّثْهُمْ وَهُمْ يَسْتَهْوُونَ، فَانْظُرِ السَّجْعَ مِنَ الدُّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ^(٤)، فَإِنِّي عَهِدْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ^(٥)؛ يَعْنِي: لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ الْاجْتِنَابَ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ كَرَاهَةُ التَّحْدِيثِ عِنْدَ مَنْ لَا يُقْبَلُ عَلَيْهِ، وَالنَّهْيُ عَنْ قَطْعِ حَدِيثٍ غَيْرِهِ^(٦)، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي نَشْرَ الْعِلْمِ عِنْدَ مَنْ لَا

= بلغنا أنه من حافظ على هذه الكلمات، لم يأخذها إعياء فيما يُعانيه من شغلٍ وغيره. ١٠هـ. «الوابل الصيب» ص ٢٠٨.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ «الْعِلْمِ» حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ كَرَاهَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا».

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيْ: لَا أَجِدَنَّكَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجُوزُ فِي مَحَلِّهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيْ: لَا تَقْصِدْ إِلَيْهِ وَلَا تَشْغَلْ فِكْرَكَ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ الْمَانِعِ لِلْخُشُوعِ الْمَطْلُوبِ فِي الدُّعَاءِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيْ: تَرَكَ السَّجْعَ.

وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَصْدُرُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ وَلِأَجْلِ هَذَا يَجِيءُ فِي غَايَةِ الْإِنْسِجَامِ.

(٦) وَخَاصَّةً فِي الْمَجَالِسِ الْكَبِيرَةِ وَالْأَعْرَاسِ، فَقَطَعَ حَدِيثَ النَّاسِ مِمَّا يُكْدِرُ خَوَاطِرَ الْبَعْضِ، حَيْثُ إِنَّهُمْ يَرِيدُونَ تَبَادُلَ الْحَدِيثِ وَالْأَخْبَارِ مَعَ بَعْضِهِمْ، وَخَاصَّةً إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمْ صَدَاقَةٌ وَمُودَةٌ، وَأَمْضَوْا وَقْتًا طَوِيلًا لَمْ يَرَوْا بَعْضَهُمْ.

يَحْرِصُ عَلَيْهِ وَيُحَدِّثُ مَنْ يَشْتَهِي سَمَاعَهُ؛ لِأَنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ.
قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَإِنَّمَا كَرِهَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمُشَاكَلَتِهِ كَلَامَ الْكَهَنَةِ كَمَا فِي قِصَّةِ
الْمَرْأَةِ مِنْ هُذَيْل^(١). ١٦٧ / ١١ - ١٦٧

باب [النهى عن تعليق الدعاء بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ
فَلْيَعِزِّمِ الْمَسْأَلَةَ^(٢)، وَلَا يَقُولَنَّ: اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِنِي^(٣)، فَإِنَّهُ لَا
مُسْتَكْرَهَ لَهُ^(٤)».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعْطِنِي إِنْ شِئْتَ

(١) فيه: أن السنة أن لا يكثر العالم والداعية من الوعظ والتذكر والنصح، وأنه
سبب للتنفير الملل.

وفيه: أنه لا ينبغي قطع أحاديث الناس وكلامهم، ولو كان ذلك لتذكيرهم
ووعظهم؛ إلا إذا أحس منهم رغبة في ذلك.

وفيه: كراهة تكلف السجع في الدعاء، ويلتحق به تكلف السجع في غيره.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْعِزْمِ الْجِدُّ فِيهِ، وَأَنْ يَعْزِمَ بِوُقُوعِ مَطْلُوبِهِ وَلَا
يُعْلَقَ ذَلِكَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا فِي جَمِيعِ مَا يُرِيدُ فَعَلَهُ أَنْ يُعْلَقَهُ
بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لْيَعِزِّمْ وَلْيُعْظِمِ الرَّغْبَةَ» وَمَعْنَى قَوْلِهِ:
«لْيُعْظِمِ الرَّغْبَةَ»؛ أَيُ: يُبَالِغْ فِي ذَلِكَ بِتَكَرُّرِ الدُّعَاءِ وَالِإِلْحَاحِ فِيهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يُرَادَ بِهِ الْأَمْرُ بِطَلَبِ الشَّيْءِ الْعَظِيمِ الْكَثِيرِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي آخِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ:
«فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ».

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ» وَهُمَا بِمَعْنَى،
وَالْمُرَادُ أَنَّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْلِيقِ بِالْمَشِيئَةِ مَا إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ يَتَأَتَّى
إِكْرَاهَهُ عَلَى الشَّيْءِ فَيُخَفِّفُ الْأَمْرَ عَلَيْهِ وَيَعْلَمُ بِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُ مِنْهُ ذَلِكَ الشَّيْءَ إِلَّا
بِرِضَاهُ، وَأَمَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلتَّعْلِيقِ فَائِدَةٌ.

وَعَبَّرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَحِيلٌ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا شَاءَهُ. ١. هـ.

* قال الحافظ رحمه الله: وظاهره أنه حمل النهي على التحريم، وهو الظاهر.

وَحَمَلَ التَّوَوِّيَّ النَّهْيَ فِي ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَةِ التَّزْيِهِ وَهُوَ أَوْلَى.
قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلدَّاعِي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ وَيَكُونَ عَلَى رَجَاءٍ الْإِجَابَةِ، وَلَا يَقْنَطَ مِنَ الرَّحْمَةِ فَإِنَّهُ يَدْعُو كَرِيمًا.
وَقَدْ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدًا الدُّعَاءَ مَا يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ - يَعْنِي: مِنَ التَّقْصِيرِ - فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَجَابَ دُعَاءَ شَرِّ خَلْقِهِ وَهُوَ إِبْلِيسُ حِينَ قَالَ (رَبِّ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ).

وَقَالَ الدَّأُوْدِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (لِيَعَزِمَ الْمَسْأَلَةَ) أَنْ يَجْتَهِدَ وَيُلِحَّ وَلَا يَقُلْ إِنْ شِئْتُ كَأَلْمُسْتَشْنِي، وَلَكِنْ دُعَاءُ الْبَائِسِ الْفَقِيرِ.
قُلْتُ: وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ كَأَلْمُسْتَشْنِي إِلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ لَا يُكْرَهُ، وَهُوَ جَيِّدٌ. ١٦٨/١١

باب [جملة من آداب الدعاء]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، يَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي.

* قال الحافظ رحمه الله: فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَدَبٌ مِنَ آدَابِ الدُّعَاءِ، وَهُوَ أَنَّهُ يُلَازِمُ الطَّلَبَ وَلَا يَيَاسُ مِنَ الْإِجَابَةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِنْقِيَادِ وَالِاسْتِسْلَامِ وَإِظْهَارِ الْإِفْقَارِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: لَأَنَا أَشَدَّ خَشْيَةً أَنْ أُحْرَمَ الدُّعَاءَ مِنْ أَنْ أُحْرَمَ الْإِجَابَةَ.

وَقَدْ قَدَّمْتُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الدُّعَاءِ الْأَحَادِيثَ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ دَعْوَةَ الْمُؤْمِنِ لَا تُرَدُّ، وَأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ الْإِجَابَةُ، وَإِمَّا أَنْ تَدْفَعَ عَنْهُ مِنَ الشُّوءِ مِثْلَهَا، وَإِمَّا أَنْ يُدَخَّرَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ خَيْرٌ مِمَّا سَأَلَ.

وَالِى ذَلِكَ أَشَارَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِقَوْلِهِ: اعْلَمْ أَنَّ دُعَاءَ الْمُؤْمِنِ لَا يُرَدُّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْأَوَّلَى لَهُ تَأْخِيرُ الْإِجَابَةِ أَوْ يُعَوَّضُ بِمَا هُوَ أَوْلَى لَهُ عَاجِلًا أَوْ آجِلًا، فَيَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَتْرُكَ الطَّلَبَ مِنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ مُتَعَبِّدٌ بِالدُّعَاءِ كَمَا هُوَ مُتَعَبِّدٌ بِالتَّسْلِيمِ وَالتَّقْوِيضِ.

وَمِنْ جُمْلَةِ آدَابِ الدُّعَاءِ تَحَرِّي الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ كَالسُّجُودِ، وَعِنْدَ الْأَذَانِ، وَمِنْهَا تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ، وَتَقْدِيمُ التَّوْبَةِ، وَالِاعْتِرَافُ بِالذَّنْبِ، وَالِإِخْلَاصُ، وَافْتِتَاحُهُ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالسُّؤَالُ بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى. ١٦٩/١١

باب [التعوذ من جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ».

قَالَ سُفْيَانُ: «الْحَدِيثُ ثَلَاثٌ، زِدْتُ أَنَا وَاحِدَةً، لَا أَذْرِي أَيُّهُنَّ هِيَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ الْمَرْوِيُّ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثِ جُمَلٍ مِنَ الْجُمَلِ الْأَرْبَعِ، وَالرَّابِعَةُ زَادَهَا سُفْيَانٌ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ ثُمَّ خَفِيَ عَلَيْهِ تَعْيِينُهَا.

وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْخَصْلَةَ الْمَزِيدَةَ هِيَ

شَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ، وَعُرِفَ مِنْ ذَلِكَ تَعْيِينَ الْخَصْلَةِ الْمَزِيدَةِ.
 قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ: جَهْدُ الْبَلَاءِ: كُلُّ مَا أَصَابَ الْمَرْءَ مِنْ شِدَّةٍ
 مَشَقَّةٍ وَمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِحَمْلِهِ وَلَا يَقْدِرَ عَلَى دَفْعِهِ.
 قَالَ: وَدَرَكَ الشَّقَاءُ يَكُونُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَفِي أُمُورِ الْآخِرَةِ، وَكَذَلِكَ
 سُوءُ الْقَضَاءِ عَامٌّ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ وَالْخَاتِمَةِ وَالْمَعَادِ،
 قَالَ: وَالْمُرَادُ بِالْقَضَاءِ هُنَا الْمَقْضَى؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ كُلَّهُ حَسَنٌ لَا سُوءَ
 فِيهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَشَمَاتَةُ الْأَعْدَاءِ مَا يَنْكَأ الْقَلْبَ وَيَبْلُغُ مِنَ النَّفْسِ
 أَشَدَّ مَبْلَغٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَلَامَ الْمَسْجُوعَ لَا يُكْرَهُ إِذَا صَدَرَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ
 إِلَيْهِ وَلَا تَكَلُّفٍ، قَالَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ.

قَالَ: وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْإِسْتِعَاذَةِ، وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ كَوْنُ مَا سَبَقَ فِي
 الْقَدَرِ لَا يُرَدُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا قَضَى، فَقَدْ يُقْضَى عَلَى الْمَرْءِ مَثَلًا بِالْبَلَاءِ
 وَيُقْضَى أَنَّهُ إِنْ دَعَا كُشِفَ، فَالْقَضَاءُ مُحْتَمِلٌ لِلدَّفَاعِ وَالْمَدْفُوعِ، وَقَائِدَةُ
 الْإِسْتِعَاذَةِ وَالِدُّعَاءِ إِظْهَارُ الْعَبْدِ فَاقَتَهُ لِرَبِّهِ وَتَضَرُّعُهُ إِلَيْهِ. ١٧٩ - ١٧٨/١١

باب [من سبَّه النَّبِيَّ ﷺ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ فَهُوَ قُرْبَةٌ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ فَإِنَّمَا»^(١)
 مُؤْمِنٍ سَبَّيْتُهُ، فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةً إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».
 * قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: الْفَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ.

أَرْضَى كَمَا يَرْضَى الْبَشَرُ وَأَغْضَبَ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، فَأَيُّمَا أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ أَنْ يَجْعَلَهَا لَهُ طَهُورًا وَزَكَاةً وَقُرْبَةً يُقَرِّبُهَا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ الْمَازِرِيُّ: إِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَدْعُو ﷺ بِدَعْوَةٍ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ؟ قِيلَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ» عِنْدَكَ فِي بَاطِنِ أَمْرِهِ لَا عَلَى مَا يَظْهَرُ مِمَّا يَقْتَضِيهِ حَالُهُ وَجَنَائِيَّتُهُ حِينَ دُعَايَ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ كَانَ بَاطِنُ أَمْرِهِ عِنْدَكَ أَنَّهُ مِمَّنْ تَرْضَى عَنْهُ فَاجْعَلْ دَعْوَتِي عَلَيْهِ الَّتِي إِفْتِضَاهَا مَا ظَهَرَ لِي مِنْ مُقْتَضَى حَالِهِ حِينَئِذٍ طَهُورًا وَزَكَاةً، قَالَ: وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحِ لَا إِحَالَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالظَّوَاهِرِ، وَحِسَابِ النَّاسِ فِي الْبُطُوفِ عَلَى اللَّهِ. انْتَهَى.

وَقَالَ عِيَّاضٌ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ سَبِّ وَدُعَاءٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ وَلَا مَنَوِيٍّ، وَلَكِنْ جَرَى عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي دَعْمِ كَلَامِهَا وَصِلَةِ خِطَابِهَا عِنْدَ الْحَرَجِ وَالتَّأْكِيدِ لِلْعُتْبِ لَا عَلَى نِيَّةٍ وَقُوعِ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِمْ عَقَرَى حَلْقَى وَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فَأَشْفَقَ مِنْ مُوَافَقَةِ أُمَثَالِهَا الْقَدَرِ، فَعَاهَدَ رَبَّهُ وَرَغِبَ إِلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ الْقَوْلَ رَحْمَةً وَقُرْبَةً. انْتَهَى.

وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «جَلَدَتْهُ» فَإِنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا يَتِمَّشَى فِيهِ، إِذْ لَا يَقَعُ الْجَلْدُ عَنْ غَيْرِ قَضْدٍ، وَقَدْ سَأَلَ الْجَمِيعَ مَسَاقًا وَاحِدًا إِلَّا إِنْ حُمِلَ عَلَى الْجَلْدَةِ الْوَاحِدَةِ فَيَتَّجِهَ.

وَفِي الْحَدِيثِ كَمَالُ شَفَقَتِهِ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَجَمِيلُ خُلُقِهِ وَكَرَمُ ذَاتِهِ، حَيْثُ قَصَدَ مُقَابَلَةَ مَا وَقَعَ مِنْهُ بِالْجَبْرِ وَالتَّكْرِيمِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ مُعَيَّنٍ وَفِي زَمَنٍ وَاضِحٍ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ مِنْهُ بِطَرِيقِ التَّعْمِيمِ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ حَتَّى يَتَنَاوَلَ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ زَمَنَهُ ﷺ فَمَا أَظُنُّهُ يَشْمَلُهُ. ٢٠٥/١١ - ٢٠٦

باب [جملة مما كان يدعو به النبي ﷺ كثيرا]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ^(١)، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ^(٢)، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ^(٣) وَعَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ^(٤)، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلَجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُرَادُ: الْإِثْمُ وَالْغَرَامَةُ، وَهِيَ مَا يَلْزَمُ الشَّخْصَ أَدَاؤُهُ كَالَّذِينَ.

وَالْمَأْثَمُ مَا يَقْتَضِي الْإِثْمَ، وَالْمَغْرَمُ مَا يَقْتَضِي الْغُرْمَ.
رَأَدَ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ كَمَا مَضَى: فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: «مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ».

قُلْتُ: وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا تَخَلَّصَ مِنَ الْإِثْمِ: فَقَدْ تَخَلَّصَ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، وَإِذَا تَخَلَّصَ مِنَ الدَّيْنِ: فَقَدْ تَخَلَّصَ مِنْ مَنَّةِ النَّاسِ وَتَبِعَاتِهِمْ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ سُؤَالُ الْمَلَائِكِينَ، وَعَذَابُ الْقَبْرِ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ سُؤَالُ الْخَزَنَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّوْبِيخِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلِمَاتٍ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨].

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَنَدٍ هَذَا بِلَفْظٍ: «شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ»، وَالتَّقْيِيدُ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ بِالشَّرِّ لَا بُدَّ مِنْهُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فِيهِ خَيْرٌ بِاعْتِبَارٍ، فَالتَّقْيِيدُ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ بِالشَّرِّ يُخْرِجُ مَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ سَوَاءً قَلَّ أَمْ كَثُرَ.

قَالَ الْعَزَلِيُّ: فِتْنَةُ الْغِنَى الْحِرْصُ عَلَى جَمْعِ الْمَالِ وَحُبُّهُ حَتَّى يَكْسِبَهُ مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ وَيَمْنَعُهُ مِنْ وَاجِبَاتِ إِتْفَاقِهِ وَحُقُوقِهِ، وَفِتْنَةُ الْفَقْرِ يُرَادُ بِهِ الْفَقْرُ الْمُدْقِعُ الَّذِي لَا يَصْحَبُهُ خَيْرٌ وَلَا وَرَعَ حَتَّى يَتَوَرَّطَ صَاحِبُهُ بِسَبَبِهِ فِيمَا لَا يَلِيقُ بِأَهْلِ الدِّينِ وَالْمُرُوءَةِ، وَلَا يُبَالِي بِسَبَبِ فَاقَتِهِ عَلَى أَيْ حَرَامٍ وَثَبَ، وَلَا فِي أَيْ حَالَةٍ تَوَرَّطَ.

الدَّنَسِ، وَبَاعِدُ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(١).

باب [شرح دعاء الاستخارة]

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا
الِاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا^(٢)، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ^(٣)، يَقُولُ:

(١) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: جَعَلَ الْخَطَايَا بِمَنْزِلَةِ النَّارِ لِكَوْنِهَا تُؤَدِّي إِلَيْهَا فَعَبَّرَ عَنْ إِطْفَاءِ
حَرَارَتِهَا بِالْعَسَلِ تَأْكِيدًا فِي إِطْفَائِهَا، وَبَالَغَ فِيهِ بِاسْتِعْمَالِ الْمُبَرَّدَاتِ تَرْقِيًا عَنْ
الْمَاءِ إِلَى أَبْرَدِ مِنْهُ وَهُوَ الثَّلْجُ ثُمَّ إِلَى أَبْرَدِ مِنْهُ وَهُوَ الْبَرَدُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ جُمِدَ
وَيَصِيرُ جَلِيدًا، بِخِلَافِ الثَّلْجِ فَإِنَّهُ يَذُوبُ. ٢١١/١١ - ٢١٢

(٢) قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: هُوَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ وَالْمُسْتَحَبَّ لَا
يُسْتَخَارُ فِي فِعْلِهِمَا، وَالْحَرَامَ وَالْمَكْرُوهَ لَا يُسْتَخَارُ فِي تَرْكِهِمَا، فَانْحَصَرَ الْأَمْرُ
فِي الْمُبَاحِ وَفِي الْمُسْتَحَبِّ إِذَا تَعَارَضَ مِنْهُ أَمْرَانِ أَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِهِ وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ.
قال الحافظ رحمته الله: وَتَدْخُلُ الْإِسْتِخَارَةُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ فِي الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ
الْمُخَيَّرِ، وَفِيمَا كَانَ زَمَنَهُ مُوسَعًا وَيَتَنَاوَلُ الْعُمُومَ الْعَظِيمَ مِنَ الْأُمُورِ وَالْحَقِيرِ،
فَرُبَّ حَقِيرٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ الْعَظِيمُ.

قلت: وذلك مثل أن يستخير في شراء هاتف أو جهاز إلكتروني أو سيارة أو
نحوها لولده، وكأن يستخير هل يبني بيتًا في المكان الفلاني أو في غيره.

(٣) قال الحافظ رحمته الله: فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَاضِيَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ:
«كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ»، قِيلَ: وَجْهُ التَّشْبِيهِ عُمُومُ الْحَاجَةِ فِي الْأُمُورِ
كُلِّهَا إِلَى الْإِسْتِخَارَةِ كَعُمُومِ الْحَاجَةِ إِلَى الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
الْمُرَادُ مَا يَقَعُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّشَهُدِ: «عَلِّمْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ
كَفِّي بَيْنَ كَفْيَيْهِ» أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْإِسْتِثْنَانِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَخَذْتُ التَّشَهُدَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ كَلِمَةً كَلِمَةً» أَخْرَجَهَا الطَّحَاوِيُّ،
وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ نَحْوَهُ وَقَالَ: حَرْفًا حَرْفًا، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: التَّشْبِيهِ فِي تَحْفُظِ حُرُوفِهِ وَتَرْتُّبِ كَلِمَاتِهِ وَمَنْعِ الزِّيَادَةِ
وَالْتَقْصِ مِنْهُ وَالِدَّرْسِ لَهُ وَالْمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْإِهْتِمَامِ =

«إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ^(١)، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ^(٢)، ثُمَّ لِيَقُلْ:

= بِهِ وَالتَّحَقُّقُ لِبَرَكَّتِهِ وَالِاخْتِرَامَ لَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةٍ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلِمَ بِالْوُحْيِ. قَالَ الطَّبَيْبِيُّ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْإِعْتِنَاءِ التَّامِّ بِالْبَالِغِ بِهَذَا الدُّعَاءِ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ لِيَجْعَلِيَهُمَا تَلَوْنِ لِلْفَرِيضَةِ وَالْقُرْآنِ.

(١) قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: يُشِيرُ إِلَى أَوَّلِ مَا يَرِدُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْتَخِيرُ فَيُظْهِرُ لَهُ بِرَكَّةِ الصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ مَا هُوَ الْخَيْرُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْهَمِّ الْعَزِيمَةِ؛ لِأَنَّ الْخَاطِرَ لَا يَنْبُتُ فَلَا يَسْتَمِرُّ إِلَّا عَلَى مَا يَقْصِدُ التَّصْمِيمَ عَلَى فِعْلِهِ وَإِلَّا لَوْ اسْتَحَارَ فِي كُلِّ خَاطِرٍ لَا اسْتَحَارَ فِيمَا لَا يَعْأَى بِهِ فَتَضَيِّعَ عَلَيْهِ أَوْقَاتِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ إِخْتِرَازٌ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مَثَلًا. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْأَذْكَارِ»: لَوْ دَعَا بِدُعَاءِ الاسْتِخَارَةِ عَقِبَ رَاتِبَةِ صَلَاةِ الظُّهْرِ مَثَلًا أَوْ غَيْرَهَا مِنَ النَّوَافِلِ الرَّاتِبَةِ وَالْمُطْلَقَةِ سَوَاءً اقْتَصَرَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَجْزَأً. كَذَا أَطْلَقَ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَيُظْهِرُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ نَوَى تِلْكَ الصَّلَاةِ بِعَيْنِهَا وَصَلَاةِ الاسْتِخَارَةِ مَعًا أَجْزَأً، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَنْوِ، وَيُفَارِقُ صَلَاةَ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا شُغْلُ الْبُقْعَةِ بِالدُّعَاءِ وَالْمُرَادُ بِصَلَاةِ الاسْتِخَارَةِ أَنْ يَقَعَ الدُّعَاءُ عَقِبَهَا أَوْ فِيهَا، وَيَبْعُدُ الْإِجْزَاءُ لِمَنْ عَرَضَ لَهُ الطَّلَبُ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْخَبَرِ أَنَّ تَقَعِ الصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ بَعْدَ وُجُودِ إِرَادَةِ الْأَمْرِ.

وَأَفَادَ النَّوَوِيُّ أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرُّكَعَتَيْنِ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ، قَالَ شَيْخُنَا فِي «شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ»: لَمْ أَقِفْ عَلَى دَلِيلِ ذَلِكَ، وَمِنْ الْمُنَاسِبِ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا السُّورَةَ وَالْآيَةَ الْأُولَيَيْنِ فِي الْأُولَى، وَالْآخِرَتَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ. ١. هـ.

قلت: أي: في الركعة الأولى يقرأ سورة: الْكَافِرُونَ، وَالْآيَةَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾.

وفي الركعة الثانية يقرأ سورة: الْإِخْلَاصُ، وَالْآيَةَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾.

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ^(١) وَأَسْتَقْدِرُكَ ^(٢) بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ ^(٣) خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتُ

= قال: وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: (مِنْ غَيْرِ الْقَرِيبَةِ) أَنَّ الْأَمْرَ بِصَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ الْإِسْتِخَارَةُ لَيْسَ عَلَى الْوُجُوبِ، قَالَ شَيْخُنَا فِي «شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ»: وَلَمْ أَرْ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْإِسْتِخَارَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: هُوَ ظَاهِرٌ فِي تَأْخِيرِ الدُّعَاءِ عَنِ الصَّلَاةِ، فَلَوْ دَعَا بِهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ احْتَمَلَ الْإِجْزَاءَ، وَيَحْتَمِلُ التَّرْتِيبَ عَلَى تَقْدِيمِ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الدُّعَاءِ، فَإِنَّ مَوْطِنَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ السُّجُودَ أَوْ التَّشَهُّدَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: الْحِكْمَةُ فِي تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى الدُّعَاءِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِخَارَةِ حُصُولَ الْجَمْعِ بَيْنَ خَيْرَيِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَيَحْتَاجُ إِلَى قَرَعِ بَابِ الْمَلِكِ، وَلَا شَيْءَ لِذَلِكَ أَنْجَعَ وَلَا أَنْجَحَ مِنَ الصَّلَاةِ لِمَا فِيهَا مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَالْإِفْتِقَارِ إِلَيْهِ مَالًا وَحَالًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْبَاءُ لِلتَّعْلِيلِ: أَيُّ: لِأَنَّكَ أَعْلَمُ، وَكَذَا هِيَ فِي قَوْلِهِ: (بِقُدْرَتِكَ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْإِسْتِخَارَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿يَسِّرْ اللَّهُ مَجْرِبَهَا﴾ [هود: ٤١].

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَطْلُبُ مِنْكَ أَنْ تَجْعَلَ لِي عَلَى ذَلِكَ قُدْرَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَطْلُبُ مِنْكَ أَنْ تَقْدُرَهُ لِي، وَالْمُرَادُ بِالتَّقْدِيرِ التَّيْسِيرِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: زَادَ فِي رِوَايَةِ مَعْنٍ: «ثُمَّ يُسَمِّيهِ بِعَيْنِهِ» وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ فِي الْبَابِ، وَظَاهِرُ سِيَاقِهِ: أَنْ يُنْطَقَ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكْتَفِيَ بِاسْتِحْضَارِهِ بَقْلِهِ عِنْدَ الدُّعَاءِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ: تَكُونُ التَّسْمِيَةُ بَعْدَ الدُّعَاءِ، وَعَلَى الثَّانِي: تَكُونُ الْجُمْلَةُ حَالِيَّةً وَالتَّقْدِيرُ فَلْيَدْعُ مُسَمِّيًا حَاجَتَهُ.

وَقَوْلُهُ: (إِنْ كُنْتُ) اسْتَشْكَلَ الْكُرْمَانِيُّ الْإِثْنَانَ بِصِغَةِ الشَّكِّ هُنَا وَلَا يَجُوزُ الشَّكُّ فِي كَوْنِ اللَّهِ عَالِمًا، وَأَجَابَ بِأَنَّ الشَّكَّ فِي أَنَّ الْعِلْمَ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَيْرِ أَوْ الشَّرِّ لَا فِي أَصْلِ الْعِلْمِ.

تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي قَالَ: «وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ».

* قال الحافظ رحمته الله: الْإِسْتِخَارَةُ: إِسْتِفْعَالٌ مِنَ الْخَيْرِ أَوْ مِنَ الْخَيْرَةِ، وَالْمُرَادُ طَلَبُ خَيْرِ الْأُمُورِ لِمَنْ إِحْتِيَاجٌ إِلَى أَحَدِهِمَا. وَفِي الْحَدِيثِ شَفَقَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَتَعْلِيمُهُمْ جَمِيعَ مَا يَنْفَعُهُمْ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ.

وَإِخْتِلَافٌ فِي مَاذَا يَفْعَلُ الْمُسْتَخِيرُ بَعْدَ الْإِسْتِخَارَةِ، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: يَفْعَلُ مَا اتَّفَقَ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْأَذْكَارِ»: يَفْعَلُ بَعْدَ الْإِسْتِخَارَةِ مَا يُنْشِرِحُ بِهِ صَدْرَهُ. وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يُنْشِرِحُ بِهِ صَدْرَهُ مِمَّا كَانَ لَهُ فِيهِ هَوًى قَوِيٌّ قَبْلَ الْإِسْتِخَارَةِ. ٢١٨/١١ - ٢٢٣

باب [دُعَاءُ الظَّالِمِ لَا يُسْتَجَابُ عَلَى مَنْ دَعَا عَلَيْهِ]

* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ يَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: السَّأْمُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ، وَلَعَنُكُمُ اللَّهُ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. قَالَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكَ بِالرَّقِيقِ، وَإِيَّاكَ وَالْعُنْفَ وَالْفُحْشَ» قَالَتْ: أَوْلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوْلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ، فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ».

* قال الحافظ رحمته الله: يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الدَّاعِيَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا عَلَى مَنْ دَعَا عَلَيْهِ لَا يُسْتَجَابُ دُعَاؤُهُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا دُعَاؤُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [غافر: ٥٠]. ٢٣٩/١١

باب [فَضْلُ مَجَالِسِ الذِّكْرِ وَالذَّاكِرِينَ، وَفَضْلُ الْاجْتِمَاعِ عَلَى ذَلِكَ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا: هَلُمُّوا إِلَيَّ حَاجَتُكُمْ، قَالَ: فَيَحُفُّونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ: فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ، مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالُوا: يَقُولُونَ: يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَحْمَدُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: هَلْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَوْكَ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: وَكَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً، وَأَشَدَّ لَكَ تَمَجِيدًا وَتَحْمِيدًا، وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحًا، قَالَ: يَقُولُ: فَمَا يَسْأَلُونِي؟ قَالَ: يَسْأَلُونَكَ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا، قَالَ: يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيْهَا حِرْصًا، وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا، وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً، قَالَ: فَمِمَّ يَتَعَوَّدُونَ؟ قَالَ: يَقُولُونَ: مِنَ النَّارِ، قَالَ: يَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا، قَالَ: يَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْهَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَارًا، وَأَشَدَّ لَهَا مَخَافَةً، قَالَ: فَيَقُولُ: فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، قَالَ: يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فِيهِمْ فُلَانٌ لَيْسَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ. قَالَ: هُمْ الْجُلَسَاءُ^(١) لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُرَادُ بِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ: الْإِتْيَانُ بِالْأَلْفَافِ الَّتِي

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَفِي رِوَايَةٍ: «هُمْ الْقَوْمُ» وَفِي اللَّامِ إِشْعَارٌ بِالْكَمَالِ: أَيُّ: هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ.

وَرَدَ التَّرْغِيبُ فِي قَوْلِهَا وَالْإِكْثَارُ مِنْهَا مِثْلَ الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ وَهِيَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، وَمَا يَلْتَحِقُ بِهَا مِنَ الْحَوْفَلَةِ وَالْبِسْمَلَةِ وَالْحَسْبَلَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَالِدُعَاءِ بِخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَيُطْلَقُ ذِكْرُ اللَّهِ أَيْضًا وَيُرَادُ بِهِ الْمُواظَبَةُ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا أَوْجَبَهُ أَوْ نَدَبَ إِلَيْهِ كِتْلَاوَةُ الْقُرْآنِ وَقِرَاءَةُ الْحَدِيثِ وَمُدَارَسَةُ الْعِلْمِ وَالتَّنَقُّلُ بِالصَّلَاةِ.

ثُمَّ الذِّكْرُ يَقَعُ تَارَةً بِاللِّسَانِ وَيُوجَرُ عَلَيْهِ النَّاطِقُ، وَلَا يُشْتَرَطُ اسْتِحْضَارُهُ لِمَعْنَاهُ وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَ مَعْنَاهُ، وَإِنْ انْضَافَ إِلَى التُّطْقِ الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ فَهُوَ أَكْمَلُ، فَإِنْ انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ اسْتِحْضَارُ مَعْنَى الذِّكْرِ وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَفْيِ النَّقَائِصِ عَنْهُ إِزْدَادًا كَمَالًا، فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي عَمَلٍ صَالِحٍ مَهْمَا فُرِضَ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ جِهَادٍ أَوْ غَيْرِهِمَا إِزْدَادًا كَمَالًا، فَإِنْ صَحَّحَ التَّوَجُّهَ وَأَخْلَصَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ فَهُوَ أَبْلَغُ الْكَمَالِ.

وَالْمُرَادُ بِمَجَالِسِ الذِّكْرِ: الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ بِأَنْوَاعِ الذِّكْرِ الْوَارِدَةِ مِنْ تَسْبِيحٍ وَتَكْبِيرٍ وَغَيْرِهِمَا وَعَلَى تِلَاوَةِ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ وَعَلَى الدُّعَاءِ بِخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَفِي دُخُولِ قِرَاءَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَمُدَارَسَةِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ وَمُذَاكَرَتِهِ وَالِاجْتِمَاعِ عَلَى صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي هَذِهِ الْمَجَالِسِ نَظَرٌ، وَالْأَشْبَهُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِمَجَالِسِ التَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ وَنَحْوِهِمَا وَالتَّلَاوَةِ حَسْبُ، وَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَةُ الْحَدِيثِ وَمُدَارَسَةُ الْعِلْمِ وَالْمُنَاطَرَةُ فِيهِ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ مُسَمًّى ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ مَجَالِسِ الذِّكْرِ وَالذَّاكِرِينَ، وَفَضْلُ الْاجْتِمَاعِ

عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّ جَلِيسَهُمْ يَنْدَرِجُ مَعَهُمْ فِي جَمِيعِ مَا يَتَفَضَّلُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِمْ إِكْرَامًا لَهُمْ وَلَوْ لَمْ يُشَارِكُهُمْ فِي أَصْلِ الذِّكْرِ.

وَفِيهِ: مَحَبَّةُ الْمَلَائِكَةِ بَنِي آدَمَ وَاعْتِنَاؤُهُمْ بِهِمْ.

وَفِيهِ: أَنَّ السُّؤَالَ قَدْ يَضُدُّ مِنَ السَّائِلِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ مِنْ الْمَسْئُولِ لِإِظْهَارِ الْعِنَايَةِ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ وَالتَّنْوِيَةِ بِقَدْرِهِ وَالْإِعْلَانُ بِشَرَفِ مَنْزِلَتِهِ.

وَقِيلَ: إِنَّ فِي خُصُوصِ سُؤَالِ اللَّهِ الْمَلَائِكَةَ عَنْ أَهْلِ الذِّكْرِ الْإِشَارَةَ إِلَى قَوْلِهِمْ: ﴿أَجْعَلْ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ تُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ: أَنْظَرُوا إِلَى مَا حَصَلَ مِنْهُمْ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ مَعَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّهَوَاتِ وَوَسَاوِسِ الشَّيْطَانِ، وَكَيْفَ عَالَجُوا ذَلِكَ وَضَاهَوْكُمُ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الذِّكْرَ الْحَاصِلَ مِنْ بَنِي آدَمَ أَعْلَى وَأَشْرَفَ مِنَ الذِّكْرِ الْحَاصِلِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِحُصُولِ ذِكْرِ الْأَدَمِيِّينَ مَعَ كَثْرَةِ الشَّوَاعِلِ وَوُجُودِ الصَّوَارِفِ وَصُدُورِهِ فِي عَالَمِ الْغَيْبِ، بِخِلَافِ الْمَلَائِكَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. وَفِيهِ جَوَازُ الْقَسَمِ فِي الْأَمْرِ الْمُحَقَّقِ تَأَكِيدًا لَهُ وَتَنْوِيهَا بِهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الَّذِي إِشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَيْرَاتِ وَالنَّارِ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَكْرُوهَاتِ فَوْقَ مَا وُصِفَتْ بِهِ، وَأَنَّ الرَّغْبَةَ وَالطَّلَبَ مِنَ اللَّهِ وَالْمُبَالَغَةَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الْحُصُولِ. ٢٥٠/١١ - ٢٥٦

باب [الاقتصاد في الوعظ والتذكير]

* قَالَ شَقِيقُ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَبُو وائِلٍ -: كُنَّا نَنْتَظِرُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، إِذْ جَاءَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ - النَّخَعِيِّ -، فَقُلْنَا: أَلَا تَجْلِسُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَدْخُلُ

فَأَخْرَجَ إِلَيْكُمْ صَاحِبَكُمْ وَإِلَّا جِئْتُ أَنَا فَجَلَسْتُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِهِ، فَقَامَ عَلَيْنَا فَقَالَ: أَمَا إِنِّي أَخْبَرُ بِمَكَانِكُمْ، وَلَكِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ^(١)، كَرَاهِيَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا»^(٢).

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: تَقَدَّمَ فِي الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ قَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ جَوَابَ قَوْلِهِمْ: وَدِدْنَا أَنَّكَ لَوْ ذَكَرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ، وَأَنَّهُ كَانَ يُذَكِّرُهُمْ كُلَّ خَمِيسٍ، وَزَادَ فِيهِ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَمْلِكُمْ. قَالَ الْحَطَّابِيُّ: الْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ يَرَاعِي الْأَوْقَاتَ فِي تَعْلِيمِهِمْ وَوَعظِهِمْ وَلَا يَفْعَلُهُ كُلَّ يَوْمٍ خَشْيَةَ الْمَلَلِ، وَالتَّخَوُّلُ التَّعَهُدُ.

وَفِيهِ: رَفَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ وَحُسْنُ التَّوَصُّلِ إِلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَفْهِيمِهِمْ لِيَأْخُذُوا عَنْهُ بِنَشَاطٍ لَا عَنْ ضَجَرٍ وَلَا مَلَلٍ، وَيُقْتَدَى بِهِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ التَّعْلِيمَ بِالتَّدرِيجِ أَخَفُّ مُؤَنَةً وَأَدْعَى إِلَى الثَّبَاتِ مِنْ أَخْذِهِ بِالْكَدِّ وَالْمُغَالَبَةِ.

وَفِيهِ: مَنْقَبَةُ لِابْنِ مَسْعُودٍ لِمُتَابَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَمُحَافَظَتِهِ عَلَى ذَلِكَ^(٣). ٢٧٣/١١ - ٢٧٤

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَعْني: فَيُذَكِّرُهُمْ أَيَّامًا وَيَتْرُكُهُمْ أَيَّامًا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَنَّ تَقَعَ مِنَّا السَّامَةُ، وَالسَّامَةُ ضُمْنَتْ مَعْنَى الْمَشَقَّةِ فَعُدِّيَتْ بِعَلَى.

(٣) وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلدَّعَاةِ وَالْوَعَاظِ أَنْ يَفْعَلُوا، وَكَذَلِكَ إِمَامُ الْمَسْجِدِ أَيْضًا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَعْظُ وَالتَّذْكِيرُ كُلَّ يَوْمٍ، بَلْ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَكْثَرَ إِنْ رَأَى أَنَّهُ أَبْعَدُ لِلْسَّامَةِ وَالْمَلَلِ.

وهذا - والله أعلم - يختلف عن التعليم، فالنبي ﷺ كان يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ كُلَّ وَقْتٍ وَكُلَّ حِينٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي لِلْمَشَايخِ أَنْ يُكَثِّرُوا مِنَ الدُّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ، بَلْ =

باب [الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ نِعْمَتَانِ مَغْبُوتُونَ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نِعْمَتَانِ ^(١) مَغْبُوتُونَ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ».

= يُعْلِقُوا طُلَابَهُمْ بِالْكَتَبِ لِيَنْهَلُوا مِنْهَا، وَيَعْتَادُوا عَلَيْهَا، فَقَدْ رَأَيْنَا كَثِيرًا مِمَّنْ يُكْثِرُ مِنَ الدُّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ: أَصْبَحَتْ هَذِهِ الدُّرُوسُ عَمَلًا مُعْتَادًا عِنْدَ الطُّلَابِ، وَقَدْ صَارَ حِنِي كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَحْضُرُونَ إِمَّا مُجَامِلَةً لِلشَّيْخِ، وَإِمَّا لِنَيْلِ الْبَرَكَةِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ اعْتَادَ هُوَ وَزَمَلَاؤُهُ عَلَيْهَا فَلَا يُمَكِّنُ لَهُ أَنْ يَدْعَهَا أَوْ يَدَعَ بَعْضَهَا لِيَتَفَرَّغَ لِلْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهِ.

وَالْمَشْكَالَةُ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَا تَرْبِطُهُمْ عِلَاقَةٌ مُتِينَةٌ بِالْكَتَبِ، بَلْ عِلْمُهُمْ مُحْصُورٌ عَلَى مَا يَتَلَقَّوْنَهُ مِنْ شَيْخِهِمْ.

فَلَوْ قَلَّلَ الشَّيْخُ مِنْ دُرُوسِهِ، وَأَلْزَمَ طُلَابَهُ بِقِرَاءَةِ كِتَابٍ - عَلَى وَجْهِ التَّدْرِجِ فِي قَدْرِهَا وَكَثَرَتِهَا - ثُمَّ مُنَاقَشَةِ مَا قَرَأُوهُ، وَأَخَذَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْمَسَائِلِ وَالتَّرْجِيحاتِ: لَكَانَ أَنْفَعَ وَأَفْضَلَ.

وَلَقَدْ صَارَ حِنِي بَعْضُ الْمَشَايِخِ الْكِبَارِ الَّذِينَ لَهُمْ دُرُوسٌ كَثِيرَةٌ فِي شَتَّى الْفُنُونِ بِأَنْ أَكْبَرَ هَدَفٍ لَهُ فِي دُرُوسِهِ: أَنْ يَنْتَفِعَ هُوَ مِنْهَا بِتَثْبِيتِ الْعِلْمِ، وَمِرَاجَعَتِهِ وَحِفْظِهِ! وَهَذَا - فِي نَظَرِي قَصُورٌ - حَيْثُ إِنَّهُ بِذَلِكَ لَنْ يَنْظُرَ نَظْرَةً جَادَةً فِي مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلطُّلَابِ، فَلَوْ أَنَّ هَدَفَهُ هُوَ السَّعْيُ فِي مَصْلَحَةِ طُلَابِ الْعِلْمِ أَوَّلًا: لَسَعَى غَايَةَ السَّعْيِ فِيمَا يَنْفَعُهُمْ نَفْعًا كَبِيرًا، وَيَهْتَمُّ بِتَطْوِيرِهِمْ وَرِسْوَحِهِمْ فِي الْعِلْمِ.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ: أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ - مَعَ كَثْرَةِ عِلْمِهِ، وَسِعَةِ اطِّلَاعِهِ - عِنْدَمَا بَدَأَ بِالِقَاءِ الدُّرُوسِ: حَاضِرٌ عِنْدَهُ الْعِشْرَاتِ، وَخَاصَّةً مِنَ الشَّبَابِ، وَلَكِنْهُمْ مَعَ مَرُورِ الْأَيَّامِ تَقَلَّصُوا وَقَلُّوا حَتَّى وَصَلُوا إِلَى أَقَلِّ مِنْ عِشْرَةٍ تَقْرِيبًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَنْبِيْةٌ نِعْمَةٌ وَهِيَ الْحَالَةُ الْحَسَنَةُ.

وَالْعَبْنُ بِالسُّكُونِ وَبِالتَّحْرِيكِ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هُوَ فِي الْبَيْعِ بِالسُّكُونِ وَفِي الرَّأْيِ بِالتَّحْرِيكِ، وَعَلَى هَذَا فَيَصِحُّ كُلُّ مِنْهُمَا فِي هَذَا الْخَبَرِ فَإِنَّ مَنْ لَا يَسْتَعْمِلُهُمَا فِيمَا يَنْبَغِي فَقَدْ غُيِبَ، لِكُونِهِ بَاعَهُمَا بِخَسٍ وَلَمْ يُحْمَدْ رَأْيُهُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ صَاحِبًا وَلَا يَكُونُ مُتَفَرِّغًا لِشُغْلِهِ بِالْمَعَاشِ، وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَغْنِيًا وَلَا يَكُونُ صَاحِبًا، فَإِذَا اجْتَمَعَ فَعَلَبَ عَلَيْهِ الْكَسَلُ عَنِ الطَّاعَةِ فَهُوَ الْمَغْبُوتُ، وَتَمَامُ ذَلِكَ أَنَّ الدُّنْيَا مَزْرَعَةُ الْآخِرَةِ، وَفِيهَا التَّجَارَةُ الَّتِي يَظْهَرُ رِبْحُهَا فِي الْآخِرَةِ، فَمَنْ اسْتَعْمَلَ فَرَاعَهُ وَصَحَّتْهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَهُوَ الْمَغْبُوتُ، وَمَنْ اسْتَعْمَلَهُمَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَهُوَ الْمَغْبُوتُ؛ لِأَنَّ الْفَرَاعَ يَعْقِبُهُ الشُّغْلُ، وَالصَّحَّةَ يَعْقِبُهَا السَّقَمُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْهَرَمُ.

وَقَالَ الطَّيْبِيُّ: ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُكَلَّفِ مَثَلًا بِالتَّاجِرِ الَّذِي لَهُ رَأْسُ مَالٍ، فَهُوَ يَبْتَغِي الرِّبْحَ مَعَ سَلَامَةِ رَأْسِ الْمَالِ، فَطَرِيقُهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَتَحَرَّى فِيمَنْ يُعَامِلُهُ وَيَلْزَمُ الصَّدْقَ وَالْحَذَقَ لئَلَّا يُغْبَنَ، فَالصَّحَّةُ وَالْفَرَاعُ رَأْسُ الْمَالِ، وَيَبْتَغِي لَهُ أَنْ يُعَامِلَ اللَّهَ بِالْإِيمَانِ، وَمُجَاهَدَةِ النَّفْسِ وَعُدْوِ الدِّينِ، لِيَرْبَحَ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَجْتَنِبَ مُطَاوَعَةَ النَّفْسِ وَمُعَامَلَةَ الشَّيْطَانِ لئَلَّا يُضَيِّعَ رَأْسَ مَالِهِ مَعَ الرِّبْحِ^(١). ٢٧٧ - ٢٧٦/١١

باب [كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ».

(١) فَأَيُّ غَبْنٍ أَعْظَمَ مِمَّنْ يَمْلِكُ رَأْسَ مَالٍ كَبِيرٍ، ثُمَّ يُدِّدُهُ فِي أُمُورٍ تَافِهَةٍ، وَشَهَوَاتٍ زَائِلَةٍ، فَفُوتَ بِتَصْرِفِهِ شِرَاءَ جَنَّةٍ عَالِيَةٍ، قَطُوفُهَا دَانِيَةٌ.

وَمِثْلُ هَذَا مِثْلُ مَنْ يَمْتَلِكُ نَقُودًا كَثِيرَةً جَدًّا، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَدَّخِرَهَا وَيَسْتَشْمِرَهَا: قَامَ بِتَبْدِيدِهَا وَصَرَفِهَا عَلَى شَهَوَاتِهِ وَسَفَرِيَّاتِهِ، فَإِذَا بِهِ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ يُفْجَأُ بِنَفَادِهَا كُلِّهَا! أَلَيْسَتْ هَذِهِ خَسَارَةٌ وَسَفَاهَةٌ؟ بَلَى.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: (كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ) قَالَ الطَّبِيبِيُّ: «أَوْ» بِمَعْنَى بَلْ، شَبَّهَ النَّاسِكَ السَّالِكَ بِالْغَرِيبِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَسْكَنٌ يَأْوِيهِ وَلَا مَسْكَنٌ يَسْكُنُهُ، ثُمَّ تَرَقَّى وَأَضْرَبَ عَنْهُ إِلَى عَابِرِ السَّبِيلِ لِأَنَّ الْغَرِيبَ قَدْ يَسْكُنُ فِي بَلَدٍ الْغُرْبَةَ بِخِلَافِ عَابِرِ السَّبِيلِ الْقَاصِدِ لِبَلَدٍ شَاسِعٍ وَبَيْنَهُمَا أَوْدِيَّةٌ مُرْدِيَّةٌ وَمَفَاوِزُ مُهْلِكَةٌ وَقُطَاعٌ طَرِيقٌ، فَإِنَّ مَنْ شَأْنُهُ أَنْ لَا يُقِيمَ لِحُظَّةٍ وَلَا يَسْكُنَ لِمَحَةٍ، وَمَنْ ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: (إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ...) إلخ، وَالْمَعْنَى: اسْتَمِرَّ سَائِرًا وَلَا تَفْتَر، فَإِنَّكَ إِنْ قَصُرَتْ انْقَطَعَتْ وَهَلَكْتَ فِي تِلْكَ الْأَوْدِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَمَّا كَانَ الْغَرِيبُ قَلِيلَ الْإِنْسِاطِ إِلَى النَّاسِ بَلْ هُوَ مُسْتَوْحِشٌ مِنْهُمْ إِذْ لَا يَكَادُ يَمُرُّ بِمَنْ يَعْرِفُهُ مُسْتَأْنِسٌ بِهِ فَهُوَ ذَلِيلٌ فِي نَفْسِهِ خَائِفٌ، وَكَذَلِكَ عَابِرُ السَّبِيلِ لَا يَنْفُذُ فِي سَفَرِهِ إِلَّا بِقُوَّتِهِ عَلَيْهِ، وَتَخْفِيفِهِ مِنَ الْأَثْقَالِ، غَيْرَ مُتَثَبِّتٍ بِمَا يَمْنَعُهُ مِنْ قَطْعِ سَفَرِهِ، مَعَهُ زَادُهُ وَرَاحِلَتُهُ، يُبَلِّغَانِهِ إِلَى بُغْيَتِهِ.

وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى إِثَارِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَأَخْذِ الْبُلْغَةِ مِنْهَا وَالْكَفَافِ، فَكَمَا لَا يَحْتَاجُ الْمُسَافِرُ إِلَى أَكْثَرِ مِمَّا يُبَلِّغُهُ إِلَى غَايَةِ سَفَرِهِ فَكَذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ الْمُؤْمِنُ فِي الدُّنْيَا إِلَى أَكْثَرِ مِمَّا يُبَلِّغُهُ الْمَحَلَّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمُرَادُ أَنَّ يُنْزَلَ الْمُؤْمِنُ نَفْسُهُ فِي الدُّنْيَا مَنْزِلَةَ الْغَرِيبِ فَلَا يَعْلُقُ قَلْبُهُ بِشَيْءٍ مِنْ بَلَدٍ الْغُرْبَةِ، بَلْ قَلْبُهُ مُتَعَلِّقٌ بِوَطَنِهِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَيَجْعَلُ إِقَامَتَهُ فِي الدُّنْيَا لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ وَجِهَارَهُ لِلرُّجُوعِ إِلَى وَطْنِهِ، وَهَذَا شَأْنُ الْغَرِيبِ، أَوْ يَكُونُ كَالْمُسَافِرِ لَا يَسْتَقِرُّ فِي مَكَانٍ بَعِيْنِهِ بَلْ هُوَ دَائِمٌ السَّيْرِ إِلَى بَلَدِ الْإِقَامَةِ.

قَوْلُهُ: (وَاخْذُ مِنْ صِحَّتِكَ)؛ أَيُّ: زَمَنْ صِحَّتِكَ، وَالْمَعْنَى: اسْتَغْلِ

فِي الصَّحَّةِ بِالطَّاعَةِ بِحَيْثُ لَوْ حَصَلَ تَقْصِيرٌ فِي الْمَرَضِ لَا يُجْبَرُ بِذَلِكَ .

وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ الْمَاضِي فِي الصَّحِيحِ : «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيمًا» ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ يَعْمَلُ ، وَالتَّحْذِيرُ الَّذِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا ، فَإِنَّهُ إِذَا مَرَضَ نَدِمَ عَلَى تَرْكِهِ الْعَمَلِ ، وَعَجَزَ لِمَرَضِهِ عَنِ الْعَمَلِ فَلَا يُفِيدُهُ النَّدَمُ .

وَفِي الْحَدِيثِ مَسَّ الْمُعَلِّمِ أَعْضَاءَ الْمُتَعَلِّمِ عِنْدَ التَّعْلِيمِ وَالْمَوْعُوظِ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ وَذَلِكَ لِلتَّأْنِيسِ وَالتَّنْيِيزِ ، وَلَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ غَالِبًا إِلَّا بِمَنْ يَمِيلُ إِلَيْهِ ^(١) . ٢٨١ / ١١ - ٢٨٢

باب مَنْ بَلَغَ سِتِّينَ سَنَةً ، فَقَدْ أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ
لِقَوْلِهِ : ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ
النَّذِيرُ﴾ ^(٢) [فاطر : ٣٧] : «يَعْنِي : الشَّيْبَ»

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَيَّ أَمْرِي آخِرَ أَجَلِهِ ، حَتَّى بَلَغَهُ سِتِّينَ سَنَةً» .

(١) وهكذا ينبغي أن يفعل الشيخ والمعلم مع تلميذه ، والأب مع ابنه ، يمسح على رأسه إن كان صغيراً ، ويُمسك بيده ويضمُّها إن كان كبيراً ، ليُشعره بحبِّه له ، وقربه منه ، ويُزيل الرهبة من صدره .

(٢) قال الحافظ رحمته الله : وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ فِيهِ - أَي : فِي النَّذِيرِ - ، فَأَلْكَثَرَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّيْبَ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي فِي سِنِّ الْكُهُولَةِ فَمَا بَعْدَهَا ، وَهُوَ عَلَامَةٌ لِمُفَارَقَةِ سِنِّ الصَّبِيِّ الَّذِي هُوَ مَطْنَةُ اللَّهْوِ ، وَقَالَ عَلِيُّ : الْمُرَادُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي الْمُرَادِ بِالتَّعْمِيرِ فِي آيَةِ عَلَى أَقْوَالٍ . وَأَصَحُّ الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ .

* **قال الحافظ رحمه الله:** الإِعْذَارُ إِزَالَةُ الْعُذْرِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ إِعْذَارٌ، كَأَن يَقُولَ: لَوْ مَدَّ لِي فِي الْأَجَلِ لَفَعَلْتُ مَا أُمِرْتُ بِهِ، يُقَالُ: أَعْذَرَ إِلَيْهِ إِذَا بَلَّغَهُ أَقْصَى الْغَايَةِ فِي الْعُذْرِ وَمَكَّنَهُ مِنْهُ^(١). ٢٨٨/١١

باب [أَجْر مَنْ فَقَدَ وَلَدَهُ أَوْ أَخَاهُ وَكُلَّ مُحِبِّهِ عِنْدَهُ مِنْ صَدِيقٍ وَنَحْوِهِ]

* **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ، إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ، إِلَّا الْجَنَّةَ».

قَوْلُهُ: (إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّهُ) هُوَ الْحَبِيبُ الْمُصَافِي كَالْوَلَدِ وَالْأَخِ وَكُلِّ مَنْ يُحِبُّهُ الْإِنْسَانُ، وَالْمُرَادُ بِالْقَبْضِ قَبْضُ رُوحِهِ وَهُوَ الْمَوْتُ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ) الْمُرَادُ بِاِحْتِسَابِهِ صَبَرَ عَلَى فَقْدِهِ رَاجِيًا الْأَجْرَ مِنْ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَصْلُ الْحِسْبَةِ: الْأُجْرَةُ، وَالِاخْتِسَابُ: طَلَبُ الْأَجْرِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى خَالِصًا.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ: أَنَّ الصَّفِيَّ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَلَدًا أَوْ غَيْرَهُ، وَقَدْ أَفْرَدَ وَرَتَّبَ الثَّوَابَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ مَاتَ لَهُ فَاحْتَسَبَهُ. ٢٩٢/١١

باب [مَا جَاءَ الدُّنْيَا وَالتَّحْذِيرُ مِنْ إِثَارِهَا عَلَى الْآخِرَةِ]

* **عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَكْثَرَ

(١) فيه: أن من بلغ عمره الستين سنة فقد بلغ الغاية في قيام الحجة عليه، حيث بلغ الغاية في كمال عقله، ونضوج فهمه، وقرب منيته، وكثرة ما شاهده من موت أقرانه، وكثرة أمراضه.

مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ^(١) مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ قِيلَ: وَمَا بَرَكَاتُ الْأَرْضِ؟ قَالَ: «زَهْرَةُ الدُّنْيَا»^(٢) فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: هَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟^(٣) فَصَمَتَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَ يَمْسَحُ عَنْ جَبِينِهِ، فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» قَالَ: أَنَا - قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَقَدْ حَمَدْنَاهُ حِينَ طَلَعَ ذَلِكَ -^(٤) قَالَ: «لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ»^(٥)، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلُوءَةٌ، وَإِنْ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ^(٦) يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ^(٧)، إِلَّا أَكَلَةً

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي رَوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ الْمَاضِيَةِ: «أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ فَقَالَ: إِنَّ مِمَّا أَخَافَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ».

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ بِالزَّهْرَةِ الزَّيْنَةُ وَالْبَهْجَةُ، وَالزَّهْرَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ زَهْرَةِ الشَّجَرِ وَهُوَ نُورُهَا يَفْتَحُ الثُّونَ، وَالْمُرَادُ مَا فِيهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْمَتَاعِ وَالْعَيْنِ وَالثِّيَابِ وَالزَّرُوعِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَفْتَحِرُ النَّاسُ بِحُسْنِهِ مَعَ قِلَّةِ الْبَقَاءِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ اسْتِفْهَامُ اسْتِشْرَافٍ لَا انْكَارٍ، وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: «بِالشَّرِّ» صِلَةٌ لِيَأْتِي؛ أَيُّ: هَلْ يَسْتَجْلِبُ الْخَيْرَ الشَّرُّ؟

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَاصِلُ أَنَّهُمْ لَا مَوَدَّةَ أَوَّلًا حَيْثُ رَأَوْا سُكُوتَ النَّبِيِّ ﷺ فَظَنُّوا أَنَّهُ أَغْضَبَهُ، ثُمَّ حَمَدُوهُ آخِرًا لَمَّا رَأَوْا مَسْأَلَتَهُ سَبِيًّا لِاسْتِفَادَةٍ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الرِّزْقَ وَلَوْ كَثُرَ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْخَيْرِ، إِنَّمَا يَعْزِضُ لَهُ الشَّرُّ بِعَارِضِ الْبُخْلِ بِهِ عَمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ وَالْإِسْرَافَ فِي انْفَاقِهِ فِيمَا لَمْ يُسْرِعْ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَضَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا فَلَا يَكُونُ شَرًّا وَبِالْعَكْسِ، وَلَكِنْ يُخْشَى عَلَى مَنْ رَزَقَ الْخَيْرَ أَنْ يَعْزِضَ لَهُ فِي تَصْرِفِهِ فِيهِ مَا يَجْلِبُ لَهُ الشَّرُّ.

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْجَدُولُ، وَإِسْنَادُ الْإِثْبَاتِ إِلَيْهِ مَجَازِي وَالْمُنْبِتُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٧) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَبَطُ: انْتِفَاحُ الْبُطْنِ مِنْ كَثْرَةِ الْأَكْلِ، يُقَالُ: حَبَطَتِ الدَّابَّةُ تَحْبَطُ حَبَطًا إِذَا أَصَابَتْ مَرْعَى طَيِّبًا فَأَمْعَنَتْ فِي الْأَكْلِ حَتَّى تَنْتَفِخَ فَمُوتَ، وَقَوْلُهُ: (يُلِمُّ)؛ أَيُّ: يُقَرِّبُ مِنَ الْهَلَاكِ.

الْخَضِرَةَ^(١)، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا، اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ، فَاجْتَرَّتْ^(٢) وَثَلَطَتْ^(٣) وَبَالَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلْتُ. وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ^(٤) حُلُوءٌ، مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَنِعِمَّ الْمَعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ إِذَا فُرِّقَ لَمْ يَكَدْ يَظْهَرُ مَعْنَاهُ، وَفِيهِ مَثَلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِلْمُفَرِّطِ فِي جَمِيعِ الدُّنْيَا الْمَانِعِ مِنْ إِخْرَاجِهَا فِي وَجْهِهَا وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ؛ أَيُّ: الَّذِي يَقْتُلُ حَبَطًا.

وَالثَّانِي: الْمُقْتَصِدُ فِي جَمْعِهَا وَفِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا وَهُوَ أَكَلَةُ الْخَضِرِ فَإِنَّ الْخَضِرَ لَيْسَ مِنْ أَحْرَارِ الْبُقُولِ الَّتِي يُنْبِتُهَا الرَّبِيعُ وَلَكِنَّهَا الْحَبَّةُ وَالْحَبَّةُ مَا فَوْقَ الْبَقْلِ وَدُونَ الشَّجَرِ الَّتِي تَرْعَاهَا الْمَوَاشِي بَعْدَ هَيْجِ الْبُقُولِ، فَضَرَبَ أَكَلَةَ الْخَضِرِ مِنَ الْمَوَاشِي مَثَلًا لِمَنْ يَقْتَصِدُ فِي أَخْذِ الدُّنْيَا وَجَمْعِهَا وَلَا يَحْمِلُهُ الْحِرْصُ عَلَى أَخْذِهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا وَلَا مَنَعِهَا مِنْ مُسْتَحِقِّهَا، فَهُوَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْخَضِرُ: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْكَلَأِ يُعْجِبُ الْمَاشِيَةَ، وَوَاحِدُهُ خَضِرَةٌ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: اسْتَرْفَعَتْ مَا أَدْخَلَتْهُ فِي كَرِشِهَا مِنَ الْعَلَفِ فَأَعَادَتْ مَضْغَهُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا رَقِيقًا، وَالْمَعْنَى أَنَّهَا إِذَا شَبِعَتْ فَتَقْتُلُ عَلَيْهَا مَا أَكَلَتْ تَحِيلَتْ فِي دَفْعِهِ بِأَنْ تَجْتَرَّ فَيَزِدَادُ نُعُومَةً، ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسُ فَتَحْمِي بِهَا فَيَسْهُلُ خُرُوجُهُ، فَإِذَا خَرَجَ زَالَ الْإِنْتِفَاحُ فَسَلِمَتْ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَنْ لَمْ تَتِمَّكَنْ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الْإِنْتِفَاحَ يَقْتُلُهَا سَرِيعًا.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْنَاهُ: أَنَّ صُورَةَ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ مُؤَبَّقَةٌ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي كُلَّ شَيْءٍ مَشْرِقٍ نَاضِرٍ أَخْضَرَ.

يَنْجُو مِنْ وَبَالِهَا كَمَا نَجَتْ أَكَلَةُ الْخَضِرِ، وَأَكْثَرَ مَا تَحْبِطُ الْمَاشِيَّةُ إِذَا
إِنْحَسَرَ رَجِيعُهَا فِي بَطْنِهَا.

يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ التَّمْثِيلِ لِثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ؛ لِأَنَّ الْمَاشِيَّةَ إِذَا رَعَتْ
الْخَضِرَ لِلتَّغْذِيَةِ إِمَّا أَنْ تَقْتَصِرَ مِنْهُ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَإِمَّا أَنْ تَسْتَكْثِرَ، الْأَوَّلُ:
الزُّهَادُ، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَحْتَالَ عَلَى إِخْرَاجِ مَا لَوْ بَقِيَ لَضُرَّ فَإِذَا أَخْرَجَهُ
زَالَ الضَّرُّ وَاسْتَمَرَ التَّنْعُ، وَإِمَّا أَنْ يُهْمَلَ ذَلِكَ، الْأَوَّلُ: الْعَامِلُونَ فِي جَمِيعِ
الدُّنْيَا بِمَا يَجِبُ مِنْ إِمْسَاكِ وَبَذْلِ، وَالثَّانِي: الْعَامِلُونَ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِ
ذَلِكَ.

وَفِي الْحَدِيثِ جُلُوسُ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ فِي غَيْرِ خُطْبَةِ
الْجُمُعَةِ وَنَحْوِهَا^(١).

وَفِيهِ: اسْتِفْهَامُ الْعَالِمِ عَمَّا يُشْكِلُ وَطَلَبُ الدَّلِيلِ لِدَفْعِ الْمُعَارَضَةِ.
وَفِيهِ: تَسْمِيَةُ الْمَالِ خَيْرًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ
لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠].
وَفِيهِ: ضَرْبُ الْمَثَلِ بِالْحِكْمَةِ وَإِنْ وَقَعَ فِي اللَّفْظِ ذِكْرُ مَا يُسْتَهْجَنُ
كَالْبَوْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُغْتَرَّ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذِكْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي اللَّائِقَةِ بِالْمَقَامِ.
وَفِيهِ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ عِنْدَ إِرَادَةِ الْجَوَابِ عَمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ،
وَهَذَا عَلَى مَا ظَنَّهُ الصَّحَابَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سُكُوتُهُ لِيَأْتِيَ بِالْعِبَارَةِ
الْوَحِيَّةِ الْجَامِعَةِ الْمُفْهِمَةِ.

(١) وكذلك العالم والداعية إذا احتاجا إلى ذلك، وهذا لا يُنافي أنه ﷺ كان لا
يتميز عن أصحابه، فيدخل الداخل فيسأل أين محمد؛ لأنه لا يرى أحداً مُتميّزاً
بارزاً فيعتقد أنه هو، والجواب: أن هذا يختلف باختلاف الأحوال، ففي حال
الموعظة وكثرة المستمعين كان يجلس على شيء مرتفع ليُسمع عنه، وأما في
غير ذلك فيكتفي بالجلوس بينهم، والعلم عند الله.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ تَرْكُ الْعَجَلَةِ فِي الْجَوَابِ إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى التَّأَمُّلِ .
وَفِيهِ : لَوْمْ مَنْ طُنَّ بِهِ تَعَنَّتْ فِي السُّؤَالِ وَحَمَدَ مَنْ أَجَادَ فِيهِ .
وَفِيهِ : أَنَّ الْمُكْتَسِبَ لِلْمَالِ مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ لَا يُبَارَكُ لَهُ فِيهِ لِتَشْبِيهِهِ
بِالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ .
وَفِيهِ : ذَمُّ الْإِسْرَافِ وَكَثْرَةِ الْأَكْلِ وَالنَّهَمِ فِيهِ . ٢٩٩ - ٢٩٥ / ١١

باب [أَيْكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ]

* عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَيْكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ
إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟» ^(١) قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ ،
قَالَ : «فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ ^(٢) ، وَمَالٌ وَارِثُهُ مَا أَخَّرَ» .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ : فِيهِ التَّحْرِيزُ عَلَى تَقْدِيمِ مَا يُمَكِّنُ تَقْدِيمَهُ مِنْ
الْمَالِ فِي وُجُوهِ الْقُرْبَةِ وَالْبِرِّ لِيَنْتَفِعَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَخْلُفُهُ
الْمُورَثُ يَصِيرُ مِلْكًا لِلْوَارِثِ ، فَإِنْ عَمِلَ فِيهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ اخْتَصَّ بِثَوَابِ
ذَلِكَ ، وَكَانَ ذَلِكَ الَّذِي تَعَبَ فِي جَمْعِهِ وَمَنْعِهِ ، وَإِنْ عَمِلَ فِيهِ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ ،
فَذَاكَ أَبْعَدَ لِمَالِكِهِ الْأَوَّلِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ إِنْ سَلِمَ مِنْ تَبِعَتِهِ .

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله : وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُ ﷺ لِسَعْدٍ : «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله : أَيُّ : أَنَّ الَّذِي يَخْلُفُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي
الْحَالِ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ فَإِنَّهُ بِاعْتِبَارِ إِنْتِقَالِهِ إِلَى وَارِثِهِ يَكُونُ مَنْسُوبًا لِلْوَارِثِ ، فَنَسَبَتُهُ
لِلْمَالِكِ فِي حَيَاتِهِ حَقِيقَةٌ ، وَنَسَبَتُهُ لِلْوَارِثِ فِي حَيَاةِ الْمُورَثِ مَجَازِيَّةٌ ، وَمِنْ بَعْدِ
مَوْتِهِ حَقِيقَةٌ .

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله : أَيُّ : هُوَ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَوْتِ ، بِخِلَافِ
الْمَالِ الَّذِي يَخْلُفُهُ . ١ . هـ .

وَرَثْتُكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً؛ لِأَنَّ حَدِيثَ سَعْدٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ أَوْ مُعْظَمِهِ فِي مَرَضِهِ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي حَقِّ مَنْ يَتَصَدَّقُ فِي صِحَّتِهِ وَشَحَّهِ^(١). ٣١٣/١١

باب [قصة أبي ذرٍّ حين مشى مع النبي ﷺ]

* عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ^(٢)، فَالْتَفَتَ فَرَأَنِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا» قُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ تَعَالَهُ» قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُكْثَرِينَ هُمُ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، فَنَفَحَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ وَبَيَّنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا».

(وفي رواية): «مَا يَسُرُّنِي أَنَّ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا، تَمْضِي عَلَيَّ

(١) في الحديث: أن مال الإنسان الحقيقي هو ما قدمه صدقةً لله، فهو الذي سينتفع منه عاجلاً بانسراح صدره، وسرور خاطره، وآجلاً بالدرجات العلى في الجنة.

وأما ما عدا ذلك فسيؤول للورثة، فهو لم ينتفع منه في دنياه وآخره.

أما إن كان يتصدق ببعض ماله، وترك شيئاً من ماله لورثته إما بالوقف أو بالادخار أو سوى ذلك، واحتسب الأجر في ذلك بإغنائهم وسد حاجتهم: فلعله يؤجر بهذه النية الطيبة، فيكون هذا المال - بهذه الصفة - مما قدمه صدقةً لذريته، وخلفه لورثته، فيجمع بين الحسنيين، والله تعالى أعلم.

وقلت هذا لأن النبي ﷺ أمر سعداً أن يدع أكثر ماله لورثته، ولا شك أنه لا يأمر إلا بالأفضل.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: أي: في المكان الذي ليس للقمر فيه ضوءٌ ليخفي شخصه، وإنما استمرَّ يمشي لاحتِمَالِ أَنْ يَطْرَأَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَاجَةٌ فَيَكُونُ قَرِيبًا مِنْهُ.

ثَالِثَةٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا شَيْئًا أَرَصْدُهُ لِدَيْنٍ^(١)، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ^(٢) هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ خَلْفِهِ.

قَالَ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا» قَالَ: فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حِجَارَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ» قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ، فَلَبِثْتُ عَنِّي فَأَطَالَ اللَّبْثُ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «وَأِنْ سَرَقَ، وَأِنْ زَنَى» قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، مَنْ تُكَلِّمُ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ، مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قَالَ: «ذَلِكَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ، قَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، وَأِنْ سَرَقَ، وَأِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: قُلْتُ: وَأِنْ سَرَقَ، وَأِنْ زَنَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَأِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَدَبَ أَبِي ذَرٍّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرَقُّبُهُ أَحْوَالَهُ وَشَفَقَتُهُ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدْنَى شَيْءٍ مِمَّا يَتَأَذَّى بِهِ.

وَفِيهِ: حُسْنُ الْأَدَبِ مَعَ الْأَكَابِرِ وَأَنَّ الصَّغِيرَ إِذَا رَأَى الْكَبِيرَ مُنْفَرِدًا لَا

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَعَدُّهُ أَوْ أَحْفَظُهُ. وَهَذَا الْإِرْصَادُ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِصَاحِبِ دَيْنٍ غَائِبٍ حَتَّى يَحْضُرَ فَيَأْخُذَهُ، أَوْ لِأَجَلٍ وَفَاءَ دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ حَتَّى يَحِلَّ فَيُؤْفَى.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ اسْتِثْنَاءٌ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ فَيُفِيدُ الْإِثْبَاتَ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ نَفِيَّ مَحَبَّةِ الْمَالِ مُقَيَّدَةٌ بِعَدَمِ الْإِنْفَاقِ فَيَلْزَمُ مَحَبَّةَ وَجُودِهِ مَعَ الْإِنْفَاقِ، فَمَا دَامَ الْإِنْفَاقُ مُسْتَمِرًّا لَا يُكْرَهُ وَجُودُ الْمَالِ، وَإِذَا انْتَفَى الْإِنْفَاقُ ثَبَتَتْ كَرَاهِيَةُ وَجُودِ الْمَالِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ كَرَاهِيَةُ حُصُولِ شَيْءٍ آخَرَ وَلَوْ كَانَ قَدْرُ أَحَدٍ أَوْ أَكْثَرُ مَعَ اسْتِمْرَارِ الْإِنْفَاقِ.

يَتَسَوَّرُ عَلَيْهِ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُ وَلَا يُلَازِمُهُ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنْهُ. وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي مَجْمَعٍ كَالْمَسْجِدِ وَالسُّوقِ فَيَكُونُ جُلُوسُهُ مَعَهُ بِحَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِ. وَفِيهِ: جَوَازُ تَفْدِيَةِ الْكَبِيرِ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهَا، وَالْجَوَابُ بِمِثْلِ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ زِيَادَةً فِي الْأَدَبِ.

وَفِيهِ: أَنَّ امْتِثَالَ أَمْرِ الْكَبِيرِ وَالْوُقُوفَ عِنْدَهُ أَوْلَى مِنْ ارْتِكَابِ مَا يُخَالِفُهُ بِالرَّأْيِ وَلَوْ كَانَ فِيمَا يَفْتَضِيهِ الرَّأْيُ تَوْهُمُ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ ذَلِكَ فَيَكُونُ دَفْعُ الْمَفْسَدَةِ أَوْلَى.

وَفِيهِ: الْمُرَاجَعَةُ فِي الْعِلْمِ بِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَ الطَّالِبِ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَسْمَعُهُ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ عِنْدَ أَبِي ذَرٍّ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَثَارِ الْوَارِدَةِ فِي وَعِيدِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ بِالنَّارِ وَبِالْعَذَابِ، فَلَمَّا سَمِعَ أَنَّ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ دَخَلَ الْجَنَّةَ اسْتَفْهَمَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ).

وَاقْتَصَرَ عَلَى هَاتَيْنِ الْكَبِيرَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا كَالْمِثَالَيْنِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ الْعِبَادِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: (وَإِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ) فَالْإِشَارَةُ إِلَى فُحْشِ تِلْكَ الْكَبِيرَةِ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى خَلَلِ الْعَقْلِ الَّذِي شَرَفَ بِهِ الْإِنْسَانُ عَلَى الْبَهَائِمِ، وَيُوقِعُ الْخَلَلَ فِيهِ قَدْ يَزُولُ التَّوْقِيُّ الَّذِي يَحْجِزُ عَنْ ارْتِكَابِ بَقِيَّةِ الْكِبَائِرِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الطَّالِبَ إِذَا أَلَحَّ فِي الْمُرَاجَعَةِ يُزَجَرُ بِمَا يَلِيقُ بِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: (وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ).

وَقَدْ حَمَلَهُ الْبُخَارِيُّ كَمَا مَضَى فِي اللَّبَاسِ عَلَى مَنْ تَابَ عِنْدَ الْمَوْتِ^(١)، وَحَمَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ

(١) جاء ذلك في حديث رقم (٥٨٢٧): قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ، أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَنَدِمَ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، غُفِرَ لَهُ.

إِبْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ الْمَجَازَةِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَالْأَوَّلُ: هُوَ وَفُقَ مَا فَهِمَهُ أَبُو ذَرٍّ،
وَالثَّانِي: أَوْلَى لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: قَدْ يُتَّخَذُ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ
الْأَحَادِيثِ الْمُبْطَلَةِ ذَرِيعَةٌ إِلَى طَرَحِ التَّكَالِيفِ وَإِبْطَالِ الْعَمَلِ ظَنًّا أَنَّ تَرْكَ
الشَّرْكَ كَافٍ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ طَيِّ بِسَاطِ الشَّرِيعَةِ وَإِبْطَالِ الْحُدُودِ، وَأَنَّ
التَّرْغِيبَ فِي الطَّاعَةِ وَالتَّحْذِيرَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ بَلْ يَقْتَضِي الْإِنْخِلَاعَ
عَنِ الدِّينِ وَالْإِنْحِلَالَ عَنِ قَيْدِ الشَّرِيعَةِ وَالْخُرُوجَ عَنِ الضَّبْطِ وَالْوُلُوجِ فِي
الْخَبْطِ وَتَرْكَ النَّاسِ سُدَى مُهْمَلِينَ وَذَلِكَ يُفْضِي إِلَى خَرَابِ الدُّنْيَا بَعْدَ أَنْ
يُفْضِي إِلَى خَرَابِ الْآخِرَى، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ: (أَنَّ
يَعْبُدُوهُ) يَتَضَمَّنُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ التَّكَالِيفِ الشَّرْعِيَّةِ وَقَوْلُهُ: (وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ
شَيْئًا) يَشْمَلُ مُسَمَّى الشَّرْكَ الْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ، فَلَا رَاحَةَ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ فِي تَرْكَ
الْعَمَلِ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ إِذَا ثَبَتَتْ وَجَبَ ضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ فَإِنَّهَا فِي
حُكْمِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، فَيَحْمَلُ مُطْلَقُهَا عَلَى مُقَيَّدِهَا لِيَحْصُلَ الْعَمَلُ بِجَمِيعِ
مَا فِي مَضْمُونِهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْحَلْفِ بِغَيْرِ تَحْلِيفٍ، وَيُسْتَحَبُّ إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ
كَتَأْكِيدِ أَمْرٍ مُهِمٍّ وَتَحْقِيقِهِ وَنَفْيِ الْمَجَازِ عَنْهُ.

وَفِي الْحَلْفِ بِذَلِكَ - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ -: زِيَادَةٌ فِي التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّ
الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَحْضَرَ أَنَّ نَفْسَهُ وَهِيَ أَعَزُّ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ بِيَدِ اللَّهِ تَعَالَى يَتَصَرَّفُ
فِيهَا كَيْفَ يَشَاءُ اسْتَشْعَرَ الْخَوْفَ مِنْهُ فَارْتَدَعَ عَنِ الْحَلْفِ عَلَى مَا لَا يَتَحَقَّقُهُ،
وَمِنْ ثَمَّ شُرِعَ تَغْلِيطُ الْإِيمَانِ بِذِكْرِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ وَلَا سِيَّمَا صِفَاتِ الْجَلَالِ.

وَفِيهِ: الْحَثُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي
أَعْلَى دَرَجَاتِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا بِحَيْثُ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ أَنْ يَبْقَى بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنْ

الدُّنْيَا إِلَّا لِإِنْفَاقِهِ فِيمَنْ يَسْتَحِقُّهُ، وَإِمَّا لِإِرْصَادِهِ لِمَنْ لَهُ حَقٌّ.

وَفِيهِ: تَقْدِيمُ وَفَاءِ الدِّينِ عَلَى صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا الْحَثُّ عَلَى وَفَاءِ الدُّيُونِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَاتِ.

وَجَوَّازِ اسْتِعْمَالِ «لَوْ» عِنْدَ تَمَنِّي الْخَيْرِ وَتَخْصِصِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ

عَنْ اسْتِعْمَالِ «لَوْ» عَلَى مَا يَكُونُ فِي أَمْرٍ غَيْرِ مَحْمُودٍ شَرْعًا.

وَفِيهِ: الْحِصْصَةُ عَلَى إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الصَّحَّةِ وَتَرْجِيحِهِ

عَلَى إِنْفَاقِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَغْنِيَاءِ يَشْحُ بِإِخْرَاجِ مَا عِنْدَهُ

مَا دَامَ فِي عَافِيَةٍ فَيَأْمُلُ الْبَقَاءَ وَيَخْشَى الْفَقْرَ، فَمَنْ خَالَفَ شَيْطَانَهُ وَقَهَرَ

نَفْسَهُ إِثَارًا لِثَوَابِ الْآخِرَةِ فَازَ، وَمَنْ بَخَلَ بِذَلِكَ لَمْ يَأْمَنِ الْجَوْرُ فِي

الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ سَلِمَ لَمْ يَأْمَنِ تَأْخِيرِ تَنْجِيزِ مَا أَوْصَى بِهِ أَوْ تَرْكِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ

مِنَ الْآفَاتِ وَلَا سِيَّمَا إِنْ خَلَّفَ وَارِثًا غَيْرَ مُوَفَّقٍ فَيُبْذَرُ فِي أَسْرَعِ وَقْتٍ

وَيَبْقَى وَبَالَهُ عَلَى الَّذِي جَمَعَهُ^(١). ٣٢٧ - ٣١٨/١١.

باب [لَيْسَ حَقِيقَةُ الْغِنَى كَثْرَةُ الْمَالِ، وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ الْغِنَى

غِنَى النَّفْسِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ

الْعَرَضِ^(٢)، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ».

(١) وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرْغَبُ فِي الْمَالِ وَلَا يُحِبُّهُ لِأَجْلِ الْاسْتِمْتَاعِ بِهِ،

بِخِلَافِ حَالِ الْكَثِيرِ مَنَا، فَإِنَّهُ يَسْأَلُ اللَّهَ كَثْرَةَ الْأَمْوَالِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِفِتْنَتِهِ،

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي كَذَا مِنَ الْمَالِ!

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَّا «عَنْ» فَهِيَ سَبَبِيَّةٌ، وَأَمَّا «الْعَرَضُ» فَهُوَ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ

مَتَاعِ الدُّنْيَا، وَيُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى مَا يُقَابِلُ الْجَوْهَرَ وَعَلَى كُلِّ مَا يَعْرِضُ

لِلشَّخْصِ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

قال ابن بطال رحمته الله: مَعْنَى الْحَدِيثِ: لَيْسَ حَقِيقَةُ الْغِنَى كَثْرَةَ الْمَالِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ لَا يَقْنَعُ بِمَا أُوتِيَ، فَهُوَ يَجْتَهِدُ فِي الْإِزْدِيَادِ، وَلَا يُبَالِي مِنْ أَيْنَ يَأْتِيهِ، فَكَأَنَّهُ فَقِيرٌ لِشِدَّةِ حِرْصِهِ، وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ، وَهُوَ مَنْ اسْتَعْنَى بِمَا أُوتِيَ، وَقَنِعَ بِهِ وَرَضِيَ، وَلَمْ يَحْرِصْ عَلَى الْإِزْدِيَادِ، وَلَا أَلَحَّ فِي الطَّلَبِ، فَكَأَنَّهُ غَنِيٌّ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْغِنَى النَّافِعَ أَوْ الْعَظِيمَ أَوْ الْمَمْدُوحَ هُوَ غِنَى النَّفْسِ، وَبَيَّانُهُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَعْنَتْ نَفْسُهُ كَفَّتْ عَنِ الْمَطَامِعِ فَعَزَّتْ وَعَظُمَتْ وَحَصَلَ لَهَا مِنَ الْحُظُوءِ وَالنَّزَاهَةِ وَالشَّرَفِ وَالْمَدْحِ أَكْثَرُ مِنَ الْغِنَى الَّذِي يَنَالُهُ مَنْ يَكُونُ فَقِيرَ النَّفْسِ لِحِرْصِهِ فَإِنَّهُ يُورِطُهُ فِي رَدَائِلِ الْأُمُورِ وَخَسَائِسِ الْأَفْعَالِ لِدَنَاءَةِ هِمَّتِهِ وَبُخْلِهِ، وَيَكْثُرُ مَنْ يَذْمُهُ مِنَ النَّاسِ وَيَضْعُرُ قَدْرَهُ عِنْدَهُمْ فَيَكُونُ أَحْقَرُ مِنْ كُلِّ حَقِيرٍ وَأَذَلُّ مِنْ كُلِّ ذَلِيلٍ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُتَّصِفَ بِغِنَى النَّفْسِ يَكُونُ قَانِعًا بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ، لَا يَحْرِصُ عَلَى الْإِزْدِيَادِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا يُلِحُّ فِي الطَّلَبِ وَلَا يَحْلِفُ فِي السُّؤَالِ، بَلْ يَرْضَى بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَهُ، فَكَأَنَّهُ وَاجِدٌ أَبَدًا، وَالْمُتَّصِفُ بِفَقْرِ النَّفْسِ عَلَى الضَّدِّ مِنْهُ لِكَوْنِهِ لَا يَقْنَعُ بِمَا أُعْطِيَ بَلْ هُوَ أَبَدًا فِي طَلَبِ الْإِزْدِيَادِ مِنْ أَيِّ وَجْهِ أَمَكَنَهُ، ثُمَّ إِذَا فَاتَهُ الْمَطْلُوبُ حَزَنَ وَأَسِفَ، فَكَأَنَّهُ فَقِيرٌ مِنَ الْمَالِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْنِ بِمَا أُعْطِيَ، فَكَأَنَّهُ لَيْسَ بِغَنِيٍّ، ثُمَّ غِنَى النَّفْسِ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنِ الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّسْلِيمِ لِأَمْرِهِ عِلْمًا بِأَنَّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى، فَهُوَ مُعْرِضٌ عَنِ الْحِرْصِ وَالطَّلَبِ. ١. هـ.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: وَإِنَّمَا يَحْصُلُ غِنَى النَّفْسِ بِغِنَى الْقَلْبِ بِأَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى رَبِّهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ فَيَتَحَقَّقَ أَنَّهُ الْمُعْطَى الْمَانِعُ فَيَرْضَى بِقَضَائِهِ وَيَشْكُرُهُ عَلَى نِعَمَائِهِ وَيَفْرَحَ إِلَيْهِ فِي كَشْفِ ضَرَائِهِ، فَيَنْشَأُ عَنِ اِفْتِقَارِ الْقَلْبِ لِرَبِّهِ غِنَى نَفْسِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَبِهِ تَعَالَى، وَالْغِنَى الْوَارِدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾

[الضحى: ٨] يَنْتَزِلْ عَلَى غَنَى النَّفْسِ، فَإِنَّ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ، وَلَا يَخْفَى مَا كَانَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُفْتَحَ عَلَيْهِ خَيْرٌ وَغَيْرَهَا مِنْ قِلَّةِ الْمَالِ. ٣٢٨/١١ - ٣٢٩

باب [ما يُستفاد من الكلام الذي دار بين أبان بن سعيد وبين أبي هريرة]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِخَيْرَ بَعْدَ مَا افْتَتَحُوهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْهَمَ لِي، فَقَالَ أَبَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: لَا تُسْهِمَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ»، فَقَالَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: وَاعْجَبًا لَوَبْرٍ^(١)، تَدَلَّى عَلَيْنَا مِنْ قَدُومِ ضَاغٍ^(٢)، يَنْعَى عَلَيَّ قَتْلَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَكْرَمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدَيَّ، وَلَمْ يُهْنِي عَلَى يَدَيْهِ؟

* **قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ:** أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ النُّعْمَانَ أُسْتُشْهِدَ بِإِدِّاءِ أَبَانَ فَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِالشَّهَادَةِ وَلَمْ يُقْتَلْ أَبَانُ عَلَى كُفْرِهِ فَيَدْخُلَ النَّارَ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْإِهَانَةِ، بَلْ عَاشَ أَبَانُ حَتَّى تَابَ وَأَسْلَمَ، وَكَانَ إِسْلَامُهُ قَبْلَ خَيْرَ بَعْدَ الْحَدِيثِ، وَقَالَ ذَلِكَ الْكَلَامُ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ^(٣).

(١) شَبَّهَ بِالْوَبْرِ وَهُوَ دَوِيبَةٌ عَلَى قَدَرِ الْهَرِّ، أَرَادَ بِهِ فِي ضَعْفِ الْمِنَّةِ وَقِلَّةِ الْغِنَاءِ كَالنَّسُورِ فِي السَّبَاعِ.

(٢) جَبَلٌ بِأَرْضِ دُوسَ، وَهُوَ بَلَدٌ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) فِي الْحَدِيثِ: أَمَانَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ يَرُوي كُلُّ مَا سَمِعَ وَحْدَهُ، سِوَاءَ كَانَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، فَقَدْ رَوَى الْقِصَّةَ هَذِهِ، وَفِيهَا سَبٌّ شَنِيعٌ لَهُ، فَلَمْ يُثَبِّتْ مَا قَالَهُ هُوَ، وَيَحْذِفُ مَا قِيلَ عَنْهُ مِنَ السَّبَابِ.

وفيه: سكوت النبي ﷺ فيما حصل بين أبي هريرة وبين أبان، وكثيرًا ما يسكت عند رؤيته أو سماعه ما يكره.

وإنما سكت عن الإنكار على ابن سعيد لأمرين:

باب [التوكل على الله تعالى سبب للبركة والنماء، والحرص يُذهب ذلك كله]

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَقَدْ تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَمَا فِي رَفِي مِنْ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ ذُو كَبِدٍ، إِلَّا شَطْرُ شَعِيرٍ فِي رَفِّ لِي، فَأَكَلْتُ مِنْهُ، حَتَّى طَالَ عَلَيَّ، فَكَلْتُهُ فَقَنِي».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُؤْثِرُ بِمَا عِنْدَهُ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاءَهُ مَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ وَغَيْرِهَا مِنْ تَمَرٍ وَغَيْرِهِ يَدْخِرُ قُوتَ أَهْلِهِ سَنَةً ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ عِنْدَهُ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ كَانَ مَعَ ذَلِكَ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ طَارِئٌ أَوْ نَزَلَ بِهِ ضَيْفٌ يُشِيرُ عَلَى أَهْلِهِ بِإِيثَارِهِمْ فَرَبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى نَفَادِ مَا عِنْدَهُمْ أَوْ مُعْظَمِهِ. وَأَمَّا قَوْلُهَا: (فَكَلْتُهُ فَقَنِي) قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ أَنَّ الطَّعَامَ الْمَكِيلَ يَكُونُ فَنَازُهُ مَعْلُومًا لِلْعِلْمِ بِكَيْلِهِ، وَأَنَّ الطَّعَامَ غَيْرَ الْمَكِيلِ فِيهِ الْبَرَكَةُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ مَقْدَارِهِ.

قُلْتُ: فِي تَعْمِيمِ كُلِّ الطَّعَامِ بِذَلِكَ نَظَرٌ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْخُصُوصِيَّةِ لِعَائِشَةَ بِبَرَكَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا النَّهْيُ مَعَ الْأَمْرِ بِكَيْلِ الطَّعَامِ وَتَرْتِيبِ الْبَرَكَةِ عَلَى ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ بِلَفْظٍ: «كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ»، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْكَيْلَ

= الأمر الأول: لأنه لم يذم أبا هريرة بحد ولا تنقصه في دين، وإنما تنقصه في قلة العشرة والعدد أو بضعف المنة. قاله ابن بطال.

الأمر الثاني: أن أبا ن قاله مُدافعًا عن نفسه، وهو لم يبدأ السباب، وكأنه يقول: ما دمت يا أبا هريرة تكلمت بما لا يعينك، فاحتمل ما يأتيك من رد أو جواب مهما كان وقعه عليك.

عِنْدَ الْمُبَايَعَةِ مَطْلُوبٌ مِنْ أَجْلِ تَعَلُّقِ حَقِّ الْمُتَبَايَعِينَ فَلِهَذَا الْقَصْدُ يُنْدَبُ،
وَأَمَّا الْكَيْلُ عِنْدَ الْإِنْفَاقِ فَقَدْ يَبْعَثُ عَلَيْهِ الشُّحُّ فَلِذَلِكَ كُرِهَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَطْعِمُهُ، فَأَطْعَمَهُ شَطْرَ
وَسَقِ شَعِيرٍ، فَمَا زَالَ الرَّجُلُ يَأْكُلُ مِنْهُ وَامْرَأَتُهُ وَضَيْفَهُمَا حَتَّى كَالَهُ، فَأَتَى
النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَكَلْهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ وَلَقَامَ لَكُمْ».

قَالَ الْفَرُطِيُّ: سَبَبُ رَفْعِ النَّمَاءِ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَصْرِ وَالْكَيْلِ - وَاللَّهُ
أَعْلَمُ - الْإِلْتِفَاتُ بِعَيْنِ الْحِرْصِ مَعَ مُعَايَنَةِ إِدْرَارِ نِعَمِ اللَّهِ وَمَوَاهِبِ كَرَامَاتِهِ
وَكَثْرَةِ بَرَكَاتِهِ، وَالْعَقْلَةُ عَنِ الشُّكْرِ عَلَيْهَا وَالثِّقَّةُ بِالَّذِي وَهَبَهَا وَالْمِيلُ إِلَى
الْأَسْبَابِ الْمُعْتَادَةِ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ خَرَقِ الْعَادَةِ^(١). ٣٣٨/١١ - ٣٣٩

(١) فيه: ما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ وأزواجه من الزهد والقناعة في الدنيا، وعدم
الحرص عليها.

وفيه: تَمَسُّكُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بما كانت عليه في عهد النَّبِيِّ ﷺ، حيث لم تُغَيِّرْ وَلَمْ
تُبْدِلْ، بَلْ اسْتَمَرَّتْ عَلَى زَهْدِهَا وَإِقْبَالِهَا عَلَى الْآخِرَةِ.

وفيه: أَنَّ التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى سَبَبٌ لِلْبِرْكََةِ وَالنَّمَاءِ، وَأَنَّ الْحِرْصَ يُذْهِبُ ذَلِكَ
كُلَّهُ.

فَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَانَ عِنْدَهَا شَطْرُ شَعِيرٍ، فَمَا زَالَتْ تَأْكُلُ مِنْهُ، حَتَّى طَالَ عَلَيْهَا،
فَكَالَتْهُ لَتَنْظُرَ كَمْ بَقِيَ فِيهِ، فَفَنِيَّ مِنْ حِينِهَا، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي أَطْعَمَهُ
النَّبِيُّ ﷺ شَطْرَ وَسَقِ شَعِيرٍ، فَمَا زَالَ يَأْكُلُ مِنْهُ وَامْرَأَتُهُ وَضَيْفَهُمَا حَتَّى كَالَهُ،
فَفَنِيَّ بَعْدَهَا.

وَلِنَعْتَبِرَ بِالرَّاتِبِ وَالتَّجَارَةِ الْحَرَّةِ، فَالكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ يُدَقِّقُ فِي حِسَابِهِ، وَيَنْظُرُ كَمْ
فِيهِ مِنَ الْمَالِ بَيْنَ الْفِينَةِ وَالْآخِرَى، فَلَا يَلْبَثُ أَنْ يَنْفَدَ الْمَالُ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَضَعُ
خَطَّةً مُحْكَمَةً فِي تَوْفِيرِ مَالِهِ، وَتَجِدُهُ يَتَعَلَّقُ بِالرَّاتِبِ، فَيَقُولُ: إِذَا جَاءَ الرَّاتِبُ
فَعَلْتُ كَذَا، وَإِذَا نَزَلَ الرَّاتِبُ قَضَيْتُ الْحَاجَةَ الْفُلَانِيَّةَ، وَهَكَذَا تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِالرَّاتِبِ
أَكْثَرَ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَأَصْحَابُ التَّجَارَةِ الْحَرَّةِ يَجِدُونَ بَرَكََةً عَظِيمَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، وَذَلِكَ لِتَعَلُّقِهِمْ بِاللَّهِ
وَحْدَهُ، فَيَقُولُونَ: إِذَا رَزَقَنَا اللَّهُ وَبَارَكَ فِي التَّجَارَةِ اشْتَرَيْنَا وَفَعَلْنَا.

باب [قصة أبي هريرة وأهل الصفة حين سقاهم النبي ﷺ قِدْحًا مِنَ اللَّبَنِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، إِنْ كُنْتُ لَأَعْتَمِدُ بِكَبِدِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ ^(١)، وَإِنْ كُنْتُ لَأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ ^(٢)، وَلَقَدْ فَعَلْتُ يَوْمًا عَلَى طَرِيقِهِمُ الَّذِي يَخْرُجُونَ مِنْهُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِيُشْبِعَنِي، فَمَرَّ وَلَمْ يَفْعَلْ، ثُمَّ مَرَّ بِي عُمَرُ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِيُشْبِعَنِي، فَمَرَّ فَلَمْ يَفْعَلْ ^(٣)، ثُمَّ مَرَّ بِي أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَبَسَّمَ حِينَ رَأَيْتِي، وَعَرَفَ مَا فِي نَفْسِي

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أُلْصِقْتُ بَطْنِي بِالْأَرْضِ، وَكَأَنَّهُ كَانَ يَسْتَفِيدُ بِذَلِكَ مَا يَسْتَفِيدُهُ مِنْ شِدِّ الْحَجَرِ عَلَى بَطْنِهِ، أَوْ هُوَ كِنَايَةٌ عَنْ سُقُوطِهِ إِلَى الْأَرْضِ مَعْشِيًا عَلَيْهِ كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي حَازِمٍ فِي أَوَّلِ الْأُطْعِمَةِ «فَمَشَيْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ فَخَرَزْتُ عَلَى وَجْهِي مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ».

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: فَائِدَةُ شِدِّ الْحَجَرِ: الْمُسَاعَدَةُ عَلَى الْإِعْتِدَالِ وَالْإِنْتِصَابِ، أَوْ الْمَنْعُ مِنْ كَثْرَةِ التَّحُلُّلِ مِنَ الْغِذَاءِ الَّذِي فِي الْبَطْنِ، لِكَوْنِ الْحَجَرِ بِقَدْرِ الْبَطْنِ فَيَكُونُ الضَّعْفُ أَقَلَّ، أَوْ لِتَقْلِيلِ حَرَارَةِ الْجُوعِ بِبَرْدِ الْحَجَرِ، أَوْ لِأَنَّ فِيهِ الْإِشَارَةَ إِلَى كَسْرِ النَّفْسِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ اسْتَمَرَّ فِي مَكَانِهِ بَعْدَ ذَهَابِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى أَنْ مَرَّ عُمَرُ، وَوَقَعَ فِي قِصَّةِ عُمَرَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي قَوْلِهِ: (لِيُشْبِعَنِي) نَظِيرُ مَا وَقَعَ فِي النَّبِيِّ قَبْلُهَا، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي حَازِمٍ: «فَدَخَلَ دَارَهُ وَفَتَحَهَا عَلَيَّ»: أَيُّ: قَرَأَ الَّذِي اسْتَفْهَمْتُهُ عَنْهُ.

وَلَعَلَّ الْعُذْرَ لِكُلِّ مَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ حَمَلْ سَوْأَلِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ فَهَمَا مَا أَرَادَهُ وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمَا إِذْ ذَاكَ مَا يُطْعِمَانِيهِ، لَكِنْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي حَازِمٍ مِنَ الزِّيَادَةِ أَنَّ عُمَرَ تَأَسَّفَ عَلَى عَدَمِ إِدْخَالِهِ أَبَا هُرَيْرَةَ دَارَهُ وَلَفْظُهُ: «فَلَقِيتُ عُمَرَ فَذَكَرْتُ لَهُ وَقُلْتُ لَهُ: وَلَّى اللَّهُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنْكَ يَا عُمَرُ»، وَفِيهِ: =

وَمَا فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا هِرٍّ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِلْحَقْ»
وَمَضَى فَتَبِعْتُهُ، فَدَخَلَ، فَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنَ لِي، فَدَخَلَ، فَوَجَدَ لَبَنًا فِي قَدَحٍ، فَقَالَ:
«مِنْ أَيْنَ هَذَا اللَّبَنُ؟» قَالُوا: أَهْدَاهُ لَكَ فُلَانٌ أَوْ فُلَانَةٌ، قَالَ: «أَبَا هِرٍّ» قُلْتُ:
لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْحَقْ إِلَى أَهْلِ الصُّفَّةِ فَادْعُهُمْ لِي» قَالَ: وَأَهْلُ
الصُّفَّةِ أَضْيَافُ الْإِسْلَامِ، لَا يَأْوُونَ إِلَى أَهْلِ وَلَا مَالٍ وَلَا عَلَى أَحَدٍ، إِذَا أَتَتْهُ
صَدَقَةٌ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِمْ وَلَمْ يَتَنَاوَلْ مِنْهَا شَيْئًا، وَإِذَا أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ
وَأَصَابَ مِنْهَا وَأَشْرَكَهُمْ فِيهَا، فَسَاءَ نَبِيٌّ ذَلِكَ، فَقُلْتُ^(١): وَمَا هَذَا اللَّبَنُ^(٢) فِي
أَهْلِ الصُّفَّةِ، كُنْتُ أَحَقُّ أَنَا أَنْ أُصِيبَ مِنْ هَذَا اللَّبَنِ شَرْبَةً أَتَقَوَّى بِهَا، فَإِذَا
جَاءَ أَمْرَنِي، فَكُنْتُ أَنَا أُعْطِيهِمْ، وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَنِي مِنْ هَذَا اللَّبَنِ^(٣)، وَلَمْ
يَكُنْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ بُدٌّ، فَأَتَيْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ فَأَقْبَلُوا، فَاسْتَأْذَنُوا
فَأَذِنَ لَهُمْ، وَأَخَذُوا مَجَالِسَهُمْ مِنَ الْبَيْتِ، قَالَ: «يَا أَبَا هِرٍّ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «خُذْ فَأَعْطِهِمْ»^(٤) قَالَ: فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ، فَجَعَلْتُ أُعْطِيهِ
الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوِي، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ الْقَدَحَ، فَأَعْطِيهِ الرَّجُلَ^(٥) فَيَشْرَبُ
حَتَّى يَرَوِي، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ الْقَدَحَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوِي، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ الْقَدَحَ،
فَأَعْطِيهِ الرَّجُلَ، حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رَوَى الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، فَأَخَذَ

= «قَالَ عُمَرُ وَاللَّهِ لَأَنْ أَكُونَ أَذْخَلْتُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي حُمْرُ النَّعَمِ» فَإِنَّ
فِيهِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُطْعِمُهُ إِذْ ذَاكَ فَيَرْجَحُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: فِي نَفْسِي.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مَا قَدَرَهُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: يَصِلُ إِلَيَّ بَعْدَ أَنْ يَكْتَفُوا مِنْهُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْقَدَحَ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الَّذِي إِلَى جَنْبِهِ.

الْقَدَحَ فَوَضَعَهُ عَلَى يَدِهِ، فَنَظَرَ إِلَيَّ فَتَبَسَّمَ^(١)، فَقَالَ: «أَبَا هِرٍّ قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «بَقِيْتُ أَنَا وَأَنْتَ» قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَقْعُدْ فَأَشْرَبْ» فَقَعَدْتُ فَشَرِبْتُ، فَقَالَ: «اشْرَبْ» فَشَرِبْتُ، فَمَا زَالَ يَقُولُ: «اشْرَبْ» حَتَّى قُلْتُ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا، قَالَ: «فَارِنِي» فَأَعْطَيْتُهُ الْقَدَحَ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَسَمَّى^(٢) وَشَرِبَ الْفَضْلَةَ^(٣).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ: اسْتِحْبَابُ الشُّرْبِ مِنْ قُعُودِ.

وَأَنَّ خَادِمَ الْقَوْمِ إِذَا دَارَ عَلَيْهِمْ بِمَا يَشْرَبُونَ يَتَنَاوَلُ الْإِنَاءَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فَيَدْفَعُهُ هُوَ إِلَى الَّذِي يَلِيهِ وَلَا يَدْعُ الرَّجُلَ يُنَاوِلُ رَفِيقَهُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ نَوْعِ امْتِهَانِ الضَّيْفِ.

وَفِيهِ: مُعْجَزَةُ عَظِيمَةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهَا نَظَائِرُ فِي عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ مِنْ تَكْثِيرِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِبَرَكَتِهِ ﷺ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الشَّبَعِ وَلَوْ بَلَغَ أَقْصَى عَايَتِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا» وَتَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي اللَّبَنِ مَعَ رِقَّتِهِ وَنُقُودِهِ فَكَيْفَ بِمَا فَوْقَهُ مِنَ الْأَغْذِيَةِ الْكَثِيفَةِ.

وَفِي الْبَابِ: حَدِيثُ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ رَفَعَهُ: «مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَأَنَّهُ ﷺ كَانَ تَفَرَّسَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ مَا كَانَ وَقَعَ فِي تَوَهُّمِهِ أَنْ لَا يُفْضَلَ لَهُ مِنَ اللَّبَنِ شَيْءٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فَلِذَلِكَ تَبَسَّمَ إِلَيْهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْتَهُ شَيْءٌ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: حَمِدَ اللَّهُ عَلَى مَا مَنَّ بِهِ مِنَ الْبَرَكَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي اللَّبَنِ الْمَذْكُورِ مَعَ فَلَتهُ حَتَّى رَوَى الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَفْضَلُوا، وَسَمَّى فِي ابْتِدَاءِ الشُّرْبِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْبَقِيَّةِ.

وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ» الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بِأَنْ يُحْمَلَ الرَّجْرَجُ عَلَى مَنْ يَتَّخِذُ الشَّيْبَ عَادَةً لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكَسَلِ عَنِ الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهَا، وَيُحْمَلُ الْجَوَازُ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ نَادِرًا وَلَا سِيَّمَا بَعْدَ شِدَّةِ جُوعٍ وَاسْتِيعَادِ حُصُولِ شَيْءٍ بَعْدَهُ عَنْ قُرْبٍ.

وَفِيهِ: أَنَّ كِتْمَانَ الْحَاجَةِ وَالتَّلْوِيحَ بِهَا أَوَّلَى مِنْ إِظْهَارِهَا وَالتَّصْرِيحِ بِهَا. وَفِيهِ: كَرَمُ النَّبِيِّ ﷺ وَإِثَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَخَادِمِهِ. وَفِيهِ مَا كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ضِيقِ الْحَالِ.

وَفَضْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَتَعَفُّفُهُ عَنِ التَّصْرِيحِ بِالسُّؤَالِ وَاکْتِفَاؤُهُ بِالْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَتَقْدِيمُهُ طَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حَظِّ نَفْسِهِ مَعَ شِدَّةِ إِحْتِيَاجِهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمَدْعُو إِذَا وَصَلَ إِلَى دَارِ الدَّاعِي لَا يَدْخُلُ بِغَيْرِ اسْتِئْذَانٍ. وَفِيهِ: جُلُوسُ كُلِّ أَحَدٍ فِي الْمَكَانِ اللَّائِقِ بِهِ.

وَدُعَاءُ الْكَبِيرِ خَادِمِهِ بِالْكُنْيَةِ.

وَشُرْبُ السَّاقِي آخِرًا وَشُرْبُ صَاحِبِ الْمَنْزِلِ بَعْدَهُ. ٣٣٩/١١ - ٣٤٩

باب [ما جاء في القصد والتوسط في العبادة]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يُنَجِّي أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ^(١)، سَدَّدُوا^(٢) وَقَارِبُوا^(٣)، وَاغْدُوا وَرَوْحُوا وَشَيْءٌ مِنْ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْمُرَادُ بِالتَّعْمُدِ السَّرُّ، وَمَا أَظْنَهُ إِلَّا مَا خُودًا مِنْ عَمَدِ السَّيْفِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَعْمَدْتَ السَّيْفَ فَقَدْ أَلْبَسْتَهُ الْعِمْدَ وَسَتَرْتَهُ بِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَعْنَاهُ إقْصِدُوا السَّدَادَ: أَيُّ: الصَّوَابَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: لَا تَفْرِطُوا فَتُجْهِدُوا أَنْفُسَكُمْ فِي الْعِبَادَةِ لِئَلَّا يُفْضِيَ بِكُمْ =

الدُّلْجَةُ^(١)، وَالْقَصْدُ الْقَصْدُ تَبْلُغُوا^(٢).

* قال الحافظ رحمه الله: وَقَفْتُ عَلَى سَبَبٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ: فَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يُصَلِّي عَلَى صَخْرَةٍ

= ذَلِكَ إِلَى الْمَلَالِ فَتَتَرَكُوا الْعَمَلَ فَتُفَرِّطُوا، وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَزَّازُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ وَلَكِنْ صَوَّبَ إِرسَالَهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ فِي الزُّهْدِ لِابْنِ الْمُبَارَكِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَوْقُوفٌ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرَفْقٍ، وَلَا تُبْغِضُوا إِلَى أَنْفُسِكُمْ عِبَادَةَ اللَّهِ فَإِنَّ الْمُتَنَبِّتَ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى».

وَالْمُتَنَبِّتُ: أَيُّ: الَّذِي عَطَبَ مَرْكُوبَهُ مِنْ شِدَّةِ السَّيْرِ مَا خُوذَ مِنَ الْبَتِّ وَهُوَ الْقَطْعُ: أَيُّ: صَارَ مُنْقَطِعًا لَمْ يَصِلْ إِلَى مَقْصُودِهِ وَفَقَدَ مَرْكُوبَهُ الَّذِي كَانَ يُوصِلُهُ لَوْ رَفَقَ بِهِ. ١. هـ.

قلت: السَّدَادُ: وهو الإصَابَةُ فِي جَمِيعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ وَالْمَقَاصِدِ، كَالَّذِي يَرْمِي هَدَفًا فَيُصِيبُهُ.

والمقاربة: أَنْ يُصِيبَ مَا قَرُبَ مِنَ الْهَدَفِ.

والمعنى: اعملوا مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، وَالتَّزَمُوا بِمَا أَمَرْتُمْ بِهِ دُونَ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ، فَإِنَّ شَقَّ عَلَيْكُمْ ذَلِكَ، فَكُونُوا مُقَارِبِينَ لَهُ غَيْرَ بَعِيدِينَ مِنْهُ؛ لِأَنَّكُمْ إِذَا ابْتَعَدْتُمْ عَنْ ذَلِكَ وَقَعْتُمْ فِي أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا فِي الْكَسَلِ وَالتَّفَرُّطِ، وَإِمَّا فِي الْغُلُوِّ وَالْإِفْرَاطِ.

(١) قال الحافظ رحمه الله: الْمُرَادُ بِالْغُدُوِّ السَّيْرِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَبِالرَّوَّاحِ السَّيْرِ مِنْ أَوَّلِ النَّصْفِ الثَّانِي مِنَ النَّهَارِ، وَالدُّلْجَةُ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَيَجُوزُ فَتَحُّهَا: سَيْرُ اللَّيْلِ يُقَالُ: سَارَ دُلْجَةً مِنَ اللَّيْلِ؛ أَيُّ: سَاعَةً، فَلِذَلِكَ قَالَ: شَيْئًا مِنَ الدُّلْجَةِ؛ لِمُسْرِ سَيْرِ جَمِيعِ اللَّيْلِ، فَكَأَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى صِيَامِ جَمِيعِ النَّهَارِ وَقِيَامِ بَعْضِ اللَّيْلِ، وَإِلَى أَعَمِّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ أَوْجِهَةِ الْعِبَادَةِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْحَثِّ عَلَى الرِّفْقِ فِي الْعِبَادَةِ.

وَعَبَّرَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى السَّيْرِ؛ لِأَنَّ الْعَابِدَ كَالسَّائِرِ إِلَى مَحَلِّ إِقَامَتِهِ وَهُوَ الْجَنَّةُ. وَشَيْئًا مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ: أَيُّ: إِفْعُلُوا.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: اِلْزَمُوا الطَّرِيقَ الْوَسْطَ الْمُعْتَدِلَ.

فَأَتَى نَاجِيَةً فَمَكَثَتْ ثُمَّ انْصَرَفَ فَوَجَدَهُ عَلَى حَالِهِ فَقَامَ فَجَمَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمُ الْقَصْدُ، عَلَيْكُمُ الْقَصْدُ»^(١). ٣٦٠ - ٣٥٨/١١.

(١) في الحديث: الحث على التوسط في الدين وعدم الغلو والتشدد؛ لأنه لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنَّا عَمَلُهُ، والمعنى: ما دام أننا لن ندخل الجنة بأعمالنا: فلا داعي للتكلف في عبادتنا، بل نلزم القصد والتوسط فيها، ونسأل الله الإعانة فيها، وأن يسترنا ويرحمنا.

فائدة: روى مُسْلِمٌ هذا الحديث مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظ: «لَنْ يَنْجُو أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ».

قال الحافظ رحمته الله: جَزَمَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ بْنُ هِشَامٍ فِي «الْمُعْنِي» أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٨] لِلْمُقَابَلَةِ، نَحْوُ أُعْطِيتِ الشَّاةَ بِالدَّرْهِمِ. قَالَ: تَرِدُ الْبَاءُ لِلْمُقَابَلَةِ وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْأَعْوَاضِ كَاشْتَرَيْتُهُ بِأَلْفٍ، وَمِنْهُ: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]. ١. هـ.

قال الحافظ رحمته الله: سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ فَقَالَ فِي كِتَابِ «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ»: الْبَاءُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلدُّخُولِ غَيْرِ الْبَاءِ الْمَاضِيَةِ، فَلَا وَلَى السِّيَةِ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ سَبَبُ الدُّخُولِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهُ كَاقْتِضَاءِ سَائِرِ الْأَسْبَابِ لِمُسَبِّبَاتِهَا، وَالثَّانِيَةِ بِالْمُعَاوَضَةِ نَحْوُ: اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بِكَذَا فَأَخْبَرَ أَنَّ دُخُولَ الْجَنَّةِ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلٍ أَحَدٍ، وَأَنَّهُ لَوْلَا رَحْمَةُ اللَّهِ لِعَبْدِهِ لَمَّا أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِمُجَرَّدِهِ وَلَوْ تَنَاهَى لَا يُوجِبُ بِمُجَرَّدِهِ دُخُولَ الْجَنَّةِ وَلَا أَنْ يَكُونَ عَوَضًا لَهَا؛ لِأَنَّهُ وَلَوْ وَقَعَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُجِبُهُ اللَّهُ لَا يَقَاوِمُ نِعْمَةَ اللَّهِ، بَلْ جَمِيعُ الْعَمَلِ لَا يُوَازِي نِعْمَةً وَاحِدَةً، فَتَبَقَّى سَائِرُ نِعَمِهِ مُقْتَضِيَةً لِشُكْرِهَا وَهُوَ لَمْ يَوْفُهَا حَقَّ شُكْرِهَا، فَلَوْ عَذَّبَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَعَذَّبَهُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ، وَإِذَا رَحِمَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا مِنْ عَمَلِهِ.

قال الحافظ رحمته الله: وَيُظْهِرُ لِي فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ جَوَابَ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّ يُحْمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَمَلٌ لَا يَسْتَفِيدُ بِهِ الْعَامِلُ دُخُولَ الْجَنَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ مَقْبُولًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَمَرَ الْقَبُولُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ لِمَنْ يَقْبَلُ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا فَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: أَيُّ: تَعْمَلُونَهُ مِنَ الْعَمَلِ الْمَقْبُولِ، وَلَا يَضُرُّ بَعْدَ هَذَا أَنْ تَكُونَ =

باب [ما جاء في الحرص على دوام العمل، لا على كثرته]

* عَنْ عَلْقَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ، هَلْ كَانَ يَخْصُرُ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ؟^(١) قَالَتْ: «لَا»^(٢)، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً^(٣)، وَأَيْكُمْ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَطِيعُ»^(٤).

= الْبَاءُ لِلْمَصَاحَبَةِ أَوْ لِلْإِلْصَاقِ أَوْ الْمُقَابَلَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ سَبَبِيَّةً.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: بِعِبَادَةٍ مَخْصُوصَةٍ لَا يَفْعَلُ مِثْلَهَا فِي غَيْرِهِ.
(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ بِمَا ثَبَتَ عَنْهَا أَنَّ أَكْثَرَ صِيَامِهِ كَانَ فِي شَعْبَانَ كَمَا تَقَدَّمَ تَفْرِيرُهُ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، وَبِأَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَيَّامَ الْبَيْضِ كَمَا ثَبَتَ فِي السُّنَنِ وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَيْضًا.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ مُرَادَهَا تَخْصِصَ عِبَادَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي وَقْتٍ خَاصٍّ، وَإِكْثَارُهُ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّهُ كَانَ يَغْتَرِبُهُ الْوَعَكُ كَثِيرًا وَكَانَ يُكْثِرُ السَّفَرَ فِي الْعَزْوِ فَيُقْطِرُ بَعْضَ الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَصُومَهَا فَيَتَّقِ أَنْ لَا يَتِمَّكَ مِنْ قَضَاءِ ذَلِكَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ فَيَصِيرُ صِيَامُهُ فِي شَعْبَانَ بِحَسَبِ الصُّورَةِ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ فِي غَيْرِهِ. وَأَمَّا أَيَّامُ الْبَيْضِ فَلَمْ يَكُنْ يُوَاطِبْ عَلَى صِيَامِهَا فِي أَيَّامِ بَعِينِهَا، بَلْ كَانَ رَبُّمَا صَامَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَرَبُّمَا صَامَ مِنْ وَسْطِهِ وَرَبُّمَا صَامَ مِنْ آخِرِهِ، وَلِهَذَا قَالَ أَنَسٌ: «مَا كُنْتُ تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ صَائِمًا مِنَ النَّهَارِ إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا قَائِمًا مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا رَأَيْتُهُ».

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: دَائِمًا، وَالْدَّيْمَةُ فِي الْأَصْلِ: الْمَطَرُ الْمُسْتَمِرُّ مَعَ سُكُونٍ بِلَا رَعْدٍ وَلَا بَرْقٍ، ثُمَّ أُسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِهِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: فِي الْعِبَادَةِ كَمِّيَّةً كَانَتْ أَوْ كَيْفِيَّةً مِنْ خُشُوعٍ وَخُضُوعٍ وَإِخْبَاتٍ وَإِخْلَاصٍ. ١. هـ. ٣٦٠ / ١١ - ٣٦٢

قلت: في الحديث أنه ينبغي للعامل أن يحرص على دوام عمله، لا على كثرته، وأن يستمر عليه ولو كان قليلاً.

وهذا الحديث منهجٌ وقاعدةٌ في حياة الإنسان، يسير عليه في جميع شؤونهِ، فالذي يُريدُ مُمارسةَ الرياضة لا يبدأ بالعمل الشاق فيملّ، بل يمشي في اليوم =

باب الرِّجَاءِ مَعَ الْخَوْفِ (١)

= وقتًا قصيرًا، ويزيد شيئًا فشيئًا مع مرور الأيام، ويستمر على ذلك، والذي يُريد أن يُخفف وزنه لا يبدأ بالحمية القوية فينقطع، بل يبدأ بالتدرج، والذي يُريد قيام الليل لا يبدأ بقيام ساعة مثلاً، بل يقوم وقتًا قليلًا حتى تعتاد ويتمرن على القيام، ثم يزيد بعد ذلك شيئًا فشيئًا، ثم يثبت عليه.

(١) قال الحافظ رحمه الله: أي: استحبَّ باب ذلك، فلا يقطع النظر في الرجاء عن الخوف، ولا في الخوف عن الرجاء؛ لئلا يُفْضِيَ في الأوَّل إلى المَكْرِ، وفي الثاني إلى القُنُوط، وكلٌّ مِنْهُمَا مذموم.

والمقصود من الرجاء: أن من وقع منه تَقْصِيرٌ فليُحْسِنْ ظَنَّهُ بالله ويرجو أن يَمْحُو عَنْهُ ذَنْبَهُ، وكذا من وقع منه طاعة يرجو قبولها، وأما من إنهمك على المعصية راجيًا عدم المؤاخذه بغير ندم ولا إقلاع فهذا في عُرُور.

ومأ أحسن قول أبي عثمان الجيزي: من علامة السَّعَادَةِ أن تُطِيعَ، وتَخَافَ أن لا تُقْبَلَ، ومن علامة الشَّقَاءِ أن تعصي، وترجو أن تنجو.

وقد أخرج ابن ماجه عن عائشة قُلت: يا رسول الله الذين يؤثون ما آتوا وقلوبهم وجلة أهو الذي يسرق ويَزِين؟ قال: لا، ولكِنَّه الذي يصوم ويتصدق ويصلي ويخاف أن لا يقبله منه.

وهذا كله مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ فِي حَالَةِ الصَّحَّةِ، وقيل: الأوَّلَى أن يكون الخوف في الصَّحَّةِ أَكْثَرَ وفي المَرَضِ عَكْسَهُ، وأما عند الإشراف على المَوْتِ فَاسْتَحَبَّ قَوْمُ الْإِفْتِصَارِ عَلَى الرِّجَاءِ لِمَا يَتَضَمَّنُ مِنَ الْإِفْتِقَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، ولأنَّ الْمُحْذَرَّ مِنْ تَرْكِ الْخَوْفِ قَدْ تَعَدَّرَ فَيَتَعَيَّنْ حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ بِرَجَاءِ عَفْوِهِ وَمَغْفِرَتِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ».

وقال آخرون: لا يَهْمِلُ جَانِبَ الْخَوْفِ أَصْلًا بِحَيْثُ يَجْزِمُ بِأَنَّهُ آمِنٌ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَجِدُكَ؟ فَقَالَ: أَرْجُو اللَّهَ وَأَخَافُ ذُنُوبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُو وَآمَنَهُ مِمَّا يَخَافُ» =

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَأَمْسَكَ عَنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّهِمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً، فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَيْتَسَنَّ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْكَلِمَةُ سَيَقَتْ لِتَرْغِيبِ الْمُؤْمِنِ فِي سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ، الَّتِي لَوْ عَلِمَهَا الْكَافِرُ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُحْتَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ فِي الرَّحْمَةِ لَتَطَاوَلَ إِلَيْهَا وَلَمْ يَبْأَسْ مِنْهَا. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ حَالِ الْكَافِرِ، فَكَيْفَ لَا يَطْمَعُ فِيهَا الْمُؤْمِنُ الَّذِي هَدَاهُ اللَّهُ لِلْإِيمَانِ؟

وَقَدْ وَرَدَ: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَتَطَاوَلُ لِلشَّفَاعَةِ لِمَا يَرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَعَةِ الرَّحْمَةِ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَمِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ وَسَنَدُ كُلِّ مِنْهُمَا ضَعِيفٌ^(١).

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُكَلَّفَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ

= وَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي التَّرْجَمَةِ، وَلَمَّا لَمْ يُوَافِقْ شَرْطُهُ أَوْرَدَ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَاوِيًا لَهُ فِي التَّصْرِيحِ بِالْمَقْصُودِ. ١. هـ.

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: والذي أرى أن الإنسان يجب أن يعامل حاله بما يقتضيه الحال وأن أقرب الأقوال في ذلك أنه إذا عمل خيرًا فليغلب جانب الرجاء، فإذا هم بسيئة فليغلب جانب الخوف، هذا أحسن ما أراه في هذه المسألة الخطيرة العظيمة. «شرح كتاب حلية طالب العلم».

(١) فهذا الحديث أعظم حافز للمسلم على التوبة والطاعة، وعلى محبة الله ورجائه، حيث يدفعه إيمانه بربه الذي ادّخر له ولغيره من العباد هذا الرحمة الكثيرة، فكيف لا يُحبه وهذه عنايته به، وكيف لا يُطيعه ويكفّ عن معصيته وهذه الرحمة ما أرجأها إلا لأجله ولغيره من المسلمين؟

يَكُونُ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، حَتَّى لَا يَكُونَ مُفْرِطًا فِي الرَّجَاءِ، بِحَيْثُ يَصِيرُ مِنَ الْمُرْجِئَةِ الْقَائِلِينَ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ، وَلَا فِي الْخَوْفِ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِتَخْلِيدِ صَاحِبِ الْكِبِيرَةِ إِذَا مَاتَ عَنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ فِي النَّارِ، بَلْ يَكُونُ وَسْطًا بَيْنَهُمَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وَمَنْ تَتَبَعَ دِينَ الْإِسْلَامِ وَجَدَ قَوَاعِدَهُ أَصُولًا وَفُرُوعًا كُلَّهَا فِي جَانِبِ الْوَسْطِ. ٣٦٤/١١ - ٣٦٦

باب [ما جاء في فضل الصبر، والحث على التعفف والاستغناء عن الناس]

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ، فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ، فَأَعْطَاهُمْ حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعَفِّهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِي الْحَدِيثِ: الْحِصْنُ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ، وَالتَّعَفُّفُ عَنِ سُؤَالِهِمْ بِالصَّبْرِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ، وَانْتِظَارُ مَا يَرْزُقُهُ اللَّهُ، وَأَنَّ الصَّبْرَ أَفْضَلُ مَا يُعْطَاهُ الْمَرْءُ، لِكُونِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ غَيْرَ مُقَدَّرٍ وَلَا مَحْدُودٍ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (مَنْ يَسْتَغْفِرْ)؛ أَيُّ: يَمْتَنِعُ عَنِ السُّؤَالِ، وَقَوْلِهِ: (يُعَفِّهِ اللَّهُ)؛ أَيُّ: إِنَّهُ يُجَازِيهِ عَلَى اسْتِعْفَافِهِ بِصِيَانَةٍ وَجْهِهِ وَدَفْعِ فَاقَتِهِ، وَقَوْلِهِ: (وَمَنْ يَسْتَغْنِ)؛ أَيُّ: بِاللَّهِ عَمَّنْ سِوَاهُ، وَقَوْلِهِ: (يُغْنِيهِ)؛ أَيُّ: فَإِنَّهُ يُعْطِيهِ مَا يَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ السُّؤَالِ وَيَخْلُقُ فِي قَلْبِهِ الْغِنَى فَإِنَّ الْغِنَى

غَنِى النَّفْسِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَقَوْلُهُ: (وَمَنْ يَتَصَبَّرْ)؛ أَيُّ: يُعَالِجْ نَفْسَهُ عَلَى تَرْكِ السُّؤَالِ وَيَصْبِرْ إِلَى أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الرِّزْقُ، وَقَوْلُهُ: (يُصْبِرُهُ اللَّهُ)؛ أَيُّ: فَإِنَّهُ يَقْوِيهِ وَيُمَكِّنُهُ مِنْ نَفْسِهِ حَتَّى تَنْقَادَ لَهُ وَيُذْعِنَ لِتَحْمِلِ الشَّدَّةَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ اللَّهُ مَعَهُ فَيُظْفِرُهُ بِمَطْلُوبِهِ.

وَأَحْسَنَ مَا وُصِفَ بِهِ الصَّبْرُ أَنَّهُ حَبَسَ النَّفْسَ عَنِ الْمَكْرُوهِ وَعَقَدَ اللِّسَانَ عَنِ الشَّكْوَى وَالْمُكَابَدَةَ فِي تَحْمِلِهِ وَانْتِظَارِ الْفَرَجِ.

قَالَ الرَّاعِبُ: تَخْتَلِفُ مَعَانِي الصَّبْرِ بِتَعَلُّقَاتِهِ: فَإِنْ كَانَ عَنْ مُصِيبَةٍ سُمِّيَ صَبْرًا فَقَطْ، وَإِنْ كَانَ فِي لِقَاءِ عَدُوٍّ سُمِّيَ شَجَاعَةً، وَإِنْ كَانَ عَنْ كَلَامٍ سُمِّيَ كِتْمَانًا، وَإِنْ كَانَ عَنْ تَعَاطِي مَا نَهَى عَنْهُ سُمِّيَ عِفَّةً. قُلْتُ: وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا.

وَالصَّبْرُ إِنْ عُدِّي بِعَنْ كَانَ فِي الْمَعَاصِي، وَإِنْ عُدِّي بِعَلَى كَانَ فِي الطَّاعَاتِ.

ثُمَّ الصَّبْرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: صَبْرٌ عَنِ الْمَعْصِيَةِ فَلَا يَرْتَكِبُهَا، وَصَبْرٌ عَلَى الطَّاعَةِ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا، وَصَبْرٌ عَلَى الْبَلِيَّةِ فَلَا يَشْكُو رَبَّهُ فِيهَا. وَالْمَرْءُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ، فَالصَّبْرُ لَا زِمَ لَهُ أَبَدًا لَا خُرُوجَ لَهُ عَنْهُ، وَالصَّبْرُ سَبَبٌ فِي حُصُولِ كُلِّ كَمَالٍ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ ﷺ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: «إِنَّ الصَّبْرَ خَيْرٌ مَا أُعْطِيَ الْعَبْدُ»^(١). ٣٦٧/١١ - ٣٦٩

(١) الصبر كسائر الأخلاق، يحتاج إلى مجاهدة للنفس وتمرينها، فلماذا قال: «ومن يتصبر»؛ أي: يجاهد نفسه على الصبر، ويتمرن ويتدرب عليه «يصبره الله»؛ أي: يقويه ويعينه عليه، ويمكنه من نفسه حتى تنقاد له، وتذعن لتحمل الشدائد، وعند ذلك يكون الله معه، فيظفره بمطلوبه، ويوصله إلى مرغبه.

وإنما كان الصبر أعظم العطايا؛ لأنه يتعلق بجميع أمور العبد وكمالاته، وكل حالة من أحواله تحتاج إلى صبر، فإنه يحتاج إلى الصبر على طاعة الله، حتى =

[بَابُ] [جَزَاءُ مَنْ حَفِظَ لِسَانَهُ وَفَرَجَهُ]

* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ يَضْمَنْ^(١) لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ^(٢) وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ^(٣) أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ».

= يقوم بها ويؤديها، وإلى صبر عن معصية الله حتى يتركها الله، وإلى صبر على أقدار الله المؤلمة، فلا يتسخطها، بل إلى صبر على نعم الله ومحبوبات النفس، فلا يدع النفس تفرح وتفرح الفرح المذموم، بل يشغل بشكر الله، فهو في كل أحواله يحتاج إلى الصبر.

بل إنَّ جميع الأخلاق والخصال الحميدة، إنما منشؤها منه ومُعتمداً عليه. فالواجب علينا أن نتعلم الصبر، ولا مجال لتعلُّمه بالأقوال، بل لا بدَّ من الممارسة والفعال، فالعلم بالتعلم، والحلم بالتحلم، وكذلك الصبر بالتَّصَبُّر. وفي الحديث: ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق، والأسلوب الأكمل في التعامل، فنجده تعامل مع هؤلاء الذين أكثروا من السؤال، بأسلوب لطيف لين، فلم يزجرهم ويُصرح بالنهي عن فعلهم، حتى لا يجرحهم، بل أوصل لهم خطأهم بأسلوب غير مباشر مقبول، وضمَّنه العلاج والحل، فبدأ بتبرئة نفسه من البخل، ثم بإخبارهم بأنَّ من يتعفف عن السؤال يُعَفِّه الله، ومن يستغن بالقناعة وبِمَا عند الله يُغْنِهِ الله من فضله، ومن يصبر على ضيق الدنيا لله يُصْبِرَهُ الله وَيُثَبِّتَهُ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مِنَ الضَّمَانِ بِمَعْنَى الْوَفَاءِ بِتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ، فَأُطْلِقَ الضَّمَانُ وَأَرَادَ لَازِمَهُ وَهُوَ أَداء الْحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ، فَالْمَعْنَى: مَنْ أَدَّى الْحَقَّ الَّذِي عَلَى لِسَانِهِ مِنَ التُّطْق بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَوْ الصَّمْتُ عَمَّا لَا يَعْنِيهِ وَأَدَّى الْحَقَّ الَّذِي عَلَى فَرْجِهِ مِنْ وَضْعِهِ فِي الْحَلَالِ وَكَفَّ عَنْ الْحَرَامِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُمَا الْعِظَمَاتُ فِي جَانِبَيْ الْقَمِّ، وَالْمُرَادُ بِمَا بَيْنَهُمَا: اللِّسَانُ وَمَا يَتَأَتَّى بِهِ التُّطْق، وَبِمَا بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ الْفَرْجُ. وَقَالَ الدَّأُوْدِيُّ: الْمُرَادُ بِمَا بَيْنَ اللَّحْيَيْنِ الْقَمِّ، قَالَ: فَيَتَنَاوَلُ الْأَقْوَالُ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَسَائِرُ مَا يَتَأَتَّى بِالْقَمِّ مِنَ الْفِعْلِ ١. هـ.

(٣) يشمل حفظه من كشفه لمن لا يحل له، وحفظ الخارج منه من النجاسة من تلويث بدنه وثوبه، وحفظه من الزنى واللواط والاستمناء بلا ضرورة.

قال ابن بطال رَحِمَهُ اللهُ: دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ أَعْظَمَ الْبَلَاءِ عَلَى الْمَرْءِ فِي الدُّنْيَا لِسَانُهُ وَفَرْجُهُ، فَمَنْ وَقِيَ شَرَّهُمَا وَقِيَ أَعْظَمَ الشَّرِّ^(١). ٣٧٥ - ٣٧٤/١١

باب [خطر اللسان وأنه قد يتفوه بكلمة يهوي بها في النار]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُ بِهَا^(٢) يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبَعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الْكَلِمَةُ الَّتِي يَهْوِي صَاحِبُهَا بِسَبَبِهَا فِي النَّارِ هِيَ الَّتِي يَقُولُهَا عِنْدَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: هِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي لَا يَعْرِفُ الْقَائِلُ حُسْنَهَا مِنْ قُبْحِهَا، قَالَ: فَيَحْرُمُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا لَا يَعْرِفُ حُسْنَ مِنْ قُبْحِهِ. ٣٧٧ - ٣٧٦/١١

(١) وفيه: أَنَّ الْجَنَّةَ تُنَالُ بِالْأَعْمَالِ الْيَسِيرَةِ السَّهْلَةِ، فَبِمُجَرَّدِ حِفْظِ اللِّسَانِ وَالْفَرْجِ - مع سلامة العقيدة والقيام بأركان الإسلام - تُضْمَنُ لَهُ الْجَنَّةُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ: أَيُّ: لَا يَتَطَلَّبُ مَعْنَاهَا؛ أَيُّ: لَا يُشْتَبَّاهُ بِفِكْرِهِ وَلَا يَتَأَمَّلُهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ فِيهَا فَلَا يَقُولُهَا إِلَّا إِنْ ظَهَرَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي الْقَوْلِ.

وفي رواية: «لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا»؛ أَيُّ: لَا يَتَأَمَّلُهَا بِخَاطِرِهِ وَلَا يَتَفَكَّرُ فِي عَاقِبَتِهَا وَلَا يَظُنُّ أَنَّهَا تُؤَثِّرُ شَيْئًا، وَهُوَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هِينًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥].

(٣) قَالَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْتَمِيدِ»: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ إِنَّهَا الْكَلِمَةُ عِنْدَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ الظَّالِمِ لِيُرْضِيَهُ بِهَا فِيمَا يُسَخِّطُ اللَّهُ ﷻ وَيُزَيِّنُ لَهُ بَاطِلًا يُرِيدُهُ مِنْ إِرَاقَةِ دَمٍ أَوْ ظُلْمِ مُسْلِمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَنْحَطُّ بِهِ فِي حَبْلِ هَوَاهُ فَيَبْعُدُ مِنَ اللَّهِ وَيَنَالُ سَخَطَهُ وَكَذَلِكَ الْكَلِمَةُ الَّتِي يُرْضِي بِهَا اللَّهُ ﷻ عِنْدَ السُّلْطَانِ لِيَصْرِفَهُ عَنْ هَوَاهُ وَيَكْفِيهِ عَنْ مَعْصِيَةِ يُرِيدُهَا يَبْلُغُ بِهَا أَيْضًا مِنَ اللَّهِ رِضْوَانًا لَا يَحْسَبُهُ، وَهَكَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ. ٥١/١٣

باب [تشبيه النبي ﷺ نفسه برجلٍ حذر الناس من جيشٍ قادمٍ ليستأصلهم]

* عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ: رَأَيْتُ الْجَيْشَ بَعِثَنِي، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ^(١)، فَالْتَجَا النَّجَاءَ، فَأَطَاعَتْهُ طَائِفَةٌ فَأَذْلَجُوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَتَنَجَّوْا، وَكَذَّبَتْهُ طَائِفَةٌ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ^(٢) فَاجْتَاكَهُمْ^(٣)».

باب [الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ

- (١) ذهب الحافظ إلى العُرْيَانِ مِنَ التَّعَرِّيِّ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ - كَمَا قَالَ الْحَافِظُ - مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِيهِ: «فَأَقْبَلَ لِيُنْذِرَ قَوْمَهُ، فَخَشِيَ أَنْ يُدْرِكَهُ الْعَدُوُّ قَبْلَ أَنْ يُنْذِرَ قَوْمَهُ، فَأَهْوَى بِثَوْبِهِ: أَيُّهَا النَّاسُ أُتَيْتُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».
- (٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أَتَاهُمْ صَبَاحًا، هَذَا أَصْلُهُ ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى اسْتُعْمِلَ فِيمَنْ طُرِقَ بَغْتَةً فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ. ٣٨٤/١١ - ٣٨٥

- (٣) فِيهِ: ضَرْبُ الْأَمْثَالِ، لَشَدِّ السَّامِعِ وَتَشْوِيقِهِ، وَإِيصَالِ الْمَعْلُومَةِ لَهُ بِأَسْلُوبٍ وَاضِحٍ. فَقَدْ شَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ نَفْسَهُ بِالنَّذِيرِ الْعُرْيَانِ، وَهُوَ ذَاكَ الرَّجُلُ الْمَشْفُوقُ عَلَى قَوْمِهِ، الَّذِي أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِهِ مُسْرِعًا، لِيَحْذَرَهُمْ جَيْشًا أَقْبَلَ إِلَيْهِمْ لِيَطْرُقَهُمْ وَيَقْتُلَهُمْ، فَخَشِيَ أَنْ يُدْرِكَهُ الْعَدُوُّ قَبْلَ أَنْ يُنْذِرَ قَوْمَهُ، فَأَهْوَى بِثَوْبِهِ: أَيُّهَا النَّاسُ أُتَيْتُمْ، أَيُّهَا النَّاسُ أُتَيْتُمْ.

وَهَكَذَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُشْفَقًا عَلَى أُمَّتِهِ، مُحْذِرًا مُنْذِرًا نَاصِحًا. قَالَ الطَّبِيبِيُّ: شَبَّهَ ﷺ نَفْسَهُ بِالرَّجُلِ وَإِنْذَارَهُ بِالْعَذَابِ الْقَرِيبِ بِإِنْذَارِ الرَّجُلِ قَوْمَهُ بِالْجَيْشِ الْمُضِیِّحِ وَشَبَّهَ مَنْ أَطَاعَهُ مِنْ أُمَّتِهِ وَمَنْ عَصَاهُ بِمَنْ كَذَّبَ الرَّجُلَ فِي إِنْذَارِهِ وَمَنْ صَدَّقَهُ.

إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ^(١) نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ».

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ أَنَّ الطَّاعَةَ مُوصِلَةٌ إِلَى الْجَنَّةِ وَأَنَّ الْمَعْصِيَةَ مُقَرَّبَةٌ إِلَى النَّارِ، وَأَنَّ الطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ قَدْ تَكُونُ فِي أَيْسَرِ الْأَشْيَاءِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَتَقَدَّمَ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَرِيبًا حَدِيثٌ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا، يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبَعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ»، فَيَنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ لَا يَزْهَدَ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْخَيْرِ أَنْ يَأْتِيَهُ، وَلَا فِي قَلِيلٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَجْتَنِبَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَسَنَةَ الَّتِي يَرْحَمُهُ اللَّهُ بِهَا وَلَا السَّيِّئَةَ الَّتِي يَسْحَطُ عَلَيْهِ بِهَا^(٢).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ تَحْصِيلَ الْجَنَّةِ سَهْلٌ بِتَضَحُّيْحِ الْقَصْدِ وَفِعْلِ الطَّاعَةِ، وَالنَّارُ كَذَلِكَ بِمُوَافَقَةِ الْهَوَى وَفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ. ٣٩٠/١١

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ السَّيْرُ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ إِصْبَعُ الرَّجُلِ، وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى كُلِّ سَيْرٍ وَفِي بِهِ الْقَدَمُ.

(٢) عبارة الحافظ تُكْتَبُ بِمَاءِ الذَّهَبِ، فَيَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، فَلَا يَحْتَقِرُ أَيَّ عَمَلٍ صَالِحٍ مَهْمَا كَانَ صَغِيرًا فِي نَظَرِهِ، فَقَدْ دَخَلَتْ بَغْيُ الْجَنَّةِ بِسَقْيِهَا كَلْبًا، وَلَا يَحْتَقِرُ أَيَّ عَمَلٍ سَيِّئٍ مَهْمَا كَانَ صَغِيرًا فِي نَظَرِهِ، فَقَدْ دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ الْجَنَّةَ بِحَبْسِهَا هَرًّا حَتَّى مَاتَ، وَطُرِدَ الشَّيْطَانُ مِنَ الْجَنَّةِ بِامْتِنَاعِهِ مِنْ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ.

«وَمَا دَامَ الْمُؤْمِنُ حَيًّا فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخَافَ اللَّهَ خَوْفًا يُرْهِبُهُ وَيَزْجُرُهُ عَنْ مَعَاصِيهِ، وَأَنْ يَرْجُوهُ رَجَاءً يُرْعِبُهُ فِي ثَوَابِهِ وَمَا يُرْضِيهِ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ مَجْهُولٌ لَنَا، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ الشَّاذَلِيِّ: «وَقَدْ أَبْهَمَتِ الْأَمْرَ عَلَيْنَا لِنَرْجُو وَنَخَافَ، فَأَمِنْ خَوْفَنَا، وَلَا تُحَيِّبَ رَجَاءَنَا» اللَّهُمَّ آمِينَ». ١.هـ. «تفسير المنار» ٣٤١/١١

باب [ينبغي للإنسان أن ينظر في أمور الدنيا إلى من هو أقل منه]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: زَادَ مُسْلِمٌ: «فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»؛ أَيُّ: هُوَ حَقِيقٌ بِعَدَمِ الْإِزْدِرَاءِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا الْحَدِيثُ جَامِعٌ لِمَعَانِي الْخَيْرِ؛ لِأَنَّ الْمَرْءَ لَا يَكُونُ بِحَالٍ تَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ مِنْ عِبَادَةِ رَبِّهِ مُجْتَهِدًا فِيهَا إِلَّا وَجَدَ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ، فَمَتَى طَلَبْتَ نَفْسَهُ اللَّحَاقَ بِهِ اسْتَقْصَرَ حَالُهُ فَيَكُونُ أَبَدًا فِي زِيَادَةِ تَقَرُّبِهِ مِنْ رَبِّهِ، وَلَا يَكُونُ عَلَى حَالٍ خَسِيسَةٍ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَجَدَ مِنْ أَهْلِهَا مَنْ هُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنْهُ، فَإِذَا تَفَكَّرَ فِي ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ نِعْمَةَ اللَّهِ وَصَلَتْ إِلَيْهِ دُونَ كَثِيرٍ مِمَّنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ أَوْجَبَهُ، فَيُلْزَمُ نَفْسَهُ الشُّكْرَ، فَيَعْظُمُ إِغْتِبَاطُهُ بِذَلِكَ فِي مَعَادِهِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَوَاءُ الدَّاءِ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ إِذَا نَظَرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يُؤَثَّرَ ذَلِكَ فِيهِ حَسَدًا، وَدَوَاؤُهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى الشُّكْرِ ^(١). ٣٩٢/١١

(١) فإذا نظر الإنسان في أمور الدنيا إلى من هو أقل منه، ونظر في أمور الدين إلى من هو أعلا وأفضل منه: زال عنه العجب والغرور، والحزن والأسى على ما فاته أو خسره من مالٍ أو متاعٍ الدنيا، وزال عنه الحسد، وتحصّل على القناعة والرضا بقضاء الله وقدره.

وهذا الحديث الشريف قاعدة في القناعة وعلو الهمة، فإذا نظر إلى من هو أقل منه في أمور الدنيا قنع بما عنده، وإذا نظر إلى من هو أعلا منه في أمور الدين والأخلاق علت همّته بأن يكون مثله أو أحسن منه.

باب [ما جاء في من هم بحسنة أو سيئة فعلها أو لم يفعلها]

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ ﷻ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ^(١) الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ^(٢)، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ^(٣) عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً^(٤)، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ الطُّوفِيُّ: أَيُّ: أَمَرَ الْحَفَظَةَ أَنْ تَكْتُبَ، أَوْ الْمُرَادَ قَدَّرَ ذَلِكَ فِي عِلْمِهِ عَلَى وَفْقِ الْوَاقِعِ مِنْهَا.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: فَصَّلَهُ بِقَوْلِهِ: (فَمَنْ هَمَّ) وَالْمُجْمَلُ قَوْلُهُ: «كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ».

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: لِلَّذِي هَمَّ بِالْحَسَنَةِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِمَا نَوْعَانِ مِنَ التَّأْكِيدِ: فَأَمَّا الْعِنْدِيَّةُ فإِشَارَةٌ إِلَى الشَّرَفِ، وَأَمَّا الْكَمَالُ فإِشَارَةٌ إِلَى رَفْعِ تَوَهُّمِ نَقْصِهَا لِكَوْنِهَا نَشَأَتْ عَنِ الْهَمِّ الْمُجَرَّدِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: بَلْ هِيَ كَامِلَةٌ لَا نَقْصَ فِيهَا.

قَالَ الطُّوفِيُّ: إِنَّمَا كُتِبَتْ الْحَسَنَةُ بِمُجَرَّدِ الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الْخَيْرِ سَبَبٌ إِلَى الْعَمَلِ، وَإِرَادَةُ الْخَيْرِ خَيْرٌ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الْخَيْرِ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ.

وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ لَا تُضَاعَفُ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وَأُجِيبَ بِحَمْلِ الْآيَةِ عَلَى عَمَلِ الْجَوَارِحِ وَالْحَدِيثِ عَلَى الْهَمِّ الْمُجَرَّدِ.

وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا بِأَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ إِذَا أُعْتِبِرَ فِي حُصُولِ الْحَسَنَةِ فَكَيْفَ لَمْ يُعْتَبَرِ فِي حُصُولِ السَّيِّئَةِ؟

وَأُجِيبَ بِأَنَّ تَرْكَ عَمَلِ السَّيِّئَةِ الَّتِي وَقَعَ الْهَمُّ بِهَا يُكْفِّرُهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَسَخَ قَضَاهُ السَّيِّئَةَ وَخَالَفَ هَوَاهُ.

ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ حُصُولَ الْحَسَنَةِ بِمُجَرَّدِ التَّرُكِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ لِمَانِعٍ أَمْ لَا، وَيَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ: يَتَفَاوَتْ عِظَمُ الْحَسَنَةِ بِحَسَبِ الْمَانِعِ فَإِنْ كَانَ خَارِجِيًّا مَعَ بَقَاءِ قَضْدِ الَّذِي هَمَّ بِفِعْلِ الْحَسَنَةِ فَهِيَ عَظِيمَةُ الْقَدْرِ، وَلَا سِيَّما إِنْ قَارَنَهَا نَدَمٌ عَلَى تَفْوِيتِهَا وَاسْتَمَرَّتْ النَّيَّةُ عَلَى فِعْلِهَا عِنْدَ الْقُدْرَةِ، وَإِنْ كَانَ التَّرُكُ مِنَ الَّذِي هَمَّ مِنْ =

لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ^(١)، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً^(٢)، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً^(٣).

= قَبْلِ نَفْسِهِ فَهِيَ دُونَ ذَلِكَ إِلَّا إِنْ قَارَنَهَا قَضْدُ الْإِعْرَاضِ عَنْهَا جُمْلَةً وَالرَّغْبَةُ عَنْ فِعْلِهَا، وَلَا سِيَّمَا إِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ فِي عَكْسِهَا كَأَنْ يُرِيدَ أَنْ يَتَّصِدَّقَ بِدِرْهَمٍ مَثَلًا فَصَرَفَهُ بِعَيْنِهِ فِي مَعْصِيَةٍ، فَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْأَخِيرِ أَنْ لَا تُكْتَبَ لَهُ حَسَنَةٌ أَضْلًا، وَأَمَّا مَا قَبْلَهُ فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ» وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَفَعَهُ: «يَقُولُ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ حَسَنَةً فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَضْعِيفَ حَسَنَةِ الْعَمَلِ إِلَى عَشْرَةٍ مَجْزُومٌ بِهِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا جَائِزٌ وَقُوعُهُ بِحَسَبِ الزِّيَادَةِ فِي الْإِخْلَاصِ وَصِدْقِ الْعَزْمِ وَحُضُورِ الْقَلْبِ وَتَعَدِّي النَّفْعِ كَالصَّدَقَةِ الْجَارِيَةِ وَالْعِلْمِ النَّافِعِ وَالسُّنَّةِ الْحَسَنَةِ وَشَرَفِ الْعَمَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَاخْتُلِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] هَلْ الْمُرَادُ الْمُضَاعَفَةُ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ فَقَطْ أَوْ زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ؟ فَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُحَقَّقُ مِنْ سِيَاقِ الْآيَةِ وَالثَّانِي مُحْتَمَلٌ، وَيُؤَيِّدُ الْجَوَازَ سَعَةُ الْفَضْلِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ كِتَابَةُ الْحَسَنَةِ بِمُجَرَّدِ التَّرْكِ، لِكُنْهَ قِيْدِهِ فِي حَدِيثِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً». وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ عِنْدَهُ: «مِنْ أَجْلِي». وَوَقَعَ عِنْدَهُ مِنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَإِنْ تَرَكَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي» وَهِيَ بِمَعْنَى مِنْ أَجْلِي.

وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ: مَحَلُّ كِتَابَةِ الْحَسَنَةِ عَلَى التَّرْكِ أَنْ يَكُونَ التَّارِكُ قَدْ قَدَّرَ عَلَى الْفِعْلِ ثُمَّ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُسَمَّى تَارِكًا إِلَّا مَعَ الْقُدْرَةِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَرْصِهِ عَلَى الْفِعْلِ مَانِعٌ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: زَادَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «فَجَزَاؤُهُ بِمِثْلِهَا أَوْ أَغْفِرُ» وَلَهُ =

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ فَضْلِ اللَّهِ الْعَظِيمِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ لِأَنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ كَادَ لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ الْعِبَادِ لِلْسَيِّئَاتِ أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِهِمُ الْحَسَنَاتِ. ٣٩٢/١١ - ٣٩٩

باب [فضيلة من اعتزل الناس وكفاهم شره]

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «رَجُلٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَرَجُلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ: يَعْبُدُ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»^(١).

= فِي آخِرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ «يَمْحُوهَا»، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ يَمْحُوهَا بِالْفَضْلِ أَوْ بِالتَّوْبَةِ أَوْ بِالِاسْتِغْفَارِ أَوْ بِعَمَلِ الْحَسَنَةِ الَّتِي تُكَفِّرُ السَّيِّئَةَ، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ لظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ.

وَفِيهِ: رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْكِبَائِرَ لَا تُغْفَرُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ. وَيُسْتَفَادُ مِنَ التَّأَكُّيدِ بِقَوْلِهِ: (وَاحِدَةً) أَنَّ السَّيِّئَةَ لَا تُضَاعَفُ كَمَا تُضَاعَفُ الْحَسَنَةُ، وَهُوَ عَلَى وَفْقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا» [الأنعام: ١٦٠]. وَقَدْ اسْتَشْنَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَقُوعَ الْمَعْصِيَةِ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ. وَالْجُنْهُورُ عَلَى التَّعْمِيمِ فِي الْأَرْزِمَةِ وَالْأَمَكِنَةِ، لَكِنْ قَدْ يَتَفَاوَتْ بِالْعِظَمِ. وَزَادَ مُسْلِمٌ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَوْ يَمْحُوهَا»: «وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ»؛ أَيُّ: مَنْ أَصَرَ عَلَى التَّجَرِّيِّ عَلَى السَّيِّئَةِ عَزْمًا وَقَوْلًا وَفِعْلًا وَأَعْرَضَ عَنِ الْحَسَنَاتِ هَمًّا وَقَوْلًا وَفِعْلًا.

(١) تَأْمَلْ كَيْفَ قَرَنَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمُجَاهِدِ وَبَيْنَ مَعْتَزْلِ النَّاسِ ابْتِغَاءً كَفَ شَرَّهُ وَأَذَاهُ عَنْهُمْ!

وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ».

وَأَيَّا كَانَ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَنْزِلِ اعْتِزَالِ النَّاسِ عِنْدَ الْفِتَنِ، وَكَفَتْ شَرَّهُ وَأَذَاهُ عَنْهُمْ.

* قال الحافظ رحمه الله: قوله: (قَالَ: رَجُلٌ جَاهِدَ) هَذَا لَا يُنَافِي جَوَابَهُ الْآخِرَ الْمَاضِي فِي الْإِيمَانِ: «مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَجُوبَةِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ إِخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ^(١).

قوله: (وَرَجُلٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ...) إلخ، هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجِهَادِ، فَيُسْتَحَبُّ فِي حَقِّهِ الْعُزْلَةُ لِيَسْلَمَ وَيَسْلَمَ غَيْرُهُ مِنْهُ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا بَعْدَ عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ. وقوله: (يَعْبُدُ رَبَّهُ). زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ».

وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «رَجُلٌ أَخَذَ بِرَأْسِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يُقْتَلَ، أَفَأُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَلِيهِ؟» قَالَ: قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شُعْبٍ يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْتَزِلُ شُرُورَ النَّاسِ».

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ وَقَالَ: حَسَنٌ^(٢).

وَذَكَرَ الْحَطَّابِيُّ فِي «كِتَابِ الْعُزْلَةِ» أَنَّ الْعُزْلَةَ وَالْإِخْتِلَافَ يَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ مُتَعَلِّقَاتِهِمَا، فَتُحْمَلُ الْأَدِلَّةُ الْوَارِدَةُ فِي الْحَضِّ عَلَى الْاجْتِمَاعِ

(١) أي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُجِيبُ بَعْدَهُ أَجُوبَةً عَلَى سُؤَالٍ وَاحِدٍ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ مُرَاعَاةُ أَحْوَالِ السَّائِلِينَ.

(٢) ورواه الحاكم (٢٣٧٩)، والإمام أحمد (٢٩٥٨)، وصحح إسناده محققوه، وصححه الحاكم والذهبي والألباني. «السلسلة الصحيحة المختصرة»، ص ٢٥٥. ورواه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة وصححه محققوه (١٠٧٧٩).

عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِطَاعَةِ الْأَئِمَّةِ وَأُمُورِ الدِّينِ، وَعَكْسُهَا فِي عَكْسِهِ، وَأَمَّا
الْاجْتِمَاعُ وَالْإِفْتِرَاقُ بِالْأَبْدَانِ: فَمَنْ عَرَفَ الْاِكْتِفَاءَ بِنَفْسِهِ فِي حَقِّ مَعَاشِهِ
وَمُحَافَظَةِ دِينِهِ: فَأَلْوَلَى لَهُ الْاِنْكَفَافُ عَنِ مُحَالَظَةِ النَّاسِ، بِشَرْطِ أَنْ
يُحَافِظَ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَالسَّلَامِ وَالرَّدِّ، وَحُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْعِبَادَةِ
وَشُهُودِ الْجَنَازَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْمَطْلُوبُ إِنَّمَا هُوَ تَرْكُ فُضُولِ الصُّحْبَةِ؛ لِمَا
فِي ذَلِكَ مِنْ شَغْلِ الْبَالِ، وَتَضْيِيعِ الْوَقْتِ عَنِ الْمُهِمَّاتِ، وَيَجْعَلُ الْاجْتِمَاعَ
بِمَنْزِلَةِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْغَدَاءِ وَالْعِشَاءِ، فَيَقْتَصِرُ مِنْهُ عَلَى مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ،
فَهُوَ أَرْوَحُ لِلْبَدَنِ وَالْقَلْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ الْقُشَيْرِيُّ فِي «الرَّسَالَةِ»: طَرِيقُ مَنْ آثَرَ الْعُزْلَةَ أَنْ يَعْتَقِدَ سَلَامَةَ
النَّاسِ مِنْ شَرِّهِ لَا الْعَكْسَ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يُنْتِجُهُ اسْتِصْغَارُهُ نَفْسِهِ وَهِيَ
صِفَةُ الْمُتَوَاضِعِ، وَالثَّانِي شُهُودُهُ مَزِيَّةً لَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَهَذِهِ صِفَةُ
الْمُتَكَبِّرِ^(١). ٤٠٢/١١ - ٤٠٤

(١) كَلَامٌ يُكْتَبُ بِمَاءِ الذَّهَبِ، وَحَالُ الْكَثِيرِ مِمَّنْ يَعْتَزِلُ النَّاسَ، وَلَا يُكْثِرُ مِنْ
مُخَالَظَتِهِمْ، وَيَشْتَغِلُ بِالْعِلْمِ وَالتَّصْنِيفِ أَوْ الْعِبَادَةِ: إِنَّمَا يَقْصِدُ أَنْ يَسْلَمَ مِنْ شَرِّ
النَّاسِ وَأَذَاهُمْ، حَيْثُ يُسَيِّءُ الظَّنُّ بِهِمْ، وَيَرَى أَنَّ الْعَيْبَ فِيهِمْ لَا فِيهِ، وَعِلَامَةُ
مَنْ وَقَعَ بِهَذَا: أَنَّهُ يُكْثِرُ التَّذَمُّرَ وَالتَّسْخِطَ مِنَ النَّاسِ وَمِنْ أَخْلَاقِهِمْ.

يَقُولُ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ يَكُونُ الْكِبَرُ سَبَبًا فِي اخْتِيَارِ الْعُزْلَةِ، فَكَمْ مِنْ مَعْتَزِلٍ فِي
بَيْتِهِ وَبِاعْتِهِ الْكِبَرِ، وَمَانِعُهُ عَنِ الْمَحَافِلِ أَنْ لَا يُوقِرَ أَوْ يَقْدَمَ، أَوْ يَرَى التَّرْفِعَ عَنِ
مُخَالَظَتِهِمْ أَرْفَعَ لِمَحَلِّهِ، وَأَنْقَى لَطَرَاوَةِ ذِكْرِهِ بَيْنَ النَّاسِ.

وعِلَامَةُ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَنْ يُزَارَوْا، وَلَا يُحِبُّونَ أَنْ يَزُورُوا، وَيَفْرَحُونَ بِتَقَرُّبِ
النَّاسِ إِلَيْهِمْ، وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى بَابِهِمْ، فَمَنْ لَيْسَ مَشْغُولًا مَعَ نَفْسِهِ بِذِكْرِ اللَّهِ،
فَاعْتَزَلَهُ عَنِ النَّاسِ سَبَبُهُ شِدَّةُ اشْتِغَالِهِ بِالنَّاسِ؛ لِأَنَّ قَلْبَهُ مُتَجَرِّدٌ لِلتَّلَفَاتِ إِلَى
نَظَرِهِمْ إِلَيْهِ بِعَيْنِ الْوَقَارِ وَالْاحْتِرَامِ، وَالْعُزْلَةُ بِهَذَا السَّبَبِ جَهْلٌ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ التَّوَاضِعَ وَالْمُخَالَظَةَ لَا تَنْقُصُ مِنْ مَنْصَبٍ مِنْ هُوَ مُتَكَبِّرٌ بَعْلِمِهِ أَوْ
دِينِهِ، إِذْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَحَذِيفَةُ وَأَبِي وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَحْمِلُونَ حِزْمَ الْحَطَبِ =

باب [لا ينبغي للإنسان أن يغتر بأصدقائه حتى يجربهم ويختبرهم]

* عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا النَّاسُ كَالِإِبِلِ الْمِائَةِ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً».

* قال الحافظ رحمته الله: الْمَعْنَى: لَا تَجِدُ فِي مِائَةِ إِبِلٍ رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِلرُّكُوبِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَصْلُحُ لِلرُّكُوبِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَطِئًا سَهْلَ الْإِنْقِيَادِ، وَكَذَا لَا تَجِدُ فِي مِائَةِ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَصْلُحُ لِلصُّحْبَةِ، بِأَنْ يُعَاوَنَ رَفِيقَهُ وَيُلِينَ جَانِبَهُ^(١). ٤٠٧/١١

= وجرب الدقيق على أكتافهم، وكان أبو هريرة يقول: - وهو والي المدينة والخطب على رأسه -: طرّقوا لأمركم.
الثاني: أن الذي شغل نفسه بطلب رضا الناس عنه، وتحسين اعتقادهم فيه مغرور؛ لأنه لو عرف الله حق المعرفة، علم أن الخلق لا يغنون عنه من الله شيئاً.

فإذن؛ من حبس نفسه ليحسن اعتقادات الناس وأقوالهم فيه فهو في عناء حاضر في الدنيا. فهذه غوائل خفية في اختيار العزلة ينبغي أن تتقَى، فإنها مهلكات في صور منجيات. «إحياء علوم الدين» ٢/ ٢٤٠ - ٢٤١
وفي الحديث فضيلة العزلة عند اشتداد الفتن، وتكالب المحن، حيث قرن ﷺ من يُجاهد بنفسه وماله بمن اعتزل الناس في شعبٍ وكفَّ شرّه وأذاه عنهم، وهنا لا بد من التنبيه للمقيدين: (يَعْبُدُ رَبَّهُ)، بأن يعبد سبحانه ويؤدي حقوقه من صلاةٍ زكاةٍ ودعاءٍ للمسلمين، (وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ)، بألا يسبهم ويغتابهم، ويظن ظن السوء فيهم، وخاصةً أهل العلم والدين، فمن فعل ذلك لم يكف شره عن الناس.

والأفضل للمؤمن - في غير اشتداد الفتن -: أن يُخالط الناس بالمعروف، فينصح ويعظ ويُعلم، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

(١) فيه: أنه لا ينبغي للإنسان أن يغتر بأصدقائه حتى يجربهم ويختبرهم، وقد قال علماء اللغة: كلمة صِدْق: أصلٌ يدلُّ على قوّة في الشيء، فالصّدق: هو القوّة =

باب [التحذير من الرياء والسُّمعة والمشقة على الناس]

* عَنْ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَمَعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ بُرِّئِي بُرِّئِي اللَّهُ بِهِ».

وفي رواية (٧١٥٢): «وَمَنْ يُشَاقِقْ يَشْفُقِ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

* قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْمَعْنَى مَنْ أَدْخَلَ عَلَى النَّاسِ الْمَشَقَّةَ أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَشَقَّةَ، فَهُوَ مِنَ الْجَزَاءِ بِجِنْسِ الْعَمَلِ»^(١).

قِيلَ: مَعْنَى سَمَعَ اللَّهُ بِهِ: شَهَرَهُ أَوْ مَلَأَ أَسْمَاعَ النَّاسِ بِسُوءِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْقِيَامَةِ بِمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنْ خُبْثِ السَّرِيرَةِ.

* قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَرَدَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ التَّضْرِيحُ بِوُقُوعِ ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ، فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

فَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالْدَّارِمِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هِنْدٍ الدَّارِيِّ رَفَعَهُ: «مَنْ

= والاستقامة في الكلام، والصدّاقة: مشتقة من الصدق في المودة والمحبة، والإخلاص والنصح في الصّحبة.

تقول فلانٌ صديقي: أي: صدّقني المودة والنصيحة.

فالصديق هو الذي يصدقك في النصيحة والمحبة، ويقف معك عند الضيق والحاجة، وحال اليسر والإعسار، وعند الحاجة والإقتار.

الصدّاقة الخالصة حقاً: هي التي تشتدّ عند الأزمات، وتقوى عند الملمات، وتظهر جلياً عند الحاجات.

وليست الصدّاقة بكثرة المجالسات، ولا بتبادل الرسائل والمضاحكات، فهذه صدّاقة ما إن يأتيها مُكَدَّرٌ إلا بدّدها، ولا موقفٌ حَرَجٌ إلا كشف عَوَرَهَا، وأظهر زَبَدَهَا وغُثَاءَهَا.

ولسان حال الكثير من منهم:

وأنت أخي ما لم تكن لي حاجةً فإنّ عرضت أيقنت أن لا أخاً لي

قَامَ مَقَامَ رِيَاءٍ وَسُمِعَتْ رَأَى اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَسَمِعَ بِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ إِخْفَاءِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَكِنْ قَدْ يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ عَلَى إِرَادَتِهِ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ، وَيُقَدَّرُ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: يُسْتَشْنَى مِنْ اسْتِحْبَابِ إِخْفَاءِ الْعَمَلِ مَنْ يُظْهِرُهُ لِيُقْتَدَى بِهِ أَوْ لِيُنْتَفَعَ بِهِ ككِتَابَةِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ سَهْلِ الْمَاضِي فِي الْجُمُعَةِ: «لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي».

قَالَ الطَّبْرِيُّ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ يَتَهَجَّدُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ وَيَتَظَاهَرُونَ بِمَحَاسِنِ أَعْمَالِهِمْ لِيُقْتَدَى بِهِمْ، قَالَ: فَمَنْ كَانَ إِمَامًا يُسْتَنْ بِعَمَلِهِ عَالِمًا بِمَا لِلَّهِ عَلَيْهِ قَاهِرًا لِشَيْطَانِهِ اسْتَوَى مَا ظَهَرَ مِنْ عَمَلِهِ وَمَا خَفِيَ لِصِحَّةِ قَصْدِهِ، وَمَنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَالْإِخْفَاءُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى عَمَلُ السَّلَفِ^(١). ٤٠٩/١١

باب [ما يُستفاد من ركوب مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع النَّبِيِّ ﷺ]
وتعليمه حقَّ الله وحقَّ العباد

* عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ

(١) وفيه: أن كلَّ من شقَّ على الناس من رئيسٍ وأميرٍ وأبٍ شقَّ الله عليه يوم القيامة، يوم يحتاج فيه إلى من يُطمئنه ويُخفف عنه عناء ذلك اليوم العصيب الشديد.

وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوهُ» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ مَا وَعَدَهُمْ بِهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْجَزَاءِ، فَحَقُّ ذَلِكَ وَوَجَبَ بِحُكْمٍ وَعْدِهِ الصَّدَقُ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ فِي الْخَبَرِ وَلَا الْخُلْفُ فِي الْوَعْدِ، فَاللَّهُ ﷻ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِحُكْمِ الْأَمْرِ إِذْ لَا أَمْرَ فَوْقَهُ وَلَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ؛ لِأَنَّهُ كَاشِفٌ لَا مُوجِبٌ.

قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ رُكُوبِ اثْنَيْنِ عَلَى حِمَارٍ.

وَفِيهِ: تَوَاضُعُ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفَضْلُ مُعَاذٍ وَحُسْنُ أَدَبِهِ فِي الْقَوْلِ وَفِي الْعِلْمِ بِرَدِّهِ لِمَا لَمْ يُحِظْ بِحَقِيقَتِهِ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَقُرْبُ مَنَزِلَتِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِيهِ: تَكَرُّارُ الْكَلَامِ لِتَأْكِيدِهِ وَتَفْهِيمِهِ.

وَاسْتِفْسَارُ الشَّيْخِ تَلْمِيزُهُ عَنِ الْحُكْمِ لِيُخْتَبَرَ مَا عِنْدَهُ وَيُبَيَّنَ لَهُ مَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِهِ لِأَوَائِلِ الْبُخَارِيِّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُؤْخَذُ مِنْ مَنَعَ مُعَاذٍ مِنْ تَبْشِيرِ النَّاسِ لئَلَّا يَتَكَلَّمُوا أَنَّ أَحَادِيثَ الرُّخَصِ لَا تُشَاعُ فِي عُمُومِ النَّاسِ لئَلَّا يَقْصُرَ فَهْمُهُمْ عَنِ الْمُرَادِ بِهَا، وَقَدْ سَمِعَهَا مُعَاذٌ فَلَمْ يَزِدْ إِلَّا اجْتِهَادًا فِي الْعَمَلِ وَخَشْيَةً لِلَّهِ ﷻ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مَنَزِلَتَهُ فَلَا يُؤْمِنُ أَنْ يَقْصُرَ اتِّكَالًا عَلَى ظَاهِرِ هَذَا الْخَبَرِ، وَقَدْ عَارَضَهُ مَا تَوَاتَرَ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ بَعْضَ عَصَاةِ الْمُؤَحِّدِينَ يَدْخُلُونَ النَّارَ، فَعَلَى

هَذَا فَيَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. ٤١٢/١١ - ٤١٣

باب [الحثُّ على التواضع وعدم الترفع]

* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُسَمَّى: الْعَضْبَاءُ، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَقَهَا، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: سَبَقَتِ الْعَضْبَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (١) بِلَفْظٍ: «حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْءٌ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ» فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى الْحَثِّ عَلَى عَدَمِ التَّرَفُّعِ، وَالْحَثِّ عَلَى التَّوَاضُّعِ، وَالْإِعْلَامِ بِأَنَّ أُمُورَ الدُّنْيَا نَاقِصَةٌ غَيْرُ كَامِلَةٍ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ هَوَانُ الدُّنْيَا عَلَى اللَّهِ، وَالتَّوْبِيخُ عَلَى تَرْكِ الْمُبَاهَاةِ وَالْمُفَاخَرَةِ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ هَانَ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ فِي مَحَلِّ الضَّعْفِ، فَحَقٌّ عَلَى كُلِّ ذِي عَقْلٍ أَنْ يَزْهَدَ فِيهِ، وَيُقِلَّ مُنَافَسَتَهُ فِي طَلَبِهِ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: فِي التَّوَاضُّعِ مَصْلَحَةُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ اسْتَعْمَلُوهُ فِي الدُّنْيَا لَزَالَتْ بَيْنَهُمُ الشُّحْنَاءُ، وَلَا اسْتَرَاخُوا مِنْ تَعَبِ الْمُبَاهَاةِ وَالْمُفَاخَرَةِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِيهِ أَيْضًا حُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَوَاضُّعُهُ، لِكَوْنِهِ رَضِيَ أَنْ أَعْرَابِيًّا يُسَابِقُهُ. ٤١٤/١١

باب [منزلة من وازب على النوافل، والتحذير من معادة الصالحين]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ

عَادَى لِي وَلِيًّا^(١) فَقَدْ آذَنْتُهُ^(٢) بِالْحَرْبِ^(٣)، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ^(٤)، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ بِوَلِيِّ اللَّهِ الْعَالِمِ بِاللَّهِ الْمُوَاطِبِ عَلَى طَاعَتِهِ الْمُخْلِصِ فِي عِبَادَتِهِ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي «الْإِنْصَاحِ»: قَوْلُهُ: (عَادَى لِي وَلِيًّا)؛ أَيُّ: اتَّخَذَهُ عَدُوًّا، وَلَا أَرَى الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ عَادَاهُ مِنْ أَجْلِ وَلَايَتِهِ وَهُوَ إِنْ تَضَمَّنَ التَّحْذِيرَ مِنْ إِيْذَاءِ قُلُوبِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلَّ يُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا إِذَا كَانَتْ الْحَالُ تَقْتَضِي نَزَاعًا بَيْنَ وَلِيِّينَ فِي مُحَاصِمَةٍ أَوْ مُحَاكِمَةٍ تَرْجِعُ إِلَى اسْتِخْرَاجِ حَقٍّ أَوْ كَشْفِ غَامِضٍ، فَإِنَّهُ جَرَى بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مُشَاجَرَةً، وَبَيْنَ الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْوَقَائِعِ. انْتَهَى مُلَخَّصًا مُوَضَّحًا.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَعْلَمْتُهُ.

(٣) قَالَ الْفَاكِهَانِيُّ: فِي هَذَا تَهْدِيدٌ شَدِيدٌ؛ لِأَنَّ مَنْ حَارَبَهُ اللَّهُ أَهْلَكَهُ، وَهُوَ مِنَ الْمَجَازِ الْبَلِيغِ؛ لِأَنَّ مَنْ كَرِهَ مَنْ أَحَبَّ اللَّهُ خَالَفَ اللَّهَ وَمَنْ خَالَفَ اللَّهَ عَادَنَهُ وَمَنْ عَادَنَهُ أَهْلَكَهُ، وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فِي جَانِبِ الْمُعَادَاةِ ثَبَّتَ فِي جَانِبِ الْمُوَالَاةِ، فَمَنْ وَالَى أَوْلِيَاءَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: ظَاهِرُهُ أَنَّ مَحَبَّةَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ تَقَعُ بِمُلَازِمَةِ الْعَبْدِ التَّقَرُّبَ بِالنَّوَافِلِ، وَقَدْ أُسْتُشْكِلَ بِمَا تَقَدَّمَ أَوَّلًا أَنَّ الْفَرَائِضَ أَحَبُّ الْعِبَادَاتِ الْمُتَقَرَّبِ بِهَا إِلَى اللَّهِ فَكَيْفَ لَا تُنْتِجُ الْمَحَبَّةَ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ النَّوَافِلِ مَا كَانَتْ حَاطِيَةً لِلْفَرَائِضِ مُشْتَمِلَةً عَلَيْهَا وَمُكَمِّلَةً لَهَا.

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنْ جُمْلَةِ مَا شُرِعَتْ لَهُ النَّوَافِلُ جَبْرُ الْفَرَائِضِ كَمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: «انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَتَكْمُلُ بِهِ فَرِيضَتَهُ»، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّقَرُّبِ بِالنَّوَافِلِ أَنَّ تَقَعُ مِنْ أَدَى الْفَرَائِضِ لَا مَنْ أَخْلَلَ بِهَا كَمَا قَالَ بَعْضُ الْأَكَابِرِ: مَنْ شَغَلَهُ الْفَرَضُ عَنِ النَّفْلِ فَهُوَ مَعْدُورٌ، وَمَنْ شَغَلَهُ النَّفْلُ عَنِ الْفَرَضِ فَهُوَ مَعْرُورٌ. هـ.

قلت: الغرور بمفهومه العام: داءٌ غُضَال، ومرضٌ قَتَال، ولكنه مع ذلك، قد =

= يسلم منه الكثير من الناس، وذلك لبشاعته ونفرة النفوس منه، ووضوحه أيضًا. لكن هناك نوعٌ من الغرور قلَّ من يسلم منه، ونادر من ينجو من تبعاته، وهو الكلام المذكور عن بعض الأكابر، ومثال ذلك من يشتغل من الأئمة والمؤذنين في رمضان في القيام بعملهم ومهمَّتهم، وخدمة بيوت وعباد الله عن أداء العمرة، فهذا معذور، وإن كان العكس فهو مغرور. ومن ذلك أيضًا: أن يتشاغل طالب العلم والداعية بتربية أولاده تربيةً دينيةً جادة، فيقرأ الكتب التي تعينه على ذلك، ويحضر دوراتٍ لأجلها، فيتشاغل عن تحصيل بعض فنون العلم التي يسعه الاستغناء عنه، وعن الانشغال بالدعوة والحلقات ونحوها: فهذا معذور، وإن كان العكس فهو مغرور. ومن ذلك أيضًا: أن يتشاغل طالب العلم بالقرآن حفظًا وتدبرًا وتفسيرًا وعملاً عن تحصيل فروع العلم وجزئياته: فهذا معذور، وإن كان العكس فهو مغرور. ومن ذلك أيضًا: أن يتشاغل العالم وطالب العلم والداعية بإصلاح قلبه وسريره، والعناية بإخلاصه وتوكله وعبادته لربه، والدعوة إلى دينه وشرعه، وإلقاء الدروس والمحاضرات، والجولات الدعوية عن تحصيل فروع العلم وجزئياته، التي ربَّما لا يحتاجها في عمره ولا مرةً واحدة: فهذا معذور، وإن كان العكس فهو مغرور.

قال ابن قدامة رحمته الله: فأما علم المعاملة وهو علم أحوال القلب، كالخوف، والرجاء، والرضى، والصدق، والإخلاص وغير ذلك، فهذا العلم ارتفع به كبار العلماء، وبتحقيقه اشتهرت أذكارهم، كسفيان، وأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

وإنما انحطت رتبة المُسمَّين بالفقهاء والعلماء عن تلك المقامات، لتشاغلهم بصورة العلم من غير أخذٍ على النفس أن تبلغ إلى حقائقه وتعمل بخفاياه. وأنت تجد الفقيه يتكلم في الظَّهار، واللَّعان، والسبع، والرمي، ويفرع التفريعات التي تمضي الدهور فيها ولا يحتاج إلى مسألة منها، ولا يتكلم في الإخلاص، ولا يحذر من الرياء، وهذا عليه فرض عين؛ لأن في إهماله هلاكه، والأول فرض كفاية، ولو أنه سُئل عن عِلَّة ترك المناقشة للنفس في الإخلاص والرياء لم يكن له جواب، ولو سُئل عن عِلَّة تشاغله بمسائل اللعان والرمي لقال: هذا فرض كفاية، ولقد صدق، ولكن خفي عليه أن الحساب =

بِهِ^(١)، وَيَدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي^(٢) لَأُعِيدَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ^(٣)، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ.

= فرض كفاية أيضًا، فهلا تشاغل به؟ وإنما تبهرج عليه النفس؛ لأن مقصودها من الرياء والسمعة يحصل بالمناظرة، لا بالحساب! «منهاج القاصدين» ٨/١.
فماذا نقول لحال الكثير منّا، وقد انطبق عليه كلامه تمامًا، نسأل الله أن يرزقنا العلم النافع.

(١) قَالَ الطُّوفِيُّ: إِنْفَقَ الْعُلَمَاءُ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ أَنَّ هَذَا مَجَازٌ وَكِيَاةٌ عَنْ نُصْرَةِ الْعَبْدِ وَتَأْيِيدِهِ وَإِعَانَتِهِ، حَتَّى كَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَنْزِلُ نَفْسَهُ مِنْ عَبْدِهِ مِثْلَ مِثْلَةِ الْآلَاتِ الَّتِي يَسْتَعِينُ بِهَا وَلِهَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: «فَبِي يَسْمَعُ وَبِي يُبْصِرُ وَبِي يَبْطِشُ وَبِي يَمْشِي».

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ أُسْتُشْكِلَ بِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْعِبَادِ وَالصُّلَحَاءِ دَعَا وَبَالَغُوا وَلَمْ يُجَابُوا، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِجَابَةَ تَتَنَوَّعُ: فَتَارَةٌ يَقَعُ الْمَطْلُوبُ بِعَيْنِهِ عَلَى الْفَوْرِ، وَتَارَةٌ يَقَعُ وَلَكِنْ يَتَأَخَّرُ لِحِكْمَةٍ فِيهِ، وَتَارَةٌ قَدْ تَقَعَ الْإِجَابَةُ وَلَكِنْ بِغَيْرِ عَيْنِ الْمَطْلُوبِ حَيْثُ لَا يَكُونُ فِي الْمَطْلُوبِ مَصْلَحَةٌ نَاجِزَةٌ وَفِي الْوَاقِعِ مَصْلَحَةٌ نَاجِزَةٌ أَوْ أَصْلَحُ مِنْهَا.

(٣) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: التَّرَدُّدُ فِي حَقِّ اللَّهِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَالْبَدَاءُ عَلَيْهِ فِي الْأُمُورِ غَيْرُ سَائِغٍ. ١. هـ.

قلت: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: المتردد منّا وإن كان تردده في الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَعْمَالِهِ، ثُمَّ هَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مَنْ يَتَرَدَّدُ تَارَةً لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْعَوَاقِبِ، وَتَارَةً لَمَّا فِي الْفَعْلَيْنِ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ؛ فَيُرِيدُ الْفَعْلَ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَيُكْرَهُهُ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ، لَا لَجَهْلِهِ مِنْهُ بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ الَّذِي يُحِبُّ مِنْ وَجْهِ وَيُكْرَهُ مِنْ وَجْهِ، كَمَا قِيلَ:

السَّيْبُ كَرُهُ وَكَرُهُ أَنْ أَفَارِقَهُ فَأَعْجَبَ لَشَيْءٍ عَلَى الْبَغْضَاءِ مُحْبُوبٌ

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه، بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفي «الصحيح»: «حُقَّتِ النَّارُ =

❖ قال الحافظ رحمه الله: فِي الْحَدِيثِ عِظَمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنْشَأُ عَنْهَا مَحَبَّةُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ الَّذِي يَتَقَرَّبُ بِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْمُنَاجَاةِ وَالْقُرْبَةِ، وَلَا وَاسِطَةَ فِيهَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، وَلَا شَيْءَ أَقَرَّ لَعَيْنِ الْعَبْدِ مِنْهَا وَلِهَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَسِ الْمَرْفُوعِ: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَمَنْ كَانَتْ قُرَّةُ عَيْنِهِ فِي شَيْءٍ فَإِنَّهُ يَوَدُّ أَنْ لَا يَفَارِقَهُ وَلَا يَخْرُجَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَعِيمَهُ وَبِهِ تَطْيِيبُ حَيَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ ذَلِكَ لِلْعَابِدِ بِالْمُصَابَرَةِ عَلَى النَّصَبِ، فَإِنَّ السَّالِكَ عَرَضُ الْآفَاتِ وَالْفُتُورِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا أَنَّ مَنْ أَتَى بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَتَقَرَّبَ بِالنَّوَافِلِ لَمْ يَرَدْ دُعَاؤُهُ لَوْجُودِ هَذَا الْوَعْدِ الصَّادِقِ الْمُؤَكَّدِ بِالْقَسَمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَمَّا يَتَخَلَّفُ مِنْ ذَلِكَ.

= بالشَّهَوَاتِ، وَحُقَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢١٦].

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ يَظْهَرُ مَعْنَى التَّرَدُّدِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحِبَّهُ»؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ الَّذِي هَذَا حَالُهُ صَارَ مُحِبُّوًّا لِلْحَقِّ مُحِبًّا لَهُ، يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ أَوَّلًا بِالنَّوَافِلِ وَهُوَ يُحِبُّهَا، ثُمَّ اجْتَهَدَ فِي النَّوَافِلِ الَّتِي يُحِبُّهَا وَيُحِبُّ فَاعْلَمَهَا، فَأَتَى بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ مُحِبِّوْبِ الْحَقِّ؛ فَأَحْبَبَهُ الْحَقُّ لِفِعْلِ مُحِبُّوْبِهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بِقَصْدِ اتِّفَاقِ الْإِرَادَةِ بِحَيْثُ يُحِبُّ مَا يُحِبُّهُ مُحِبُّوْبُهُ، وَيَكْرَهُ مَا يَكْرَهُهُ مُحِبُّوْبُهُ، وَالرَّبُّ يَكْرَهُ أَنْ يَسُوءَ عَبْدُهُ وَمُحِبُّوْبُهُ؛ فَلَزِمَ مِنْ هَذَا أَنْ يَكْرَهُ الْمَوْتَ لِيَزْدَادَ مِنْ مُحَابِّ مُحِبُّوْبِهِ.

وَاللَّهُ ﷻ قَدْ قَضَى بِالْمَوْتِ؛ فَكُلُّ مَا قَضَى بِهِ فَهُوَ يَرِيدُهُ وَلَا بَدَّ مِنْهُ، فَالرَّبُّ مَرِيدٌ لِمَوْتِهِ لِمَا سَبَقَ بِهِ قَضَاؤُهُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ كَارَهُ لِمَسَاءَةِ عَبْدِهِ وَهِيَ الْمَسَاءَةُ الَّتِي تَحْصُلُ لَهُ بِالْمَوْتِ؛ فَصَارَ الْمَوْتُ مَرَادًا لِلْحَقِّ مِنْ وَجْهِ مَكْرُوْهَاً لَهُ مِنْ وَجْهِهِ، وَهَذَا حَقِيقَةُ التَّرَدُّدِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدَ مَرَادًا مِنْ وَجْهِ مَكْرُوْهَاً مِنْ وَجْهِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ مِنْ تَرْجُّحِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ كَمَا تَرْجَحُ إِرَادَةُ الْمَوْتِ، لَكِنْ مَعَ وَجُودِ كِرَاهَةِ مَسَاءَةِ عَبْدِهِ، وَلَيْسَ إِرَادَتُهُ لِمَوْتِ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يُحِبُّهُ وَيَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ كِإِرَادَتِهِ لِمَوْتِ الْكَافِرِ الَّذِي يَبْغِضُهُ وَيُرِيدُ مَسَاءَتَهُ. «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» ١٢٩/١٨ - ١٣١.

وَفِيهِ: أَنَّ الْعَبْدَ وَلَوْ بَلَغَ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ حَتَّى يَكُونَ مَحْبُوبًا لِلَّهِ لَا يَنْقَطِعُ عَنِ الطَّلَبِ مِنَ اللَّهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُضُوعِ لَهُ وَإِظْهَارِ الْعُبُودِيَّةِ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ عَطَاءٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِظَمَ قَدْرِ الْوَلِيِّ، لِكَوْنِهِ خَرَجَ عَنْ تَدْبِيرِهِ إِلَى تَدْبِيرِ رَبِّهِ، وَعَنْ انْتِصَارِهِ لِنَفْسِهِ إِلَى انْتِصَارِ اللَّهِ لَهُ، وَعَنْ حَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ بِصِدْقِ تَوَكُّلِهِ. قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ لَا يُحْكَمَ لِإِنْسَانٍ آذَى وَلِيًّا ثُمَّ لَمْ يُعَاجِلْ بِمُصِيبَةٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَلَدِهِ بِأَنَّهُ سَلِمَ مِنْ انْتِقَامِ اللَّهِ، فَقَدْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ أَشَدُّ عَلَيْهِ كَالْمُصِيبَةِ فِي الدِّينِ مَثَلًا.

قَالَ: وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: (افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ) الْفَرَائِضَ الظَّاهِرَةَ فِعْلًا كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَتَرْكًا كَالزُّنَا وَالْقَتْلِ وَغَيْرَهُمَا مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ، وَالْبَاطِنَةَ كَالْعِلْمِ بِاللَّهِ وَالْحُبِّ لَهُ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَالْخَوْفَ مِنْهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَهِيَ تَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى أَعْمَالٍ وَتُرُوكٍ^(١). ٤١٤/١١ - ٤٢٢

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فائدة: (تَنْبِيْهُ): أَشْكَلَ وَجْهَ دُخُولِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ التَّوَاضُّعِ. وَالْجَوَابُ عَنِ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِالنَّوَافِلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِغَايَةِ التَّوَاضُّعِ لِلَّهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ الْكُرْمَانِيُّ. ثَانِيهَا: ذَكَرَهُ أَيْضًا فَقَالَ: قِيلَ التَّرْجَمَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِمَّا قَالَ: «كُنْتُ سَمْعُهُ» وَمِنْ التَّرَدُّدِ.

قَالَ: وَيَخْرُجُ مِنْهُ جَوَابٌ ثَالِثٌ، وَيُظْهَرُ لِي رَابِعٌ، وَهُوَ أَنَّهَا تُسْتَفَادُ مِنْ لَازِمِ قَوْلِهِ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا» لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الرِّجْرَ عَنْ مُعَادَاةِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَلْزِمِ لِمُوَالَاتِهِمْ، وَمُوَالَاةُ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ لَا تَتَأْتَى إِلَّا بِغَايَةِ التَّوَاضُّعِ، إِذْ مِنْهُمْ الْأَشْعَثُ الْأَغْبَرُ الَّذِي لَا يُؤْنَسُ لَهُ.

باب [ما جزاء مَنْ أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى]

* عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» قَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ: إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ، قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضَرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^(١).

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: لَيْسَ وَجْهُهُ عِنْدِي كَرَاهَةِ الْمَوْتِ وَشِدَّتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَكَادُ يَخْلُو عَنْهُ أَحَدٌ، وَلَكِنَّ الْمَذْمُومَ مِنْ ذَلِكَ إِثَارُ الدُّنْيَا، وَالرُّكُونُ إِلَيْهَا، وَكَرَاهِيَةُ أَنْ يَصِيرَ إِلَى اللَّهِ وَالِدَارِ الْآخِرَةِ.

قَالَ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَابَ قَوْمًا بِحُبِّ الْحَيَاةِ فَقَالَ ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا فِيهَا﴾ [يونس: ٧].

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ: الْبُدْءُ بِأَهْلِ الْخَيْرِ فِي الذِّكْرِ لِشَرَفِهِمْ وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الشَّرِّ أَكْثَرَ. وَفِيهِ: أَنَّ الْمُجَازَاةَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَإِنَّهُ قَابِلُ الْمَحَبَّةِ بِالْمَحَبَّةِ وَالْكَرَاهَةِ بِالْكَرَاهَةِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمُحْتَضِرَ إِذَا ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الشُّرُورِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ بُشِّرَ بِالْخَيْرِ وَكَذَا بِالْعَكْسِ.

(١) فائدة: قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «وَالْمَوْتُ دُونَ لِقَاءِ اللَّهِ» وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ فِيمَا يَظْهَرُ لِي ذِكْرُهَا اسْتِنْبَاطًا مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَحَبَّةَ لِقَاءِ اللَّهِ لَا تَدْخُلُ فِي النَّهْيِ عَنْ تَمَنِّي الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ مَعَ عَدَمِ تَمَنِّي الْمَوْتِ، كَأَنْ تَكُونَ الْمَحَبَّةُ حَاصِلَةً لَا يَفْتَرِقُ حَالُهُ فِيهَا بِحُصُولِ الْمَوْتِ وَلَا بِتَأْخُرِهِ وَأَنَّ النَّهْيَ عَنْ تَمَنِّي الْمَوْتِ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَمِرَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْإِحْتِضَارِ وَالْمُعَايَنَةِ فَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ النَّهْيِ بَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ.

وَفِيهِ: أَنَّ فِي كَرَاهَةِ الْمَوْتِ فِي حَالِ الصَّحَّةِ تَفْصِيلًا:

- فَمَنْ كَرِهَهُ إِثَارًا لِلْحَيَاةِ عَلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ نَعِيمِ الْآخِرَةِ: كَانَ مَذْمُومًا.

- وَمَنْ كَرِهَهُ خَشْيَةً أَنْ يُفْضِيَ إِلَى الْمُؤَاخَذَةِ، كَأَنْ يَكُونَ مُقْصَرًّا فِي الْعَمَلِ لَمْ يَسْتَعِدَّ لَهُ بِالْأُهْبَةِ، بِأَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ التَّيَعَاتِ، وَيَقُومَ بِأَمْرِ اللَّهِ كَمَا يَجِبُ: فَهُوَ مَعْدُورٌ.

لَكِنْ يَنْبَغِي لِمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ أَنْ يُبَادِرَ إِلَى أَخِذِ الْأُهْبَةِ، حَتَّى إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ لَا يَكْرَهُهُ بَلْ يُحِبُّهُ؛ لِمَا يَرْجُو بَعْدَهُ مِنْ لِقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى. ٤٣٨ - ٤٣٤ / ١١

باب [عِظَمُ الْهَوْلِ وَالشَّدَّةِ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَعْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَرَفُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا، وَيُلْجِمُهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ آذَانُهُمْ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ تَأَمَّلَ الْحَالَةَ الْمَذْكُورَةَ عَرَفَ عِظَمَ الْهَوْلِ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّ النَّارَ تَحْفُفُ بِأَرْضِ الْمَوْقِفِ وَتُدْنِي الشَّمْسُ مِنَ الرُّءُوسِ قَدْرَ مِيلٍ، فَكَيْفَ تَكُونُ حَرَارَةُ تِلْكَ الْأَرْضِ وَمَاذَا يَرَوِيهَا مِنَ الْعَرَقِ حَتَّى يَبْلُغَ مِنْهَا سَبْعِينَ ذِرَاعًا مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا يَجِدُ إِلَّا قَدْرَ مَوْضِعِ قَدَمِهِ،

فَكَيْفَ تَكُونُ حَالُهُ هَؤُلَاءِ فِي عَرَقِهِمْ مَعَ تَنَوُّعِهِمْ فِيهِ، إِنَّ هَذَا لَمِمَّا يَبْهَرُ الْعُقُولَ وَيَدُلُّ عَلَى عَظِيمِ الْقُدْرَةِ وَيَقْتَضِي الْإِيمَانَ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ أَنْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهَا مَجَالٌ، وَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهَا بِعَقْلٍ وَلَا قِيَاسٍ وَلَا عَادَةٍ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْقَبُولِ وَيَدْخُلُ تَحْتَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، وَمَنْ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ دَلًّا عَلَى خُسْرَانِهِ وَحِرْمَانِهِ.

وَقَائِدَةُ الْإِحْبَارِ بِذَلِكَ أَنْ يَتَنَبَّهَ السَّامِعُ فَيَأْخُذَ فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي تُخَلِّصُهُ مِنْ تِلْكَ الْأَهْوَالِ، وَيُبَادِرَ إِلَى التَّوْبَةِ مِنَ التَّعْبَاتِ، وَيَلْجَأَ إِلَى الْكَرِيمِ الْوَهَّابِ فِي عَوْنِهِ عَلَى أَسْبَابِ السَّلَامَةِ، وَيَتَضَرَّعَ إِلَيْهِ فِي سَلَامَتِهِ مِنْ دَارِ الْهُوَانِ، وَإِدْخَالِهِ دَارَ الْكِرَامَةِ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ. ٤٨٠/١١

باب [عرض الأُمَمِ على النَّبِيِّ ﷺ، وما السرُّ في دخول

الستين ألفاً الجنة دون حسابٍ ولا عذاب]

*** عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ»^(١)،**

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللهُ: عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالتَّسَانِييِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَلَفْظُهُ: «لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ جُعِلَ يَمُرُّ بِالنَّبِيِّ وَمَعَهُ الْوَاحِدُ» الْحَدِيثُ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُحْفُوظًا كَانَتْ فِيهِ قُوَّةٌ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَعَدُّدِ الْإِسْرَاءِ وَأَنَّهُ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ أَيْضًا غَيْرَ الَّذِي وَقَعَ بِمَكَّةَ، فَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالْبَزَّارِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ قَالَ: «أَكْثَرْنَا الْحَدِيثَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ عُدْنَا إِلَيْهِ فَقَالَ: عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ اللَّيْلَةَ بِأَمَمِهَا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ يَمُرُّ وَمَعَهُ الثَّلَاثَةُ وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَمَعَهُ الْعِصَابَةُ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَالَّذِي يَتَحَرَّرُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْإِسْرَاءَ الَّذِي وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ لَيْسَ فِيهِ مَا وَقَعَ بِمَكَّةَ مِنْ اسْتِفْتَاكِحِ أَبْوَابِ السَّمَاوَاتِ بِآبَا بَابًا وَلَا مِنْ اِلْتِقَاءِ الْأَنْبِيَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ فِي سَمَاءٍ وَلَا الْمُرَاجَعَةِ مَعَهُمْ وَلَا الْمُرَاجَعَةِ مَعَ مُوسَى فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِفَرَضِ الصَّلَوَاتِ وَلَا فِي طَلَبِ تَخْفِيفِهَا وَسَائِرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَإِنَّمَا تَكَرَّرَتْ قَضَايَا كَثِيرَةٌ سِوَى =

فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْعَشْرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ^(١)، قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ انْظُرِي إِلَى الْأَفْقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا^(٢) قَدَامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لَا يَكْتَوُونَ، وَلَا

= ذَلِكَ رَأَاهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَمِنْهَا بِمَكَّةَ الْبَعْضُ، وَمِنْهَا بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْهِجْرَةِ الْبَعْضُ، وَمُعْظَمُهَا فِي الْمَنَامِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اسْتَشْكَلَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ كَوْنَهُ ﷺ لَمْ يَعْرِفْ أُمَّتَهُ حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُمْ أُمَّةٌ مُوسَى، وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ كَمَا تَقَدَّمَ: «كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ تَرَ مِنْ أُمَّتِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّهُمْ غُرٌّ مُحَجَّلُونَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ».

وَأَجَابَ بِأَنَّ الْأَشْخَاصَ الَّتِي رَأَاهَا فِي الْأَفْقِ لَا يُدْرِكُ مِنْهَا إِلَّا الْكَثْرَةُ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ لِأَعْيَانِهِمْ، وَأَمَّا مَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَمَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَرُبُوا مِنْهُ، وَهَذَا كَمَا يَرَى الشَّخْصُ شَخْصًا عَلَى بُعْدٍ فَيَكَلِّمُهُ وَلَا يَعْرِفُ أَنَّهُ أَخُوهُ، فَإِذَا صَارَ بِحَيْثُ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ عَرَفَهُ. وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ عِنْدَ وُرُودِهِمْ عَلَيْهِ الْحَوْصَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى أَنَّ مَعَ السَّبْعِينَ أَلْفًا زِيَادَةً عَلَيْهِمْ، فَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتَّبَهَقْفِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ رَبِّي فَوَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَزَادَ: «فَاسْتَرَدْتُ فَرَادَنِي مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعِينَ أَلْفًا» وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، وَعَنْ حُذَيْفَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ الْبَزَّازِ، وَعَنْ ثُوْبَانَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ، فَهَذِهِ طُرُقٌ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَجَاءَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى مِنْ ذَلِكَ: فَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالتَّبْرَانِيُّ وَابْنَ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رَفَعَهُ: «وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، وَثَلَاثَ حَيَّاتٍ مِنْ حَيَّاتِ رَبِّي».

يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ^(١)، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ^(٢) فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»^{(٣)(٤)} ٥٠٢ - ٤٩٥/١١

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ أَنَّهُمْ لَا يَتَشَاءُمُونَ كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اتَّفَقَ عَلَى ذِكْرِ هَذِهِ الْأَرْبَعِ مُعْظَمُ الرِّوَايَاتِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَلَا يَرْقُونَ» بَدَل «وَلَا يَكْتُونُونَ» وَقَدْ أَنْكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَزَعَمَ أَنَّهَا غَلَطٌ مِنْ رَاوِيهَا، وَاعْتَلَّ بِأَنَّ الرَّاقِيَ يُحْسِنُ إِلَى الَّذِي يَرْقِيهِ فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مَطْلُوبَ التَّرَكُّ؟ وَأَيْضًا فَقَدْ رَقَى جَبْرِيلُ النَّبِيِّ ﷺ وَرَقَى النَّبِيُّ أَصْحَابَهُ وَأَذِنَ لَهُمْ فِي الرُّقَى وَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ» وَالنَّفْعُ مَطْلُوبٌ. قَالَ: وَأَمَّا الْمُسْتَرْقِي فَإِنَّهُ يَسْأَلُ غَيْرَهُ وَيَرْجُو نَفْعَهُ، وَتَمَامُ التَّوَكُّلِ يُنَافِي ذَلِكَ.

قَالَ: وَإِنَّمَا الْمُرَادُ وَصِفِ السَّبْعِينَ بِتَمَامِ التَّوَكُّلِ فَلَا يَسْأَلُونَ غَيْرَهُمْ أَنْ يَرْقِيَهُمْ، وَلَا يَكُوِّبُهُمْ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ مِنْ شَيْءٍ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَجُوبَةُ الْعُلَمَاءِ فِي الْحِكْمَةِ قَوْلُهُ: (سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ). قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: «يُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَ سَأَلَ عَنْ صِدْقِ قَلْبٍ فَأُجِيبَ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِهِ حَسْمُ الْمَادَّةِ، فَلَوْ قَالَ لِلثَّانِي نَعَمْ لَأَوْشَكَ أَنْ يَقُومَ ثَالِثٌ وَرَابِعٌ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَصْلُحُ لِذَلِكَ». وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الثَّانِي مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ مَا كَانَ عِنْدَ عُكَّاشَةَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُجِبْ، إِذْ لَوْ أَجَابَهُ لَجَازَ أَنْ يَطْلُبَ ذَلِكَ كُلِّ مَنْ كَانَ حَاضِرًا فَيَتَسَلَّلُ، فَسَدَّ الْبَابَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ. وَإِلَى هَذَا جَنَحَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ.

(٤) فِيهِ: أَنَّ الْكَثْرَةَ لَيْسَتْ عَلَامَةً عَلَى صِحَّةِ الْمَنْهَجِ وَعَدَمِهِ، فَهَؤُلَاءِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ أَحَدٌ؛ أَيٌّ: أَنَّهُ لَمْ يَسْتَجِبْ لِدَعْوَتِهِمْ وَنَصَحَهُمْ أَحَدٌ مِنْ قَوْمِهِمْ.

فَلا يَنْبَغِي الْاِغْتِرَارُ بِكَثْرَةِ الْأَتْبَاعِ وَالْمُحِبِّينَ، وَلَا يَنْبَغِي الْحُزَنُ عَلَى قِلَّتِهِمْ. =

باب [كيف يتكون الجنين، وبماذا يُؤمر المَلَك]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ^(١) أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ^(٢)، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ^(٣)، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعٍ: بِرِزْقِهِ وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ^(٤) ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ

= وفيه أيضًا: فضيلة التوكل على الله تعالى، حيث إنه يُدخل صاحبه الجنة بلا حساب ولا عذاب.

وفيه: حسن خلقه ﷺ؛ وذلك لأنه رد هذا الرجل، وسد الباب على وجه ليس فيه غضاضة على أحد ولا كراهة.

- (١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: الْمُرَادُ بِالْجَمْعِ ضَمُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ بَعْدَ الْإِنْتِشَارِ.
(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «ثُمَّ تَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ وَتَكُونُ» هُنَا بِمَعْنَى «تَصِيرُ» وَمَعْنَاهُ: أَنَّهَا تَكُونُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ مُدَّةَ الْأَرْبَعِينَ ثُمَّ تَنْقَلِبُ إِلَى الصِّفَةِ الَّتِي تَلِيهَا، وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ تَصِيرُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا، فَيُخَالِطُ الدَّمُ النُّطْفَةَ فِي الْأَرْبَعِينَ الْأُولَى بَعْدَ إِنْعِقَادِهَا وَامْتِدَادِهَا، وَتَجْرِي فِي أَجْزَائِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى تَتَكَامَلَ عَلَقَةً فِي أَثْنَاءِ الْأَرْبَعِينَ، ثُمَّ يُخَالِطُهَا اللَّحْمُ شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ تَشْتَدَّ فَتَصِيرَ مُضْغَةً، وَلَا تُسَمَّى عَلَقَةً قَبْلَ ذَلِكَ مَا دَامَتْ نُطْفَةً، وَكَذَا مَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ زَمَانِ الْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ.

- (٣) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: الْمُرَادُ مِثْلَ مُدَّةِ الزَّمَانِ الْمَذْكُورِ فِي الْإِسْتِحَالَةِ، وَالْعَلَقَةُ الدَّمُ الْجَامِدُ الْغَلِيظُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِلرُّطُوبَةِ الَّتِي فِيهِ وَتَعَلُّقِهِ بِمَا مَرَّ بِهِ، وَالْمُضْغَةُ قِطْعَةُ اللَّحْمِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا قَدَرُ مَا يَمْضَغُ الْمَاضِغُ.

فِي رِوَايَةِ الْكُشَيْبِيِّ: «بِأَرْبَعٍ» وَالْمَعْدُودُ إِذَا أُبْهِمَ جَازَ تَذْكِيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِكُتْبِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ مِنْ أَحْوَالِ الْجَنِينِ، وَفِي رِوَايَةِ آدَمَ: «فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ» وَكَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمَاتِ الْقَضَايَا الْمُقَدَّرَةَ، وَكُلَّ قَضِيَّةٍ تُسَمَّى كَلِمَةً.

- (٤) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: كَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَنَقَصَ مِنْهَا ذِكْرَ الْعَمَلِ وَبِهِ تَيَمُّمٌ =

= الأَرْبَعِ، وَتَبَّتْ قَوْلُهُ: «وَعَمَلُهُ» فِي رِوَايَةِ آدَمَ، وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ أَيْضًا: «فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ يَكْتُبُ رِزْقَهُ...» إلخ، وَضَبَطَ يَكْتُبُ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا بِمُوحَدَةٍ مَكْسُورَةٍ، وَالْآخَرُ بِتَحْتَانِيَّةٍ مَفْتُوحَةٍ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ - يَكْتُبُ -، وَهُوَ أَوْجَهُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ آدَمَ: «فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيَكْتُبُ».

وَقَوْلُهُ: (شَقِي أَوْ سَعِيد) الْمُرَادُ أَنَّهُ يَكْتُبُ لِكُلِّ أَحَدٍ إِمَّا السَّعَادَةَ وَإِمَّا الشَّقَاءَ، وَلَا يَكْتُبُهُمَا لِوَاحِدٍ مَعًا، وَإِنْ أُمِكنَ وَجُودُهُمَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا اجْتَمَعَا لِلْأَعْلَبِ.

وَالْمُرَادُ مِنْ كِتَابَةِ الرِّزْقِ تَقْدِيرُهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَصِفَتُهُ حَرَامًا أَوْ حَلَالًا. وَبِالْأَجَلِ هَلْ هُوَ طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ.

وَبِالْعَمَلِ هُوَ صَالِحٌ أَوْ فَاسِدٌ.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَا ظَاهِرُهُ يُخَالِفُ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَفْظُهُ: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثَلَاثَ وَأَرْبَعُونَ - وَفِي نُسْخَةٍ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ - لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعَظْمَهَا ثُمَّ قَالَ: أَيُّ رَبِّ أَذْكَرُ أَمْ أَنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ» الْحَدِيثُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَحُمِلَ هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ التَّصْوِيرَ بِأَثَرِ النُّطْفَةِ وَأَوَّلِ الْعَلَقَةِ فِي أَوَّلِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ غَيْرَ مُوجُودٍ وَلَا مَعْهُودٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ التَّصْوِيرُ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ الْآيَةُ [المؤمنون: ١٤]، قَالَ: فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَصَوَّرَهَا...) إلخ؛ أَيُّ: كَتَبَ ذَلِكَ ثُمَّ يَفْعَلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ: (أَذْكَرُ أَوْ أَنْثَى) قَالَ: وَخَلَقَهُ جَمِيعَ الْأَعْضَاءِ وَالذُّكُورِيَّةَ وَالْأُنْثَوِيَّةَ يَقَعُ فِي وَقْتٍ مُتَّفَقٍ وَهُوَ مُشَاهِدٌ فِيمَا يُوجَدُ مِنْ أَجَنَةِ الْحَيَوَانِ وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْحَلَقَةُ وَاسْتِوَاءُ الصُّورَةِ، ثُمَّ يَكُونُ لِلْمَلَكِ فِيهِ تَصَوُّرٌ آخَرٌ وَهُوَ وَقْتُ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ حِينَ يَكْمُلُ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، كَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ نَفْخَ الرُّوحِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. إِنَّهِيَ مُلَحَّصًا.

الرُّوحُ^(١)، فَوَاللهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ - أَوْ: الرَّجُلَ -^(٢) يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ^(٣)،

= **قال الحافظ** رحمه الله: شُوهِدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَجَنَّةِ التَّصْوِيرُ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ وَتَمَيَّزَ الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى، فَعَلَى هَذَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: أَوَّلُ مَا يَبْتَدِئُ بِهِ الْمَلَكُ تَصْوِيرَ ذَلِكَ لَفْظًا وَكُتِبَ ثُمَّ يَسْرِعُ فِيهِ فِعْلًا عِنْدَ اسْتِكْمَالِ الْعَلَقَةِ، فَفِي بَعْضِ الْأَجَنَّةِ يَتَقَدَّمُ ذَلِكَ وَفِي بَعْضِهَا يَتَأَخَّرُ، وَلَكِنْ بَقِيَ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ أَنَّهُ ذَكَرَ الْعَظَمَ وَاللَّحْمَ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعِينَ الْعَلَقَةُ فَيَقْوَى مَا قَالَ عِيَاضُ وَمَنْ تَبِعَهُ. وَالرَّاجِحُ أَنَّ التَّصْوِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ.

(١) **قال الحافظ** رحمه الله: قَالَ عِيَاضُ: اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوَاضِعَ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ أَنْ نَفَخَ الرُّوحَ فِيهِ بَعْدَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَذَلِكَ تَمَامُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرَ وَدُخُولُهُ فِي الْخَامِسِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَعَلَيْهِ يُعَوَّلُ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي الْإِسْتِلْحَاقِ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِحَرَكَةِ الْجَنِينِ فِي الْجَوْفِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ الْحِكْمَةُ فِي عِدَّةِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْوَفَاةِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعِشْرٍ وَهُوَ الدُّخُولُ فِي الْخَامِسِ.

وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ جَاءَ صَرِيحًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: فَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ فَقِيلَ لَهُ: مَا بَالُ الْعِشْرَةِ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؟ فَقَالَ: يُنْفَخُ فِيهَا الرُّوحُ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ قَالَ كَالْأَوْزَاعِيِّ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ عِدَّةَ أُمِّ الْوَلَدِ مِثْلُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ، وَهُوَ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّ الْغَرْضَ اسْتِبْرَاءَ الرَّحِمِ فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ. وَمَعْنَى إِسْنَادِ النَّفْخِ لِلْمَلَكِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَالنَّفْخُ فِي الْأَصْلِ إِخْرَاجُ رِيحٍ مِنْ جَوْفِ النَّافِخِ لِيَدْخُلَ فِي الْمُنْفُوخِ فِيهِ، وَالْمُرَادُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ.

(٢) **قال الحافظ** رحمه الله: إِشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ التَّأْكِيدِ بِالْقَسَمِ وَوَصَفِ الْمُقْسَمِ بِهِ وَبَيَانٍ وَبِالْأَلَامِ، وَالْأَصْلُ فِي التَّأْكِيدِ أَنَّهُ يَكُونُ لِمُخَاطَبَةِ الْمُنْكَرِ أَوْ الْمُسْتَبْعِدِ أَوْ مَنْ يُتَوَهَّمُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ وَهَذَا لَمَّا كَانَ الْحُكْمُ مُسْتَبْعِدًا وَهُوَ دُخُولُ مَنْ عَمِلَ الطَّاعَةَ طُولَ عُمْرِهِ النَّارَ وَبِالْعُكْسِ حَسَنُ الْمُبَالَغَةِ فِي تَأْكِيدِ الْحَبَرِ بِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) **قال الحافظ** رحمه الله: الْبَاءُ زَائِدَةٌ وَالْأَصْلُ: يَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَمَلٌ =

حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ^(١)، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا. وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(٢)، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ^(٣)، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا»، قَالَ آدَمُ: «إِلَّا ذِرَاعٌ».

* **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَعْمَالَ حَسَنَهَا وَسَيِّئَهَا أَمَارَاتٌ وَلَيْسَتْ بِمُوجِبَاتٍ، وَأَنَّ مَصِيرَ الْأُمُورِ فِي الْعَاقِبَةِ إِلَى مَا سَبَقَ بِهِ الْقَضَاءُ وَجَرَى بِهِ الْقَدَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ قَالَهُ الْحَطَّابِيُّ.

وَفِيهِ: الْقَسَمُ عَلَى الْخَبَرِ الصِّدْقِ تَأْكِدًا فِي نَفْسِ السَّامِعِ.

وَفِيهِ: أَنَّ السَّعِيدَ قَدْ يَشْفَى وَأَنَّ الشَّقِيَّ قَدْ يَسْعُدُ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَأَمَّا مَا فِي عِلْمِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَلَا يَتَغَيَّرُ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْخَاتِمَةِ. قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ: هَذِهِ

= إِمَّا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَإِمَّا مَفْعُولٌ بِهِ وَكِلَاهُمَا مُسْتَعْنٍ عَنِ الْحَرْفِ، فَكَانَ زِيَادَةُ الْبَاءِ لِلتَّأْكِيدِ أَوْ ضَمَّنَ «يَعْمَلُ» مَعْنَى يَتَلَبَّسُ فِي عَمَلِهِ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِذَلِكَ حَقِيقَةً وَيُخْتَمُ لَهُ بِعَكْسِهِ، وَسَيَأْتِي فِي حَدِيثٍ سَهْلٍ بِلَفْظٍ: «لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ» وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنَافِقِ وَالْمُرَائِي، بِخِلَافِ حَدِيثِ الْبَابِ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِسُوءِ الْخَاتِمَةِ.

(١) **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: التَّعْبِيرُ بِالذِّرَاعِ تَمْثِيلٌ بِقُرْبِ حَالِهِ مِنَ الْمَوْتِ فَيَحَالُ مِنْ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْمَكَانِ الْمَقْصُودِ بِمِقْدَارِ ذِرَاعٍ أَوْ بَاعٍ مِنَ الْمَسَافَةِ، وَضَابِطُ ذَلِكَ الْحِسِّيِ الْغُرْعَةُ الَّتِي جُعِلَتْ عَلَامَةً لِعَدَمِ قَبُولِ التَّوْبَةِ.

(٢) **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: بَعْضُهَا مِنَ الطَّاعَاتِ الْإِعْقَادِيَّةِ وَالْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ.

(٣) **قال الحافظ** رَحِمَهُ اللهُ: الْمُرَادُ بِسَبْقِ الْكِتَابِ سَبْقُ مَا تَضَمَّنَهُ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَتَعَارَضُ عَمَلُهُ فِي إِفْتِضَاءِ السَّعَادَةِ وَالْمَكْتُوبِ فِي إِفْتِضَاءِ الشَّقَاوَةِ فَيَتَحَقَّقُ مُقْتَضَى الْمَكْتُوبِ.

الَّتِي قَطَعْتَ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ مَعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ حُسْنِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَذَرُونَ بِمَاذَا يُخْتَمَ لَهُمْ.

وَفِيهِ: أَنَّ عُمُومَ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [الأنعام: ٩٧] مَخْصُوصٌ بِمَنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّ مَنْ عَمِلَ السَّعَادَةَ وَخُتِمَ لَهُ بِالشَّقَاءِ فَهُوَ فِي طُولِ عُمُرِهِ عِنْدَ اللَّهِ شَقِيٌّ وَبِالْعَكْسِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ أَصْلَ خَلْقِهِ مِنْ نُظْفَةٍ وَتَنَقَّلَهُ فِي تِلْكَ الْأَطْوَارِ إِلَى أَنْ صَارَ إِنْسَانًا جَمِيلَ الصُّورَةِ مُفَضَّلًا بِالْعَقْلِ وَالْفَهْمِ وَالنُّطْقِ كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَشْكُرَ مَنْ أَنْشَأَهُ وَهَيَّأَهُ وَيَعْبُدَهُ حَقَّ عِبَادَتِهِ وَيُطِيعَهُ وَلَا يَعْصِيَهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ فِي تَقْدِيرِ الْأَعْمَالِ مَا هُوَ سَابِقٌ وَلَا حَقٌّ، فَالسَّابِقُ مَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّاحِقُ مَا يُقَدَّرُ عَلَى الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ كَمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقْبَلُ النِّسْخَ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى كِتَابَةِ ذَلِكَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ عَلَى وَفْقِ مَا فِي عِلْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ السَّقَطَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَفَتْ نَفْخَ الرُّوحِ فِيهِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ عَنْ جَابِرِ رَفَعَهُ: «إِذَا أُسْتِهْلَ الصَّبِيُّ وَرِثَ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ» وَقَدْ ضَعَّفَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُتَهَذَّبِ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ لَكِنَّ الْمُرْجَحَ عِنْدَ الْحُقَاطِ وَفَقِهِ، وَعَلَى طَرِيقِ الْفُقَهَاءِ لَا أَثَرَ لِلتَّعْلِيلِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلرَّفْعِ لِرِيَادَتِهِ، قَالُوا: وَإِذَا بَلَغَ مِائَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا غُسِلَ وَكُفِّنَ وَدُفِنَ بِغَيْرِ صَلَاةٍ، وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ لَا يُشْرَعُ لَهُ غُسْلٌ وَلَا غَيْرُهُ.

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّخْلِيقَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ، فَأَقْلَّ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ خَلْقُ الْوَلَدِ أَحَدٌ وَثَمَانُونَ يَوْمًا وَهِيَ ابْتِدَاءُ الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ، وَقَدْ لَا يَتَبَيَّنُ إِلَّا فِي آخِرِهَا، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ بِالْوَضْعِ إِلَّا بِبُلُوغِهَا، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ.

وَفِيهِ: أَنَّ كُلًّا مِنَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ قَدْ يَقَعُ بِلَا عَمَلٍ وَلَا عُمُرٍ وَعَلَيْهِ يَنْطَبِقُ قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

وَفِيهِ: الْحَثُّ الْقَوِيُّ عَلَى الْقَنَاعَةِ، وَالزَّجْرُ الشَّدِيدُ عَنِ الْحِرْصِ؛ لِأَنَّ الرِّزْقَ إِذَا كَانَ قَدْ سَبَقَ تَقْدِيرُهُ لَمْ يُغْنِ التَّعْنِّي فِي طَلَبِهِ وَإِنَّمَا شَرَعَ الْاِكْتِسَابُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ الَّتِي اِقْتَضَتْهَا الْحِكْمَةُ فِي دَارِ الدُّنْيَا.

وَفِيهِ: الْحَثُّ عَلَى الْاِسْتِعَاذَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ سُوءِ الْخَاتِمَةِ، وَقَدْ عَمِلَ بِهِ جَمْعٌ جَمٌّ مِنَ السَّلَفِ وَأُئِمَّةِ الْخَلْفِ، وَأَمَّا مَا قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي «كِتَابِ الْعَاقِبَةِ»: إِنَّ سُوءَ الْخَاتِمَةِ لَا يَقَعُ لِمَنْ اِسْتَقَامَ بَاطِنُهُ وَصَلَحَ ظَاهِرُهُ وَإِنَّمَا يَقَعُ لِمَنْ فِي طَوِيلَتِهِ فَسَادٌ أَوْ اِرْتِيَابٌ وَيَكْثُرُ وَقُوعُهُ لِلْمُصِرِّ عَلَى الْكِبَائِرِ وَالْمُجْتَرِّئِ عَلَى الْعِظَائِمِ فَيَهْجُمُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ بَغْتَةً فَيُضْطَلِمُهُ الشَّيْطَانُ عِنْدَ تِلْكَ الصَّدْمَةِ، فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِسُوءِ الْخَاتِمَةِ نَسَأَلَ اللَّهُ السَّلَامَةَ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَكْثَرِ الْأَغْلَبِ.

وَالْحَدِيثُ يَتَنَاوَلُ الْمُؤْمِنَ حَتَّى يُخْتَمَ لَهُ بِعَمَلِ الْكَافِرِ مَثَلًا فَيَرْتَدُّ فَيَمُوتَ عَلَى ذَلِكَ فَتُسْتَعِيدُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، وَيَتَنَاوَلُ الْمُطِيعَ حَتَّى يُخْتَمَ لَهُ بِعَمَلِ الْعَاصِي فَيَمُوتَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِطْلَاقِ دُخُولِ النَّارِ أَنَّهُ يُخَلَّدُ فِيهَا أَبَدًا بَلْ مُجَرَّدُ الدُّخُولِ صَادِقٌ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَرِيدٌ لِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ بِمَعْنَى أَنَّهُ خَالِقُهَا وَمُقَدِّرُهَا لَا أَنَّهُ يُجِبُّهَا وَيَرِضَاهَا.

وَفِيهِ: أَنَّ جَمِيعَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَإِيجَادِهِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْقَدَرِيَّةُ وَالْجَبَرِيَّةُ، فَذَهَبَتْ الْقَدَرِيَّةُ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، وَذَهَبَتْ الْجَبَرِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْكُلَّ فِعْلُ اللَّهِ وَلَيْسَ لِلْمَخْلُوقِ فِيهِ تَأْثِيرٌ أَصْلًا، وَتَوَسَّطَ أَهْلُ السُّنَّةِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَصْلُ الْفِعْلِ خَلَقَهُ اللَّهُ وَلِلْعَبْدِ قُدْرَةٌ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ فِي الْمَقْدُورِ، وَأَثْبَتَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا لَكِنَّهُ يُسَمَّى كَسْبًا^(١).

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَقْدَارَ غَالِبَةً، وَالْعَاقِبَةَ غَائِبَةً، فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَغْتَرَّ بِظَاهِرِ الْحَالِ، وَمِنْ ثَمَّ شُرِعَ الدُّعَاءُ بِالثَّبَاتِ عَلَى الدِّينِ وَبِحُسْنِ الْخَاتِمَةِ^(٢). ٥٩٨ - ٥٨٣/١١

(١) قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَاشِيَةِ: هَذَا تَقْرِيرٌ مِنَ الْمُؤَلَّفِ لِكَسْبِ الْأَشَاعِرَةِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَالْحَقُّ أَنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ يَنْشَأُ عَنْهَا فِعْلُهُ، وَلِهَذَا هُوَ مُحَاسَبٌ وَمُؤَاخَذٌ عَلَيْهَا، وَهِيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا تَخْرُجُ عَنْ قُدْرَةِ اللَّهِ وَمَشِئَتِهِ بِحَالٍ.

(٢) وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى صَدَقِ نُبُوَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ ذَكَرَ أَشْيَاءَ لَا يُعْلَمُ عَنْهَا إِلَّا بِوَسَاطَةِ آيَاتٍ دَقِيقَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ أَخْبَرَ عَنْهَا قَبْلَ وَجُودِهَا، فَمَنْ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِتَفَاصِيلِ خَلْقِ الْجَنِينِ؟ وَقَدْ أَثْبَتَ الْعِلْمُ الْحَدِيثَ مَا جَاءَ بِهِ.

وَمَا جَاءَ بِهِ قَدْ ذَكَرَهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي فَرَاقٍ مَّكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ۝١٤ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝١٥﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤]. ١. هـ.

وهذه الآية نقرأها كثيرًا ولا نجد لها تأثيرًا علينا، لكنها أثرت أثرًا بالغًا على أشهر علماء الغرب في علم الأجنة، وهو الطبيب الكندي البروفيسور كيث مور، صاحب الكتاب الشهير، «التطور الإنساني» الذي ترجم إلى أكثر من (٢٥) لغة في العالم، وقد أعلن إسلامه في العام ١٩٨٠م بمجرد سماعه لهذه الآية، التي تتناول تكوين الجنين والإنسان، التي سبقت كل العلم والتكنولوجيا منذ قرون مضت.

باب [ما يُستفاد من مُحاجة آدَمَ وَمُوسَى]

* عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيْبَتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتُلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟^(١) فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ثَلَاثًا^(٢)».

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: فِيهِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَنَّ الْجَنَّةَ الَّتِي أَخْرَجَ مِنْهَا آدَمُ هِيَ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ وَيَدْخُلُونَهَا فِي الْآخِرَةِ.

= حيث وجد أن هذه الآيات تطابق تمامًا العلم الحديث، فكانت هذه الآيات سببًا في إيمانه ورؤيته نور الحق.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَتَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَرَهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» وَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّوَايَةِ الْمُقَيَّدَةِ بِأَرْبَعِينَ سَنَةً: حَمْلُهَا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَةِ وَحَمْلُ الْآخَرَى عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمُرَادُ بِتَقْدِيرِهَا: كَتَبَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ أَوْ فِي التَّوْرَةِ أَوْ فِي الْأَلْوَحِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ أَصْلَ الْقَدَرِ؛ لِأَنَّهُ أَرْلِيٌّ، وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ ﷻ مُرِيدًا لِمَا يَقَعُ مِنْ خَلْقِهِ.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ (عند البخاري): «أَتَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي» لِكَتْبِهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ فِيهِ: «كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ» قَدَرَهُ أَوْ عَلَى تَعَدُّدِ الْكِتَابَةِ لِتَعَدُّدِ الْمَكْتُوبِ.

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنَّمَا غَلِبَهُ بِالْحُجَّةِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنَ التَّوْرَةِ أَنَّ اللَّهَ تَابَ عَلَيْهِ فَكَانَ لَوْمُهُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ نَوْعَ جَفَاءٍ، وَلِأَنَّ أَثَرَ الْمُخَالَفَةِ بَعْدَ الصَّفْحِ يَنْمِجِي حَتَّى كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَلَا يُصَادَفُ اللَّوْمُ مِنَ اللَّائِمِ حِينَئِذٍ مَحَلًّا. اِنْتَهَى. وَهُوَ مُحْصَلُ مَا أَجَابَ بِهِ الْمَازِرِيُّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وَفِيهِ: مَشْرُوعِيَّةُ الْحُجَجِ فِي الْمُنَاطَرَةِ لِإِظْهَارِ طَلَبِ الْحَقِّ، وَإِبَاحَةِ التَّوْيِيخِ وَالتَّعْرِيصِ فِي أَثْنَاءِ الْحُجَاجِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى ظُهُورِ الْحُجَّةِ، وَأَنَّ اللَّوْمَ عَلَى مَنْ أَيْقَنَ وَعَلِمَ أَشَدَّ مِنَ اللَّوْمِ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: مُنَاطَرَةُ الْعَالِمِ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَالْإِبْنِ أَبَاهُ، وَمَحَلِّ مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ، أَوْ الْإِزْدِيَادِ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقَائِقِ الْأُمُورِ. وَفِيهِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَخَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ يُغْتَفَرُ لِلشَّخْصِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي بَعْضِ كَحَالَةِ الْغَضَبِ وَالْأَسَفِ وَخُصُوصًا مِمَّنْ طُبِعَ عَلَى حِدَّةِ الْخُلُقِ وَشِدَّةِ الْغَضَبِ، فَإِنَّ مُوسَى عليه السلام لَمَّا غَلَبَتْ عَلَيْهِ حَالَةُ الْإِنْكَارِ فِي الْمُنَاطَرَةِ خَاطَبَ آدَمَ مَعَ كَوْنِهِ وَالِدُهُ بِاسْمِهِ مُجَرَّدًا وَخَاطَبَهُ بِأَشْيَاءَ لَمْ يَكُنْ لِيُخَاطَبَ بِهَا فِي غَيْرِ تِلْكَ الْحَالَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَأَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ وَعَدَلَ إِلَى مُعَارَضَتِهِ فِيمَا أَبْدَاهُ مِنَ الْحُجَّةِ فِي دَفْعِ شُبُهَتِهِ. ٦١٦/١١ - ٦٢٤

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ مُصَارَحَةِ عُمَرَ رضي الله عنه لِلنَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِهِ ٩]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي^(١)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ»^(٢) فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّهُ الْآنَ، وَاللَّهِ،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: اللَّامُ لِتَأْكِيدِ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَأَنْتَ الْخ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: لَا يَكْفِي ذَلِكَ لِيُلَوِّغَ الرُّبَّةَ الْعُلْيَا حَتَّى يُضَافَ إِلَيْهِ مَا ذَكَرَ.

وَعَنْ بَعْضِ الزُّهَّادِ: تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَا تَصُدَّقُ فِي حُبِّي حَتَّى تُؤْثِرَ رِضَايَ عَلَى =

لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الآنَ يَا عُمَرُ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: حُبُّ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ طَبْعٌ، وَحُبُّ غَيْرِهِ اخْتِيَارٌ بِتَوْسُطِ الْأَسْبَابِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حُبَّ الْاخْتِيَارِ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى قَلْبِ الطَّبَاعِ وَتَغْيِيرِهَا عَمَّا جُبِلَتْ عَلَيْهِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَعَلَى هَذَا فَجَوَابُ عُمَرَ أَوَّلًا كَانَ بِحَسَبِ الطَّبْعِ، ثُمَّ تَأَمَّلْ فَعَرَفَ بِالِاسْتِدْلَالِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ نَفْسِهِ لِكَوْنِهِ السَّبَبُ فِي نَجَاتِهَا مِنَ الْمُهْلِكَاتِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَأُخْبِرَ بِمَا اقْتَضَاهُ الْاخْتِيَارُ، وَلِذَلِكَ حَصَلَ الْجَوَابُ بِقَوْلِهِ: (الآنَ يَا عُمَرُ)؛ أَيُّ: الْآنَ عَرَفْتُ فَتَطَقْتُ بِمَا يَجِبُ.

وَأَمَّا تَقْرِيرُ بَعْضِ الشُّرَاحِ: الْآنَ صَارَ إِيمَانُكَ مُعْتَدًا بِهِ، إِذِ الْمَرْءُ لَا يُعْتَدُ بِإِيمَانِهِ حَتَّى يَقْتَضِيَ عَقْلُهُ تَرْجِيحَ جَانِبِ الرَّسُولِ: فَفِيهِ سُوءُ أَدَبٍ فِي الْعِبَارَةِ^(١)، وَمَا أَكْثَرَ مَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا فِي كَلَامِ الْكِبَارِ عِنْدَ عَدَمِ التَّأَمُّلِ وَالتَّحَرُّزِ لِاسْتِعْرَاقِ الْفِكْرِ فِي الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ.

وَلَا^(٢) يَنْبَغِي التَّشْدِيدُ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، بَلْ يُكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَى الرَّدِّ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْإِعْتِرَارِ بِهِ؛ لِئَلَّا يَقَعَ الْمُنْكَرُ فِي نَحْوِ مِمَّا أَنْكَرَهُ^(٣). ٦٤٣/١١.

= هَوَاكَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْهَلَاكُ.

(١) لَأَنَّ كَلَامَهُ يَقْتَضِي بَأْنَ الْفَارُوقِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ إِيمَانُهُ لَيْسَ مُعْتَدًا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَذَا خَطَأً فَادِحٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: بِالْفَاءِ «فَلَا» وَهِيَ هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَهَذَا يَقْتَضِي بِأَنَّهُ تَفْرِيعٌ عَنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ، وَلَا وَجْهَ لَهُ، وَلَعَلَّ الْأُصُوبَ أَنَّهُ بِالْوَاوِ، حَيْثُ إِنَّهُ ابْتِدَاءٌ وَاسْتِثْنَاءٌ كَلَامٌ.

(٣) لِأَنَّهُ أَنْكَرَ الْعِبَارَةَ لِسُوءِ أَدَبِ قَائِلِهَا، فَإِذَا أَنْكَرَ وَشَدَّدَ فِي الْإِنْكَارِ فَقَدْ وَقَعَ بِمِثْلِ =

بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيَسَّ بِخَارِجٍ مِنَ الْمَلَّةِ (١)

= ما نهى عنه، وهو سوء الأدب في التعبير. وهكذا ينبغي أن يسير عليه طلاب العلم والدعاة والعلماء في الإنكار والردود، ينبغي لهم أن يستعملوا الرفق واللين دون الشدة والقبح، واتهام النيات، وتجريح الذوات.

وقد قال الحافظ رحمته الله في موضع آخر: وفيه جواز الرد بعنف على من يماري بغير علم، إذا قصد الرد إيضاح الحق، وتحذير السامعين من مثل ذلك. ٤٧٥/١

فقد ذكر ثلاثة قيود لمن يستعمل العنف والشدة في الرد على المخالف:

- ١ - إذا كان المخالف يقصد المماراة والمجادلة دون التوصل للحق.
- ٢ - إذا كان قصد الرد إيضاح وتبيين الحق، وليس الانتصار لنفسه، وما أقل من يتمحض قصده لذلك.
- ٣ - إذا كان قصده تحذير الناس من ذلك؛ ليشعرهم بفداحة هذا القول وخطئه.

وفي الحديث صراحة الصحابة وعدم مجاملتهم حتى للنبي صلى الله عليه وسلم، حيث لا يخرجون من الصراحة، ولا تؤذيهم وتحدث بينهم العداوة والفرقة؛ لما يتميزون به من صفاء وطهارة القلب.

وفيه: أن الإيمان لا يتم إلا إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أحب للإنسان من نفسه وماله.

وفيه: سرعة رجوع الفاروق للحق، وإذعانه وخضوعه له.

وفيه: أن الإنسان لا يجترئ - غالباً - على إبداء ما فيه خاطره من مشاعر طيبة تجاه أحد إلا إذا أحس بقرب الآخر منه، فعمر رضي الله عنه إنما أبدى هذه المشاعر لما كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ بيده.

فهذا درس للأب والمربي في قربه من أبنائه وطلابه، حتى لا يكتموا عنه ما في خواطرهم، ويصارحوه بما يرونه ويلاحظونه، وما يقعون في من مشاكل وهموم.

(١) قال الحافظ رحمته الله: يُشِيرُ إِلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنَ مَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ الْبَابِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ لَعْنِهِ وَمَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ الْبَابِ الْأَوَّلِ: «لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» وَأَنَّ =

* عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يَلْقَبُ حِمَارًا، وَكَانَ يَضْحَكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ^(١)، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ ^(٢)، فَأَتَى بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَإِنَّهُ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

* وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُنْبِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ، قَالَ: «اضْرِبُوهُ» قَالَ: فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ».

= الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ كَمَالِ الْإِيمَانِ لَا أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنِ الْإِيمَانِ جُمْلَةً. وَعَبَّرَ بِالْكَرَاهَةِ هُنَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّزْيِيرِ فِي حَقِّ مَنْ يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ إِذَا قَصَدَ بِهِ اللَّاعِنُ مَحْضَ السَّبِّ لَا إِذَا قَصَدَ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيَّ وَهُوَ الْإِبْعَادُ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ. فَأَمَّا إِذَا قَصَدَهُ فَيَحْرُمُ وَلَا سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ كَهَذَا الَّذِي يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا سِيَّمَا مَعَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ، بَلْ يَنْدُبُ الدُّعَاءُ لَهُ بِالتَّوْبَةِ وَالْمَغْفِرَةِ. وَبِسَبَبِ هَذَا التَّفْصِيلِ عَدَلَ عَنْ قَوْلِهِ فِي التَّرْجَمَةِ: «كَرَاهِيَةٌ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ» إِلَى قَوْلِهِ: «مَا يُكْرَهُ مِنْ» فَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى التَّفْصِيلِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْعِ لَعْنِ الْفَاسِقِ الْمُعَيَّنِ مُطْلَقًا. وَصَنَعَ الْبُخَارِيُّ يَتَّفِضِي لَعْنِ الْمُتَّصِفِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيَّنَ بِاسْمِهِ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ؛ لِأَنَّ لَعْنَ الْمُعَيَّنِ وَالِدُّعَاءَ عَلَيْهِ قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى التَّمَادِي أَوْ يَقْنُطُهُ مِنْ قَبُولِ التَّوْبَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا صَرَفَ ذَلِكَ إِلَى الْمُتَّصِفِ فَإِنَّ فِيهِ زَجْرًا وَرَدْعًا عَنْ ارْتِكَابِ ذَلِكَ وَبَاعِثًا لِفَاعِلِهِ عَلَى الْإِقْلَاعِ عَنْهُ، وَيَقْوِيهِ النَّهْيُ عَنِ الشَّرِبِ عَلَى الْأُمَّةِ إِذَا جُلِدَتْ عَلَى الزَّنَا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: يَقُولُ بِحَضْرَتِهِ أَوْ يَفْعَلُ مَا يَضْحَكُ مِنْهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: بِسَبَبِ شُرْبِهِ الشَّرَابِ الْمُسْكِرِ.

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجْهُ عَوْنِهِمُ الشَّيْطَانُ بِذَلِكَ أَنَّ الشَّيْطَانَ يُرِيدُ بِتَزْيِينِهِ لَهُ الْمَعْصِيَةَ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الْخِزْيُ فَإِذَا دَعَوْا عَلَيْهِ بِالْخِزْيِ فَكَأَنَّهُمْ قَدْ حَصَلُوا مَقْصُودَ الشَّيْطَانِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعُ الدُّعَاءِ عَلَى الْعَاصِي بِالْإِبْعَادِ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ كَاللَّعْنِ^(١).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: جَوَازُ التَّلْقِيبِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ هُنَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْرَهُهُ، أَوْ أَنَّهُ ذَكَرَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ لِكَثْرَةِ مَنْ كَانَ يُسَمَّى بِعَبْدِ اللَّهِ، أَوْ أَنَّهُ لَمَّا تَكَرَّرَ مِنْهُ الْإِفْدَامُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ نُسِبَ إِلَى الْبَلَادَةِ فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَنْ يَتَّصِفُ بِهَا لِيُرْتَدَعَ بِذَلِكَ.

وَفِيهِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ كَافِرٌ لِثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ لَعْنِهِ وَالْأَمْرِ بِالْدُّعَاءِ لَهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ لَا تَنَافِيَّ بَيْنَ ارْتِكَابِ النَّهْيِ وَثُبُوتِ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي قَلْبِ الْمُرْتَكِبِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَعَ وُجُودِ مَا صَدَرَ مِنْهُ.

وَأَنَّ مَنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ الْمَعْصِيَةُ لَا تُنْزَعُ مِنْهُ مَحَبَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَأْكِيدُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ عَنْ شَارِبِ الْخَمْرِ لَا يُرَادُّ بِهِ زَوَالُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ نَفْيُ كَمَالِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِمْرَارُ ثُبُوتِ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي قَلْبِ الْعَاصِي مُقَيَّدًا بِمَا إِذَا نِدِمَ عَلَى وَقُوعِ الْمَعْصِيَةِ وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَكَفَّرَ عَنْهُ الذَّنْبُ الْمَذْكُورُ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَقَعْ

(١) وفيه: أَنَّ الحدودَ إنما هي طُهْرَةٌ للعاصي، وتكفيرٌ لما اقترفه أو بعضه، وليست للشفعي والانتقام.

وفيه: أَنَّهُ يَنْبَغِي إِقَامَةُ الْحَدِّ أَمَامَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّاسِ لِيَتَعَذَّبُوا وَيُرْتَدَعُوا.

مِنْهُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُخْشَى عَلَيْهِ بِتَكَرُّارِ الذَّنْبِ أَنْ يُطْبَعَ عَلَى قَلْبِهِ شَيْءٌ حَتَّى يُسَلَبَ مِنْهُ ذَلِكَ، نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ.

وَفِيهِ: مَا يَدُلُّ عَلَى نَسْخِ الْأَمْرِ الْوَارِدِ بِقَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ إِلَى الرَّابِعَةِ أَوْ الْخَامِسَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ عِلْمَتُهُ.
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا اخْتِلَافًا فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ. ٨٢/١٢، ٩٤ - ٩٨

باب كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ ^(١)

* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتْهُمْ الْمَرْأَةُ الْمَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ ^(٢)، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ^(٣)، وَمَنْ يَجْتَرِئُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَذَا قَيَّدَ مَا أَطْلَقَهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: «اتَّشَفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» وَلَيْسَ الْقَيْدُ صَرِيحًا فِيهِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ صَرِيحًا، (وقد روى أبو داود) عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ: «تَعَاَفَوْا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَغْنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ» وَسَنَدُهُ إِلَى عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ صَحِيحٌ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ الشَّفَاعَةِ فِيمَا يَفْتَضِي التَّعْزِيرَ.
وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ فِيهِ الْإِتِّفَاقَ، وَيَدْخُلُ فِيهِ سَائِرُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي نَذْبِ السُّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا لَمْ يَبْلُغِ الْإِمَامَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَجْلَبَتْ إِلَيْهِمْ هَمًّا، أَوْ صَيَّرَتْهُمْ ذَوِي هَمٍّ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ مِنْهَا. وَسَبَبٌ إِعْظَامُهُمْ ذَلِكَ حَشْيَةً أَنْ تُقَطَعَ يَدَاهُ لِعِلْمِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُرْحَصُ فِي الْحُدُودِ، وَكَانَ قَطْعُ السَّارِقِ مَعْلُومًا عِنْدَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِقَطْعِ السَّارِقِ، فَاسْتَمَرَ الْحَالُ فِيهِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: يَشْفَعُ عِنْدَهُ فِيهَا أَنْ لَا تُقَطَعَ إِمَّا عَفْوًا وَإِمَّا بِفِدَاءٍ.

عَلَيْهِ^(١) إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢)، فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ ﷺ، سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّمَا خَصَّ ﷺ فَاطِمَةَ ابْنَتَهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا أَعَزُّ أَهْلِهِ عِنْدَهُ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ بَنَاتِهِ حَيَّةٌ غَيْرُهَا، فَأَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي إِثْبَاتِ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ وَتَرْكِ الْمُحَابَاةِ فِي ذَلِكَ.

وَرَادَ يُونسُ (فِي الصَّحِيحِينَ): «قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسُنْتَ تَوْبَتُهَا بَعْدَ وَتَرَوَّجَتْ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: مَنْعُ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي التَّرْجَمَةِ الدَّلَالَةُ عَلَى تَقْيِيدِ الْمَنْعِ بِمَا إِذَا انْتَهَى ذَلِكَ إِلَى أُولَى الْأَمْرِ.

وَفِيهِ: دُخُولُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي حَدِّ السَّرِقَةِ.

وَفِيهِ: قَبُولُ تَوْبَةِ السَّارِقِ.

وَفِيهِ: مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ أَبِيهَا ﷺ فِي أَعْظَمِ الْمَنَازِلِ. وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ عَائِشَةَ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ كَوْنُ اسْمِ صَاحِبَةِ الْقِصَّةِ وَافِقَ اسْمِهَا، وَلَا تَنْتَفِي الْمُسَاوَاةُ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: «فَقَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ»، وَهُوَ أَوْضَحُ؛ لِأَنَّ الَّذِي اسْتَفْهَمَ بِقَوْلِهِ: (مَنْ يُكَلِّمُ) غَيْرَ الَّذِي أَجَابَ بِقَوْلِهِ: (وَمَنْ يَجْتَرِئُ) وَالْجُرْأَةُ هِيَ الْإِفْدَامُ بِإِذْلَالٍ، وَالْمَعْنَى مَا يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: بِكُسْرِ الْمُهِمْلَةِ بِمَعْنَى مَحْبُوبٍ.

وَفِيهِ: تَرُكُ الْمُحَابَاةِ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ وَلَدًا أَوْ قَرِيبًا أَوْ كَبِيرَ الْقَدْرِ، وَالتَّشْدِيدُ فِي ذَلِكَ وَالْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ رَخَّصَ فِيهِ أَوْ تَعَرَّضَ لِلشَّفَاعَةِ فِيمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ ضَرْبِ الْمَثَلِ بِالْكَبِيرِ الْقَدْرِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الزَّجْرِ عَنِ الْفِعْلِ وَمَرَاتِبُ ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ، وَلَا يَخْفَى نَدْبُ الْإِحْتِرَازِ مِنْ ذَلِكَ؛ حَيْثُ لَا يَتَرَجَّحُ التَّضَرُّعُ بِحَسَبِ الْمَقَامِ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى أَمْرٍ لَا يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ أَوْ لَا يَفْعَلُهُ لَا يَحْنُثُ، كَمَنْ قَالَ لِمَنْ خَاصَمَ أَخَاهُ: وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ حَاضِرًا لَهَشَّمْتُ أُنْفَكَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ التَّوَجُّعِ لِمَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بَعْدَ إِقَامَتِهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْكَلْبِيِّ فِي قِصَّةِ أُمِّ عَمْرٍو بِنْتِ سُفْيَانَ أَنَّ امْرَأَةً أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَوْتَهَا بَعْدَ أَنْ قُطِعَتْ وَصَنَعَتْ لَهَا طَعَامًا، وَأَنَّ أُسَيْدًا ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ كَالْمُنْكَرِ عَلَى امْرَأَتِهِ فَقَالَ: رَحِمَتْهَا رَحِمَهَا اللَّهُ^(١).

وَفِيهِ: الْإِعْتِبَارُ بِأَحْوَالِ مَنْ مَضَى مِنَ الْأُمَمِ، وَلَا سِيَّمَا مَنْ خَالَفَ أَمْرَ الشَّرْعِ^(٢). ١١٧ - ١٠٦/١٢.

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ مَا عَزَّ ﷺ حِي أَقْرَّ بِالزَّنَى]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي

(١) وهذا فيه جبرٌ لقلبه، وأنه ليس منبوءًا مطروداً من الناس، وإذا فعلوا ذلك حموه من الانحراف والضلال بإذن الله، واحتووه قبل تأخذه العزة بالإثم، فيزيد في ضلاله وغيه.

(٢) وفيه: أن الأخذ بالرحمة والرفق لا يُنافي إقامة الحدود، ولو كانت شديدة ومؤلمة، فالنبي ﷺ أرحم الرحماء، ومع ذلك لم تمنعه رحمته أن يُقيم حداً من أشد الحدود ألماً وشدة.

الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَزَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ^(١) حَتَّى رَدَّدَ^(٢) عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ» قَالَ: لَا^(٣)، قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتُ؟»^(٤) قَالَ: نَعَمْ^(٥)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْهَبُوا بِهِ فَأَرْجُمُوهُ».

قال جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى^(٦)».

(١) قال الحافظ رحمه الله: زَادَ ابْنُ مُسَافِرٍ (عند البخاري): «فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ؛ أَيِ: انْتَقَلَ مِنَ النَّاحِيَةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا إِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي يَسْتَقْبِلُ بِهَا وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ».

(٢) قال الحافظ رحمه الله: وَفِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «قَالَ: وَيَحْكُ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، فَارْجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي، وَفِي لَفْظٍ (له): «فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ أَتَاهُ».

(٣) قال الحافظ رحمه الله: وَفِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ: «فَسَأَلَ: أَبُو جُنُونٍ؟ فَأُخْبِرَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ»، وَفِي لَفْظٍ (لمسلم): «فَأَرْسَلَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ (عند مسلم): «ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا يَرَى أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ لِلَّهِ».

(٤) قال الحافظ رحمه الله: أَيِ: تَزَوَّجَتْ.

(٥) قال الحافظ رحمه الله: زَادَ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ قَبْلَ هَذَا: «أَشْرَبْتُ خَمْرًا؟ قَالَ لَا، فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهُ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحًا»، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (عند البخاري): «لَعَلَّكَ قَبْلَتْ أَوْ عَمَزْتَ - بِمُعْجَمَةِ وَزَايٍ - أَوْ نَظَرْتَ» - أَيِ: فَأَظْلَقْتَ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ زَنَا وَلَكِنَّهُ لَا حَدَّ فِي ذَلِكَ - «قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَنْكُتَهَا؟». لَا يَكْنِي؟

(٦) قال الحافظ رحمه الله: فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ (عند مسلم): «فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا حَقَرْنَاهُ لَهُ» قَالَ: «فَرَمَيْنَاهُ بِالْعِظَامِ وَالْمَدَرِ وَالْخَرْفِ» وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي تَتَّخَذُ مِنَ الطِّينِ الْمُسَوِّيِّ، وَكَأَنَّ الْمُرَادَ مَا تَكَسَّرَ مِنْهَا.

فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ^(١) الْحِجَارَةُ هَرَبَ، فَأَذْرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ^(٢).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: مَنْقَبَةُ عَظِيمَةٍ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ اسْتَمَرَّ عَلَى طَلَبِ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ مَعَ تَوْبَتِهِ لِيَتِمَّ تَطْهِيرُهُ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَنِ إِفْرَارِهِ مَعَ أَنَّ الطَّبْعَ الْبَشَرِيَّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَسْتَمَرُّ عَلَى الْإِفْرَارِ بِمَا يَقْتَضِي إِزْهَاقَ نَفْسِهِ، فَجَاهَدَ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ وَقَوِيَ عَلَيْهَا وَأَقَرَّ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ إِلَى إِقَامَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالشَّهَادَةِ، مَعَ وُضُوحِ الطَّرِيقِ إِلَى سَلَامَتِهِ مِنَ الْقَتْلِ بِالتَّوْبَةِ، وَلَا يُقَالُ: لَعَلَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْحَدَّ بَعْدَ أَنْ يُرْفَعَ لِلْإِمَامِ يَرْتَفِعُ بِالرُّجُوعِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: كَانَ لَهُ طَرِيقٌ أَنْ يُبْرِزَ أَمْرُهُ فِي صُورَةِ الْإِسْتِفْتَاءِ فَيَعْلَمَ مَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ الْمَسْأَلَةِ، وَيَبْنِي عَلَى مَا يُجَابُ بِهِ وَيَعْدِلُ عَنِ الْإِفْرَارِ إِلَى ذَلِكَ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ قَضِيَّتِهِ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ وَقَعَ فِي مِثْلِ قَضِيَّتِهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيَسْتُرَ نَفْسَهُ رَجُمَ مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ وَلَا يَذْكُرُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ، كَمَا أَشَارَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَلَى مَاعِزٍ، وَأَنَّ مَنْ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ يَسْتُرْ عَلَيْهِ وَلَا يَفْضَحْهُ وَلَا يَرْفَعْهُ إِلَى الْإِمَامِ.

وَبِهَذَا جَزَمَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: أَحَبُّ لِمَنْ أَصَابَ ذَنْبًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتُرَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَيَتُوبَ، وَاحْتَجَّ بِقِصَّةِ مَاعِزٍ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ. وَقَدْ اسْتَشْكَلَ اسْتِحْبَابُ السُّتْرِ مَعَ مَا وَقَعَ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى مَاعِزٍ وَالْعَامِدِيَّةِ. وَالَّذِي يَطْهَرُ أَنَّ السُّتْرَ مُسْتَحَبٌّ وَالرَّفْعَ لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّطْهِيرِ أَحَبُّ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَفْلَقَتْهُ وَرُئِيَ وَمَعْنَاهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «حَتَّى أَتَى عُرْضَ - أَيُّ: جَانِبَ - الْحَرَّةِ، فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ حَتَّى سَكَتَ».

وَفِيهِ: الثَّبْتُ فِي إِزْهَاقِ نَفْسِ الْمُسْلِمِ وَالْمُبَالَغَةُ فِي صِيَانَتِهِ، لِمَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ تَرْدِيدِهِ، وَالْإِيْمَاءُ إِلَيْهِ بِالرُّجُوعِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَبُولِ دَعْوَاهُ إِنْ ادَّعَى إِكْرَاهًا أَوْ خَطَأً فِي مَعْنَى الزَّنا أَوْ مُبَاشَرَةً دُونَ الْفَرْجِ مَثَلًا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ^(١).

وَفِيهِ: مَشْرُوعِيَّةُ الْإِقْرَارِ بِفِعْلِ الْفَاحِشَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَفِي الْمَسْجِدِ. وَالتَّصْرِيحُ فِيهِ بِمَا يُسْتَحْيَى مِنَ التَّلَفُّظِ بِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الرَّفَثِ فِي الْقَوْلِ مِنْ أَجْلِ الْحَاجَةِ الْمُلْجِئَةِ لِذَلِكَ^(٢). ١٥٥ - ١٤٧/١٢.

باب [مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ الْأَجِيرِ الَّذِي زَنَى بِامْرَأَةِ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أُنْشِدُكَ اللَّهَ^(٣) إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ، وَكَانَ أَفْقَهَ مِنْهُ^(٤)، فَقَالَ: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذْنُ لِي؟ قَالَ: «قُلْ»

(١) إِذَا كَانَ ﷺ احْتِاطَ أَشَدَّ الْإِحْتِيَاظِ لِنَفْسِ مَا عَزَّ فَلَمْ يُزْهَقْهَا، فَيَقْرَأُ بِمَا يُوجِبُ الْقَتْلَ، فَيُرَدُّهُ وَيُعْرَضُ عَنْهُ، وَيَسْأَلُهُ أَسْئَلَةً دَقِيقَةً، وَيُجِيبُ أَجُوبَةً صَرِيحَةً، كُلَّ ذَلِكَ صِيَانَةً لِدَمِ الْمُسْلِمِ، وَمَحَبَّةً بِإِنْفَادِهَا وَحِفْظَهَا، فَمَا حُجَّةُ خَوَارِجِ الْعَصْرِ بِإِزْهَاقِ الْأَنْفُسِ الْبَرِيئَةِ عَلَى أَدْنَى شِبْهِةٍ وَتُهْمَةٍ؟

بَلْ إِنَّهُمْ قَتَلُوا مَنْ يَلْتَحِقُ بِرِجَالِ الْأَمْنِ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ. (٢) وَفِيهِ: أَنَّ الْفَاضِلَ وَالْمُؤْمِنَ قَدْ يَقَعُ فِي مَعْصِيَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ، وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَمِرُّ عَلَيْهَا، بَلْ يُبَادِرُ وَيُسَارِعُ إِلَى التَّوْبَةِ.

وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْأَلْ مَا عَزَّ عَنْ الْمَرْأَةِ الَّتِي زَنَى بِهَا، وَذَلِكَ لِلْسِتْرِ عَلَيْهَا، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي وَغَيْرِهِ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ وَقَعَ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الطَّرَفِ الْآخَرِ الَّذِي حَصَلَ مِنْهُ الزَّنا.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ شَيْخُنَا فِي «شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ»: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّأْيُ =

قَالَ^(١): إِنَّ ابْنِي^(٢) كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا^(٣) فَرَزَنِي بِامْرَأَتِهِ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ^(٤)، ثُمَّ سَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي: أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِبَ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ، الْمِائَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٍ، وَاعْذُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: الرَّجُوعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ نَصًّا أَوْ اسْتِنْبَاطًا.

وَجَوَازُ الْقَسَمِ عَلَى الْأَمْرِ لِتَأْكِيدِهِ، وَالْحَلْفُ بِغَيْرِ اسْتِحْلَافٍ.

= كَانَ عَارِفًا بِهِمَا قَبْلَ أَنْ يَتَحَاكَمَا فَوَصَفَ الثَّانِي بِأَنَّهُ أَفْقَهُ مِنَ الْأَوَّلِ إِمَّا مُطْلَقًا وَإِمَّا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْخَاصَّةِ، أَوْ اسْتَدَلَّ بِحُسْنِ أَدْبِهِ فِي اسْتِثْنَائِهِ وَتَرْكِ رَفْعِ صَوْتِهِ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ رَفَعَهُ وَتَأْكِيدِهِ السُّؤَالَ عَلَى فَقْهِهِ، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ حُسْنَ السُّؤَالِ يَنْصِفُ الْعِلْمَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ الثَّانِي.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: (إِنَّ ابْنِي هَذَا) فِيهِ أَنَّ الْإِبْنَ كَانَ حَاضِرًا فَأَشَارَ إِلَيْهِ ١٠١ هـ.

قلت: واسم الإشارة ليست في الحديث ولا في الصحيحين، فالحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ لعله وهم في ذلك، فرتب على ذلك أن الابن كان حاضراً.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذِهِ الْإِشَارَةُ الثَّانِيَّةُ لِحُصْمِ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ. وَالْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ، وَسُمِّيَ الْأَجِيرُ عَسِيفًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ يَعْسِفُ فِي الْعَمَلِ وَالْعَسْفُ الْجَوْرُ.

قَوْلُهُ: (عَلَى هَذَا) ضَمَّنَ «عَلَى» مَعْنَى «عِنْدَ»، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ اسْتَعْدَمَهُ فِيمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ مِنَ الْأُمُورِ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِمَا وَقَعَ لَهُ مَعَهَا.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ بِالْخَادِمِ الْجَارِيَةِ الْمُعَدَّةُ لِلْخِدْمَةِ.

وَحُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ وَحِلْمُهُ عَلَى مَنْ يُخَاطِبُهُ بِمَا الْأَوَّلَى خِلَافُهُ،
وَأَنَّ مَنْ تَأَسَّى بِهِ مِنَ الْحُكَّامِ فِي ذَلِكَ يُحْمَدُ كَمَنْ لَا يَنْزِعُ لِقَوْلِ الْخَصْمِ
مَثَلًا احْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ^(١).

وَفِيهِ: أَنَّ حُسْنَ الْأَدَبِ فِي مُخَاطَبَةِ الْكَبِيرِ يَقْتَضِي التَّقْدِيمَ فِي
الْخُصُومَةِ وَلَوْ كَانَ الْمَذْكُورُ مَسْبُوقًا.

وَفِيهِ: أَنَّ السَّائِلَ يَذْكُرُ كُلَّ مَا وَقَعَ فِي الْقِصَّةِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَفْهَمَ
الْمُفْتِي أَوْ الْحَاكِمُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى خُصُوصِ الْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ
لِقَوْلِ السَّائِلِ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، وَهُوَ إِنَّمَا جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ
حُكْمِ الزَّنَا، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ لِابْنِهِ مَعْدِرَةً مَا وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
مَشْهُورًا بِالْعَهْرِ وَلَمْ يَهْجُمْ عَلَى الْمَرْأَةِ مَثَلًا وَلَا اسْتَكْرَهَهَا، وَإِنَّمَا وَقَعَ لَهُ
ذَلِكَ لِطُولِ الْمُلَازِمَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِمَزِيدِ التَّائِسِ وَالْإِذْلَالِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ الْحَثُّ
عَلَى إِبْعَادِ الْأَجْنَبِيِّ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ مَهْمَا أَمَكْنَ؛ لِأَنَّ الْعِشْرَةَ قَدْ تُفْضِي إِلَى
الْفَسَادِ وَيَتَسَوَّرُ بِهَا الشَّيْطَانُ إِلَى الْإِفْسَادِ^(٢).

(١) ومن أخص من ينبغي له تحمل مثل ذلك: أهل العلم والمفتون، والدعاة
والمصلحون، فهم حملة الشريعة والدين، والمُرشدون الناس إلى رب العالمين،
فإنهم - ولا بد - سيواجهون مثل هذه التصرفات وأشد، فليتعاملوا مع الناس
كما كان يتعامل ﷺ معهم.

وحينما يرد العالم والمصلح على مثل ذلك برد قاسٍ، أو بكلامٍ غليظٍ، فإنَّ أقلَّ
ما ينتج عن ذلك ضرران مُتَحْتَمَان:

الضرر الأول: تنغيص خواطر الناس، وتبغيضهم بأهل الخير والعلم، ونفرتهم
منهم.

الضرر الثاني: تنغيص خاطره هو، فالغضب يعود على صاحبه بالأذى والضرر
والمرض.

(٢) وهذا يتأكد في هذا الزمان، حيث كثر الخدم، واختلطوا في البيوت، فالواجب
أَنْ يُنَبَّهَ لذلك، وَأَنْ تُبْعَدَ الْخَادِمَةُ عَنِ الرِّجَالِ فِي الْبُيُوتِ، وَخَاصَّةً الشَّبَابُ، =

وَفِيهِ: جَوَازُ اسْتِفْتَاءِ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ، وَالرُّدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ التَّابِعِيَّ أَنْ يُفْتِيَ مَعَ وُجُودِ الصَّحَابِيِّ مَثَلًا^(١).

وَفِيهِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُفْتُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي بَلَدِهِ^(٢). ١٦٧/١٢ - ١٧٣

= وكذلك يُحَذَرُ مِنَ الْخَدَمِ، وَأَنْ لَا يَدْخُلُوا الْبُيُوتَ إِلَّا بِمَحْرَمٍ.
(١) فَلَا حَرَجَ أَنْ يُفْتِيَ طَالِبُ الْعِلْمِ الْمُتِمِّكِنُ فِي بَلَدٍ فِيهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَّقَصَّ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

(٢) وَفِيهِ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي عَلَى الْغُيُورِ أَنْ يُبَالِغَ فِي الْحُزْنِ وَالْهَمِّ لَوَاقِعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مِنَ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ، فَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ لِأَعْظَمِ وَأَطْهَرِ جِيلٍ فِي التَّارِيخِ، وَهُوَ زَمَنُ النَّبُوَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ نَرَهُ ﷺ يُظْهِرُ الْأَسَى وَالْحُزْنَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَضَايَا، الَّتِي فِيهَا انْتِهَاكَ الْأَعْرَاضِ، وَارْتِكَابُ الْفَوَاحِشِ وَالْمُوبِقَاتِ، بَلْ كَانَ يَسِيرُ عَلَى الْمَنْهَجِ الَّذِي رَسَمَهُ رَبُّهُ تَعَالَى لَهُ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ تَنْهَاهُ عَنِ الْحُزْنِ لِأَعْرَاضِ النَّاسِ وَتَمْرُدِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْلَغَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونُ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥].

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْبُرُ عَلَيْهِ إِعْرَاضُ قَوْمِهِ، وَيَتَعَاطَمُهُ وَيُحْزَنُ لَهُ، فَبَيَّنَ لَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذَا الَّذِي وَقَعَ مِنْهُمْ مِنْ تَوَلِيهِمْ عَنِ الْإِجَابَةِ لَهُ، وَالْإِعْرَاضِ عَمَّا دَعَا إِلَيْهِ هُوَ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ لِمَا سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ ﷻ، وَلَيْسَ فِي اسْتَطَاعَتِهِ وَقُدْرَتِهِ إِصْلَاحُهُمْ وَإِجَابَتُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ بِذَلِكَ، ثُمَّ عُلِقَ ذَلِكَ بِمَا هُوَ مُحَالٌ فَقَالَ: ﴿وَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْلَغَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ مِنْهَا فَا فَعَلْ، وَلَكِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَدَعِ الْحُزْنَ، ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ﴾ [فاطر: ٨] وَ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] وَالنَّفَقُ: السَّرْبُ وَالْمَنْفَذُ، وَالسَّلْمُ: الدَّرَجُ الَّذِي يَرْتَقِي عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ الْخُطَابُ وَإِنْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَالْمُرَادُ بِهِ أُمَّتُهُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَضْيِقُ صُدُورَهُمْ بِتَمْرُدِ الْكُفْرَةِ وَتَصْمِيمِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَلَا يَشْعُرُونَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فِي ذَلِكَ حِكْمَةٌ لَا تَبْلُغُهَا الْعُقُولُ، وَلَا تَدْرِكُهَا الْأَفْهَامُ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَوْ جَاءَ لِرَسُولِهِ ﷺ بِآيَةٍ تَضْطَرُّهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ لَمْ يَبْقَ لِلتَّكْلِيفِ الَّذِي هُوَ الْإِبْتِلَاءُ وَالِامْتِحَانُ مَعْنَى، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ جَمْعُ الْجَاءِ =

باب مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ وَاللُّطْخَ وَالثُّهْمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ^(١)

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انْصَرَفَ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتُلَيْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ أَمْرَهُ، فَلَاَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: هِيَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَجِمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجِمْتُ هَذِهِ» فَقَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجِمْتُ فَلَانَةً، فَقَدْ ظَهَرَ فِيهَا الرِّبَّةُ فِي مَنْطِقِهَا وَهَيْئَتِهَا وَمَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: فِيهِ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ وَلَوْ كَانَ مَتَّهَمًا بِالْفَاحِشَةِ.

= وقسر، ولكنه لم يشأ ذلك، والله الحكمة البالغة ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] فإن شدة الحرص والحزن لإعراض الكفار عن الإجابة قبل أن يأذن الله بذلك هو صنيع أهل الجهل ولست منهم، فذبح الأمور مفوضة إلى عالم الغيب والشهادة، فهو أعلم بما فيه المصلحة. ١. هـ كلامه.

وفيه: أنه لا ينبغي تعنيف من اجتهد وأخطأ في الفتوى، إلا إن عُرف بتساهله في ذلك، وكثرة سقطاته وأخطائه، فالواجب تحذير الناس منه؛ لئلا يغتروا به.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مَا حُكْمُهُ؟ وَالْمُرَادُ بِإِظْهَارِ الْفَاحِشَةِ أَنْ يَتَعَاطَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا عَادَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَثْبُتَ ذَلِكَ بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ، وَاللُّطْخُ: الرَّمْيُ بِالشَّرِّ، يُقَالُ لَطَخَ فُلَانٌ بِكَذَا: أَيُّ: رُمِيَ بِشَرٍّ، وَلَطَخَهُ بِكَذَا مُحَفَّقًا وَمُثْقَلًا لَوْتَهُ بِهِ، وَبِالثُّهْمَةِ مَنْ يَتَّهَمُ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَحَقَّقَ فِيهِ وَلَوْ عَادَةً.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى تُظْهِرُ السُّوءَ أَنَّهُ اشْتَهَرَ عَنْهَا وَشَاعَ وَلَكِنْ لَمْ
تَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ وَلَا اعْتَرَفَتْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ لَا يَجِبُ
بِالِاسْتِفَاضَةِ^(١). ٢٢٢/١٢ - ٢٢٣



(١) وفيه: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُبْتَلَى بِالشَّيْءِ إِذَا تَحَدَّثَ أَوْ تَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَقَعْ لَهُ - أَي: لِعَاصِمٍ - شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، لَكِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ وَقَعَ
فِي نَفْسِهِ إِرَادَةَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْحُكْمِ فَاِبْتُلِيَ بِهِ، كَمَا يُقَالُ: الْبَلَاءُ مُوَكَّلٌ
بِالْمُنْطِقِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ أُبْتُلِيَ بِهِ.

كِتَابُ الدِّيَّاتِ

باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] (١)

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصَبِّ دَمًا حَرَامًا».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: (فِي فُسْحَةٍ)؛ أَيُّ: سَعَةٍ.

قَوْلُهُ: (مِنْ دِينِهِ): أَيُّ: يَضِيقُ عَلَيْهِ دِينُهُ، فَفِيهِ إِشْعَارٌ بِالْوَعِيدِ عَلَى قَتْلِ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا بِمَا يُتَوَعَّدُ بِهِ الْكَافِرُ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْفُسْحَةُ فِي الدِّينِ: سَعَةُ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْقَتْلُ ضَاقَتْ لِأَنَّهَا لَا تَفِي بِوِزْرِهِ.

* وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ (٢)، الَّتِي لَا

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْرَجَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» بِسَنَدٍ حَسَنٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ قَالَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَجَبَتْ، حَتَّى نَزَلَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَعَلَى ذَلِكَ عَوَّلَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي أَنَّ الْقَاتِلَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَفْتَحُ الْوَاوِ وَالرَّاءِ، وَهِيَ جَمْعُ وَرْطَةٍ وَهِيَ الْهَلَاكُ، وَقَدْ فَسَّرَهَا فِي الْحَبَرِ بِقَوْلِهِ: (الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا).

مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا، سَفَكَ الدَّمَ^(١) الْحَرَامَ بِغَيْرِ حِلِّهِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ الْبَهِيمَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَالْوَعْدُ فِي ذَلِكَ، فَكَيْفَ بِقَتْلِ الْآدَمِيِّ، فَكَيْفَ بِالتَّقْيِ الصَّالِحِ.

* وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنِ الْأَعْمَشِ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَفِيهِ: عِظْمُ أَمْرِ الْقَتْلِ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ إِنَّمَا يَقَعُ بِالْأَهَمِّ. ٢٣٤ - ٢٣١ / ١٢.

بَابُ قَتْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ وَقَالَ إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتٍ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْخَوَارِجُ جَمْعُ خَارِجَةٍ؛ أَي: طَائِفَةٍ، وَهُمْ قَوْمٌ مُبْتَدِعُونَ سُمُّوا بِذَلِكَ لِخُرُوجِهِمْ عَنِ الدِّينِ وَخُرُوجِهِمْ عَلَى خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ.

وَكَانَ كَبِيرُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْكَوَّاءِ، التَّيْمِيُّ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ فَنَاطَرَهُمْ فَرَجَعَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مَعَهُ.

ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ، فَأَطَاعُوهُ وَدَخَلُوا مَعَهُ الْكُوفَةَ مَعَهُمْ رِئِيسَاهُمُ الْمَذْكُورَانِ، ثُمَّ أَشَاعُوا أَنَّ عَلِيًّا تَابَ مِنَ الْحُكُومَةِ وَلِذَلِكَ رَجَعُوا مَعَهُ،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَي: إِرَاقَتُهُ وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَتْلُ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ إِرَاقَةُ الدِّمِ عَبْرَ بِهِ.

فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَخَطَبَ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَتَنَادَوْا مِنْ جَوَانِبِ الْمَسْجِدِ: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، فَقَالَ: كَلِمَةٌ حَقٌّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ، فَقَالَ لَهُمْ: لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثَةٌ: أَنْ لَا نَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَلَا مِنْ رِزْقِكُمْ مِنَ الْفَيْءِ، وَلَا نَبْدُوَكُمْ بِقِتَالٍ مَا لَمْ تُحْدِثُوا فَسَادًا.

وَخَرَجُوا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ إِلَى أَنْ اجْتَمَعُوا بِالْمَدَائِنِ، فَرَأَسَلَهُمْ فِي الرُّجُوعِ فَأَصْرَوْا عَلَى الْإِمْتِنَاعِ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْكَفْرِ لِرِضَاهُ بِالتَّحْكِيمِ وَيَتُوبَ، ثُمَّ رَأَسَلَهُمْ أَيْضًا فَأَرَادُوا قَتْلَ رَسُولِهِ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ مُعْتَقِدَهُمْ يُكْفَرُ وَيُبَاحُ دَمُهُ وَمَالُهُ وَأَهْلُهُ، وَانْتَقَلُوا إِلَى الْفِعْلِ فَاسْتَعَرَضُوا النَّاسَ فَقَتَلُوا مَنْ اجْتَارَ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمَرَّ بِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَّابٍ بْنُ الْأَرْتِّ وَكَانَ وَالِيًا لِعَلِيِّ عَلَى بَعْضِ تِلْكَ الْبِلَادِ وَمَعَهُ سُرِيَّةٌ وَهِيَ حَامِلٌ فَقَتَلُوهُ وَبَقَرُوا فِي سُرِّيَّتِهِ عَنْ وَلَدٍ، فَبَلَغَ عَلِيًّا فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فِي الْجَيْشِ الَّذِي كَانَ هَيَّاهُ لِلْخُرُوجِ إِلَى الشَّامِ.

فَأَوْقَعَ بِهِمْ بِالنَّهْرَوَانِ، ثُمَّ انْضَمَّ إِلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ مَنْ مَالَ إِلَى رَأْيِهِمْ فَكَانُوا مُحْتَفِينَ فِي خِلَافَةِ عَلِيِّ حَتَّى كَانَ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجِمٍ الَّذِي قَتَلَ عَلِيًّا بَعْدَ أَنْ دَخَلَ عَلِيٌّ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ لَمَّا وَقَعَ صُلْحُ الْحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ ثَارَتْ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ فَأَوْقَعَ بِهِمْ عَسْكَرُ الشَّامِ بِمَكَانٍ يُقَالُ لَهُ النُّجَيْلَةُ ثُمَّ كَانُوا مُنْقَمِعِينَ فِي إِمَارَةِ زِيَادٍ وَابْنِهِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَلَى الْعِرَاقِ طُولَ مُدَّةٍ مُعَاوِيَةَ وَوَلَدِهِ يَزِيدَ.

فَلَمَّا مَاتَ يَزِيدُ وَوَقَعَ الْإِفْتِرَاقُ وَوَلِيَ الْخِلَافَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَأَطَاعَهُ أَهْلُ الْأَمْصَارِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ الشَّامِ ثَارَ مَرْوَانَ فَادَّعَى الْخِلَافَةَ وَغَلَبَ عَلَى جَمِيعِ الشَّامِ إِلَى مِصْرَ، فَظَهَرَ الْخَوَارِجُ حِينَئِذٍ بِالْعِرَاقِ مَعَ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ، وَبِالْيَمَامَةِ مَعَ نَجْدَةَ بْنِ عَامِرٍ وَزَادَ نَجْدَةُ عَلَى مُعْتَقِدِ

الْخَوَارِجِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْرُجْ وَيُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ كَافِرٌ وَلَوْ اعْتَقَدَ مُعْتَقِدَهُمْ، وَعَظَمَ الْبَلَاءُ بِهِمْ وَتَوَسَّعُوا فِي مُعْتَقِدِهِمُ الْفَاسِدِ فَأَبْطَلُوا رَجَمَ الْمُحْصَنِ، وَقَطَعُوا يَدَ السَّارِقِ مِنَ الْإِبْطِ، وَأَوْجَبُوا الصَّلَاةَ عَلَى الْحَائِضِ فِي حَالِ حَيْضِهَا، وَكَفُّوا عَن أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَعَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ مُطْلَقًا، وَفَتَكُوا فِيمَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ بِالْقَتْلِ وَالسَّبِّ وَالنَّهْبِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِغَيْرِ دَعْوَةٍ مِنْهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو أَوَّلًا ثُمَّ يَقْتُلُ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: أَسَوُّهُمْ حَالًا الْغُلَاةُ الْمَذْكُورُونَ وَأَقْرَبُهُمْ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ الْإِبَاضِيَّةِ.

وَهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالثَّانِي: مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْمُلْكِ لَا لِلدُّعَاءِ إِلَى مُعْتَقِدِهِ، وَهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ أَيْضًا: قِسْمٌ خَرَجُوا غَضَبًا لِلدِّينِ مِنْ أَجْلِ جَوْرِ الْوَلَاةِ وَتَرَكَ عَمَلَهُمْ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فَهَؤُلَاءِ أَهْلُ حَقٍّ، وَمِنْهُمْ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي الْحَرَّةِ وَالْقُرَاءَ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْحَجَّاجِ، وَقِسْمٌ خَرَجُوا لِطَلَبِ الْمُلْكِ فَقَطَّ سَوَاءٌ كَانَتْ فِيهِمْ شُبْهَةٌ أَمْ لَا وَهُمْ الْبُعَاةُ.

قَوْلُهُ: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ...) إِنْخٌ، ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمَرْفُوعِ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فِي وَصْفِ الْخَوَارِجِ: «هُمْ شِرَارُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ».

وَعِنْدَ الْبَزَّارِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَوَارِجَ فَقَالَ: «هُمْ شِرَارُ أُمَّتِي يَقْتُلُهُمْ خِيَارُ أُمَّتِي»» وَسَنَدُهُ حَسَنٌ. ٣٥٧ - ٣٥٣/١٢

باب مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّأْلُفِ، وَأَنْ لَا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ^(١)

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ، جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ، فَقَالَ: اْعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ اْعْدِلْ» قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: دَعْنِي أَضْرِبُ عَنْقَهُ^(٢)، قَالَ: «دَعُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا»^(٣)، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ اِتَّفَقَتْ حَالَةٌ مِثْلُ حَالَةِ الْمَذْكُورِ فَاعْتَقَدَتْ فِرْقَةً مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ مَثَلًا وَلَمْ يَنْصِبُوا حَرْبًا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْإِعْرَاضُ عَنْهُمْ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ، كَأَنْ يَخْشَى أَنَّهُ لَوْ تَعَرَّضَ لِلْفِرْقَةِ الْمَذْكُورَةِ لَأَظْهَرَ مَنْ يُخْفِي مِثْلَ إِعْتِقَادِهِمْ أَمْرَهُ وَنَاضَلَ عَنْهُمْ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِحُرُوجِهِمْ وَنَضْبِهِمُ الْقِتَالَ لِلْمُسْلِمِينَ، مَعَ مَا عُرِفَ مِنْ شِدَّةِ الْخَوَارِجِ فِي الْقِتَالِ وَثَبَاتِهِمْ وَإِقْدَامِهِمْ عَلَى الْمَوْتِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرَ أَهْلُ الْأَخْبَارِ مِنْ أُمُورِهِمْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ الْمُهَلَّبِ قَالَ: التَّأْلُفُ إِنَّمَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ؛ إِذْ كَانَتْ الْحَاجَةُ مَاسَّةً لِذَلِكَ لِدَفْعِ مَضَرَّتِهِمْ، فَأَمَّا إِذْ أَعْلَى اللَّهُ الْإِسْلَامَ فَلَا يَجِبُ التَّأْلُفُ إِلَّا أَنْ تَنْزِلَ بِالنَّاسِ حَاجَةٌ لِذَلِكَ فَلِإِمَامِ الْوَقْتُ ذَلِكَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عِنْدَ مُسْلِمٍ: فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟ قَالَ: «لَا». ثُمَّ أَذْبَرَ فَقَامَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيْفُ اللَّهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟ قَالَ: «لَا» فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا سَأَلَ. ١. هـ.

قُلْتُ: قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: قَوْلُ عُمَرَ: دَعْنِي أَضْرِبُ عَنْقَهُ، مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا» يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ذَلِكَ أَوْ كَانَ قَوْلُهُ قَبْلَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ اِنْتَهَى.

وقال الحافظ في موضع آخر: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ لِيَشْدِيهِ فِي أَمْرِ اللَّهِ حَمَلُ النَّهْيِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ مَنَعَ الْقَوْلَ السَّيِّئَ لَهُ وَلَمْ يَرَ ذَلِكَ مَانِعًا مِنْ إِقَامَةِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ لِلذَّنْبِ الَّذِي ارْتَكَبَهُ، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ صَادِقٌ فِي إِعْذَارِهِ،

وَأَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ. ٥٦/١١ - ٥٧

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّ تَرَكَ الْأَمْرِ بِقِتْلِهِ بِسَبَبِ أَنْ لَهُ أَصْحَابًا بِالصِّفَةِ =

مَعَ صِيَامِهِ^(١)، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ^(٢)، يُنْظَرُ فِي قُدْزِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ،

= الْمَذْكُورَةَ، وَهَذَا لَا يَمْتَضِي تَرْكَ قَتْلِهِ مَعَ مَا أَظْهَرَهُ مِنْ مُوَاجَهَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا وَاجَهُهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَةِ التَّأْلِيْفِ كَمَا فَهَمَهُ الْبُخَارِيُّ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُمْ بِالْمُبَالَغَةِ فِي الْعِبَادَةِ مَعَ إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ، فَلَوْ أَدْنَى فِي قَتْلِهِمْ لَكَانَ ذَلِكَ تَنْفِيْرًا عَنْ دُخُولِ غَيْرِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللهُ: كَذَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِالْأَفْرَادِ، وَفِي رَوَايَةِ شُعَيْبٍ وَغَيْرِهِ: «مَعَ صَلَاتِهِمْ» بِصِيغَةِ الْجَمْعِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَلَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ» جَمْعُ تَرْفُوعٍ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَهِيَ الْعَظْمُ الَّذِي بَيْنَ نَقْرَةِ النُّحْرِ وَالْعَاتِقِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ قِرَاءَتَهُمْ لَا يَرْفَعُهَا اللهُ وَلَا يَقْبُلُهَا.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمُرَادُ أَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ فِيهِ حَظٌّ إِلَّا مُرُورُهُ عَلَى لِسَانِهِمْ لَا يَصِلُ إِلَى خُلُوقِهِمْ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَصِلَ إِلَى قُلُوبِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ تَعَقُّلُهُ وَتَدَبُّرُهُ بِوُقُوعِهِ فِي الْقَلْبِ ١. هـ.

وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ فِيهِمْ أَيْضًا: «لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ»؛ أَيُّ: يَنْطِقُونَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَا يَعْرِفُونَهَا بِقُلُوبِهِمْ.

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ رَطْبًا»، قِيلَ: الْمُرَادُ الْحَذَقُ فِي التَّلَاوَةِ؛ أَيُّ: يَأْتُونَ بِهِ عَلَى أَحْسَنِ أَحْوَالِهِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّهُمْ يُوَاطِبُونَ عَلَى تِلَاوَتِهِ فَلَا تَزَالُ أَلْسِنَتُهُمْ رَطْبَةً بِهِ، وَقِيلَ: هُوَ كِنَايَةٌ عَنْ حُسْنِ الصَّوْتِ بِهِ، وَأَرْجَحُهَا الثَّلَاثُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللهُ: أَيُّ: يَخْرُجُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ بَعْتَةً كَخُرُوجِ السَّهْمِ إِذَا رَمَاهُ رَامٌ قَوِيٌّ السَّاعِدِ فَأَصَابَ مَا رَمَاهُ فَتَفَدَّ مِنْهُ بِسُرْعَةٍ بِحَيْثُ لَا يَعْلَقُ بِالسَّهْمِ وَلَا بِشَيْءٍ مِنْهُ مِنَ الْمَرْمِيِّ شَيْءٌ، فَإِذَا التَّمَسَّ الرَّامِي سَهْمَهُ وَجَدَهُ وَلَمْ يَجِدِ الَّذِي رَمَاهُ فَيَنْظُرُ فِي السَّهْمِ لِيَعْرِفَ هَلْ أَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ، فَإِذَا لَمْ يَرَهُ عَلِقَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّمِ وَلَا غَيْرُهُ ظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُصِبْهُ، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ أَصَابَهُ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (سَبَقَ الْقُرْتُ وَالِدَمَّ)؛ أَيُّ: جَاوَزَهُمَا وَلَمْ يَتَعْلَقْ فِيهِ مِنْهُمَا شَيْءٌ بَلْ خَرَجَا بَعْدَهُ.

ثُمَّ يُنْظَرُ فِي رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضِيهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الْفَرْثَ وَالْدَّمَ، آيَتُهُمْ^(١) رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ أَوْ قَالَ: نَضِيهِ^(٢) مِثْلُ نَضِي الْمَرَأَةِ، أَوْ قَالَ: مِثْلُ الْبَضْعَةِ^(٣) تَذَرْدَرُ^(٤)، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ^(٥)، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: عَلَامَتُهُمْ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ: «إِحْدَى يَدَيْهِ» وَلَمْ يَشْكْ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَصْلُهُ تَذَرْدَرُ، وَمَعْنَاهُ تَتَحَرَّكُ وَتَذْهَبُ وَتَجِيءُ، وَأَصْلُهُ حِكَايَةُ صَوْتِ الْمَاءِ فِي بَطْنِ الْوَادِي إِذَا تَدَافَعَ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: نِسْبَةُ قَتْلِهِمْ لِعَلِيِّ لِكَوْنِهِ كَانَ الْقَائِمَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ مَضَى فِي الْبَابِ قَبْلَهُ عَنْ عَلِيٍّ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِمْ» وَلَفْظُهُ: «فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»، وَتَقَدَّمَ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهَا: «لَئِنْ أَدْرَكْتُمُ لَأَقْتُلَنَّكُمْ».

وَأَمَّا صِفَةُ قَتَالِهِمْ وَقَتْلِهِمْ فَوَقَعَتْ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّهُ كَانَ فِي الْحَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ حِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ فَقَالَ عَلِيٌّ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَ بِصِفَتِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، وَأَغَارُوا فِي سَرَحِ النَّاسِ، فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ.

فَلَمَّا التَّقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمِيذٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ الرَّاسِبِيُّ، فَقَالَ: لَهُمْ أَلْفُوا الرِّمَاحَ، وَسَلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حُرُورَاءَ، فَارْجِعُوا فَوَحِّشُوا بِرِمَاحِهِمْ، وَسَلُّوا السُّيُوفَ، وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ، قَالَ: وَقِيلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا أَصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمِيذٍ إِلَّا رَجُلَانِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ: التَّمَسُّوا فِيهِمُ الْمُحَدَّجَ، فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ، فَكَبَّرَ ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ، وَبَلَغَ رَسُولُهُ.

وَأَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ: لَحِقْتُ بِأَهْلِ النَّهْرِ فَإِنِّي مَعَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أُسِيرُ إِذْ أَتَيْنَا عَلَى قَرْيَةٍ =

قَالَ: فَتَزَلْتُ فِيهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨] ^(١).

= بَيْنَنَا نَهْرٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْقَرْيَةِ مُرَوَّعًا فَقَالُوا لَهُ: لَا رَوْعَ عَلَيْكَ، وَقَطِّعُوا إِلَيْهِ النَّهْرَ فَقَالُوا لَهُ: أَنْتَ ابْنُ حَبَّابٍ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: فَحَدِّثْنَا عَنْ أَبِيكَ فَحَدَّثَهُمْ بِحَدِيثٍ: «يَكُونُ فِتْنَةٌ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ عَبْدَ اللَّهِ الْمُقْتُولِ فَكُنْ»، قَالَ: فَقَدَّمُوهُ فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، ثُمَّ دَعَوْا سُرَيْتَهُ وَهِيَ حُبْلَى فَبَقَرُوا عَمَّا فِي بَطْنِهَا.

وَلَا بِنِ أَبِي شَيْبَةَ: فَبَلَغَ عَلِيًّا فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ: أَقِيدُونَا بِقَاتِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، فَقَالُوا: كُلُّنَا قَتَلُهُ، فَأَذِنَ حِينَئِذٍ فِي قَتَالِهِمْ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اللَّمَزُ الْعَيْبُ، وَالْهَمْزُ فِي الْغَيْبَةِ: أَيُّ: يَعْيبُكَ فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ.

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «فَجَعَلَ يَقْسِمُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَرَجُلٍ جَالِسٍ فَلَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَا أَرَاكَ تَعْدِلُ»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَامِلَ لِلْقَاتِلِ عَلَى مَا قَالَ مِنَ الْكَلَامِ الْجَافِي وَأَقْدَمَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَطَابِ السَّيِّئِ كَوْنُهُ لَمْ يُعْطَ مِنْ تِلْكَ الْعَطِيَّةِ وَأَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

تنبيه: أَخْرَجَ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي مَرَرْتُ بِوَادِي كَذَا فَإِذَا رَجُلٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ مُتَخَشِّعٌ يُصَلِّي فِيهِ، فَقَالَ: «اذْهَبْ إِلَيْهِ فَاقْتُلْهُ». قَالَ: فَذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا رَأَاهُ يُصَلِّي كَرِهَ أَنْ يَقْتُلَهُ فَارْجَعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «اذْهَبْ إِلَيْهِ فَاقْتُلْهُ» فَذَهَبَ فَرَأَاهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ فَارْجَعَ، فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ اذْهَبْ إِلَيْهِ فَاقْتُلْهُ» فَذَهَبَ عَلِيٌّ فَلَمْ يَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ فَاقْتُلُوهُمْ؛ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ».

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ هُوَ الْأَوَّلُ وَكَانَتْ قِصَّتُهُ هَذِهِ الثَّانِيَّةُ مُتَرَاجِعَةً عَنِ الْأُولَى، وَأَذِنَ ﷺ فِي قَتْلِهِ بَعْدَ أَنْ مَنَعَ مِنْهُ لِرِزْوَالِ عِلَّةِ الْمَنَعِ وَهِيَ التَّأَلُّفُ، فَكَأَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنْهُ بَعْدَ انْتِشَارِ الْإِسْلَامِ كَمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ يُنْسَبُ إِلَى النِّفَاقِ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ قَبْلَ ذَلِكَ وَكَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ تَمَسَّكَ بِالنَّهْيِ الْأَوَّلِ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ وَحَمَلَا الْأَمْرَ هُنَا عَلَى قَيْدِ أَنْ لَا يَكُونَ لَا =

* قال الحافظ رحمته الله: لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ السَّبَبِ فِي الْأَمْرِ بِتَرْكِهِ، وَلَكِنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ، فَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَفِيهِ: «فَقَالَ عُمَرُ دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ»، فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْقَبَةُ عَظِيمَةِ لِعَلِّيٍّ، وَأَنَّهُ كَانَ الْإِمَامَ الْحَقَّ، وَأَنَّهُ كَانَ عَلَى الصَّوَابِ فِي قِتَالِ مَنْ قَاتَلَهُ فِي حُرُوبِهِ فِي الْجَمَلِ وَصِفِّينَ وَغَيْرِهِمَا.

وَفِيهِ: الْكَفُّ عَنْ قَتْلِ مَنْ يَعْتَقِدُ الْخُرُوجَ عَلَى الْإِمَامِ مَا لَمْ يَنْصِبْ لِدَلِكِ حَرْبًا أَوْ يَسْتَعِدَّ لِدَلِكِ لِقَوْلِهِ: «فَإِذَا خَرَجُوا فَأَقْتُلُوهُمْ»، وَحَكَى الطَّبْرِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ لَا يُكْفَرُ بِاعْتِقَادِهِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِتَالُ الْخَوَارِجِ وَقَتْلُهُمْ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِدُعَائِهِمْ إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ وَالْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ.

وَهُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ حَيْثُ قَرَنَهُمُ بِالْمُلْحِدِينَ، وَأَفْرَدَ عَنْهُمْ^(١) الْمُتَأَوِّلِينَ بِتَرْجَمَةٍ، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ فَقَالَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُمْ كُفَّارٌ لِقَوْلِهِ رحمته الله: «يَمُرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ»، وَلِقَوْلِهِ: «لَأَقْتُلَنَّهْمُ قَتْلَ عَادٍ»، وَفِي لَفْظٍ: «ثُمُودٌ» وَكُلُّ مِنْهُمَا إِنَّمَا هَلَكَ بِالْكُفْرِ وَبِقَوْلِهِ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ» وَلَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا الْكُفَّارُ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ»: وَفِي الْحَدِيثِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ الثَّبُوتِ حَيْثُ

= يُصَلِّي فَلِذَلِكَ عَلَلًا عَدَمَ الْقَتْلِ بِوُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ عَلَبًا جَانِبَ النَّهْيِ.

(١) هكذا في الأصل وجميع النسخ التي بين يدي، والمعنى لا يستقيم، والباب الذي أفرد فيه المتأولين ليس فيه ذكرٌ للخوارج، والذي يظهر لي أن الصواب: عن.

أَخْبَرَ بِمَا وَقَعَ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَوَارِجَ لَمَّا حَكَمُوا بِكُفْرِ مَنْ خَالَفَهُمْ اسْتَبَاحُوا دِمَاءَهُمْ وَتَرَكُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ فَقَالُوا نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَتَرَكُوا قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَعْلَوْا بِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ آثَارِ عِبَادَةِ الْجُهَالِ الَّذِينَ لَمْ تَنْشُرْ صُدُورُهُمْ بِنُورِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَتَمَسَّكُوا بِحَبْلِ وَثِيقٍ مِنَ الْعِلْمِ، وَكَفَى أَنْ رَأَسَهُمْ رَدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرُهُ وَنَسَبُهُ إِلَى الْجَوْرِ نَسَأُ اللَّهِ السَّلَامَةَ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ قِتَالَ الْخَوَارِجِ أَوْلَى مِنْ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّ فِي قِتَالِهِمْ حِفْظَ رَأْسِ مَالِ الْإِسْلَامِ، وَفِي قِتَالِ أَهْلِ الشُّرْكِ طَلَبُ الرَّبْحِ، وَحِفْظُ رَأْسِ الْمَالِ أَوْلَى.

وَفِيهِ: الرَّجْرُ عَنْ الْأَخْذِ بِظَوَاهِرِ جَمِيعِ الْآيَاتِ الْقَابِلَةِ لِلتَّأْوِيلِ الَّتِي يُفْضِي الْقَوْلُ بِظَوَاهِرِهَا إِلَى مُخَالَفَةِ إِجْمَاعِ السَّلَفِ.

وَفِيهِ: التَّحْذِيرُ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الدِّيَانَةِ وَالتَّنَطُّعِ فِي الْعِبَادَةِ بِالْحَمْلِ عَلَى النَّفْسِ فِيمَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الشَّرْعُ، وَقَدْ وَصَفَ الشَّارِعُ الشَّرِيعَةَ بِأَنَّهَا سَهْلَةٌ سَمِيحَةٌ، وَإِنَّمَا نَدَبَ إِلَى الشَّدَّةِ عَلَى الْكُفَّارِ وَإِلَى الرَّأْفَةِ بِالْمُؤْمِنِينَ، فَعَكَسَ ذَلِكَ الْخَوَارِجُ.

وَفِيهِ: جَوَازُ قِتَالِ مَنْ خَرَجَ عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ، وَمَنْ نَصَبَ الْحَرْبَ فَقَاتَلَ عَلَى اعْتِقَادٍ فَاسِدٍ، وَمَنْ خَرَجَ يَقْطَعُ الطُّرُقَ وَيُخَيِّفُ السَّبِيلَ وَيَسْعَى فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ، وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ عَنْ طَاعَةِ إِمَامٍ جَائِرٍ أَرَادَ الْعَلْبَةَ عَلَى مَالِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ مَعْدُورٌ وَلَا يَحِلُّ قِتَالُهُ، وَلَهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَأَهْلِهِ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ عَلِيٍّ وَذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ: إِنْ خَالَفُوا إِمَامًا عَدْلًا فَقَاتِلُوهُمْ، وَإِنْ خَالَفُوا إِمَامًا جَائِرًا فَلَا تُقَاتِلُوهُمْ فَإِنَّ لَهُمْ مَقَالًا.

وَفِيهِ: إِبَاحَةُ قِتَالِ الْخَوَارِجِ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَقَتْلُهُمْ فِي الْحَرْبِ وَثُبُوتُ الْأَجْرِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ.

وَفِيهِ: أَنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ الدِّينِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ الْخُرُوجَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَارَ دِينًا عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ.

وَأَنَّ الْخَوَارِجَ شُرُ الْفِرَقِ الْمُبْتَدِعَةِ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ وَمِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

قُلْتُ: وَالْأَخِيرُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِتَكْفِيرِهِمْ مُطْلَقًا^(١).

وَفِيهِ: أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِي التَّعْدِيلِ بِظَاهِرِ الْحَالِ وَلَوْ بَلَغَ الْمَشْهُودُ بِتَعْدِيلِهِ الْعَايَةَ فِي الْعِبَادَةِ وَالتَّقَشُّفِ وَالْوَرَعِ حَتَّى يُخْتَبَرُ بَاطِنُ حَالِهِ^(٢). ٣٧٦ - ٣٦٢ / ١٢.

(١) وهذا ما يظهر من صنيعه ﷺ.

(٢) الخوارج: هم كلٌّ مَنْ خرج على الإمام المسلم وعلى الجماعة المسلمة بالسيف، للدعاء إلى معتقده، وكان خروجه نابعاً من مخالفة الأصول الشرعية.

فأما من خرج على الحاكم لأغراض دنيوية، فيسمى قاطع طريق.

ومن خرج يدعو إلى معتقده، ولم يكن خروجه نابعاً من مخالفة الأصول الشرعية، فيسمى باغياً، كالذين خرجوا على عليٍّ عليه السلام، ومنهم صحابة وخيار التابعين.

وقد جاء وصف الخوارج في الأحاديث وصفاً دقيقاً، في أخلاقهم وطباعهم، وأشكالهم وأفعالهم.

فلتعرّف عليها لنحذرّها، ونُحذّر مَنْ اتَّصَفَ بِهَا.

أما أخلاقهم وطبائعهم، فمن ذلك: جُرأتهم واحتقارهم لمن يخالفهم، وאתهامهم وطعنهم للأئمة والعلماء والصالحين.

فريسيّهم ذو الحُويصرة هذا، اتهم أعدل وأصدق من وطئت قدمه الأرض، واجترأ وتناول عليه، فكيف بغيره من العلماء والصالحين، فهم عليهم أجراً وأشدّ وقاحةً وتجاوزاً.

= فالخوارج لا يتورعون عن إطلاق اتهاماتهم على أيٍّ أحدٍ، ولو كان في حقٍّ مَنْ أجمعت الأمة على إمامته وفضله.

ولا يمنعهم عن ذلك شيءٌ على الإطلاق؛ لأنهم يعدُّون ذلك من العدل والإنصاف والصدع بالحق، وعدم الميل والخنوع والخيانة، كما أنهم يرون أنفسهم أوصياء على الدِّين وحدهم.

ومن أخلاقهم وطبائعهم أيضًا: الخشونة وشدة الغضب والجفاء، فهم لا يتعاملون مع الناس والمُخالفين لهم إلا بالحدة والقسوة، ويستبيحون دماء المسلمين على أتفه الأسباب.

ومن أخلاقهم وطبائعهم أيضًا: أنهم يفتقدون للحكمة والرؤية، فهم لا ينظرون إلى العواقب، ولا يهتمون بالمصالح العامة، ومحبتهم للفرقة تغلب محبتهم للوحدة، واستماتتهم في تقديم آرائهم والدفاع عنها، والقتال في سبيلها أمرٌ ظاهرٌ لكلٍّ من عرف حالهم؛ لأنهم يرون ذلك هو ما أمر الله به، ويعدُّونه من الولاء للمؤمنين، والبراءة من المشركين والكافرين.

فقد خرجوا على خيار الصحابة رضي الله عنهم، وقتلوا أمير المؤمنين عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومن صفات الخوارج أيضًا: أنهم أخذوا الأسنان؛ أي: أنهم صغار السن، ليسوا كالكبار في راحة العقل، ومعرفة الأمور، بل هم أقرب إلى الطيش والعجلة، والحماس المذموم.

سُفَهَاءُ الْأَحْلَام: أي: أنَّ عقولهم رديئةٌ ضعيفة، لا يملكون راحةً في الفهم والعقل، قد جانبوا الرشد والصواب والطريقة المرضية. يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ: أي: أنهم يتلون القرآن والسنة، ويحتجون بما جاء فيهما ممَّا يُوافق أهواءهم.

فقلوبهم لم تع القرآن ولم تفقهه بعد، بل يستدلُّون بالآيات والأحاديث، وهم أجهل الناس بالمُرَاد منها، ويلتمسون المعنى الذي يطلبونه ولو كان بعيدًا، ويرغبون عن المعنى الصحيح ولو كان قريبًا.

ولذلك هم من أجهل الناس في مقاصد الشريعة، يأخذون بظواهر النصوص، ولا يلتفتون إلى مَنْ خالفهم ولو كان أعلم الناس.

ومن صفاتهم أيضًا: كثرةٌ وشدةٌ عبادتهم، بل إنَّ الصحابة رضي الله عنهم - على ما هم =

= عليه من العبادة العظيمة، والطاعة المُستديمة - يَحْقِرُ أَحَدُهُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ؛ أَي: يُدْمِنُونَ قراءته وتلاوته، ولكن: لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ؛ أَي: أَنَّ الْإِيمَانَ لَمْ يَرْسَخْ فِي قُلُوبِهِمْ؛ لِأَنَّ مَا وَقَفَ عِنْدَ الْحُلُقُومِ فَلَمْ يَتَجَاوِزْهُ، لَا يَصِلُ إِلَى الْقَلْبِ.

وهذا يدلُّ على أنهم يقرؤونه دون فهم، ويتلونه دون تدبُّرٍ وتأمل، وصدق الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ ﴿٢٤﴾ [محمد: ٢٤].

فيؤخذ من هذا، أَنَّهُ يَجِبُ الْحَذَرُ مِنَ الانخداع بمظاهر الصلاح، والدين والعبادة، وعدم جعل ذلك دليلاً على الإخلاص وصحة الطريقة والمنهج، فالعبرة بالأخلاقِ وحُسْنِ السيرة، والاستقامة على ما أمر الله به ورسوله، فالدين المعاملة.

يقول ابن عبد البر رحمته الله: وفي هذا الحديث نصٌّ على أن القرآن قد يقرؤه من لا دين له، ولا خير فيه، ولا يجاوز لسانه. ١. هـ كلامه.

وأما عن أشكالهم وهيئاتهم، فقد وُصف سيدهم في هذا الحديث بصفاتٍ عجيبة، ولذا يقول الحافظ ابن كثير رحمته الله في صفتهم: وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَغْرَبَ أَشْكَالَ بَنِي آدَمَ، فَسُبْحَانَ مَنْ نَوَّعَ خَلْقَهُ كَمَا أَرَادَ، وَسَبَقَ فِي قَدَرِهِ ذَلِكَ. ١. هـ كلامه.

وأما عن أفعالهم: فإنهم يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ، وهذا ما نراه واقعاً من أتباعهم في هذا الزمان، انظروا ماذا عملوا مع أهلنا في الفلوجة والأنبار، انظروا كيف تسلطوا على المجاهدين في بلاد الشام، وأعلنوها حرباً لكلِّ المجاهدين هناك، بل إِنَّ الكثيرَ من المصائب، التي أُصيب بها أهلُ الإسلام هم سببها، وهم وقودها ومُحرِّكها، فكم أغلقت مُؤَسَّساتٌ خيريَّةً بسببهم، وكم احتلَّتْ دُولٌ إسلاميَّةٌ جرَّاء حماقتهم.

ومن أبرز عقائدهم الباطلة، أَنَّهُمْ يتساهلون بالتكفير، ويكفرون بالعموم، فقد كفروا خيار الناس وصالحهم، كعماوية وعثمان وعلي رضي الله عنهم.

وأذنابهم وأتباعهم هذا اليوم، يُكفرون جميع الحكام، ويُفسقون علماء الإسلام، ثم تَسْلَسِلُوا بالتكفير، فكفروا جميع العساكر والجيش، نسأل الله السلامة والعافية.

= «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ قَالَتْ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ». كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ.

فما أشدَّ خطر الخوارج على المسلمين، ولذلك حذر منهم النبي ﷺ أشدَّ التحذير. فيه: جواز إعطاء ضعيف الإيمان وحديث الإسلام إذا غلب إذا رُجي منه تقوية إيمانه، وتأليف قلبه، وإن مُنع من هو خير منهم.

وفيه: النهي عن قتلهم ما لم يحملوا السلاح، ويبدؤوا بالعداوة، وهذا ما عمله الصحابة بعد ظهور الخوارج، فإن علياً رضي الله عنه أبى أن يقاتلهم حتى يرفعوا السلاح، فإذا شهوروا السلاح وأعلنوا العداوة وجب قتالهم، وعلى هذا سار الصحابة والأئمة.

وأما المسارعة في قتالهم قبل أن يبدؤوا بقتال المسلمين، قد تجلب ضرراً على المسلمين، وقد يستغل ذلك أعداء الإسلام من المنافقين وغيرهم بالتحريض على المسلمين.

وكذلك قد يدعو أصحاب هذه الطائفة إلى الاتحاد، وقد يتعاطف معهم من يُحسن الظن فيهم، وينخدع بمعسول كلامهم، وشدة عبادتهم فيلتبس عليه ذلك، مع أنه ﷺ ذكر أنهم سيقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، ولكن القول شيءٌ والفعل شيءٌ آخر، فلا يجوز قتل أحد ما لم يرتكب ما يوجب قتله، فإذا ارتكبوا العداوة والقتال فحينئذٍ تبيّن للناس ضررهم، وانكشف ما كانوا يظنونهم بهم من الصلاح والخير.

والذي يظهر أن الرسول ﷺ أعطى مجالاً واسعاً لأصحاب المعتقدات الباطلة والمنحرفة، ومن يبطنون العداوة والشر، ويظهرون غير ذلك، مع علمه بهم؛ نظراً للمصلحة العامة، ولعلمهم يتراجعون ويتوبون، ولأنَّ استجلاب عداوتهم قد يضر أكثر مما ينفع، فلم يقاتل المنافقين مع عظم ضررهم على المسلمين، ولم يقاتل الخوارج مع ظهور معتقدتهم.

وفيه: أن الرسول ﷺ لم يؤخذ أحداً بقوله ولا برأيه، وإن كان مخالفاً، ما لم يستخدم وسيلةً ينشر بها باطله، أو يُلبس بها على المسلمين كالشعر ونحوه، ويتضح من خلال هذا تحريم الاعتداء على أحدٍ بمجرد رأيه أو قوله، ما لم يكن قوله كفراً أو تحريضاً؛ فالرسول أهدر دم رجالٍ حرّضوا على الدين بشعرهم أو بخطبهم.

= وفيه: جواز التحذير من شخص بعينه إذا عُلِمَ خطره، وتبين ضرره، إما بقول أو بفعل يدل على عداوته وحقده.

وفيه: أن الخوارج كبقية الطوائف المنحرفة، لها تبعية لكبيرهم، يتأثرون به ويستمسكون بطريقته، ومن كانت هذه حالهم فإقناعهم عسير، وتغيير طريقتهم جسيم، وليس هناك إلا مجادلتهم بالتي هي أحسن، وهذه سبيل المؤمنين.

وفيه: أن الخروج من الإسلام والعياذ بالله، أسهل بكثير من الدخول فيه وأسرع، فالنبي صلى الله عليه وآله شبه خروج هؤلاء من الدين، بالسَّهْمِ الَّذِي يُصِيبُ الصَّيْدَ، فَيَدْخُلُ فِيهِ وَيَخْرُجُ مِنْهُ، وَمِنْ شِدَّةِ سُرْعَةِ خُرُوجِهِ لِقُوَّةِ الرَّامِي، لَا يَغْلِقُ مِنْ جَسَدِ الصَّيْدِ شَيْءٌ.

وفي تشبيه الرسول ﷺ لهم بدخولهم في الإسلام وخروجهم منه، كدخول السهم في الدابة المرمية وخروجه منها: بيان أن دخولهم في الإسلام سيحدث ضرراً جسيماً قبل خروجهم منه، كما يحدث السهم إذا اخترق جسم الدابة من الأذى، وإتلاف أحشائها قبل خروجه منها.

وقد يُفهم من الحديث أنهم لا يمرقون من الدين، ولا يخرجون عنه حتى يعلنوا بأصولهم ومعتقداتهم، ويُشهرُوا السلاح فيقاتلُوا المسلمين ويبيحوا الحرمات، وهذا من أعظم ضررهم على الإسلام والمسلمين، وهذا الذي يُحْدِثُونَهُ قَبْلَ خروجهم من الإسلام.

وفيه: أن عدم قتال الخوارج لأهل الشرك لا يلزم منه عدم معاداتهم لهم، فقد يكونون معادين لهم ويكرهونهم، ولكنهم قد تركوا قتالهم، ربما لحقدهم الدفين على أصحاب السياسة والحكم من المسلمين، فحيثُذُ تكون عداوتهم للمسلمين أشدَّ من عداوتهم للمشركين، وكذلك لأن قتالهم مبنيٌّ على نِقْمَتِهِمْ لِأُمُورٍ شَرْعِيَّةٍ يرون أنه قد عطلها أهل الحل والعقد من المسلمين، وهذا في نظرهم أشدَّ ضرراً من الشرك بالله.

وفي قوله: (لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ) جوازُ استئصالهم إذا قاتلوا المسلمين، واستباحوا الحرمات، فقومُ عادٍ كما هو معروفٌ، لما نزلت عليهم العقوبة استأصلهم الله، فلم يبق منهم أحد.

وفيه: الأخذ بالظواهر، وعدم اعتبار بواطنهم ونواياهم، وأنَّ الأصل في مَنْ =

باب مَا جَاءَ فِي الْمُتَأَوَّلِينَ (١)

* عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ السَّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِحَبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا الَّذِي جَرَأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ (٢) - يَعْنِي: عَلِيًّا - قَالَ: مَا هُوَ لَا أَبَا لَكَ؟ (٣) قَالَ: شَيْءٌ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ وَأَبَا مَرْثِدٍ، وَكُلُّنَا فَارِسٌ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاحٍ، فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَاتُونِي بِهَا» فَانْطَلَقْنَا

= يُصَلِّي مع الناس، أنه مُسْلِمٌ تُجْرَى عليه أحكام الإسلام، ولو ظهر منه أمورٌ تخدش فيه وفي دينه.

فليس هناك أعظم إثماً وجُرمًا من هذا الرجل، الذي اتهم نبيَّ الأُمَّة والأمانة ﷺ بعدم العدل، ومع ذلك نهى عن قتله ما دام يُصَلِّي، فليفهم هذا الكلام من يتهم أشخاصًا بالنفاق والعلمنة، وهم يُصلون مع الناس.

قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَفِيهِ دُمٌ اسْتِئْصَالُ شَعْرِ الرَّأْسِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بَيَانُ صِفَتِهِمُ الْوَاقِعَةِ لَا لِإِرَادَةِ دَمِّهَا ١٠ هـ.

(١) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ أَكْفَرَ الْمُسْلِمَ نَظَرَ: فَإِنْ كَانَ بَعِيرٌ تَأْوِيلُ اسْتَحَقَّ الدَّمَ وَرَبَّمَا كَانَ هُوَ الْكَافِرُ.

وَإِنْ كَانَ بِتَأْوِيلٍ نَظَرَ: إِنْ كَانَ غَيْرُ سَائِعٍ اسْتَحَقَّ الدَّمَ أَيْضًا وَلَا يَصِلُ إِلَى الْكُفْرِ بَلْ يُبَيِّنُ لَهُ وَجْهَ خَطِيئِهِ وَيُزَجِّرُ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ، وَلَا يَلْتَحِقُ بِالْأَوَّلِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَإِنْ كَانَ بِتَأْوِيلٍ سَائِعٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ الدَّمَ بَلْ تُقَامُ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الصَّوَابِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: كُلُّ مُتَأَوِّلٍ مَعْدُورٌ بِتَأْوِيلِهِ لَيْسَ بِآثِمٍ إِذَا كَانَ تَأْوِيلُهُ سَائِعًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَكَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي الْعِلْمِ.

(٢) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيْ: إِرَاقَةَ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ دِمَاءَ الْمُشْرِكِينَ مَنْدُوبٌ إِلَى إِرَاقَتِهَا اتِّفَاقًا.

(٣) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ كَلِمَةُ تُقَالُ عِنْدَ الْحَثِّ عَلَى الشَّيْءِ.

عَلَى أَفْرَاسِنَا حَتَّى أَدْرَكْنَاهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، وَقَدْ كَانَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقُلْنَا: أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ، فَأَنَخْنَا بِهَا بِعِيرَهَا، فَأَبْتَغَيْنَا فِي رَحْلِهَا^(١) فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا، فَقَالَ صَاحِبَايَ: مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَلَفَ عَلَيَّ: وَالَّذِي يُحْلِفُ بِهِ^(٢)، لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَأَجْرُ ذَلِكَ^(٣)، فَأَهْوَتْ إِلَى حُجْرَتِهَا، وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ، فَأَخْرَجَتِ الصَّحِيفَةَ، فَأَتَوْا بِهَا^(٤) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ^(٥) يُدْفَعُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ هُنَالِكَ^(٦) مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يُدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، قَالَ: «صَدَقَ، لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا»^(٧) قَالَ:

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: طَلَبْنَا، كَأَنَّهُمَا فَتَّشَا مَا مَعَهَا ظَاهِرًا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: قَالَ وَاللَّهِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَنْزَعُ ثِيَابَكَ حَتَّى تَصِيرَ عُرْيَانَةً.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الصَّحِيفَةَ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مِنْهُ أَدْفَعُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ: «وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا غَرِيبًا فِيكُمْ وَكَانَ لِي بَنُونَ وَإِخْوَةٌ بِمَكَّةَ فَكَتَبْتُ لَعَلِّي أَدْفَعُ عَنْهُمْ».

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ وَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ إِلَّا لَهُ بِمَكَّةَ مَنْ يَحْفَظُهُ فِي عِيَالِهِ غَيْرِي.

(٧) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ عَرَفَ صِدْقَهُ مِمَّا ذُكِرَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِوَحْيِ ١٠ هـ.

فَعَادَ عُمَرُ^(١) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي فَلَا ضَرْبَ عُنُقِهِ، قَالَ: «أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ^(٢)، فَقَدْ أَوْجِبْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ» فَاغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

= قلت: وقول الحافظ: «وَيَحْتَمِلُ»: هكذا في الأصل، والنسخ التي بين يديّ، ولعل الصواب: يَحْتَمِلُ، بدون واو العطف؛ لأن الكلام مُستأنف ولم يُعطف على شيء سابق.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أي: عادَ إِلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ فِي حَاطِبٍ، وَفِيهِ تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ، فَأَمَّا الْمَرَّةُ الْأُولَى فَكَانَ فِيهَا مَعْذُورًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَضَحَّ لَهُ عُذْرُهُ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَكَانَ اتَّضَحَّ عُذْرُهُ وَصَدَّقَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ وَنَهَى أَنْ يَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا، فَفِي إِعَادَةِ عُمَرَ الْكَلَامَ إِشْكَالٌ. وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ صِدْقَهُ فِي عُذْرِهِ لَا يَدْفَعُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَتْلِ.

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: (هذا) يُؤَيِّدُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ ذُنُوبَهُمْ تَقَعُ مَغْفُورَةً حَتَّى لَوْ تَرَكَوا فَرَضًا مَثَلًا لَمْ يُؤَاخَذُوا بِذَلِكَ.

وَهَذَا يُوَافِقُ مَا فِيهِمُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ عَلِيٍّ فِي مَنْ قَتَلَ الْحُرُورِيَّةَ: «لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ بِمَا قَضَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ لِمَنْ قَتَلَهُمْ لَنَكَلْتُمْ عَنِ الْعَمَلِ»، فَهَذَا فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مَنْ بَاشَرَ بَعْضَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ يُثَابُ مِنْ جَزِيلِ الثَّوَابِ بِمَا يُقَاوِمُ الْآثَامَ الْحَاصِلَةَ مِنْ تَرْكِ الْفَرَائِضِ الْكَثِيرَةِ، وَقَدْ تَعَقَّبَ ابْنُ بَطَّالٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ فَقَالَ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ ظَنًّا مِنْهُ لِأَنَّ عَلِيًّا عَلَى مَكَانَتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ وَالِدِّينِ لَا يَقْتُلُ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ.

وَالْحَقُّ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ مُصِيبًا فِي حُرُوبِهِ فَلَهُ فِي كُلِّ مَا اجْتَهَدَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ أَجْرَانِ، فَظَهَرَ أَنَّ الَّذِي فِيهِمُ السُّلَمِيُّ اسْتَدَّ فِيهِ إِلَى ظَنِّهِ كَمَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ كَانَ الَّذِي فِيهِمُ السُّلَمِيُّ صَحِيحًا لَكَانَ عَلِيٌّ يَتَجَرَّأُ عَلَى غَيْرِ الدِّمَاءِ كَالْأَمْوَالِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ كَانَ فِي غَايَةِ الْوَرَعِ وَهُوَ الْقَائِلُ: «يَا صَفْرَاءُ وَيَا بَيْضَاءُ غُرِّي غَيْرِي» وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ قَطُّ فِي أَمْرِ الْمَالِ إِلَّا التَّحَرِّيُّ لَا التَّجَرِّيُّ.

* قال الحافظ رحمه الله: كَانَ حَبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ سُلَمِيًّا أَيْضًا وَمُواخِيًّا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ فِي تَفْضِيلِ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَاخِرِ الْجِهَادِ: «وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عُثْمَانِيًّا؛ أَيْ: يُفْضَلُ عُثْمَانُ عَلَى عَلِيٍّ وَحَبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ عَلَوِيًّا؛ أَيْ: يُفْضَلُ عَلِيٌّ عَلَى عُثْمَانَ»^(١).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ الْمُؤْمِنَ وَلَوْ بَلَغَ بِالصَّلَاحِ أَنْ يُقَطَعَ لَهُ بِالْجَنَّةِ لَا يُعْصَمُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الذَّنْبِ؛ لِأَنَّ حَاطِبًا دَخَلَ فِيْمَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُمُ الْجَنَّةَ وَوَقَعَ مِنْهُ مَا وَقَعَ.

وَفِيهِ: تَعَقُّبُ عَلَى مَنْ تَأَوَّلَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) أَنَّهُمْ حُفِظُوا مِنَ الْوُقُوعِ فِي شَيْءٍ مِنَ الذُّنُوبِ.

وَفِيهِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَفَّرَ الْمُسْلِمَ بِارْتِكَابِ الذَّنْبِ، وَعَلَى مَنْ جَزَمَ بِتَخْلِيدِهِ فِي النَّارِ، وَعَلَى مَنْ قَطَعَ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يُعَذَّبَ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْخَطَأُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْحَدَهُ بَلْ يَعْتَرِفُ وَيَعْتَذِرُ لِئَلَّا يَجْمَعَ بَيْنَ ذَنْبَيْنِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الشَّدِيدِ فِي اسْتِخْلَاصِ الْحَقِّ وَالتَّهْدِيدِ بِمَا لَا يَفْعَلُهُ الْمُهْدَدُّ تَخْوِيفًا لِمَنْ يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ الْحَقُّ.

وَفِيهِ: هَتَكُ سِتْرِ الْجَاسُوسِ.

وَفِيهِ: مِنْ أَعْلَامِ الثُّبُوتِ إِظْلَاعُ اللَّهِ نَبِيَّهُ عَلَى قِصَّةِ حَاطِبٍ مَعَ الْمَرْأَةِ.

وَفِيهِ: إِشَارَةُ الْكَبِيرِ عَلَى الْإِمَامِ بِمَا يَظْهَرُ لَهُ مِنَ الرَّأْيِ الْعَائِدِ نَفْعُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَيَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ.

(١) فيه: أَنَّ السلف الصالح رحمهم الله كانوا مُتَأَخِّينَ وَمُتَأَخِّينَ مَعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ اخْتِلَافٍ فِي وَجْهَاتِ النِّظَرِ الْكُبْرَى، وَتَبَايُنٍ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا الْمُهْمَّةِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْعَفْوِ عَنِ الْعَاصِي ^(١).

وَفِيهِ: أَنَّ الْعَاصِيَ لَا حُرْمَةَ لَهُ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَجْنَبِيَّةَ يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهَا مُؤْمِنَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً، وَلَوْلَا أَنَّهَا لِعِصْيَانِهَا سَقَطَتْ حُرْمَتُهَا مَا هَدَّدَهَا عَلَيَّ بِتَجْرِيدِهَا قَالَهُ ابْنُ بَطَّالٍ ^(٢).

وَفِيهِ: جَوَازُ غُفْرَانِ جَمِيعِ الذُّنُوبِ الْجَائِزَةِ الْوُقُوعُ عَمَّنْ شَاءَ اللَّهُ خِلَافًا لِمَنْ أَبِي ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ.

وَقَدْ اسْتَشْكَلْتُ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَى مِسْطَحٍ بِقَذْفِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ فَلَمْ يُسَامَحْ بِمَا ارْتَكَبَهُ مِنَ الْكَبِيرَةِ وَسُومِحَ حَاطِبٌ، وَعُلِّلَ بِكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَالْجَوَابُ أَنَّ مَحَلَّ الْعَفْوِ عَنِ الْبَدْرِيِّ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَا حَدَّ فِيهَا.

وَفِيهِ: جَوَازُ غُفْرَانِ مَا تَأَخَّرَ مِنَ الذُّنُوبِ وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ الدُّعَاءُ بِهِ فِي عِدَّةٍ أَخْبَارٍ، وَقَدْ جَمَعْتُ جُزْءًا فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي بَيَانِ الْأَعْمَالِ الْمَوْعُودِ لِعَامِلِهَا بِغُفْرَانِ مَا تَقَدَّمَ وَمَا تَأَخَّرَ سَمَّيْتُهُ «الْخِصَالُ الْمُكْفَرَةُ لِلذُّنُوبِ الْمُقَدَّمَةِ وَالْمُؤَخَّرَةِ» وَفِيهَا عِدَّةُ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدٍ جَيَادٍ ^(٣).

(١) إلا إذا كان العاصي قد ارتكب ما يُوجب الحدَّ، وبلغ أمره للإمام، فلا يجوز إسقاط الحدَّ ولو تاب.

(٢) فيه نظر، والعاصي له حرمةٌ ما دام مسلمًا، وتخفُّ أو تعظم حُرْمَتُهُ بقدر معصيته.

والنظر للكافرة ليس مُحَرَّمًا بإجماع، بل الخلاف معروف.

وقوله: (وَلَوْلَا أَنَّهَا لِعِصْيَانِهَا سَقَطَتْ حُرْمَتُهَا مَا هَدَّدَهَا عَلَيَّ بِتَجْرِيدِهَا)، لا يلزم ذلك، بل ربما يكون من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالنبي أمرهما بإحضار الكتاب، فيجب أن يمثلأه ولو ترتب عليه تجريدُها.

(٣) وهو مطبوعٌ، بتحقيق وتعليق أبي عبد الله محمد بن محمد المصطفى الأنصاري.

وقد ذهب كثيرٌ من أهل العلم بالحديث إلى أنه لا يصح في الباب حديث.

وَفِيهِ: تَأْدُبُ عُمَرَ.

وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي إِقَامَةُ الْحَدِّ وَالتَّأْدِيبُ بِحَضْرَةِ الْإِمَامِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِ.

وَفِيهِ: مَنْقَبَةُ لِعُمَرَ وَلِأَهْلِ بَدْرِ كُلِّهِمْ.

وَفِيهِ: الْبُكَاءُ عِنْدَ السُّرُورِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ بَكَى حِينَئِذٍ لِمَا

لَحِقَهُ مِنَ الْخُشُوعِ وَالنَّدَمِ عَلَى مَا قَالَهُ فِي حَقِّ حَاطِبٍ. ٣٧٨/١٢ - ٣٨٨



كِتَابُ التَّغْيِيرِ

بَابُ رُؤْيَا الصَّالِحِينَ

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ، مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: قَوْلُهُ: (الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ) هَذَا يُقَيَّدُ مَا أُطْلِقَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ كَقَوْلِهِ: (رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ) وَلَمْ يُقَيَّدْهَا بِكَوْنِهَا حَسَنَةً وَلَا بِأَنَّ رَآئِيهَا صَالِحٌ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ» وَهُوَ تَفْسِيرُ الْمُرَادِ بِالْحَسَنَةِ هُنَا.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: الْمُرَادُ غَالِبُ رُؤْيَا الصَّالِحِينَ، وَإِلَّا فَالصَّالِحُ قَدْ يَرَى الْأَضْغَاثَ وَلَكِنَّهُ نَادِرٌ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِ الشَّيْطَانِ مِنْهُمْ، بِخِلَافِ عَكْسِهِمْ فَإِنَّ الصِّدْقَ فِيهَا نَادِرٌ لِعَلْبَةِ تَسَلُّطِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهِمْ. ١. هـ.

وَقَدْ وَقَعَتِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ مِنْ بَعْضِ الْكُفَّارِ كَمَا فِي رُؤْيَا صَاحِبِي السَّجْنِ مَعَ يُونُسَ عليه السلام وَرُؤْيَا مَلِكِهِمَا وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ: رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ الصَّالِحِ هِيَ الَّتِي تُنْسَبُ إِلَى أَجْزَاءِ النَّبُوءَةِ، وَمَعْنَى صِلَاحِهَا اسْتِقَامَتُهَا وَانْتِظَامُهَا، قَالَ: وَعِنْدِي أَنَّ رُؤْيَا الْفَاسِقِ لَا تُعَدُّ فِي أَجْزَاءِ النَّبُوءَةِ وَأَمَّا رُؤْيَا الْكَافِرِ فَلَا تُعَدُّ أَضَلًا.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْمُسْلِمُ الصَّادِقُ الصَّالِحُ هُوَ الَّذِي يُنَاسِبُ حَالَهُ حَالَ الْأَنْبِيَاءِ فَأَكْرَمَ بِنُوعٍ مِمَّا أُكْرِمَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَهُوَ الْإِطْلَاعُ عَلَى الْغَيْبِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْفَاسِقُ وَالْمُخَلِّطُ فَلَا، وَلَوْ صَدَقَتْ رُؤْيَاهُمْ أَحْيَانًا فَذَاكَ كَمَا قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ حَدَّثَ عَنْ غَيْبٍ يَكُونُ خَبَرُهُ مِنْ أَجْزَاءِ النَّبَوَّةِ كَالْكَاهِنِ وَالْمُنْجِمِ.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ الرَّجُلِ) ذِكْرٌ لِلْغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ الصَّالِحَةَ كَذَلِكَ قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. ٤٥٣/١٢ - ٤٥٤

باب الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ (١)

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا يُحِبُّهَا، فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ، فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: حَاصِلُ مَا ذَكَرَ مِنْ أَبْوَابِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ ثَلَاثُ أَشْيَاءَ: أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ عَلَيْهَا، وَأَنْ يَسْتَبْشِرَ بِهَا، وَأَنْ يَتَحَدَّثَ بِهَا، لِكِنْ لِمَنْ يُحِبُّ دُونَ مَنْ يَكْرَهُ.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَ مِنْ أَدَبِ الرُّؤْيَا الْمَكْرُوهَةِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: أَنْ يَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، وَأَنْ يَتَّقَلَ حِينَ يَهْبُ مِنْ نَوْمِهِ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ أَصْلًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: مُطْلَقًا، وَإِنْ قُيِّدَتْ فِي الْحَدِيثِ بِالصَّالِحَةِ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَا دُخُولَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ، وَأَمَّا مَا لَهُ فِيهِ دُخُولٌ فَتُنْسَبُ إِلَيْهِ نِسْبَةً مَجَازِيَّةً، مَعَ أَنَّ الْكُلَّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَلْقِ وَالتَّقْدِيرِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، وَإِضَافَةُ الرُّؤْيَا إِلَى اللَّهِ لِلتَّشْرِيفِ.

وَوَقَعَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ خَامِسَةٌ وَهِيَ الصَّلَاةُ وَلَفْظُهُ:
«فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلَا يَقْضِهِ عَلَى أَحَدٍ وَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ».

وَزَادَ مُسْلِمٌ سَادِسَةٌ وَهِيَ التَّحَوُّلُ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ (فَرَوَى
عَنْ جَابِرٍ رَفَعَهُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يَكْرَهُهَا فَلْيَنْصُقْ عَلَى يَسَارِهِ ثَلَاثًا
وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثًا وَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ».

وَفِي الْجُمْلَةِ فَتَكْمُلُ الْأَذَابُ سِتَّةً، وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ ذَكَرَ
سَابِعَةً وَهِيَ قِرَاءَةُ آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ لِذَلِكَ مُسْتَنْدًا، فَإِنْ كَانَ أَخَذَهُ مِنْ
عُمُومِ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ» فَيَتَجَهَّ، وَيَنْبَغِي أَنْ
يَقْرَأَهَا فِي صَلَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ حِكْمَةَ هَذِهِ الْأُمُورِ: فَأَمَّا الْإِسْتِعَاذَةُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا
فَوَاضِحٌ وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ عِنْدَ كُلِّ أَمْرٍ يُكْرَهُ.

وَأَمَّا الْإِسْتِعَاذَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَلَمَّا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا
مِنْهُ، وَأَنَّهُ يُخِيلُ بِهَا لِقْصِدِ تَحْزِينِ الْأَدَمِيِّ وَالتَّهْوِيلِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا التَّفَلُّ فَقَالَ عِيَّاضٌ: أَمَرَ بِهِ طَرْدًا لِلشَّيْطَانِ الَّذِي حَضَرَ الرُّؤْيَا
الْمَكْرُوهَةَ تَحْقِيرًا لَهُ وَاسْتِغْذَارًا، وَخُصَّتْ بِهِ الْيَسَارُ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْأَقْدَارِ
وَنَحْوِهَا.

قُلْتُ: وَالتَّثْلِيثُ لِلتَّأَكِيدِ.

وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَلَمَّا فِيهَا مِنَ التَّوَجُّهِ إِلَى اللَّهِ وَاللَّجَأِ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ فِي
التَّحْرِيمِ بِهَا عِصْمَةً مِنَ الْأَسْوَءِ وَبِهَا تَكْمُلُ الرَّغْبَةُ وَتَصِحُّ الطَّلَبَةُ لِقُرْبِ
الْمُصَلِّي مِنْ رَبِّهِ عِنْدَ سُجُودِهِ.

وَأَمَّا التَّحَوُّلُ فَلِلتَّفَاوُلِ بِتَحَوُّلِ تِلْكَ الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ كُلِّهَا وَيَعْمَلَ

بِجَمِيعِ مَا تَضَمَّنَتْهُ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهَا أَجْزَاهُ فِي دَفْعِ ضَرَرِهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ.

* **قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ:** لَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْإِقْتِصَارَ عَلَى وَاحِدَةٍ، نَعَمْ أَشَارَ الْمُهَلَّبُ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِعَاذَةَ كَافِيَةٌ فِي دَفْعِ شَرِّهَا وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ٩٨ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَنٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ [النحل: ٩٨، ٩٩] فَيَحْتَاجُ مَعَ الْإِسْتِعَاذَةِ إِلَى صِحَّةِ التَّوَجُّهِ وَلَا يَكْفِيهِ إِمْرَارُ الْإِسْتِعَاذَةِ بِاللِّسَانِ.

وَوَرَدَ فِي صِفَةِ التَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ الرُّؤْيَا أَثَرٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ فِي مَنَامِهِ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُلْ إِذَا اسْتَيْقَظَ: أَعُوذُ بِمَا عَادَتْ بِهِ مَلَائِكَةُ اللَّهِ وَرُسُلُهُ مِنْ شَرِّ رُؤْيَايَ هَذِهِ أَنْ يُصِيبَنِي فِيهَا مَا أَكْرَهُ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ».

وَاسْتَنْتَى الدَّأُوْدِيُّ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ: (إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ) مَا يَكُونُ فِي الرُّؤْيَا الصَّادِقَةِ، لِكُونِهَا قَدْ تَقَعُ إِنْذَارًا كَمَا تَقَعُ تَبَشِيرًا، وَفِي الْإِنْذَارِ نَوْعٌ مَا يَكْرَهُهُ الرَّائِي، فَلَا يُشْرَعُ إِذَا عَرَفَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِسْتِعَاذَةِ وَنَحْوِهَا، وَاسْتَنْدَ إِلَى مَا وَرَدَ مِنْ مَرَائِي النَّبِيِّ ﷺ كَالْبَقْرِ الَّتِي تُنَحِرُ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَلْزَمُ مَنْ تَرَكَ الْإِسْتِعَاذَةَ فِي الصَّادِقَةِ أَنْ لَا يَتَحَوَّلَ عَنْ جَنْبِهِ، وَلَا أَنْ لَا يُصَلِّيَ، فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِدَفْعِ مَكْرُوهِ الْإِنْذَارِ مَعَ حُصُولِ مَقْصُودِ الْإِنْذَارِ.

فَالْمَنْدُورَةُ قَدْ تَرَجَّعَ إِلَى مَعْنَى الْمُبَشِّرَةِ لِأَنَّ مَنْ أُنْذِرَ بِمَا سَيَقَعُ لَهُ

وَلَوْ كَانَ لَا يَسْرُهُ أَحْسَنُ حَالًا مِمَّنْ هَجَمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَنْزَعُ مَا لَا يَنْزَعُ مَنْ كَانَ يَعْلَمُ بِوُقُوعِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ تَخْفِيفًا عَنْهُ وَرَفَقًا بِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ) ظَاهِرُ الْحَصْرِ أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ لَا تَشْتَمِلُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَكْرَهُهُ الرَّائِي، وَيُؤَيِّدُهُ مُقَابَلَةُ رُؤْيَا الْبُشْرَى بِالْحُلُمِ وَإِضَافَةُ الْحُلُمِ إِلَى الشَّيْطَانِ، وَعَلَى هَذَا فِي قَوْلِ أَهْلِ التَّغْيِيرِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ: إِنَّ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ قَدْ تَكُونُ بُشْرَى وَقَدْ تَكُونُ إِنْذَارًا نَظَرًا؛ لِأَنَّ الْإِنْذَارَ غَالِبًا يَكُونُ فِيْمَا يَكْرَهُ الرَّائِي.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الْإِنْذَارَ لَا يَسْتَلْزِمُ وَقُوعَ الْمَكْرُوهِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَبِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَا يَكْرَهُ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ظَاهِرِ الرُّؤْيَا وَمِمَّا تُعَبِّرُ بِهِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ»: ظَاهِرُ الْخَبَرِ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الرُّؤْيَا - يَعْنِي: مَا كَانَ فِيهِ تَهْوِيلٌ أَوْ تَخْوِيفٌ أَوْ تَحْزِينٌ - هُوَ الْمَأْمُورُ بِالِاسْتِعَادَةِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ تَخَيُّلاتِ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا اسْتَعَادَ الرَّائِي مِنْهُ صَادِقًا فِي التَّجَاوِيهِ إِلَى اللَّهِ، وَفَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ مِنَ التَّغْلُّفِ وَالتَّحَوُّلِ وَالصَّلَاةِ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بِهِ، وَمَا يَخَافُهُ مِنَ مَكْرُوهِ ذَلِكَ، وَلَمْ يُصِبهُ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَقِيلَ: بَلِ الْخَبَرُ عَلَى عُمُومِهِ فِيْمَا يَكْرَهُهُ الرَّائِي يَتَنَاوَلُ مَا يَتَسَبَّبُ بِهِ الشَّيْطَانُ، وَمَا لَا تَسَبُّبَ لَهُ فِيهِ، وَفَعَلَ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ مَانِعٌ مِنْ وَقُوعِ الْمَكْرُوهِ، كَمَا جَاءَ أَنَّ الدُّعَاءَ يَدْفَعُ الْبَلَاءَ، وَالصَّدَقَةَ تَدْفَعُ مَيْتَةَ السُّوءِ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، وَلَكِنَّ الْأَسْبَابَ عَادَاتٌ لَا مَوْجُودَاتٌ، وَأَمَّا مَا يَرَى أَحْيَانًا مِمَّا يُعْجِبُ الرَّائِي وَلَكِنَّهُ لَا يَجِدُهُ فِي الْبِقَظَةِ وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي قِسْمِ آخَرَ وَهُوَ مَا كَانَ الْخَاطِرُ بِهِ مَشْغُولًا قَبْلَ النَّوْمِ ثُمَّ يَحْصُلُ النَّوْمُ فَيَرَاهُ فَهَذَا قِسْمٌ لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ. ٤٦٦ - ٤٦١/١٢

باب الْمُبَشِّرَاتِ

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ» قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: ظَاهِرُ الْإِسْتِنَاءِ أَنَّ الرُّؤْيَا نُبُوءَةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ تَشْبِيهِ أَمْرِ الرُّؤْيَا بِالنُّبُوءَةِ، أَوْ لِأَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ وَصْفِهِ لَهُ، كَمَنْ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَافِعًا صَوْتَهُ لَا يُسَمَّى مُؤَدِّنًا وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ أَدَّنَ وَإِنْ كَانَتْ جُزْءًا مِنَ الْأَذَانِ، وَكَذَا لَوْ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ قَائِمٌ لَا يُسَمَّى مُصَلِّيًا وَإِنْ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ جُزْءًا مِنَ الصَّلَاةِ.

قَالَ الْمُهَلَّبُ مَا حَاصِلُهُ: التَّعْبِيرُ بِالْمُبَشِّرَاتِ خَرَجَ لِلْأَغْلَبِ، فَإِنَّ مِنَ الرُّؤْيَا مَا تَكُونُ مُنْذِرَةً وَهِيَ صَادِقَةٌ يُرِيهَا اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِ رَفَقًا بِهِ لِيَسْتَعِدَّ لِمَا يَقَعُ قَبْلَ وَقُوعِهِ.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْوَحْيَ يَنْقَطِعُ بِمَوْتِي وَلَا يَبْقَى مَا يُعْلَمُ مِنْهُ مَا سَيَكُونُ إِلَّا الرُّؤْيَا^(١). ٤٦٩/١٢ - ٤٧٠

باب مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَانِي فِي الْمَنَامِ فَسَبْرَانِي فِي الْيَقَظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي». قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «إِذَا رَأَاهُ فِي صُورَتِهِ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْرَجَ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ

قَالَ: صِفْهُ لِي، قَالَ: «ذَكَرْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَشَبَّهْتُهُ بِهِ، قَالَ: قَدْ رَأَيْتُهُ»
وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ.

وَنُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّالِحِينَ أَنَّهُمْ رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، ثُمَّ
رَأَوْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْيَقَظَةِ وَسَأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ كَانُوا مِنْهَا مُتَخَوِّفِينَ،
فَأَرَشَدَهُمْ إِلَى طَرِيقِ تَفْرِيجِهَا فَجَاءَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا مُشْكِلٌ جِدًّا، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ
لَكَانَ هَؤُلَاءِ صَحَابَةً، وَلَأَمَكْنَ بَقَاءُ الصُّحْبَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيُعَكَّرُ عَلَيْهِ
أَنَّ جَمْعًا جَمًّا رَأَوْهُ فِي الْمَنَامِ ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ رَأَاهُ فِي الْيَقَظَةِ،
وَخَبَرُ الصَّادِقِ لَا يَتَخَلَّفُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ فِي الْحَدِيثِ: إِنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا رَأَاهُ الرَّائِي عَلَى صُورَتِهِ
الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا.

وَالصَّوَابُ التَّعْمِيمُ فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ صُورَتُهُ الْحَقِيقِيَّةَ
فِي وَقْتِ مَا سِوَاهُ كَانَ فِي شَبَابِهِ أَوْ رُجُولِيَّتِهِ أَوْ كُهُولِيَّتِهِ أَوْ آخِرِ عُمرِهِ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ مَنْ رَأَاهُ عَلَى صِفَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ فَقَدْ رَأَاهُ وَلَوْ
كَانَتْ سَائِرُ الصِّفَاتِ مُخَالَفَةً، وَعَلَى ذَلِكَ فَتَتَفَاوَتْ رُؤْيَا مَنْ رَأَاهُ؛ فَمَنْ رَأَاهُ
عَلَى هَيْئَتِهِ الْكَامِلَةِ فَرُؤْيَاهُ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْبِيرٍ وَعَلَيْهَا يَتَنَزَّلُ
قَوْلُهُ: «فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ»، وَمَهْمَا نَقَصَ مِنْ صِفَاتِهِ فَيَدْخُلُ التَّأْوِيلُ بِحَسَبِ
ذَلِكَ، وَيَصِحُّ إِطْلَاقُ أَنَّ كُلَّ مَنْ رَأَاهُ فِي أَيِّ حَالَةٍ كَانَتْ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ رَأَاهُ
حَقِيقَةً.

وَالْإِلْهَامُ مِنْ جُمْلَةِ أَصْنَافِ الْوَحْيِ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ، وَلَكِنْ لَمْ أَرِ فِي
شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَصْفَهُ بِمَا وَصِفَتْ بِهِ الرُّؤْيَا أَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ النُّبُوَّةِ، وَقَدْ
قِيلَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا: إِنَّ الْمَنَامَ يَرْجِعُ إِلَى قَوَاعِدَ مُقَرَّرَةٍ، وَلَهُ تَأْوِيلَاتٌ

مُخْتَلَفَةً، وَيَقَعُ لِكُلِّ أَحَدٍ، بِخِلَافِ الْإِلْهَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا لِلْخَوَاصِّ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى قَاعِدَةٍ يُمَيِّزُ بِهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَمَّةِ الشَّيْطَانِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ ذَكَرُوا أَنَّ الْخَاطَرَ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْحَقِّ يَسْتَقِرُّ وَلَا يَضْطَرِبُ، وَالَّذِي يَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ يَضْطَرِبُ وَلَا يَسْتَقِرُّ، فَهَذَا إِنْ ثَبَتَ كَانَ فَارِقًا وَاضِحًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ صَرَّحَ الْأَئِمَّةُ بِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَثْبُتُ بِذَلِكَ.

وَلَوْ رَأَى النَّائِمُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُهُ بِشَيْءٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ امْتِثَالُهُ وَلَا بُدَّ، أَوْ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِضَهُ عَلَى الشَّرْعِ الظَّاهِرِ، فَالثَّانِي هُوَ الْمُعْتَمَدُ. ٤٧٨/١٢ - ٤٨٦

* وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَحَيَّلُ بِي».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمُرَادَ مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ رَأَى الرُّؤْيَا الْحَقَّ الَّتِي هِيَ مِنَ اللَّهِ، لَا الْبَاطِلَ الَّذِي هُوَ الْحُلُمُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي. ٤٨٦/١٢

باب اللَّبَنِ (١)

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي - يَعْنِي - عُمَرَ» قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ الدَّيْنَوَرِيُّ أَنَّ اللَّبَنَ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا يَخْتَصُّ بِالْإِبِلِ، وَأَنَّهُ لِشَارِبِهِ مَالٌ حَلَالٌ وَعِلْمٌ وَحِكْمَةٌ، قَالَ: وَلَبَنُ الْبَقَرِ

خَضِبُ السَّنَةِ وَمَالَ حَلَالٌ وَفِطْرَةٌ أَيْضًا، وَلَبَنُ الشَّاةِ مَالٌ وَسُرُورٌ وَصِحَّةُ جِسْمٍ، وَأَلْبَانُ الْوَحْشِ شَكٌّ فِي الدِّينِ، وَأَلْبَانُ السَّبَاعِ غَيْرُ مَحْمُودَةٍ، إِلَّا أَنْ لَبَنَ اللَّبْوَةِ مَالٌ مَعَ عِدَاوَةِ لِذِي أَمْرِ.

قَالَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ: الَّذِي خَلَصَ اللَّبَنَ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ الْمَعْرِفَةَ مِنْ بَيْنِ شَكٍّ وَجَهْلٍ وَيَحْفَظَ الْعَمَلَ عَنْ غَفْلَةٍ وَزَلَلٍ، وَهُوَ كَمَا قَالَ: لَكِنْ أَطْرَدَتِ الْعَادَةُ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّعَلُّمِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ قَدْ يَقَعُ خَارِقًا لِلْعَادَةِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْكِرَامَةِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: فِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةٌ قَصَّ الْكَبِيرُ رُؤْيَاهُ عَلَى مَنْ دُونَهُ.

وَالِقَاءُ الْعَالِمِ الْمَسَائِلَ، وَاخْتِبَارُ أَصْحَابِهِ فِي تَأْوِيلِهَا، وَأَنَّ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يَرُدَّ الطَّالِبُ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَى مُعَلِّمِهِ.

قَالَ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مِنْهُمْ أَنْ يُعَبِّرُوهَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْأَلُوهُ عَنْ تَعْبِيرِهَا، فَفَهَّمُوا مُرَادَهُ فَسَأَلُوهُ فَأَفَادَهُمْ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُسَلِّكَ هَذَا الْأَدَبَ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ.

قَالَ: وَفِيهِ أَنَّ عِلْمَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّهِ لَا يَبْلُغُ أَحَدٌ دَرَجَتَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ شَرِبَ حَتَّى رَأَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَطْرَافِهِ، وَأَمَّا إِعْطَاؤُهُ فَضْلَهُ عُمَرَ فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا حَصَلَ لِعُمَرَ مِنَ الْعِلْمِ بِاللَّهِ بِحَيْثُ كَانَ لَا يَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ. ٤٩١/١٢ - ٤٩٣

بَابُ جَرِّ الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ عُرِضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، فَمِنْهَا مَا

يَبْلُغُ الثَّدْيَ^(١)، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ^(٢)، وَعَرَضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْتَرُّهُ^(٣) قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الدِّين».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالُوا: وَجْهُ تَعْيِيرِ الْقَمِيصِ بِالْدِّينِ أَنَّ الْقَمِيصَ يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ فِي الدُّنْيَا، وَالْدِّينُ يَسْتُرُهَا فِي الْآخِرَةِ، وَيَحْجُبُهَا عَنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].
وَفِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةٌ تَعْيِيرِ الرُّؤْيَا، وَسُؤَالِ الْعَالَمِ بِهَا عَنْ تَعْيِيرِهَا وَلَوْ كَانَ هُوَ الرَّائِي.

وَفِيهِ: الثَّنَاءُ عَلَى الْفَاضِلِ بِمَا فِيهِ لِإِظْهَارِ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ السَّامِعِينَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا أُمِنَ عَلَيْهِ مِنَ الْفِتْنَةِ بِالْمَدْحِ كَالْإِعْجَابِ.
وَفِيهِ: فَضِيلَةُ لِعُمَرَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَمَّا يُسْتَشْكَلُ مِنْ ظَاهِرِهِ، وَإِبْضَاحُ أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. وَمُلَخَّصُ الْجَوَابِ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَصْرِيحٌ بِالْمَطْلُوبِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ لَمْ يُعْرَضْ فِي أَوْلَيْكَ النَّاسِ، إِمَّا لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ عُرِضَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ لَا يُعْرَضُ أَصْلًا، وَأَنَّهُ لَمَّا عُرِضَ كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ أَطْوَلُ مِنْ قَمِيصِ عُمَرَ.

وَعَلَى التَّنَزُّلِ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ جَمِيعِ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ فَهُوَ مُعَارَضٌ بِالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَفْضَلِيَةِ الصَّدِيقِ، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ تَوَاتُرًا مَعْنَوِيًّا؛ فَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ، وَأَقْوَى هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ أَنْ لَا يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ عُرِضَ مَعَ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَعْنَى: أَنَّ الْقَمِيصَ قَصِيرٌ جِدًّا بِحَيْثُ لَا يَصِلُ مِنَ الْحَلْقِ إِلَى نَحْوِ السَّرَّةِ بَلْ فَوْقَهَا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ دُونَهُ مِنْ جِهَةِ السُّفْلِ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَيَكُونُ أَطْوَلَ.

الْمَذْكُورِينَ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْخَبَرِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ عُمَرَ مِمَّنْ حَصَلَ لَهُمُ الْفَضْلُ
الْبَالِغُ فِي الدِّينِ وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُصَرِّحُ بِإِنْحِصَارِ ذَلِكَ فِيهِ. ٤٩٤/١٢ - ٤٩٥

باب الخُصَرِ فِي الْمَنَامِ، وَالرَّوْضَةِ الْخَضِرَاءِ^(١)

* عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَابْنُ
عُمَرَ، فَمَرَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، فَقَالُوا: هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَقُلْتُ لَهُ:
إِنَّهُمْ قَالُوا كَذَا وَكَذَا، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَا
لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ، إِنَّمَا رَأَيْتُ كَأَنَّمَا عَمُودٌ وُضِعَ فِي رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ فَنُصِبَ
فِيهَا، وَفِي رَأْسِهَا عُرْوَةٌ، وَفِي أَسْفَلِهَا مِئْصَفٌ، وَالْمِئْصَفُ الْوَصِيفُ^(٢)،
فَقِيلَ: ارْقَهُ، فَرَقِبْتُهُ^(٣) حَتَّى أَخَذْتُ بِالْعُرْوَةِ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمُوتُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ آخِذٌ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: (قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ
أَنْ يَقُولُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ) وَقَعَ فِي رِوَايَةِ خَرَشَةَ^(٤): «فَقَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ
بِأَهْلِ الْجَنَّةِ، وَسَأَحْدِثُكَ مِمَّا قَالُوا ذَلِكَ» فَذَكَرَ الْمَنَامَ، وَهَذَا يُقَوِّي احْتِمَالَ
أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْجَزْمَ وَلَمْ يُنْكَرْ أَصْلَ الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهَذَا
شَأْنُ الْمَرَاقِبِ الْخَائِفِ الْمُتَوَاضِعِ.

وَإِنَّمَا أَخَذُوا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ لَمَّا ذَكَرَ طَرِيقَ الشُّمَالِ: «إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ
أَهْلِهَا» وَإِنَّمَا قَالَ: «مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ»،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْخُصَرُ جَمْعُ أَخْصَرَ وَهُوَ اللَّوْنُ الْمَعْرُوفُ فِي الثِّيَابِ وَغَيْرِهَا.

(٢) أَيِ خَادِمٍ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَكْسِرُ الْقَافَ عَلَى الْأَفْصَحِ.

(٤) عِنْدَ مُسْلِمٍ.

عَلَى سَبِيلِ التَّوَضُّعِ كَمَا تَقَدَّمَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَفِي رَأْسِهَا عُرْوَةٌ) فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ فِي الْمَنَاقِبِ: «وَوَسَطُهَا عَمُودٌ مِنْ حَدِيدٍ، أَسْفَلُهُ فِي الْأَرْضِ، وَأَعْلَاهُ فِي السَّمَاءِ، فِي أَعْلَاهُ عُرْوَةٌ» وَعُرِفَ مِنْ هَذَا أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ وَفِي رَأْسِهَا لِلْعَمُودِ وَالْعَمُودُ مُذَكَّرٌ وَكَانَتْ أَنْتَ بِاعْتِبَارِ الدَّعَاةِ. ٤٩٦/١٢ - ٤٩٩

باب [بَابُ: إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذَبْ تَكْذِبُ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذَبْ تَكْذِبٌ، رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الرَّاجِعُ أَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ الْكَذِبِ عَنْهَا أَصْلًا؛ لِأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ الدَّاخِلَ عَلَى «كَادَ» يَنْفِي قُرْبَ حُصُولِهِ، وَالنَّافِي لِقُرْبِ حُصُولِ الشَّيْءِ أَدْلُ عَلَى نَفْيِهِ نَفْسُهُ؛ ذَكَرَهُ الطَّيْبِيُّ.

وَالرُّؤْيَا لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ أَجْزَاءِ النُّبُوَّةِ إِنْ صَدَرَتْ مِنْ مُسْلِمٍ صَادِقٍ صَالِحٍ، وَمِنْ ثَمَّ قَيَّدَ بِذَلِكَ فِي حَدِيثٍ: «رُؤْيَا الْمُسْلِمِ جُزْءٌ» فَإِنَّهُ جَاءَ مُطْلَقًا مُقْتَصِرًا عَلَى الْمُسْلِمِ فَأَخْرَجَ الْكَافِرَ، وَجَاءَ مُقَيَّدًا بِالصَّالِحِ تَارَةً وَبِالصَّالِحَةِ وَبِالْحَسَنَةِ وَبِالصَّادِقَةِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، فَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ الَّذِي يُنَاسِبُ حَالَهُ حَالِ النَّبِيِّ فَيُكْرَمُ بِمَا أُكْرِمَ بِهِ النَّبِيُّ وَهُوَ الْإِطْلَاعُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَيْبِ، فَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُ وَالْكَاذِبُ وَالْمُحَلِّطُ وَإِنْ صَدَقَتْ رُؤْيَاهُمْ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ مِنَ الْوَحْيِ وَلَا مِنَ النُّبُوَّةِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَنْ صَدَقَ مَا يَكُونُ خَبَرُهُ ذَلِكَ نُبُوَّةً، فَقَدْ يَقُولُ الْكَاهِنُ

(١) وَإِذَا كَانَ هَذَا حَالِ صَحَابِيٍّ جَلِيلٍ، زَكَاةً ﷺ بِالْثَبَاتِ وَالْمَوْتِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فغیره ممن لا تتحقق له هذه الصفات أحق بأن يتواضع ولا يزكي نفسه.

كَلِمَةً حَقٌّ وَقَدْ يُحَدِّثُ الْمُنَجِّمُ فَيَصِيبُ لَكِنْ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى التُّدْوِيرِ وَالْقِلَّةِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: مَعْنَى كَوْنِ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ لَا تَكَاذُ
تَكْذِبُ أَنَّهَا تَقَعُ غَالِبًا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْبِيرٍ فَلَا يَدْخُلُهَا
الْكُذْبُ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا قَدْ يَخْفَى تَأْوِيلُهَا فَيَعْبُرُهَا الْعَابِرُ فَلَا
تَقَعُ كَمَا قَالَ فَيَصْدُقُ دُخُولُ الْكُذْبِ فِيهَا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، قَالَ: وَالْحِكْمَةُ
فِي اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِآخِرِ الزَّمَانِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يَكُونُ غَرِيبًا
كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فَيَقُلُّ
أَنْبَسُ الْمُؤْمِنِ وَمُعِينُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَيَكْرُمُ بِالرُّؤْيَا الصَّادِقَةِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ تَكْذِبٌ) إِذَا
كَانَ الْمُرَادُ آخِرَ الزَّمَانِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِأُمُورِ الدِّيَانَةِ لَمَّا يَذْهَبُ غَالِبُهُ بِذَهَابِ
غَالِبِ أَهْلِهِ وَتَعَدَّرَتِ النُّبُوَّةُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ عَوْضُوا بِالْمَرَأَى الصَّادِقَةِ لِيَجْدَدَ
لَهُمْ مَا قَدْ دَرَسَ مِنَ الْعِلْمِ ^(١). ٥٠٨ - ٥٠٥/١٢

بَابُ مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ ^(٢)

* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ ^(٣) بِحُلْمٍ لَمْ
يَرَهُ كُلُّفٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَكِنْ يَفْعَلْ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثٍ
قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، أَوْ يَفْرُونَ مِنْهُ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْأَنْكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،

(١) وهو الذي رجحه الحافظ، حيث قال بعد أن ذكر عدة معانٍ للحديث: وَأَوَّلُهَا
أَوَّلَاهَا - أي: المذكور في المتن -.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: فَهُوَ مَذْمُومٌ، أَوْ التَّقْدِيرُ: بَابُ إِثْمٍ مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ،
وَالْحُلْمُ تَعْرِيفُهُ بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: مَنْ تَكَلَّفَ الْحُلْمَ.

وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذِبَ، وَكُلَّفَ أَنْ يَنْفَعَهَا، وَلَيْسَ بِنَافِعٍ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ:

أَوَّلُهَا: الْكَذِبُ عَلَى الْمَنَامِ.

ثَانِيهَا: الْإِسْتِمَاعُ لِحَدِيثٍ مَنْ لَا يُرِيدُ اسْتِمَاعَهُ.

ثَالِثُهَا: التَّصْوِيرُ.

وَأَمَّا الْكَذِبُ عَلَى الْمَنَامِ فَقَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّمَا اشْتَدَّ فِيهِ الْوَعِيدُ مَعَ أَنَّ الْكَذِبَ فِي الْيَقَظَةِ قَدْ يَكُونُ أَشَدَّ مَفْسَدَةً مِنْهُ؛ إِذْ قَدْ تَكُونُ شَهَادَةً فِي قَتْلِ أَوْ حَدٍّ أَوْ أَخْذِ مَالٍ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ فِي الْمَنَامِ كَذِبٌ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ أَرَاهُ مَا لَمْ يَرَهُ، وَالْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ أَشَدُّ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى الْمَخْلُوقِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨]، وَإِنَّمَا كَانَ الْكَذِبُ فِي الْمَنَامِ كَذِبًا عَلَى اللَّهِ لِحَدِيثِ: «الرُّؤْيَا جُزْءٌ مِنَ النَّبُوءَةِ» وَمَا كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ النَّبُوءَةِ فَهُوَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى. انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَالْحَقُّ أَنَّ التَّكْلِيفَ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ: (كُلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ) لَيْسَ هُوَ التَّكْلِيفُ الْمُصْطَلَحُ، وَإِنَّمَا هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ التَّغْذِيْبِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا التَّكْلِيفُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ فَلَا أَمْرَ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْجِيزِ وَالتَّوْبِيخِ لِكَوْنِهِمْ أُمُرُوا بِالسُّجُودِ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى ذَلِكَ فَأَمْتَنُوا فَأُمِرُوا بِهِ حَيْثُ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ تَعْجِيزًا وَتَوْبِيخًا وَتَغْذِيْبًا.

وَأَمَّا الْإِسْتِمَاعُ فَقَدْ قِيدَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ لِمَنْ يَكُونُ كَارِهًا لِاسْتِمَاعِهِ فَأَخْرَجَ مَنْ يَكُونُ رَاضِيًا، وَأَمَّا مَنْ جَهِلَ ذَلِكَ فَيَمْتَنِعُ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ.

وَأَمَّا الْوَعِيدُ عَلَى ذَلِكَ بِصَبِّ الْأَنْكِ فِي أُذُنِهِ فَمِنْ الْجَزَاءِ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، وَالْأَنْكُ الرَّصَاصُ الْمُدَابُّ.

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: وَيُسْتَنْتَى مِنْ عُمُومِ مَنْ يَكْرَهُ اسْتِمَاعَ حَدِيثِهِ مَنْ

تَحَدَّثَ مَعَ غَيْرِهِ جَهْرًا وَهُنَاكَ مَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَسْمَعَهُ فَلَا يَدْخُلُ الْمُسْتَمْعُ فِي هَذَا الْوَعِيدِ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ وَهِيَ الْجَهْرُ تَقْتَضِي عَدَمَ الْكَرَاهَةِ فَيَسُوغُ الْإِسْتِمَاعُ^(١). ٥٣٤/١٢ - ٥٣٦

بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِْبْ

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظِلَّةً^(٢) تَنْطُفُ^(٣) السَّمْنَ وَالْعَسَلَ، فَارَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا^(٤)، فَالْمُسْتَكْثِرُ وَالْمُسْتَقِيلُ^(٥)، وَإِذَا سَبَبَ^(٦) وَاصِلٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ، فَارَاكَ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَنَقَطَعَ ثُمَّ وَصَلَ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ، وَاللَّهِ لَتَدْعَنِي فَأَعْبُرَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْبُرْهَا» قَالَ: أَمَّا الظُّلَّةُ فَلِإِسْلَامٍ، وَأَمَّا الَّذِي يَنْطُفُ مِنَ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ فَالْقُرْآنُ، حَلَاوَتُهُ تَنْطُفُ، فَالْمُسْتَكْثِرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِيلُ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ، تَأْخُذُ بِهِ

(١) فيه: الحذر من هذه الأفعال، وهي الكذب في المنام، والاستماع إلى حديث قوم، وهم له كارهون، وتصوير ذوات الأرواح.
(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَي: سَحَابَةٌ لَهَا ظِلٌّ، وَكُلُّ مَا أَظَلَّ مِنْ سَقِيقَةٍ وَنَحْوِهَا يُسَمَّى ظِلَّةً.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَنْوِنُ وَطَاءً مَكْسُورَةً، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا، وَمَعْنَاهُ تَقَطَّرُ، بِقَافٍ وَطَاءٍ مَضْمُومَةٍ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا، يُقَالُ: نَطَفَ الْمَاءُ إِذَا سَالَ.

وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: لَيْلَةٌ نَطُوفٌ أَمْطَرَتْ إِلَى الصُّبْحِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَي: يَأْخُذُونَ بِأَكْفِهِمْ.

(٥) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَي: الْآخِذُ كَثِيرًا وَالْآخِذُ قَلِيلًا.

(٦) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَي: حَبْلٌ.

فَيُعْلِيكَ اللَّهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ، ثُمَّ يُوَصِّلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ، فَأَخْبِرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ، أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا» قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ، قَالَ: «لَا تُقْسِمُ».

* قال الحافظ رحمه الله: وفي الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابرٍ.

وفيه: أنه لا يستحب إيراد القسم إذا كان فيه مفسدة.

وفيه: الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تعبيريها وترك إغفال السؤال عنه، وفضيلتها لما تشتمل عليه من الإطلاع على بعض الغيب وأسرار الكائنات.

قال ابن هبيرة: وفي السؤال من أبي بكرٍ أولاً وآخرًا وجواب النبي ﷺ دلالة على انبساط أبي بكرٍ معه وإدلاله عليه.

وفيه: أنه لا يعبر الرؤيا إلا عالم ناصح أمين.

وفيه: أن العابر قد يخطئ وقد يصيب في الرؤيا.

وأن للعالم بالتعبير أن يسكت عن تعبيري الرؤيا أو بعضها عند رجحان الكتمان على الذكر.

قال المهلب: ومحلُّه إذا كان في ذلك عموم، فأما لو كانت مخصوصةً بواحدٍ مثلاً فلا بأس أن يُخبره ليعدَّ الصبر ويكون على أهبة من نزول الحادثة.

وفيه: جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خلصت نيته وأمن العجب.

وَكَلَامُ الْعَالِمِ بِالْعِلْمِ بِحَضْرَةِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ إِذَا أَدِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ
صَرِيحًا أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ مِثْلِهِ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْحُكْمِ.
وَأَنَّ لِلتَّلْمِيزِ أَنْ يُقْسَمَ عَلَى مُعَلِّمِهِ أَنْ يُفِيدَهُ الْحُكْمَ. ٥٣٩/١٢ - ٥٤٨





كتاب الفتن^(١)

باب [ما المقصودُ بالفتن؟]

* قال الحافظ رحمه الله: الْفِتْنُ جَمْعُ فِتْنَةٍ، قَالَ الرَّاعِبُ: أَضْلُ الْفِتَنِ إِدْخَالُ الذَّهَبِ فِي النَّارِ لِتَظْهَرِ جَوْدَتُهُ مِنْ رَدَائَتِهِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي إِدْخَالِ الْإِنْسَانِ النَّارَ وَيُطْلَقُ عَلَى الْعَذَابِ كَقَوْلِهِ: ﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ﴾ [الذاريات: ١٤].
وَقَالَ أَيْضًا: الْفِتْنَةُ تَكُونُ مِنَ الْأَفْعَالِ الصَّادِرَةِ مِنْ اللَّهِ وَمِنْ الْعَبْدِ

(١) الْفِتْنُ: هِيَ الْأُمُورُ وَالشَّدَائِدُ الَّتِي يُجْرِيهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ، عَلَى وَجْهِ الْحِكْمَةِ ابْتِلَاءً وَامْتِحَانًا.

وَمِنْ عَجَائِبِهَا وَخَصَائِصِهَا: أَنَّهَا حِينَما تُقْبَلُ وَتَكُونُ فِي بَدَايَاتِهَا، فَإِنَّهَا تَظْهَرُ بِمَظْهَرٍ حَسَنٍ وَجَمِيلٍ، فَيَقْبَلُهَا وَيُعْجِبُ بِهَا مَنْ قَلَّتْ بَضَاعَتُهُ فِي الْعِلْمِ وَالتَّجَرُّبَةِ وَالْحِكْمَةِ، فَيَخْوِضُونَ فِيهَا، فَمِنْ مُقِلٍّ مِنْهَا وَمُسْتَكْثَرٍ، فَتَأْخُذُهُمُ الْعَوَاطِفُ، وَيَفْتَحُونَ آذَانَهُمْ لِمَا تَقْدُفُهُ الْقَنَوَاتُ مِنَ الضَّلَالَاتِ الْبَاطِلَةِ.

وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ وَالْحُكَمَاءُ، وَكِبَارُ السَّنِّ وَالْعَقْلِ، فَقَدْ خَبَرُوا أَمْثَالَ هَذِهِ الْفِتَنِ وَجَرَّبُوهَا، فَيَقُولُونَ قَوْلَتَهُمْ، وَيُبْدُونَ رَأْيَهُمْ، وَيُحَذِّرُونَ مِنْهَا وَيَنْصَحُونَ.

فَإِذَا أَدْبَرَتِ الْفِتْنَةُ أَوْ كَادَتْ، وَكَشَّرتْ عَنْ أَنْيَابِهَا وَعَوْرَهَا وَضُرَرَهَا، عَرَفَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ حَقِيقَةَ مَا جَرَى، وَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ الْحَقَّ مَعَ كِبَارِ السَّنِّ وَالْعَقْلِ وَالْعِلْمِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمه الله: الْفِتْنُ إِنَّمَا يُعْرَفُ مَا فِيهَا مِنَ الشَّرِّ إِذَا أَدْبَرَتْ؛ فَأَمَّا إِذَا أَقْبَلَتْ فَإِنَّهَا تُزَيِّنُ وَيُظَنُّ أَنَّ فِيهَا خَيْرًا. ١. هـ كلامه. «منهاج السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» ٤/ ٤٠٩ - ٤١٠.

وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَيْضًا: أَنَّهَا إِذَا ظَهَرَتْ وَاشْتَدَّتْ، عَمَّتِ الصَّالِحَ وَالطَّالِحَ، وَاکْتَوَى بِنَارِهَا أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا مِنْ رَحِمِ اللَّهِ.

كَالْبَلِيَّةِ وَالْمُصِيبَةِ وَالْقَتْلِ وَالْعَذَابِ وَالْمَعْصِيَةِ وَغَيْرَهَا مِنَ الْمَكْرُوهَاتِ: فَإِنْ كَانَتْ مِنَ اللَّهِ فَهِيَ عَلَى وَجْهِ الْحُكْمَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْإِنْسَانِ بِغَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ فَهِيَ مَذْمُومَةٌ، فَقَدْ دَمَّ اللَّهُ الْإِنْسَانَ بِإِقْبَاعِ الْفِتْنَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوْا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البروج: ١٠]. ٥/١٣

باب [عدم إنكار المنكر سبب لشمول العذاب]

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: عِنْدَ الطَّبْرِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ لَا يَقْرَءُوا الْمُنْكَرَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ فَيَعْمَهُمُ الْعَذَابُ» وَلِهَذَا الْأَثَرُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ عَمِيرَةَ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يُعَذِّبُ الْعَامَّةَ بِعَمَلِ الْخَاصَّةِ حَتَّى يَرَوْا الْمُنْكَرَ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ يُنْكِرُوهُ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَذَّبَ اللَّهُ الْخَاصَّةَ وَالْعَامَّةَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ. ٦/١٣

باب [ما جاء في التحذير من الخروج على الحاكم]

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً^(١) وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا»^(٢) قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟^(٣) قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ^(٤) حَقَّهُمْ^(٥)، وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ»^(٦).

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: تَقَدَّمَ ضَبْطُ الْأَثَرَةِ وَحَاصِلُهَا الْإِخْتِصَاصُ بِحِطِّ ذُنُوبِي.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَغْنِي: مِنْ أُمُورِ الدِّينِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَنْ نَفْعَلْ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: إِلَى الْأَمْرَاءِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الَّذِي وَجَبَ لَهُمُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ وَقَبْضُهُ سِوَاءَ كَانِ يَخْتَصُّ بِهِمْ أَوْ يَعْصِي.

(٦) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: بِأَنْ يُلْهِمَهُمْ إِنْصَافَكُمْ أَوْ يُبَدِّلَكُمْ خَيْرًا مِنْهُمْ.

* **قال الحافظ** رحمته الله: هَذَا ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ فِي الْمُحَاطِيَيْنِ، وَنَقَلَ ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّائِدِيِّ أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْأَنْصَارِ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مُحَاطَبَةِ الْأَنْصَارِ بِذَلِكَ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِمْ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُهَاجِرِينَ وَيَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمُهَاجِرِينَ دُونَ بَعْضٍ، فَالْمُسْتَأْثَرُ مَنْ يَلِي الْأَمْرَ وَمَنْ عَدَاهُ هُوَ الَّذِي يُسْتَأْثَرُ عَلَيْهِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ يَخْتَصُّ بِقُرَيْشٍ وَلَا حَظٌّ لِلْأَنْصَارِ فِيهِ خُوطِبَ الْأَنْصَارُ بِأَنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ أَثَرَهُ، وَخُوطِبَ الْجَمِيعُ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَلِي الْأَمْرَ، فَقَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيمِ، أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا: «سَيَكُونُ أُمَرَاءُ فَيَعْرِفُونَ وَيُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ بَرِيٍّ وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ. قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: لَا، مَا صَلَّوْا»، وَمِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَفَعَهُ فِي حَدِيثٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا، مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «بِالسَّيْفِ»، وَزَادَ: «وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَا تَكُمُ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ». ٩ - ٨/١٣

* **وعن ابن عباس**، عني النبي ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ ^(١) شَبِيرًا ^(٢) مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» ^(٣).

(١) **قال الحافظ** رحمته الله: أَيُّ: مِنْ طَاعَةِ السُّلْطَانِ.

(٢) **قال الحافظ** رحمته الله: هِيَ كِنَايَةٌ عَنْ مَعْصِيَةِ السُّلْطَانِ وَمُحَارَبَتِهِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: الْمُرَادُ بِالْمُفَارَقَةِ السَّعْيُ فِي حَلِّ عَقْدِ الْبَيْعَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لِذَلِكَ الْأَمِيرِ وَلَوْ بِأَذْنَى شَيْءٍ، فَكُنِّي عَنْهَا بِمُقْدَارِ الشُّبْرِ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ فِي ذَلِكَ يُثَوِّلُ إِلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

(٣) **قال الحافظ** رحمته الله: الْمُرَادُ بِالْمِيتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ: حَالَةُ الْمَوْتِ كَمَوْتِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى ضَلَالٍ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مُطَاعٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا بَلْ يَمُوتُ عَاصِيًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّشْبِيهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَمَعْنَاهُ: =

قَالَ إِبْنُ بَطَّالٍ: فِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ فِي تَرْكِ الْخُرُوجِ عَلَى السُّلْطَانِ وَلَوْ جَارَ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وُجُوبِ طَاعَةِ السُّلْطَانِ الْمُتَغَلَّبِ وَالْجِهَادِ مَعَهُ وَأَنَّ طَاعَتَهُ خَيْرٌ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حَقْنِ الدِّمَاءِ وَتَسْكِينِ الدَّهْمَاءِ، وَحُجَّتُهُمْ هَذَا الْخَبَرُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يُسَاعِدُهُ، وَلَمْ يَسْتَنْتُوا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا وَقَعَ مِنَ السُّلْطَانِ الْكُفْرُ الصَّرِيحُ فَلَا تَجُوزُ طَاعَتُهُ فِي ذَلِكَ بَلْ تَجِبُ مُجَاهَدَتُهُ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا. ٩/١٣ - ١٠

* وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا^(١): «أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ»^(٢)، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا^(٣)، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»^(٤)، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا^(٥)،

= أَنَّهُ يَمُوتُ مِثْلَ مَوْتِ الْجَاهِلِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ جَاهِلِيًّا، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ وَرَدَ مَوْرِدَ الزَّجْرِ وَالتَّنْفِيرِ وَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُرَادٍ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: إِشْتَرَطَ عَلَيْنَا.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: لَهُ.

(٣) قَالَ إِبْنُ التَّيْنِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ فِي وَفْتِ الْكَسَلِ وَالْمَشَقَّةِ فِي الْخُرُوجِ لِيُطَابِقَ قَوْلُهُ مَنْشَطِنَا.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عُبَادَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ: «فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ».

قَوْلُهُ: (وَأَثَرَةً عَلَيْنَا) الْمُرَادُ أَنَّ طَوَاعِيَتَهُمْ لِمَنْ يَتَوَلَّى عَلَيْهِمْ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِيصَالِهِمْ حُقُوقَهُمْ بَلْ عَلَيْهِمُ الطَّاعَةُ وَلَوْ مَنَعَهُمْ حَقُّهُمْ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْمُلْكُ وَالْإِمَارَةُ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْحَطَّابِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ بَوَاحًا يُرِيدُ ظَاهِرًا بَادِيًا مِنْ قَوْلِهِمْ بَاحَ بِالشَّيْءِ يُبَوِّحُ بِهِ بَوَاحًا وَبَوَاحًا إِذَا أَدَاعَهُ وَأَظْهَرَهُ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ حَبَّانِ أَبِي النَّضْرِ الْمَذْكُورَةِ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ بَوَاحًا» (قلت: رواه ابن حبان في صحيحه (٤٥٦٦)، وحسن إسناده شعيب الأرناؤوط)،

وَعِنْدَ أَحْمَدَ عَنْ جُنَادَةَ: «مَا لَمْ يَأْمُرُوكَ بِإِثْمٍ بَوَاحًا» (قلت: (٢٢٧٣٧)، وصححه =

عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»^(١).

قَالَ التَّوَوِّي: الْمُرَادُ بِالْكَفْرِ هُنَا الْمَعْصِيَّةُ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ لَا تُنَازِعُوا وُلاَةَ الْأُمُورِ فِي وَلَايَتِهِمْ وَلَا تَعْتَرِضُوا عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ تَرَوْا مِنْهُمْ مُنْكَرًا مُحَقَّقًا تَعْلَمُونَهُ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَأَنْكِرُوا عَلَيْهِمْ وَقُولُوا بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ. إِنَّتَهَى.

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ حَمْلَ رِوَايَةِ الْكُفْرِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الْمُنَازَعَةُ فِي الْوِلَايَةِ فَلَا يُنَازَعُهُ بِمَا يَقْدَحُ فِي الْوِلَايَةِ إِلَّا إِذَا ارْتَكَبَ الْكُفْرَ، وَحَمْلَ رِوَايَةِ الْمَعْصِيَةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الْمُنَازَعَةُ فِيمَا عَدَا الْوِلَايَةَ، فَإِذَا لَمْ يَقْدَحُ فِي الْوِلَايَةِ نَازَعَهُ فِي الْمَعْصِيَةِ بِأَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِ بِرَفْقٍ وَيَتَوَصَّلَ إِلَى تَنْبِيهِ الْحَقِّ لَهُ بِغَيْرِ عُنْفٍ، وَمَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ قَادِرًا.

وَنَقَلَ ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّائِدِيِّ قَالَ: الَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي أُمَرَاءِ الْجَوْرِ أَنَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى خَلْعِهِ بِغَيْرِ فِتْنَةٍ وَلَا ظُلْمٍ وَجَبَ، وَإِلَّا فَالْوَجِبُ الصَّبْرُ. ١٢ - ١١/١٣.

باب [ما جاء في وقوع الفتن خلال بيوت أهل المدينة]

* عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُطْمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي لَأَرَى الْفِتْنَ تَفْعُ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَوَقْعِ الْقَطْرِ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّمَا اخْتَصَّتِ الْمَدِينَةُ بِذَلِكَ لِأَنَّ قَتْلَ

= محققو المسند، وصحح إسناده الألباني في «ظلال الجنة» (١٠٢٨).

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: نَصَّ آيَةٍ أَوْ خَبَرَ صَحِيحٍ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ مَا دَامَ فَعْلُهُمْ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ بِهَا، ثُمَّ انْتَشَرَتِ الْفِتْنُ فِي الْبِلَادِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَالْقِتَالُ بِالْجَمَلِ وَبِصِفَيْنِ كَانَ بِسَبَبِ قَتْلِ عُثْمَانَ، وَالْقِتَالُ بِالنَّهْرَوَانِ كَانَ بِسَبَبِ التَّحْكِيمِ بِصِفَيْنِ وَكُلُّ قِتَالٍ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ إِنَّمَا تَوَلَّدَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَوْ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّدَ عَنْهُ. ثُمَّ إِنَّ قَتْلَ عُثْمَانَ كَانَ أَشَدَّ أَسْبَابِهِ الطَّعْنَ عَلَى أُمَرَائِهِ ثُمَّ عَلَيْهِ بِتَوَلِّيَّتِهِ لَهُمْ، وَأَوَّلَ مَا نَشَأَ ذَلِكَ مِنَ الْعِرَاقِ وَهِيَ مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ. ١٨/١٣

باب [لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ]

* عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلْقَى مِنَ الْحَجَّاجِ فَقَالَ: اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ»، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْتَشْكَلَ هَذَا الْإِطْلَاقَ مَعَ أَنَّ بَعْضَ الْأَزْمَنَةِ تَكُونُ فِي الشَّرِّ دُونَ الَّتِي قَبْلَهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا زَمَنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ بَعْدَ زَمَنِ الْحَجَّاجِ بِسِيرٍ، وَقَدْ اِشْتَهَرَ الْخَبَرُ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، بَلْ لَوْ قِيلَ: أَنَّ الشَّرَّ اِضْمَحَلَّ فِي زَمَانِهِ لَمَّا كَانَ بَعِيدًا فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ شَرًّا مِنَ الزَّمَنِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَقَدْ حَمَلَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ عَلَى الْأَكْثَرِ الْأَغْلَبِ، فَسُئِلَ عَنْ وُجُودِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَعْدَ الْحَجَّاجِ فَقَالَ: لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ تَنْفِيسٍ.

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّفْضِيلِ تَفْضِيلَ مَجْمُوعِ الْعَصْرِ عَلَى مَجْمُوعِ الْعَصْرِ فَإِنَّ عَصْرَ الْحَجَّاجِ كَانَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الْأَحْيَاءِ وَفِي عَصْرِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ انْقَرَضُوا، وَالزَّمَانُ الَّذِي فِيهِ الصَّحَابَةُ خَيْرٌ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي بَعْدَهُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي».

ثُمَّ وَجَدْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ التَّصْرِيحَ بِالْمُرَادِ وَهُوَ أَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ، فَأَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ عَنْهُ: «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ شَرٌّ مِنْ الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، لَسْتُ أَغْنِي رِخَاءَ مَنْ الْعِيشَ يُصِيبُهُ وَلَا مَالًا يُفِيدُهُ، وَلَكِنْ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ أَقَلُّ عِلْمًا مِنْ الْيَوْمِ الَّذِي مَضَى قَبْلَهُ، فَإِذَا ذَهَبَ الْعُلَمَاءُ اسْتَوَى النَّاسُ فَلَا يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَهْلِكُونَ».

وَاسْتَشْكَلُوا أَيْضًا زَمَانَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ بَعْدَ زَمَانِ الدَّجَالِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأَزْمَنَةِ مَا قَبْلَ وُجُودِ الْعَلَامَاتِ الْعِظَامِ كَالدَّجَالِ وَمَا بَعْدَهُ وَيَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأَزْمَنَةِ الْمُتَفَاضِلَةِ فِي الشَّرِّ مِنْ زَمَنِ الْحَجَّاجِ فَمَا بَعْدَهُ إِلَى زَمَنِ الدَّجَالِ، وَأَمَّا زَمَنُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَهُ حُكْمٌ مُسْتَأْنَفٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١). ٢٨ - ٢٧/١٣

باب [ما جاء في وعيد من حمل السلاح على المسلمين]

* عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ بِأَسْهُمٍ قَدْ أَبْدَى نُصُولَهَا فَأَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنُصُولِهَا^(٢) لَا يَخْدِشُ مُسْلِمًا^(٣).

(١) في الحديث وجوب الصبر على جور الحاكم المسلم.

وفيه: التمسك بهدي السلف السابقين، حيث إنَّ الزمان كلما تقدم فسد أهله، فوجب الأخذ بما عليه أقل الأزمنة فسادًا وضلالًا، وهم الصحابة والتابعون.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: النَّصْلُ حَدِيدَةُ السَّهْمِ.

(٣) قال الحافظ رحمته الله: هُوَ تَغْلِيلُ لِلْأَمْرِ بِالْإِمْسَاكِ عَلَى النَّصَالِ، وَالْخَدَشُ أَوَّلُ

* قال الحافظ رحمه الله: مَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: حَمَلَ السَّلَاحَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِقَتَالِهِمْ بِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَخْوِيفِهِمْ وَإِدْخَالِ الرُّعْبِ عَلَيْهِمْ، وَكَأَنَّهُ كَنَى بِالْحَمْلِ عَنِ الْمُقَاتَلَةِ أَوْ الْقَتْلِ لِلْمُلَازِمَةِ الْعَالِيَةِ.

قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ مِنَّا) الْأُولَى عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ إِطْلَاقَ لَفْظِ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَأْوِيلِهِ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي الرَّجْرِ، وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ يَصْرِفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَيَقُولُ: مَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَتِنَا، وَيَرَى أَنَّ الْإِمْسَاكَ عَنْ تَأْوِيلِهِ أُولَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَالْوَعِيدُ الْمَذْكُورُ لَا يَتَنَاوَلُ مَنْ قَاتَلَ الْبُعَاةَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ فَيُحْمَلُ عَلَى الْبُعَاةِ وَعَلَى مَنْ بَدَأَ بِالْقِتَالِ ظَالِمًا. وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ جَابِرٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَعَاطَى السَّيْفَ مَسْلُولًا».

وَلَا أَحْمَدَ وَالطَّبْرَانِيَّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا، إِذَا سَلَّ أَحَدُكُمْ سَيْفَهُ فَأَرَادَ أَنْ يُتَاوَلَهُ أَخَاهُ فَلْيُغْمِذْهُ ثُمَّ يُتَاوَلْهُ إِيَّاهُ». قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِذَا اسْتَحَقَّ الَّذِي يُشِيرُ بِالْحَدِيدَةِ اللَّعْنَ فَكَيْفَ الَّذِي يُصِيبُ بِهَا؟ وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ إِذَا كَانَتْ إِشَارَتُهُ تَهْدِيدًا سَوَاءً كَانَ جَادًّا أَمْ لَا عِبًّا كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا أُؤْخِذَ اللَّاعِبُ لِمَا أَدْخَلَهُ عَلَى أَخِيهِ مِنَ الرُّوْعِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ إِثْمَ الْهَازِلِ دُونَ إِثْمِ الْجَادِّ وَإِنَّمَا نُهِيَ عَنْ تَعَاطِي السَّيْفِ مَسْلُولًا لِمَا يُخَافُ مِنَ الْعُقْلَةِ عِنْدَ التَّنَاوُلِ فَيَسْقُطُ فَيُؤْذِي.

باب [موقف أبي بكره من القتال الحاصل بين المسلمين]

* عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «لَا

= قلت: إذا كان أمر أن يأخذ بنصالتها لئلا يخدش مسلمًا؛ أي: يجرحه جرحًا يسيرًا، فكيف بمن يهدر دمه بغير حق؟ أو يروعه أو يظلمه؟

تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ حُرْقِ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ حِينَ حَرَّقَهُ جَارِيَةُ بْنُ قُدَّامَةَ^(١) قَالَ: أَشْرِفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ^(٢) فَقَالُوا: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ^(٣)، فَقَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ^(٤).

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي الصَّحَابَةِ: كَانَ جَارِيَةُ يُلقَّبُ مُحَرَّقًا؛ لِأَنَّهُ أَحْرَقَ ابْنَ الْحَضْرَمِيِّ بِالْبَصْرَةِ، وَكَانَ مُعَاوِيَةَ وَجْهَ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ إِلَى الْبَصْرَةِ لِيَسْتَنْفِرَهُمْ عَلَى قِتَالِ عَلِيٍّ، فَوَجَّهَ عَلِيٌّ جَارِيَةَ بْنَ قُدَّامَةَ فَحَصَرَهُ، فَتَحَصَّنَ مِنْهُ ابْنُ الْحَضْرَمِيِّ فِي دَارٍ فَأَحْرَقَهَا جَارِيَةُ عَلَيْهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: إِطْلَعُوا مِنْ مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ فَرَأَوْهُ.

(٣) قَالَ الْمُهَلَّبُ: لَمَّا فَعَلَ جَارِيَةُ بِابْنِ الْحَضْرَمِيِّ مَا فَعَلَ أَمَرَ جَارِيَةَ بَعْضَهُمْ أَنْ يُشْرِفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ لِيُخْتَبِرَ إِنْ كَانَ مُحَارِبًا أَوْ فِي الطَّلَاعَةِ، وَكَانَ قَدْ قَالَ لَهُ خَيْثَمَةُ: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ وَمَا صَنَعْتَ بِابْنِ الْحَضْرَمِيِّ فَرُبَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْكَ بِسِلَاحٍ أَوْ بِكَلَامٍ. فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرَةَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي عُلِّيَّةٍ لَهُ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ دَارِي مَا رَفَعْتُ عَلَيْهِمْ قَصَبَةً؛ لِأَنِّي لَا أَرَى قِتَالَ الْمُسْلِمِينَ فَكَيْفَ أَنْ أَقَاتِلَهُمْ بِسِلَاحٍ.

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ مِنْ رَأْيِ أَبِي بَكْرَةَ تَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ كَرَاهِي جَمَاعَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ، فَدَلَّ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى أَبِي بَكْرَةَ لِيُلْزِمُوهُ الْخُرُوجَ إِلَى الْقِتَالِ فَأَجَابَهُمْ بِمَا قَالَ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمَعْنَى: مَا دَافَعْتَهُمْ يُقَالُ بَهَشَ بَعْضُ الْقَوْمِ إِلَى بَعْضٍ إِذَا تَرَامَوْا لِلْقِتَالِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ مَا مَدَدْتَ يَدِي إِلَى قَصَبَةٍ وَلَا تَنَاوَلْتَهَا لِأَدَافِعِ بِهَا عَنِّي. ١. هـ. ٣٥/١٣ - ٣٧

قلت: مع أن عليًا هو الخليفة، وهو أحق من معاوية، ومع ذلك أبي أن يشارك في القتال أو يُحْرَضَ عليه، بل اختار الجلوس وعدم السعي في ذلك، مع أن مَنْ قَاتَلَ مع علي لا يُوصَفُ قتاله بأنه قتال فتنة؛ لأن الحق كان مع علي، وهو الخليفة، ومن قاتله فقد بغى عليه بنص الحديث.

فلا ينبغي تأنيب أهل العلم والدعاة الذين لا يصدر عنهم تعليق لبعض الأحداث الجارية، والنوازل العامة.

* وَعَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ - وفي رواية: خَرَجْتُ بِسِلَاحِي لِبَالِي الْفِتْنَةِ - فَلَقَيْنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ - وفي رواية: أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -، قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بِأَلِ الْمَقْتُولِ؟^(١) قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».

* قال الحافظ رحمه الله: قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَى كَوْنِهِمَا فِي النَّارِ أَنَّهُمَا يَسْتَحِقَّانِ ذَلِكَ وَلَكِنَّ أَمْرَهُمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُمَا ثُمَّ أَخْرَجَهُمَا مِنَ النَّارِ كَسَائِرِ الْمُوَحِّدِينَ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُمَا فَلَمْ يُعَاقِبَهُمَا أَصْلًا.

وَاحْتَجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يَرَ الْقِتَالَ فِي الْفِتْنَةِ وَهُمْ كُلٌّ مَنِ تَرَكَ الْقِتَالَ مَعَ عَلِيٍّ فِي حُرُوبِهِ كَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَأَبِي بَكْرَةَ وَغَيْرَهُمْ وَقَالُوا: يَجِبُ الْكَفُّ حَتَّى لَوْ أَرَادَ أَحَدٌ قَتْلَهُ لَمْ يَدْفَعْهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَدْخُلُ فِي الْفِتْنَةِ إِنْ أَرَادَ أَحَدٌ قَتْلَهُ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ، وَذَهَبَ جُمْهُورُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى وَجُوبِ نَصْرِ الْحَقِّ وَقِتَالِ الْبَاغِينَ، وَحَمَلَ هَؤُلَاءِ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ ضَعُفَ عَنِ الْقِتَالِ أَوْ قَصُرَ نَظَرُهُ عَنْ مَعْرِفَةِ صَاحِبِ الْحَقِّ.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى وَجُوبِ مَنَعِ الطَّعْنِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ عَرَفَ الْمُحَقِّ مِنْهُمْ لَانَّهُمْ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ إِلَّا عَنْ اجْتِهَادٍ وَقَدْ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُخْطِئِ فِي الْاجْتِهَادِ، بَلْ ثَبَتَ أَنَّهُ يُؤْجَرُ أَجْرًا وَاحِدًا وَأَنَّ الْمُصِيبَ يُؤْجَرُ أَجْرَيْنِ،

(١) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: فَمَا ذَنْبُهُ؟

وَحَمَلَ هَؤُلَاءِ الْوَعِيدَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَنْ قَاتَلَ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ سَائِعٍ بَلْ بِمَجَرَّدِ طَلَبِ الْمُلْكِ، وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ مَنَعُ أَبِي بَكْرَةَ الْأَخْنَفِ مِنَ الْقِتَالِ مَعَ عَلِيٍّ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ عَنْ اجْتِهَادِ مَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَدَّاهُ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ وَالْمَنَعِ اخْتِيَاظًا لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ نَصَحَهُ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ اخْتِلَافٍ يَقَعُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الْهَرَبُ مِنْهُ بِلُزُومِ الْمَنَازِلِ وَكَسْرِ السُّيُوفِ لَمَا أُقِيمَ حَدٌّ وَلَا أُبْطِلَ بَاطِلٌ، وَلَوْ جَدَّ أَهْلُ الْفُسُوقِ سَبِيلًا إِلَى ارْتِكَابِ الْمُحَرَّمَاتِ مِنْ أَخْذِ الْأَمْوَالِ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ وَسَبْيِ الْحَرِيمِ بِأَنْ يُحَارِبُوهُمْ وَيَكُفَّ الْمُسْلِمُونَ أَيْدِيَهُمْ عَنْهُمْ بِأَنْ يَقُولُوا هَذِهِ فِتْنَةٌ وَقَدْ نَهَيْنَا عَنْ الْقِتَالِ فِيهَا وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلْأَمْرِ بِالْأَخْذِ عَلَى أَيْدِي السُّفَهَاءِ انْتَهَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَزَّارُ فِي حَدِيثٍ: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» زِيَادَةُ تَبَيَّنِ الْمُرَادَ وَهِيَ: «إِذَا افْتَتَلْتُمْ عَلَى الدُّنْيَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَدْرِي الْقَاتِلُ فِيْمَ قَتَلَ وَلَا الْمَقْتُولُ فِيْمَ قُتِلَ، فَقِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟ قَالَ: الْهَرَجُ، الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فَبَيَّنَ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّ الْقِتَالَ إِذَا كَانَ عَلَى جَهْلٍ مِنْ طَلَبِ الدُّنْيَا أَوْ اتِّبَاعِ هَوَى فَهُوَ الَّذِي أُريدَ بِقَوْلِهِ: (الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ).

قُلْتُ: وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الَّذِينَ تَوَقَّفُوا عَنِ الْقِتَالِ فِي الْجَمَلِ وَصِفِّينَ أَقَلَّ عَدَدًا مِنَ الَّذِينَ قَاتَلُوا، وَكُلُّهُمْ مُتَأَوِّلٌ مَأْجُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِخِلَافِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ قَاتَلَ عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا كَمَا سَيَأْتِي عَنْ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً فَقُتِلَ

فَقَتَلَتْهُ جَاهِلِيَّةٌ»^(١) . ٤٣/١٣ - ٤٤

باب [التحذير من الفتن والخوض فيها]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا^(٢) تَسْتَشْرِفُهُ^(٣)، فَمَنْ وَجَدَ فِيهَا مَلَجًا^(٤) أَوْ مَعَاذًا^(٥) فَلْيَعِذْ بِهِ»^(٦).

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَكَى ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّائِدِيِّ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ مَنْ يَكُونُ مُبَاشِرًا لَهَا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا؛ يَعْنِي: أَنَّ بَعْضَهُمْ فِي ذَلِكَ أَشَدَّ مِنْ بَعْضٍ، فَأَعْلَاهُمْ فِي ذَلِكَ السَّاعِي فِيهَا بِحَيْثُ يَكُونُ سَبَبًا لِإِثَارَتِهَا، ثُمَّ مَنْ يَكُونُ قَائِمًا بِأَسْبَابِهَا وَهُوَ الْمَاشِي، ثُمَّ مَنْ يَكُونُ مُبَاشِرًا لَهَا وَهُوَ الْقَائِمُ، ثُمَّ مَنْ يَكُونُ مَعَ النَّظَارَةِ وَلَا يُقَاتِلُ وَهُوَ الْقَاعِدُ، ثُمَّ مَنْ يَكُونُ مُجْتَنِبًا لَهَا وَلَا يُبَاشِرُ وَلَا يَنْظُرُ وَهُوَ الْمُضْطَجِعُ الْيَقْظَانُ، ثُمَّ مَنْ لَا يَقَعُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ رَاضٍ وَهُوَ النَّائِمُ، وَالْمُرَادُ بِالْأَفْضَلِيَّةِ فِي هَذِهِ الْخَيْرِيَّةِ مَنْ يَكُونُ أَقْلَ شَرًّا مِمَّنْ فَوْقَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ.

(١) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا الْوَعِيدُ لِمَنْ قَاتَلَ عَلَى عِدَاوَةِ دُنْيَوِيَّةٍ أَوْ طَلَبَ مُلْكٍ مَثَلًا، فَأَمَّا مَنْ قَاتَلَ أَهْلَ الْبَغْيِ أَوْ دَفَعَ الصَّائِلَ فَقَاتَلَ فَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْوَعِيدِ؛ لِأَنَّهُ مَأْدُونٌ لَهُ فِي الْقِتَالِ شَرْعًا. ١. هـ. «الفتح» ١٢/٢٤٥.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: تَطَلَّعَ لَهَا بِأَنْ يَتَصَدَّى وَيَتَعَرَّضَ لَهَا وَلَا يُعْرِضَ عَنْهَا.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: تُهْلِكُهُ بِأَنْ يُشْرِفَ مِنْهَا عَلَى الْهَلَاكِ، يُرِيدُ مَنْ انْتَصَبَ لَهَا انْتَصَبَتْ لَهُ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهَا أَعْرَضَتْ عَنْهُ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: يَلْتَجِئُ إِلَيْهِ مِنْ شَرِّهَا.

(٥) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ بِمَعْنَى الْمَلَجِ.

(٦) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: لِيَعْتَزِلَ فِيهِ لِيَسْلَمَ مِنْ شَرِّ الْفِتْنَةِ

قَوْلُهُ: (فَلْيَعُدُّ بِهِ) وَوَقَعَ تَفْسِيرُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ وَلَفْظُهُ: «فَإِذَا نَزَلَتْ فَمَنْ كَانَ لَهُ إِبِلٌ فَلْيَلْحَقْ بِإِبِلِهِ» - وَذَكَرَ الْعَنَمَ وَالْأَرْضَ^(١) - قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ؟ قَالَ: «يَعْمِدُ إِلَى سَيْفِهِ فَيَدُقُّ عَلَى حَذِّهِ بِحَجَرٍ ثُمَّ لَيَنْجُ إِنْ اسْتَطَاعَ».

وَفِيهِ: التَّحْذِيرُ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَالْحَثُّ عَلَى اجْتِنَابِ الدُّخُولِ فِيهَا، وَأَنْ شَرَّهَا يَكُونُ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ بِهَا، وَالْمُرَادُ بِالْفِتْنَةِ مَا يَنْشَأُ عَنِ الْإِخْتِلَافِ فِي طَلَبِ الْمُلْكِ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ الْمُحَقِّقُ مِنَ الْمُبْطِلِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: اِخْتَلَفَ السَّلَفُ فَحَمَلَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْعُمُومِ وَهُمْ مَنْ قَعَدَ عَنِ الدُّخُولِ فِي الْقِتَالِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا كَسَعْدِ وَابْنِ عُمَرَ وَمُحَمَّدَ بْنِ مَسْلَمَةَ وَأَبِي بَكْرَةَ فِي آخِرِينَ، وَتَمَسَّكُوا بِالظُّوَاهِرِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ اِخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِلُزُومِ الْيُبُوتِ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بَلْ بِالتَّحَوُّلِ عَنِ بَلَدِ الْفِتَنِ أَضْلًا.

ثُمَّ اِخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا هَجَمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَكْفُتْ يَدَهُ وَلَوْ قُتِلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ يُدَافِعُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ مَالِهِ وَعَنْ أَهْلِهِ وَهُوَ مَعْدُورٌ إِنْ قُتِلَ أَوْ قُتِلَ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِذَا بَغَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْإِمَامِ فَاُمْتَنَعَتْ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا وَنَصَبَتْ الْحَرْبَ وَجَبَ قِتَالُهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ تَحَارَبَتْ طَائِفَتَانِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ قَادِرٍ الْأَخْذَ عَلَى يَدِ الْمُخْطِئِ وَنَصْرَ الْمُصِيبِ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْفِتْنَةَ أَضْلَاهَا الْإِبْتِلَاءُ، وَإِنْكَارُ

(١) كُلُّ هَذَا حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَدِينَةِ لِيَسْلَمَ مِنْ شَرِّ الْفِتْنَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَقَامَ فِيهَا فَسِيخُوضَ فِي الْفِتَنِ.

الْمُنْكَرَ وَاجِبَ عَلَى كُلِّ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، فَمَنْ أَعَانَ الْمُحِقَّ أَصَابَ، وَمَنْ أَعَانَ الْمُخْطِئَ أَخْطَأَ، وَإِنْ أَشْكَلَ الْأَمْرُ فَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ الْقِتَالِ فِيهَا. ٣٨/١٣ - ٤٠

باب [ما يُستفاد من سؤال حذيفة رضي الله عنه النبي ﷺ عن الخير والشر]

* عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ^(١) فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ^(٢) فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(٣)، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ»^(٤)، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيٍ تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ»^(٥)، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ دَعَا»^(٦) عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ^(٧) مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ

(١) قال الحافظ رحمته الله: يُشِيرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْكُفْرِ وَقَتْلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَنَهَبِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَإِثْنَانِ الْفَوَاحِشِ.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: يَعْنِي: الْإِيمَانَ وَالْأَمْنَ وَصَلَاحَ الْحَالِ وَاجْتِنَابَ الْفَوَاحِشِ.

(٣) قال الحافظ رحمته الله: الْمُرَادُ بِالشَّرِّ مَا يَقَعُ مِنَ الْفِتَنِ مِنْ بَعْدِ قَتْلِ عُثْمَانَ وَهَلُمَّ جَرًّا أَوْ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ عُقُوبَاتِ الْآخِرَةِ.

(٤) قال الحافظ رحمته الله: يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ الشَّرِّ لَا يَكُونُ خَيْرًا خَالِصًا بَلْ فِيهِ كَدْرٌ.

(٥) قال الحافظ رحمته الله: يَعْنِي: مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَفِي حَدِيثٍ أَمْ سَلَمَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «فَمَنْ أَنْكَرَ بَرِيءٌ وَمَنْ كَرِهَ سَلِمَ».

(٦) قال الحافظ رحمته الله: جَمَعَ دَاعٍ: أَيُّ: إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ.

(٧) قال الحافظ رحمته الله: أَطْلَقَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَا يَتَوَلَّى إِلَيْهِ حَالُهُمْ، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ =

لَنَا، قَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا»^(١)، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»^(٢)، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعْصُرَ»^(٣) بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يَدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ حُجَّةٌ لَجَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ فِي وُجُوبِ لُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَرْكِ الْخُرُوجِ عَلَى أَيْمَةِ الْجَوْرِ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ الطَّائِفَةَ الْأَخِيرَةَ بِأَنَّهُمْ «دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ» وَلَمْ يَقُلْ فِيهِمْ: «تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ» كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِينَ، وَهُمْ لَا يَكُونُونَ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ حَقٍّ، وَأَمَرَ مَعَ ذَلِكَ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: اخْتُلِفَ فِي هَذَا الْأَمْرِ وَفِي الْجَمَاعَةِ. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْخَبَرِ لُزُومُ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ فِي طَاعَةِ مَنْ اجْتَمَعُوا عَلَى تَأْمِيرِهِ، فَمَنْ نَكَثَ بَيْعَتَهُ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ.

قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ إِمَامٌ فَافْتَرَقَ النَّاسُ أَحْزَابًا فَلَا يَتَّبِعُ أَحَدًا فِي الْفُرْقَةِ وَيَعْتَزِلُ الْجَمِيعَ إِنْ اسْتَطَاعَ ذَلِكَ خَشْيَةً مِنْ

= أَمَرَ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ: وَقَفَ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مِنْ قَوْمِنَا وَمِنْ أَهْلِ لِسَانِنَا وَمِلَّتِنَا، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ مِنْ الْعَرَبِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَمِيرِهِمْ.

زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨٤٧): «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِأَمِيرٍ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ، وَأَخَذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ».

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: وَلَوْ كَانَ الْإِعْتَزَالُ بِالْعَصْرِ فَلَا تَعْدِلُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ)؛ أَيُّ: الْعَصْرُ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ لُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَطَاعَةِ سُلَاطِينِهِمْ وَلَوْ عَصَوْا.

الْوُقُوعِ فِي الشَّرِّ، وَعَلَى ذَلِكَ يَتَنَزَّلُ مَا جَاءَ فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ، وَبِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ مَا ظَاهِرُهُ الْإِخْتِلَافُ مِنْهَا.

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: فِي الْحَدِيثِ حِكْمَةُ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ كَيْفَ أَقَامَ كُلًّا مِنْهُمْ فِيمَا شَاءَ؛ فَحُبِّبَ إِلَى أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ السُّؤَالَ عَنْ وُجُوهِ الْخَيْرِ لِيَعْلَمُوا بِهَا وَيُبَلِّغُوهَا غَيْرَهُمْ، وَحُبِّبَ لِحُذَيْفَةَ السُّؤَالَ عَنِ الشَّرِّ لِيَجْتَنِبَهُ وَيَكُونَ سَبَبًا فِي دَفْعِهِ عَمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ لَهُ النَّجَاةَ.

وَفِيهِ: سِعَةُ صَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعْرِفَتُهُ بِوُجُوهِ الْحِكَمِ كُلِّهَا حَتَّى كَانَ يُجِيبُ كُلَّ مَنْ سَأَلَهُ بِمَا يُنَاسِبُهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ حُبِّبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ فَإِنَّهُ يَقُوقُ فِيهِ غَيْرَهُ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ حُذَيْفَةُ صَاحِبَ الشَّرِّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ حَتَّى خُصَّ بِمَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِنْ أَدَبِ التَّعْلِيمِ أَنْ يُعَلِّمَ التَّلْمِيزَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ مَا يَرَاهُ مَائِلًا إِلَيْهِ مِنَ الْعُلُومِ الْمُبَاحَةِ، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يُسْرِعَ إِلَى تَفْهَمِهِ وَالْقِيَامِ بِهِ وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَهْدِي إِلَى طَرِيقِ الْخَيْرِ يُسَمَّى خَيْرًا وَكَذَا بِالْعَكْسِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ دَمٌّ مَنْ جَعَلَ لِلدِّينِ أَضْلًا خِلَافَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَعَلَهُمَا قُرْعًا لِذَلِكَ الْأَضْلَ الَّذِي ابْتَدَعُوهُ.

وَفِيهِ: وَجُوبُ رَدِّ الْبَاطِلِ وَكُلِّ مَا خَالَفَ الْهَدْيَ النَّبَوِيَّ وَلَوْ قَالَ مَنْ قَالَهُ مِنْ رَفِيعٍ أَوْ وَضِيعٍ. ٤٥/١٣ - ٤٩

باب [تَعْلَمُ الْقُرْآنَ قَبْلَ أَنْ تَعْلَمَ السُّنَنَ]

* قَالَ حُذَيْفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ قَبْلَ

أَنْ يَتَعَلَّمُوا السُّنَنَ^(١)، وَالْمُرَادُ بِالسُّنَنِ مَا يَتَلَقَّوْنُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاجِبًا كَانَ أَوْ مَنُودًا. ٥٠/١٣

باب التَّعَرُّبِ فِي الْفِتْنَةِ^(٢)

* عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ^(٣) فَقَالَ: يَا

(١) وهذا هو الذي ينبغي على طلاب العلم فعله، فيبدؤون بالقرآن تلاوة وحفظًا وفهمًا قبل غيره من العلوم.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: السُّكْنَى مَعَ الْأَعْرَابِ، وَهُوَ أَنْ يَنْتَقِلَ الْمُهَاجِرُ مِنَ الْبَلَدِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا فَيَسْكُنَ الْبَدُوَ فَيَرْجِعَ بَعْدَ هِجْرَتِهِ أَعْرَابِيًّا، وَكَانَ إِذْ ذَاكَ مُحَرَّمًا إِلَّا أَنْ أُذِنَ لَهُ الشَّارِعُ فِي ذَلِكَ، وَقَيَّدَهُ بِالْفِتْنَةِ إِشَارَةً إِلَى مَا وَرَدَ مِنَ الْأُذْنِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ حُلُولِ الْفِتَنِ، كَمَا فِي ثَانِي حَدِيثِي الْبَابِ - حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -.

وَقِيلَ بِمَنْعِهِ فِي زَمَنِ الْفِتْنَةِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ خِذْلَانِ أَهْلِ الْحَقِّ، وَلَكِنَّ نَظَرَ السَّلَفِ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ: فَمِنْهُمْ مَنْ أَثَرَ السَّلَامَةَ وَاعْتَزَلَ الْفِتْنَ كَسَعْدِ وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَابْنِ عُمَرَ فِي طَائِفَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ بَاشَرَ الْقِتَالَ وَهُمْ الْجُمْهُورُ. ١. هـ.

قلت: وعلى هذا فجمهور السلف على جواز مباشرة القتال في زمن الفتنة، ومن باب أولى: السعي في الإصلاح والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

والقسم الآخر من السلف انقسموا في زمن الفتنة إلى قسمين:

منهم: من لم يعتزل الناس، بل اعتزل القتال والدخول فيه، ومن أشهرهم ابن عمر رضي الله عنه، وهم أكثر القسم الثاني.

ومنهم: من اعتزل الناس تمامًا، ومن أشهرهم: سلمة بن الأكوع، وسعد بن أبي وقاص وأبي ذر رضي الله عنه.

وما هو الأرجح؟ الذي يظهر أن كل واحد ينظر إلى نفسه وقدراته وطاقته، فإن رأى أن خروجه ينتج عنه من الخير ودرء الفتنة، وكان قادرًا ببذنه وعزيمته فالخروج أفضل، وإن رأى أن المصلحة في الجلوس، أو علم من حاله أنه لا يقوى على الخروج فالجلوس أفضل.

(٣) قال الحافظ رحمته الله: هُوَ ابْنُ يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ الْأَمِيرِ الْمَشْهُورِ، وَكَانَ ذَلِكَ لَمَّا وَلِيَ =

ابْنُ الْأَكْوَعِ، ارْتَدَدَتْ عَلَى عَقَبَيْكَ، تَعَرَّبْتُ؟^(١) قَالَ: لَا^(٢)، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَذِنَ لِي فِي الْبَدْوِ»^(٣).

* وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، خَرَجَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ إِلَى الرَّبَذَةِ»^(٤)، وَتَزَوَّجَ هُنَاكَ امْرَأَةً، وَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا، حَتَّى قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِلْيَالٍ، فَتَزَلَ الْمَدِينَةَ.

* وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَقْرُرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ».

= الْحَجَّاجُ إِمْرَةُ الْحِجَازِ بَعْدَ قَتْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَسَارَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ.

(١) هذا من قلة أدب الحجاج مع أصحاب النبي ﷺ، حيث يُنادي هذا الصحابي الجليل بابن الأكوع!! ويتهمة بأنه ارتد على عقبيه، وليس هذا غريباً عليه، فقد تجرأ على دماء المسلمين، من التابعين، وتجراً وتطاول على بعض كبار الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: لَمْ أَسْكُنِ الْبَادِيَةَ رُجُوعًا عَنْ هِجْرَتِي.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: «قَدِمَ سَلَمَةُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيَهُ بُرَيْدَةُ بْنُ الْخَصِيبِ فَقَالَ: ارْتَدَدْتَ عَنْ هِجْرَتِكَ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ، إِنِّي فِي إِذْنٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أُبْدُوا يَا أَسْلَمَ -: أَيُّ الْقَبِيلَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مِنْهَا سَلَمَةُ وَأَبُو بَرَزَةَ وَبُرَيْدَةُ الْمَذْكُورَ - قَالُوا: إِنَّا نَخَافُ أَنْ يَقْدَحَ ذَلِكَ فِي هِجْرَتِنَا، قَالَ: أَنْتُمْ مُهَاجِرُونَ حَيْثُ كُنْتُمْ» وَسَنَدُهُ حَسَنٌ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَوْضِعٌ بِالْبَادِيَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مُدَّةُ سُكْنَى سَلَمَةَ الْبَادِيَةِ وَهِيَ نَحْوُ الْأَرْبَعِينَ سَنَةً؛ لِأَنَّ قَتْلَ عُثْمَانَ كَانَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمُوتَ سَلَمَةُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ.

* قال الحافظ رحمه الله: أشار البخاري إلى حمل صنيع سلمة على ذلك^(١)؛ لكونه لما قُتل عثمان وقعت الفتن اعتزل عنها وسكن الرَبْذَةَ وتأهل بها ولم يلبس شيئاً من تلك الحُرُوب، والحق حمل عمل كل أحد من الصحابة المذكورين على السداد، فمن لبس القتال إتضح له الدليل لثبوت الأمر بقتال الفئة الباغية وكانت له قدرة على ذلك، ومن قعد لم يتضح له أي الفئتين هي الباغية وإذا لم يكن له قدرة على القتال. والخبر دال على فضيلة العزلة لمن خاف على دينه، وقد اختلف السلف في أصل العزلة فقال: الجمهور الاختلاط أولى لما فيه من اكتساب الفوائد الدينية للقيام بشعائر الإسلام، وتكثير سواد المسلمين، وإيصال أنواع الخير إليهم من إعانة وإغاثة وعبادة وغير ذلك.

وقال قوم: العزلة أولى لتحقيق السلامة بشرط معرفة ما يتعين. وقال النووي: المختار تفضيل المخالطة لمن لا يغلب على ظنه أنه يقع في معصية، فإن أشكل الأمر فالعزلة أولى.

وقال غيره: يختلف باختلاف الأشخاص، فمنهم من يتحتم عليه أحد الأمرين، ومنهم من يرجح، وليس الكلام فيه، بل إذا تساوىا فيختلف باختلاف الأحوال، فإن تعارضا اختلف باختلاف الأوقات، فمن يتحتم عليه المخالطة من كانت له قدرة على إزالة المنكر فيجب عليه إما عينا وإما كفاية بحسب الحال والإمكان، ومن يرجح من يغلب على ظنه أنه يسلم في نفسه إذا قام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن يستوي من يأمن على نفسه ولكنه يتحقق أنه لا يطاع، وهذا حيث لا يكون هناك فتنة عامة، فإن وقعت الفتنة ترجحت العزلة لما ينشأ فيها

(١) أي الفرار بدينه من الفتن.

غَالِبًا مِنَ الْوُفُوعِ فِي الْمَحْذُورِ، وَقَدْ تَقَعَ الْعُقُوبَةُ بِأَصْحَابِ الْفِتْنَةِ فَتَعَمَّ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] وَيُؤَيِّدُ التَّفْصِيلَ الْمَذْكُورَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا: «خَيْرُ النَّاسِ رَجُلٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَرَجُلٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدَعِ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «بَابِ الْعُزْلَةِ».

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: «خَيْرُ مُعَاشِرِ النَّاسِ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» الْحَدِيثُ وَفِيهِ: «وَرَجُلٌ فِي غَنِيمَةٍ» الْحَدِيثُ وَكَأَنَّهُ وَرَدَ فِي أَيِّ الْكُسْبِ أَطْيَبُ، فَإِنْ أُخِذَ عَلَى عُمُومِهِ دَلَّ عَلَى فَضِيلَةِ الْعُزْلَةِ لِمَنْ لَا يَتَأَتَّى لَهُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قِيْدَ بَزْمَانٍ وَقُوعِ الْفِتَنِ. ٥٥ - ٥٢/١٣

باب [الدعاء للشام بالبركة، وما جاء في أن نجدًا يطلع فيها قرن الشيطان]

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَفِي نَجْدِنَا؟ فَأَظَنُّهُ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «هُنَاكَ الرَّزَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلِمُسْلِمٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ مَا أَسْأَلُكُمْ عَنِ الصَّغِيرَةِ وَأَرْكَبُكُمْ الْكَبِيرَةَ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْفِتْنَةَ تَحِيءُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَوْمًا بِيَدِهِ نَحُو الْمَشْرِقِ مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: إِنَّمَا تَرَكَ ﷺ الدُّعَاءَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ لِيَضَعُفُوا عَنِ الشَّرِّ

الَّذِي هُوَ مَوْضُوعٌ فِي جِهَتِهِمْ لِاسْتِيلَاءِ الشَّيْطَانِ بِالْفِتَنِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (قَرْنِ الشَّيْطَانِ) فَقَالَ الدَّأُوْدِيُّ: لِلشَّيْطَانِ قَرْنٌ حَقِيقَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْقَرْنِ قُوَّةَ الشَّيْطَانِ وَمَا يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الْإِضْلالِ، وَهَذَا أَوْجَهُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: نَجِدَ مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَمَنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ كَانَ نَجْدَهُ بَادِيَةَ الْعِرَاقِ وَنَوَاحِيهَا، وَهِيَ مَشْرِقُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَصْلُ النَّجْدِ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ خِلَافَ الْعُورِ فَإِنَّهُ مَا انْخَفَضَ مِنْهَا وَتِهَامَةٌ كُلُّهَا مِنَ الْعُورِ وَمَكَّةٌ مِنْ تِهَامَةٍ انْتَهَى.

وَعُرِفَ بِهَذَا وَهَاءُ^(١) مَا قَالَهُ الدَّأُوْدِيُّ إِنَّ نَجْدًا مِنْ نَاحِيَةِ الْعِرَاقِ فَإِنَّهُ تَوَهَّمُ أَنْ نَجْدًا مَوْضِعٌ مَخْصُوصٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ كُلُّ شَيْءٍ ارْتَفَعَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَلِيهِ يُسَمَّى الْمُرْتَفِعَ نَجْدًا وَالْمُنْخَفِضَ عُورًا^(٢). ٥٨/١٣ - ٥٩

باب [معنى قوله تعالى: ﴿وَقَلِّبُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾]

* عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَرَجَوْنَا أَنْ يُحَدِّثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا، قَالَ: فَبَادَرْنَا إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدِّثْنَا عَنِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَقَلِّبُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٣٩]^(٣) فَقَالَ: هَلْ تَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ، ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ؟

(١) أي: ضعف.

(٢) فيه: أَنَّ الْيَمْنَ بِلَدِّ مُبَارَكٍ بِبِرْكَهٖ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لَهُ، وَهُوَ مَا نَشَاهِدُهُ هَذِهِ الْأَيَّامَ، وَنَحْنُ فِي الْعَامِ السَّابِعِ وَالثَّلَاثِينَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمِئَةِ وَالْأَلْفِ، حَيْثُ نَرَى اجْتِمَاعَ أَهْلِ الْيَمَنِ عَلَى قِتَالِ الرَّافِضَةِ، وَثَبَاتِهِمْ وَصَبْرِهِمْ عَلَى الْمُحَنِ وَالْجُوعِ وَالْفَقْرِ، وَقَدْ سَطَرُوا أَرْوَعَ الْأَمْثَلَةِ الْبَطُولِيَّةِ فِي الْجِهَادِ وَالْاجْتِمَاعِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُرِيدُ أَنْ يَحْتَجَّ بِالْآيَةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ وَأَنَّ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى مَنْ تَرَكَ ذَلِكَ كَابِنِ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ: (ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ) ظَاهِرُهُ الدُّعَاءُ وَقَدْ يَرِدُ =

«إِنَّمَا كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ الدُّخُولُ فِي دِينِهِمْ فِتْنَةً، وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمُلِكِ»^(١).

باب [تَمَثُّلُ السَّلَفِ بِأَبْيَاتِ امْرِئِ الْقَيْسِ]

* قال البخاري رحمه الله: وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: عَنْ خَلْفِ بْنِ حَوْشَبٍ^(٢):
كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَتَمَثَّلُوا بِهَذِهِ الْأَبْيَاتِ عِنْدَ الْفِتَنِ^(٣)، قَالَ امْرُؤُ
الْقَيْسِ^(٤):

= مَوْرَدَ الزَّجَرِ كَمَا هُنَا. وَحَاصِلُ جَوَابِ ابْنِ عُمَرَ لَهُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَتْلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩٣] لِلْكَفَّارِ، فَأَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِقِتَالِ الْكَافِرِينَ حَتَّى لَا يَبْقَى أَحَدٌ يُفْتَنُ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ وَيَرْتَدَّ إِلَى الْكُفْرِ.
وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ (بلفظ): «فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ عَنْ دِينِهِ إِمَّا يَقْتُلُونَهُ وَإِمَّا يُؤْتِقُونَهُ، حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةً»؛ أَيُّ: لَمْ يَبْقَ فِتْنَةً: أَيُّ: مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْكُفَّارِ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمه الله: أَيُّ: فِي طَلَبِ الْمُلِكِ، يُشِيرُ إِلَى مَا وَقَعَ بَيْنَ مَرْوَانَ ثُمَّ عَبْدَ الْمَلِكِ ابْنِهِ وَبَيْنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَانَ رَأْيُ ابْنِ عُمَرَ تَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مُحِقَّةٌ وَالْأُخْرَى مُبْطِلَةٌ، وَقِيلَ الْفِتْنَةُ مُحْتَضَةٌ بِمَا إِذَا وَقَعَ الْقِتَالُ بِسَبَبِ التَّغَالُبِ فِي طَلَبِ الْمُلِكِ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَتْ الْبَاغِيَةُ فَلَا تُسَمَّى فِتْنَةً وَتَجِبُ مُقَاتَلَتُهَا حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى الطَّاعَةِ؛ وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ. ٦٠/١٣

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمه الله: خَلْفَ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَأَدْرَكَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ لَكِنْ لَمْ أَجِدْ لَهُ رِوَايَةً عَنْ صَحَابِيٍّ، وَكَانَ عَابِدًا.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رحمه الله: أَيُّ: عِنْدَ نُزُولِهَا.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رحمه الله: الْمَحْفُوظُ أَنَّ الْأَبْيَاتَ الْمَذْكُورَةَ لِعُمُرِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ الزُّبَيْدِيَّ كَمَا جَزَمَ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي الْكَامِلِ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ السَّهْلِيُّ فِي «الرَّوْضِ».

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةٌ ^(١) تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ
حَتَّى إِذَا اشْتَعَلَتْ ^(٢) وَشَبَّ ضِرَامُهَا ^(٣) وَلَّتْ عَجُوزًا غَيْرَ ذَاتِ حَلِيلٍ ^(٤)
شَمَطَاءَ ^(٥) يُنْكِرُ لَوْنُهَا ^(٦) وَتَغَيَّرَتْ مَكْرُوهَةً لِلشَّمِّ وَالتَّقْبِيلِ ^(٧)

* قال الحافظ رحمه الله: المراد بالتمثل بهذه الأبيات استحضر ما شاهدوه وسمعوه من حال الفتنة، فإنهم يتذكرون بإنشادها ذلك فيصددهم عن الدخول فيها حتى لا يعترفوا بظاهر أمرها أولاً ^(٨). ٦٣ - ٦٠/١٣

باب [مناصحة الأمير بالسر، وكراهة أسامة رضي الله عنه أن يتأمر على الناس]

* عَنْ أَبِي وَائِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَلَا تُكَلِّمُ هَذَا؟
قَالَ: قَدْ كَلَّمْتُهُ مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا ^(٩) أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ ^(١٠)، وَمَا أَنَا

(١) قال الحافظ رحمه الله: أي: شابة.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: كناية عن هيجانها.

(٣) قال الحافظ رحمه الله: شَبَّ الْحَرْبُ إِذَا انْقَدَتْ وَضِرَامُهَا: أي: اشتعلت.

(٤) قال الحافظ رحمه الله: المَعْنَى أَنَّهَا صَارَتْ لَا يَرْغَبُ أَحَدٌ فِي تَزْوِيجِهَا.

(٥) قال الحافظ رحمه الله: هُوَ وَصَفَ الْعَجُوزَ، وَالشَّمَطُ اخْتِلَاطُ الشَّعْرِ الْأَبْيَضِ بِالشَّعْرِ الْأَسْوَدِ.

(٦) قال الحافظ رحمه الله: أي: يُبَدِّلُ حُسْنَهَا بِقُبْحٍ.

(٧) قال الحافظ رحمه الله: يَصِفُ فَاهَا بِالْبُخْرِ مُبَالَغَةً فِي التَّغْيِيرِ مِنْهَا.

(٨) فيه: قبح الحرب وضررها وكثرة آفاتها، وأن العاقل لا يسعى إلى إضرار ناراها، ولكن إن أُلْجِئَ إليها فلا مناص في الوقوف مع الحق.

وفيه: أن السلف الصالح يستشهدون بأقوال وأشعار الجاهليين، وإن كانوا كفارًا.

(٩) قال الحافظ رحمه الله: أي: كَلَّمْتُهُ فِيمَا أَسْرُتُمْ إِلَيْهِ، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْمَصْلَحَةِ وَالْأَدَبِ فِي السَّرِّ بَعِيرٌ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِي مَا يُثِيرُ فِتْنَةً أَوْ نَحْوَهَا.

(١٠) قال الحافظ رحمه الله: وَفِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٣٢٦٧): «قَالَ: إِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ =

بِالَّذِي أَقُولُ لِرَجُلٍ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ: أَنْتَ خَيْرٌ، بَعْدَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِرَجُلٍ فَيُطْرَحُ فِي النَّارِ، فَيُطْحَنُ فِيهَا كَطْحَنِ الْحِمَارِ بِرَحَاهُ»^(١)، فَيُطِيفُ بِهِ أَهْلُ النَّارِ^(٢) فَيَقُولُونَ: أَيُّ: فَلَانُ، أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ أَمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا أَفْعَلُهُ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَفْعَلُهُ.

* قال الحافظ رحمه الله: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أُسَامَةَ كَانَ يَخْشَى عَلَى مَنْ وُلِّيَ وَلَايَةً وَلَوْ صَغُرَتْ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْمُرَ الرَّعِيَّةَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، ثُمَّ لَا يَأْمَنُ مِنْ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ تَقْصِيرٌ، فَكَانَ أُسَامَةَ يَرَى أَنَّهُ لَا يَتَأَمَّرُ عَلَى أَحَدٍ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لَا أَقُولُ لِلْأَمِيرِ إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ)؛ أَيُّ: بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يَنْجُو كَفَافًا.

وَقَالَ عِيَّاضُ: مُرَادُ أُسَامَةَ أَنَّهُ لَا يَفْتَحُ بَابَ الْمُجَاهَرَةِ بِالنِّكِيرِ عَلَى الْإِمَامِ لِمَا يَخْشَى مِنْ عَاقِبَةِ ذَلِكَ، بَلْ يَتَلَطَّفُ بِهِ وَيُنْصَحُهُ سِرًّا فَذَلِكَ أَجْدَرُ بِالْقَبُولِ. وَقَوْلُهُ: (لَا أَقُولُ لِأَحَدٍ يَكُونُ عَلَيَّ أَمِيرًا إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ) فِيهِ ذَمٌّ

= - أَيُّ: تَظُنُّونَ - أَنِّي لَا أَكَلِمُهُ إِلَّا أَسْمَعْتُكُمْ؛ أَيُّ: إِلَّا بِحُضُورِكُمْ. وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ: «إِنِّي أَكَلِمُهُ فِي السِّرِّ دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ» عِنْدَ مُسْلِمٍ مِثْلَهُ لَكِنْ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ إِلَّا أَسْمَعْتُكُمْ: «وَاللَّهِ لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ دُونَ أَنْ أَفْتَحَ أَمْرًا لَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ»؛ يَعْنِي: لَا أَكَلِمُهُ إِلَّا مَعَ مُرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ بِكَلَامٍ لَا يَهِيِجُ بِهِ فِتْنَةً.

(١) قال الحافظ رحمه الله: تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ: «فَتَنَدَّلِقُ أَقْتَابَهُ فَيُدَوِّرُ كَمَا يَدَوِّرُ الْحِمَارُ». وَالْأَقْتَابُ: جَمْعُ قُتْبٍ - بِكَسْرِ الْقَافِ - هِيَ الْأُمْعَاءُ، وَانْدِلَاقُهَا: خُرُوجُهَا بِسُرْعَةٍ.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: أَيُّ: يَجْتَمِعُونَ حَوْلَهُ، يُقَالُ أَطَافَ بِهِ الْقَوْمُ إِذَا حَلَقُوا حَوْلَهُ حَلَقَةً وَإِنْ لَمْ يَدُورُوا، وَطَافُوا إِذَا دَارُوا حَوْلَهُ.

مُدَاهَنَةُ الْأَمْرَاءِ فِي الْحَقِّ وَإِظْهَارُ مَا يُبْطِنُ خِلَافَهُ كَالْمَتَمَلِّقِ بِالْبَاطِلِ، فَأَشَارَ
أُسَامَةَ إِلَى الْمُدَارَاةِ الْمَحْمُودَةِ وَالْمُدَاهَنَةِ الْمَذْمُومَةِ، وَضَابِطُ الْمُدَارَاةِ أَنْ
لَا يَكُونَ فِيهَا قَدْحٌ فِي الدِّينِ، وَالْمُدَاهَنَةُ الْمَذْمُومَةُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا تَزْيِينُ
الْقَبِيحِ وَتَضْوِيبُ الْبَاطِلِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: اِخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ:
يَجِبُ مُطْلَقًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ، لَكِنَّ شَرْطَهُ أَنْ لَا يَلْحَقَ الْمُنْكَرُ
بَلَاءٌ لَا قِبَلَ لَهُ بِهِ مِنْ قَتْلِ وَنَحْوِهِ.

وَالصَّوَابُ إِعْتِبَارُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ: «لَا يَنْبَغِي
لِمُؤْمِنٍ أَنْ يُدِلَّ نَفْسَهُ» ثُمَّ فَسَّرَهُ بِأَنْ يَتَعَرَّضَ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ انْتِهَى
مُلْحَصًا. وَقَالَ غَيْرُهُ: يَجِبُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَخَفْ
عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ ضَرَرًا وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مُتَلَبِّسًا بِالْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْجُمْلَةِ
يُؤْجِرُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ مُطَاعًا، وَأَمَّا إِثْمُ الْخَاصِّ
بِهِ فَقَدْ يَغْفِرُهُ اللَّهُ لَهُ وَقَدْ يُؤَاخِذُهُ بِهِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ إِلَّا
مَنْ لَيْسَتْ فِيهِ وَضْمَةٌ، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ الْأَوَّلَى فَجَيِّدٌ وَإِلَّا فَيَسْتَلْزِمُ سَدَّ بَابِ
الْأَمْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ تَعْظِيمُ الْأَمْرَاءِ وَالْأَدَبُ مَعَهُمْ وَتَبْلِيغُهُمْ مَا يَقُولُ النَّاسُ
فِيهِمْ لِيَكْفُوا وَيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ بِلُطْفٍ وَحُسْنِ تَأْدِيَةٍ بِحَيْثُ يَبْلُغُ الْمَقْصُودُ مِنْ
غَيْرِ أَذِيَّةٍ لِلْغَيْرِ^(١). ٦٧ - ٦٥ / ١٣.

(١) وفيه: أَنَّ النصيحة لا تكون نصيحةً يُؤْجِرُ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ وَفْقَ مَا
أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ بِالسَّرِّ، وَأَنْ تَكُونَ بِلُطْفٍ وَرَفْقٍ.

باب [كان الصحابة رضي الله عنهم تختلف آراؤهم ولا تختلف قلوبهم]

* عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَعَمَّارٍ - وَكَانَ عَلِيٌّ بَعَثَ عَمَّارًا إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ يَسْتَفْرِهُمُ - فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ فِيهِ غَيْرَكَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتَ النَّبِيَّ ﷺ أَعِيبَ عِنْدِي مِنْ إِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، قَالَ عَمَّارٌ: «يَا أَبَا مَسْعُودٍ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلَا مِنْ صَاحِبِكَ هَذَا شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتُمَا النَّبِيَّ ﷺ أَعِيبَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمَا فِي هَذَا الْأَمْرِ» فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ، وَكَانَ مُوسِرًا: يَا غُلَامُ هَاتِ حُلَّتَيْنِ، فَأَعْطَى إِحْدَاهُمَا أَبَا مُوسَى وَالْأُخْرَى عَمَّارًا، وَقَالَ: رُوحَا فِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَبُو مَسْعُودٌ هُوَ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ يَوْمَئِذٍ يَلِي لِعَلِيِّ بِالْكُوفَةِ، كَمَا كَانَ أَبُو مُوسَى يَلِي لِعُثْمَانَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيْمَا دَارَ بَيْنَهُمْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ كَانَ مُجْتَهِدًا وَيَرَى أَنَّ الصَّوَابَ مَعَهُ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو مَسْعُودٌ مُوسِرًا جَوَادًا، وَكَانَ اجْتِمَاعُهُمْ عِنْدَ أَبِي مَسْعُودٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَكَسَا عَمَّارًا حُلَّةً لِيَشْهَدَ بِهَا الْجُمُعَةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ثِيَابِ السَّفَرِ وَهَيْئَةِ الْحَرْبِ، فَكَرِهَ أَنْ يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ فِي تِلْكَ الثِّيَابِ، وَكَرِهَ أَنْ يَكْسُوهُ بِحَضْرَةِ أَبِي مُوسَى وَلَا يَكْسُو أَبَا مُوسَى، فَكَسَا أَبَا مُوسَى أَيْضًا^(١).

= وفيه: أن الصدع بالحق لا يُحمد على إطلاق، بل إذا كان يترتب عليه مفسدة فهو مذموم.

(١) فيه: أن الصحابة رضي الله عنهم تختلف آراؤهم ولا تختلف قلوبهم، فأبو مسعود وأبو موسى اختلفا الرأي مع عَمَّارٍ رضي الله عنه، وخطأ بعضهم بعضًا، وتصارحوا بذلك، =

باب [كان الصحابة رضي الله عنهم لا يُحَابُونَ وَيُجَامِلُونَ فِي الْحَقِّ]

* عَنْ حَرَمَلَةَ مَوْلَى أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَرْسَلَنِي أَسَامَةُ^(١) إِلَى عَلِيٍّ^(٢) وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَسْأَلُكَ الْآنَ فَيَقُولُ: مَا خَلَفَ صَاحِبَكَ؟^(٣) فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ: «لَوْ كُنْتُ فِي شِدْقِ الْأَسَدِ»^(٤) لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا^(٥) فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ، فَأَوْقَرُوا لِي رَاحِلَتِي^(٦).

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَرْسَلَ أَسَامَةُ إِلَى عَلِيٍّ يَعْتَذِرُ عَنْ تَخَلُّفِهِ عَنْهُ فِي

= ومع ذلك لم يحدث ذلك فيهم شرخاً في المودة والمحبة، بل كسا أبو مسعودٍ عمراً وأكرمه.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: مِنَ الْمَدِينَةِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: بِالْكُوفَةِ، لَمْ يَذْكُرْ مَضْمُونِ الرِّسَالَةِ وَلَكِنْ دَلَّ مَضْمُونُ قَوْلِهِ: (فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا) عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَرْسَلَهُ يَسْأَلُ عَلِيًّا شَيْئًا مِنَ الْمَالِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا هَيَأُ أَسَامَةُ إِعْتِدَارًا عَنْ تَخَلُّفِهِ عَنْ عَلِيٍّ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ، وَلَا سِيَّمَا مِثْلَ أَسَامَةَ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَاعْتَذَرَ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ ضَنْاً مِنْهُ بِنَفْسِهِ عَنْ عَلِيٍّ وَلَا كَرَاهَةً لَهُ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي أَشَدِّ الْأَمَاجِنِ هَوْلًا لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِيهِ وَيُوَاسِيهِ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا تَخَلَّفَ لِأَجْلِ كَرَاهِيَّتِهِ فِي قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ).

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: جَانِبَ فَمِهِ مِنْ دَاخِلٍ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْمُوَافَقَةِ حَتَّى فِي حَالَةِ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَفْتَرِسُهُ الْأَسَدُ بِحَيْثُ يَجْعَلُهُ فِي شِدْقِهِ فِي عِدَادِ مَنْ هَلَكَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَالَ: لَوْ وَصَلْتُ إِلَى هَذَا الْمَقَامِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ مُوَاسِيًا لَكَ بِنَفْسِي.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التَّقْدِيرُ فَذَهَبْتُ إِلَى عَلِيٍّ فَبَلَّغْتُهُ ذَلِكَ فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا.

(٦) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: حَمَلُوا لِي عَلَى رَاحِلَتِي مَا أَطَاقَتْ حَمْلَهُ. وَكَأَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّ عَلِيًّا لَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا عَوَّضُوهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنْ ثِيَابٍ وَنَحْوِهَا قَدَّرَ مَا تَحْمِلُهُ رَاحِلَتُهُ الَّتِي هُوَ رَاكِبُهَا.

حُرُوبِهِ، وَيُعْلِمُهُ أَنَّهُ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ يُحِبُّ مُشَارَكَتَهُ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى قِتَالَ الْمُسْلِمِ، قَالَ: وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَتَلَ ذَلِكَ الرَّجُلَ وَلَامَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَبَبِ ذَلِكَ، آلَى عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يُقَاتِلَ مُسْلِمًا، فَذَلِكَ سَبَبُ تَخَلُّفِهِ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْجَمَلِ وَصِفِّينَ. انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: إِنَّمَا مَنَعَ عَلِيًّا أَنْ يُعْطِيَ رَسُولُ أُسَامَةَ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَعَلَّهُ سَأَلَهُ شَيْئًا مِنْ مَالِ اللَّهِ فَلَمْ يَرَ أَنْ يُعْطِيَهُ لِتَخَلُّفِهِ عَنِ الْقِتَالِ مَعَهُ، وَأَعْطَاهُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَهُ وَاحِدًا مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُجْلِسُهُ عَلَى فَخْذِهِ وَيُجْلِسُ الْحَسَنَ عَلَى الْفَخِذِ الْآخَرَ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا»^(١). ٨٥/١٣ - ٨٦

باب [نَهَى ابْنُ عُمَرَ ﷺ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ أَنْ يَخْلَعُوا يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ]

* عَنْ نَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَهُ^(٢) وَوَلَدَهُ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣) وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ

(١) فيه: أن الصحابة لا يُحابون ولا يُجاملون في الحق، ولو كان الطالب منهم من أحب الناس إليهم، فأسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يمثل ما طلبه منه عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصارحه بأنه لا يرى ذلك، مع قوله بأنه يُحبه، فالمحبة لا تعني الموافقة في كل شيء، فقد يختلف الصديق مع صديقه في الرأي، وقد لا يطاوعه في بعض الأمور، وهذا لا يعني أنه قليل الشأن عنده.

وفيه: أن الخلاف بينهم لا يصل إلى حد القطيعة، فكل واحد منهما فعل ما لا يُحبُّ صاحبه، ومع ذلك بقيا أخوة في الدين.

(٢) قَالَ ابْنُ التِّينِ: الْحَشَمَةُ الْعَصْبَةُ وَالْمُرَادُ هُنَا خَدَمُهُ وَمَنْ يَغْضَبُ لَهُ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زَادَ فِي رِوَايَةِ صَخْرٍ: «فَقَالَ هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ»؛ أَيُّ: عَلَامَةٌ =

وَرَسُولِهِ^(١)، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ عَدْرًا أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ، وَلَا بَايَعَ فِي
هَذَا الْأَمْرِ، إِلَّا كَانَتْ الْفَيْصَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ^(٢).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوبُ طَاعَةِ الْإِمَامِ الَّذِي
انْعَقَدَتْ لَهُ الْبَيْعَةُ وَالْمَنْعُ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ وَلَوْ جَارَ فِي حُكْمِهِ وَأَنَّهُ لَا
يُنْخَلَعُ بِالْفُسْقِ. ٨٨/١٣ - ٩٠

**باب [رَأْيِ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَا حَصَلَ مِنْ اقْتِتَالِ
الْمُسْلِمِينَ]**

* عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمَرْوَانُ بِالشَّامِ،
وَوَثَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ^(٣)، وَوَثَبَ الْقُرَاءُ بِالْبَصْرَةِ^(٤)، فَانْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي
إِلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ فِي
ظِلِّ عُلْيَةٍ لَهُ مِنْ قَصَبٍ^(٥)، فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَطْعِمُهُ

= عَدْرَتِهِ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ شُهْرَتُهُ وَأَنْ يَفْتَضِحَ بِذَلِكَ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ، وَفِيهِ
تَعْظِيمُ الْعَدْرِ سِوَاكَ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْأَمْرِ أَوْ الْمَأْمُورِ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: عَلَى شَرْطِ مَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِ مِنْ بَيْعَةِ الْإِمَامِ، وَذَلِكَ
أَنَّ مَنْ بَايَعَ أَمِيرًا فَقَدْ أَعْطَاهُ الطَّاعَةَ وَأَخَذَ مِنْهُ الْعَطِيَّةَ فَكَانَ شَبِيهَ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً
وَأَخَذَ ثَمَنَهَا.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الْقَاطِعَةِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: ظَاهِرُهُ أَنَّ وَثُوبَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَقَعَ بَعْدَ قِيَامِ ابْنِ زِيَادٍ وَمَرْوَانَ
بِالشَّامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، وَيُصَحِّحُ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ
أَبِي شَهَابٍ بِأَنْ تَرَادَ وَآوَ قَبْلَ قَوْلِهِ: (وَوَثَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ).

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُرِيدُ الْحَوَارِجَ.

(٥) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْعُلْيَةُ بِضَمِّ هِي الْعُرْفَةُ وَجَمْعُهَا عَلَالِي.

الْحَدِيثَ ^(١) فَقَالَ: يَا أَبَا بَرْزَةَ، أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ؟ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ: «إِنِّي احْتَسَبْتُ عِنْدَ اللَّهِ ^(٢) أَنِّي أَصَبَحْتُ سَاحِطًا عَلَى أَحْيَاءِ قُرَيْشٍ، إِنْتُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ، كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ، حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ، وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ، إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ ^(٣)، وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ ^(٤)، وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُونَ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ ^(٥) وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيهِ إِسْتِشَارَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينَ عِنْدَ نُزُولِ الْفِتَنِ وَبَذْلِ الْعَالِمِ النَّصِيحَةَ لِمَنْ يَسْتَشِيرُهُ.

وَفِيهِ: الْإِكْتِفَاءُ فِي انْكَارِ الْمُنْكَرِ بِالْقَوْلِ وَلَوْ فِي غَيْبَةٍ مَنْ يُنْكَرُ عَلَيْهِ لِيَتَّعِظَ مَنْ يَسْمَعُهُ فَيَحْذَرُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ. ٩٢ - ٩٠/١٣

- (١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: يَسْتَفْتِحُ الْحَدِيثَ وَيَطْلُبُ مِنْهُ التَّحْدِي.
- (٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَطْلُبُ بِسُخْطِهِ عَلَى الطَّوَائِفِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ اللَّهِ الْأَجْرَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُبَّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضَ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ.
- (٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: زَادَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: «يَعْنِي: مَرُوان».
- (٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي رِوَايَةِ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: «إِنَّ الَّذِينَ حَوْلَكُمْ الَّذِينَ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ قُرَاؤُكُمْ».

وَفِي رِوَايَةِ سُكَيْنٍ: «فَقَالَ أَبِي: فَمَا تَأْمُرُنِي إِذَا؟ فَإِنِّي لَا أَرَاكَ تَرَكْتَ أَحَدًا، قَالَ: لَا أَرَى خَيْرَ النَّاسِ الْيَوْمَ إِلَّا عَصَابَةَ خِمَاصِ الْبُطُونِ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ خِفَافِ الظُّهُورِ مِنْ دِمَائِهِمْ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا بَرْزَةَ كَانَ يَرَى الْإِنْعِرَالَ فِي الْفِتْنَةِ وَتَرَكَ الدُّخُولَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي طَلَبِ الْمُلْكِ.

- (٥) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: زَادَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: «يَعْنِي: ابْنُ الرُّبَيْرِ».

باب [لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ]

* عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ إِلَى بَقَاءِ أَوْلَيْكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَإِنَّمَا فِيهِ: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَمْرِ اللَّهِ مَا ذَكَرَ مِنْ قَبْضِ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَوَظَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ تَقْتَضِي أَنَّ الْمُؤَصِّفِينَ بِكَوْنِهِمْ بَيِّنَاتِ الْمَقْدِسِ أَنَّ آخِرَهُمْ مَنْ كَانَ مَعَ عِيسَى ﷺ، ثُمَّ إِذَا بَعَثَ اللَّهُ الرِّيحَ الطَّيِّبَةَ فَقَبَضَتْ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا شِرَارُ النَّاسِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ النَّاسِ»، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَخُرُوجِ الدَّابَّةِ وَسَائِرِ الْآيَاتِ الْعِظَامِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْآيَاتِ الْعِظَامِ مِثْلُ السَّلَكِ إِذَا انْقَطَعَ تَنَاقُرَ الْخَرَزِ بِسُرْعَةٍ^(١). ٩٦/١٣

(١) وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (أَمْرُ اللَّهِ) هُبُوبُ تِلْكَ الرِّيحِ فَيَكُونُ الظُّهُورُ قَبْلَ هُبُوبِهَا، فَبِهَذَا الْجَمْعِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَمَّا بَعْدَ هُبُوبِهَا فَلَا يَبْقَى إِلَّا الشَّرَارُ وَلَيْسَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَعَلَى هَذَا فَآخِرُ الْآيَاتِ الْمُؤَذِّنَةِ بِقِيَامِ السَّاعَةِ هُبُوبُ تِلْكَ الرِّيحِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى التَّفَاوُلِ وَعَدَمِ الْيَأْسِ، حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبْقَى فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَثْبِتُ عَلَى الْحَقِّ وَيُجَاهِدُ فِيهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا بَدَّ أَنْ يُيَمَّ لِلْحَقِّ رَجَالًا يُنَافِحُونَ وَيُزَوِّدُونَ عَنْهُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْلُو زَمَانٌ مِمَّ يَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَيُدَافِعُ عَنْهُ.

باب [يُوشِكُ الْفُرَاتُ أَنْ يَحْسِرَ عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ الْفُرَاتُ أَنْ يَحْسِرَ» ^(١) عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ - وفي رواية: «يَحْسِرُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ» ^(٢) - «فَمَنْ حَضَرَهُ فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا» ^(٣).

* قال الحافظ رحمته الله: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ أَخْذِهِ لِمَا يَنْشَأُ عَنْ أَخْذِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالْقِتَالِ عَلَيْهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنْ الْأَخْذِ مِنْهُ لِكَوْنِهِ يَقَعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، عِنْدَ الْحَسْرِ الْوَاقِعِ فِي الدُّنْيَا، وَعِنْدَ عَدَمِ الظُّهُورِ أَوْ قِلَّتِهِ، فَلَا يَنْتَفِعُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ.

ثُمَّ ظَهَرَ لِي رُجْحَانُ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «يَحْسِرُ الْفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَيُقْتَلُ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَيُقْتَلُ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَيَقُولُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: لَعَلِّي أَكُونُ أَنَا الَّذِي أَنْجُو».

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ ثَوْبَانَ رَفَعَهُ قَالَ: «يُقْتَلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ

(١) قال الحافظ رحمته الله: أَيُّ: يَنْكَشِفُ.

(٢) قال الحافظ رحمته الله: تَسْمِيَّتُهُ كَنْزًا بِاعْتِبَارِ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْكَشِفَ، وَتَسْمِيَّتُهُ جَبَلًا لِلإِشَارَةِ إِلَى كَثْرَتِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «تَقِيءُ الْأَرْضُ أَفْلاذَ كِبْدِهَا أَمْثَالَ الْأُسْطُوَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَيَجِيءُ الْقَاتِلُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَتَلْتُ، وَيَجِيءُ السَّارِقُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَطَعْتُ يَدِي، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا».

(٣) قال الحافظ رحمته الله: هَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الْأَخْذَ مِنْهُ مُمَكِّنٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَنَائِيرَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قِطْعًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نِيرًا.

كُلَّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي الْمَهْدِيِّ، فَهَذَا إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْكَنْزِ فِيهِ الْكَنْزُ الَّذِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ ظُهُورِ الْمَهْدِيِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ عِيسَى وَقَبْلَ خُرُوجِ النَّارِ جَزْماً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١). ١٠٢ - ١٠١/١٣

باب [ما جاء في إنذار الأنبياء ﷺ قومهم الدجال، وما هي صفته؟]

* عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَالَ فَقَالَ: «إِنِّي لَأُنْذِرُكُمْوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمُهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ^(٢)، إِنَّهُ أَعَوْرٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعَوْرَ»^(٣).

* قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْتَشْكَلَ إِنْذَارَ نُوحٍ قَوْمَهُ بِالْجَدَّالِ، مَعَ أَنَّ

(١) في الحديث عَلِمَ من أعلام النبوة، حيث أخبر بأمر غيبي، وهذا لا يكون إلا بوحى من الله تعالى.

والواجب في نصوص أشراف الساعة أَنْ لَا تُنْزَلَ عَلَى الْوَقَاعِ إِلَّا مَا ظَهَرَ ظَهْراً جلياً.

(٢) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قِيلَ: إِنَّ السَّرَّ فِي إختصاص النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّنْذِيرِ الْمَذْكُورِ، مَعَ أَنَّهُ أَوْضَحَ الْأَدْلَةَ فِي تَكْذِيبِ الدَّجَالِ أَنَّ الدَّجَالَ إِنَّمَا يَخْرُجُ فِي أُمَّتِهِ دُونَ غَيْرِهَا مِمَّنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمَمِ، وَدَلَّ الْحَبَرُ عَلَى أَنَّ عِلْمَ كَوْنِهِ يَخْتَصُّ خُرُوجَهُ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ كَانَ طَوِيٍّ عَنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا طَوِيٍّ عَنْ الْجَمِيعِ عِلْمٌ وَقْتُ قِيَامِ السَّاعَةِ.

(٣) قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ مَعَ أَنَّ أَدْلَةَ الْخُذُوثِ فِي الدَّجَالِ ظَاهِرَةٌ لِكَوْنِ الْعَوْرِ أَثَرٌ مُحْسُوسٌ يُدْرِكُهُ الْعَالِمُ وَالْعَامِّيُّ وَمَنْ لَا يَهْتَدِي إِلَى الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ، فَإِذَا ادَّعَى الرُّبُوبِيَّةَ وَهُوَ نَاقِصُ الْخَلْقَةِ وَالْإِلَهَ يَتَعَالَى عَنِ النِّقْصِ عِلْمٌ أَنَّهُ كَاذِبٌ.

الْأَحَادِيثُ قَدْ ثَبَّتَتْ أَنَّهُ يَخْرُجُ بَعْدَ أُمُورٍ ذُكِرَتْ، وَأَنَّ عِيسَى يَقْتُلُهُ بَعْدَ أَنْ يَنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ فَيَحْكُمُ بِالشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ كَانَ وَقْتُ خُرُوجِهِ أَخْفَى عَلَى نُوحٍ وَمَنْ بَعْدَهُ، فَكَأَنَّهُمْ أُنْذِرُوا بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُمْ وَقْتُ خُرُوجِهِ فَحَذَرُوا قَوْمَهُمْ مِنْ فِتْنَتِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: «إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَاجِبُهُ»، فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ وَقْتُ خُرُوجِهِ وَعَلَامَاتِهِ، فَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَالَهُ وَوَقْتُ خُرُوجِهِ فَأَخْبَرَ بِهِ، فَبِذَلِكَ تَجَمُّعُ الْأَخْبَارِ^(١). ١٢٠ - ١١٩/١٣.

باب [ما جاء في يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وهلاك الصالحين إذا كثر الخبث]

* عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَرِغًا يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَلُّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ^(٢) فَتُفْتَحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ^(٣) مِثْلُ هَذِهِ، وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِيهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا^(٤)»، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَنَهْلِكُ^(٥) وَفِينَا

(١) فيه: شِدَّةُ خَطَرِ الدِّجَالِ وَفِتْنَتِهِ، حَيْثُ كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُحَذِّرُ أُمَّتَهُ مِنْهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَصَّ الْعَرَبَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا حِينَئِذٍ مُعْظَمَ مَنْ أَسْلَمَ، وَالْمُرَادُ بِالشَّرِّ مَا وَقَعَ بَعْدَهُ مِنْ قَتْلِ عُثْمَانَ، ثُمَّ تَوَالَتْ الْفِتَنُ حَتَّى صَارَتْ الْعَرَبُ بَيْنَ الْأُمَمِ كَالْقُصْعَةِ بَيْنَ الْأَكْلَةِ كَمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ الْأُمَمُ كَمَا تَدَاعَى الْأَكْلَةُ عَلَى قَصْعَتِهَا» وَأَنَّ الْمُخَاطَبَ بِذَلِكَ الْعَرَبَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُرَادُ بِالرَّدَمِ السَّدُّ الَّذِي بَنَاهُ ذُو الْقُرْنَيْنِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: جَعَلَهُمَا مِثْلَ الْحَلَقَةِ.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بِكُسْرِ اللَّامِ.

الصَّالِحُونَ؟^(١) قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخُبْتُ»^(٢).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ: مِنْ بَنِي آدَمَ ثُمَّ بَنِي يَافِثَ بْنِ نُوحَ، وَقِيلَ إِنَّهُمْ مِنَ التُّرْكِ.

وَالْأَوَّلُ الْمُعْتَمِدُ، وَإِلَّا فَأَيْنَ كَانُوا حِينَ الطُّوفَانِ؟

وَهُمَا إِسْمَانِ أَعْجَمِيَّانِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مُنْعَا مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ.

أَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَقَلَّ مَا يَتْرَكَ أَحَدُهُمْ لِصَلْبِهِ أَلْفًا مِنَ الذَّرِّيَّةِ»، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ، وَوَرَاءَهُمْ ثَلَاثُ أُمَمَ، وَلَنْ يَمُوتَ مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا تَرَكَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ أَلْفًا فَصَاعِدًا» وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ مِثْلَهُ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: فِيهِ الْبَيَانُ بِأَنَّ الْخَيْرَ يَهْلِكُ بِهَلَاكِ الشَّرِّيرِ إِذَا لَمْ يُغَيَّرْ عَلَيْهِ خُبْتُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا غَيَّرَ عَلَيْهِ لَكِنْ حَيْثُ لَا يُجَدِّي ذَلِكَ وَيُصِرُّ الشَّرِّيرُ عَلَى عَمَلِهِ السَّيِّئِ؛ وَيَفْشُو ذَلِكَ وَيَكْثُرُ حَتَّى يَغْمَ الْفُسَادُ فَيَهْلِكُ حَيْثُ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ، ثُمَّ يُحْشَرُ كُلُّ أَحَدٍ عَلَى نِيَّتِهِ.

وَكَأَنَّهَا فَهَمَّتْ مِنْ فَتْحِ الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ مِنَ الرَّدْمِ أَنَّ الْأَمْرَ إِنْ تَمَادَى عَلَى ذَلِكَ اتَّسَعَ الْحَرْقُ بِحَيْثُ يَخْرُجُونَ، وَكَانَ عِنْدَهَا عِلْمٌ أَنَّ فِي خُرُوجِهِمْ عَلَى النَّاسِ إِهْلَاكًا عَامًّا لَهُمْ. ١٣٧ - ١٣٢/١٣

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَأَنَّهَا أَخَذَتْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الْأَنْفَال: ٣٣].

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَسَّرُوهُ بِالزَّنَا وَبِأَوْلَادِ الزَّنَا وَبِالْفُسُوقِ وَالْفُجُورِ، وَهُوَ أَوْلَى لِأَنَّهُ قَابَلَهُ بِالصَّلَاحِ.

كِتَابُ الْأَحْكَامِ

بابُ الْأَمْرَاءِ مِنْ قُرَيْشٍ

* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ عِنْدَهُ^(١) فِي وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ: أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ^(٢)، فَغَضِبَ، فَقَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِنْكُمْ يُحَدِّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٣)، وَلَا تُؤَثِّرُ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمَنْ كَانَ وَقَدْ مَعَهُ عَلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ حِينَئِذٍ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَمَّا بُويعَ بِالْخِلَافَةِ عِنْدَمَا سَلَّمَ لَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَأَرْسَلَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ جَمَاعَةً مِنْهُمْ إِلَيْهِ لِيُبَايَعُوهُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَضَى فِي الْفِتَنِ قَرِيبًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَا» «أُورِدَهُ فِي بَابِ تَغْيِيرِ الزَّمَانِ حَتَّى تُعْبَدَ الْأَوْثَانُ»، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مُلْكَ الْقَحْطَانِيِّ يَقَعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِنْدَ قُبُضِ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَرُجُوعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ بَقِيَ بَعْدَهُمْ إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَهُمْ الْمُعْبَرُ عَنْهُمْ بِشِرَارِ النَّاسِ الَّذِينَ تَقُومُ عَلَيْهِمُ السَّاعَةُ.

فَإِنْ كَانَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا مُوَافِقًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهِ أَصْلًا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَرْفَعْهُ وَكَانَ فِيهِ قَدْرٌ زَائِدٌ يُشْعِرُ بِأَنَّ خُرُوجَ الْقَحْطَانِيِّ يَكُونُ فِي أَوَائِلِ الْإِسْلَامِ فَمُعَاوِيَةُ مَعْذُورٌ فِي إِنْكَارِ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: الْقُرْآنِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ تَنْصِصٌ عَلَى أَنَّ شَخْصًا بَعِيْنَهُ أَوْ بَوْصَفِهِ يَتَوَلَّى الْمُلْكَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ.

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١)، وَأُولَئِكَ جُهَاَلُكُمْ^(٢)، فَإِيَّاكُمْ وَالْأَمَانِيَّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ»^(٣)، مَا أَقَامُوا الدِّينَ»^(٤).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ ذِي مَخْبَرٍ وَهُوَ ابْنُ أَخِي النَّجَاشِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ هَذَا الْأَمْرُ فِي حِمِيرٍ فَتَزَعَهُ اللَّهُ مِنْهُمْ وَصَيَّرَهُ فِي قُرَيْشٍ وَسَيَعُودُ إِلَيْهِمْ». وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ، وَهُوَ شَاهِدٌ قَوِيٌّ لِحَدِيثِ الْقَحْطَانِيِّ، فَإِنَّ حِمِيرَ يَرْجِعُ نَسَبَهَا إِلَى قَحْطَانَ، وَبِهِ يَقْوَى أَنَّ مَفْهُومَ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ مَا أَقَامُوا الدِّينَ: أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يُقِيمُوا الدِّينَ خَرَجَ الْأَمْرُ عَنْهُمْ»^(٥). ١٤١/١٣ - ١٤٥

(١) أَيُّ: تُثَقِّلُ عَنْهُ.

لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو لَمْ يَرْفَعْ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ إِذْ لَوْ رَفَعَهُ لَمْ يَتِمَّ نَفْيُ مُعَاوِيَةَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: الَّذِينَ يَتَحَدَّثُونَ بِأُمُورٍ مِنْ أُمُورِ الْعَيْبِ لَا يَسْتَنْدُونَ فِيهَا إِلَى الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: لَا يُتَارِزُهُمْ أَحَدٌ فِي الْأَمْرِ إِلَّا كَانَ مَقْهُورًا فِي الدُّنْيَا مُعَذَّبًا فِي الْآخِرَةِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مُدَّةُ إِقَامَتِهِمْ أُمُورَ الدِّينِ.

(٥) وفيه: أَنَّ مَنْ يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تُؤَثِّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ مِنَ الْجُهَّالِ وَإِنْ ادَّعَى الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ.

وفيه: أَنَّ قُرَيْشًا أَحَقُّ بِالْخِلَافَةِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ عِدَاؤُهُمْ وَالْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ إِذَا أَخْلَوْا بِهَذَا الشَّرْطِ.

وَأَمَّا إِذَا ارْتَكَبَ الْحَاكِمُ بَدْعَةً فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا، وَقَدْ رَدَّ الْحَافِظُ عَلَى مَنْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْخَلِيفَةَ إِذَا دَعَا إِلَى بَدْعَةٍ أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: وَمَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْقِيَامِ فِيمَا إِذَا دَعَا الْخَلِيفَةَ إِلَى الْبَدْعَةِ مَرْدُودٌ، إِلَّا إِنْ حُمِلَ عَلَى بَدْعَةٍ تُؤَدِّي إِلَى صَرِيحِ الْكُفْرِ، وَإِلَّا فَقَدْ دَعَا الْمَأْمُونُ وَالْمُعْتَصِمُ =

باب أَجْر مَنْ قَضَى بِالْحِكْمَةِ:

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَتِهِ^(١) فِي الْحَقِّ، وَآخَرُ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا».

* قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: ضَابِطُ الْحِكْمَةِ: مَا مَنَعَ الْجَهْلَ وَزَجَرَ عَنِ الْقُبْحِ^(٢).

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: الْمُرَادُ بِالْحَسَدِ هُنَا الْغِبْطَةُ.

وَفِي الْحَدِيثِ التَّرْغِيبُ فِي وَلَايَةِ الْقَضَاءِ لِمَنْ اسْتَجَمَعَ شُرُوطُهُ وَقَوِيَ عَلَى أَعْمَالِ الْحَقِّ، وَوَجَدَ لَهُ أَعْوَانًا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَأَدَاءِ الْحَقِّ لِمُسْتَحِقِّهِ، وَكَفِّ يَدِ الظَّالِمِ، وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَكُلَّ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْبَاتِ، وَلِذَلِكَ تَوَلَّاهُ الْأَنْبِيَاءُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَمِنْ ثَمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ

= وَالْوَاتِقِ إِلَى بِدْعَةِ الْقَوْلِ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ وَعَاقَبُوا الْعُلَمَاءَ مِنْ أَجْلِهَا بِالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ وَأَنْوَاعِ الْإِهَانَةِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِوُجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَدَامَ الْأَمْرُ بِضِعِّ عَشْرَةِ سَنَةٍ حَتَّى وَلِيَ الْمُتَوَكِّلُ الْخِلَافَةَ فَأَبْطَلَ الْمِحْنَةَ وَأَمَرَ بِإِظْهَارِ السُّنَّةِ.

وَذَكَرَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ دَالَّةٌ عَلَى الْعَمَلِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: (مَا أَقَامُوا الدِّينَ) أَوْ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يُقِيمُوا الدِّينَ يَخْرُجُ الْأَمْرُ عَنْهُمْ.

(١) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: عَلَى إِهْلَاكِهِ: أَيُّ: إِتْفَاقِهِ.

(٢) وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: وَضَعَ الشَّيْءَ فِي مَوْضِعِهِ.

وَالْحِكْمَةُ لَيْسَتْ هِيَ الْعِلْمُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ دَاوُدَ عليه السلام: ﴿وَوَاعَدْنَاكَ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

بَلْ هِيَ الْعِلْمُ بِمَوَاضِعِ الْمَصْلُحَةِ وَالْعَمَلُ بِهَا.

النَّاسَ لَا يَسْتَقِيمُ بِدُونِهِ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا وَلِيَ الْخِلَافَةَ وَلَّى عُمَرَ الْقَضَاءَ، وَبِسَنَدٍ آخَرَ قَوِيٍّ أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ عَلَى الْقَضَاءِ، وَكَتَبَ عُمَرُ إِلَى عُمَالِهِ: اسْتَعْمِلُوا صَالِحِيكُمْ عَلَى الْقَضَاءِ وَأَكْفُوهُمْ^(١). ١٥٠/١٣.

باب السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا

(١) فيه: فضيلة ظاهرة للغني الشاكر الباذل، حيثُ قُرِنَ مع صاحب الحكمة، وجُعِلَا مِمَّنْ يُغْبِطَانِ عَلَى ذَلِكَ.

والحكمة من أعظم ما يُعطاه العبد، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]. ١٠٠ هـ.

فلك أن تتصور مدى فضلها ونفعها إذا كان الرب تعالى يصف من أوتيها بأنه أوتي خيرا كثيرا!

قال ابن القيم رحمه الله: وكلُّ نظام الوجود مرتبط بهذه الصفة، وكل خلل في الوجود وفي العبد فسببه: الإخلال بها. فأكمل الناس: أوفرهم منها نصيبًا، وأنقصهم وأبعدهم عن الكمال: أقلهم منها ميراثًا.

ولها ثلاثة أركان: العلم، والحلم، والأناة.

وأفاتها وأضدادها: الجهل، والطيش، والعجلة.

فلا حكمة لجاهل، ولا طائش، ولا عَجُول. ١٠٠ هـ. «مدارج السالكين» ٢/ ٤٨٠.

وفيه: أن من أُوتِيَ مَالًا ولم يستعمله في الخير والنفقة، ومن أُوتِيَ حكمةً ولم يعمل بها ويُعلمها: فهما وبالٌ عليه، ولا محمودةً فيهما.

وفيه: أن من أُوتِيَ حكمةً وعلمًا ولو يسيرًا ينبغي العمل بهما وتعليمهما، ولا ينتظر حتى يكمل أو يُحْصَلَ منهما الكثير، لقوله: (حكمة) وهو يشمل الكثير والقليل.

وفيه: أن الحكمة يُمكن اكتسابها وتحصيلها، فيبغي للعاقل أن يسعى جاهداً في تحصيلها.

وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ^(١)، كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً^(٢).

قَالَ الْمُهَلَّبُ: قَوْلُهُ: (اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا) لَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتُعْمِلُ لِلْعَبْدِ إِلَّا إِمَامٌ قُرَشِيٌّ، لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَيْشٍ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي الْعَبِيدِ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسَمَّى عَبْدًا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ قَبْلَ الْعِتْقِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَكُونُ بِطَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ، وَأَمَّا لَوْ تَغَلَّبَ عَبْدٌ حَقِيقَةً بِطَرِيقِ الشَّوْكَةِ فَإِنَّ طَاعَتَهُ تَجِبُ إِخْمَادًا لِلْفِتْنَةِ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ. ١٥٢/١٣

بَابُ مَنْ سَأَلَ الْإِمَامَةَ وَكُلَّ إِلَيْهَا

* قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَامَةَ، فَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلَّتْ إِلَيْهَا^(٣)، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ طَلَبَ الْإِمَامَةَ فَأُعْطِيَهَا

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْسُوبٌ إِلَى الْحَبَشَةِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَاحِدَةُ الزَّيْبِ الْمَأْكُولِ الْمَعْرُوفِ الْكَائِنِ مِنَ الْعَنْبِ إِذَا جَفَّ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ رَأْسَ الْحَبَشِيِّ بِالزَّيْبَةِ لِتَجْمُعِهَا وَلِكُونَ شَعْرَهُ أَسْوَدَ، وَهُوَ تَمْثِيلٌ فِي الْحَقَارَةِ وَبَشَاعَةِ الصُّورَةِ وَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: صُرِفَ إِلَيْهَا وَمَنْ وَكُلَّ إِلَى نَفْسِهِ هَلَكَ، وَمِنْهُ فِي الدُّعَاءِ: «وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي».

تُرِكَتْ إِعَانَتُهُ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ حِرْصِهِ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ طَلَبَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُكْمِ مَكْرُوهُ فَيَدْخُلُ فِي الْإِمَارَةِ الْقَضَاءِ وَالْحِسْبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَنَّ مَنْ حَرَصَ عَلَى ذَلِكَ لَا يُعَانَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «إِنَّا لَا نُؤَلِّي مَنْ حَرَصَ» وَلِذَلِكَ عَبَّرَ فِي مُقَابِلِهِ بِالْإِعَانَةِ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ عَلَى عَمَلِهِ لَا يَكُونُ فِيهِ كِفَايَةٌ لِذَلِكَ الْعَمَلِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجَابَ سُؤَالُهُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ وَلَايَةَ لَا تَخْلُو مِنَ الْمَشَقَّةِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ إِعَانَةٌ تَوَرَّطَ فِيهَا دَخَلَ فِيهِ وَخَسِرَ دُنْيَاهُ وَعُقْبَاهُ، فَمَنْ كَانَ ذَا عَقْلٍ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلطَّلَبِ أَضْلًا، بَلْ إِذَا كَانَ كَافِيًا وَأُعْطِيَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَقَدْ وَعَدَهُ الصَّادِقُ بِالْإِعَانَةِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: وَفِي مَعْنَى الْإِكْرَاهِ عَلَيْهِ أَنْ يُدْعَى إِلَيْهِ فَلَا يَرَى نَفْسَهُ أَهْلًا لِذَلِكَ هَيْبَةً لَهُ وَخَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْذُورِ فَإِنَّهُ يُعَانَ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلَ فِيهِ، وَيُسَدِّدُ؛ وَالْأَضْلُ فِيهِ أَنْ مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ. وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ يُوسُفُ ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥] وَقَالَ سُلَيْمَانُ: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾^(١)

[ص: ٣٥]. ١٣/١٥٤ - ١٥٥

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا سُؤَالُ يُوسُفَ وَقَوْلُهُ ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ فَلِأَنَّهُ كَانَ طَرِيقًا إِلَى أَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ وَيَعْدِلَ بَيْنَ النَّاسِ وَيَرْفَعَ عَنْهُمْ الظُّلْمَ وَيَفْعَلَ مِنَ الْخَيْرِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُوهُ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ حَالَهُ وَقَدْ عِلِمَ بِتَعْبِيرِ الرُّؤْيَا مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ حَالُ النَّاسِ، فَفِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَنَحْوِهَا مَا يُوجِبُ الْفَرْقَ بَيْنَ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ وَبَيْنَ مَا نَهَى عَنْهُ.

وَأَيْضًا فَلَيْسَتْ هَذِهِ إِمَارَةٌ مُحَضَّةٌ إِنَّمَا هِيَ أَمَانَةٌ وَقَدْ يُقَالُ هَذَا شَرَعٌ مِنْ قَبْلِنَا. ١. هـ. «مختصر الفتاوى المصرية»، ص ٥٦٤.

باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَرَصِ عَلَى الْإِمَارَةِ

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعَمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ: (عَلَى الْإِمَارَةِ) دَخَلَ فِيهِ الْإِمَارَةُ الْعُظْمَى وَهِيَ الْخِلَافَةُ، وَالصُّغْرَى وَهِيَ الْوِلَايَةُ عَلَى بَعْضِ الْبِلَادِ، وَهَذَا إِخْبَارٌ مِنْهُ ﷺ بِالشَّيْءِ قَبْلَ وَقُوعِهِ فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ.

وقوله: (وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)؛ أَي: لِمَنْ لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا بِمَا يَنْبَغِي.

وَيُقَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا».

قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا أَضَلُّ عَظِيمٍ فِي اجْتِنَابِ الْوِلَايَةِ وَلَا سِيَّمَا لِمَنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ، وَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ دَخَلَ فِيهَا بِغَيْرِ أَهْلِيَّةٍ وَلَمْ يَعْدِلْ، فَإِنَّهُ يَنْدَمُ عَلَى مَا فَرَّطَ مِنْهُ إِذَا جُوزِيَ بِالْخِزْيِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا وَعَدَلَ فِيهَا فَأَجْرُهُ عَظِيمٌ كَمَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ، وَلَكِنْ فِي الدُّخُولِ فِيهَا خَطَرٌ عَظِيمٌ، وَلِذَلِكَ اِمْتَنَعَ الْأَكَابِرُ مِنْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فَنِعَمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ) قَالَ (بعض العلماء): نِعَمَ الْمُرْضِعَةُ لِمَا فِيهَا مِنْ حُصُولِ الْجَاهِ وَالْمَالِ وَنَفَازِ الْكَلِمَةِ وَتَحْصِيلِ اللَّذَاتِ الْحَسِّيَّةِ وَالْوَهْمِيَّةِ حَالَ حُصُولِهَا، وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ عِنْدَ الْإِنْفِصَالِ عَنْهَا بِمَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا التَّبِعَاتُ فِي الْآخِرِ^(١).

(١) هذا تشبيهٌ بليغٌ، واستعارةٌ لطيفةٌ، فالمرضعة تُرضع ولدها حليبًا نافعًا، والولد =

«وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِي يَنَالُهُ الْمُتَوَلَّى عَنِ النَّعْمَاءِ وَالسَّرَّاءِ دُونَ مَا يَنَالُهُ مِنَ الْبُاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ، إِمَّا بِالْعَزْلِ فِي الدُّنْيَا فَيَصِيرُ خَامِلًا وَإِمَّا بِالْمُؤَاخَذَةِ فِي الْآخِرَةِ وَذَلِكَ أَشَدُّ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَفْوَ.

قَالَ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيُّ: فَلَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ أَنْ يَفْرَحَ بِلَذَّةٍ يَعْقُبُهَا حَسَرَاتٌ»^(١). ١٥٧ / ٣ - ١٥٥

* وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: أَمَرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّا لَا نُؤَلِّي هَذَا مِنْ سَأَلِهِ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: الْحِرْصُ عَلَى الْوِلَايَةِ هُوَ السَّبَبُ فِي إِقْتِتَالِ النَّاسِ عَلَيْهَا حَتَّى سَفِكَتِ الدِّمَاءُ، وَاسْتُبِيحَتِ الْأَمْوَالُ وَالْفُرُوجُ، وَعَظُمَ الْفَسَادُ فِي الْأَرْضِ بِذَلِكَ. ١٠١ هـ.

«وظَاهِرُ الْحَدِيثِ مَنْعُ تَوَلِّيَةِ مَنْ يَحْرِصُ عَلَى الْوِلَايَةِ إِمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّحْرِيمِ أَوْ الْكَرَاهَةِ، وَإِلَى التَّحْرِيمِ جَنَحَ الْقُرْطُبِيُّ، وَلَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ

= عندما تَفْطُمُهُ أُمُّهُ يشعر بالألم ويبكي، لكنه يُعَوِّضُ خَيْرًا مِمَّا فَقَدَ وفاته، حيث يأكل مِمَّا لَدَّ وطاب.

فالنبي ﷺ شَبَّهَ الْإِمَارَةَ وَالْمَنْصَبَ بِالْمُرْضَعَةِ، حيث تُدْرُ عَلَى مَنْ تَوَلَّى شَيْئًا مِنْهَا بِالْجَاهِ وَالْمَالِ، وَالسُّلْطَةِ وَالْعُلُوِّ وَنَحْوِهِ.

ولكن الفرق بين فطام الأم وفطام الإمامة أَنَّ الصَّبِيَّ يُفْطَمُ وَيُعَوِّضُ عَنْهُ أَحْسَنُ وَأَنْفَعُ مِمَّا قَبْلَ فِطَامِهِ.

وَأَمَّا الْأَمِيرُ وَالْمَسْئُولُ - إِذَا لَمْ يَعْدِلْ وَيَقُمْ بِالْأَمَانَةِ عَلَى وَجْهِهَا - يُفْطَمُ وَيُعَوِّضُ عَنْهُ أَسْوَأُ وَأَضْرَ مِمَّا قَبْلَ فِطَامِهِ؛ أَي: قَبْلَ تَخْلِيهِ عَنْ مَنْصَبِهِ، حيث سيزول عنه كل ما جناه في منصبه، بل ويلقى الكراهة من الناس، ويلقى العذاب الأليم يوم الحساب.

(١) ذكر هذه الفائدة في الحديث الذي بعده، ولعلها في هذا الحديث أليق.

مَنْ تَعِينَ عَلَيْهِ^(١).

والتَّعْبِيرُ بِالْحِرْصِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ قَامَ بِالْأَمْرِ عِنْدَ خَشْيَةِ الصَّيَاحِ يَكُونُ كَمَنْ أُعْطِيَ بَعْضَ سُؤَالِ لِفَقْدِ الْحِرْصِ غَالِبًا عَمَّنْ هَذَا شَأْنُهُ، وَقَدْ يُعْتَقَرُ الْحِرْصُ فِي حَقِّ مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ؛ لِكُونِهِ يَصِيرُ وَاجِبًا عَلَيْهِ.

وَتَوَلَّى الْقَضَاءُ عَلَى الْإِمَامِ فَرَضَ عَيْنٍ وَعَلَى الْقَاضِي فَرَضَ كِفَايَةَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ غَيْرُهُ. ١٥٧/١٣

باب مَنْ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً فَلَمْ يَنْصَحْ

* عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ^(٢) عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتُرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً، فَلَمْ يَحْطُهَا^(٣) بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ».

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: هَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ عَلَى أَيْمَةِ الْجَوْرِ، فَمَنْ ضَيَّعَ مَنْ اسْتُرْعَاهُ اللَّهُ أَوْ خَانَهُمْ أَوْ ظَلَمَهُمْ فَقَدْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الطَّلَبُ بِمَظَالِمِ الْعِبَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَكَيْفَ يَقْدِرُ عَلَى التَّحَلُّلِ مِنْ ظُلْمِ أُمَّةٍ عَظِيمَةٍ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالْأَوَّلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَحِلِّ، وَإِنَّمَا أُريدَ بِهِ الزَّجْرُ وَالتَّغْلِيظُ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: «لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ» وَهُوَ يُؤَيِّدُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا

(١) ٥٥٧/٤.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَعْنِي: أَمِيرَ الْبَصْرَةِ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ وَوَلَدَهُ يَزِيدَ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: يَكْلُؤُهَا أَوْ يَضُنُّهَا وَزَنَهُ وَمَعَنَاهُ.

يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَقْتَ دُونَ وَقْتِ^(١) . ١٥٧/١٣ - ١٥٩

باب الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا فِي الطَّرِيقِ:

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَارِجَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَلَقِينَا رَجُلًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَعَدَدْتُ لَهَا؟»، قَالَ: مَا أَعَدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ صِيَامٍ، وَلَا صَلَاةٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ».

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي حَدِيثِ أَنَسٍ جَوَازُ سُكُوتِ الْعَالِمِ عَنْ جَوَابِ السَّائِلِ وَالْمُسْتَفْتَى إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ لَا تُعْرَفُ، أَوْ كَانَتْ مِمَّا لَا حَاجَةَ بِالنَّاسِ إِلَيْهَا، أَوْ كَانَتْ مِمَّا يُخْشَى مِنْهَا الْفِتْنَةُ، أَوْ سُوءُ التَّأْوِيلِ.

وَنَقَلَ عَنِ الْمُهَلَّبِ الْفُتْيَا فِي الطَّرِيقِ وَعَلَى الدَّابَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ التَّوَاضُّعِ^(٢) . ١٦٢/١٣ - ١٦٤

(١) فِي هَذَا الْحَدِيثِ: صَدَقَ الْعَالِمُ بِالْحَقِّ وَعَدِمَ مُحَابَاتَهُ لِأَحَدٍ مَهْمَا كَانَ مَنْصِبُهُ وَجَاهُهُ.

وَفِيهِ: وَجُوبُ نَصْحِ الْوَالِي وَالْأَبِ وَالْمُرَبِّيِ وَالْمَسْئُولِ، وَأَنَّهُ يُخْشَى عَلَى مَنْ قَصَّرَ وَأَهْمَلَ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ أَنْ يَحْرِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْعَالِمَ وَالْوَاعِظَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ لِكُلِّ قَوْمٍ مَا يُنَاسِبُهُمْ، فَمَعْقِلُ ﷺ تَخِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي يُنَاسِبُ حَالِ الْوَالِي.

(٢) وَفِيهِ: الْحَدِيثُ أَنَّ مُحَبَّةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مَقْصَرًا وَلَكِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، كَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُسَمَّى حِمَارًا وَكَانَ يُضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَيَجْلِدُهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَى بِهِ مَرَّةً فَقَالَ رَجُلٌ: لَعَنَهُ اللَّهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلْعَنُهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ». قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله: فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُذْنِبَ بِالشُّرْبِ وَغَيْرِهِ قَدْ يَكُونُ مُحِبًّا لِلَّهِ =

باب مَا ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَابٌ

* عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ، وَاصْبِرِي»، فَقَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي ^(١)، فَإِنَّكَ خِلْوٌ ^(٢) مِنْ مُصِيبَتِي، قَالَ: فَجَاوَزَهَا وَمَضَى، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَقَالَ: مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: مَا عَرَفْتُهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَجَاءَتْ إِلَى بَابِهِ فَلَمْ تَجِدْ عَلَيْهِ بَوَابًا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ».

قَالَ الْمُهَلَّبُ: لَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَوَابٌ رَاتِبٌ ١٠٨ هـ.

* قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَيَّدَ بِالْحَاجَةِ وَهُوَ الْأَوَّلَى.

قَالَ (بعض العلماء): وَظِيفَةُ الْبَوَابِ أَوْ الْحَاجِبِ: أَنْ يُطَالَعَ الْحَاكِمُ بِحَالٍ مَنْ حَضَرَ وَلَا سِيَّمَا مِنَ الْأَعْيَانِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَجِيءَ مُخَاصِمًا وَالْحَاكِمُ يَظُنُّ أَنَّهُ جَاءَ زَائِرًا، فَيُعْطِيهِ حَقَّهُ مِنَ الْإِكْرَامِ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِمَنْ يَجِيءُ مُخَاصِمًا، وَإِيصَالِ الْخَبَرِ لِلْحَاكِمِ بِذَلِكَ إِمَّا بِالْمُشَافَهَةِ وَإِمَّا بِالْمُكَاتَبَةِ ^(٣).

= وَرَسُولِهِ، وَحَبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَوْثَقُ عَرَى الْإِيمَانِ. [مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٨/١٠]. ١٠٨ هـ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: كُفَّتْ نَفْسُكَ وَدَعْنِي.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: خَالَ مِنْ هَمِّي.

(٣) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الْبَوَابُ لِأَجْلِ مَنْعِ مَنْ لَا يُرْغَبُ بِهِ، وَإِدْخَالِ مَنْ يُرْغَبُ فِيهِ، أَوْ يُرْجَى مِنْهُ مَصْلَحَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَى مَنْ اتَّخَذَ بَوَابًا أَنْ يَجْعَلَ وَظِيفَتَهُ تَنْظِيمَ الدَّاخِلِينَ وَالْمَرَاجِعِينَ، وَأَلَّا يُحَاطَى أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ.

وَيُكْرَهُ دَوَامُ الْإِحْتِجَابِ وَقَدْ يَحْرُمُ، فَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَسَدِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْ حَاجَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ لِمَنْ كَانَ حَاكِمًا بَيْنَ النَّاسِ فَاحْتَجَبَ عَنْهُمْ لِغَيْرِ عُدْرٍ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَأْخِيرٍ إِصْصَالِ الْحُقُوقِ أَوْ تَضْيِيعِهَا. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْأَسْبَقِ فَلِأَسْبَقِ، وَالْمُسَافِرِ عَلَى الْمُقِيمِ، وَلَا سِيَّمَا إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الرُّفْقَةَ، وَأَنَّ مَنْ اتَّخَذَ بَوَابًا أَوْ حَاجِبًا أَنْ يَتَّخِذَهُ ثِقَةً عَفِيفًا أَمِينًا عَارِفًا حَسَنَ الْأَخْلَاقِ عَارِفًا بِمَقَادِيرِ النَّاسِ^(١). ١٦٤/١٣ - ١٦٦

باب هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُقْتِي وَهُوَ غَضْبَانٌ

* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ بِسَجِسْتَانَ، بَأَنَّ لَا تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ».

(١) وفي الحديث تواضع النبي ﷺ، حيث لا بواب عنده ولا حارس، مع كثرة من يأتيه ويحتاجه.

ومن تواضعه ﷺ: أنه لم يُعَاتَبِ المرأةَ على كلامها وأسلوبها، ولم يقل لها: إني رسول الله.

وفيه أيضًا: أنه ينبغي لمن يأمر بمعروفٍ أو ينهي عن منكرٍ ولم يستجب له: أن لا يتضايق من ذلك، بل ولا يُكرِّر طلبه ونهيهِ إذا علم أن لن يُقبل منه، أو أن ذلك يحدثُ مُشَادَّةً أو مفسدةً تربو على تكرار أمره أو نهيهِ.

وفيه أيضًا: أن من رأى من ينتقص أحدًا من أهل العلم أو الفضل أن يذب عنه، ويُذكر بمكانته وفضله.

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ»^(١).

وَالْحَكْمُ هُوَ الْحَاكِمُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْقَيِّمِ بِمَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْحُكْمِ حَالَةَ الْغَضَبِ لِمَا يَحْصُلُ بِسَبَبِهِ مِنَ التَّغْيِيرِ الَّذِي يَخْتَلِّ بِهِ النَّظَرُ فَلَا يَحْصُلُ اسْتِيفَاءُ الْحُكْمِ عَلَى الْوَجْهِ، قَالَ: وَعَدَّاهُ الْفُقَهَاءُ بِهَذَا الْمَعْنَى إِلَى كُلِّ مَا يَحْصُلُ بِهِ تَغْيِيرُ الْفِكْرِ كَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ الْمُفْرِطَيْنِ وَعَلَبَةِ النُّعَاسِ وَسَائِرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَلْبُ تَعَلُّقًا يَشْغَلُهُ عَنِ اسْتِيفَاءِ النَّظَرِ.

وَلَوْ خَالَفَ فَحَكَمَ فِي حَالِ الْغَضَبِ صَحَّ إِنْ صَادَفَ الْحَقَّ مَعَ الْكَرَاهَةِ، هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَفِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْحُكْمِ مَعَ دَلِيلِهِ فِي التَّعْلِيمِ، وَيَجِيءُ مِثْلُهُ فِي الْفَتَوَى. وَفِيهِ: شَفَقَةُ الْأَبِّ عَلَى وَلَدِهِ وَإِعْلَامُهُ بِمَا يَنْفَعُهُ وَتَحْذِيرُهُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيمَا يُنْكَرُ.

وَفِيهِ: نَشْرُ الْعِلْمِ لِلْعَمَلِ بِهِ وَالْإِقْتِدَاءِ وَإِنْ لَمْ يُسْأَلِ الْعَالِمُ عَنْهُ. ١٦٩/١٣ - ١٧١

بَابُ رِزْقِ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَطَاءَ فَيَقُولُ لَهُ عُمَرُ: أَعْطِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ»^(٢) وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا

(١) وهذا يعمُّ كلَّ أحدٍ يحكم ويفصل بين خصمين، فيشمل المعلم مع طلابه، والأب مع أبنائه، والمسؤول مع من تحت يده.

(٢) قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَشَارَ ﷺ عَلَى عُمَرَ بِالْأَفْضَلِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَأْجُورًا بِإِثَارِهِ =

الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ^(١) وَلَا سَائِلٍ^(٢) فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ^(٣).
قَالَ سَالِمٌ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا، وَلَا
يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ^(٤).

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا الْحَدِيثُ مَنْقَبَةٌ لِعُمَرَ وَبَيَانٌ فَضْلُهُ وَزُهْدُهُ
وَإِيثارُهُ.

قَالَ: وَفِيهِ النَّهْيُ عَنِ السُّؤَالِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى النَّهْيِ عَنْهُ لِعِغْرِ
الضَّرُورَةِ، وَاخْتِلَفَ فِي مَسْأَلَةِ الْقَادِرِ عَلَى الْكُسْبِ وَالْأَصَحَّ التَّحْرِيمُ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: (فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ
أَحَدًا شَيْئًا وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ لَا يَرُدُّ مَا فِيهِ
شُبْهَةٌ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ هَدَايَا الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ، وَهُوَ
أَخُو صَفِيَّةَ زَوْجِ ابْنِ عُمَرَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَكَانَ الْمُخْتَارُ غَلَبَ عَلَى الْكُوفَةِ
وَطَرَدَ عُمَالَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَأَقَامَ أَمِيرًا عَلَيْهَا مُدَّةً فِي غَيْرِ طَاعَةِ
خَلِيفَتِهِ، وَتَصَرَّفَ فِيهَا يَتَحَصَّلُ مِنْهَا مِنَ الْمَالِ عَلَى مَا يَرَاهُ، وَمَعَ ذَلِكَ
فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْبَلُ هَدَايَاهُ، وَكَانَ مُسْتَنَدَهُ أَنَّ لَهُ حَقًّا فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَلَا

= لِعَطَائِهِ عَنْ نَفْسِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنْهُ، فَإِنَّ أَخْذَهُ لِلْعَطَاءِ وَمُبَاشَرَتَهُ لِلصَّدَقَةِ بِنَفْسِهِ
أَعْظَمُ لِأَجْرِهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَظِيمِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ بَعْدَ التَّمَوُّلِ، لِمَا فِي الثُّفُوسِ
مِنَ الشَّحِّ عَلَى الْمَالِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مُتَطَّلِعٌ إِلَيْهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: طَالِبٌ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: إِنْ لَمْ يَجِئْ إِلَيْكَ فَلا تَطْلُبْهُ بَلْ ائْتِرْكَهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ
مَنْعُهُ مِنَ الْإِيثارِ، بَلْ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ ثُمَّ مُبَاشَرَتَهُ الصَّدَقَةَ بِنَفْسِهِ أَعْظَمُ لِأَجْرِهِ كَمَا
تَقَدَّمَ.

(٤) هَذَا الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاثْبُتَ لَفْظُ مُسْلِمٍ لِأَنَّهُ أَشْمَلٌ.

يَضُرُّهُ عَلَى أَيِّ كَيْفِيَّةٍ وَصَلَ إِلَيْهِ، أَوْ كَانَ يَرَى أَنَّ التَّبِعَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى
الْأَخْذِ الْأَوَّلِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ أَخْذَ مَا جَاءَ مِنَ الْمَالِ عَنْ غَيْرِ
سُؤَالٍ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ. ١٨٥/١٣ - ١٩١

بَابُ هِدَايَا الْعُمَّالِ (١)

(١) مَا يُعْطِيهِ الرَّجُلُ لِلْمَسْئُولِينَ أَوْ لِلْمَوْظُفِينَ مِنْ أَمْوَالٍ وَهْدَايَا لَا يَخْلُوا مِنْ
حَالَتَيْنِ:

الْأُولَى: الرِّشْوَةُ: وَهِيَ مَا يُعْطِيهِ لَهُ لِدَفْعِ حَقٍّ، أَوْ لِتَحْصِيلِ بَاطِلٍ، وَهِيَ حَرَامٌ لَا
تَجُوزُ.

فَإِنْ أَعْطَاهُ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى حَقِّهِ، وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْوَصُولَ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بِذَلِكَ، جَازَ لَهُ،
وَالْتَحْرِيمُ عَلَى مَنْ أَخَذَهَا.

الثَّانِيَةُ: الْهَدِيَّةُ: وَهِيَ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا التَّوَدُّدُ وَاسْتِمَالَةُ الْقُلُوبِ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ
يُهَادِيهِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَلَّى مَنْصِبَهُ، فَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُهْدَ لَهُ
قَبْلَ ذَلِكَ: فَلْيَسْأَلْ نَفْسَهُ: مَا مَقْصِدُهُ مِنْ إِعْطَائِهِ هَذِهِ الْهَدِيَّةَ؟

فَإِنْ كَانَ لِأَجْلِ وَظِيفَتِهِ وَمَكَانَتِهِ: فَهَذَا حَرَامٌ عَلَيْهِ.
وَإِنْ كَانَ لِسَبَبٍ آخَرَ، كَمَا لَوْ أَصْبَحَ صَدِيقًا وَفِيًّا لَهُ، أَوْ أَصْبَحَ جَارًا لَهُ حَقٌّ
عَلَيْهِ: فَلَا بَأْسَ بِهَا حِينَئِذٍ.

وَالْقَاعِدَةُ فِي الْهَدِيَّةِ الْمَحْرَمَةِ: أَنَّ كُلَّ هَدِيَّةٍ تُعْطَى لِلْمَوْظِفِ بِسَبَبِ وَظِيفَتِهِ، فَهِيَ
حَرَامٌ عَلَيْهِ أَخْذُهَا، وَحَرَامٌ عَلَى الْمُهْدِي إِعْطَاؤُهَا؛ لِأَنَّهَا رِشْوَةٌ، وَيَقَعُ بِسَبَبِهَا
فَسَادٌ عَظِيمٌ.

فَإِذَا كَانَتِ الْهَدِيَّةُ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْوِظَافَةِ أَبَدًا، كَأَنْ تَكُونَ هَدِيَّةً شَخْصِيَّةً مُتَعَارَفًا
عَلَيْهَا، كَالْأَبِ يُهْدِي لَابْنِهِ، وَالْأَخَ لِأَخِيهِ، وَالصَّدِيقَ لِصَدِيقِهِ، وَالْجَارَ لِجَارِهِ:
فَلَا بَأْسَ بِهَا.

فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَا يَسْمَى بِالْإِكْرَامِيَّةِ وَالْهَدِيَّةِ، لِلسَّبَّكَ وَالنَّجَارِ وَعُمَّالِ الْبِنَاءِ
وغيرِهِمْ، أَثْنَاءَ قِيَامِهِمْ بِالْعَمَلِ، سِوَاءٍ بَطَلَتْ مِنْهُمْ أَمْ لَا، إِلَّا فِي صُورَةٍ ضَيِّقَةٍ =

* قَالَ أَبُو حَمِيدٍ السَّاعِدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ عَلَى صَدَقَةٍ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبَعْتُهُ فَيَأْتِي يَقُولُ: هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي، فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَيَنْظُرُ أَبْهَدَى لَهُ أَمْ لَا^(١)، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُعَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَيْعَرٌ»، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتَيْ إِبْطَيْهِ، «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ» ثَلَاثًا.

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: أَنَّ الْإِمَامَ يَخْطُبُ فِي الْأُمُورِ الْمُهْمَّةِ.

وَمَشْرُوعِيَّةُ مُحَاسَبَةِ الْمُؤْتَمَنِ.

وَمَنْعُ الْعُمَّالِ مِنْ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِمَّنْ لَهُ عَلَيْهِ حُكْمٌ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ، لِمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «لَا تُصِيبَنَّ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَإِنَّهُ غُلُولٌ».

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: فِيهِ أَنَّهَا إِذَا أَخَذَتْ تَجَعَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَلَا يَخْتَصُّ الْعَامِلُ مِنْهَا إِلَّا بِمَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ الْإِمَامُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ ابْنَ اللَّتْبِيَّةِ أَخَذَ مِنْهُ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ أُهْدِيَ لَهُ وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ.

= تخلو من هذه المفساد، كأن يكون العامل قد فرغ من عمله، ولا يُتَوَقَّعُ أَنْ يَقُومَ بِعَمَلٍ آخَرَ لِلدَّفَاعِ، فَتَنْتَفِي شَبَهُهُ الرِّشْوَةُ وَالْمَحَابَاةُ، فَيَجُوزُ إِعْطَاءُ شَيْءٍ لَهُ مِنْ بَابِ الْمُسَاعَدَةِ.

(١) والمعنى: لو لم تكن موظفًا عندنا، وكنت في بيت أبيك وأمك، هل كانت تأتيك الهدية؟ لو كنت صادقًا، فاقعد في بيت أبيك وأمك، وانتظر الهدية.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يَلْحَقُ بِهَدِيَّةِ الْعَامِلِ الْهَدِيَّةُ لِمَنْ لَهُ دَيْنٌ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُحَاسَبَ بِذَلِكَ مِنْ دَيْنِهِ.

وَفِيهِ: إِبْطَالُ كُلِّ طَرِيقٍ يَتَوَصَّلُ بِهَا مَنْ يَأْخُذُ الْمَالَ إِلَى مُحَابَاةِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ وَالْإِنْفِرَادِ بِالْمَأْخُودِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: (هَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ) جَوَازُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِمَّنْ كَانَ يُهَادِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ، كَذَا قَالَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْعَادَةِ^(١).

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ رَأَى مُتَأَوِّلًا أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلِ يَضُرُّ مَنْ أَخَذَ بِهِ أَنْ يُشْهَرِ الْقَوْلَ لِلنَّاسِ وَيُبَيِّنَ خَطَأَهُ لِيَحْذَرَ مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِهِ. وَفِيهِ: جَوَازُ تَوْبِيخِ الْمُخْطِئِ.

وَاسْتِعْمَالِ الْمَفْضُولِ فِي الْإِمَارَةِ وَالْإِمَامَةِ وَالْأَمَانَةِ مَعَ وُجُودِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ.

وَفِيهِ: اسْتِشْهَادُ الرَّاويِ وَالنَّاقِلِ بِقَوْلِ مَنْ يُوَافِقُهُ لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي نَفْسِ السَّامِعِ وَأَبْلَغَ فِي طُمَأْنِينَتِهِ. ٢٠٨ - ٢٠٣/١٣

بَابُ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنْ قَضَاءُ الْحَاكِمِ لَا يُجِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا

* عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةً بِيَابِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ^(٢)، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ

(١) فَمَنْ جَرَتْ الْعَادَةُ فِي أَخْذِ الْهَدِيَّةِ وَإِعْطَائِهَا، فَلَا بَأْسَ بِاسْتِمْرَارِهَا، وَلَوْ تَوَلَّى أَحَدُهُمَا مَنَصَّبًا وَرِئَاسَةً، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَزِيدَ عَمَّا كَانَ يُهْدِيهِ سَابِقًا، وَأَلَّا يُعْطِيَهُ فِي مَقَرِّ عَمَلِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْبَشَرُ الْخَلْقُ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَالْوَاحِدِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مِنْهُمْ =

يَكُونُ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ^(١) فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ^(٢) قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ^(٣) فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَتْرُكْهَا».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ إِثْمٌ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ حَتَّى اسْتَحَقَّ بِهِ فِي الظَّاهِرِ شَيْئًا هُوَ فِي الْبَاطِلِ حَرَامٌ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ ادَّعَى مَالًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، فَحَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِبَرَاءَةِ الْحَالِفِ، أَنَّهُ لَا يُبْرَأُ فِي الْبَاطِنِ، وَأَنَّ الْمُدَّعِيَ لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بَعْدَ ذَلِكَ تُنَافِي دَعْوَاهُ سُمِعَتْ وَبَطَلَ الْحُكْمُ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ إِحْتَالَ لِأَمْرِ بَاطِلٍ بِوَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْحِيلِ حَتَّى يَصِيرَ حَقًّا فِي الظَّاهِرِ وَيُحْكَمَ لَهُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُهُ فِي الْبَاطِنِ وَلَا يَرْتَفِعَ عَنْهُ الْإِثْمُ بِالْحُكْمِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ قَدْ يُخْطِئُ فَيُرَدُّ بِهِ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا أَخْطَأَ لَا يَلْحَقُهُ إِثْمٌ بَلْ يُؤَجَّرُ^(٤).

= وَالْمُرَادُ أَنَّهُ مُشَارِكٌ لِلْبَشَرِ فِي أَضْلِ الْخَلْقَةِ، وَلَوْ زَادَ عَلَيْهِمُ بِالْمَزَايَا الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا يُؤْذَنُ أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا تَقْدِيرُهُ: «وَهُوَ فِي الْبَاطِنِ كَاذِبٌ».

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الضَّمِيرُ لِلْحَالَةِ أَوْ الْقِصَّةِ.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: «الَّذِي قَضَيْتُ لَهُ بِهِ» بِحَسَبِ الظَّاهِرِ إِذَا كَانَ فِي الْبَاطِنِ لَا يَسْتَحِقُّهُ فَهُوَ عَلَيْهِ حَرَامٌ يُوَوَّلُ بِهِ إِلَى النَّارِ، وَقَوْلُهُ: (قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ): تَمْثِيلٌ يُفْهَمُ مِنْهُ شِدَّةُ التَّعْذِيبِ عَلَى مَنْ يَتَعَاطَاهُ فَهُوَ مِنْ مَجَازِ التَّشْبِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

(٤) إِذَا كَانَ اجْتِهَادُهُ بَعْدَ اسْتِفْرَاغٍ وَسَعَةٍ، وَكَانَ طَالِبًا لِلْحَقِّ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْضِي بِالْإِجْتِهَادِ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ قَوْمٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَصْرَحِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِمْ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ رُبَّمَا أَذَاهُ إِجْتِهَادُهُ إِلَى أَمْرٍ فَيَحْكُمُ بِهِ وَيَكُونُ فِي الْبَاطِنِ بِخِلَافِ ذَلِكَ لَكِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ لَمْ يُقَرَّرْ عَلَيْهِ ﷺ لِثُبُوتِ عِصْمَتِهِ.

وَلَعَلَّ السَّرَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ [فصلت: ٦] إِمْتِثَالُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]؛ أَيُّ: فِي إِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَى الظَّاهِرِ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ الْمُكَلَّفِينَ، فَأَمْرٌ أَنْ يَحْكُمَ بِمِثْلِ مَا أَمَرُوا أَنْ يَحْكُمُوا بِهِ، لِيَتِمَّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَتَطِيبَ نُفُوسُ الْعِبَادِ لِلْإِنْقِيَادِ إِلَى الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْبَاطِنِ.

وَفِيهِ: أَنَّ التَّعَمُّقَ فِي الْبَلَاغَةِ بِحَيْثُ يَحْصُلُ إِقْتِدَارُ صَاحِبِهَا عَلَى تَرْيِيزِ الْبَاطِلِ فِي صُورَةِ الْحَقِّ وَعَكْسِهِ مَذْمُومٌ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: (أَبْلَغُ)؛ أَيُّ: أَكْثَرُ بَلَاغَةً، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى الْحَقِّ لَمْ يُذَمَّ، وَإِنَّمَا يُذَمُّ مِنْ ذَلِكَ مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْبَاطِلِ فِي صُورَةِ الْحَقِّ، فَالْبَلَاغَةُ إِذَنْ لَا تُذَمُّ لِدَاتِهَا، وَإِنَّمَا تُذَمُّ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ الَّذِي يُمَدِّحُ بِسَبَبِهِ، وَهِيَ فِي حَدِّ ذَاتِهَا مَمْدُوحَةٌ، وَهَذَا كَمَا يُذَمُّ صَاحِبُهَا إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا الْإِعْجَابُ، وَتَحْقِيرُ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى دَرَجَتِهِ وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْغَيْرُ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ، فَإِنَّ الْبَلَاغَةَ إِنَّمَا تُذَمُّ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ بِحَسَبِ مَا يَنْشَأُ عَنْهَا مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجِيَّةِ عَنْهَا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْبَلَاغَةِ وَغَيْرِهَا، بَلْ كُلُّ فِتْنَةٍ تُوَصَّلُ إِلَى الْمَطْلُوبِ مَحْمُودَةٍ فِي حَدِّ ذَاتِهَا، وَقَدْ تُذَمُّ أَوْ تُمَدِّحُ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقِهَا.

وَفِيهِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ حَكَمَ بِمَا يَقَعُ فِي خَاطِرِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى أَمْرٍ خَارِجِيٍّ مِنْ بَيِّنَةٍ وَنَحْوِهَا.

نَعَمْ: لَوْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ مَثَلًا بِخِلَافِ مَا يَعْلَمُهُ عِلْمًا حَسِيًّا بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ، يَقِينِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا رَاجِحًا لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ. وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: مَوْعِظَةُ الْإِمَامِ الْخُصُومَ لِيَعْتَمِدُوا الْحَقَّ وَالْعَمَلَ بِالنَّظَرِ الرَّاجِحِ وَبِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ وَهُوَ أَمْرٌ إِجْمَاعِي لِلْحَاكِمِ وَالْمُقْتِي. ٢٢٠ - ٢١٤/١٣

باب كَيْفَ يُبَايِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ

* عَنْ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ الرَّهْطَ الَّذِينَ وَلَاَهُمْ عُمَرُ^(١) اجْتَمَعُوا فَتَشَاوَرُوا، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «لَسْتُ بِالَّذِي أَنْفِسُكُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَلَكِنْكُمْ إِنْ شِئْتُمْ اخْتَرْتُ لَكُمْ مِنْكُمْ»، فَجَعَلُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا وَلَّوْا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمَرَهُمْ^(٢)، فَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى مَا أَرَى أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعُ أَوْلِيكَ الرَّهْطِ وَلَا يَطَأُ عَقْبَهُ^(٣)، وَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُشَاوِرُونَهُ تِلْكَ اللَّيَالِي^(٤)، حَتَّى إِذَا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَصْبَحْنَا مِنْهَا فَبَايَعْنَا عُثْمَانَ، قَالَ الْمِسُورُ: طَرَفَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ^(٥)، فَضَرَبَ الْبَابَ حَتَّى اسْتَيْقِظْتُ، فَقَالَ: «أَرَاكَ نَائِمًا فَوَاللَّهِ مَا اكْتَحَلْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِكَبِيرِ نَوْمٍ^(٦)»، انْطَلِقْ فَادْعُ الزُّبَيْرَ وَسَعْدًا، فَدَعَوْتُهُمَا لَهُ،

(١) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: عَيْنُهُمْ فَجَعَلَ الْخِلَافَةَ سُورَى بَيْنَهُمْ؛ أَيُّ: وَلَاَهُمْ التَّشَاوُرُ فِيمَنْ يُعْقَدُ لَهُ الْخِلَافَةُ مِنْهُمْ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: يَعْنِي: أَمْرَ الْإِخْتِيَارِ مِنْهُمْ.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: يَمْشِي خَلْفَهُ وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْإِعْرَاضِ.

(٤) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَعَادَهَا لِيَبَانَ سَبَبُ الْمِيلِ وَهُوَ قَوْلُهُ: (يُشَاوِرُونَهُ تِلْكَ اللَّيَالِي).

(٥) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: أَيُّ: «بَعْدَ طَائِفَةٍ مِنَ اللَّيْلِ» يُقَالُ: لَقِيْتَهُ بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ.

(٦) قَالَ الْحَافِظ رحمته الله: الْإِكْتِحَالُ كِنَايَةٌ عَنْ دُخُولِ النَّوْمِ جَفْنِ الْعَيْنِ كَمَا يَدْخُلُهَا الْكُحْلُ.

فَشَاوَرَهُمَا^(١)، ثُمَّ دَعَانِي، فَقَالَ: «ادْعُ لِي عَلِيًّا»، فَدَعَوْتُهُ، فَتَنَاجَاهُ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلُ^(٢)، ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ مِنْ عِنْدِهِ وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ^(٣)، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَخْشَى مِنْ عَلِيٍّ شَيْئًا^(٤)، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُ لِي عُثْمَانَ»^(٥)، فَدَعَوْتُهُ، فَتَنَاجَاهُ حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْمُؤَدَّنُ بِالصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ، وَاجْتَمَعَ أُولَئِكَ الرَّهْطُ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَأَرْسَلَ إِلَيَّ أُمَرَاءَ الْأَجْنَادِ، وَكَانُوا وَافِقُوا تِلْكَ الْحِجَّةَ مَعَ عُمَرَ^(٦)، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، يَا عَلِيُّ إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ، فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَى نَفْسِكَ سَبِيلًا»^(٧)،

- (١) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَمْ أَرْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لِمُطْلَحَةِ ذِكْرًا فَلَعَلَّهُ كَانَ شَاوَرَهُ قَبْلَهُمَا.
- (٢) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْنَاهُ «إِنْ تَصَفَّ» وَبَهْرُهُ كُلُّ شَيْءٍ وَسَطُهُ.
- (٣) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: أَنْ يُؤَلِّيَهُ.
- (٤) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ خَافَ إِنْ بَايَعَ لِعَیْرِهِ أَنْ لَا يُطَاوِعُهُ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ: «فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَى نَفْسِكَ سَبِيلًا».
- (٥) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ تَكَلَّمَ مَعَ عَلِيٍّ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ قَبْلَ عُثْمَانَ.
- (٦) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: قَدِمُوا إِلَى مَكَّةَ فَحُجُّوا مَعَ عُمَرَ وَرَافَقُوهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَهُمْ مُعَاوِيَةُ أَمِيرُ الشَّامِ، وَعُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ أَمِيرُ حِمَصَ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَمِيرُ الْكُوفَةِ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ أَمِيرُ مِصْرَ.
- (٧) قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مِنَ الْمَلَامَةِ إِذَا لَمْ تُوَافِقِ الْجَمَاعَةَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَمْ يَتَرَدَّدْ عِنْدَ الْبَيْعَةِ فِي عُثْمَانَ. وَقَدْ أَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ شَبَّةٍ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ صَحِيحٍ إِلَى حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ: مَنْ تَرَى قَوْمَكَ يُؤَمِّرُونَ بَعْدِي؟ قَالَ: قُلْتُ: قَدْ نَظَرَ النَّاسُ إِلَى عُثْمَانَ وَشَهَرُوهُ لَهَا. وَأَخْرَجَ الْبَغَوِيُّ فِي مُعْجَمِهِ وَخَيْثَمَةُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ: حَجَّجْتُ مَعَ عُمَرَ فَكَانَ الْحَادِي يَخْدُو: أَنَّ الْأَمِيرَ بَعْدَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ.

فَقَالَ^(١): أَبَايُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ^(٢)، وَبَايَعَهُ النَّاسُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَأُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ وَالْمُسْلِمُونَ.

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمَوْثُوقَ بِدِيَانَتِهِمْ إِذَا عَقَدُوا عَقْدَ الْخِلَافَةِ لِشَخْصٍ بَعْدَ التَّشَاوُرِ وَالْاجْتِهَادِ لَمْ يَكُنْ لِيُغَيِّرِهِمْ أَنْ يَحِلَّ ذَلِكَ الْعَقْدُ، إِذْ لَوْ كَانَ الْعَقْدُ لَا يَصَحُّ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الْجَمِيعِ لَقَالَ قَائِلٌ: لَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِ هَؤُلَاءِ السَّنَةِ، فَلَمَّا لَمْ يَعْتَرِضْ مِنْهُمْ مُعْتَرِضٌ بَلَّ رَضُوا وَبَايَعُوا: دَلَّ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا، إِنْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ كِتَابِ ابْنِ بَطَّالٍ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ سِيرَةِ عُمَرَ فِي أُمَرَائِهِ الَّذِينَ كَانَ يُؤَمِّرُهُمْ فِي الْبِلَادِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُرَاعِي الْأَفْضَلَ فِي الدِّينِ فَقَطْ بَلْ يَضُمُّ إِلَيْهِ مَزِيدَ الْمَعْرِفَةِ بِالسِّيَاسَةِ مَعَ اجْتِنَابِ مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ مِنْهَا، فَلِأَجْلِ هَذَا اسْتَخْلَفَ مُعَاوِيَةَ وَالْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ مَعَ وُجُودِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ مَنْهُمْ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالْعِلْمِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الشُّرَكَاءَ فِي الشَّيْءِ إِذَا وَقَعَ بَيْنَهُمُ التَّنَازُعُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ يُسْنِدُونَ أَمْرَهُمْ إِلَى وَاحِدٍ لِيُخْتَارَ لَهُمْ بَعْدَ أَنْ يُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: وَفِي تَأْخِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُوَامَرَةَ عُثْمَانَ عَنْ مُوَامَرَةِ عَلِيٍّ سِيَاسَةً حَسَنَةً، مُنْتَزَعَةً مِنْ تَأْخِيرِ يُوسُفَ تَفْتِيَشَ رَحْلَ أَخِيهِ فِي قِصَّةِ الصَّاعِ، إِبْعَادًا لِلتُّهْمَةِ وَتَغْطِيَةً لِلْحَدْسِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ لَا يَنْكَشِفُ اخْتِيَارُهُ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ» مُحَاطَبًا لِعُثْمَانَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْكَلَامِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ فَقَالَ: نَعَمْ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

لِعُثْمَانَ قَبْلَ وَقُوعِ الْبَيْعَةِ^(١) . ٢٣٩/١٣ - ٢٤٥

بَابُ مَنْ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنُ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَاهُ، إِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وَفَى لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَفْ لَهُ، وَرَجُلٌ يُبَايِعُ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا كَذَا وَكَذَا فَصَدَقَهُ فَأَخَذَهَا»^(٢)، وَلَمْ يُعْطَ بِهَا»^(٣).

قَالَ الْحَطَّابِيُّ: خَصَّ وَقْتُ الْعَصْرِ بِتَعْظِيمِ الْإِثْمِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ الْفَاجِرَةَ مُحَرَّمَةً فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَظَّمَ شَأْنَ هَذَا الْوَقْتِ بِأَنْ جَعَلَ الْمَلَائِكَةَ تَجْتَمِعُ فِيهِ وَهُوَ وَقْتُ خِتَامِ الْأَعْمَالِ، وَالْأُمُورِ بِخَوَاتِيمِهَا فَعَلِظَتْ الْعُقُوبَةُ فِيهِ لِئَلَّا يُقَدِّمَ عَلَيْهَا تَجَرُّؤًا، فَإِنَّ مَنْ تَجَرَّأَ عَلَيْهَا فِيهِ إِعْتَادَهَا فِي غَيْرِهِ، وَكَانَ السَّلَفُ يَحْلِفُونَ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ وَجَاءَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا.

(١) وفيه: تعظيم أمر الشورى في الإسلام، وأنها الأصل في اختيار الحاكم.
قال الشيخ محمد رشيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]: إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ يُرْشِدُنَا إِلَى الْمَشَاوَرَةِ فِي أَدْنَى أَعْمَالِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ، وَلَا يُبَيِّحُ لِأَحَدٍ وَالِدَيْهِ الْإِسْتِبْدَادَ بِذَلِكَ دُونَ الْآخَرِ، فَهَلْ يُبَيِّحُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ أَنْ يَسْتَبِدَّ فِي الْأَمَّةِ كُلِّهَا، وَأَمْرٌ تَرْبِيَّتُهَا؟ وَإِقَامَةُ الْعَدْلِ فِيهَا أَعْسَرُ، وَرَحْمَةُ الْأُمَرَاءِ أَوْ الْمُلُوكِ دُونَ رَحْمَةِ الْوَالِدَيْنِ بِالْوَلَدِ وَأَنْقَضُ؟ ١. هـ. «تفسير المنار» ٣٦٨/٢.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: الْمُشْتَرِي.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: الْقَدْرُ الَّذِي حَلَفَ أَنَّهُ أُعْطِيَ عِوَضَهَا.

*** قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ:** فِي الْحَدِيثِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ فِي نَكْثِ الْبَيْعَةِ، وَالْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَفَرُّقِ الْكَلِمَةِ، وَلِمَا فِي الْوَفَاءِ مِنْ تَحْصِينِ الْفُرُوجِ وَالْأَمْوَالِ وَحَقْنِ الدِّمَاءِ، وَالْأَصْلُ فِي مُبَايَعَةِ الْإِمَامِ أَنْ يُبَايِعَهُ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ بِالْحَقِّ وَيُقِيمَ الْحُدُودَ وَيَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، فَمَنْ جَعَلَ مُبَايَعَتَهُ لِمَالٍ يُعْطَاهُ دُونَ مِلَا حِظَّةِ الْمَقْصُودِ فِي الْأَصْلِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا وَدَخَلَ فِي الْوَعِيدِ الْمَذْكُورِ وَحَاقَ بِهِ إِنْ لَمْ يَتَجَاوَزَ اللَّهَ عَنْهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَا يُقْصَدُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ وَأُرِيدَ بِهِ عَرْضُ الدُّنْيَا فَهُوَ فَاسِدٌ وَصَاحِبُهُ آثِمٌ^(١). ٢٤٨/١٣ - ٢٥١



(١) هذا إذا كان في العبادات، وأما الأمور المباحة فلو قصد بها شيئاً من أمور الدنيا فلا يَأْثِمُ، لكنه لا يُؤَجَّرُ. وفيه: الوعيد الشديد لمن منع فضل الماء لمن احتاجه.

كِتَابُ التَّمَنِّي

باب مَا جَاءَ فِي التَّمَنِّي، وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وَدِدْتُ أَنِّي أُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ».

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: اسْتَشْكَلَ بَعْضُ الشُّرَاحِ صُدُورَ هَذَا التَّمَنِّي مِنْ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ. وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْجَوَابِ أَنَّ تَمَنِّي الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْوُقُوعَ، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «وَدِدْتُ لَوْ أَنَّ مُوسَى صَبَرَ»، وَكَأَنَّهُ ﷺ أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي بَيَانِ فَضْلِ الْجِهَادِ وَتَحْرِيزِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ ^(١).

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحُضْرُ عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ.

وَاسْتِحْبَابُ طَلَبِ الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَجَوَازُ قَوْلٍ وَدِدْتُ حُصُولَ كَذَا مِنَ الْخَيْرِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ.

وَفِيهِ: جَوَازُ تَمَنِّي مَا يَمْتَنِعُ فِي الْعَادَةِ ^(٢).

(١) فَإِذَا كَانَ ﷺ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الشَّهَادَةَ وَهِيَ مَرْتَبَةٌ أَقْلُ مِنْ مَرْتَبَةِ الصَّدِيقِيَّةِ فَضْلاً عَنْ النُّبُوَّةِ فَغَيْرِهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَذَلِكَ دَالٌّ عَلَى شَرَفِ الشَّهَادَةِ وَعَظَمِ مَنَزَلَتِهَا، وَعَلَوْ دَرَجَتِهَا.

(٢) هَذِهِ الْفَوَائِدُ ذَكَرَهَا الْحَافِظُ فِي بَابِ: (تَمَنِّي الشَّهَادَةَ).

باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَنِّي

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ» ^(١) إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ يَسْتَعْتِبُ» ^(٢).

* قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْ تَمَنِّي الْمَوْتَ: «فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي» الْحَدِيث.

وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ مَشْرُوعِيَّةُ الدُّعَاءِ بِالْعَافِيَةِ مَثَلًا؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ بِتَحْصِيلِ الْأُمُورِ الْآخِرَوِيَّةِ يَتَضَمَّنُ الْإِيمَانَ بِالْغَيْبِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ الْإِفْتِقَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّذَلُّلِ لَهُ وَالْإِحْتِيَاجِ وَالْمُسْكَنَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالدُّعَاءُ بِتَحْصِيلِ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ لِإِحْتِيَاجِ الدَّاعِي إِلَيْهَا فَقَدْ تَكُونُ قُدِّرَتْ لَهُ إِنْ دَعَا بِهَا فَكُلٌّ مِنَ الْأَسْبَابِ وَالْمُسَبَّبَاتِ مُقَدَّرٌ، وَهَذَا كُلُّهُ بِخِلَافِ الدُّعَاءِ بِالْمَوْتِ فَلَيْسَتْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ظَاهِرَةٌ بَلْ فِيهِ مَفْسَدَةٌ، وَهِيَ طَلَبُ إِزَالَةِ نِعْمَةِ الْحَيَاةِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْفَوَائِدِ، لَا سِيَّمَا لِمَنْ يَكُونُ مُؤْمِنًا، فَإِنَّ اسْتِمْرَارَ الْإِيمَانِ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ.

وَقَدْ خَطَرَ لِي فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى تَغْيِيطِ الْمُحْسِنِ بِإِحْسَانِهِ وَتَحْذِيرِ الْمُسِيءِ مِنْ إِسَاءَتِهِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ كَانَ مُحْسِنًا فَلْيَتْرُكْ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حِكْمَةُ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ فِي طَلَبِ الْمَوْتِ قَبْلَ حُلُولِهِ نَوْعَ اعْتِرَاضٍ وَمُرَاعَمَةٍ لِلْقَدَرِ وَإِنْ كَانَتْ الْأَجَالُ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ، فَإِنَّ تَمَنِّي الْمَوْتِ لَا يُؤَثِّرُ فِي زِيَادَتِهَا وَلَا نَقْصِهَا، وَلَكِنَّهُ أَمْرٌ قَدْ غُيِبَ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: يَسْتَرْضِي اللَّهُ بِالْإِقْلَاعِ وَالِاسْتِعْفَارِ. وَالِاسْتِعْتَابُ طَلَبُ الْإِعْتَابِ، وَالْهَمَزَةُ لِلْإِزَالَةِ؛ أَيُّ: يَطْلُبُ إِزَالَةَ الْعِتَابِ، عَاتِبُهُ: لَامَهُ، وَأَعْتَبَهُ: أَرَادَ عِتَابَهُ.

تَمَنِّي الْمَوْتَ وَلَيْسَتَمِرَّ عَلَى إِحْسَانِهِ وَالْإِزْدِيَادِ مِنْهُ، وَمَنْ كَانَ مُسِيئًا فَلْيَتْرُكْ تَمَنِّي الْمَوْتَ وَلْيُقْلِعْ عَنِ الْإِسَاءَةِ لِئَلَّا يَمُوتَ عَلَى إِسَاءَتِهِ فَيَكُونَ عَلَى خَطَرٍ، وَأَمَّا مَنْ عَدَا ذَلِكَ مِمَّنْ تَضَمَّنَهُ التَّقْسِيمُ فَيُؤْخَذُ حُكْمُهُ مِنْ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ إِذْ لَا إِنْكَارَ عَنْ أَحَدِهِمَا. ٢٧١/١٣ - ٢٧٣

باب الإقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* قَالَ شَيْبَةُ بْنُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَلَسَ إِلَيَّ عُمَرُ فَقَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ فِيهَا - أَي: لِلْكَعْبَةِ - صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ»، قُلْتُ: مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ، قَالَ: «لِمَ؟»، قُلْتُ: لَمْ يَفْعَلْهُ صَاحِبُكَ، قَالَ: «هُمَا الْمَرْءُ إِنْ يُقْتَلَى بِهِمَا»^(١).

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أَرَادَ عُمَرُ قِسْمَةَ الْمَالِ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمَّا ذَكَرَهُ شَيْبَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ بَعْدَهُ لَمْ يَتَعَرَّضَا لَهُ لَمْ يَسْعَهُ خِلَافُهُمَا، وَرَأَى أَنَّ الْإِقْتِدَاءَ بِهِمَا وَاجِبٌ.

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَتَمَامُهُ أَنَّ تَقْرِيرَ النَّبِيِّ ﷺ مُنْزَلٌ مَنْزِلَةً حُكْمُهُ بِاسْتِمْرَارٍ مَا تَرَكَ تَغْيِيرَهُ، فَيَجِبُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ فِي ذَلِكَ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَدَلَّ عَدَمَ تَعَرُّضِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ وَلَا مِنْ فِعْلِهِ مَا يُعَارِضُ التَّقْرِيرَ الْمَذْكُورَ، وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ لَفَعَلَهُ، لَا سِيَّمَا مَعَ إِحْتِيَاجِهِ لِلْمَالِ لِقَلَّتِهِ فِي مُدَّتِهِ، فَيَكُونُ عُمَرُ مَعَ وَجُودِ كَثْرَةِ الْمَالِ فِي أَيَّامِهِ أَوْلَى بِعَدَمِ التَّعَرُّضِ. ٣١٠/١٣

* وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَعُونِي مَا

(١) هذا درسٌ نتعلمُهُ من الفاروقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قبوله للحقِّ والرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَعَدَمُ الْمَكَابَرَةِ فِي ذَلِكَ.

تَرَكْتُمْ^(١)، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ^(٢)، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ^(٣).

* قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ مُسْلِمٌ سَبَبَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ فَحُجُّوا»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَوْ قُلْتَ نَعَمْ لَوَجَبَتْ وَلَكَمَا اسْتَطَعْتُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ» الْحَدِيثُ.

اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَمَرَ بِشَيْءٍ فَعَجَزَ عَنْ بَعْضِهِ فَقَعَلَ الْمَقْدُورَ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ.

وَاسْتَدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ إِعْتِنَاءَ الشَّرْعِ بِالْمَنْهِيَّاتِ فَوْقَ إِعْتِنَائِهِ بِالْمَأْمُورَاتِ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الْإِجْتِنَابَ فِي الْمَنْهِيَّاتِ وَلَوْ مَعَ الْمَشَقَّةِ فِي التَّرْكِ، وَقَيَّدَ فِي الْمَأْمُورَاتِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّقْيِيدَ فِي الْأَمْرِ بِالِاسْتِطَاعَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُدْعَى مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِهَةِ الْكَفِّ، إِذْ كُلُّ أَحَدٍ قَادِرٌ عَلَى الْكَفِّ

(١) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: مُدَّةٌ تَرْكِي إِيَّاكُمْ بِغَيْرِ أَمْرٍ بِشَيْءٍ وَلَا نَهْيٍ عَنْ شَيْءٍ.

(٢) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا النَّهْيُ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْمَنَاهِي، وَيُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ مَا يُكْرَهُ الْمُكَلَّفُ عَلَى فِعْلِهِ كَشُرْبِ الْخَمْرِ وَهَذَا عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ، وَاسْتثنَى بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ ذَلِكَ الرُّنَا فَقَالَ: لَا يُتَصَوَّرُ الْإِكْرَاهُ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ التَّمَادِي فِيهِ، وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ أَنْ يُنْعِظَ الرَّجُلُ - أَيُّ: يَشْتَهِي الْجَمَاعَ وَيَنْتَشِرُ - بِغَيْرِ سَبَبٍ فَيُكْرَهُ عَلَى الْإِبِلَاجِ حِينَئِذٍ فَيُولَجُ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ، فَإِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُحَالٍ، وَلَوْ فَعَلَهُ مُحْتَارًا لَكَانَ زَانِيًا، فَتَصَوَّرَ الْإِكْرَاهَ عَلَى الرُّنَا.

(٣) قَالَ الْحَافِظ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ: إِفْعُلُوا قَدْرَ اسْتَطَاعَتِكُمْ.

لَوْلَا دَاعِيَةُ الشَّهْوَةِ مَثَلًا، فَلَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُ الْإِسْتِطَاعَةِ عَنِ الْكَفِّ، بَلْ كُلُّ مُكَلَّفٍ قَادِرٌ عَلَى التَّرْكِ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَإِنَّ الْعَجْزَ عَنْ تَعَاطِيهِ مَحْسُوسٌ، فَمِنْ ثَمَّ قَيَّدَ فِي الْأَمْرِ بِحَسَبِ الْإِسْتِطَاعَةِ دُونَ النَّهْيِ.

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَثْبُتَ الْمَنْعُ مِنْ قَبْلِ الشَّارِعِ، وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسَائِلِ وَالتَّعَمُّقِ فِي ذَلِكَ، قَالَ الْبُغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» الْمَسَائِلَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيمِ لِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ فَهُوَ جَائِزٌ بَلْ مَأْمُورٌ بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الْآيَةُ] [النحل: ٤٣]، وَعَلَى ذَلِكَ تَنْتَزِلُ أَسْئَلَةُ الصَّحَابَةِ عَنِ الْأَنْفَالِ وَالْكَالَةِ وَغَيْرِهِمَا.

ثَانِيَهُمَا: مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّعَنُّتِ وَالتَّكْلُفِ وَهُوَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى الْإِسْتِغَالِ بِالْأَهَمِّ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ عَاجِلًا عَمَّا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِفِعْلِ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي فَاجْعَلُوا إِسْتِغَالَكُمْ بِهَا عَوْضًا عَنِ الْإِسْتِغَالِ بِالسُّؤَالِ عَمَّا لَمْ يَقَعْ. فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَنْبَحْثَ عَمَّا جَاءَ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يَجْتَهِدُ فِي تَفْهَمِ ذَلِكَ وَالْوُقُوفِ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ. ثُمَّ يَتَشَاغَلُ بِالْعَمَلِ بِهِ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْعِلْمِيَّاتِ يَتَشَاغَلُ بِتَضَدِّيقِهِ وَاعْتِقَادِ حَقِّيَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ بَذَلِ وَسْعِهِ فِي الْقِيَامِ بِهِ فِعْلًا وَتَرْكًا، فَإِنْ وَجَدَ وَقْتًا زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَصْرِفَهُ فِي الْإِسْتِغَالِ بِتَعَرُّفِ حُكْمِ مَا سَيَقَعُ عَلَى قَصْدِ الْعَمَلِ بِهِ أَنْ لَوْ وَقَعَ، فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الْهِمَّةُ مَضْرُوفَةً عِنْدَ سَمَاعِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِلَى فَرْضِ أُمُورٍ قَدْ تَقَعَّ وَقَدْ لَا تَقَعُ مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْقِيَامِ بِمُقْتَضَى مَا سَمِعَ فَإِنَّ هَذَا مِمَّا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ، فَالْتَفَقْهُ فِي الدِّينِ إِنَّمَا يُحْمَدُ إِذَا كَانَ لِلْعَمَلِ لَا لِلْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ. ٣٢٠/١٣ - ٣٢٤

باب مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكْلُفِ مَا لَا يَعْنِيهِ

* عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(١).
قَالَ النَّوَوِيُّ: الصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ وَالتَّيْمِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجُرْمِ الْإِثْمَ وَالذَّنْبَ، وَحَمْلُوهُ عَلَى مَنْ سَأَلَ تَكْلُفًا وَتَعَنُّتًا فِيمَا لَا حَاجَةَ لَهُ بِهِ إِلَيْهِ، وَسَبَبُ تَخْصِيصِهِ ثُبُوتُ الْأَمْرِ بِالسُّؤَالِ عَمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ٧] فَمَنْ سَأَلَ عَنْ نَازِلَةٍ وَقَعَتْ لَهُ لِضُرُورَتِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ مَعْذُورٌ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَلَا عَتَبَ.

قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ عَمِلَ شَيْئًا أَضَرَ بِهِ غَيْرُهُ كَانَ آثِمًا ١.١. هـ.
وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ عِظَمُ الذَّنْبِ بِحَيْثُ يَجُوزُ وَصْفُ مَنْ كَانَ السَّبَبُ فِي وَقُوعِهِ بِأَنَّهُ وَقَعَ فِي أَعْظَمِ الذُّنُوبِ.
وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ حَتَّى يَرِدَ الشَّرْعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. ٣٢٩/١٣ - ٣٣٠

(١) هذا إذا كان التحريم من الله تعالى ولكن تسبب في ذلك، فكيف بمن يُحَرِّم ما أحل الله تعالى بحجة سدِّ الذريعة أو الاحتياط، دون وضوح الدليل المحرم؟ وهذا الحديث فيه أن تحريم ما أحل الله أعظم من تحليل ما حرم.
قال ابن عثيمين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تحريم ما أحل الله لا ينقص درجةً في الإثم عن تحليل ما حرم الله، وكثير من ذوي الغيرة من الناس؛ تجدهم يميلون إلى تحريم ما أحل الله أكثر من تحليل الحرام، بعكس المتهاونين، وكلاهما خطأ، ومع ذلك؛ فإن تحليل الحرام فيما الأصل فيه الحل أهون من تحريم الحلال؛ لأن تحليل الحرام إذا لم يتبين تحريمه فهو مبني على الأصل، وهو الحل، ورحمة الله - سبحانه - سبقت غضبه؛ فلا يمكن أن نحرم إلا ما تبين تحريمه، ولأنه أضيّق وأشد، والأصل أن تبقى الأمور على الحل والسعة حتى يتبين التحريم ١.١. هـ. «القول المفيد في شرح كتاب التوحيد» ١٥٠/٢.

* وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «نُهِينَا عَنِ التَّكْلِيفِ»^(١).

باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ، وَالْغُلُوفِ فِي الدِّينِ وَالْبِدَعِ

* قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا تَرَخَّصَ فِيهِ، وَتَنَزَّاهُ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي أَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً».

* قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ الْخَيْرَ فِي الْإِتِّبَاعِ، سَوَاءَ كَانَ ذَلِكَ فِي الْعَزِيمَةِ أَوْ الرُّخْصَةِ، وَأَنَّ اسْتِعْمَالَ الرُّخْصَةِ بِقَصْدِ الْإِتِّبَاعِ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي وَرَدَتْ أَوْلَى مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَزِيمَةِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ اسْتِعْمَالُ الْعَزِيمَةِ حِينَئِذٍ مَرْجُوحًا كَمَا فِي إِتِمَامِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ؛ وَرُبَّمَا كَانَ مَذْمُومًا إِذَا كَانَ رَغْبَةً عَنِ السُّنَّةِ كَتَرَكِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

(١) والتكلف: معالجة الكلفة، وهي ما يشق على المرء عمله والتزامه لكونه يخرجه أو يشق عليه، ومادة الفعل تدل على معالجة ما ليس سهلاً. فالتكلف: هو كلُّ فعلٍ أو قولٍ لا مصلحة فيه، يكون بمشقةٍ أو بتصنعٍ أو بتشعب، أو على خلاف العادة، وهو مضرٌّ بالعقل أو البدن أو الدين. أما إذا كان فيه مصلحةٌ فالتكلف المعتاد ليس مذمومًا، كمن يتكلف قيام الليل، وصيام النافلة، وحفظ القرآن، وتعلم العلم وشرائع الإسلام. وأخذ من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ التَّكْلِيفِينَ﴾ [ص: ٨٦] أن ما جاء به من الدين لا تكلف فيه؛ أي: لا مشقة في تكاليفه، وهو معنى سماحة الإسلام. ١. هـ. «التحرير والتنوير» ١٩٦/٢٣.

والتكلف مذمومٌ في كلِّ شيء، في الدين والدنيا، في العادات والعبادات، في الظاهر والباطن.

وَلَكِنَّ الَّذِي اعْتَلَّ بِهِ مَنْ أُشِيرَ إِلَيْهِمْ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ وَمَا تَأَخَّرَ؛ أَيُّ: فَإِذَا تَرَخَّصَ فِي شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يُغْفَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَيَحْتَاجُ الَّذِي لَمْ يُغْفَرَ لَهُ إِلَى الْأَخْذِ بِالْعَزِيمَةِ وَالشَّدَّةِ لِيَنْجُو، فَأَعْلَمَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ أَخْشَى النَّاسَ لِلَّهِ وَأَتَقَاهُمْ، فَمَهْمَا فَعَلَهُ ﷺ مِنْ عَزِيمَةٍ وَرُخْصَةٍ فَهُوَ فِيهِ فِي غَايَةِ التَّقْوَى وَالْخَشْيَةِ، لَمْ يَحْمِلْهُ التَّفَضُّلُ بِالْمَغْفِرَةِ عَلَى تَرْكِ الْجِدِّ فِي الْعَمَلِ قِيَامًا بِالشُّكْرِ، وَمَهْمَا تَرَخَّصَ فِيهِ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْإِعَانَةِ عَلَى الْعَزِيمَةِ لِيَعْمَلَهَا بِنَشَاطٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَعْلَمَهُمْ) إِلَى الْقُوَّةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَبِقَوْلِهِ: (أَشَدَّهُمْ لَهُ خَشْيَةً) إِلَى الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ؛ أَيُّ: أَنَا أَعْلَمُهُمْ بِالْفَضْلِ وَأَوَّلَاهُمْ بِالْعَمَلِ بِهِ. ٣٤٢/١٣

* وَعَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَادَ الْخَيْرَانِ أَنْ يَهْلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَمَّا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفَدُ بَنِي تَمِيمٍ، أَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، وَأَشَارَ الْآخَرُ بِغَيْرِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ خِلَافِي، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَتْ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ ^(١) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٢ - ٣].

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِذَا كَانَ رَفَعُ أَصْوَاتِهِمْ فَوْقَ صَوْتِهِ سَبَبًا لِحَبُوطِ أَعْمَالِهِمْ فَكَيْفَ تَقْدِيمُ آرَائِهِمْ وَعُقُولِهِمْ وَأَذْوَابِهِمْ وَسِيَاسَتِهِمْ وَمَعَارِفِهِمْ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ وَرَفَعَهَا عَلَيْهِ؟! أَلَيْسَ هَذَا أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مُحَبِّطًا لِأَعْمَالِهِمْ؟! «أَعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ» ٥٤/١

بَعْدُ، إِذَا حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ بِحَدِيثٍ حَدَّثَهُ كَأَخِي السَّرَارِ^(١)، لَمْ يَسْمِعْهُ حَتَّى يَسْتَفْهَمَهُ^(٢). ٣٢٤ / ١٣ - ٣٢٥

باب مَا يُذَكَّرُ مِنْ ذِمِّ الرَّأْيِ وَتَكْلِيفِ الْقِيَاسِ^(٣)

* عَنْ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَجَّ عَلَيْنَا^(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمْوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ^(٥)»، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَالًا،

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «السَّرَارُ»: أَيُّ: الْكَلَامِ السَّرِّ.
قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ مَعْنَى قَوْلِهِ: (كَأَخِي السَّرَارُ) كَصَاحِبِ السَّرَارِ.
وَقَوْلِهِ: (لَا يَسْمَعُهُ حَتَّى يَسْتَفْهَمَهُ) تَأْكِيدٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ: (كَأَخِي السَّرَارُ): أَيُّ: يَخْفِضُ صَوْتَهُ وَيُبَالِغُ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى اسْتِفْهَامِهِ عَنْ بَعْضِ كَلَامِهِ.
(٢) فِيهِ: مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ سُرْعَةِ الِامْتِثَالِ وَالِاسْتِجَابَةِ، وَالْمُبَالَغَةِ فِي ذَلِكَ.

وفيه: شَوْمُ الْخِلَافَاتِ وَالْمَجَادَلَاتِ، وَأَنَّهَا سَبَبٌ لِلْعُقُوبَةِ وَمَحَقِّ الْبَرَكَةِ.
(٣) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: الْفَتْوَى بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ النَّظَرُ، وَهُوَ يَصْدُقُ عَلَى مَا يُوَافِقُ النَّصَّ وَعَلَى مَا يُخَالِفُهُ، وَالْمَذْمُومُ مِنْهُ مَا يُوجَدُ النَّصُّ بِخِلَافِهِ.
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (مِنْ) إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْفَتْوَى بِالرَّأْيِ لَا تَذَمُّ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يُوجَدِ النَّصُّ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ.
وَقَوْلِهِ: (وَتَكْلِيفِ الْقِيَاسِ): أَيُّ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ، وَاحْتَاجَ إِلَى الْقِيَاسِ فَلَا يَتَكَلَّفُهُ، بَلْ يَسْتَعْمِلُهُ عَلَى أَوْضَاعِهِ وَلَا يَتَعَسَّفُ فِي إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَرْكَانِ الْقِيَاسِ، بَلْ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ وَاضِحَةً فَلْيَتِمَّسَكَ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَيَدْخُلْ فِي تَكْلِيفِ الْقِيَاسِ مَا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ عَلَى أَوْضَاعِهِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ، وَمَا إِذَا وَجَدَ النَّصَّ فَخَالَفَهُ، وَتَأَوَّلَ لِمُخَالَفَتِهِ شَيْئًا بَعِيدًا، وَيَشْتَدُّ الذَّمُّ فِيهِ لِمَنْ يَنْتَصِرُ لِمَنْ يُقْلِدُهُ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَوَّلُ إِطْلَعَ عَلَى النَّصِّ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: مَرَّ عَلَيْنَا حَاجًا.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التَّقْدِيرُ: يَنْتَزِعُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ مَعَ عِلْمِهِمْ، فَبِهِ بَعْضُ قَلْبٍ. =

يُسْتَفْتُونَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ»، فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَاسْتَشِثْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْهُ^(١)، فَحِثُّهُ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَثَبْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا فَعَجِبَتْ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو.

* قال الحافظ رحمه الله: اسْتَدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ خُلُوءِ الزَّمَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْحَنَابِلَةِ، وَبَعْضُ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي رَفْعِ الْعِلْمِ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، وَفِي تَرْئِيسِ أَهْلِ الْجَهْلِ، وَمَنْ لَا زِمَةَ الْحُكْمِ بِالْجَهْلِ، وَإِذَا انْتَفَى الْعِلْمُ وَمَنْ يَحْكُمُ بِهِ اسْتَلْزَمَ انْقِئَاءَ الاجْتِهَادِ وَالْمُجْتَهِدِ، وَعُورِضَ هَذَا بِحَدِيثٍ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ»، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ».

قَالُوا: وَالْاجْتِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، فَيَسْتَلْزِمُ انْتِفَاؤُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْبَاطِلِ^(٢).

= وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ - عِنْدَ الْبَخَارِيِّ - «وَلَكِنْ يَفْضُ الْعِلْمُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ».

(١) قال الحافظ رحمه الله: فِي رِوَايَةِ حَرْمَلَةَ أَنَّ هَجَّ مِنْ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ وَلَفْظُهُ قَالَ عُرْوَةُ: حَتَّى إِذَا كَانَ قَابِلٌ قَالَتْ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَمْرٍو قَدْ قَدِمَ فَالْقَهُ ثُمَّ فَاتِحَهُ حَتَّى تَسْأَلَهُ عَنْ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَكَ فِي الْعِلْمِ.

(٢) الاجتهاد قسمان: عام وخاص.

فالعام: بذل الجهد في تطبيق أحكام الشريعة في حياتنا العملية، وهذا يكون من المجتهد ويكون من المقلد، وقد اتفقوا على أنه لا يخلو منه زمان.

والخاص: بذل الجهد في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، وهذا وظيفة المجتهد المطلق، وهو محل النزاع، فاختلف فيه العلماء هل يخلو العصر منه أم لا؟ على مذهبين:

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ وُجُودِ ذَلِكَ - أَي: انْقِرَاضِ الْعُلَمَاءِ -
عِنْدَ فَقْدِ الْمُسْلِمِينَ بِهُبُوبِ الرِّيحِ الَّتِي تَهْبُّ بَعْدَ نُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَا
يَبْقَى أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ،
فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ، فَلَا يَرِدُ اتِّفَاقُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَرْكِ فَرَضِ الْكِفَايَةِ
وَالْعَمَلِ بِالْجَهْلِ لِعَدَمِ وُجُودِهِمْ، وَهُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (حَتَّى يَأْتِيَ
أَمْرُ اللَّهِ).

وَفِي الْحَدِيثِ الزَّجَرُ عَنْ تَرْئِيسِ الْجَاهِلِ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ
الْمُفْسَدَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا حَضُّ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطَلَبَتُهُ عَلَى اخْتِذِ بَعْضِهِمْ عَنْ
بَعْضٍ.

وَفِيهِ: شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ بِالْحِفْظِ وَالْفَضْلِ^(١).

وَفِيهِ: حَضُّ الْعَالِمِ طَالِبَهُ عَلَى الْأَخْذِ عَنْ غَيْرِهِ لِيَسْتَفِيدَ مَا لَيْسَ
عِنْدَهُ^(٢).

وَفِيهِ: التَّشَبُّهُ فِيمَا يُحَدِّثُ بِهِ الْمُحَدَّثُ إِذَا قَامَتْ قَرِينَةُ الذُّهُولِ.
وَمُرَاعَاةُ الْفَاضِلِ مِنْ جِهَةِ قَوْلِ عَائِشَةَ: «إِذْهَبْ إِلَيْهِ فَفَاتِحْهُ» حَتَّى
تَسْأَلَهُ عَنِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ تَقُلْ لَهُ: سَلُهُ عَنْهُ إِبْتِدَاءً خَشْيَةً مِنْ اسْتِيحَاشِهِ^(٣).

= المذهب الأول: أنه يجوز خلوُ العصر عن مجتهد يمكن تفويض الفتاوى إليه،
وإليه ذهب الغزالي والرازي والزرکشي والرافعي وغيرهم.

المذهب الثاني: أنه لا يجوز خلوُ الزمان عن مجتهد يمكن تفويض الفتاوى
إليه، وإليه ذهب الحنابلة وغيرهم.

(١) ومن فعل ذلك فهو دليلٌ على صفاء قلبه وسلامته من الحسد.

(٢) ومن فعل ذلك فهو دليلٌ على نصحِهِ وصدقِهِ وإخلاصِهِ، وبراءته من الحسد.

(٣) هكذا يتعاملُ الصحابةُ مع بعضهم، بأدبٍ وتواضعٍ، وأسلوبٍ لطيفٍ في النقاش =

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْحَدِيثِ فِي ذِمِّ الْعَمَلِ بِالرَّأْيِ وَبَيْنَ مَا فَعَلَهُ السَّلَفُ مِنْ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ، أَنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ ذِمٌّ مَنْ أَفْتَى مَعَ الْجَهْلِ، وَلِذَلِكَ وَصَفَهُمْ بِالضَّلَالِ وَالْإِضْلَالِ، وَإِلَّا فَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ مَنْ اسْتَنْبَطَ مِنَ الْأَصْلِ لِقَوْلِهِ: ﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، فَالرَّأْيُ إِذَا كَانَ مُسْتَنَدًا إِلَى أَصْلٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ فَهُوَ الْمَحْمُودُ، وَإِذَا كَانَ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا فَهُوَ الْمَذْمُومُ. ٣٥٢ - ٣٤٥ / ١٣.

* وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ سَهْلُ بْنُ حَنِيفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرِ يُفْظِعُنَا^(١)، إِلَّا أَسْهَلَنَ بِنَا^(٢) إِلَى أَمْرِ نَعْرِفُهُ، غَيْرَ هَذَا الْأَمْرِ»، قَالَ: وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: «شَهِدْتُ صَفَيْنَ وَبَشَسْتُ صِفُونَ».

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مُرَادُ سَهْلٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا وَقَعُوا فِي شِدَّةٍ يَحْتَاجُونَ فِيهَا إِلَى الْقِتَالِ فِي الْمَعَارِزِ وَالْفُتُوحِ الْعُمَرِيَّةِ، عَمِدُوا إِلَى سُيُوفِهِمْ فَوَضَعُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمْ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِدِّ فِي الْحَرْبِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ انْتَصَرُوا، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالنُّزُولِ فِي السَّهْلِ، ثُمَّ اسْتَنْتَى الْحَرْبَ الَّتِي وَقَعَتْ بِصَفَيْنَ، لَمَّا وَقَعَ فِيهَا مِنْ إِبْطَاءِ النَّصْرِ، وَشِدَّةِ الْمُعَارَضَةِ مِنْ حِجَجِ الْفَرِيقَيْنِ، إِذْ حُجَّةٌ عَلَيَّ وَمَنْ مَعَهُ مَا شَرَعَ لَهُمْ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ، وَحُجَّةٌ مُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُ مَا وَقَعَ مِنْ قَتْلِ عُثْمَانَ

= والسؤال، وهكذا ينبغي أن يتعامل بعضنا مع بعض، وخاصة حينما نعارض من هو أكبر منا سنًا أو قدرًا.

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّ: يُوقِعُنَا فِي أَمْرٍ فَظِيعٍ، وَهُوَ الشَّدِيدُ فِي الْفُتْحِ وَنَحْوِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمَعْنَى: أَنْزَلْنَا فِي السَّهْلِ مِنَ الْأَرْضِ؛ أَيُّ: أَفْضَيْتَ بِنَا، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ التَّحَوُّلِ مِنَ الشَّدَّةِ إِلَى الْفَرَجِ.

مَظْلُومًا، وَوُجُودَ قَتَلَتِهِ بِأَعْيَانِهِمْ فِي الْعَسْكَرِ الْعِرَاقِيِّ، فَعَظُمَتِ الشُّبْهَةُ حَتَّى اشْتَدَّ الْقِتَالُ، وَكَثُرَ الْقَتْلُ فِي الْجَانِبَيْنِ، إِلَى أَنْ وَقَعَ التَّحْكِيمُ فَكَانَ مَا كَانَ.

قَوْلُهُ: (اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ)؛ أَيُّ: لَا تَعْمَلُوا فِي أَمْرِ الدِّينِ بِالرَّأْيِ الْمُجَرَّدِ الَّذِي لَا يَسْتَنِدُ إِلَى أَصْلٍ مِنَ الدِّينِ، وَهُوَ كَنَحْوِ قَوْلِ عَلِيٍّ فِيْمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ مَسْحَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْلَى مِنْ أَعْلَاهُ».

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الرَّأْيِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ فَقْدِ النَّصِّ، وَإِلَى هَذَا يَوْمِي قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِيْمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: الْقِيَاسُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ الْعَامِلُ بِرَأْيِهِ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْمُرَادِ مِنَ الْحُكْمِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ بَذْلُ الْوُسْعِ فِي الْاجْتِهَادِ لِيُؤْجَرَ وَلَوْ أَخْطَأَ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ، فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ السُّنَنِ، أَعْيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا، فَقَالُوا بِالرَّأْيِ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» فَظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ أَرَادَ دَمَ مَنْ قَالَ بِالرَّأْيِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ مِنَ الْحَدِيثِ لِإِعْغَالِهِ التَّنْقِيبَ عَلَيْهِ فَهَذَا يُلَامُ، وَأَوْلَى مِنْهُ بِاللُّومِ مَنْ عَرَفَ النَّصَّ وَعَمِلَ بِمَا عَارَضَهُ مِنَ الرَّأْيِ، وَتَكَلَّفَ لِرَدِّهِ بِالتَّأْوِيلِ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ فِي التَّرْجَمَةِ وَتَكَلَّفَ الْقِيَاسُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي بَيَانِ الْعِلْمِ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ يُثْبِتُ عَنْدهُ حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَّا بِإِدْعَاءِ نَسْخٍ، أَوْ مُعَارَضَةٍ أَثَرِ غَيْرِهِ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ عَمَلٍ يَجِبُ عَلَى أَصْلِهِ الْإِنْقِيَادُ إِلَيْهِ، أَوْ

طَعَنَ فِي سَنَدِهِ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعِيرُ ذَلِكَ لَسَقَطَتْ عَدَالَتُهُ فَضْلاً عَنْ أَنْ يُتَّخَذَ إِمَامًا، وَقَدْ أَعَاذَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ. ٣٥٤ - ٣٥٢/١٣

باب **قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ» (١)**

* عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ» (٢).

* وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ: حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» (٣).

(١) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي غُلُومِ الْحَدِيثِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَحْمَدَ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلُ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: أَيُّ: عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ: أَيُّ: غَالِبُونَ، أَوْ الْمُرَادُ بِالظُّهُورِ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُسْتَتَرِينَ بَلْ مُشْهُورُونَ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

(٣) فِيهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُ دِينَهُ بِرِجَالٍ صَادِقِينَ ظَاهِرِينَ، وَلَا يَخْلُو زَمَانٌ مِنْهُمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ (١٩٢٤) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ الْمَهْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مَخْلَدٍ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَدْعُونَ اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ، اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ عُقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، قَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَجَلٌ، «ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحِ الْبُوسِكِ مَسْهَا مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلَا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ».

باب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]

* عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟»، فَقَالَ عَلِيُّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعَهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ، يَضْرِبُ فَخْذَهُ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾.

* قال الحافظ رحمته الله: يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ عَلِيًّا تَرَكَ فِعْلَ الْأَوَّلَى، وَإِنْ كَانَ مَا اِحْتَجَّ بِهِ مُتَّجِهَاً، وَمِنْ ثَمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ الْآيَةَ وَلَمْ يُلْزِمَهُ مَعَ ذَلِكَ بِالْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ امْتِثَالَ وَقَامَ لَكَانَ أَوَّلَى.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى مَرَاتِبِ الْجِدَالِ، فَإِذَا كَانَ فِيهَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ تَعَيَّنَ نَصْرُ الْحَقِّ بِالْحَقِّ، فَإِنْ جَاوَزَ الَّذِي يُنْكَرُ عَلَيْهِ الْمَأْمُورَ نُسِبَ إِلَى التَّقْصِيرِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَبَاحٍ اِكْتَفَى فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْأَمْرِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى تَرَكَ الْأَوَّلَى.

وَفِيهِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ طُبِعَ عَلَى الدَّفَاعِ عَنْ نَفْسِهِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَأَنَّهُ

= وقد ذكر الحافظ رحمته الله أَنَّ هَذَا أَوَّلَى مَا يُتِمَّسَكُ بِهِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَأُورِدَ حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ فِيهِ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَيْنَ هُمْ؟ قَالَ: «بَيْتُ الْمَقْدِسِ»» وَذَكَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَمْرِ اللَّهِ: هُبُوبُ تِلْكَ الرِّيحِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِقِيَامِ السَّاعَةِ: سَاعَتَهُمْ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالَّذِينَ يَكُونُونَ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ: الَّذِينَ يَحْضُرُهُمُ الدَّجَالُ إِذَا خَرَجَ فَيَنْزِلُ عِيسَى إِلَيْهِمْ فَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، وَيُظْهِرُ الدِّينَ فِي زَمَنِ عِيسَى، ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِ عِيسَى تَهَبُّ الرِّيحُ الْمَذْكُورَةُ.

قال: فَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْجَمْعِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. ١. هـ. «فتح الباري»

يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجَاهِدَ نَفْسَهُ أَنْ يَقْبَلَ النَّصِيحَةَ وَلَوْ كَانَتْ فِي غَيْرِ وَاجِبٍ،
وَأَنْ لَا يَدْفَعُ إِلَّا بِطَرِيقٍ مُعْتَدِلَةٍ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ وَلَا تَقْرِيطٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ مَا مُلَخَّصُهُ: أَنَّ عَلِيًّا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ
يَدْفَعُ مَا دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ، بَلْ كَانَ عَلَيْهِ
الِإِعْتِصَامُ بِقَوْلِهِ ١.٥ هـ.

وَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنْ عَلِيًّا لَمْ يَمْتَثِلْ مَا دَعَاهُ إِلَيْهِ فَلَيْسَ فِي الْقِصَّةِ تَضْرِيحٌ
بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَجَابَ عَلِيٌّ بِمَا ذَكَرَ اعْتِدَارًا عَنْ تَرْكِهِ الْقِيَامَ بِغَلْبَةِ النَّوْمِ، وَلَا
يَمْتَنِعُ أَنَّهُ صَلَّى عَقِبَ هَذِهِ الْمُرَاجَعَةِ إِذْ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يَنْفِيهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ
مَشْرُوعِيَّةُ التَّذْكِيرِ لِلْعَافِلِ خُصُوصًا الْقَرِيبِ وَالصَّاحِبِ؛ لِأَنَّ الْعَفْلَةَ مِنْ طَبْعِ
الْبَشَرِ فَيَنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يَتَفَقَّدَ نَفْسَهُ وَمَنْ يُحِبُّهُ بِتَذْكِيرِ الْخَيْرِ وَالْعَوْنِ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ: فَضِيلَةُ ظَاهِرَةِ لِعَلِيِّ ﷺ مِنْ جِهَةِ عِظَمِ تَوَاضُعِهِ لِكُونِهِ رَوَى
هَذَا الْحَدِيثَ مَعَ مَا يُشْعِرُ بِهِ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُ مِقْدَارَهُ أَنَّهُ يُوجِبُ غَايَةَ
الْعِتَابِ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ بَلْ حَدَّثَ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الدِّينِيَّةِ^(١).
إِنْتَهَى. ١٣/٣٨٣ - ٣٨٥

(١) وفيه أيضًا: شفقة الأب على أبنائه ونصحه لهم، وإيقاظهم لقيام الليل.
وهذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر، فإن قوله: (إِنَّمَا أَنْفُسُنَا
بِيَدِ اللَّهِ) إِلَى آخِرِهِ اسْتِنَادٌ إِلَى الْقَدَرِ فِي تَرْكِ امْتِثَالِ الْأَمْرِ، وَهِيَ فِي نَفْسِهَا كَلِمَةٌ
حَقٌّ، لَكِنْ لَا تَصْلُحُ لِمُعَارَضَةِ الْأَمْرِ، بَلْ مُعَارَضَةُ الْأَمْرِ فِيهَا مِنْ بَابِ الْجَدَلِ
الْمَذْمُومِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف:
٥٤]. ١. هـ. «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» ٨/٢٤٤.

وفي استشهاد النبي ﷺ بقوله: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ عَلَى عَلِيٍّ ﷺ
- مع أن سياق الآيات التي ورد فيها هذا الجزء من الآية تتحدث عن الكفار -: =

باب **قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]**

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي^(١)، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي

= دليلٌ على جواز الاستشهاد بجزء من الآية في غير ما وردت من أجله في الأصل.

وجواز تنزيل الآية على واقعةٍ حادثةٍ، وجعلها مما يدخل في معنى الآية. فالنبي ﷺ اقتطع هذا الجزء الذي يصدق على حال علي رضي الله عنه، ولا يعني هذا أنه ممن اتصف بباقي تلك الصفات المذكورات أبداً. وهذه المسألة ترجع إلى أصل من أصول التفسير، وهو التفسير على القياس، والمراد به: إلحاق معنى باطن في الآية بظاهرها الذي يدل عليه اللفظ. ولكن لا يجوز الاستشهاد بالقرآن في مواطن الهزل، فهذا حرام لا يجوز القول به. ويجب أن يكون بين معنى الآية الظاهر وبين ما ذكره من الاستشهاد ارتباط ظاهر، وإلا كان الاستشهاد بالآية خطأ.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وليس لأحد استعمال القرآن لغير ما أنزله الله له؛ وبذلك فسر العلماء الحديث المأثور: «لا ينظر بكتاب الله»: أي: لا يجعل له نظير يذكر معه، كقول القائل لمن قدم لحاجة: لقد ﴿جِئْتُ عَلَى قَدَرٍ يَمُوسِي﴾ [طه: ٤٠] وقوله عند الخصومة: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ [الأنبياء: ٣٨]، أو: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الحشر: ١١].

ثم إن خرجه مخرج الاستخفاف بالقرآن والاستهزاء به كفر صاحبه. وأما إن تلا الآية عند الحكم الذي أنزلت له أو كان ما يناسبه من الأحكام فحسن، كقوله لمن دعاه إلى ذنب تاب منه: ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [النور: ١٦]، وقوله عند ما أهمه: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. ١. هـ. «المستدرک علی فتاوی ابن تیمیة»، جمع: الشيخ ابن قاسم، ص ١٤٥.

(١) المعنى: أن الله تعالى عند ظن عبده به، فيعمل سبحانه بهذا العبد ما ظن العبد أن الله تعالى يعمل به من خير وشر؛ لما روى الإمام أحمد بسند جيد عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ ﻋَزَّ وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيُظَنِّ بِي مَا شَاءَ». قاله ابن باز رحمته الله في (الحاشية).

نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأَ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأَ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِيرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً^(١).

باب غيرة الله ومحبته للعدو والمدح

* قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رضي الله عنه: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدَ^(٢) أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُدُوُّ مِنَ اللَّهِ،

= قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وَفِي السِّيَاقِ إِشَارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِ جَانِبِ الرَّجَاءِ عَلَى الْخَوْفِ. ١. هـ.
قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ جِهَةِ التَّسْوِيَةِ، فَإِنَّ الْعَاقِلَ إِذَا سَمِعَ ذَلِكَ لَا يَعْدِلُ إِلَى ظَنِّ إِيْقَاعِ الْوَعِيدِ وَهُوَ جَانِبُ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَارُهُ لِنَفْسِهِ، بَلْ يَعْدِلُ إِلَى ظَنِّ وَقُوعِ الْوَعْدِ وَهُوَ جَانِبُ الرَّجَاءِ. ٤٧٢/١٣

(١) فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ:

١ - فَضْلُ الذِّكْرِ، وَأَنَّ الذَّاكِرَ يَذْكُرُهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنْ ذَكَرَ اللَّهُ خَالِيًا ذَكَرَهُ فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ ذَكَرَهُ تَعَالَى فِي مَلَأَ مِنَ النَّاسِ، ذَكَرَهُ فِي مَلَأَ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ الْكَرَامُ، فَأَيُّ شَرَفٍ يَنَالُهُ الذَّاكِرُ؟

٢ - وَجُوبُ حَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَكُونُ لِلظَّنِّ حَسَبَ ظَنِّهِ، فَالْعَاقِلُ لَا يَخْتَارُ إِلَّا الظَّنَّ الْحَسَنَ، لِيَكُونَ لَهُ تَعَالَى كَمَا ظَنَ.

٣ - أَنَّهُ كَلِمَا تَقَرَّبَ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ بِالطَّاعَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالْخَيْرِ، تَقَرَّبَ اللَّهُ إِلَيْهِ بِأَعْظَمِ وَأَسْرَعَ، فَيُضَاعَفُ لَهُ الْعَطَا وَالْجِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

يُنْظَرُ: «الْخُلَاصَةُ فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْوَلِيِّ»، ص ٤٥٧.

(٢) وَفِي لَفْظٍ: «وَلَا شَخْصٌ» وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ عَلَى ذَلِكَ، وَرَوَى الْحَدِيثَ بِهَذِهِ اللفظة مسلم (١٤٩٩).

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالشَّخْصُ: هُوَ مَا شَخَّصَ وَبَانَ عَنْ غَيْرِهِ.

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنذِرِينَ^(١)، وَلَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةَ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ^(٢).

حَكَى الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ» عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَعَانِي قَالَ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ» عَقِبَ قَوْلِهِ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» مُنَبِّهًا لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ خِلَافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَرَادِعًا لَهُ عَنِ الْإِقْدَامِ عَلَى قَتْلِ مَنْ يَجِدُهُ مَعَ امْرَأَتِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ اللَّهُ مَعَ كَوْنِهِ أَشَدَّ غَيْرَةً مِنْكَ يُحِبُّ الْإِعْذَارَ، وَلَا يُؤَاخِذُ إِلَّا بَعْدَ الْحُجَّةِ، فَكَيْفَ تُقَدِّمُ أَنْتَ عَلَى الْقَتْلِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ؟^(٣). ٤٩٠/١٣ - ٤٩٢

باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِمَّنْ

الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ، مَا لَهَا^(٤) لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضَعَفَاءُ النَّاسِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَعْنِي: الرُّسُلَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «بَعَثَ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ» وَهِيَ أَوْضَحُ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ عِيَّاضٌ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَعَدَ الْجَنَّةَ) أَنَّهُ لَمَّا وَعَدَ بِهَا وَرَغَبَ فِيهَا، كَثُرَ السُّؤَالُ لَهُ وَالطَّلُبُ إِلَيْهِ وَالشَّاءُ عَلَيْهِ. ١. هـ.

قلت: المعنى - والعلم عند الله -: أنه تعالى مِنْ مُحَبَّتِهِ لِلْمَدْحِ وَالشَّاءِ وَعَدَ عِبَادَهُ الْجَنَّةَ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَحْمَدُوهُ وَيَشْكُرُوهُ عَلَى هَذِهِ الْجَائِزَةِ الْعَظِيمَةِ، وَالنِّعْمَةِ الْكَرِيمَةِ، وَالْهَبَةِ السَّخِيَّةِ.

(٣) فِيهِ: شَرَفُ الْغِيْرَةِ عَلَى مُحَارِمِ اللَّهِ، وَيَكْفِيهَا شَرْفًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّصَفَ بِهَا. وَفِيهِ: الْحَذَرُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى أَحْكَامِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ لِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ، مِنْ أَقْسَمَةٍ، أَوْ عَادَاتٍ، أَوْ أَذْوَاقٍ.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيهِ الْإِنْفَاتُ؛ لِأَنَّ نَسَقَ الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ مَا لِي.

وَسَقَطُهَا، وَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي^(١)، وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي، أُصِيبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، قَالَ: فَأَمَّا الْجَنَّةُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ^(٢)، فَيُلْقُونَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، ثَلَاثًا، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَمْتَلِئُ، وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ قَطُّ.

* قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى اتِّسَاعِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بِحَيْثُ تَسَعُ كُلٌّ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَنَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الرَّقَاقِ: أَنَّ آخِرَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُعْطَى مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا^(٣).

- (١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: زَادَ أَبُو الرَّنَادِ فِي رِوَايَتِهِ: «أَرْحَمَ بِكَ مَنْ أَشَاءَ مِنْ عِبَادِي».
- (٢) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَاسِمِيُّ: الْمَعْرُوفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ اللَّهَ يُنْشِئُ لِلْجَنَّةِ خَلْقًا، وَأَمَّا النَّارُ فَيَضَعُ فِيهَا قَدَمَهُ، قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ خَلْقًا إِلَّا هَذَا. انْتَهَى.
- وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ: إِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ مَقْلُوبٌ، وَجَزَمَ ابْنُ الْقَيِّمِ بِأَنَّهُ غَلَطَ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِأَنَّ جَهَنَّمَ تَمْتَلِئُ مِنْ إِبْلِيسَ وَأَتْبَاعِهِ.
- وَكَذَا أَنْكَرَ الرَّوَايَةُ شَيْخُنَا الْبُلْقِينِيُّ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» [الكهف: ٤٩] ثُمَّ قَالَ: وَحَمَلَهُ عَلَى أَحْجَارٍ تُلْقَى فِي النَّارِ أَقْرَبَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ذِي رُوحٍ يُعَذَّبُ بِغَيْرِ ذَنْبٍ انْتَهَى.

- (٣) هذا ثابتٌ في «الصحيحين» من حديث ابن مسعود، وفي صحيح من حديث جابر بلفظ: «فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا».

لك أن تتخيل مدى اتساع الجنة وعظمتها وكبرها، وإذا كانت السموات السبع بأفلاكها ونجومها وكواكبها والأرضين السبع كلها هي عرض الجنة، فكيف بطولها وارتفاعها؟

وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَشْيَاءَ تُوصَفُ بِعَالِيهَا؛ لِأَنَّ الْجَنَّةَ قَدْ يَدْخُلُهَا غَيْرُ الضُّعَفَاءِ، وَالنَّارَ قَدْ يَدْخُلُهَا غَيْرُ الْمُتَكَبِّرِينَ. ٥٣٦/١٣ - ٥٤١

﴿ بَاب ﴾ كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ، وَنِدَاءِ اللَّهِ الْمَلَائِكَةَ

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، فَيَحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيَحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَيُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ».

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي جَمْرَةَ: فِي تَغْيِيرِهِ بِالْحُبِّ تَأْنِيسَ الْعِبَادِ وَإِدْخَالَ الْمَسْرَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَمِعَ عَنْ مَوْلَاهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ حَصَلَ عَلَى أَعْلَى الشُّرُورِ عِنْدَهُ وَتَحَقَّقَ بِكُلِّ خَيْرٍ.

قَالَ: وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى لِمَنْ فِي طَبْعِهِ قُوَّةٌ وَمُرُوءَةٌ وَحُسْنُ إِنَابَةٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣] وَأَمَّا مَنْ فِي نَفْسِهِ رُغُونَةٌ وَلَهُ شَهْوَةٌ غَالِيَةٌ فَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا الزَّجْرُ بِالتَّعْزِيفِ وَالضَّرْبِ.

قَالَ: وَفِي تَقْدِيمِ الْأَمْرِ بِذَلِكَ لِجِبْرِيلَ قَبْلَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِظْهَارَ لِرَفِيعِ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى غَيْرِهِ مِنْهُمْ.

قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى تَوْفِيَةِ أَعْمَالِ الْبَرِّ عَلَى

= وإذا كان آخر من يدخل الجنة هذا نعيمه وملكه، وهو الذي قد أفرط في الدنيا في المعاصي والذنوب والتقصير، فكيف بأصحاب اليمين والسابقين؟ ما هو ملكهم، وما هو نعيمهم؟

نسأل الله تعالى الفردوس الأعلى من الجنة.

اِخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا فَرَضَهَا وَسَنَّهَا، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا كَثْرَةُ التَّحْذِيرِ عَنْ الْمَعَاصِي وَالْبِدَعِ؛ لِأَنَّهَا مَظَنَّةُ السَّخَطِ^(١). ٥٧١/١٣ - ٥٧٢

باب كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا رَبُّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: يَا رَبُّ وَآيُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: أَحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا».

(١) فيه: إثبات الصفات لله تعالى دون تحريف أو تعطيل، ودون تشبيه أو تمثيل، ومن ذلك صفة المحبة، فالله تعالى يُحِبُّ العبد المؤمن التقي، وإذا أحبه نادى جبريل: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَجِبْهُ، ولك أن تتصور أن فلانًا هذا هو أنت! كم هو الشرف الذي ستناله؟ والرفعة التي ستبوء بها؟

فالله تعالى الخالق الجبار، الذي تسبح له السَّمَوَاتُ وَأَمْلَاكُهَا، وَالتَّجُومُ وَأَفْلَاكُهَا، وَالْأَرْضُ وَسُكَّانُهَا، وَالْبَحَارُ وَحَيْثَانُهَا، وَالتَّجُومُ وَالْجِبَالُ، وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَالْأَكَامُ وَالرَّمَالُ، وَكُلَّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤].

الله الذي هو غنيٌّ عنك وأنت لا تستغني عنه طرفة عين ينطق باسمك! فيبغني للعاقل أن يصرف همته في الوصول إلى هذه المنزلة الشريفة، والمرتبة العظيمة.

وفيه: أن الله تعالى يتكلم بصوتٍ وحرف.

وفيه: أن الله تعالى إذا أحبَّ أحدًا وضع له القبول في الأرض، والمحبة في قلوب الناس، فإذا رأينا مَنْ وضع له القبول عند المؤمنين والصالحين فالواجب أن نُحِبَّهُ، ولا نُعَادِيهِ وَنَتَّبِعْ زَلَاتِهِ.

قَالَ الشَّيْخ أَبُو مُحَمَّدَ بْن أَبِي جَمْرَةَ: فِيهِ الْأَدَبُ فِي السُّؤَالِ؛ لِقَوْلِهِمْ: «وَأَيَّ شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا شَيْئًا أَفْضَلَ مِمَّا هُمْ فِيهِ فَاسْتَفْهَمُوا عَمَّا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ وَالْفَضْلَ وَالِإِغْتِبَاطَ إِنَّمَا هُوَ فِي رِضَا اللَّهِ ﷻ، وَكُلِّ شَيْءٍ مَا عَدَاهُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ فَهُوَ مِنْ أَثَرِهِ.

وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى رِضَا كُلِّ مَنْ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِحَالِهِ، مَعَ اخْتِلَافِ مَنَازِلِهِمْ، وَتَنْوِيعِ دَرَجَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ أَجَابُوا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَهُوَ: «أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ»^(١). ٦٠٥/١٣ - ٦٠٦.

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا

﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩] هَلُوعًا: ضَجُورًا

* قَالَ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ مَالٌ فَأَعْطَى قَوْمًا وَمَنْعَ آخَرِينَ، فَبَلَغَهُ أَنَّهُمْ عَتَبُوا، فَقَالَ: «إِنِّي أُعْطِيَ الرَّجُلَ وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي

(١) فالذين في الدرجات الأقل يرون أنفسهم في غاية النعيم واللذة والسرور؛ لأنهم لم يطلعوا على الدرجات الأعلى منهم، ولم يشاهدوا ما هم فيه أهلها من كمال اللذة، وتمام النعيم، التي تفوق ما هم فيه بكثير.

وأصحاب الدرجات العالية يشاهدون ما عليه أصحاب الدرجات الأقل منهم، فيشعرون بالغبطة والسعادة على ما هم فيه.

وهكذا حال الناس في هذه الحياة، فإن من يملك بيتًا متواضعًا، ومزرعة تكفيه وأهله، ووظيفة تُدرُّ عليه ما يكفي مؤونته وأهله؛ فإنه يشعر بالسعادة طالما لم تقع عينه على من هو أعلى وأرفع منه، ولم يُقارن حاله بمن هو أرفع منه.

وأصحاب الأموال الطائلة، والتجارة الكبيرة، والبيوت والمزارع الثمينة، حينما يرون من هم أقلُّ منهم يُحسُّون بالفارق الكبير، ويزدادون أنسًا وسعادةً بما هم فيه من النعيم ورغد العيش، فيزيدهم ذلك سعادةً ورضا، ويتخيَّلون أنفسهم كم سيكونون تُعساء لو عاشوا بالمكان الذي يعيشه الأقلُّ منهم.

أَدْعُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِيَ، أُعْطِيَ أَقْوَامًا لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكُلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ مِنْهُمْ عَمَرُو بْنُ تَغْلِبَ، فَقَالَ عَمَرُو: مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ.

* قال الحافظ رحمه الله: فِيهِ أَنَّ الرِّزْقَ فِي الدُّنْيَا لَيْسَ عَلَى قَدَرِ الْمَرْزُوقِ فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَإِنَّمَا تَقَعُ الْعَطِيَّةُ وَالْمَنْعُ بِحَسَبِ السِّيَاسَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَكَانَ ﷺ يُعْطِي مَنْ يَخْشَى عَلَيْهِ الْجَزَعُ وَالْهَلَعُ لَوْ مُنِعَ، وَيَمْنَعُ مَنْ يَثِقُ بِصَبْرِهِ وَاحْتِمَالِهِ وَقَنَاعَتِهِ بِثَوَابِ الْآخِرَةِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْبَشَرَ جُبِلُوا عَلَى حُبِّ الْعَطَاءِ وَبُغْضِ الْمَنْعِ، وَالْإِسْرَاعِ إِلَى إِنْكَارِ ذَلِكَ قَبْلَ الْفِكْرَةِ فِي عَاقِبَتِهِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمَنْعَ قَدْ يَكُونُ خَيْرًا لِلْمَمْنُوعِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الصَّحَابِيُّ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ حُمْرَ النَّعَمِ».

وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: «بِتِلْكَ»: لِلْبَدَلِيَّةِ؛ أَيُّ: مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِدَلِّ كَلِمَتِهِ النَّعَمِ الْحُمْرِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمَذْكُورَةَ تَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ إِيْمَانِهِ الْمُفْضِي بِهِ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَثَوَابِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَأَبْقَى.

وَفِيهِ: إِسْتِثْلَافٌ مَنْ يُخْشَى جَزَعَهُ أَوْ يُرْجَى بِسَبَبِ إِعْطَائِهِ طَاعَةَ مَنْ يَتَّبَعُهُ.

وَفِيهِ: الْإِعْتِذَارُ إِلَى مَنْ ظَنَّ ظَنًّا وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ^(١). ٦٣٧ - ٦٣٦/١٣.

(١) وقد كان حقُّ هذا الظان أن يُؤَنَّبَ ويُلامَ، لكنه رحمه الله رؤوف رحيم، يعفو ويصفح كعادته.

وفي الحديث: جواز المدح في الوجه، إذا لم يكن فيه كذبٌ ولا مفسدة.

باب [باب: ما جاء في فضل: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ،

سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ]

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: هَذِهِ الْفَضَائِلُ الْوَارِدَةُ فِي فَضْلِ الذِّكْرِ إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الشَّرَفِ فِي الدِّينِ وَالْكَمَالِ، كَالطَّهَارَةِ مِنَ الْحَرَامِ وَالْمَعَاصِي الْعِظَامِ، فَلَا تَظُنَّ أَنَّ مَنْ أَدَمَّنَ الذِّكْرَ وَأَصْرَّ عَلَى مَا شَاءَهُ مِنْ شَهَوَاتِهِ، وَأَنْتَهَكَ دِينَ اللَّهِ وَحُرْمَاتِهِ، أَنَّهُ يَلْتَحِقُ بِالْمُطَهَّرِينَ الْمُقَدَّسِينَ، وَيَبْلُغَ مَنَازِلَهُمْ بِكَلَامٍ أَجْرَاهُ عَلَى لِسَانِهِ، لَيْسَ مَعَهُ تَقْوَى وَلَا عَمَلٌ صَالِحٌ. ١.١ هـ^(١).

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ذَكَرُ هَذَا الْبَابِ هُوَ لِإِرَادَةِ أَنْ يَكُونَ آخِرُ الْكَلَامِ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ، كَمَا أَنَّهُ ذَكَرَ حَدِيثَ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ لِإِرَادَةِ بَيَانِ إِخْلَاصِهِ فِيهِ. ١.١ هـ.

كَذَا قَالَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ قَصَدَ خَتَمَ كِتَابِهِ بِمَا دَلَّ عَلَى وَزْنِ الْأَعْمَالِ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ آثَارِ التَّكْلِيفِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ الْوِزْنِ إِلَّا الْإِسْتِقْرَارُ فِي أَحَدِ الدَّائِرَتَيْنِ إِلَى أَنْ يُرِيدَ اللَّهُ إِخْرَاجَ مَنْ قَضَى بِتَعْذِيرِهِ مِنَ الْمُؤَحِّدِينَ فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: الْحَثُّ عَلَى إِدَامَةِ هَذَا الذِّكْرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

(١) قَالَ ابْنُ الْقِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَكُلُّ قَوْلٍ رَتَّبَ الشَّارِعُ مَا رَتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الثَّوَابِ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ التَّامُّ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي يَوْمِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»، وَلَيْسَ هَذَا مُرْتَبًّا عَلَى مُجَرَّدِ قَوْلِ اللِّسَانِ». ١.١ هـ. «مدارج السالكين» ١/ ٣٣١.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ آخَرُ لَفْظُهُ: «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمِهِ مِائَةً مَرَّةً حُطَّتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي قَوْلٍ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ» وَحَدَّثَهَا فَإِذَا انْضَمَّتْ إِلَيْهَا الْكَلِمَةُ الْأُخْرَى فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا تُفِيدُ تَحْصِيلَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ الْمُنَاسِبِ لَهَا، كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ الْكَلِمَةَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَهُ خَطَايَا مَثَلًا فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ مَا يُوَازِنُ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: مِنَ الْبَدِيعِ: الْمُقَابَلَةُ وَالْمُنَاسَبَةُ وَالْمُوَازَنَةُ فِي السَّجْعِ. ١٣/٦٧٤-٦٧٦



الخاتمة

هذا ما أكرمني الله تعالى به من استنباط الفوائد واللطائف من كثير من أحاديث رسول الله ﷺ، التي رواها البخاري في صحيحه، وما تيسر من جمع وتلخيص كلام الحافظ ابن حجر وغيره من أهل العلم عليها. وهذه الأحاديث الصحيحة هي نبراسٌ يهتدي به المؤمن، ونورٌ يستضيء به، وميزان يزن به أقواله وأعماله، وعباداته وأخلاقه وجميع شؤون حياته.

ومن تدبرها وتأملها طالباً الهداية والعمل: سيجد لذلك أثراً عظيماً في سلوكه وإيمانه وحياته.

أسأل الله تعالى القبول والتوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
[باب: الأعمال بالنيات]	١١
[باب: كيف بُدئ الوحي برَسُولِ اللَّهِ ﷺ]	١٦
[باب: مُدَارَسَةُ جَبْرِيلَ الْقُرْآنَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ]	١٧
[باب: الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ]	١٨
[باب: الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ]	١٩
[باب: أسباب حصول حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ]	٢٠
[باب: الحدود كفارة للعصاة]	٢١
[باب: النبي ﷺ أتقى وأعلم الناس، ومع ذلك فكان يقتصد في العبادة]	٢٢
[باب: ما الذي يعصم دماء الناس]	٢٣
[باب: التحقيق في أفضلية الأعمال]	٢٥
[باب: قصة الرجل الذي تركه النبي ﷺ ولم يُعْطِهِ شَيْئًا]	٢٦
[باب: الحذر من تعيير وعيب الناس]	٢٧
[باب: معنى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾]	٢٨
[باب: الدِّينُ يُسْرٌ]	٢٩
[باب: فضل النفقة لوجه الله]	٣١
[باب: لطيفة في فضل العلم الشرعي]	٣٢
[باب: اسْتِحْبَابُ تَأْنِيسِ الْقَادِمِ وَالْمُسْلِمِ]	٣٢
[باب: قصة النفر الثلاثة الذين حضروا مجلس النبي ﷺ]	٣٣
[باب: الاقتصاد في الموعظة]	٣٤
[باب: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُقَفِّهِ فِي الدِّينِ]	٣٥

- ٣٥ [باب: لَا يُقْبَضُ الْعِلْمُ انْتِزَاعًا]
- ٣٦ [باب: قِصَّةُ هَمِّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى كِتَابَةِ كِتَابٍ قُبِيلَ مَوْتِهِ]
- ٣٧ [باب: مَتَى يَجُوزُ كِتْمَانُ الْعِلْمِ]
- ٣٨ [باب: قُلُوبُ الْعُلَمَاءِ تَنْفَرُ إِذَا سَمِعَتْ غَيْرَ الْحَقِّ]
- ٣٨ [بَابُ: مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا]
- ٣٩ [باب: وَجُوبُ تَرْكِ الْمَصْلَحَةِ لِأَمْنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَفْسَدَةِ]
- ٤١ [باب: وَبَيِّنٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ]
- ٤١ [باب: اسْتِحْبَابُ التَّيَمُّنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ]
- ٤٢ [باب: الْمُثَامِلَةُ فِي الْقِصَاصِ، وَالتَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ]
- ٤٣ [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ وَضْعِ سَلَى الْجَزُورِ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ ﷺ]
- ٤٥ [باب: كَيْفَ كَانَ يَسْتَاكُ النَّبِيُّ ﷺ]
- ٤٦ [باب: هَلْ يُبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ أَمْ بِالْأَيْمَنِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالسَّلَامِ؟]
- ٤٧ [باب: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ]
- ٤٧ [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ سُؤَالِ عَلِيٍّ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْمَذِي]
- ٤٨ [باب: تَجَمُّلٌ وَتَطْيُبُ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ]
- ٤٨ [قِصَّةُ الْمَرْأَةِ الْمَشْرُكَةِ حِينَ أَخَذَتْ وَمَا مَعَهَا مِنَ الْمَاءِ لِلنَّبِيِّ ﷺ]
- ٥٤ [باب: قِصَّةُ فَقْدِ عَائِشَةَ لِعَقْدِهَا فِي السَّفَرِ]
- ٥٧ [باب: أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ حَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلَهُ]
- ٥٩ [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَعَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ حَوْلَ التَّيْمِمِ]
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ حَوْلَ التَّيْمِمِ]
- ٥٩ [من الجنابة]
- ٦٢ [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ وَصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ]
- ٦٥ [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ جَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ مَسْجِدًا]
- ٦٦ [باب: هَلْ يَجُوزُ رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ؟]
- ٦٦ [باب: لَا يَمُرُّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي]
- ٦٧ [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ عَزْمِ النَّبِيِّ ﷺ إِحْرَاقِ بُيُوتِ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ]

الصفحة

الموضوع

- [باب: ما يُستفاد من قصة الإمام الذي يقرأ سورة الإخلاص في كل ركعة] ٦٨
- [باب: الصحابة رضي الله عنهم قد يخفى عليهم شيء من أمور الدين] ٦٩
- [باب: هل يجوز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره؟] ٧٠
- [باب: إجتنب مواضع التهم، وكراهة مخالطة الرجال للنساء] ٧١
- [باب: ما يُستفاد من سماع النبي صلى الله عليه وسلم لغناء الجاريتين في العيد] ٧٢
- [باب: الصدقة من دوافع العذاب] ٧٤
- [باب: ما يُستفاد من مبيت ابن عباس عند خالته ميمونة] ٧٤
- [باب: ما يُستفاد من رؤيا ابن عمر رضي الله عنهما حين أمر به إلى النار] ٧٥
- [باب: أرجى عمل عمله بلال في الإسلام] ٧٦
- [باب: تحذير النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ترك قيام الليل] ٧٧
- [باب: لا ينبغي التقدم لإمامة الناس إلا برضا منهم] ٧٧
- [باب: قصة أبي برة الأسلمي حين انطلق فرسه وهو في الصلاة] ٧٨
- [باب: ما يُستفاد من قصة الرجل الذي وقصته راحلته] ٧٩
- [باب: ما يُستفاد من قصة الغلام اليهودي] ٨٠
- [باب: كيف يُعذب الميت بئكاء أهله عليه؟] ٨١
- [باب: ما أدي زكاته فليس يكثر] ٨٢
- [باب: قصة معن بن يزيد رضي الله عنه ومخاصمة أبيه له] ٨٣
- [باب: قصة الأعرابي الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهجرة] ٨٤
- [باب: ما يُستفاد من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم للمحلقين بالرحمة ثلاثاً] ٨٥
- [باب: قصة اصطياد أبي قتادة رضي الله عنه لحمار الوحش] ٨٥
- [باب: ما يُستفاد من نصيحة أبي شريح لعمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة] ٨٦
- [باب: ما يُستفاد من مراجعة العباس رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم في الإذخر] ٨٨
- [باب: قصة الفضل بن عباس مع المرأة الخنعية] ٩٠
- [باب: جواز الجزم بما يغلب على الظن] ٩٠
- [باب: صنع الطعام والتكلف للضيف] ٩١

- [باب: قصة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه في حرصه على الإكثار من الصوم] ٩٣
- [باب: فضيلة العمل والكسب] ٩٥
- [باب: الْبَحْثُ وَالْإِجْتِهَادُ فِي حَيَاتِهِ رضي الله عنه] ٩٦
- [باب: ما يُستفاد من ترك النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الاعتكاف حين رأى أخبية زوجاته في المسجد] ٩٦
- [باب: التَّحَرُّزُ مِنَ التَّعَرُّضِ لِسُوءِ الظَّنِّ] ٩٧
- [باب: مُبَاشَرَةُ الْكَبِيرِ وَالشَّرِيفِ شِرَاءَ الْحَوَائِجِ] ٩٨
- [باب: قصة القوم الذين امتنعوا من ضيافة الصحابة حتى لدغ سيدهم] ٩٩
- [باب: قصة توكيل النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حِفْظَ مَالِ الزَّكَاةِ] ١٠١
- [باب: فَضْلُ الْغُرْسِ وَالزَّرْعِ، وَالْحَضُّ عَلَى عِمَارَةِ الْأَرْضِ] ١٠٣
- [باب: قصة مُخَاصَمَةِ الرُّبَيْرِ مع رجلٍ من الأنصار] ١٠٤
- [باب: قول النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِلْأَنْصَارِ: إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً فَأَصْبِرُوا] ١٠٥
- [باب: قصة الرَّجُلِ الَّذِي أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَتَقَاضَاهُ فَأَعْلَظَ عَلَيْهِ] ١٠٦
- [باب: مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ] ١٠٧
- [باب: مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا طَوَّقَهُ مِنْ سَعِ أَرْضِينَ] ١٠٨
- [باب: أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخَصِمُ] ١٠٩
- [باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْإِظْنَابِ فِي الْمَدْحِ، وَلْيُقْلَ مَا يَعْلَمُ] ١١٠
- [باب: الصَّبْرُ عَلَى جَوْرِ السُّلْطَانِ وَتَرْكُ الْقِيَامِ عَلَيْهِ] ١١٠
- [باب: ما يُستفاد من رَهْنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم دِرْعَهُ عِنْدَ يَهُودِيٍّ] ١١١
- [باب: من أعان على شيءٍ يكون له نفس أجر من باشر] ١١٢
- [باب: ما يُستفاد من إعتاق عَائِشَةَ رضي الله عنها لِبَرِيرَةَ] ١١٣
- [باب: الصدقة ولو باليسير] ١١٤
- [باب: مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا] ١١٥
- [باب: جَوَازُ تَصَرُّفِ الْفَقِيرِ مَا يُعْطَى بِالْبَيْعِ وَالْهَدِيَّةِ] ١١٦
- [باب: مُنَاشِدَةُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْعَدْلَ فِي عَائِشَةَ رضي الله عنها] ١١٧
- [باب: هِبَةُ ذِي الرَّحِمِ هل هي أَفْضَلُ مِنَ الْعَتَقِ؟] ١١٩

- [باب: اسْتِثْلَافُ أَهْلِ اللَّسَنِ وَكِبَارِ السَّنِ بِالْعُطِيَّةِ وَالْكَلامِ الطَّيِّبِ ١٢٠]
- [باب: ما يُسْتَفَادُ مِنْ إِرسالِ عُمَرَ رضي الله عنه بِحُلَّةٍ إِلَى أَخٍ لَهُ مُشْرِكٌ ١٢١]
- [باب: ما يُسْتَفَادُ مِنْ زِيَارَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِيٍّ وَمَا لاقاه منه ١٢١]
- [باب: متى يجوز الكذب؟] ١٢٢]
- [باب: ما يُسْتَفَادُ مِنْ شِراءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ جَابِرٍ رضي الله عنه جملة ١٢٣]
- [باب: ما يُسْتَفَادُ مِنْ عِيادَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه ١٢٥]
- [باب: ما يُسْتَفَادُ مِنْ تَبَرُّعِ أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنه بِبِسْطَانِهِ بِبِرْحَاءَ ١٢٨]
- [باب: جَوَّازُ تَحَدُّثِ الرَّجُلِ بِمَنَاقِبِهِ عِنْدَ الْإِحْتِياجِ إِلَى ذَلِكَ ١٣٠]
- [باب: مَنْ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الْحَرْبِ ١٣٠]
- [باب: ما يُسْتَفَادُ مِنْ دَعَاةِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ١٣١]
- [باب: ما يُسْتَفَادُ مِنْ أَخْذِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رضي الله عنه لِلرَّايَةِ يَوْمَ مُوتِهِ ١٣٢]
- [باب: النَّاسُ يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَبَائِهِمْ ١٣٣]
- [باب: ما هو أَشَدُّ يَوْمٍ أَتَى عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ؟] ١٣٣]
- [باب: النهي عن سبِّ الديك، والحكمة من ذلك] ١٣٦]
- [باب: لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم: لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْتِ زَوْجَهَا] ١٣٧]
- [باب: قصة إبراهيم عليه السلام وزوجه سارة مع الملك الظالم] ١٣٨]
- [باب: ما يُسْتَفَادُ مِنْ قولِ سُلَيْمَانَ عليه السلام: لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ ١٤١]
- [باب: قصة عيسى عليه السلام عندما رأى رجلاً يسرق] ١٤٣]
- [باب: كان النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يختار أيسرَ الأمور، ولا يَنْتَقِمُ لِنَفْسِهِ ١٤٤]
- [باب: قصة خصام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما] ١٤٥]
- [باب: قصة استئذانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ يُكَلِّمُهُ وَيُفَرِّغْنَ أَصْوَاتَهُنَّ] ١٤٨]
- [باب: إنكار ابنِ عُمَرَ رضي الله عنه على أهل العراق حين سألوه عَنْ دَمِ الْبُعُوضِ ١٥١]
- [باب: غيرَةُ عَائِشَةَ عَلَى خَدِيجَةَ رضي الله عنها] ١٥١]
- [باب: قصة أبي بكرٍ رضي الله عنه مع المرأة التي حَجَّتْ مُضْمِنَةً ١٥٢]
- [باب: جواز التحدث عن أمور الجاهلية وقصصها، والقصص الوعظية] ١٥٣]

- [باب: حرص النبي ﷺ على تبليغ الدعوة والدين للقبائل وأفراد الناس في أماكنهم ويوتهم] ١٥٤
- [باب: ما يُستفاد من قصة مقتل عاصم بن ثابتٍ وحُيَيبٍ وأصحابهم] ١٥٤
- [باب: ما يُستفاد من جهر أبي ذرٍ رضي الله عنه بالتوحيد حينما أسلم] ١٥٥
- [باب: متى تجب الهجرة؟] ١٥٧
- [باب: حوار أبي موسى الأشعري مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه حول الخوف والرجاء] ١٥٧
- [باب: ما يُستفاد من تقبيل أبي بكرٍ لعائشة وهي مريضةٌ ورحمته لها] ١٥٩
- [باب: فتوى البراء بن عازبٍ لمن باعَ فضةً مؤجلًا] ١٥٩
- [باب: ما يُستفاد من عيادة ابنِ عمرَ لسعيد بن زيدٍ رضي الله عنه في يومِ جمعةٍ] ١٦٠
- [باب: عدمُ محابة النبي ﷺ لأقربائه] ١٦١
- [باب: ما يُستفاد من قتل الصحابة كعب بن الأشرف] ١٦٢
- [باب: ما يُستفاد من قتل الصحابة أبا رافع اليهودي] ١٦٣
- [باب: قصة عبد الرحمن بن عوفٍ رضي الله عنه عندما أتى بطعامٍ وكان صائمًا] ١٦٤
- [باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾] ١٦٥
- [باب: ما يُستفاد من أمر النبي ﷺ وحشيًا أن يتعد عن نظره] ١٦٧
- [باب: ما يُستفاد من قول النبي ﷺ: لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ] ١٦٨
- [باب: ما يُستفاد من امتناع أم أيمن من إرجاع النخلات إلى أنس بن مالك] ١٧٠
- [باب: ما يُستفاد من حكم سعد بن عباد على بني قريظة يوم الخندق] ١٧٢
- [باب: استحبابُ الثناء على من فيه فضيلة] ١٧٣
- [باب: هل يُستحبُّ رفعُ الصوتِ بالقرآنِ بالليل؟] ١٧٣
- [باب: قصة الرجل الذي أخذ شيئًا من المعانيم قبل قسمتها] ١٧٤
- [باب: حزن النبي ﷺ حين بلغه مقتل جعفر يوم مؤته، وماذا حصل من أهله] ١٧٥
- [باب: مقتل أبي عامرٍ رضي الله عنه ودُعاء النبي ﷺ له] ١٧٧
- [باب: من هدى النبي ﷺ أنه إذا نهى عن شيءٍ ليس بإثمٍ أو أمر به، وطلب منه أن يتركهم يفعلون ما يرونه أنه يسمح لهم بذلك] ١٧٨

- [باب: ما يُستفاد من عدم إعطاء النبي ﷺ الأنصارَ شيئًا من غنائم حنين] ١٧٩
- [باب: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق] ١٨٢
- [باب: الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتفاوتون في عباداتهم وكثرتها وتنوعها] ١٨٤
- [باب: صراحة الصحابة وعدم مجاملتهم ومداهمتهم] ١٨٨
- [باب: هدم جرير رضي الله عنه للصنم الذي يدعى ذو الخلصة] ١٨٩
- [باب: قدوم مسيلمة الكذاب على رسول الله ﷺ وما حصل منه] ١٩٠
- [باب: قصة نفر الثلاثة الذين جاؤوا يسألون عن عبادة النبي ﷺ] ١٩١
- [باب: ما يُستفاد من قصة وفد أهل نجران] ١٩٤
- [باب: إنكار ابن مسعود على خطاب ﷺ لئس الخاتم من ذهب] ١٩٦
- [باب: الثناء في الوجه لمن هو أهله، ونسبة المعروف لصاحبه] ١٩٦
- [باب: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمرَهُمُ امْرَأَةٌ] ١٩٧
- [باب: وصايا النبي ﷺ قبل موته، وما هم به من كتابة كتاب] ١٩٨
- [باب: لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ] ٢٠٠
- [باب: ما يُستفاد من قول ابن مسعود: لَقَدْ أُنْزِلَ النَّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ خَيْرٍ مِنْكُمْ] ٢٠٠
- [باب: متى وأين أنزلت هذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾] ٢٠٢
- [باب: همّة السلف الصالح عليهم رحمة الله، وسفرهم لطلب العلم] ٢٠٣
- [باب: كراهة النبي ﷺ كثرة الأسئلة] ٢٠٣
- [باب: ماذا قال رسول الله ﷺ لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾؟] ٢٠٤
- [باب: ماذا فعل النبي ﷺ بعبد الله بن أبي حنن مات؟] ٢٠٥
- [باب: ما يُستفاد من قصة الرجل الذي أصاب من امرأة قبله] ٢٠٩
- [باب: دخول ابن عباس على عائشة رضي الله عنها قبل موتها وهي على فراش الموت] ٢١٠
- [باب: مبادرة الصحابييات لتغطية وجوههن عند نزول آية الحجاب] ٢١٢
- [باب: ما يُستفاد من شهادة خزيمة للنبي ﷺ بشيء لم يشهده] ٢١٢
- [باب: ما يُستفاد من تحيير النبي ﷺ أزواجه] ٢١٥
- [باب: قصة أويس بن عامر] ٢١٦

- [باب: قولُ المُنَافِقِ ابْنِ أَبِي: لَا تُتَّفَقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْقُضُوا] .. ٢٢٠
- [باب: مِنْ الْعِلْمِ أَنَّ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: لَا أَعْلَمُ] ٢٢١
- [باب: ذُمُّ السَّمَنِ إِذَا كَانَ عَنْ شَرِّهِ وَجَشَع] ٢٢١
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ دُخُولِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى عُمَرُ فِي مَجَالِسِهِ الْعَامَةِ، وَمَا قِيلَ فِي ذَلِكَ] ٢٢٢
- [باب: وَجُوبُ الثَّبُتِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَنَقْلُهَا، وَسُؤَالُ السَّامِعِ عَنِ الْمَصْدَرِ] ٢٢٣
- [باب: مُعْجِزَةُ كُلِّ نَبِيٍّ تَقَعُ مُنَاسِبَةً لِحَالِ قَوْمِهِ] ٢٢٤
- [باب: الْحِكْمَةُ الْإِلَهِيَّةُ فِي التَّدْرُجِ فِي التَّشْرِيعِ] ٢٢٦
- [باب: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ] ٢٢٨
- [باب: مَحَبَّةٌ مَنْ يَكُونُ مَا هِرًا فِي الْقُرْآنِ] ٢٣٠
- [باب: مَنْ قَرَأَ بِالْأَيْتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفَنَاهُ] ٢٣١
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ نَزُولِ الْمَلَائِكَةِ لِمَصْنُوتِ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ] ٢٣٢
- [باب: النَّهْيُ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا، بَلْ يَقُولُ: نُسِيَ] ٢٣٣
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ سُورَةَ الْفَتْحِ] ٢٣٤
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ] ٢٣٥
- [باب: الْحَضُّ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَالْأُلُفَّةُ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ] ٢٣٥
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ عَرْضِ عَثْمَانَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ الزَّوْاجِ] ٢٣٦
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: تَزَوَّجْ فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً] ٢٣٩
- [باب: قِصَّةُ زَوَاجِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَرْأَةِ الثَّيِّبِ] ٢٤١
- [باب: فَضْلُ الْحَنَوِّ وَالشَّقَقَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَحِفْظُ مَالِ الزَّوْجِ] ٢٤٣
- [باب: الْفِتْنَةُ بِالنِّسَاءِ أَشَدُّ مِنَ الْفِتْنَةِ بِغَيْرِهِنَّ] ٢٤٤
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ اسْتِئْذَانِ عَائِشَةَ ﷺ لِعَمَّاهَا مِنَ الرِّضَاعِ] ٢٤٥
- [باب: مَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةَ: مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ] ٢٤٦
- [باب: عَرْضُ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ] ٢٤٧

- [باب: توجیه قول الرُّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ: جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مَيِّ] ٢٤٩
- [باب: إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا، ولماذا أدخل البخاريُّ هذا الحديث في باب الخُطْبَةِ؟] ٢٥١
- [باب: ما يُستفاد من قصة المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ] ٢٥١
- [باب: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَسْأَلَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا] ٢٥٤
- [باب: إيثار الصحابة ﷺ، وما كان من زواج عبد الرحمن بن عوف] ٢٥٦
- [باب: مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ] ٢٥٨
- [باب: لَوْ دُعِيَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَابَ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيْهِ ذِرَاعٌ لَقَبِلَ] ٢٥٩
- [باب: استحباب إخبار من تُحب بأنك تُحبه، وإظهار الفرح والسرور عند لقاء الناس] ٢٦٠
- [باب: قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس] ٢٦١
- [باب: اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا] ٢٦٢
- [باب: ما يُستفاد من حكاية النساء اللاتي تعاهدن أن لا يكتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَرْوَاجِهِنَّ شَيْئًا] ٢٦٣
- [باب: حَقُّ الزَّوْجِ آكَدَ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنَ التَّطَوُّعِ بِالْخَيْرِ] ٢٦٥
- [باب: الغيرة في النساء فطرة فُطِرْنَ عليها] ٢٦٧
- [باب: الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يَكُنْ، وَمَا يُنْهَى مِنْ إِفْتِخَارِ الضَّرَّةِ] ٢٦٨
- [باب: قصة أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ونقلها النَّوْى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ] ٢٦٩
- [باب: غَيْرَةُ النِّسَاءِ وَوَجْدُهُنَّ] ٢٧١
- [باب: قصة إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ حِينَ أُرْسِلَتْ صَحْفَةً فِيهَا طَعَامٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فكسرتها إحدى زوجاته] ٢٧٣
- [باب: قصة رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ لزوجة عمر في الْجَنَّةِ تَتَوَضَّأُ] ٢٧٤
- [باب: منع النبي ﷺ عليًّا أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَى فَاطِمَةَ ابْنَةِ أَبِي جَهْلٍ] ٢٧٥
- [باب: مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ] ٢٧٧
- [باب: ما جاء في الْمُخَنَّثِ] ٢٧٧

- بَابُ: لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْعَيْتَةُ، مَخَافَةً أَنْ يُخَوِّهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ ٢٧٩
- بَابُ: طَلَبُ الْوَلَدِ ٢٨٠
- [بَابُ: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ تَحْرِيمِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْعَسَلِ] ٢٨١
- [بَابُ: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ إِعْتَاقِ بَرِيرَةَ] ٢٨٥
- [بَابُ: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ تَوْجِيهِ النَّبِيِّ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عِنْدَ أَكْلِهِ] ٢٨٨
- بَابُ: مَنْ تَتَبَعَ حَوَالِي الْقِصَّةِ مَعَ صَاحِبِهِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً ٢٩٠
- [بَابُ: طَعَامُ الْإِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ] ٢٩٢
- [بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْجُودِ وَالْكَرَمِ، وَعَدَمِ الشُّبْعِ] ٢٩٣
- [بَابُ: النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ مُتَّكِئًا] ٢٩٥
- [بَابُ: مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ] ٢٩٦
- [بَابُ: اسْتِثْنَانُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُضَيَّفِ فِي رَجُلٍ تَبَعَهُ وَلَمْ يُدْعَ] ٢٩٧
- [بَابُ: امْتِنَاعُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَبُولِ الضِّيَافَةِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يَصْطَحِبَ مَعَهُ زَوْجَتَهُ] ٢٩٩
- [بَابُ: النَّهْيُ عَنِ الْقِرَآنِ فِي الطَّعَامِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ] ٣٠١
- بَابُ: الطَّاعِمُ الشَّارِكُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ ٣٠٢
- [بَابُ: فَضِيلَةُ مَنْ أُصِيبَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ] ٣٠٣
- [بَابُ: مَا جَاءَ فِي الصَّيْدِ] ٣٠٤
- [بَابُ: امْتِنَاعُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَكْلِ الضَّبِّ] ٣٠٥
- [بَابُ: سَيَكُونُ أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الزَّنا وَالْحَرِيرَ وَالْحَمَرَ وَالْمَعَارِفَ] ٣٠٦
- [بَابُ: اسْتِحْبَابُ تَغْطِيَةِ الْآنِيَةِ] ٣٠٧
- [بَابُ: مَا جَاءَ فِي أَكْلِ لَذِيذِ الْأَطْعِمَةِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرُّزْقِ] ٣٠٨
- [بَابُ: هَلْ يُدْأَى بِالْأَيْمَنِ أَمْ بِالْأَكْبَرِ فِي السَّلَامِ وَتَقْدِيمِ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ؟] ٣٠٩
- [بَابُ: التَّبَسُّطُ مَعَ الصَّاحِبِ وَدُعَاؤُهُ بِكُنْيَتِهِ، وَاسْتِهَابُهُ مَا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ] ٣١٢
- [بَابُ: مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ أَدَى وَنَحْوِهِ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ] ٣١٢
- بَابُ: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأُمَثُلُ فَلَا مِثْلُ ٣١٣
- بَابُ: عِيَادَةُ النِّسَاءِ الرَّجَالِ ٣١٤
- [بَابُ: قِصَّةُ الْمَرْأَةِ السُّودَاءِ الَّتِي كَانَتْ تُصْرَعُ] ٣١٥

الموضوع

الصفحة

- بَاب: مَا رُخِّصَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقُولَ إِنِّي وَجَعٌ أَوْ وَارَأْسَاهُ أَوْ اِسْتَدَّ بِي الْوَجَعُ ٣١٧
- [بَاب: النهي عن تمني الموت، وما هو الدعاء المَشْرُوع في ذلك؟] ٣١٨
- [بَاب: كتمان العلم إذا كان نشره فيه مفسدة] ٣١٩
- [بَاب: الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ] ٣٢٠
- [بَاب: موقف الصحابة رضي الله عنهم من الوباء الذي اجتاحت بلاد الشام] ٣٢١
- [بَاب: الْعَيْنُ حَقٌّ، وَكَيْفِيَّةُ غَسْلِ الْعَائِنِ إِذَا أَصَابَ أَحَدًا] ٣٢٨
- [بَاب: لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْقَالُ] ٣٣١
- بَاب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾،
وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ ٣٣٣
- [بَاب: لَا عُدْوَى وَلَا هَامَةٌ، وَاسْتِخْدَامُ الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الْمَجَادَلَةِ] ٣٣٦
- [بَاب: التَّحْذِيرُ مِنَ الْكِبَرِ] ٣٣٧
- [بَاب: إِخْرَاجُ مَنْ يَحْضُلُ بِهِ التَّأْذِي لِلنَّاسِ عَنْ مَكَانِهِ إِلَى أَنْ يَتُوبَ] ٣٣٨
- [بَاب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ نِقَاشِ أَمِّ يَعْقُوبَ لَابْنِ مَسْعُودٍ فِي نَسَبِهِ لَعْنِ الْوَاشِمَاتِ
وَالنَّامِصَاتِ لِلْقُرْآنِ وَلَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ] ٣٣٨
- بَاب: لَا يُجَاهِدُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَبْوَيْنِ ٣٤٠
- [بَاب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ إِقَامَةِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَأَصْحَابِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] ٣٤١
- [بَاب: مَنْ عَمِلَ عَمَلًا يُؤَدِيهِ إِلَى مُحْرَمٍ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ فَهُوَ كَمَنْ قَصَدَهُ وَتَعَمَدَهُ
فِي الْإِثْمِ] ٣٤١
- [بَاب: النَّهْيُ عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ] ٣٤٢
- [بَاب: أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ وَمَعْنَاهَا وَمِنْهَا قَوْلُ الزُّورِ] ٣٤٥
- [بَاب: صَلَوةُ الرَّحِمِ سَبَبٌ فِي بَسْطِ الرِّزْقِ وَطَوِيلِ الْعُمْرِ] ٣٤٦
- [بَاب: صَلَوةُ الرَّحِمِ حَقٌّ حَتَّى لِلْكَافِرِ] ٣٤٧
- [بَاب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ سُؤَالِ الْمَرْأَةِ الَّتِي مَعَهَا بَتَانُ عَائِشَةَ رضي الله عنها] ٣٤٨
- [بَاب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ حَمْلِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَامَةَ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِ فِي الصَّلَاةِ] ٣٤٩
- [بَاب: جُلُوسُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَالْحَسَنِ رضي الله عنهما عَلَى فَخْذِ النَّبِيِّ ﷺ] ٣٥١
- [بَاب: مِثْلُهُ كَافِلِ الْيَتِيمِ] ٣٥١

- [بَاب: فضيلة من غَرَسَ غَرْسًا وَأَكَلَ مِنْهُ] ٣٥٢
- [بَاب: الوَصَاةُ بِالْجَارِ] ٣٥٢
- [بَاب: عِظْمُ حَقِّ الْجَارِ، وَحَقُّ الْمَلَكِينَ الْكَاتِبَيْنِ] ٣٥٥
- [بَاب: ما جاء في المداراة والمجاملة] ٣٥٦
- [بَاب: ما جاء في ترك اللوم والعتاب وكثرة النقد] ٣٥٨
- [بَاب: الحذر من إطلاق الفسق أو الكفر أو النفاق على أحدٍ دون بَيِّنَةٍ] ٣٥٩
- [بَاب: مِنْ شَرِّ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذُو الْوُجْهَيْنِ] ٣٦٠
- [بَاب: النهي عن الظن والحسد والتجسس والتدابير] ٣٦١
- [بَاب: تواضع النبي ﷺ وسماحة أخلاقه] ٣٦٣
- [بَاب: توجيه قطيعة عائشة لابن الزبير ﷺ] ٣٦٥
- [بَاب: ما يُستفاد من قصة الرجل الذي قال في قِسْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ: وَاللَّهِ إِنَّهَا لِقِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ] ٣٦٦
- [بَاب: الْإِنْسِاطُ إِلَى النَّاسِ، وَالِدُّعَابَةُ مَعَ الْأَهْلِ] ٣٦٧
- [بَاب: معنى قول النَّبِيِّ ﷺ: الصِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ] ٣٦٩
- [بَاب: ما يُستفاد من حُذَاءِ أَنْجَشَةَ فِي السَّفَرِ وَسَمَاعِ النِّسَاءِ لَهُ] ٣٦٩
- [بَاب: جَوَازُ سَبِّ الْمُشْرِكِ إِذَا سَبَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ] ٣٧٠
- [بَاب: مَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْعَالِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الشُّعْرُ حَتَّى يَصُدَّهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ] ٣٧١
- [بَاب: مَا يُدْعَى النَّاسُ بِأَبَائِهِمْ] ٣٧١
- [بَاب: اسْتِخْبَابُ مُجَابَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسْمَاءِ الْقَبِيحَةِ] ٣٧٢
- [بَاب: ما يُستفاد من مُمَازَحَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي عُمَيْرٍ، وَزِيَارَتِهِ لَهُ وَلِأَهْلِهِ] ٣٧٣
- [بَاب: ما يُستفاد من مُخَاصَمَةِ عَلِيٍّ فَاطِمَةَ ﷺ وَخُرُوجِهِ مِنْ بَيْتِهِ] ٣٧٨
- [بَاب: ما جاء في العطاس وتشميت العطاس] ٣٧٩
- [بَاب: ما جاء في السلام وردّه] ٣٨٢
- [بَاب: قِصَّةُ اسْتِئْذَانِ أَبِي مُوسَى عَلَى عُمَرَ فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، وَمَا حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ] .. ٣٨٤
- [بَاب: مَشْرُوعِيَّةُ إِرسَالِ السَّلَامِ، وَتَبْلِيغُ الرَّسُولِ لَهُ] ٣٨٧

الصفحة

الموضوع

- [باب: استعمال الرفق والكلام اللين حتى مع الكفار] ٣٨٨
- [باب: كيف نردُّ على الكفار إذا سلّموا؟] ٣٨٩
- [باب: مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابٍ مَنْ يُحَذِّرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَسْتَبِينَ أَمْرَهُ] ٣٩٠
- [باب: الْأَخْذُ بِالْيَدَيْنِ] ٣٩١
- [باب: قصةُ جلوس بعض الصحابة يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ رَيْبَ بِنْتِ جَحْشٍ] ٣٩٢
- [باب: قصةُ أُمِّ حَرَامٍ وَمِيتِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَهَا] ٣٩٣
- [باب: من السُّنَّةِ إِطْفَاءُ الْمَصَابِيحِ بِاللَّيْلِ وَعَلْقُ الْأَبْوَابِ، وَرَبْطُ الْأَسْقِيَةِ، وَتَغْطِيَةُ الطَّعَامِ] ٣٩٦
- [باب: إحسان الظن بأهل العلم وَمَنْ عُرِفَ عَنْهُ الصَّلَاحُ، وَحُمِلَ مَا يَصُدِّرُ عَنْهُمْ عَلَى أَحْسَنِ مَحْمَلٍ] ٣٩٧
- [باب: إِدْخَارُ النَّبِيِّ ﷺ دَعْوَتَهُ الْمُسْتَجَابَةَ شَفَاعَةً لِأُمَّتِهِ فِي الْآخِرَةِ] ٣٩٧
- [باب: شرحٌ لدعاء سَيِّدِ الْإِسْتِغْفَارِ، وَبَيَانُ فَضْلِهِ] ٣٩٨
- [باب: شرحٌ للدعاء الذي عند النوم، وَبَيَانُ فَضْلِهِ] ٤٠٠
- [باب: شكوى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا تَلَقَّى فِي يَدِهَا مِنَ الرَّحَى] ٤٠٢
- [باب: النهي عن قطع حديث الناس، وعن السَّجْعِ، وعن الإكثار من الوعظ] ٤٠٥
- [باب: النهي عن تعليق الدعاء بِمِشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى] ٤٠٦
- [باب: جملةٌ من آداب الدعاء] ٤٠٧
- [باب: التَّعَوُّدُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَدَرْكُ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ] ٤٠٨
- [باب: من سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ فَهُوَ قُرْبَةٌ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ] ٤٠٩
- [باب: جملةٌ ممَّا كَانَ يَدْعُو بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَثِيرًا] ٤١١
- [باب: شرحٌ دعاء الاستِخَارَةِ] ٤١٢
- [باب: دُعَاءُ الظَّالِمِ لَا يُسْتَجَابَ عَلَيْهِ مَنْ دَعَا عَلَيْهِ] ٤١٥
- [باب: فَضْلُ مَجَالِسِ الذِّكْرِ وَالذَّاكِرِينَ، وَفَضْلُ الْاجْتِمَاعِ عَلَى ذَلِكَ] ٤١٦
- [باب: الاقتصاد في الوعظ والتذكير] ٤١٨
- [باب: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ نِعْمَتَانِ مَعْبُودٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ] ٤٢٠

- [بَاب: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ] ٤٢١
- [بَاب: مَنْ بَلَغَ سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمْرِ] ٤٢٣
- [بَاب: أَجْر مَنْ فَقَدَ وَلَدَهُ أَوْ أَخَاهُ وَكُلَّ مَحْبُوبٍ عِنْدَهُ مِنْ صَدِيقٍ وَنَحْوِهِ] ٤٢٤
- [بَاب: مَا جَاءَ الدُّنْيَا وَالنَّحْوِ مِنَ إِثَارِهَا عَلَى الْآخِرَةِ] ٤٢٤
- [بَاب: أَيُّكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ] ٤٢٨
- [بَاب: قِصَّةُ أَبِي ذَرٍّ حِينَ مَشَى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ] ٤٢٩
- [بَاب: لَيْسَ حَقِيقَةُ الْغِنَى كَثْرَةُ الْمَالِ، وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ] ٤٣٣
- [بَاب: مَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي دَارَ بَيْنَ أَبَانَ بْنِ سَعِيدٍ وَبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ] ٤٣٥
- [بَاب: التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى سَبَبٌ لِلْبَرَكَةِ وَالنَّمَاءِ، وَالْحَرَصُ يُذْهِبُ ذَلِكَ كُلَّهُ] ٤٣٦
- [بَاب: قِصَّةُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَهْلِ الصُّفَّةِ حِينَ سَقَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْحًا مِنَ اللَّبَنِ] ٤٣٨
- [بَاب: مَا جَاءَ فِي الْقَصْدِ وَالتَّوَسُّطِ فِي الْعِبَادَةِ] ٤٤١
- [بَاب: مَا جَاءَ فِي الْحَرَصِ عَلَى دَوَامِ الْعَمَلِ، لَا عَلَى كَثْرَتِهِ] ٤٤٤
- [بَاب: الرَّجَاءُ مَعَ الْخَوْفِ] ٤٤٥
- [بَاب: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّبْرِ، وَالْحَثُّ عَلَى التَّعَفُّفِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ] ٤٤٧
- [بَاب: جَزَاءُ مَنْ حَفِظَ لِسَانَهُ وَفَرَجَهُ] ٤٤٩
- [بَاب: خَطَرُ اللِّسَانِ وَأَنَّهُ قَدْ يَتَفَوَّهُ بِكَلِمَةٍ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ] ٤٥٠
- [بَاب: تَشْبِيهِ النَّبِيِّ ﷺ نَفْسَهُ بِرَجُلٍ حَذَرَ النَّاسَ مِنْ جَيْشٍ قَادِمٍ لِيَسْتَأْصِلَهُمْ] ٤٥١
- [بَاب: الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ] ٤٥١
- [بَاب: يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَنْظُرَ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا إِلَى مَنْ هُوَ أَقْلُ مِنْهُ] ٤٥٣
- [بَاب: مَا جَاءَ فِي مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ أَوْ سَيِّئَةٍ فَعَلَهَا أَوْ لَمْ يَفْعَلَهَا] ٤٥٤
- [بَاب: فَضِيلَةُ مَنْ اعْتَزَلَ النَّاسَ وَكَفَاهُمْ شَرَّهُ] ٤٥٦
- [بَاب: لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَغْتَرَّ بِأَصْدِقَائِهِ حَتَّى يُجَرِّبَهُمْ وَيَخْتَبِرَهُمْ] ٤٥٩
- [بَاب: التَّحْذِيرُ مِنَ الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ وَالْمَشَقَّةِ عَلَى النَّاسِ] ٤٦٠
- [بَاب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ رُكُوبِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَعْلِيمِهِ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ الْعِبَادَةِ] ٤٦١
- [بَاب: الْحَثُّ عَلَى التَّوَاضُعِ وَعَدَمِ التَّرَفُّعِ] ٤٦٣

- [باب: منزلة من واطب على النوافل، والتحذير من معاداة الصالحين] ٤٦٣
- [باب: ما جزاء مَنْ أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى] ٤٦٩
- [باب: عِظَمُ الْهَوْلِ وَالشَّدَةِ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ] ٤٧٠
- [باب: عَرْضُ الْأُمَمِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وما السِّرُّ فِي دُخُولِ السِّتِينَ أَلْفًا الْجَنَّةَ دُونَ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ] ٤٧١
- [باب: كَيْفَ يَتَكُونُ الْجَنِينُ، وبِمَاذَا يُؤْمَرُ الْمَلِكُ] ٤٧٤
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ مُحَاجَةِ آدَمَ وَمُوسَى ﷺ] ٤٨١
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ مُصَارَحَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِهِ؟] ٤٨٢
- [باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ الْمِلَّةِ] ٤٨٤
- [كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ] ٤٨٧
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ مَا عَزَّ ﷺ حِي أَقْرَ بِالزُّنَى] ٤٨٩
- [باب: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قِصَّةِ الْأَجِيرِ الَّذِي زَنَى بِامْرَأَةِ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ] ٤٩٢
- [باب: مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ وَاللَّطَخَ وَالثَّهْمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ] ٤٩٦

كِتَابُ الدِّيَّاتِ

- [باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾] ٤٩٨
- [باب: قَتْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ] ٤٩٩
- [باب: مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّأْلُفِ، وَأَنْ لَا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ] ٥٠٢
- [باب: مَا جَاءَ فِي الْمُتَأَوَّلِينَ] ٥١٣

كِتَابُ التَّعْبِيرِ

- [باب: رُؤْيَا الصَّالِحِينَ] ٥١٩
- [باب: الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ] ٥٢٠
- [باب: الْمُبَشِّرَاتِ] ٥٢٤
- [باب: مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ] ٥٢٤
- [باب: اللَّيْنِ] ٥٢٦

- بَابُ: جَرِّ الْقَمِيصِ فِي الْمَنَامِ ٥٢٧
- بَابُ: الْخُضَرُ فِي الْمَنَامِ، وَالرَّوْضَةُ الْخَضِرَاءُ ٥٢٩
- [بَابُ: إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذُ تَكْذِبُ] ٥٣٠
- بَابُ: مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمِهِ ٥٣١
- بَابُ: مَنْ لَمْ يَرِ الرَّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِبْ ٥٣٣

كتاب الفتن

- [بَابُ: مَا الْمَقْصُودُ بِالْفِتَنِ؟] ٥٣٦
- [بَابُ: عَدَمُ انْكَارِ الْمُنْكَرِ سَبَبٌ لَشُمُولِ الْعَذَابِ] ٥٣٧
- [بَابُ: مَا جَاءَ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَى الْحَاكِمِ] ٥٣٧
- [بَابُ: مَا جَاءَ فِي وَقُوعِ الْفِتَنِ خِلَالِ بَيْوتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ] ٥٤٠
- [بَابُ: لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ] ٥٤١
- [بَابُ: مَا جَاءَ فِي وَعِيدٍ مِنْ حَمَلِ السَّلَاحِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ] ٥٤٢
- [بَابُ: مَوْقِفُ أَبِي بَكْرَةَ مِنَ الْقِتَالِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ] ٥٤٣
- [بَابُ: التَّحْذِيرُ مِنَ الْفِتَنِ وَالْخَوْضِ فِيهَا] ٥٤٧
- [بَابُ: مَا يُسْتَفَادُ مِنْ سُؤَالِ حَذِيفَةَ ﷺ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ وَالْشَّرِّ] ٥٤٩
- [بَابُ: تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ قَبْلَ أَنْ تَعْلَمَ السُّنَنَ] ٥٥١
- بَابُ: التَّعَرُّبُ فِي الْفِتْنَةِ ٥٥٢
- [بَابُ: الدُّعَاءُ لِلشَّامِ بِالْبَرَكَةِ، وَمَا جَاءَ فِي أَنَّ نَجْدًا يَطْلُعُ فِيهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ] ... ٥٥٥
- [بَابُ: مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾] ٥٥٦
- [بَابُ: تَمَثُّلُ السَّلَفِ بِأَبْيَاتِ امْرِئِ الْقَيْسِ] ٥٥٧
- [بَابُ: مُنَاصِحَةُ الْأَمِيرِ بِالسَّرِّ، وَكَرَاهَةُ أَسَامَةِ ﷺ أَنْ يَتَأَمَّرَ عَلَى النَّاسِ] ٥٥٨
- [بَابُ: كَانَ الصَّحَابَةُ ﷺ تَخْتَلَفُ آرَاؤُهُمْ وَلَا تَخْتَلَفُ قُلُوبُهُمْ] ٥٦١
- [بَابُ: كَانَ الصَّحَابَةُ ﷺ لَا يُحَابُونَ وَيُجَامِلُونَ فِي الْحَقِّ] ٥٦٢
- [بَابُ: نَهَى ابْنُ عُمَرَ ﷺ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ أَنْ يَخْلَعُوا يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ] ٥٦٣
- [بَابُ: رَأَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﷺ فِيمَا حَصَلَ مِنْ اقْتِتَالِ الْمُسْلِمِينَ] ٥٦٤
- [بَابُ: لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ] ٥٦٦

الموضوع

الصفحة

- [بَاب: يُوشِكُ الْفُرَاتُ أَنْ يَحْسِرَ عَنْ كَثْرٍ مِنْ ذَهَبٍ] ٥٦٧
- [بَاب: مَا جَاءَ فِي إِذَارِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ قَوْمَهُمُ الدَّجَالُ، وَمَا هِيَ صِفَتُهُ؟] ٥٦٨
- [بَاب: مَا جَاءَ فِي يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَهَلَاكِ الصَّالِحِينَ إِذَا كَثُرَ الْخَبْثُ] ٥٦٩

كِتَابُ الْأَحْكَامِ

- بَاب: الْأَمْرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ: ٥٧١
- بَاب: أَجْرٌ مَنْ قَضَى بِالْحُكْمَةِ ٥٧٣
- بَاب: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً ٥٧٣
- بَاب: مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ وَكَلَّ إِلَيْهَا ٥٧٥
- بَاب: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَرَصِ عَلَى الْإِمَارَةِ ٥٧٧
- بَاب: مَنْ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً فَلَمْ يَنْصَحْ ٥٧٩
- بَاب: الْقَضَاءُ وَالْفُتْيَا فِي الطَّرِيقِ ٥٨٠
- بَاب: مَا ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَابٌ ٥٨١
- بَاب: هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضَبَانُ ٥٨٢
- بَاب: رِزْقُ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ٥٨٢
- بَاب: هَدَايَا الْعُمَّالِ ٥٨٥
- بَاب: مَنْ قُضِيَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّ قَضَاءَ الْحَاكِمِ لَا يُحِلُّ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا ٥٨٧
- بَاب: كَيْفَ يُبَايِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ ٥٩٠
- بَاب: مَنْ بَايَعَ رَجُلًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا ٥٩٣

كِتَابُ التَّمَنِّي

- بَاب: مَا جَاءَ فِي التَّمَنِّي، وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ ٥٩٥
- بَاب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّمَنِّي ٥٩٦
- بَاب: الْإِقْتِدَاءُ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٥٩٧
- بَاب: مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكْلُفِ مَا لَا يَعْنِيهِ ٦٠٠
- بَاب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ، وَالْعُلُوِّ فِي الدِّينِ وَالْبِدْعِ ٦٠١

- ٦٠٣ بَابُ: مَا يُذَكَّرُ مِنْ دَمِّ الرَّأْيِ وَتَكْلُفِ الْقِيَاسِ
 بَابُ: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ» وَهُمْ أَهْلُ
 ٦٠٨ الْعِلْمِ
 ٦٠٩ بَابُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾
 ٦١١ بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾
 ٦١٢ بَابُ: غَيْرَةُ اللَّهِ وَمَحَبَّتُهُ لِلْعَذْرِ وَالْمَدْحِ
 ٦١٣ بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾
 ٦١٥ بَابُ: كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ، وَنِدَاءِ اللَّهِ الْمَلَائِكَةَ
 ٦١٦ بَابُ: كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ
 بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ
 ٦١٧ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾ هَلُوعًا: ضَجُورًا
 ٦١٩ [بَابُ: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ]
 ٦٢١ الخاتمة
 ٦٢٣ الفهرس